

# عَوْنُ الْبَخَارِيِّ

## لِحَلِّ أَدِلَّةِ الْبُخَارِيِّ

للإمام العلامة

أبي الطيب صديق حسن علي الحسيني القنوجي البخاري

شرح كتاب

التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

## الجزء الثاني

حقوق الطبع والنقل محفوظة للناسخ

الناسخ

دار الرشيد

حلب - سوريا



## كتاب الجمعة

### الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، بَيِّدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ ، فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ : الْيَهُودُ غَدًا ، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ .

\*( كتاب الجمعة ) \*

بضم الميم اتباعاً لضمة الجيم ، اسم من الاجتماع أضيف إليه اليوم والصلاة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منه الصلاة ، وجواز إسكانها على الأصل في المفعول ، وهى لغة تميم ، والتاء فيه للمبالغة ، وذكر الحافظ فى الفتح وجوهاً لتسمية هذا اليوم بالجمعة لانطول بذكرها .

بسم الله الرحمن الرحيم

وقدمت فى رواية .

( عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : نحن الآخرون ( زماناً فى الدنيا ) السابقون ( أهل الكتاب وغيرهم منزلة وكرامة ) يوم القيامة ) فى الحشر والحساب والقضاء لهم قبل الخلائق وفى دخول الجنة . ورواه مسلم بلفظ : نحن الآخرون من أهل الدنيا ، والسابقون يوم القيامة ، المقضى لهم قبل الخلائق . وقيل المراد بالسبق لإحراز فضيلة اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة ، وهو وإن كان مسبوقاً بسبب قبله أو أحد ، لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية إلا ويكون الجمعة سابقاً . وقيل المراد بالسبق أى إلى القبول والطاعة التى حرمها أهل الكتاب ، فقالوا سمعنا وعصينا ، والأول أقوى ( بيد ) بمعنى غير الاستثنائية ويوزنه ، وبه جزم الخليل والكسائى ، ورجحه ابن سيده ، وعن الشافعى أنه بمعنى

من أجل ، وكذا ذكره ابن حبان والبغوى عن المزنى عن الشافعى ، وقد استبعده عياض ، وقال الحافظ : لا بعد فيه بل معناه إنا سبقنا الفضل أى هدينا للجمعة مع تأخرنا فى الزمان بسبب أنهم ضلوا عنها مع تقدمهم . وقال الداودى : هى بمعنى على أو مع ، أى غير أن اليهود والنصارى . وقال الطيبى : هى للاستثناء ، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والمعنى : نحن السابقون للفضل غير ( أنهم أوتوا الكتاب ) أى التوراة والإنجيل ( من قبلنا ) ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ ، لأن النسخ هو السابق فى الفضل وإن كان متأخراً فى الوجود . وبهذا التقرير يظهر موقع قوله : نحن الآخرون ، مع كونه أمراً واضحاً . اهـ . وزاد أبو زرعة الدمشقى عن أبي اليمان شيخ البخارى فيما رواه الطبرانى فى مسند الشاميين ، وكذا لمسلم من طريق ابن عيينة عن أنى الزناد : وأوتيناها أى القرآن من بعدهم . وذكره البخارى من وجه آخر تاماً بعد أبواب عن أبي هريرة رضى الله عنه ( ثم هذا ) أى يوم الجمعة ( يومهم الذى فرض عليهم ) وعلينا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه . وروى مسلم عن أبي هريرة وحذيفة قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا ... الحديث . قال ابن بطال : ليس المراد أن يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه ، لأنه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن ، وإنما بدل والله أعلم أنه فرض عليهم يوم من الجمعة ووكل إلى اختيارهم لقيموا فيه شريعتهم ، فاختلفوا فى أى الأيام هو ، ولم يهتدوا ليوم الجمعة . ومال عياض إلى هذا ورشحه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه لقال : فخالفوا بدل ( فاختلفوا فيه ) وقال النووى : يمكن أن يكون أمروا به صريحاً ، فاختلفوا هل يلزم تعيينه أم يسوغ إبداله بيوم آخر ، فاجتهدوا فى ذلك فأخطأوا . اهـ . ويشهد له مارواه الطبرى بإسناد صحيح عن مجاهد فى قوله تعالى : « إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه » وقال : أرادوا الجمعة فأخطأوا وأخذوا السبت مكانه ، ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى فى ذلك ، فقد روى ابن أبى حاتم عن السدى التصريح بأنه فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا ، ولفظه : إن الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا : ياموسى إن الله لم يخلق يوم السبت شيئاً فاجعله لنا ، فجعل عليهم . وليس ذلك بعجيب من مخالفتهم كما وقع لهم فى قوله



تعالى: « ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة » . وغير ذلك . وكيف لا وهم القائلون : « سمعنا وعصينا » . قال القسطلاني : وفي بعض الآثار مما نقله أبو عبد الله الأبي أن موسى عليه السلام عين لهم يوم الجمعة وأخبرهم بفضيلته فناظروه بأن السبت أفضل ، فأوحى الله تعالى إليه : دعهم وما اختاروا . والظاهر أنه عينه لهم ، لأن السياق دل على ذمهم في العدول عنه . فيجب أن يكون قد عينه لهم ، لأنه لو لم يعينه لهم ووكل التعيين إلى اجتهدهم لكان الواجب عليهم تعظيم يوم لابعينه ، فإذا أدّى الاجتهاد إلى أنه السبت أو الأحد لزم المجتهد ما أدّى الاجتهاد إليه ولا يأثم ويشهد له قوله : هذا يومهم الذى فرض عليهم فاختلفوا فيه ، فإنه ظاهر أو نص في التعيين ( فهذان الله له ) بأن نص لنا عليه ولم يكن لنا إلى اجتهدنا ، لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم علمه بالوحي وهو بمكة فلم يتمكن من إقامتها بها . وفيه حديث عن ابن عباس عند الدارقطني . ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما ذكره ابن إسحق وغيره . وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتين : البيان والتوفيق ، أو هدايا الله بالاجتهاد كما يدل عليه مرسل ابن سيرين عند عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه : قال جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن تنزل الجمعة : قالت الأنصار : إن لليهود يوماً يجتمعون فيه كل سبعة أيام ، وللنصارى مثل ذلك ، فهلم فلنجعل لنا يوماً نجتمع فيه ، فنذكر الله تعالى ونصلى ونشكره ، فجعلوه يوم العروبة ، واجتمعوا فيه إلى أسعد بن زرارة ، فصلى بهم يومئذ ، وأنزل الله تعالى بعد ذلك : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة » الآية . وهذا وإن كان مرسلًا فله شاهد بإسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال : كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة أسعد بن زرارة . فرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد . وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة : وقوع خلق آدم عليه السلام فيه ، والإنسان إنما خلق للعبادة ، فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه ، لأن الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجد فيه الإنسان الذى ينتفع بها ، فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه ( فالناس لنا فيه تبع : اليهود ) أى تعييد اليهود ( غدًا ) يوم السبت

( و ) تعييد ( النصرارى بعد غد ) يوم الأحد . كذا قدره ابن مالك ليسلم من الإخبار بظرف الزمان عن الجنة . وعند ابن خزيمة من رواية أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة : فهو لنا ، ولليهود يوم السبت ، وللنصارى يوم الأحد . والمعنى : أنه لنا بهداية الله تعالى ، ولهم باعتبار اختيارهم وخطئهم فى اجتهادهم . قال القسطلانى فى إرشاد السارى : ووجه اختيار اليهود يوم السبت لزعمهم أنه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق . قالوا : فنحن نستريح فيه عن العمل ونشتغل بالعبادة والشكر ، والنصارى الأحد لأنه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم . ا هـ . وفى الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووى لقوله : فرض عليهم فهدانا الله ، فإن التقدير : فرض عليهم وعلينا فضلوا وهدينا . ويؤيده رواية مسلم عن سفيان عن أبى الزناد : كتب علينا وفيه أن الهداية والإضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة ، وأن سلامة الإجماع من الخطأ مخصوصة بهذه الأمة ، وأن استنباط معنى الأصل يعود عليه بالإبطال باطل ، وإن القياس مع وجود النص فاسد ، وأن الاجتهاد فى زمن نزول الوحى جائز ، وأن الجمعة أول الأسبوع شرعاً ، ويدل على ذلك تسمية الأسبوع كله جمعة ، وكانوا يسمون الأسبوع سبتاً كما سيأتى فى الاستسقاء فى حديث أنس ، وذلك أنهم كانوا مجاورين لليهود فتبعوهم فى ذلك ، وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الأمة على الأمم السابقة ، زادها الله تعالى شرفاً . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث والسمع والقول ، وأخرجه مسلم والنسائى .

## الحديث الثاني

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ، وَأَنْ يَسْتَنْ ، وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّباً إِنْ وَجَدَ .

( عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : أشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم ) عبر بلفظ أشهد للتأكيد أنه ( قال : الغسل يوم الجمعة ) تمسك به من قال الغسل لليوم للإضافة إليه . وفي حديث أبي هريرة من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، وهو صريح في تأخر الرواح عن الغسل ، وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره . واحتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة ، لأن الحديث واحد ومخرجه واحد . وقد اعتنى بتخريج طريقه أبو عوانة في صحيحه ، فساقه من طريق سبعين نفساً رَوَاهُ عن نافع عن ابن عمر . وتتبع الحافظ ما فاتته في جزء مفرد فبلغت أسماء من رواه مائة وعشرين نفساً ، وأطال في الفتح في بيان ذلك . وفي حديث ابن عمر : إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ، علم من تقييد الغسل بالمجيء أن الغسل للصلاة لا لليوم . قال ابن دقيق العيد : في الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالمجيء إلى الجمعة ، وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله ، فلو اغتسل بعد الصلاة لم يكن للجمعة ، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع عليه ، وادعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين ، وأطال في تقرير ذلك ، ولو اغتسل بعد الفجر أجزأه عند الشافعية والحنفية ، خلافاً للمالكية والأوزاعي ، واستدل به المالكية في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلاً بالذهاب لثلايفوت الغرض وهو رعاية الحاضرين من التأذى بالروائح حال الاجتماع وهو غير مختص بمن تلزمه ، ووافقه الليث والأوزاعي قالوا : ومن اغتسل ثم اشتغل عن الرواح إلى أن بعد ما بينهما عرفاً فإنه يعيد الغسل لتزليل البعد منزلة الترك ، وكذا إذا نام اختياراً بخلاف من غلبه النوم أو أكل أكلاً كثيراً بخلاف القليل . انتهى . ومقتضى النظر أنه إذا عرف أن الحكمة في الأمر

بالغسل يوم الجمعة التنظيف رعاية الحاضرين ، فمن خشى أن يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحسب له أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه ، ولعل هذا هو الذى لحظه مالك ، فشرط اتصال الذهاب بالغسل فيحصل الأمن مما يغير التنظيف ، والجمهور قالوا يجزئ من بعد الفجر ، ويشهد له حديث ابن عباس ومفهوم الحديث أن الغسل لا يشرع لمن لا يحضرها كالسافر والعبد ، وقد صرح به في رواية عثمان بن واقد عند أبي عوانة وابني خزيمة وجبان في صحاحهم ولفظه : من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ، ومن لم يأتها فليس عليه غسل ، وهو الأصح عند الشافعية ، وبه قال الجمهور ، خلافاً لأكثر الحنفية ، وذكر المجيء للغالب ، وإلا فالحكم شامل لمجاور الجامع ومن هو مقيم به . واستدل به على أن الأمر لا يحمل على الوجوب إلا بقرينة وهذا بخلاف صيغة أفعل فإنها على الوجوب حتى تظهر قرينة الندب . واستنبط من حديث الباب أيضاً أن ليوم الجمعة غسلاً مخصوصاً حتى لو وجدت صورة الغسل فيه لم يجز عن غسل يوم الجمعة إلا بالنية . وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لابنه وقد رآه يغتسل يوم الجمعة : إن كان غسلك عن جنباة فأعد غسلاً آخر للجمعة . أخرجه الطحاوى وابن المنذر وغيرهما ووقع عند مسلم في حديث الباب أيضاً الغسل يوم الجمعة ، وظاهره أن الغسل حيث وجد فيه كفى ليكون اليوم جعل ظرفاً للغسل ، ويحتمل أن يكون اللام للعهد فتتفق الروايات .

( واجب ) أى كالواجب في تأكيد الندبية أو واجب في الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة ، أو في الكيفية لافى الحكم . كذا قال القسطلانى . ولا ملجئ إلى هذا التأويل المتكلف . وقد استدل به على فرضية غسل يوم الجمعة ، وهو الحق المطابق لظاهر الحديث . وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما ، وهو قول أهل الظاهر ، ورواية عن أحمد وحكاه ابن حزم عن عمرو جمع جم من الصحابة ومن بعدهم ، ثم ساق الرواية عنهم ، لكن قال الحافظ : ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادراً ، وإنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة ، كقول سعد : ما كنت أظن مسلماً يدع غسل يوم الجمعة ، وحكاه ابن المنذر والخطابى عن مالك ، وقال عياض وغيره : ليس ذلك بمعروف مذهبه . قال ابن دقيق العيد : قد نص مالك على

وجوبه فحملة من لم يمارس مذهبه على ظاهره وأبى ذلك أصحابه . اه .  
وحديث الباب يغنى عن الاحتجاج بغيره من المذاهب . وقواه الشوكاني  
رحمه الله في مؤلفاته تقوية بالغة . وصرح ابن خزيمة في صحيحه بأنه على الاختيار  
واحتمل لكونه مندوباً بعدة أحاديث في عدة تراجم ، وكلها تعقبها في الفتح .  
وفي الفتح أيضاً قال الشافعي : الواجب له معنيان : الظاهر منهما أنه واجب  
فلا تجزئ الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغسل ، واحتمل أنه واجب في  
الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة . ثم استدلل للثاني بقصة عثمان مع عمر ،  
قال : فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك  
على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار . اه . قال في الفتح : وعلى هذا  
الأخير عول أكثر المصنفين في هذه المسألة ، كالطبري والطحاوي  
وابن حبان وابن عبد البر وهلم جرا . وزاد بعضهم فيه أن من حضر من  
الصحابة وافقوهما على ذلك ، فكان إجماعاً منهم على أن الغسل ليس شرطاً  
في صحة الصلاة ، وهو استدلال قوى . وقد نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن  
صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة ، لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا  
بوجوبه ولم يقولوا إنه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونه ،  
كأن أصله قصد التنظيف وإزالة الروائح الكريهة . قال ابن دقيق العيد :  
ذهب الأكثرون إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن  
مخالفة هذا الظاهر ، وقد أولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب  
على التأكيد ، وهو تأويل ضعيف إنما يصار إليه إذا كان المعارض راجحاً  
على هذا الظاهر ، قال : وربما أولوه تأويلاً مستكراً ، كمن حمل لفظ  
الوجوب على السقوط . اه . وهو القدوري من الحنفية ، قال : واجب بمعنى  
ساقط وعلى بمعنى عن . قال القسطلاني : فلا يخفى مافيه من التكلف . اه .  
قلت : بل من التحريف بلا موجب قوى ، وقيل الوجوب منسوخ .  
وعورض بأن النسخ لا يصار إليه إلا بدليل . ومجموع الأحاديث يدل على  
استمرار الحكم ، ومع ذلك فقد سمع كل منه صلى الله عليه وآله وسلم الأمر  
بالغسل والحث عليه والترغيب فيه ، فكيف يدعى النسخ مع ذلك .

( على كل محتلم ) أى بالغ ، فخرج الصبي وذكر الاحتلام لكونه  
الغالب . قال القسطلاني : بالغ مجاز ، لأن الاحتلام يستلزم البلوغ ، والقرينة

المانعة عن الحمل على الحقيقة أن الاحتلام إذا كان معه الإنزال وجب الغسل ، سواء كان يوم الجمعة أو لا ( وأن يستن ) أى بالسواك . قال القرطبي : ظاهره وجوب الاستئنان لذكره بالعاطف وكذا الطيب ، والتقدير : الغسل واجب والاستئنان والطيب كذلك . قال : وليس بواجبين اتفاقاً . فدل على أن الغسل ليس بواجب ، إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد . اهـ . وقد سبقه إلى ذلك الطبري والطحاوي . وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لاسيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف . وقال ابن المنير في الحاشية : إن سلم أن المراد بالواجب الفرض لم ينفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه ، لأن للقاتل أن يقول خرج بدليل فبقى ماعداه بالأصل ، على أن دعوى الإجماع في الطيب مردودة ، فقد روى سفيان بن عيينة في جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة ، وإسناده صحيح ، وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر ( وأن يمس طيباً إن وجد ) بفتح الميم متعلق بالطيب ، أى إن وجد الطيب مسه ، ويحتمل تعلقه بما قبله أيضاً ، وعلى هذا فيه نفي للوجوب من الاستئنان والطيب لقوله : إن وجد ، بخلاف الغسل فإنه صريح في الوجوب لقوله : واجب على كل محتلم فافترقا . وفي رواية مسلم : ويمس من الطيب ما يقدر عليه . وفي رواية : ولو من طيب المرأة . وفي هذا رائحة الوجوب . قال عياض : يحتمل قوله : ما يقدر عليه إرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه . ويحتمل إرادة الكثرة . والأول أظهر . ويؤيده قوله : ولو من طيب المرأة ، لأنه يكره استعماله للرجل وهو مآظهم لونه وخفي ريحه ، فيباحته للرجل لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك . ويؤخذ من اقتصاره على المس الأخذ بالتخفيف في ذلك . قال ابن المنير : فيه تنبيه على الرفق وعلى تيسير الأمر في التطيب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى إنه يجزئ مسه من غير تناول قدر ينقصه تحريضاً على امتثال الأمر فيه . انتهى . قال عمرو بن سليم الأنصاري التابعي الراوى لهذا الحديث عن أبي سعيد الخدري كما عند البخاري : أما الغسل فأشهد أنه واجب ، وأما الاستئنان والطيب فآله أعلم أوجب هو أم لا ، ولكن هكذا في الحديث . انتهى . أشار به إلى أن العطف لا يقتضي التشريك من جميع الوجوه ، فكأن القدر المشترك تأكيد الطلب للثلاثة .

وجزم بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث ، وتوقف فيما عداه  
لوقوع الاحتمال فيه . ويلتحق بالاستئذان والطيب التترين باللباس واستعمال  
الخمسة التي عدت من الفطرة . وصرح ابن حبيب من المالكية به فقال :  
يلزم الآتي الجمعة جميع ذلك . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى  
ومدنى ، وفيه التحديث والقول ، ولفظ أشهد ، وأخرجه مسلم وأبو داود  
في الطهارة .

## الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ،  
 وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ  
 الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا  
 قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً ، فَإِذَا  
 خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الدُّعَاءَ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال : من اغتسل يوم الجمعة ) من ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ( غسل  
 الجنابة ) أى غسلا كغسل الجنابة ، وعند عبد الرزاق من رواية ابن جريج  
 عن سمي : فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة ، فالتشبيه للكيفية لا للحكم ،  
 وهو قول الأكثر ، وقيل فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من  
 الجنابة ، والحكمة فيه أن تسكن نفسه إلى الرواح إلى الصلاة ولا تمتد عينه  
 إلى شيء يراه ، وفيه حمل المرأة أيضاً على الاغتسال ذلك اليوم . وعليه حمل  
 قائل ذلك حديث : من غسل واغتسل ، المخرج في السنن على رواية من روى  
 غسل بالتشديد . قال النووي : وذهب بعض أصحابنا إلى هذا ، وهو ضعيف  
 أو باطل ، والصواب الأول . انتهى . وقد حكاها ابن قدامة عن الإمام أحمد ،  
 وثبت أيضاً عن جماعة من التابعين . وقال القرطبي : إنه أنسب الأقوال ،  
 فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان الأول أرجح ، ولعله غنى أنه باطل في  
 المذهب ( ثم راح ) أى ذهب ، زاد في الموطأ : في الساعة الأولى ، وصحح  
 النووي وغيره أنها من طلوع الفجر لأنه أول اليوم شرعاً ، لكن يلزم منه  
 أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر . وقد قال الشافعي رحمه الله : يجزئ  
 الغسل إذا كان بعد الفجر ، فأشعر بأن الأولى أن يقع بعد ذلك ( فكأنما قرب  
 بدنة ) من الإبل ، ذكراً أم أنثى ، والتاء للوحدة لا للتأنيث ، أى تصدق بها



متقرباً إلى الله تعالى . وفي رواية ابن جريج عند عبد الرزاق : فله من الأجر مثل الجزور ، وظاهره أن الثواب لو تجسد لكان قدر الجزور ( ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ) ذكراً أو أنثى والتاء للوحدة ( ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ) ذكراً ( أقرن ) وصفه به لأنه أكمل وأحسن صورة ولأن قرنه ينتفع به . وفي رواية النسائي : ثم كالمهدي شاة ( ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ) بثلاث الدال والفتح هو الفصيح ( ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ) واستشكل التعبير بالدجاجة والبيضة بقوله في رواية الزهري : كالذي يهدي ، لأن الهدى لا يكون منهما . وأجيب بأنه من باب المشاكلة ، أى من تسمية الشيء باسم قرينه . وإلى ذلك أشار ابن العربي ، والمراد بالهدى هنا التصديق كما دل عليه لفظ : قرب ، وهو يجوز بهما ، والمراد بالساعات عند الجمهور من أول النهار ، وهو قول الشافعي وابن حبيب من المالكية ، وليس المراد بها الساعات الفلكية الأربعة والعشرين التي قسم عليها الليل والنهار ، بل ترتيب درجات السابقين على من يليهم في الفضيلة لثلاث يستوى فيه رجلان جاء في طرفي ساعة ، ولأنه لو أريد ذلك لاختلف الأمر في اليوم الشاتي والصائف ، وقيل : بل المراد الفلكية وهي اثنتا عشرة زمانية صيفاً أو شتاء . وقد روى النسائي مرفوعاً : يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة . وقال الماوردي : إنه من طلوع الشمس موافقة لأهل الميقات ليكون ما قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب . واستشكل بأن الساعات ست لا خمس ، والجمعة لا تصح في السادسة بل في السابعة . نعم عند النسائي بإسناد صحيح : بعد الكبش بطة ثم دجاجة ثم بيضة . وفي أخرى : دجاجة ثم عصفوراً ثم بيضة . ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال وهو بعد انقضاء الساعة السادسة . وفي حديث وثالة عند الطبراني في الكبير مرفوعاً : إن الله تعالى يبعث الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد يكتبون القوم : الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس ، والسابع ، فإذا بلغوا السابع كانوا بمنزلة من قرب العصافير . وقال مالك رحمه الله تعالى وإمام الحرمين والقاضي حسين : إنها لحظات لطيفة بعد الزوال ، لأن الرواح لغة لا يكون إلا من الزوال ، والساعة في اللغة : الجزء من الزمان ، وحملها على الزمانية التي يقسم النهار فيها إلى اثني عشر جزءاً يبعد إحالة الشرع

عليه لاحتياجه إلى حساب ومراجعة آلات تدل عليه، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا كان يوم الجمعة قام على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الأول فالأول ، فالمتجهز إلى الجمعة كالمهدي بدنة ... الحديث فإن قالوا : قد تستعمل الهاجرة في غير موضعها فيجب الحمل عليه جمعاً . قلنا : ليس إخراجها عن ظاهرها بأولى من إخراج الساعة الأولى عن ظاهرها فإذا تساوى على ما زعمت فما أرجح . قلت : عمل الناس جيلاً بعد جيل لم يعرف أن أحداً من الصحابة رضى الله عنهم كان يأتي المسجد لصلاة الجمعة عند طلوع الشمس ، ولا يمكن حمل حالهم على ترك هذه الفضيلة العظيمة ، وأجيب بأن الرواح كما قاله الأزهري يطلق لغة على الذهاب ، سواء كان أول النهار أو آخره أو الليل . وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث والمعنى . فدل على أنه لا فضيلة لمن أتى بعد الزوال ، لأن التخلف بعد النداء حرام ، ولأن ذكر الساعات إنما هو للحث على التبكير إليها والترغيب في فضيلة السبق وتحصيل الصف الأول وانتظارها والاشتغال بالتأمل والذكر ونحوه . وهذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزوال . وحكى الصيدلاني أنه من ارتفاع النهار وهو وقت الهجير ( فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة ) الذين وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة وماتشتمل عليه من ذكر وغيره ، وهم غير الحفظة ( يستمعون الذكر ) أى الخطبة . وزاد في رواية الزهري : طووا صحفهم . ولمسلم من طريقه : فإذا جلس الإمام طووا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر ، فكان ابتداء خروج الإمام وانتهائه بجلوسه على المنبر وهو أول سماعهم للذكر . وفي حديث ابن عمر عند أبي نعيم في الحلية مرفوعاً : إذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف من نور وأقلام من نور ... الحديث ، ففيه صفة الصحف وأن الملائكة المذكورين غير الحفظة ، والمراد بطي الصحف طي الفضائل المتعلقة بالمبادرة إلى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وإدراك الصلاة والذكر والدعاء ونحو ذلك ، فإنه يكتبه الحافظان قطعاً . وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة : فيقول بعض الملائكة لبعض : ما حبس فلاناً ؟ فيقول : اللهم إن كان ضالاً فاهده ، وإن كان فقيراً فأغنّه ، وإن كان مريضاً فعافه . وفي هذا الحديث من الفوائد : فضل الاغتسال يوم الجمعة والحض عليه ، وفضل التبكير إليها ،

وإن الفضل المذكور إنما يحصل لمن جمعهما . وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب الفضل على التبكير من غير تقييد بالغسل ، ولو تعارض الغسل والتبكير فإعادة الغسل كما قال الزركشي أولى ، لأنه مختلف في وجوبه ولأن نفعه متعدد إلى غيره بخلاف التبكير ، وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم ، وأن القليل من الصدقة غير محتقر في الشرع ، وأن التقرب بالإلابة أفضل من التقرب بالبقر ، وهو بالاتفاق في الهدى ، واختلف في الضحايا ، والجمهور على أنها كذلك ، واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال ، ووجه الدلالة منه تقسيم الساعات إلى خمس ، ثم عقب بخروج الإمام وخروجه عند أول الوقت للجمعة ، فيقتضى أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال . والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الإتيان من أول النهار ، فلعل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاعتسار وغيره ، ويكون مبدأ المجيء من أول الثانية ، فهي أولى بالنسبة للمجيء ثانية بالنسبة للنهار ، وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الإشكال . قال القسطلاني : السنة في التبكير إنما هي لغير الإمام ، أما الإمام فيندب له التأخير إلى وقت الخطبة لاتباعه صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه . قاله الماوردي ، ونقله في المجموع وأقره ، والله أعلم .

## الحديث الرابع

عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدَّهْنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يَنْصَبُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ، إِلَّا غَفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى.

( عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يغتسل رجل يوم الجمعة ) غسلًا شرعياً ( ويتطهر ما استطاع من طهر ) بالتنكير للمبالغة في التنظيف أو المراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والعانة ، أو المراد بالغسل غسل الجسد ، وبالتطهير غسل الرأس وتنظيف الثياب . ولأبي ذر وابن عساكر : من الطهر ( ويدهن من دهنه ) من باب الافتعال ، أى يطلى بالدهن ليزيل شعث رأسه ولحيته به . وفيه إشارة إلى الترتين يوم الجمعة ( أو يمس من طيب بيته ) إن لم يجد دهنًا ، أو بمعنى الواو ، فلا ينافي الجمع بينهما ، وأضاف الطيب إلى البيت إشارة إلى أن السنة اتخاذ الطيب في البيت ، ويجعل استعماله له عادة . وفي حديث أبي داود عن ابن عمر : أو يمس من طيب امرأته ، أى إن لم يتخذ لنفسه طيباً فليستعمل من طيبها ، وزاد فيه : ويلبس من صالح ثيابه ، وفيه : إن بيت الرجل يطلق ويراد به امرأته ( ثم يخرج ) زاد ابن خزيمة عن أيوب : إلى المسجد ، ولأحمد من حديث أبي الدرداء : ثم يمشى وعليه السكينة ( فلا يفرق بين اثنين ) في حديث ابن عمر عند أبي داود : ثم لم يتخط رقاب الناس ، وهو كناية عن التبكير ، أى عليه أن يبكر فلا يتخطى رقاب الناس ، أو المعنى : لا يزاحم رجلين فيدخل بينهما ، لأنه ربما ضيق عليهما خصوصاً في شدة الحر واجتماع الأنفاس . وفي حديث أبي الدرداء : ولم يتخط أحداً ولم يؤذه ( ثم يصلى ما كتب له ) أى فرض من صلاة الجمعة ، أو قدر فرضاً أو نفلاً . وفي حديث أبي الدرداء : ثم يركع ما قضى له . وفي حديث أبي أيوب :

فيركع إن بدا له . وفيه مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة ( ثم ينصت ) بضم أوله من أنصت ، وفتح من نصت ، أى يسكت ( إذا تكلم الإمام ) أى شرع فى الخطبة . زاد فى رواية قرئ عند ابن خزيمة : حتى يقضى صلاته . ونحوه فى حديث أبى أيوب ( إلا غفر له ما بينه ) أى بين الجمعة الحاضرة ( وبين الجمعة الأخرى ) الماضية أو المستقبل لأنها تأنيث الآخر بفتح الحاء لا بكسرها ، والمغفرة تكون للمستقبل كما للماضى . قال تعالى : « ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » وفى رواية قاسم بن يزيد : حط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى . وفى رواية ابن عجلان عند ابن خزيمة : ما بينه وبين الجمعة التى قبلها . وزاد فى رواية أبى هريرة عند ابن حبان : وزيادة ثلاثة أيام من التى بعدها ، والمراد غفران الصغائر ، لما زاده فى حديث أبى هريرة عند ابن ماجه : ما لم تغش الكبائر ، ونحوه لمسلم ، فإنها إذا غشيت لا تكفر ، وليس المراد أن تكفير الصغائر مشروط باجتناب الكبائر ، إذ اجتناب الكبائر بمجردة يكفر الصغائر كما نطق به القرآن العزيز فى قوله تعالى : « إن تجنبوا كبائر ما تنهون عنه » أى كل ذنب فيه وعيد شديد نكفر عنكم سيئاتكم ، أى نمح عنكم صغائركم ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكفر الصغائر إلا اجتناب الكبائر ، فإذا لم يكن صغائر تكفر رضى له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك ، وهو جائز فى جميع ماورد فى نظائر ذلك . قاله الحافظ فى الفتح . وقد تبين بمجموع ما ذكر من الغسل والتطيب إلى آخره أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميعها .

## الحديث الخامس

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قِيلَ لَهُ ذَكِّرُوا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا، وَأَصِيبُوا مِنَ الطَّيِّبِ، فَقَالَ: أَمَّا الْغُسْلُ فَنَعَمْ، وَأَمَّا الطَّيِّبُ فَلَا أَدْرَى.

( عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قيل له ) القائل طاوس بن كيسان الحميرى الفارسى اليماني ، قيل اسمه ذكوان و طاوس لقبه ( ذكروا ) قال فى الفتح : لم يسم طاوس من حدثه بذلك والذى يظهر أنه أبو هريرة ، فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوى من طريق عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة نحوه ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اغتسلوا يوم الجمعة ) إن كنتم جنباً ( واغسلوا رؤوسكم ) تأكيد لاغتسلوا من عطف الخاص على العام لينبه على أن المطلوب الغسل التام لثلاثيتهم أن إفاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يجزئ فى غسل الجمعة ، وهو موافق لقوله فى حديث أبي هريرة : كغسل الجنابة ، أو المراد بالثاني التنظيف من الأذى . واستعمال الدهن ونحوه ( وإن لم تكونوا جنباً ) فاغتسلوا للجمعة . قاله القسطلانى والظاهر أن إن هذه هى المتصلة دون الشرطية فتفيد وجوب الغسل لصلاة الجمعة ، وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنابة يجزئ عن الجمعة ، سواء نواه للجمعة أم لا . وفى الاستدلال على ذلك نظر . نعم روى ابن حبان عن الزهرى فى هذا الحديث : اغتسلوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا جنباً . وهذا أوضح فى الدلالة على المطلوب . قال ابن المنذر : حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين . انتهى . قال فى الفتح : والخلاف فى هذه المسألة منتشر فى المذاهب . واستدل به على أنه لا يجزئ قبل طلوع الفجر لقوله : يوم الجمعة وطلوع الفجر أول يوم شرعاً . انتهى ( وأصيبوا من الطيب ) أى بعضه ( فقال ) ابن عباس مجيباً لطاوس عن قوله ذكروا... إلخ ( أما الغسل ) المذكور ( فنعم ) قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( وأما الطيب فلا أدري ) أى فلا أعلم قاله صلى الله عليه وآله وسلم أم لا ، لكن عند

ابن ماجه من رواية صالح ابن أبي الأخضر عن الزهرى عن عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعاً: من جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فليمس منه ، تخالف ذلك ، لكن صالح ضعيف ، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهرى عن عبيد بن السباق مرسلًا بمعناه ، فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمال أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك . قال فى الفتح : وكأنه أراد ، أى البخارى ، بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان ، الإشارة إلى أن ماعداً الغسل من الطيب والذهن والسواك وغيرها ليس هو فى التأكيد كالغسل ، وإن كان الترغيب ورد فى الجميع ، لكن الحكم يختلف إما بالوجوب عند من يقول به أو يتأكد بعض المندوب على بعض .

## الحديث السادس

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ وَجَدَ حُلَّةً سِيرَاءَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ،  
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا  
قَدِمُوا عَلَيْكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ  
مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ » ، ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا  
حُلَّةٌ ، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُلَّةً . فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ  
كَسَوْتَنِيهَا ، وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا » . فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ لَهُ بِمَكَّةَ  
مُشْرِكًا .

( عن عمر رضى الله عنه أنه وجد حلة سيرة ) بكسر السين وفتح الياء ،  
أى حرير بحت ، وأهل العربية على إضافة حلة لتاليه كثوب خز . وذكر  
ابن قرقول ضبطه كذلك عن المتفنين . ولأبوى ذر والوقت : حلة سيرة  
بالتنوين على الصفة أو البدل ، وعليه أكثر الحديثين لكن قال سيويه : لم  
يأت فعلاء وصفاً والحلة لا تكون إلا من ثوبين ، وسميت سيرة لما فيها من  
الخطوط التى تشبه السيور ، كما يقال ناقة عشرة إذا كمل حملها عشرة أشهر  
( عند باب المسجد فقال ) عمر ( يارسول الله لو اشتريت هذه ) الحلة  
( فلبستها يوم الجمعة ، وللوفد إذا قدموا عليك ) ( لكان حسناً ، أو لو للتمنى  
للالشرط فلا يحتاج للجزاء . وفى رواية البخارى أيضاً : فلبستها للعيد وللوفد  
( فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم : إنما يلبس هذه ) أى حلة  
الحرير ( من لاخلاق له ) أى لاحظ له ولا نصيب له من الخير ( فى الآخرة )  
كلمة من تدل على العموم فيشمل الذكور والإناث ، لكن الحديث مخصوص  
بالرجال لقيام دلائل أخر على إباحة الحرير للنساء ( ثم جاءت رسول الله صلى  
الله عليه وآله ) ( وسلم منها ) أى من جنس الحلة السيرة ( حلل فأعطى عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه منها ) أى من الحلل ( حلة ، فقال عمر : يارسول



الله كسوتنيها ) أى الحلة ( وقد قلت فى حلة عطار د ) بضم العين وكسر الراء ، وهو ابن حاجب ابن زرارة التميمى ، قدم فى وفد بنى تميم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وله صحبة ( ما قلت ) من أنه إنما يلبسها من لاخلق له ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) له ( إني لم أكسكها لتلبسها ) بل لتنتفع بها فى غير ذلك . وفيه دليل على أنه يقال : كساه إذا أعطاه كسوة لبسها أم لا . ولمسلم : أعطيتكها تبعها وتصيب بها حاجتك . ولأحمد : أعطيتكها تبعه ، فباعه بألنى درهم ، لكنه يشكك بما هنا من قوله ( فكساه عمر ) بن الخطاب رضى الله عنه ( أخاً له ) من أمه عثمان بن حكيم . قاله المنذرى . أو هو أخو أخيه زيد بن الخطاب لأمه أسماء بنت وهب . قاله الدمياطى . أو كان أخاه من الرضاعة ( بمكة مشركاً ) واختلف فى إسلامه . فإن قلت : الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ومقتضاه تحريم لبس الحرير عليهم ، فكيف كساه عمر أخاه المشرك . أجب بأنه يقال : كساه إذا أعطاه كسوة لبسها أم لا ، فهو إنما أهداها له لينتفع بها ولا يلزم منه لبسها . وفى الحديث دلالة على استحباب التجميل يوم الجمعة ، والتجميل يكون بأحسن الثياب ، وإنكاره صلى الله عليه وآله وسلم على عمر رضى الله عنه لم يكن لأجل التجميل بل لكون تلك الحلة كانت حريراً . قال القسطلانى : وأفضل ألوان الثياب البياض لحديث : البسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم وكفونوا فيها موتاكم . رواه الترمذى وغيره وصححه . ثم ماصبغ غزله قبل نسجه كالبرد لا ماصبغ منسوجاً ، بل يكره لبسه كما صرح به البندنجى وغيره ، ولم يلبسه صلى الله عليه وآله وسلم ولبس البرود . فى البيهقى عن جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان له برد يلبسه فى العيدين والجمعة . اهـ . أقول : هذا عجيب من القسطلانى ، كيف حكم بكراهة لبس ماصبغ وأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه مع ثبوت لبسه ، لذلك فقد أخرج مسلم والترمذى وصححه وأحمد من حديث عائشة قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود . قال الحافظ الشوكانى فى نيل الأوطار : الحديث يدل على أنه لا كراهة فى لبس الأسود . وقد أخرج أبو داود والنسائى من حديث عائشة قالت : صبغت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم برة سوداء فلبسها ، فلما عرق فيها وجد

فيها ريح الصوف فقدفها . قالت : وكان تعجبه الرائحة الطيبة . اه . وقد صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوم الفتح وعليه عمامة سوداء ، والتفرقة بين ما صبغ قبل النسج فلا يكره لبسه ، وما صبغ بعد النسج فيكره لبسه ، لا دليل عليها سوى الرأي المخض ، والله أعلم . ففي هذه الأحاديث التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لبس المصبوغ مطلقاً ولا يلزم من نزعه لذلك الكراهة . وروى الطبراني من حديث أم سلمة أنها قالت : ربما صبغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رداءه أو إزاره بزعفران أو ورس ثم يخرج فيهما . وفي البخاري من حديث ابن عمر : أما الصفرة فأني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ، فأنا أحب أن أصبغ بها . وفي سنن أبي داود : كان يصبغ بالورس والزعفران حتى عمامته . فتأمل . والسنة أن يزيد الإمام في حسن الهيئة والعمة والارتداء للاتباع ويترك السواد لأنه أولى ، إلا إن خشي مفسدة تترتب على تركه من سلطان أو غيره . وقد أخرج البخاري الحديث في الهبة ، ومسلم في اللباس ، وأبو داود والنسائي في الصلاة .

## الحديث السابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ » .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لولا ) مخافة ( أن أشق على أمتي أو على الناس ) شك من الراوى ولأبي ذر : أو لولا أن أشق على الناس بإعادة لولا أن أشق . قال الحافظ : ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره . وقد أخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الإسناد بلفظ : أو على الناس ، لم يعد قوله : لولا أن أشق . وكذا رواه كثير من رواة الموطأ : أى لولا المشقة موجودة ( لأمرتهم ) أمر إيجاب ( بالسواك ) أى باستعماله ، لأن السواك هو الآلة ، وقد قيل إنه يطلق على الفعل أيضاً ، فعلى هذا لا تقدير ، والسواك مذكر على الصحيح ، وحكى في المحكم تأنيثه ، وأنكر ذلك الأزهرى ( مع كل صلاة ) فرضاً أو نفلاً ، فهو عام تدرج فيه الجمعة ، بل هى أولى لما اختصت به من طلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ، خصوصاً تطيب الفم الذى هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر بالملائكة وبنى آدم من تغير الفم . وفي حديث علىّ عند البزار : أن الملك لا يزال يدنو من المصلى يستمع القرآن حتى يضع فاه على فيه... الحديث . ولأحمد وابن حبان : السواك مطهرة للفم مرضاة للرب . وله وابن خزيمة : فضل الصلاة التى يستاك لها على الصلاة التى لا يستاك لها سبعون ضعفاً . قال الشافعى في حديث الباب : دليل على أن السواك ليس بواجب لأنه لو كان واجباً لأمرهم به شق أو لم يشق . اهـ . وإلى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل ادعى بعضهم فيه الإجماع لكن حكى الشيخ أبو حامد وتبعه الماوردى عن ابن راهويه أنه قال : هو واجب لكل صلاة ، فمن تركه عمداً بطلت صلاته . وعن داود أنه قال :

و واجب لكن ليس شرطاً . واحتج القائل بوجوبه بورود الأمر به في حديث أمانة عند ابن ماجه مرفوعاً : تسوكوا ، ولأحمد نحوه من حديث العباس ، وللموطأ : عليكم بالسواك ، ولا يثبت شيء منها ، وعلى تقدير الصحة ، فالمنفى في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيداً بكل صلاة لا مطلق الأمر ، ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ، ولا من ثبوت المطلق التكرار . وقال الشيخ أبو إسحق في اللمع : فيه دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بأمر حقيقة ، لأن السواك عند كل صلاة مندوب . وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به . اهـ . والمرجح في الأصول أن المندوب مأمور به ، وفيه دليل على استحباب السواك للفرائض والنوافل لقوله : كل صلاة ، أو المراد المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد . وهذا اختيار أبي شامة . وذكر في الفتح لذلك مؤيدات . واستدل به أيضاً على أن الأمر يقتضي التكرار ، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة عن الأمر بالسواك ، ولا مشقة في وجوبه ، وإنما المشقة في وجوب التكرار . وفي هذا نظر ، لأن التكرار هنا لم يؤخذ من مجرد الأمر وإنما أخذ من تقييده بكل صلاة . وقال المهلب : فيه أن المندوب يرتفع إذا خشى منه الحرج ، وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه من الشفقة على أمته ، وفيه جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم فيما لم ينزل عليه فيه نص . قال ابن دقيق العيد : وفيه بحث . قال الحافظ : وهو كما قال ، ثم ذكره .

### الحديث الثامن

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
« أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ » .

---

( عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه ) وآله  
( وسلم أكثرت عليكم في ) استعمال ( السواك ) أى بالغت في تكرير طلبه منكم ،  
أوفى لإيراد الترغيب فيه . وقال ابن التين : معناه لقد أكثرت عليكم وحقيق  
أن أفعل وحقيق أن تطيعوا . ووجه الاستدلال بهذا الحديث من جهة أن  
الإكثار في السواك والحث عليه يتناول الفعل عند كل الصلوات والجمعة  
أولاً لأنه يوم ازدحام ، فشرع فيه تنظيف الفم تطيباً للنكهة الذى هو  
أقوى من الغسل على ما لا يخفى .

### الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ : « أَلَمْ تَنْزِيلُ » ، وَ « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ » .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه )  
 وآله ( وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة « أَلَمْ تَنْزِيلُ » ) في الركعة الأولى ( و « هل  
 أتى على الإنسان » ) في الركعة الثانية بكاملها ويسجد فيها ، كما في المعجم الصغير  
 للطبراني من حديث علي أنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد في صلاة الصبح في  
 تنزيل السجدة ، لكن في إسناده ضعف ، وزاد الأصيل : « حين من الدهر »  
 والمراد أنه يقرأ في كل ركعة بسورة ، وكذا بينه مسلم من طريق إبراهيم  
 ابن سعد بن إبراهيم عن أبيه بلفظ : ب « أَلَمْ تَنْزِيلُ » في الركعة الأولى ، وفي الثانية  
 « هل أتى على الإنسان » ، والحكمة في قراءتهما الإشارة إلى ما فيهما من ذكر  
 خلق آدم وأحوال يوم القيامة ، لأن ذلك كان ويكون في يوم الجمعة . ذكره  
 ابن دحية وقرره تقريراً حسناً . والتعبير بكان يشعر بمواظبته صلى الله عليه  
 وآله وسلم على القراءة بهما فيها . وعورض بأنه ليس في الحديث ما يقتضي  
 فعل ذلك دائماً اقتضاء قوياً ، وأكثر العلماء على أن كان لا تقتضي المداومة .  
 والجواب أنه ورد في حديث ابن مسعود التصريح بمداومته صلى الله عليه وآله  
 وسلم على ذلك . أخرجه الطبراني بلفظ : يديم ذلك . وأصله في ابن ماجه  
 بدون هذه الزيادة ، ورجاله ثقات ، لكن صوب أبو حاتم إرساله ، وبالجمله  
 فالزيادة نص في ذلك ، فدل على السنية ، وبه أخذ الكوفيون والشافعي  
 وأحمد وإسحق ، وقال به أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ، وكره مالك  
 رحمه الله في المدونة للإمام أن يقرأ بسورة فيها سجدة خوف التخليط على  
 المصلين ، ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية ، لأن الجهرية يؤمن  
 معها التخليط . وأجيب بأنه صح من حديث ابن عمر عند أبي داود أنه  
 صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بسورة فيها سجدة في صلاة الظهر فسجد بهم  
 فبطلت التفرقة . ومناسبة لإيراد البخاري هذا الحديث في الجمعة كما قال  
 الزين بن المنير من جهة أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم الجمعة لاختصاص  
 صبحها بالمواظبة على قراءة هاتين السورتين . ورواه هذا الحديث مابين  
 كوفي ومدني ، وفيه رواية التابعي عن التابعي ، والتحديث والعننة ،  
 وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في الصلاة .

## الحديث العاشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « كَلِّكُمْ رَاعٍ وَكَلِّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، قَالَ : وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ : وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَكَلِّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه )  
 وآله ( وسلم يقول : كلِّكم راع ) أى حافظ ملتزم صلاح مقام عليه وهو  
 ماتحت نظره ، فكل من كان تحت نظره شيء فهو مطلوب بالعدل فيه  
 والقيام بمصالحه في دينه ودنياه ومتعلقاته ، فإن وفى بما عليه من الرعاية حصل  
 له الحظ الأوفر والجزاء الأكبر وإلا طالبه كل واحد من رعيته في الآخرة  
 بحقه ( وكلِّكم ) في الآخرة ( مسئول عن رعيته ، الإمام راع ) فيمن ولى  
 عليهم ، يقيم فيهم الحدود والأحكام على سنن الشرع ، وهذا موضع الترجمة  
 لأنه لما كان عليه أن يراعى حقوقهم ومن جملتها إقامة الجمعة فيجب عليه  
 إقامتها وإن كانت في قرية فهو راع عليهم ( ومسئول عن رعيته ، والرجل  
 راع في أهله ) يوفيههم حقهم من النفقة والكسوة والعشرة ( وهو مسئول  
 عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ) بحسن تدبيرها في المعيشة والنصح  
 له والأمانة في ماله وحفظ عياله وأضيافه ونفسها ( ومسئولة عن رعيته ،  
 والخادم راع في مال سيده ) يحفظه ويقوم بما يستحق من خدمته ( ومسئول  
 عن رعيته ، قال ) ابن عمر : أو سالم أو يونس ( وحسبت أن قد قال ) أى  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( والرجل راع في مال أبيه ) يحفظه ويدبر  
 مصلحته ( ومسئول عن رعيته وكلِّكم راع ) أى مؤتمن حافظ ملتزم لإصلاح  
 مقام عليه ( ومسئول عن رعيته ) وفى هذا الحديث من النكت أنه عم أولاً

ثم خصص ثانياً ، وقسم الخصوصية إلى أقسام من جهة الرجل ومن جهة المرأة ومن جهة الخادم ومن جهة النسب ، ثم عمّم ثالثاً وهو قوله : وكلكم راع تأكيداً ورداً للعجز إلى الصدر بياناً لعموم الحكم أولاً وآخرآ . قيل : وفي الحديث أن الجمعة تقام بغير إذن من السلطان إذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم . وهذا مذهب الشافعية ، إذ إذن السلطان عندهم ليس شرطاً لصحتها اعتباراً بسائر الصلوات ، وبه قال المالكية وأحمد في رواية عنه ، وقال الحنفية : وهو رواية عن أحمد أيضاً أنه شرط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من ترك الجمعة وله إمام جائر أو عادل لاجمع الله له شمله ، رواه ابن ماجه والبخاري وغيرهما ، فشرط فيه أن يكون له إمام ويقوم مقامه نائبه وهو الأمير والقاضي ، وحينئذ فلا دلالة فيه للشافعية ، لأن زريقاً كان نائب الإمام . كذا في القسطلاني . وقد أوضح الشوكاني رحمه الله في شرح المنتقى ، ماهو الصواب في هذا الباب فراجع . وكذا حققنا الكلام على هذا في كتابنا « الروضة الندية في شرح الدرر البهية » فارجع إليه . ورواة هذا الحديث ما بين مدني ومروزي وأيلي ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول والسامع والكتابة ، وشيخ البخاري من أفراد ، وأخرجه البخاري أيضاً في الوصايا والنكاح ، ومسلم في المغازي ، وكذا الترمذي .



### الحديث الحادى عشر

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ ،  
تَقَدَّمَ قَرِيبًا ، وَزَادَ هُنَا فِي آخِرِهِ : ثُمَّ قَالَ : حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ  
يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا ، يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ .

( حديث أبي هريرة رضى الله عنه : نحن الآخرون السابقون ، تقدم  
قريباً ، وزاد هنا في آخره : ثم قال : حق على كل مسلم ) محتمل حضر الجمعة  
( أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً ) زاد النسائي : هو يوم الجمعة ( يغسل  
فيه ) أى في اليوم ( رأسه و ) يغسل ( جسده ) ذكر الرأس وإن كان الجسد  
يشمله للاهتمام به ، لأنهم كانوا يجعلون فيه الدهن والخطمي ونحوهما وكانوا  
يغسلونه أولاً ثم يغتسلون ، وفيه دليل على وجوب غسل يوم الجمعة كما تقدم .  
ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ويماني ، وفيه رواية الابن عن الأب ، وفيه  
التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في ذكر بنى إسرائيل ،  
ومسلم في الجمعة ، وكذا النسائي .

### الحديث الثاني عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَالْعَوَالِي فَيَأْتُونَ فِي الْغُبَارِ فَيُصِيبُهُمُ الْغُبَارُ وَالْعَرَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْعَرَقُ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمِكُمْ هَذَا » .

( عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان الناس ينتابون الجمعة ) يفتعلون من النوبة أى يحضرونها نوباً (من منازلهم) القرية من المدينة ( و ) من ( العوالى) جمع عالية ، مواضع وقرى شرق المدينة ، وأدناها من المدينة على أربعة أميال أو ثلاثة وأبعدها ثمانية (فيأتون في الغبار ) وهو رواية الأكثرين ، وعند القابسي : فيأتون في العباء بفتح العين المهملة والمد ، جمع عباءة ( يصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم العرق ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنسان منهم ) قال في الفتح : لم أقف على اسمه ( وهو عندى ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لو أنكم تطهرتم ) أى لو ثبت تطهرتم ( ليومكم ) أى في يومكم ( هذا ) لكان حسناً . وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود أن هذا كان مبدأ الأمر بالغسل للجمعة ، ولأبي عوانة من حديث ابن عمر نحوه ، وصرح في آخره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال حينئذ : من جاء منكم الجمعة فليغتسل . واستدل به على أن الجمعة تجب على من كان خارج المصر ولا يشترط لها المصر الجامع . قال القرطبي : وهو يرد على الكوفيين حيث قالوا بعدم الوجوب . قال في الفتح : وفيه نظر لأنه لو كان واجباً على أهل العوالى ماتوا وبوا ولكانوا يحضرون جميعاً . وفيه ارتفاق العالم بالمعلم ، واستحباب التنظيف لمجالسة أهل الخير ، واجتناب أذى المسلم بكل طريق ، وحرص الصحابة على امتثال الأوامر ولو شق عليهم . ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى ، وفيه رواية الرجل عن عمه ، والتحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة .

## الحديث الثالث عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ مَهْنَةً أَنْفُسِهِمْ وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الْجُمُعَةِ رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ ، فَقِيلَ لَهُمْ : لَوْ اغْتَسَلْتُمْ ؟

( وعنها ) أى عن عائشة ( رضى الله عنها قالت : كان الناس مهنة ) بفتححات ، جمع ماهن ككتابة وكاتب ، أى خدمة ( أنفسهم ) وفى نسخة عزها العيني كالحافظ ابن حجر لحكاية ابن التين : مهنة بكسر الميم وسكون الهاء مصدر ، أى ذوى مهنة أنفسهم ( وكانوا إذا راحوا ) أى ذهبوا بعد الزوال ( إلى ) صلاة ( الجمعة راحوا فى هيتهم ) من العرق المتغير الحاصل بسبب جهد أنفسهم فى المهنة ( فقيل لهم : لو اغتسلتم ) لكان مستحباً لتزول تلك الرائحة الكريهة التى يتأذى بها الناس والملائكة ، وتفسير الرواح هنا بالذهاب بعد الزوال هو على الأصل مع تخصيص القرينة له به . وفى قوله : من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فى الساعة الأولى ، القرينة قائمة فى إرادة مطلق الذهاب ، كما مر عن الأزهري ، فلا تعارض . ورواة هذا الحديث ما بين مروزي ومدني ، وفيه التحديث والإخبار والسؤال والقول ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ، وأبو داود فى الطهارة .

### الحديث الرابع عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ .

( عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس ) أى تزول عن كبد السماء ، وأشعر التعبير بكان بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة بعد الزوال . وفي حديث آخر عنه رضي الله عنه : كنا نبكر بالجمعة ، أى نبادر بصلاتها قبل القيلولة ، ونقبل بعد الجمعة . وقد تمسك بظاهره الحنابلة في صحة وقوعها باكر النهار . وأجيب بأن المراد به المبادرة من الزوال كما قرره البرماوى كغيره . قال ابن المنير في الحاشية : فسر البخارى حديث أنس الثانى بحديث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لاتعارض بينهما . وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال ، لأنهم كانوا يتبادرون إلى الجمعة قبل القائلة . قال الحافظ الربانى محمد بن على الشوكانى في السيل : اعلم أن الأحاديث الصحيحة قد اشتمل بعضها على التصريح بإيقاع صلاة الجمعة وقت الزوال ، كحديث سلمة بن الأكوع في الصحيحين وغيرهما قال : كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زالت الشمس ، وبعضها فيه التصريح بإيقاعها قبل الزوال ، كما في حديث جابر عند مسلم وغيره : أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى الجمعة ثم يذهبون إلى جمالم فيرعونها حين تزول الشمس ، وبعضها محتمل لإيقاع الصلاة قبل الزوال وحاله ، كما في حديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما قال : ما كنا نقبل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة ، وكما في حديث أنس عند البخارى وغيره قال : كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم نرجع إلى القائلة فنقبل . ومجموع هذه الأحاديث يدل على أن وقت الجمعة حال الزوال وقبله ولا موجب لتأويل بعضها . وقد وقع من جماعة من الصحابة التجميع قبل الزوال ، كما أوضحناه في شرح المنتقى ، وذلك يدل على تقرر الأمر لديهم وثبوته . انتهى . وزاد فى الدرارى : وهو الحق ، وإليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل ، وذهب الجمهور إلى أن وقتها أول وقت الظهر . انتهى .

## الحديث الخامس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اشْتَدَّ  
الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ ، يَعْنِي الْجُمُعَةَ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة) أى صلاها فى أول وقتها على الأصل (وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة) قال الراوى (يعنى الجمعة) قياساً على الظهر لا بالنص، لأن أكثر الأحاديث يدل على التفرقة فى الظهر وعلى التبكير فى الجمعة مطلقاً من غير تفصيل، والذى نحا إليه البخارى مشروعية الإبراد بالجمعة، ولم يثبت الحكم بذلك، لأن قوله يعنى الجمعة يحتمل أن يكون قول التابعى مما فهمه، وأن يكون من نقله، فرجح عنده إلحاقها بالظهر، لأنها إما ظهر وزيادة أو بدل عن الظهر. قاله ابن المنير : وإذا تقرر أن الإبراد يشرع فى الجمعة أخذ منه أنها لا تشرع قبل الزوال، لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سبباً لتأخرها، بل كان يستغنى عنه بتعجيلها قبل الزوال. واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر، لأن أنساً سوى بينهما فى جوابه، خلافاً لمن أجاز الجمعة قبل الزوال. وقد تقدم آنفاً ما هو الحق فى ذلك، وفيه أن إزالة التشويش عن المصلى بكل طريق محافظة على الخشوع، لأن ذلك هو السبب فى مراعاة الإبراد فى الحر دون البرد. ورواة هذا الحديث كلهم بصريون، وفيه التحديث والسماع والقول.

### الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي عَبَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ ذَاهِبٌ إِلَى الْجُمُعَةِ :  
سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ أَغْبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » .

( عن أبي عبس ) بفتح العين وسكون الباء عبد الرحمن بن جبر الأنصاري  
( رضى الله عنه أنه قال ) لعباية بن رفاعه لما أدركه في الطريق ( وهو ذاهب  
إلى الجمعة : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اغبرت قدماه  
أى أصابهما غبار ( فى سبيل الله ) اسم جنس مضاف يفيد العموم فيشمل  
الجمعة ( حرمه الله ) كله ( على النار ) قال ابن المنير فى الحاشية : وجه دخول  
هذا الحديث فى الجمعة قوله : أدركنى أبو عبس ، لأنه لو كان يعد ولما احتل  
الوقت المحادثة لتعذرهما مع العدو ، ولأن أبا عبس جعل حكم السعى إلى الجمعة  
حكم الجهاد ، وليس العدو من مطالب الجهاد ، فكذلك الجمعة . انتهى .  
ورواة الحديث ما بين مدنى ودمشق ، وليس لأبى عبس فى البخارى إلا هذا  
الحديث الواحد ، ويزيد من أفراد ، وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ،  
والتحديث والسماع والقول ، وأخرجه البخارى فى الجهاد ، وكذا الترمذى  
والنسائى :

## الحديث السابع عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ ، قِيلَ : الْجُمُعَةُ ؟ قَالَ : الْجُمُعَةُ وَغَيْرَهَا .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى النبي صلى الله عليه ) وآله وسلم أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ( بفتح الميم ، موضع قعوده ) ويجلس فيه ( والمعنى أن كل واحد منهي عنه ، وظاهر النهي التحريم ، فلا يصرف عنه إلا بدليل ، فلا يجوز أن يقيم أحداً من مكانه ويجلس فيه لأن من سبق إلى مباح فهو أحق به ، ولأحمد حديث : إن الذي يتخطى رقاب الناس أو يفرق بين اثنين بعد خروج الإمام كالجار قصبه في النار ، وهو بضم القاف ، أى أمعاه ، والتفرقة صادقة بأن يزحزح رجلين عن مكانهما ويجلس بينهما . نعم لو قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة في جلوس غيره ، ولو بعث من يقعد له في مكان ليقوم عنه إذا جاء هو جاز أيضاً من غير كراهة ، ولو فرش له نحو سجادة فلغيره تنحيها والصلاة مكانها ، لأن السبق بالأجسام لا بما يفرش ، ولا يجوز له الجلوس عليها بغير رضاه . نعم لا يرفعها بيده أو غيرها لثلاث تدخل في ضمانه . ولمسلم عن جابر : لا يقيمن أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيقعد فيه ولكن يقول تفسحوا . ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة . قال في الفتح : ولا مفهوم لقوله : لا يقيم الرجل أخاه ، بل ذكر لمزيد التنفير عن ذلك لقبحه ، إن فعله من جهة الكبر كان قبيحاً ، وإن فعله من جهة الأثرة كان أقبح . انتهى . ( قيل ) أى قال ابن جريج : قلت لنافع ( أجمعة ؟ قال : الجمعة وغيرها ) يعنى هما متساويان في النهي عن التخطى في مواضع الصلوات . ورواة هذا الحديث ما بين بخارى وحرانى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والسمع والقول ، وشيخ البخارى رحمه الله من أفراد ، وأخرجه مسلم في الاستئذان .

## الحديث الثامن عشر

عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ  
أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءُ الثَّلَاثَ  
عَلَى الزُّورَاءِ .

( عن السائب بن يزيد ) الكندى ( رضى الله عنه قال : كان النداء )  
الذى ذكره الله تعالى فى كتابة العزيز ( يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على  
المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) وخلافة ( أبى بكر وعمر )  
رضى الله عنهما ( فلما كان عثمان ) رضى الله عنه خليفة ( وكثر الناس ) أى  
المسلمون بمدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( زاد ) بعد مضى مدة من  
خلافته ( النداء الثالث ) عند دخول الوقت ( على الزوراء ) سماه ثالثاً باعتبار  
كونه مزيداً على الأذنين بين يدى الإمام والإقامة للصلاة . وزاد ابن خزيمة  
فى رواية وكيع عن ابن أبى ذئب : فأمر عثمان بالأذان الأول ، ولا منافاة  
بينهما ، لأنه أول باعتبار الوجود ، ثالث باعتبار مشروعية عثمان له باجتهاده  
وموافقة سائر الصحابة له بالسكوت وعدم الإنكار ، فصار إجماعاً سكوتياً .  
وأطلق الأذان على الإقامة تغليياً بجامع الإعلام فيهما . ومنه قوله صلى الله عليه  
وآله وسلم : بين كل أذنين صلاة لمن شاء . وزاد أبو ذر فى روايته : قال  
أبو عبد الله يعنى البخارى : الزوراء موضع بالسوق بالمدينة قيل : إنه مرتفع  
كالمنارة ، وقيل حجر كبير عند باب المسجد . قال فى الفتح : والذى يظهر  
أن الناس أخذوا بقول عثمان فى جميع البلاد إذ ذاك لكونه خليفة مطاع الأمر ،  
لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة  
زياد ، وبلغنى أن أهل المغرب الأدنى الآن لاتأذين للجمعة عندهم سوى مرة .  
وروى ابن أبى شيبه من طريق ابن عمر قال : الأذان الأول يوم الجمعة بدعة ،  
فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار ، ويحتمل أن يراد أنه لم يكن  
فى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكل ما لم يكن فى زمنه يسمى بدعة ،



لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف ذلك ، وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات ، فألحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب . وفيه استنباط معنى من الأصل لا يبطله . وأما ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء إليها بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو في بعض البلاد ، واتباع السلف الصالح أولى . انتهى . قلت : وما أشار إليه الحافظ من كون بعض البدع حسناً فيه نظر ، واستدل البخارى بهذا الحديث على الجلوس على المنبر قبل الخطبة خلافاً لبعض الحنفية ، واختلف من أثبت هل هو للأذان أو راحة الخطيب ، فعلى الأول لا يسن في العيد ، إذ لا أذان هناك . واستدل به أيضاً على التأذين قبل الخطبة وعلى ترك تأذين اثنين معاً وعلى أن الخطبة يوم الجمعة سابقة على الصلاة ، ووجهه أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة ، وإذا كان يقع حين يجلس الإمام على المنبر دل على سبق الخطبة على الصلاة . ورواة هذا الحديث أربعة ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجمعة ، وأبو داود في الصلاة ، وكذا الترمذى وابن ماجه .

### الحديث التاسع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ : لَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤَذِّنٌ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَكَانَ التَّأْذِينُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ .

(وعنه ) أى عن السائب بن يزيد (رضى الله عنه في رواية قال : لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذن غير واحد) يؤذن يوم الجمعة وإلا فله بلال وابن أم مكتوم وسعد القرظ . ومثله للنسائي وأبي داود من رواية صالح بن كيسان ، وهو ظاهر في إرادة نفي تأذين اثنين معاً . أو المراد أن الذى كان يؤذن هو الذى كان يقيم . وقد نص الشافعى على كراهة التأذين جماعة (وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام) يعنى (على المنبر) قبل الخطبة .

## الحديث العشرون

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَلَمَّا أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، قَالَ مُعَاوِيَةُ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : وَأَنَا ، فَلَمَّا قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ مُعَاوِيَةُ : وَأَنَا ، فَلَمَّا أَنْ قَضَى التَّأْذِينَ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذَا الْمَجْلِسِ حِينَ أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ يَقُولُ : مَا سَمِعْتُمْ مِنِّي مِنْ مَقَالَتِي .

( عن معاوية بن أبي سفيان ) صخر بن حرب بن أمية ( رضى الله عنه أنه جلس على المنبر يوم الجمعة ، فلما أذن المؤذن قال : الله أكبر الله أكبر ، قال معاوية : الله أكبر الله أكبر ، قال ) المؤذن ( أشهد أن لا إله إلا الله ، فقال معاوية : وأنا ) أى أشهد به أو أقول مثله ( فلما قال ) أى المؤذن ( أشهد أن محمداً رسول الله ، فقال معاوية : وأنا ) أى أشهد أو أقول مثله ( فلما أن قضى ) المؤذن ( التأذين ) أى فرغ منه ( قال ) معاوية ( يا أيها الناس إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم مني من مقالي ) أى التى أجبت بها المؤذن . وفيه أن قول الحبيب : وأنا كذلك أو نحوه يكفى فى إجابة المؤذن . وفى هذا الحديث تعلم العلم وتعليمه من الإمام وهو على المنبر ، وأن الخطيب يجب المؤذن وهو على المنبر . وفيه إباحة الكلام قبل الشروع فى الخطبة ، وأن التكبير فى أول الأذان غير مربع ، وفيه نظر ، وفيه الجلوس قبل الخطبة . ورواته ما بين مروزي ومدني ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وشيخ البخارى من أفراد ، ورواية الرجل عن عمه ، والصحابى عن الصحابى ، وأخرجه النسائى فى الصلاة وفى اليوم والليلة .

## الحديث الحادى والعشرون

حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي أَمْرِ الْمُنْبَرِ تَقَدَّمَ ، وَذَكَرُ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ  
وَرُجُوعُهُ الْقَهْقَرَى ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : فَلَمَّا فَرَّغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ  
فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي .

( حديث سهل بن سعد في أمر المنبر ، تقدم . وذكر صلاته عليه  
ورجوعه القهقري . وزاد في هذه الرواية : فلما فرغ ) من الصلاة ( أقبل  
على الناس ) بوجهه الشريف ( فقال ) مبيناً لأصحابه رضى الله عنهم حكمة  
ذلك ( أيها الناس إنما صنعت هذا لتأتُموا بي ولتعلموا صلاتي ) عرف منه  
أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر ليراه من قد ينحني عليه رؤيته إذا صلى على  
الأرض . ويستفاد منه أن من فعل شيئاً يخالف العادة فعليه أن يبين حكمته  
لأصحابه . وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب ، خليفة كان أو غيره ،  
وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل ، وجواز العمل بالسير  
في الصلاة ، وكذلك الكثير وإن لم يتفرق ، كما هو الحق وجواز ارتفاع  
الإمام على المأمومين . وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة  
الخطيب والسماع منه ، واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل شيء جديد  
إما شكراً وإما تبركاً . ورواة هذا الحديث واحد منهم بلخي ، وهو شيخ  
البخارى ، والاثنان بعده مدنيان ، وفيه التحديث والقول ، وأخرجه مسلم  
وأبو داود والنسائي .

## الحديث الثاني والتسعون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ جِدْعٌ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ سَمِعْنَا لِلْجِدْعِ مِثْلَ أَصْوَاتِ الْعِشَارِ حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ .

( عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : كان جدع ) بكسر الجيم ، واحد جنوع النخل ( يقوم إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) إذا خطب الناس ( فلما وضع له المنبر ) أى لأجل الخطبة وهو موضع الترجمة ( سمعنا للجدع ) المذكور صوتاً ( مثل أصوات العشار ) بكسر العين المهملة ، جمع عشار بضم المهملة وفتح الشين ، الناقة الحاملة التى مضت لها عشرة أشهر أو التى معها أولادها ( حتى نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) من المنبر ( فوضع يده ) الشريفة ( عليه ) فسكن . وفى حديث أبى الزبير عن جابر عند النسائى فى الكبرى : اضطربت تلك السارية كحنين الناقة الخلوج أى التى انتزع منها ولدها ، والحنين هو صوت المتألم المشتاق عند الفراق . ولله در السيد غلام على آزاد البلجرامى فى مخلصه ، فى قصيدة نبوية مدح بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، حيث قال مشيراً إلى هذه المعجزة العظيمة :  
أحن شوقاً إلى النداءى      حنين جدع إلى الحبيب

## الحديث الثالث والتسعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ كَمَا تَفْعَلُونَ الْآنَ .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائماً ) قال ابن المنذر : الذي عليه جل أهل العلم من علماء الأمصار ذلك . ونقل غيره عن أبي حنيفة رحمه الله أن القيام في الخطبة سنة وليس بواجب . وعن مالك في رواية أنه واجب فإن تركه أساء وصحت الخطبة . وعند الباقي أن القيام في الخطبة يشترط للقادر كالصلاة ، واستدل للأول بحديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله . وبحديث سهل : مرى غلامك يعمل لى أعواداً أجلس عليها . وأجيب عن الأول أنه كان في غير خطبة الجمعة ، وعن الثاني احتمال أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعد وبين الخطبتين . واستدل الجمهور بحديث جابر بن سمرة ، وبحديث كعب بن عجرة : أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب قاعداً فأنكر عليه وتلا الآية : « وتركوك قائماً » وفي رواية ابن خزيمة : ما رأيت كاليوم قط إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالس ، يقول ذلك مرتين . وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس : خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من جلس على المنبر معاوية ، وبمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على القيام وبمشروعية الجلوس بين الخطبتين ، ولو كان القعود مشروعاً في الخطبتين ما احتيج إلى الفصل بالجلوس ، ولأن الذي نقل عنه القعود كان معذوراً . فعند ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه . وأما من احتج بأنه لو كان شرطاً ماصلي من أنكر ذلك مع القاعد ، فجوابه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشى الفتنة أو أن الذي قعد قعد باجتهاد ، كما قالوا في إتمام عثمان الصلاة في السفر . وقد أنكر ذلك ابن مسعود ، ثم إنه صلى خلفه ، ثم معه واعتذر بأن الخلاف شر .

( ثم ) كان صلى الله عليه وآله وسلم ( يقعد ) بعد الخطبة الأولى ( ثم يقوم ) للخطبة الثانية ( كما تفعلون الآن ) من القيام وكذا القعود . ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومدني ، وفيه التحديث والمعنة والقول ، وأخرجه مسلم والترمذي في الصلاة .

## الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 أَتَى بِمَالٍ أَوْ بِسَبْيٍ ، فَقَسَمَهُ ، فَأَعْطَى رِجَالًا وَتَرَكَ رِجَالًا ، فَبَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ  
 تَرَكَ عَتَبُوا ، فَحَمِدَ اللَّهُ ثُمَّ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ ، فَوَاللَّهِ إِنِّي  
 لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَأَدْعُ الرَّجُلَ ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي ،  
 وَلَكِنْ أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ ، وَأَكِلُ  
 أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ ، فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ  
 تَغْلِبَ ، فَوَاللَّهِ مَا أَحِبُّ أَنَّ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُمْرَ  
 النَّعَمِ .

( عن عمرو بن تغلب ) غير مصروف العبدى التميمي البصري ( رضى الله  
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بمال أو سبي فقسمه فأعطى  
 رجالا وترك رجالا ، فبلغه أن الذين تركهم رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم ( عتبوا ) على الترك ( فحمد الله ) تعالى لما بلغه ذلك ( ثم أثنى عليه )  
 بما هو أهله ( ثم قال : أما بعد ) أى بعد حمد الله والثناء عليه ، وهذا موضع  
 الترجمة ، وهو قول البخارى : باب من قال فى الخطبة بعد الثناء أما بعد .  
 أى فقد أصاب السنة . قال سيوبه : أما بعد معناه مهما يكن من شئ . وقال  
 الزجاج : إذا كان الرجل فى حديث فأراد أن يأتى بغيره قال : أما بعد ،  
 وهو مبنى على الضم لأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة . واختلف فى  
 أول من قالها . فقيل داود لحديث أبى موسى عند الطبرانى مرفوعاً وفى إسناده  
 ضعف . وقيل يعرب بن قحطان . وقيل كعب بن لؤى . وقيل سحبان بن وائل .  
 وقيل قس بن ساعدة . وقيل يعقوب عليه السلام ، أو غيرهم . قال فى الفتح :  
 الأول أشبه ، ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأولوية المحضة والبقية  
 بالنسبة إلى العرب خاصة ، أو يجمع بينهما بالنسبة إلى القبائل . انتهى .  
 ( فوالله إنى لأعطي الرجل وأدع الرجل ) الآخر فلا أعطيه ( والذي أدع )

إحِبَّ إِلَى مَنْ الذِّى أُعْطِيَ ، وَلَكِنْ أُعْطِيَ أَقْوَاماً لَمَّا أَرَى ) مِنْ نَظَرِ الْقَلْبِ لَمْ يَنْظُرِ الْعَيْنَ ( فِى قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ ) بِالتَّحْرِيكِ ضِدَّ الصَّبْرِ ( وَالهَلْعِ ) بِالتَّحْرِيكِ أَيْضاً أَفْحَشَ الْفَزَعِ ( وَأَكَلِ أَقْوَاماً إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِى قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى ) النَّفْسِ ( وَالْخَيْرِ ) الْجَبَلِى الدَّاعِى إِلَى الصَّبْرِ وَالتَّعَفُّفِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ وَالشَّرِّهِ ( فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ ) قَالَ عَمْرُو ( فَوَاللَّهِ مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ) وَآلِهِ ( وَسَلَّمَ ) هَذِهِ الْبَاءُ تَسْمَى بَاءَ الْمُقَابَلَةِ ، أَيْ مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِدَلِّ كَلِمَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ( حَمْرُ النِّعَمِ ) بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ ، وَكَيْفَ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى . وَرَوَاةُ الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّونَ ، وَفِيهِ التَّحْدِيثُ وَالْعِنَنَةُ وَالسَّمَاعُ وَالْقَوْلُ ، وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارَى ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِى الْخُمْسِ وَفِى التَّوْحِيدِ .

### الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ فَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ .

( عَنْ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَتَشَهَّدَ وَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ ) كَذَا سَاقَهُ الْبُخَارِيُّ هُنَا مُخْتَصِراً ، وَفِى الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ مَطُولاً ، وَفِيهِ قِصَّةُ ابْنِ اللَّتْبِيَةِ لَمَّا اسْتَعْمَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقَالَ : هَذَا لِي وَهَذَا لَكُمْ ، فَقَامَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَقَالَ : أَمَّا بَعْدُ ... إلخ . وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِى الْمَغَازِى ، وَأَبُو دَاوُدَ فِى الْخَرَاجِ . وَأُورِدَ الْبُخَارِيُّ فِى هَذَا الْبَابِ سِتَّةَ أَحَادِيثَ فِيهَا ذِكْرُ لَفْظِ أَمَّا بَعْدُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُنَاسَبَةِ لَمَّا تَرَجَّمَ لَهُ .

### الحديث السادس والعشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَعِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَنْبَرَ وَكَانَ آخِرَ مَجْلِسٍ جَلَسَهُ مُتَعَطِّفًا مِلْحَفَةً عَلَى مَنْكِبَيْهِ ، قَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ بِعَصَابَةٍ دَسِمَةٍ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ إِلَيَّ ، فَثَابُؤُوا إِلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ وَيَكْثُرُ النَّاسُ ، فَمَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعَ فِيهِ أَحَدًا فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : صعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر ، وكان ) أى صعوده ( آخر مجلس جلسه متعطفاً ) مرتدياً ( ملحفة ) إزاراً كبيراً ( على منكبيه قد عصب رأسه ) أى ربطه ( بعصابة ) أى عمامة ( دسمة ) سوداء أو كلون الدسم كالزيت من غير أن يخالطها دسم ، أو متغيرة اللون من الطيب والغالية ( فحمد الله ) تعالى ( وأثنى عليه ثم قال : أيها الناس ) تقربوا ( إلى ، فثابؤا ) أى اجتمعوا ( إليه ، ثم قال : أما بعد ) وفى الباب مما لم يذكره البخارى هنا عن عائشة فى قصة الإفك وعن أبى سفيان فى الكتاب إلى هرقل ، متفق عليهما . وعن جابر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته ... الحديث وفيه يقول : أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله . أخرجه مسلم . وفى رواية له عنه : كانت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة : يحمد الله ويثنى عليه ، ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته . فذكر الحديث ، وفيه يقول : أما بعد فإن خير الحديث . وهذا أليق بمراد البخارى للتخصيص فيه على الجمعة ، لكنه ليس على شرطه . ويستفاد من هذه الأحاديث أن أما بعد لا تختص بالخطب بل تقال أيضاً فى صدور الرسائل والمصنفات ، والاقتصار عليها فى إرادة الفصل بين الكلامين ، بل ورد فى القرآن الكريم فى ذلك لفظ هذا . وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ : وبعد ، ومنهم من صدر بها



كلامه ، فيقول في أول الكتاب : أما بعد حمد الله فإن الأمر كذا ، ولا حرج في ذلك . وقد تتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها « أما بعد » الحافظ عبد القادر الرهاوى في خطبة الأربعين المتبينة له : فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابياً ، منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور ابن مخرمة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب خطبة قال : أما بعد . ورجاله ثقات . وظاهره المواظبة على ذلك ( فإن هذا الحى من الأنصار ) الذين نصره صلى الله عليه وآله وسلم من أهل المدينة ( يقلون ) بفتح أوله وكسر ثانية ( ويكثر الناس ) هو من أخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمغيبات ، فإن الأنصار قلوا وكثر الناس كما قال ( فمن ولى شيئاً من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فاستطاع أن يضر فيه ) أى فى الذى ولىه ( أحداً وينفع فيه أحداً فليقبل من محسنهم ) الحسنة ( ويتجاوز ) بالجزم ، أى يعف ( عن مسيئهم ) أى السيئة ، أى فى غير الخلود ، ومسيئهم بالهمز وقد تبدل ياء مشددة . وشيخ البخارى من أفراد ، وهو كوفى وبقيّة الرواة مديون ، وفيه التحديث والعنّة والقول ، وأخرجه أيضاً فى علامات النبوة وفضائل الأنصار .

## الحديث السابع والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ : أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : قُمْ فَارْكَعْ ..

( عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : جاء رجل ) هو سليك بضم السين وفتح اللام الغطفاني بفتحات ( والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب الناس يوم الجمعة ) وزاد مسلم عن الليث عن أبي الزبير عن جابر : فقعد سليك قبل أن يصلى ( فقال ) له صلى الله عليه وآله وسلم ( أصليت يا فلان ؟ قال : لا . قال : قم فاركع ) زاد المستمل والأصيل : ركعتين ، وعند مسلم : وتجاوز فيهما ، ثم قال : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما . واستدل به الشافعية والحنابلة على أن الداخل للمسجد والخطيب يخطب على المنبر يندب له صلاة تحية المسجد إلا في آخر الخطبة ، ويخففها وجوباً ليسمع الخطبة . قال الزركشى : والمراد بالتخفيف فيما ذكر الاقتصار على الواجبات لا الإسراع . قال : ويدل له ماذكروه من أنه إذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات . انتهى . ومنع منهما المالكية والحنفية لحديث ابن ماجه : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي دخل المسجد يتخطى رقاب الناس : اجلس فقد آذيت . وأجابوا عن قصة سليك بأنها واقعة عين لا عموم لها فتختص بسليك . ويؤيد ذلك حديث أبي سعيد في السنن : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال له صل ركعتين ، وحض على الصدقة ... الحديث ، فأمره أن يصلى ليراه بعض الناس وهو قائم فيتصدق عليه . ولأحمد : أن هذا الرجل دخل المسجد فى هيئة بزة فأمرته أن يصلى ركعتين وأنا أرجو أن يتفطن له رجل فيتصدق عليه ، وبأن تحية المسجد تفوت بالجلوس . والجواب أن الأصل عدم الخصوصية ، والتعليل بقصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية ، فإن المانع منها لا يجوزون التطوع لعله التصديق . قال ابن المنير فى الحاشية : لو ساغ ذلك لساغ مثله فى التطوع

عند طلوع الشمس وسائر الأوقات المكروهة ، ولا قائل به . وقد ورد ما يدل لعدم الانحصار في قصد التصديق وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بالصلاة في الجمعة الثانية بعد أن حصل في الأولى ثوبين ، فدخل في الثانية فتصدق بأحدهما . فنهاه صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ، بل عند أحمد وابن حبان أنه كرر أمره بالصلاة ثلاث جمع ، وبأن التحية لاتفوت بالجلوس في حق الجاهل أو الناسي ، وحال هذا الرجل الداخل محمولة في الأولى على أحدهما وفي الأخرى على النسيان ، وبأن قوله للمتخطي : اجلس ، وترك أمره بالتحية لبيان الجواز ، فإنها ليست واجبة ، أو لكون دخوله وقع في آخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية ، أو كان قد صلى التحية في مؤخر المسجد ، ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة فوقع منه التخطي فأنكر عليه . والجواب عن حديث ابن عمر في هذا الباب إنه ضعيف ، فيه أيوب بن نهيك وهو منكر الحديث . قاله أبو زرعة أبو حاتم . والأحاديث الصحيحة لاتعارض بمثله . وأما قصة سليك فقد ذكر الترمذي أنها أصح شيء روى في هذا الباب وأقوى . قال في الفتح : وأجاب المانعون أيضاً بأجوبة غير ماتقدم ، اجتمع لنا منها زيادة على عشرة ، أوردناها ملخصة مع الجواب عنها ليستفاد . انتهى . ثم ساق ذلك ، لانطول بذكرها هنا . وفي هذا الحديث جواز صلاة التحية في الأوقات المكروهة ، لأنها إذا لم تسقط في الخطبة مع الأمر بالإنصات لها فغيرها أولى . وفيه أن التحية لاتفوت بالقيود ، لكن قيده بعضهم بالجاهل والناسي كما تقدم ، وأن للخطيب أن يأمر في الخطبة وينهى ويبين الأحكام المحتاج إليها ولا يقطع ذلك التوالى المشروط فيها ، بل لقائل أن يقول كل ذلك يعد من الخطبة . واستدل به على أن المسجد شرط الجمعة للاتفاق على أنه لاتشرع التحية لغير المسجد . وفيه نظر . واستدل به على جواز رد السلام وتشميت العاطس في حال الخطبة ، لأن أمرهما أخف وزمنهما أقصر ، ولا سيما رد السلام فإنه واجب ، وقد يخص عموم حديث الباب بالداخل في آخر الخطبة . قال الشافعي رحمه الله : أرى للإمام أن يأمر الآتي بالركعتين ويزيد في كلامه ما يمكنه الإتيان بهما قبل إقامة الصلاة وإن لم يفعل كرهت ذلك .

وحكى النووى عن المحققين أن المختار إن لم يفعل أن يقف حتى تقام الصلاة لثلا يكون جالساً بغير تحية أو متنفلاً حال إقامة الصلاة ، واستثنى الحامل المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ، وفيه نظر لطول زمن الطواف بالنسبة إلى الركعتين ، والذي يظهر من قولهم أن تحية المسجد الحرام الطواف إنما هو في حق القادم ليكون أول شيء يفعله الطواف ، وأما المقيم فحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء . ولعل قول من أطلق أنه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف لكون الطواف تعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالصلاة غالباً وهو المقصود ، ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف ، والله أعلم .

## الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَصَابَتِ النَّاسُ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَ الْمَالُ ، وَجَاعَ الْعِيَالُ ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا وَضَعَهُمَا حَتَّى ثَارَ السَّحَابُ أَمْثَالَ الْجِبَالِ ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ ، فَمُطِرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ وَمِنْ الْغَدِ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ ، وَالَّذِي يَلِيهِ حَتَّى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى ، وَقَامَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ أَوْ قَالَ غَيْرُهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهْلِكُ الْبَنَاءُ ، وَغَرِقَ الْمَالُ ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا ، فَمَا يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّحَابِ إِلَّا أَنْفَرَجَتْ ، وَصَارَتِ الْمَدِينَةُ مِثْلَ الْجُوبَةِ ، وَسَالَ الْوَادِي قَنَاطَةً شَهْرًا ، وَلَمْ يَجِبْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجُودِ .

( عن أنس رضي الله عنه قال : أصابت الناس سنة ) بفتح السين ، أى شدة وجهد من الجدوبة ( على عهد النبي ) أى زمنه ( صلى الله عليه ) وآله ( وسلم ، فبينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب في يوم جمعة ، فقام أعرابي ) من سكان البادية لا يعرف اسمه ( فقال : يا رسول الله هلك المال ) أى الحيوانات لفقد ما ترعاه ( وجاع العيال ) لعدم وجود ما يعيشون به من الأقوات المفقودة بحبس المطر ( فادع الله لنا ) أن يسقينا ( فرفع ) صلى الله عليه وآله وسلم ( يديه وما نرى في السماء قزعة ) بالقاف والزاي المفتوحات قطعة من سحاب أو رقيقه الذى إذا مر تحت السحب الكثيرة كان كأنه ظل . قال أنس ( فوالذى نفسى بيده ما وضعها ) أى يده ( حتى ثار السحاب ) أى ( ٤ - عون الهارى - ج ٢ )

هاج وانتشر ( أمثال الجبال ) من كثرته ( ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت  
المطر يتحادر ) ينحدر أى ينزل ويقطر ( على لحيته ) الشريفة صلى الله عليه  
 وآله وسلم ( فطرنا ) أى حصل لنا المطر ( يومنا ) أى من يومنا ( ذلك ومن  
 الغد ) ومن بمعنى فى أو للتبعيض ( وبعد الغد ) ولأبوى ذر والوقت والأصلى  
 وابن عساكر : ومن بعد الغد ( والذى يليه حتى الجمعة الأخرى ، وقام  
 ذلك الأعرابى أو قال ) قام ( غيره فقال : يارسول الله ، تهدم البناء وغرق  
 المال فادع الله لنا ، فرفع ) صلى الله عليه وآله وسلم ( يديه فقال : اللهم  
 حوالينا ) بفتح اللام أى أنزل أو أمطر حوالينا ( ولا ) تنزله ( علينا ) أراد به  
 الأبنية ( فما يشير ) صلى الله عليه وآله وسلم ( بيده ) الشريفة ( إلى ناحية من  
 السحاب إلا انفرجت ) أى انكشفت أو تلوّرت كما تدور جيب القميص  
 ( وصارت المدينة مثل الجوبة ) بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الباء الفرجة  
 المستديرة فى السحاب ، أى خرجنا والغيم والسحاب محيطان بأكتاف المدينة  
 ( وسال الوادى قناة ) غير منصرف للتأنيث والعلمية إذ هو اسم لواد معين  
 من أودية المدينة ، أى جرى فيه المطر ( شهراً ولم يحىء أحد من ناحية  
 إلا حدث بالجود ) بفتح الجيم أى بالمطر الغزير . واستدل بهذا الحديث  
 البخارى على رفع اليدين فى الخطبة ، وفيه إشارة إلى أن حديث عمار بن روية  
 الذى أخرجه مسلم فى إنكار ذلك ليس على إطلاقه ، ولكن قيد مالك الجواز  
 بدعاء الاستسقاء كما فى هذا الحديث ، وكأنه أراد أن المراد بالرفع هنا  
 المد لا كالرفع الذى فى الصلاة . قال فى الفتح : إن فى رفعهما فى دعاء  
 الاستسقاء صفة زائدة على رفعهما فى غيره . وعلى ذلك يحمل حديث أنس :  
 لم يكن يرفع يديه فى شىء من دعائه إلا فى الاستسقاء ، وأنه أراد الصورة  
 الخاصة بالاستسقاء . اهـ . ورواة هذا الحديث ما بين مدنى ودمشق ، وفيه  
 التحديث والعننة والقول ، وشيخه من أفراده ، وأخرجه أيضاً فى الاستسقاء  
 والاستئذان ، ومسلم والنسائى فى الصلاة .

## الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
« إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ » .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا قلت لصاحبك ( الذي تخاطبه إذ ذاك أو جليسك ) يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب ) جملة حالية مشعرة بأن ابتداء الإنصات من الشروع في الخطبة ، خلافاً لمن قال بخروج الإمام ( فقد لغوت ) أى تركت الأدب جمعاً بين الأدلة ، أو صارت جمعتك ظهراً ، لحديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً ومن تخطى رقاب الناس كانت له ظهراً . رواه أبو داود وابن خزيمة . ولأحمد من حديث عليّ مرفوعاً : ومن قال صه فقد تكلم ، ومن تكلم فلا جمعة له والنبي للكمال ، وإلا فالإجماع على سقوط فرض الوقت عنه ، وزاد أحمد من رواية الأعرج عن أبي هريرة في آخر حديث الباب بعد قوله فقد لغوت عليك بنفسك . واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة ، وبه قال الجمهور ، نعم لغير السامع عند الشافعية أن يشتغل بالتلاوة والذكر ، وكلام المجموع يقتضى أن الاشتغال بهما أولى وهو ظاهر خلافاً لمن منع ، ولو عرض مهم كتعليم خير ونهى عن منكر وتحذير إنسان عقرباً أو أعمى بئراً لم يمنع من الكلام ، بل قد يجب عليه ، لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة إن أغنت . نعم منع المالكية نهى اللاغى بالكلام أو رميه بالحصا أو الإشارة إليه بما يفهم النهى حسماً للمادة . وقد استثنى من الإنصات ما إذا انتهى الخطيب إلى كل ما لم يشرع في الخطبة كالدعاء للسلطان مثلاً ، بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه . وقال النووي : محله إذا جازف وإلا فالدعاء لولاة الأمور مطلوب . اهـ . ومحل الترك إذا لم يخف الضرر ، وإلا فيباح للخطيب إذا خشى على نفسه . قاله الحافظ في الفتح . قلت : لم يرد الدعاء للسلطان في شيء من خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فالإقتصار في الخطبة على ماوردت به السنة أولى . ومراد البخارى من إيراد هذا الحديث الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب : وأطال الكلام الحافظ في معنى قوله لغوت ، لانطول بذكره هنا .

### الحديث الثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ  
يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ : فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ  
اللَّهُ تَعَالَى شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا .

(وعنه ) أى عن أبى هريرة ( رضى الله عنه قال : إن رسول الله صلى  
الله عليه ) وآله ( وسلم ذكر يوم الجمعة فقال : فيه ساعة ) أهمها هنا ، كليلة  
القدر والاسم الأعظم والرجل الصالح ، حتى تتوفر الدواعى على مراقبة ذلك  
اليوم . وقد روى : إن لربكم فى أيام دهركم نفحات ألا فتعرضوا لها ،  
ويوم الجمعة من تلك الأيام ، فينبغى أن يكون العبد فى جميع نهاره متعرضاً  
لها بإحضار القلب وملازمة الذكر والدعاء والتزوع عن وساوس الدنيا ،  
فعماسه يحظى بشيء من تلك النفحات ، وهل هذه الساعة باقية أو رفعت ، وإذا  
قلنا بأنها باقية وهو الصحيح ، فهل هى فى جمعة واحدة من السنة أو فى كل  
جمعة منها ؟ قال بالأول كعب الأخبار لأبى هريرة ، ورده عليه ، فرجع لما راجع  
التوراة إليه ، والجمهور على وجودها فى كل جمعة ، ووقع تعيينها فى أحاديث  
كثيرة أرجحها حديث مخرمة بن بكير عن أبيه عن أبى بردة بن أبى موسى  
عن أبيه مرفوعاً : أنها مابين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة  
رواه مسلم وأبو داود . وقول عبد الله بن سلام المروى عند مالك وأبى داود  
والترمذى والنسائى وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبى هريرة أنه قال  
لعبد الله بن سلام : أخبرنى ولا تضنّ علىّ . فقال عبد الله بن سلام : هى آخر  
ساعة يوم الجمعة . قال أبو هريرة فقلت : كيف تكون آخر ساعة فى يوم  
الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يصادفها عبد مسلم  
وهو يصلى فيها . فقال عبد الله بن سلام : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم : من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو فى صلاة حتى يصلى ...  
الحديث . واختلف أى الحديثين أرجح ، فرجح مسلم فيما ذكره البيهقى  
حديث أبى موسى ، وبه قال جماعة منهم ابن العربى والقرطبى وقال : هو  
نص فى موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره . وقال النووى : هو الصحيح



بل الصواب . ورجحه بعضهم بكونه مرفوعاً صريحاً وبأنه في أحد الصحيحين .  
وتعقب بأن الترجيح بما فيهما أو في أحدهما إنما هو حيث لم يكن مما انتقده  
الحفاظ ، وهذا قد انتقد لأنه أعل بالانقطاع والاضطراب ، ورجح آخرون  
كأحمد وإسحق قول ابن سلام . واختاره الطرطوشي وابن الزمكاني ، وحكاه  
عن نص الشافعي ميلاً إلى أن هذه رحمة من الله تعالى للقائمين بحق هذا اليوم ،  
فأوان إرسالها عند الفراغ من تمام العمل . وقال ابن عبد البر : إنه أثبت  
شيء في هذا الباب . وقيل في تعيينها غير ذلك مما يبلغ نحو الأربعين تصدى  
لذكرها الحفاظ في الفتح ، وعدّها واحداً واحداً حتى بلغ إلى القول الثاني  
والأربعين ، أضربت عنها خوف الإطالة لاسيما وليست كلها متغيرة بل كثير  
منها يمكن اتحاده مع غيره . وماعدا القولين المذكورين موافق لهما أو لأحدهما  
أو ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف . قال في  
الفتح : ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث  
ابن سلام . قال المحب الطبري : أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى ،  
وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام . اهـ . وحقيقة الساعة المذكورة  
جزء من الزمان مخصوص ويطلق على جزء من اثني عشر من مجموع النهار أو  
على جزء ما غير مقدر من الزمان فلا يتحقق أو على الوقت الحاضر . ووقع  
في حديث جابر المروى عند أبي داود وغيره مرفوعاً بإسناد حسن ما يدل  
للأول ولفظه : يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة . فيه ساعة ... إلخ . قال في  
الفتح : سلك صاحب الهدى مسلكاً آخر ، فاختر أن ساعة الإجابة منحصرة  
في أحد الوقتين المذكورين ، وأن أحدهما لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون  
صلى الله عليه وآله وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر ،  
وهو كقول ابن عبد البر : الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين  
المذكورين . وسبق إلى نحو ذلك الإمام أحمد ، وهو أولى من طريق الجمع .  
قال الزين بن المنير في الحاشية : إذا علم أن فائدة الإيهام لهذه الساعة ولليلة  
القدر بعث الدواعي على الإكثار من الصلاة والدعاء ، ولو بين لا تكل الناس  
على ذلك وتركوا ماعداها ، فالعجب بعد ذلك ممن يجتهد في طلب تحديدها .

( لا يوافقها ) أى لا يصادفها ( عبد مسلم ) قصدها أو اتفق له وقوع الدعاء  
فيها ( وهو قائم يصلى ) جملة فعلية حالية والجملة الأولى خرجت نخرج الغالب لأن

الغالب في المصلي أن يكون قائماً فلا يعمل بمفهومها، وهو إن لم يكن قائماً لا يكون له هذا الحكم، أو المراد بالصلاة انتظارها أو الدعاء وبالقيام الملازمة والمواظبة لاحقية القيام، لأن منتظر الصلاة في حكم الصلاة جمعاً بينه وبين قوله إنها من العصر إلى الغروب (يسأل الله تعالى) فيها (شيئاً) مما يليق أن يدعو به المسلم ويسأل فيه ربه تعالى. ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة كالبخاري في الطلاق من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة يسأل الله خيراً. ولابن ماجه من حديث أبي أمامة: ما لم يسأل حراماً. ولأحمد من حديث سعد ابن عباد: ما لم يسأل إثماً أو قطيعة رحم، وقطيعة الرحم من جملة الإثم، فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به (إلا أعطاه إياه، وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفة حال كونه (يقللها) من التقليل خلاف التكثر. وللبخاري من روايه سلمة بن علقمة المذكورة: ووضع أناملته على بطن الوسطى أو الخنصر. قلنا: يزهدا. وبين أبو موسى الكجى أن الذي وضع هو بشر بن المفضل راوية عن سلمة وكأنه فسر الإشارة بذلك. وأنها ساعة لطيفة تنتقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره. وبهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله يزهدا، أى يقللها، ولمسلم: وهى ساعة خفيفة. واستشكل حصول الإجابة لكل داع بشرطه مع اختلاف الزمان باختلاف البلاد والمصلى، فيتقدم بعض على بعض، وساعة الإجابة متعلقة بالوقت، فكيف يتفق مع الاختلاف. وأجيب باحتمال أن تكون ساعة الإجابة متعلقة بفعل كل مصلى، كما قيل نظيره في ساعة الكراهة، ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وإن كانت هى خفيفة. قاله في فتح البارى: ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك، والله أعلم. وفي هذا الحديث فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الإجابة، وفي مسلم: إنه خير يوم طلعت فيه الشمس، وفيه فضل الدعاء واستحباب الإكثار منه.

### الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبَلَتْ عَيْرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا ، فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ : « وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا » .

( عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : بينما نحن نصلى ) أى الجمعة ( مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) المراد بالصلاة هنا انتظارها ، جمعاً بينه وبين رواية عبد الله بن إدريس عن حصين عند مسلم : ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب ، فهو من باب تسمية الشيء باسم ما قاربه ، وهذا أليق بالصحابة ، تحسیناً للظن بهم ، سلمنا إنه كان فى الصلاة ، لكن يحتمل إنه وقع قبل النهى . نعم فى المراسيل لأبى داود عن مقاتل بن حبان : أن الصلاة حينئذ كانت قبل الخطبة ، فإن ثبت زال الإشكال ، لكنه مع شذوذه معضل ، وجواب بينا قوله ( إذ أقبلت عير ) بكسر العين بل ( تحمل طعاماً ) من الشام لدحية الكلبي أو لعبد الرحمن بن عوف ، روى الأول الطبراني والثانى ابن مردويه ، وجمع بينهما باحتمال أن تكون لعبد الرحمن ودحية سفيرا وكانا مشتركين ( فالتفتوا إليها ) أى انصرفوا إلى العير . وفى رواية ابن فضيل فى البيوع : فانفض الناس ، أى تفرقوا ، وهو موافق للفظ الآية ودال على أن المراد بالالتفات الانصراف ، وفيه رد على من حمل الالتفات على ظاهره فقال : لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها وإنما يفهم من التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم ، وأما هيئة الصلاة المجزئة فباقية ثم هو مبنى على أن الانفضاض وقع فى الصلاة ، وقد ترجح فيما مر أنه كان فى الخطبة فلو كان كما قيل لما وقع هذا الإنكار الشديد ، فإن الالتفات فيها لا ينافى الاستماع وفى قوله : فالتفتوا التفات ، لأن السياق يقتضى أن يقول : فالتفتنا ، وكأن النكتة فى عدول جابر عن ذلك أنه لم يكن هو ممن التفت ( حتى مابقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) وآله ( وسلم إلا اثنا عشر رجلاً ) وفى رواية على بن عاصم

عن حصين : حتى لم يبق معه إلا أربعون رجلاً . رواه الدارقطني . ولو سلم من ضعف حفظ علي بن عاصم وتفردته فإنه خالفه أصحاب حصين كلهم لكان من أقوى الأدلة للشافعية ، ورد المالكية على الشافعية والحنابلة حيث اشترطوا لصحة الجمعة أربعين رجلاً بقوله في حديث الباب : حتى مابق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا اثنا عشر رجلاً . وأجيب بأنه ليس فيه أنه ابتدأها باثني عشر ، بل يحتمل عودهم قبل طول الزمان أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة . وقد اختلف فيما إذا انفضوا . وأما تسميتهم فعند مسلم أن جابرًا قال : أنا فيهم . وله أيضاً فيهم أبو بكر وعمر . وفي تفسير إسماعيل الشامي أن سالماً مولى أبي حذيفة منهم ، وعن ابن عباس أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأناساً من الأنصار . وحكى السهيلي بسند منقطع أن الاثني عشر هم العشرة المبشرة وبلال وابن مسعود ( فترلت هذه الآية ) ظاهر ذلك أنها نزلت بسبب قدوم العير المذكورة ( وإذا رأوا تجارة أو لهواً ) هو الطبل الذي يضرب لقدم التجارة فرحاً بقدومها وأعلامها ( انفضوا إليها وتركوك قائماً ) لم يقل إليهما لأن الله لم يكن مقصوداً لذاته ، وإنما كان تبعاً للتجارة ، أو حذف لدلالة أحدهما على الآخر ، أو أعيد الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية أى انفضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو والترديد للدلالة على أن منهم من انفض لمجرد سماع الطبل ورؤيته . وقد استشكل الأصيلي حديث الباب مع وصفة تعالى بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله . وأجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية . قال في الفتح : وهذا الذي يتعين المصير إليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزولها في الصحابة ، وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهي عن ذلك فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذم ذلك اجتنبوه فوصفوا بما في آية النور . اهـ . وذكر الحميدى أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في آخر هذا الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : لو تابعتهم حتى لم يبق منكم أحد لسال بكم الوادي ناراً . قال : وهذا لم أجده في الكتابين ولا في مستخرجي الإسماعيلي والبرقاني . قال : وهي فائدة من أبي مسعود ، ولعلنا نجد بها بالإسناد فيما بعد . اهـ . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : ولم أر هذه الزيادة في الأطراف لأبي مسعود ، ولا هي في شيء من طرق حديث جابر المذكور ، وإنما

وقعت في مرسل الحسن وقتادة ، وكذا في حديث بن عباس عند ابن مردويه ، وفي حديث أنس عند إسماعيل بن أبي زياد وسنده ساقط . اهـ . وفي الحديث أن الخطبة تكون عن قيام وأنها تشترط في الجمعة ، حكاه القرطبي واستبعده ، وأن البيع وقت الجمعة ينعقد ، ترجم عليه سعيد بن منصور ، وكأنه أخذه من كونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بفسخ ما تبايعوا فيه من العير المذكورة ، ولا يخفى ما فيه ، وفيه كراهة ترك سماع الخطبة بعد الشروع فيها . وقول البخارى : إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقى معه جائزة ، يؤخذ منه أنه يرى أن الجميع لو انفضوا في الركعة الأولى ولم يبق إلا الإمام وحده أنه لا تنصح له الجمعة ، وهو كذلك عند الجمهور ، وقيل يتمها ظهراً مطلقاً . قلت : شرط أكثر الفقهاء لصلاة الجمعة شروطاً : كالإمام العادل ومسجد الجامع والمصر الكبير وأعداد الجماعة وغير ذلك ، وليس عليها إثارة من علم ، بل لم يصح ما يروى في ذلك عن بعض السلف ، فضلاً عن أن يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن طول المقال في هذا المقام فلم يأت بطائل قط ولا يستحق ما لا أصل له أن يشغل برده ، بل يكفي فيه أن يقال : هذا كلام ليس من الشريعة ، وكل ما ليس هو منها فهو ردّ ، أى مردود على قائله ، مضروب في وجهه ، ومن شاء الاطلاع على صحة قولنا هذا فعليه بمراجعة كتب الشوكاني رحمه الله وأمثاله من المحققين الجامعين بين الفقه والحديث . ورواة هذا الحديث مابن بغدادى وكوفى وواسطى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في البيوع والتفسير ، ومسلم في الصلاة ، والترمذى في التفسير وكذا النسائى فيه وفي الصلاة .

### الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ.

( عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين ، وبعد المغرب ركعتين في بيته ، وبعد العشاء ركعتين ، وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف ) من المسجد إلى بيته ( فيصلي ) فيه ( ركعتين ) لأنه لو صلاهما في المسجد ربما يتوهم أنهما اللتان حذفنا ، وصلاة النفل في الخلوة أفضل ، ولم يذكر شيئاً في الصلاة قبلها ، والظاهر أنه قاسها على الظهر . وأقوى ما يستدل به على مشروعيتهما عموم ما صححه ابن حبان من حديث ابن الزبير مرفوعاً : ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان . ومثله حديث عبد الله بن مغفل الماضي في وقت المغرب : بين كل أذانين صلاة . وأما احتجاج النووي في الخلاصة على إثباتها بما في بعض طرق حديث الباب عند أبي داود وابن حبان عن نافع قال : كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ، ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك ، فتعقب بأن قوله : كان يفعل ذلك ، عائد على قوله : ويصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته ، ويدل له رواية الليث عن نافع عن عبد الله : أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد سجدتين في بيته ، ثم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك . رواه مسلم . وأما قوله : كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ، فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعاً ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إذا زالت الشمس فيشتغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة ، وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذاك مطلق نافلة لا صلاة راتبة ، فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها ، بل هو تنفل مطلق

وقد ورد الترغيب فيه في حديث سلمان وغيره حيث قال فيه : ثم صلى ما كتب له . قاله في الفتح : وينبغي أن يفصل بين الصلاة التي بعد الجمعة وبينها ولو بنحو كلام أو تحوّل ، لأن معاوية أنكر على من صلى سنة الجمعة في مقامها وقال له : إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تخرج أو تتكلم فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نخرج أو نتكلم . رواه مسلم . وقال أبو يوسف : تصلى بعدها ستاً . وقال أبو حنيفة ومحمد : أربعاً كالتى قبلها له إنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى بعد الجمعة أربعاً ثم يصلى ركعتين إذا أراد الانصراف ، ولها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من شهد منكم الجمعة فليصل أربعاً قبلها وبعدها أربعاً . رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره . وقال الحافظ في الفتح : وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بلفظ : كان يصلى قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً ، وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره . وقال الأثرم : إنه حديث واه . ومنها عن ابن عباس مثله ، وزاد : لا يفصل في شيء منهن . أخرجه ابن ماجه بسند واه . قال النووي في الخلاصة : إنه حديث باطل . وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضاً مثله ، وفي إسناده ضعف وانقطاع . وقال المالكية : لا يصلى بعدها في المسجد لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ينصرف بعد الجمعة ولم يركع في المسجد . وقال صاحب تنقيح المقنع من الحنابلة : ولا سنة للجمعة قبلها نصاً ولا بعدها في كلامه . وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه . وهذا آخر حديث في كتاب الجمعة . وذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى ليوم الجمعة اثنتين وثلاثين خصوصية ، وفيها أنها يوم عيد ولا يصام منفرداً ، وقراءة « ألم تنزّل » و « هل أتى » في صبحها ، والجمعة والمنافقين فيها والغسل فيها والطيب والسواك ولبس أحسن الثياب وتحية المسجد والتبكير والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب ، والخطبة والإنصات وقراءة الكهف ، ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء ومنع السفر قبلها ،

وتضعيف أجر الذهاب إليها بكل خطوة أجر سنة ، ونفى سجر جهنم في يومها وساعة الإجابة وتكفير الآثام وإنها يوم المزيد والشاهد والمدخر لهذه الأمة وخير أيام الأسبوع وتجتمع فيه الأرواح إن ثبت الخير فيه . قال في الفتح : وذكر أشياء أخر فيها نظر وترك أشياء يطول تتبعها . اهـ . قلت : وقد ذكر الشيخ مجد الدين الفيروز آبادي شيخ الحافظ صاحب القاموس أيضاً في كتابه « سفر السعادة » خصائص كثيرة ليوم الجمعة تبعاً لصاحب الهدى لانطول بذكرها .



## باب صلاة الخوف

### الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ نَجْدٍ فَوَازَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَفْنَا لَهُمْ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي لَنَا ، فَقَامَتِ طَائِفَةٌ مَعَهُ وَأَقْبَلَتِ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ أَنْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ فَجَاءُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِمْ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( باب صلاة الخوف ) \*

أى كيفيتها من حيث أنه يحتمل في الصلاة عنده ما لا يحتمل فيها عند غيره . وقد جاءت في كيفيتها سبعة عشر نوعاً . قال في الفتح : وقد بينها شيخنا أبو الفضل في شرح الترمذى ، لكن يمكن تداخلها ، ومن ثم قال الحافظ ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد : أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر ، وهؤلاء كلهم رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو من اختلاف الرواة . قال في الفتح : وهذا هو المعتمد ، وإليه أشار شيخنا بقوله : يمكن أن تتداخل . وحكى ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها عشر مرات . وقال ابن العربي : صلاها أربعاً وعشرين مرة . وقال الخطابى : صلاها في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى فيها ما هو الأحوط للصلاة وأبلغ للحراسة . فهى على اختلاف صورها متفقة المعنى . اهـ .

( عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل ) أى جهة ( نجد ) بأرض غطفان ، وهو

كل ما ارتفع من بلاد العرب من تهامة إلى العراق ، وكانت الغزوة ذات الرقاع ، وأول ماصليت صلاة الخوف فيها سنة أربع أو خمس أو ست أو سبع وقول الغزالي في الوسيط وتبعه الرافعي أنها آخر الغزوات ليس بصحيح . وقد أنكره عليه ابن الصلاح في مشكل الوسيط ( فوازينا العدو ) بالزاي أى قابلناهم بالموحدة ( فصافقنا لهم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى لنا ) أى لأجلنا أو بنا ( فقامت طائفة معه ) زاد في غير رواية أبي ذر : تصلى ، أى إلى حيث لا تبلغهم سهام العدو ( وأقبلت طائفة على العدو ، وركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمن معه وسجد سجدتين ) ثم ثبت قائماً ( ثم انصرفوا ) بالنية وهم في حكم الصلاة عند قيامه صلى الله عليه وآله وسلم إلى الثانية منتصباً أو عقب رفعه من السجود ( مكان الطائفة التي لم تصل ) أى فقاموا في مكانهم في وجه العدو ( فجاءوا ) أى الطائفة الأخرى التي كانت تحرس وهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم في الثانية وهو صلى الله عليه وآله وسلم قارئ متظر لها ( فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم ، فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين ) وفي المغازي ما يدل على أنها كانت العصر ، وظاهر قوله : فقام كل واحد ... إلخ أنهم أتموا في حالة واحدة ، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب ، وهو الراجح من حيث المعنى ، وإلا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة وإفراغ الإمام وحده ، ويرجحه ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه . ثم سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فقفوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ، ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا . اهـ . وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعد . ووقع في الرافعي تبعاً لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأتوا ركعة ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية وأتموا . قال الحافظ : ولم نقف على ذلك في شيء من الطرق . وهذه الكيفية أخذ الحنفية ، واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشبه والأوزاعي ، وهى موافقة لحديث سهل بن أبي حثمة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد ، واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد ، لكن لا بد أن تكون التي تحرس يحصل الثقة بها في ذلك ، والطائفة

## الحديث الثالث

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ : « لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ » ، فَأَذْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ نُصَلِّي ، لَمْ يَرِدْ مِنَّا ذَلِكَ ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُعْتَفَ أَحَدًا مِنْهُمْ .

(وعنه) أى عن عبد الله بن عمر (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لنا لما رجع من الأحزاب) غزوة الخندق سنة أربع إلى المدينة ، ووضع المسلمون السلاح ، وقال جبريل عليه السلام : ما وضعت الملائكة السلاح بعد ، إن الله يأمرك أن تسير إلى بني قريظة ، فأتى عائداً إليهم ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه (لا يصلي أحد) منكم (العصر إلا في بني قريظة) فرقة من اليهود (فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لا نصلي حتى نأتيها) عملاً بظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يصلي أحد ، لأن النزول معصية للأمر الخاص بالإسراع فخصوا عموم الأمر بالصلاة أول وقتها بما إذا لم يكن عذر بدليل أمرهم بذلك (وقال بعضهم : بل نصلي) نظراً إلى المعنى لا إلى ظاهر اللفظ (لم يرد منا ذلك) مبنياً للمفعول كما ضبطه العينى والبرماوى ، ومبنياً للفاعل كما ضبطه فى المصابيح . قال القسطلانى : والمعنى أن المراد من قوله : لا يصلي أحدكم ، لازمه وهو الاستعجال فى الذهاب لبني قريظة لاحقية ترك الصلاة ، كأنه قال : صلوا فى بني قريظة إلا أن يدرككم وقتها قبل أن تصلوا إليها ، فجمعوا بين دليل وجوب الصلاة ووجوب الإسراع ، فصلوا ركباناً لأنهم لو نزلوا للصلاة لكان فيه مضادة للأمر بالإسراع ، وصلاة الراكب مقتضية للإيماء ، فطابق الحديث الترجمة ، لكن عورض بأنهم لو تركوا الركوع والسجود لخالفوا قوله تعالى : « اركعوا واسجدوا » . وأجيب بأنه عام خص بدليل ، كما أن الأمر بتأخير الصلاة إلى إتيان بني قريظة خص بما إذا لم

ينحش القوات ، والقول بأنهم صلوا ركباناً لابن المنير . قال في الفتح :  
وفيه نظر ، لأنه لم يصرح لهم بترك النزول ، فلعلهم فهموا أن المراد بأمرهم  
أن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة ، المبالغة في الأمر بالإسراع ، فبادروا  
إلى امتثال أمره وخصوا وقت الصلاة من ذلك لما تقرر عندهم من تأكيد  
أمرها ، فلا يمتنع أن ينزلوا فيصلوا ، ولا يكون في ذلك مضادة لما أمروا  
به ، ودعوى أنهم صلوا ركباناً تحتاج إلى دليل ، ولم أره صريحاً في شيء  
من طرق هذه القصة . اهـ .

( فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنف واحداً ) وفي  
رواية أحداً ( منهم ) لا التاركين لأول الوقت عملاً بظاهر النهي ، ولا الذين  
فهموا أنه كناية عن العجلة . قال النووي : لا احتجاج به على إصابة كل  
مجتهد ، لأنه لم يصرح بإصابتها بل ترك التعنيف ، ولا خلاف أن المجتهد  
لا يعنف ولو أخطأ إذا بذل وسعه ، قال : وأما اختلافهم فسيبه تعارض الأدلة  
عندهم ، فالصلاة مأمور بها في الوقت ، والمفهوم من لا يصلين المبادرة ،  
فأخذ بذلك من صلى لخوف فوات الوقت ، والآخرون أخروها عملاً بالأمر  
بالمبادرة لبني قريظة . اهـ . قلت : ودل ترك التعنيف على صحة من عمل بظاهر  
اللفظ ، وعلى أن أهل الظاهر الذين يعملون بظواهر الكتاب العزيز والسنة  
المطهرة ولا يقولون بالقياس غير ملومين ، خلافاً لمن لامهم وذمهم من المقلدة  
واستشكل قوله هنا العصر مع ما في مسلم الظاهر . والجواب أن ذلك كان بعد  
دخول وقت الظهر ، فقل لمن صلاها بالمدينة : لاتصل العصر إلا في بني  
قريظة ، ولمن لم يصلها : لاتصل الظهر إلا فيهم . وبسط الكلام في ذلك  
الحافظ في المغازي من فتح الباري ، والقسطلاني أيضاً فيها . ورواة هذا  
الحديث ما بين بصرى ومدني ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه  
مسلم كالبخاري في المغازي .

تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد ، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف  
 جاز لأحدهم أن يصلى بواحد ويحرس واحد ثم يصلى الآخر ، وهو أقل  
 ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقاً ، لكن قال  
 الشافعى : أكره أن يكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أعاد عليهم ضمير  
 الجمع في قوله أسلحتهم . ذكره النووى في شرح مسلم وغيره ، واستدل به  
 على عظم أمر الجماعة بل على ترجيح القول بوجودها لارتكاب أمور كثيرة  
 لا تغتفر في غيرها ، ولو صلى كل امرئ منفرداً لم يقع الاحتياج إلى معظم  
 ذلك ، وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ، ورجح ابن عبد البر  
 هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد ولموافقة  
 الأصول في أن المأموم لا تتم صلاته قبل سلام إمامه . وعن أحمد قال : ثبت  
 في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المرء جاز . ومال إلى ترجيح  
 حديث سهل بن أبي حثمة . وكذا رجحه الشافعية ، ولم يختار إسحق شيئاً على  
 شيء ، وبه قال الطبرى وغير واحد ، منهم ابن المنذر ، وسرد ثمانية أوجه ،  
 وكذا ابن حبان في صحيحه ، وزاد تاسعاً . وقال ابن حزم : صح فيها أربعة  
 عشر وجهاً وبينها في جزء مفرد . وقال ابن العربى في القبس : جاء فيها  
 روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة ولم يبينها . وقال النووى  
 في شرح مسلم نحوه ولم يبينها أيضاً ، وزاد أبو الفضل وجهاً آخر فصارت  
 سبعة عشر وجهاً كما تقدم . وذكر القسطلانى في الإرشاد تفريعات الفقهاء  
 في ذلك ، وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة ، وفروع لا يحتمل هذا الشرح  
 المختصر بسطها . قال الشوكانى رحمه الله في شرح الدرر : صلاة الخوف قد  
 صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على صفات مختلفة ، وقد صح  
 منها أنواع ، ثم ذكرها ، قال : وكلها مجزئة لأنها وردت على أنحاء كثيرة ،  
 وكل نحو روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو جائز ، يفعل الإنسان  
 ما هو أخف عليه وأوفق بالمصلحة حالئذ ، وإذا اشتد الخوف والتحم القتال  
 صلاها الراجل والراكب ولو إلى غير القبلة ولو بالإيماء ، ويقال لها عند  
 التحام القتال : صلاة المساييف . اهـ . وقال في السيل الجرار : وردت على

أنحاء مختلفة وثبت فيها صفات ، فأبها فعل المصلون فقد أجزأهم . وقد ذكرنا ماورد فيها من الأنواع في شرحنا للمنتقى ، وذكرنا جملة ماصح من ذلك فليرجع إليه ، فإن إرادته يحتاج إلى تطويل يخالف ما هو الغرض لنا من التنبيه على الصواب والإرشاد إلى الحق ، ولا وجه للاقتصار عليها ، أى على صفة دون صفة ، فإن ذلك تضيق لدائرة قد وسعها الله تعالى على عباده . اهـ . ورواة هذا الحديث الأربعة حمصيان ومدنيان ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والسؤال والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في المغازى ، ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى .

## الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُصَلُّوا قِيَاماً وَرُكْبَاناً.

(وعنه) أى عن عبد الله بن عمر (رضى الله عنه فى رواية قال : عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن كانوا) أى العدو (أكثر) عند اشتداد الخوف (من ذلك) أى من الخوف الذى لا يمكن معه القيام فى موضع ولا إقامة صف (فليصلوا) حينئذ حال كونهم (قياماً) على أقدامهم (وركباناً) على دوابهم ، لأن فرض التزول سقط . ولمسلم فى آخر هذا الحديث قال ابن عمر : فإذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل ركباً أو قائماً يومئذ إيماءً . وزاد مالك فى الموطأ فى آخره أيضاً : مستقبل القبلة أو غير مستقبلها ، والمراد أنه إذا اشتد الخوف والتحتم القتال أو اشتد الخوف ولم يأمنوا أن يدركوهم لو ولوا أو انقسموا فليس لهم تأخير الصلاة عن وقتها بل يصلون ركباناً ومشاة ، ولهم ترك الاستقبال إذا كان بسبب القتال ، والإيماء عن الركوع والسجود عند العجز للضرورة ، ويكون السجود أخفض من الركوع لتمييزا ، فلو انحرف عن القبلة للجأح الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ، ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة ، ويعذر فى العمل الكثير لافى الصباح لعدم الحاجة إليه ، وحكم الخوف على نفس أو منفعة من سبع أو حية أو حرق أو غرق أو على مال ولو لغيره كما فى المجموع ، فكالخوف فى القتال ، ولا إعادة فى الجميع . قال الشوكانى فى السيل : الظاهر ثبوت مشروعية صلاة الخوف من كل أمر يخاف منه وفى السفر والحضر ، ولا يدل كونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها إلا من خوف خاص ، وفى أسفاره ، على أنها لاتصلى من خوف من غير آدمى ولا تصلى فى الحضر ، فإن العلة التى شرعت لها كائنة فى الجميع ، ولا يصح التمسك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها فى المدينة مع اشتداد الملاحمة والمدافعة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم اشتغل هو وأصحابه بمدافعة الأحزاب حتى قال عمر : يا رسول الله ماكدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب ، (هـ - عون البارى - ج ٢)

وقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : والله ما صليتها . قال جابر : فقمنا  
لبطحان فتوضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وتوضأنا ، فصلى العصر  
بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب . هكذا في البخارى من حديث  
جابر . وفى الموطأ أن الذى فاتهم الظهر والعصر والمغرب ، وأنهم صلوا  
بعد هدوء من الليل . وأيضاً قد أخرج النسائى وابن حبان من حديث أبى سعيد :  
أن ذلك كان قبل أن ينزل قوله تعالى : « فرجالا أو ركبانا » . وأما اشتراط  
أن تكون صلاة الخوف فى آخر الوقت فلا دليل على ذلك بل تفعل فى أول  
الوقت ووسطه وآخره على حسب ما يقتضيه الحال ، وأما اشتراط كونهم  
محتمين وطالبيين غير مطلوبين ، فلم يرد ما يدل على ذلك . وقد صلاها رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم فى كثير من المواطن وهو طالب للكفار وغير  
مطلوب . اهـ . ورواة حديث الباب ما بين بغدادى وكوفى ومكى ومدنى ،  
وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم والنسائى ، والله أعلم .



## كتاب العيدين

### الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تَغْنِيَانِ بِغِنَاءٍ بُعَاثٍ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَنْتَهَرَنِي وَقَالَ: مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: دَعُهُمَا، فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا فَخَرَجَتَا.

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

ثبتت البسمة هنا لغير أبي ذر عن المستملى كما قال في الفتح .

\* ( كتاب العيدين ) \*

عيد الفطر وعيد الأضحى

مشتق من العود لتكرره كل عام ، وقيل لعود السرور بعوده ، وقيل لكثرة عوائد الله على عباده فيه ، وجمعه أعياد ، وإنما جمع بالياء وإن كان أصله الواو للزومها في الواحد ، وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب .

( عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه )

وآله ( وسلم ) أيام منى ( وعندى جارياتان ) من جوارى الأنصار ، أى دون البلوغ . وللطبرانى من حديث أم سلمة : إحداهما كانت لحسان بن ثابت وفى الأربعين للسلمى : إنها كانت لعبد الله بن سلام . وفى العيدين لابن أبى الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة : وحمامة وصاحبتهما تغنيان ، وإسناده صحيح . قال الحافظ : ولم أقف على تسمية الأخرى ، لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب ، وقد نبه عليه فى كتاب النكاح ، ولم يذكر حمامة الذين صنفوا فى الصحابة وهى على شرطهم . اهـ . زاد القسطلانى : نعم ذكر الذهبى فى التجريد : حمامة أم بلال ، اشتراها أبو بكر وأعتقها ( تغنيان ) أى ترفعان أصواتهما بإنشاء العرب ، وهو قريب من الحذاء . وفى رواية

الزهرى : تدفان ، أى تضربان بالدف بضم الدال . ولمسلم يغنيان بـدف .  
 وللنسائي : بدفين . ويقال للدف أيضاً : الكربال بكسر الكاف ، وهو الذى  
 لاجلاجل فيه ، فإن كانت فيه فهو المزهر ( بغناء ) بكسر المعجمة والمد ،  
 يوم ( بعث ) بضم الباء وفتح العين بالصرف وعدمه . وقال عياض : أعجمها  
 أبو عبيد وحده . وقال ابن الأثير : أعجمها الخليل ، لكن جزم أبو موسى  
 فى ذيل الغريب ، وتبعه صاحب النهاية بأنه تصحيف . اهـ . وهو اسم حصن  
 وقع الحرب عنده بين الأوس والخزرج ، وكان به مقتلة عظيمة ، وانتصر  
 الأوس على الخزرج واستمرت المقتلة مائة وعشرين سنة حتى جاء الإسلام  
 فألف الله بينهم ببركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . كذا ذكره ابن إسحق :  
 وتبعه البرماوى وجماعة من الشراح . وتعقب بما رواه ابن سعد بأسانيده :  
 أن النضر السبعة أو الثمانية الذين لقوه صلى الله عليه وآله وسلم بنى أول من لقيه  
 من الأنصار كان من جملة ما قالوه لما دعاهم إلى الإسلام والنصرة : إنما كانت  
 وقعة بعث عام الأول فمعدك الموسم القابل ، فقدموا فى السنة التى تليها  
 فبايعوه البيعة الأولى ، ثم قدموا الثانية فبايعوه ، وهاجر صلى الله عليه وآله  
 وسلم فى أوائل التى تليها ، فدل ذلك على أن وقعة بعث كانت قبل الهجرة  
 بثلاث سنين وهو المعتمد ، وفى الفتح مزيد بيان لذلك ( فاضطجع ) صلى الله  
 عليه وآله وسلم ( على الفراش ) وفى رواية الزهرى : إنه تغشى بثوبه . وفى  
 رواية مسلم : تسجى أى التف بثوبه ( وحول وجهه ) للإعراض عن ذلك  
 لأن مقامه يقتضى أن يرتفع عن الإصغاء إليه ، لكن عدم إنكاره يدل على  
 تسويغ مثله على الوجه الذى أقره ، إذ أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر  
 على باطل ، والأصل التنزه عن اللعب واللهو ، فيقتصر على ماورد فيه  
 النص وقتاً وكيفية تعليلاً لمخالفة الأصل ( ودخل أبو بكر ) الصديق رضى الله  
 عنه ( فانتهرنى ) أى لتقريرها لهما على الغناء ، وللزهرى : فانتهرهما ، أى  
 الجاريتين لفعلهما ذلك ، والظاهر على طريق الجمع أنه شرك بينهن فى الزجر  
 ( وقال : مزماره الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) بكسر  
 الميم آخره هاء تأنيث ، يعنى الغناء أو الدف ، لأن المزمار والمزمار مشتق  
 من الزمير ، وهو الصوت الذى له صفير ، ويطلق على الصوت الحسن وعلى  
 الغناء ، وأضافها إلى الشيطان لأنها تلهى القلب عن ذكر الله تعالى ، وهذا

من الشيطان ، وهذا من الصديق رضى الله عنه إنكار لما سمع معتمداً على ما تقرره عنده من تحريم اللهو والغناء مطلقاً ، ولم يعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرهم على هذا القدر اليسير لكونه دخل فوجده مضطجعا فظنه نائماً ، فتوجه له الإنكار . ولأحمد . فقال : يا عباد الله أمزور الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال القرطبي : المزمور : الصوت ، ونسبته إلى الشيطان ذم على ما ظهر لأبي بكر ، وضبطه عياض بضم الميم ، وحكى فتحها ( فأقبل عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) وآله ( وسلم ) وفي رواية الزهرى : فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وجهه : وفي رواية فليح : فكشف رأسه . وقد تقدم أنه كان ملتفاً ( فقال ) يا أبا بكر ( دعهما ) أى الجاريتين . ولابن عساكر : دعهما ، أى عائشة . وزاد في رواية هشام : يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا . فعرفه صلى الله عليه وآله وسلم الحال مقروناً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد ، أى يوم سرور وشرعى ، فلا ينكر فيه مثل هذا ، كما لا ينكر فى الإعراس . قال فى الفتح : ففيه تعليل الأمر بتركهما وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق أنهما فعلتا ذلك بغير علمه صلى الله عليه وآله وسلم لكونه دخل فوجده مغطى بثوبه فظنه نائماً فتوجه الإنكار على ابنته من هذه الأوجه . وبهذا يرتفع الإشكال على من قال : كيف ساغ للصديق إنكار شيء أقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكلف جواباً لا يخفى تعسفه . وفى قوله : لكل قوم ، أى من الطوائف . وقوله : عيداً كالنيروز والمهرجان ، وفى النسائي وابن حبان بإسناد صحيح عن أنس : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال : قد أبدلكم الله تعالى بهما خيراً منهما . يوم الفطر والأضحى . واستنبط منه كراهة الفرج فى أعياد المشركين والتشبه بهم . وبالحق الشيخ أبو حفص الكبير النسفى من الخفية فقال : من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله . واستنبط من تسمية أيام منى أنها أيام عيد مشروعية قضاء صلاة العيد فيها لمن فاتته . واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة ، ويكنى فى رد ذلك تصريح عائشة بقوله : وليستا بمغنيتين فنفت عنهما من طريق المعنى ما أثبتته لهما باللفظ ، لأن الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترنم الذى تسميه العرب النضب بفتح النون

وسكون المهملة ، وعلى الخاء ، ولا يسمى فاعله مغنياً وإنما يسمى بذلك من ينشد بتمطيط وتكسر وتهيج وتشويق لما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح . قال القرطبي : قولها ليستا بمغنيتين ، أى ليستا ممن يعرف الغناء كما تعرفه المغنيات المعروفة بذلك ، وهذا منها تحرز عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به ، وهو الذى يحرك الساكن ويبعث الكامن ، وهذا النوع إذا كان فى شعر فيه وصف محاسن النساء والخسر وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف فى تحريمه ، قال : وأما ما ابتدعه الصوفية فى ذلك فمن قبيل مالا يختلف فى تحريمه ، لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير ممن ينسب إلى الخير ، حتى لقد ظهرت من كثير منهم فعلات المجان والصبيان حتى رقصوا بحركات متطابقة وتقطيعات متلاحقة ، وانتهى النواحيق يقوم منهم إلى أن جعلوها من باب القرب وصالح الأعمال وأن ذلك يثمر سنى الأحوال . وهذا على التحقيق من آثار الزندقة وقول أهل المخرفة ، والله المستعان . انتهى . وينبغى أن يعكس مرادهم ويقرأ سبىء بالياء عوض النون ، وأما الآلات فالكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث المعازف فى كتاب الأشربة . وقد حكى قوم الإجماع على تحريمها ، وحكى بعضهم عكسه ، ولا يلزم من إباحة الضرب بالدف فى العرس ونحوه إباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه . انتهى كلام الحافظ فى الفتح .

( فلما غفل ) أبو بكر ( غمزتهما فخرجتا ) وفى الحديث من الفوائد مشروعية التوسعة على العيال فى أيام الأعياد بأنواع ما يحصل لهم به بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة ، وأن الإعراض عن ذلك أولى ، وفيه أن إظهار السرور فى الأعياد من شعار الدين ، وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وهى عند زوجها إذا كانت له بذلك عادة ، وتأديب الأب ابنته بحضرة الزوج وإن تركه الزوج ، لأن التأديب وظيفة الآباء ، والعطف مشروع من الأزواج للنساء ، وفيه الرفق بالمرأة واستجلاب مودتها ، وفيه أن التلميذ إذا رأى عند شيخه ما يستنكر مثله بادر إلى إنكاره ، ولا يكون فى ذلك افتيات على شيخه ، بل هو أدب منه ورعاية لحرمة وإجلال لمنصبه ، وفيه فتوى التلميذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته . ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نام فخشى أن يستيقظ فيغضب

على ابنته ، فبادر إلى سدّ هذه الذريعة . وفي قول عائشة في آخر الحديث . فلما غفل غمزتهما فخرجتا ، دلالة على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها في ذلك راعت خاطر أبيها أو خشيت غضبه عليها فأخرجتهما وإقناعها في ذلك بالإشارة فيما يظهر للحياء من الكلام بحضرة من هو أكبر منها ، واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولو لم تكن مملوكة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على أبي بكر سماعه بل أنكر إنكاره ، واستمرتنا إلى أن أشارت إليهما عائشة بالخروج . ولا يخفى أن محل هذا الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك . والله أعلم .

### الحديث الثاني

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرَأَ .

( عن أنس ) بن مالك ( رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم ) عيد ( الفطر حتى يأكل تمرات ) ليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته ، فإنه كان محرماً قبلها أول الإسلام ، وخص التمر لما في الحلوى من تقوية النظر الذى يضعفه الصوم ويرق القلب ، ومن ثم استحباب بعض التابعين كمعاوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما أن يفطر على الحلوى مطلقاً كالغسل والشرب كالأكل ، فإن لم يفعل ذلك قبل خروجه استحباب له فعله في طريقه أو في المصلى إن أمكنه ، ويكره له تركه كما نقله في شرح المهذب عن نص الأم ( وفي رواية عنه قال ) أى عن أنس ( ويأكلهن وترأ ) إشارة إلى التوحيد ، كما كان يفعله في جميع أموره تبركاً بذلك . وزاد ابن حبان : ماخرج يوم فطر حتى أكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعا . وزاد الحاكم : أو أقل من ذلك أو أكثر وترأ ، وهى أصرح في المداومة .

## الحديث الثالث

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ فَقَالَ : إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ ، فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا .

( عن البراء ) بن عازب ( رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال ) لنا ( إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا ) أى يوم عيد الأضحى وكذا عيد الفطر ( أن نصلي ) الصلاة التي قدمنا فعلها ، فعبّر بالمستقبل عن الماضي ( ثم نرجع فننحر ) والتعقيب بـ ثم لا يستلزم عدم تخلل أمر بين الأمرين ( فن فعل ذلك ) أى البدء بالصلاة ثم رجع فنحر ( فقد أصاب سنتنا ) ، ومن نحر قبل الصلاة فإنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك فى شيء... الحديث . وفيه قصة أبى بردة . وهذا الحديث وقع مؤخرأ فى الترتيب عند البخارى وقدمه الماتن هنا ولاوجه لذلك . وفى حديث بريدة عند أحمد والترمذى وابن ماجه بأسانيد حسنة وصححه الحاكم وابن حبان قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ويوم النحر حتى يرجع فإكل من نسكته .

## الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَطَبَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ : مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا نُسُكَ لَهُ . فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَّارٍ ، خَالَ الْبَرَاءِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ شَاةٍ تُذْبَحُ فِي بَيْتِي ، فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَغَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ . فَقَالَ : شَاتُكَ شَاةٌ لَحْمٌ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّ عِنْدَنَا عَنَاقًا لَنَا جَذَعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ ، أَفَتُجْزِي عَنِّي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَكِنْ تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ .

(وعنه) أى عن البراء (رضى الله عنه قال : خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد (الأضحى بعد الصلاة) أى صلاة العيد (فقال : من صلى صلاتنا ونسك نسكنا) بضم النون والسين ، أى ضحى مثل ضحيتنا (فقد أصاب النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فإنه) أى النسك (قبل الصلاة) أى غير صحيحة أو غير مقبولة ، فالمراد به هنا التحقير وعدم الاعتداد بما قبل الصلاة ، إذ هو المقرر فى النفوس ، وحينئذ فيكون قوله (ولانسك له) كالتوضيح والبيان له . وقال فى الفتح : فإنه قبل الصلاة لايجزئ ولانسك له . وفى رواية النسفى . فإنه قبل الصلاة لانسك له بحذف الواو ، وهو أوجه وأوضح (فقال أبو بردة بن دينار) البلوى المندى (خال البراء) بن عازب (يارسول الله فإننى نسكت شاتى قبل الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل) بفتح الهمزة (وشرب) بضم المعجمة ، وجوز الزركشى فى تعليق العمدة فتحها ، كما قيل به فى أيام منى أيام أكل وشرب . وتعقبه فى المصابيح بأنه ليس محل قياس ، وإنما المعتمد فيه الرواية (وأحببت أن تكون شاتى أول

شاة تذبح فى بيتى فذبحت شاتى وتغديت ( من الغداء قبل أن آتى الصلاة ) ( قال )  
له صلى الله عليه وآله وسلم ( شاتك شاة لحم ) أى فليست أضحية ولا ثواب  
فيها ، بل هى على عادة الذبح للأكل المجرد من القرية ، فاستفيد من إضافتها  
إلى اللحم نفي الإجزاء ( قال : يارسول الله فإن عندنا عناقاً ) بفتح العين ( لنا  
جذعة ) أنثى ولد المعز ( هى أحب إلى ) لسمنها وطيب لحمها وكثرة قيمتها  
( من شاتين أفتجزى ) أى تكفى ( أو تقضى عنى ، قال ) صلى الله عليه وآله  
وسلم ( نعم ) تجزى عنك ( ولن تجزى ) جذعة ( عن أحد بعدك ) أى غيرك ،  
لأنه لا بد فى تضحية المعز من الثنى ، فهو مما اختص به أبو بردة ، كما اختص  
خزيمة بقيام شهادته مقام شاهدين . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ،  
وجرير أصله من الكوفة ، وفيه التحديث والعنونة والقول ۝



## الحديث الخامس

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى ، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ فَيُعِظُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا قَطْعَهُ ، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ مَعَ مَرْوَانَ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمُصَلَّى إِذَا مِنْبَرٌ بَنَاهُ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ ، فَإِذَا مَرْوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَجَبَذْتُ بِثَوْبِهِ ، فَجَبَذَنِي ، فَارْتَفَعَ فَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَقُلْتُ لَهُ : غَيَّرْتُمْ وَاللَّهِ ، فَقَالَ : يَا أَبَا سَعِيدٍ قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ ، فَقُلْتُ : مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا لَا أَعْلَمُ ، فَقَالَ : إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَجَعَلْتُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ .

( عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم ( الفطر ) ويوم عيد ( الأضحى ) إلى المصلى ( موضع خارج باب المدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع . قاله ابن أبي شيبة في أخبار المدينة عن أبي غسان صاحب مالک . واستدل به على استحباب الخروج إلى الصحراء لأجل صلاة العيد ، وأن ذلك أفضل من صلاتها في المسجد لمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك مع فضل مسجده . وهذا مذهب الحنفية . وقال المالكية والحنابلة : تسن في الصحراء إلا بمكة فبالمسجد الحرام لسعته . وقال الشافعية : وفعلها في المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل من الصحراء تبعاً للسلف والخلف وشرفهما ولسهولة الحضور إليهما ولوسعهما ، وفعلها في سائر المساجد إن اتسعت أو حصل مطر ونحوه كتلج أولى لشرفها وسهولة الحضور إليها مع وسعها في الأول ومع

العذر في الثاني ، فلو صلى في الصحراء كان تاركاً للأولى مع الكراهة في الثاني دون الأول وإن ضاقت المساجد ولا عذر ، كره فعلها فيها للمشقة بالزحام وخرج إلى الصحراء ، واستخلف في المسجد من يصلي بالضعفاء كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء ، لأن علياً استخلف أبا مسعود الأنصاري في ذلك . رواه الشافعي بإسناد صحيح . قال الشافعي في الأم : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة وكذا من بعده إلا من عذر مطر ونحوه ، وكذا عامة كل البلدان إلا أهل مكة ، ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة ، قال : فلو عمر بلد وكان مسجد أهله يسعهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا منه ، فإن كان لا يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة ، ومقتضى هذا أن العلة تلور على الضيق والسعة لا لذات الخروج إلى الصحراء ، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع فإذا حصل في المسجد مع أفضليته كان أولى ( فأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف ) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة ( فيقوم مقابل الناس ) أى مواجهاً لهم ، ولابن حبان من طريق داود بن قيس : فينصرف إلى الناس قائماً في مصلاه ، ولابن خزيمة : خطب يوم عيد على رجله ، وفيه إشعار بأنه لم يكن إذ ذاك في المصلى منبر ، ويدل على ذلك قول أبي سعيد : فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ، ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروان ، والمالك في المدونة من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان من طين بناه كثير بن الصلت ، وهذا معضل ، ومافى الصحيحين أصح ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ، ولم يطلع على ذلك أبو سعيد ( والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ) أى يخوفهم عواقب الأمور ( ويوصيهم ) أى بما تنبغى الوصية به ( ويأمرهم ) بالحلل وبنهاهم عن الحرام ( فإن كان ) صلى الله عليه وآله وسلم ( يريد ) في ذلك الوقت ( أن يقطع بعثاً ) أى مبعوثاً ، أى يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات للغزو ( قطعه أو ) كان يريد أن ( يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف ) إلى المدينة ( قال أبو سعيد ) الحدرى ( فلم يزل الناس على ذلك ) الابتداء بالصلاة والخطبة بالصلاة ( حتى خرجت مع مروان ) بن الحكم ( وهو أمير المدينة ) من قبل معاوية ( في ) عيد ( أضحى أو ) في عيد ( فطر فلما أتينا

المصلى ( المذكورة ) إذا منبر بناه كثير ابن الصلت ( بن معاوية الكندى التابعى الكبير المولود فى الزمن النبوى ، وإنما اختص كثير ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت فى قبلتها ( فإذا مروان يريد أن يرتقيه ) أى يصعده ( قبل أن يصلى ) قال أبو سعيد ( فجذبت بثوبه ) ليبدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة ( فجذبني فارتفع ) على المنبر ( فخطب قبل الصلاة فقلت له ) ولأصحابه ( غيرتم والله ) سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه ، لأنهم كانوا يقدمون الصلاة على الخطبة ، فحمله أبو سعيد على التعيين وحمله مروان على الأولوية ، وهذا صريح أن أبا سعيد هو الذى أنكر ، ووقع عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال : أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان ، فقام إليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة ، فقال : قد ترك ما هنالك ، فقال أبو سعيد : أما هذا فقد قضى ما عليه ، وهذا ظاهر فى أنه غير أبى سعيد ، فيحتمل أن يكون هو أبا مسعود الذى وقع فى رواية عبد الرزاق أنه كان معهما . ويحتمل أن تكون القصة تعددت ، ويدل على ذلك المغيرة الواقعة بين روايتي عياض ورجاء ، ففي رواية عياض أن المنبر بنى بالمصلى ، وفى رواية رجاء أن مروان أخرج المنبر معه ، ففعل مروان لما أنكر عليه إخراج المنبر ترك إخراجاه بعد وأمر ببنائه من لبن وطين بالمصلى ، ولا بعد فى أن ينكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ، ويدل على التغير أيضاً أن إنكار أبى سعيد وقع بينه وبينه وإنكار الآخر وقع على رءوس الناس ( فقال ) مروان يا ( أبا سعيد قد ذهب ما تعلم ) قال أبو سعيد ( فقلت ما أعلم ) أى الذى أعلمه ( والله خير مما لا أعلم ) أى لأن الذى أعلمه طريق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه ( فقال ) مروان معتذراً عن ترك الأولى ( إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها ) أى الخطبة ( قبل الصلاة ) فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو استماع الخطبة أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها . قال فى الفتح : وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه ، وورد أن عثمان فعل ذلك أيضاً لكن لعله أخرى . انتهى . والحق أن الاجتهاد فيما ورد فيه نص من الشارع لا يسوغ ولا يجوز العمل به والسكوت عليه ، ولهذا أنكر أبو سعيد تقديم الخطبة على مروان ، ومذهب الشافعية : لو خطب قبلها لم يعتد بها رأساً ، وهو الحق .

وفي هذا الحديث من الفوائد ببيان المنبر . قال الزين بن المنير : وإنما اختاروا أن يكون باللبن لآمن الخشب لكونه يترك بالصحراء في غير جدر فيؤمن عليه النقل بخلاف خشب منبر الجامع . وفيه أن الخطبة على الأرض عن قيام في المصلى أولى من القيام على المنبر ، والفرق بينه وبين المسجد أن المصلى يكون بمكان فيه فضاء يتمكن من رؤيته كل من يحضر ، بخلاف المسجد فإنه يكون في مكان محصور فقد لا يراه بعضهم . وفيه الخروج إلى المصلى في العيد ، وأن صلاتها في المسجد لا تكون إلا عن ضرورة . وفيه إنكار العلماء على الأمراء إذا ضيعوا ما يخالف السنة . وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به ، والمباحثة في الأحكام ، وجواز عمل العالم بخلاف الأولى إذا لم يوافقه الحاكم على الأولى ، لأن أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف ، فيستدل به على أن البداءة بالصلاة ليست بشرط في صحتها ، ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون .

## الحديث السادس

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَا : لَمْ يَكُنْ يُؤْذَنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى .

( عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضى الله عنهم قالا : لم يكن يؤذن بفتح الذال ( يوم ) عيد ( الفطر ولا يوم ) عيد ( الأضحى ) فى زمنه صلى الله عليه وآله وسلم ، وفى رواية عن ابن عباس قال لابن الزبير : لا تؤذن لها ولا تقم . أخرجه ابن أبى شيبة . ولمسلم عن جابر : فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة . وعنده أيضاً عن جابر قال : لا أذان للصلاة يوم العيد ولا إقامة ولا شيء . واستدل المالكية والجمهور بهذا على أنه لا يقال قبلها : الصلاة جامعة ولا الصلاة . واحتج الشافعية على استحباب قوله بما روى الشافعى عن الثقة عن الزهرى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن فى العيدين فيقول : الصلاة جامعة . وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوته فيها . وعندى أن رواية البخارى أصح ، فالعمل به أولى ولا يساويه ذاك المرسل وإن عضده القياس . قال فى إرشاد السارى : فليتوق ألفاظ الأذان كلها أو بعضها ، فلو أذن أو أقام كره له ، نص عليه فى الأم ، وأول من أحدث الأذان فيها معاوية . رواه ابن أبى شيبة بإسناد صحيح . زاد الشافعى فى روايته عن الثقة عن الزهرى : فأخذ به الحجاج حين أمّر على المدينة أو زياد بالبصرة . رواه ابن المنذر أو مروان . قاله الداودى أو هشام . قاله ابن حبيب أو عبد الله بن الزبير . رواه ابن المنذر أيضاً .

## الحديث السابع

وَعَنْهُ أَيُّ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ، وَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ  
 قَبْلَ الْخُطْبَةِ .

( وعنه ) أى عن عبد الله بن عباس ( رضى الله عنهما ) قال : شهدت  
 العيد مع رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان  
 رضى الله عنهم . فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة ) وهذا صريح فيما ترجم  
 له وهو الخطبة بعد صلاة العيد ، وشيخ البخارى بصرى ، والثانى والثالث  
 مكيان ، والرابع يمانى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه  
 البخارى فى التفسير ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا أخرجه أبو داود .

## الحديث الثامن

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذَا الْعَشْرِ ، قَالُوا : وَلَا الْجِهَادُ ؟ قَالَ : وَلَا الْجِهَادُ ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ .

( وعنه ) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما ( عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ما العمل ) يشمل أنواع العبادات كالصلاة والتكبير والذكر والصوم وغيرها ( فى أيام ) من أيام السنة ( أفضل منها ) أى من العمل بتقدير الأعمال ، كما فى قوله تعالى : « أو الطفل الذين » كذا قرره البرماوى والزركشى ، وتعبه الدمامينى فقال : هذا غلط ، والمعنى : ما القربة فى أيام أفضل منها ( فى هذا العشر ) الأول من ذى الحجة . كذا فى رواية أبى ذر عن الكشمينى بالتصريح بالعشر ، وكذا عند أحمد عن غندر عن شعبة بالإسناد المذكور ، بل فى رواية أبى داود الطيالسى عن شعبة بلفظ : عشر الحجة ، ومن صرح بالعشر أيضاً ابن ماجه وابن حبان وأبو عوانة . قال ابن أبى جمرة : الحديث دال على أن العمل فى أيام التشريق أفضل من العمل فى غيرها ووجهه صاحب بهجة النفوس بأن أيام التشريق أيام غفلة ، والعبادة فى أوقات الغفلة فاضلة عن غيرها ، كمن قام فى جوف الليل وأكثر الناس نيام ، وبأنه وقع فيها محنة الخليل بولده ثم من عليه بالفداء ، وهو معارض بالتقول كما قاله فى الفتح ، فالعمل فى أيام العشر أفضل من العمل فى غيرها من أيام الدنيا من غير استثناء شىء ، لكن يعكر عليه ترجمة البخارى بأيام التشريق . وأجيب باشتراكهما فى أصل الفضيلة لوقوع أعمال الحج فيهما ، ومن ثم اشتركا فى مشروعية التكبير ، وإذا كان العمل فى أيام العشر أفضل من العمل فى أيام غيرها من السنة لزم منه أن تكون أيام العشر أفضل من غيرها من أيام السنة حتى يوم الجمعة منه أفضل منه فى غيره لجمعه الفضيلتين . وخرّج البزار وغيره عن جابر مرفوعاً : أفضل أيام الدنيا أيام العشر . وعند الطبرانى من حديث ابن عمر : ليس يوم أعظم عند الله من يوم الجمعة ليس

العشر ، وهو يدل على أن أيام العشر أفضل من يوم الجمعة الذي هو أفضل الأيام ، وأيضاً فأيام العشر تشتمل على يوم عرفة ، وقد روى أنها أفضل أيام الدنيا ، والأيام إذا أطلقت دخلت فيها الليالي تبعاً ، وقد أقسم الله تعالى بها فقال : « والفجر وليال عشر » ، وقد زعم بعضهم أن ليالي عشر رمضان أفضل من لياليه لاشتغالها على ليلة القدر . قال الحافظ ابن رجب : وهذا بعيد جداً ، ولو صح حديث أبي هريرة في الترمذي : قيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر . لكان صريحاً في تفضيل لياليه على ليالي عشر رمضان ، فإن عشر رمضان فضل بليلة واحدة ، وهذا جميع لياليه متساوية ، والتحقيق ما قاله بعض أعيان المتأخرين من العلماء أن مجموع هذا العشر أفضل من مجموع عشر رمضان ، وإن كان في عشر رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها . انتهى .

واستدل به على فضل صيام عشر الحجة لاندراج الصوم في العمل ، وعورض بتحريم صوم يوم العيد . وأجيب بحمله على الغالب . ولا ريب أن صيام رمضان أفضل من صوم العشر ، لأن فعل الفرض أفضل من النفل من غير تردد ، وعلى هذا فكل ما فعل من فرض في العشر فهو أفضل من فرض فعل في غيره ، وكذا النفل ( قالوا ) يارسول الله ( ولا الجهاد ) أفضل منه ، وزاد أبو ذر : في سبيل الله ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( ولا الجهاد ) في سبيل الله ، ثم استثنى جهاداً واحداً وهو أفضل الجهاد ، فقال ( إلا رجل خرج ) أى عمل رجل والاستثناء متصل وقيل منقطع ، أى لكن رجل ، فهو أفضل من غيره أو مساوٍ له ( يخاطر ) من المخاطرة وهى ارتكاب مافيه خطر ، أى بقصد قهر عدوه ، ولو أدى إلى قتل نفسه ( بنفسه وماله فلم يرجع بشيء ) من ماله ، وإن رجع هو أو لم يرجع هو ولا ماله بأن ذهب ماله واستشهد . كذا قرره ابن بطال . وتعقبه الزين بن المنير بأن قوله : فلم يرجع بشيء ، يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بد . وأجيب بأن قوله : فلم يرجع بشيء نكرة في سياق النفي فنعلم ما ذكره ، ولأبى عوانة عن شعبة : إلا من عقر جواده وأهريق دمه . وعنده من رواية القاسم بن أيوب : إلا من لا يرجع بنفسه ولا ماله : وفي هذا الحديث أن العمل المفصول في الوقت الفاضل يلتحق بالعمل الفاضل في غيره ويزيد عليه لمضاعفة ثوابه وأجره . قال في الفتح : وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى



فيه بذل النفس لله ، وفيه تفضيل بعض الأزمنة على بعض كالأمكنة ، وفضل أيام عشر ذى الحجة على غيرها من أيام السنة ، ويظهر فائدة ذلك فيمن نذر الصيام أو علق عملاً من الأعمال بأفضل الأيام ، فلو أفرد يوماً منها تعين يوم عرفة لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكورة ، فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعين يوم الجمعة جمعاً بين أحاديث الباب . وحديث أبي هريرة مرفوعاً : خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة . رواه مسلم . أشار إلى ذلك كله النووي في شرحه . ورواته كوفيون إلا شيخ البخاري فبصري والثاني بسطامي ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه في الصيام ، وقال الترمذي : حسن صحيح غريب .

### الحديث التاسع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : كَانَ يُلَبِّي الْمَلَبِّي لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبِّرُ الْمَكْبِرُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه سئل ( والسائل هو محمد بن أبي بكر الثقفي قال : سألت أنساً ونحن غاديان ، أى سائران من منى إلى عرفات ( عن التلبية ، كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم قال : كان ) الشأن ( يلبي الملبى لا ينكر عليه ، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه ) وظاهره أن أنساً احتج به على جواز التكبير فى موضع التلبية أو المراد إنه يدخل شيئاً من الذكر خلال التلبية لا إنه يترك التلبية بالكلية ، لأن السنة أن لا يقطع التلبية إلا عند رمى جمره العقبة . وهذا مذهب أبى حنيفة والشافعى ، وقال مالك : إذا زالت الشمس . وفى هذا الحديث التحديث والسؤال والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الحج ، ومسلم فى المناسك ، وكذا النسائى وابن ماجه .

### الحديث العاشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْحَرُ وَيَذْبَحُ بِالْمُصَلَّى .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم كان ينحر أو يذبح بالمصلى ) يوم العيد للإعلام ليرتب عليه ذبح الناس ، ولأن الأضحية من القرب العامة فأظهارها أفضل لأن فيه إحياء سنتها . قال مالك : لا يذبح أحد حتى يذبح الإمام . نعم أجمعوا على أن الإمام لو لم يذبح حل الذبح للناس إذا دخل وقت الذبح ، فالمدار على الوقت لا الفعل ، وإنما عطف البخارى الذبح على النحر فى الترجمة ، وإن كان حديث الباب بأو مقتضية للتردد ليفهم أنه لا يمتنع الجمع بين النسكين ما يذبح وما ينحر فى ذلك اليوم ، أو إشارة إلى أنه ورد فى بعض طرق الحديث بالواو ، وقد أخرجه النسائى فى الأضاحى والصلاة .

## الحديث الحادى عشر

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ .

( عن جابر رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يوم عيد ) أى إذا وقع يوم عيد الفطر ويوم عيد الأضحى ( خالف الطريق ) أى رجع فى غير طريق الذهاب إلى المصلى ، قال الترمذى : أخذ بهذا بعض أهل العلم فاستحبه للإمام ، وبه يقول الشافعى . انتهى . والذى فى الأعم لأنه يستحب للإمام والمأموم ، وبه قال أكثر الشافعية ، وقال الرافعى : لم يتعرض فى الوجيز إلا للإمام . انتهى . وبالتعميم . قال أكثر أهل العلم : ومنهم من قال إن علم المعنى وبقيت العلة بقى الحكم وإلا انتفى بانتفائها ، فإن لم يعلم المعنى بقى الاقتداء . وقال الأكثر : يبقى الحكم ولو انتفت العلة للاقتداء كما فى الرمل وغيره . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : وقد اختلف فى معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع لى منها أكثر من عشرين ، وقد لخصتها وبينت الواهى منها . قال القاضى عبد الوهاب المالكى : ذكر فى ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة . انتهى . فمن ذلك أنه فعل ذلك لتشهد له الطريقان ، وقيل سكانهما من الجن والإنس ، وقيل ليسوى بينهما فى مزية الفضل بمروره أو فى التبرك به أو ليشم رائحة المسك من الطريق التى يمر بها ، لأنه كان معروفاً بذلك ، وقيل لأن طريقه إلى المصلى كانت إلى اليمين ، فلو رجع على جهة الشمال ، فرجع من غيرها ، وهذا يحتاج إلى دليل ، وقيل لإظهار شعار الإسلام فيها ، وقيل لإظهار ذكر الله ، وقيل ليغيب المنافقين واليهود ، وقيل ليرهبهم بكثرة من معه ، ورجحه ابن بطال ، وقيل جذراً من كيد الطائفتين أو إحداهما ، وفيه نظر ، لأنه لو كان كذلك لم يكرره . قال ابن التين . وتعقب بأنه لايلزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين ، لكن فى رواية الشافعى من طريق المطلب بن عبد الله ابن حنطب مرسل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم ويرجع من الطريق القصرى ، وهذا المرسل لو ثبت لقوى

بحث ابن التين ، وقيل ليعمهم في السرور به أو التبرك بمروره وبرؤيته والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعلم والافتداء والاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك ، وقيل ليزور أقاربه الأحياء أو الأموات ، وقيل ليصل رحمه ، وقيل ليتفاعل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه بتصدق فإذا رجع لم يبق معه شيء فيرجع في طريق أخرى لئلا يرد من يسأله ، وهذا ضعيف جداً مع احتياجه إلى الدليل ، وقيل لتخفيف الزحام ، وهذا رجحه الشيخ أبو حامد وأيده المحب الطبري بما رواه البيهقي من حديث ابن عمر فقال فيه ليسع الناس ، وتعقب بأنه ضعيف وبأن قوله ليسع الناس يحتمل أن يفسر ببركته وفضله ، وهذا الذي رجحه ابن التين ، وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي رجع فيها فأراد تكثير الأجر بتكثير الخطأ في الذهاب ، وأما في الرجوع فليسرع إلى منزله ، وهذا اختيار الرافعي ، وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل وبأن أجر الخطأ يكتب في الرجوع أيضاً ، كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره : ولو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القريبة للمبادرة إلى فعل الطاعة وإدراك فضيلة أول الوقت . وقيل لأن الملائكة تقف في الطرقات فأراد أن يشهد له فريقان منهم . وقال ابن أبي جرة : هو في معنى قول يعقوب لبنيه : « لا تدخلوا من باب واحد » ، فأشار إلى أنه فعل ذلك حذراً من إصابة العين ، وأشار صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك لجميع ماذكر من الأشياء المحتملة القريبة . انتهى . وهذا عندي أقوى الأقوال وأشملها ، والله أعلم . قال في المجموع : ثم من شاركه صلى الله عليه وآله وسلم في المعنى ندب له ذلك ، وكذا من لم يشاركه في الأظهر تأسيًا به عليه الصلاة والسلام ، سواء فيه الإمام والقوم ، واستحب في الأم أن يقف الإمام في طريق رجوعه إلى القبلة يدعو ، وروى فيه حديثاً . انتهى . فلينظر في ذاك الحديث وسنده ، ورواة الحديث الثاني مروزي والثالث والرابع مدنيان ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول .

## الحديث الثاني عشر

حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي أَمْرِ الْحَبَشَةِ تَقَدَّمَ ، وَزَادَ فِي هَذِهِ  
الرُّوَايَةِ قَالَتْ : فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعُهُمْ  
أَمْنًا بَنِي أَرْفَدَةَ .

( حديث عائشة رضي الله عنها في أمر الحبشة ، تقدم ، وزاد في هذه  
الرواية قالت : فزجرهم عمر ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : دعهم )  
أى تركهم من جهة أنا أمنهم ( أمناً ) أى للأمن أو العبوا آمنين يا ( بنى  
أرفدة ) قال البخارى فى تفسير أمناً : يعنى من الأمن أى ضد الخوف ،  
لأمن الأمان الذى للكفار ، واستشكل مطابقة الحديث للترجمة فى البخارى ،  
لأنه ليس فيه للصلاة ذكر . وأجاب ابن المنير بأنه يؤخذ من قوله : أيام  
عيد وتلك أيام منى ، فأضاف سنة العيد إلى اليوم على الإطلاق فيستوى فى  
إقامتها الفذ والجماعة والنساء والرجال . وقال ابن رشيد : لما سمي أيام منى  
عيد كانت محلاً لأداء هذه الصلاة ، أى فيؤديها فيها إذا فاتته مع الإمام لأنها  
شرعت ليوم العيد ، ومقتضاه أنها تقع أداء ، وأن لوقت أدائها آخر ، وهو  
آخر أيام منى . حكاه فى الفتح . ولا يخفى ما فيه من التكلف . تنبيه طراني

## أبواب الوتر

### الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى .

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (أبواب الوتر) \*

بكسر الواو بمعنى الفرد ، واختلف فيه ، فقال أبو حنيفة رحمه الله بوجوبه لحديث : إن الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر ، والزائد لا يكون إلا من جنس المزيد عليه فيكون فرضاً لكن لم يكفر جاحده ، لأنه ثبت بنجر الواحد . ولحديث أبي داود بإسناد صحيح: الوتر حق على كل مسلم ، والصارف له عن الوجوب عند الشافعية قوله تعالى : « والصلاة الوسطى » . ولو وجب لم يكن للصلوات وسطى . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ لما بعثه إلى اليمن : فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة . وليس قوله حق بمعنى واجب في عرف الشرع . وقال ابن التين : اختلف في الوتر في سبعة أشياء . في وجوبه وعدده واشتراط النية فيه واختصاصه بقراءة وفي اشتراط شفع قبله وفي آخر وقته وصلاته في السفر على الدابة . قلت: وفي قضائه والقنوت فيه ، وفي محل القنوت وفيما يقال فيه ، وفي فصله ووصله ، وهل تسن ركعتان بعده ، وفي صلاته عن قعوده ، لكن هذا الأخير ينبئ على كونه مندوباً أولاً . وقد اختلفوا في أول وقته أيضاً وفي كونه أفضل صلاة التطوع ، أو الرواتب أفضل منه ، أو خصوص ركعتي الفجر ، كذا في الفتح .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً سأل ) قال الحافظ : لم أقف على اسمه ، ووقع في المعجم الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر ، وعورض

برواية مسلم عنه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا بينه وبين السائل ، وفيه : ثم سأله على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه ، قال : فما أدرى أهو ذاك الرجل أو غيره . وعند النسائي من هذا الوجه أن السائل هو من أهل البادية . وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الوتر ، وهو كتاب نفيس في مجلد من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرابياً سأل فيحتمل أن يجمع بتعدد من سأل ، وعند البخاري في باب الخلق في المسجد أن السؤال المذكور وقع في المسجد وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر ( رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم عن ) عدد ( صلاة الليل ) أو عن الفصل والوصل ( فقال صلى الله عليه وآله ) وآله ( وسلم : صلاة الليل مثنى مثنى ) غير منصرف للعدل والوصف والتكرير للتأكيد ، لأنه في معنى اثنين اثنين اثنين أربع مرات ، والمعنى يسلم من كل ركعتين كما فسر به ابن عمر في حديثه عند مسلم ، واستدل بمفهومه للحنفية على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً ، وعورض بأنه مفهوم لقب وليس حجة على الراجح ، ولئن سلمناه لانسلم الحصر في الأربع على أنه قد تبين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به ، ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق على الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، لكن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة وهي قوله والنهار بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها ، وقال يحيى بن معين : من على الأزدي حتى أقبل منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما ، لو كان حديث الأزدي صحيحاً لما خالفه ابن عمر ، يعني مع شدة اتباعه ، رواه عنه نصر بن محمد في سؤالاته ، لكن روى ابن وهب بإسناد قوى عن ابن عمر : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى موقوف ، وأخرجه ابن عبد البر من طريقه ، فلعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع ، فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصلي بالنهار أربعاً ، وهذا موافق لما نقله ابن معين ، واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن دقيق العيد : وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر ، وحمله

الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صح من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بخلافه ، ولم يتعين أيضاً كونه لذلك ، بل يحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأخف ، إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الأربع فما فوقها ، لما فيه من الراحة غالباً ، وقضاء ما يعرض من أمر مهم ، ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواظب صلى الله عليه وآله وسلم عليه ، ومن ادعى اختصاصه به فعليه البيان ، وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم الفصل كما صح عنه الوصل . فعند أبي داود ومحمد بن نصر من طريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ، وإسنادهما على شرط الشيخين ، واستدل به أيضاً على عدم النقصان عن ركعتين في النافلة ماعدا الوتر . قال ابن دقيق العيد : والاستدلال به أقوى من الاستدلال بامتناع قصر الصبح في السفر إلى ركعة ، يشير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدل على منع التنفل بركعة بذلك ، واستدل بعض الشافعية للجواز بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الصلاة خير موضوع ، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل » صححه ابن حبان . وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيهما أفضل . وقال الأثرم عن أحمد : الذي اختاره في صلاة الليل مثنى مثنى ، فإن صلى بالنهار أربعاً فلا بأس . وقال محمد بن نصر نحوه في صلاة الليل . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرها . إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على الوصل ، إلا أننا نختار أن يسلم من كل ركعتين لكونه أجاب به السائل ولكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقاتاً . وقد تضمن كلامه الرد على الداودي الشارح ومن تبعه في دعواهم أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين ركعتين ( فإذا خشي أحدكم الصبح ) أى فوات صلاة الصبح استدل به على خروج الوتر بطلوع الفجر ، وأصرح منه مارواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوانة وغيره عن ابن عمر مرفوعاً : من صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وترأ ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر . وفي صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد مرفوعاً : من أدرك



الصبح ولم يوتر فلا وتر له ، وهذا محمول على المتعمد أو على أنه لا يقع إذن لما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضاً مرفوعاً : من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره ، وقيل معنى قوله : إذا خشى أحدكم الصبح أى وهو فى شفع فليصرف على وتر ، وهذا ينبئ على أن الوتر لا يقتصر إلى نية . وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذى يخرج وقته الاختيارى ويبقى وقت ضرورة إلى قيام صلاة الصبح . وحكاها القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد ، وإنما قال الشافعي فى القديم . وقال ابن قدامة : لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح . واختلف السلف فى مشروعيتها قضائه ، فنفاه الأكثر . وفى مسلم وغيره عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نام من الليل من وجع أو غيره فلم يقم من الليل صلى من النهار ثنتى عشرة ركعة ، وقال محمد بن نصر : إنه لم نجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى شيء من الأخبار أنه قضى الوتر ولا أمر بقضائه ، ومن زعم أنه صلى الله عليه وآله وسلم فى ليلة نومهم عن الصبح فى الوادى قضى الوتر فلم يصب . وعن عطاء والأوزاعي : يقضى ولو طلعت الشمس إلى الغروب ، وهو وجه عند الشافعية ، حكاها النووى فى شرح مسلم . وعن سعيد بن جبير يقضى من القابلة . وعن الشافعية يقضى مطلقاً . ويستدل لهم بحديث أبي سعيد المتقدم ( صلى ركعة واحدة ) فى رواية الشافعي وعبد الله بن وهب ومكي ابن إبراهيم ، ثلاثهم عن مالك : فليصل ركعة . أخرجه الدارقطنى فى الموطآت هكذا بصيغة الأمر ، وهو كذلك أيضاً من طريق ابن عمر الثانية فى البخارى فى هذا الباب ، ولمسلم من طريق عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً نحوه ( توتر له ) تلك الركعة الواحدة ( ما قد صلى ) فيه أن أقل الوتر ركعة وأنها تكون مفصولة بالتسليم مما قبلها ، وبه قال الأئمة الثلاثة خلافاً للحنفية حيث قالوا يوتر بثلاث كالمغرب ، لحديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر بها ، كذلك رواه الحاكم وصححه . نعم قال الشافعية : لو أوتر بثلاث موصولة فأكثر وتشهد فى الأخيرتين أو فى الأخيرة جاز للاتباع . رواه مسلم ، لا أن تشهد فى غيرهما فقط أو معهما أو مع إحداهما ، لأنه خلاف المنقول بخلاف النفل المطلق ، لأنه لا حصر لركعاته وتشهداته ، لكن الفصل ولو بواحدة أفضل من الوصل ، لأنه أكثر إخباراً

وعملاً ثم الوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين فرقاً بينه وبين المغرب . وروى الدارقطني بإسناد رواه ثقات حديث : لا توتروا بثلاث ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب . واحتج بعض الحنفية لما ذهبوا إليه من تعيين الوصل والاقتصار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز ، واختلفوا فيما عداه ، قال : فأخذنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه . وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً بلفظ : لا توتروا بثلاث لتشبهوا بصلاة المغرب : وقد صححه الحاكم وإسناده على شرط الشيخين . وقد صححه ابن حبان والحاكم . وعن ابن عباس وعائشة كراهة الوتر بثلاث . وأخرجه النسائي أيضاً عن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر ، وقال : لا يشبه التطوع بالفريضة . فهذه الآثار تقدح في الإجماع الذي نقله ، وأما قول محمد بن نصر : لم نجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة ، فقد قال في الفتح : ثبت عنه أنه أوتر بثلاث ، لكن لم يبين الراوى هل هي موصولة أو مفصولة . انتهى . فيرد عليه مارواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن . وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ولفظه : يوتر بـ « سبع اسم ربك الأعلى » و« قل يا أيها الكافرون » و« قل هو الله أحد » ، ولا يسلم إلا في آخرهن ، وبين في عدة طرق أن السور الثلاث لثلاث ركعات ، ويحجب عنه باحتمال أنهما لم يثبتا عنده ، والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهى عن التشبيه بصلاة المغرب بحمل النهى على صلاة الثلاث بتشهدين . وقد نقله السلف أيضاً ، فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن ابن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير . ومن طريق المسور بن مخرمة أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن . ومن طريق طاوس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما . ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحماد بن زيد عن أيوب مثله . وعن ابن مسعود وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث كالمغرب وكأنهم لم يبلغهم النهى المذكور . ولا يخفى قول القاسم بن محمد في تجويز الثلاث ، ولكن النزاع في تعيين ذلك ، فإن الأخبار الصحيحة تأباه ، واستدل به المالكية على تعيين الشفع قبل الوتر ، لأن المقصود من الوتر ، أن تكون

الصلاة كلها وترأ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى ركعة توتر له ما قد صلى . وأجيب بأن سبق الشفع شرط في الكمال لافي الصحة ، لحديث أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم عن أبي أيوب مرفوعاً : الوتر حق فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة . وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نفل قبلها ، ففي كتاب محمد ابن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها . وفي المغازي عند البخاري حديث عبيد بن ثعلبة أن سعداً أوتر بركعة . وفي المناقب أيضاً عن معاوية أنه أوتر بركعة ، وأن ابن عباس استصوبه ، وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك وكأنه أراد فقهاءهم . واستدل بهذا الحديث أيضاً على أنه لاصلاة بعد الوتر . وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين : أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلوس ، والثاني فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل ، هل يكتفي بوتره الأول ويتنفل ما شاء ، أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ، ثم إذا فعل هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا ، فأما الأول فوقع عند مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس . وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله : اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ مختصاً بمن أوتر آخر الليل . وأجاب من لم يقل ذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر . وحمله النووي على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله لبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالساً . وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعا ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا وتران في ليلة . وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي . وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر ، وقد تقدم ما فيه . وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحارث أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال : إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر ، وإلا فصل على وترك الذي كنت أوترت . ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال : أما أنا فأصلي مثني فإذا انصرفت ركعت واحدة . فقيل : أرأيت إن أوترت قبل أن أنام ثم قمت من الليل فشفعت حتى أصبح ، قال : ليس بذلك بأس .

## الحديث الثاني

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتُهُ ، تَعْنِي بِاللَّيْلِ ، فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدَرٌ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ ، وَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ .

( عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة ) هي أكثر الوتر عند الشافعي لهذا الحديث ولقولها : ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ولا يصح زيادة عليها ، فلو زاد لم يجز ولم يصح وتره بأن أحرم بالجميع دفعة واحدة ، فإن سلم من كل ثنتين صح ، إلا الإحرام السادس فلا يصح وتراً ، فإن علم المنع وتعمده فالقياس البطالان وإلا وقع نفلاً كإحرامه بالظهر قبل الزوال غلطاً . ولا تنافي بين هذا وحديث ابن عباس الذي فيه ثلاثة عشر ، فقد قيل أكثره ثلاثة عشر ، لكن تأولوه الأكثرون بأن من ذلك ركعتين سنة العشاء . قال النووي : وهذا تأويل ضعيف منابذ للإخبار . قال السبكي : وأنا أقطع بحل الإيتار بذلك وصحته ، لكنني أحب الاقتصار على إحدى عشرة فأقل لأنه غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم . قال في الفتح : ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه الأكثر والأحفظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما إن زاد أو نقص ، والمحقق من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة انتهى ( كانت تلك صلاته تعني ) عائشة ( بالليل فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر ) سنته ( ثم يضطجع على شقه الأيمن ) لأنه كان يحب التيمن ، لا يقال حكمته أن لا يستغرق في النوم ، لأن القلب في اليسار ففي النوم عليه راحة له فيستغرق فيه ، لأننا نقول : صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان تنام عينه ولا ينام قلبه . نعم يجوز أن يكون فعله لإرشاد أمته وتعليمهم ( حتى يأتيه المؤذن للصلاة ) ولا بن عساكر : بالصلاة .

## الحديث الثالث

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُلَّ اللَّيْلِ أُوتِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنْتَهَى وَتَرُّهُ إِلَى السَّحَرِ .

( وعنها ) أى عن عائشة ( رضى الله عنها قالت : كل الليل ) صالح لجميع أجزائه . ولمسلم : من كل الليل قد ( أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) ولأبى داود عن مسروق : قلت لعائشة : متى كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقالت : أوتر أول الليل وأوسطه وآخره ( و ) لكن ( انتهى وتره ) حين مات ( إلى السحر ) أى قبيل الصبح ، فقد يكون أوتر من أوله لشكوى حصلت له ، وفى وسطه لاستيقاظه إذ ذاك ، وكان آخر أمره أن آخره إلى آخر الليل ، ويحتمل أن يكون فعله أوله وأوسطه لبيان الجواز وآخره إلى آخر الليل تنبيهاً على أنه الأفضل لمن يثق بالانتباه . ولمسلم : من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ، فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل . وورد عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وغيرهم واستحبه مالك ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لأبى بكر : متى توتر ؟ قال : أول الليل . وقال لعمر : متى توتر ؟ قال : آخر الليل . فقال لأبى بكر : أخذت بالحزم ، وقال لعمر : أخذت بالقوة . واستشكل اختيار الجمهور لفعل عمر فى ذلك ، مع أن أبى بكر أفضل منه . وأجيب بأنهم فهموا من الحديث ترجيح فعل عمر لأنه وصفه بالقوة ، وهى أفضل من الحزم لمن أعطيها . وقد اتفق السلف والخلف على أن وقته من بعد صلاة العشاء إلى الفجر الثانى ، لحديث معاذ عند أحمد مرفوعاً : زادنى ربى صلاة وهى الوتر ، وقتها من العشاء إلى طلوع الفجر . قال المحاملى : ووقتها المختار إلى نصف الليل . وقال القاضى أبو الطيب وغيره : إلى نصفه أو ثلثه ، والأقرب فيهما أن يقال إلى بعيد ذلك ليجمع وقت العشاء المختار ، مع أن ذلك مناف لقولهم : يسن جعله آخر صلاة الليل . وقد علم أن التهجد فى النصف الثانى أفضل فيكون مستحباً ووقته المختار إلى ما ذكر . وحمل البلقينى ذلك على من لا يريد التهجد . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين ، يروى بعضهم عن بعض ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود فى الصلاة .

### الحديث الرابع

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءً».

(عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً ) قيل : الحكمة فيه أن أول صلاة الليل المغرب وهى وتر وللابتداء والانتهاى اعتبار زائد على اعتبار الوسط ، فلو أوتر ثم تهجد لم يعده ، للحديث أبى داود والترمذى وحسنه : لاوتران فى ليلة . وقد تقدم الكلام على هذا الحديث فى أثناء الحديث السابق . وقد استدل به بعض من قال بوجوبه ، وتعقب أن صلاة الليل ليست واجبة فكذا آخره ، وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله . وروى عن الصديق أنه قال : أما أنا فأنام على وتر ، فإن استيقظت صليت شفعا حتى الصباح ولأن إعادته تصير الصلاة كلها شفعا فيبطل المقصود منه ، وكان ابن عمر ينقض وتره بركعة ثم يصلى مثنى مثنى ثم يوتر ، وأما قوله فى حديث أبى داود : فن أوتر فليس منا . فعناه ليس آخذاً بسنتنا .

## الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ .

(وعنه ) أى عن ابن عمر ( رضى الله عنهما قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على البعير ) وعند البخارى أيضاً أن ابن عمر كان يصلى من الليل على دابته وهو مسافر ، فلو كان واجباً لما جازت صلاته على الدابة . وأما مارواه عبد الرزاق عنه أنه كان يوتر على راحلته وربما نزل فأوتر بالأرض فلطلب الأفضل لا إنه واجب ، لكن يشكل على ما ذكر أن الوتر كان واجباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف صلاه راكباً . وأجيب باحتمال الخصوصية أيضاً كخصوصية وجوبه عليه ، وعورض بأنه دعوى لادليل عليها ، لأنه لم يثبت وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجواب . انتهى . أو يقال كما فى اللامع : إنه تشريع للأمة بما يليق بالسنة فى حقهم ، فصلاه على الراحلة لذلك وهو فى نفسه واجب عليه ، فاحتمل الركوب فيه لمصلحة التشريع . قال الطحاوى : ذكر عن الكوفيين أن الوتر لا يصلى على الراحلة ، وهو خلاف السنة الثابتة . ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه فى الصلاة .

## الحديث السادس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ : أَقَنَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصُّبْحِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقِيلَ : أَوْ قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ ؟ قَالَ : بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا .

( عن أنس رضي الله عنه أنه سئل : أقنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ) صلاة ( الصبح ؟ قال : نعم ) قنت فيها ( فقيل : أو قنت قبل الركوع ) زاد الإسماعيلي : أو بعد الركوع ( قال : قنت بعد الركوع يسيراً ) وقد بين عاصم في روايته مقدار هذا اليسير حيث قال فيها : إنما قنت بعد الركوع شهراً ، وهي ترد على البرماوى حيث قال كالكرمانى : أى زماناً قليلاً بعد الاعتدال التام . وقد صح أنه لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا . رواه عبد الرزاق والدارقطنى وصححه الحاكم . وثبت عن أبى هريرة أنه كان يقنت في الصبح في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعد وفاته . وحكى العراقى أن ممن قال به من الصحابة في الصبح : أبابكر وعمر وعثمان وعلياً وأبا موسى الأشعرى وابن عباس والبراء ، ومن التابعين : الحسن البصرى وحيداً الطول والربيع بن خيثم وسعيد بن المسيب وطاوساً وغيرهم . ومن الأئمة : مالكاً والشافعى وابن مهدي والأوزاعى . فإن قلت : روى أيضاً عن الخلفاء الأربعة وغيرهم أنهم ماكانوا يقنتون ، أجيب بأنه إذا تعارض إثبات ونفى قدم الإثبات على النفى . وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لايقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم ، وكأنه محمول على ما بعد الركوع ، بناء على أن المراد بالحصص في قوله . إنما قنت شهراً ، أى متوالياً . كذا في القسطلانى . وأقول : إثبات هذا في سنن الصلاة لم يأت دليل يدل عليه ، فإن الأحاديث الواردة في هذا مصرحة باختصاصه بالنوازل ، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله إذا نزلت بالمسلمين نازلة ، فيدعو لقوم أو على قوم ، ولم يثبت غير هذا إلا الدعاء المروى عن الحسن بن على مرفوعاً بلفظ : اللهم اهْدِنى .... إلخ . فإن ذلك دعاء علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم



أن يجعله في الوتر ، فهو من جملة الأدعية الواردة في الصلاة ، فينبغي فعله فهو حديث قد صححه جماعة من الحفاظ ولا مقال فيه بما يوجب قدحاً ، ولا يفعل هذا الدعاء إلا في الموضع لا كما يفعله طائفة بعد الركوع في الركعة الثانية من صلاة الفجر ، فإنه لم يدل على ذلك دليل . كذا في « السيل الجرار » للشوكاني . وقد أخرج الترمذى وصححه والنسائي وابن ماجه وأحمد من حديث أبي مالك الأشجعي قال : قلت لأبي : يا أبت إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ ها هنا بالكوفة قريباً من خمس سنين ، أكانوا يقتنون ؟ قال : أى بنى محدث ، وفي رواية : أكانوا يقتنون في الفجر ، والنسائي ولفظه : صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقتن ، وصليت خلف عليّ فلم يقتن ، ثم قال : يا بنى بدعة . قال الحفاظ في التلخيص : إسناده حسن . ومنها عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً ثم تركه . أخرجه أحمد وأخرج ابن خزيمة وصححه من حديثه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتن إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم . وأخرج مثله ابن حبان من حديث أبي هريرة . وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أنس : قنت شهراً يدعو على حيّ من أحياء العرب ثم تركه . والأحاديث التي ذكر فيها القنوت مصرحة بأنه كان للنوازل كما في الصحيحين وغيرهما ، من غير فرق بين الفجر وبين سائر الصلوات . وأما حديث أنس الذي أخرجه البزار والحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يقتن في الصبح حتى فارق الدنيا . وأخرجه أيضاً من حديثه أحمد والبيهقي ، وأخرجه من حديثه عبد الرزاق والدارقطني ، وفي إسناده أبو جعفر الرازي ، وفيه مقال ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رجال حديث أنس المذكور موثقون ، وقال الحاكم صحيح ، لكن لا تقوم الحجة به لما تقدم ، وأيضاً فيه اضطراب يمنع من الاحتجاج به . وقد أوضحنا هذا في شرحنا للمنتقى . كذا في شرح الحصن الحصين للشوكاني . وقال في شرح المنتقى : واعلم أنه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير شك وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف إلا في صلاة الصبح من المكتوبات ، فاحتج المثبتون له بحجج منها حديث البراء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقتن في صلاة المغرب والفجر .

رواه أحمد ومسلم والترمذى وصححه . وحديث أنس : كان القنوت في المغرب والفجر . رواه البخارى . ويحاجب بأنه لانزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما النزاع في استمرار مشروعيته ، فإن قالوا لفظ كان يدل على استمرار المشروعية . قلنا : قدمنا عن النووى ماحكاه عن جمهور المحققين أنه لا يدل على ذلك ، سلمنا ، فغايتة مجرد الاستمرار ، وهو لا ينافي الترك آخراً ، كما صرحت بذلك الأدلة بأنه تركه . على أن هذين الحديثين فيهما أنه كان يفعل ذلك في الفجر والمغرب ، فما هو جوابكم عن المغرب ، فهو جوابنا عن الفجر . وأيضاً في حديث أبى هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح ، فما هو جوابكم عن مدلول كان ها هنا ، فهو جوابنا . قالوا : أخرج الدارقطنى وعبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقى والحاكم وصححه عن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً يدعو على قاتلى أصحابه بئس معونة ثم ترك ، فأما الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا . وأول الحديث في الصحيحين ، ولو صح هذا لكان قاطعاً للنزاع ، ولكنه من طريق أبى جعفر الرازى ، قال فيه عبد الله بن أحمد : ليس بالقوى ، وقال على بن المدينى : إنه يخلط ، وقال أبو زرعة : يهم كثيراً ، وقال عمرو بن على الفلاس : صدوق سيئ الحفظ ، وقال ابن معين : ثقة ولكنه يخطئ ، وقال الدورى : ثقة ولكنه يغلط ، وقد وثقه غير واحد ، ولحديثه شاهد ، ولكن في إسناده عمرو بن عبيد ، وليس بحجة . قال الحافظ : ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان : قلنا لأنس : إن قوماً يزعمون أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يقنت في الفجر ، فقال : كذبوا ، إنما قنت شهراً واحداً يدعو على أحياء من المشركين ، وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يتهم بكذب . وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم ، فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت ، فلا تقوم بمثل هذا حجة ، إذا تقرر لك هذا علمت أن الحق ما ذهب إليه من قال إن القنوت مختص بالنوازل ، وأنه ينبغي عند نزول النازلة أن لا تختص به صلاة دون صلاة . وقد ورد

ما يدل على هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة ، وقد تقدم ، ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ : لا يقنت إلا أن يدعو لأحد أو يدعو على أحد ، وأصله في البخارى ، وقد حاول جماعة من حذاق الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته ، وأطالوا الاستدلال على مشروعية القنوت فى صلاة الفجر فى غير طائل ، وحاصله ما عرفناك . وقد ذهب إلى عدم مشروعيته فى الصبح أكثر أهل العلم . كما حكاه الترمذى فى جامعه . وقد طول المبحث لحافظ ابن القيم فى الهدى وقال ما معناه : الإنصاف الذى يرتضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله ، فإنه إنما قنت عند التوازل للدعاء لقوم وللدعاء على آخرين ، ثم تركه لما قدم من دعا لهم وخلصوا من الأسر ، وأسلم من دعا عليهم وجاءوا تائبين ، وكان قنوته لعارض ، فلما زال ترك القنوت . وقال فى غضون ذلك المبحث : إن أحاديث أنس كلها صحاح يصدق بعضها بعضاً ولا تناقض ، وحمل قول أنس : ما زال يقنت حتى فارق الدنيا على إطالة القيام بعد الركوع ، وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال السائل ، فإنه إنما سأله من قنوت الفجر ، فأجابه عما سأله عنه ، وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات ، قال : ومعلوم أنه كان يدعو ربه ويثنى عليه ويمجده فى هذا الاعتدال ، وهذا قنوت منه بلا ريب ، فنحن لا نشك ولا نرتاب أنه لم يزل يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا ، ولما صار القنوت فى لسان الفقهاء وأكثر الناس هو الدعاء المعروف : اللهم اهدنى فىمن هديت ... إلخ ، وسمعوا أنه لم يزل يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا ، وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة حملوا القنوت فى لفظ الصحابة على القنوت فى اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك ، فلم يشك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة ، وهذا هو الذى نازعهم فيه جمهور العلماء ، وقالوا : لم يكن هذا من فعله الراتب ولا ثبت عنه فعله ، وغاية ما روى فى هذا القنوت أنه علمه الحسن بن على إلى آخر كلامه ، وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه محمل حسن . انتهى كلام شرح المنتقى .

## الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقُنُوتِ فَقَالَ : قَدْ كَانَ الْقُنُوتُ ،  
فَقِيلَ لَهُ : قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ : قَبْلَهُ . قِيلَ : فَإِنَّ فُلَانًا أَخْبَرَ  
عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ ، قَالَ : كَذَبَ إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا ، أَرَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ  
الْقُرَاءُ زُهَاءَ سَبْعِينَ رَجُلًا . إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أَوْلَئِكَ ، وَكَانَ  
بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَهْدٌ ، فَقَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :  
قَنَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذَكَوَانِ .

(وعنه ) أى عن أنس ( رضى الله عنه أنه سئل عن القنوت ) والسائل  
عاصم بن سليمان الأحول عن القنوت ، الظاهر أن أنساً ظن أن عاصماً سأل  
عن مشروعيته ( فقال ) له ( قد كان القنوت ) أى مشروعاً . قال عاصم  
( قلت ) له هل كان محله ( قبل الركوع أو بعده ؟ قال : قبله ) أى لأجل  
التوسعة لإدراك المسبوق . كذا قرأه المهلب ، وهو مذهب المالكية ، وتعقبه  
ابن المنير بأن هذا يأباه نهي عن إطالة الإمام في الركوع ليدركه الداخل ،  
ونوقض بالفذ وأمام قوم محصورين ( قال ) أى عاصم ( فإن فلاناً ) قال فى  
الفتح : لم أقف على تسمية هذا الرجل صريحاً ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين  
بدليل روايته المتقدمة ، فإن فيها سأل محمد بن سيرين أنساً رضى الله عنه  
( أخبرنى ) بالافراد ( عنك أنك ) ولحموى كأنك ( قلت ) إنه ( بعد الركوع  
فقال كذب ) أى أخطأ إن كان أخبرك أن القنوت بعد الركوع دائماً أو أنه  
فى جميع الصلوات ، وأهل الحجاز يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد  
والخطأ . وعند ابن ماجه من رواية حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت فقال :  
قبل الركوع وبعده . قال فى الفتح : إسناده قوى . وروى ابن المنذر من  
طريق أخرى عن أنس أن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قننوا فى  
صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع . وروى محمد بن نصر من

طريق أخرى عن حميد عن أنس أن أول من جعل القنوت قبل الركوع  
أى دائماً ، عثمان ، لكى يدرك الناس الركوع ، ومجموع ماجاء عن أنس  
من ذلك القنوت للحاجة بعد الركوع لاختلاف عنه فى ذلك ، وأما لغير الحاجة  
فالصحيح عنه أنه قبل الركوع . وقد اختلف عمل الصحابة فى ذلك ،  
والظاهر أنه من الاختلاف المباح ، كذا فى الفتح ( إنما قنت رسول الله صلى  
الله عليه ) وآله ( وسلم بعد الركوع شهراً ) ورجح الشافعى أنه بعد الركوع  
لحديث أبى هريرة : قال أنس ( أراه ) بالضم أى أظن أنه صلى الله عليه وآله  
وسلم ( كان بعث قوماً ) من أهل الصفة ( يقال لهم القراء ) حال كونهم  
( زهاء ) بضم الزاى وتخفيف الهاء ممدوداً ، أى مقدار ( سبعين رجلاً إلى قوم  
مشركين ) أهل نجد من بنى عامر ، وكان رأسهم أبو براء عامر بن مالك  
المعروف بملاعب الأسنة ليدعوهم إلى الإسلام ويقرأوا عليهم القرآن ، فلما نزلوا  
بئر معونة قصدهم عامر بن الطفيل فى أحيائهم رعل وذكوان وعصية ،  
فقاتلهم فلم ينج منهم إلا كعب بن زيد الأنصارى ، وذلك فى السنة الرابعة  
من الهجرة ( دون أولئك ) المدعو عليهم المبعوث إليهم ( وكان بينهم ) أى بين  
بنى عامر المبعوث إليهم ( وبين رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم  
عهد ) فغدروا وقتلوا القراء ( فقنت رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم )  
فى الصلوات الخمس ( شهراً ) متتابعاً ( يدعو عليهم ) أى فى كل صلاة  
إذا قال : سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة . رواه أبو داود والحاكم .  
واستنبط منه أن الدعاء على الكفار والظلمة لا يقطع الصلاة . ورواه هذا  
الحديث الأربعة كلهم بصريون ، وفيه التحديث والسؤال والقول ، وأخرجه  
البخارى أيضاً فى المغازى والجنايز والجزية والدعوات ، ومسلم فى الصلاة .  
( وفى رواية عنه ) أى عن أنس بن مالك ( رضى الله عنه قال : قنت  
النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم شهراً يدعو على رعل وذكوان ) بكسر  
الراء وفتح الذال غير منصرف ، قبيلتان من سليم قتلوا القراء ، فقد صح  
قنوته صلى الله عليه وآله وسلم على قتلهم شهراً أو أكثر فى صلاة مكتوبة ،  
فإن نزل نازلة بالمسلمين من خوف أو قحط أو وباء أو جراد أو نحوها  
استحب القنوت فى سائر المكتوبات . ورواه هذا الحديث ما بين بصرى  
وكوفى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى ، وفيه التحديث والعننة والقول ،  
وأخرجه البخارى أيضاً فى المغازى ، ومسلم والنسائى فى الصلاة .

## الحديث الثامن

وَعَنْهُ أَيْضاً قَالَ : الْقُنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ .

( وعنه ) أى عن أنس رضى الله عنه ( أيضاً قال : كان القنوت ) أى فى زمنه صلى الله عليه وآله وسلم ( فى صلاة المغرب والفجر ) لكونهما طرفى النهار لزيادة شرف وقتيهما رجاء إجابة الدعاء حتى نزل : « ليس لك من الأمر شيء » فترك إلا فى الصبح كما مر عن أنس . كذا قرره البرماوى كالكرمانى كما تقدم ، وتعقب بأن قوله : إلا فى الصبح ، يحتاج إلى دليل وإلا فهو نسخ فيما ، وقال الطحاوى : أجمعوا على نسخه فى المغرب فيكون فى الصبح كذلك . انتهى . وقد عارضه بعضهم فقال : قد أجمعوا على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت فى الصبح ، ثم اختلفوا هل ترك ، فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه . وقد قدمنا ما هو الحق فى ذلك ، فليكن منك على بال . ولما ثبت أن المغرب وتر النهار ثبت القنوت فى وتر الليل بجامع ما بينهما من الوترية . وهذا وجه إيراد البخارى لهذا الحديث فى أبواب الوتر مع أنه قد ورد الأمر صريحاً فى الوتر ، فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن على قال : علمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن فى قنوت الوتر : اللهم اهدنى فيمن هديت ، وعافنى فيمن عافيت ، وتولنى فيمن توليت ، وبارك لى فيما أعطيت ، وقنى شر ما قضيت ، فإنك تقضى ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت ... الحديث . وصححه الترمذى وغيره لكن ليس على شرط البخارى وقد صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت قبل الركوع أيضاً ، لكن رواة القنوت بعده أكثر وأحفظ ، فهو أولى ، وعليه درج الخلفاء الراشدون فى أشهر الروايات عنهم وأكثرها . وقال الكوفيون : لا قنوت إلا فى الوتر قبل الركوع . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وشامى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة . قال فى الفتح : وظهر لى أن الحكمة فى جعل قنوت النازلة فى الاعتدال دون السجود مع أن السجود مظنة الإجابة ، كما ثبت : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد . وثبوت الأمر بالدعاء فيه أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الإمام فى الدعاء ولو بالتأمين ، ومن ثم اتفقوا على أنه يجهر به ، بخلاف القنوت فى الصبح فاختلف فى محله وفى الجهر به .

## أبواب الاستسقاء

### الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي وَحَوْلَ رِدَاءَهُ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( أبواب الاستسقاء ) \*

أى طلب سقى الماء من الغير للنفس أو الغير ، وشرعاً طلبه من الله ذى الكرم عند حصول الجذب على وجه مخصوص . والاستسقاء ثلاثة أنواع : أحدها : أن يكون بالدعاء مطلقاً فرادى ومجتمعين ، وثانيها : أن يكون بالدعاء خلف الصلاة ولو نافلة ، خلافاً لما وقع للنووى فى شرح مسلم من تقييده بالفرائض وفى خطبة الجمعة ، وثالثها : وهو الأفضل أن يكون بالصلاة والخطبتين ، وبه قال الشافعى ومالك وأبو يوسف ومحمد . وعن أحمد : لاخطبة وإنما يدعو ويكثر الاستغفار ، والجمهور على سنية الصلاة وهو الحق ، خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله تعالى .

( عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال : خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) فى شهر رمضان سنة ست من الهجرة إلى المصلى بالصحراء لأنه أبلغ فى التواضع وأوسع للناس . وحكى ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء والبروز إلى ظاهر المصر ، لكن حكى القرطبي عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يستحب الخروج وكأنه اشتبه عليه بقوله فى الصلاة ( يستسقى ) أى يريد الاستسقاء ( وحول رداءه ) عند استقباله القبلة فى أثناء الاستسقاء فجعل يمينه يساره وعكسه . قال فى الفتح : وقد اتفق علماء الأمصار على مشروعية صلاة الاستسقاء . وإنها ركعتان إلا ما روى عن أبى حنيفة أنه قال : يبرزون للدعاء والتضرع وإن خطب لهم فحسن ولم يعرف الصلاة . هذا هو المشهور عنه . ونقل أبو بكر الرازى عنه التخيير بين الفعل وتركه . انتهى . وليس فى هذا الحديث ذكر الصلاة . ورواته

مدنيون إلا شيخ البخارى وشيخه فكوفيان ، وفيه تابعى عن تابعى والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الاستسقاء والدعوات ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

( وفى رواية عنه ) أى عن عبد الله بن زيد ( قال : وصلى ) أى بالناس ( ركعتين ) كما يصلى فى العيدين . رواه ابن حبان وغيره وقال الترمذى حسن صحيح ، وقياسه أن يكبر فى أول الأولى سبعاً ، وفى الثانية خمساً ، ويرفع يديه ، ويقف بين كل تكبيرتين مسبحاً حامداً مهللاً ، ويقرأ جهراً فى الأولى « قـ » ، وفى الثانية « اقتربت الساعة » أو « سبح » و« الغاشية » . واستدل الشيخ أبو إسحق فى المذهب له بما رواه الدارقطنى أن مروان أرسل إلى ابن عباس يسأله عن سنة الاستسقاء فقال : سنة الصلاة كالصلاة فى العيدين ، إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قلب رداءه فجعل يمينه يساره ويساره يمينه وصلى ركعتين ، كبر فى الأولى سبع تكبيرات وقرأ « سبح اسم ربك الأعلى » ، وقرأ فى الثانية « هل أتاك » وكبر خمس تكبيرات . لكن قال فى المجموع : إنه حديث ضعيف . نعم حديث ابن عباس عند الترمذى . ثم صلى ركعتين كما يصلى فى العيدين . أخذ بظاهره الشافعى فقال : يكبر فيهما كما يكبر فى العيدين . وذهب الجمهور إلى أن يكبر فيهما تكبيرة واحدة للإحرام كسائر الصلوات وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف ومحمد ، لحديث الطبرانى فى الأوسط عن أنس : أنه صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة ، واستقبل القبلة وحول رداءه ، ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما إلا تكبيرة . وأجابوا عن قوله فى حديث الترمذى : كما يصلى فى العيدين ، يعنى فى العدد والجهر بالقراءة ، وكون الركعتين فى الخطبة . ومذهب الشافعية والمالكية أنه يخطب بعد الصلاة ، لحديث ابن ماجه وغيره : أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب .



## الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لِلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَعَلَى مُضَرَ ، تَقْدَمَ ، وَقَالَ فِي آخِرِ هَذِهِ  
الرِّوَايَةِ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَأَسْلَمَ  
سَالَمَهَا اللَّهُ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمستضعفين من المؤمنين وعلى مضر تقدم ) قبل حديث فضل السجود الطويل ( وقال في آخر هذه الرواية ) هنا ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ) قال في الفتح : هذا حديث آخر ، وهو عند المصنف ، يعني البخاري ، بالإسناد المذكور وكأنه سمعه هكذا فأورده كما سمعه . وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخاري ، ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقحط ينبغي أن يخص بمن كان محارباً دون من كان مسالماً ( غفار ) بكسر الغين المعجمة وتخفيف الفاء أبو قبيلة من كنانة ( غفر الله لها ) فيه دعاء بما يشتق من الاسم كأن يقول لأحمد : أحمد الله عاقبتك ، ولعلي : أعلاك الله ، وهو من جناس الاشتقاق ولا يختص بالدعاء ، بل يأتي مثله في الخبر ، ومنه قوله تعالى : « وأسلمت مع سليمان » ، وفي المغازي عند البخاري : عصية عصت الله ورسوله ( وأسلم ) قبيلة من خزاعة ( سالمها الله ) تعالى من المسالمة ، وهي ترك الحرب أو بمعنى سلمها وهل هو إنشاء دعاء أو خبر رأيان وإنما خص هاتين القبيلتين بالدعاء ، لأن غفاراً أسلموا قديماً وأسلم سالموا النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال ابن أبي الزناد : هذا الدعاء كله كان في صلاة الصبح .

## الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِدْبَاراً ، قَالَ : اللَّهُمَّ سَبْعاً كَسَبَعَ يُوسُفَ ، فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ وَالْجِيفَ ، وَيَنْظُرُ أَحَدُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فَيَرَى الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ ، فَأَتَاهُ أَبُو سَفْيَانَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِصِلَةِ الرَّحِمِ ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا ، فَادْعُ اللَّهَ لَهُمْ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ » إِلَى قَوْلِهِ : « عَائِدُونَ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى » ، فَالْبَطْشَةُ يَوْمَ بَادِرٍ وَقَدْ مَضَتْ الدُّخَانُ ، وَالْبَطْشَةُ وَاللِّزَامُ وَآيَةُ الرُّومِ .

( عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى من الناس ) أى من قريش ( إدباراً ) عن الإسلام ، وفى تفسير الدخان : إن قريشاً لما أبطأوا عن الإسلام ( قال : اللهم ) ابعث أوسط عليهم ( سبْعاً ) من السنين ، وروى بالرفع ، أى مطلوبى منك فيهم سبع ( كسيع يوسف ) التى أصابهم فيها القحط ، وأضيفت إلى يوسف لكونه الذى أُنذر بها قومه أو لكونه قام بأمور الناس فيها ( فأخذتهم ) أى قريشاً ( سنة ) أى قحط وجذب ( حصت ) أى استأصلت وأذهبت ( كل شئ ) من النبات حتى خلت الأرض منه ( حتى أكلوا ) وفى رواية : حتى أكلنا ، والأول هو الوجه ( الجلود والميتة والجيف ) بكسر الجيم وفتح الياء : جثة الميت إذا أراح ، فهو أخص من مطلق الميتة لأنها مالم تذك ( وينظر أحدهم ) وفى رواية : أحدهم ، والأول هو الصواب ( إلى السماء فيرى الدخان من الجوع ) لأن الجائع يرى بينه وبين السماء كهيئة الدخان من ضعف بصره ( فأتاه ) صلى الله عليه وآله وسلم ( أبو سفيان ) صخر بن حرب ( فقال : يا محمد إنك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وإن قومك ) ذوى رحمك ( قد هلكوا ) أى من الجذب والجوع بدعائك ( فادع الله لهم ) لم يقع فى هذا

السياق التصريح بأنه دعا لهم . نعم وقع ذلك في سورة الدخان ولفظه : « فاستسقى لهم فسقوا » ( قال الله تعالى : فارتقب ) أى انتظر يا محمد عذابهم ( يوم تأتى السماء بدخان مبين ، إلى قوله : عائدون ) أى إلى الكفر ( يوم نبطش البطشة الكبرى ) زاد الأصيلي : إنا منتقمون ( فالبطشة يوم بدر ) لأنهم لما التجأوا إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا : ادع الله أن يكشف عنا فنؤمن بك . فدعا وكشف ولم يؤمنوا ، انتقم الله منهم يوم بدر . وعن الحسن : البطشة الكبرى يوم القيامة ، والأول أولى . قال ابن مسعود ( وقد مضت الدخان ) وهو الجوع ( والبطشة واللزام ) بكسر اللام القتل ( وآية ) أول سورة ( الروم ) ووجه إدخال هذا الحديث هنا التنبيه على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين ، كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكافرين ، لأن فيه إضعافهم وهو نفع للمسلمين ، فقد ظهر من ثمرة ذلك التجاؤهم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليدعو لهم برفع القحط . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون إلا جريراً فإرازي ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى في الاستسقاء أيضاً وفي التفسير ، ومسلم في التوبة ، والترمذى والنسائى في التفسير .

## الحديث الرابع

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَبَّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ وَأَنَا  
أَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى  
يَجِيْشَ كُلُّ مِيزَابٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ :  
وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةُ لِلْأَرَامِلِ

( عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر  
إلى وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) حال كونه ( يستسقى ) زاد  
ابن ماجه : على المنبر ( فما ينزل حتى يجيش كل ميزاب ) من جاش يجيش  
إذا هاج ، وهو كناية عن كثرة المطر ، والميزاب : ما يسيل منه الماء من  
موضع عال ( وهو قول أبى طالب ، وأبيض ) بفتح الضاد تقديره رب  
أبيض أو أغنى أبيض أو أخص ، والراجع أنه بالنصب عطفاً على قوله  
سيداً فى البيت الذى قبله ( يستسقى ) مبنياً للمفعول ، أى يستسقى الناس ( الغمام )  
أى السحاب أى المطر ( بوجهه ) الكريم ( ثمال اليتامى ) أى يكتفيهم بأفضاله ،  
أو يطعمهم عند الشدة ، أو عمادهم وملجؤهم أو مغِيثهم ، وهو بكسر التاء  
صفة لأبيض ( عصمة ) أى مانع ( للأرامل ) يمنعهم مما يضرهم ، جمع أرملة  
وهى الفقيرة التى لازوج لها ، والأرمل : الرجل الذى لازوج له . قال  
الشاعر :

هدى الأرامل قد قضيت حاجتها      فن لحاجة هذه الأرمل الذكر  
نعم استعماله فى الرجل مجاز لأنه لو أوصى للأرمل خص النساء دون  
الرجال . قال ابن رشيد : يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق  
الأولى ، لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم فأحرى أن يقدموه للسؤال .  
انتهى . قال فى الفتح : وهو حسن . وقال القسطلانى : مطابقة هذا للترجمة  
من قوله يستسقى ، ولم يكن استسقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم إلا عن سؤال ،  
وهذا مصرح بمباشرته صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء بنفسه الشريفة .  
وأصرح من ذلك رواية البيهقى فى دلائله عن أنس قال : جاء أعرابى

إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله أتيتناك وما لنا بغير  
يئس ولا صبي يغط . فقام صلى الله عليه وآله وسلم يحمر رداءه حتى صعد  
المنبر فقال : اللهم اسقنا ... الحديث . وفيه : ثم قال : لو كان أبو طالب  
حيّاً لقرت عينه ، من ينشدنا قوله . فقام على فقال : يا رسول الله كأنك  
أردت قوله : وأبيض .. إلخ . وهذا البيت من قصيدة جلييلة بليغة من بحر  
الطويل وعدة أبياتها مائة بيت وعشرة أبيات ، قالها لما تمألاً قريش على النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ونفروا عنه من يريد الإسلام . أخرج ابن عساكر  
عن جلهمة بن عرفطة قال : قدمت مكة وهم في قحط ، فقالت قريش :  
يا أبا طالب أقحط الوادي وأجذب العيام فلهم فاستسقى . فخرج أبو طالب  
ومعه غلام ، يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كأنه شمس دجن تجلت  
عن صحابة ققاء وحوله أغيلمة ، فأخذ أبو طالب فألصق ظهره بالكعبة ،  
ولاذ الغلام وما في السماء قرعه ، فأقبل السحاب من هاهنا وهاهنا ، وأغدق  
واغدودق ، وانفجر له الوادي ، وأخصب النادى والبادى . وفي ذلك يقول  
أبو طالب : وأبيض ... إلخ . قال في الفتح : ويحتمل أن يكون أبو طالب  
مدحه بذلك لما رأى من مخايل ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه . وفي حديث ابن  
مسعود : ما يشعر بأن سؤال أبي سفيان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في  
الاستسقاء وقع بمكة . وذكر ابن التين أن في شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه  
كان يعرف نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يبعث لما أخبره به  
بجيرا وغيره من شأنه . وفيه نظر لما روى عن ابن إسحق أن إنشاد أبي طالب  
لهذا الشعر كان بعد البعث ، ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم جاءت في كثير من الأخبار . وتمسك بها الشيعة في أنه كان مسلماً  
ورأيت لعل بن حمزة البصرى جزءاً جمع فيه شعر أبي طالب ، وزعم في أوله  
أنه كان مسلماً وأنه مات على الإسلام ، وأن الحشوية تزعم أنه مات كافراً ،  
وأنهم لذلك يستجيزون لعنه ، ثم بالغ في سبهم والرد عليهم ، واستدل لدعواه  
بملا دلالة فيه . وقد ثبت فساد ذلك في ترجمة أبي طالب في كتاب الإصابة .  
انتهى .

## الحديث الخامس

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى  
بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ  
إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا ، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا ، قَالَ :  
فَيَسْقُونَ .

( عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان إذا قحطوا ) بضم القاف  
وكسر الحاء ، أى أصابهم القحط . هكذا ضبطه فى الفتح ( استسقى ) متوسلا  
( بالعباس بن عبد المطلب ) رضى الله عنه للرحم التى بينه وبين النبی صلى الله  
عليه وآله وسلم ، فأراد عمر أن يصلها بمراعاة حقه إلى من أمر بصلة الأرحام  
ليكون ذلك وسيلة إلى رحمة الله ( فقال : اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا )  
صلى الله عليه وآله وسلم فى حالة حياته ( فتسقيننا وإنا ) بعده ( نتوسل إليك  
بعم نبينا ) العباس ( فاسقنا . قال : فيسقون ) . وقد حكى عن كعب الأحبار  
أن بنى إسرائيل كانوا إذا قحطوا استسقوا بأهل بيت نبيهم . وقد ذكر  
الزبير بن بكار فى الأنساب أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة ، أى بفتح  
الراء وتخفيف الميم ، وسمى به العام لما حصل من شدة الجذب فاغبرت الأرض  
جداً . وذكر ابن سعد وغيره أنه كان سنة ثمانى عشرة ، وكان ابتداءه مصدر  
إلحاح منها ودام تسعة أشهر ، وكان من دعاء العباس ذلك اليوم فيما ذكره فى  
الأنساب : اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ولم يكشف إلا بتوبة ، وقد  
توجه فى القوم إليك لمكانى من نبيك صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذه أيدينا  
إليك بالذنوب ، ونواصينا إليك بالتوبة ، فأسقنا الغيث . فأرخت السماء  
مثل الجبال حتى اخضبت الأرض وعاش الناس . وأخرج الزبير بن بكار  
من طريق داود عن عطاء عن زيد عن ابن عمر قال : استسقى عمر بن الخطاب  
عام الرمادة بالعباس ابن عبد المطلب ، فذكر الحديث ، وفيه : فخطب  
الناس عمر فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس  
ما يرى الولد للوالد ، فاقتدوا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فى عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله . وفيه : فما برحوا حتى سقام الله .  
وأخرجه البلاذرى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال : عن أبيه  
بدل عن ابن عمر . فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان ، وابن حبان فى صحيحه  
قال فى الفتح : ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء بأهل الخير  
والصلاح وأهل بيت النبوة . وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس  
ومعرفته بحقه . انتهى . وفى هذا الحديث التحديث والعنة والقول .

## الحديث السادس

حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ ، فَسَأَلَهُ الدُّعَاءَ بِالْغَيْثِ ، تَكَرَّرَ كَثِيرًا . وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : فَمَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا . قَالَ : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا ، اللَّهُمَّ عَلَى الْإِكَامِ وَالْجِبَالِ وَالْظَّرَابِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ . قَالَ : فَاَنْقَطَعَتْ ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ .

( حديث أنس ) بن مالك ( في الرجل الذي دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب فسأله الدعاء بالغيث تكرر كثيراً ) وتقدم الكلام عليه ( وفي هذه الرواية : فما رأينا الشمس ستاً ) أى ستة أيام ، وفي رواية سبتاً أى أسبوعاً ، وعبر به لأنه أوله من باب تسمية الشيء باسم بعضه ، ولا تنافي بين الروایتين ، لأن من قال سبتاً بالموحدة أضاف إلى الستة يوماً ملفقاً من الجمعتين كناية عن استمرار الغيم بالمطر ، وهذا في الغالب ، وإلا فقد يستمر المطر والشمس بادية ، وقد تحجب الشمس بغير مطر . وأصرح من ذلك رواية إسحق بلفظ : فطرنا يوماً ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى ، وإنما سموا الأسبوع سبتاً لأنه أعظم الأيام عند اليهود ( ثم دخل رجل ) ظاهره أنه غير الأول لأن النكرة إذا تكررت دلت على التعدد ، وهذه القاعدة محمولة على الغالب . وقد قال شريك في آخر هذا الحديث : سألت أنساً أهو الرجل الأول؟ قال : لأدرى ، وهذا يقتضى أنه لم يجزم بالتغاير ، وفي رواية إسحق عن أنس : فقام ذلك الرجل أو غيره بالشك ، ولأبى عوانة عن أنس : فما زلنا نمطر حتى جاء ذلك الأعرابي في الجمعة الأخرى ، وأصله في مسلم ، وهذا يقتضى الجزم بكونه



واحدًا ، فلعل أنساً تذكره بعد أن نسيه أو نسيه بعد أن كان تذكره . ويؤيد ذلك رواية البيهقي في الدلائل من طريق يزيد بن عبيد السلمي قال : لما قفل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك أتاه وفد بني فزارة وفيهم خارجة بن حصن أخو عينة بن حصن ، قدموا على إبل عجاف ، فقالوا : يارسول الله ادع لنا ربك أن يغثنا ، فذكر الحديث ، وفيه : فقال الرجل ، يعنى الذى سأله أن يستسقى لهم : هلكت الأموال ... الحديث . كذا فى الأصل ، والظاهر أن السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوفد ، ولذلك سمى من بينهم ، والله أعلم . وأفادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور والوقت الذى وقع ذلك فيه . كذا فى الفتح ( من ذلك الباب ) الذى دخل منه السائل أولاً ( فى الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم ) حال كونه ( يخطب فاستقبله قائماً ، فقال : يارسول الله هلكت الأموال ) أى المواشى بسبب كثرة المياه لأنه انقطع المرعى فهلكت المواشى من عدم الرعى ( وانقطعت السبل ) لتعذر سلوكها من كثرة المطر ( فادع الله بمسكها ) بالجزم جواباً للطلب والضمير للأمطار أو السحابة . وفى رواية . أن يمسك عنا الماء وعند أحمد أن يرفعها عنا . وفى الأدب : فادع ربك أن يحبسها عنا . فضحك وفى رواية ثابت . زاد خمد : لسرعة ملال ابن آدم ( قال ) أنس ( فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال : اللهم حوالينا ) أى اجعل أو أمطر أو أنزل المطر حوالينا ، والمراد به صرف المطر عن الأبنية والدور ( ولا ) تنزلها ( علينا ) فيه بيان للمراد بقوله حوالينا ، لأنها تشمل الطرق التى حولهم ، فأراد إخراجها بقوله : ولا علينا ، وفى الواو من قوله : ولا علينا بحث لطيف ذكره فى الفتح ( اللهم على الإكام ) بكسر الهمزة ، جمع أكمة بفتحات : التراب المجتمع بكسر الهمزة ، على وزن جبال ، وقد تفتح وتمد أو أكبر من الكدية ، قاله الداودى ، أو الهضبة الضخمة ، قاله الخطابى أو الجبل الصغير أو ما ارتفع من الأرض . وقال القزاز : هى التى من حجر واحد ، وهو قول الخليل . وقال الثعالبي : الأكمة أعلى من الرابية ( والجبال ) وزاد فى رواية : والآجام بالمد والجيم ( والظراب ) بكسر الظاء جمع ظرب ككتف . قال القزاز هو الجبل المنبسط على الأرض ليس بالعلى . وقال الجوهري : الروابي الصغار دون الجبل ، أى أنزل المطر حيث لا تستضر به

قال البرماوى والزركشى : وخصت بالذكر لأنها أوفق للزراعة من رعوس الجبال . انتهى . وتعبه في المصاييح بأن الجبال مذكورة في لفظ الحديث هنا ، فما هذه الخصوصية بالذكر ، ولعله يريد الحديث الذى فى الترجمة الآتية ، فإنه لم يذكر فيه الجبال ( والأودية ) وفى رواية مالك : بطون الأودية ، والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لينتفع به ، قالوا : ولم يسمع أفعلة جمع فاعل إلا أودية جمع واد ، وفيه نظر ، وزاد مالك فى رواية : رعوس الجبال ( ومنابت الشجر ) أى المرعى لافى الطرق المسلوكة ، فلم يدع صلى الله عليه وآله وسلم يرفعه لأنه رحمة ، بل دعا بكشف ما يضرهم وتصديره إلى حيث يبقى نفعه وخصبه ولا يستضره ساكن ولا ابن سبيل ، وهذا من أدبه الكريم وخلقه العظيم . فينبغى التأدب بمثل أدبه . واستنبط من هذا أن من أنعم الله عليه بنعمة لا ينبغى له أن يتسخطها لعارض يعرض فيها ، بل يسأل الله تعالى رفع ذلك العارض وإبقاء النعمة ( قال ) أنس ( فانقطعت ) أى الأمطار عن المدينة وفى رواية : فأقلعت ، أى السماء أو السحاب الماطر ، وفى رواية مالك : فانجابت عن المدينة انجياب الثوب ، أى خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس . وفى رواية عن شريك : فما هو إلا أن تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك تمزق السحاب حتى ما نرى منه شيئاً ، أى فى المدينة . وذكر فى الفتح روايات وألفاظاً أخر لا تطول بذكرها ( وخرجنا نمشى فى الشمس ) ولم يباشر سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء بعض أكابر الصحابة لأنهم كانوا يسلكون الأدب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ، ومنه قول أنس : كان يعجبني أن يجيء الرجل من البادية فيسأل . واستنبط منه أبو عبد الله الأئبى أن الصبر على المشاق وعدم التسبب فى كشفها أرجح لأنهم إنما يفعلون الأفضل . وفى الحديث جواز مكالمة الإمام فى الخطبة للحاجة . وفيه القيام فى الخطبة ، وأنها لا تقطع بالكلام ولا تقطع بالمطر . وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة . وفيه سؤال الدعاء من أهل الخير ومن يرجى منه القبول وإجابتهم لذلك ، ومن أدبه بث الحال لهم قبل الطلب ليحصل الرقة المقتضية لصحة التوجه فيه عنده . وفيه تكرار الدعاء ثلاثاً ، وإدخال دعاء الاستسقاء فى خطبة الجمعة ، والدعاء به على المنبر ، ولا تحويل فيه ولا استقبال ، والاجترأ بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء ، وليس فى السياق ما يدل

على أنه نواها مع الجمعة . وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله دعاء نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء وانتهاء في الاستحصاء وامثال السحاب أمره بمجرد الإشارة . وفيه أن الدعاء يدفع الضرر لاينافي التوكل ، وإن كان مقام الأفضل التفويض ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالماً بما وقع لهم من الجذب ، وآخر السؤال في ذلك تفويضاً لربه ، ثم أجابهم إلى الدعاء لما سألوه في ذلك بياناً للجواز وتقريراً لسنة هذه العبادة الخاصة ، أشار إلى ذلك ابن أبي جمرة نفع الله به . وفيه جواز تبسم الخطيب على المنبر تعجباً من أحوال الناس ، وجواز الصياح في المسجد بسبب الحاجة المقتضية لذلك . وفيه اليمين لتأكيد الكلام ، أو جرى ذلك على لسان أنس بغير قصد اليمين ، واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة ، وهذا لاينافي مشروعية الصلاة لها وقد ثبت في واقعة أخرى ، وقد استدل به البخارى في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء . وفي الباب عدة أحاديث جمعها المنذرى في جزء مفرد ، وأورد النووى منها في صفة الصلاة من شرح المذهب قدر ثلاثين حديثاً . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والسمع والقول ، وشيخ البخارى من أفرادوه وهو من الرباعيات ، وأخرجه أيضاً في الاستسقاء ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائى .

## الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَالَ : اللَّهُمَّ  
أَغِثْنَا ، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا ، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه) زاد ابن خزيمة : حتى رأيت بياض إبطيه ، وللنساءى : ورفع الناس أيديهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعون (ثم قال : اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا) ثلاث مرات ، أى هب لنا غيثاً ، والهمزة فيه للتعدية ، وقيل صوابه غثنا من غاث ، قالوا : وأما أغثنا فإنه من الإغاثة وليس من طلب الغيث . قال فى المصابيح : وعلى تقدير تسليمه لا يضر اعتبار الإغاثة من الغوث فى هذا المقام ولا ثم ما ينافيه والرواية ثابتة به ولها وجه ، فلا سبيل إلى دفعها بمجرد ما قيل . انتهى . وأشار بقوله : ولها وجه إلى أنه يقال غاث وأغاث بمعنى . وقال ابن دريد : الأصل غاثه الله يغوثه غوثاً فأमित ، واستعمل أغاثه ، أو المعنى أعطنا غوثاً وغيثاً .

## الحديث الثامن

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ فِي الْأَسْتِسْقَاءِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ :  
فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ وَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو ، ثُمَّ حَوَّلَ رِدَاءَهُ ، ثُمَّ صَلَّى  
لَنَا رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ .

( حديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء تقدم ) وتقدم الكلام عليه أيضاً  
( وفي هذه الرواية قال : فحول ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( إلى  
الناس ظهره ) عند إرادة الدعاء بعد فراغه من الموعظة ، فالتفت بجانبه  
الأيمن ، لأنه كان يعجبه التيامن في شأنه كله ( واستقبل القبلة ) حال كونه  
( يدعو ، ثم حول رداءه ) ظاهره أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء ،  
وهو ظاهر كلام الشافعي ، ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله  
حال الاستقبال ، والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل  
وأوسطه يكون منحرفاً حتى يبلغ الانحراف غايته فيصير مستقبلاً . كذا في  
الفتح ( ثم صلى لنا ركعتين ) حال كونه ( جهر فيهما بالقراءة ) واستدل  
ابن بطال بتم الأولى أن الخطبة قبل الصلاة لأن ثم للترتيب : وأجيب بأنه  
معارض بقوله في الحديث : استسقى فصلى ركعتين وقلب رداءه ، لأنه اتفق  
على أن قلب الرداء إنما يكون في الخطبة ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على  
تقديم الصلاة لاحتمال أن يكون الواو في وقلب للحال أو للعطف ولا ترتيب  
فيه . نعم في سنن أبي داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب  
ثم صلى ، ويدل له ما وقع في حديث الباب ، فلو قدم الخطبة جاز ، لكن  
رواية تأخير الخطبة أكثر رواة ومعتزدة بالقياس على خطبة العيد والكسوف .

## الحديث التاسع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه )  
 وآله ( وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ) ظاهره نفي  
 الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء ، وهو معارض بالأحاديث الثابتة في  
 الرفع في غير الاستسقاء ، وأنها كثيرة ، وقد أفردها البخارى بترجمة في  
 كتاب الدعوات ، وساق فيها عدة أحاديث ، فذهب بعضهم إلى أن العمل بها  
 أولى . وحمل حديث أنس على نفي رؤيته ، وذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره .  
 وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس هذا لأجل الجمع بأن يحيل النفي  
 على صفة مخصوصة ، أما الرفع البليغ كما يدل عليه قوله ( فإنه يرفع ) أى  
 يديه ( حتى يرى بياض إبطيه ) ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في  
 رفع اليدين كما في الدعاء إنما المراد به مدّ اليدين وبسطهما عند الدعاء ،  
 وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرفعهما إلى جهة وجهه حتى حاذتاه ،  
 وبهذه حينئذ يرى بياض إبطيه ، وأما صفة اليدين في ذلك لما رواه مسلم  
 من رواية ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استسقى  
 فأشار بظهر كفيه إلى السماء ، ولأبي داود من حديث أنس أيضاً : كان  
 يستسقى هكذا ، ومدّ يديه وجعل بطونهما مما يلي الأرض حتى رأيت بياض  
 إبطيه قال الترمذى : قال العلماء : السنة في كل دعاء لرفع بلاء أن يرفع  
 يديه جاعلاً ظهور كفيه إلى السماء ، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله أن  
 يجعل بطن كفيه إلى السماء . انتهى . وقال غيره : الحكمة في الإشارة بظهور  
 الكفين في الاستسقاء دون غيره التفاؤل بتقلب الحال ظهراً لبطن ، كما قيل  
 في تحويل الرداء ، أو هو إشارة إلى صفة المسؤول ، وهو نزول السحاب  
 إلى الأرض . قاله في الفتح . وفي رواية أخرى عن أنس قبل حديث الباب :

فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه يدعو ، ورفع الناس أيديهم معه ... الحديث . قال القسطلاني : استدل به على استحباب رفع اليدين في الدعاء للاستسقاء ، ولذا لم يرد عن مالك أنه رفع يديه إلا في دعاء الاستسقاء خاصة ، وهل نرفع في غيره من الأدعية أم لا ؟ الصحيح الاستحباب في سائر الأدعية . رواه الشيخان وغيرهما . وأما حديث أنس ، يعنى حديث الباب ، فثوّل على أنه لا يرفعهما رفعاً بليغاً ، ولذا قال في المستثنى : حتى يرى بياض إبطيه . نعم ورد رفع يديه صلى الله عليه وآله وسلم في مواضع كثيرة ، كرفع يديه حتى رأى عفرة إبطيه حين استعمل ابن اللبنة على الصدقة كما في الصحيحين ، ورفعهما أيضاً في قصة خالد بن الوليد قائلاً : اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد . رواه البخاري والنسائي ، ورفعهما على الصفا . رواه مسلم وأبو داود . ورفعهما ثلاثاً بالبقيع مستغفراً لأهله . رواه البخاري في رفع اليدين ومسلم . وحين تلا قوله تعالى : « إنهن أضللن كثيراً من الناس » الآية قائلاً : اللهم أمتي أمتي . رواه مسلم . ولما بعث جيشاً فيهم على قائلاً : اللهم لا تمنني حتى تريني علياً . رواه الترمذي . ولما جمع أهل بيته وألقى عليهم الكساء قائلاً : اللهم هؤلاء أهل بيتي . رواه الحاكم . قال الروياني : ويكره رفع اليد النجسة في الدعاء . قال : ويحتمل أن يقال لا يكره بجائل . وفي مسلم وأبي داود عن أنس : كان يستسقى هكذا ، ومدّ يديه وجعل بطونهما مائلي الأرض .. الحديث . انتهى . وقد جمع السيوطي نحواً من أربعين حديثاً في ذلك من الصحيحين وغيرهما . والحاصل استحباب الرفع في كل دعاء إلا ماجاء من الأدعية مقيداً بما يقتضي عدمه ، كدعاء الركوع والسجود ونحوهما . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والنسائي وابن ماجه في الاستسقاء .

## الحديث العاشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ : اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا .

( عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى المطر قال : اللهم ) اسقنا أو اجعله ( صيباً ) وهو المطر الذي يصب ، أى ينزل ويقع ، وفيه مبالغات من جهة التركيب والبناء والتكثير فدل على أنه نوع من المطر شديد هائل ، ولذا تممه بقوله ( نافعاً ) صيانة عن الأضرار والفساد . ونحوه قول الشاعر :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهى  
لكن نافعاً في الحديث أوقع وأحسن وأنفع من قوله غير مفسدها .



## الحديث الحادى عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَتْ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ  
عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( عن أنس ) بن مالك ( رضى الله عنه قال : كانت الريح الشديدة إذا هبت عرف ذلك في وجه النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم ) أى ظهر فيه أثر الخوف ، مخافة أن يكون في ذلك الريح ضرر ، وحذر أن يصيب أمته العقوبة بذنوب العاصين منهم ، رأفة ورحمة منه صلى الله عليه وآله وسلم . ولمسلم من حديث عائشة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا عصفت الريح قال : اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به . قال : وإذا تخيلت السماء تغير لونه وخرج ودخل وأقبل وأدبر ، فإذا أمطرت سرى عنه ، فعرفت ذلك عائشة ، فسألته ، فقال : لعله ياعائشة كما قال قوم عاد ، فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا : هذا عارض ممطرنا . وعصف الريح : اشتداد هبوبها ، وريح عاصف شديدة الهبوب ، وتخيل السماء هنا بمعنى السحاب ، وتخيلت إذا ظهر في السحاب أثر المطر ، وسرى عنه : أى كشف عنه الخوف وأزيل والتشديد فيه للمبالغة ، وعارض : سحاب عرض ليمطر . وقوله في حديث الباب : الريح الشديدة مخرج للنفيفة . وروى الشافعى : ما هبت الريح إلا جثا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ركبتيه وقال : اللهم أجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً ، اللهم أجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً . وفي الحديث الاستعداد بالمراقبة لله والالتجاء إليه عند اختلاف الأحوال وحدوث ما يخاف سببه .

## الحديث الثاني عشر

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: نَصْرْتُ بِالصَّبَا، وَأَهْلَيْكَتُ عَادَ بِالْدَّبُورِ.

( عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : نصرت بالصبا ) الريح التي تجيء من قبل ظهرك إذا استقبلت القبلة وأنت بمصر ، ويقال لها القبول بفتح القاف لأنها تقابل باب الكعبة ، إذ مهبها من مشرق الشمس . وقال ابن الأعرابي : مهبها من مطلع الثريا إلى بنات نعش . وفي التفسير : إنها التي حملت ريح يوسف إلى يعقوب قبل البشير إليه ، فإليها يستريح كل محزون ، ونصرته صلى الله عليه وآله وسلم بالصبا كانت يوم الأحزاب ، وكانوا زهاء اثني عشر ألفاً حين حاصروا المدينة ، فأرسل الله عليهم ريح الصبا باردة في ليلة شاتية ، فسفت التراب في وجوههم وأطفأت نيرانهم وقطعت خيامهم فانهمزوا من غير قتال ، ومع ذلك فلم يهلك منهم أحد ولم يستأصلهم لما علم الله من رافة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بقومه رجاء أن يسلموا ( وأهلكك ) بضم الهمزة وكسر اللام ( عاد ) قوم هود ( بالدبور ) بفتح الدال التي تجيء من قبل وجهك إذا استقبلت القبلة أيضاً ، فهي تأتي من دبرها ، فهي ضد الصبا . ومن لطيف المناسبة كون القبول نصرت أهل القبول ، وكون الدبور أهلكك أهل الإدبار ، وأن الدبور أشد من الصبا لما في قصة عاد أنها لم يخرج منها إلا قدر يسير ومع ذلك استأصلهم ، قال تعالى : « فهل ترى لهم من باقية » . وكانت الصبا سبب رحيل أهل الأحزاب عن المسلمين ولم تستأصلهم كما مر . قال ابن الأعرابي : الدبور من مسقط النسر الطائر إلى سهيل ، وهي الريح العقيم وسميت عقيماً لأنها أهلكتهم وقطعت دابرهم ، ومن الرياح أيضاً الجنوب والشمال ، فهذه الأربع تهب من الجهات الأربع ، وأي ريح هبت من جهتين منها يقال لها النكباء بفتح النون وسكون الكاف . قال القسطلاني : أما الريح التي مهبها من جهة يمين القبلة فالجنوب ، والتي من جهة شمالها الشمال ، ولكل

من الأربعة طبع ، فالصبا حارة يابسة ، والدبور باردة رطبة ، والجنوب حارة رطبة ، والشمال باردة يابسة ، وهى ريح الجنة التى تهب عليهم . رواه مسلم . واستنبط منه ابن بطال تفضيل المخلوقات بعضها على بعض من جهة إضافة النصر للصبا والإهلاك للدبور . وتعقب بأن كل واحدة منهما أهلك أعداء الله ونصرت أنبياءه وأوليائه . انتهى . وبالجملة لما كانت الصبا ناصرة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذت الشعراء ذكرها فى تغزلهم ونشيدهم ، وتعلقوا بها تعلقاً تاماً عاماً لا يخلو عنه غالب كلامهم .

## الحديث الثالث عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمِينِنَا . قَالُوا : وَفِي نَجْدِنَا ، قَالَ : اللَّهُمَّ  
بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمِينِنَا . قَالُوا : وَفِي : نَجْدِنَا . قَالَ : هُنَاكَ الزَّلَازِلُ  
وَالْفِتَنُ ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :  
اللهم بارك لنا في شامنا وفي يميننا ) والمراد الإقليمان المعروفان ، أو البلاد التي  
عن يميننا أو شمالنا أعم منهما ، والأول أظهر ( قالوا ) أي بعض الصحابة  
( وفي نجدنا ) وهو خلاف الغور وهو تهامة وكل ما ارتفع من بلاد تهامة  
إلى أرض العراق ( قال : اللهم بارك لنا في شامنا وفي يميننا . قالوا . وفي  
نجدنا . قال : هناك الزلازل والفتن وبها ) أن بنجد ( يطلع قرن الشيطان )  
أي أمته وحزبه ، وإنما ترك الدعاء لأهل المشرق لأنه علم العاقبة ، وأن القدر  
سبق بوقوع الفتن فيها والزلازل ونحوها من العقوبات ، والأدب أن لا يدعى  
بخلاف القدر مع كشف العاقبة ، بل يحرم حينئذ ، والله أعلم . قال القسطلاني  
ويستحب لكل أحد أن يتضرع بالدعاء عند الزلازل ونحوها كالصواعق  
والرياح الشديدة والحسف ، وأن يصلي منفرداً لثلاث يكون غافلاً ، لأن عمر  
رضي الله عنه حث على الصلاة في زلزلة ، ولا يستحب فيها الجماعة ، وما روى  
عن علي أنه صلى في زلزلة جماعة . قال النووي : لم يصح ولو صح قال  
أصحابنا محمول على الصلاة منفرداً . قال الحلبي : وصفها عند ابن عباس  
وعائشة كصلاة الكسوف ، ويحتمل أن لا تغير عن المعهود إلا بتوقيف .  
قال الزركشي : وبهذا الاحتمال جزم ابن أبي الدنيا فقال : تكون كهيئة  
الصلوات ولا تصلى على هيئة الحسف قولاً واحداً . ويسن الخروج إلى  
الصحراء وقت الزلزلة . قاله العبادي : ويقاس بها نحوها . وتقدم ما كان  
صلى الله عليه وآله وسلم يقوله إذا عصفت الرياح قريباً ، والله أعلم . وسيأتي  
الكلام على الزلازل والآيات في كتاب الفتن . قال الزين ابن المنير : وجه

إدخال هذا الحديث في باب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر . وقد تقدم لنزول المطر دعاء يخصه ، فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء ، وهل تصلى عند وجودها . حكى ابن المنذر فيه الاختلاف ، وبه قال أحمد وإسحق وجماعة وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن عليّ وصح ذلك عن ابن عباس . أخرجه عبد الرزاق وغيره . وعن عائشة عند ابن حبان في صحيحه مرفوعاً : صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات وقيل : لما كانت هبوب الرياح الشديدة توجب التخوف المفضي إلى الخشوع والإنابة ، كانت الزلزلة ونحوها من الآيات أولى بذلك ، لاسيما وقد نص في الخبر على أن كثرة الزلازل من أشراط الساعة ، والله أعلم .

## الحديث الرابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ ، لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ : لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ ،  
وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ،  
وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ، وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنهما) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله) قال الزجاج : فمن ادّعى علم شيء منها فقد كفر بالقرآن العظيم . والمفتاح بكسر الميم ، وفى رواية : مفاتيح ، أن خزائن الغيب ، جمع مفتاح بفتح الميم ، وهو الخزن أو المراد ما يتوصل به إلى المغيبات ، مستعار من المفاتيح الذى هو جمع مفتاح بالكسر وهو المفتاح ، والمعنى أنه الموصل إلى المغيبات ، المحيط علمه بها ، لا يعلمها إلا هو ، فيعلم أوقاتها وما فى تعجيلها وتأخيرها من الحكم فيظهرها على ما اقتضته حكمته وتعلقت به مشيئته . والحاصل أن المفتاح يطلق على ما كان محسوساً مما يحل غلقاً كالقفل ، وعلى ما كان معنوياً وذكر خمساً ، وإن كان الغيب لا يتناهى ، لأن العدد لا يبنى زائداً عليه ، أو لأن هذه الخمس هى التى كانوا يدعون علمها (لا يعلم أحد) غيره تعالى (ما يكون فى غد) شامل لعلم وقت قيام الساعة وغيره . وفى رواية سالم عن أبيه فى سورة الأنعام قال : مفاتيح الغيب خمس : « إن الله عنده علم الساعة » إلى آخر سورة لقمان (ولا يعلم أحد ما يكون فى الأرحام) أذكر أم أنثى ، شقى أم سعيد إلا حين أمره الملك بذلك (ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً) من خير أو شر وربما تعزم على شيء وتفعل خلافه (وما تدرى نفس بأى أرض تموت) كما لا تدرى فى أى وقت تموت . قال القسطلانى : روى أن ملك الموت مر على سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام فجعل ينظر إلى رجل من جلسائه ، فقال الرجل : من هذا ؟ فقال : ملك الموت ، فقال : كأنه يريدنى ، فر الرياح أن تحملنى وتلقينى بالهند ، ففعل ، ثم أتى ملك الموت

سليمان فسأله عن نظره ذلك ، قال : كنت متعجباً منه إذ أمرت أن أقبض روحه بالهند في آخر النهار وهو عندك ( وما يدري أحد متى يجيء المطر ) زاد الإسماعيلي : إلا الله ، أى إلا عند أمر الله به ، فإنه يعلم حينئذ ، وهو يرد على القائل إن لتزول المطر وقتاً معيناً لا يتخلف عنه ، وعبر بالنفس في موضعين . وفي الثلاثة الأخرى بلفظ أحد ، لأن النفس هي الكاسية وهي التي تموت ، قال تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة ، وكل نفس ذائقة الموت » . فلو عبر بأحد لاحتمل أن يفهم منه لا يعلم أحد ماذا تكسب نفسه أو بأى أرض تموت نفسه ، فتفتوت المبالغة المقصودة بنفى علم النفس أحوالها ، فكيف غيرها ، وعدل عن لفظ القرآن وهو تدرى إلى لفظ تعلم فى ماذا تكسب غداً لإرادة زيادة المبالغة ، إذ نفي العام مستلزم نفي الخاص من غير عكس ، فكأنه قال : لا تعلم أصلاً ، سواء احتالت أم لا . والله تعالى أعلم .

## كتاب الكسوف

### الحديث الأول

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَدَخَلْنَا ، فَصَلَّى بَيْنَا رَكَعَتَيْنِ حَتَّى أَنْجَلَتِ الشَّمْسُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَيْنَكُمَا ، رَوَايَةٌ عَنْهُ ، قَالَ : وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ ، وَتَكَرَّرَ حَدِيثُ الْكُسُوفِ كَثِيرًا ، فَفِي رَوَايَةٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ، فَقَالَ النَّاسُ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( كتاب الكسوف ) \*

هو بالكاف للشمس والقمر ، أو بالخاء للقمر ، وبالكاف للشمس خلاف مشهور ، والكسوف هو التغير إلى السواد ، ومنه كسف وجهه إذا تغير ، والخسوف : النقصان . قاله الأصمعي . والخسف أيضاً : الذل . والجمهور على أنهما يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكلية ، وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء ، وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه ، وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره . وفي أحكام الطبري في الكسوف فوائد ظهور التصرف في هذين الخلقين العظيمين ، وإزعاج القلوب الغافلة وإيقاظها ، ولرى الناس نموذج القيامة ، وكونهما



يفعل بهما ذلك ثم يعادان ، فيكون تنبيهاً على خوف المكر ورجاء العفو والإعلام بأنه قد يؤخذ من لا ذنب له ، فكيف من له ذنب .

( عن أبي بكرة ) نفع بن الحارث ( رضى الله عنه قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم فانكسفت الشمس ) بوزن انفعلت ، وهو يرد على القزاز حيث أنكره ( فقام النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم ) حال كونه ( يجرّ ردائه ) من غير عجب ولا خيلاء ، حاشاه الله من ذلك : زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس : مستعجلاً ، وللنساءى : من العجلة ، ولمسلم : ففرع فأخطأ بدرع حتى أدرك بردائه ، يعنى إنه أراد لبس ردائه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك . واستدل به على أن جرّ الثوب لا يذم إلا من قصد به الخيلاء . ووقع في حديث أبي موسى بيان سبب الفرع ( حتى دخل المسجد فدخلنا ) معه ( فصلى بنا ركعتين ) زاد النساءى : كما تصلون . واستدل به الحنفية على أنها كصلاة النافلة ، وأيده صاحب عمدة القارى منهم بحديث ابن مسعود عند ابن خزيمة في صحيحه ، وابن سمرة عبد الرحمن عند مسلم والنسائى ، وسمرة بن جندب عند أصحاب السنن الأربعة ، وعبد الله ابن عمرو بن العاص عند الطحاوى ، وصححه الحاكم وغيرهم ، وكلها مصرحة بأنها ركعتان ، وحمله ابن حبان والبيهقى على أن المعنى كما كانوا يصلون في الكسوف ، لأن أبا بكرة خاطب بذلك أهل البصرة ، وقد كان ابن عباس علمهم أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان كما روى ذلك الشافعى وابن أبى شيبة وغيرهما ، ويؤيد ذلك أن في رواية أخرى عند البخارى أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله ، وقال فيه : إن في كل ركعة ركوعين ، فدل ذلك على اتحاد القصة ، وظهر أن رواية أبي بكرة مطلقة ، وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع ، والأخذ بها أولى ، ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضاً أن في كل ركعة ركوعين . كذا في الفتح . وتعقبه العيني بأن حمل ابن حبان والبيهقى على أن المعنى كما يصلون في الكسوف بعيد ، وظاهر الكلام يردّه ، وبأن حديث أبي بكرة عن الذى شاهده من صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس فيه خطاب أصلاً ، ولئن سلمنا أنه خاطب بذلك من الخارج فليس معناه كما حمله ابن حبان والبيهقى ، لأن المعنى كما كانت عادتكم فيما إذا صليتم

ركعتين بركوعين وأربع سجودات على ما تقرر من شأن الصلاة . نعم مقتضى كلام الشافعية كما في المجموع أنه لو صلاها كسنة الظهر صحت وكان تاركاً للأفضل ، أخذاً من حديث قبيصة أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها بالمدينة ركعتين ، وحديث النعمان أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت . رواهما أبو داود وغيره بإسنادين صحيحين وكأنهم لم ينظروا إلى احتمال أنه صلاها ركعتين بزيادة ركوع في كل ركعة ، كما في حديث عائشة وجابر وابن عباس وغيرهم ، حملاً للمطلق على المقيد ، لأنه خلاف الظاهر ، وفيه نظر ، فإن الشافعي لما نقل ذلك قال : يحمل المطلق على المقيد ، وقد نقله عنه البيهقي في المعرفة وقال : الأحاديث على بيان الجواز ، ثم قال : وذهب جماعة من أئمة الحديث منهم ابن المنذر إلى تصحيح الروايات في عدد الركعات ، وحملوها على أنه صلاها مرات وأن الجميع جائز ، والذي ذهب إليه الشافعي ثم البخاري من ترجيح أخبار الركوعين بأنها أشهر وأصح وأولى لما مرّ من أن الواقعة واحدة . اهـ . لكن روى ابن حبان في الثقات أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى لخسوف القمر ، فعليه الواقعة متعددة ، وجرى عليه السبكي والأذرعي ، وسبقهما إلى ذلك النووي في شرح مسلم ، فنقل فيه عن ابن المنذر وغيره أنه يجوز صلاتها على كل واحد من الأنواع الثابتة لأنها جرت في أوقات ، واختلاف صفاتها محمول على جواز الجميع ، قال : وهذا أقوى . اهـ . وقد وقع لبعض الشافعية كالبندينجي أن صلاتها ركعتين كالنافلة لاتجزئ . اهـ . قلت : وأصح ماورد في صفتها ركعتان في كل ركعة ركوعان ، ورد ثلاثة ركوعات وأربعة ركوعات وخمسة ركوعات في كل ركعة يقرأ بين كل ركوعين ، وورد في كل ركعة ركوع فقط ، والأول أصح إسناداً وأسلم من العلة والاضطراب . ورواته من الصحابة أكثر وأحفظ وأجل من سمره ونعمان ، وإنه متضمن لزيادة صح الأخذ بها وإن كان الكل يجزئ .

( حتى انجلت الشمس ) بالنون ، أى صفت وعاد نورها ، واستدل به على إطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء ، ولا تكون الإطالة إلا بتكرار الركعات وعدم قطعها إلى الانجلاء . وزاد ابن خزيمة : فلما كشف عنا خطبنا . وأجاب الطحاوي بأنه قال فيه : فصلوا وادعوا فدل على أنه إن سلم من الصلاة قبل

الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تنجلي . وقرره ابن دقيق العيد بأن جعل الغاية لمجموع الأمرين ، ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفراد فجاز أن يكون الدعاء ممتداً إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة فتصير غاية للمجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها ، وأما ما وقع عند النسائي من حديث النعمان بن بشير قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون معنى ركعتين ركوعين . وقد وقع التعبير عن الركوع بالركعة في حديث انخسف القمر وابن عباس بالبصرة فصلى ركعتين في كل ركعة ركوعان . أخرجه الشافعي . وأن يكون السؤال وقع بالإشارة فلا يلزم التكرار . وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجلت ، فتعين الاحتمال المذكور ، وإن ثبت تعدد القصة زال الإشكال أصلاً . كذا في الفتح .

( فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الشمس والقمر ) آيتان من آيات الله ( لا ينكسفان ) بالكاف ( لموت أحد ) قاله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات ابنه إبراهيم . وقال الناس : إنما كسفت لموته لبطلان لما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض ( فإذا رأيتموهما ) أى الشمس والقمر ، وفي رواية بالإفراد ، أى الكسفة التى يدل عليها قوله ينكسفان أو الآية ، لأن الكسفة آية من الآيات ( فصلوا وادعوا ) الله ( حتى ينكشف ما بكم ) غاية للمجموع من الصلاة والدعاء ، وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، ورواته كلهم بصريون إلا خالداً ، وأخرجه البخارى أيضاً في صلاة الكسوف واللباس ، والنسائي في الصلاة والتفسير .

( وفي رواية عنه ) أى عن أبى بكره رضى الله عنه ( قال ) أى أبو بكره ( قال ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( ولكن يخوف الله بهما ) أى بالشمس والقمر ، وفي رواية بها ، أى بالكسفة ( عبادته ) فالكسوف من آياته تعالى المخوفة ، أما كونه آية فلا أن الخلق عاجزون عن ذلك ، وأما كونه مخوفاً فلا أن تبديل النور بالظلمة تخويف ، والله تعالى إنما يخوف عباده ليرتكو المعاصى ويرجعوا لطاعته التى بها فوزهم ، وأفضل الطاعات بعد

الإيمان الصلاة . وفيه ردّ على أهل الهيئة حيث قالوا إن الكسوف امر عادى لا تأخير فيه ولا تقديم ، لأنه لو كان كما زعموا لم يكن فيه تخويف ولا فزع ولم يكن للأمر بالصلاة والصدقة معنى . ولئن سلمنا ذلك فالتخويف باعتبار زائد يذكر القيامة لكونه نموذجاً ، قال تعالى : « فإذا برق البصر وخسفت القمر » الآية . ومن ثم قام صلى الله عليه وآله وسلم فزعاً ، فخشى أن تكون الساعة ، كما في رواية أخرى : وكان إذا اشتد هبوب الريح تغير ودخل وخرج خشية أن تكون كريح عاد ، وإن كان هبوب الرياح أمراً عادياً ، وقد كان أرباب الخشية والمراقبة يفزعون من أقل من ذلك ، إذ كل مافي العالم ، علويه وسفليه ، دليل على نفوذ قدرة الله وتمام قهره ، قال تعالى : « وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً » ( وتكرر حديث الكسوف ) في صحيح البخارى ( كثيراً ) بالفاظ لانطوّل بذكر طرقه فراراً عن التكرار ، وهى أربعون حديثاً ، نصفها موصول ونصفها معلق ، والمكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وثلاثون ، والخالص منها ثمانية ، وافقه مسلم على تخريجها ، سوى حديث أبى بكرة وحديث أسماء فى العتاقة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار . فيها أثر ابن الزبير وأثر عروة ، وهما موصولان ( فى رواية عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ) ابنه من مارية القبطية ( إبراهيم ) بالمدينة فى السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جمهور أهل السير فى ربيع الأول أو فى رمضان أو ذى الحجة فى عاشر الشهر ، وعليه الأكثر أو فى رابعه أو رابع عشره ، ولا يصح شىء منها على قول ذى الحجة ، لأنه ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم شهد وفاته من غير خلاف ، ولا ريب أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذ ذاك بمكة فى حجة الوداع ، لكن قيل إنه كان فى سنة تسع ، فإن ثبت صح ذلك . وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية وبأنه كان حينئذ بالحديبية ، ويجاب بأنه رجع منها فى آخر ذى القعدة ، فلعلها كانت فى أواخر الشهر . وفيه ردّ على أهل الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع فى الأوقات المذكورة ( فقال الناس : كسفت الشمس لموت إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم شئاً من ذلك ( فصلوا وادعوا الله ) تعالى .

اتفقت الروايات على أنه صلى الله عليه وآله وسلم بادر إليها فلا وقت لها معين إلا رؤية الكسوف في كل وقت من النهار ، وبه قال الشافعي وغيره ، لأن المقصود إيقاعها قبل الانجلاء . وقد اتفقوا على أنها لا تقضى بعد الانجلاء ، فلو انحصرت في وقت لأمكن الانجلاء قبله فيفوت المقصود . واستثنى الحنفية أوقات الكراهة ، وهو مشهور مذهب أحمد ، وعن المالكية : وقتها من وقت حل النافلة إلى الزوال كالعيدين ، فلا تصلى قبل ذلك لكراهة النافلة . حيثنص عليه الباجي ونحوه في المدونة . ورواة هذا الحديث ما بين بخارى وخراساني وبغدادى وبصرى وكوفى . وفيه التحديث والعنونة والقول ، وشيخ البخارى من أفرادة ، وأخرجه أيضاً في الأدب ، ومسلم في الصلاة .

## الحديث الثاني

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ وَقَدْ أَنْجَلَتِ الشَّمْسُ ، فَخَطَبَ النَّاسَ فَحَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا ، ثُمَّ قَالَ : يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ : وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ : وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا .

( وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها قالت : خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم ) أى زمنه يوم مات ابنه إبراهيم ( فصلى ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( بالناس ) صلاة الخسوف ( فقام فأطال القيام ) لطول القراءة فيه ، وفي رواية : فقرأ قراءة طويلة ( ثم ركع فأطال الركوع ) بالتسبيح ، وقدره بمائة آية من البقرة ( ثم قام ) من الركوع ( فأطال القيام وهو دون القيام الأول ) الذى ركع منه ( ثم ركع ) ثانياً ( فأطال الركوع ) بالتسبيح أيضاً ( وهو دون الركوع الأول ) وقدره بثمانين آية ( ثم سجد فأطال السجود ) كالركوع ( ثم فعل فى الركعة الثانية مثل ما فعل فى الأولى ) من إطالة الركوع ، لكنهم قدره فى الثالث بسبعين آية وفى الرابع بنحسين تقريباً فى كلها لثبوت التطويل من الشارع بلا تقدير ، لكن قال الفاكهاني : إن فى بعض الروايات تقدير القيام الأول بنحو سورة

البقرة ، والثاني بنحو سورة آل عمران ، والثالث بنحو سورة النساء ، والرابع بنحو سورة المائدة . واستشكل تقدير الثالث بالنساء ، مع كون الاختار أن يكون القيام الثالث أقصر من القيام الثاني ، والنساء أطول من آل عمران ، ولكن الحديث الذى ذكره غير معروف ، إنما هو من قول الفقهاء . نعم قالوا : يطول القيام الأول نحواً من سورة البقرة لحديث ابن عباس ، وإن الثانى دونه ، وأن القيام الأول من الركعة الثانية نحو القيام الأول ، وكذا الباقى . نعم فى الدارقطنى من حديث عائشة أنه قرأ فى الأولى بالعنكبوت والروم ، وفى الثانى بـ : يس . قال فى الفتح : إن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة ، فلا مدخل للقياس فيها ، بل كل ما ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله فيها كان مشروعاً لأنها أصل برأسه ، وبهذا المعنى ردّ الجمهور على من قاسها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها ، وقد أشار الطحاوى إلى أن قول أصحابه أجرى على القياس فى صلاة النوافل ، لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص يضمحل وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يجمع فيه من مطلق النوافل ، فامتازت صلاة الجنائز بترك الركوع والسجود ، وصلاة العيد بزيادة التكبيرات ، وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة ، فكذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع ، فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل ( ثم انصرف ) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة ( وقد انجلت الشمس فخطب الناس ) خطبتين كالجمعة .

( فحمد الله وأثنى عليه ) زاد النسائى من حديث سمرة ، وشهد أنه عبد الله ورسوله ( ثم قال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ) أى علامتان من علاماته الدالة على وحدانية الله وعظيم قدرته ( لا ينخسفان لموت أحد ) من الناس ( ولا لحياته ) وإنما يخوف الله بكسوفهما عباده ( فإذا رأيتم ذلك ) أى الكسوف فى أحدهما ( فادعوا الله ) وللحموى : فاذكروا الله ( وكبروا وصلوا وتصدقوا ) وهذا موضع الترجمة فى البخارى ، وهو الصدقة فى حالة الكسوف ( ثم قال : يا أمة محمد والله ما من أحد أغير من الله أن يزنى عبده أو تزنى أمته ) الغيرة هى فى اللغة تغير يحصل من الحمية والأنفة ، وأصلها فى الزوجين والأهلين ، وإطلاقه على الله سبحانه بطريق المجاز ، فهو

من باب تسمية الشيء مما يترتب عليه . قال ابن فورك : المعنى ما أهدأ أكثر زجراً عن الفواحش من الله . وقال : غير الله ما يغير من حال العاصي بانتقامه منه في الدنيا والآخرة . قال ابن دقيق العيد : أهل التنزيه في مثل هذا على قولين : إما ساكت وإما مؤول فتأوله ابن فورك على الزجر والتحريم وابن دقيق العيد على شدة المنع والحماية فهو من مجاز الملازمة ومجاز الملازمة يحتمل كلا من التأويلين ، لأن ذلك إما من إطلاق اللازم على الملزوم أو الملزوم على اللازم ، وعلى كل حال فاستعمل هذا اللفظ جاريّاً على ما ألف من كلام العرب . قال الطيبي : ووجه اتصال هذا المعنى بما تقدم من قوله : فاذكروا الله .. إلخ هو أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خوَّف أمته من الكسوفين وحرّضهم على الفزع والالتجاء إلى الله تعالى بالتكبير والدعاء والصلاة والصدقة ، أراد أن يردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب حدوث البلاء ، وخص منها الزنا لأنه أعظمها والنفس إليه أميل ، وخص العبد والأمة بالذكر رعاية لحسن الأدب مع الله تعالى لتنزيهه عن الزوجة والأهل ممن تتعلق بهم الغيرة غالباً ، وصدر كلامه باليمين لإرادة التأكيد للخبر وإن كان لا يرتاب في صدقه ، ويؤخذ من قوله : يا أمة محمد أن الواعظ ينبغي له حال وعظه أن لا يأتي بكلام فيه تفخيم نفسه بل يبالغ في التواضع لأنه أقرب إلى انتفاع من سمعه . وفيه أيضاً معنى الإشفاق ، كما يخاطب الوالد ولده إذا أشفق عليه بقوله يا بني ، كذا قيل ، ولم يقل يا أمتي لما في الإضافة إلى المضمّر من الإشعار بالتكريم ، والمقام مقام تحذير وتخويف ، فناسب العدول إلى المظهر ، ثم كرر الندبة فقال ( يا أمة محمد ، والله لوتعلمون ما أعلم ) من عظمة الله وعظيم انتقامه من أهل الجرائم وشدة عقابه وأحوال القيامة وما بعدها ، وقيل معناه لودام علمكم كما دام علمي ، لأن علمه متواصل بخلاف غيره ، وقيل لو علمتم من سعة رحمة الله وحلمه وغير ذلك مما أعلم ( لضحككم قليلاً ) معنى القلة هنا العدم ، كما في قولهم : قليل التشكي أي عديمه ، والتقدير : لتركتم الضحك أو لم يقع منكم إلا نادراً لغلبة الخوف واستيلاء الحزن ( ولبيكتم ) على ما فاتكم من ذلك ( كثيراً ) ومثله قوله تعالى : « فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً » أي غير منقطع . وحكى ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الأنصار من محبة الله والغناء ،



وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل تحته ولا دليل عليه ، ومن أين له أن المخاطب بذلك الأنصار دون غيرهم ، والقصة كانت في أواخر زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حيث امتلأت المدينة بأهل مكة ووفود العرب . وقد بالغ ابن المنير في الردّ عليه والتشنيع بما يستغنى عن حكايته . وفي الحديث ترجيح التخويف في الخطبة على التوسيع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملائمة النفوس لما جبلت عليه من الشهوة ، والطبيب الحاذق يقابل العلة بما يضادها لا بما يزيد لها واستدل به على أن لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره من زيادة ركوع في كل ركعة . وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو ، متفق عليهما . ومثله عن أسماء بنت أبي بكر وعن جابر عند مسلم ، وعن عليّ عند أحمد ، وعن أبي هريرة عند النسائي ، وعن ابن عمر عند البزار ، وعن أم سفيان عند الطبراني ، وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات ، فالأخذ بها أولى من إلغائها ، وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا ، وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى ، فعند مسلم من وجه آخر عن عائشة وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات ، وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات ، ولأبي داود من حديث أبي بن كعب والبزار من حديث عليّ أن في كل ركعة خمس ركوعات ، ولا يخلوا إسناد منها عن علة . وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر ، ونقل الحافظ ابن القيم رحمه الله عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فإن أكثر طرق الحديث يمكن ردّها بعضها إلى بعض ، ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم ، وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح ، وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة ، وأن الكسوف وقع مراراً ، فيكون كل من هذه الأوجه جائزاً ، وإلى ذلك نحا إسحق ، لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات . وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية : يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح ، وقوّاه النووي في شرح مسلم . وفي حديث الباب من الفوائد المبادرة بالصلاة وسائر ما ذكر عند الكسوف ، والزجر عن كثرة الضحك ، والحث على كثرة البكاء ، والتحقيق بما سيصير المرء إليه

من الموت والفناء ، والاعتبار بآيات الله . وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثيراً في الأرض لانتفاء ذلك عن الشمس والقمر ، فكيف بما دونهما . وفيه تقديم الإمام في الموقف وتعديل الصفوف والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ، وبيان ما يخشى اعتقاده على غير الصواب ، واهتمام الصحابة بنقل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقترن به فيها . ومن حكمة وقوع الكسوف يتبين أن نموذج ماسيقع في القيامة ، وصورة عقاب من لم يذنب ، والتنبيه على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكواكب ، ثم كشف عنه ذلك ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء . وفي الكسوف إشارة إلى تقييح رأى من يعبد الشمس والقمر ، وحمل بعضهم الأمر في قوله تعالى : « لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن » على صلاة الكسوف لأنه الوقت الذي يناسب الإعراض عن عبادتهما لما يظهر فيهما من التغير والنقص المنزه عن المعبود جل وعلا سبحانه .

## الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُودِيَ : أَنْ الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ .

( عن عبد الله ابن عمرو رضى الله عنهما قال : لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نودى : أن الصلاة جامعة ) وفى الصحيحين من حديث عائشة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث منادياً فنادى بذلك . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك . وقد اتفق على أنه لا يؤذن لها ولا يقام ، والتقدير أن الصلاة ذات جماعة حاضرة ، وظاهر الحديث ، أن ذلك كان قبل اجتماع الناس ، وليس فيه أنه بعد اجتماعهم نودى بالصلاة جامعة حتى يكون ذلك بمنزلة الإقامة التى يعقبها الفرض ، ومن ثم لم يعول فى الاستدلال على أنه لا يؤذن لها وأن يقال فيها الصلاة جامعة إلا على ما أرسله الزهرى . قال فى الأم : ولا أذان لكسوف ولا لعيد ولا لصلاة غير مكتوبة ، وإن أمر الإمام من يفتح الصلاة جماعة أحببت ذلك له ، فإن الزهرى يقول : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن فى صلاة العيدين أن يقول : الصلاة جامعة . وفى هذا الحديث رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، والتحديث بالجمع والإفراد والإخبار بالإفراد والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الكسوف ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا النسائى .

## الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ لَهَا :  
 أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
 أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَائِذَاً  
 بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ ذَكَرَتْ حَدِيثَ الْكُصُوفِ ، ثُمَّ قَالَتْ فِي آخِرِهِ ، ثُمَّ  
 أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ .

( عن عائشة رضى الله عنها أن ) امرأة ( يهودية ) قال في الفتح : لم أقف  
 على اسمها ( جاءت تسألها ) عطية ( فقالت لها : أعاذك الله ) أى أجارك  
 ( من عذاب القبر ، فسألت عائشة ) رضى الله عنها ( رسول الله صلى الله عليه )  
 وآله ( وسلم ) مستفهمة منه عن قول اليهودية ذلك لكونها لم تعلمه قبل ( أيعذب  
 الناس في قبورهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم عائذاً بالله )  
 أى أعوذ حال كونى عائذاً به سبحانه ( من ذلك ) أى من عذاب القبر ،  
 وفي رواية مسروق عنها عند البخارى فى الجنائز : فقال : نعم عذاب القبر  
 حق . قالت : فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلى صلاة  
 إلا تعوذ من عذاب القبر . قال ابن المنير فى الحاشية . ومناسبة التعوذ عند  
 الكسوف أن ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر وإن كان نهراً ،  
 والشئ بالشئ يذكر ، فيخاف من هذا كما يخاف من هذا ، فيحصل  
 الاتعاظ بهذا فى التمسك بما ينجى من غائلة الآخرة . اهـ . قال الطحاوى كما  
 حكى عنه التوريشتى : أنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع اليهودية بذلك فارتاع  
 ثم أوحى إليه بعد ذلك بفتنة القبر ، أو أنه لما رأى استغراب عائشة حين  
 سمعت ذلك من اليهودية وسألته عنه أعلن به بعد ما كان يسرّ ليرسخ ذلك فى  
 عقائد أمته ويكونوا منه على خيفة . اهـ ( ثم ذكرت ) عائشة ( حديث  
 الكسوف ثم قالت فى آخره : ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر ) وهذا  
 موضع الترجمة فى البخارى على ما لا يخفى ، وهو التعوذ من عذاب القبر  
 فى الكسوف . وفى الحديث أن اليهودية كانت عارفة بعذاب القبر ، ولعله من

كونه في التوراة أو شيء من كتبهم ، وأن عذاب القبر حق يجب الإيمان به .  
وقد دل القرآن في مواضع على أنه حق ، فخرج ابن حبان في صحيحه من  
حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله : « فإن له معيشة  
ضنكاً » قال : عذاب القبر . وفي الترمذي عن عليّ قال : مازلنا في شك  
من عذاب القبر حتى نزلت : « ألهاكم التكاثر حتى زرتم المقابر » . وقال  
قتادة والربيع بن أنس في قوله تعالى : « سنعذبهم مرتين » : أحدهما في  
الدنيا والآخر عذاب القبر . وأخرجه أيضاً البخاري في الجنائز ، وكذا  
مسلم والنسائي .

## الحديث الخامس

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذِكْرُ حَدِيثِ الْكُصُوفِ بِطَوِيلِهِ ، ثُمَّ قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ ثُمَّ رَأَيْتُكَ كَعَكَعْتَ ، فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَتَنَاوَلْتُ عَنْقُودًا وَلَوْ أَصْبَتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا ، وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ ، قَالُوا : بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : بِكَفْرِهِنَّ ، قِيلَ : يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ ؟ قَالَ : يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما ذكر حديث الكسوف بطوله ثم قال : قالوا ) أى الصحابة ، وفي حديث جابر عند أحمد بإسناد حسن : فلما قضى الصلاة قال له أبى ابن كعب : شيئاً صنعت في الصلاة لم تكن تصنعه .. الحديث . فذكر نحو حديث ابن عباس ، إلا أن في حديث جابر أن ذلك كان في الظهر أو العصر ، فإن كان محفوظاً فهي في قصة أخرى ، ولعلها القصة التي حكاها أنس وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر ، وقد تقدم سياقه في باب وقت الظهر إذا زالت الشمس من كتاب المواقيت ، لكن فيه عرضت على الجنة والنار في عرض هذا الحائط حسب . وأما حديث جابر فهو شبيه بسياق ابن عباس في ذكر العنقود وذكر النساء . كذا في الفتح ( يارسل الله رأيك تناولت ) كذا للأكثر بصيغة الماضي ، وفي رواية : تناول بصيغة المضارع بضم اللام وبجذف إحدى التاءين ( شيئاً في مقامك ثم رأيك كعكعت ) وفي رواية : كعكعت ، أى تأخرت أو تقهقرت . وقال أبو عبيدة : كعكعته فتكعكع ، وهو يدل على أن كعكع متعد وتكعكع لازم وكعكع يقتضى مفعولاً ، أى رأيك كعكعت نفسك ، ولمسلم : رأيك كففت نفسك من الكف وهو المنع ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( إني رأيك الجنة )

أى رؤيا عين ، كشف له عنها فرآها على حقيقتها ، وطويت المسافة بينهما كبيت المقدس حيث وصفه لقريش . وفى حديث أسماء : دنت منى الجنة حتى لو اجترأت عليها لجتكم بقطاف من قطافها . أو مثلت له فى الحائط كأنطباع الصور فى المرآة فرأى جميع ما فيها . وفى حديث أنس عند البخارى فى التوحيد : عرضت على الجنة والنار آنفاً فى عرض هذا الحائط وأنا أصلى . وفى رواية : لقد مثلت . ولمسلم : صورت ، ولا يقال الانطباع إنما هو فى الأجسام الصقيلة لأن ذلك شرط عادى ، فيجوز أن تنحرق العادة خصوصاً له صلى الله عليه وآله وسلم ( فتناولت ) أى فى حال قيامه الثانى من الركعة الثانية ، كما رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن زيد بن أسلم ( عنقوداً ) منها ، أى من الجنة ، أى وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحويله ، لكن لم يقدر لى قطفه ( ولو أصبته ) أى لو تمكنت من قطفه . وفى حديث عقبة بن عامر عند ابن خزيمة ما يشهد لهذا التأويل حيث قال فيه : أهوى بيده ليتناول شيئاً ( لأكلتم منه ) أى من العنقود . حكى ابن العربى فى قانون التأويل عن بعض شيوخه أنه قال : معنى قوله لأكلتم منه إلى آخر الدنيا : أن يخلق فى نفس الآكل مثل الذى أكل دائماً بحيث لا يغيب عن ذوقه . وتعقبه بأنه رأى فلسفى مبنى على أن دار الآخرة لاحقائق لها وإنما هى أمثال الحق ، والحق أن ثمار الجنة لامقطوعة ولا ممنوعة ، وإذا قطعت خلقت فى الحال ، فلا مانع أن يخلق الله مثل ذلك فى الدنيا إذا شاء ، والفرق بين الدارين فى وجوب الدوام وجوازه ( مابقيت الدنيا ) أى إلى آخرها ، وجه ذلك أنه يخلق الله تعالى مكان كل حبة تنقطف حبة أخرى كما هو المروى فى خواص ثمر الجنة ، والخطاب عام فى كل جماعة يتأتى منهم السماع ، والأكل إلى يوم القيامة لقوله : مابقيت الدنيا ، وسبب تركه تناول العنقود ، قال ابن بطال : لأنه من طعام الجنة ، وهو لا يفنى ، والدنيا فانية لا يجوز أن يؤكل فيها مالا يفنى . وقال صاحب المظهر : لأنه لو تناوله ورآه الناس لكان إيمانهم بالشهادة لا بالغيب ، فيخشى أن يقع رفع التوبة . قال تعالى : « يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل » . وقال غيره : لأن الجنة جزاء الأعمال ، والجزاء لا يقع إلا فى الآخرة ( وأريت النار ) مبنياً للمفعول ، وكانت رؤيته النار قبل رؤيته للجنة كما بدل له رواية

عبد الرزاق حيث قال فيها : عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم النار فتأخر عن مصلاه حتى أن الناس ليركب بعضهم بعضاً ، وإذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشى حتى وقف في مصلاه . ويؤيده حديث مسلم حيث قال فيه : ولقد جرى بالنار وذلك حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها . وفيه : ثم جرى بالجنة وذلك حين رأيتموني تقدمت حتى قمت مقامى ... الحديث ، واللام في النار للعهد ، أى رأيت نار جهنم ( فلم أر منظرأ كالיום ) المراد باليوم الوقت الذى هو فيه ( قط أقطع ) أى أقبح وأشنع وأسوأ ، فحذف المرنى ، أى أر منظرأ مثل منظر رأيت يوم ، وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه ، وبعده عن المنظر المألوف ، وقيل غير ذلك ، كما ذكره القسطلانى بالبسط ( ورأيت أكثر أهلها النساء ) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لمن في خطبة العيد : تصدقن فى رأيتكن أكثر أهل النار ، واستشكل مع حديث أبى هريرة : إن أدنى أهل الجنة منزلة من له زوجتان من الدنيا . ومقتضاه أن النساء ثلثا أهل الجنة . وأجيب بحمل حديث أبى هريرة على ما بعد خروجهن من النار ، أو أنه خرج مخرج التغليظ والتخويف . وعورض بإخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالرؤية الحاصلة . وفي حديث جابر : وأكثر من رأيت فيها النساء اللاتي إن ائتمنن أفشين ، وإن سئلن بخلن ، وإن سألن ألخن ، وإن أعطين لم يشكرن . فدل على أن المرنى في النار منهن من اتصف بصفات ذميمة ( قالوا : بم يارسول الله ؟ قال : بكفرن . قيل : يكفرن بالله ؟ قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( يكفرن العشير ) الزوج أى إحسانه لا ذاته ، وعدى الكفر بالله بالباء ولم يعد كفر العشير بها ، لأن كفر العشير لا يقتضى معنى الاعتراف ، ثم فسر كفر العشير بقوله ( ويكفرن الإحسان ) وكفر الإحسان تغطيته وعدم الاعتراف به أو جحدته وإنكاره ، كما يدل عليه قوله ( لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ) عمر الرجل أو الزمان جميعه لقصد المبالغة ( ثم رأيت منك شيئاً ) قليلاً لا يوافق غرضها في أى شئ كان ( قالت : ما رأيت منك قط خيراً ) وليس المراد من قوله أحسنت خطاب رجل بعينه بل كل من يتأتى منه الرؤية فهو خطاب خاص لفظاً ، عام معنى . واستدل بهذا الحديث البخارى على مشروعية صلاة الكسوف جماعة . قال في الفتح : وإن لم يحضر الإمام الراتب فيؤم بهم بعضهم ، وبه قال الجمهور ، وعن الثورى : إن لم يحضر الإمام صلوا فرادى .



## الحديث السادس

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ .

( عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : لقد مرّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) أمر ندب ( بالعتاقة في كسوف الشمس ) ليرفع الله بها البلاء عن عباده ، وهل يقتصر على العتاقة أو هي من باب التثنية بالأعلى على الأدنى الظاهر الثاني لقوله تعالى : « وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً » وإذا كانت من التخويف فهي داعية إلى التوبة والمصارعة إلى جميع أفعال البر ، كل على قدر طاقته ، ولما كان أشد ما يتوقع من التخويف النار جاء الندب بأعلى شيء يتقى به النار ، لأنه قد جاء : من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار ، فمن لم يقدر على ذلك فليعمل بالحديث العام وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : اتقوا النار ولو بشق تمرة ، وتأخذ من وجوه البر ما أمكنه . قاله ابن أبي جرة .

## الحديث السابع

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَزِعًا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ ، فَأَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ ، وَقَالَ هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِعْمَارِهِ .

( عن أبي موسى رضى الله عنه قال : خسفت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فزعاً ) بكسر الزاى صفة مشبهة أو بفتحها مصدر بمعنى المصفة أو مفعول لمقدر ( يخشى ) أى يخاف ( أن تكون الساعة ) قد حضرت واستشكل هذا بكون الساعة لها مقدمات كثيرة لم تكن وقعت : كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الخوارج ، ثم الأشرار : كطلوع الشمس من مغربها والدابة والدجال والدخان وغير ذلك . ويحاج عن هذا باحتمال أن يكون هذا قبل أن يعلمه الله تعالى بهذه العلامة . أو لعله خشى أن يكون ذلك بعض المقدمات ، أو أن الراوى ظن أن الخشية لذلك وكانت لغيره كعقوبة تحدث كما كان يخشى عند هبوب الريح . هذا حاصل ما ذكره النووى تبعاً لغيره . وزاد بعضهم : إن المراد بالساعة غير يوم القيامة ، أى الساعة التى جعلت علامة على أمر من الأمور . كموته صلى الله عليه وآله وسلم أو غير ذلك ، وفى الأول نظر ، لأن قصة الخسوف متأخرة جداً فقد تقدم أن موت إبراهيم كان فى العاشرة ، كما اتفق عليه أهل الأخبار . وقد أخبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم بكثير من الأشرار والحوادث قبل ذلك . وأما الثالث فتحسين الظن بالصحابى يقتضى أنه لايجزم بذلك إلا بتوقيف . وأما الرابع فلا يخفى بعده ، وأقربها الثانى ، فلعله خشى أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشرار كطلوع الشمس من مغربها ، ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع المذكور أشياء مما ذكر ، وتقع متوالية بعضها إثر بعض مع استحضار قوله تعالى : « وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو

أقرب » . قال في الفتح : ثم ظهر لي أنه يحتمل أن يخرج على مسأله دخول النسخ في الإخبار ، فإذا قيل بجواز ذلك زال الإشكال ، وقيل : لعله قدر وقوع الممكن لولا ما أعلمه الله تعالى بأنه لا يقع قبل الإشراف تعظيماً منه لأمر الكسوف ليبين لمن يقع له من أمته ذلك كيف يخشى ويفزع ، لاسيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الأشراف أو أكثرها ، وقيل : لعل حال استحضار إمكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الأشراف كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فيقع الخوف بغير اشتراط لفقد الشرط ، والله أعلم . انتهى . وقيل : هو من باب التمثيل من الراوى كأنه قال فرعاً كانخاشي أن تكون القيامة ، وإلا فهو صلى الله عليه وآله وسلم عالم بأن الساعة لا تقوم وهو بين أظهرهم ( فأقى المسجد فصلى بأطول قيام وركوع وسجود رأيت قط يفعله ) ولا تقع قط إلا بعد الماضي المنفى ، فحرف النفي هنا مقدر كقوله : « تفتأ تذكر يوسف » ، أى لا تفتأ ولا تزال تذكره تفجعاً ، فحذف لا أو أن لفظ أطول فيه معنى عدم المساواة أى بما لم يساو قط قياماً رأيت يفعله ، أو قط بمعنى حسب ، أى صلى ذلك اليوم فحسب بأطول قيام رأيت يفعله ، أو تكون بمعنى أبداً . وأطال القسطلاني في بيان معنى قط وتأويله . وفي أوائل الثقات لابن حبان : أن الشمس كسفت في السنة السادسة ، فصلى صلى الله عليه وآله وسلم الكسوف ، وقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ... الحديث . ثم كسفت في السنة العاشرة يوم مات ابنه إبراهيم ( وقال هذه الآيات ) أى كسوف النيرين والزلزلة وهبوب الريح الشديدة ( التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ولكن يخوف الله به ) أى بالكسوف ، وفي رواية بها : أى بالكسفة أو الآيات ( عبادته ) كما قال سبحانه وتعالى : « وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً » ( فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا إلى ذكره ) يفتح الزاى . وللحموى : إلى ذكر الله وهذا موضع الترجمة كما لا يخفى ، وهو الذكر والدعاء والاستغفار وذلك لا يختص بالكسوفين ، لأن الآيات أهم من ذلك ، ولم يقع في هذه الرواية ذكر الصلاة ، فلا حجة فيه لمن استحجها عند كل آية ( ودعائه واستغفاره ) وفيه النذب إلى الاستغفار عند الكسوف وغيره لأنه مما يدفع به البلاء .

## الحديث الثامن

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَهَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَائَتِهِ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ قِرَائَتِهِ كَبَّرَ فَرَكَعَ ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، ثُمَّ يُعَاوِدُ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ .

( عن عائشة رضي الله عنها ) أنها ( قالت : جهر النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم في صلاة الخسوف ) بالخاء ( بقراءته ) حمل الشافعية والمالكية وأبو حنيفة وجمهور الفقهاء هذا الإطلاق على صلاة خسوف القمر لا الشمس لأنها نهارية ، بخلاف الأولى فإنها ليلية . وتعقب بأن الإسماعيلي روى حديث الباب من وجه آخر عن الوليد بلفظ : كسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر الحديث ، وفيه ، ثم قرأ فجهر بالقراءة ، ولأبي داود الطيالسي عن سليمان بن كثير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذي والطحاوي بلفظ : صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها . وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند الطحاوي وإسحق بن راشد عند الدارقطني . وهذه طرق يعضد بعضها بعضاً ، يفيد مجموعها الجزم بذلك ، ولا معنى لتعليل من أعله بتضعيف سفيان ابن حسين وغيره ، فلو لم ترد في ذلك إلا رواية الأوزاعي لكانت كافية . وقد ورد الجهر فيها عن علي مرفوعاً وموقوفاً ، أخرجه ابن خزيمة وغيره ، وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد وإسحق وابن خزيمة وابن المنذور وغيرهما من محدثي الشافعية ، وابن العربي من المالكية ، وقال الطبري : يخير بين الجهر والإسرار ، وقال الأئمة الثلاثة : يسر في الشمس ويجهر في القمر . واحتج الشافعي بقول ابن عباس : قرأ نحواً من قراءة سورة البقرة ، لأنه لو جهر لم يحتج إلى التقدير . وعورض باحتمال أن يكون بعيداً منه . وأجيب بأن الشافعي ذكر تعليقاً عن ابن عباس : أنه صلى بجنب النبي صلى الله عليه

وآله وسلم في الكسوف ولم يسمع منه حرفاً . ووصله البيهقي من ثلاثة طرق  
أسانيداً واهية . وأجيب على تقدير صحتها بأن مثبت الجهر معه قدر زائد ،  
فالأخذ به أولى ، وإن ثبت التعدد فيكون صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك  
ليبيان الجواز ، وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند ابن خزيمة والترمذي  
لم نسمع له صوتاً أنه إن ثبت لا يدل على نفي الجهر . قال ابن العربي : والجهر  
عندى أولى لأنها صلاة جامعة ينادى لها ويخطب فأشبهت العيد والاستسقاء .  
وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل : يجهر فيها . وتمسكوا  
بهذا الحديث ( فإذا فرغ من قراءته كبر فركع ، وإذا رفع ) رأسه ( من  
الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ) بالواو ( ثم يعاود القراءة  
في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات ) بنصب أربع  
عطفاً على أربع السابق .

## أبواب سجود القرآن

### الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّجْمَ بِمَكَّةَ ، فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ ، غَيْرَ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ ، وَقَالَ يَكْفِينِي هَذَا ، فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَتَلَ كَافِرًا .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( أبواب سجود القرآن ) \*

الكریم والفرقان العظیم ، سقطت البسملة لأبى ذر ، ولغير المستملی : باب ماجاء فى سجود القرآن وستنها أى سجدة التلاوة ، وهى من السنن المؤكدة عند الشافعية لحديث ابن عمر عند أبى داود والحاكم : أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ علينا القرآن ، فإذا مرّ بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه . وقال المالكية : هل هى سنة أو فضيلة ؟ قولان مشهوران . وقال الحنفية : واجبة لقوله تعالى : « واسجدوا لله » وقوله : « واسجد واقترب » ومطلق الأمر للوجوب . وعورض بأن زيد بن ثابت قرأ على النبى صلى الله عليه وآله وسلم « والنجم » فلم يسجد . رواه الشيخان . وقول عمر : أمرنا بالسجود يعنى للتلاوة ، فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا إثم عليه . رواه البخارى . ووردت فى القرآن فى خمسة عشر موضعاً لحديث عمرو بن العاص عند أبى داود والحاكم بإسناد حسن : أقرأنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس عشرة سجدة فى القرآن : منها ثلاث فى المفصل ، وفى الحج سجدتان ، واتفقت الشافعية والحنفية على السجود فى أربع عشرة منها ، إلا أن الشافعية قالوا : فى الحج سجدتان وليس سجدة « ص » سجدة تلاوة ، والحنفية عدوها لا ثانية الحج ، فيسجد فى الأعراف عقب آخرها والرعد عقب والآصال ، وفى النحل : « ويفعلون ما يؤمرون » ، وفى الإسراء : « ويزيدهم خشوعاً » ، وفى

مریم: «وبكياً»، وأولى الحج: «ويفعل ما يشاء»، وثانيتها: «لعلكم تفلحون»، وفي الفرقان: «وزادهم نفوراً»، وفي النمل: «العرش العظيم»، وعند الحنفية: «وما يعلنون»، وألم السجدة: «لا يستكبرون»، وص: «وأنا ب»، وفصلت «يسأمون»، وعند المالكية: «تعبدون»، وآخر النجم، والانشقاق: «لا يسجدون»، والعلق آخرها، فلو سجد قبل تمام الآية ولو بحرف لم يصح لأن وقتها إنما يدخل بتمامها، والمشهور عند المالكية وهو القول القديم للشافعي إنها إحدى عشرة، فلم يعدوا ثانية الحج ولا ثلاثة المفصل لحديث: لم يسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة. وأجيب بأنه ضعيف ونافٍ وغيره صحيح ومثبت. وفي حديث أبي هريرة عند مسلم: سجدنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في: «إذا السماء انشقت» و«اقرأ باسم ربك»، وكان إسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة، وعبارة الفتح: قد أجمع العلماء على أن يسجد في عشرة مواضع وهي متوالية إلا ثانية الحج وص، وأضاف مالك ص فقط، والشافعي في القديم: ثانية الحج فقط، وفي الجديد هي ومافي المفصل، وهو قول عطاء، وعن أحمد مثله في رواية، وفي أخرى مشهورة زيادة ص، وهو قول الليث وإسحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية، وابن المنذر وابن سريج من الشافعية، وعن أبي حنيفة مثله. لكن نفى ثانية الحج، وهو قول داود. ووراء ذلك أقوال أخرى: منها عن عطاء الخراساني: الجميع إلا ثانية الحج والانشقاق، وقيل بإسقاطهما وإسقاط ص أيضاً، وقيل للجميع مشروع، ولكن العزائم: الأعراف وسبحان وثلاث المفصل. وروى عن ابن مسعود وابن عباس: «ألم تنزيل» وح، تنزيل، والنجم وقرأ. وعن سعيد بن جبير مثله بإسقاط اقرأ. عن عبيد ابن عمير مثله لكن بإسقاط النجم وإثبات الأعراف وسبحان. وعن علي: ما ورد فيه الأمر بالسجود عزيمة، وقيل يشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الأمر بالسجود أو الحث عليه أو الثناء على فاعله، أو سيق مساق المدح، وهذا يبلغ عدداً كثيراً، وقد أشار إليه أبو محمد بن الخشاب في قصيدته إلا لغازية. انتهى.

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم النجم بمكة فسجد فيها) أى في آخرها (وسجد من معه غير شيخ)

هو أمية بن خلف ، سماه البخارى فى تفسير سورة النجم ، أو الوليد بن المغيرة ، أو عتبة بن ربيعة كما فى سيرة ابن إسحق ، أو الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة بالشك كما فى تفسير سنيد ، وفيهما نظر ذكره . فى الفتح ، أو أبو أحيحة سعيد بن العاصى ، أو أبو لهب ، أو المطلب بن أبى وداعة ، والأول أصح ( أخذ كفأ من حصى أو تراب ورفع به إلى جبهته ) وفى سورة النجم : فسجد عليه ( وقال يكفينى هذا ) قال ابن مسعود ( فرأيت ) أى الشيخ المذكور ( بعد ذلك قتل كافراً ) أى ببدر ، وبدأ البخارى بالنجم لأنها أول سورة أنزلت فيها سجدة ، كما عنده فى رواية إسرائيل ، والسابق من اقرأ أوائلها وأما بقيتها فبعد ذلك بدليل قصة أبى جهل فى نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه رواية الرجل عن زوج أمه ، لأن غندراً ابن امرأة شعبة ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى هذا الباب ، وفى مبعث النبى صلى الله عليه وآله وسلم والمغازى والتفسير ، وأبو داود والنسائى فيه أيضاً .



## الحديث الثاني

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَ، لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِيهَا . وَحَدِيثُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ بِالنَّجْمِ ، تَقَدَّمَ قَرِيباً مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ : وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ) السجود في سورة ( ص ) ليس من عزائم السجود ( أى من المأمور بها ، والعزم في الأصل عقد القلب على الشيء ، ثم استعمل في كل أمر محتوم ، وفي الاصطلاح ضد الرخصة ، وهى ماثبت على خلاف الدليل لعذر . وفي الفتح : المراد بالعزائم ماوردت العزيمة على فعلها كصيغة الأمر مثلاً بناء على أن بعض المندوبات أكد من بعض عند من لايقول بالوجوب . وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بإسناد حسن أن العزائم : حَمَّ والنجم وقرأ وألَمْ تنزِيل . وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الأخر ، وقيل : الأعراف ، وسبحان ، وحَمَّ ، وألَمْ . أخرجه ابن أبي شيبة ( وقد رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها ) موافقة لأخيه داود عليه السلام وشكراً لقبول توبته : وللنسائي من حديث ابن عباس قال : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في صـ وقال سبحدا داود توبة ونسجدها شكراً . وفي حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود بإسناد صحيح على شرط البخارى : خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فقرأ صـ ، فلما مر بالسجود تشزنا ، أى تهيأنا له ، فلما رأنا قال : إنما هى توبة نبي ولكن قد استعددتُم للسجود ، فتزل وسجد ، فيستحب السجود لصـ لما ذكر . وعند البخارى في تفسير سورة صـ من طريق مجاهد قال : سألت ابن عباس : من أين سجدت؟ فقال : أو ما تقرأ : « ومن ذريته داود وسليمان أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » . ففى هذا إنه استنبط مشروعية السجود فيها من الآية . وفي حديث الباب أنه أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا تعارض بينهما

لاحتمال أن يكون استفاده من الطريقتين. وزاد في أحاديث الأنبياء من طريق مجاهد أيضاً ، فقال ابن عباس : نبيكم ممن أمر أن يقتدى بهم . فاستنبط منه وجه سجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها من الآية . والمعنى : إذا كان نبيكم مأموراً بالاعتداء بهم فأنت أولى ، وإنما أمره بالاعتداء بهم ليستكمل بجميع فضائلهم الجميلة وخصائلهم الحميدة ، وهى نعمة ليس وراءها نعمة ، فيجب عليه الشكر لذلك . قال فى الفتح وسبب ذلك كون السجدة التى فى ص- وإنما وردت بلفظ الركوع ، فلولا التوقيف ما ظهر أن فيها سجدة . وفى الحديث التحديث والعننة والقول ، وأخرجه أيضاً فى أحاديث الأنبياء ، وأبو داود والترمذى فى الصلاة ، والنسائى فى التفسير .

( وحديثه ) أى حديث ابن عباس ( رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد بالنجم تقدّم قريباً من رواية ابن مسعود ، وزاد فى هذه الرواية : وسجد معه المسلمون والمشركون ) أى الحاضر منهم لما سمعوا ذكر طواغيتهم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ، لا لما قيل مما لا يصح أنه أثنى على آلهتهم ، وكيف يتصور ذلك وقد أدخل هجرة الإنكار على الاستخبار بعد الفاء فى قوله فى السورة « أفرأيتم » المستدعية لإنكار فعل الشرك . والمعنى : أتجعلون هؤلاء ، أى اللات والعزى ومناة ، شركاء ، فأخبرونى بأسماء هؤلاء إن كانت آلهة ، وماهى إلا أسماء سميتوها بمجرد الهوى لاعتن حجة أنزل الله بها . قال القسطلانى : وفى كتابى « المواهب اللدنية » من ذلك ما يكتفى ويشفى ( و ) كذا سجد معه صلى الله عليه وآله وسلم ( الجن والإنس ) هو من باب الإجمال بعد التفصيل ، كما فى قوله تعالى : « تلك عشرة كاملة » . قاله الكرمانى ، وزاد صاحب اللامع الصبيح ، أو تفصيل بعد إجمال ، لأن كلا من المسلمين والمشركين شامل للإنس والجن . قال فى الفتح : وكأن ابن عباس استند فى ذلك إلى إخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إما مشافهة له وإما بواسطة لأنه لم يحضر القصة لصغره ، وأيضاً فهو من الأمور التى لا يطلع عليها الإنسان إلا بتوقيف وتجويز أنه كشف له عن ذلك بعيد لأنه لم يحضرها قطعاً . انتهى . والحديث أخرجه البخارى أيضاً فى التفسير ، والترمذى فى الصلاة .

## الحديث الثالث

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَالتَّجْمِ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا .

( عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم : والتجم فلم يسجد فيها ) لبيان الجواز لأنه لو كان واجباً لأمره بالسجود . قال الحافظ : وهذا أرجح الاحتمالات ، وبه جزم الشافعى ، وقد روى البزار والدارقطنى بإسناد رجاله ثقات عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد فى سورة النجم وسجدنا معه . وعند ابن مردويه فى التفسير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن أنه رأى أباً هريرة يسجد فى خاتمة النجم ، فسأله ، فقال إنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها ، وأبو هريرة إنما أسلم بالمدينة ، وأما قول ابن القصار : إن الأمر بالسجود فى النجم ينصرف إلى الصلاة ، فردود بفعله . ورواة هذا الحديث مديون إلا شيخ البخارى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والسؤال ، وأخرجه البخارى فى سجود القرآن ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذى وقال حسن صحيح والنسائى .

### الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ: «إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ». فَسَجَدَ بِهَا. فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ لَمْ أَسْجُدْ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قرأ: «إذا السماء انشقت». فسجد بها، فقيل له في ذلك) القائل أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (فقال: لو لم أَر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد لم أسجد) قال في الفتح: وعلى التنزل فيمكن أى يتمسك به من لا يرى السجود بها في الصلاة، أما تركها مطلقاً فلا، ويدل على بطلان المدعى أن أبا سلمة وأبا رافع لم ينازعا بأهريرة بعد أن أعلمهما بالسنة في هذه المسألة ولا احتجا عليه بالعمل على خلاف ذلك. قال ابن عبد البر: وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده.

### الحديث الخامس

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ، وَنَسْجُدُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَوْضِعَ جَبْهَتِهِ.

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد) معه (حتى ما يجد أحدنا) أى بعضنا (موضع جبهته) لكثرة الساجدين وضيق المكان. وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إذا اشد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه، أى ولو بغير إذنه، مع أن الأمر فيه يسير، قاله في المطلب، ولا بد من إمكانه مع القدرة على رعاية هيئة الساجد بأن يكون على مرتفع والمسجود عليه في منخفض. وبه قال أحمد والكوفيون. وقال مالك: يمسك فإذا رفعوا سجدوا وإذا قلنا بجواز السجود في الفرض فهو أجوز في سجود القرآن لأنه سنة وذاك فرض.

## أبواب تقصير الصلاة

### الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( أبواب تقصير الصلاة ) \*

أى تقصير الفرض الرباعى إلى ركعتين فى كل سفر طويل مباح ، طاعة كان كسفر الحج أو غيرها ، ولو مكروهاً كسفر تجارة تخفيفاً على المسافر لما يلحقه من تعب السفر ، والأصل فيه قوله تعالى : « وإذا ضربتم فى الأرض » قال يعلى بن أمية : قلت لعمر : إنما قال الله تعالى « إن خفتم » وقد أمن الناس ، فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته . رواه مسلم . فلا قصر فى الصبح والمغرب . ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع عليه : ولا فى سفر معصية خلافاً لأبى حنيفة والثورى حيث أجازاه فى كل سفر ، وفى شرح المسند لابن الأثير : كان قصر الصلاة فى السنة الرابعة من الهجرة . وفى تفسير الثعلبى : قال ابن عباس : أول صلاة قصرت صلاة العصر ، قصرها صلى الله عليه وآله وسلم بعسفان فى غزوة أتمر .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : أقام النبى صلى الله عليه وآله وسلم ) أى فى فتح مكة ( تسعة عشر ) أى يوماً بليلة ، زاد البخارى فى المغازى عن عاصم وحده بمكة ، وكذا رواه ابن المنذر عن عكرمة ، وقد رواه أبو داود من هذا الوجه بلفظ : سبعة عشر ، وله أيضاً من حديث عمران بن حصين : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين . قال فى المجموع : فى سنده من لا يحتج به ، لكن رجحه الشافعى على حديث ابن عباس : تسعة عشر . ولأبى داود أيضاً عن ابن عباس : أقام صلى الله عليه وآله وسلم بمكة عام الفتح خمس عشرة ( ١١ - عون البارى - ج ٢ )

يقصر الصلاة . وضعفها النووي في الخلاصة . قال ابن حجر : وليس بجيد لأن رواها ثقات . ولم ينفرد بها ابن إسحق ، فقد أخرجها النسائي من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك . وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبع عشرة ، فحذف منها يومى الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر . انتهى . واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات . وبهذا أخذ إسحق بن راهويه . ويرجحها أيضاً أنها أكثر ماوردت به الروايات الصحيحة . وقال البيهقي : أصح الروايات فيه رواية ابن عباس ، وهى التى ذكرها البخارى ، ومن ثم اختارها ابن الصلاح والسبكي ، ويمكن الجمع كما قاله البيهقي بأن راوى تسعة عشر عدّ يومى الدخول والخروج ، وراوى سبعة عشر لم يعدهما ، وراوى ثمانى عشرة عدّ أحدهما ، وهذا الجمع يشكل على قولهم يقصر ثمانية عشر غير يومى الدخول والخروج . انتهى . وأخذ الثورى وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لكونها أقل ماورد ، فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقاً . وأخذ الشافعى بحديث عمران بن حصين ، لكن محله عنده فيمن لم يجمع الإقامة ، فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الإتمام ، فإن أزمع الإقامة فى أول الحال على أربعة أيام أتم على خلاف بين أصحابه فى دخول يومى الدخول والخروج فيها أولاً ، وحجته حديث أنس الذى يليه .

( يقصر ) الصلاة الرباعية لأنه كان متردداً متى تهيأ له فراغ حاجته ، وهو انجلاء حرب هوازن ، ارتحل . ويقصر بضم الصاد ، وضبطها المنذرى بضم الياء وتشديد الصاد من التقصير ( فنحن إذا سافرنا ) فأقننا ( تسعة عشر ) يوماً ( قصرنا ) الصلاة الرباعية ، وذلك عند توقع الحاجة يوماً فيوماً ( وإن زدنا ) فى الإقامة على تسعة عشر يوماً ( أتممنا ) الصلاة أربعاً . قال فى الفتح : ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لزمنا الإتمام ، وليس ذلك المراد ، وقد صرح أبو يعلى عن شيبان عن أبى عوانة فى هذا الحديث بالمراد ولفظه : إذا سافرنا فأقننا فى موضع تسعة عشر ، ويؤيده صدر الحديث وهو قوله : أقام . وللترمذى من وجه آخر عن عاصم : فإذا أقننا أكثر من ذلك صلينا أربعاً . انتهى . وفى الدرر البهية : وإذا أقام ببلد متردداً قصر إلى عشرين يوماً . انتهى . أى ثم يتم لأن من حط رحله بدار إقامة فقد ذهب عنه حكم السفر

وفارقتة المشقة ، فلولا أن الشارع سمي من أقام كذلك مسافراً فقال : أتموا  
يا أهل مكة فإنما قوم سفر لما كان حكم السفر ثابتاً له ، فالواجب الاختصار  
في القصر على المقدار الذي سوّغه الشارع ، ومازاد عليه فللمسافر حكم المقيم  
يجب عليه أن يتم صلاته لأنه مقيم لا مسافر . وأخرج أحمد وأبو داود من  
حديث جابر قال : أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ببتوك عشرين ليلة  
يقصر الصلاة . وأخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي  
فوجب علينا أن نقتصر على هذا المقدار ونتم بعد ذلك . قال الشوكاني في  
الدرارى المضئبة : والله درّ الخبر ابن عباس رضى الله عنهما ، ما أفقّحه  
وما أفهمه للمقاصد الشرعية ، ثم ذكر حديث الباب ، وقال : هذا هو الفقه  
الدقيق والنظر المبني على تحقيق . ولو قال له جابر : أقمنا مع رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ببتوك عشرين ليلة تقصر الصلاة لقال بموجب ذلك ، قال :  
وفي المسألة مذاهب هذا أرجحها لدى . انتهى . ورواة هذا الحديث ما بين  
مصرى وواسطى وكوفى ومدنى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، وفيه التحديث  
والعنونة والقول ، وأخرجه أيضاً في المغازى ، وأبو داود والترمذى وابن ماجه  
في الصلاة .

## الحديث الثاني

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ، قِيلَ لَهُ : أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ شَيْئًا ؟ قَالَ : أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا .

( عن أنس رضي الله عنه ) قال ( خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة ) يوم السبت بين الظهر والعصر لخمس ليل بقين من ذى القعدة ، وعند مسلم : إلى الحج ( إلى مكة فكان ) صلى الله عليه وآله وسلم ( يصلي ) الفرائض ( ركعتين ركعتين ) أى إلا المغرب رواه البيهقي ( حتى رجعنا إلى المدينة ، قيل له ) أى لأنس ، والقائل يحيى بن أبي إسحق الحضرمي ( أقمتم بمكة شيئاً ؟ قال : أقمنا بها ) أى وبضواحيها ( عشرًا ) أى عشرة أيام ، ولا يعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور ، لأن حديثه كان في فتح مكة ، وهذا في حجة الوداع ، وفي حديث آخر عن ابن عباس : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لصبح رابعة ... الحديث . ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر . فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام كما قال أنس ، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام ، سواء لأنه خرج منها في اليوم الثامن ، فصلى الظهر بمنى ، ومن ثم قال الشافعي : إن المسافرين إذا أقام ببلد قصر أربعة أيام ، وقال أحمد : إحدى وعشرين ليلة ، واختلف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة ذكرها في الفتح ، وقال أبو حنيفة يجوز القصر ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً ، والأولى ما ذكرناه ، وفيه أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة ، وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها ، لأن منى وعرفة ليسا من مكة ، أما عرفة فلائها خارج الحرم فليست من مكة قطعاً ، وأما منى ففيها احتمال ، والظاهر أنها ليست من مكة ، إلا إن قلنا إن اسم مكة يشمل جميع الحرم . قال أحمد بن حنبل : ليس لحديث أنس وجه ، إلا أنه حسب أيام إقامته صلى الله عليه وآله وسلم في حجته منذ دخل مكة إلى أن خرج منها ، لا وجه له إلا هذا . وقال الحب الطبرى :



أطلق على ذلك إقامته بمكة لأن هذه مواضع النسك وهى فى حكم التابع لمكة لأنها المقصودة بالأصالة ، لا يتجه سوى ذلك كما قال الإمام أحمد . وزعم الطحاوى أن الشافعى لم يسبق إلى أن المسافر يصير بنية إقامته أربعة أيام مقيماً وقد قال أحمد نحو ما قال الشافعى ، وهى رواية عن مالك . ورواة هذا الحديث الأربعة كلهم بصريون ، وفيه التحديث والسمع والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى المغازى ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذى وابن ماجه ، وأخرجه النسائى فيها وفى الحج .

## الحديث الثالث

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنَى رَكْعَتَيْنِ ، وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ، ثُمَّ أَتَمَّهَا .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنا ( أي وغيره كما في مسلم الرباعية ( ركعتين ) للسفر ( و ) كذا مع ( أبي بكر وعمر ومع عثمان ) رضي الله عنهم ( صدرًا من إمارته ) أي من أول خلافته ، وكانت مدتها ثمان سنين أو ست سنين ( ثم أتمها ) بعد ذلك . وعند مسلم : ثم إن عثمان صلى أربعاً ، وكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً وإذا صلى وحده صلى ركعتين . قال القسطلاني : لأن الإتمام والقصر جائزان ، ورأى ترجيح طرف الإتمام لما فيه من المشقة . انتهى . واختلف السلف في المقيم بمنا هل يقصر أو يتم بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك ، واختار الثاني مالك حتى أهل مكة وعرفة ومزدلفة للسنة ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى يقصرون ، ولا قائل بذلك . وقال بعض المالكية : لو لم يجز لأهل مكة القصر لقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أتموا ، وليس بين مكة ومنى مسافة للقصر ، فدل على أنهم قصروا للنسك . وأجيب بأن الترمذي روى حديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بمكة ركعتين ويقول : يا أهل مكة أتموا فلما قوم سفر ، وكأنه ترك إعلامهم بذلك بمنا استغناء بما تقدم بمكة ، وأجيب بأن الحديث من رواية علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، ولو صح فالقصة كانت في الفتح ، وقصة منى في حجة الوداع ، فكان لا بد من بيان ذلك لبعد العهد ، ولا يخفى أن أصل البحث بمنا على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومنى لا تقصر فيها ، وهو من محال الخلاف .

## الحديث الرابع

عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آمَنَ مَا كَانَ بِيَمِينِي رَكَعَتَيْنِ .

( عن حارثة بن وهب ) الخزاعي أخى عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه ( رضى الله عنه قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله ) وسلم آمن ما كان بمنأى ركعتين ) يعنى صلى بنا ، والحال أنا أكثر أكواننا فى سائر الأوقات أمناً من غير خوف ، والأمن ضد الخوف ، وإسناده إلى الأوقات مجاز ، ومنأى بكسر الميم ، يذكر ويؤنث ، فإن قصد الموضع فذكر ويكتب بالألف وينصرف ، وإن قصد البقعة فؤنث ولا ينصرف ويكتب بالياء ، والمختار تذكيره ، وسى منأى لما يبنى فيه ، أى يراق من الدماء . والحديث دليل على جواز القصر فى السفر من غير خوف ، وإن دل ظاهر قوله تعالى : « إن خفتم » على الاختصاص ، لأن ما فى الحديث رخصة وما فى الآية عزيمة ، يدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند مسلم : صدقة تصدق الله بها عليكم . قال فى الفتح : وفيه ردّ على من زعم أن القصر مختص بالخوف ، والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى المذكور ، ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم ، فقيل إن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج مخرج الغالب ، وقيل هو من الأشياء التى شرع الحكم فيها بسبب ثم زال ذلك السبب وبقي الحكم ، وقيل المراد بالقصر فى الآية قصر الصلاة فى الخوف إلى ركعة ، وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله صحة : إنه سأل عمر عن قصر الصلاة فى السفر ، فقال : إنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم . فهذا ظاهر فى أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة فى السفر مطلقاً لا قصرها فى الخوف خاصة . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه التحديث والإنباء والسماع والقول ، وأخرجه أيضاً البخارى فى الحج ، ومسلم فى الصلاة ، وأبو داود فى الحج ، وكذا الترمذى والنسائى .

## الحديث الخامس

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قِيلَ لَهُ : صَلَّى عُثْمَانُ بِمَنْىَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ اسْتَرْجَعَ ، ثُمَّ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَانِ مُتَقَبِّلَتَانِ .

( عن ابن مسعود رضى الله عنه لما قيل له صلى عثمان بن عفان رضى الله عنه (بمناً أربع ركعات استرجع ) أى قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، لما رأى من تفويت عثمان لفضيلة القصر لالكون الإتمام لايجزى ( ثم قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) المكتوبة ( بمناً ركعتين وصليت مع أبي بكر ) الصديق ( رضى الله عنه بمناً ركعتين ، وصليت مع عمر ) بن الخطاب ( رضى الله عنه بمناً ركعتين ) زاد الثورى عن الأعمش : ثم تفرقت بكم الطرق . أخرجه البخارى فى الحج من طريقه ( فليت حظى ) أن نصيبى ( من أربع ركعات ركعتان متقبلتان ) وفيه تعريض بعثمان ، أى ليته صلى ركعتين بدل الأربع كما صلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وصاحباؤه ، وهو إظهار لكراهة مخالفتهم ، لايقال إن ابن مسعود كان يرى القصر واجباً ، كما قال الحنفية ووافقهم القاضى إسماعيل من المالكية ، وهى رواية عن مالك وعن أحمد ، وإلا لما استرجع ولا أنكر ، لأننا نقول : قوله ليت إلخ ، يرد ذلك لأن ما لايجزى لاحظ له فيه لأنه فاسد ، ولولا جواز الإتمام لم يتابع هو والملا من الصحابة عثمان عليه ، ويؤيده ما روى أبو داود أن ابن مسعود صلى أربعاً ، فقليل له : عبت على عثمان ثم صليت أربعاً . فقال : الخلاف شر ، إذ لو كان بدعة لكان مخالفته خيراً وصلاًحاً . وفى رواية للبيهقى : إني لأكره الخلاف . قال ابن قدامة : المشهور عن أحمد أنه على الاختيار والقصر عنده أفضل ، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين . واحتج

الشافعي على عدم الوجوب بأن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً باتفاقهم ، ولو كان فرضه القصر لم يأتهم مسافر بمقيم . وقال الطحاوي : لما كان الفرض لابد لمن هو عليه أن يأتي به ولا يتخير في الإتيان ببعضه وكان التخير مختصاً بالتطوع دل على أن المصلي لا يتخير في الاثنتين والأربع . وتعقبه ابن بطال بأنا وجدنا واجباً يتخير بين الإتيان بجميعه أو ببعضه وهو الإقامة بمنى . انتهى . ونقل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضاً ، وفيه نظر لما ذكرته ، ولو كان كذلك لما تعمد بترك الفرض حيث صلى أربعاً وقال : إن الخلاف شر . ويظهر أثر الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة عمداً فصلاته عند الجمهور صحيحة وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن جلس للشهد . وقد قدمنا البحث في وجوب القصر وعدم جواز الإتمام بالأدلة الصحيحة في أول كتاب الصلاة ، فارجع إليه إن أردته . ورواة هذا الحديث ما بين بلخي وبصرى وكوفي ، فيه التحديث والعنونة والسمع والقول ، وأخرجه أيضاً في الحج ، ومسلم في الصلاة ، وأبو داود في الحج ، وكذا النسائي .

## الحديث السادس

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
 « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ  
 لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ » .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه ) وآله  
 ( وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ) خرج مخرج الغالب وليس  
 المراد إخراج سوى المؤمنة ، لأن الحكم يعم كل امرأة مسلمة أو كافرة ،  
 كتابية كانت أو حربية . وقد قال بظاهر الحديث بعض أهل العلم . وقد  
 أوجب بأن الإيمان هو الذى يستمر للمتصف به خطاب الشارع فينتفع به  
 وينقاد له ، فلذلك قيد به ، أو أن الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به  
 إخراج ماسواه ، لأنه تعريض أنها إذا سافرت بغير محرم فإنها مخالفة شرط  
 الإيمان ، لأن التعريض إلى وصفها بذلك إشارة إلى التزام الوقوف عند ما نهيت  
 عنه ، وأن الإيمان بالله واليوم الآخر يقضى لها بذلك ( أن تسافر ) أى لا يحل  
 لامرأة مسافرتها ( مسيرة يوم وليلة ) حال كونها ( ليس معها حرمة ) أى  
 رجل ذو حرمة منها بنسب أو غير نسب ، ومسيرة مصدر رسمى بمعنى السير ،  
 كالمعيشة بمعنى العيش ، وليست التاء فيه للمرة كما زعم ابن الملقن تبعاً  
 لمغلطاي . قال فى الفتح : استدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم ،  
 وهو إجماع ، فى غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك . اهـ . واستشكل  
 قوله فى بعض طرق الحديث : فوق ثلاثة أيام . حيث دل على عدم جواز  
 سفرها وحدها فوق ثلاثة . وفى هذا الحديث على عدم جواز ثلاثة . وفى  
 حديث آخر على عدم جواز يومين . ففهوم كل واحد يناقى الآخر ، والجواب  
 أن مفهوم العدد لا اعتبار به . قاله الكرماني . واختلاف الأحاديث لاختلاف  
 جواب السائلين .

## الحديث السابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَعَجَلَهُ السَّيْرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ فَيُصَلِّيْهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يُسَلِّمُ ، ثُمَّ قَلَمًا يَلْبَثُ حَتَّى يُقِيمَ الْعِشَاءَ فَيُصَلِّيْهَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُسَلِّمُ ، وَلَا يُسَبِّحُ بَعْدَ الْعِشَاءِ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ .

( عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعجله السير في السفر ) قيد يخرج به ما إذا أعجله السير في الحضر كأن كان خارج البلد في بستان مثلاً ( يؤخر المغرب ) أى صلاة المغرب ( حتى يجمع بينها وبين العشاء ) جمع تأخير وهو الأفضل للسائر ، وللمستمل يعم بدل يؤخر ، أى يدخل في العتمة ، وللأربعة : يقيم من الإقامة ( فيصلها ثلاثاً ) أى فيصل صلاة المغرب ثلاث ركعات ، إذ لا يدخل القصر فيها . وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع كما مر . وأما جواب أبى الخطاب بن دحية للملك الكامل حين سأل عن حكمها بجواز قصرها إلى ركعتين فباطل ، كالحديث الذى رواه له فيه ، بل قيل إنه واضعه والمختلق له . وقد رمى مع غزارة علمه وكثرة حفظه بالمجازفة في النقل وذكر أشياء لاحقيقة لها . كذا في القسطلانى ( ثم يسلم ) صلى الله عليه وآله وسلم منها ( ثم قل ما يلبث حتى يقيم العشاء فيصلها ركعتين ثم يسلم ) منها ( ولا يسبح ) أى لا يتطوع بالصلاة ( بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل ) وإنما خص ابن عمر صلاة المغرب والعشاء بالذكر لوقوع الجمع له بينهما . واستدل البخارى به على عدم القصر فى صلاة المغرب كالحضر لأنها وتر النهار ، وأنها لما كانت عقب آخر النهار وندب إلى تعجيلها عقب الغروب أطلق عليها وتر النهار لقربها منه .

## الحديث الثامن

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ وَهُوَ رَاكِبٌ فِي غَيْرِ الْقِبْلَةِ .

( عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة ) وهذا يتناول الدابة والراحلة والدابة أعم ، وفي المغازي أن ذلك كان في غزوة أمار وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة فتكون القبلة على يسار القاصد إليهم .

## الحديث التاسع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ ، فَقِيلَ لَهُ : تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ : فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهُ لَمْ أَفْعَلْهُ .

( عن أنس رضي الله عنه أنه صلى على حمار ووجهه عن يسار القبلة ) وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد قال : رأيت أنساً وهو يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء من غير أن يضع جبهته على شيء ( فقيل له : تصلي لغير القبلة ، فقال : لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله ) أي ترك الاستقبال أو الصلاة على الدابة ، والأول أولى ( لم أفعله ) وهل يؤخذ منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حمار فيه احتمال . وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس بإسناد حسن أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خيبر . ولمسلم عن ابن عمر نحوه . وهذا يرجح الاحتمال الذي أشار إليه البخاري في الترجمة بقوله : صلاة التطوع على الحمار . وفي الحديث : أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشيء منه إن صلاته صحيحة ، لأن الدابة لا تخلو عن نجاسة ولو على منفذها . وفيه الرجوع إلى أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم كالرجوع إلى أقواله من غير عرضة للاعتراض . وفيه تلقى المسافرين وسؤال التلميذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل . وفيه التلطف بالسؤال والعمل بالإشارة لقوله في أصل الحديث : من ذا الجانب .



## الحديث العاشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَحِبْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي السَّفَرِ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أراه يسبح في السفر ) أى يصلى الرواتب التى قبل الفرائض وبعدها ( وقال الله تعالى : لقد كان لكم فى رسول الله أسوة ) أى قدوة ( حسنة ) وسنة صالحة فاقبلوها به ، وذلك يستفاد من قوله فى الرواية الثانية : فكان لايزيد فى السفر على ركعتين . قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ يحتمل أن يريد به لايزيد فى عدد الركعات فى الفرض فيكون كناية عن نفي الإتمام ، أو المراد به الإخبار عن المداومة على القصر . ويحتمل أن يريد لايزيد نفلاً . ويمكن أن يريد ما هو أعم من ذلك . قال الحافظ ابن حجر : ويدل على الثانى رواية مسلم من الوجه الثانى الذى أخرجه المصنف ولفظه : صحبت ابن عمر فى طريق مكة يصلى لنا الظهر ركعتين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه فحانت منه التفاتة فرأى ناساً قياماً ، فقال : ما يصنع هؤلاء . قلت : يسبحون . قال : لو كنت مسبحاً لأتممت ، فذكر المرفوع كما ساقه المصنف . وفيه صحبت أبا بكر وعمر وعثمان كذلك وكانوا لايزيدون فى السفر على ركعتين ، أى لا نفلاً ولا غيره ، ففيه أنه فهم من القصر التخفيف فلذلك كان لا يصلى الراتبة ولا يتم . وزواة هذا الحديث ما بين كوفى ومصرى ومدنى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى هذا الباب ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود وابن ماجه .

## الحديث الحادى عشر

عَنْ عَامِرِ ابْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى السُّبْحَةَ بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ .

( عن عامر بن ربيعة ) العزى ( رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم صلى السبحة ) النافلة ( بالليل فى السفر على ظهر راحلته حيث توجهت به ) يومئ برأسه إلى الركوع والسجود وهو أخفض ، وهذا لا ينافى ما مر أنه لم يسبح ، إذ معناه لم أره يصلى النافلة على الأرض فى السفر ، لأنه روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم جوف الليل فى السفر ويتهجد فيه ، فغير ابن عمر رآه فيقدم المثلث على النافى ، ويحتمل أنه تركه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان التخفيف فى نفل السفر . قال فى الفتح : وما جمعنا به تبعاً للبخارى أظهر فيما يظهر والذى جمع به تبعاً للبخارى عند قول البخارى باب من تطوع فى السفر عقب المكتوبة . قال الحافظ : هذا يشعر بأن نفي التطوع فى السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة ، فلا يتناول ما قبلها ولا ما لا تعلق بها من النوافل المطلقة . كالتهجد والوتر والضحى وغير ذلك ، والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها لأنه ينفصل عنها بالإقامة وانتظاره الإمام غالباً ونحو ذلك ، بخلاف ما بعدها ، فإنه فى الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها .

## الحديث الثاني عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه )  
 وآله ( وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر ) جمع تأخير ( إذا كان على ظهر  
 سير ) أى حال كونه يسير ، وفيه جناس التحريف بين الظهر والعصر ( ويجمع  
 بين المغرب والعشاء ) أورد البخارى هنا ثلاثة أحاديث : حديث ابن عمر  
 وهو مقيد بما إذا جد السير ، وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان  
 سائراً ، وحديث أنس وهو مطلق ، واستعمل الترجمة مطلقاً إشارة إلى العمل  
 بالمطلق ، لأن المقيد فرد من أفرادها ، فكأنه رأى جواز الجمع بالسفر ،  
 سواء كان سائراً أم لا ، وسواء كان سيره مجداً أم لا ، وهذا مما وقع فيه  
 الاختلاف بين أهل العلم ، فقال بالإطلاق كثير من الصحابة والتابعين ، ومن  
 الفقهاء الثورى والشافعى وأحمد وإسحق وأشهب ، وقال قوم : لا يجوز الجمع  
 مطلقاً إلا بعرفة ومزدلفة ، وهو قول الحسن والنخعى وأبى حنيفة وصاحبيه ،  
 ووقع عند الثورى أن الصحابين خالفا شيخهما ، ورد عليه السروجى فى شرح  
 الهداية وهو أعرف بمذهبه ، وأجابوا على ما ورد من الأخبار فى ذلك أن  
 الذى وقع جمع صورى ، وهو أنه أخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها ، وعجل  
 العشاء فى أول وقتها . وتعقبه الخطابى وغيره بأن الجمع رخصة ، فلو كان  
 على ماذكروه لكان أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة فى وقتها ، لأن أوائل  
 الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة . ومن الدليل  
 على أن الجمع للرخصة قول ابن عباس : أراد أن لا يخرج أمته . أخرجه مسلم .  
 وأيضاً فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع فى وقت إحدى الصلاتين ، وذلك

هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع ، ومما يرد الحمل على الجمع الصوري  
جمع التقديم ، وقيل يختص الجمع بمن يجد في السير . قاله الليث ، وهو القول  
المشهور عن مالك ، وقيل يختص بالسائر دون النازل ، وهو قول ابن حبيب ،  
وقيل يختص بمن له عذر ، وحكى عن الأوزاعي وقيل يجوز جمع التأخير  
دون التقديم ، وهو مروى عن مالك وأحمد ، واختاره ابن حزم . وقال  
ابن بطال : كل راوٍ يروى مارآه ، وكل سنة .

## الحديث الثالث عشر

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ .

( عن عمران بن حصين رضى الله عنه قال : كانت بي بواسير ) وهى فى عرف الأطباء نفاطات تحدث فى نفس المقعدة ينزل منها مادة . قال فى الفتح : جمع باسورة ، والذى بالموحدة ورم فى باطن المقعدة ، والذى بالنون قرحة فاسدة لاتقبل البرء مادام فيها ذلك الفساد ( فسألت النبى صلى الله عليه وآله ( وسلم عن الصلاة ) أى صلاة المريض كما رواه الترمذى ، ودلّ عليه قوله فى أوله : وكانت بي بواسير ، وعند ابن ماجه وأحمد عنه قال : كنت رجلاً ذا أسقام كثيرة ، وهذا السؤال خرج مخرج الغالب ولا مفهوم له ، بل الرجل والمرأة فى ذلك سواء ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( صلّ ) حال كونك ( قائماً ، فإن لم تستطع ) بأن وجدت مشقة شديدة بالقيام أو خوف زيادة مرض أو هلاك أو غرق ودوران رأس لراكب السفينة ( فقاعدًا ) أى صلّ حال كونك قاعدًا كيف شئت . نعم قعوده مفترشاً أفضل لأن قعوده لايعقبه سلام كالقعود للشهد الأول ، والإقعاء وهو أن يجلس على وركيه وينصب فخذه ، وزاد أبو عبيدة : ويضع يديه على الأرض مكروه للنهى عنه فى الصلاة ، كما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط البخارى ( فإن لم تستطع ) أى القعود للمشقة المذكورة ( فعلى ) أى فصلّ على ( جنب ) وجوباً مستقبلاً القبلة بوجهك . رواه الدارقطنى من حديث عليّ . واضطجاعه على الأيمن أفضل ، ويكرهه على الأيسر بلا عذر ، وزاد النسائى : فإن لم تستطع فستقيلاً ، أى وأخصاه للقبلة ، ويركع ويسجد بقدر إمكانه ، فإن قدر المصلّى على الركوع فقط كرره للسجود ، ومن قدر على زيادة أكمل الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود لأن الفرق بينهما واجب على المتمكن ولو عجز عن السجود إلا أن يسجد بمقدم رأسه أو صدغه ، وكان بذلك أقرب

إلى الأرض وجب لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ، فإن عجز عن ذلك أيضاً  
أوماً برأسه والسجود أخفض من الركوع ، فإن عجز عن إيمائه فيه فيبصره ،  
فإن عجز عن الإيماء ببصره إلى أفعال الصلاة أجراها على قلبه بسننها ، ولا إعادة  
عليه ، ولا تسقط عنه الصلاة وعقله ثابت لوجود مناط التكليف . وهذا  
الترتيب قال به معظم الشافعية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أمرتكم  
بأمر فأتوا منه ما استطعتم . هكذا استدل به الغزالي ، وتعقبه الرافعي بأن  
الخبر أمر بالإتيان بما يشتمل عليه المأمور ، والقعود لا يشتمل على القيام ،  
وكذا ما بعده إلى آخر ما ذكره . وأجاب عنه ابن الصلاح بأننا لانقول : إن  
الآتي بالقعود آت بما استطاعه من القيام مثلاً ، ولكننا نقول : يكون آتياً  
بما استطاعه من الصلاة ، لأن المذكورات أنواع لجنس الصلاة بعضها أدنى  
من بعض ، فإذا عجز عن الأعلى وأتى بالأدنى كان آتياً بما استطاع من الصلاة .  
وتعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع شرعية الصلاة بها وهو  
محل النزاع . انتهى . واستدل بقوله في حديث النسائي : فإن لم تستطع فستلقياً  
أنه لا ينتقل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء إلى حالة أخرى كالإشارة ، إلى  
آخر ما مر ، وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية . قال ابن المنير في  
الحاشية : اتفق لبعض شيوخنا فرع غريب في النقل ، كثير في الوقوع ،  
وهو أن يعجز المريض عن الذكر ويقدر على الفعل ، فألهمه الله أن اتخذ من  
يلقنه ، فكأن يقول : أحرم بالصلاة ، قل الله أكبر ، اقرأ الفاتحة ، قل الله  
أكبر للركوع إلى آخر الصلاة ، يلقنه ذلك تلقيناً ، وهو يفعل جميع ما يقول  
له بالنطق والإيماء ، رحمه الله تعالى .

## الحديث الرابع عشر

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا لَمْ تَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ رَكَعَ .

( عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها لم تر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى صلاة الليل ) حال كونه ( قاعداً قط حتى أسن ) أى دخل فى السن . وفى رواية أخرى من هذا الوجه : حتى إذا كبر . وعند مسلم عنها أيضاً : لم يمت حتى كان أكثر صلاته جالساً . وعنده أيضاً من حديث حفصة : مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى فى سبحة قاعداً حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلى فى سبحة قاعداً ( فكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ) شك من الراوى أن عائشة قالت إحداهما أو هما معاً بحسب وقوع ذلك منه مرة كذا ومرة كذا أو بحسب طول الآيات وقصرها قائماً ( ثم ركع ) وزاد فى الطريق الثانية منهما أنه كان يفعل ذلك فى الركعة الثانية وفى الأولى منهما . قال ابن التين : قيدت عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج الفريضة ، وبقولها حتى أسن ، ليعلم أنه إنما فعل ذلك إبقاء على نفسه ليستديم الصلاة ، وأفادت أنه كان يديم القيام وأنه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك . انتهى . ودل حديث عائشة المذكور فى البخارى بعد هذا الحديث على جواز القعود فى أثناء الصلاة النافلة لمن افتتحها قائماً بما يباح له أن يفتتحها قاعداً ثم يقوم ، إذ لافرق بين الحاليتين ، ولا سيما مع وقوع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم فى الركعة الثانية ، خلافاً لمن أبى ذلك . واستدل به على أن من افتتح صلاته مضطجعا ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت إليه حاله .

## الحديث الخامس عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ : ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ نَظَرَ ، فَإِنْ كُنْتُ يَقْطِئُ تَحَدَّثَ مَعِي ، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً أَضْطَجَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

---

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها فى رواية : ثم يفعل فى الركعة الثانية مثل ذلك) المذكور كقراءة مابقى قائماً وغيره (فإذا قضى صلاته) وفرغ من ركعتى الفجر (نظر فإن كنت يقطئ يتحدث معى وإن كنت نائمة اضطجع) للراحة من تعب القيام .



## أبواب التهجد بالليل

### الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ الْحَقُّ ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ وَقَوْلُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ ، وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ . اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ ، وَبِكَ خَاصَمْتُ ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

كذا بإثباتها في غير رواية أبي ذر .

\* ( باب التهجد بالليل ) \*

أى الصلاة فيها ، وأصله ترك الهجود وهو النوم . قال ابن فارس : المتهجد : المصلى ليلاً . وفي رواية : من الليل ، وهو أوفق للفظ القرآن به . ( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه ) وآله ( وسلم إذا قام من الليل يتهجد ) أى من جوف الليل ، كما في رواية مالك عن أبي الزبير عن عائشة . وظاهر السياق أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة . وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ، ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاوس عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام

للهجد قال بعد ما يكبر : اللهم لك الحمد . . إلخ ( قال : اللهم لك الحمد ، أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ) أى القائم بأمر الخلق ومدبرهم ومدبر العالم فى جميع أحواله ، وهو القائم بنفسه مطلقاً لا بغيره ، ويقوم به كل موجود حتى لا يتصور وجود شىء ولا دوام وجوده إلا به . قال التوربشتى : المعنى أنت الذى تقوم بحفظها وحفظ من أحاطت به واشتملت عليه ، تؤتى كلاماً به قوامه وتقوم على كل شىء من خلقك بما تراه من تدبيرك ، وعبر بمن دون ما تغليظاً للعقلاء على غيرهم ( ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ) وإضافة النور إلى السموات والأرض للدلالة على سعة إشراقه وفشواً لإضاءته ، يعنى أن كل شىء استنار منهما واستضاء فبقدرتك وجودك ، والأجرام المنيرة بدائع فطرتك ، والعقل والحواس خلقك وعطيتك . قال فى الفتح : وقيل المعنى : أنت المنزه عن كل عيب ، يقال : فلان منور أى مبرأ من كل عيب ، ويقال هو اسم مدح ، يقال : فلان نور البلد أى مزيه ( ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن ) ولك الحمد أنت الحق ( المتحقق وجوده ، وكل شىء ثبت وجوده وتحقق فهو حق ، وهذا الوصف للرب جلّ جلاله بالحقيقة والخصوصية لا ينبغى لغيره ، إذ وجوده بذاته لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ، ومن عداه ممن يقال فيه ذلك فهو بخلافه ( ووعدك الحق ) الثابت المتحقق فلا يدخله خلف ولا شك فى وقوعه وتحققه ( ولقاؤك حق ) أى رؤيتك فى الدار الآخرة حيث لا مانع أو لقاء جزائك لأهل السعادة والشقاوة ، وهو داخل فيما قبله ، فهو من عطف الخاص على العام ، وقيل اللقاء الموت ، وأبطله النووى . قال فى الفتح : فيه جواز الإقرار بالبعث بعد الموت ، وهو عبارة عن حال الخلق فى الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال ( وقولك حق ) أى مدلوله ثابت ومنطوقه واقع ومفهومه لازم ( والجنة حق والنار حق ) أى كل منهما موجود الآن ( والنبىون حق ومحمد ) صلى الله عليه وآله وسلم ( حق ) خصه بالذكر تعظيماً له وعطفه على النبیین لإيداناً بالتغاير بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجرّده عن ذاته كأنه غيره ، ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بمبالغة فى إثبات نبوته كما فى التشهد ( والساعة ) أى القيامة ( حق ) وأصل الساعة الجزء القليل من اليوم أو الليلة ثم استعير للوقت الذى تقام فيه القيامة ، يريد

أنها ساعة خفيفة يحدث فيها أمر عظيم ، وتكرير الحمد للاهتمام بشأنه وليناط به كل مرة معنى آخر ، وفي تقديم الجار والمجرور إفادة التخصيص ، وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خص الحمد بالله قيل : لم خصصتني بالحمد ؟ قال : لأنك أنت الذى تقوم بحفظ الكائنات ، إلى غير ذلك ، وعرف الحق فى أنت الحق ووعدك الحق ، ونكر فى البواقى . قال الطيبي : عرفها للخصر لأن الله هو الحق الثابت الدائم الباقي وماسواه فى معرض الزوال . قال لبيد ع :  
\* ألا كل شيء ما خلا الله باطل \*

وكذا وعده مختص بالإنجاز دون وعد غيره . وقال السهيلي : التعريف للدلالة على أنه المستحق لهذا الاسم بالحقيقة ، إذ هو مقتضى هذه الأداة ، وكذا فى وعدك الحق ، لأن وعده كلامه ، وتركت فى البواقى لأنها أمور محدثة ، والمحدث لا يجب له البقاء من جهة ذاته ، وبقاء ما يدوم منه علم بالخبر الصادق لامن جهة استحالة فنائه . وتعقبه فى المصاييح بأنه يرد عليه قوله فى هذا الحديث : وقولك حق ، مع أن قوله كلامه القديم فينظر وجهه : انتهى . قال الطيبي : وها هنا سر دقيق وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما نظر إلى المقام الإلهي ومقربى حضرة الربوبية عظم شأنه وفخم منزلته حيث ذكر النبيين وعرفها بلام الاستغراق ، ثم خص محمداً صلى الله عليه وآله وسلم من بينهم وعطفه عليهم إيداناً بالتغاير كما مر .. إلخ . ولما رجع إلى مقام العبودية ونظر إلى افتقار نفسه نادى بلسان الاضطراب فى مطاوى الانكسار ( اللهم لك أسلمت ) أى انقدت لأمرك ونهلك وخضعت ( وبك آمنت ) أى صدقت بك وبما أنزلت ( وعليك توكلت ) أى فوضت أمرى إليك ( وإليك أنبت ) رجعت إليه مقبلاً بقلبي عليك ( وبك ) أى بما آتيتني من البراهين والحجج ( خاصمت ) من خاصفني من الكفار ، أو بتأييدك ونصرتك قاتلت ( وإليك حاكت ) كل من أبى قبول ما أرسلتني به ، وجعلتك الحكم بيننا لا من كانت الجاهلية تتحاكم إليه من كاهن ونحوه . وقدم جميع صلوات هذه الأفعال عليها إشعاراً بالتخصيص وإفادة للخصر ( فاغفر لى ما قدمت ) قبل هذا الوقت ( وما أخرت ) عنه ( وما أسررت ) أخفيت ( وما أعلنت ) أظهرت أى ما حدثت به نفسى وما تحرك به لسانى . قاله تواضعاً وإجلالاً لله تعالى ، أو تعليمياً لأمته ، وتعقب فى الفتح الأخير بأنه لو كان للتعليم فقط لكفى فيه

أمرهم بأن يقولوا فالأولى أنه للمجموع ( أنت المقدم ) لى فى البعث فى الآخرة ( وأنت المؤخر ) لى فى البعث فى الدنيا . وزاد ابن جريج فى الدعوات : أنت إلهى ( لا إله إلا أنت أو لا إله غيرك ولا حول ولا قوة إلا بالله ) . قال الكرمانى : هذا الحديث من جوامع الكلم ، لأن لفظ القيم إشارة إلى أن وجود الجواهر وقوامها منه ، والنور إلى أن الإعراض أيضاً منه ، والمملك إلى أنه حاكم عليها إيجاداً وإعداماً يفعل ما يشاء ، وكل ذلك من نعم الله على عباده ، فلهذا قرر كل منها بالحمد وخصص الحمد به ، ثم قوله : أنت الحق إشارة إلى المبدأ ، والقول ونحوه إلى المعاش ، والساعة ونحوها إلى المعاد . وفيه إشارة إلى النبوة وإلى الجزاء ثواباً وعقاباً ، ووجوب الإسلام والإيمان والتوكل والإنابة والتضرع إلى الله والخضوع له . انتهى . وفيه زيادة معرفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعظمة ربه وعظيم قدرته ، ومواظبته على الذكر والدعاء ، والثناء على ربه ، والاعتراف لله بحقوقه ، والإقرار بصدق وعده ووعيده . وفيه استحباب تقديم الثناء على المسألة عند كل مطلوب اقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم .

## الحديث الثاني

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقْصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًا وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبُرِّ ، وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ ، وَإِذَا فِيهَا أَنَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ ، قَالَ : فَلَقِينَا مَلِكَ آخَرَ ، فَقَالَ لِي : لَمْ تُرْعَ ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَكَانَ بَعْدَ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان الرجل ) اللام للجنس ولا مفهوم له وإنما ذكره للغالب ( في حياة النبي صلى الله عليه وآله ) ( وسلم إذا رأى رؤيا ) كفعل بالضم من غير تنوين أى في النوم ( قصها على رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم فتمنيت أن أرى رؤيا ) زاد في التفسير من وجه آخر : فقلت في نفسي : لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء . ويؤخذ منه أن الرؤيا الصالحة تدل على خير رائيها ( فأقصها ) أى أخبره بها ( على رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم وكنت غلاماً شاباً وكنت أنام في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار فإذا هي مطوية ) أى مبنية الجوانب ( كطي البر ) وإذا لها قرنان ( أى جانبان ) وإذا فيها أناس قد عرفتهم ، فجعلت أقول : أعوذ بالله من النار ، قال : فلقينا ملك آخر فقال لي لم ترع ) أى لا تخف ، يعنى لاخوف عليك بعد هذا ( فقصصتها على حفصة فقصتها حفصة على رسول

الله صلى الله عليه وآله (وسلم ، فقال : نعم الرجل عبد الله ) وفي التعبير من رواية نافع عن ابن عمران : عبد الله رجل صالح ( لو كان يصلي من الليل ) لو للتمنى لا للشرط ، ولذا لم يذكر الجواب ، قال سالم ( فكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلا ) وفي الحديث أن قيام الليل ينجي من النار ، وفيه تمنى الخير والعلم ، وفيه كراهة النوم بالليل ، وفي مسلم من حديث أبي هريرة : أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل . وهو يدل على أنه أفضل من ركعتي الفجر . وقواه النووي في الروضة ، لكن الحديث اختلف في وصله وإرساله وفي رفعه ووقفه ، ومن ثم لم يخرج به البخاري ، والمعتمد تفضيل الوتر على الرواتب وغيرها كالضحى ، إذ قيل بوجوبه ، ثم ركعتي الفجر لحديث عائشة في الصحيحين : لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر ، وحديث مسلم : ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل . وحملوا حديث أبي هريرة السابق على أن النقل المطلق المفعول في الليل أفضل من المطلق المفعول في النهار . وقد مدح الله المتجهدين في آيات كثيرة . كقوله تعالى : « كانوا قليلا من الليل ما يهجعون — والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً — تتجافى جنوبهم عن المضاجع » ويكفي « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » وهي الغاية ، فمن عرف فضيلة قيام الليل بسماع الآيات والأخبار والآثار الواردة فيه ، واستحكم رجاءه وشوقه إلى ثوابه ولذة مناجاة ربه وخلوته به ، هاجه الشوق وباعث التوق وطرده عنه النوم . وفي هذا الحديث التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في باب نوم الرجال في المسجد ، وفي باب فضل من تعار من الليل ، ومناقب ابن عمر ، ومسلم في فضائل ابن عمر .

## الحديث الثالث

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَشْتَكِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ .

( عن جندب بن عبد الله ) البجلي ( رضى الله عنه قال : اشتكى النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم ) أى مرض ( فلم يقيم ) الصلاة الليل ( ليلة أو ليلتين ) هكذا اختصره البخارى هاهنا ، وقد ساقه فى فضائل القرآن تاماً ، فراد : فأتته امرأة فقالت : يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد تركك ، فأنزل الله تعالى « والضحى والليل » إلى قوله « وما قلى » ورواته الأربعة كوفيون ، وفيه التحديث والعنونة والسماع والقول ، وأخرجه فى قيام الليل أيضاً وفضائل القرآن والتفسير ، ومسلم فى المغازى ، والترمذى والنسائى فى التعبير .

## الحديث الرابع

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً ، فَقَالَ : أَلَا تُصَلِّيَانِ ؟ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا ، فَاَنْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٌّ يَضْرِبُ فِخْذَهُ وَهُوَ يَقُولُ : « وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا » .

( عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله )  
 ( وسلم طرقة وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم ليلة )  
 من الليالي ذكرها تأكيداً ، وإلا فالطروق هو الإتيان ليلاً ( فقال ) صلى الله  
 عليه وآله وسلم لها حثاً وتحريضاً ( ألا تصليان ؟ ) قال ابن بطال : فيه فضيلة  
 صلاة الليل وإيقاظ النائم من الأهل والقراءة لذلك . ووقع في رواية  
 ابن حكيم : ودخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على علي وفاطمة من الليل  
 فأيقظنا للصلاة ثم رجع إلى بيته فصلّى هويّاً من الليل فلم يسمع لنا حساً فرجع  
 إلينا فأيقظنا ... الحديث . قال الطبري . لولا ما علم النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزعج ابنته وابن عمه في وقت  
 جعله الله لخلقه سكناً ، لكنه اختار لها إحراز تلك الفضيلة على الدعة والسكون  
 امتثالاً لقوله تعالى : « وأمر أهلك بالصلاة » الآية ( فقلت : يارسول الله  
 أنفستا بيد الله ) تعالى ، وفيه طريقتان : التفويض والتأويل ، والأول أولى .  
 قال في الفتح : اقتبس علي ذلك من قوله تعالى : « الله يتوفى الأنفس حين  
 موتها » الآية . وفي رواية حكيم بن حكيم عند النسائي قال علي : فجلست  
 وأنا أعرك عيني وأنا أقول : والله مانصلي إلا ما كتب الله لنا إنما أنفستا بيد  
 الله . وفيه إثبات المشيئة لله ، فإن العبد لا يفعل شيئاً إلا ما أَرَادَهُ الله تعالى  
 ( فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا ) أي أيقظنا ، وأصله إثارة الشيء من موضعه  
 ( فانصرف ) صلى الله عليه وآله وسلم عنا معرضاً مدبراً ( حين قلنا ذلك ولم  
 يرجع إلني شيئاً ) أي لم يجنبني بشيء . وفيه أن السكوت يكون جواباً والإعراض



عن القول الذى لا يطابق المراد وإن كان حقاً فى نفسه ( ثم سمعته وهو مولّ ) معرض مدبر حال كونه ( يضرب فخذه ) متعجباً من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذر به . قاله النووى : وفيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف . وقال ابن التين : كره احتجاجه بالآية المذكورة وأراد منه أن ينسب التقصير إلى نفسه . وفيه جواز الانتزاع من القرآن ، وترجيح قول من قال إن اللام فى قوله « وكان الإنسان » للعموم لا لخصوص الكفار . وفيه منقبة لعلّ حيث نقل ما فيه عليه أدنى غضاضة ، فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه ، ونقل ابن بطلال عن المهلب قال : أنه فيه ليس للإمام أن يشدد فى النوافل حيث قنع صلى الله عليه وآله وسلم بقول علىّ رضى الله عنه : أنفسنا بيد الله ، لأنه كلام صحيح فى العذر عن التنفل ، ولو كان فرضاً ماعذره ، قال : وأما ضربه فخذه وقراءته الآية الكريمة فدالّ على أنه ظن أنه أخرجهما فندم على إنباههما . كذا قال ، وأقره ابن بطلال ، وليس بواضح ، وما تقدم أولى . كذا فى الفتح ( وهو يقول : « وكان الإنسان أكثر شىء جدلاً » ) قيل : قاله تسلياً لعذره وأنه لاعتب عليه . ورواة هذا الحديث الستة ما بين حمصى ومدنى ، وإسناد زين العابدين من أصح الأسانيد وأشرفها الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده ، وفيه التحديث والإخبار والعنفة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الاعتصام والتوحيد ، ومسلم فى الصلاة وكذا النسائى :

## الحديث الخامس

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ النَّاسُ بِهِ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ ، وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا .

( عن عائشة رضى الله عنها قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم ليدع العمل ) أى ليركه ( وهو يحب أن يعمل به خشية ) أى لأجل خشية ( أن يعمل به الناس فيفرض عليهم ) ليس مرادها أنه كان يترك العمل أصلاً وقد فرضه الله عليه أو ندبه ، بل المراد ترك أمرهم أن يعملوه معه بدليل ما فى حديث آخر أنهم لما اجتمعوا إليه فى الليلة الثالثة أو الرابعة ليصلوا معه التهجّد لم يخرج إليهم ، ولأريب أنه صلى حزبه تلك الليلة ( وماسبح ) أى تنفل ( رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم سبحة الضحى قط وإنى لأسبحها ) أى لأصلها ، وفى رواية : إنى لأستحبها ، من الاستحباب . وذكر هذه الرواية العينية ولم يعزها والبرماوى والدامينى عن الموطأ . وهذا من عائشة إخبار بما رأت . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها يوم الفتح وأوصى بها أبوى ذر وهريرة ، بل عدّها العلماء من الواجبات الخاصة به . وفيه أن كل شئ أحبه استلزم التحريض عليه لولا ما عارضه من خشية الاقتراض .

## الحديث السادس

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَقُومُ لِيُصَلِّيَ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ أَوْ سَاقَاهُ ، فَيُقَالُ لَهُ ، فَيَقُولُ : أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا .

( عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : إن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم ليصلى حتى ترم قدماه أو ساقاه ) شك من الراوى ، وفى رواية : تنتفخ قدماه ، وعند الترمذى : حتى انتفخت قدماه ، وللبخارى فى التفسير : حتى تورمت ، وللنسائى من حديث أبى هريرة : حتى تزلع قدماه بزاى وعين مهملة . ولا اختلاف بين هذه الروايات ، فإنه إذا حصل الانتفاخ حصل الزلع والشقوق ( فيقال له ) لم يذكر المقول ولم يسم القائل . وفى تفسير الفتح : فقليل له : قد غفر الله لك من ذنبك ماتقدم وما تأخر . وفى رواية أبى عوانة . فقليل له أتتكلف هذا ، وفى حديث عائشة : فقالت عائشة يارسول الله لم تصنع هذا وقد غفر الله لك ، وفى حديث أبى هريرة عند البزار : فقليل له تفعل هذا يارسول الله وقد جاء من الله أن الله قد غفر لك ( فيقول أفلا ) أى أترك قيامى وتهجدى لما غفر لى أفلا ( أكون عبداً شكوراً ) يعنى غفران الله لى سبب لأن أقوم وأتهجد شكراً له ، فكيف أتركه ، كأن المعنى : ألا أشكره وقد أنعم علىّ وخصنى بخير الدارين ، فإن الشكور من أبنية المبالغة يستدعى نعمة خطيرة ، وتخصيص العبد بالذكر مشعر بغاية الإكرام والقرب من الله تعالى ، ومن ثم وصفه به فى مقام الإسراء ولأن العبودية تقتضى صحة النسبة ، وليست إلا العبادة ، والعبادة عين الشكر . قال ابن بطال : وفيه أخذ الإنسان على نفسه بالشدة فى العبادة وإن أضر ذلك ببدنه . انتهى . قال الحافظ : لكن ينبغى تقييد ذلك بما إذا لم يفض إلى الملال ، لأن حالة النبى صلى الله عليه وآله وسلم كانت أكمل الأحوال ، فكان لا يمل من العبادة وإن أضر ذلك ببدنه ، بل صح أنه قال : وجعلت قرّة عينى فى الصلاة ، كما رواه النسائى ، فأما غيره صلى الله عليه وآله وسلم فإذا خشى

الملل ينبغي له أن لا يكدر نفسه حتى يمل ، وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : خذوا من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا . انتهى . قال القسطلاني : نعم الأخذ بالشدة أفضل لأنه إذا كان هذا فعل المغفور له ماتقدم من ذنبه وما تأخر فكيف من جهل حاله وأنقلت ظهره الأوزار ولا يأمن عذاب النار . انتهى . ومحل ذلك ما إذا لم يفيض إلى اختيار عبادة لم يرد بها الشرع أو لم يأذن بها الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم لم يخرج إلى حد الرهبانية والرياضة الشاقة والهيئة الكريهة وترك ما هو أفضل منها من المندوبات وصحيحات الأعمال وصالحات الأفعال ونفائس الأحوال وبدائع الحسنات . وفي الحديث مشروعية الصلاة للشكر ، وفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان ، كما قال تعالى : « اعملوا آل داود شكراً » والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة ، وفيه ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاجتهاد في العبادة والحشية من ربه . قال العلماء : إنما ألزم الأنبياء أنفسهم شدة الخوف لعلمهم بعظيم نعمة الله عليهم وأنه ابتدأهم بها قبل استحقاقها ، فبذلوا مجهودهم في عبادته ليؤدوا بعض شكره ، مع أن حقوق الله أعظم من أن تقوم بها العبادة . ورواة هذا الحديث كوفيون ، وهو من الرباعيات ، وفيه التحديث والعنونة والسماع والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في الرقاق والتفسير ، ومسلم في أواخر الكتاب ، والترمذي في الصلاة ، وكذا النسائي وابن ماجه .

## الحديث السابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةُ دَاوُدَ ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ ، وَكَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ ، وَيَصُومُ يَوْمًا ، وَيُفْطِرُ يَوْمًا .

( عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : أحب الصلاة ) أى أكثر ما يكون محبوباً ( إلى الله تعالى صلاة داود ) وإنما كان ذلك أحب إليه تعالى من أجل الأخذ بالرفق للنفس التى تخشى منها السامة التى هى سبب ترك العبادة ، والله تعالى يحب أن يديم إحسانه ويؤاخذ بفضلته . قاله الكرمانى ( وأحب الصيام ) أى أكثر ما يكون محبوباً ( إلى الله صيام داود ) عليه السلام . واستعمال أحب بمعنى محبوب قليل ، لأن الأكثر فى أفعال التفضيل أن يكون بمعنى الفاعل ، ونسبة المحبة فيهما إلى الله تعالى على معنى إرادة الخير لفاعلهما ( وكان ) داود عليه السلام ( ينام نصف الليل ويقوم ثلثه ) فى الوقت الذى ينادى فيه الرب تعالى : هل من سائل ، هل من مستغفر ( وينام سدسه ) ليسترىح من نصب القيام فى بقية الليل ، وإنما كان ذلك أرفق ، لأن النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب ضرر السهر وذبول الجسم بخلاف السهر إلى الصباح ، وفيه من المصلحة أيضاً استقبال صلاة الصبح وأذكاء النهار بنشاط وإقبال ، ولأنه أقرب إلى عدم الرياء لأن من نام السدس الأخير أصبح ظاهر اللون ، سليم القوى ، فهو أقرب إلى أن يخفى عمله الماضى على من يراه ، أشار إليه ابن دقيق العيد ( ويصوم يوماً ويفطر يوماً ) قال ابن المنير : كان داود يقسم ليله ونهاره لحق ربه وحق نفسه ، فأما الليل فاستقام له ذلك فى كل ليلة ، وأما النهار فلما تعذر عليه أن يجزئه بالصيام لأنه لا يتبعض جعل عوضاً من ذلك أن يصوم يوماً ويفطر يوماً فيتزول ذلك منزلة التجزئة فى شخص اليوم . ورواة هذا الحديث مكيون إلا شيخ البخارى فهدنى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابي ، والتحديث والإخبار ، وأخرجه أيضاً فى أحاديث الأنبياء ، ومسلم فى الصوم ، وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائى فيه وفى الصلاة أيضاً .

## الحديث الثامن

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّائِمَ ، قِيلَ لَهَا : مَتَى كَانَ يَقُومُ ؟ قَالَتْ : كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ ، وَفِي رِوَايَةٍ : إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ قَامَ فَصَلَّى ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا قَالَتْ : مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا ، تَغْنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدائم ) الذى يستمر عليه عامله ، والمراد بالدوام العرفى لاشتمول الأزمنة لأنه متعذر ( قيل لها ) القائل مسروق بن الأجدع ( متى كان يقوم ) صلى الله عليه وآله وسلم ( قالت : يقوم إذا سمع الصارخ ) وهو الديك لأنه يكثر الصياح فى الليل . قال ابن ناصر : وأول ما يصيح نصف الليل غالباً ، وهو موافق لقول ابن عباس : نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل . قال ابن بطال : يصرخ عند ثلث الليل : وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن خالد الجهنى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لاتسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة . وإسناده جيد ، وفى لفظ : فإنه يدعو إلى الصلاة ، وليس المراد أن يقول بصراخه حقيقة الصلاة بل العادة جرت أنه يصرخ صرخات متتابعة عند طلوع الفجر وعند الزوال ، فطرة فطره الله عليها فيذكر الناس بصراخه الصلاة . وفى معجم الطبرانى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : فإن لله ديكاً أبيض جناحه موشيان بالزبرجد والياقوت واللؤلؤ جناح بالمشرق وجناح بالمغرب ، رأسه تحت العرش وقوائمه فى الهواء ، يؤذن فى كل سحر ، فيسمع تلك الصيحة أهل السموات والأرضين إلا الثقلين الجن والإنس ، فعند ذلك تجيبه ديوك الأرض ، فإذا دنا يوم القيامة قال الله تعالى : ضم جناحك وغيض صوتك ، فيعلم أهل السموات والأرض إلا الثقلين أن الساعة قد اقتربت . وعند الطبرانى والبيهقى فى الشعب عن محمد بن المنكدر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن لله ديكاً

رجلاه في التخوم وعنقه تحت العرش مطوية ، فإذا كان هنية من الليل صاح :  
 سبوح قدوس ، فصاحت الديكة ، وهو في كامل ابن عدى في ترجمة على  
 ابن عليّ اللهي قال : وهو يروى أحاديث منكورة عن جابر . هكذا في  
 القسطلاني . ولم يذكرها في الفتح . فليُنظر في إسناده . وفي هذا الحديث الحث  
 على المداومة على العمل وإن قلّ ، وفيه الاقتصاد في العبادة وترك التعمق فيها ،  
 لأن ذلك أنشط ، والقلب به أشد انشراحاً . ورواته ما بين مروزي وواسطي  
 وكوفي ، وفيه رواية الابن عن الأب والتابعي عن الصحابة ، والتحديث  
 والإخبار والعنونة والسماع والقول ، وأخرجه أيضاً في هذا الباب وفي الرقاق ،  
 ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والنسائي .

( وفي رواية : إذا سمع الصارخ ) يعني الديك في نصف الليل أو ثلثه  
 الأخير لأنه إنما يكثر الصياح فيه ( قام فصلي ) لأنه وقت نزول الرحمة  
 والسكون وهدوء الأصوات . وفي رواية الحموي : ثم قام إلى الصلاة ( وفي  
 رواية عنها ) أي عن عائشة رضي الله عنها ( قالت : ما ألهاه ) أي وجده  
 صلى الله عليه وآله وسلم ( السحر عندي إلا نائماً ) بعد القيام الذي مبدؤه عند  
 سماع الصارخ ، جمعاً بينه وبين رواية مسروق السابقة . وهل المراد حقيقة  
 النوم أو اضطجاعه على جنبه لقولها في الحديث الآخر : فإن كنت يقظي  
 حدثني وإلا اضطجع ، أو كان نومه خاصاً بالليالي الطوال ، وفي غير رمضان  
 دون القصار ، لكن يحتاج إخراجها إلى دليل ( تعني ) عائشة ( النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم ) وفي هذا الحديث رواية التابعي عن التابعي والتحديث  
 والرواية بطريق الذكر والعنونة والقول ، ورواية الابن عن الأب ، وأخرجه  
 مسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود وابن ماجه .

## الحديث التاسع

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً ، فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سَوْءٍ ، قِيلَ : مَا هَمَمْتَ ؟ قَالَ : هَمَمْتُ أَنْ أَقْعُدَ وَأَذَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم ليلة ) من الليالي ( فلم يزل قائماً حتى هممت ) قصدت ( بأمر سوء ) بفتح السين وإضافة أمر إليه ( قيل ) القائل أبو وائل شقيق ابن مسلمة الأزدي ( ما هممت ، قال : هممت أن أقعد ) من طول قيامه ( وأذر النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم ) أى أتركه ، وإنما جعله سواء ، وإن كان القعود في النفل جائزاً ، لأن فيه ترك الأدب معه صلى الله عليه وآله وسلم وصورة مخالفته ، وقد كان ابن مسعود قوياً محافظاً على الاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم ، فلولا أنه طوّل كثيراً لم يهتم بالقعود ، وقد اختلف هل الأفضل في صلاة النفل كثرة الركوع والسجود أو طول القيام ؟ فقال : بكل قوم فأما القائلون بالأول فتمسكوا بنحو حديث ثوبان عند مسلم : أفضل الأعمال كثرة الركوع والسجود . وتمسك القائلون بالثاني بحديث مسلم أيضاً : أفضل الصلاة طول القنوت ، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وفي الحديث دليل على اختيار النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطويل صلاة الليل وأن مخالفة الإمام في أفعاله معدودة في العمل السيئ ، وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الأحوال وغيرها ، لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا مراده من قوله : هممت بأمر سوء ، حتى استفهموه عنه ، ولم ينكر عليهم استفهامهم عن ذلك . وروى مسلم من حديث حذيفة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والنساء في ركعة ، وكان إذا مرّ بآية تسبيح سبح أو سؤال سأل أو تعوذ تعوذ ، ثم ركع نحواً مما قام ، ثم قام نحواً مما ركع ، ثم سجد نحواً مما قام ، وهذا إنما يتأتى في نحو ساعتين ، ففعله صلى الله عليه وآله وسلم أحيا تلك الليلة كلها ، وأما



ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فإن في أخبار عائشة أنه كان يقوم قدر ثلث الليل ، وفيها أنه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة ، فيقتضى ذلك تطويل الصلاة ، والله أعلم . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة ، والترمذى في الشمائل .

### الحديث العاشر

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ ، يَعْنِي بِاللَّيْلِ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عشرة ركعة ، يعنى بالليل ) يسلم من كل ركعتين ، كما صرح به في رواية أخرى ، وأخرجه مسلم والترمذى بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة .

## الحديث الحادى عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ .

( وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة منها ) أى من ثلاث عشرة ( الوتر وركعتا الفجر ) وفى رواية مسلم من هذا الوجه : كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة ، وهذا كان غالب عادته صلى الله عليه وآله وسلم . قال القرطبي : أشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب ، وهذا إنما يتم لو كان الراوى عنها واحداً أو أخبرت عن وقت واحد ، والصواب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة أو أحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز . قال فى الفتح : وظهر لى أن الحكمة فى عدم الزيادة على إحدى عشرة أن التهجد والوتر مختص بصلاة الليل ، وفرائض النهار : الظهر وهى أربع ، والعصر وهى أربع ، والمغرب وهى ثلاث ، وتر النهار ، فناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار فى العدد جملة وتفصيلا ، وأما مناسبة ثلاث عشرة فبضم صلاة الصبح لكونها نهائية إلى مابعدھا .

## الحديث الثاني عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظْنَ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظْنَ أَنْ لَا يُفْطِرَ مِنْهُ شَيْئاً ، وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّياً إِلَّا رَأَيْتَهُ ، وَلَا نَائِماً إِلَّا رَأَيْتَهُ .

( عن أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفطر من الشهر حتى نظن أن لا يصوم منه ) أى من الشهر ، وزاد الأصيلي شيئاً ( و ) كان صلى الله عليه وآله وسلم ( يصوم ) منه ( حتى نظن أن لا يفطر ) شيئاً ( وكان ) صلى الله عليه وآله وسلم ( لا تشاء أن تراه من الليل مصلياً إلا رأيته ) مصلياً ( ولا ) تشاء أن تراه من الليل ( نائماً إلا رأيته ) نائماً ، أى ما أردنا منه صلى الله عليه وآله وسلم أمراً إلا وجدناه عليه ، وهو يدل على أنه ربما كان ينام كل الليل ، وهذا سبيل التطوع ، فلو استمر الوجوب في قوله : « قم الليل » لما أخل بالقيام . وفيه أيضاً أن صلاته ونومه كانا يختلفان بالليل ، وأنه لا يرتب وقتاً معيناً بل بحسب ما تيسر له من قيام الليل ، لا يقال يعارضه قول عائشة : كان إذا سمع الصارخ قام ، فإن كلا من عائشة وأنس أخبر بما اطلع عليه . ورواة هذا الحديث ما بين مدني وبصري ، وفيه التحديث والعنونة والسماع والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في الصوم .

## الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ ، يَضْرِبُ  
كُلَّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ وَذَكَرَ اللَّهُ أَنْحَلَّتْ  
عُقْدَتُهُ ، فَإِنْ تَوَضَّأَ أَنْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ ، فَإِنْ صَلَّى أَنْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ ، فَأَصْبَحَ  
نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانَ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه ) وآله  
( وسلم قال : يعقد الشيطان ) أى إبليس أو أحد أعوانه ( على قافية ) أى  
مؤخر عنقه ، وفى النهاية : القافية القفا ، وقيل مؤخر الرأس ، وقيل أوسطه  
( رأس أحدكم ) ظاهره التعميم فى مخاطبين ومن فى معناهم ، ويمكن أن يخص  
منه من صلى العشاء فى جماعة ، ومن ورد فى حقه أنه يحفظ من الشياطين  
كالأنبياء ، ومن يتناوله قوله : « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان » . ومن  
قرأ آية الكرسي عند نومه ، فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح . وفيه  
بحث ذكره فى الفتح ( إذا هو نام ) وفى رواية : نائم . قال الحافظ ابن حجر :  
والأول أصوب ، وهو الذى فى الموطأ وتعقبه العيني بأن رواية الموطأ لاتدل  
على أن ذلك أصوب ، بل الظاهر أن رواية المستملى أصوب لأنها جملة إسمية  
والخبر فيها اسم ( ثلاث عقد ) جمع عقدة ( يضرب ) بيده ( كل عقدة ) منها ،  
ولأبى ذر : على مكان كل عقدة ، وللأصيلي : عند مكان كل عقدة ،  
تأكيداً وإحكاماً لما يفعله قائلها : باق ( عليك ليل طويل فارقد ) ولا تعجل  
بالقيام فى الوقت متسع ، وهل هذه العقدة حقيقة ، فيكون من باب عقد  
السواحر النفاثات فى العقد ، وذلك بأن يأخذن خيطاً فيعقدن عليه منه عقدة  
ويتكلمن عليه بالسحر فيتأثر المسحور حينئذ بمرض أو تحريك قلب أو نحوه ،  
وعلى هذا فالمعقود شئ عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسها ، وهل العقد  
فى شعر الرأس أو غيره ؟ الأقرب أنه فى غيره ، لأنه ليس لكل أحد شعر ،  
ويؤيد كونه على الحقيقة ماورد فى بعض طرقه أن على رأس كل آدمى جبلا ،

وفى رواية ابن ماجه عن أبى هريرة مرفوعاً : على قافية رأس أحدكم حبل فيه ثلاث عقد ، ولأحمد : إذا نام أحدكم عقد على رأسه بجرير وهو بفتح الجيم الحبل ، ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مرفوعاً : ما من ذكر ولا أنثى إلا على رأسه جرير معقود حين يرقد ... الحديث . وفهم بعضهم من هذا أن العقد لازمه . ويردّه هذا التصريح بأنها تحل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها ، فأبهم فاعله فى حديث جابر ، وفسره فى حديث غيره ، وقيل العقد مجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسحور ، فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للنائم ، وقيل معنى يضرب يحجب الحس عن النائم حتى لا يستيقظ ، ومنه قوله تعالى : « فضربنا على آذانهم » ، أى حجبنا الحس أن يلج فى آذانهم فينتبهوا ، فالمراد تثقيله فى النوم وإطالته ، فكأنه قد شد عليه شداً وعقد عليه ثلاث عقد ، والتقييد بالثلاث إما للتأكيد أو أن الذى ينحل به عقده ثلاثة : الذكر والوضوء والصلاة ، كما أشار إليه بقوله ( فإن استيقظ ) من نومه ( فذكر الله ) بكل ما صدق عليه الذكر كتلاوة القرآن وقراءة الحديث والاشتغال بالعلم الشرعى ( انحلت عقدة ) واحدة من الثلاث ( فإن توضأ انحلت عقدة ) أخرى ثانية ( فإن صلى ) الفريضة أو النافلة ( انحلت عقدة ) الثلاث كلها ، وظاهره أن العقد تنحل كلها بالصلاة خاصة ، وهو كذلك فى حق من لم يحتج إلى الطهارة ، كمن نام متمكناً مثلاً ثم انتبه فصلى من قبل أن يذكر أو يتطهر ، لأن الصلاة تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر ( فأصبح نسيطاً ) أى لسروره بما وفقه الله له من الطاعة وما وعده به من الثواب وما زال عنه من عقد الشيطان ( طيب النفس ) لما بارك الله له فى نفسه من هذا التصرف الحسن . كذا قيل . قال فى الفتح : والظاهر أن فى صلاة الليل سرّاً فى طيب النفس وإن لم يستحضر المصلئ شيئاً مما ذكر ، وكذا عكسه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى : « إن ناشئة الليل هى أشد وطأ وأقوم قيلاً » . وقد استنبط بعضهم منه أن من فعل ذلك مرة ثم عاد إلى النوم لا يعود إليه الشيطان بالعقد المذكور ثانياً ، واستثنى بعضهم ممن يقوم ويتوضأ ويذكر ويصلى ، من لاینه ذلك عن الفحشاء ، بل يفعل ذلك من غير أن يقلع ، والذى يظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع الندم والتوبة والعزم على الإقلاع وبين المصرّ

( وإلا ) بأن ترك الذكر والوضوء والصلاة ( أصبح خبيث النفس ) بتركه ما كان اعتاده أو قصده من فعل الخير ووصف النفس بالخبيث ، وإن كان وقع النهى عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقولن أحدكم خبيث نفسى للتنفير والتحذير ، أو النهى لمن يقول ذلك ، وهنا إنما أخبر عنه بأنه كذلك فلا تضاد ( كسلان ) لبقاء أثر تثبيط الشيطان وشؤم تفريطه وظفر الشيطان به بتفويته الحظ الأوفر من قيام الليل فلا يكاد تخف عليه صلاة ولا غيرها من المقربات ، وكسلان غير منصرف للوصف وزيادة الألف والنون ، ومقتضى قوله : وإلا أصبح ، أنه إن لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثاً كسلان وإن أتى ببعضها ، ولكن يختلف ذلك بالقوة والخفة ، فمن ذكر الله مثلاً كان في ذلك أخف ممن لم يذكر أصلاً . قال ابن عبد البر : وهذا الذم مختص بمن لم يقيم إلى الصلاة وضيعها ، أما من كانت له عادة فغلبته عينه فقد ثبت أن الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة ، ولا يبعد أن يجيء مثل ما ذكر في نوم النهار ، كالنوم حالة الإبراد مثلاً ، ولا سيما على تفسير البخارى من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة . قاله في الفتح . والمراد أن استدامة العقد إنما تكون على من ترك الصلاة ، وجعل من صلى وانحلت عقده كمن لم يعقد عليه لزوال أثره . قاله المازرى . وظاهر الحديث أن العقد تكون عند النوم سواء صلى قبله أم لم يصل . قاله في عمدة القارى راداً على صاحب الفتح حيث قال : ويحتمل أن تكون الصلاة المنفية في الترجمة صلاة العشاء فيكون التقدير : إذا لم يصل العشاء فكأنه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك بمن نام قبل صلاة العشاء ، بخلاف من صلاها لاسيما في الجماعة ، فإنه كمن قام الليل في حل عقد الشيطان . وما تعقب به العيني ليس بشيء . ويبطله تفسير البخارى : من أن المراد بالحديث الصلاة المكتوبة لاسيما ورود من صلى العشاء في جماعة كان كمن قام نصف الليل ، لأن مسمى القيام يحصل للمؤمن بقيام بعضه ، فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل ، والعقد المذكورات تنحل بقيام الليل ، فصار من صلى العشاء كان كمن قام الليل في حل عقد الشيطان فسقط . تعقب العيني على الحافظ بنص الحديث ، فتأمل ترشد . قال ابن عبد البر : شذ بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلبة شاة . والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه . وهذا الحديث أخرجه أبو داود أيضاً .

## الحديث الرابع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ ، فَقِيلَ: مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ مَاقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ .

( عن عبد الله ) ابن مسعود ( رضى الله عنه قال : ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل ) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه ، لكن أخرج سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعى عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ، ولفظه بعد سياق الحديث بنحوه : وإيم الله لقد بال فى أذن صاحبكم ليلة ، يعنى نفسه ( فقيل ) أى قال رجل من الحاضرين ( مازال ) الرجل المذكور ( نائماً حتى أصبح ماقام إلى الصلاة ) اللام للجنس أو المراد المكتوبة فتكون للعهد ، ويدل عليه قول سفيان فيما أخرجه ابن حبان فى صحيحه : هذا عبد نام عن الفريضة ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( بال ) الشيطان فى أذنه ) ولا استحالة أن يكون بوله حقيقة ، لأنه ثبت أنه يأكل ويشرب وينكح فلا مانع من بوله . قاله القرطبي وغيره : أو هو كناية عن صرفه عن الصارخ بما يقره فى أذنه حتى لا ينتبه ، فكأنه ألقى فى أذنه بوله فاعتل سمعه بسبب ذلك . وقال التوريشى : يحتمل أن يقال إن الشيطان ملأ سمعه بالأباطيل فأحدث فى أذنه وقرأ عن استماع دعوة الحق . وقال فى شرح المشكاة : خص الأذن بالذكر والعين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم ، فإن المسامع هى موارد الانتباه بالأصوات ونداء حى على الصلاة . قال الله تعالى : « فضربنا على آذانهم فى الكهف » أى أمتناهم إنامة ثقيلة لاتنبههم فيها الأصوات ، وخص البول من بين الأخبثين لأنه مع خبائثه أسهل مدخلا فى تجاوىف الحروق والعروق ونفوده فيها ، فيورث الكسل فى جميع الأعضاء . قال فى الفتح : قيل هو كناية عن سد الشيطان أذن الذى ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر ، وقيل هو كناية عن ازدراء الشيطان به ، وقيل معناه

إن الشيطان استولى عليه واستخف به حتى اتخذته كالكنيف المعد للبول ،  
 إذ من عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه . وعند أحمد عن أبي هريرة : إن  
 بوله والله لثقل . وعن ابن مسعود : حسب رجل من الخيبة والشر أن ينام  
 حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه ، وهو موقف صحيح الإسناد . ورواة  
 هذا الحديث كوفيون إلا شيخ البخاري فبصري ، وفيه التحديث والإخبار  
 والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري في صفة إبليس ، ومسلم والنسائي  
 وابن ماجه في الصلاة .



## الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ  
الْآخِرُ يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ  
يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قال : ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا ) قال فى الفتح :  
استدل به من أثبت الجهة ، وقالوا هو فى جهة العلوّ ، وأنكر ذلك الجمهور  
لأن القول بذلك يفضى إلى التحيز ، تعالى الله عن ذلك . انتهى . قلت : المستدل  
به على ذلك هو شيخ الإسلام ابن تيمية الحرانى رحمه الله ومن تبعه ، لكنه  
لا يقول بالتحيز ، بل يقول : إن الله تعالى مستوٍ على عرشه ، بآن من خلقه ،  
كما نطق به القرآن الكريم ، وهو ظاهر حديث الباب وغيره من الأحاديث  
الصحيحة الكثيرة ، وله رحمه الله كتاب « النزول » بسط فيه القول على معنى  
ذلك طرداً وعكساً ورداً وتعاضلاً وترجيحاً وتحقيقاً ، فراجعه يتضح لك  
الحق . قال فى الفتح : وقد اختلف فى معنى النزول على أقوال : فمنهم من  
حمله على ظاهره وحقيقته وهم المنبهة ، تعالى الله عن قولهم . ومنهم من أنكر  
صحة الأحاديث الواردة فى ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة ، وهو مكابرة  
والعجب أنهم أولوا مافى القرآن من ذلك ، وأنكروا ما فى الحديث إما جهلاً  
وإما عناداً ، ومنهم من أجراه على ماورد ، مؤمناً به على طريق الإجمال ،  
متزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه ، وهم جمهور السلف . ونقله البيهقي وغيره  
عن الأئمة الأربعة والسفيانيين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم . ومنهم  
من أوله على وجه يليق مستعمل فى كلام العرب . ومنهم من أفرط فى التأويل  
حتى كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف . ومنهم من فصل بين ما يكون  
تأويله قريباً مستعملاً فى كلام العرب وبين ما يكون بعيداً مهجوراً ، فأول  
فى بعض وفوّض فى بعض ، وهو منقول عن مالك ، وجزم به من المتأخرين

ابن دقيق العيد . قال البيهقي : وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه . ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين ليس واجباً ، فحينئذ التفويض أسلم . وسيأتى مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد . وقال ابن العربي : حكى عن المبتدعة ردّ هذه الأحاديث ، وعن السلف إمرارها ، وعن قوم تأويلها ، وبه أقول : وأما قوله « ينزل » فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته ، بل ذلك عبارة عن ملكه الذى ينزل بأمره ونهيه ، والنزول كما يكون فى الأجسام يكون فى المعانى ، فإن حملته فى الحديث على الحسى فتلك صفة الملك المبعوث بذلك ، وإن حملته على المعنوى بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل ، فسمى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة ، فهى قرينة صحيحة . انتهى . والحاصل أنه تأوله بوجهين : إما بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره ، وإما بأنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه . وقد حكى أبو بكر بن فورك : أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله ، أى ينزل ملكاً ، ويقوّيه ما رواه النسائي من طريق الأغر عن أنى هريرة وأبى سعيد بلفظ : إن الله تعالى يمهّل حتى يمضى شطر الليل ثم يأمر منادياً يقول : هل من داع فيستجاب له ... الحديث . وفى حديث عثمان بن أبى العاص ينادى مناد : هل من داع يستجاب له ... الحديث . قال القرطبي : وكذا قيده بعضهم فيكون معدى إلى مفعول محذوف ، وبهذا يرتفع الإشكال ، ولا يعكر عليه ما فى رواية رفاعة الجهني : ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا فيقول : لا يسأل عبادى غيرى ، لأنه ليس فى ذلك ما يدفع التأويل المذكور . قال الزركشى : لكن روى ابن حبان فى صحيحه ، ثم ذكر حديث رفاعة ، وأجاب عنه فى المصابيح بأنه لا يلزم من إنزاله الملك أن يسأله عما صنع العباد ، ويجوز أن يكون الملك مأموراً بالمناداة ولا يسأل البتة عما كان بعدها فهو سبحانه وتعالى أعلم بما كان وبما يكون ، لا تخفى عليه خافية . وقال البيضاوى : لما ثبت بالقواطع أنه تعالى منزّه عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه ، فالمراد نور رحمته ، أى ينتقل من مقتضى صفة الجلال التى تقتضى الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الإكرام التى تقتضى الرأفة والرحمة . انتهى . وعبارة القسطلانى : نزول رحمة ومزيد لطف وإجابة دعوة وقبول معذرة ، كما هو ديدن الملوك

الكرماء والسادة الرحماء إذا نزلوا بقرب قوم محتاجين لمهوفين فقراء مستضعفين لانزول حركة وانتقال ، لاستحالة ذلك على الله ، فهو نزول معنوى . انتهى . وهذه التأويلات كلها ليست بشيء ويأبأها ظاهر هذا الحديث والأحاديث الأخرى الواردة في ذلك ، وفيما يقاربه من الصفات العليا ، والحق الحقيق بالاتباع ، الحرى بالاعتقاد ، النأى عن الابتداع ، إمرار النزول وغيره من الصفات وغيره من الصفات على ظاهرها من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تكييف ، بل تفويض ذلك إلى قائله جل جلاله وعم نواله ، ولم يأت عن أحد من سلف الأمة وأئمتها تأويل تلك الأخبار ، بل آمنوا بها وأجروها على ظاهرها وسكتوا عن بيان كيفياتها وفوضوها إلى الله سبحانه ، وقالوا : ليس كمثله شيء ، والرحمن على العرش استوى ، وهو فوق السموات بل فوق كل شيء بآن عن خلقه بعلوه .

( حين يبقى ثلث الليل الآخر ) منه بالرفع صفة لثلاث وتخصيصه بالليل وبالثلث الأخير منه لأنه وقت التهجد وغفلة الناس عمن يتعرض لنفحات رحمة الله ، وعند ذلك تكون النية خالصة والرغبة إلى الله وافرة صادقة ، وذلك مظنة القبول والإجابة ، ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت ، واختلفت عن أبي هريرة وغيره ، فقال الترمذى : رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك ، ويقوى ذلك أن الروايات المخالفة له اختلفت فيها على رواياتها ، وسلك بعضهم طريق الجمع ، وذلك أن الروايات انحصرت في ستة أشياء هذه أحدها . ثانيها : إذا مضى الثلث الأول . ثالثها : الثلث الأول أو النصف . رابعها : النصف . خامسها : النصف أو الثلث الأخير . سادسها : الإطلاق . فأما الروايات المطلقة فهي محمولة على المقيدة ، وأما التي بأو ، فإن كانت أو للشك فالجزم به مقدم على المشكوك فيه ، وإن كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآتات باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون النزول يقع في الثلث الأول ، والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني . وقيل يحمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار ويحمل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بأحد الأمور في وقت فأخبر

به ، ثم أعلم به في وقت آخر فأخبر به ، فنقل الصحابة ذلك عنه ، والله أعلم .  
كذا في الفتح .

( يقول : من يدعوني فأستجيب له ) وليست السين للطلب ، بل أستجيب بمعنى أجيب ( من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له ) وزاد حجاج ابن أبي منيع عن جدّه عن الزهري عند الدارقطني في آخر الحديث : حتى الفجر ، والثلاثة : الدعاء والسؤال والاستغفار ، إما بمعنى واحد فذكرها للتوكيد ، وإما لأن المطلوب لدفع المضار أو جلب المسار ، وهذا إما دنيوى أو ديني ، ففي الاستغفار إشارة إلى الأول ، وفي السؤال إشارة إلى الثاني ، وفي الدعاء إشارة إلى الثالث ، وإنما خص الله تعالى هذا الوقت بالتنزيل الإلهي ، والتفضل على عباده باستجابة دعائهم وإعطائهم سؤالهم ، لأنه وقت غفلة واستغراق في النوم واستلذاذ به ، ومفارقة اللذة والدعة صعب ، لاسيما أهل الرفاهية ، وفي زمن البرد ، وكذا أهل التعب ولاسيما في قصر الليل ، فن أثر القيام لمناجاة ربه والتضرع إليه مع ذلك دلّ على خلوص نيته وصحة رغبته فيما عند ربه تعالى . قال الكرماني : يحتمل أن يقال الدعاء ما لا طلب فيه نحو : يا الله ، والسؤال الطلب ، وأن يقال المقصود واحد وإن اختلف اللفظ . انتهى . وزاد سعيد عن أبي هريرة . هل تائب فأتوب عليه . وزاد أبو جعفر عنه : من ذا الذي يسترزقني فأرزقه ، من ذا الذي يستكشف الضر فأكشف عنه . وزاد عطاء مولى أم حبيبة عنه : ألا سقيم يستشفى فيشفى . ومعانيها داخله فيما تقدم . وزاد سعيد بن مرجانة عنه : من يقرض غير عديم ولا ظلوم . وفيه تحريض على عمل الطاعة وإشارة إلى جزيل الثواب عليها . وفي الحديث تفضيل صلاة آخر الليل على أوّلها ، وتفضيل تأخير الوتر ، لكن ذلك في حق من طمع أن ينتبه ، وأن آخر الليل أفضل للدعاء والاستغفار ، ويشهد له قوله تعالى : « والمستغفرين بالأسحار » وأن الدعاء في ذلك الوقت يجاب ، ولا يعترض على ذلك بتخلفه عن بعض الداعين ، لأن سبب التخلّف وقوع الخلل في شرط من شروط الدعاء ، كالاحتراز في المطعم والمشرب والملبس ، أو لاستعجال الداعي ، أو بأن يكون الدعاء بإثم أو قطيعة رحم ، أو تحصل الإجابة ويتأخر وجود المطلوب لمصلحة العبد ، أو لأمر يريده الله تعالى . ورواة هذا الحديث مدنيون إلا أن ابن مسلمة سكن البصرة ، وفيه التحديث والعنّة ، وأخرجه البخاري أيضاً في التوحيد والدعوات ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

## الحديث السادس عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ ، قَالَتْ : كَانَ يَنَامُ أَوَّلَهُ وَيَقُومُ آخِرَهُ فَيُصَلِّي ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ ، فَإِذَا أَذِنَ الْمُؤَذِّنُ وَثَبَ ، فَإِنْ كَانَ بِهِ حَاجَةٌ اغْتَسَلَ وَإِلَّا تَوَضَّأَ وَخَرَجَ .

( عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالليل ) والسائل عنها الأسود بن يزيد ( قالت : كان ينام أوله ويقوم آخره فيصلي ثم يرجع إلى فراشه ) فإن كانت به حاجة إلى الجماع جامع ثم ينام ( فإذا أذن المؤذن وثب ) أى نهض ( فإن كان به حاجة ) للجماع قضى حاجته و ( اغتسل وإلا ) أى إن لم يكن جامع ( توضأ وخرج ) إلى المسجد للصلاة ، ولمسلم قالت : كان ينام أول الليل ويحيي آخره ، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينام ، فإذا كان عند النداء الأول قالت وثب ، ولا والله ما قالت قام ، فأفاض عليه الماء ، ولا والله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ماتريد ، وإن لم يكن جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين ، فصرح بجواب أن الشرطية ، وفي التعبير بـ ثم في حديث الباب فائدة وهى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضى حاجته من نسائه بعد إحياء الليل بالتهجد ، فإن الجدير به صلى الله عليه وآله وسلم أداء العبادة قبل قضاء الشهوة . قال فى شرح المشكاة : ويمكن أن يقال إن ثم هنا لتراخى الإخبار ، أخبرت أولاً إن عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت مستمرة بنوم أول الليل وقيام آخره . ثم إن اتفق أحياناً أن يقضى حاجته من نسائه ، يقضى حاجته ثم ينام فى كلتا الحالتين ، فإذا انتبه عند النداء الأول إن كان جنباً اغتسل وإلا توضأ . ورواة الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه حدثنا أبو الوليد ، وفى الرواية الأخرى قال لنا بصورة التعليق ، وقد وصله الإسماعيلي ، وفيه التحديث والسؤال والقول والعننة ، وأخرجه مسلم والنسائى .

## الحديث السابع عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ صَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ ، فَقَالَتْ : مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةً ، يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا ، قَالَتْ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُوتِرَ ؟ فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي .

(وعنها ) أى عن عائشة ( رضى الله عنها أنها سئلت عن صلاته صلى الله عليه وآله ) وآله ( وسلم فى ) ليلى ( رمضان ) والسائل أبو سلمة بن عبد الرحمن ( فقالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد فى رمضان ولا فى غيره على إحدى عشرة ركعة ) أى غير ركعتى الفجر ، وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فى رمضان عشرين ركعة والوتر ، فإسناده ضعيف ، وقد عارضه حديث عائشة هذا ، وهو فى الصحيحين ، مع كونها أعلم بحاله صلى الله عليه وآله وسلم ليلا من غيرها ( يصلى أربعا ) أى أربع ركعات ، وأما ما سبق من أنه كان يصلى مثنى مثنى ثم واحدة ، فحمول على وقت آخر ، فالأمران جائزان ( فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ) لأنهن فى نهاية من كمال الحسن والطول مستغنيات لظهور حسنهن وطولهن عن السؤال عنه والوصف ( ثم يصلى أربعا ) فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا ، قالت ( عائشة رضى الله عنها ) ( فقلت : يا رسول الله أتنام قبل أن توتر : فقال : يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي ) ولا يعارض بنومه صلى الله عليه وآله وسلم بالوادى ، لأن طلوع الفجر متعلق بالعين لا بالقلب . وفيه دلالة على كراهة النوم قبل الوتر لاستفهام عائشة عن ذلك ، لأنه تقرر عندها منع ذلك ، فأجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم ليس هو فى ذلك كغيره . وفيه دلالة على أن صلاته كانت متساوية فى جميع السنة . وهذا الحديث أخرجه البخارى فى أواخر الصوم وفى صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى .

## الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا الْحَبْلُ ؟ قَالُوا : هَذَا حَبْلٌ لِرَزِينَبَ ، فَإِذَا فَتَرَتْ تَعَلَّقَتْ بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا ، حُلُوهُ لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : دخل النبي صلى الله عليه )  
 وآله ( وسلم ) المسجد ( فإذا حبل ممدود بين الساريتين ) الأسطوانتين  
 المعهودتين ( فقال : ما هذا الحبل ؟ قالوا ) أى الحاضرون من الصحابة ( هذا  
 حبل لزينب ) بنت جحش أم المؤمنين رضى الله عنها ( فإذا فترت ) أى  
 كسلت عن القيام ( تعلقت ) به ( فقال النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم لا )  
 يكون هذا الحبل أولاً يمدّ أو لا تفعلوه ( حلوه ليصل أحدكم نشاطه ) أى  
 وقت نشاطه أو الصلاة التى نشط لها وقال بعضهم : يعنى ليصل الرجل عن كمال  
 الإرادة والنوق فى مناجاته ، فلا يجوز له المناجاة عند الملل . انتهى ( فإذا  
 فتر ) فى أثناء القيام ( فليقعد ) ويتم صلاته قاعداً ، فيستدل به على جواز  
 افتتاح الصلاة قائماً والقعود فى أثناءها ، أو إذا فتر بعد فراغ بعض التسليمات  
 فليقعد لإيقاع مابق من نوافله قاعداً ، أو إذا فتر بعد انقضاء البعض فليترك  
 بقية النوافل جملة إلى أن يحدث له نشاط أو إذا فتر بعد الدخول فيها فليقطعها  
 خلافاً للمالكية حيث منعوا من قطع النافلة بعد التلبس بها . وفى الحديث عن  
 عائشة : إذا نعى أحدكم وهو يصلى فليرقد حتى يذهب عنه النوم . وفيه الحث  
 على الاقتصاد فى العبادة والنهى عن التعمق فيها والأمر بالإقبال عليها بنشاط ،  
 وفيه إزالة المنكر باليد واللسان ، وجواز تنفل النساء فى المسجد . واستدل به  
 على كراهة التعلق بالحبل فى الصلاة . كذا فى الفتح . واستدل به البخارى  
 على كراهة التشديد فى العبادة ، أى خشية الملل المفضى إلى تركها . قاله  
 ابن بطال ، فيكون كأنه رجع فيما بدله من نفسه وتطوَّع به .

## الحديث التاسع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ ، كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ  
 فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ .

( عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال : قال لى رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا عبد الله لا تكن مثل فلان ) لم أقف على اسمه  
 فى شىء من الطرق . قاله الحافظ . وكأن إبهام مثل هذا القصد الستر عليه  
 كالذى تقدم قريباً فى الذى نام حتى أصبح ، ويحتمل أن يكون النبى صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم يقصد شخصاً معيناً وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من  
 الصنع المذكور ( كان يقوم الليل ) أى بعضه ، ولأبى ذر : من الليل أى  
 فيه ( فترك قيام الليل ) قال ابن العربى : فى هذا الحديث دليل على أن قيام  
 الليل ليس بواجب ، إذ لو كان واجباً لم يكتف لتاركه بهذا القدر ، بل كان  
 يذمه أبلغ الذم . وقال ابن حبان : فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب  
 إذا قصد بذلك التحذير من صنيعه . وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء  
 من الخير من غير تفريط . واستنبط منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن  
 واجبة . قال فى الفتح : وما أحسن ماعقب به المصنف هذه الترجمة بالذى  
 قبلها ، لأن الحاصل منها الترغيب فى ملازمة العبادة ، والطريق الموصل إلى  
 ذلك الاقتصاد فيها ، لأن التشديد فيها قد يؤدى إلى تركها وهو مذموم .  
 انتهى .



## الحديث العشرون

عَنْ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، أَوْ دَعَا ، اسْتَجِيبَ لَهُ ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ .

( عن عبادة ) بن الصامت ( رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من تعار من الليل ) أى تيقظ ( فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ) زاد أبو نعيم فى الحلية من وجهين عن على بن المدينى : يحيى ويميت ( وهو على كل شىء قدير ، الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ) زاد النسائى وابن ماجه وابن السنى : العلى العظيم ( ثم قال : اللهم اغفر لى ، أو دعا ، استجيب له ) وعند الإسماعيلى : ثم قال رب اغفر لى ، غفر له ، أو قال : فدعا استجيب له ، شك الوليد ، واقتصر النسائى على الشق الأول ( فإن توضعاً وصلى قبلت ) صلاته ، وترك ذكر الثواب ليدل على ما لا يدخل تحت الوصف ، كما فى قوله تعالى : « تتجافى جنوبهم عن المضاجع » إلى قوله : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » . وهذا إنما يتفق لمن تعود الذكر واستأنس به وغلب عليه حتى صار الذكر له حديث نفسه فى نومه ويقظته ، فأكرم من اتصف بذلك بإجابة دعوته وقبول صلاته ، وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم باللفظ وعرض بالمعنى بجوامع كلمه التى أوتىها حيث قال : من تعار بالليل ... إلى آخره . قال فى الفتح : والذى يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر زائد على الصحة ، ومن ثم قال الداودى ماحصله : من قبل الله له حسنة لم يعذبه لأنه يعلم عواقب الأمور فلا يقبل شيئاً ثم يحبطه ، وإذا أمن الإحباط أمن التعذيب ، ولهذا قال الحسن : وددت أن الله تعالى قبل لى سجدة واحدة .

قال الفربري : أجريت هذا الذكر على لساني عند انتباهي ثم نمت فأتاني  
آت فقرأ : « وهدوا إلى الطيب من القول » الآية . وقال ابن بطال : وعد الله  
تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن من استيقظ من نومه لهجاً  
لسانه بتوحيد ربه والإذعان له بالملك والاعتراف بنعمه يحمدہ عليها وينزهه  
عما لا يليق به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالعجز عن المقدرة  
إلا بعونه ، إنه إذا دعاه أجابه وإذا صلى قبل صلاته ، فينبغي لمن بلغه هذا  
الحديث أن يغتنم العمل به ويخلص نيته لربه سبحانه وتعالى .

## الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ يَقْصُصُ فِي قِصَصِهِ وَهُوَ  
يَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَخَا لَكُمْ لَا يَقُولُ الرَّفَثَ ،  
يَعْنِي بِذَلِكَ ابْنُ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :  
وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَتْلُو كِتَابَهُ إِذَا انْشَقَّ مَعْرُوفٌ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعٌ  
أَرَانَا الْهَدَى بَعْدَ الْعَمَى فَقُلُوبُنَا بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَقَعَ  
يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ إِذَا اسْتَثْقَلَتْ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ

( عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال وهو يقص في قصصه ) بفتح  
القاف أى مواضعه ( وهو ) أى والحال أنه ( يذكر رسول الله صلى  
الله عليه ) وآله ( وسلم أن أخاً لكم ) هو من قول أبي هريرة أو من قول  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( لا يقول الرفث ) يعنى الباطل من القول  
والفحش . قال ابن بطلال : فيه أن حسن الشعر محمود كحسن الكلام .  
انتهى . قال فى الفتح : وليس فى سياق الحديث ما يفصح بأن ذلك من  
قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، بل هو ظاهر أنه من كلام أبى هريرة ( يعنى  
بذلك عبد الله بن رواحة ) الأنصارى الخزرجى حيث قال يمدح النبى صلى  
الله عليه وآله وسلم :

( وفينا رسول الله يتلو كتابه ) أى القرآن العزيز

( إذا انشق معروف من الفجر ساطع )

أى أنه يتلو كتاب الله وقت انشقاق الوقت الساطع من الفجر .

( أَرَانَا الْهَدَى بَعْدَ الْعَمَى فَقُلُوبُنَا بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَقَعَ

يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ ) كناية عن صلاته بالليل

( إذا استثقلت بالمشركون المضاجع )

فى هذا البيت الأخير معنى الترجمة ، لأن التعارّ هو السهر والتقلب على  
الفراش ، وكان ذلك إما للصلاة أو للذكر أو القراءة ، وكأن الشاعر أشار  
إلى قوله تعالى فى صفة المؤمنين : « تتجافى جنوبهم عن المضاجع بدعون

ربهم خوفاً وطمعاً » الآية ، وهذه الأبيات من الطويل وأجزاؤه ثمانية :  
 فعولن مفاعيلن إلى آخره . وفي البيت الأول الإشارة إلى علمه صلى الله عليه  
 وآله وسلم ، وفي الثالث إلى عمله ، وفي الثاني إلى تكميله الغير ، فهو صلى الله  
 عليه وآله وسلم كامل مكمل . قال في الفتح : وقعت لعبد الله بن رواحة في  
 هذه الأبيات قصة أخرجها الدارقطني من طريق سلمة وهرام عن عكرمة  
 قال : كان ابن رواحة مضطجعاً إلى جنب امرأته فقام إلى جاريته ، فذكر  
 القصة في رؤيتها إياه على الجارية ، وحجده ذلك ، والتماسها منه القراءة ،  
 لأن الجنب لا يقرأ . فقال هذه الأبيات ، فقالت : آمنت بالله وكذبت  
 بصري . فأعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فضحك صلى الله عليه وآله وسلم  
 حتى بدت نواجذه .

## الحديث الثاني والعشرون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّ بِيَدِي قِطْعَةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ، فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَانًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيْهِ ، وَرَأَيْتُ كَأَنَّ اثْنَيْنِ أَتَيَانِي ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأن بيدي قطعة إستبرق ) ديباج غليظ فارسي معرب ( فكأنني لا أريد مكاناً من الجنة إلا طارت إليه ) في التعبير : إلا طارت بي إليه ( ورأيت كأن اثنين ) وفي رواية : آتين من الإتيان ( أتياي ) أراد أن يذهبا بي إلى النار ، فتلقاهما ملك فقال : لم ترع ، أي لا يكون بك خوف ، خليا عنه ، فقصصتها على حفصة ، فقصت حفصة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( وذكر باقي الحديث ، وقد تقدم ) وفيه : فكان ابن عمر يصلي من الليل .

## الحديث الثالث والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا ، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ، يَقُولُ : إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ . ثُمَّ لِيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ، أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ، فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ، أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ، فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ، ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ ، قَالَ : وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ .

( عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة ) أى صلاتها ودعاءها ، وهو طلب الخيرة بوزن العنبة ( فى الأمور كلها ) جليلها وحقيقها ، كثيرها وقليلها ، ليسأل أحدكم حتى شسع نعله ( كما يعلمنا السورة من القرآن ) اهتماماً بشأن ذلك ( يقول : إذا هم أحدكم بالأمر ) أى قصد أمراً مما لا يعلم وجه الصواب فيه ، أما ما هو معروف خيره كالعبادات وصنائع المعروف فلا . نعم قد يفعل ذلك لأجل وقتها المخصوص كالخج فى هذه السنة لاحتال عدو أو فتنة ونحوهما ( فليركع ) فليصل ندباً فى غير وقت كراهة ( ركعتين ) من باب ذكر الجزء وإرادة الكل . واحترز بهما عن الواحدة فإنها لاتجزى ، وهل إذا صلى أربعاً بتسليمة يجزى ، وذلك لحديث أبى أيوب الأنصارى فى صحيح ابن حبان وغيره : ثم صل ما كتب الله لك . فهو دال على أن الزيادة على الركعتين لاتنصر ( من غير الفريضة ) بالتعريف فلا تحصل سنتها بوقوع

دعائها بعد فرض ( ثم ليقل ) ندباً بكسر لام الأمر المعلق بالشرط وهو إذا هم أحدكم بالأمر ( اللهم إني أستخيرك ) أى أطلب منك بيان ما هو خير لى ( بعلمك وأستقدرك بقدرتك ) أى أطلب منك أن تجعل لى قدرة عليه ، والباء فيهما للتعليل ، أى بأنك أعلم وأقدر أو للاستعانة أو للاستعطاف كما فى « رب بما أنعمت على » أى بحق علمك وقدرتك الشاملين ( وأسألك من فضلك العظيم ) إذ كل عطائك فضل ليس لأحد عليك حق فى نعمة ( فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب ) استأثرت بها لا يعلمها غيرك ، وفيه إذعان بالافتقار إلى الله فى كل الأمور والتزام لذلة العبودية ( اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر ) وهو كذا وكذا ويسميه ( خير لى فى دينى ومعاشى ) حياتى ( وعاقبة أمرى أو قال عاجل أمرى وآجله ) الشك من الراوى ( فاقدره لى ) بضم الدال ، وحكى عياض كسرهما . قال القرافى فى آخر كتاب أنوار البروق : من الدعاء المحرم المرتب على استئناف المشيئة ، كمن يقول أقدر لى الخير ، لأن الدعاء بوضعه اللغوى إنما يتناول المستقبل دون الماضى ، لأنه طلب ، وطلب الماضى محال ، فيكون مقتضى هذا الدعاء أن يقع تقدير الله فى المستقبل من الزمان ، والله تعالى يستحيل عليه استئناف المشيئة ، والتقدير : بل وقع جميعه فى الأزلى ، فيكون هذا الدعاء مقتضى مذهب من يرى أن لا قضاء وأن الأمر أنف ، كما أخرجه مسلم عن الخوارج ، وهو فسق بالإجماع ، وحينئذ فيجانب عن قوله هنا : فاقدره لى ، بأن يتعين أن يعتقد أن المراد بالتقدير هنا التيسير على سبيل المجاز ، والداعى إنما أراد هذا المجاز ، وإنما يحرم الإطلاق عند عدم النية ( ويسره لى ثم بارك لى فيه ) أدمه وضاعفه ( وإن كنت تعلم أن هذا الأمر ) وهو كذا وكذا ويسميه ( شر لى فى دينى ومعاشى ) أى حياتى ( وعاقبة أمرى أو قال ) شك من الراوى ( فى عاجل أمرى وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه ) فلا تعلق بالى بطلبه ، وفى دعاء بعض العارفين : اللهم لاتعب بدنى فى طلب ما لم تقدره لى ، ولم يكتف بقوله : فاصرفه عنى ، لأنه قد يصرف الله تعالى عن المستخير ذلك الأمر ولا يصرف قلبه عنه ، بل يبقى متعلقاً متشوقاً إلى حصوله فلا يطيب له خاطر ، فإذا صرفه الله وأصرفه عنه كان ذلك أكمل ، ولذا قال ( واقدر لى الخير حيث كان ثم أرضنى به ) أى اجعلنى راضياً به لأنه إذا

قدر له الخير ولم يرض به كان منكذ العيش آثماً بعدم رضاه بما قدره الله له مع كونه خيراً له ( قال ويسمى حاجته ) أى فى أثناء دعائه عند ذكرها بالكناية عنها فى قوله : إن هذا الأمر كما مرّ . وشيخ البخارى يلخى ، وعبد الرحمن ومحمد مدنيان ، وتفرد ابن أبى الموالى بروايته ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه أيضاً فى التوحيد ، وأبو داود فى الصلاة ، وكذا الترمذى وابن ماجه فيها ، والنسائى فى النكاح والبعوث واليوم والليلة .

#### الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُداً عَلَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ .

( عن عائشة رضى الله عنها قالت : لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد منه تعاهداً أى تفقداً وتحفظاً ) على ركعتي الفجر .



## الحديث الخامس والعشرون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَفِّفُ الرَّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ؟

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح) قراءة وأفعالا (حتى إني لأقول) بلام التأكيد (هل قرأ بأم الكتاب) أم لا ، وفى رواية بأمر القرآن ، وحتى للابتداء ، وليس المعنى أنها شكت فى قراءته بالفاتحة ، بل المراد إنه كان فى غيرها من النوافل يطيل وفى هذه يخفف أفعالها وقراءتها حتى إذا نسبت إلى قراءته فى غيرها كانت كأنها لم يقرأ فيها . ورواه ما بين بصرى وواسطى ومدنى وكوفى ، وفيه التحديث والنعنة والقول . وفى رواية عنها : كان يصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين . رواه البخارى فى هذا الباب أيضاً . زاد مسلم : يقرأ فيها : -« قل يا أيها الكافرون » و« قل هو الله أحد » ، ولأبى داود : « قل آمنا بالله وما أنزل علينا » فى الركعة الأولى ، وفى الثانية : « ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول » .

## الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ  
حَتَّى أَمُوتَ : صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَصَلَاةِ الضُّحَى ، وَنَوْمٍ  
عَلَى وَتَرٍ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : أوصاني خليلي ) صلى الله عليه وآله وسلم الذى تخللت محبته قلبي فصار فى خلاله ، أى باطنه ، وقوله هذا لا يعارضه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لو كنت متخذاً خليلاً غير ربى لا اتخذت أباً بكر خليلاً ، لأن الممتنع أن يتخذ هو صلى الله عليه وآله وسلم غيره تعالى خليلاً ، لا أن غيره يتخذه هو ( بثلاث لا أدعهن ) بضم العين أى لا أتركهن ( حتى ) أى إلى أن ( أموت ) يحتمل أن يكون قوله : لا أدعهن ... إلخ ، من جملة الوصية ، أو يكون من إخبار الصحابي بذلك عن نفسه ( صوم ثلاثة أيام ) البيض ( من كل شهر ) لتمرين النفس على جنس الصيام ليدخل فى واجبه بانسراح ، ويثاب ثواب صوم الدهر بانضمام ذلك لصوم رمضان إذ الحسنة بعشر أمثالها . قال فى الفتح : الذى يظهر أن المراد بها البيض ( وصلاة الضحى ) فى كل يوم ، كما زاده أحمد بلفظ ركعتين ، وهما أقلها ، ويجزئان عن الصدقة التى تصبح على مفاصل الإنسان فى كل يوم وهى ثلثمائة وستون مفصلاً ، كما فى حديث مسلم عن أبى ذر ، وقال فيه : ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى . قال ابن دقيق العيد : لعله ذكر الأقل الذى يوجد التأكيد بفعله ، وفى هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ، وعدم مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على فعلها ألا ينافى استحبابها ، لأنه حاصل بدلالة القول ، وليس من شرط الحكم أن تتظاهر عليه أدلة القول والفعل ، لكن ما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه ( ونوم على وتر ) ليطمئن على جنس الصلاة فى الضحى ، كالوتر قبل النوم فى المواظبة إذ الليل وقت الغفلة والكسل فتطلب النفس فيه الراحة ، وقد روى أن أبا هريرة كان يختار

درس الحديث بالليل على التهجّد ، فأمره بالضحي بدلا عن قيام الليل ، ولهذا أمره صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا ينام إلا على وتر ، ولم يأمر بذلك أبا بكر ولا عمر ولا غيرهما من الصحابة ، لكن قد رردت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم بالثلاث أيضاً لأبي الدرداء كما عند مسلم ، ولأبي ذر كما عند النسائي ، فقيل : خصهم بذلك لكونهم فقراء لا مال لهم ، فوصاهم بما يليق بهم وهو الصوم والصلاة وهما من أشرف العبادات البدنية ، ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة أنه يتناول حالتي الحضر والسفر ، كما يدل عليه قوله : لا أدعهن حتى أموت ، فحصل التطابق من أحد الجانبين وهو الحضر ، وذلك كاف في المطابقة . وفي الحديث استحباب تقديم الوتر على النوم ، لكنه في حق من لم يثق بالاستيقاظ ، أما من وثق به فالتأخير أفضل لحديث مسلم : من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ، فإن أوتر ثم تهجد لم يعده ، لحديث أبي داود وقال الترمذي حسن : لا وتران في ليلة . ورواة حديث الباب بصريون إلا شعبة فإنه واسطي ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في الصوم ، ومسلم والنسائي في الصلاة .

## الحديث السابع والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَدْعُ  
أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ .

( عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعاً قبل الظهر ورَكَعتين قبل الغداة ) ولا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر ، لأنه يحتمل أنه كان إذا صلى في بيته صلى أربعاً ، وإذا صلى في المسجد فرَكَعتين ، أو أنه كان يفعل هذا وهذا ، فحكى كل من ابن عمر وعائشة ما رأى أو كان الأربع ورداً مستقلاً بعد الزوال لحديث ثوبان عند البزار أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يستحب أن يصلى بعد نصف النهار ، وقال فيه : إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء وينظر الله إلى خلقه بالرحمة . وأما سنة الظهر فالركعتان التي قال ابن عمر ، نعم قيل في وجهه عند الشافعي أن الأربع قبلها راتبة عملاً بحديثها . قال في الفتح : والأولى أن يحمل على حالين ، فكان تارة يصلى ثنتين وتارة يصلى أربعاً . وقال أبو جعفر الطبرى : الأربع كانت في كثير من أحواله والركعتان في قليلها .

## الحديث الثامن والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ : لِمَنْ شَاءَ ، كَرَاهِيَّةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً .

( عن عبد الله المزني ) ابن المغفل ( رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم قال : صلوا قبل صلاة المغرب ) أى ركعتين عند أبي داود ، قال ذلك ثلاثاً كما يدل عليه قوله ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( فى ) المرة ( الثالثة لمن شاء ) صلاتهما ( كراهية أن يتخذها الناس سنة ) لازمة يواظبون عليها ، ولم يرد نفي استحبابها ، لأنه لا يأمر بما لا يستحب ، وكأن المراد انخراط رتبته عن رواتب الفرائض ، ومن ثم لم يذكرها أكثر الشافعية فى الرواتب ، ويدل له أيضاً حديث ابن عمر عند أبي داود بإسناد حسن قال : مارأيت أحداً يصلى ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لكنه معارض بحديث عقبة بن عامر التالى لهذا الحديث فى البخارى أنهم كانوا يصلونها فى العهد النبوى . قال أنس : وكان يرانا نصليها فلم ينهنا . وقد عدّها بعضهم من الرواتب . وتعقب بأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليها ، والذى صححه النووى أنها سنة للأمر بها فى حديث الباب . وقال مالك بعدم السنية . وعن أحمد الجواز . قال فى المجموع : واستحبها قبل الشروع فى الإقامة ، فإن شرع فيها كره الشروع فى غير المكتوبة لحديث مسلم : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة . اهـ . وقال النخعى : إنها بدعة لأنه يؤدى إلى تأخير المغرب عن أول وقتها . وأجيب بأنه منابذ للسنة وبأن زمنهما يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها . وحكمة استحبابهما رجاء إجابة الدعاء لأنه بين الأذنين لا يرد ، وكلما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر . ومجموع الأحاديث يدل على استحباب تخفيفهما كركعتي الفجر . قال فى الفتح : لم يذكر المصنف ، يعنى ( ١٥ - عون البارى - ج ٢ )

البخارى ، الصلاة قبل العصر ، وقد ورد فيها حديث لأبى هريرة مرفوع لفظه : رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً . أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه وابن حبان . وورد من فعله صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً حديث على بن أبى طالب أخرجه الترمذى والنسائى وفيه : إنه كان يصلى قبل العصر أربعاً . وليس على شرط البخارى . اهـ . ورواة حديث الباب بصريون إلا ابن بريده فإنه مروى ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الاعتصام ، وأبو داود فى الصلاة .

## باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

### الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ،  
وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

كذا ثبتت البسمة في نسخة الصغاني قبل الباب ، وهي لأبي ذر مما صحح عليه .

\* ( باب فضل الصلاة ) مطلقاً أو المكتوبة فقط

( في مسجد مكة ) ومسجد ( المدينة ) \*

قال ابن رشيد : لم يقل أى البخارى في الترجمة : وبيت المقدس ، وإن كان مجموعاً إليهما في الحديث لكونه أفرد بعد ذلك بترجمة . قال : وترجم بفضل الصلاة ، وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها ، لأن لفظ المساجد مشعر بالصلاة . اهـ . وظاهر إيراد البخارى لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة . ويحتمل أن يريد بها ما هو أعم من ذلك فتدخل النافلة ، وهذا أوجه ، وبه قال الجمهور في حديث الباب ، وذهب الطحاوى إلى أن التفضيل مختص بصلاة الفريضة . كذا في الفتح .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم )  
قال : لا تشد الرحال ( بضم الفوقية وفتح المعجمة ، والرحال : جمع رحل للبعير كالسرج للفرس ، وهو أصغر من القتب ، وشده كناية عن السفر لأنه لازم له ، والتعبير بشدها خرج مخرج الغالب في ركوبها للمسافر ، فلا فرق بين ركوب الرواحل وغيرها من الخيل والبغال والحمير والمشى في هذا المعنى ، ويدل لذلك قوله في بعض طرقه : إنما يسافر . أخرجه مسلم .

والنفي هنا بمعنى النهى عن السفر إلى غيرها ، أى لاتشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه . قال الطيبي : هو أبلغ من صريح النهى ، كأنه قال : لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به . اهـ . ( إلا إلى ثلاثة مساجد ) الاستثناء مفرغ ، والتقدير : لاتشد الرحال إلى موضع ، ولازمه منع السفر إلى كل موضع غيرها ، لأن المستثنى منه فى المفرغ يقدر بأعم العام ، لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتى ( المسجد الحرام ) أى المحرم بمكة وهو كقولهم : الكتاب بمعنى المكتوب ، والمسجد بالخفض على البدلية وبالرفع على الاستئناف ، والمراد به جميع الحرم ، ولفظ القسطلانى : والمراد بالمسجد الحرام أرض الحرم كلها . اهـ . وقيل : يختص بالموضع الذى يصلى فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم . قال الطبرى : ويتأيد بقوله : مسجدى هذا : لأن الإشارة فيه إلى مسجد الجماعة ، فينبغى أن يكون المستثنى كذلك ، وقيل المراد به الكعبة ، حكاه الحب الطبرى ، وذكر أنه يتأيد بما رواه النسائى بلفظ : إلا الكعبة ، وفيه نظر ، لأن الذى عند النسائى : إلا مسجد الكعبة ، حتى ولو سقطت لفظة مسجد لكانت مرادة ، ويؤيد الأول مارواه الطيالسى من طريق عطاء أنه قيل له : هذا الفضل فى المسجد وحده أو فى الحرم ، قال : بل فى الحرم لأنه كله مسجد ( ومسجد الرسول ) محمد صلى الله عليه وآله وسلم بطيبة ، عبر به دون مسجدى للتعظيم ، أو هو من تصرف الرواة . وروى أحمد بإسناد رواه الصريح من حديث أنس رفعه : من صلى فى مسجدى أربعين صلاة لاتفوته صلاة ، كتبت له براءة من النار ، وبراءة من العذاب ، وبراءة من النفاق ، ويؤيده أيضاً قوله فى حديث أبى سعيد : ومسجدى ( ومسجد الأقصى ) بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة عند الكوفيين ، واستشهدوا له بقوله تعالى : « وما كنت بجانب الغربى » والبصريون يؤولونه بإضمار المكان ، أى ومسجد المكان الأقصى ، وبجانب المكان الغربى ونحو ذلك ، وسمى الأقصى لبعده عن المسجد الحرام فى المسافة ، وقيل فى الزمان ، وفيه نظر ، لأنه ثبت فى الصحيح أن بينهما أربعين سنة ، وقال الزمخشري : سمي الأقصى لأنه لم يكن وراءه مسجد حينئذ ، وقيل لبعده عن الأقدار والخبث ، وقيل هو أقصى بالنسبة إلى مسجد المدينة لأنه



بعيد من مكة ، وبيت المقدس أبعد منه ، وليبيت المقدس عدة أسماء تقرب من العشرين ، منها : إيلياء والمقدس بسكون القاف وبفتحها مع التشديد والقدس وشلم بالمعجمة وتشديد اللام وبالمهملة وشلام بمعجمة وسلم بفتح المهملة وكسر للام الخفيفة وأورى سلم بسكون الواو وبكسر الراء بعدها تختانية ساكنة وكورة وبيت أيل وصيهون ومصروث وكورشلا وبابوش .

قال في الفتح : وقد تتبع أكثر هذه الأسماء الحسين بن خالويه اللغوى في كتاب ليس ، وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء ، ولأن الأول قبله الناس وإليه حجهم ، والثاني كان قبله الأمم السالفة ، والثالث أسس على التقوى ، واختلف في شكل الرحال إلى غيرها ، كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً ، وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها ، فقال الشيخ أبو محمد الجويني : يحرم شد الرحال إلى غيرها عملاً بظاهر هذا الحديث . وأشار القاضي حسين إلى اختياره ، وبه قال عياض وطائفة ، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفارى على أبي هريرة خروجه إلى الطور ، وقال : لو أدركتك قبل أن تخرج ماخرجت ، واستدل بهذا الحديث ، فدلّ على أنه يرى حمل الحديث على عمومه ، ووافقه أبو هريرة ، والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لايحرم ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة ، منها : أن المراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فإنه جائز . وقد وقع في رواية لأحمد بلفظ : لاينبغي للمطى أن تعمل ، وهو لفظ ظاهر في غير التحريم . ومنها أن النهى مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فإنه لايجب الوفاء به قاله ابن بطال ، وقال الخطابى : اللفظ لفظ الخبر ومعناه الإيجاب فيما ينذره الإنسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها ، أى لايلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة . ومنها أن المراد حكم المساجد فقط ، وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة ، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو نزهة فلا يدخل في النهى . ويؤيده ما روى أحمد عن شهر بن خوشب قال : سمعت أبا سعيد . وذكرت عنده الصلاة في الطور فقال : قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم : لا ينبغي للمطى أن تشد رحاله إلى مسجد تبتغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي . وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف . ومنها أن المراد قصدها بالاعتكاف فيها حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال : لا يعتكف في غيرها وهو أخص من الذي قبله ، ولم أر عليه دليلاً . واستدل به على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك ، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في البويطي واختاره أبو إسحق المروزي ، وقال أبو حنيفة : لا يجب مطلقاً ، وقال الشافعي في الأم : يجب في المسجد الحرام لتعليق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين ، وهذا هو المنصور لأصحاب الشافعي . وقال ابن المنذر : يجب إلى الحرمين ، وأما الأقصى فلا ، واستأنس بحديث جابر : أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس . قال : صل هاهنا . وقال ابن التين : الحجة على الشافعي أن أعمال المطى إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى ، والصلاة فيها قربة ، فوجب أن يلزم بالنذر كالمسجد الحرام . انتهى . وفيما يلزم من نذر إتيان مسجد من هذه المساجد تفصيل وخلاف يطول ذكره مجله كتب الفروع ، واستدل به على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد الثلاثة لصلاة أو غيرها لم يلزمه ذلك ، لأنها لا فضل لبعضها على بعض ، فيكفي صلاته في أي مسجد كان . قال النووي : لا خلاف في ذلك إلا ما روى عن الليث أنه قال : يجب الوفاء به . وعن الحنابلة رواية : يلزمه كفارة يمين ولا ينقذ نذره . وعن المالكية رواية : إن تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزم وإلا فلا . وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد قبا ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتيه كل سبت . قال الكرمانى : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة ، وصنف فيها رسائل من الطريقتين . قلت : يشير إلى ما رد به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية ، وما انتصر له الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية رحمه الله وهي مشهورة في بلادنا ، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنكرنا ناصروه ذلك . وفي شرح ذلك من الطرفين طول ، وهي من أشنع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ،

ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول : زرت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدباً لا أصل الزيارة ، فإنها من أفضل الأعمال وأجل القرب الموصلة إلى ذى الجلال ، وإن مشروعيها محل إجماع بلا نزاع ، والله الهادي إلى الصواب . اهـ ما في الفتحة . وقال القسطلاني : وقد بطل بما مر من التقدير بلا تشدد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه المعتضد بحديث أبي سعيد المروى في مسند أحمد بإسناد حسن مرفوعاً : لا ينبغي للمطى أن تشد رحاله إلى مسجد تبغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والأقصى ومسجدي . هذا قول ابن تيمية حيث منع من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهى من أبشع المسائل المنقولة عنه . وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه أنه كره اللفظ أدباً لا أصل الزيارة ، فإنها من أفضل الأعمال وأجل القرب الموصلة إلى ذى الجلال ، وإن مشروعيها محل إجماع بلا نزاع . اهـ . فشدد الرحال للزيارة أو نحوها كطلب علم ليس إلى المكان بل لمن فيه ... إلخ . وكذا طعن الشيخ ابن حجر المكي الشافعي في الجوهر المنظم على شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة وطائفة من المتأخرين المقلدة للآراء . ومن نظر في كلام ابن تيمية وما استدل به على منع السفر لزيارة القبور نظر إنصاف ، وفهم كلام ابن الهادي الناصر له رحمه الله ، علم أن الحق في هذا الباب مع ابن تيمية ومن تبعه ، لأمع من رده وخذله تعصباً لا عدلاً . والشيخ ابن تيمية رحمه الله لا ينكر أصل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بل هى عنده تشرع وتستحب لمن يمر على المدينة المكرمة ، وإنما يمنع عن شد الرحل إليها لذلك الغرض ، بناء على أنه لم يرد به نص من سنة ولا أثر صحيح عن صحابي ولا تابعي ، ولهذا تراه قد ذكر في منسكه آداب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يقل فى شيء من فتاواه ومؤلفاته أن زيارته صلى الله عليه وآله وسلم غير مشروعة لكن مفاسد التعصب كثيرة لا تحصى ، وله رحمه الله في هذه المسألة سلف صالح ، كمالك والجبيني وعياض والقاضي حسين وطائفة ، كما أشار إليه في الفتحة ، بل هو في ذلك تابع لبصرة الغفارى وأبى هريرة الصحابييين ، فكيف يجوز التحامل عليه دون هؤلاء مع إنه وإنهم سواء

في ذلك . ولا ريب أن الذين طعنوا فيه ونالوا منه وردّوا عليه لم يبلغوا معشار ما آتاه الله من العلم والعمل والفضل والتقوى ، ولم تؤثر عنه بدعة ولا فسق قط ، والكلام عليه وله يطول جداً ، ولا حاجة اليوم إلى بسط القول في ذلك ، فقد صنف في هذه المسألة كتب ورسائل جليلة ووقعت زلازل وقلقل كثيرة لا تخفى على المطلع المحصل . قال في الفتح : قال بعض المحققين قوله إلا إلى ثلاثة مساجد ، المستثنى منه محذوف ، فيما أن يقدر عاماً فيصير : لاتشد الرحال إلى مكان في أى أمر كان إلا إلى الثلاثة ، أو أخص من ذلك لاسبيل إلى الأول لإفضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها ، فيتعين الثانى ، والأولى أن يقدر ماهو أكثر مناسبة وهو لاتشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة ، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين ، والله أعلم . وقال السبكي الكبير : ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها لذلك الفضل غير البلاد الثلاثة ، ومرادى بالفضل ماشهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً ، وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذاتها ، بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المندوبات أو المباحات . قال : وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع ، وهو خطأ ، لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه ، فعنى الحديث : لاتشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأمكنة لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة ، وشد الرحل إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان . انتهى . وقد بسطنا القول على هذه المسألة في كتاب « رحلة الصديق إلى البيت العتيق » و « مسك الختام في شرح بلوغ المرام » وفي تخريج ردّ الإشراف ، فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع إليها . وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، وأخرج حديثه هذا مسلم ، وأبو داود في الحج ، والنسائي في الصلاة .

## الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : صَلَاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ .

( وعنه ) أى عن أبى هريرة ( رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم قال : صلاة ) أى فرضاً أو نفلاً ( فى مسجدى هذا ) قال النووى : ينبغى للمصلى أن يحرص على الصلاة فى الموضع الذى كان فى زمانه صلى الله عليه وآله وسلم دون ما يزيد فيه بعده ، لأن التضعيف إنما ورد فى مسجده ، وقد أكد به قوله هذا ، بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة ، بل صحح النووى إنه يشمل جميع الحرم ( خير ) من جهة الثواب ( من ألف صلاة ) تصلى ( فيما سواه ) من المساجد ( إلا المسجد الحرام ) أى فإن الصلاة فيه خير من الصلاة فى مسجدى ، ويدل له حديث أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير رفعه : صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فى هذا . وعند البزار وقال إسناده حسن والطبرانى من حديث أبى الدرداء رفعه : الصلاة فى المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة فى مسجدى بألف صلاة ، والصلاة فى بيت المقدس بخمسمائة صلاة : فوضح بذلك أن المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام . وأوله المالكية ومن وافقهم بأن الصلاة فى مسجده تفضله بدون الألف . قال ابن عبد البر : لفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن تكون الصلاة فى مسجد المدينة أفضل من الصلاة فى مسجد مكة بتسمائة وتسع وتسعين صلاة . وأوله بعضهم على التساوى . ورجحه ابن بطال معللاً بأنه لو كان مسجد مكة فاضلاً أو مفضولاً ، لم يعلم مقدار ذلك إلا بدليل بخلاف المساواة ، وأجيب بأن دليله قوله فى حديث أحمد وابن حبان السابق : وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فى هذا ، وكأنه لم يقف عليه ، وهذا التضعيف

يرجع إلى الثواب كما مرّ ، ولا يتعدى إلى الإجزاء بالاتفاق كما نقله النووي وغيره . وعليه يحمل قول أبي بكر النقاش المفسر في تفسيره : حسبت الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة . وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فإنها تزيد سبعاً وعشرين درجة ، قال البدر بن الصاحب الآثاري : إن كل صلاة بالمسجد الحرام فرادى بمائة ألف صلاة ، وكل صلاة فيه جماعة بألئى ألف صلاة وسبعمائة ألف صلاة ، والصلوات الخمس فيه بثلاثة عشر ألف ألف وخمسمائة ألف صلاة ، وصلاة الرجل منفرداً في وطنه غير المسجدين المعظمين كل مائة سنة شمسية بمائة ألف وثمانين ألف صلاة ، وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وثمانمائة ألف صلاة ، فتلخص من هذا أن صلاة واحدة في المسجد الحرام جماعة يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلده فرادى حتى بلغ عمر نوح بنحو الضعف . انتهى . لكن هل يجتمع التضعيفان أو لايحل بحث . واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة ، لأن الأمكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجوحة ، وهو قول الجمهور ، وحكى عن مالك ، وبه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه ، لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة . وقد رجع عن هذا القول أكثر المنصفين من المالكية ، لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فحكى الاتفاق على أنها أفضل بقاع الأرض ، بل قال ابن عقيل الحنبلي : إنها أفضل من العرش . وتعقب بأن هذا لايتعلق بالبحث المذكور ، لأن محله مايرتب عليه الفضل للعباد . وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لاينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها ، كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود . قال النووي في شرح المذهب : لم أر لأصحابنا نقلاً في ذلك . وقال ابن عبد البر : إنما يحتج بقبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من أنكر فضلها ، أما من أقرّ به وأنه ليس بعد مكة أفضل منها فقد أنزلها منزلها ، وقال غيره : سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضائه الشريفة أنه روى أن

المرء يدفن في البقعة التي أخذ منها ترابه عندما يخلق . رواه ابن عبد البر في أواخر تمهيده من طريق عطاء الخراساني موقوفاً . وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة . فعلى هذا فالبقعة التي ضمت أعضائه من تراب الكعبة فرجع الفضل المذكور إلى مكة إن صح ذلك . ورواة هذا الحديث الستة مدنيون إلا شيخ البخاري فأصله من دمشق وهو من أفراد ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم في المناسك ، والترمذي وابن ماجه في الصلاة ، والنسائي في الحج .

## الحديث الثالث

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّي مِنَ الضُّحَى إِلَّا فِي يَوْمَيْنِ، يَوْمٍ يَقْدَمُ مَكَّةَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقْدُمُهَا ضُحًى، فَيَطُوفُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، وَيَوْمٍ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَرِهَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ، وَكَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَزُورُهُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يَصْنَعُونَ، وَلَا أَمْنَعُ أَحَدًا أَنْ صَلَّى فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، غَيْرَ أَنْ لَا تَتَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا.

( عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان لا يصلي من الضحى ) أى فى الضحى أو من جهة الضحى ( إلا فى يومين يوم يقدم بمكة فإنه ) أى ابن عمر ( كان يقدمها ) أى مكة ( ضحى ) أى فى ضحوة النهار ( فيطوف بالبيت الحرام ) ثم يصلى ركعتين ( سنة الطواف ) خلف المقام ( أى مقام إبراهيم عليه السلام ) ( ويوم يأتى مسجد قبا ) هو على ثلاثة أميال من المدينة ، يذكر ويؤنث . وقال ياقوت : على ميلين على يسار قاصد مكة ، وهو من عوالى المدينة ، وسمى باسم بئر هناك ، والمسجد المذكور هو مسجد بنى عمرو ابن عوف ، وهو أول مسجد أسسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( فإنه كان يأتیه كل سبت ) يزوره ( فإذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصلى فيه ) ابتغاء الثواب . روى النسائى حديث سهل بن حنيف مرفوعاً : من خرج حتى يأتى مسجد قبا فيصلى فيه كان له عدل عمرة . وعند الترمذى من حديث أسيد بن حضير رفعه : الصلاة فى مسجد قبا كعمرة . وعند ابن أبى شيبة فى أخبار المدينة بإسناد صحيح عن سعد بن أبى وقاص قال : لأن أصلى فى مسجد قبا ركعتين أحب إلى من أن آتى بيت المقدس مرتين ، لو يعلمون ما فى قبا لضربوا إليه أكباد الإبل . وفى الحديث : فضل مسجد



قبا والصلاة فيه ، لكن لم يثبت فيه تضعيف ، كالمساجد الثلاثة ( وكان ) ابن عمر ( يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم كان يزوره ) أى مسجد قبا ، أى يوم السبت ( راكباً وماشياً ) أى بحسب ما تيسر ، واستدل به ابن حبيب من المالكية ، كما نقله العيني ، على أن المدنى إذا نذر الصلاة فى مسجد قبا لزمه ذلك ، وحكاه عن ابن عباس ( وكان ) أى ابن عمر ( يقول : إنما أصنع كما رأيت أصحابى يصنعون ولا أمنع أحداً إن صلى ) أى الصلاة ( فى أى ساعة شاء من ليل أو نهار ، غير أن لا تتحروا ) أى لا تنقصوا ( طلوع الشمس ولا غروبها ) فتصلوا فى وقتيهما . وفى هذا الحديث دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك ، وفيه أن النهى عن شد الرحل لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتى مسجد قبا راكباً ، وتعقب بأن مجيئه صلى الله عليه وآله وسلم إلى قبا إنما كان لمواصلة الأنصار وتفقد حال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه ، وهذا هو السر فى تخصيص ذلك بالسبت ، وأيضاً المراد بشد الرحل اختيار السفر ، ولم يكن مجيئه إلى قبا من هذا القبيل ، بل هو من جنس التتره ، ونقل الأقدام إلى مساجد المدينة وتفرج البساتين ، فلا يقاس هذا على ذاك ، والله أعلم . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى ومدنى وكوفى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، ومسلم فى الحج وأبو داود .

### الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ) أورد بلفظ البيت لأن القبر صار في البيت ، وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر . قال القرطبي : الرواية الصحيحة بيتي ، ويروى قبري ، وكأنه بالمعنى لأنه دفن في بيت سكناه ، والمعنى منقولة منها كالحجر الأسود ، أو تنقل بعينها إليها ، كالجذع الذي حنَّ إليه صلى الله عليه وآله وسلم أو توصل الملازم للطاعات فيها إليها ، فهو مجاز باعتبار المال ، كقوله : الجنة تحت ظلال السيوف ، أى الجهاد مآله الجنة . فهذه البقعة المقدسة روضة من رياض الجنة الآن وتعود إليها ويكون للعامل فيها روضة بالجنة . ولم يثبت خبر عن بقعة أنها من الجنة بخصوصها إلا هذه البقعة المقدسة ، والأولى القول بظاهر الحديث وحمله على الحقيقة دون المجاز ، وقد استدلل بهذا الحديث المالكية مع قوله : موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها ، على تفضيل المدينة على مكة المكرمة . قال ابن عبد البر : هذا الاستدلال بالخبر في غير ماورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ، ثم ساق حديث عبد الله بن عدى قال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفاً على الحزورة فقال : والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ماخرجت . وهو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم . قال ابن عبد البر : هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه . انتهى . قلت : الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضعين الكريمين كالاقتغال ببيان الأفضل من الكتاب العزيز وصاحب السنة المطهرة صلى الله عليه وآله وسلم ، وكل ذلك من فضول العمل الذى لا يتعلق به فائدة غير الجدل والخصومة والتعسف والتكلف التى ورد النهى عنها ، وقد أفضى النزاع والتشاجر في هذه المسألة وأشباهها إلى فتن كثيرة قوية وتلفيق أدلة

واهية ضعيفة ، ذكر البعض منها الشوكاني رحمه الله في شرح المنتقى راداً عليه ، ثم قال : وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ، ثم عليّ وطلحة والزبير وعمار وآخرون ، وهم من أطيب الخلق ، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت ، وهو إنما يدل على أنها فاضلة . انتهى . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ( ومنبري ) هذا بعينه ( على حوضي ) نهر الكوثر الكائن داخل الجنة ، لاهوضه الذي خارجها بجانبها المستمد من الكوثر يعيده الله فيضعه عليه أو أن له هناك منبراً على حوضه يدعو الناس عليه إليه . وعند النسائي : ومنبري على ترعة من ترع الجنة . ورواة هذا الحديث مدنيون إلا شيخ البخاري فبصري من أفراد ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في أواخر الحج وفي الحوض والاعتصام ، ومسلم في الحج .

## باب الاستعانة في الصلاة

### الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا ، وَقَالَ : إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَحَدُنَا يُكَلِّمُ صَاحِبَهُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » . فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ .

\* ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) \*

( باب الاستعانة في الصلاة )

( عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة ) وزاد في رواية أبي وائل : كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا ، وفي رواية أبي الأحوص : خرجت في حاجة ونحن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة ( فيرد علينا ) السلام ( فلما رجعنا من عند النجاشي ) بفتح النون وقيل بكسرهما : ملك الحبشة إلى مكة من الهجرة الأولى أو إلى المدينة من الهجرة الثانية ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ يتجهز لغزوة بدر ( سلمنا عليه فلم يرد علينا ) أى باللفظ ، فقد روى ابن أبي شيبة من مرسل ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالإشارة ، وزاد مسلم في رواية ابن فضيل : قلنا : يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا ... الحديث ( وقال ) صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من الصلاة ( إن في الصلاة شغلا ) عظيماً ، لأنها مناجاة مع الله تعالى تستدعى الاستغراق في خدمته فلا يصلح فيها الاشتغال بغيره من رد سلام ونحوه ، أو التنوين للتنويع ، أى كقراءة

القرآن والذكر والدعاء ، وزاد في رواية أبي وائل أيضاً : إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، وزاد في رواية كلثوم الخزاعي : إلا بذكر الله ، وفي رواية أبي ذر وعزاه في الفتح لأحمد عن أبي فضيل : لشغلا بزيادة لام التأكيد ( وفي رواية عن زيد بن أرقم رضي الله عنه ) وليس للشيباني عن زيد غير هذا الحديث ( قال : كان أحدنا يكلم صاحبه في الصلاة ) والذي في البخاري : إن كنا لتكلم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، يكلم أحدنا صاحبه بحاجته ، وهذا حكمه الرفع ، وكذا قوله : فأمرنا بالسكوت لقوله فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى ولو لم يقيد بذلك لكان ذكر نزول الآية كافياً في كونه مرفوعاً ، وفي لفظ : ويسلم بعضنا على بعض في الصلاة . قال في الفتح : والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه ( حتى ) إلى أن ( نزلت ) ظاهره أن نسخ الكلام وقع بهذه الآية ، والآية مدنية ، فيقتضي أن النسخ وقع في المدينة فيستشكل ذلك على قول ابن مسعود إن ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي ، وكان رجوعهم من عنده إلى مكة ، فتعين أن المراد بقوله : فلما رجعنا من عند النجاشي في الهجرة الثانية ، ولم يكونوا يجتمعون بمكة إلا نادراً ، وقد جمع بينهما مجموعات ذكرها في الفتح ( حافظوا ) أي داوموا ( على الصلوات ) ولأبوي ذر والوقت ( والصلاة الوسطى ) أي العصر ، وعليه الأكثرون ( وقوموا لله قانتين ) أي ساكتين ، لأن لفظ الراوي يشعر به ، فحمله عليه أولى وأرجح ، لأن المشاهد للوحي والتنزيل يعلم سبب النزول ، وقال أهل التفسير : خاشعين وذليلين بين يديه . وحينئذ فالكلام منافٍ للخشوع إلا ما كان من أمر الصلاة ( فأمرنا بالسكوت ) أي عما كنا نفعله من ذلك . وزاد مسلم : ونهينا عن الكلام . ولم يقع في البخاري . وذكرها صاحب العمدة ، ولم ينبه أحد من شراحها عليها ، وليس المراد مطلقه ، فإن الصلاة ليس فيها حالة سكوت حقيقة . قال ابن دقيق العيد : ويترجح ذلك بما دلّ عليه لفظ حتى التي للغاية والفاء التي تشعر بتعليل ماسبق عليها لما يأتي بعدها . انتهى . واستدل بهذه الزيادة على أن الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده ، إذ لو كان كذلك لم يحتاج إلى قوله : ونهينا عن الكلام . وأجيب بأن دلالة على ضده دلالة التزام ، ( ١٦ - عون للباري - ج ٢ )

ومن ثم وقع الخلاف ، فلعله ذكر لكونه أصرح . وقال ابن دقيق العيد :  
هذا اللفظ أحد ما يستدل به على النسخ ، وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر ،  
وليس كقول الراوى هذا منسوخ لأنه يطرقه احتمال أن يكون قاله عن اجتهاد ،  
وقيل ليس فى هذه القضية نسخ لأن إباحة الكلام فى الصلاة كان بالبراءة  
الأصلية والحكم المزيل لها ليس نسخاً . وأجيب بأن الذى يقع فى الصلاة  
ونحوها مما يمنع أو يباح إذا قرره الشارع كان حكماً شرعياً ، فإذا ورد  
ما يخالفه كان نسخاً ، وهو كذلك هنا . قال ابن دقيق العيد : وقوله : ونهينا  
عن الكلام يقتضى أن كل شىء يسمى كلاماً فهو منهى عنه حملاً للفظ  
على عمومه ، ويحتمل أن تكون اللام للعهد الراجع إلى قوله : يكلم الرجل  
منا صاحبه بحاجته ، وقوله : فأمرنا بالسكوت ، أى عما كانوا يفعلونه  
من ذلك . قال فى الفتح : أجمعوا على أن الكلام فى الصلاة من عالم بالتحريم  
عامد لغير مصلحتها أو لإنقاذ مسلم مبطل لها . واختلفوا فى السامى والجاهل ،  
فلا يبطلها القليل منه عند الجمهور ، واختلفوا فى أشياء أيضاً ، كمن جرى  
على لسانه بغير قصد أو تعمد لإصلاح الصلاة لسهو دخل على إمامه ، أو لإنقاذ  
مسلم لثلا يقع فى مهلكة ، أو فتح على إمامه ، أو سبى مرّبه ، أو ردّ السلام ،  
أو أجاب دعوة أحد والديه ، أو تقرب بقربة كأعتقت عبدى لله ، ففى  
جميع ذلك خلاف محل بسطه كتب الفقه . قال ابن المنير فى الحاشية : الفرق  
بين قليل الفعل للعامد فلا يبطل وبين قليل الكلام إن الفعل لا تخلو منه الصلاة  
غالباً لمصلحتها وتخلو من الكلام الأجنبى غالباً فطرد . ورواة هذا الحديث  
الستة كوفيون إلا شيخ البخارى فروزى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة  
والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التفسير ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ،  
وكذا أبو داود والترمذى فيها وفى التفسير .

## الحديث الثاني

عَنْ مُعَيْقِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ قَالَ : إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً .

( عن معيقب ) بن أبي فاطمة الدوسي المدني ( رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في شأن الرجل ) وذكره للغالب وإلا فالحكم جار في جميع المكلفين حال كونه ( يسوى التراب حيث ) أى في المكان الذى ( يسجد ) فيه ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( إن كنت فاعلا ) أى مسوياً للتراب ( فواحدة ) أى فامسح أو افعل أو فليكن واحدة أو فواحدة تكفيك ، أو المشروع فعلة واحدة ، وأبيح له المرة لثلاث يتأذى به في سجوده . وفي حديث أبي ذر عند أصحاب السنن مرفوعاً ، إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى . وقوله : إذا قام أراد به الدخول في الصلاة ليوافق حديث الباب فلا يكون منهياً عن المسح قبل الدخول فيها ، بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو في الصلاة . وحكاية النووي الاتفاق على كراهة مسح الحصى وغيره في الصلاة معارضة بما في المعالم للخطابي عن مالك أنه لم ير به بأساً وكان يفعله ، ولعله لم يبلغه الخبر ، وأفرط بعض أهل الظاهر فقال إنه حرام إذا زاد على واحدة بظاهر النهى ، ولم يفرق بين ما إذا توالى أو لا ، مع إنه لم يقل بوجوب الخشوع والذي يظهر أن علة كراهته المحافظة على الخشوع ، أو لثلاث يكثر العمل في الصلاة لكن حديث أبي ذر المتقدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجهه حائلاً . وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال : إذا سجدت فلا تمسح الحصى فإن كل حصاة تحب أن يسجد عليها . فهذا تعليل آخر . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري ومدني ، وفيه التحديث بالإفراد والجمع والعنونة ، وليس لمعيقب في هذا الكتاب غير هذا الحديث ، وأخرجه مسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

## الحديث الثالث

عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى يَوْمًا فِي غَزْوَةٍ وَلِحَامٍ دَابَّتْهُ بِيَدِهِ ، فَجَعَلَتِ الدَّابَّةُ تُنَازِعُهُ وَجَعَلَ يَتَّبِعُهَا ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّ غَزَوَاتٍ أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَانٍ وَشَهِدْتُ تَيْسِيرَهُ وَإِنِّي إِنْ كُنْتُ أَنْ أُرَاجِعَ مَعَ دَابَّتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْعَاهَا تَرْجِعُ إِلَيَّ مَأْلُفِيهَا فَيَشُقُّ عَلَيَّ .

( عن أبي برزة الأسلمي رضى الله عنه صلى يوماً ) العضر كما بيّن مهدي ابن ميمون في روايته ( في غزوة ولحام دابته ) أى فرسه أو حماره قولان ( بيده فجعلت الدابة تنازعه وجعل يتبعها ) قد أجمعوا أن المشى الكثير المتوالى في الصلاة المكتوبة يبطلها فيحمل حديث أبي برزة على القليل ، وفي رواية عمرو بن مرزوق ما يؤيد ذلك ، فإنه قال : فضت الدابة في قبلته ، فانطلق فأخذها ، ثم رجع القهقري ، فإن في هذا الرجوع ما يشعر بأن مشيه إلى قصدها ما كان كثيراً فهو عمل يسير ومشى قليل ليس فيه استدبار القبلة فلا يضر . قاله القسطلاني . وفي الفتح ظاهر سياق هذه القصة أن أبا برزة لم يقطع صلاته . والحديث الثاني يدل على أنه تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها ( فقيل له في ذلك ) قال شعبة : فجعل رجل أى مجهول من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ ، أى يدعو عليه ويسبه . وفي رواية حماد : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس . وزاد عمرو بن مرزوق في آخره قال : فقلت للرجل : ما أرى الله إلا مخزيك ، شتمت رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ : لم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا الرجل وفي رواية مهدي بن ميمون فقلت : أسكت فعل الله بك هل تدري من هذا أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطيالسي : فإذا شيخ يصلى قد عمد إلى عنان دابته فجعله في يده ، فنكصت الدابة فنكص معها ومعنا رجل من الخوارج فجعل



يسبه ، فلما انصرف الشيخ : أى أبو برزة من صلاته ( فقال : إني سمعت قولكم ) أى الذى قلمتموه آنفاً ( وإني غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمان ) وفي رواية عمرو بن مرزوق الجزم بسبع غزوات من غير شك ( وشهدت تيسيره ) أى تسهيله على أمته فى الصلاة وغيرها ، وأشار به إلى الرد على من شدد عليه فى أن يترك دابته تذهب ولا يقطع صلاته ، ولا يجوز أن يفعله أبو برزة من رأيه دون أن يشاهده من النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه حجة للفقهاء فى قولهم : إن كل شىء يخشى تلافه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لأجله ( وإني إن كنت أن أراجع ) وفى رواية أرجع ( مع دابتي أحب إلى من أن أدعها ) أى أتركها ( ترجع إلى مآلفها ) أى الذى ألفته واعتادته ، والمعنى : وإني وإن فعلت ما رأيتموه من اتباع الفرس لأجل كون رجوعها أحب إلى من تركها ( فيشق على ) لأن منزله كان بعيداً ، فلو تركها وصلى لم يأت أهله إلى الليل لبعد المسافة . وفى الحديث جواز حكاية الرجل مناقبه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن فى سياق الفخر .

### الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَكَرَتْ حَدِيثَ الْخُسُوفِ ، وَقَالَ فِي هَذِهِ  
الرُّوَايَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّارَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَرَأَيْتُ فِيهَا  
عَمْرَو بْنَ لُحَيٍّ ، وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَابِ .

( عن عائشة رضي الله عنها ذكرت حديث الخسوف وقال ) صلى الله  
عليه وآله وسلم ( في هذه الرواية بعد قوله : ولقد رأيت النار يحطم بعضها  
بعضاً ) حين رأيتهم تأخرت ( ورأيت فيها ) أى فى جهنم ( عمرو بن لحي )  
بضم اللام وفتح الحاء وتشديد الياء مصغراً ( وهو الذى سيب ) أى سمي  
النوق التى تسمى ( السوائب ) جمع سائبة ، وهى ناقة لا تتركب ولا تحبس  
عن كلال وماء لنذر صاحبها إن حصل ما أراد من شفاء المريض أو غيره  
أنها سائبة . وفى هذا الحديث أن المشى القليل لا يبطل الصلاة وكذا العمل  
اليسير ، وإن النار والجنة مخلوقتان موجودتان الآن ، وغير ذلك من فوائده  
التي تقدمت مستقصاة فى الكسوف ، ووجه تعلق الحديث بالترجمة ظاهر  
من جهة جواز التقديم والتأخير اليسير ، لأن الذى تنفلت دابته يحتاج فى  
حال إمساكها إلى التقديم والتأخير كما وقع لأبى برزة ، وأغرب الكرمانى  
فقال : وجه تعلقه بها أن فيه مذمة تسبيب الدواب مطلقاً سواء كان فى الصلاة  
أم لا .

## الحديث الخامس

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَاجَةٍ ، فَأَنْطَلَقْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي مَا اللَّهُ بِهِ أَعْلَمُ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي أَشَدُّ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ فَقَالَ : إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي ، وَكَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ .

( عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة له ) في غزوة بني المصطلق ( فانطلقت ثم رجعت وقد قضيتها ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فلم يرد علي ) السلام باللفظ ، وفي رواية مسلم : فقال لي بيده هكذا ، وفي رواية أخرى له : فأشار إلي ، وكأن جابرًا لم يعرف أولاً أن المراد بالإشارة الرد عليه ، فلذلك قال ( فوقع في قلبي ) من الحزن ( ما الله أعلم به ) مما لا أقدر قدره ولا يدخل تحت العبارة ( فقلت في نفسي : لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ( وسلم وجد ) أي غضب ( علي ) أني أبطأت عليه ثم سلمت عليه فلم يرد علي ) السلام باللفظ ( فوقع في قلبي ) من الحزن ( أشد من ) الذي وقع في ( المرة الأولى ثم سلمت عليه فرد علي ) السلام بعد أن فرغ من صلاته باللفظ ( فقال : إنما منعني أن أرد عليك ) أي مامنعني من أن أرد عليك السلام إلا ( أني كنت أصلي وكان ) صلى الله عليه وآله وسلم يصلي نفلًا وهو راكب ( على راحلته ) حال كونه ( متوجهًا إلى غير القبلة ) مستقبلًا صوب سفره ، ولمسلم فرجعت وهو يصلي على راحلته ووجهه على غير القبلة . وفي الحديث كراهة ابتداء المصلي لكونه ربما شغل بذلك فكره واستدعى منه الرد وهو ممنوع منه ، وبذلك قال جابر راوي الحديث : وكرهه عطاء والشعبي ومالك في رواية ابن وهب ، وقال في المدونة لا يكره ، وبه قال أحمد والجمهور وقالوا يرد إذا فرغ من صلاته أو وهو فيها بالإشارة . ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والنعنة والقول ، وأخرجه مسلم في الصلاة .

## الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل مختصراً ) ولفظ أبي داود عن الخضر في الصلاة . وفي رواية مختصراً بالتشديد . وللنسائي مختصراً . قال ابن سيرين : هو أن يضع الرجل يده على خاصرته وهو يصلي ، وبذلك جزم أبو داود ونقله الترمذي عن بعض أهل العلم . وهذا هو المشهور في تفسيره . وحكى الهروي في الغريبين أن المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة ، وقيل أن تحذف الطمأنينة ، وهذان القولان وإن كان أحدهما من الاختصار ضد التطويل ممكناً ، لكن رواية التخضر والخضر تأباهما ، وقيل الاختصار أن تحذف الآية التي فيها السجدة إذا مر بها في قراءته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوتها . حكاه الغزالي . وحكى الخطابي أن معناه أن يمسك بيده مخضرة ، أى عصاً يتوكأ عليها في الصلاة . وأنكر هذا ابن العربي في شرح الترمذي ، فأبلغ ، ويؤيد الأول ماروي أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن زياد قال : صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي ، فلما صلى قال : هذا الصلب في الصلاة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عنه . واختلف في حكمة النهي عن ذلك ، فقيل : إن إبليس أهبط مختصراً . أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال موقوفاً . وقيل : لأن اليهود تكثر من فعله ، فنهى عنه كراهة للتشبه بهم . أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل عن عائشة ، وزاد ابن أبي شيبة فيه في الصلاة ، وفي رواية : لا تشبهوا باليهود . وقيل : لأنه راحة أهل النار . أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن مجاهد قال : وضع اليد على الحقو استراحة أهل النار . وقيل : لأنها صفة الراجز حين ينشد . رواه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد بإسناد حسن . وقيل : لأنه فعل المتكبرين . حكاه المهلب . وقيل : لأنه فعل أهل المصائب . حكاه الخطابي . وقول عائشة أعلى ماورد في ذلك ، ولا منافاة بين الجميع .

## أبواب السهو

### الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا ، فَقِيلَ لَهُ : أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ : صَلَّيْتُ خَمْسًا ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( أبواب السهو ) \*

والسهو : الغفلة عن الشيء وذهاب القلب إلى غيره ، وفرق بعضهم بين السهو والنسيان . قال في الفتح : وليس بشيء .

( عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر خمساً ، فقيل له ) صلى الله عليه وآله وسلم لما سلم ( أزيد في الصلاة . فقال : وما ذاك ) أى ماسؤالكم عن الزيادة في الصلاة ( قال : صليت خمساً فسجد ) صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن تكلم ( سجدتين ) للسهو ( بعد ما سلم ) أى بعد سلام الصلاة لتعذر السجود قبله لعدم علمه بالسهو . وظاهر صنيع البخارى يقتضى التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة ، ففي النقصان يسجد قبل السلام ، وفي الزيادة يسجد بعده وبالتفرقة . هكذا قال مالك والمزنى وأبو ثور والشافعى فى القديم . وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين ، قال : وهو موافق للنظر ، لأنه فى النقص جبر ، فينبغى أن يكون من أصل الصلاة ، وفى الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجها . وقال ابن دقيق العيد : لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاء النسخ ، ويترجح الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة ، وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها كانت علة فيعم الحكم جميع محالها فلا يتخصص إلا بنص ، وتعقب بأن كون السجود فى الزيادة ترغيماً للشيطان فقط ممنوع بل هو جبر أيضاً لما وقع من الخلل ،

فإنه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى ، وإنما سمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجود السهو ترغيماً للشيطان في حالة الشك ، كما في حديث أبي سعيد عند مسلم . وقال الخطابي : لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح . وأيضاً فقصة ذى اليدين وقع السجود فيها بعد السلام وهى عن نقصان . قال في الفتح : وأما قول النووي أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أحمد ، فقد قال غيره : بل طريق أحمد أقوى لأنه قال : يستعمل كل حديث فيما يرد فيه ومالم يرد فيه شيء يسجد فيه قبل السلام ، قال : ولولا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك لرأيت كله قبل السلام ، لأنه من شأن الصلاة فيفعله قبل التسليم . وقال أبو إسحق مثله ، إلا أنه قال : مالم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان فحرر مذهبه من قولى أحمد ومالك وهو أعدل المذاهب فيما يظهر ، وأما داود فجرى على ظاهره فقل : لا يشرع سجود السهو إلا في المواضع التي سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقط . وعند الشافعى : سجود السهو كله قبل السلام . وعند الحنفية : كله بعد السلام . واعتمد الحنفية على حديث الباب . وتعقب بأنه لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله : هل زيد في الصلاة . وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن سجود السهو بعد السلام لتعذره قبله لعدم علمه بالسهو ، وإنما تابعه الصحابة بتجوزهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان توقع النسخ . وأجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهى : إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين . وأجيب بأنه معارض بحديث أبي سعيد عند مسلم ولفظه : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم . وبه تمسك الشافعية . وجمع بعضهم بينهما بحمل الصورتين على حالتين . ورجح البيهقي طريقة التخيير في سجود السهو قبل السلام أو بعده . ونقل الماوردى وغيره الإجماع على جوازه . وإنما الخلاف في الأفضل . وكذا أطلق النووي ، وتعقب بأن إمام الحرمين نقل في النهاية الخلاف في الإجزاء عن المذهب ، واستبعد القول بالجواز ، وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبه ، وهو مخالف لما قال ابن عبد البر أنه لا خلاف عن مالك إنه لو سجد للسهو كله قبل السلام أو بعده أن لا شيء عليه ، فيجمع بأن الخلاف

بين أصحابه والخلاف عند الحنفية . قال القدوري : لو سجد للسهو قبل السلام . روى عن بعض أصحابنا : لا يجوز لأنه أداه قبل وقته . وصرح صاحب الهداية بأن الخلاف عندهم في الأولوية . وقال ابن قدامة في المقنع : من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته إن تعمد وإلا فيتداركه ما لم يطل الفصل . ويمكن أن يقال الإجماع الذي نقله الماوردي وغيره قبل هذه الآراء في المذاهب المذكورة . قال ابن خزيمة : لاحجة للعراقيين في حديث ابن مسعود لأنهم خالفوه . فقالوا : إن جلس المصلي في الرابعة بمقدار التشهد أضاف إلى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسهو ، وإن لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته ، ولم ينقل في حديث ابن مسعود إضافة سادسة ولا إعادة ، ولا بد من أحدهما عندهم ، قال : ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها .

## الحديث الثاني

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا ، وَكَانَ عِنْدِي نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ ، فَقُلْتُ : قُومِي بِجَنَبِهِ قُولِي لَهُ تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا ، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ ، فَفَعَلَتِ الْجَارِيَةُ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ ، فَاسْتَأْخَرَتْ عَنْهُ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ : يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ سَأَلْتِ عَنِ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَأَنْتَ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهَمَّا هَاتَانِ .

( عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الركعتين بعد العصر ثم رأيتُهُ يصليهما ) أى الركعتين حين صلى العصر ثم دخل على فصلهما حينئذ بعد الدخول ( وعندي نسوة من الأنصار ) من بني حرام ( فأرسلت إليه الجارية ) قال في الفتح : لم أقف على اسمها ، ويحتمل أن تكون بنتها زينب ، لكن في رواية البخارى في المغازى : فأرسلت إليه الخادم ( فقلت قومي بجانبه قولي له تقول لك أم سلمة يارسول الله سمعتك تنهى عن هاتين ) الركعتين اللتين بعد العصر ( وأراك تصليهما ، فإن أشار بيده فاستأخري عنه ، ففعلت الجارية ) ما أمرت به من القيام والقول ( فأشار بيده فاستأخرت عنه ، فلما انصرف قال : يا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ ) هو والد أم سلمة ، واسمه سهيل أو حذيفة بن المغيرة المخزومي ( سألت عن الركعتين ) اللتين صليتهما الآن ( بعد العصر وإنه أتاني أناس من عبد القيس ) زاد في المغازى : بالإسلام من قومهم ( فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ) وعند الطحاوى من وجه آخر : قدم على قلائص من الصدقة فنسيتهما ثم ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عندك . وله من وجه آخر : فجاءني مال فشغلني . وله أيضاً : قدم على



وفد من بنى تميم وجاءتني صدقة . وقوله من بنى تميم وهم وإنما هو من عبد القيس ، وكأنهم حضروا معهم بمال المصالحة من أهل البحرين ( فهما هاتان ) الركعتان اللتان كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما الآن . وقد كان من عادته صلى الله عليه وآله وسلم أنه إذا فعل شيئاً من الطاعات لم يقطعه أبداً . وفي رواية عن عروة عنها : مترك ركعتين بعد العصر عندى قط . قال فى الفتح : ومن ثم اختلف نظر العلماء ، فقليل تقضى الفوائت فى أوقات الكراهة لهذا الحديث ، وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقيل خاص بمن وقع له نظير ماوقع له ، وفى الحديث جواز استماع المصلى إلى كلام غيره وفهمه له ، ولا يقدح ذلك فى صلاته ، وأن الأدب فى ذلك أن يقوم المتكلم إلى جنبه لالخلفه ولا أمامه لئلا يشوش عليه بأن لا يمكنه الإشارة إليه إلا بمشقة ، وجواز الإشارة فى الصلاة . وفيه البحث عن علة الحكم وعن دليله والترغيب فى علو الإسناد والفحص عن الجمع بين المتعارضين ، وأن الصحابي إذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون كافياً فى الحكم بنسخ مرويه ، وأن الحكم إذا ثبت لا يزيله إلا شيء مقطوع به ، وأن الأصل اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى أفعاله ، وأن الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما يعلمه غيره ، وأنه لا يعدل إلى الفتوى بالرأى مع وجود النص ، وأن العالم لا تنقص عليه إذا سئل عما لا يدرك فوكل الأمر إلى غيره . وفيه قبول أخبار الآحاد والاعتماد عليه فى الأحكام ولو كان شخصاً واحداً ، رجلاً أو امرأة ، لاكتفاء أم سلمة بإخبار الجارية . وفيه دلالة على فطنة أم سلمة وحسن تأنيها بملاطفة سؤالها واهتمامها بأمر الدين وكأنها لم تباشر السؤال لحال النسوة اللاتي كنَّ عندها ، فيؤخذ منه لإكرام الضيف واحترامه . وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها ، والتنفل فى البيت ولو كان فيه من ليس منهم ، وكراهة القرب من المصلى لغير ضرورة ، وترك تفويت طلب العلم وإن طرأ ما يشغل عنه ، وجواز الاستنابة فى ذلك ، وأن الوكيل لا يشترط أن يكون مثل موكله فى الفضل ، وتعليم الوكيل التصرف إذا كان ممن يجهل ذلك . وفيه الاستفهام بعد التحقق لقولها : وأراك تصليهما ، والمبادرة إلى معرفة الحكم المشكل فراراً من الوسوسة ، وأن النسيان جائز على النبي ، لأن فائدة استفهام أم سلمة عن ذلك تجويزها إما النسيان وإما النسخ وإما التخصيص به ، فظهر وقوع الثالث ، والله أعلم .

## باب في الجنائز

### الحديث الأول

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
 أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي ، أَوْ قَالَ : بَشَّرَنِي ، أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي  
 لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ :  
 وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ .

• ( بسم الله الرحمن الرحيم ) •

• ( باب في الجنائز ) •

بفتح الجيم ، جمع جنازة بالفتح والكسر : اسم للميت في النعش ، أو  
 بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش وعليه الميت ، وقيل عكسه ، وقيل  
 هما لغتان فيهما فإن لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش ، وهي من جتزه  
 يحجزه إذا ستره . ذكره ابن فارس وغيره . وقال الأزهري : لا يسمى جنازة  
 حتى يشد عليه الميت مكفناً . وذكر هذا الباب هنا بين الصلاة والزكاة  
 لتعلقها بها ، ولأن الذي يفعل بالميت من غسل وتكفين وغير ذلك المقصود  
 من ذلك الصلاة عليه لما فيها من فائدة الدعاء له بالنجاة من العذاب ، ولا سيما  
 من عذاب القبر الذي سيدفن فيه .

( عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 ( وسلم : أتاني آت من ربي ) سماه في التوحيد جبريل ، أي أتى في المنام  
 ( فأخبرني أو قال بشرني ) جزم به في التوحيد ( أنه من مات من أمتي ) أي  
 من أمة الإجابة أو أمة الدعوة . قال في الفتح : وهو أي العموم متجه ( لا يشرك  
 بالله شيئاً ) أورده البخاري في اللباس بلفظ : ما من عبد قال لا إله إلا الله  
 ثم مات على ذلك ... الحديث ، وإنما لم يورده هنا جرياً على عادته في إثبات  
 الحق على الجلي ، وذلك أن نفي الشرك يستلزم إثبات التوحيد ، ويشهد له  
 استنباط ابن مسعود في ثاني حديثي الباب من مفهوم قوله : من مات يشرك

بالله شيئاً دخل النار . قال القرطبي : معنى نفي الشرك أن لا يتخذ مع الله  
 شريكاً في الإلهية ، لكن هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الإيمان  
 الشرعي ( دخل الجنة ) قال أبو ذر ( قلت ) ولأبي ذر فقلت : أيدخل الجنة  
 ( وإن زنى وإن سرق ) ولترمذي قال أبو ذر : يا رسول الله ( قال ) صلى الله  
 عليه وآله وسلم ( وإن زنى وإن سرق ) يدخل الجنة ، لا يقال مفهوم الشرط  
 أنه إذا لم يزن ولم يسرق لا يدخل ، إذ انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ،  
 لأنه على حدّ : نعم العبد صهيّب لو لم يخف الله لم يعصه ، فمن لم يزن ولم  
 يسرق أولى بالدخول ممن زنى وسرق . واقتصر من الكبائر على نوعين ،  
 لأن الحق إما لله أو للعباد ، فأشار بالزنا إلى حق الله ، وبالسرقة إلى  
 حق العباد . قال الزين بن المنير : حديث أبي ذر من أحاديث الرجاء التي  
 أفضى الاتكال عليها ببعض الجهلة إلى الإقدام على الموبقات ، وليس هو  
 على ظاهره ، لأن الذي استقرت عليه قواعد الشرع أن حقوق الآدميين  
 لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان . نعم لا يلزم من عدم سقوطها أن لا يتكفل  
 الله بها عمن يريد أن يدخله الجنة ، ومن ثم ردّ صلى الله عليه وآله وسلم على  
 أبي ذر استبعاده ، أو المراد بقوله دخل ، أي صار إليها إما ابتداء من أول  
 الحال وإما بعد أن يقع ما يقع من العذاب ، نسأل الله العفو والعافية في الدنيا  
 والآخرة إنه مجيب قريب . وورد في هذا الحديث : من قال لا إله إلا الله  
 نفعته يوماً من الدهر أصابه قبل ذلك ما أصابه . وفي الحديث أن أصحاب الكبائر  
 لا يخلدون في النار ، وأن الكبائر لا تسلب اسم الإيمان ، وأن غير الموحدين  
 لا يدخلون الجنة وفاقاً ، وأنها لا تحبط الطاعات ، وكأنّ أبا ذر استحضر قوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم : لا يزني الزاني وهو مؤمن ، لأن ظاهره معارض  
 لظاهر هذا الخبر ، لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة بحمل هذا على  
 الإيمان الكامل ، ويحمل حديث الباب على عدم التخليد في النار .

## الحديث الثاني

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ ، وَقُلْتُ أَنَا : مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ  
بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ .

( عن عبد الله ) بن مسعود ( رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى  
الله عليه ) وآله ( وسلم ) كلمة وهى ( من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار )  
وفى رواية عن الأعمش : من مات وهو يدعو من دون الله نداً ( وقلت  
أنا ) كلمة أخرى وهى ( من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ) لأن انتفاء  
السبب يوجب انتفاء المسبب ، فإذا انتفى الشرك انتفى دخول النار ، وإذا  
انتفى دخول النار لزم دخول الجنة ، إذ لا دار بين الجنة والنار ، وأصحاب  
الأعراف قد عرف استثناءهم من العموم ، ولم تختلف الروايات فى الصحيحين  
فى أن المرفوع : الوعيد ، والموقوف : الوعد . نعم قال النووى : وجد فى بعض  
الأصول المعتمدة من صحيح مسلم عكس هذا ، وهكذا ذكره الحميدى فى  
الجمع بين الصحيحين ، وكذا رواه أبو عوانة فى كتابه المخرّج على مسلم . قال  
فى الفتح : إنه وهم ، وأن الإسماعيلى بيّن أنه المحفوظ عن وكيع كما فى  
البخارى ، وبذلك جزم ابن خزيمة فى صحيحه ، والصواب رواية الجماعة .  
قال فى الفتح أيضاً : وهذا هو الذى يقتضيه النظر ، لأن جانب الوعيد ثابت  
بالقرآن ، وجاءت السنة على وفقه ، فلا يحتاج إلى استنباط ، بخلاف جانب  
الوعد فإنه من مقام البحث ، إذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم ، وكان  
ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذى أخرجه مسلم بلفظ : فقيل : يارسول  
الله ما الموجبتان ؟ قال : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات  
يشرك بالله شيئاً دخل النار . اه . وقال النووى : والجيد أن يقال إن ابن مسعود  
نسى مرة وهى الرواية الأولى ، وحفظ مرة وهى الأخرى ، فرواهما  
مرفوعين كما رواهما جابر عند مسلم . اه . قال فى الفتح : وهذا الذى قاله  
محمّد بلا شك لكن فيه بعد مع اتحاد مخرّج الحديث ، فلو تعدد مخرجه إلى

ابن مسعود لكان احتمالاً قريباً مع أنه مستغرب من انفراد راوٍ من الرواة بذلك دون رفقته وشيخهم ومن فوقه ، فنسبة السهو إلى شخص ليس بمعصوم أولى من هذا التعسف . اهـ . وتعقبه العيني وقال : كيف يكون وهماً وقد وقع عند مسلم كذا ، قال فليتأمل . قال في المصابيح : وكان البخاري أراد أن يفسر معنى قوله : من كان آخر كلامه بالموت على الإيمان حكماً أو لفظاً ولا يشترط أن يتلفظ بذلك عند الموت إذا كان حكم الإيمان بالاستصحاب وذكر قول وهب أيضاً تفسيراً لكون مجرد النطق لا يكفي ولو كان عند الخاتمة حتى يكون هناك عمل ، خلافاً للمرجئة ، وكأنه يقول : لا تعتقد الاكتفاء بالشهادة وإن قارنت الخاتمة ، ولا تعتقد الاحتياج إليها قطعاً إذا تقدمت حكماً . ورواة حديث الباب كلهم كوفيون ، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه أيضاً في التفسير والإيمان والنور ، ومسلم في الإيمان ، والنسائي في التفسير .

## الحديث الثالث

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ : أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِرِ ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ ، وَرَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ . وَنَهَانَا : عَنْ آيَةِ الْفِضَّةِ ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَالْحَرِيرِ ، وَالذَّبْيَاجِ ، وَالْقَسِيِّ ، وَالْإِسْتَبْرَقِ .

( عن البراء ) بن عازب ( رضى الله عنه قال : أمرنا النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا باتباع الجنائز ) وهو فرض كفاية ، وظاهر قوله اتباع أنه بالمشى خلفها ، وهو أفضل عند الحنفية ، والأفضل عند الشافعية المشى أمامها ، لحديث أبي داود وغيره بإسناد صحيح عن ابن عمر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز ، ولأنه شفيح وحق الشفيح أن يتقدم . وأما حديث امشوا خلف الجنائز ، فضعيف ، وأجابوا عن حديث الباب بأن الاتباع محمول على الأخذ في طريقها والسعى لأجلها ، كما يقال : الجيش يتبع السلطان ، أى يتوخى موافقته . وإن تقدم كثير منهم فى المشى والركوب . وعند المالكية ثلاثة أقوال : التقدم والتأخر ، وتقدم الماشى ، وتأخر الراكب ، وأما النساء فيتأخرن بلا خلاف . قلت : والراجح أن التقدم عليها والتأخر عنها سواء . قاله الشوكانى . وقال فى الحجة البالغة : والمختار أن الكل واسع وأنه قد صح فى الكل حديث أو أثر . اهـ . ( وعيادة المريض ) أى زيارة مسلم أو ذمى قريب للعائد أو جار له وفاء بصلة الرحم وحق الجوار ، وهى فضيلة لها ثواب ، إلا أن يكون للمريض متعهد فتعده لازم . وفى مسلم عن ثوبان : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل فى مغفرة الجنة حتى يرجع ، وأراد بالخرقة البستان ، يعنى يستوجب الجنة ومخارفها . وفى البخارى عن أنس قال : كان غلام ليهودى يخدم النبي صلى

الله عليه وآله وسلم فرض فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودده ، فقعد عند رأسه فقال له : أسلم ، فنظر إلى أبيه وهو عنده فقال له : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول : الحمد لله الذى أنقذه من النار ، قال فى المجموع : وسواء الرمد وغيره ، وسواء الصديق والعدو ، ومن يعرفه ومن لا يعرفه لعموم الإخبار ، قال : والظاهر أن المعاهد والمستأمن كالدنئى ، قال : وفى استحباب عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكوس إذا لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة نظر ، فإنما مأمورون بمهاجرتهم ، ولتكن العيادة غيباً ، فلا يواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوباً ، ومحل ذلك فى غير القريب والصديق ونحوهما ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم ، أما هؤلاء فيواصلونها ما لم ينهوا أو يعلموا كراهته لذلك . وقول الغزالي : إنما يعاد بعد ثلاث لخبر ورد فيه ردّ بأنه موضوع ، ويدعو له وينصرف ، ويستحب أن يقول فى دعائه : أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك سبع مرات . رواه الترمذى وحسنه ، ويخفف المكث عنده ، بل تكره إطالته لما فيه من إضجاره ومنعه من بعض تصرفاته ( وإجابه الداعى ) إلى وليمة النكاح ، وهى لازمة إذا لم يكن ثمة ما يتضرر به فى الدين من الملاحى ومفارش الحرير ونحوهما ( ونصر المظلوم ) مسلماً كان أو ذمياً بالقول أو بالفعل ( وإبرار القسم ) بفتحات وكسر همزة لإبرار أفعال من البر خلاف الحنث ، ويروى المقسم بضم الميم وسكون القاف وكسر السين ، أى تصديق من أقسم عليك ، وهو أن يفعل ماسأله الملتمس وأقسم عليه أن يفعله ، يقال : برّ وأبرّ القسم إذا صدقه ، وقيل المراد من المقسم الحالف ، ويكون المعنى : أنه لو حلف أحد على أمر مستقبل وأنت تقدر على تصديق يمينه ، كما لو أقسم أن لا يفارقك حتى تفعل كذا وكذا وأنت مستطيع فعله كى لا تخنث يمينه ، وهو خاص فيما يحمل من مكارم الأخلاق ، فإن ترتب على تركه مصلحة فلا ، ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لأبى بكر فى قصة تعبير الرؤيا : لا تنقسم حين قال : أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرنى بالذى أصبت ( ورد السلام ) وهو فرض كفاية عند مالك والشافعى ، فإن انفرد المسلم عليه تعين عليه ( وتشميت العاطس ) إذا حمد الله ، فيقول : يرحمك الله ، وهو سنة على الكفاية ،

والتسميت بالشين المعجمة والمهمله ، والأول أعلاههما : مشتق من الشوامت  
وهى القوائم ، كأنه دعا بالثبات على طاعة الله ( ونهانا عن آتية الفضة ) وهى  
حرام على العموم للسرف والخيلاء ( و ) عن ( خاتم الذهب ) وهو حرام  
أيضاً ( و ) عن ( الحرير ) وهو حرام على الرجال دون النساء كسابقه ،  
فإطلاق النهى مع كونهن يباح لهن بعضها دخله التخصيص بدليل آخر ،  
كحديث : هذان ، أى الذهب والحرير ، حرام على ذكور أمتى ، حل  
لإنثائها ( و ) عن ( الديباج ) الثياب المتخذة من الإبريسم ( و ) عن ( القسي )  
بقاف مفتوحة فسین مهمله مشددة مكسورة ، وفسرت فى كتاب اللباس  
بأنها ثياب يؤتى بها من الشام أو مصر مضلعة فيها حرير أمثال الإترج ، أو كتان  
مخلوط بحرير ، وقيل من القز وهو ردىء الحرير ( و ) عن ( الإستبرق )  
بكسر الهزرة ، غليظ الديباج . وسقط من هذا الحديث الحصلة السابعة وهى  
ركوب المياثر ، وقد ذكرها فى الأشربة واللباس وهى الوطاء يكون على  
السرّج من حرير أو صوف أو غيره ، لكن الحرمة متعلقة بالحرير ، وذكر  
الثلاثة بعد الحرير من باب ذكر الخاص بعد العام اهتماماً بحكمها أو دفعاً  
لتوهم أن اختصاصها باسم يخرجها عن حكم العام أو أن العرف فرق أسماءها  
لاختلاف مسمياتها ، فربما توهم متوهم أنها غير الحرير ، فإن قلت : قد تعمل  
من غير الحرير مما يحل ، فما وجه النهى ، أجيب بأن النهى قد يكون للكرهية ،  
كما أن المأمورات بعضها للوجوب وبعضها للنّدى ، وإطلاق النهى فيها استعمال  
اللفظ فى حقيقته ومجازه ، وهو جائز عند الشافعى ، ومن يمنع ذلك يجعله  
لقدر مشترك بينهما مجازاً ، ويسمى بعموم المجاز ، فإن قيل : كيف يقول  
الشافعى ذلك مع أن شرط المجاز أن يكون معه قرينة تصرفه عن الحقيقة .  
قيل : المراد قرينة تقتضى إرادة المجاز أو أن يصرف عن الحقيقة أولاً .  
وقد جوزوا فى الكناية نحو كثير الرماد إرادة المعنى الأصلى مع إرادة لازمه  
فكذا المجاز . ورواة الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه التحديث  
والسمع والقول وأخرجه أيضاً البخارى فى المظالم واللباس والطب والندور  
والنكاح والاستئذان والأشربة ، ومسلم فى الأطعمة ، والترمذى فى الاستئذان  
واللباس ، والنسائى فى الجنائز والأيمان والندور والزينة ، وابن ماجه فى الكفارات  
واللباس ، وهذا يدل على أن الحديث من جوامع الكلم تستنبط منه كل  
باب من تلك الأبواب مسائل وأحكام كثيرة .



## الحديث الرابع

عَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ ، أَمْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَهِيَ مِنْ بَايَعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَتْ : إِنَّهُ أَقْتَسِمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً ، فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ فَأَنْزَلَنَا فِي أَبِيَاتِنَا ، فَوَجِعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوَفِّيَ فِيهِ ، فَلَمَّا تُوَفِّيَ وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ فَشَهِدَتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ ؟ قُلْتُ : بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ ، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ ، وَاللَّهُ مَا أَدْرَى وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِي . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا .

( عن أم العلاء ) بنت الحارث بن ثابت ( امرأة من الأنصار ) عطف بيان أو رفع بتقدير هي امرأة ( رضى الله عنها وهي ممن بايع النبي صلى الله عليه وآله ) وسلم قالت : إنه اقتسم المهاجرون قرعة ( أى اقتسم الأنصار المهاجرين بالقرعة في نزولهم عليهم وسكناتهم في منازلهم لما دخلوا عليهم المدينة ( فطار لنا ) أى وقع في سهمنا ، وذكره بعض المغاربة بالصاد فصيحه : فصار لنا ، وهو صحيح من حيث المعنى إن ثبتت الرواية ( عثمان بن مظعون ) الجمحي القرشي ( فأنزلناه في أبياتنا فوجع وجعه الذى توفى فيه ، فلما توفى وغسل وكفن في أثوابه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) عليه ، وفيه الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج ولف في أكفانه ( فقلت : رحمة الله عليك ) يا ( أبا السائب ) وهي كنية عثمان ( فشهادتي عليك ) أى لك ( لقد أكرمك الله ) ومثل هذا التركيب يستعمل عرفاً ويراد به معنى القسم ، كأنها قالت : أقسم بالله لقد أكرمك الله ( فقال النبي صلى الله عليه وآله ) وآله ( وسلم : وما يدريك ) أى من أين علمت ( أن الله أكرمه ) أى عثمان

( فقلت : يابى أنت ) مفدى أو أفديك به ( يارسول الله ، فمن يكرمه الله ؟ )  
 أى إذا لم يكن هو من المكرمين مع إيمانه وطاعته الخالصة ( فقال عليه السلام :  
 أما هو ) أى عثمان ( فقد جاءه اليقين ) أى الموت ( والله إني لأرجو له الخير )  
 وأما غيره فخاتمة أمره غير معلومة ، أهو ممن يرجى له الخير عند اليقين أم لا  
 ( والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بى ) ولا بكم هو موافق لما فى سورة  
 الأحقاف : « قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بى ولا بكم » وكان  
 ذلك قبل نزول آية الفتح : « ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وما تأخر » لأن  
 الأحقاف مكية والفتح مدنية بلا خلاف فيهما ، وكان أولاً لا يدري لأن الله  
 لم يعلمه ، ثم درى بأن أعلمه الله بعد ذلك ، أو المراد : ما أدري ما يفعل  
 بى ، أى فى الدنيا من نفع وضر ، وإلا فاليقين القطعى بأنه خير البرية  
 يوم القيامة وأكرم الخلق . قاله القرطبي والبرماوى . وقال البيضاوى : أى  
 فى الدارين على التفصيل ، إذ لا علم بالغيب ولا لتأكيد النفي المشتمل على ما يفعل  
 بى ، وما إما موصولة منصوبة أو استفهامية مرفوعة . اهـ . فأصل الإكرام  
 معلوم . قال البرماوى : وكثير من التفاصيل أى معلوم أيضاً ، فالخفى بعض  
 التفاصيل ، وأما قول البرماوى والكرمانى والزركشى أنها منسوخة بأول  
 سورة الفتح ، فتعقبه فى المصابيح بأنه خبر ولا يدخله النسخ فلا يقال فيه  
 منسوخ وناسخ . اهـ . ولأبى ذر : ما يفعل به ، أى بعثمان . قال فى الفتح :  
 وهو غلط منه ، فإن المحفوظ فى رواية الليث هذا ، ولذا عقبه المصنف  
 برواية نافع بن يزيد عن عقيل التى لفظها : ما يفعل به قال : وقد ثبت أنه  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال : أنا أول من يدخل الجنة ، وغير ذلك من  
 الأخبار الصحيحة الصريحة فى معناه ، فيحتمل أن يحمل الإثبات فى ذلك  
 على العلم الجملى والنفى على الإحاطة من حيث التفصيل ( قالت : فوالله  
 لا أذكرى أحداً بعده أبداً ) وفى الحديث إنه لا يجزم فى أحد بأنه من أهل الجنة  
 إلا إن نص الشارع عليه ، كالعشرة المبشرة ، لاسياً والإخلاص أمر قلبى  
 لا يطلع عليه . وفيه نفي العلم بالغيب عن الأنبياء . ورواة هذا الحديث ما بين  
 مصرى وأبلى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة وتابعى عن تابعى عن  
 صحابه وأخرجه أيضاً فى الجنائز والشهادات والتفسير والهجرة والتعبير ،  
 والنسائى فى الرؤيا .

## الحديث الخامس

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ  
أَكْشِفُ الثُّوبَ عَنْ وَجْهِهِ أَبْكِي وَيَنْهَوْنِي عَنْهُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لَا يَنْهَانِي ، فَجَعَلْتُ عَمَّتِي فَاطِمَةُ تَبْكِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ .

( عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : لما قتل أبى ) عبد الله  
ابن عمرو يوم أحد في شوال سنة ثلاث من الهجرة ، وكان المشركون مثلوا  
به ، جدعوا أنفه وأذنيه ( جعلت أكشف الثوب عن وجهه ) حال كوفى  
( أبكى ) عليه ( وينهونى عنه ) أى عن البكاء ، وفى رواية ينهونى . قال  
فى الفتح : وهو أوجه ( والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهانى ) عنه  
( فجعلت عمتى ) شقيقة أبى عبد الله بن عمرو ( فاطمة تبكى ، فقال النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ) معزياً لها ونخبراً لها بما آل إليه من الخير ( تبكين  
أو لا تبكين ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها ) مجتمعين عليه متراحين على المبادرة  
لصعودهم بروحه وتبشيره بما أعد الله له من الكرامة ، أو أظلوه من الحر لثلا  
يتغير ، أو لأنه من السبعة الذين يظلهم الله تعالى فى ظله يوم لا ظل إلا ظله ،  
وأو ليست للشك بل من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم للتسوية بين البكاء  
وعدمه ، أى فوالله إن الملائكة تظله ، سواء تبكين أم لا ، لكن قال فى الفتح :  
يحمل أن يكون شكاً من الراوى . اهـ . والأول أولى ( حتى رفعتموه ) من مقتله ،  
وهذا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الوحي ، فلا يعارضه ما فى حديث  
أم العلاء السابق ، لأنه أنكر عليها قطعها ، إذ لم تعلم هى من أمره شيئاً .  
وقد أخرج هذا الحديث البخارى أيضاً فى الفضائل ، والنسائى فى الجنائز  
والمناقب ، ومطابقته للترجمة فى قوله : جعلت أكشف الثوب عن وجهه ،  
لأن الثوب أعم من أن يكون الذى سجد به ومن الكفن .

## الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى النجاشي ) أى أخبر أصحابه بموت أخصمه ، وقد كانوا أهله أو بمثابة أهله ، ويستحقون أخذ عزائه ، ومن ثم أدخله البخارى فى الترجمة ، وقال الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه ، أى لا يستنيب فيه أحداً ولو كان رفيعاً . وفائدة ذلك دفع توهم أن هذا من إيذاء أهل الميت وإدخال المساءة عليهم والإشارة إلى أنه مباح ، بل صرح النووي فى المجموع باستحبابه لحديث الباب ، ولنعيه جعفر بن أبى طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة ، ولما يترتب عليه من المبادرة لشهود جنازته ، وتهئية أمر الصلاة عليه ، والدعاء والاستغفار له ، وتنفيذ وصاياه وغير ذلك . نعم يكره نعى الجاهلية للنهى عنه . رواه الترمذى وحسنه وصححه وهو النداء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره ، وكانوا يرسلون من يعلن بنجر موت الميت على أبواب الدور والأسواق . قال ابن المرباط : مراده أن النعى الذى هو إعلام الناس بموت قريبهم مباح وإن كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله ، لكن فى تلك المفسدة مصالح جمة . قال المتولى وغيره : ويكره مراثية الميت وهى عدّ محاسنه للنهى عن المراثى . اهـ . والوجه حمل تفسيرها بذلك على غير صيغة النذب ، وإلا فيلزم اتحادها معه . وقد أطلقها الجوهري على عدّ محاسنه مع البكاء وعلى نظم الشعر فيه ، فيكره كل منها لعموم النهى عن ذلك ، والأوجه حمل النهى عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الإكثار منه أو على ما يجدد الحزن ، دون ماعدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه ، وقد قالت فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه :

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليا  
صبت على مصائب لوانها صبت على الأيام عدن لياليا

قال ابن عون : كانوا إذا توفي الرجل ركب رجل دابة ثم صاح في الناس : أنعى فلاناً . وقال ابن سيرين : لا أعلم بأساً أن يؤذن الرجل صديقه وحميمه . قال في الفتح : وحاصله أن محض الإعلام بذلك لا يكره ، فإن زاد على ذلك فلا ، وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى كان حذيفة إذا مات له الميت يقول : لا تؤذنوا به أحداً ، إني أخاف أن يكون نعيّاً ، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأذني هاتين ينهى عن النعي . أخرجه الترمذى وابن ماجه بإسناد حسن . قال ابن العربي : يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات : الأولى إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح ، فهذا سنة . والثانية دعوة الجفلى للمفاخرة ، فهذا يكره . الثالثة الإعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك ، فهذا يحرم ( في اليوم الذى مات فيه ) في رجب في السنة التاسعة ( خرج ) بهم ( إلى المصلى ) وذكر السهيلي من حديث سلمة ابن الأكوع : صلى عليه بالبقيع ( فصف بهم ) صلى الله عليه وآله وسلم ، صف هنا لازم والباء بمعنى مع ، أى صف معهم أو متعدي والباء زائدة للتوكيد ، أى صفهم ، لأن الظاهر أن الإمام متقدم فلا يوصف بأنه صاف معهم إلا على المعنى الآخر ، وليس في هذا الحديث ذكرهم صفهم صفّاً ، لكنه يفهم من الرواية الأخرى : فكنت في الصف الثانى أو الثالث ( وكبر أربعاً ) منها تكبيرة الإحرام ، وفيه جواز الصلاة على الغائب عن البلد ولو كان دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبلها . قال ابن القطان لكنها لا تسقط الفرض . قال الزركشى : ووجهه أن فيه إضراراً وتهاوناً بالميت ، لكن الأقرب السقوط لحصول الفرض . قال الأذرعى ، وينبغى أنها لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن أنه قد غسل ، إلا أن يقال تقديم الغسل شرط عند الإمكان فقط ، ولا تجوز على الغائب في البلد وإن كبرت لتيسير الحضور ، وقول من يمنع الصلاة على الغائب محتجاً بأنه كشف له عنه فليس غائباً لو سلم صحته ، فهو غائب عن الصحابة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الجنائز ، وكذا أبو داود والنسائى والترمذى مختصراً .

## الحديث السابع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ ، وَإِنَّ عَيْنِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَتَذَرِفَانِ ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفُتِحَ لَهُ .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أخذ الراية زيد ) هو ابن حارثة ، وقصته هذه فى غزوة مؤتة ، وهو موضع فى أرض البلقاء من أطراف الشام ، وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسل إليها سرية فى جمادى الأولى سنة ثمان واستعمل عليهم زيداً وقال : إن أصيب زيد فجعفر بن أبى طالب على الناس ، فإن أصيب جعفر فعبد الله بن رواحة ، فخرجوا وهم ثلاثة آلاف ، فتلاقوا مع الكفار فاقتتلوا ( فأصيب ) زيد أى قتل ( ثم أخذها ) أى الراية ( جعفر فأصيب ) ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة ( الأنصارى أحد النقباء ليلة العقبة ) فأصيب ، وإن عيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتذرفان ( أى لتسيلان بالدموع واللام للتأكيد ) ثم أخذها خالد بن الوليد من غير امرأة ( بكسر الهمزة وسكون الميم وفتح الراء ، أى تأمير من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكنه رأى المصلحة فى ذلك لكثرة العدو وشدة بأسهم وخوف هلاك المسلمين ، ورضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما فعل ، فصار ذلك أصلاً فى الضرورات ، إذا عظم الأمر واشتد الخوف سقطت الشروط ( ففتح له ) بضم الفاء الثانية . وقد أخرجه البخارى أيضاً فى الجهاد وعلامات النبوة وفضل خالد والمغازى ، والنسائى فى الجنائز .

## الحديث الثامن

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا مِنْ  
النَّاسِ مِنْ مُسْلِمٍ يُتَوَفَّى لَهُ ثَلَاثٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْجَنَّةَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ  
الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما من الناس من مسلم ) قيده به ليخرج الكافر . فهو مخصوص بالمسلم ، لكن هل يحصل ذلك لمن مات له ولد أو أكثر في الكفر ثم أسلم ، فيه نظر ، ويدل على عدم ذلك حديث أبى ثعلبة الأشجعي قال قلت : يا رسول الله مات لى ولدان في الإسلام . قال : من مات له ولدان في الإسلام أدخله الله الجنة . أخرجه أحمد والطبراني في المعجم الكبير . وعن عمرو بن عبس مرفوعاً من مات له ثلاثة أولاد في الإسلام فأتوا قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم . أخرجه أحمد أيضاً . وأخرج أيضاً عن رجاء الأسلمي قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : ادع الله لى فى ابني بالبركة فإنه قد توفي لى ثلاثة . فقال : أمتد أسلمت ؟ قالت : نعم . فذكر الحديث . قال القسطلاني : قد يدل للأول حديث : أسلمت على ما أسلفت من خير . لكن جاءت أحاديث فيها تقييد ذلك بكونه فى الإسلام ، فالرجوع إليها أولى . ثم ذكر الأحاديث المذكورة ، ثم قال : وهل يدخل أولاد الأولاد سواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات لصدق الاسم عليهم أو لا يدخلون لأن إطلاق الأولاد عليهم ليس حقيقة . وقد ورد تقييد الأولاد بكونهم من صلبه وهو مخرج أولاد الأولاد ، فإن صح فهو قاطع للتزاع . ففي حديث عثمان بن أبى العاص فى مسند أبى يعلى والمعجم الكبير للطبراني مرفوعاً بإسناد فيه عبد الرحمن بن إسحق أبو شيبة القرشي وهو ضعيف : لقد استجن بجنة حصينة من النار رجل سلف بين يدي ثلثة من صلبه فى الإسلام (يتوفى له ) بضم أوله مبنياً للمفعول . وعند ابن ماجة : مامن مسلمين يتوفى لهما ( ثلاثة ) كذا للأكثر بذكر الهاء وهو الموجود فى غير البخارى . ووقع فى رواية

الأصلي وكريمة ثلاث بحذف الهاء وهو جائز لكون المميز محذوفاً . قاله الحافظ في الفتح . وقد اختلف في مفهوم العدد هل هو حجة أم لا . فعلى قول من لا يجعله حجة لا يتمتع حصول الثواب المذكور بأقل من ثلاثة ، بل ولو جعلناه حجة فليس نصاً قاطعاً ، بل دلالة ضعيفة يقدم عليها غيرها عند معارضتها ، بل قد وقع في بعض طرق الحديث التصريح بالواحد : فأخرج الطبراني في الأوسط من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً : من دفن ثلاثة فصبر عليهم واحتسب وجبت له الجنة . فقالت أم أيمن : أو اثنين . فقال : واثنين . فقالت : فواحداً . فسكف ثم قال : وواحداً . وعند الترمذي وقال غريب من حديث ابن مسعود مرفوعاً : من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حصناً حصيناً من النار . قال أبو ذر : قدمت اثنين : قال : واثنين . قال أبي بن كعب : قدمت واحداً . قال : وواحد ، لكن قال في الفتح : ليس في ذلك ما يصلح للاحتجاج ، بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف إسنادها : ولم نسأله عن الواحد . نعم روى المؤلف يعني البخاري كما سيأتي في الرقاق من حديث أبي هريرة مرفوعاً : يقول الله تعالى : ما لعبدى المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة . وهذا يدخل فيه الواحد وما فوقه . وهذا أصح ما ورد في ذلك ( لم يبلغوا الحنث ) بكسر الحاء : سن التكليف الذي يكتب فيه الإثم ، وخص الإثم بالذكر لأنه الذي يحصل بالبلوغ ، لأن الصبي قد يثاب . قال أبو العباس القرطبي : وإنما خصهم بهذا الحد لأن الصغير حبه أشد والشفقة عليه أعظم . اهـ . ومقتضاه أن من بلغ الحنث لا يحصل لمن فقد مذكور من الثواب ، وإن كان في فقد الولد ثواب في الجملة . وبذلك صرح كثير من العلماء ، وفرّقوا بين البالغ وغيره ، لكن قال الزين بن المنير والعراقي في شرح تقريب الأسانيد : إذا قلنا إن مفهوم الصفة ليس بحجة فتعلق الحكم بالذين لم يبلغوا الحلم لا يقتضي أن البالغين ليسوا كذلك ، بل يدخلون في ذلك بطريق الفحوى ، لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كلُّه على أبويه ، فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السعي . ولاريب أن التفجع على فقد الكبير أشدّ والمصيبة به أعظم ، لاسيما إذا كان نجيباً يقوم عن أبيه بأموره ويساعده في معيشته ، وهذا معلوم مشاهد ، والمعنى الذي ينبغي أن يعلل به



ذلك قوله ( إلا أدخله الله الجنة ) في حديث عتبة بن عبد السلمي عند ابن ماجه بإسناد حسن نحو حديث الباب ، لكن فيه : إلا تلقوه من أبواب الجنة الثمانية ، من أيها شاء دخل ، وهذا زائد على مطلق دخول الجنة ، ويشهد له ما رواه النسائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن قرّة عن أبيه مرفوعاً في أثناء حديث : ما يسرك أن لاتأتى باباً من أبواب الجنة إلا وجدته عنده يسعى يفتح لك ؟ ( بفضل رحمته إياهم ) قال الكرمانى وتبعه البرماوى : الظاهر أن الضمير يرجع للمسلم الذى توفى أولاده لا إلى الأولاد ، وإنما جمع باعتبار أنه نكرة في سياق النفي فيفيد العموم . اهـ . وعلة بعضهم بأنه لما كان يرحمهم في الدنيا جوزى بالرحمة في الآخرة . وقد تعقب الحافظ ابن حجر رحمه الله وتبعه العيني الكرمانى بأن ما قاله غير ظاهر وأن الظاهر رجوعه للأولاد بدليل قوله في حديث عمرو بن عبسة عند الطبرانى : إلا أدخله الله برحمته هو وإياهم الجنة . وحديث أبي ثعلبة الأشجعي : أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهما . قاله بعد قوله : من مات له ولدان ، فوضح بذلك أن الضمير في قوله إياهم للأولاد لا للآباء أى بفضل رحمة الله للأولاد . وعند ابن ماجه من هذا الوجه : بفضل رحمة الله إياهم . وللنسائي من حديث أبي ذر : إلا غفر الله لهما بفضل رحمته . وفي معجم الطبرانى من حديث حبيبة بنت سهل وأم مبشر : ومن لم يكتب عليه إثم فرحمته أعظم وشفاعته أبلغ . وفي معرفة الصحابة لابن منده عن شراحيل المنقرى : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من توفى له أولاد في سبيل الله دخل بفضل حسبتهم الجنة . وهذا إنما هو في البالغين الذين يقتلون في سبيل الله ، والعلم عند الله تعالى . ورواة حديث الباب الأربعة بصريون ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه للنسائي وابن ماجه في الجائز ، وكذا النسائي .

## الحديث التاسع

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تُوفِّيَتْ ابْنَتُهُ فَقَالَ : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَأُفُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَأُفُورٍ ، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنْنِي ، فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ ، فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ وَقَالَ : أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ ، تَعْنِي إِزَارَهُ .

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ قَالَ : أَبْدَأَنَّ بِمِيَامِنِهَا وَبِمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا ، قَالَتْ : وَمَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ .

( عن أم عطية الأنصارية ) نسيبة بنت كعب ، وكانت تغسل الميتات ( رضى الله عنها قالت : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفيت ابنته ) زينب زوج أبي العاص بن الربيع والدة أمانة كما في مسلم ، أو أم كلثوم كما في أبي داود . قال الحافظ عبد العظيم المنذرى : والصحيح الأول ، لأن أم كلثوم توفيت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب ببدر . وتعقب بأن التي توفيت وهو صلى الله عليه وآله وسلم ببدر رقية لا أم كلثوم . وفي الفتح كلام طويل في ذلك ( فقال اغسلنها ) وجوباً مرة واحدة عامة لبديها ( ثلاثاً ) ندباً فالأمر للوجوب بالنسبة إلى أصل الغسل ، وللندب بالنسبة إلى الإيتار كما قرره ابن دقيق العيد . وقال المازرى : قيل الغسل سنة ، وقيل واجب ، وسبب الخلاف قوله الآتى : إِنْ رَأَيْتُنَّ هَلْ يَرْجِعُ إِلَى الْغَسْلِ أَوْ إِلَى الزِّيَادَةِ فِي الْعَدَدِ ، وَفِي هَذَا الْأَصْلِ خِلَافٌ فِي الْأَصُولِ وَهُوَ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ أَوْ الشَّرْطَ الْمَعْقَبَ جَمَلًا ، هَلْ يَرْجِعُ إِلَى الْجَمِيعِ أَوْ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الدَّلِيلُ أَوْ إِلَى الْآخِرِ ، لَكِنْ قَالَ الْأَبِيُّ : إِنْ الْقَوْلُ بِالنِّسْبَةِ لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ وَالْأَكْثَرِ ، وَالْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ ، أَى عَلَى الْكِفَايَةِ لِلْبَغْدَادِيِّينَ . اهـ . ( أو خمساً ) وفى رواية هشام بن حسان عن حفصة : اغسلنها وترّاً ثلاثاً أو خمساً ( أو أكثر من ذلك ) وفى رواية أيوب عن حفصة : ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة . قال فى

الفتح : ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله سبعا التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لأبي داود ، وأما سواها فيما أو سبعا ، وإما أكثر من ذلك فيحتمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع ، وبه قال أحمد ، وكره الزيادة على السبع . وقال الماوردي : الزيادة على السبع سرف . اهـ . وقال أبو حنيفة : لا يزداد على الثلاث ( إن رأيت ذلك ) بكسر الكاف لأنه خطاب لمؤنثة ، أي إن أداكن اجتهدا كن إلى ذلك بحسب الحاجة إلى الإنقاء لا التشهي ، فإن حصل الإنقاء بالثلاث لم يشرع ما فوقها وإلا زيد وترأ حتى يحصل الإنقاء ، وهذا بخلاف طهارة الحي فإنه لا يزيد على الثلاث ، والفرق أن طهارة الحي محض تعبد ، وهنا المقصود النظافة . وقول الحافظ ابن حجر كالطبي فيما حكاه عن المظهرى في شرح المصابيح ، وأوهنا للترتيب لا للتخير ، تعقبه العيني بأنه لم ينقل عن أحد أن أو تجيء للترتيب والباء في قوله ( بماء وسدر ) متعلق بقوله اغسلها ، ويقوم نحو السدر كالخطمي مقامه ، بل هو أبلغ في التنظيف . نعم السدر أولى للنص عليه ، ولأنه أمسك للبدن ، وظاهره تكرير الغسلات به إلى أن يحصل الإنقاء ، فإذا حصل وجب الغسل بالماء الخالص عن السدر ، ويسنّ ثانية وثالثة كغسل الحي ( واجعلن في ) الغسلة ( الآخرة كافورا أو شيئا من كافور ) أي في غير المحرم للتطيب وتقويته للبدن ، والشك من الراوى ، أي اللفظين قال ، والأول محمول على الثاني لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه ، وظاهره جعل الكافور في الماء ، وبه قال الجمهور ، وقال النخعي والكوفيون : إنما يجعل الكافور في الحنوط ، أي بعد انتهاء الغسل والتجفيف ( فإذا فرغت ) من غسلها ( فأذني ) أي أعلمني ( فلما فرغت ) بصيغة الماضي لجماعة المتكلمين ، ولأصلي : فرغت بصيغة الماضي للجمع المؤنث ( آذناه ) أي أعلمناه ( فأعطانا حقوه ) بفتح الحاء المهملة وقد تكسر وهى لغة هذيل بعدها قاف ، أي إزاره ، والحقو في الأصل : معقد الإزار ، فسمى به ما يشد على الحقو توسعا ( فقال : أشعرنها إياه ) أي اجعلنه شعارها ثوبها الذي يلي جسدها ، والضمير الأول للغاملات والثاني للميت والثالث للحقو ( تعنى ) أم عطية ( إزاره ) وإنما فعل ذلك لينالها بركة ثوبه ، وآخره ولم يناولهن إياه أولا ليكون قريب العهد من جسده المكرم حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدها فاصل ، لاسيما مع

قرب عهده بعرقه الكريم . قال فى الفتح : وهو أصل فى التبرك بآثار الصالحين . وفيه جواز تكفين المرأة فى ثوب الرجل . اهـ . ورواة هذا الحديث مابن مدنى وبصرى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابية ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه مسلم فى الجنائز ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى .

( وفى رواية أخرى أنه قال : ابدأن بميامنها ) جمع ميمنة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب التيامن فى شأنه كله ( و ) ابدأن أيضاً ( بمواضع الوضوء منها ) واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق فى غسل الميت ، خلافاً للحنفية ، بل قالوا : لا يستحب وضوءه أصلاً ، وإذا قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءاً حقيقياً بحيث يعاد غسل تلك الأعضاء فى الغسل أو جزءاً من الغسل بدئت به هذه الأعضاء تشريفاً ، الثانى أظهر من سياق الحديث . والبداءة بالميامن وبمواضع الوضوء مما زادته حفصة فى روايتها عن أم عطية على أخيها محمد ، وكذلك المشط والصفير ( وكان فيه ) أيضاً أن أم عطية ( قالت ومشطناها ) أى سرحنا شعرها ( ثلاثة قرون ) أى ثلاثة صفائر بعد أن خللناه بالمشط . وفى رواية : فصفيرنا ناصيتها وقرنها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها ، وهذا مذهب الشافعية وأحمد ، وقال الحنفية : يجعل صفيرتان على صدرها .

## الحديث العاشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَّنَ  
فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بَيْضَ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ  
وَلَا عِمَامَةٌ .

( عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
كفن في ثلاثة أثواب يمانية ) بتخفيف الياء نسبة إلى اليمن ( بيض سحولية )  
بفتح السين وتشديد المثناة ، نسبة إلى السحول وهو القصار لأنه يسجلها أى  
يغسلها . أو إلى سحول قرية باليمن ، وقيل بالضم اسم لقرية أيضاً ( من كرسف )  
أى قطن ، وصحح الترمذى والحاكم من حديث ابن عباس مرفوعاً : البسوا  
ثياب البيض فإنها أطيب وأطهر وكفنوا فيها موتاكم . وفى مسلم : إذا كفن  
أحدكم أخاه فليحسن كفنه . قال النووى : المراد بإحسان الكفن بياضه  
ونظافته . قال البغوى : وثوب القطن أولى . وقال الترمذى : وتكفينه  
صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض أصح ماورد في كفنه الشريف  
( ليس فيهن ) أى في الثلاثة الأثواب ( قميص ولا عمامة ) أى ليس موجوداً  
أصلاً ، بل هى الثلاثة فقط . قال النووى : وهو مافسره به الشافعى والجمهور  
وهو الصواب الذى يقتضيه ظاهر الأحايث ، وهو أكمل الكفن للذكر ،  
ويحتمل أن تكون الثلاثة الأثواب خارجة عن القميص والعمامة ، فيكون  
ذلك خمسة . وهو تفسير مالك ، ومثله قوله تعالى : « رفع السموات بغير  
عمد تزورها » يحتمل بلا عمد أصلاً أو بعمد غير مرئية لهم . ومذهب الشافعى  
جواز زيادة القميص والعمامة على الثلاثة من غير استحباب . وقال الحنابلة إنه  
مكروه . ورواة هذا الحديث ما بين مروزى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار  
والعننة والقول ، وأخرجه أيضاً فى باب الكفن بغير قميص ، وفى باب  
الكفن بلا عمامة ، ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

## الحديث الحادى عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ ، أَوْ قَالَ فَأَوْقَصَتْهُ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفِّنُوهُ فِي ثَرْبَيْنِ وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : بينما رجل ) لم يعرف الحافظ ابن حجر رحمه الله اسمه ( واقف مع رسول الله صلى الله عليه ) وآله ( وسلم بعرفة ) للحج عند الصخرات ، وليس المراد خصوص الوقوف المقابل للعود ، لأنه كان راكباً ناقته ، ففيه إطلاق الواقف على الراكب ( إذ وقع عن راحلته ) ناقته التى صلحت للرحل ( فوقصته أو قال فأوقصته ) شك من الراوى ، والمعروف عند أهل اللغة بدون الهمزة ، فالثانى شاذ ، أى كسرت عنقه ، والضمير المرفوع فى وقصته للراحلة والمنصوب للرجل ( قال النبى صلى الله عليه ) وآله ( وسلم : اغسلوه بماء وسدر وكفنوه فى ثوبين ) غير الذى عليه . فيستدل به على إبدال ثياب المحرم . قال فى الفتح : وليس بشيء لأنه سيأتى فى الحج بلفظ : فى ثوبيه ، وللنساءى من طريق يونس ابن نافع عن عمرو بن دينار : فى ثوبيه اللذين أحرم فيهما ، وإنما لم يزد ثالثاً تكرامة له كما فى الشهيد حيث قال : زملوهم بدمائهم . قال النووى فى المجموع : لأنه لم يكن له مال غيرهما ( ولا تحنطوه ) بتشديد النون ، أى لا تجعلوا فى شيء من غسلاته أو فى كفنه حنوطاً ( ولا تخمروا ) أى لا تغطوا ( رأسه ) بل ابقوا له أثر إحرامه من منع ستر رأسه إن كان رجلاً ، ووجهه وكفيه إن كان امرأة ، ومن منع الخيط وأخذ ظفره وشعره ( فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً ) أى بصفة الملبيين بنسكه الذى مات فيه من حج أو عمرة ، أوهما قائلًا : لبيك اللهم لبيك . قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على أن المحرم إذا مات يبقى فى حقه حكم الإحرام ، وهو مذهب الشافعى رحمه الله ، وخالف فى ذلك مالك وأبو حنيفة ، وقالوا : يفعل به ما يفعل بالحلال ، لحديث :

إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، وليس هذا منها ، فعبادة الإحرام انقطعت عنه . قال ابن دقيق العيد : وهو مقتضى القياس لانقطاع العبادة بزوال محل التكليف وهو الحياة ، لكن اتبع الشافعى الحديث وهو مقدم على القياس ، وغاية ما اعتذر به عن الحديث ما قيل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علل هذا الحكم في هذا الإحرام بعله لا يعلم وجودها في غيره ، وهو أنه يبعث يوم القيامة ملبياً ، وهذا الأمر لا يعلم وجوده في غير هذا المحرم لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والحكم إنما يعم في غير محل النص بعموم علته أو غيرها ، ولا يرى أن هذه العلة إنما ثبتت لأجل الإحرام فتعم كل محرم . اهـ . وقال بعض المالكية : حديث المحرم هذا خاص به ، وحينئذ فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل ، والجواب ما قاله ابن دقيق العيد وقد مرّ .

## الحديث الثاني عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَمَّا تُوُفِّيَ جَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفَنُهُ فِيهِ وَصَلَّ عَلَيْهِ وَاسْتَغْفِرَ لَهُ ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَمِيصَهُ وَقَالَ : آذِنِي أَصَلِّيَ عَلَيْهِ ، فَأَذَنَهُ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَذَبَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : أَلَيْسَ اللَّهُ نَهَاكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ ؟ فَقَالَ : أَنَا بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ ، قَالَ : « اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ » ؛ فَصَلَّى عَلَيْهِ . فَتَنَزَلْتُ : « وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا » .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عبد الله بن أبي ) مصغراً ابن سلول رأس المنافقين ( لما توفى ) في ذى القعدة سنة تسع منصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تبوك ، وكانت مدة مرضه عشرين ليلة ابتداءها من ليال بقيت من شوال ( جاء ابنه ) عبد الله ، وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم ( إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) فقال : يا رسول الله أعطني قميصاً أكفنه فيه ( بالجزم جواب الأمر والضمير لعبد الله بن أبي ) وصل عليه واستغفر له ( وكأنه كان يحمل أمر أبيه على ظاهر الإسلام ، فلذلك التمس من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحضر عنده ويصلي عليه ، لاسيما وقد ورد ما يدل على أنه فعل بعهد من أبيه كما عند عبد الرزاق والطبري ، وكأنه بذلك رفع العار عن ولده وعشيرته بعد موته ، فأظهر الرغبة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، عليه ، وقد وقعت إجابته إلى سؤاله على حسب ما أظهر من حاله إلى أن كشف الله الغطاء عن ذلك ، وهذا من أحسن الأجوبة فيما يتعلق بهذه القصة ( فأعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميصه ) إكراماً للولد أو مكافأة لأبيه لأنه لما أسر العباس ببدر ولم يجدوا له قميصاً يصلح له ، وكان رجلاً طويلاً ، فألبسه قميصه ، فكافأه صلى الله عليه وآله وسلم



وسلم بذلك ، كى لا تكون لمنافق عليه يد لم يكافئه عليها ، أو لأنه ماسئل شيئاً قط فقال لا ، أو أن ذلك كان قبل نزول الآية . وأما قول المهلب : رجاء أن يكون معتقد البعض ما كان يظهر من الإسلام فينفعه الله بذلك : فتعقبه ابن المنير فقال : هذه هفوة ظاهرة ، وذلك أن الإسلام لا يتبعض ، والعقيدة شيء واحد ، لأن بعض معلوماتها شرط في بعض والإخلال ببعضها إخلال بجملتها وقد أنكر الله تعالى على من آمن ببعض وكفر ببعض كما أنكر على من كفر بالكل . انتهى ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( آذنى ) بالمد وكسر الذال المعجمة ، أى أعلمنى ( أصلى عليه ) بعدم الجزم على الاستئناف وبه جواباً للأمر ( فأذنه ) أعلمه ( فلما أراد أن يصلى عليه جذبه عمر ) بن الخطاب ( رضى الله عنه ) بثوبه ( فقال : أليس الله هناك أن تصلى ) أى عن الصلاة ( على المنافقين ) وفهم ذلك عمر من قوله تعالى : « ما كان للنبي والذى آمنوا أن يستغفروا للمشركين » لأنه لم يتقدم نهى عن الصلاة على المنافقين ، بدليل أنه قال في آخر هذا الحديث : فنزلت : « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » . وفى تفسير سورة براءة من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر فقال : تصل عليه وقد هناك الله أن تستغفر لهم ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( أنا بين خيرتين ) أى أنا مخير بين الأمرين : الاستغفار وعدمه ( قال الله تعالى : « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم » قال البيضاوى : يريد التساوى بين الأمرين فى عدم الإفادة لهم كما نص عليه بقوله ( « إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لأزيدن على السبعين . ففهم من السبعين العدد الخصوص لأنه الأصل ( فصلى عليه ) أى على عبد الله بن أبى ( فنزلت ) آية ( « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » ) لأن الصلاة دعاء للميت واستغفار له ، وهو ممنوع فى حق الكافر ، وإنما لم ينه عن التكفين فى قيضه ، ونهى عن الصلاة عليه ، لأن الضنة بالقميص كان مخلاً بالكرم ، ولأنه كان مكافأة لإلباسه العباس قيضه كما مر . وزاد أبو ذر فى روايته : ولا تقم على قبره أى لا تقف عليه للدفن أو الزيارة ، واستشكل تخييره بين الاستغفار لهم وعدمه مع قوله تعالى : « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين » الآية ، فإن هذه الآية نزلت بعد موت أبى طالب حين قال : والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك ، وهو متقدم على الآية التى فهم

منها التخيير . وأجيب بأن المنهى عنه في هذه الآية استغفار مرجو الإجابة حتى لا يكون مقصوده تحصيل المغفرة لهم كما في أبي طالب ، بخلاف استغفاره للمنافقين فإنه استغفار لسان قصد به تطيب قلوبهم . وفي الحديث أنه تحرم الصلاة على الكافر الذمي وغيره . نعم يجب دفن الذمي وتكفينه وفاء بدمته ، كما يجب إطعامه وكسوته حياً ، وفي معناه المعاهد والمؤمن ، بخلاف الحربى والمرتد والزنديق ، فلا يجب تكفينهم ولا دفنهم ، بل يجوز إغراء الكلاب عليهم ، إذ لا حرمة لهم ، وقد ثبت أمره صلى الله عليه وآله وسلم بإلقاء قتلى بدر في القليب بهيئتهم . ولا يجب غسل الكافر لأنه ليس من أهل التطهير ، ولكنه يجوز ، وقرينه الكافر أحق به . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً ، في اللباس والتفسير ، ومسلم في اللباس وفي التوبة ، والترمذى في التفسير ، وكذا النسائي فيه وفي الجنائز ، وابن ماجه فيه .

## الحديث الثالث عشر

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَعْدَ مَا دُفِنَ ، فَأَخْرَجَهُ فَنَفَثَ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ .

( عن جابر رضى الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي بعد ما دفن ) أى دلى فى حفرة ، وكان أهله خشوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشقة فى حضوره ، فبادروا إلى تجهيزه قبل وصوله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما وصل وجدهم قد دلوه فى حفرة ، فأمرهم بإخراجه ( فأخرجه ) منها ( فنفث فيه ) أى فى جلده ( من ريقه وألبسه قميصه ) لإنجاز الوعدة فى تكفينه فى قميصه كما فى حديث ابن عمر ، لكن استشكل هذا مع قول ابنه : أعطنى قميصك أكفنه فيه فأعطاه قميصه ، وأجيب بأن معنى قوله فأعطاه : أى أنعم له بذلك ، فأطلق على العدة اسم العطية مجازاً لتحقيق وقوعها ، وقيل : أعطاه أحد قميصه أولاً ثم لما حضر أعطاه الثانى بسؤال ولده . وفى الإكليل للحاكم ما يؤيد ذلك ، واستنبط منه الإسماعيلى جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بها وإن كان السائل غنياً .

## الحديث الرابع عشر

عَنْ خُبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ ، فَمِنَّا مَنْ مَاتَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ  
 شَيْئًا ، مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا ،  
 قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَمْ نَجِدْ مَا نَكْفِيهِ بِهِ إِلَّا بُرْدَةً ، إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ  
 رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 أَنْ نُغَطِّيَ رَأْسَهُ ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ .

( عن خباب ) بتشديد الباء ابن الأرت ( رضى الله عنه قال : هاجرنا مع  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) حال كوننا ( نلتمس وجه الله ) أى ذاته  
 لا الدنيا ، والمراد بالمعية الاشتراك فى حكم الهجرة ، إذ لم يكن معه صلى  
 الله عليه وآله وسلم إلا أبو بكر وعامر بن فهيرة ( فوقع أجرنا على الله ) وفى  
 رواية : وجب أى وجوباً شرعياً ، أى بما وجب بوعدته الصديق لا عقلياً ،  
 إذ لا يجب على الله شئ ( فمننا من مات لم يأكل من أجره ) من الغنائم التى  
 تناولها من إدراك زمن الفتح ( شيئاً ) بل قصر نفسه عن شهواتها لينالها موفرة  
 فى الآخرة ( منهم مصعب بن عمير ) بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن  
 قصي ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى قصي ( ومنا من أينعت )  
 أى أدركت ونضجت ( له ثمرته فهو يهديها ) أى ينجيها ، وعبر بالمضارع  
 ليفيد استمرار الحال الماضية والآتية استحضاراً له فى مشاهدة السامع ( قتل )  
 أى مصعب ( يوم أحد ) قتله عبد الله بن قتيبة ، والجملة استثنائية ( فلم نجد له  
 ما نكفيه ) زاد أبو ذر : به ( إلا بردة إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، وإذا  
 غطينا ) بها ( رجليه خرج رأسه ) لقصرها ( فأمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 أن نغطي رأسه ) بطرف البردة ( وأن نجعل رجليه من الإذخر )  
 نبت حجازى طيب الرائحة . وفى الحديث من الفوائد أن الواجب من الكفن  
 ما يستر العورة . قال فى المجموع : واحتمال أنه لم يكن له غير النمرة مدفوع

بأنه بعيد ممن خرج للقتال وبأنه لو سلم ذلك لوجب تتميمه من بيت المال ثم من المسلمين انتهى . وقد يقال أمرهم بتتميمه بالإذخر وهو سائر ، ويحاجب بأن التكفين به لا يكفي إلا عند تعذر التكفين بالثوب لما فيه من الإضرار بالميت على أنه ورد في أكثر طرق الحديث أنه قتل يوم أحد ولم يخلف إلا نمرة ، وبالجملة فقد وقع الاتفاق على أن الواجب في الكفن ثوب واحد يستر جميع البدن ، وأن ذلك مقدّم على ما يخرج من التركة من دين وغيره ، فإن ألجأت الضرورة إلى أن يكفن في ثوب لا يستر جميع بدنه فللضرورة حكمها ، كما وقع في الصحيحين وغيرهما أن مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك إلا نمرة إذا غطوا بها رأسه بدت رجلاه ، وإذا غطوا بها رجله بدا رأسه فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يغطوا بها رأسه ويجعلوا على رجله شيئاً من الإذخر ، وإذا كان للميت تركة كان على المتولى لتكفينه أن يحسن كفنه كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال : إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه . أخرجه الترمذى وابن ماجه من حديث أنى قتادة ، وقال الترمذى : إسناده حسن وأيضاً رجال إسناده ثقات ، وهو أيضاً في صحيح مسلم من حديث جابر بلفظ : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه : وفي الحديث بيان فضيلة معصب بن عمير وأنه ممن لم ينقص له من ثواب الآخرة شيء .

## الحديث الخامس عشر

عَنْ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَتْ أَمْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبُرْدَةٍ مَنْسُوجَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا ، أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ ؟ قَالُوا : الشَّمْلَةُ . قَالَ : نَعَمْ . قَالَتْ : نَسَجْتُهَا بِيَدِي فَجِئْتُ لِأَكْسُو كَهَا ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا ، وَإِنَّهَا إِزَارُهُ ، فَحَسَنَتَهَا فُلَانٌ ؛ فَقَالَ : أَكْسُيْهَا مَا أَحْسَنَهَا ، فَقَالَ الْقَوْمُ : مَا أَحْسَنَتْ ، لَبِسَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا ثُمَّ سَأَلَتْهُ وَعَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ ، فَقَالَ : إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهِ لِأَلْبَسَهَا إِنَّمَا سَأَلْتُهِ لِتَكُونَ كَفَنِي ، قَالَ سَهْلٌ : فَكَانَتْ كَفَنَهُ .

( عن سهل ) ابن سعد الساعدي ( رضى الله عنه قال : جاءت امرأة )  
قال في الفتح : لم أقف على اسمها ( إلى رسول الله صلى الله عليه وآله )  
( وسلم ببرد منسوجة فيها حاشيتها ) قال الداودي : يعنى إنها لم تقطع من  
ثوب فيكون بلا حاشية . وقال غيره : إنها جديدة لم يقطع هديها ولم تلبس  
بعد ، وقال القزاز حاشيتا الثوب ناحيتاه اللتان في طرفهما الهدب . قال سهل :  
( أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة ، قال ) سهل ( نعم ) هى وفى تفسيرها  
بها تجوز لأن البردة كساء والشملة ما يشتمل به فهى أعم ، لكن لما كان أكثر  
اشتمالها بها أطلقوا عليها اسمها ( قالت ) أى المرأة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
( نسجتها ) أى البردة ( بيدي ) حقيقة أو مجازاً ( فجئت لأكسوكها ، فأخذها  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) حال كونه ( محتاجاً إليها ) وعرف ذلك  
بقريئة حال أو تقدّم قول صريح ( فخرج إلينا وإنها إزاره ) وعند ابن ماجه :  
فخرج إلينا فيها ، وعند الطبراني : فاتر بها ثم خرج ( فحسنها ) أى نسبها  
إلى الحسن ، وللبخارى فى اللباس : فجسها بالجيم من غير نون ( فلان )  
هو عبد الرحمن بن عوف كما فى الطبراني فيما ذكره المحب الطبرى فى الأحكام  
له ، لكن قال صاحب الفتح : إنه لم يره فى المعجم الكبير لا فى مسند سهل

ولا عبد الرحمن ، أو هو سعد بن أبي وقاص ، أو هو أعرابي كما في الطبراني من طريق زمعة بن صالح عن أبي حازم ، لكن زمعة فيه ضعف ، أو يقال تعددت القصة على ما فيه من بعد ، والله أعلم ( فقال أكسنيها ما أحسنها ) بالنصب على التعجب ( قال القوم : ما أحسنت ) نفى للإحسان ( لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم محتاجاً إليها ثم سألته ) إياها ( وعلمت إنه لا يرد ) سائلاً بل يعطيه ما يطلبه ؟ وفي رواية : لا يسأل شيئاً فيمنعه ( قال : إني والله ما سألته ) صلى الله عليه وآله وسلم ( لألبسها ) أى لأجل أن ألبسها ( إنما سألته ) إياها ( لتكون كفى ) وفي طريق هشام بن سعد قال سهل : فقلت للرجل : لم سألته وقد رأيت حاجته إليها ؟ فقال : رأيت مارأيتم ولكني أردت أن أخبرها حتى أكفن فيها . أخرجه الطبراني . وفي رواية أبي غسان فقال : رجوت بركتها حين لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفيه التبرك بآثار الصالحين . قال ابن بطال : وفيه جواز لإعداد الشيء قبل وقت الحاجة إليه . قال : وقد حضر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت . وتعقبه ابن المنير بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة : قال : فلو كان مستحباً لكثير فيهم ( قال سهل : فكانت كفته ) . وقال الشافعية : لا يندب أن يعد لنفسه كفناً لثلاً يحاسب على اتخاذه ، أى على اكتسابه ، لأن ذلك ليس مختصاً بالكفن بل سائر أمورهم كذلك ، ولأن تكفينه من ماله واجب ، وهو يحاسب عليه بكل حال إلا أن يكون من جهة حل وأثر ذى صلاح ، فحسن إعدادها كما هنا لكن لا يجب تكفينه فيه كما اقتضاه كلام القاضي أبي الطيب وغيره ، بل للوارث إبداله لأنه ينتقل للوارث ، فلا يجب عليه ذلك ، ولو أعد له قبراً يدفن فيه فينبغي أن لا يكره لأنه للاعتبار بخلاف الكفن . قاله الزركشى . قال في الفتح : وفي الحديث حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسعة جوده وقبوله الهدية . واستنبط منه المهلب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته ، وليس ذلك بظاهر منه ، فإن المكافأة كانت عادة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة ، فلا يلزم من السكوت هنا إنه لا يكون فعلها ، بل ليس في سياق الحديث الجزم بكون ذلك كان هدية ، فيحتمل أن تكون عرضتها عليه ليشتريها منها . وفيه جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت لقولهم : فأخذها محتاجاً إليها ، وفيه

نظر لاحتمال أن يكون سبق لهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم . وقال :  
 فيه الترغيب في المصنوع بالنسبة إلى صانعه إذا كان ماهراً ، ويحتمل أن تكون  
 أرادت بنسبتها إليها إزالة ما يخشى من التدليس ، وفيه جواز استحسان ما يراه  
 الإنسان على غيره من الملابس ونحوها ، إما ليعرفه قدرها ، وإما ليعرض  
 له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك . وفيه مشروعية الإنكار عند مخالفة الأدب  
 ظاهراً وإن لم يبلغ المنكر درجة التحريم . انتهى . ورواة هذا الحديث الأربعة  
 مدنيون إلا عبد الله بن مسلمة سكن البصرة ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ،  
 وأخرجه ابن ماجه في اللباس .



## الحديث السادس عشر

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : نُهِينَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا .

( عن أم عطية ) اسمها نسيبة ( رضى الله عنها قالت : نهينا ) وفي رواية ابن شاهين بإسناد صحيح : نهانا رسول الله صلى الله وآله وسلم ( عن اتباع الجنائز ) نهى تنزيه لا تحريم بدليل قولها ( ولم يعزم علينا ) مبيناً للمفعول ، أى نهينا غير متحتم ولم يؤكد علينا فى المنع كما أكد علينا فى غيره من المنهيات ، فكأنها قالت : كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم . وهذا قول الجمهور ، ورخص فيه مالك ، وهو قول أهل المدينة ، وكرهه للشابة ، وقال أبو حنيفة لا ينبغي . واستدل للجواز بما رواه ابن أبي شبة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان فى جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها ، فقال : دعها يا عمر ... الحديث . وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه ومن طريق أخرى برجال ثقات . وأما ما رواه ابن ماجه أيضاً وغيره مما يدل على التحريم فضعيف ، ولو صح حمل على ما يتضمن حراماً . قال المهلب : فيه ، أى فى حديث الباب ، دلالة على أن النهى من الشارع على درجات . وروى الطبرى عن أم عطية قالت : لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء فى بيت ثم بعث إلينا عمر فقال : إني رسول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إليكن ، بعثي لأباعدكن على أن لا تسرفتن . وفى آخره : وأمرنا أن نخرج فى العيد العواتق ، ونهانا أن نخرج فى جنازة . قال فى الفتح : وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مرسل الصحابة .

## الحديث السابع عشر

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ :  
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ  
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

(عن أم حبيبة) رملة أم المؤمنين (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم ورضي عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نفى بمعنى النهي على سبيل التأكيد ، وهو من خطاب التيسير ، لأن المؤمن هو الذي ينتفع بخطاب الشارع وينقاد له ، فهذا الوصف لتأكيد التحريم لما يقتضيه سياقه ، ومفهومه أن خلافه مناف للإيمان أن (تحد) بضم أوله وكسر ثانيه (على ميت فوق ثلاث) أى ثلاث ليال ، كما جاء مصرحاً به في رواية ، والوصف بالإيمان فيه إشعار بالتعليل ، فإن من آمن بالله ولقائه لا يجترئ على مثله من العظام . قال ابن بطال : الإحداد امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع . وأباح الشارع للمرأة أن تحد على غير الزوج ثلاثة أيام لما يغلب عليها من لوعة الحزن ويهجم من أليم الوجد من غير وجوب ، لاتفاقهم على أن الزوج لو طالبها بالجماع لم يحل لها منعه في تلك الحال (إلا على زوج) فإنها تحد عليه وجوباً للإجماع على إرادته (أربعة أشهر وعشراً) من الليالي بأيامها ، سواء في ذلك الصغيرة والكبيرة والمدخول بها وذات الإقراء وغيرهما وكذا الذمية ، وتقبيد المرأة في الحديث بالإيمان بالله واليوم الآخر جرى على الغالب فإن الذمية كذلك ومثلها فيما يظهر المعاهدة والمستأمنة . وهذا مذهب الشافعية والجمهور ، وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأبو ثور وبعض المالكية : لا يجب على الزوجة الكتابية بل يختص بالمسلمة لقوله «تؤمن» إلى آخره ، وقد خالف أبو حنيفة قاعدته في إنكاره المفاهيم وكذا التقبيد بأربعة أشهر وعشر ، خرج على غالب المعتدات وإلا فالحامل بالوضع وعليها الإحداد سواء قصرت المدة أو طالت . وهذا الحديث هو العمدة في وجوب الإحداد على الزوج الميت ، ولا خلاف فيه في الجملة إن اختلف في بعض فروعه ، والإجماع على الوجوب يكتفى به . ورواته الثلاثة الأول مكيون والرابع مدني ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول .

## الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِامْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ : أَتَقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي ، فَقَالَتْ : إِلَيْكَ عَنِّي فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي ، وَلَمْ تَعْرِفْهُ ، فَقِيلَ لَهَا : إِنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاتَتْ بَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَّابِينَ ، فَقَالَتْ : لَمْ أَعْرِفْكَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : مرّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بامرأة تبكى عند قبر ) قال فى الفتح : لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر ، وفى رواية لمسلم ما يشعر بأنه ولدها ولفظه : تبكى على صبي لها ، وصرح به فى مرسل يحيى بن أبى كثير عند عبد الرزاق ولفظه : قد أصيبت بولدها ، وفى كتاب الأحكام من طريق آخر عن شعبة وعن ثابت أن أنساً قال لامرأة من أهله : تعرفين فلانة ؟ قالت : نعم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرّ بها . فذكر الحديث ( فقال ) لها : يا أمة الله ، هكذا فى مستخرج أبى نعيم ( اتقى الله ) تعالى : قال القرطبي : إنه كان بكائها قدر زائد من نوح أو غيره ، ، ولهذا أمرها بالتقوى : قلت : يؤيده أن فى مرسل يحيى بن أبى كثير المذكور : فسمع منها ما يكره فوقف عليها : وقال الطيبي : قوله « اتقى الله » توطئة لقوله ( واصبرى ) كأنه قيل لها : خافى غضب الله إن لم تصبرى ولا تجزعى ليحصل لك الثواب ( قالت : إليك عني ) هى من أسماء الأفعال ، أى تنح وابتعد ( فإنك لم تصب بمصيبتي ) ومن وجه آخر عن شعبة بلفظ : فإنك خلو من مصيبتى . كذا عند البخارى فى الأحكام ولأبى يعلى من حديث أبى هريرة أنها قالت : يا عبد الله إني أنا الحزنى الشكلى ، ولو كنت مصاباً عذرتنى ، خاطبته بذلك ( و ) الحال أنها ( لم تعرفه ) إذ لو عرفته لم تخاطبه بذلك الخطاب ( فقيل لها ) وفى رواية عند البخارى فى الأحكام : فرّ بها رجل فقال لها : إنه رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم : فقالت : ما عرفته . وفي رواية أبي يعلى من حديث أبي هريرة قال :  
 فهل تعرفينه ؟ قالت : لا . وللطبراني في الأوسط من طريق عطية عن أنس  
 أن الذي سألها هو الفضل بن العباس ( إنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم )  
 وزاد مسلم في رواية له : فأخذها مثل الموت ، أى من شدة الكرب الذي  
 أصابها لما عرفت أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، خجلاً منه ومهابة ،  
 وإنما اشتبه عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه من تواضعه لم يكن  
 يستتبع الناس ورائه إذا مشى كعادة الملوك والكبراء ، مع ما كانت فيه  
 من شاغل الوجد والبكاء ( فأنت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم  
 تجد عنده بوابين ) قال في الفتح في رواية في الأحكام : بواباً بالإفراد . قال  
 الطيبي : فائدة هذه الجملة إنه لما قيل لها إنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم استشعرت  
 خوفاً وهيبة في نفسها ، فتصوّرت أنه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع  
 الناس من الوصول إليه ، فوجدت الأمر بخلاف ماتصوّرت ( فقالت ) معتردة  
 عما سبق منها حيث قالت : إليك عنى ( لم أعرفك ) فاعذرني من تلك الردّة  
 وخشوتها ( فقال ) لها صلى الله عليه وآله وسلم ( إنما الصبر ) الكامل ( عند  
 الصدمة الأولى ) الواردة على القلب ، وفي رواية الأحكام : عند أول صدمة :  
 ونحوه لمسلم . قال الطيبي : هذا على أسلوب الحكم ، كأنه قال لها : دعى  
 الاعتذار فإن من شيمتى أن لا أغضب إلا الله ، وانظري إلى تفويتك من  
 نفسك الجزيل من الثواب بالجزع وعدم الصبر ، أول فجأة المصيبة .  
 فاغتفر لها صلى الله عليه وآله وسلم تلك الجفوة لصدورها منها في حال  
 مصيبتها وعدم معرفتها به ، وبين لها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال  
 فهو الذي يترتب عليه الثواب ، بخلاف ما بعد ذلك فإنه على طول الأيام  
 يسلو ، كما يقع لكثير من أهل المصائب ، بخلاف أول وقوع المصيبة فإنه  
 يصدم القلب بغتة ، وقد قيل : إن المرء لا يؤجر على المصيبة لأنها ليست من  
 صنعه وإنما يؤجر على حسن نيته وجميل صبره . قال ابن بطلان : أراد أن  
 لا يجتمع عليها مصيبة الهلاك وفقد الأجر . وفي مرسل يحيى ابن أبي كثير :  
 فقال : اذهبي إليك فإنما الصبر عند الصمة الأولى . وزاد عبد الرزاق فيه من  
 مرسل الحسن : والعبرة لا يملكها ابن آدم . وفي رواية أبي هريرة : فقالت :  
 أنا أصبر ، أنا أصبر . ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من حيث أنه صلى الله

عليه وآله وسلم لم ينه المرأة المذكورة عن زيارة قبر ميتها وإنما أمرها بالصبر والتقوى لما رأى من جزعها. فدلّ على الجواز. واستدل به على زيارة القبور، وسواء كان الزائر رجلاً أو امرأة، وسواء كان المزور مسلماً أو كافراً لعدم الاستفصال في ذلك. قال النووي: وبالجواز قطع الجمهور. وقال صاحب الحاوى أى الماوردى: لا يجوز زيارة قبر الكافر، وهو غلط. انتهى. وحجة الماوردى قوله تعالى: «ولا تقم على قبره». وفي الاستدلال بذلك نظر لا يخفى، وبالجملية فيستحب زيارة قبور المسلمين للرجال لحديث مسلم: كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها فإنها تذكر الآخرة. وسئل مالك عن زيارة القبور فقال: قد كان نهى عنه ثم أذن فيه، فلو فعل ذلك إنسان ولم يقل إلا خيراً لم أر بذلك بأساً. وعن طاوس: كانوا يستحبون أن لا يتفرقوا عن الميت سبعة أيام، لأنهم يفتنون ويحاسبون في قبورهم سبعة أيام، وتكره للنساء لجزعهن، وأما حديث أبي هريرة المروى عند الترمذى وقال حسن صحيح: لعن الله زوّارات القبور، فحمول على ما إذا كانت زيارتهنّ للتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهنّ. وقال القرطبي: حمل بعضهم حديث الترمذى في المنع على من تكثّر الزيارة لأن زوارات للمبالغة. انتهى. ولوقيل بالحرمة في حقهنّ في هذا الزمان، لاسيما نساء مصر لما في خروجهنّ من الفساد، ولا يكره لهنّ زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل تندب. وينبغي كما قال ابن الرفعة والقمولى أن تكون قبور سائر الأنبياء والأولياء كذلك. قاله القسطلانى. وقال في الفتح: وفي هذا الحديث ما كان فيه صلى الله عليه وآله وسلم من التواضع والرفق بالجاهل ومسامحة المصاب وقبول اعتذاره وملازمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفيه أن القاضى لا ينبغي له أن يتخذ من يحجبه عن حوائج الناس وأن من أمر بمعروف ينبغي له أن يقبل ولو لم يعرف الأمر. وفيه أن الجزع من المنهيات لأمره لها بالتقوى مقروناً بالصبر. وفيه الترغيب في احتمال الأذى عند بذل النصيحة ونشر الموعظة، وأن المواجهة بالخطاب إذا لم تصادف المنوى لا أثر لها. انتهى. وفي الحديث التحديث والعننة والقول، وأخرجه أيضاً في الجنائز والأحكام، ومسلم في الجنائز، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى.

## الحديث التاسع عشر

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَرْسَلَتِ ابْنَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ أَنْ أَبْنَأَ لِي قُبْضَ فَاتِنَا ، فَأَرْسَلَ يُقْرِئُ السَّلَامَ وَيَقُولُ : إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ لَيَأْتِيَنَّهَا ، فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبَى بْنُ كَعْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرِجَالٌ ، فَرُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّبِيُّ وَنَفْسُهُ تَتَقَعَّقُ كَأَنَّهَا شَنْ ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ ، فَقَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذَا ؟ قَالَ : هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءُ .

( عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما قال : أرسلت ابنة النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم إليه ) هى زينب كما عند ابن أبى شيبة وابن بشكوال ( أن ابناً لى قبض ) أى فى حال القبض ومعالجة الروح ، فأطلق القبض مجازاً باعتبار أنه فى حالة كحالة النزاع . قيل الابن هو على بن أبى العاص ابن الربيع . كذا كتب الدمياطى بخطه فى الحاشية . وفيه نظر ، لأنه لم يقع مسمى فى شىء من طرق هذا الحديث وذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم أن علياً عاش حتى ناهز الحلم وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أودعه على راحلته يوم الفتح فلا يقال فيه صبي عرفاً وإن جاز من حيث اللغة . أو هو عبد الله بن عثمان من رقية بنته صلى الله عليه وآله وسلم لما رواه البلاذرى فى الأنساب أنه لما توفى وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى حجره وقال : إنما يرحم الله من عباده الرحاء . أو هو محسن لما روى البزار فى مسنده عن أبى هريرة قال : ثقل ابن لفاطمة رضى الله عنها ، فبعث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر نحو حديث الباب . قال فى الفتح : وفيه مراجعة سعد بن عبادة فى البكاء ، فعلى هذا فالابن المذكور محسن بن على . وقد اتفق أهل العلم بالإخبار أنه مات صغيراً فى حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فهذا

أولى أن يفسر به الابن إن ثبت أن القصة كانت لصبي ولم يثبت أن المرسلة زينب . انتهى . أو هي أمامة بنت زينب لأبي العاص لما عند أحمد عن أبي معاوية بسند البخارى ، وصوبه الحافظ ابن حجر ، وأجاب عما استشكل من قوله « قبض » مع كون أمامة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تزوجها علي بن أبي طالب وقتل عنها بأن الظاهر أن الله أكرم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لما سلم لأمر ربه وصبر ابنته ، ولم يملك مع ذلك عينيه من الرحمة والشفقة بأن عافى ابنة ابنته ، فخلصت من تلك الشدة وعاشت تلك المدة . وقال العيني : الصواب قول من قال ابني أى بالتذكير لا ابنتي بالتأنيث كما نص عليه في حديث الباب ، وجمع البرماوى بين ذلك باحتمال تعدد الواقعة في بنت واحدة أو بنتين أرسلت زينب في علي أو أمامة أو رقية في عبد الله بن عثمان أو فاطمة في ابنها محسن بن علي ( فائتانا فأرسل ) صلى الله عليه وآله وسلم ( يقرئ ) عليها ( السلام ) ويقول : إن لله ما أخذ وله ما أعطى ( أى الذى أراد أن يأخذه هو الذى كان أعطاه ، فإن أخذه أخذ ما هو له ، فلا ينبغي الجزع ، لأن مستودع الأمانة لا ينبغي له أن يجزع إذا استعيدت منه أو المراد بالإعطاء الحياة لمن بقى بعد الموت أو ثوابهم على المصيبة ، أو ما هو أعم من ذلك ، وقدم الأخذ على الإعطاء وإن كان متأخراً في الواقع ، لأن المقام يقتضيه ، ولفظ ما في الموضعين مصدرية ، أى إن لله الأخذ والإعطاء ، أو موصولة ، والعائد محذوف للدلالة على العموم ، فيدخل فيه أخذ الولد وإعطاؤه وغيرهما ( وكل عنده ) أى وكل من الأخذ والإعطاء ، أو من الأنفس ، أو ما هو أعم من ذلك عند الله ، أى في علمه ، فهو من مجاز الملازمة ( بأجل ) والأجل يطلق على الجزء الأخير وعلى مجموع العمر ( مسمى ) أى معلوم مقدر مؤجل ( فلتصبر ولتحتسب ) أى تنوى بصبرها طلب الثواب من ربها ليحسب لها ذلك من عملها الصالح ( فأرسلت إليه ) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونها ( تقسم عليه ليأتينها ) وفي رواية أنها راجعته مرتين ( فقام ) وإنما قام في ثالث مرة وكأنها ألحت عليه في ذلك دفعاً لما يظنه بعض أهل الجهل أنها ناقصة المكانة عنده ، أو ألهمها الله تعالى أن حضور نبيه عندها عنها يدفع ما هو فيه من الألم ببركة دعائه وحضوره ، فحقق الله ظنها . والظاهر أنه امتنع أولاً مبالغة في إظهار التسليم لربه ، أو ليبين الجواز في أن من

دعى لمثل ذلك لم يجب عليه الإجابة ، بخلاف الوليمة مثلاً (ومعه) وفي رواية :  
 فقام وقام معه رجال (سعد بن عباد ومعاذ بن جبل وأبى بن كعب وزيد بن  
 ثابت ورجال) آخرون ، ذكر منهم في غير هذه الرواية : عباد بن الصامت  
 وأسامة راوى الحديث ، فمشوا إلى أن دخلوا بيتها ( فرفع إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم الصبي ) أو الصبية ، وفي رواية حماد دفع بالدال ،  
 وبين شعبه في روايته أنه وضع في حجره صلى الله عليه وآله وسلم ( ونفسه  
 تتقعقع ) بناءً ، أى تضطرب وتتحرك ، أى كلما صار إلى حالة لم يلبث  
 أن ينتقل إلى أخرى لقربه من الموت ( قال : حسبته أنه قال كأنها شنّ ) بفتح  
 المعجمة وتشديد النون : قرية خلقة يابسة : وجزم به في رواية حماد ولفظه :  
 ونفسه تتقعقع كأنها في شنّ . والقعقة حكاية صوت الشيء اليابس إذا حرك  
 فعلى الرواية الثانية شبه البدن بالجلد اليابس الخلق وحركة الروح فيه بما يطرح  
 في الجلد من حصاة ونحوها . وأما الرواية الأولى فكأنه شبه النفس بنفس الجلد  
 وهو أبلغ في الإشارة إلى شدة الضعف ، وذلك أظهر في التشبيه ، ( ففاضت  
 عيناه ) صلى الله عليه وآله وسلم بالبكاء ، وهذا موضع الترجمة لأن البكاء العارى  
 عن النوح لا يؤخذ به الباكي ولا الميت ( فقال سعد ) هو ابن عباد ( يارسول الله  
 ماهذا ) وفي رواية عبد الواحد : قال سعد : تبكى ، وزاد أبو نعيم في مستخرجه :  
 وتنبه عن البكاء ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( هذه ) أى الدمعة التى تراها  
 من حزن القلب بغير تعمد ولا استدعاء لا مؤاخذة عليها ، وإنما المنهى عنه  
 الجزع وعدم الصبر ( رحمة جعلها الله ) تعالى ( فى قلوب عباده وإنما يرحم الله  
 من عباده الرحماء ) جمع رحيم من صيغ المبالغة ، ومقتضاه أن رحمته تعالى تختص  
 بمن اتصف بالرحمة وتحقق بها ، بخلاف من فيه أدنى رحمة ، لكن ثبت في  
 حديث عبد الله بن عمرو عند أبى داود وغيره : الراحون يرحمهم الرحمن .  
 والراحون جمع راحم ، فيدخل فيه كل من فيه أدنى رحمة ، وقد ذكر الخويزي  
 في حكمة إسناد فعل الرحمة في حديث الباب إلى الله ، وإسناده في الحديث الثانى  
 إلى الرحمن بما حاصله أن لفظ الجلالة دال على العظمة . وقد عرف بالاستقراء  
 أنه حيث ورد يكون الكلام مسوقاً للتعظيم ، فلما ذكرها ناسب ذكر من  
 كثرت رحمته وعظمت ليكون الكلام جارياً على نسق التعظيم ، بخلاف  
 الحديث الآخر فإن لفظ الرحمن دال على العفو ، فناسب أن يذكر معه كل



ذى رحمة وإن قلت . وفى حديث الباب من الفوائد جواز استحضر ذوى الفضل المحتضر لرجاء بركتهم ودعائهم ، وجواز القسم عليهم لذلك ، وجواز المشى إلى التعزية والعيادة بغير إذن ، بخلاف الوليمة ، وجواز إطلاق اللفظ الموهم لما لم يقع بأنه وقع مبالغة فى ذلك لينبعث خاطر المستول فى المحبىء للإجابة إلى ذلك . وفيه استحباب إبرار القسم ، وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقع وهو مستشعر بالرضا ، مقاوماً للحزن بالصبر ، وإخبار من يستدعى بالأمر الذى يستدعى من أجله ، وتقديم السلام على الكلام ، وعيادة المريض ولو كان مفضولاً أو صديقاً صغيراً . وفيه أن أهل الفضل لا ينبغي أن يقطع اليأس من فضلهم ولو ردّوا أول مرة ، واستفهام التابع من إمامه عما يشكل عليه مما يتعارض ظاهره ، وحسن الأدب فى السؤال لتقديمه قوله : يا رسول الله على الاستفهام . وفيه الترغيب فى الشفقة على خلق الله والرحمة لهم ، والترهيب من قساوة القلب وجمود العين ، وجواز البكاء من غير نوح ونحوه . ورواة الحديث الثلاثة الأول مروزيون ، وعاصم وأبو عثمان بصرىان ، وفيه التحديث . والإخبار والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الطب ، والنذور والتوحيد ، ومسلم فى الجنائز ، وكذا أبو داود والنسائى وابن ماجه رحمهم الله .

## الحديث العشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ عَلَى  
الْقَبْرِ ، قَالَ : فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ ، قَالَ فَقَالَ : هَلْ فِيكُمْ رَجُلٌ لَمْ  
يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ ؟ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَنَا . قَالَ : فَانْزِلْ ، فَانْزِلْ فِي قَبْرِهَا .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : شهدنا بنتاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) أى جنازتها ، وكانت سنة تسع ، وهى أم كلثوم زوج عثمان بن عفان رضى الله عنه كما رواه الواقدي . وابن سعد فى الطبقات والدولابى والطبرى والطحاوى ، لا رقية ، لأنها توفيت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بيدر فلم يشهد جنازتها ( قال : ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على ) جانب ( القبر . قال : فرأيت عينيه تدمعان ) بفتح الميم ، وهذا موضع الترجمة كما لا يخفى ( قال ) أنس ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( هل منكم رجل لم يقارف الليلة ) بقاف ثم فاء . وزاد ابن المبارك عن فليح : أراه يعنى الذنب . ذكره المصنف ، يعنى البخارى ، تعليقا فى باب من يدخل قبر المرأة ، ووصله الإسماعيلي ، وقيل لم يجمع تلك الليلة ، وبه جزم ابن حزم ، وقال : معاذ الله أن يتجسس أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : بأنه لم يذنب تلك الليلة . انتهى . ويقويه أن فى رواية ثابت عن أنس عند البخارى فى التاريخ الأوسط : لا يدخل القبر أحد قارف الليلة . فتنحى عثمان . ويحتمل أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان إلى الوقاع ولم يكن يظن أنها تموت تلك الليلة ، وليس فى الحديث ما يقتضى أنه واقع بعد موتها ، بل ولا حين احتضارها ، والعلم عند الله تعالى ( فقال أبو طلحة ) زيد بن سهل الأنصارى ( أنا ) لم أقارف الليلة . قيل : والسر فى إثارة أبي طلحة على عثمان أن عثمان قد جامع بعض جواريه تلك الليلة ، فتلطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى منعه من التزول فى قبر زوجته حيث لم يعجبه أنه اشتغل عنها تلك الليلة بذلك ، لكن يحتمل ما مر آنفاً

( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم لأبي طلحة ( فانزل ) قال ( فنزل في قبرها ) وفي الحديث جواز البكاء كما ترجم له البخارى ، وإدخال الرجل المرأة قبرها ، لكون الرجال أقوى على ذلك من النساء ، وإيثار البعيد العهد عن الملاذ في موارد الميت ولو كان امرأة على الأب والزوج . وقيل . إنما أثره بذلك لأنها كانت صنعتة . وفيه نظر ، فإن ظاهر السياق أنه صلى الله عليه وآله وسلم اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع . وعلل بعضهم ذلك بأنه حينئذ لا يأمن أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة . وحكى عن ابن حبيب أن السر في إيثار أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة ، فتلطف في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح . ووقع في رواية حماد المذكورة : فلم يدخل عثمان القبر . وفيه جواز الجلوس على شفير القبر عند الدفن . واستدل به على جواز البكاء بعد الموت . وحكى ابن قدامة في المغنى عن الشافعى أنه يكره لحديث جبير بن عتيك في الموطأ فإن فيه : فإذا وجب فلا تبكين باكية ، يعنى إذا مات ، وهو محمول على الأولوية ، والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ، ويمكن أن يفرق بين الرجل والنساء في ذلك أن النساء قد يفضى بهن البكاء إلى ما يحذر من النوح لقلة صبرهن . واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقاً . وفيه نظر . وفيه فضيلة لعثمان لإيثاره الصدق ، وإن كان فيه عليه غضاضة ، وفي الحديث التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجنائز .

## الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
 إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهَا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَتْ : رَجِمَ اللَّهُ عُمَرَ وَاللَّهِ  
 مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنَ بِبَعْضِ  
 بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، لَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ  
 لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَاباً بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، وَقَالَتْ : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ  
 « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

( عن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 ( وسلم : إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه ) قيده ببعض البكاء ،  
 فحمل على ما فيه نياحة جمعاً بين الأحاديث ( فبلغ ذلك عائشة رضى الله عنها  
 بعد موت عمر ) قال ابن عباس : فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة ( فقالت :  
 رحم الله عمر ) قال الطيبي : هذا من الآداب الحسنة على منوال قوله تعالى :  
 « عفا الله عنك لم أذنت لهم » فاستغربت من عمر ذلك القول ، فجعلت قولها  
 هذا تمهيداً ودفعاً لما يوحش من نسبته إلى الخطأ ( والله ما حدث رسول الله  
 صلى الله عليه وآله ( وسلم إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ) يحتمل  
 جزمها بذلك لكونها سمعت صريحاً من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختصاص  
 العذاب بالكافر أو فهمت ذلك من القرأتين ( لكن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله ( وسلم قال : إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه ، وقالت ) فى  
 تأييد ما ذهبت إليه من رد الخبر ( حسبكم القرآن ) أى كافىكم أيها المؤمنون  
 قوله تعالى من الكتاب العزيز : ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) أى لا تؤاخذ  
 نفس بذنب غيرها . قال ابن عباس عند ذلك : والله هو أضحك وأبكى  
 تقريراً لنفى ما ذهب إليه عمر من أن الميت يعذب ببكاء أهله ، وذلك أن  
 بكاء الإنسان وضحكه وحزنه وسروره من الله يظهرها فيه فلا أثر لها  
 فى ذلك . فعند ذلك سكت ابن عمر . قال ابن أبى مليكة : والله ما قال ابن

عمر شيئاً بعد ذلك . قال الطيبي وغيره : ظهرت لابن عمر الحجة فسكت مدعناً ، لكن قال الزين بن المنير : سكوته لا يدل على الإذعان ، فلعله كره المجادلة . وقال القرطبي : ليس سكوته لشك طراً له بعد ما صرح برفع الحديث ، ولكن احتمال عنده أن يكون الحديث قابلاً للتأويل ، ولم يتعين له محمل يحمله عليه إذا ذاك ، أو كان المجلس لا يقبل المارة ، ولم تتعين الحاجة إلى ذلك حينئذ ، أو أن ابن عمر فهم من استشهد ابن عباس بالآية قبول روايته ، لأنها يمكن أن يتمسك بها في أن الله أن يعذب بلا إذن ويكون بكاء الحى علامة لذلك أشار إلى ذلك الكرمانى . وقال الخطابى : الرواية إذا ثبتت لم يكن في دفعها سبيل بالظن . وقد رواه عمرو ابنه . وليس فيها حكيت عائشة ما يرفع روايتهما ، لجواز أن يكون الخبران صحيحين معاً ولا منافاة بينهما فالميت إنما تلمزه العقوبة بما تقدم من وصيته إليهم به وقت حياته ، وكان ذلك مشهوراً من مذاهبيهم ، وهو موجود في أشعارهم ، كقول طرفة بن العبد :  
إذا مت فانهينى بما أنا أهله      وشقى على الجيب يا ابنة معبد  
وعلى ذلك حمل الجمهور قوله : إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه ، وبه قال المزنى وإبراهيم الحربى وآخرون من الشافعية وغيرهم ، فإذا لم يوص به الميت لم يعذب . قال الرافعى : ولك أن تقول : ذنب الميت الأمر بذلك ، فلا يختلف عذابه بامتناله وعدمه . وأجيب بأن الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب . وشاهده حديث : من سنّ سنة سيئة . وقيل : التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به ، كما روى أحمد من حديث أبى موسى مرفوعاً : الميت يعذب ببكاء الحى إذا قالت النائحة : واعضدها ، وانصرها ، واكاسياها ، جبذ الميت ، وقيل له : أنت عضدها ، أنت ناصرها ، أنت كاسياها . وقال الشيخ أبو حامد : الأصح أنه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب .

## الحديث الثاني والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 عَلَى يَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا ، فَقَالَ : إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّهَا  
 لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا .

---

( عن عائشة رضي الله عنها قالت : مرّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 على يهودية يبكي عليها أهلها . فقال : إنهم يبكون عليها وإنها لتعذب في  
 قبرها ) بكفرتها في حال بكاء أهلها لاسبب البكاء .

## الحديث الثالث والعشرون

عَنِ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْسَ ككَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ ، مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ . وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ .

(عن المغيرة) بن شعبة (رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم يقول : إن كذباً على ليس ككذب على أحد) غيرى . قال فى الفتح : معناه أن الكذب على الغير قد ألف واستسهل خطبه ، وليس الكذب عليه بالغاً مبلغ ذلك فى السهولة ، وإذا كان دونه فى السهولة فهو أشد منه فى الإثم . وبهذا التقدير يندفع اعتراض من أورد أن الذى يدخل عليه الكاف أعلى ، وكذلك لا يلزم من إثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه أن يكون الكذب على غيره مباحاً ، بل يستدل على تحريم الكذب على غيره بدليل آخر ، والفرق بينهما أن الكذب عليه توعد فاعله يجعل النار عليه مسكناً بخلاف الكذب على غيره ، والله أعلم ، فإنه (من كذب على متعمداً فليتبوأ) فليتخذ (مقعه) مسكنه (من النار) فهو أشد فى الإثم من الكذب على غيره لكونه مقتضياً شرعاً عاماً باقياً إلى يوم القيامة (سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من نيح عليه يعذب بما نيح عليه) أى بالنياحة . قال العيني : ما فى هذه الرواية للمدة ، أى يعذب مدة النوح عليه ، ولا يقال ما ظرفية ، وفى تقديم المغيرة قبل تحديثه بتحريم النوح أن الكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم أشد من الكذب على غيره إشارة إلى أن الوعيد على ذلك يمنع أن يخبر عنه بما لم يقل . ورواته الأربعة كوفيون ، وفيه التحديث والعننة والقول والسماع ، وأخرجه مسلم فى الجنائز ، وكذا الترمذى .

### الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ .

( عن عبد الله ) بن مسعود ( رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه )  
وآله ( وسلم : ليس منا ) أى ليس من أهل سنتنا وطريقتنا ولا من المهتدين  
بهدينا ، وليس المراد إخراجهم من الدين ، لأن المعاصى لا يكفر بها عند أهل  
السنة . نعم يكفر باعتقاد حلها ، ولكن فائدة إيراد هذا اللفظ المبالغة فى  
الردع عن الوقوع فى مثل ذلك ، كما يقول الرجل لولده عند معاتبته :  
لست منك ولست منى ، أى مأنت على طريقي . وعن سفيان أنه كره  
الخوض فى تأويله وقال : ينبغى أن يمسك عنه ليكون أوقع فى النفوس وأبلغ  
فى الزجر . وقال ابن المنير : التأويل الأول يستلزم أن يكون الخبر إنما ورد  
عن أمر وجودى ، وهذا أيضاً يأتى كلام الشارع عن الحمل عليه ، والأولى  
أن يقال المراد أن الواقع فى ذلك يكون قد تعرض لأن يهجر ويعرض عنه ،  
فلا يختلط بجاعة السنة ، تأديباً له على استصحابه حالة الجاهلية التى قبعتها  
الإسلام ، فهذا أولى من الحمل على ما يستفاد منه قدر زائد على الفعل الموجود  
وقيل المعنى ليس على ديننا الكامل ، أى أنه خرج من فرع من فروع الدين  
وإن كان معه أصله . حكاه ابن العربى . قال الحافظ : ويظهر لى أن هذا  
النفى يفسره التبرى الوارد فى حديث أبى موسى ، قال : برئ منه صلى الله  
عليه وآله وسلم . وأصل البراءة الانفصال من الشيء ، فكأنه توعد به بأن  
لا يدخله فى شفاعته مثلاً . وقال المهلب : قوله أنا برئ ، أى من فاعل ما ذكر  
وقت ذلك الفعل . ولم يرد نفيه عن الإسلام . قلت : بينهما واسطة تعرف  
مما تقدم أول الكلام . وهذا يدل على تحريم ماأتى من شق الجيب وغيره ،  
وكان السبب فى ذلك ماتضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء ، فإن وقع  
التصريح بالاستحلال مع العلم بالتحريم أو التسخط مثلاً بما وقع فلا مانع  
من حمل النفى على الإخراج من الدين ( من لطم الخدود ) جمع خد . قال فى  
العمدة : وإنما جمع وإن كان ليس للإنسان إلا خدان فقط باعتبار إرادة



الجمع ، فيكون من مقابلة الجمع بالجمع ، وأما على حدّ قوله تعالى : « وأطراف النهار » . وقول العرب : شابت مفارقة ، وليس إلا مفروق واحد . قال في الفتح : خص الخد بذلك لكونه الغالب ، وإلا فضرب بقية الوجه داخل في ذلك ( وشق الجيوب ) جمع جيب من جابه أى قطعه ، قال تعالى : « وثمود الذين جابوا الصخر بالواد » وهو مايفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس لللبسه ، والمراد إكمال فتحه إلى آخره ، وهى من علامات التسخط ( ودعا بدعوى ) أهل ( الجاهلية ) أى من النياحة ونحوها وكذا الندبة ، والجاهلية هى زمان الفترة قبل الإسلام بأن قال فى بكائه مايقولون مما لا يجوز شرعاً ، كوا جبلاه ، واضعده : وكذا الدعاء بالويل والثبور . وخص البخارى الجيب بالذكر فى الترجمة دون أخويه تنبيهاً على أن النفي الذى حاصله التبرى يقع بكل واحد من الثلاثة ، ولا يشترط فيه وقوعها معاً ، ويؤيده رواية لمسلم بلفظ : أو شقّ الجيوب أو دعا ... إلخ . ولأن شقّ الجيب أشدها قبحاً مع مافيه من خسارة المال فى غير وجه . ورواة هذا الحديث كوفيون ، وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه أيضاً فى مناقب قريش والجنائز ، ومسلم فى الإيمان ، والترمذى فى الجنائز وكذا النسائى وابن ماجه .

## الحديث الخامس والعشرون

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشْتَدَّ بِي ، فَقُلْتُ : إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتُ أَفَاتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ بِالشَّطْرِ ؟ فَقَالَ : لَا ، ثُمَّ قَالَ : الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا ، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي أَمْرَاتِكَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي ؟ فَقَالَ : إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَزْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ يَرِثُنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ .

( عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودني عام حجة الوداع ) سنة عشر من الهجرة ( من وجع ) اسم لكل مرض ( اشتد بي ) أى قوى عليّ ( فقلت : إني قد بلغ بي من الوجع ) الغاية ( وأنا ذو مال ولا يرثني ) من الوالد ( إلا ابنت ) بالتاء المجرورة لا بالهاء ، قيل هى عائشة ، وقيل لأنها أم الحكم الكبرى ، قيل ما كانت له عصبه ، وقيل معناه لا يرثني من أصحاب الفروض سواها ، وقيل من النساء ، وهذا قاله قبل أن يولد له الذكور ( أفأتصدق بثلثي مالى ؟ قال : لا ) تتصدق بالثلثين ( فقلت ) أتصدق ( بالشطر ) أى بالنصف ( فقال : لا ) تتصدق بالشطر ( ثم قال : الثلث ) أى يكفيك الثلث ، أو المشروع الثلث ، أو الثلث كاف ، والنصب على الإغراء أو بفعل مضمر ، أى أعط الثلث

(والثلث كبير) بالباء (أو) قال (كثير) بالثاء (إنك إن تذر) أى تترك (ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة) فقراً (يتكففون الناس) يطلبون الصدقة من أكف الناس أو يسألونهم بأكفهم، ثم عطف على قوله «إن تذر» ما هو علة للنهى عن الوصية بأكثر من الثلث فقال (وإنك لن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله) أى ذاته الشريفة (إلا أجرت) مبنياً للمفعول (بها) أى بتلك النفقة (حتى ماتجعل) أى الذى تجعله (فى فى امرأتك) وفيه أن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة ويثاب عليه، وقد نبه عليه بأخس الحظوظ الدنيوية التى تكون فى العادة عند الملاعبة وهو وضع اللقمة فى فم الزوجة، فإذا قصد بأبعد الأشياء عن الطاعة وجه الله ويحصل به الأجر فغيره بالطريق الأولى . قال سعد (فقلت : يا رسول الله أخلف) مبنياً للمفعول ، يعنى بمكة بعد أصحابي المنصرفين معك (بعد أصحابي . قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إنك لن تخلف) بعد أصحابك (فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به) أى بالعمل الصالح (درجة ورفعة ثم لعلك أن تخلف) أى بأن يطول عمرك أى إنك لن تموت بمكة ، وهذا من إخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمغيبات ، فإنه عاش حتى فتح العراق . ولعل للترجى ، إلا إذا وردت عن الله ورسوله فإن معناها التحقيق . قال الدماميني : وفيه دخول أن على خبر لعل وهو قليل فيحتاج إلى التأويل (حتى ينتفع بك أقوام) من المسلمين بما يفتحه الله على يديك من بلاد الشرك ويأخذه المسلمون من الغنائم (ويضربك آخرون) من المشركين الهالكين على يديك وجندك (اللهم أمض) من الإمضاء وهو الإنفاذ ، أى أتم (لأصحابي هجرتهم) أى التى هاجروها من مكة إلى المدينة (ولا تردهم على أعقابهم) بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم فيخيب قصدهم . قال الزهري فيما رواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم ابن سعيد عنه (لكن البائس) الذى عليه أثر البؤس ، أى شدة الفقر والحاجة (سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن) بفتح الهمة (مات بمكة) أى لأجل موته بالأرض التى هاجر منها ، ولا يجوز الكسر على إرادة الشرط لأنه كان انقضى وتم ، وهذا موضع الترجمة ، لكن نازع الإسماعيلي البخارى بأن هذا ليس من مرثي الموتى وإنما هو من إشفاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من موته بمكة بعد هجرته منها ، وكان يهوى

أن يموت بغيرها ، وكراهة ما حدث عليه من ذلك كقولك : أنا أرثي لك  
 مما جرى عليك ، كأنه يتحزن عليه . قال الزركشي : ثم هو بتقدير تسليمه  
 ليس بمرفوع وإنما هو مدرج من قول الزهري . قال في الفتح : ويمكن  
 أن يكون مراد البخاري هذا بعينه ، أي التحزن ، كأنه يقول : ما وقع  
 من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو من التحزن والتوجع وهو مباح ، وليس  
 معارضاً لنهي عن المراثي التي هي ذكر أوصاف الميت الباعثة على تهيج  
 الحزن وتجديد اللوعة ، وهذا هو المراد بما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه  
 الحاكم من حديث ابن أبي أوفى قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن المراثي ، وهو عند ابن أبي شيبة بلفظ : نهانا أن نترثي . ولاشك أن  
 الجامع بين الأمرين التوجع والتحزن . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة إدخال  
 هذه الترجمة في تضاعيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت . اهـ . وعبرة  
 القسطلاني : المراد هنا توجعه صلى الله عليه وآله وسلم وتحزنه على سعد لكونه  
 مات بمكة بعد الهجرة منها ، لامدح الميت وذكر محاسنه الباعث على تهيج  
 الحزن ، إذ الأول مباح ، بخلاف الثاني فإنه منهي عنه . وقد أطلق الجوهري  
 الرثاء على عد محاسن الميت مع البكاء وعلى نظم الشعر فيه ، والأوجه حمل  
 النهي على ما فيه تهيج الحزن كما مرّ أو على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع  
 الاجتماع له أو على الإكثار منه ، دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة  
 وغيرهم من العلماء يفعلونه . وقد قالت فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم فيه ماتقدم في هذا الكتاب . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً  
 في المغازي والدعوات والهجرة والطب والفرائض والوصايا والتفقات ، ومسلم  
 في الوصايا وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

## الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ وَجِعَ وَجَعًا فَغُثِيَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ فَبَكَتْ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ : أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ بَرِيَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ .

( عن أبي موسى ) الأشجري ( رضى الله عنه أنه وجع ) أى مرض ( وجعاً ) شديداً ( فغشى عليه ورأسه فى حجر امرأة من أهله ) بتثليث حاء حجر كما فى القاموس ، أى حضنها . زاد مسلم : فصاحت . وله من وجه آخر : أنعمى على أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة . وفى النسائى : هى أم عبد الله بنت أبي دومة . وفى تاريخ البصرة لعمر بن شبة أن اسمها صفية بنت دمون وأن ذلك وقع حيث كان أبو موسى أميراً على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ( فلم يستطع ) أبو موسى ( أن يرد عليها شيئاً ، فلما أفاق قال : أنا ) وللحموى والمستملى : إني ( برىء ممن برئ منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برئ من الصالقة ) بالصاد المهملة والقاف ، أى الرافعة صوتها فى المصيبة ، ويقال فيه بالسين بدل الصاد ، ومنه قوله تعالى : « سلقوكم بألسنة حداد » . وعن ابن الأعرابى : الصلق : ضرب الوجه . حكاه صاحب المحكم ، والأول أشهر ( والحالقة ) التى تحلق شعرها عند المصيبة ( والشاقة ) التى تشق ثوبها . ولفظ أبي صخرة عند مسلم : أنا برىء ممن حلق وسيق وخرق ، أى حلق شعره وسيق صوته أى رفعه وخرق ثوبه . وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البراءة قبل ذلك . وموضع الترجمة قوله « والحالقة » وخصها بالذكر دون غيرها لكونها أبشع فى حق النساء ، وبرئ بكسر الراء يبرأ بالفتح . قال القاضى : برئ من فعلهن ، أو مما يستوجبن من العقوبة ، أو من عهدة ما لزمنى من بيانه . وأصل البراءة الانفصال ، وليس المراد التبرى من الدين والخروج منه . قال النووى : ويحتمل أن يراد به ظاهره وهو البراءة من فاعل هذه الأمور . وعند ابن ماجه وصححه ابن حبان عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لعن الخامشة وجهها ، والشاقة جيبها ، والداعية بالويل والثبور .

### الحديث السابع والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتْلُ ابْنِ حَارِثَةَ وَجَعْفَرٍ وَابْنِ رَوَاحَةَ ، جَلَسَ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَائِرِ الْبَابِ شَقَّ الْبَابِ ، فَاتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْتَهَاهُنَّ . فَذَهَبَ ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُنَّ لَمْ يُطِيعْنَهُ . فَقَالَ : أَنَّهُنَّ ، فَاتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ غَلَبَنَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَزَعَمَتْ أَنَّهُ قَالَ : فَاحْثٌ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ .

( عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل زيد ( بن حارثة و ) قتل ( جعفر ) ابن أبي طالب ( و ) قتل عبد الله ( ابن رواحة ) في غزوة مؤتة ( جلس ) أى فى المسجد كما فى رواية أبى داود ( يعرف فيه الحزن ) قال الطيبي : أى جلس حزينا ، وعدل إلى قوله يعرف ليدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كظم الحزن كظما ، وكان ذلك القدر الذى ظهر فيه من جبلة البشرية ، وهذا موضع الترجمة ، وهو يدل على الإباحة لأن إظهاره يدل عليها . نعم إذا كان معه شئ من اللسان أو اليد حرم . قالت عائشة ( وأنا أنظر من صائر الباب ) كلابن وتامر . كذا فى الرواية . قال المازرى : والصواب صير الباب وهو المحفوظ كما فى المجمل والصحاح والقاموس . وقال ابن الجوزى : صائر وصير بمعنى واحد . وفى كلام الخطابى نحوه . وفسرته عائشة أو من بعدها بقوله ( شق الباب ) بالفتح : أى الموضع الذى ينظر منه . وفى تجويز الكرمانى كسر الشين نظر ، لأنه يصير معناه الناحية ، وليست بمراة هنا كما نبه عليه ابن التين ( فأتاه ) صلى الله عليه وآله وسلم ( رجل ) قال الحافظ : لم أقف على اسمه وكأنه أبهم عمدا لما وقع فى حقه من غمض عائشة منه ( فقال : إن نساء جعفر ) امرأته أسماء بنت عميس الخثعمية ومن حضر عندها من النساء من أقارب جعفر وأقاربها ومن فى معناهن ، وليس لجعفر امرأة غير أسماء كما ذكره العلماء بالأخبار ( وذكر بكاءهن ) أى يبيكين عليه برفع الصوت والنياحة أو ينحن ، ولو كان

مجرد بكاء لم ينه عنه لأنه رحمة . وفي لفظ : قد أكثرن بكاءهنّ ( فأمره أن ينهاهنّ ) عن فعلهنّ ( فذهب ) فنهاهنّ ، فلم يطعنه لكونه لم يسند النهي للرسول صلى الله عليه وآله وسلم ( ثم أتاه ) أى أتى الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة ( الثانية ) فقال : لهنّ ( لم يطعنه ) حكاية قول الرجل ، أى نهيتنّ فلم يطعنى ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( انهض ) فانههنّ . فذهب فنهاهنّ ، فلم يطعنه لحملهنّ ذلك على أنه من قبل نفس الرجل ( فأتاه ) أى الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة ( الثالثة قال : والله غلبتنا يا رسول الله ، فرعمت ) عائشة ( أنه ) صلى الله عليه وآله وسلم ( قال ) للرجل لما لم ينتهين ( فاحت ) أمر من حثا يحثو بضم الثاء وبكسر ها أيضاً من حثي يحثي ( فى أفواههنّ التراب ) ليسد محل النوح فلا يتمكن منه ، أو المراد به المبالغة فى الزجر .

قالت عائشة ( فقلت <sup>(١)</sup> ) للرجل ( أرغم الله أنفك ) أى ألصقه بالرغام وهو التراب إهانة وذلاً ، ودعت عليه من جنس ما أمر أن يفعله بالنسوة لفهمها من قرائن الحال أنه أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكثرة ترده إليه فى ذلك ( لم تفعل ما أمرك ) به ( رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) أى من نهينّ ، وإن كان نهاهنّ ، لأنه لم يترتب على فعله الامتنال ، فكأنه لم يفعله أو لم يفعل الحثو بالتراب ( ولم تترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) أى المشقة والتعب . قال النووي : معناه أنك قاصر عما أمرت به ، ولم تخبره صلى الله عليه وآله وسلم بأنك قاصر حتى يرسل غيرك ويستريح من العناء . قال الحافظ : وفى الحديث جواز الجلوس للعزاء بسكينة ووقار ، وجواز نظر النساء المحتجبات إلى الرجال الأجانب . وزاد فى باب أحكام المساجد فقال : وأجاب من منع بأن عائشة كانت إذ ذاك صغيرة ، وفيه نظر ، لأن ذلك كان بعد نزول الحجاب . وادعى بعضهم النسخ بحديث : أعمياً وإن أتما . وهو حديث مختلف فى صحته . اهـ . وتأديب من نهى عما لا ينبغي له فعله إذا لم ينته ، وجواز اليمين لتأكيد الخبر . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الجنائز والمغازى ومسلم فى الجنائز ، وكذا أبو داود والنسائى .

(١) من هاهنا إلى آخر الرواية زاده الإمام الشارح - حفظه الله تعالى - على ما فى الزبيدى إتماماً للفائدة . اهـ .

## الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَاتَ ابْنُ لَأَبِي طَلْحَةَ وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ ، فَلَمَّا رَأَتْ أُمُّهُ أَنَّهَا قَدْ مَاتَ هَيَّأَتْ شَيْئاً وَنَحَتْهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ ، فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ : كَيْفَ الْغُلَامُ ؟ قَالَتْ : قَدْ هَدَأَتْ نَفْسُهُ وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَاحَ . فَبَاتَ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ اغْتَسَلَ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهَا قَدْ مَاتَ ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْهُمَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُبَارِكَ لَكُمَا فِي لَيْلَتِكُمَا ، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : فَرَأَيْتُ لَهُ تِسْعَةَ أَوْلَادٍ كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ .

( عن أنس رضي الله عنه قال : مات ابن لأبي طلحة ) زيد بن سهل الأنصاري وابنه هو أبو عمير صاحب النفير كما قاله ابن حبان في روايته وغيره ، وكان غلاماً صليحاً ، وكان أبو طلحة يحبه حباً شديداً ، فلما مرض حزن عليه حزناً شديداً حتى تضعضع ( وأبو طلحة خارج ، فلما رأت امرأته ) أم سليم وهي أم أنس بن مالك ( أنه قد مات هيأت شيئاً ) أعدت طعاماً وأصلحته أو هيأت شيئاً من حالها وتزينت لزوجها تعريضاً للجماع أو هيأت أمر الصبي بأن غسلته وكفنته وحنطته وسجت عليه ثوباً كما في بعض طرق الحديث ، فهو أولى ( ونحته ) أي جعلته ( في جانب البيت ، فلما جاء أبو طلحة قال ) لها ( كيف الغلام ؟ قالت : قد هدأت ) أي سكنت ( نفسه ) بسكون الفاء واحدة الأنفس ، تعني أن نفسه كانت قلقة متزعجة لعارض المرض فسكنت بالموت . وظن أبو طلحة أن مرادها سكنت بالنوم لوجود العافية . ولأبي ذر : هداً نفسه بإسقاط التاء أي سكن ، لأن المريض يكون نفسه عالياً ، فإذا زال مرضه سكن . وكذا إذا مات . وفي رواية معمر عن ثابت : أمسى هادئاً ( وأرجو أن يكون قد استراح ) تعني أم سليم من نكد الدنيا وتعبها ، ولم تجزم بكونه استراح أدباً ، أو لم تكن عالمة أن الطفل لا عذاب عليه ، ففوضت الأمر إلى الله تعالى مع وجود رجائها بأنه استراح



من نكد الدنيا . قال أنس ( وظن أبو طلحة أنها صادقة ) بالنسبة إلى مافهمه من كلامها وإلا فهي صادقة بالنسبة إلى ما أرادت مما هو في نفس الأمر . ولذا ورد أن في المعارض : لمندوحة عن الكذب . والمعارض ما احتمل معنيين وهذا من أحسنها ، فإنها أخبرت بكلام لم تكذب فيه ، لكنها ورّت به عن المعنى الذي كان يحزنها . ألا ترى أن نفسه قد هدأت كما قالت بالموت وانقطاع النفس ، وأوهمت أنه استراح من قلقه ، وإنما هو من هم الدنيا ، وفيه مشروعية المعارض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها ، وشرط جوازها أن لا تبطل حق مسلم ( قال ) أنس ( فبات ) معها ، أي جامعها ( فلما أصبح اغتسل ) وفي رواية أنس بن سيرين : فقربت إليه فتعشى ثم أصاب منها . وفي رواية حماد بن ثابت : ثم تطيب . وزاد جعفر عن ثابت : فتعرضت له حتى وقع بها . وفي رواية سليمان عن ثابت : ثم تصنعت له أحسن ما كانت تصنع قبل ذلك ، فوقع بها ، وليس ما صنعت من التنطع وإنما فعلته إعانة لزوجها على الرضا والتسليم ، ولو أعلمته بالأمر في أول الحال لتنكد عليه وقته ولم يبلغ الغرض الذي أرادته منه ، ولعلها عند موت الطفل قضت حقه من البكاء اليسير ( فلما أراد ) أبو طلحة ( أن يخرج أعلمته أنه قد مات ) قال في الفتح : زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت كما عند مسلم : فقالت : يا أبا طلحة أرايت لو أن قوماً أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريهم ألهم أن يمنعوهم . قال : لا . قالت : فاحتسب ابنك . قال : فغضب وقال : تركتني حتى تلطخت ثم أخبرتني بابني . وفي رواية عبد الله : فقالت : يا أبا طلحة أرايت قوماً أعاروا متاعاً ثم بدا لهم فيه فأخذوه فكأنهم وجدوا في أنفسهم . زاد حماد في رواية عن ثابت : فأبوا أن يردوها . فقال أبو طلحة : ليس لهم ذلك ، إن العارية مؤداة إلى أهلها ، ثم اتفقا ، فقالت : إن الله أعارنا غلاماً ثم أخذه منا . زاد حماد : فاسترجع ( فصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) ، ثم أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما كان منهما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لعل الله أن يبارك لكما في ليلتكما ) لعل هنا بمعنى عسى ، وفي رواية ليلتهما ، وفي رواية أنس : اللهم بارك لهما ، وفيه تنبيه على أن المراد بقوله أن يبارك ، وإن كان لفظه لفظ الخبر الدعاء . وزاد في رواية أنس بن سيرين : فولدت غلاماً . وفي رواية عبد الله بن عبد الله :

فجاءت بعبد الله بن أبي طلحة . فقال سفيان ( فقال رجل من الأنصار ) هو عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج كما عند البيهقي وسعيد بن منصور ( فرأيت لها تسعة أولاد كلهم قد قرأ القرآن ) وفي رواية : لها ، أى من ولد ولدها عبد الله الذى حملت به تلك الليلة من أبي طلحة ، كما فى رواية عباية عند سعيد ابن منصور ومسدد والبيهقي بلفظ : فولدت له غلاماً ، قال عباية : فلقد رأيت لذلك الغلام سبعة بنين . قال فى الفتح : فى رواية سفيان تجوز فى قوله لها ، أى على رواية ثبوته ، لأن ظاهره أنه من ولدها بغير واسطة ، وإنما المراد من أولاد ولدها المدعو له بالبركة وهو عبد الله بن أبي طلحة . وتعقبه العيني بعد أن ذكر عبارته بلفظ لها فقال : لا نسلم التجوز فى رواية سفيان لأنه ما صرح فى قوله قال رجل : فرأيت تسعة أولاد ... إلخ ، ولم يقل رأيت منهما أولها تسعة . اهـ . فانظر وتعجب من هذا التعقب . وفى رواية سفيان : تسعة بالتاء . وفى رواية عباية : سبعة بنين بتقديم السين على الموحدة كلهم قد ختم القرآن ، فقيل : لعل فى إحداها تصحيفاً أو أن المراد بالسبعة من ختم القرآن كله ، وبالتسعة من قرأ معظمه . وذكر ابن المديني من أسماء أولاد عبد الله بن أبي طلحة ، وكذا ابن سعد وغيره من أهل العلم بالأنساب من قرأ القرآن وحمل العلم : إسحق وإسماعيل ويعقوب وعمير وعمر ومحمد وعبد الله وزيد والقاسم . وزاد فى الفتح : عمارة وإبراهيم . وقال : أربع من البنات . وهذا الحديث أخرجه مسلم . قال فى الفتح : وفى قصة أم سليم هذه من الفوائد أيضاً جواز الأخذ بالشدة ، وترك الرخصة مع القدرة عليها ، والتسليّة عن المصائب ، وتزيين المرأة لزوجها وتعرضها لطلب الجماع منه ، واجتهادها فى عمل مصالحه ، ومشروعية المعارض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها ، وكأن الحامل لأم سليم على ذلك المبالغة فى الصبر ، والتسليم لأمر الله ، ورجاء إخلافه عليها ما فات منها ، فلما علم الله صدق نيتها بلغها منها وأصلح لها ذريتها . وفيه إجابة دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيان حال أم سليم من الجلد وجودة الرأى وقوة العزم . وفى المغازى : إنها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين ، إلى غير ذلك مما أفردت به عن معظم النسوة ، وأن من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه ، وكان لها من قوة القلب وثبات الجنان الغاية القصوى ، فكانت تشهد الحرب وتداوى الجرحى . وفى كتاب الأدب بيان ما كان سمي به غير الكنية التى اشتهر بها .

## الحديث التاسع والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَبِي سَيْفٍ الْقَيْنِ ، وَكَانَ ظُهُراً لِإِبْرَاهِيمَ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ ، فَجَعَلْتُ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَذَرِفَانِ ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : وَأَنْتِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ : يَا أَبْنُ عَوْفٍ إِنَّهَا رَحْمَةٌ ، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأُخْرَى فَقَالَ : إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضَى رَبَّنَا ، وَإِنَّا لِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : دخلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سيف) (وسلم على أبي سيف) قال عياض : هو البراء بن أوس الأنصارى ، وأم سيف زوجته هى أم بردة واسمها خولة بنت المنذر (القين) وهو الحداد ، ويطلق على كل صانع . يقال : فإن الشيء إذا أصلحه (وكان ظهراً) أى زوج المرضعة (لإبراهيم) ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلبنه ، وأصل الظئر : من ظأرت الناقة إذا عطفت على غير ولدها ، وأطلق ذلك على زوجها لأنه شاركها فى تربيته غالباً (فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إبراهيم قبله وشمه) فيه مشروعية تقبيل الولد وشمه ، وليس فيه دليل على فعل ذلك بالميت ، لأن هذه إنما وقعت قبل موت إبراهيم عليه السلام . نعم روى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته ، وصححه الترمذى . وروى البخارى أن أبا بكر رضى الله عنه قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته . فلا صدقائه وأقاربه تقبيله (ثم دخلنا عليه) أى على أبي سيف (بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه) يخرجها ويدفعها كما يدفع الإنسان ماله يجوده به (فجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تذرِفان) أى يجرى دمعهما (فقال له) أى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه : وأنت) أى الناس لا يصبرون عند

المصائب ويتفجعون وأنت ( يارسول الله ) تفعل كفعلهم مع حثك على الصبر ونهيك عن الجزع . فأجابه صلى الله عليه وآله وسلم ( فقال : يا ابن عوف إنها ) أى الحالة التى شاهدها منى ( رحمة ) ورقة وشفقة على الولد تنبعث عن التأمل فيما هو عليه وليست بجزع وقلة صبر كما توهمت ( ثم أتبعها بأخرى ) أى أتبع الدمعة الأولى بدمعة أخرى ، أو أتبع الكلمة الأولى الجملة وهو قوله « إنها رحمة » بكلمة أخرى مفصلة ( فقال صلى الله عليه وآله وسلم : إن العين تدمع والقلب يحزن ) لرقته من غير سخط لقضاء الله . وفيه جواز الإخبار عن الحزن وإن كان كتمه أولى ، وجواز البكاء على الميت قبل موته . نعم يجوز بعده أيضاً لأنه صلى الله عليه وآله وسلم بكى على قبر بنت له . رواه البخارى . وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله . رواه مسلم . ولكنه قبل الموت أولى بالجواز : لأنه بعد الموت يكون أسفاً على ما فات ، وبعد الموت خلاف الأولى ، كذا نقله فى المجموع عن الجمهور ، لكنه نقل فى الأذكار عن الشافعى والأصحاب أنه مكروه لحديث : فإذا وجبت فلا تبكين باكية . قالوا : وما الوجوب يارسول الله ؟ قال : الموت . رواه الشافعى وغيره بأسانيد صحيحة . قال السبكي : وينبغى أن يقال إن كان البكاء الرقة على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة فلا يكره ، ولا يكون خلاف الأولى ، وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم . وهذا كله فى البكاء بصوت ، أما مجرد دمع العين العارى عن القول والفعل الممنوعين فلا منع منه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم ( ولا نقول إلا ما رضى ربنا ) وفى رواية : لا نقول ما يسخط الرب وإنما أضاف الدمع والحزن إلى الجارحة تنبيهاً على أن مثل هذا لا يدخل تحت قدرة العبد ولا يكلف الانكفاف عنه ، وكأن الجارحة امتنعت فصارت هى الفاعلة لا هو ، ولهذا قال ( وإنا بفراقك يا إبراهيم لحزونون ) فعبر بصيغة المفعول لا بصيغة الفاعل ، أى ليس الحزن من فعلنا ولكنه واقع بنا من غيرنا ، ولا يكلف الإنسان بفعل غيره . والفرق بين دمع العين ونطق اللسان أن النطق يملك بخلاف الدمع فهو للعين كالنظر ، ألا ترى أن العين إذا كانت مفتوحة نظرت شاء صاحبها أو أبى ، فالفعل لها ولا كذلك نطق اللسان فإنه لصاحب اللسان . قاله ابن المنير . وزاد فى حديث عبد الرحمن فى آخره : لولا أنه

أمر حق ووعد صدق وسبيل مأتية وإن آخرا سليلحق أولنا لحزننا عليك حزناً هو أشد من هذا . ونحوه في حديث أسماء بنت يزيد ، ومرسل مكحول ، وزاد في آخره : وفصل رضاعه في الجنة . وفي آخر حديث محمود بن لبيد قال : إن له مرضعاً في الجنة ، ومات وهو ابن ثمانية عشر شهراً . وعند مسلم : قال عمر لما توفي إبراهيم : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن إبراهيم ابني ، وإنه مات في الثدي ، وإن له ظئرين يكملان رضاعه في الجنة . وجزم الواقدي بأنه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال خلون من شهر ربيع الأول سنة عشر . وقال ابن حزم : مات قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر . واتفقوا على أنه ولد في ذى الحجة سنة ثمان . قال ابن بطال وغيره : هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن الجائز ، وهو ما كان بدمع العين ورقة القلب من غير سخط لأمر الله ، وهو أبين شيء وقع في هذا المعنى . وفيه مشروعية الرضاع ، وعيادة الصغير ، والحضور عند المحتضر ، ورحمة العيال ، وجواز الاعتراض على من خالف فعله ظاهر قوله ليظهر الفرق . وفيه وقوع الخطاب للصغير وإرادة غيره بذلك ، وكل منهما مأخوذ من مخاطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولده ، مع أنه في تلك الحالة لم يكن ممن يفهم الخطاب لوجهين : أحدهما صغره والثاني نزاعه ، وإنما أراد بالخطاب غيره من الحاضرين إشارة إلى أن ذلك لم يدخل في نهيه السابق . وفيه التحديث والعنونة والقول .

## الحديث الثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَاشِيَةِ أَهْلِهِ ، فَقَالَ : قَدْ قَضَى ؟ قَالُوا : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَبَكَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بُكَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكَوْا ، فَقَالَ : أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا ، وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ ، أَوْ يَرْحُمُ ، وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ .

( عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : اشتكى سعد بن عبادَةَ شَكْوَى لَهُ ) أى مرض ( فأتاه النبي صلى الله عليه وآله ) ( وسلم يعوده مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم . فلما دخل عليه ) النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه . زاد مسلم : فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه الذين معه ( فوجده في غاشية أهله ) أى الذين يغشونه للخدمة والزيارة ، لكن قال في الفتح : وسقط لفظ أهله من أكثر الروايات ، وعليه شرح الخطابي ، فيجوز أن يكون المراد بها الغشية من الكرب ، ويقويه رواية مسلم بلفظ : في غشيته . وقال التوربشتي في شرح المصابيح : المراد مايتغشاها من كرب الوجع الذى فيه لا الموت ، لأنه برئ من هذا المرض وعاش بعده زماناً ( فقال : قد قضى ) أى قد خرج من الدنيا بأن مات ( قالوا : لا يا رسول الله . فبكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما رأى القوم ) الحاضرون ( بكاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكوا ) وفى هذا إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن عبد الرحمن ابن عوف كان معهم فى هذه ولم يعترض بمثل مااعترض به هناك ، فدل على

أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( ألا تسمعون ) فيه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار ، فبين لهم الفرق بين الحالتين ( إن الله ) بكسر الهمزة استثناءً ، لأن قوله تسمعون لا يقتضى مفعولاً لأنه جعل كاللزام فلا يقتضى مفعولاً ، أى ألا توجدون السماع . كذا قرره البرماوى والحافظ ابن حجر كالكرمانى . وقد تعقبه العيني فقال : ما المانع أن يكون أن بالفتح وهو الملائم لمعنى الكلام . اهـ . قال القسطلانى : لكن الذى فى روايتنا بالكسر ( لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا ) إن قال سوءاً ( وأشار إلى لسانه أو يرحم ) بهذا إن قال خيراً ( وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه ) بخلاف الحى فلا يعذب ببكاء الحى عليه ، وإنما يعذب الميت ببكاء الحى إذا تضمن ما لا يجوز وكان الميت سبباً فيه كما مر . وكان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يضرب فيه ، أى فى البكاء بالصفة المنهى عنها بعد الموت ، بالعصا ويرمى بالحجارة ويحشى بالتراب ، تأسيماً بأمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فى نساء جعفر . وفيه استحباب عيادة المريض وعبادة الفاضل المفضول والإمام أتباعه مع أصحابه . وفيه النهى عن المنكر وبيان الوعيد عليه . وفى الحديث التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم .

## الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الْبَيْعَةِ أَنْ لَا نَنْوَحَ ، فَمَا وَفَتْ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرُ خَمْسٍ : أُمُّ سُلَيْمٍ ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةٌ مُعَاذٍ ، وَامْرَأَتَانِ ، أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ ، وَامْرَأَةٌ مُعَاذٍ ، وَامْرَأَةٌ أُخْرَى .

( عن أم عطية ) نسيية ( قالت : أخذ علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البيعة ) أى لما بايعهنّ على الإسلام ( أن لا ننوح ) على ميت ، وهذا موضع الترجمة ، لأن النوح لو لم يكن منهيّاً عنه لما أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهنّ فى البيعة تركه ( فما وفّت منا امرأة ) بترك النوح ، أى ممن بايع معها فى الوقت الذى بايعت فيه من النسوة المسلمات ( غير خمس نسوة ) وليس المراد أنه لم يترك النياحة من النساء المسلمات غير خمس ( أم سليم ) أى إحداهنّ أم سليم واسمها سهلة على اختلاف فيه ، وهى ابنة ملحان ووالدة أنس رضى الله عنه ( وأم العلاء ) الأنصارية ( وابنة أبى سبرة ) وهى ( امرأة معاذ ) أى ابن جبل ( وامرأتين أو ابنة أبى سبرة وامرأة معاذ ) شك من الراوى هل ابنة أبى سبرة هى امرأة معاذ أو غيرها . قال فى الفتح : والذى يظهر لى أن الرواية بواو العطف أصح ، لأن امرأة معاذ هى أم عمرو بنت خلاد ابن عمرو السلمية ، ذكرها ابن سعد ، وعلى هذا فابنة أبى سبرة غيرها ( وامرأة أخرى ) ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وأخرجه مسلم والنسائى .



## الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاشِياً مَعَهَا فَلْيَقُمْ حَتَّى يَخْلُفَهَا ،  
 أَوْ تَخْلُفَهُ ، أَوْ تُوَضَّعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْلُفَهُ .

( عن عامر بن ربيعة ) صاحب المجرتين ( رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشياً معها فليقم حتى يخلفها أو تخلفه ) شك من البخارى أو من قتبية بن سعيد حين حدثه به . وقد رواه النسائي عن قتبية ومسلم عن قتبية ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث فقالا : حتى تخلفه من غير شك ( أو توضع ) أى الجنازة على الأرض من أعناق الرجال . وفيه إنه ينبغي لمن رأى الجنازة أن يقلق من أجلها ويضطرب ولا يظهر منه عدم الاحتفال ( من قبل أن تخلفه ) وقد اختلف فى القيام للجنازة . فذهب الشافعى إلى أنه غير واجب ، فقال كما نقله البيهقى فى سننه : هذا إما أن يكون منسوخاً أو يكون قام لعله ، وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله ، والحجة فى الآخر من أمره إن كان الأول واجباً فالآخر من أمره ناسخ ، وإن كان مستحباً فالآخر هو المستحب ، وإن كان مباحاً فلا بأس بالقيام والعود ، والعود أحب إلى . اهـ . وذهب إلى النسخ عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وأبو حنيفة ومالك ومحمد ، وهو الصواب .

## الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ وَهُمَا فِي جَنَازَةٍ  
فَجَلَسَا قَبْلَ أَنْ تُوضَعَ ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ  
فَقَالَ : قُمْ فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَانَا عَنْ  
ذَلِكَ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : صَدَقَ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه أخذ بيد مروان وهما في جنازة فجلسا  
قبل أن توضع ) الجنائز في الأرض ( فجاء أبو سعيد ) سعد بن مالك الخدري  
( رضي الله عنه فأخذ بيد مروان فقال : قم فوالله لقد علم هذا ) أي أبو هريرة  
( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهانا عن ذلك ) أي الجلوس قبل وضع  
الجنائز ( فقال أبو هريرة ) رضي الله عنه ( صدق ) أي أبو سعيد . وفي  
رواية عن أبي سعيد مرفوعاً عند البخاري في هذا الباب : إذا رأيتم الجنائز  
فقوموا ، فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع أي على الأرض ، وأما من مرت  
به فليس عليه من القيام إلا بقدر ما تمر عليه أو توضع عنده . كأن يكون  
بالمصلي مثلاً . وفي الباب أحاديث كثيرة . قال في الفتوح : قد اختلف الفقهاء  
في ذلك ، فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبابه ، كما نقله ابن المنذر ،  
وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق ومحمد بن الحسن . وروى البيهقي عن  
أبي هريرة وابن عمر : إن القائم مثل الحامل ، يعني في الأجر . وقال الشعبي  
والنخعي : يكره القعود قبل أن توضع . وقال بعض السلف : يجب القيام .  
واحتج له برواية سعيد عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا : مارأينا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع . أخرجه النسائي  
ولفظ الترجمة في البخاري : من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب  
الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام .

## الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : مَرَّ بِنَا جَنَازَةٌ ، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقُمْنَا ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٌّ ، فَقَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا .

( عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : مرّ بنا جنازة ) بفتح الميم وضبطه الحافظ ابن حجر بضم الميم مبنيًا للمفعول . وللكشميهني : مرّت بفتحها ( فقام لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقنّا ) أى لأجل قيامه ( فقلنا : يا رسول الله إنها جنازة يهودى . قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( إذا رأيتم الجنازة ) أى سواء كانت لمسلم أو ذمى ( فقوموا ) زاد البيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن معاذ بن فضالة شيخ البخارى فيه فقال : إن الموت فزع . وكذا لمسلم من وجه آخر عن هشام ، وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة : إن للموت فزعاً . قال فى المجموع : وهو المختار ، فقد صحت الأحاديث بالأمر بالقيام ، ولم يثبت فى القعود شىء إلا حديث علىّ وليس صريحاً فى النسخ لاحتمال أن القعود فيه لبيان الجواز . وذكر مثله فى شرح مسلم . وفى رواية البيهقي أن علياً رأى ناساً قياماً ينتظرون الجنازة أن توضع ، فأشار إليهم بدرّة معه أو سوط أن اجلسوا ، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جلس بعدما كان يقوم . قال الأذرعى : وفيما اختاره النووى من استحباب القيام نظر لأن الذى فهمه علىّ رضي الله عنه الترك مطلقاً وهو الظاهر ، ولهذا أمر بالقعود من رآه قائماً واحتج بالحديث . اهـ .

## الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ : قَدُمُونِي ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ : يَا وَيْلَهَا أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا ، يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ وَلَوْ سَمِعَهُ لَصَعِقَ .

( عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا وضعت الجنازة ) أى الميت على النعش ( واحتملها الرجال على أعناقهم ) هذا موضع الترجمة فى البخارى ولفظها : باب حمل الرجال الجنازة دون النساء ، لكنه استشكل لكونه إخباراً ، فكيف يكون حجة فى منع النساء . وأجيب بأن كلام الشارع مهما أمكن يحمل على التشريع لا مجرد الإخبار عن الواقع . وفى حديث أنس عند أبي يعلى قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى جنازة فرأى نسوة ، فقال : أتحملن؟ قلن : لا قال : أتدفنه؟ قلن : لا . قال : فارجعن مأزورات غير مأجورات . فلعل البخارى أشار إليه بالترجمة ولم يخرجها لكونه على غير شرطه ، وحينئذ فالحمل خاص بالرجال وإن كان الميت امرأة لضعف النساء غالباً ، وقد ينكشف منهن شئ لو حملن ، فيكره لهن الحمل لذلك ، فإن لم يوجد غيرهن تعين عليهن ( فإن كانت ) أى الجنازة ( صالحة قالت ) قولاً حقيقياً ( قدموني ) لثواب العمل الصالح الذى عملته ( وإن كانت غير صالحة قالت : يا ويلها ) أى يا حزنى أحضر هذا أو انك . وكان القياس أن يقول : يا ويلى ، لكنه أضيف إلى الغائب حملاً على المعنى ، كأنه لما أبصر نفسه غير صالحة نفر عنها وجعلها كأنها غيره ، أو كره أن يضيف الويل إلى نفسه ، قاله فى شرح المشكاة ( أين تذهبون بها ) قالت لأنها تعلم أنها لم تقدم خيراً وأنها تقدم على ما يسوءها ففكره القدوم عليه ( يسمع صوتها ) المنكر بذلك الويل ( كل شئ ) فيه دلالة على أن ذلك بلسان القال لا بلسان الحال ( إلا الإنسان ولو

سمعه صقع) أى مات. قال ابن بطال : وإنما يتكلم روح الجنابة لأن الجسد لا يتكلم بعد خروج الروح منه إلا أن يردّها الله إليه ، وهذا بناء منه على أن الكلام شرطه الحياة ، وليس كذلك إذا كان الكلام الحروف والأصوات ، فيجوز أن يخلق في الميت ويكون الكلام النفسى قائماً بالروح ، وإنما تسمع الأصوات ، وهو المراد بالحديث . وروى ابن منده هذا الحديث فى كتاب الأهوال بلفظ : لو سمعه الإنسان لصقع من المحسن والمسيء . واستدل به على أن كلام الميت يسمعه كل حيوان ناطق وغير ناطق . لكن قال ابن بطال : هو عام أريد به الخصوص ، وإنما المعنى يسمعها من له عقل كالملائكة والجن لأن المتكلم روح ، وإنما يسمع الروح من هو مثله . وتعقب بمنع الملازمة ، إذ لا ضرورة إلى التخصيص ، بل لا يستثنى إلا الإنسان كما هو ظاهر الخبر وإنما اختص الإنسان بذلك إبقاء عليه وبأنه لا مانع من إنطاق الله الجسد بغير روح . وهذا الحديث أخرجه النسائى أيضاً .

## الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدَّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكُ  
 سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :  
 أسرعوا بالجنائزة ) إسرعاً خفيفاً بين المشى المعتاد والخلب ، لأن ما فوق  
 ذلك يؤدى إلى انقطاع الضعفاء أو مشقة الحامل ، فيكره ، وهذا إن لم  
 يضره الإسراع فإن ضره فالتأني أفضل ، فإن خيف عليه تغير أو انفجار أو  
 انتفاخ زيد في الإسراع . نقل ابن قدامة أن الأمر فيه للاستحباب بلا خلاف  
 بين العلماء . وشذ ابن حزم فقال بوجوبه . والمراد بالإسراع شدة المشى .  
 وعلى ذلك حمله بعض السلف ، وهو قول أبى حنيفة ، وقال القرطبي :  
 مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن لأن التباطؤ ربما أدى إلى  
 التباهى والاختيال ( فإن تك ) أى الجنائزة ( صالحة فخير ) أى فهو خير  
 ( تقدمونها ) زاد العيني كالحافظ ابن حجر : إليه ، أى إلى الخير باعتبار الثواب  
 أو الإكرام الحاصل له فى قبره فيسرع به ليلقاه قريباً ( وإن تك ) الجنائزة  
 ( سوى ذلك ) أى غير صالحة ( فشر ) أى فهو شر ( تضعونه عن رقابكم ) فلا  
 مصلحة لكم فى مصاحبته لأنها بعيدة من الرحمة . واستدل به على أن حمل  
 الجنائزة يختص بالرجال للإتيان فيه بضمير المذكر ، ولا يخفى ما فيه . وفيه  
 استحباب المبادرة إلى دفن الميت ، لكن بعد أن يتحقق أنه مات ، أما مثل  
 المطعون والمفلوج والمسبوت فينبغى أن لا يسرع بتجهيزهم حتى يمضى يوم  
 وليلة ليتحقق موتهم ، نبه على ذلك ابن بزيمة ، ويؤخذ من الحديث ترك  
 صحبة أهل البطالة وغير الصالحين .

## الحديث السابع والثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ :  
مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ ، فَقَالَ : أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا ، فَصَدَقْتُ  
عَائِشَةُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قِرَارِيطٍ كَثِيرَةٍ .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قيل له إن أبا هريرة يقول :  
من تبع جنازة ) وصلى عليها ( فله قيراط ) زاد مسلم : من الأجر ، أى المتعلق  
بالميت من تجهيزه وغسله ودفنه والتعزية به وحمل الطعام إلى أهله وجميع  
ما يتعلق به ، فلامصلى عليه قيراط من ذلك ، ولمن يشهد الدفن قيراط ،  
وليس المراد جنس الأجر لأنه يدخل فيه ثواب الإيمان والأعمال كالصلاة  
والحج وغيره ، وليس فى صلاة الجنازة ما يبلغ ذلك ، وحينئذ فلم يبق  
إلا أن يرجع إلى المعهود وهو الأجر العائد على الميت . قاله أبو الوفاء بن  
عقيل ، وذكر القيراط تقريباً للفهم ، لما كان الإنسان يعرف القيراط  
ويعمل العمل فى مقابلته ، وعدّ من جنس ما يعرف وضرب له المثل  
بما يعلم . قال فى الفتح : وليس الذى قال يبعد ، ويؤيده حديث أبى هريرة :  
من أتى جنازة فى أهلها فله قيراط ، فإن تبعها فله قيراط ، فإن صلى عليها فله  
قيراط ، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط . رواه البزار بسند ضعيف . فهذا  
يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنازة قيراطاً وإن اختلفت مقادير القيراط  
ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته ، وأما مقدار القيراط فقال  
الجوهري : القيراط بكسر القاف : دائق ، والدائق سدس الدرهم . قال فى  
الفتح : فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من اثني عشر جزءاً من الدرهم . وقال  
أبو الوفاء بن عقيل : نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار . وقال ابن الأثير  
صاحب النهاية : القيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشر الدينار  
فى أكثر البلاد ، وفى الشام جزء من أربعة وعشرين جزءاً . وقد ورد لفظ  
القيراط فى عدة أحاديث ، فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف ، ومنها

ما يحمل على الجزء في الجملة وإن لم تعرف النسبة . فمن الأول حديث كعب ابن مالك مرفوعاً : إنكم ستفتحون بلداً يذكر فيها القيراط . وحديث أبي هريرة مرفوعاً : كنت أرى الغنم لأهل مكة بالقراريط . ومن المحتمل حديث ابن عمر في الذين أوتوا التوراة أعطوا قيراطاً . وحديث الباب وحديث أبي هريرة : فيمن اقتنى كلباً نقص من عمله كل يوم قيراط . وقد جاء تعيين مقدار القيراط في الحديث الثاني بأنه مثل أحد . وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر قالوا : يا رسول الله مثل قراريطنا هذه ؟ قال : لا بل مثل أحد . قال النووي وغيره : لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما . وقال أبو بكر بن العربي القاضي المالكي : الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءاً من حبة ، والحبة ثلث القيراط ، والذرة تخرج من النار ، فكيف بالقيراط ؟ قال : وهذا قدر قيراط الحسنات ، فأما قيراط السيئات فلا . وقال غيره : القيراط في اقتناء الكلب جزء من أجزاء عمل المقتني له في ذلك اليوم . وذهب الأكثر إلى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من أجزاء معلومة عند الله تعالى . وقد قربها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتمثيله القيراط بأحد . قال الطيبي : قوله مثل أحد تفسير للمقصود من الكلام لا للفظ القيراط ، والمراد منه أنه يرجع بنصيب كبير من الأجر ، وذلك لأن لفظ القيراط مبهم من وجهين : فبين الموزون بقوله من الأجر ، وبين المقدار المراد منه بقوله مثل أحد . وقال ابن المنير : أراد تعظيم الثواب فمثله للعيان بأعظم الجبال خلقاً وأكثرها إلى النفوس المؤمنة حباً ، لأنه الذي قال في حقه : إنه جبل يحبنا ونحبه . اهـ . ولأنه أيضاً قريب من مخاطبين يشترك أحدهم في معرفته ، وخص القيراط بالذكر لأنه كان أقل ما تقع به الإجارة في ذلك الوقت ، أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل العمل ، ويجوز أن يكون على حقيقته بأن يجعل الله تعالى عمله يوم القيامة جسماً قدر أحد ويوزن . وفي حديث واثلة عند ابن عدى : كتب له قيراطان أخفهما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد ، فأفادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بأحد وأن المراد به زنة الثواب المرتب على العمل . واستدل بقوله : من تبع ، على أن المشي خلف الجنائز أفضل من المشي أمامها ، لأن ذلك هو حقيقة الاتباع



حساً . قال ابن دقيق العيد : الذى رجحوا أمامها وحملوا الأتباع هنا على الاتباع المعنوى ، أى المصاحبة ، وهو أعم من أن يكون أمامها أو خلفها أو غير ذلك . وهذا مجاز يحتاج إلى أن يكون الدليل الدال على استحباب التقدم راجحاً . انتهى .

( فقال ) ابن عمر رضى الله عنهما ( أكثر أبو هريرة علينا ) لم يهتم ابن عمر بأنه روى ما لم يسمع بل جَوَّز عليه السهو والاشتباه لكثرة رواياته ، أو قال ذلك لأنه لم يرفعه ، فظن ابن عمر أنه قاله برأيه اجتهداً ، فأرسل ابن عمر إلى عائشة يسألها عن ذلك ( فصدمت ، يعنى عائشة ، أبا هريرة وقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوله ، فقال ابن عمر : لقد فرطنا فى قراريط كثيرة ) أى فى عدم المواظبة على حضور الدفن ، كما وقع مبدئاً فى حديث مسلم ولفظه كان ابن عمر يصلى على الجنازة ثم ينصرف ، فلما بلغه حديث أبى هريرة قال فذكره ، وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه وأبو داود أيضاً . وفى الباب عن أبى هريرة بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من شهد الجنازة حتى يصلى فله قيراط ، ومن شهدا حتى تدفن كان له قيراطان . قيل له : وما القيراطان ؟ قال : مثل الجبلين العظيمين ، أخرجه البخارى . وأخصّ من ذلك تمثيله القيراط بأحد كما فى مسلم ، وهذا تمثيل واستعارة . قال القسطلانى : فلو تعددت الجنازات واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة ، هل تعدد القراريط بتعدد أو لا تعدد نظراً لاتحاد الصلاة ؟ قال الأذرعى : الظاهر التعدد ، وبه أجاب قاضى حمة البارزى . ومقتضى التقييد بقوله فى رواية أحمد وغيرها : فشى معها من أهلها ، أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة ، لكن ظاهر حديث البزار السابق حصوله أيضاً لمن صلى فقط . لكن يكون قيراطه دون قيراط من شيع مثلاً وصلى . ويؤيد ذلك رواية مسلم عن أبى هريرة حيث قال : أصغرها مثل أحد ، ففيه دلالة على أن القراريط تتفاوت وفى مسلم أيضاً : من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط ، فظاهره حصول القيراط وإن لم يقع اتباع ، لكن يمكن حمل الاتباع على ما بعد الصلاة لاسيما وحديث البزار ضعيف . ومن شهدا حتى تدفن ، أى يفرغ من دفنها بأن يهال عليه التراب ، وعلى ذلك تحمل رواية مسلم : حتى توضع فى اللحد

كان له من الأجر المذكور قيراطان ، وهل ذلك بقيراط الصلاة أو بدونه  
فيكون ثلاثة قرايط فيه احتمال ، لكن سبق في كتاب الإيمان التصريح  
بالأول ، وحينئذ فتكون رواية الباب معناها كان له قيراطان أى بالأول ، ويشهد  
الثاني ما رواه الطبراني مرفوعاً : من تبع جنازة حتى يقضى دفنها كتب له  
ثلاثة قرايط ، وهل يحصل قيراط الدفن وإن لم يقع اتباع ، فيه بحث ، لكن  
مقتضى قوله في كتاب الإيمان : وكان معها حتى يصل على غيرها ويفرغ من  
دفنها أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والاتباع في جميع الطريق  
وحضور الدفن ، فإن صلى مثلاً وذهب إلى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل  
له إلا قيراط واحد ، صرح به النووي في المجموع وغيره ، لكن له أجر في  
الجملة . قال في فتح الباري : وما قاله النووي ليس في الحديث ما يقتضيه  
إلا بطريق المفهوم ، فإن ورد منطوق بمحصل القيراط بشهود الدفن وحده  
كان مقدماً ويجمع حينئذ بتفاوت القيراط ، والذين أبوا ذلك جعلوه من باب  
المطلق والمقيد ، لكن مقتضى جميع الأحاديث أن من اقتصر على التشيع  
ولم يصل ولم يشهد الدفن فلا قيراط له على طريقة ابن عقيل السابقة . وفي  
حديث الباب دلالة على تمييز أبي هريرة في الحفظ ، وأن إنكار العلماء بعضهم  
على بعض قديم . وفيه استغراب العالم ما لم يصل إلى علمه ، وعدم مبالاة  
الحافظ بإنكار من لم يحفظ . وفيه ما كان الصحابة عليه من الثبوت في الحديث  
النبي والتحرز فيه والتنقيب عليه . وفيه دلالة على فضيلة ابن عمر من حرصه  
على العلم وتأسفه على ما فاتته من العمل الصالح . وقد وقع لصاحب الفتح  
حديث الباب من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة ، منها  
ما هو ضعيف ومنها ما هو قوى فلتراجعه :

### الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ : لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ، قَالَتْ : لَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزُوا قَبْرَهُ ، غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا .

( عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في مرضه الذى مات فيه : لعن الله اليهود والنصارى ) أى أبعدهم عن رحمته ( اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ) قال الكرمانى : مفاد الحديث منع اتخاذ القبر مسجداً ومدلول الترجمة منع اتخاذ المسجد على القبر ، ومفهوماً متغاير ، ويجاب بأنهما متلازمان وإن تغاير المفهوم . انتهى . واستدل بهذا الحديث وما ورد في معناه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى على منع السفر للزيارة إلى القبور ، وقال : بل الصلاة في المساجد التى ليس فيها قبر أحد من الأنبياء والصالحين وغيرهم أفضل من الصلاة في المساجد التى فيها ذلك باتفاق أئمة المسلمين ، بل الصلاة في المساجد التى على القبور إما محرمة وإما مكروهة . وكان جملة العلماء الذين يعتد بهم يعدّون السفر لقبور الأنبياء والصالحين من جملة البدع المنكرة . وهذا فى أصح القولين غير مشروع ، ولم يثبت السفر للزيارة بفعله ولا قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يحصل الإجماع على جوازه بحمد الله تعالى إلى الآن ، بل نهى عنه أهل العلم قديماً وحديثاً وبعض الأسفار لها بل غالبها لا يخلو عن أحوال الشرك وأعمال الكفر وقد ورد حديث : لا تشدّ الرّحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، وهو فى الصحيح ، وحديث : لا تتخذوا قبرى عيداً ، وهو عند عبد الرزاق ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ، رواه مسلم . وقال : اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد . وقال : لا تجعلوا قبرى عيداً . إلى غير ذلك من الأحاديث . والسفر لحجّ الزيارة فيه نزاع . ومن سافر لحجّ قبر لم يزر زيارة شرعية بل بدعية ، ولم يتنازعوا فى استحباب السفر إلى مسجده ،

واستحباب الصلاة والسلام فيه عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحو ذلك مما شرعه الله تعالى في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يتنازع الأئمة الأربعة والجمهور في أن السفر إلى غير الثلاثة ليس بمستحب ، لا لقبور الأنبياء والصلحاء ولا لغير ذلك ، فإن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تشدّ الرّحال ، حديث متفق على صحته . انتهى . وذهب الجويني إلى حرمة ذلك ، واختاره عياض ومالك إمام دار الهجرة ، وبه قال بصرة الغفاري وأبو هريرة وطائفة من أهل العلم قديماً وحديثاً . وجميع الأحاديث التي استدل بها السبكي في « شفاء الأسقام » وابن حجر المكي الشافعي في « الجواهر المنتظم » كلها ضعيفة منكرة واهية لا أصل لها . قال الحافظ ابن حجر : أكثر متون هذه الأحاديث موضوعة . انتهى . فظهر بهذا أن ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية هو الصواب ، وله في ذلك سلف صالح لم يتفرّد هو بهذا القول ، وليس النزاع في نفس زيارة القبور فإنها مشروعة سنة ، بل في السفر إليها وشدّ الرّحال لها ، وهو مسألة غير هذه المسألة . قال في الفتح : وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً : ما من أحد يسلم علىّ إلا ردّ الله علىّ روحى حتى أردّ عليه السلام . وبهذا الحديث صدّر البيهقي الباب ، ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره ، بل ظاهره أعم من ذلك . انتهى ، وبسط القول على ذلك في كتابنا « رحلة الصديق إلى البيت العتيق » .

( قالت ) عائشة رضى الله عنها ( ولولا ذلك ) أى خشية اتخاذ قبره مسجداً ( لأبرزوا قبره ) صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ الجمع ، لكن لم يبرزوه ، أى لم يكشفوه ، بل بنوا عليه حائلاً لوجود خشية الاتخاذ ، فامتنع الإبراز ، لأن لولا امتناع لوجود ( غير أنى أخشى أن يتخذ مسجداً ) وهذا قالته عائشة قبل أن يوسع المسجد ، ولذا لما وسع جعلت الحجرة الشريفة — رزقنا الله العود إليها — مثلثة الشكل ، محدّدة ، حتى لا يتأتى لأحد أن يصل إلى جهة القبر المقدس مع استقبال القبلة . كذا في الإرشاد والفتح ، لكن اتخذ جهّال الناس في هذا الزمان ، بل من يسمون أنفسهم العلماء قبره الشريف عيداً بالاجتماع في كل عام عليه والاحتفال به ركعاً وسجداً ومعاذ الله منه ، وهذا من أعلام النبوة ، حيث منع من أن يتخذوا قبره المكرم عيداً ووثناً ، وقد وقع ما منع

وظهر ما خشيت عائشة عنه مع عدم بروزه ، ولو كان بارزاً لفعل به الناس ما فعلوه بقبور المشايخ من السجدة على ترابه والطواف به ، وهم مع ذلك لا يتركون شيئاً مما منع عنه صلى الله عليه وآله وسلم . فيا لله أين يذهب بهؤلاء عقولهم الكاسدة وعقائدهم الفاسدة ، ويطرحهم في مهاوى الهلكة من حيث يشعرون ولا يشعرون . ولقد صدق الله تعالى : « وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون » ومن أسعد بحضور مسجد المدينة لا يخفى عليه هذا الحال ، ولا يرتاب في الإشراك والبدع الواقعة من هؤلاء الجهّال ، « ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور » . وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، وفيه أن شيخ البخارى بصرى سكن الكوفة ، وشيبان وهلال كوفيان ، وعروة مدنى ، وأخرجه في الجنايز أيضاً والمغازى ، ومسلم فى الصلاة . قال فى الفتح : المنع من ذلك : أى بناء المساجد على القبر إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا ، وأما إذا أمن ذلك فلا امتناع ، وقد يقول بالمنع مطلقاً من يرى سدّ الذريعة ، وهو هنا متجه قوى . انتهى .

## الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَمْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطُهَا .

( عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) أى خلفه ، وإن كان قد جاء بمعنى قدّام كما فى قوله تعالى : « وكان وراءهم ملك » أى أمامهم ، وهو ظرف مكان ملازم للإضافة ونصبه على الظرفية ( على امرأة ) هى أم كعب الأنصارية كما فى مسلم وفى بعض طرق الحديث أنها ماتت حاملا النفساء وإن كانت معدودة من جملة الشهداء . فإن الصلاة عليها مشروعة بخلاف شهيد المعركة ( ماتت فى نفاسها ) فى هنا للتعليل كما فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن امرأة دخلت النار فى هرة ( فقام عليها وسطها ) بفتح السين ، أى محاذياً لوسطها ، وفى رواية بسكون السين ، فن سكن جعله ظرفاً ، ومن فتح جعله اسماً ، والمراد على الوجهين عجيزتها ، وكون هذه المرأة فى نفاسها وصف غير معتبر اتفاقاً وإنما هو حكاية أمر وقع ، وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبراً ، فإن القيام عليها عند وسطها لسترها ، وذلك مطلوب فى حقها ، وأما الرجل فعند رأسه لثلاثا يكون ناظراً إلى فرجه ، بخلاف المرأة فإنها فى القبة كما هو الغالب ، ووقوفه عند وسطها ليسترها عن أعين الناس . وفى حديث أبى داود والترمذى وابن ماجه عن أنس أنه صلى على رجل فقام عند رأسه ، وعلى امرأة وعليها نعش أخضر فقام عند عجيزتها ، فقال له العلاء بن زياد : يا أبا حمزة أهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الجنائز ؟ قال : نعم . وبذلك قال أحمد وأبو يوسف . والمشهور عند الحنفية أن يقوم من الرجل والمرأة حذاء الصدر . وقال مالك : يقوم من الرجل عند وسطه ومن المرأة عند منكبها . والحديث يردّ عليهم .

## الحديث الأربعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، قَالَ : لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب ) وهى من أركانها لعموم حديث : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، وبه قال الشافعى وأحمد ، وقال مالك والكوفيون : ليس فيها قراءة . قال البدر الدماينى من المالكية : ولنا قول فى المذهب باستحباب الفاتحة فيها ، واختاره بعض الشيوخ ، وقال الحسن البصرى : يقرأ على الطفل الميت بفاتحة الكتاب . قال فى الفتح : هى من المسائل المختلف فيها . ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن على وابن الزبير والمسور بن مخرمة مشروعيها . وروى عبدالرزاق والنسائى عن أبى أمامة سهل بن حنيف قال : السنة فى الصلاة على الجنازة أن يكبر ثم يقرأ بأَم القرآن ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم يخلص الدعاء للميت ، ولا يقرأ إلا فى الأولى ، وإسناده صحيح ( قال لتعلموا أنها ) أى قراءة الفاتحة فى الجنازة ( سنة ) أى طريقة للشارع فلا ينافى كونها واجبة ، وفى رواية عند ابن خزيمة عن محمد بن بشار شيخ البخارى بلفظ : فأخذت بيده فسألته عن ذلك ، فقال : نعم يا ابن أخى إنه حق وسنة ، وقد علم أن قول الصحابى من السنة ، كذا حديث مرفوع عند الأكثر : وليس فى الحديث بيان محل القراءة . وقد وقع التصريح به فى حديث جابر عند البيهقى فى سننه عن الشافعى بلفظ : وقرأ بأَم القرآن بعد التكبيرة الأولى . وفى النسائى بإسناد على شرط الشيخين عن أبى أمامة الأنصارى قال : السنة فى صلاة الجنازة أن يقرأ فى التكبيرة الأولى بأَم القرآن مخافتة . وروى الحاكم عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بالأبواء فكبر ثم قرأ الفاتحة رافعاً صوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال : اللهم عبدك وابن عبدك أصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، إن كان زاكياً فزكه ، وإن كان مخطئاً فاغفر له ، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ، ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال : يا أيها الناس إني لم أقرأ علناً ، أى جهراً ، ألا لتعلموا أنها

سنة . وفيه شرحبيل قال الحاكم : لم يحتج به الشيخان إنما أخرجه لأنه مفسر للطرق . انتهى . قال في الفتح : شرحبيل مختلف في توثيقه . انتهى . قال الشوكاني في السيل : قد ورد الجهر ، فأخرج البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال : لتعلموا أنها سنة . ومعلوم أن قراءته هذه لا تكون إلا جهرًا حتى سمع ذلك من صلى معه ، وزاد النسائي بعد فاتحة الكتاب سورة ، وذكر أنه جهر ولفظه هكذا : فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر . ويؤيد ذلك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فحفظنا من دعائه ... الحديث . فإن هذا يدل على أنه جهر بالدعاء فلا وجه لجعل الخافئة مندوبة ، وإن وردت في حديث أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرًا في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات ، ولا يقرأ في شيء منها ثم يسلم سرًا في نفسه . أخرجه الشافعي في مسنده ، وفي إسناده اضطراب ، وعزاه البيهقي في المعرفة ، وأخرج عن الزهري معناه ، وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر ، وأخرجه أيضاً النسائي وعبد الرزاق . قال ابن حجر في الفتح : وإسناده صحيح وليس فيه قوله بعد التكبيرة الأولى ولا قوله سرًا في نفسه . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة والقول ، ورواته ما بين بصرى وواسطى ومدنى وكوفى ، وأخرجه أبو داود والترمذي بمعناه وقال حسن صحيح ، والنسائي ، كلهم في الجنائز .



## الحديث الحادى والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ ، أَنَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ : مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، فَيُقَالُ : أَنْظِرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ ، أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا ، وَأَمَّا الْكَافِرُ أَوْ الْمُنَافِقُ فَيَقُولُ : لَا أَدْرِي ، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ ، فَيُقَالُ : لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ ، ثُمَّ يَضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ بَيْنَ أُذُنَيْهِ ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ ، إِلَّا الثَّقَلَيْنِ .

( عن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : العبد المؤمن المخلص المتبع الموحد ( إذا وضع في قبره وتولى ) أى أدبر ( وذهب أصحابه ) ليس فيه تكرير اللفظ ، والمعنى لأن التولى هو الإعراض ولا يلزم منه الذهاب ( حتى إنه ) أى الميت ( ليسمع قرع نعالهم ) وهذا موضع الترجمة ، لأن الخفق والقرع بمعنى واحد ، وإنما ترجم البخارى لهذا الحديث بلفظ الخفق إشارة إلى وروده بلفظه عند أحمد وأبى داود من حديث البراء فى حديث طويل فيه : وإنه ليسمع خفق نعالهم . زاد ابن حبان فى صحيحه عن أبى هريرة إذا ولوا مدبرين . واستدل به على جواز المشى بين القبور بالنعال ، ولادلالة فيه . قال ابن الجوزى : ليس فى الحديث سوى الحكاية عن يدخل المقابر ، وذلك لا يقتضى إباحة ولا تحريماً . انتهى . وإنما استدل به على الإباحة أخذاً من كونه صلى الله عليه وآله وسلم قاله وأقره ، فلو كان مكروهاً لبيته لكن يعكر عليه احتمال أن يكون المراد بسماعه إياها بعد أن يجاوز المقبرة . ويدل على الكراهية حديث بشير بن الحصاصة أن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم رأى رجلاً يمشي بين القبور عليه نعلان سبتيان فقال : يا صاحب السبتين ألق نعليك . أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم . وأغرب ابن الحزم فقال : يحرم المشي بين القبور بالنعال السبتية دون غيرها ، وهو جمود شديد . وأما قول الخطابي : يشبه أن يكون النهي عنهما لما فيه من الخيلاء فإنه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتية ويقول : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها . وهو حديث صحيح . وقال الطحاوي يحمل نهى الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قدر ، فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في نعليه ما لم يرفيهما أذى ( أنه ملكان ) بفتح اللام ، وهما المنكر والنكير ، وسميا بذلك لأنهما لا يشبه خلقهما خلق آدميين ولا الملائكة ولا غيرهم ، بل لهما خلق منفرد بديع لا أنس فيهما للناظر إليهما ، أسودان أزرقان ، جعلهما الله تعالى تكرمة للمؤمن يثبت به ويصره ، وهتكاً لستر المنافق في البرزخ من قبل أن يبعث حتى يحل عليه العذاب الأليم ، أعاذنا الله الرحيم من ذلك بوجهه الكريم ونيه الرؤوف الرحيم ( فأقعده ) أى أجلساه غير فزع ( فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ) ولم يقولوا ما تقول في هذا النبي أو غيره من ألفاظ التعظيم لقصد الامتحان للمسئول إذ ربما تلقن تعظيمه من ذلك ، ولكن يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ( فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله ، فيقال ) أى فيقول له الملكان المذكوران أو غيرهما ( انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به مقعداً من الجنة ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهما جميعاً ) أى المقعدين اللذين أحدهما من الجنة والآخر من النار . أعاذنا الله منها ( وأما الكافر أو المنافق ) شك من الراوى ، لكن الكافر لا يقول المقالة المذكورة فتعين المنافق ( فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس ، فيقال ) أى فيقول المنكر والنكير أو غيرهما ( لا دريت ) بفتح الراء ( ولا تليت ) أى لا كنت دارياً ولا تالياً . وقال في الفائق أى لا علمت بنفسك بالاستدلال ، ولا اتبعت العلماء بالتقليد فيما يقولون ، أو لا تلوت القرآن ، أى لم تدر ولم تتل ، أى لم تنتفع بدرايتك ولا تلاوتك . وفي رواية لأبي ذر : ولا أتليت بهمة مفتوحة وسكون التاء . قال ابن الأنباري وهو الصواب ، دعا عليه بأن لا تتلى إبله ، أى لا يكون لها أولاد تتلوها ، أى تتبعها . وتعقبه ابن السراج بأنه بعيد في دعاء الملكين . قال : وأى مال للميت؟

وأجاب عياض باحتمال أن ابن الأنباري رأى أن هذا أصل الدعاء استعمل في غيره كما استعمل غيره من أدعية العرب . وقال الخطابي وابن السكيت : الصواب اثليت بوزن افتعلت ، من قولك ما ألوته ما استطعته ، ولا آلو كذا بمعنى لا أستطيعه . قال صاحب اللامع الصبيح : لكن بقاء التاء مع ما قرره ، أي الخطابي ، آلو بمعنى أستطيع مشكل . وقال ابن بري : من روى تليت فأصله اثليت بهمزة بعد همزة الوصل فحذفت تخفيفاً فذهبت همزة الوصل ، وسهل ذلك لمزاوجة دريت ( ثم يضرب ) الميت ( بمطرقة ) بكسر الميم ( من حديد ) والضارب المنكر أو النكير أو غيرهما ، وفي حديث البراء بن عازب عند أبي داود : ويأتيه الملكان يجلسانه ... الحديث . وفيه : ثم يقبض له أعمى أبكم أصم بيده مرزبة من حديد لو ضرب بها جبل لصار تراباً . قال : فيضربه بها ضربة ... الحديث . وفي حديث أنس بن مالك عند أبي داود : أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل نخلاً لبنى النجار فسمع صوتاً ففرغ ... الحديث . وفيه : فيقول له : ما كنت تعبد ؟ فيقول : لا أدرى . فيقول : لا دريت ولا تليت ، فيضربه بمطراق من حديد بين أذنيه فيصيح . فالحديث الأول صريح أن الضارب غير منكر ونكير ، والثاني أنه الملك السائل له وهو إما المنكر أو النكير ( ضربة بين أذنيه ) أي أذن الميت ( فيصيح صيحة يسمعها من يليه ) أي يلي الميت ( إلا الثقلين ) الجن والإنس ، سمياً بذلك لثقلهما على الأرض والحكمة في عدم سماعهما الابتلاء ، فلو سمعا لكان الإيمان منهما ضرورياً ولأعرضوا عن التدبير والصنائع ونحوهما مما يتوقف عليه بقاؤهما ، ويدخل في قوله : من يليه الملائكة فقط ، لأن من للعاقل ، وقيل يدخل غيرهم أيضاً تغليباً وهو أظهر ، وإنما منعت الجن سماع هذه الصيحة دون سماع كلام الميت إذا حمل وقال قدّموني قدّموني ، لأنه لما كان كلام الميت إذ ذاك في حكم الدنيا وهو اعتبار لسامعه وعظة أسمعها الله الجن لما فيهم من قوة يثبتون بها عند سماعه ولا يصعقون ، بخلاف الإنسان الذي يصعق لو سمعه وصيحة الميت في القبر عقوبة وجزاء ، فدخلت في حكم الآخرة . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعنونة ، وأخرجه مسلم والنسائي والترمذي وأبو داود رحمهم الله تعالى .

## الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى ، فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ : أُرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ ، فَردَّ اللَّهُ لَهُ عَيْنَهُ وَقَالَ : أَرْجِعْ فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ ، فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ ، قَالَ : أَيُّ رَبٍّ تُمْ مَاذَا ؟ قَالَ : تُمْ الْمَوْتَ ، قَالَ : فَالآنَ ، فَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَلَوْ كُنْتُ تُمْ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الْكُثَيْبِ الْأَحْمَرِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام في صورة آدمي اختباراً وابتلاء كابتلاء الخليل بالأمر بذبح ولده ( فلما جاءه ) ظنه آدمياً حقيقة تسور عليه منزله بغير إذنه ليوقع به مكروها ، فلما تصور ذلك ( صكه ) أى لطمه على عينه التى ركبت فى الصورة البشرية التى جاءه فيها دون الصورة الملكية ، ففقأها ، كما صرح به مسلم فى روايته ، ويدل عليه قوله الآتى هنا : فردّ الله عز وجل عليه عينه ، ويحتمل أن موسى علم أنه ملك الموت وأنه دافع عن نفسه الموت باللطمة المذكورة ، وفيه بعد شديد ووهن قوى ، والأول أولى ، ويؤيده أنه جاء إلى قبضه ولم يخيره ، وقد كان موسى علم أنه لا يقبض حتى يخير ، ولهذا لما خيره فى الثانية قال الآن ( فرجع ) ملك الموت ( إلى ربه فقال ) : أرسلتنى إلى عبد لا يريد الموت فردّ الله عز وجل عليه عينه) ليعلم موسى إذا رأى صحة عينه أنه من عند الله ( وقال ) له ( ارجع ) إلى موسى ( فقل له يضع يده على متن ثور ) أى ظهره ( فله بكل ماغطت به يده بكل شعرة سنة قال ) موسى ( أى رب تُمْ ماذا ) أى ماذا يكون بعد هذه السنين ( قال ) الله تعالى ( تُمْ ) يكون بعدها ( الموت قال ) موسى ( فالآن ) يكون الموت ، والآن اسم لزمان الحال ، وهو الزمان الفاصل بين الماضى والمستقبل ، واختار موسى الموت لما خير شوقاً إلى لقاء ربه تعالى ، كنيننا

صلى الله عليه وآله وسلم لما قال الرفيق الأعلى (فسأل الله) موسى (أن يدنيه) أى يقربه (من الأرض المقدسة) أى المطهرة ، أى سأل الله الدنو من بيت المقدس ليدفن فيه . وهذا موضع الترجمة فى البخارى ، حيث قال من أحب الدفن فى الأرض المقدسة ، أى طلباً للقرب من الأنبياء الذين دفنوا به تيمناً بجوارهم وتعرضاً للرحمة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام ، أو يقرب عليه المشى إلى المحشر ، وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه أو نحوها من بقية ما تشد إليه الرحال من الحرمين الشريفين ، رزقنا الله الدفن بأحدهما ، مع الرضا عنا ، إنه الجواد الكريم والرءوف الرحيم . قال فى الفتح : وكذلك ما يمكن من مدافن الأنبياء وقبور الشهداء والأولياء تيمناً بالجوار . قاله ابن المنير (رمية بحجر) أى دنواً لو رمى رام حجراً من ذلك الموضع الذى هو موضع قبره لوصل إلى بيت المقدس ، وكان موسى إذ ذاك فى التيه ومعه بنو إسرائيل ، وكان أمرهم بالدخول إلى الأرض المقدسة ، فامتنعوا ، فحرّم الله عليهم دخولها أبداً غير يوشع وكالب ، وتيههم فى القفار أربعين سنة فى ستة فراسخ وهم ستمائة ألف مقاتل ، وكانوا يسرون كل يوم جادين ، فإذا أمسوا كانوا فى الموضع الذى ارتحلوا عنه إلى أن أفناهم الموت ، ولم يدخل منهم الأرض المقدسة أحد ممن امتنع أولاً أن يدخلها إلا أولادهم مع يوشع ، ولما لم يتهياً لموسى عليه السلام دخول الأرض المقدسة لغلبة الجبارين عليها ، ولا يمكن نبشه بعد ذلك لينقل إليها طلب القرب منها ، لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ، وقيل إنما طلب موسى الدنو لأن النبى يدفن حيث يموت . وعورض بأن موسى قد نقل يوسف عليه السلام لما خرج من مصر ، وأجيب بأنه إنما نقله بوحي فتكون خصوصية له وإنما لم يسأل نفس بيت المقدس ليعمى قبره خوفاً من أن يعبد به جهال ملته . قال ابن عباس : لو علمت اليهود قبر موسى وهرون لاتخذوهما إلهين من دون الله وقد اختلف فى جواز نقل الميت ومذهب الشافعية يحرم نقله من بلد إلى بلد آخر ليدفن فيه وإن لم يتغير لما فيه من تأخير دفنه المأمور بتعجيله وتعريضه لهتك حرمة ، إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس ، فيختار أن ينقل إليه لفضل الدفن فيها ، والمعتبر فى القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله . قاله الزركشى . ولا ينبغى التخصيص بالثلاثة ، بل لو كان بقربه مقابر أهل الصلاح والخير

فالحكم كذلك ، لأن الشخص يقصد الجار الحسن ، وكان عمر موسى مائة وعشرين سنة . وقال وهب : خرج موسى لبعض حاجته فمرّ برهط من الملائكة يحفرون قبراً لم ير شيئاً قط أحسن منه ، فقال لهم : لمن تحفرون هذا القبر ؟ قالوا : أتحب أن يكون لك ؟ قال : وددت . قالوا : فأنزل واضبطجع فيه وتوجه إلى ربك ، ففعل ، ثم تنفس أسهل نفس ، فقبض الله روحه ، ثم سوّت عليه الملائكة التراب . وقيل : إن ملك الموت أتاه بتفاحة من الجنة فشمها فقبض روحه ( قال ) أبو هريرة ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فلو كنت ثم ) أى هناك ( لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر ) أى الرمل المجتمع ، وهذا ليس صريحاً في الإعلام بقبره الشريف ، ومن ثم حصل الاختلاف فيه ، فقليل بالثية ، وقيل بباب لدّ بيت المقدس ، أو بدمشق ، أو بواد بين بصرى والبلقاء ، أو بمدينة بين المدينة وبيت المقدس أو بأريحاء وهى من الأرض المقدسة . وفى هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة ، وشيخ البخارى مروذى ومعمار بصرى ، وأخرجه مسلم فى أحاديث الأنبياء كالبخارى مرفوعاً ، والنسائى فى الجنائز .

## الحديث الثالث والأربعون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّهُمُ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ : أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُغْسَلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ .

( عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى (أحد في ثوب واحد) إما بأن يجمعهما فيه وإما بأن يقطعه بينهما ، وقال المظهرى : في ثوب واحد أى في قبر واحد ، إذ لا يجوز تجريدهما في ثوب واحد بحيث تتلاقى بشرتهما ، بل ينبغي أن يكون على كل واحد منهما ثيابه الملوخة بالدم وغيرها ، ولكن يضجع أحدهما بجانب الآخر في قبر واحد . انتهى . وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الأنصارى قال : جاءت الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد فقالوا : أصابنا قرح وجهه . قال : احفروا وأوسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر . صححه الترمذى . قال في الفتح : ويؤخذ من هذا جواز دفن المرتين في قبر ، وأما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثلة بن الأسقع أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد ، فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه ، وكأنه كان يجعل بينهما حائلا من تراب ، ولا سيما إن كانا أجنبيين ، والله أعلم ، انتهى ( ثم يقول ) صلى الله عليه وآله وسلم ( أيهم ) أى أى القتلى ، وللمستملى : أيهما ، أى أى الرجلين ( أكثر أخذاً للقرآن ، فإذا أشير له ) صلى الله عليه وآله وسلم ( إلى أحدهما قدمه في اللحد وقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة ) قال المظهرى أى أنا شفيع لهؤلاء وأشهد لهم بأنهم بذلوا أرواحهم وتركوا حياتهم لله تعالى . انتهى . وتعقبه الطبى بأن هذا الذى قاله لا يساعد عليه تعدية الشهيد بعلى ، لأنه لو أريد ما قال لقيل أنا شهيد لهم ، فعُدل عن ذلك لتضمنين شهيد معنى رقيب وحفيظ أى

أنا حفيظ عليهم ، أراقب أحوالهم ، وأصونهم من المكاره ، وشفيع لهم ،  
ومنه قوله تعالى : «والله على كل شيء شهيد» ، «كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على  
كل شيء شهيد» (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بدفنهم في دمائهم ولم يغسلوا  
ولم يصلّ عليهم ) أى لم يفعل ذلك بنفسه ولا بأمره . وعند أحمد أنه صلى الله  
عليه وآله وسلم قال : لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كلم أو دم يفوح مسكاً  
يوم القيامة . ولم يصلّ عليهم . والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم  
لهم باستغنائهم عن دعاء القوم . وقد اختلف في الصلاة على الشهيد المقتول  
في المعركة . فذهب الشافعية لأنها حرام . وبه قال مالك وأحمد ، وهو الحق .  
وقال بعض الشافعية : معناه لا تجب عليهم ، لكن تجوز ، وفيه نظر . وفي هذا  
الحديث التحديث والعنونة والقول ، وشيخ البخارى تيسى ، والليث مصرى  
وابن شهاب وشيخه مدينان وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه  
أيضاً في الجنائز ، وكذا الترمذى وقال صحيح ، والنسائى وابن ماجه .



### الحديث الرابع والأربعون

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ ، فَقَالَ : إِنِّي فَرَطُكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ، أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي ، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا .

( عن عقبة بن عامر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج يوماً فصلى على أهل أُحُدٍ الذين استشهدوا في وقعته في شوال سنة ثلاث (صلاته على الميت) أى مثل صلاته عليه . زاد البخارى في غزوة أُحُد من طريق حيوة بن شريح عن يزيد : بعد ثمان سنين ، كالمودع للأحياء والأموات ، لكن في قوله بعد ثمان سنين تجوز لأن وقعة أُحُد كانت في شوال سنة ثلاث كما مرّ ووفاته صلى الله عليه وآله وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة ، وحينئذ فيكون بعد سبع سنين ودون النصف ، فهو من باب جبر الكسر ، والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم بدعاء صلاة الميت ، وليس المراد صلاة الميت المعهودة ، كقوله تعالى : « وصلّ عليهم » والإجماع يدل له لأنه لا يصلى عليه عندنا . وعند أبي حنيفة : المخالف لا يصلى على القبر بعد ثلاثة أيام . فإن قلت : حديث جابر لا يحتاج به لأنه نفي ، وشهادة النفي مردودة مع ما عارضها في خبر الإثبات . أجيب بأن شهادة النفي إنما تردّ إذا لم يحط بها علم الشاهد ولم تكن محصورة ، وإلا فتقبل بالاتفاق . وهذه قضية معينة أحاط بها جابرو وغيره علماء . وأما حديث الإثبات فتقدم الجواب عنه . وأجاب الحنفية بأنه تجوز الصلاة على القبر ما لم يتفسخ والشهداء لا يتفسخون ولا يحصل لهم تغير ، فالصلاة عليهم لا تمتنع أى وقت كان . وأول أبو حنيفة رحمه الله تعالى الحديث في ترك الصلاة عليهم يوم أُحُد على معنى اشتغاله عنهم

وقلة فراغه لذلك ، وكان يوماً صعباً على المسلمين ، فعذروا بترك الصلاة عليهم يومئذ . وقال ابن حزم الظاهري رحمه الله تعالى : إن صلى على الشهيد فحسن ، وإن لم يصل عليه فحسن . واستدل بحديثي جابرو وعقبة وقال : ليس يجوز أن يترك أحد الأثرين المذكورين للآخر بل كلاهما حق مباح ، وليس هذا مكان نسخ ، لأن استعمالهما معاً ممكن في أحوال مختلفة ( ثم انصرف إلى المنبر ) ولمسلم كالبخاري في المغازي : ثم صعد المنبر كالمودع للأحياء ، والأموات ( فقال إني فرط لكم ) وهو الذي يتقدم الواردة ليصلح لهم الحياض والدلاء ونحوهما ، أى أنا سابقكم إلى الخوض كالمهيئ له لأجلسكم . وفيه إشارة إلى قرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه على أصحابه ، ولذا قال كالمودع للأحياء والأموات ( وأنا شهيد عليكم ) بأعمالكم ، فكأنه باقٍ معهم لم يتقدمهم بل يبقى بعدهم حتى يشهد بأعمال آخرهم ، فهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم بأمرهم في الدارين في حال حياته وموته . وفي حديث ابن مسعود عند البزار بإسناد جيد رفعه : حياتي خير لكم ووفاتي خير لكم ، تعرض على أعمالكم ، فإرأيت من خير حمدت الله عليه ، ومارأيت من شر استغفرت الله لكم ( وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن ) نظراً حقيقياً بطريق الكشف ( وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض أو مفاتيح الأرض ) شك الراوى ، وفيه إشارة إلى ما فتح على أمته من الملك والخزائن من بعده ( وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدى ) أى ما أخاف على جميعكم الإشراك ، بل على مجموعكم ، لأن ذلك قد وقع من بعض ، أعاذنا الله تعالى ( ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها ) أى في خزائن الأرض المذكورة ، أو الدنيا المصرح بها في مسلم كالبخاري في المغازي ، ولكنى أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها . والمنافسة في الشيء الرغبة فيه والافتقار به . وهذا الحديث من أعلام النبوة ، وفيه الإخبار بالمغيبات ، وفيه معجزات للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولذلك أورده البخاري في علامات النبوة ، ورواته كلهم بصريون ، وهو من أصح الأسانيد ، وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي ، والتحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في المغازي وذكر الخوض ، ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأبو داود في الجنائز ، وكذا النسائي .

## الحديث الخامس والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَنْطَلَقَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ قَبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبْيَانِ عِنْدَ أُطْمٍ بَنَى مَغَالَةَ ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الْحُلْمَ ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ : تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَرَفَضَهُ وَقَالَ : آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ ، فَقَالَ لَهُ : مَاذَا تَرَى؟ قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ : يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خُلِّطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبَاءً ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ صَيَّادٍ : هُوَ الدُّخَانُ ، فَقَالَ : أَحْسَنُ ، فَلَنْ تَعْدُو قَدْرَكَ ، فَقَالَ عُمَرُ : دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبَ عُنُقَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ثُمَّ أَنْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بْنُ كَعْبٍ إِلَى التَّخْلِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ وَهُوَ يَخْضُلُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ صَيَّادٍ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْزَةٌ ، فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ التَّخْلِ ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ : يَا صَافٍ - وَهُوَ اسْمُ ابْنِ صَيَّادٍ - هَذَا مُحَمَّدٌ ، فَتَارَ ابْنُ صَيَّادٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ تَرَكَتَهُ بَيْنَ .

( عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : انطلق عمر ) بن الخطاب ( مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رهط ) قال في الصحاح : رهط الرجل قومه وقبيلته ، والرهط ما دون العشرة من الرجال ولا يكون فيهم امرأة ( قبل ) أى جهة ( ابن صياد ) اسمه صافى كقاضى ، وقيل عبد الله وكان من اليهود ، وكانوا حلفاء بنى النجار ، وكان سبب انطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه ما رواه أحمد من طريق جابر قال : ولدت امرأة من اليهود غلاماً ممسوحة عينه والأخرى طالعة ناتئة ، فأشفق النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون هو الدجال ( حتى وجدوه ) أى الرسول ومن معه من الرهط والضمير لابن صياد حال كونه ( يلعب مع الصبيان عند أطعم ) بضم الأول والثاني : بناء من حجر كالقصر ، وقيل هو الحصن ، ويجمع على أطام ( بنى مغالة ) بفتح الميم والمعجمة قبيلة من الأنصار ( وقد قارب ابن صياد الحلم ) بضم الحاء واللام ، أى البلوغ ( فلم يشعر ) أى ابن صياد ( حتى ضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده ثم قال لابن صياد : تشهد أنى رسول الله ) بحذف حرف الاستفهام فيه عرض الإسلام على الصبي الذى لم يبلغ ، ومفهومه أنه لو لم يصح إسلامه لما عرض صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام على ابن صياد وهو غير بالغ ، ففيه مطابقة الحديث لجزأى الترجمة كليهما ( فنظر إليه ) صلى الله عليه وآله وسلم ( ابن صياد فقال : أشهد أنك رسول الأميين ) مشركى العرب وكانوا لا يكتبون أو نسبة إلى أم القرى ، وفيه إشعار بأن اليهود الذين كان منهم ابن صياد كانوا معترفين ببعثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن يدعون أنها مخصوصة بالعرب ، وفساد حجتهم واضح لأنهم إذا أقرّوا برسائله استحال كذبه ، فوجب تصديقه في دعواه الرسالة إلى كافة الناس ( فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : أتشهد أنى رسول الله فرفضه ) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى ترك سؤاله أن يسلم ليأسه منه . وروى فرفضه بالصاد : قال المازرى : لعله رفضه بالسين ، أى ضربه برجله ، لكن قال عياض : لم أجدها بالصاد في جماهير اللغة . وقال الخطابي : فرفضه بحذف الفاء بعد الراء أى ضغطه حتى ضم بعضه إلى بعض . ومنه بنيان مرصوص . وروى : فرفضه بالقاف بدل الفاء . وروى : فوقصه ، والأول أوضح ( وقال : آمنت بالله وبرسوله ) قال البرماوى كالكرمانى : مناسبة هذا

الجواب لقول ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : أتشهد أنى رسول الله ، إنه لما أراد أن يظهر للقوم كذبه فى دعواه الرسالة أخرج الكلام مخرج الإنصاف ، أى آمنت برسل الله ، فإن كنت رسولا صادقا غير ملبس عليك الأمر آمنت بك ، وإن كنت كاذبا وخط عليك الأمر فلا ، لكنك خلط عليك الأمر فاحسأ ثم شرع يسأله عما يرى ( فقال له : ماذا ترى ) وأراد باستنطاقه إظهار كذبه المنافى لدعواه الرسالة ( قال ابن صياد : يأتينى صادق وكاذب ) أى أرى الرؤيا ربما تصدق وربما تكذب . قال القرطبي : كان ابن صياد على طريق الكهنة ، يخبر بالخبر فيصبح تارة ويفسد أخرى : وفى حديث جابر عند الترمذى : فقال : أرى حقاً وباطلاً ، وأرى عرشاً على الماء ( فقال ) له ( النبى صلى الله عليه وآله وسلم : خلط عليك الأمر ) أى خلط عليك شيطانك ما يلقى إليك ( ثم قال له النبى صلى الله عليه وآله وسلم : وأله ) أى إنى قد خبأت لك ( أى أضمرت لك فى صدرى ) خبيئاً ) بوزن فعيل ، ولأبى ذر : خبأ بفتح الخاء وسكون الموحدة وإسقاط التحتية ، أى شيئاً . وفى حديث زيد بن حارثة عند البزار والطبرانى فى الأوسط : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبأ له سورة الدخان ، وكأنه أطلق السورة وأراد بعضها . فعند أحمد فى حديث الباب : وخبأ له « يوم تأتى السماء بدخان مبين » ( فقال ابن صياد : هو الدخ ) وفى حديث أبى ذر عند البزار وأحمد : وأراد أن يقول الدخان فلم يستطع فقال الدخ : انتهى . أى لم يستطع أن يتم الكلمة ولم يهتد من الآية الكريمة إلا لهذين الحرفين على عادة الكهان من اختطاف بعض الكلمات من أوليائهم من الجن أو من هواجس النفس ( فقال ) له صلى الله عليه وآله وسلم ( احسأ ) لفظ يزجر به الكلب ويترد ، أى اسكت صاغراً مطروداً ( فلن تعدو قدرك ) أى لا يبلغ قدرك أن تطالع بالغيب من قبل الوحى المخصوص بالأنبياء عليهم السلام ، ولا من قبل الإلهام الذى يدركه الصالحون ، وإنما قال ابن صياد ذلك من شىء ألقاه الشيطان إليه إما لكون النبى صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك بينه وبين نفسه فسمعه الشيطان ، أو حدث صلى الله عليه وآله وسلم بعض أصحابه بما أضمره . ويدل لذلك قول عمر رضى الله عنه : وخبأ له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « يوم تأتى السماء بدخان مبين » ( فقال عمر ) بن الخطاب ( رضى الله عنه : دعنى يا رسول

الله أضرب عنقه) يجزم أضرب جواب الطلب ويجوز الرفع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن يكنه) بوصل الضمير ، وفي رواية إن يكن هو بانفصال الضمير ، وهو الصحيح ، لأن المختار في خبر كان الانفصال تقول : كان إياه ، وهو الذي اختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه تبعاً لسيبويه ، واختار في ألفيته الاتصال ، وعلى رواية الفصل ، فلفظ هو توكيد للضمير المستتر وكان تامة ، أو وضع هو موضع إياه أى إن يكن إياه . وفي مرسل عروة عند الحارث بن أبي أسامة : إن يكن هو الدجال (فلن تسلط عليه) وفي حديث جابر : فلست بصاحبه إنما صاحبه عيسى بن مريم (وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله) وإنما لم يأذن صلى الله عليه وآله وسلم في قتله مع ادعائه النبوة الكاذبة بحضرته ، لأنه كان غير بالغ ، أو من جملة أهل العهد ، وأنه لم يصرح بدعوى النبوة ، وإنما أوهم أنه يدعى الرسالة ، ولا يلزم من ذلك دعوى النبوة . قال تعالى : « إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين » الآية . وقد اختلف في أن المسيح الدجال هو ابن صياد أو غيره ، والناسي لكونه هو محتج بأن ابن صياد أسلم وولد له ، ودخل مكة والمدينة ، ومات بالمدينة ، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس ، ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وأيلي ومدني ، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، والتحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في بدء الخلق وأحاديث الأنبياء ، ومسلم في الفتن .

(قال ابن عمر رضي الله عنه : ثم انطلق بعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بن كعب) معه (إلى النخل التي فيها ابن صياد وهو يختل) أى يستغفل (أن يسمع من ابن صياد شيئاً) من كلامه الذي يقوله في خلوته ، ليعلم هو وأصحابه أنه كاهن أو ساحر (قبل أن يراه ابن صياد ، فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مضطجع ، يعني في قטיפه) كساء له خمل (له فيها) أى في القטיפه (رمزة) براء مهملة مفتوحة فيم ساكنة فزاي معجمة (أو زمرة) بزاي ثم راء على الشك في تقديم أحدهما على الآخر . ول بعضهم زمرة أو زمرة على الشك ، ومعناها كلها متقارب . فالأولى من الرموز وهو الإشارة ، والثانية من الزمار ، والتي بالمهملتين والميمين فافصلة من الحركة ، وهى هنا بمعنى الصوت الخفى ، وكذا التي بالمعجمتين

وفي القاموس : إنه تراطن العلوج على أكلهم وهم صموت لا يستعملون  
لساناً ولا شفة ، لكنه صوت تديره في خياشيمها وحلقها ، فيفهم بعضها  
عن بعض ( فرأت أم ابن صياد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو )  
أى والحال إنه ( يتقى ) أى يخفى نفسه ( بجذوع النخل ) حتى لا تراه أم ابن  
صياد ( فقالت لابن صياد ) أمه ( يا صاف ، وهو اسم ابن صياد ، هذا  
محمد ) صلى الله عليه وآله وسلم ( فثار ابن صياد ) أى نهض من مضجعه  
بسرعة ، وفي رواية : فثاب أى رجع عن الحالة التى كان فيها ( فقال النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم لو تركته ) أمه ولم تعلمه بمجيئنا ( بيّن ) أى أظهر  
لنا من حاله ما نطلع به على حقيقة أمره .

## الحديث السادس والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَرَضَ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ : أَسْلِمَ ، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ ، فَقَالَ لَهُ : أَطِيعَ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَسْلَمَ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ .

(عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال : كان غلام يهودي) قيل اسمه عبد القدوس فيما ذكره ابن بشكوال عن حكاية صاحب العتبية (يخدم النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم ، فرض ، فأناه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعوده ، فقعد عند رأسه فقال له) صلى الله عليه وآله وسلم (أسلم) فعل أمر من الإسلام (فنظر) الغلام (إلى أبيه وهو عنده) وفي رواية أبي داود عند رأسه (فقال : له) أبوه (أطع أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم فأسلم) الغلام ، وللنسائي : فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من) عنده (وهو يقول : الحمد لله الذي أنقذه) أي خلصه ونجاه بي (من النار) والله در القائل : ومريض أنت عائده قد أتاه الله بالفرج

وفيه دليل على أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه يعذب ، وفيه ما ترجم له وهو عرض الإسلام على الصغير ، ولولا صحته منه ما عرضه عليه . وفي الحديث جواز استخدام المشرك وعيادته إذا مرض ، وفيه حسن العهد ، وفيه استخدام الصغير .



## الحديث السابع والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ ، كَمَا تُنْتَجِجُ الْبَهِيمَةُ بِبَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ ، هَلْ تَحِشُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ ؟ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ » .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما من مولود ) يولد من بني آدم ( إلا يولد على الفطرة ) الإسلامية ومن زائدة ، ظاهرة تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين لكن حكى ابن عبد البر عن قوم إنه لا يقتضى العموم ، واحتجوا بحديث أبي بن كعب : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الغلام الذى قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافراً . وبما رواه سعيد بن منصور ويرفعه : إن بني آدم خلقوا طبقات ، فمنهم من يولد مؤمناً ويموت مؤمناً ، ومنهم من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت كافراً ، ومنهم من يولد مؤمناً ويموت مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت كافراً ، ومنهم من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت مؤمناً . قالوا : ففي هذا وفي غلام الخضر ما يدل على أن الحديث ليس على عمومته . وأجيب بأن حديث سعيد بن منصور فيه ابن جدعان ، وهو ضعيف ، ويكفى في الرد عليهم حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند مسلم : ليس مولود يولد إلا على الفطرة حتى يعبر عنه لسانه . وأصرح منه رواية جعفر بن ربيعة بلفظ : كل بني آدم يولد على الفطرة ( فأبواه ) أى إذا تقرر ذلك ، فمن تغير كان سبب تغيره أن أبويه ( يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ) إما بتعليمهما إياه وترغيبهما فيه أو كونه تبعاً لهما في الدين بكون حكمه حكمهما في الدنيا . فإن سبقت له السعادة أسلم وإلا مات كافراً . فإن مات قبل بلوغه الحلم فالصحيح إنه من أهل الجنة . وقيل : لا عبرة بالإيمان الفطرى في الدنيا ، بل الإيمان الشرعى المكتسب بالإرادة والعقل ، فطفل اليهوديين مع وجود الإيمان الفطرى محكوم بكفره في الدنيا

تبعاً لأبويه ( كما تنتج البهيمة ) أى تلد ( بهيمة جمعاء ) لم يذهب من بدنهما شئ  
سميت بذلك لاجتماع أعضائها ( هل تحسون ) أى تبصرون ( فيها من جدعاء )  
أى مقطوعة الأذن أو الأنف أو الأطراف ، أى بهيمة مقولاً فيها هذا القول ،  
أى كل من نظر إليها قال هذا القول لظهور سلامتها ( ثم يقول أبو هريرة  
رضي الله عنه ) مما أدرجه في الحديث كما بينه مسلم في رواية حيث قال :  
ثم يقول أبو هريرة : اقرأوا إن شئتم ( فطرة الله ) أى خلقته نصب على الإغراء  
أو المصدر لما دل عليه ما بعدها . قال الزمخشري : أى الزموا فطرة الله أو  
عليكم فطرة الله ، أى خلقهم قابلين للتوحيد ودين الإسلام لكونه على مقتضى  
العقل والنظر الصحيح ، حتى إنهم لو تركوا وطباعهم لما اختاروا عليه ديناً  
آخر . انتهى . قال البرماوى : ولا يخفى ما فيه من نزعة اعتزالية . وقال  
أبو حيان في البحر : قوله أو عليكم فطرة الله لا يجوز لأن فيه حذف كلمة  
الإغراء ، ولا يجوز حذفها لأنه قد حذف الفعل وعوض عليك منه ، فلو  
جاز حذفه لكان إحجافاً إذ فيه حذف العوض والمعوض منه . انتهى ( التى  
فطر الناس عليها ) أى خلقهم عليها ، وهى قبول الحق وتمكنهم من إدراكه ،  
أو ملة الإسلام ، فإنهم لو خلوا وما خلقوا عليه أدامهم إليه ، لأن حسن هذا  
الدين ثابت في النفوس . وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كالتقليد ،  
قاله القسطلانى : وقيل العهد المأخوذ من آدم وذريته يوم : « أأست بربكم ؟ » وقد  
جزم البخارى في تفسير سورة الروم بأن الفطرة الإسلام . قال ابن عبد البر :  
وهو المعروف عند عامة السلف . وهذا الحديث منقطع لأن ابن شهاب لم  
يسمع من أبى هريرة بل لم يدره ولم يذكره البخارى للاحتجاج بل لاستنباطه  
منه ما سبق من الحكم ( لا تبديل لخلق الله ) استشكل هذا مع كون الأبوين  
يهوداً . والجواب أنه مؤول ، فالمراد ما ينبغى أن تبدل تلك الفطرة أو من  
شأنها أن لا تبدل ، أو الخبر بمعنى النهى ( ذلك ) إشارة إلى الدين المأمور  
بإقامة الوجه له في قوله : « فأقم وجهك للدين » أو الفطرة إن فسرت بالملة ( الدين  
القيم ) المستوى الذى لا اعوجاج فيه .

## الحديث الثامن والأربعون

عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةَ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ بْنَ هِشَامٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي طَالِبٍ : أَيُّ عَمٍّ ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ . فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ : يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ : هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَا وَاللَّهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنُحَ عَنْكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ .... » الْآيَةُ .

( عن المسيب بن حزن ) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى بعدها نون ( رضى الله عنهما ) هو وأبوه صحابيان هاجرا إلى المدينة ( قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة ) أى علاماتها قبل التزع وإلا لما كان ينفعه الإيمان لو آمن ، ولهذا كان ما وقع بينهم وبينه من المراجعة . قاله البرماوى كالكرماني . وقال فى الفتح : ويحتمل أن يكون انتهى إلى التزع ، لكن رجا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه إذا أقر بالتوحيد ولو فى تلك الحالة أن ذلك ينفعه بخصوصه . ويؤيد الخصوصية أنه بعد أن امتنع شفع له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة لغيره ( جاءه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجد عنده أبا جهل بن هشام ) مات على كفره ( وعبد الله بن أبى أمية بن المغيرة ) أخى أم سلمة ، وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أسلم عام الفتح ، ويحتمل أن يكون المسيب حضر هذه القصة حال كفره ، ولا يلزم من تأخر إسلامه أن لا يكون شهد ذلك ، كما شهدها عبد الله بن أبى أمية ( قال رسول الله

صلى الله عليه وآله ( وسلم لأبي طالب : يا عمّ قل لا إله إلا الله كلمة )  
نصب على البذل أو الاختصاص ( أشهد لك بها عند الله ، فقال أبو جهل  
وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب أترغب ) أى أتعرض ( عن ملة عبد المطلب  
فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم يعرضها عليه ، ويعودان بتلك  
المقالة ) أترغب عن ملة عبد المطلب ( حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم )  
أى آخر أزمّة تكليمه إياهم ( هو على ملة عبد المطلب ) أراد بقوله هو  
نفسه ، أو قال أنا فغيره الراوى أنفة أن يحكى كلامه استقباحاً للفظ المذكور ،  
وهو من التصرفات الحسنة ( وأبى أن يقول لا إله إلا الله ، فقال رسول الله  
صلى الله عليه وآله ( وسلم : أما ) حرف تنبيه أو بمعنى حقاً ( والله لأستغفرن  
لك ) أى كما استغفر إبراهيم لأبيه ( ما لم أنه عنك ) وفى رواية عنه ، أى عن  
الاستغفار الدال عليه قوله لأستغفرن لك ( فأنزل الله تعالى فيه ) أى فى أبى طالب  
( ما كان للنبي .. الآية ) خبر بمعنى النهى . ورواة هذا الحديث ما بين مروى  
ومدنى ، وفيه رواية الابن عن الأب والتحديث والإخبار والعنونة ، وأخرجه  
البخارى أيضاً فى سورة القصص .

## الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ ، فَاتَّانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ ، فَكَسَّ ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ : فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَكَلَّمُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ . قَالَ : أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ ، ثُمَّ قَرَأَ : « فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ... » الْآيَةَ .

( عن علي رضي الله عنه ) ابن أبي طالب ( قال : كنا في جنازة في بقيق الغرقد ) الغرقد : ما عظم من شجر العوسج ، كان ينبت فيه ، فذهب الشجر وبقي الاسم لازماً للمكان ، وهو مدفن أهل المدينة ( فأتانا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقعد وقعدنا حوله ) هذا موضع الترجمة مع ما بعده ( ومعه مخصرة ) بالصاد المهملة . قال في القاموس : ما يتوكأ عليه كالعصا ونحوه وما يأخذه الملك يشير به إذا خاطب والخطيب إذا خطب ، وسميت بذلك لأنها تحمل تحت الحصر غالباً للاتكاء عليها ( فنكس ) أى خفض رأسه وطأطأ به إلى الأرض على هيئة المهوم المفكر ، كما هي عادة من يتفكر في شيء حتى يستحضر معانيه ، فيحتمل أن يكون ذلك تفكيراً منه صلى الله عليه وآله وسلم في أمر الآخرة لقريئة حضور الجنازة أو فيما أبداه بعد ذلك لأصحابه أو نكس المخصرة ( فجعل ينكت ) أى يضرب في الأرض ( بمخصرته ثم قال : ما منكم من أحد ) أى ( ما من نفس منفوسة ) مصنوعة مخلوقة ( إلا كتب مكانها ) أى كتب الله مكان تلك النفس المخلوقة ( من الجنة والنار ) ، وفي

رواية سفيان : إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار ، وكأنه يشير إلى حديث ابن عمر عند البخارى الدالّ على أن لكل أحد مقعدين ، لكن لفظه فى القدر : إلا وقد كتب مقعده من النار أو من الجنة ، فأو للتنويع أو هى بمعنى الواو ( وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة ، فقال رجل ) هو على ابن أبى طالب ، ذكره البخارى فى التفسير ، لكن بلفظ قلنا ، أو هو سراقه ابن مالك بن جعشم كما فى مسلم ، أو هو عمر بن الخطاب كما فى الترمذى ، أو من حديث أبى بكر الصديق كما عند أحمد والبخارى والطبرانى ، أو هو رجل من الأنصار ، وجمع بتعدد السائلين عن ذلك ، ففى حديث ابن عمر : فقال أصحابه ( يا رسول الله : فلا نتكل ) نعتد ( على كتابنا ) أى ما كتب علينا وقدّر ( وندع العمل ) أى نتركه ( فن كان منا من أهل السعادة فسيصير ) أى فسيجره القضاء ( إلى عمل أهل السعادة ) قهراً ويكون مآل حاله ذلك بدون اختياره ( وأما من كان منا من أهل الشقاوة فسيصير ) أى فسيجره القضاء ( إلى عمل أهل الشقاوة ) قهراً ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم : ( أما أهل السعادة فييسرون لعمل ) أهل ( السعادة ، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل ) أهل ( الشقاوة ) قال فى شرح المشكاة : الجواب من الأسلوب الحكيم منعهم من الاتكال وترك العمل ، وأمرهم بالتزام ما يجب على العبد من العبودية ، يعنى أتم عبود ولايد لكم من العبودية ، فعليكم بما أمرتكم ، وإياكم والتصرف فى أمور الربوبية لقوله تعالى : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » . ولا تجعلوا العبادة وتركها سبباً مستقلاً لدخول الجنة والنار ، بل هى علامات فقط . انتهى ( ثم قرأ ) صلى الله عليه وآله وسلم ( « فأما من أعطى واتقى » . . الآية ) أى من أعطى الطاعة واتقى المعصية وصدق بالكلمة الحسنى ، وهى التى دلت على حق ككلمة التوحيد ، فسنيسره أى فسنهيئه للخلة التى تؤدى إلى يسر وراحة ، كدخول الجنة ، وأما من بخل بما أمر به ، واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى ، فسنيسره للخلة الموجبة إلى العسر والشدة ، كدخول النار . وهذا الحديث أصل لأهل السنة فى أن السعادة والشقاوة بتقدير الله القديم . واستدل به على إمكان معرفة الشقى من السعيد فى الدنيا ، كمن اشتهر له لسان صدق ، وعكسه ، لأن العمل أماراة على الجزاء على ظاهر هذا الخبر ، والحق أن العمل علامة وأماراة فيحكم بظاهر الأمر وأمر الباطن إلى الله تعالى . وقال بعضهم

إن الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال ، وغيب عنا المقادير لقيام الحجة ونصب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته ، فمن عدل عنه ضلّ ، لأن القدر سر من أسرارهِ لا يطلع عليه إلا هو ، فإذا دخلوا الجنة كشف لهم . واستدل به البخارى على موعظة المحدث عند القبر ، وقعود أصحابه حوله ، كأنه يشير إلى التفصيل بين أحوال القعود ، فإن كان لمصلحة تتعلق بالحقى أو الميت لم يكره ويحمل النهى الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك . ورواة هذا الحديث كوفيون إلا جريراً فرازى وأصله كوفى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التفسير والقدر والأدب ، ومسلم فى القدر ، وأبو داود فى السنة ، والترمذى فى القدر والتفسير ، وابن ماجه فى السنة .

## الحديث الخمسون

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عَذَّبَ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ .

( عن ثابت بن الضحاك ) الأنصارى الأشهلى ( رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من حلف بملة غير ملة الإسلام ) كاليهودية والنصرانية حال كونه ( كاذباً ) فى تعظيم تلك الملة التى حلف بها أو كاذباً فى المحلوف عليه ، لكن عورض بكون المحلوف عليه يستوى فيه كونه صادقاً أو كاذباً إذا حلف بملة غير ملة الإسلام ، فالذم إنما هو من جهة كونه حلف بتلك الملة الباطلة معظماً لها حال كونه ( متعمداً ) فيه دلالة لقول الجمهور أن الكذب الخبر غير المطابق للواقع سواء كان عمداً أو غيره ، إذ لو كان شرطه التعمد لما قيد به هنا ( فهو كما قال ) أى فيحكم عليه بالذى نسبته لنفسه ، وظاهره الحكم عليه بالكفر إذا قال هذا القول ، ويحتمل أن يعلق ذلك بالحنث لما روى بريدة مرفوعاً : من قال أنا برىء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال ، وإن كان صادقاً يرجع إلى الإسلام سالماً ، والتحقيق التفصيل ، فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كفر ، وعليه يحمل قوله : من حلف بغير الله فقد كفر . رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ، وإن قصد حقيقة التعليق فينظر ، فإن كان أراد أن يكون متصفاً بذلك كفر ، لأن إرادة الكفر كفر وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر ، لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيهاً ، الثانى هو المشهور ، وليقل ندباً : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ويستغفر الله ، ويحتمل أن يكون المراد به التهديد والمبالغة فى الوعيد لا الحكم بأنه صار يهودياً وكأنه قال فهو مستحق لمثل عذاب ما قال . ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من ترك الصلاة فقد كفر ، أى استوجب عقوبة من كفر ( ومن قتل نفسه بحديدة ) بآلة قاطعة كالسيف والسكين ونحوهما . وفى الإيمان : ومن قتل بشيء وهو أعم ( عذب به ) أى بالمدكور



(في نار جهنم) وهذا من باب مجانسة العقوبات الأخروية للجنايات الدنيوية . ويؤخذ منه أن جناية الإنسان على نفسه كجنايته على غيره في الإثم ، لأن نفسه ليست ملكاً له مطلقاً بل هي لله ، فلا يتصرف فيها إلا بما أذن له فيه ، ولا يخرج بذلك من الإسلام ، ويصلى عليه عند الجمهور خلافاً لأبي يوسف حيث قال : لا يصلى على قاتل نفسه ، وهو الصواب ، وقد نقل عن مالك : إن قاتل النفس لا تقبل توبته . ومقتضاه أن لا يصلى عليه . وروى أهل السنن من حديث جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصلى عليه . وفي رواية للنسائي : أما أنا فلا أصلى عليه . وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في الأدب والإيمان ، ومسلم في الإيمان ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الكفارات .

## الحديث الحادى والخمسون

عَنْ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
كَانَ بَرَجُلٌ جِرَاحٌ ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : بَدَرْنِي عَبْدِي  
بِنَفْسِهِ ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ .

( عن جندب ) بن عبد الله بن سفيان البجلي ( رضى الله عنه قال : قال  
النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم : كان رجل ) أى فيمن كان قبلكم . قال  
فى الفتح : لم أقف على اسمه ( جراح ) بكسر الجيم ( قتل نفسه ) بسبب الجراح  
( فقال الله عز وجل : بدرنى عبدى بنفسه ) أى لم يصبر حتى أقبض روحه  
من غير سبب له فى ذلك بل استعجل وأراد أن يموت قبل الأجل الذى لم  
يطلعه الله تعالى عليه ، فاستحق المعاقبة المذكورة فى قوله ( حرمت عليه  
الجنة ) لكونه مستحلاً لقتل نفسه ، فعقوبته مؤبدة أو حرمتها عليه فى وقت  
ما ، كالوقت الذى يدخل فيه السابقون أو الوقت الذى يعذب فيه الموحدون  
فى النار ثم يخرجون ، أو حرمت عليه جنة معينة كجنة عدن مثلاً ، أو ورد على  
سبيل التغليظ والتخويف ، فظاهره غير مراد . قال النووى : أو يكون شرع  
من مضى أن أصحاب الكبار يكفرون بها . وهذا الحديث أورده البخارى هنا  
مختصراً وذكره فى ذكر بنى إسرائيل مبسوطاً .

## الحديث الثاني والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ ، وَالَّذِي يَطْعُنُ نَفْسَهُ يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الذى يخنق نفسه يخنقها فى النار ) بضم النون فيهما ( والذى يطعنهما ) بضم العين المهملة ، كذا ضبط فى الأصول . قاله الحافظ فى الفتح ( يطعنهما فى النار ) لأن الجزاء من جنس العمل . واستدل به على أن القصاص من القاتل يكون بما قتل به اقتداء بعقاب الله تعالى لقاتل نفسه . قال فى الفتح : وهو استدلال ضعيف . وهذا الحديث من أفراد البخارى من هذا الوجه ، وأخرجه فى الطب من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولاً ، ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم ، وليس فيه ذكر الخنق ، وفيه من الزيادة ذكر السم وغيره ولفظه : فهو فى نار جهنم خالداً فيها مخلداً أبداً . وقد تمسك به المعتزلة وغيرهم ممن قال بتخليد أصحاب المعاصى فى النار . وأجاب أهل السنة عن ذلك بأجوبة منها توهم هذه الزيادة . قال الترمذى بعد أن أخرجه : رواه محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة فلم يذكر خالداً مخلداً . وكذا رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، يشير إلى رواية الباب قال : وهو أصح ، لأن الروايات قد صححت أن أهل التوحيد يعذبون ثم يخرجون منها ولا يخلدون . وأجاب غيره بحمل ذلك على من استحلّه ، فإنه يصير باستحلاله كافراً والكافر مخلد بلا ريب . وقيل : ورد مورد الزجر والتغليظ ، وحقيقته غير مرادة . وقيل المعنى : هذا جزاؤه ، لكن قد تكرّم الله تعالى على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم . وقيل : التقدير مخلد فيها إلا أن يشاء الله . وقيل : المراد بالخلود طول المسدة لا حقيقة الدوام ، كأنه يقول : يخلد مدة معينة ، وهذا أبعدّها .

## الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا ،  
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَجِبَتْ ، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنُوا عَلَيْهَا  
شَرًّا ، فَقَالَ : وَجِبَتْ ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، مَا وَجِبَتْ ؟ قَالَ :  
هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا ، فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا ،  
فَوَجِبَتْ لَهُ النَّارُ ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : مرّوا بجنازة فاثنوا عليها خيراً )  
وفى رواية النضر بن أنس عند الحاكم فقالوا : كان يحب الله ورسوله ويعمل  
بطاعة الله ويسعى فيها ( فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) : وجبت .  
ثم مرّوا بأخرى فاثنوا عليها شراً ) وقال فى رواية الحاكم المذكورة : فقالوا :  
كان يبغض الله ورسوله ويعمل بمعصية الله ويسعى فيها ( فقال ) صلى الله  
عليه وآله وسلم ( وجبت ) واستعمال الثناء فى الشر لغة شاذة ، لكنه استعمل  
هنا للمشاكلة لقوله : فاثنوا عليها خيراً ، وإنما مكنوا من الثناء بالشر مع  
الحديث الصحيح فى البخارى فى النهى عن سب الأموات ، لأنه فى حق غير  
المنافقين والكفار وغير المتظاهرين فى الفسق والبدعة ، وأما هؤلاء فلا يحرم  
سبهم للتحذير من طريقهم ومن الاقتداء بآثارهم والتخلق بأخلاقهم . قاله  
النووى . وفيه مشروعية ثناء الناس على الميت وجوازه مطلقاً ، بخلاف الحيّ  
فإنه منهى عنه إذا أفضى إلى الإطراء خشية عليه من الزهو ، أشار إلى ذلك  
ابن المنير ( فقال عمر بن الخطاب ) رضى الله عنه لرسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم مستفهماً عن قوله ( ما وجبت ؟ ) قال : هذا أثنتم عليه خيراً فوجب  
له الجنة ، وهذا أثنتم عليه شراً فوجب له النار ) والمراد بالوجوب الثبوت ،  
أو هو فى صحة الوقوع كالشئ الواجب ، والأصل أنه لا يجب على الله شئ  
بل الثواب فضله والعقاب عدله ، « لا يسأل عما يفعل وهم يسألون » . وفيه ردّ  
على من زعم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين لغيب أطلع الله نبيه عليه ،  
وإنما هو خبر عن حكم أعلمه الله به . قاله فى الفتح ( أنتم شهداء الله فى الأرض )

المخاطبون بذلك الصحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان . وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم ، قال : والصواب أن ذلك مختص بالثقات والمتقين . انتهى . وفي الشهادات بلفظ : المؤمنون شهداء الله في الأرض . ولأبي داود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة : إن بعضكم على بعض لشهيد ، فالمعتبر شهادة أهل الفضل والصدق لا الفسقة ، لأنهم قد يثنون على من كان مثلهم ، ولا من بينه وبين الميت عداوة ، لأن شهادة العدو لا تقبل . قاله الداودي . وقال المظهرى : ليس معناه أن ما يقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصير من يستحق الجنة من أهل النار بقولهم ولا العكس ، بل معناه أن الذى أثنوا عليه خيراً رأوه منه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة وبالعكس . وتعقبه الطيبي في شرح المشكاة بأن قوله : وجبت ، بعد ثناء الصحابة حكم عقب وصفاً مناسباً فأشعر بالعلية ، وكذا الوصف بقوله : أنتم شهداء الله في الأرض ، لأن الإضافة فيه للتشريف ، فإنهم بمنزلة عالية عند الله ، فهو كالتركية من الرسول لأمتة وإظهار عدالتهم بعد شهادتهم لصاحب الجنازة . فينبغى أن يكون لها أثر ونفع في حقه ، قال : وإلى معنى هذا يؤول قوله تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً » . انتهى . وقال النووى : قال بعضهم : معنى الحديث أن الثناء بالخير لمن أثنى عليه أهل الفضل وكان ذلك مطابقاً للواقع فهو من أهل الجنة ، وإن كان غير مطابق فلا ، وكذا عكسه ، قال : والصحيح أنه على عمومته وإن مات فألهم الله الناس الثناء عليه بخير كان دليلاً على أنه من أهل الجنة ، سواء كانت أفعاله تقتضى ذلك أم لا ، فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة ، وهذا الإلهام يستدل به على تعيينها ، وبهذا تظهر فائدة الثناء . انتهى . وهذا في جانب الخير واضح ، ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً : ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأدين أنهم لا يعلمون منه إلا خيراً إلا قال الله تعالى : قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون . ولأحمد من حديث أبي هريرة نحوه . وقال ثلاثة بدل أربعة . وفي إسناده : من لم يسم . وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب . أخرجه أبو مسلم الكجى . وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك ، لكن إنما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره . وقد وقع في

رواية في آخر حديث أنس : إن لله ملائكة تنطق على ألسنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر . واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر المرء بما فيه من خير أو شر للحاجة ، ولا يكون ذلك من الغيبة ، وهو أصل في قبول الشهادة بالاستفاضة ، وإن أقل أصلها اثنان . وقال ابن العربي : فيه جواز الشهادة قبل الاستشهاد وقبولها قبل الاستفصال ، وفيه استعمال الثناء للمؤاخاة ، والمشاكلة ، وحقيقته إنما هي في الخير ، والله أعلم .

## الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
 أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ ، فَقُلْنَا : وَثَلَاثَةٌ ؟ قَالَ :  
 وَثَلَاثَةٌ ، فَقُلْنَا : وَاثْنَانِ ؟ قَالَ : وَاثْنَانِ ، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ .

(عن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أيما مسلم شهد له أربعة) من المسلمين (بخير أدخله الله الجنة . فقلنا) أي عمر وغيره (وثلاثة؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وثلاثة) فيه اعتبار مفهوم الموافقة لأنه سأل عن الثلاثة . ولم يسأل عما فوق الأربعة كالخمسة مثلاً ، وفيه أن مفهوم العدد ليس دليلاً قطعياً بل هو في مقام الاحتمال (فقلنا : واثنان؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (واثنان . ثم لم نسأله عن الواحد) استبعاداً أن يكتفى في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب ، واقتصر على الشق الأول اختصاراً أولاً لحالة السامع على القياس . قاله ابن المنير ، وقال أخوه في الحاشية : فيه إيماء إلى الاكتفاء في الزكية بواحد ، كذا قال ، وفيه نغوض . وقد استدلل به البخاري في الشهادات على أن أقل ما يكتفى به في الشهادة اثنان . وفي حديث أنس عند أحمد وابن حبان والحاكم مرفوعاً : ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأذنين أنهم لا يعلمون منه إلا خيراً إلا قال الله تعالى : قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون . وهذا يؤيد قول النووي السابق . وهل يختص الثناء الذي ينفع الميت بالرجال أو يشمل النساء أيضاً . وإذا قلنا إنهن يدخلن ، قيل يكتفى بامرأتين أو لا بد من رجل وامرأتين ، محل نظر ، وقد يقال لا يدخلن لقصة أم العلاء الأنصارية لما أثنت على عثمان بن مظعون بقولها : فشهادتي عليك لقد أكرمك الله تعالى . فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وما يدريك أن الله أكرمه فلم يكتف بشهادتها ، لكن يحجب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أنكر عليها القطع بأن الله أكرمه ، وذلك مغيب عنها ، بخلاف الشهادة للميت بأفعاله الحسنة التي يتلبس بها في الحياة الدنيا . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، لكن داود مروزي تحول إلى البصرة وهو من أفراد البخاري ، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، والتحديث والعنونة والقول ، وأخرجه أيضاً في الشهادات ، والترمذي في الجنايز ، وكذا النسائي ، رحمهم الله تعالى .

## الحديث الخامس والخمسون

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا أَقْعَدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ : « يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ » .

( عن البراء بن عازب رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا أقعد المؤمن في قبره أتي ) أى حال كونه مأتياً إليه والآتى الممكان منكر ونكير ( ثم شهد ) بلفظ الماضي ، وفي رواية يشهد بلفظ المضارع ( أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ) وفي رواية : المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله ... الخ . ( فذلك قوله ) تعالى ( « يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت » ) الذى ثبت بالحجة عندهم وهى كلمة التوحيد وثبوتها : تمكنها فى القلب واعتقاد حقيقتها واطمئنان القلب بها . زاد فى رواية : فى الحياة الدنيا وفى الآخرة . وتثبيتهم فى الدنيا أنهم إذا فتنوا فى دينهم لم يزالوا عنها وإن ألقوا فى النار ولم يرتابوا بالشبهات وتثبيتهم فى الآخرة أنهم إذا سئلوا فى القبر لم يتوقفوا فى الجواب ، وإذا سئلوا فى الحشر وعند موقف الأشهاد عن معتقدهم ودينهم لم تدهشهم أهوال القيامة . وبالجمله فالمرء على قدر ثباته فى الدنيا يكون ثباته فى القبر وما بعده ، وكلما كان أسرع إجابة كان أسرع تخلصاً من الأهوال . والمسؤول عنه فى قوله « إذا سئلوا » الثابت فى رواية أبى الوليد مخذوف ، أى عن ربه ونبيه ودينه . قال القسطلانى : قد تظاهرت الدلائل من الكتاب والسنة على ثبوت عذاب القبر ، وأجمع عليه أهل السنة ، ولا مانع فى العقل أن يعيد الله الحياة فى جزء من الجسد وفى جميعه على الخلاف المعروف فيثيبه ويعذبه ، وإذا لم يمنعه العقل وورد به الشرع وجب قبوله واعتقاده ، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزأؤه ، كما يشاهد فى العادة أو أكلته السباع والطيور وحيثان البحر ، كما أن الله تعالى يعيده للحشر ، وهو سبحانه وتعالى قادر على ذلك ، فلا يستبعد تعلق روح



الشخص الواحد في آن واحد بكل واحد من أجزائه المتفرقة في المشارق والمغارب ، فإن تعلقه ليس على سبيل الحلول حتى يمنعه الحلول في جزء من الحلول في غيره . قال في مصابيح الجامع : وقد كثرت الأحاديث في عذاب القبر حتى قال غير واحد : إنها متواترة لا يصح عليها التواطؤ ، وإن لم يصح مثلها لم يصح شيء من أمر الدين . انتهى . وقد ادعى قوم عدم ذكر عذاب القبر في القرآن ، وزعموا أنه لم يرد ذكره إلا من أخبار الآحاد ، فذكر البخاري آيات تدل لذلك رداً عليهم . نعم لم يتعرض لكون عذاب القبر يقع على الروح أو عليها وعلى الجسد . وفيه خلاف شهير عند المتكلمين ، وكأنه تركه لأن الأدلة التي يرضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين ، فلم يتقلد الحكم في ذلك اكتفاء بإثبات وجوده ، خلافاً لمن نفاه من الخوارج وبعض المعتزلة ، كضرار بن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهما ، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثروا من الاحتجاج له ، وذهب بعض المعتزلة كالجبائي إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين ، وبعض الأحاديث ترد عليهم أيضاً . وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، ورواته ما بين بصرى وكوفى ، وأخرجه البخاري أيضاً في الجنائز وفي التفسير ، ومسلم في صفة النار ، وأبو داود في السنة ، والترمذي في التفسير ، والنسائي في الجنائز وفي التفسير ، وابن ماجه في الزهد .

## الحديث السادس والخمسون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَطَّلَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِ الْقَلِيبِ فَقَالَ : هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ؟ فَقِيلَ لَهُ : أَتَدْعُو أَمْوَاتًا ؟ فَقَالَ : مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : اطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أهل القليب ) قليب بدر ، وهم أبو جهل بن هشام وأمّية بن خلف وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة وهم يعذبون ( فقال ) لهم ( وجدتم ما وعد ربكم حقاً ؟ فقيل له ) صلى الله عليه وآله وسلم والقائل عمر بن الخطاب كما في مسلم ( أتدعو أمواتاً ؟ فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( ما أنتم بأسمع منهم ) لما أقول ( ولكن لا يجيبون ) لا يقدرّون على الجواب ، وهذا يدل على وجود حياة في القبر يصلح معها التعذيب ، لأنه لما ثبت سماع أهل القليب كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وتوبيخه لهم دلّ على إدراكهم الكلام بحاسة السمع وعلى جواز إدراكهم ألم العذاب ببقية الحواس بل بالذات . أورد البخاري هذا الحديث هنا مختصراً وفي المغازي مطولاً . ورواة هذا الحديث مدنيون ، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، وفيه التحديث والإخبار والعنّة ، وأخرجه أيضاً في المغازي ، ومسلم في الجنائز ، وكذا النسائي .

## الحديث السابع والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى».

(عن عائشة رضي الله عنها قالت) تردّ رواية ابن عمر: ما أنتم بأسمع منهم (إنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول حق) ثم استدلت لما نفته بقولها (وقد قال الله تعالى: «إنك لا تسمع الموتى» قالوا: ولا دلالة فيها على ما نفته بل لا منافاة بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم الآن يسمعون وبين الآية، لأن الإسماع هو إبلاغ الصوت من المسمع في أذن السامع، فالله تعالى هو الذي أسمعهم بأن أبلغ صوت نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك. وقد قال المفسرون: إن الآية مثل ضربه الله للكفار، أي فكما أنك لا تسمع الموتى فكذلك لا تفقه كفار مكة لأنهم كالموتى في عدم الانتفاع بما يسمعون. وقد خالف الجمهور عائشة في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لموافقة من رواه غيره، ولا مانع أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال اللفظين معاً ولم تحفظ عائشة إلا أحدهما، وحفظ غيرها سماعهم بعد إحيائهم، وإذا جاز أن يكونوا عالمين جاز أن يكونوا سامعين إما بأذان رءوسهم كما هو قول الجمهور أو بأذان الروح فقط. وقد قال قتادة كما عند البخاري في غزوة بدر: أحياهم الله تعالى حتى أسمعهم توبيخاً ونقمة. وقال ابن التين: لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لأن الموتى لا يسمعون بلا شك، لكن إذا أراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمتنع كقوله تعالى: «إنا عرضنا الأمانة» وقوله: «فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً». وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة أن السؤال في القبر يقع على البدن فقط وأن الله يخلق فيه إدراكاً بحيث يسمع ويعلم ويلد ويألم. وذهب ابن حزم وابن ميسرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسم. وخالفهم الجمهور فقالوا: تعاد الروح إلى الجسد أو بعضه كما ثبت في الحديث،

ولو كان على الروح فقط لم يكن للقبر بذلك اختصاص . وقد ثبتت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور كقوله : إنه يسمع خفق نعالهم . وقوله : تختلف أضلاعه عند ضمة القبر . وقوله : يسمع صوته إذا ضرب بالمطرقة . وقوله : يضرب بين أذنيه . وقوله : فيقعدانه . وكل ذلك من صفات الأجساد .

### الحديث الثامن والخمسون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطِيبًا ، فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ ، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ ضَجَّ الْمُسْلِمُونَ ضَجَّةً .

( عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطيباً فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء ، فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضججة عظيمة وزاد النساء من الوجه الذي أخرجه منه البخاري : حالت بيني وبين أن أفهم كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما سكنت ضجتهم قلت لرجل قريب مني : أى بارك الله فيك ، ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى آخر كلامه ؟ قال : قال : قد أوحى إلى أنكم تفتنون فى القبور قريباً من فتنة المسيح الدجال ، يريد فتنة عظيمة ، إذ ليس فتنة أعظم من فتنة الدجال .

## الحديث التاسع والخمسون

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ وَجِبَتْ الشَّمْسُ ، فَسَمِعَ صَوْتًا ، فَقَالَ : يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا .

( عن أبي أيوب رضى الله عنه قال : خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) من المدينة إلى خارجها ( وقد وجبت الشمس ) أى سقطت ، يريد غربت ( فسمع صوتاً ) إما صوت ملائكة العذاب أو صوت وقع العذاب أو صوت المعذنين . وفي الطبراني عن عون بهذا السند : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : أسمع صوت اليهود يعذبون في قبورهم ( فقال يهود تعذب في قبورها ) يهود مبتدأ وتعذب خبره . وقال في فتح الباري : يهود خبر مبتدأ محذوف ، أى هذه يهود . وتعقبه العيني فقال : ظن أن يهود نكرة وليس كذلك بل هو علم للقبيلة ، وقد تدخله الألف واللام . قال الجوهرى : الأصل اليهوديون ، فحذفت ياء الإضافة ، مثل زنج وزنجى ، ثم عرّف على هذا الحد ، فجمع على قياس شعير وشعيرة ، ثم عرّف الجمع بالألف واللام ، ولولا ذلك لم يجز دخولها عليه ، لأنه معرفة مؤنث ، فجرى مجرى القبيلة ، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث . انتهى . وهذا نقله في فتح الباري عن الجوهرى أيضاً ، وزاد في إعراب يهود أنه مبتدأ خبره محذوف ، فكيف يقول العيني إنه ظن أنه نكرة بعد قوله ذلك ، فليتأمل ، وإذا ثبت أن اليهود تعذب ثبت تعذيب غيرهم من المشركين ، لأن كفرهم بالشرك أشد من كفر اليهود . ومناسبة الحديث للترجمة من حيث أن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ من مثله .

## الحديث الستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
يَدْعُو : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ  
فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعو : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ) تعميم بعد تخصيص بعد تعميم وهو قوله ( ومن فتنة المحيا ) الابتلاء مع عدم الصبر والرضا والوقوع فى الآفات والإصرار على الفساد وترك متابعة طريق الهدى ( و ) من فتنة ( الممات ) سؤال منكر ونكير مع الحيرة والخوف وعذاب القبر وما فيه من الأهوال والشدائد . قاله الشيخ أبو النجيب السهروردى : والمحيا والممات مصدران ميميّان مفعّل من الحياة والموت ( ومن فتنة المسيح الدجال ) فاعل بمعنى مفعول ، لأن إحدى عينيه ممسوحة ، أو لأنه يمسح الأرض أى يقطعها فى أيام معدودة ، فيكون بمعنى فاعل . وصدور هذا الدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل العبادة والتعليم . وفى الحديث إثبات عذاب القبر والتعوذ منه . وقد تقدّم الكلام عليه .

## الحديث الحادى والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَيَقَالُ : هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

( عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ) أى فيهما ، ويحتمل أن يحيا منه جزء ليدرك ذلك ، وتصح مخاطبته والعرض عليه أو العرض على الروح فقط ، لكن ظاهر الحديث الأول وهل العرض مرة واحدة بالغداة ومرة أخرى بالعشي فقط أو كل غداة وكل عشي ، والأول موافق للأحاديث الواردة فى سياق المسألة وعرض المقعدين على كل واحد ( إن كان من أهل الجنة فن أهل الجنة ) ظاهره اتخاذ الشرط والجزاء لكنهما متغايران فى التقدير ، ويحتمل أن يكون تقديره : فن مقاعد أهل الجنة ، أى فالمعروض عليه من مقاعد أهل الجنة . ولمسلم بلفظ : إن كان من أهل الجنة فالجنة ، وإن كان من أهل النار فالنار ، تقديره : فالمعروض الجنة أو المعروض النار ، فاقصر فيها على حذف المبتدأ فهى أقل حذفاً . أو المعنى : فإن كان من أهل الجنة فسيسر بما لا يدرك كنهه ويفوز بما لا يقدر قدره ( وإن كان من أهل النار ) زاد أبو ذر : فن أهل النار ، أى فمقعده من مقاعد أهلها ، يعرض عليه أو يعلم بالعكس مما يسر به أهل الجنة ، لأن هذه المنزلة طليعة تبشير السعادة الكبرى ومقدمة تباريح الشقاوة العظمى ، لأن الشرط والجزاء إذا اتحدا دلّ الجزاء على الفخامة ، وفى ذلك تنعيم لمن هو من أهل الجنة وتعذيب لمن هو من أهل النار بمعاينة ما أعد له وانتظار ذلك إلى اليوم الموعود . وفى الحديث إثبات عذاب القبر وأن الروح لا تفى بفناء الجسد ، لأن المعروض لا يقع إلا على حي . وقال ابن عبد البر : استدل به على أن الأرواح على أفنية القبور ، قال : والمعنى عندى إنها قد تكون على أفنية قبورها لا إنها

تفارق الأفنية ، بل هي كما قال مالك : إنه بلغه أن الأرواح تسرح حيث شاءت ( فيقال ) له ( هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة ) ولمسلم : حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة بزيادة لفظة إليه ، لكن حكى ابن عبد البر أن الأكثرين من أصحاب مالك روه كالبخارى وابن القاسم كرواية مسلم . نعم روى النسائي رواية ابن القاسم كلفظ البخارى ، واختلف في الضمير ، هل يعود على المقعد ، أى هذا مقعدك تستقر فيه حتى تبعث إلى مثله من الجنة أو النار . ولمسلم من طريق الزهرى عن سالم عن أبيه : ثم يقال هذا مقعدك الذى تبعث إليه يوم القيامة ، أو الضمير يرجع إلى الله تعالى ، أى إلى لقائه سبحانه ، أو إلى المحشر ، أى هذا الآن مقعدك إلى يوم المحشر ، فيرى عند ذلك كرامة أو هواناً ينسى عنده هذا المقعد ، كقوله تعالى : « وإن عليك لعنتى إلى يوم الدين » أى فإذا جاء ذلك اليوم عذبت بما تنسى اللعن معه . قال فى الفتح : والأول أظهر . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى صفة النار ، والنسائي فى الجنائز .



## الحديث الثاني والستون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا تُوفِّيَ إِبْرَاهِيمُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ لَهُ مَرْضِعاً فِي الْجَنَّةِ .

(عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال : لما توفي إبراهيم) ابن رسول الله (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن له مرضعاً في الجنة) أي من يُم رضاعه . وعند الإسماعيلي : مرضعاً ترضعه في الجنة . وفي مسند الفريابي : إن خديجة رضي الله عنها دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد موت القاسم وهي تبكي ، فقالت : يا رسول الله درّت لبنية القاسم فلو كان عاش حتى يستكمل الرضاعة لهون عليّ ، فقال : إن له مرضعاً في الجنة يستكمل رضاعته . فقالت : لو أعلم ذلك لهون عليّ . فقال : إن شئت أسمعك صوته في الجنة . فقالت : بل صدق الله ورسوله . قال السهيلي : وهذا من فقهها رضي الله عنها ، كرهت أن تؤمن بهذا الأمر معاناة فلا يكون لها أجر الإيمان بالغيب . نقله في المصابيح . والحديث استدلل به على أن أولاد المسلمين في الجنة . وبه قطع الجمهور . وحكى النووي الإجماع عليه من يعتدّ به من علماء الإسلام . وشدّت الجبرية فجعلوهم تحت المشيئة ، والسنة ترد عليهم . وروى عبد الله بن الإمام أحمد في زيادات المسند عن عليّ مرفوعاً : إن المسلمين وأولادهم في الجنة وإن المشركين وأولادهم في النار ، ثم قرأ : « والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم » الآية . وهذا أصح ما ورد في تفسير هذه الآية . وبه جزم ابن عباس . ويستحيل أن يكون الله تعالى يغفر لأبائهم بفضل رحمته إياهم وهم غير مرحومين . وأما حديث عائشة في صبي من الأنصار : طوبى له عصفور من عصافير الجنة ... الحديث . فالجواب عنه من وجهين : أحدهما إنه لعله نهاها عن المسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع على ذلك ، كما أنكر على سعد بن أبي وقاص في قوله : إني لأراه مؤمناً ، فقال أو مسلماً . الوجه الثاني إنه صلى الله عليه وآله وسلم لعله لم يكن حينئذ اطلع على أنهم في الجنة . ثم أعلم بعد ذلك ، ومحل الخلاف في غير أولاد الأنبياء ، أما أولادهم فقال المازري : الإجماع متحقق على أنهم في الجنة .

## الحديث الثالث والستون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ : اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين ) لم يعلم الحافظ ابن حجر اسم السائل ، لكن يحتمل أن يكون عائشة ، لحديث أحمد وأبي داود عنها أنها قالت : قلت يارسول الله ذرارى المسلمين ... الحديث . وعند عبد الرزاق بسند ضعيف عنها أيضاً : سألت خديجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين ، فقال : هم مع آبائهم ، ثم سأله بعد ذلك ... الحديث ( فقال الله إذ خلقهم ) أى حين خلقهم ( أعلم بما كانوا عاملين ) أى أنه علم أنهم لا يعملون ما يقتضى تعذيبهم ضرورة ، إنهم غير مكلفين . كذا فى القسطلانى . وقال ابن قتيبة : لو أبقاهم فلا تحكموا عليهم بشئ . وقال غيره ذلك قبل أن يعلم أنهم من أهل الجنة . وهذا يشعر بالتوقف وقد روى أحمد هذا الحديث بطريق عمار عنه وفيه قال : كنت أقول فى أولاد المشركين هم منهم حتى حدثنى رجل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلقيته فحدثنى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ربهم أعلم بهم هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين ، فأمسكت عن قولى . قال فى الفتح : فبين أن ابن عباس لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد احتج بقوله : الله أعلم بما كانوا عاملين بعض من قال إنهم فى مشيئة الله ، وهو منقول عن الجادين وابن المبارك وإسحق ، ونقله البيهقى فى الاعتقاد عن الشافعى فى حق أولاد الكفار خاصة . قال ابن عبد البر : وهو مقتضى صنيع مالك ، وليس عنه فى هذه المسألة شئ مخصوص ، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين فى الجنة وأطفال الكفار خاصة فى المشيئة . قال : والحجة فيه حديث : الله أعلم بما كانوا عاملين ، وقيل إنهم تبع لآبائهم فى الجنة وفى النار . حكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج ، واحتجوا بقوله تعالى : « رب لاتذر على الأرض من الكافرين دياراً » . وتعبه بأن المراد قوم نوح خاصة ، وإنما دعا بذلك لما

أوحى الله إليه أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن . وأما حديث : هم من آبائهم أو منهم ، فذاك ورد في حكم الحرب ، وروى أحمد من حديث عائشة : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ولدان المسلمين . قال في الجنة ، وعن أولاد المشركين قال : في النار . فقلت يا رسول الله لم يدركوا الأعمال . قال : ربك أعلم بما كانوا عاملين ، لو شئت أسمعك تضاعفهم في النار . وهو حديث ضعيف جداً لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهيمة ، وهو متروك ، وقيل : إنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار ، وقيل هم خدم أهل الجنة . وفيه حديث أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى والطبري والبخاري من حديث سمرة مرفوعاً : أولاد المشركين خدم أهل الجنة . وإسناده ضعيف وقيل : يصيرون تراباً . وروى عن ثمامة بن أشرس . وقيل : هم في النار . حكاه عياض عن أحمد وغلطه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الإمام أصلاً . وقيل : إنهم يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار ، فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ، ومن أبى عذب . أخرجه البخاري من حديث أنس وأبي سعيد ، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل . وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ، ومن مات في الفترة من طرق صحيحة . وحكى في كتاب الاعتقاد أنه المذهب الصحيح . وتعقب بأن الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء ، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار ، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك ، وقد قال تعالى : « يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون » . وفي الصحيحين : إن الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهر المنافق طبعاً فلا يستطيع أن يسجد . وقيل : إنهم في الجنة . قال النووي : وهذا المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون لقوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » . وإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلا أن لا يعذب غير العاقل من باب الأولى . ولحديث سمرة وحديث عمه خنساء وحديث عائشة في هذا الباب وقيل بالوقف ، وقيل بالإمساك وفي الفرق بينهما دقة . وهذه مذاهب عشرة ذكرها الحافظ في الفتح . وبالجملة في حديث الباب إشعار بأن أولاد المشركين في الجنة ، وفي سنده التحديث ، والإخبار والعنعنة ، وفيه مروزيان وواسطيان وكوفي ، وأخرجه أيضاً في القدر ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي .

## الحديث الرابع والستون

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ : مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا ، فَإِنْ رَأَى أَحَدًا قَصَّهَا ، فَيَقُولُ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَسَأَلْنَا يَوْمًا فَقَالَ : هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا ؟ فَقُلْنَا : لَا . قَالَ : لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي فَأَخَذَا بِيَدَيَّ فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ كَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ يُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الْآخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَيَلْتَمِسُ شِدْقَهُ هَذَا ، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ . قُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَا أَنْطَلِقُ . فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِفِهْرٍ أَوْ صَخْرَةٍ فَيَشْدُخُ بِهِ رَأْسَهُ ، فَإِذَا ضَرَبَهُ تَدَهَّدَهُ ، فَاَنْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَمِسَ رَأْسَهُ ، وَعَادَ رَأْسَهُ كَمَا هُوَ ، فَعَادَ إِلَيْهِ فَضَرَبَهُ . قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَا : أَنْطَلِقُ . فَاَنْطَلَقْنَا إِلَى ثَقَبٍ مِثْلِ الثَّنُورِ ، أَعْلَاهُ ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا ، فَإِذَا أَقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا ، فَإِذَا خَمَدَتْ رَجَعُوا فِيهَا ، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءُ . فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَا : أَنْطَلِقُ ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهَرٍ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ وَعَلَى وَسْطِ النَّارِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ . فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ ، فَردَّه حَيْثُ كَانَ ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَا : أَنْطَلِقُ . فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَنْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضِرَاءَ فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصِيَّانٌ وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنْ

الشَّجَرَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا ، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ وَأَدْخَلَانِي دَاراً  
لَمْ أَر قطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا ، فِيهَا رِجَالٌ شُبُوحٌ وَشَبَابٌ وَنِسَاءٌ وَصَبِيَانٌ ،  
ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا ، فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ فَأَدْخَلَانِي دَاراً ، هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ  
مِنْهَا ، فِيهَا شُبُوحٌ وَشَبَابٌ ، قُلْتُ : طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ ، فَأَخْبِرَانِي عَمَّا  
رَأَيْتُ . قَالَا : نَعَمْ ، أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالْكَذِبَةِ  
فَتَحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَالَّذِي  
رَأَيْتَهُ يُشَدِّخُ رَأْسَهُ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَتَمَّ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ  
فِيهِ بِالنَّهَارِ ، يُفْعَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي الثَّقَبِ فَهُمْ  
الزُّنَاةُ ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهْرِ آكِلُوا الرِّبَا ، وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ  
إِبْرَاهِيمُ وَالصَّبِيَانُ حَوْلَهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ ، وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنِ  
النَّارِ ، وَالْدَّارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلْتَ دَارَ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ  
فَدَارُ الشُّهَدَاءِ ، وَأَنَا جِبْرِيلُ وَهَذَا مِيكَائِيلُ ، فَارْفَعْ رَأْسَكَ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي ،  
فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ . قَالَا : ذَلِكَ مَنْزِلُكَ . قُلْتُ : دَعَانِي أَدْخُلْ  
مَنْزِلِي . قَالَا : إِنَّكَ بَقِيَ لَكَ عُمُرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ  
مَنْزِلَكَ .

( عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه )  
وآله ( وسلم إذا صلى صلاة الصبح أقبل علينا بوجهه ) الكريم ( فقال : من  
رأى منكم الليلة رؤيا ، فإن رأى أحد قصها ، فيقول ما شاء الله . فسألنا يوماً  
فقال : هل رأى أحد منكم رؤيا ؟ قلنا لا . قال : لكنى رأيت الليلة رجلين )  
قال الطيبي : وجه الاستدراك أنه كان يحب أن يعبر لهم الرؤيا ، فلما قالوا :  
ما رأينا ، كأنه قال : أنتم ما رأيتم شيئاً ، لكنى رأيت رجلين . وفي حديث  
على عند أبي حاتم : رأيت ملكين ( أتياي فأخذوا بيدي فأخرجاني إلى الأرض

المقدسة) وعند أحمد : إلى الأرض فضاء أو أرض مستوية . وفي حديث  
على : فانطلقا بي إلى السماء ( فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده ) شيء ، فسر  
البخارى بقوله (كلوب) بفتح الكاف وتشديد اللام ( من حديد ) له شعب  
يلحق بها اللحم ، ومن للبيان ( يدخله في شدقه ) بكسر المعجمة وسكون الدال  
أى يدخل الرجل القائم الكلوب في جانب فم الرجل الجالس . وهذا سياق  
رواية أبى ذر . قال الحافظ ابن حجر : وهو سياق مستقيم . ولغيره : ورجل  
قائم بيده كلوب من حديد إنه يدخل ذلك الكلوب في شدقه ( حتى يبلغ  
قفاه ) وفي التعبير : فيشرشر شدقه إلى قفاه ومنحره إلى قفاه وعينه إلى قفاه  
أى يقطعه شقاً . وفي حديث على : فإذا أنا بملك وأمامه آدمى بيده كلوب من  
حديد فيضعه في شدقه الأيمن فيشقّه ( ثم يفعل بشدقه الآخر ) بفتح الخاء  
المعجمة ( مثل ذلك ) أى مثل ما فعل بشدقه الأول ( ويلتئم شدقه هذا فيعود )  
وفي التعبير : فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصبح ذلك الجانب كما كان ،  
فيعود ذلك الرجل ( فيصنع مثله ، قلت ) للملكين ( ما هذا ) أى ما حال هذا  
الرجل ( قالوا : انطلق ) مرة واحدة ( فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع  
على قفاه ورجل قائم على رأسه بفهر ) بكسر الفاء وسكون الهاء : حجر  
ملء الكف ( أو صخرة ) على الشك . وفي التعبير : وإذا آخر قائم عليه بصخرة  
من غير شك ( فيشدخ به ) من الشدخ وهو كسر الشيء الأجوف ،  
والضمير للفهر ( رأسه ) وفي التعبير : وإذا هو يهوى بالصخرة لرأسه فيبلغ  
رأسه ( فإذا ضربه تدهده الحجر ) أى تدهرج . وفي حديث على : فررت  
على ملك وأمامه آدمى ويبد الملك صخرة يضرب بها هامة الآدمى فيقع رأسه  
جانباً وتقع الصخرة جانباً ( فانطلق إليه ) أى إلى الحجر ( ليأخذه ) فيصنع  
به كما صنع ( فلا يرجع إلى هذا ) الذى شدخ رأسه ( حتى يلتئم رأسه ) وفي  
التعبير : حتى يصح رأسه ( وعاد رأسه كما هو فعاد إليه فضره ، قلت ) لهما  
( من هذا ؟ قالوا : انطلق ) مرة واحدة ( فانطلقنا إلى ثقب ) وفي رواية بالنون  
( مثل التنور ) أى ما يخبز فيه ( أعلاه مضيق وأسفله واسع يتوقد تحته ) أى  
تحت التنور ( ناراً ) بالنصب على التمييز ، وأسند يتوقد إلى ضمير عائد إلى  
الثقب ، فكأنه قال : يتوقد ناره تحته . قال البدر الدماينى : وهو صريح في  
أن تحته منصوب لا مرفوع ، وقال : إنه رآه في نسخة بضم التاء الثانية وصحح

عليها ، قال : وكان هذا بناء على أن تحته فاعل يتوقد ، ونصوص أهل العربية تأباه فقد صرحوا بأن فوق وتحت من الظروف المكانية العادمة التصرف . انتهى وقال ابن مالك : ويجوز أن يكون فاعل يتوقد موصولا بتحته فحذف وبقيت صلته دالة عليه لوضوح المعنى . والتقدير: يتوقد الذى تحته أو ماتحته ناراً وهو مذهب الكوفيين والأخفش ، واستصوبه ابن مالك ، ولأبوى ذر والوقت : يتوقد تحته نار بالرفع على أنه فاعل يتوقد ( فإذا اقترَب ) من القرب أى الوقود أو الحر الدال عليه قوله يتوقد ، وفى لفظ «أقترت» بهمزة قطع فثنتين فوقيتين بينهما راء : من القتر ، أى التهب وارتفع نارها ، لأن القتر الغبار . وفى رواية «فترت» بفاء ومثناة فوقية مفتوحتين وتاء ساكنة بينهما راء : من الفتور ، وهو الانكسار والضعف واستشكل لأن بعده : فإذا خمدت رجعوا . ومعنى الفتور والحمود واحد وعند الحميدى : فإذا ارتقت : من الارتقاء وهو الصعود . قال الطيبي : وهو الصحيح دراية ورواية . كذا قال . وعند أحمد : فإذا أوقدت ( ارتفعوا ) الضمير فيه يرجع إلى الناس لدلالة سياق الكلام عليه ( حتى كاد أن يخرجوا ) أى كاد خروجهم يتحقق . ولأبوى ذر والوقت : كادوا يخرجون ( فإذا خمدت ) بفتح الخاء والميم ، أى سكن لهبها ولم يطفأ حرها ( رجعوا فيها ، وفيها رجال ونساء عراة . فقلت ) لها ( من هذا ؟ قال : انطلق فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم ) وفى التعبير : فأتينا على نهر حسببت أنه كاد يقول أحمر مثل الدم ( فيه رجل قائم على وسط النهر ) بفتح السين وسكونها . وفى صحيح أبى عوانة : وعلى شط النهر ( رجل بين يديه حجارة ، فأقبل الرجل الذى فى النهر ، فإذا أراد أن يخرج ) من النهر ( رمى الرجل ) الذى بين يديه الحجارة ( بحجر فى فيه ) أى فى فيه ( فردّه حيث كان ) من النهر ( فجعل كلما جاء ليخرج ) من النهر ( رمى فى فيه بحجر فيرجع كما كان ) فيه ( فقلت : ما هذا ؟ قال : انطلق . فانطلقنا حتى انتهينا إلى روضة خضراء فيها شجرة عظيمة ) زاد فى التعبير : فيها من كل لون الربيع ( وفى أصلها شيخ وصبيان ) وفى التعبير : فإذا بين ظهرائى الروضة رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولا فى السماء وإذا حوله من أكثر ولدان رأيتم قط ( وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها ) وفى التعبير : فانطلقنا فأتينا على رجل كربه المرأة كأكره ما أنت راء رجلا مرآة وإذا عنده نار يحبها

ويسمى حولها ( فصعدا بنى ) بالصناد المهملة المفتوحة وكسر العين ( فى الشجرة )  
التي هى فى الروضة الخضراء ( وأدخلانى داراً لم أر قط أحسن منها ، فيها  
رجال شيوخ وشباب ) وفى لفظ : وشبان ( ونساء وصبيان ، ثم أخرجانى  
منها ) أى من الدار ( فصعدا بنى الشجرة ) أيضاً ( فأدخلانى داراً هى أحسن ،  
وأفضل ) من الأولى ( فيها شيوخ وشباب فقلت ) لهما ( طوفماني الليلة فأخبراني  
عما رأيته قالوا نعم ) نخبرك ( أما الذى رأيته يشق شذقه فكذاب يحدث بالكذبة  
بفتح الكاف ويجوز كسرهما . قال فى القاموس : كذب يكذب كذباً وكذباً  
وكذبة وكذبة ( فتحمل عنه حتى تبلغ الآفاق فيصنع به ما رأيته ) من شق  
شذقه ( إلى يوم القيامة ) لما ينشأ من تلك الكذبة من المفساد ( و ) أما ( الذى  
رأيته يشدخ رأسه فرجل علمه الله القرآن فنام عنه بالليل ) أى أعرض عن  
تلاوته ( ولم يعمل فيه بالنهار ) ظاهره أنه يعذب على ترك تلاوة القرآن بالليل ،  
لكن يحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين : ترك القراءة وترك العمل  
( يفعل به ) ما رأيته من الشدخ ( إلى يوم القيامة ) لأن الإعراض عن القرآن  
بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يوهم أنه رأى فيه ما يوجب الإعراض عنه ، فلما  
أعرض عن أفضل الأشياء عوقب فى أشرف الأعضاء وهو الرأس ( و ) أما  
الفريق ( الذى رأيته فى الثقب ) أو فى النقب كما فى رواية لأبى الوقت ( فهم  
الزناة و ) الفريق ( الذى رأيته فى النهر آكلوا الربا والشيخ ) الكائن ( فى أصل  
الشجرة إبراهيم ) الخليل ( عليه السلام و ) أما ( الصبيان ) الكائنون ( حوله )  
أى إبراهيم ( فأولاد الناس ) وهذا موضع الترجمة ، فإن الناس عام يشمل  
المؤمنين وغيرهم . وفى التعبير : وأما الولدان حوله فكل مولود مات على  
القطرة . قال فقال بعض المسلمين : يا رسول الله فأولاد المشركين . قال :  
وأولاد المشركين . وهذا ظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم ألحقهم بأولاد  
المسلمين فى حكم الآخرة ، ولا يعارضه قوله : هم مع آبائهم ، لأن ذلك فى  
حكم الدنيا ( والذى يوقد النار مالك خازن النار والدار الأولى التى دخلت )  
فيها ( دار عامة المؤمنين ، وأما هذه الدار فدار الشهداء ) وهذا يدل على أن  
منازل الشهداء أرفع المنازل ، لكن لا يلزم أن يكونوا أرفع درجة من الخليل  
عليه السلام لاحتمال أن تكون إقامته هناك بسبب كفالته الولدان ومنزلته فى  
الجنة أعلى من منازل الشهداء بلا ريب ، كما أن آدم عليه السلام فى السماء الدنيا



لكونه يرى نسيم بنيه من أهل الخير ومن أهل الشر ، فيضحك ويبكي مع أن منزلته هو في عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته واكتفى في دار الشهداء بذكر الشيوخ والشباب ، لأن الغالب أن الشهيد لا يكون امرأة ولا صبياً (وأنا جبريل وهذا ميكائيل ، فارفع رأسك ، فرفعت رأسي فإذا فوق مثل السحاب) وفي التعبير : مثل الراية البيضاء (قالا : ذاك منزلك قلت : دعاني) أي اتركاني (أدخل منزلي . قالا : إنه بقي لك عمر لم تستكمل له فلو استكملت) عمرك (أتيت منزلك) صدر البخاري الباب بالحديث الدال على التوقف : حيث قال فيه : الله أعلم بما كانوا عاملين ، ثم ثنى بحديث أبي هريرة : كل مولود يولد على الفطرة ... إلخ . المرجح لكونهم في الجنة ، ثم ثلث بهذا الحديث المصرح بذلك حيث قال : وأما الصبيان حوله فأولاد الناس ، وهو عام يشمل أولاد المسلمين وغيرهم كما أشرنا إليه . وبقية مباحث الحديث بسطها صاحب الفتح والقسطلاني في التعبير . وفيه التحديث والعنونة ، وأبو رجاء مخضرم أدرك زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد فتح مكة ، لكنه لا رؤية له ، وأخرجه البخاري هنا تاماً ، وكذا في التعبير ، وأخرج في الصلاة قبل الجمعة في التهجد والبيوع وبدء الخلق والجهاد ، وفي أحاديث الأنبياء والتفسير والأدب أطرافاً منه ، ومسلم قطعة منه ، وقد أطل الحافظ ابن حجر الكلام على حديث أبي هريرة في الفطرة في هذا الباب ، ولا يخلو عن فوائد نفيسة وعوائد لطيفة .

### الحديث الخامس والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
 إِنَّ أُمِّي أُفْتُلِتَتْ نَفْسُهَا وَأُظْهِرَ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ  
 تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ .

( عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً ) هو سعد بن عباد ( قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن أُمِّي ) عمرة ( اُفتلت ) أى ماتت فلتة يعنى فجأة ( نفسها ) وكانت وفاتها سنة خمس من الهجرة فيما ذكره ابن عبد البر ( وأظنها لو تكلمت تصدقت ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ) بكسر إن على أنها شرطية . قال الزركشي : وهى الرواية الصحيحة ، ولا يصح قول من فتحها لأنه إنما سأل عما لم يفعل ، ويصح فتحها على مذهب الكوفيين على معنى أن المفتوحة شرطية كإن المكسورة . ورجحه ابن هشام . والمعنى حينئذ صحيح بلا شك ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( نعم ) لها أجر إن تصدقت عنها . وأشار البخارى بهذا إلى أن موت الفجأة بمكروه ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر منه كراهة لما أخبره الرجل بأن أمه اُفتلت نفسها ، ونبه بذلك على أن معانى الأحاديث التى وردت فى الاستعاذة من موت الفجأة ، كحديث أبى داود بإسناد رجاله ثقة ، لكن راويه رفعه مرة ووقفه مرة أخرى : موت الفجأة أخذه أسف ، وإنه لا يئأس من صاحبها ، ولا يخرج بها عن حكم الإسلام ورجاء الثواب ، وإن كان مستعاضاً منها لما يفوت بها من خير الوصية والاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرها من الأعمال الصالحة . وفى مصنف ابن أبى شيبة عن عائشة وابن مسعود : موت الفجأة راحة للمؤمن وأسف على الفاجر ونقل النووى عن بعض القدماء أن جماعة من الأنبياء والصلحاء ماتوا كذلك . قال النووى : وهو محبوب للمراقبين . قال فى الفتح : وبذلك يجتمع القولان . ورواة هذا الحديث مديون إلا شيخ البخارى فبصرى ، وفيه التحديث ، والإخبار والعنونة والقول .

## الحديث السادس والستون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَتَعَذَّرَ فِي مَرَضِهِ ، أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ ، أَيْنَ أَنَا غَدًا ، أَسْتَبْطَاءُ لِيَوْمٍ عَائِشَةَ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي قَبَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي وَدُفِنَ فِي بَيْتِي .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه) و له (وسلم ليتعذر في مرضه) بالعين المهملة والذال المعجمة أى يطلب العذر فيما يحاوله من الانتقال إلى بيت عائشة الصديقة . وعند القابسي يتقدَّر باللقاف والذال المهملة ، أى يسأل عن قدر ما بقى إلى يومها ليهون عليه بعض ما يجد ، لأن المريض يجد عند بعض أهله ما لا يجد عند بعض من الأُنس والسكون والراحة والدعة (أين أنا اليوم) أى لمن النوبة (أين أنا غداً) أى لمن النوبة غداً ، أى أى امرأة أكون غداً عندها (استبطاء ليوم عائشة) اشتياقاً إليها وإلى يومها . قالت عائشة (فلما كان يومى قبضه الله بين سحري ونحري) بفتح أولهما وسكون ثانيهما ، تريد بين جنبي وصدرى ، والسحر : الرثة ، فأطلقت على الجنب مجازاً من باب تسمية المحل باسم الحال فيه ، والنحر : الصدر (ودفن في بيتي) وهذا هو المقصود من الحديث . وقولها « فلما كان يومى قبضه الله » تعنى لو روى الحساب كانت وفاته واقعة في نوبتى المعهودة قبل الإذن . قال البخارى : وعن سفیان بن دينار التمار أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسنماً ، أى مرتفعاً . زاد أبو نعيم في مستخرجه : وقبر أبى بكر وعمر كذلك . واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور ، وهو قول أبى حنيفة ومالك وأحمد والمزنى وكثير من الشافعية ، وقال أكثر الشافعية ونص عليه الشافعى : التسطیح أفضل من التسنيم ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم سطح قبر إبراهيم ، وفعله حجة لا فعل غيره ، وقول سفیان التمار لاحجة فيه ، كما قال البيهقي : لا احتمال أن قبره صلى الله عليه وآله وسلم وقبرى صاحبيه لم تكن فى الأزمنة الماضية مسنمة . وقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن القاسم بن محمد بن أبى بكر قال : دخلت على عائشة فقلت لها : اكشفى

لى عن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه ، فكشفت عن ثلاثة قبور  
لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء ، أى لا مرتفعة كثيراً  
ولا لاصقة بالأرض ، كما بينه فى آخر الحديث ، يقال : لطفى بكسر الطاء ،  
ولطأ بفتحها ، أى لصق ، ولا يؤثر فى أفضلية التسطيح كونه صار شعار  
الروافض ، لأن السنة لا تترك بموافقة أهل البدع فيها ، ولا يخالف ذلك قول  
على رضى الله عنه : أمرنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا أدع  
قبراً مشرفاً إلا سويته ، لأنه لم يرد تسويته بالأرض ، وإنما أراد تسطيحه  
جمعاً بين الإخبار . نقله فى المجموع عن الأصحاب . قال فى الفتح : وزاد  
الحاكم يعنى فى حديث القاسم السابق : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم مقدماً وأبا بكر رأسه بين كتفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعمر  
رأسه عند رجلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا كان فى خلافة معاوية  
فكانها كانت فى الأول مسطحة ثم لما بنى جدار القبر فى إمارة عمر بن  
عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صبروها مرتفعة . وقد روى  
أبو بكر الأجرى فى كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق  
إسحق بن عيسى ابن بنت داود بن أبى هند عن نعيم بن بسطام المدينى قال :  
رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى إمارة عمر بن عبد العزيز  
فرأيت مرتفعاً نحو من أربع أصابع ، ورأيت قبر أبى بكر وراء قبره ، ورأيت  
قبر عمر وراء قبر أبى بكر أسفل منه ، ثم الاختلاف فى ذلك أيهما أفضل  
لا فى أصل الجوار . ورجح المزنى التسليم من حيث المعنى بأن المسطح يشبه  
ما يصنع للجلوس بخلاف المسنم ورجحه ابن قدامة بأنه يشبه أبنية أهل الدنيا  
وهو من شعار أهل البدع ، فكان التسليم أولى ، ويرجح التسطيح ما رواه  
مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوى ، ثم قال : سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويتها . انتهى .

## الحديث السابع والستون

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : تُوْفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ رَاضٍ عَنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ السَّتَّةِ ، فَسَمَّى السَّتَّةَ ، فَسَمَّى عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

( عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال ) فى حديث طويل : إني لا أعلم أحداً أحق بهذا الأمر ، أى الخلافة ، من هؤلاء نفر الذين ( توفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو راض عن هؤلاء نفر الستة ) فمن استخلفوا ، أى من استخلفه هؤلاء نفر بعدى فهو الخليفة ، أى المستحق لها فاستمعوا له وأطيعوا ( فسمى الستة عثمان وعلياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن ابن عوف وسعد بن أبى وقاص رضى الله عنهم ) ولم يذكر أباً عبيدة لأنه كان قد مات ولا سعيد بن زيد لأنه كان غائباً . وقال فى الفتح : لأنه كان ابن عم عمر فلم يذكره مبالغة فى التبرى من الأمر . نعم فى رواية المدائنى أن عمر عدّه فيمن توفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض ، إلا أنه استثناه من أهل الشورى لقرايته منه . إنتهى . وفى الحديث صفة قبر عمر وأنه دفن مع صاحبيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر الصديق بعد ما استأذن عائشة رضى الله عنها فى ذلك ، فلما علمت عائشة فضل عمر آثرتة على نفسها وقالت : كنت أريده لنفسى فلاؤثرنه اليوم على نفسى . قال ابن المنير : الحظوظ المستحقة بالسوابق ينبغى فيها إيثار أهل الفضل ، كما ينبغى لصاحب المنزل إذا كان مفضولاً أن يؤثر بفضل الإمامة من هو أفضل منه إذا حضر منزله وإن كان الحق لصاحب المنزل . إنتهى . ومطابقة الحديث للباب واضحة والله أعلم .

## الحديث الثامن والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدُمُوا .

( عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم : لا تسبوا الأموات ) يحتمل أن اللام في الأموات عهدية ، والمراد بهم  
المسلمون لأن الكفار مما يتقرب إلى الله بسبهم ، ويدل عليه حديث ابن عباس  
الآتى . قال ابن المنير : لفظ الترجمة تشعر بانقسام السب إلى منهى وغير منهى ،  
ولفظ الخبر مضمونه النهى عن السب مطلقاً . والجواب أن عمومه مخصوص  
بحديث أنس السابق حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم عند ثنائهم بالخير  
وبالشر : وجبت وأنتم شهداء الله فى الأرض ، ولم ينكر عليهم . وقال القرطبي  
فى الكلام على حديث « وجبت » أنه يحتمل أجوبة : الأول : أن الذى كان  
يحدث عنه بالشر كان مستظفراً به فىكون من باب لا غيبة لفاسق وإن كان  
مناقضاً . ثانيها : يحمل النهى على ما بعد الدفن والجواز على ما قبله ليتعظ به من  
يسمعه . ثالثها : يكون النهى العام متأخراً فىكون ناسخاً . قال الحافظ : وهذا  
ضعيف . وقال ابن رشيد ما محصله أن السب ينقسم فى حق الكافر وفى حق  
المسلمين ، أما الكافر فيمنع إذا تأذى به الحى المسلم ، وأما المسلم فحيث تدعو  
الضرورة إلى ذلك ، كأن يصير من قبيل الشهادة عليه ، وقد يجب فى بعض  
المواضع ، وقد يكون مصلحة للميت ، كمن علم أنه أخذ مالا بشهادة زور  
ومات الشاهد ، فإن ذكر ذلك ينفع الميت إن علم أن ذلك المال يرد إلى صاحبه  
قال : ولأجل الغفلة عن هذا التفصيل ظن بعضهم أن البخارى سها عن حديث  
الثناء بالخير والشر ، وإنما قصد البخارى أن يبين أن ذلك الجائز كان على  
معنى الشهادة ، وهذا المنوع هو على معنى السب ، ولما كان المتن قد يشعر  
بالعموم أتبعه بالترجمة التى بعده ، وتأول بعضهم الترجمة الأولى على المسلمين  
خاصة ، والوجه عندى حملة على العموم إلا ما خصصه الدليل ، بل لقائل أن  
يمنع أن ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى سباً فى اللغة . وقال  
ابن بطال : سب الأموات يجرى مجرى الغيبة ، فإن كان أغلب أحوال المرء

الخير ، وقد تكون منه الفتنة ، فلا غتيا ب له ممنوع ، وإن كان فاسقاً معلناً فلا غيبة له ، فكذلك الميت . ويتعقب بأن ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون لقصد زجره وردعه عن المعصية أو لقصد تحذير الناس منه وتنفيرهم ، وبعد موته قد أفضى ، إلى ما قدّم فلا سواء ، وقد عملت عائشة رضي الله عنها رواية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلعه وهو حيّ فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه ، كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة . ورواه ابن حبان من وجه آخر وصححه ، والمتحرى لدينه في اشتغاله بعيوب نفسه ما يشغله عن نشر مثالب الأموات وسب من لا يدرى كيف حاله عند بارئ البريات ، ولا ريب أن تمزيق عرض ما قدّم على ما قدّم وجثا بين يدي من هو بما تكنه الضمائر أعلم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أمحوقة لا تقع لمتيقظ ولا يصاب بمثلها متدين بمذهب ، نسأل الله السلامة بالحسنات ، اللهم اغفر لنا فلتات اللسان والقلم في هذه الشعاب والهضاب ، وجنينا عن سلوك هذه المسالك التي في الحقيقة مهالك ذوى الأبواب ( فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا ) أى وصلوا إلى ما عملوا من خير أو شر ، فيجازى كل بعمله ، والربط بهذه العلة من مقتضيات الحمل على العموم . واستدل به على منع سب الأموات مطلقاً . وقد تقدّم أن عمومهم مخصوص . قال في الفتح : وأصح ما قيل في ذلك أن أموات الكفار والفساق يجوز ذكر مساوئهم للتحذير والتنفير عنهم . وقد أجمع العلماء على جواز جرح المجروحين من الرواة أحياء وأمواتاً . انتهى ، وهذا الحديث رواه أحمد والنسائي أيضاً . وفي حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا . رواه أحمد والنسائي ، وأخرجه عنه بمعناه الطبراني في الأوسط بإسناد فيه صالح بن نهان وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والأوسط من حديث سهل بن سعد والمغيرة قال شيخنا العلامة عز الإسلام القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » قوله : فتؤذوا الأحياء ، أى فيتسبب عن سبهم أذية الأحياء من قرباتهم . ولا يدل هذا على جواز سب الأموات عند عدم تأذي الأحياء كمن لا قرابة له أو كانوا ولا يبلغهم ذلك ، لأن سب الأموات منهي عنه للعلة المتقدمة ، ولكونه من الغيبة التي وردت الأحاديث

بتحريمها ، فإن كان سبباً لأذية الأحياء فيكون محرماً من جهتين وإلا كان محرماً من جهة . وقد أخرج أبو داود والترمذى عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذكروا محاسن أمواتكم وكفوا عن مساوئهم . وفى إسناده عمر أن ابن أنس المكي ، وهو منكر الحديث كما قال البخارى . وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه . وقال الكرايسى : حديثه ليس بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مات صاحبكم فدعوه لا تقعوا فيه . وقد سكت أبو داود والمنذرى عن الكلام على هذا الحديث . وهذا آخر كتاب الجنائز .

تم الجزء الأول من عون البارى بحل أدلة البخارى على يد مؤلفه الفقير إلى رحمة الله البارى ، عبده وابن عبده وأمته ، أبى الطيب صديق بن حسن ابن على الحسينى القنوجى البخارى ، عفا الله تعالى عن ذنبه البارز والمتوارى ، يوم الجمعة سابع شهر جمادى الآخرة من سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية ، على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ، فى بلدة بهوبال المحمية ، صانها الله وأهلها عن كل رزية وبلية ، ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الثانى أوله « كتاب الزكاة » والحمد لله تعالى آخرأ ، كما بدأنا به أول مرة .



## باب وجوب الزكاة

### الحديث الأول

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ : أَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللهَ أَفْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ ، فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللهَ أَفْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

قال في الفتح : البسمة ثابتة في الأصل .

\* ( باب وجوب الزكاة ) \*

وهي في اللغة : التطهير والإصلاح والثناء والمدح ، ومنه : « فلا تزكوا أنفسكم » وفي الشرع : اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص ، سمي بها ذلك لأنها تطهر المال من الخبث وتقيه من الآفات ، والنفس من رذيلة البخل ، وتثمر لها فضيلة الكرم ، ويستجلب بها البركة في المال ، ويمدح المخرج عنه . قال ابن العربي : تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والحق والعفو ، وتعريفها في الشرايع : إعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطلبي ، ثم لها ركن وهو الإخلاص ، وشرط هو السبب وهو ملك النصاب الحولي ، وشرط من تجب عليه وهو العقل والبلوغ والحرية ، ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة ، وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأحرار . انتهى . وهو جيد لكن في شرط من تجب عليه اختلاف . والزكاة أمر مقطوع به في الشرع ، يستغنى عن تكلف الاحتجاج له ، وإنما وقع الاختلاف في بعض فروعه . وأما أصل فرضية الزكاة ، فمن جعلها كفر ،

وهي أحد أركان الإسلام ، يقاتل الممتنعون من أدائها ، وتؤخذ منهم وإن لم يقاتلوا قهراً كما فعل أبو بكر الصديق رضى الله عنه .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى اليمن ) سنة عشر قبل حجة الوداع ، كما عند البخارى فى أواخر المغازى ، وقيل فى أواخر سنة تسع عند منصرفه من غزوة تبوك . رواه الواقدي وابن سعد فى الطبقات . وقد أخرجه الدارمى فى مسنده عن أبى عاصم ولفظه فى أوله : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : إنك ستأتى قوماً أهل كتاب ( فقال : ادعهم ) أولاً ( إلى ) شيئين ( شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوا ) أى انقادوا ( لذلك ) أى الإتيان بالشهادتين ( فأعلمهم ) من الإعلام ( أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة ) فخرج الوتر ( فإن هم أطاعوا لذلك ) بأن أقروا بوجوبها أو بادروا إلى فعلها ( فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة ) أى زكاة ( فى أموالهم تؤخذ من ) مال ( أغنيائهم ) المكلفين وغيرهم ( وترد على فقرائهم ) وفى نسخة فى ، وبدأ بالأهم فالأهم ، وذلك من التلطف فى الخطاب ، لأنه لو طالبهم بالجميع فى أول الأمر لنفرت نفوسهم من كثرتها ، واقتصر على الفقراء من غير ذكر بقية الأصناف لمقابلة الأغنياء لأن الفقراء هم الأغلب ، والإضافة فى قوله « فقرائهم » تفيد منع صرف الزكاة للكافر ، وفيه منع نقل الزكاة عن بلد المال ، لأن الضمير فيه يعود على أهل اليمن ، وقيل يرجع إلى فقراء المسلمين ، وهم أعم من أن يكونوا فقراء أهل تلك البلد أو غيرهم . وأجيب بأن المراد فقراء أهل اليمن بقريضة السياق ، فلو نقلها عند وجوبها إلى بلد آخر مع وجود الأصناف أو بعضهم لا يسقط الفرض . وفى هذا الحديث التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التوحيد والمظالم والمغازى ، ومسلم فى الإيمان ، وأبو داود فى الزكاة ، وكذا الترمذى والنسائى وابن ماجه .

## الحديث الثاني

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يَدْخِلُنِي الْجَنَّةَ ، قَالَ: مَالُهُ مَالُهُ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ: أَرْبُ مَالِهِ ، تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ ،  
وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ .

( عن أبي أيوب ) بن خالد بن زيد الأنصاري ( رضى الله عنه أن رجلا )  
قيل هو أبو أيوب الراوى ، ولا مانع أن يهيم نفسه لغرض له ، وأما تسميته  
في حديث أبي هريرة الآتى بأعرابى فيحمل على التعدد ، أو هو ابن المنتفق  
كما رواه البغوى وابن السكن والطبرانى فى الكبير وأبو مسلم الكجى ، وزعم  
الصريفينى أن ابن المنتفق اسمه لقيط بن صبرة وافد بنى المنتفق ( قال للنبي  
صلى الله عليه ) وآله ( وسلم : أخبرنى بعمل يدخلنى الجنة ) أى بعمل عظيم  
أو معتبر فى الشرع ( قال ) القوم ( ماله ماله ) وهو استفهام والتكرير للتأكيد  
( وقال النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم : أرب ماله ) أى حاجة جاءت به ،  
أى له أرب بفتح الهمزة والراء ، وما زائدة للتقليل ، أى له حاجة يسيرة . قاله  
الزركشى وغيره . وتعقبه فى المصابيح فقال : ليس مبتدأ محذوف الخبر بل  
مبتدأ مذكور الخبر ساغ لا ابتداء به وإن كان نكرة لأنه موصوف بصفة  
يرشد إليها ما الزائدة والخبر هو قوله ( له ) وأما قوله : أى حاجة له يسيرة  
وما للتقليل ، فليس كذلك ، بل ما زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل ،  
واللائق هنا أن يقدر عظيم ، لأنه سأل عن عمل يدخله الجنة ، ولا أعظم من  
هذا الأمر ، على أنه يمكن أن يكون له وجه . وروى أرب بلفظ الماضى  
كعلم ، أى احتاج فسأل لحاجته ، أو تظن لما سأل عنه وعقل ، يقال : أرب  
إذا عقل فهو أريب ، وقيل تعجب من حرصه وحسن فطنته ، ومعناه لله دره ،  
وقيل هو دعاء عليه ، أى سقطت آراؤه وهى أعضاؤه ، كما قالوا : ترب  
يمينه ، وليس على معنى الدعاء بل على عادة العرب فى استعمال هذه الألفاظ  
وروى أرب بكسر الراء مع التنوين ، مثل حذر أى حاذق فظن يسأل عما

يعنيه ، أى هو أرب ، فحذف المبتدأ ثم قال ما له ، أى ما شأنه . قال فى الفتح : ولم أقف على صحة هذه الرواية . وروى أرب بفتح الجميع . رواه أبو ذر . قال القاضى عياض : ولا وجه له . انتهى . والأول أولى .

( تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ) ولابن عساكر بإسقاط الواو ( وتقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتصل الرحم ) تحسن لقرابتك ، وخص هذه الخصلة نظراً إلى حال السائل ، كأنه كان قاطعاً للرحم فأمره به لأنه المهم بالنسبة إليه ، وعطف الصلاة وما بعدها على سابقها من عطف الخاص على العام ، إذ العبادة تشمل ما بعدها . ودلالة هذا الحديث على الوجوب فيها غموض . وأجيب بأن سؤاله عن العمل الذى يدخل الجنة يقتضى أن لا يجاب بالنوافل قبل الفرائض ، فيحمل على الزكاة الواجبة وبأن الزكاة قرينة الصلاة المذكورة مقارنة للتوحيد ، وبأنه وقف دخول الجنة على أعمال من جملتها أداء الزكاة ، فيلزم أن من لم يعملها لم يدخل الجنة ، ومن لم يدخل الجنة دخل النار ، وذلك يقتضى الوجوب . قال النووي : معناه أن تحسن إلى ذوى رحمك بما تيسر على حسب حالك من إنفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك . انتهى . ويؤخذ منه تخصيص بعض الأعمال بالحض عليها بحسب حال المخاطب وافتقاره للتنبيه عليها أكثر مما سواها لمشقتها عليه وإما لتسهيله فى أمرها . وهذا الحديث رواه ما بين كوفى وواسطى ومدنى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الأدب ، ومسلم فى الإيمان ، والنسائى فى الصلاة والعلم .

## الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ ؟ قَالَ : تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ . قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً من سكن البادية ، وهل هو السائل في حديث أبي أيوب السابق أو غيره سبق ما فيه ( أتى النبي صلى الله عليه وآله ) ( وسلم فقال : دلني ) بضم الدال وتشديد اللام ( على عمل إذا عملته دخلت الجنة . قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( تعبد الله ) وحده ( ولا تشرك به شيئاً ) فيه أن المشرك لا يدخل الجنة ، كما أن الموحد يدخلها ، وقد قال تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » ( وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدي الزكاة المفروضة ) غير بين القيد كراهة لتكرير اللفظ الواحد ، واحترز به عن صدقة التطوع لأنها زكاة لغوية أو عن المعجلة قبل الحول فإنها زكاة لكن ليست مفروضة ( وتصوم رمضان ) ولم يذكر الحج اختصاراً أو نسياناً من الراوى . وقال في الفتح : لأنه كان حينئذ حاجاً ( قال ) الأعرابي ( والذي نفسى بيده لا أزيد على هذا ) المفروض أو على ماسمعت منك في تأديته لقومى ، فإنه كان وافدهم وزاد مسلم : شيئاً أبداً ولا أنقص منه ( فلما ولي ) أى أدبر ( قال النبي صلى الله عليه وآله ) ( وسلم : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا ) الأعرابي ، أى إن داوم على فعل ما أمرته به لقوله في حديث أبي أيوب عند مسلم : إن تمسك بما أمر به دخل الجنة . قال في الفتح : أو يحمل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك فأخبر به . قال القرطبي : هذا الحديث وكذا

حديث طلحة في قصة الأعرابي وغيرهما دالة على جواز ترك التطوعات ، لكن من دام على ترك السنن كان نقصاً في دينه ، فإن كان تركه تهاوناً بها ورغبة عنها كان ذلك فسقاً ، يعني لورود الوعيد عليه ، حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم : من رغب عن سنتي فليس مني . وقد كان صدر الصحابة ومن تبعهم يواظبون على السنن مواظبتهم على الفرائض ، ولا يفرقون بينهما في اغتنام ثوابهما ، وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الإعادة وتركها ، ووجوب العقاب على الترك ونفيه . ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بإسلام ، فاكتفى منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لثلاثين يوماً ، حتى إذا انشروا صدورهم للفهم عنه والحرص على تحصيل ثواب المندوبات سهلت عليهم . انتهى . وفيه أن المبرر بالجنة أكثر من العشرة كما ورد النص في الحسن والحسين وأمهما وأمهاث المؤمنين ، فتحمل بشاراة العشرة أنهم بشروا دفعة واحدة ، أو بلفظ بشره بالجنة ، أو أن العدد لا ينفي الزائد .

## الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَكَفَرَمَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ ، فَقَالَ عُمَرُ : كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ  
وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى  
يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ  
وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ  
وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا ، قَالَ عُمَرُ : فَوَ اللَّهِ مَا هُوَ  
إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلِقَاتِلِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ .

( وعنه ) أى عن أبى هريرة ( رضى الله عنه قال : لما توفى رسول الله  
صلى الله عليه ) وآله ( وسلم وكان أبو بكر ) رضى الله عنه خليفة بعده ( وكفر  
من كفر من العرب ) بعض بعبادة الأوثان ، وبعض بالرجوع إلى اتباع  
مسيلمة ، وهم أهل الإمامة وغيرهم ، واستمر بعض على الإيمان إلا أنه منع  
الزكاة ، وتأول أنها خاصة بالزمن النبوى ، لأنه تعالى قال : « خذ من أموالهم  
صدقة تطهرهم وتركبهم بها وصلّ عليهم » الآية ، فغيره صلى الله عليه وآله  
وآله وسلم : لا يطهرهم ولا يصلّى عليهم فتكون صلاته سكناً لهم ( فقال عمر )  
ابن الخطاب رضى الله عنه لأبى بكر رضى الله عنه ( كيف تقاتل الناس )  
وفى حديث أنس : أتريد أن تقاتل العرب ( وقد قال رسول الله صلى الله  
عليه ) وآله ( وسلم : أُمِرْتُ ) أى أمرنى الله ( أن أُقاتل الناس حتى يقولوا  
لا إله إلا الله ) وكان عمر رضى الله عنه لم يستحضر من هذا الحديث إلا هذا  
القدر الذى ذكره ، وإلا فقد وقع فى حديث ولده عبد الله زيادة : وأن محمداً  
رسول الله ، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة . وفى رواية العلاء بن عبد الرحمن :  
حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بما جئت به . وهذا يعم الشريعة كلها ،  
ومقتضاه أن من جحد شيئاً مما جاء به صلى الله عليه وآله وسلم ودعى إليه

فامتنع ونصب القتال تجب مقاتلته وقتله إذا أصر ( فن قالها ) أى كلمة التوحيد مع لوازمها ( فقد عصم منى ماله ونفسه ) فلا يجوز هدر دمه واستباحة ماله بسبب من الأسباب ( إلا بحقه ) أى بحق الإسلام ، من قتل النفس المحرمة ، أو ترك الصلاة ، أو منع الزكاة ، بتأويل باطل ( وحسابه على الله ) فيما يسره ، فيثبت المؤمن ويعاقب المنافق ، فاحتج عمر رضى الله عنه بظاهر ما استحضره مما رواه من قبل أن ينظر إلى قوله « إلا بحقه » ويتأمل شرائطه ( فقال ) له أبو بكر رضى الله عنه ( والله لأقاتلن من فرق ) بتشديد الراء وقد تخفف ( بين الصلاة والزكاة ) أى قال أحدهما واجب دون الآخر أو منع من إعطاء الزكاة متأولاً كما مرّ ( فإن الزكاة حق المال ) كما أن الصلاة حق البدن ، أى فدخلت فى قوله : « إلا بحقه » فقد تضمنت عصمة دم ومال معلقة باستيفاء شرائطها ، والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم ، فكما لا تتناول العصمة من لم يؤدّ حق الصلاة ، كذلك لا تتناول العصمة من لم يؤدّ حق الزكاة ، وإذا لم تتناولهم العصمة بقوا فى عموم قوله : أمرت أن أقاتل الناس ، فوجب قتالهم حينئذ ، وهذا من لطيف النظر أن يقلب المعترض على المستدلّ دليله فيكون أحقّ به ، ولذلك فعل أبو بكر فسلم له عمر ، وقاسه على الممتنع من الصلاة ، لأنها كانت بالإجماع من رأى الصحابة ، فردّ المختلف فيه إلى المتفق عليه ، فاجتمع فى هذا الاحتجاج من عمر بالعموم ومن أبى بكر بالقياس ، فدلّ على أن العموم يخص بالقياس . وفيه دلالة على أن العمرين لم يسمعا من الحديث الصلاة والزكاة كما سمعه غيرهما ، أو لم يستحضراه ، إذ لو كان ذلك لم يحتج عمر على أبى بكر ، ولو سمعه أبو بكر لردّ به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله « إلا بحقه » لكن يحتمل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل النظرى ، ويحتمل كما قال الطيبى أن يكون عمر ظنّ أن المقاتلة إنما كانت لكفرهم لا لمنعهم الزكاة ، فاستشهد بالحديث ، وأجابه الصديق بأنى ما أقاتلهم لكفرهم بل لمنعهم الزكاة ( والله لو منعونى عناقاً ) بفتح المهملة : الأثنى من المعز ( كانوا يؤدّونها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ) وسلم لقاتلتهم على منعها . قال عمر ( رضى الله عنه ) فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبى بكر ( رضى الله عنه ) لقاتلهم فعرفت أنه الحق ) بما ظهر من الدليل الذى أقامه



الصدّيق نصّاً وإقامة الحجة لا أنه قلده في ذلك ، لأن المجتهد لا يقلد مجتهداً .  
 وذكر البغوى والطبرانى وابن شاهين والحاكم في الإكليل من رواية حكيم  
 ابن حكيم بن عباد بن حنيف عن فاطمة بنت خشاف السلمية عن عبد الرحمن  
 الظفرى ، وكانت له صحبة ، قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 إلى رجل من أشجع أن تؤخذ منه صدقته ، فأبى أن يعطيها ، فردّه إليه  
 الثانية ، فأبى ، ثم ردّه إليه الثالثة وقال : إن أبى فاضرب عنقه . اللفظ للطبرانى  
 ومداره عندهم على الواقدى عن عبد الرحمن بن عبد العزيز الإمامى عن حكيم .  
 وذكره الواقدى في أول كتاب الردة وقال في آخره : قال عبد الرحمن  
 ابن عبد العزيز : فقلت لحكيم بن حكيم : ما أرى أبا بكر الصديق قاتل أهل  
 الردّة إلا على هذا الحديث . قال : أجل . وخشاف ضبطه ابن الأثير بفتح  
 المعجمة وتشديد الشين المعجمة وآخره فاء . وفي الحديث أن حول التناج  
 حول الأمهات وإلا لم يجز أخذ العناق . وهذا مذهب الشافعية . وبه قال  
 أبو يوسف . وقال أبو حنيفة ومحمد : لا تجب الزكاة في المسألة المذكورة ،  
 وحملوا الحديث على المبالغة . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في استنابة  
 المرتدّين ، وفي الاعتصام ، ومسلم في الإيمان ، وكذا الترمذى ، وأخرجه  
 النسائى أيضاً فيه وفي المحاربة . قال في الفتح : واختلف في أول وقت فرض  
 الزكاة ، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة ، فقليل في السنة الثانية قبل  
 فرض رمضان ، أشار إليه النووى في باب السير من الروضة ، وجزم  
 ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك كان في التاسعة . وفيه نظر . وفي حديث ضمام  
 ابن ثعلبة ، وحديث وفد عبد القيس ، وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة ، وكذا  
 مخاطبة أبى سفيان مع هرقل ، وكانت في أول السابعة ، وقال فيها يأمرنا  
 بالزكاة ، ومما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس في قصة  
 ضمام بن ثعلبة المذكور في البخارى في كتاب العلم . وقوله : أنشدك الله : الله  
 أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ وكان قدوم  
 ضمام سنة خمس ، وإنما الذى وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات ،  
 وذلك يستدعى تقدم فريضة الزكاة قبل ذلك . ومما يدل على أن فرض الزكاة  
 وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة ، لأن  
 الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف . وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً

والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، ثم نزلت فريضة الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح إلا أبا عمار الراوى له عن قيس بن سعد ، وهو كوفى اسمه عريب بالمهملة المفتوحة ابن حميد . وقد وثقه أحمد وابن معين ، وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة ، فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان ، وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب . وادعى ابن خزيمة أنها فرضت قبل الهجرة . قال الحافظ : وفيه نظر . وقد بسط الحافظ في الفتح القول في ذلك فانظره .

## الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ ، إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا تَطَّاهُ بِأَخْفَافِهَا ، وَتَأْتِي الْغَنَمُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا تَطَّاهُ بِأَخْلَافِهَا وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا ، قَالَ : وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ قَالَ : وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاقٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارُ ، فَيَقُولُ : يَا مُحَمَّدُ ، فَأَقُولُ : لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، قَدْ بَلَغْتُ ، وَلَا يَأْتِي بِبَعِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ ، فَيَقُولُ : يَا مُحَمَّدُ ، فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، قَدْ بَلَغْتُ .

( وعنه ) أى عن أبى هريرة ( رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وآله ) وسلم : تأتى الإبل على صاحبها ) أى يوم القيامة ، وعبر بعلى ليشعر باستعلاؤها وتسلطها عليه ( على خير ما كانت ) عنده فى القوة والسمن ليكون أثقل لوطنها وأشدّ لنكايتها ، فتكون زيادة فى عقوبته ، وأيضاً فقد كان يودّ فى الدنيا ذلك فيراها فى الآخرة أكمل ( إذا هو لم يعط فيها حقها ) أى لم يؤدّ زكاتها ( تطأه بأخفافها ) جمع خف ، وهو للإبل كالظلف للغنم والبقر ، والحافر للحمار والبغل والفرس ، والقدم للآدمى . ولمسلم من طريق أبى صالح عنه : ما من صاحب إبل لا يؤدى حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر أوفر ما كانت ، لا يفقد منها فصيلاً واحداً ، تطأه بأخفافها وتعضه بأفواهها ، كما مرت عليه أولاهها ردّت عليه أخرها ، فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى الله بين العباد ، ويرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار ( وتأتى الغنم على صاحبها ) أى يوم القيامة ( على خير ما كانت ) عنده فى القوة والسمن ( إذا لم يعط فيها حقها ) أى زكاتها ( تطأه بأخلافها وتنطحه بقرونها ) وفيه : إن الله يحيى البهائم ليعاقب بها مانع الزكاة . والحكمة فى كونها تعاد كلها مع أن حق الله فيها إنما هو فى

بعضها ، لأن الحق في جميع المال غير متميز . زاد في رواية : ليس فيها عقضاء ولا جلعاء ولا عضباء . وزاد فيه ذكر البقر أيضاً . وذكر في البقر والغنم ما ذكر في الإبل : وتنطحه بفتح الطاء وبكسرهما على الأشهر ، بل قال الزين العراقي : إنه المشهور في الرواية ( قال : ومن حقها ) يريد حق الكرم والمواساة وشرف الأخلاق لا إنه فرض . قال ابن بطال ( أن تحلب على الماء ) يوم ورودها . كما زاد أبو نعيم وغيره : ليحضرها المساكين النازلون على الماء ، ومن لا لبن له فيها فيعطى من ذلك اللبن ، ولأن فيه رقماً بالماشية . قال العلماء : وهذا منسوخ بآية الزكاة ، أو هو من الحق الزائد على الواجب الذي لاعتقابه بتركه ، بل على طريق المواساة وكرم الأخلاق كما مر . واستدل به من يرى أن في المال حقوقاً غير الزكاة ، وهو مذهب غير واحد من التابعين ، وفي الترمذى عن فاطمة بنت قيس عنه صلى الله عليه وآله وسلم : إن في المال حقاً سوى الزكاة . ووقع عند أبي داود من طريق أبي عمرو الغداني ما يفهم أن هذه الجملة وهي « ومن حقها » إلخ مدرجة من قول أبي هريرة ، لكن في مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر ، وفيه : فقلنا يارسول الله وما حقها ؟ قال : إطراق فحلها وإعارة ولدها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله . فبين أنها مرفوعة ، كما نبه عليه في الفتح ، لكن قال الزين العراقي : الظاهر أنها — أى هذه الزيادة — ليست متصلة كما بينه أبو الزبير في بعض طرق مسلم ، فذكر الحديث دون الزيادة ، ثم قال أبو الزبير : سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ، ثم سألت جابراً فقال مثل قول عبيد بن عمير . قال أبو الزبير : وسمعت عبيد بن عمير يقول : قال رجل : يارسول الله ما حق الإبل ؟ قال : حلبها على الماء . قال الزين العراقي : فقد تبين أن هذه الزيادة إنما سمعها أبو الزبير من عبيد بن عمير مرسل لا ذكر لجابر فيها . انتهى . لكن وقعت هذه الجملة وحدها عند البخارى مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة في الشرب في باب حلب الإبل على الماء . وهذا يقوى قول الحافظ ابن حجر أنها مرفوعة ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( ولا يأتى ) خبر بمعنى النهى ( أحدكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبته لها يعار ) بضم المثناة التحتية أى صوت . قال ابن المنير : ومن لطيف الكلام أن النهى الذى أولنا به النفى يحتاج إلى تأويل أيضاً ، فإن

القيامة ليست دار تكليف ، وليس المراد نهيهم عن أن يأتوا بهذه الحالة، إنما المراد لا تمنعوا الزكاة فتأتوا كذلك، فالنهي في الحقيقة إنما باشر سبب الإتيان لا نفس الإتيان . وفي رواية « ثغاء » وهو صياح الغنم أيضاً ، ورجحه ابن التين ( فيقول : يا محمد فأقول ) له ( لا أملك لك شيئاً ) أى للتخفيف عنك ( قد بلغت ) إليك حكم الله ( ولا يأتي ) أحدكم يوم القيامة ( ببيعير ) ذكر الإبل وأنتاه ( يحمله على رقبته له رغاء ) صوت الإبل ( فيقول : يا محمد فأقول ) له ( لا أملك لك من الله شيئاً قد بلغت ) إليك حكم الله تعالى .

## الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبِيبَتَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْزِمَتَيْهِ ، يَعْنِي بِشِدْقَيْهِ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا مَالُكَ ، أَنَا كَنْزُكَ ، ثُمَّ تَلَا : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ..... » الْآيَةَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من آتاه الله) أى أعطاه (مالاً فلم يؤدّ زكاته مثل له) أى صور له (يوم القيامة) ماله الذى لم يؤدّ زكاته (شجاعاً) بضم الشين وهو الحية الذكر أو الذى يقوم على ذنبه ويواثب الرجل والفارس وربما بلغ الفارس (أقرع) لاشعر على رأسه لكثرة سمه وطول عمره (له زببتان) أى زبدتان فى شذقيه ، يقال : تكلم فلان حتى زبد شدقاه ، أى خرج الزبد عليهما ، أو هما نابان يخرجان من فيه ، وردّ بعدم وجود ذلك كذلك ، أو هما النكتتان السوداوان فوق عينيه ، وهو أوحش ما يكون من الحيات وأخبثه (يطوّقه) ، أى يجعل طوقاً فى عنقه (يوم القيامة ثم يأخذ) الشجاع (بلهزمته ، يعنى شذقيه) أى جانبي الفم (ثم يقول) الشجاع له (أنا مالك ، أنا كنزك) يخاطبه بذلك ليزداد غصّة وتهكماً عليه (ثم تلا) صلى الله عليه وآله وسلم : (لا يحسبن الذين يبخلون) الآية ، أى لا يحسبن الباخلون بخلهم خيراً لهم . وفى رواية الترمذى قرأ مصداقه « سيطوّقون ما بخلوا به يوم القيامة » . وفيه دلالة على أن المراد بالتطوّق حقيقته ، خلافاً لمن قال إن معناه سيطوّقون الإثم . وفى تلاوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الآية عقب ذلك دلالة على أنها نزلت فى مانعي الزكاة . وعليه أكثر المفسرين . وقد أخرجه أيضاً فى التفسير ، والنسائى فى الزكاة .

## الحديث السابع

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ .

( عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم : ليس فيما دون خمس أواق ) كجوار بغير ياء من الفضة ( صدقة ) فليس بكثر لأنه لا صدقة فيه ، فإذا زاد شيء عليها ولم تؤد زكاته فهو كثر ، والأوقية : أربعون درهماً بالنصوص المشهورة والإجماع ، كما قاله النووي في شرح المذهب . وروى الدارقطني بسند فيه ضعف عن جابر يرفعه . والأوقية أربعون درهماً . وعند ابن عمر من حديثه مرفوعاً أيضاً : الدينار أربعة وعشرون قيراطاً . قال : وهذا وإن لم يصح سنده ففي الإجماع عليه ما يغني عن إسناده والاعتبار بوزن مكة تحديداً . والمثقال لم يختلف في جاهلية ولا إسلام ، وهو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال ، وأما الدراهم فكانت مختلفة الأوزان ، وكان التعامل غالباً في عصره صلى الله عليه وآله وسلم والصدر الأول بعده بالدرهم البغلي نسبة إلى البغل لأنه كان عليها صورته ، وكان ثمانية دوانق ، والدرهم الطبري نسبة إلى طبرية قسبة الأردن بالشام وتسمى بنصيبين ، وهو أربعة دوانق ، فجمعاً وقسماً درهمن ، كل واحد ستة دوانق . وقيل إنه فعل زمن بني أمية ، وأجمع أهل ذلك العصر عليه . وروى ابن سعد في الطبقات أن عبد الملك بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها سنة خمس وسبعين . وقال الماوردي : فعله عمر ، ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالاً ، ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهماً ، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهماً وسبعان ( وليس فيما دون خمس ذود ) من الإبل ( صدقة ) قال ابن المنير : أضاف خمس إلى ذود وهو مذكر لأنه يقع على المذكر والمؤنث ، وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على المفرد

والجمع . وأما قول ابن قتيبة إنه يقع على الواحد فقط فلا يدفع مانقله غيره  
 إنه يقع على الجمع . انتهى . والأكثر على أن النود من الثلاثة إلى العشرة  
 لا واحد له من لفظه . وأنكر ابن قتيبة أن يراد بالنود الجمع ، وقال : لا يصح  
 أن يقال خمس ذود ، كما لا يصح أن يقال خمس ثوب . وغلطه العلماء في ذلك ،  
 لكن قال أبو حاتم السجستاني : تركوا القياس في الجمع فقالوا : خمس  
 ذود لخمس من الإبل ، كما قالوا ثلثمائة على غير قياس . قال القرطبي : وهذا  
 صريح في أن النود واحد في لفظه ، والأشهر ما قاله المتقدمون إنه لا يقصر  
 على الواحد . وقال في القاموس : من ثلاثة أبرة إلى عشرة أو خمس عشرة  
 أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثنتين إلى التسع ، ولا يكون إلا من الإناث ،  
 وهو واحد وجمع ، أو جمع لا واحد له ، أو واحد جمعه أذواد ( وليس فيما دون  
 خمسة أوسق ) من تمر أو حب ( صدقة ) والأوسق : جمع وسق وهو مستون  
 صاعاً . والصاع أربعة أمداد . والمد رطل وثلث بالبغدادى . فالأوسق  
 الخمسة ألف وستائة رطل بالبغدادى . ورطل بغداد على الأظهر مائة  
 وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم .



## الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدَلٍ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يُرَبِّيَهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهٗ ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من تصدق بعدل تمرة ) بسكون الميم ، والعدل عند الجمهور بفتح العين : المثل وبالكسر : الحمل بكسر الحاء ، أى بقية تمرة ( من كسب طيب ) حلال ( ولا يقبل الله إلا الطيب ) تأكيد لتقرير المطلوب فى النفقة ( فإن الله يتقبلها بيمينه ) قال الخطابى : ذكر اليمين لأنها فى العرف لما عزّ والأخرى لما هان . وقال ابن اللبان : نسبة الأيدى إليه تعالى استعارة لحقائق أنوار علوية يظهر عنها تصرفه وبطشه بدءاً وإعادة ، وتلك الأنوار متفاوتة فى روح القرب ، وعلى حسب تفاوتها وسعة دوائرها تكون رتبة التخصيص لما ظهر عنها ، فنور الفضل باليمين ونور العدل باليد الأخرى ، والله تعالى متعالٍ عن الجارحة . انتهى . ومذهب السلف أن اليمين واليد والقدم ونحوها مما ورد فى القرآن والسنة صفات له سبحانه وتعالى يجب إمرارها على ظاهرها من دون تأويل وتكييف وتعطيل وتحريف ، وهو الحق الأحق بالاتباع . ومذهب الخلف التأويل لذلك ، وهو ضعيف مرجوح لا يتشبه به إلا كل من لم يغترف من بحار العرفان ، ولم يشم من روائح السنة والقرآن ما يلتذ به قلبه ويرسخ به حلاوة الإيمان . وفى رواية سهيل : إلا أخذها بيمينه . وفى رواية مسلم : فيقبضها . وعند البزار من حديث عائشة : فيتلقاها الرحمن بيده ( ثم يريها لصاحبها ) بمضاعفة الأجر أو المزيد فى الكمية ( كما يربى أحدكم فلوه ) بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو المفتوحة : المهر ، لأنه يفلأ أى يطم ، وقيل : هو كل فطيم من ذات حافر والجمع أفلاء . قال أبو زيد : إذا فتحت الفاء شددت الواو ، وإذا كسرتها سكنت اللام كجرو ، وضرب به المثل لأنه

يزيد زيادة بينة ، ولأن الصدقة نتاج العمل ، وأحوج ما يكون النتاج إلى التربية إذا كان فطيماً ، فلو أحسن العناية به انتهى إلى حد الكمال ، وكذلك عمل ابن آدم لاسيما الصدقة ، فإن العبد إذ تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله إليها يكسبها نعت الكمال حتى ينتهى بالتضعيف إلى نصاب يقع لمناسبة بينه وبين ما قدم نسبة ما بين التمرة إلى الجبل . وفي رواية الترمذى من حديث أبى هريرة أيضاً : فلوه أو مهره . ولعبد الرزاق من وجه آخر عنه : مهره أو فصيله . وعند البزار من روايته أيضاً : مهره أو وصيفه أو فصيله . ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبى هريرة : فلوه أو قال فصيله . وهذا يشعر بأن أو للشك . قال المازرى : هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا فى خطابهم ليفهموا عنه ، فكفى عن قبول الصدقة باليمين ، وعن تضعيف أجرها بالتربية . وقال عياض : لما كان الشيء الذى يرضى يتلقى باليمين يؤخذ بها ، استعمل فى مثل هذا واستعير للمقبول لقول القائل :

\* تلقاها عراة باليمين \*

أى هو مؤهل للمجد والشرف ، وليس المراد بها الجارحة . قال الترمذى فى جامعه : قال أهل العلم من السنة والجماعة : نؤمن بهذه الأحاديث ولا نتوهم فيها تشبيهاً ولا نقول كيف هذا ، هكذا روى عن مالك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم ، وأنكرت الجهمية هذه الروايات . انتهى . قال فى الفتح : وسيأتى الرد عليهم - أى على الجهمية - فى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى ( حتى تكون مثل الجبل ) يعنى التمرة . وعند الترمذى بلفظ : حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد . وقال : وتصديق ذلك فى كتاب الله : « يمحى الله الربا ويربى الصدقات » وفى رواية ابن جرير التصريح بأن تلاوة الآية من كلام أبى هريرة . ولمسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبى هريرة : حتى تكون أعظم من الجبل . ولابن جرير من وجه آخر عن القاسم : حتى يوفى بها يوم القيامة وهى أعظم من أحد . وزاد عبد الرزاق فى روايته من طريق القاسم أيضاً : فتصدقوا . والظاهر أن المراد بعظمها أن عينها تعظم لتثقل فى الميزان . ويحتمل أن يكون ذلك معبراً به عن ثوابها .

## الحديث التاسع

عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : تَصَدَّقُوا فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا ، يَقُولُ الرَّجُلُ : لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا .

( عن حارثة بن وهب ) الخزاعي أخى عبد الله بن عمر بن الخطاب لأمه ( رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : تصدقوا فإنه يأتي عليكم زمان يمشى الرجل ) فيه ( بصدقة فلا يجد من يقبلها ، يقول الرجل ) الذى يريد المتصدق أن يعطيه الصدقة ( لوجئت بها بالأمس ) حيث كنت محتاجاً إليها ( لقبلتها فأما اليوم فلا حاجة لى بها ) والظاهر أن ذلك يقع فى زمان كثرة المال وفيضه قرب الساعة كما قال ابن بطال . قال ابن المنير : والمقصود الحث على التحذير من التسويف بالصدقة ، لما فى المسارعة إليها من تحصيل النمو المذكور قبل ، لأن التسويف بها قد يكون ذريعة إلى عدم القابل لها ، إذ لا يتم مقصود الصدقة إلا بمصادفة المحتاج إليها . وقد أخبر الصادق إنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين إلى الصدقة بأن يخرج الغنى صدقته فلا يجد من يقبلها ، فإن قيل : من أخرج صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد من يقبلها ، فالجواب إن الواحد يثاب ثواب المجازاة والفضل ، والناوى يثاب ثواب الفضل فقط ، والأول أربح . وفى الحديث الحث على الصدقة والإسراع بها ، والتهديد مصروف لمن أخرها عن مستحقها ومطله بها حتى استغنى ذلك الفقير المستحق ، فغنى الفقير لا يخلص ذمة الغنى الماطل فى وقت الحاجة . وهذا الحديث من الرباعيات ، ورواته عسقلاني وواسطي وكوفي ، وفيه التحديث والسماع والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الفتن ، ومسلم فى الزكاة .

## الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ حَتَّى يُهِمَّ رَبَّ الْمَالِ ،  
مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ وَحَتَّى يَعْرِضَهُ ، فَيَقُولَ الَّذِي يَعْرِضُهُ عَلَيْهِ لَا أَرَبَ لِي .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض ) بفتح الياء ، من فاض الإناء فيضاً إذا امتلأ ( حتى يهتم رب المال من يقبل صدقته؟ ) من أهم ، والهم : الحزن ، ضبطوه بفتح أوله وضم الهاء ، من الهم وهو ما يشغل القلب من أمر يهم به ، وأسند الفعل إليه لأنه كان سبباً فيما حصل لصاحب المال ، وبضم الياء وكسر الهاء ، من أهمه الأمر إذا أقلقته . وقال النووي : ضبطوه بوجهين : أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء . والمعنى إنه يقلق صاحب المال ويحزنه أمر من يأخذ منه زكاة ماله لفقد المحتاج لأخذ الزكاة لعموم الغنى لجميع الناس ، والثاني بفتح أوله وضم الهاء : من هم بمعنى قصد ، ورب فاعل ومن مفعول أى يقصده فلا يجده . انتهى ( وحتى يعرضه ) بفتح أوله ( فيقول الذى يعرضه عليه لا أرب لى ) بفتحات ، أى لاجابة لى لاستغنائى عنه . قال الزركشى والكرمانى والبرماوى : كأنه سقط من الكتاب كلمة فيه . وقول البرماوى كالكرمانى وغيرهما . وقد وجد ذلك فى زمن الصحابة ، كأن تعرض عليهم الصدقة فيأبون قبولها ، يشيرون به إلى نحو حكيم بن حزام إذ دعاه الصديق رضى الله عنه ليعطيه عطاء ، فأبى . وعرض عليه عمر ابن الخطاب قسمه من النى فلم يقبله . رواه الشيخان وغيرهما . ولكن هذا إنما كان لزمدهم وإعراضهم عن الدنيا ، مع قلة المال وكثرة الاحتياج ، ولم يكن لفيض المال ، وحيثئذ فلا يستشهد به فى هذا المقام . وقال فى الفتح : إن ذلك يكون فى آخر الزمان .

## الحديث الحادى عشر

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعِيْلَةَ وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِيرٍ ، وَأَمَّا الْعِيْلَةُ فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ ، ثُمَّ لَيَقْفَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تَرْجُمَانٌ يُتَرَجَّمُ لَهُ ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ : أَلَمْ أُوتِكَ مَالًا ؟ فَلَيَقُولَنَّ : بَلَى ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ : أَلَمْ أُرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا ؟ فَلَيَقُولَنَّ : بَلَى ، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ ، فَلَيَتَقَيَّنَّ أَحَدُكُمْ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ .

( عن عدى بن حاتم ) الطائى ( رضى الله عنه ) والده الجواد المشهور أسلم سنة تسع أو عشر ، وتوفى بعد الستين . وقد أسن ، قيل : بلغ مائة وعشرين ، وقيل مائة وثمانين ( قال : كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم فجاءه رجلان ) قال فى الفتح : لم أعرفهما ( أحدهما يشكو العيلة ) أى الفقر ( والآخر يشكو قطع السبيل ) أى الطريق من طائفة يترصدون فى المكامن لأخذ مال أو لقتل أو لإرعاب مكابرة اعتماداً على الشوكة مع البعد عن الغوث ( فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم : أما قطع السبيل فإنه لا يأتى عليك إلا قليل حتى تخرج العير ) الإبل تحمل الميرة ( إلى مكة بغير خفير ) بزنة فعيل ، الحجير : الذى يكون القوم فى خفارتة وذمته ( وأما العيلة فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها ) لاستغنائها عنها ( منه ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله ) عز وجل ( ليس بينه وبينه حجاب ) هذا

على سبيل التمثيل وإلا فالبارى سبحانه وتعالى لا يحيط به شيء ولا يحجبه حجاب وإنما يستر تعالى عن أبصارنا بما وضع فيها من الحجب للعجز عن الإدراك في الدنيا ، فإذا كان يوم القيامة كشفها عن أبصارنا وقواها حتى نراه معاينة كما نرى القمر ليلة البدر ( ولا ترجمان ) بفتح التاء وضمها وضم الجيم ( يترجم له ثم ليقولنّ له ألم أوتك مالا ؟ ) زاد أبو الوقت : وولدأ ( فليقولنّ بلى ، ثم ليقولنّ : ألم أرسل إليك رسولا ؟ فليقولنّ بلى ، فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ثم ينظر عن شماله فلا يرى إلا النار ، فليتقينّ أحدكم النار ولو بهشق تمرّة فإن لم يجد ) شيئاً يتصدق به على المحتاج ( فبكلمة طيبة ) يردّها بها ويطيب قلبه ليكون ذلك سبباً لنجاته من النار . قال في الفتح : وهذا موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشعر بأن ذلك يكون في آخر الزمان . وحديث أبي موسى الآتي بعده يشعر بذلك أيضاً . وقد أشار عدى بن حاتم كما في علامات النبوة إلى أن ذلك لم يقع في زمانه ، وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر الفتوح ، فانتفى قول من زعم أن ذلك وقع في ذلك الزمان . قال ابن التين : إنما يقع ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الأرض بركاتها حتى تشبع الرمانة أهل البيت ولا يبقى في الأرض كافر .

## الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ ، ثُمَّ  
 لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ ، وَيُرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً  
 يَلْذَنَ بِهِ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ .

( عن أبي موسى ) الأشعري ( رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه )  
 وآله ( وسلم قال : لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ ) قيل : هو زمان عيسى عليه  
 السلام ( يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ) خصه بالذكر مبالغة في عدم  
 من يقبل الصدقة ، لأن الذهب أعزّ الأموال وأشرفها ، فإذا لم يوجد من  
 يأخذه فغيره بطريق الأولى ، والقصد عدم حصول القبول مع اجتماع ثلاثة  
 أشياء : طواف الرجل بصدقته وعرضها على من يأخذها وكونها من ذهب  
 ( ثم لا يجد أحداً يأخذها منه ، ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة  
 يلذن به ) أى يلتجئ إليه ( من قلة الرجال ) بسبب كثرة الحروب والقتال  
 الواقع في آخر الزمان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر الهرج ( وكثرة  
 النساء ) . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ، وأخرجه مسلم بسند البخارى .

## الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَنَا بِالْصَّدَقَةِ أَنْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَيُحَامِلُ فَيُصِيبُ الْمُدَّ ، وَإِنْ لَبِغْصَهُمُ الْيَوْمَ لِمِائَةِ أَلْفٍ .

( عن أبي مسعود الأنصاري ) عقبه بن عمرو بن ثعلبة البدرى مشهور بكنيته ، وجزم البخارى بأنه شهد بدرًا واستخلف مرة على الكوفة ، وتوفي قبل سنة أربعين أو فيها ، وصحح في الإصابة أنه مات بعدها لأنه أدرك إمارة المغيرة على الكوفة ، وذلك بعد سنة أربعين قطعاً ( رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم إذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل ) بضم الياء وكسر الميم فعلاً مضارعاً . وفي رواية « فتحامل » فعلاً ماضياً ، أى تكلف الحمل بالأجرة ليكسب ما يتصدق به ( فيصيب المد ) فى مقابلة أجرته فيتصدق به ( وإن لبغصهم اليوم لمائة ألف ) من الدراهم أو الدنانير أو الأمداد فلا يتصدق . زاد البخارى فى التفسير : كأنه يعرض بنفسه . وأشار بذلك إلى ما كانوا عليه فى عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم من قلة الشيء وإلى ما صاروا إليه بعده من التوسع لكثرة الفتوح ، ومع ذلك فكانوا فى العهد الأول يتصدقون بما يجلدون ولو جهدوا ، والذين أشار إليهم آخرًا بخلاف ذلك . وفى الحديث الحث على الصدقة بما قلّ وبما جلّ ، وأن لا يحتقر ما يتصدق به ، وأن اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار .



## الحديث الرابع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَتْ أَمْرَأَةً مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئاً غَيْرَ تَمْرَةٍ ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا ، فَقَسَمْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا ، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْنَا ، فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ .

( عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخلت امرأة ) قال الحافظ ابن حجر : لم أعرف اسمها ولا ابنتيها ( معها ابنتان ) كائنتان ( لها تسأل ) عطاء ( فلم تجد عندى شيئاً غير تمرة ) واحدة ( فأعطيتها إياها ) لم تردّها خائبة وهى تجد شيئاً امتثالا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لها : لا يرجع سائل من عندك ولو بشق تمرة . رواه البزار من حديث أبي هريرة ( فقسمتها ) السائلة ( بين ابنتيها ولم تأكل منها ) شيئاً لما جعل الله فى قلوب الأمهات من الرحمة ( ثم قامت فخرجت فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم علينا فأخبرته ) بشأن السائلة ( فقال : من ابتلى من هذه البنات ) الإشارة إلى أمثال من ذكر فى الفاقة أو إلى جنس البنات مطلقاً ( بشيء ) من أحوالهن أو من أنفسهن ، وسماه ابتلاء لموضع الكراهة لهن ( كنّ له سترًا ) لم يقل أسترًا بالجمع ، لأن المراد الجنس المتناول للقليل والكثير ، أى حجاباً ( من النار ) ومناسبة الحديث لترجمة البخارى من جهة أن الأم المذكورة لما قسمت التمرة بين ابنتيها صار لكل واحدة منهما شق تمرة ، وقد دخلت فى عموم كلام الصادق المصدوق : إنها ممن يستر من النار لأنها ممن ابتلى بشيء من البنات فأحسن إليهن . ومناسبة فعل عائشة للترجمة من قوله : والقليل من الصدقة . وللآية من قوله : « والذين لا يجادلون إلا جهمهم » لقولها فى الحديث : فلم تجد عندى غير تمرة . وفيه شدة حرص عائشة امتثالا لوصيته صلى الله عليه وآله وسلم . وفى هذا الحديث التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه أيضاً فى الأدب ، وكذا مسلم ، وأخرجه أيضاً الترمذى فى البر وقال حسن صحيح .

## الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْراً ؟ قَالَ : أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْحٍ ، تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَتَأَمَّلُ الْغِنَى ، وَلَا تُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ، قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا ، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه )  
 وآله ( وسلم ) قال في الفتح : لم أقف على اسمه . قيل : يحتمل أن يكون أبا ذر  
 لأنه ورد في مسند أحمد أنه سأل : أي الصدقة أفضل ؟ وكذا عند الطبراني .  
 لكنه أجيب : جهد من مقل أو سر إلى فقير ( فقال : يا رسول الله أي الصدقة  
 أعظم أجراً ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى )  
 أي تطمع في الغنى لمجاهدة النفس حينئذ على إخراج المال مع قيام المانع وهو  
 الشح ، إذ فيه دلالة على صحة القصد وقوة الرغبة في القربة ( ولا تمهل حتى  
 إذا بلغت ) أي الروح ، أي قاربت ( الحلقوم ) مجرى النفس عند الفرجة  
 ( قلت لفلان كذا ولفلان كذا ) كناية عن الموصى له والموصى به فيهما  
 ( وقد كان لفلان ) أي وقد صار ما أوصى به للوارث فيبطله إن شاء إذا  
 زاد على الثلث أو أوصى به لوارث آخر ، والمعنى : تصدق في حال صحتك  
 واختصاص المال بك ، وشح نفسك بأن تقول لا تلتف مالك لثلاث تصير  
 فقيراً لاني حال سقمك وسياق موتك ، لأن المال حينئذ خرج منك وتعلق  
 بغيرك . قال الخطابي : فيه أن المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه ،  
 وأن سخاوته بالمال في مرضه لا تمحو عنه سمة البخل ، فلذلك شرط صحة البدن ،  
 وشح بالمال لأنه في الحالتين يجد للمال وقعاً في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر  
 معه الفقر ، وأحد الأمرين للموصى والثالث للوارث ، لأنه إذا شاء أبطله .  
 قال الكرماني : ويحتمل أن يكون الثالث للموصى أيضاً لخروجه عن الاستقلال  
 بالتصرف فيما يشاء ، فلذلك نقص ثوابه عن حال الصحة . قال ابن بطال  
 وغيره : لما كان الشح غالباً في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية  
 وأعظم للأجر ، بخلاف من يئس من الحياة ورأى مصدر المال لغيره . وهذا  
 الحديث أخرجه أيضاً في الوصايا ، ومسلم والنسائي في الزكاة .

## الحديث السادس عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّنَا أَسْرَعُ بِكَ لِحُوقًا ؟ قَالَ : أَطْوَلُكُمْ يَدًا ، فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا ، فَكَانَتْ سَوْدَةُ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا ، فَعَلِمْنَا بَعْدَ أَنَّمَا كَانَتْ طُولَ يَدِهَا الصَّدَقَةُ ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لِحُوقًا بِهِ ، وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ .

( عن عائشة رضى الله عنها أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله ) وآله ( وسلم قلن ) الضمير للبعض الغير المعين . قال فى الفتح : ولم أقف على تعيين السائلة منهن عن ذلك إلا عند ابن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبى عوانة بهذا الإسناد عن عائشة قالت فقلت . وقد أخرجه النسائى من هذا الوجه بلفظ قلن بالنون ( للنبي صلى الله عليه وآله ) وآله ( وسلم : أينما أسرع بك لحوقاً ؟ ) أى يدركك بالموت ( قال : أطولكن يداً . فأخذوا قصبة يذرعونها ) أى يقدرونها بذراع كل واحدة ، كى يعلموا أيهن أطول جارحة ( فكانت سودة ) بنت زمعة ، كما زاده ابن سعد ( أطولهن يداً ) من طريق المساحة ( فعلمنا بعد ) أى بعد أن تقرر كون سودة أطولهن يداً بالمساحة ( إنما كانت طول يدها الصدقة ) أى علمنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد باليد العضو وبالطول طولها ، بل أراد العطاء وكثرته ، فاليد هنا استعارة للصدقة ، والطول ترشيح لها ، لأنه ملائم للمستعار منه ( وكانت أسرعنا لحوقاً به ) صلى الله عليه وآله وسلم ( وكانت تحب الصدقة ) واستشكل هذا بما ثبت من تقدم موت زينب وتأخر سودة بعدها . وأجاب ابن رشيد بأن عائشة لا تعنى سودة بقولها : فعلمنا بعد ، أى بعد أن أخبرت عن سودة بالطول الحقيقى ، ولم تذكر سبباً للرجوع عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت ، فتعين الحمل على المجاز . انتهى . وحينئذ فالضمير فى « وكانت » فى الموضعين عائد على الزوجة التى عنها صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : « أطولكن يداً » وإن كانت أبعد مذكور ، إذ هو متعين لقيام الدليل على أنها زينب بنت جحش ، كما فى مسلم

من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ : فكانت أطولنا يداً زينب بنت جحش ، لأنها كانت تعمل وتصدق ، مع اتفاقهم على أنها أولهنّ موتاً ، فتعين أن تكون هي المرادة . وهذا من إضمار مالا يصلح غيره كقوله تعالى : « حتى توارت بالحجاب » . وعلى هذا فلم تكن سودة مرادة قطعاً ، وليس الضمير عائداً عليها ، لكن يعكر على هذا ما وقع من التصريح بسودة عند البخارى فى تاريخه الصغير عن موسى بن إسماعيل بهذا السند بلفظ : فكانت سودة أسرعنا . وقول بعضهم إنه يجمع بين روايتى البخارى ومسلم بأن زينب لم تكن حاضرة خطابه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، فالأولوية لسودة باعتبار من حضر إذ ذاك معارض بما رواه ابن حبان أن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعن عنده فلم يغادر منهنّ واحدة ، وأجاب فى الفتح بأنه يمكن أن يكون تفسيره بسودة من أبى عوانة لكون غيرها لم يتقدم له ذكر ، لأن ابن عيينة عن فراس قد خالفه فى ذلك . وروى عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب . ويؤيده رواية الحاكم فى المناقب من مستدركه ولفظه : قالت عائشة : فكنا إذا اجتمعنا فى بيت لإحدانا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم نمد أيدينا فى الجدار نتناول فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش ، وكانت امرأة قصيرة ، ولم تكن أطولنا ، فعرفنا حينئذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد بطول اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناعة باليد ، تدبغ وتخز ، وتتصدق فى سبيل الله . قال الحاكم على شرط مسلم : وهى رواية مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة فى أمر زينب ، وهى على شرط مسلم . وروى ابن أبى خيثمة من طريق القاسم بن معن قال : كانت زينب أول نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحوقاً به . فهذه روايات يعضد بعضها بعضاً ، ويحصل من مجموعها أن فى أبى عوانة وهماً .

## الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 قَالَ رَجُلٌ : لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ . فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ ،  
 فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقَ عَلَى سَارِقٍ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ  
 لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ ، فَأَصْبَحُوا  
 يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقَ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى  
 زَانِيَةٍ ، لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيِّ ،  
 فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقَ عَلَى غَنِيِّ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ : عَلَى  
 سَارِقٍ ، وَعَلَى زَانِيَةٍ ، وَعَلَى غَنِيِّ ، فَأَتَيْتِ ، فَقِيلَ لَهُ : أَمَّا صَدَقْتُكَ عَلَى  
 سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْعِفَ عَنْ  
 زِنَاهَا ، وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَعْتَبِرَ ، فَيُنْفِقَ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال : قال رجل ) من بنى إسرائيل كما عند أحمد ( لأتصدقن بصدقة ) هو من  
 باب الالتزام كالنذر مثلاً ، والقسم فيه مقدّر كأنه قال : والله لأتصدقن .  
 وزاد في رواية أبي عوانة : الليلة . وكررها في المواضع الثلاثة ، وكذا مسلم ،  
 وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث وترجمته بصدقة السرّ على رواية أبي ذر ،  
 إذ لو كانت جهرًا لما خفي عليه حال الغني ، لأنه في الغالب لا يخفى بخلاف الآخرين  
 ( فخرج بصدقته ) ليضعها في يد مستحق ( فوضعها في يد سارق ) وهو لا يعلم  
 أنه سارق ( فأصبحوا ) أي القوم الذين فيهم هذا المتصدق ( يتحدثون :  
 تصدّق ) الليلة ( على سارق ) إخبار بمعنى التعجب أو الإنكار . ولا بن لهيعة :  
 على فلان السارق ( فقال ) المتصدق ( اللهم لك الحمد ) على تصدقي على سارق  
 حيث كان ذلك بإرادتك لا بإرادتي ، فإن إرادتك كلها جميلة ولا يحمد على  
 المكروه سواك ( لأتصدقن ) الليلة ( بصدقة ) على مستحق ( فخرج بصدقته )

ليضعها في يد مستحق (فوضعها في يد) امرأة (زانية فأصبحوا) أي بنو إسرائيل (يتحلون: تصدق الليلة على) امرأة (زانية فقال) المتصدق (اللهم لك الحمد) على تصدق (على) امرأة (زانية) حيث كان بإرادتك . قال في الفتح: والذي يظهر أنه سلم وفوض ورضى بقضاء الله ، فحمد الله على تلك الحال ، لأنه المحمود على جميع الحال ، لا يحمد على المكروه سواء ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى ما لا يعجبه قال : اللهم لك الحمد على كل حال (لأتصدقنّ) الليلة (بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد غني ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق) الليلة (على غني ، فقال : اللهم لك الحمد: على سارق وعلى زانية وعلى غني ، فأثى) في منامه (ف قيل له) في رواية الطبراني في مسند الشاميين عند أحمد بن عبد الوهاب عن أبي اليمان بهذا الإسناد: فسأه ذلك فأثى في منامه . وأخرجه أبو نعيم في المستخرج عنه وكذا الإسماعيلي من طريق علي بن عياش عن شعيب . وفيه تعيين أحد الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره . قال الكرمانى: قوله « أثى في منامه » أي أرى في المنام ، أو سمع هاتفاً ملكاً أو غيره ، أو أخبره نبي أو أفتاه عالم . وقال غيره: أو أناه ملك فيكلمه ، فقد كانت الملائكة تكلم بعضهم في بعض الأمور ، وقد ظهر بالنقل الصحيح أنها كلها لم تقع إلا الأول . كذا في الفتح (أما صدقتك) زاد أبو أمية : فقد قبلت ، فأما (على سارق فلعله أن يستعف عن سرقة ، وأما الزانية فلعلها أن تستعف عن زناها) بالقصر (وأما الغني فلعله يعتبر فينفق مما أعطاه الله) وفيه أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجات من أهل الخير ، ولهذا تعجبوا من الصدقة على هؤلاء الأصناف الثلاثة . وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع ، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع ، وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواء ، وبركة التسليم والرضا ، وذم التضجر بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول . وهذا في صدقة التطوع . أما الواجبة فلا تجزى على غني وإن ظنه فقيراً ، خلافاً لأبي حنيفة ومحمد حيث قالوا : تسقط ولا تجب عليه الإعادة . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في الزكاة .

## الحديث الثامن عشر

عَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي ، وَخَطَبَ عَلِيٌّ فَأَنكَحَنِي وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَبِي يَزِيدُ ، أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ ، فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ ، وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ .

( عن معن بن يزيد ) السلمي الصحابي ( رضى الله عنه قال : بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا وأبي ) يزيد الصحابي ( وجدى ) الأحنس الصحابي ابن حبيب السلمي ( وخطب عليٌّ ) من الخطبة بكسر الخاء ، أى طلب من ولى المرأة أن يزوجه منى ( فأنكحني ) أى طلب لى النكاح فأجبت ( وخاصمت إليه ) صلى الله عليه وآله وسلم . قال الزركشى والبرماوى : كأنه سقط هنا من البخارى ما ثبت فى غيره وهو : فأفلجنى ، يعنى حكم لى ، أى أظفرنى بمرادى ، يقال : فلج الرجل على خصمه إذا ظفر به ( وكان أبى يزيد أخرج دنانير يتصدق بها فوضعها ) أى الدنانير ( عند رجل فى المسجد ) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه . وفى السياق حذف تقديره وأذن له أن يتصدق بها على المحتاج إليها إذناً مطلقاً ( فجئت فأخذتها ) من الرجل الذى أذن له فى التصديق بها باختيار منه لا بطريق الغصب ( فأتيته بها ) أى بالصدقة ( فقال : والله ما إياك أردت ) على الخصوص بالصدقة ، بل أردت عموم الفقراء ، أى من غير حجر على الوكيل أن يعطى الولد ، وقد كان الولد فقيراً ( فخاصمته ) يعنى أباه ، وهذه الخاصة تفسير لخاصمت الأول ( إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : لك مانويت ) من أجر الصدقة ( يا يزيد ) لأنك نويت الصدقة على محتاج وابنك محتاج إليها ، فوقعت الموقع ، وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها

(ولك ما أخذت يامعن) لأنك أخذت محتاجاً إليها ، وإنما أمضاها صلى الله عليه وآله وسلم لأنه دخل في عموم الفقراء المأذون للوكيل في الصرف إليهم ، وكانت صدقة تطوع . قال في الفتوح : وفيه دليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها وإن احتمل أن المطلق لو خطر بباله فرد من الأفراد لقيد اللفظ به . واستدل به على جواز دفع الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو كان ممن تلزمه نفقته ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال ، فاحتمل أن يكون معن كان مستقلاً لا يلزم أباه يزيد نفقته . وفيه جواز الافتخار بالمواهب الدنية والتحدث بنعم الله . وفيه جواز التحاكم بين الأب والابن ، وأن ذلك بمجرد لا يكون عقوقاً . وجواز الاستخلاف في الصدقة ، ولا سيما صدقة التطوع ، لأن فيه نوع أسرار . وفيه أن للمتصدق أجر مانواه ، سواء صادف المستحق أو لا ، لأن الأب لارجوع له في الصدقة على ولده بخلاف الهبة ، والله أعلم . وهذا الحديث من أفراد البخارى .



## الحديث التاسع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ ، وَلِلدَّخَانِ مِثْلُ ذَلِكَ ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا .

( عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أنفقت المرأة على عيال زوجها وأضيافه ونحو ذلك ( من طعام ) زوجها الذى فى ( بيتها ) المتصرفه فيه إذا أذن لها فى ذلك بالتصريح أو بالمفهوم من اطراد العرف ، فعلمت رضاه بذلك حال كونها ( غير مفسدة ) له بأن لم تتجاوز العادة ولا يؤثر نقصانه ، وقيد بالطعام لأن الزوج يسمح به عادة ، بخلاف الدراهم والدنانير فإن إنفاقها منه بغير إذنه لا يجوز فلو اضطرب العرف أو شككت فى رضاه أو كان شحيحاً يشح بذلك ، وعلمت ذلك من حاله أو شككت فيه ، حرم عليها التصديق من ماله إلا بصريح أمره . وليس فى حديث الباب تصريح بجواز التصديق بغير إذنه . نعم فى حديث أبى هريرة عند مسلم : وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له . لكن قال النووى : معناه من غير أمره الصريح فى ذلك القدر المعين ، ويكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره إما بالصريح أو بالمفهوم كما مر . قال النووى وقال الخطابى : هو على العرف الجارى ، وهو إطلاق رب البيت لزوجته إطعام الضيف والتصديق على السائل ، فندب الشارع ربة البيت لذلك ورغبها فيه على وجه الإصلاح لا الفساد والإسراف . وفى حديث أبى أمامة الباهلى عند الترمذى مرفوعاً وقال حسن : لاتنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها . قيل : يارسول الله ولا الطعام ؟ قال : ذلك أفضل أموالنا . وفى حديث سعد بن أبى وقاص عند أبى داود : لما بايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء قامت امرأة فقالت : يارسول الله إنا كل على آبائنا وأبنائنا . قال أبو داود : وأرى فيه أزواجنا ،

فما يحل لنا من أموالهم ؟ قال : الرطب تأكله وتهديه . قال أبو داود : الرطب أى بفتح الراء الخبز والبقل والرطب بضم الراء : التمر . ويحصل من هذا أن الحكم يختلف باختلاف عادة البلاد وحال الزوج من مسامحة وغيرها ، وباختلاف حال المنفق منه بين أن يكون يسيراً يتسامح به وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج يبخل بمثله ، وبين أن يكون ذلك رطباً يخشى فسادَه إن تأخر وبين غيره ( كان لها أجرها بما أنفقت ) غير مفسدة ( ولزوجها أجره بما كسب ) أى بسبب كسبه ( وللخازن ) الذى يكون بيده حفظ الطعام المتصدق منه ( مثل ذلك ) من الأجر ( لا ينقص بعضهم أجر بعض ) أى من أجر بعض ( شيئاً ) . وفى هذا الحديث التحديث والعنونة وتابعى عن تابعى عن صحابى ، ورواته كلهم كوفيون ، وجريرو رازى أصله من الكوفة ، وأخرجه أيضاً فى الزكاة والبيوع ، ومسلم فى الزكاة ، وكذا أبو داود والترمذى ، وأخرجه النسائى فى عشرة النساء وابن ماجه فى التجارات .

## الحديث العشرون

عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى ، وَمَنْ يَسْتَعِفَّ يُعِفَّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ .

( عن حكيم بن حزام ) بالحاء والزاي الأسدى المكي ، ولد بجوف الكعبة فيما حكاه الزبير بن بكار ، وهو ابن أخى أم المؤمنين خديجة ، وعاش مائة وعشرين سنة ، شطرها فى الجاهلية وشرطها فى الإسلام ، وأعتق مائة رقبة ، وحج فى الإسلام ومعه مائة بدنة ، ووقف بعرفة بمائة رقبة فى أعناقهم أطواق الفضة منقوش فيها « عتقاء الله » عن حكيم بن حزام وأهدى ألف شاة . ومات بالمدينة سنة خمسين أو سنة أربع أو ثمان وخمسين أو سنة ستين ( رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم قال : اليد العليا ) المنفقة ( خير من اليد السفلى ) السائلة ، وهذا هو المعتمد ، وهذا هو قول الجمهور وقد بسط الحافظ ابن حجر الأقوال فى بيان المراد من العليا والسفلى لانطول بذكرها . ثم قال : وكل هذه التأويلات المتعسفة تضحل عند الأحاديث المتقدمة المصرحة بالمراد ، فأولى ما فسر الحديث بالحديث ، ومحصل ما فى الآيات المتقدمة أن أعلى الأيدي المنفقة ثم المتعفة عن الأخذ ثم الأخذة بغير سؤال ، وأسفل الأيدي السائلة والمانعة ، والله أعلم ( وأبدأ بمن تعول ) وفيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم . زاد النسائي من حديث طارق الحارثي : أملك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك . وروى النسائي أيضاً من حديث أبي هريرة : قال رجل : يا رسول الله عندى دينار . قال : تصدق به على نفسك . قال : عندى آخر . قال : تصدق به على زوجك . قال : عندى آخر . قال : تصدق به على ولدك . قال : عندى آخر . قال : تصدق به على خادمك . قال : عندى آخر . قال : أنت أبصر به . ورواه أبو داود والحاكم لكن بتقديم الولد على الزوجة ( وخير الصدقة عن ظهر غنى ) أى لاصدقة كاملة إلا عن ظهر غنى . قال فى الفتح : معنى الحديث :

أفضل الصدقة ما وقع من غير محتاج إلى ما يتصدق به لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . قال الخطابي : لفظ الظهر يرد في مثل هذا إشباعاً للكلام . والمعنى : أفضل الصدقة ما أخرجه الإنسان من ماله بعد أن يستبقى منه قدر الكفاية . ولذلك قال قبله : وابدأ بمن تعول . وقال البغوي : المراد غنى يستظهر به على النوائب التي تنوبه ، والتذكير للتعظيم . هذا هو المعتمد في معنى الحديث . قال النووي إن التصدق بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ، ويكون هو ممن يصبر على الإضاعة والفقر ، فإن لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه . قال : واختار أن معنى الحديث : أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجاً بعد صدقته إلى أحد . فعنى الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه ، وستر العورة والحاجة ، لا ما يدفع به عن نفسه الأذى ، وما هذا سبيله ، فلا يجوز الإيثار بل يحرم ، وذلك إنه إذا أثر غيره به أدى إلى إهلاك نفسه أو الإضرار بها أو كشف عورته . فإعارة حقه أولى على كل حال . فإذا سقطت هذه الواجبات صح الإيثار وكانت صدقته هي أفضل لأجل ما يتحمله من غصص الفقر وشدة مشقته . وبهذا يندفع التعارض بين الأدلة . انتهى . ( ومن يستعفف ) يطلب العفة ، وهي الكف عن الحرام وسؤال الناس ( يعفه الله ) أى يصيره عفيفاً ( ومن يستغن يغنه الله ) أى من يطلب الغنى يعطه الله ذلك .

## الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ وَالْمَسْأَلَةَ : الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ ، وَالْيَدُ السُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ .

( عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم قال وهو على المنبر ) قال ابن عبد البر : فيه إباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة ( وذكر الصدقة ) وفيه الحث على الإنفاق في وجوه الطاعة ( والتعفف ) أى كان يحض الغنى على الصدقة والفقير على العفة . فيه تفضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر ، لأن العطاء إنما يكون مع الغنى ( والمسألة ) ولمسلم : والتعفف عن المسألة . وفيه كراهية السؤال والتنفير عنه ، ومحله ما إذا لم تدع إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه . وقد روى الطبرانى من حديث ابن عمر بإسناد فيه مقال مرفوعاً : ما المعطى من سعة بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجاً ( اليد العليا خير من اليد السفلى ، فاليد العليا هى المنفقة ) اسم فاعل من أنفق . ورواه أبو داود وغيره : المتعفف . ورجحه الخطابى قال : لأن السياق في ذكر المسألة والتعفف عنها . وقال شارح المشكاة : تفسيره بالعفة يناسب الجمل ، وبالمنفقة غير مناسب له لكن إنما يتم هذا لو اقتصر على قوله : اليد العليا هى المتعفف ولم يعقبه بقوله ( و ) اليد ( السفلى هى السائلة ) لدلالاتها على علو المنفقة وسفالة السائلة وردالتها وهى ما يستنكف منها ، فظهر بهذا أن مافى البخارى ومسلم أرجح من إحدى روايتى أبى داود نقلاً ودراية . ويؤيد ذلك رواية حكيم عند الطبرانى بإسناد صحيح مرفوعاً : يد الله فوق يد المعطى ، ويد المعطى فوق يد المعطى ، ويد المعطى أسفل الأيدي . وعند النسائى من حديث طارق الحارثى : قدمنا المدينة فإذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : يد المعطى العليا . وهذا نص يرفع الخلاف ويدفع تعسف من

تعسف في تأويله ذلك ، كقول بعضهم : العليا الآخذة والسفلى المانعة ،  
و العليا الآخذة والسفلى المنفقة . وقد كان إذا أعطى الفقير العطية يجعلها في  
أيده نفسه ويأمر الفقير أن يتناولها لتكون يد الفقير هي العليا أدباً مع قول  
تعالى : « ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات » .  
قال : فلما أضيف الأخذ إلى الله تعالى تواضع لله فوضع يده أسفل من يد  
الفقير الآخذ . وقال ابن العربي . والتحقيق أن السفلى يد السائل ، وأما يد  
الآخذ فلا ، لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة ، وكلتاها عليا ،  
وكلتاها يمين . انتهى . وعورض بأن البحث إنما هو في يد الآدميين ، وأما  
يد الله عز وجل فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده إلى الإعطاء ،  
وباعتبار قبوله الصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الأخذ . وقد روى إسحق  
في مسنده أن حكيم بن حزام قال : يارسول الله ما اليد العليا ؟ قال : التي تعطى  
ولا تأخذ ، وهو صريح في أن الآخذة ليست بعليا . وقد ذكر أبو العباس  
الداني في أطراف الموطأ أن هذا التفسير المذكور في حديث ابن عمر هذا  
مدرج فيه ، ولم يذكر لذلك مستنداً . نعم في كتاب الصحابة للعسكري  
بإسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بشر بن مروان : إني سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اليد العليا خير من اليد السفلى ،  
ولا أحسب السفلى إلا السائلة ولا العليا إلا المعطية ، فهذا يشعر بأن التفسير  
من كلام ابن عمر . ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبه عن ابن عمر قال : كنا نتحدث  
أن اليد العليا هي المنفقة . قاله في الفتح . وفي هذا الحديث التحديث والعننة  
ورواته ما بين بصرى ومدني ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الزكاة .

### الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طُلِبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ قَالَ : اشفَعُوا تُؤْجَرُوا ، وَيَقْضَى اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَاءَ .

( عن أبي موسى رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جاءه السائل أو طلبت إليه حاجة قال : اشفعوا تؤجروا ) سواء قضيت الحاجة أم لا ( ويقضى الله على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ما شاء ) وهذا من مكارم أخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم ليصلوا جناح السائل وطالب الحاجة ، وهو تخلق بأخلاق الله حيث يقول لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم : اشفع تشفع ، وإذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بالشفاعة عنده مع علمه بأنه مستغن عنها لأن عنده شافعاً من نفسه وباعثاً من جوده ، فالشفاعة الحسية عند غيره ممن يحتاج إلى تحريك ، داعية إلى الخير مةأكدة بطريق الأولى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الأدب والتوحيد ، ومسلم وأبو داود في الأدب ، والترمذى في العلم ، والنسائي في الزكاة .

### الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تُوَكِّيَ فَيُوكِيَ عَلَيْكَ ، وَفِي رِوَايَةٍ : لَا تُحْصِيَ فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ . وَفِي رِوَايَةٍ : لَا تُوعِيَ فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، أَرْضَخِي مَا اسْتَطَعْتَ .

( عن أسماء بنت أبي بكر ) الصديق ( رضى الله عنهما قالت : قال لى النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم : لا توكى ) يقال : أوكى مافى سقائه إذا شده بالوكاء ، وهو الخيط الذى يشده به رأس القربة ، أى لا تربطى على ماعنك وتمنعيه ( فيوكى عليك ) أى لا تمنعى مالك عن الصدقة خشية نفاذه فتقطع عنك مادة الرزق ( وفي رواية : لا تحصى فيحصى الله عليك ) والإحصاء معرفة قدر الشيء وزناً أو عدداً ، وهو من باب المقابلة ، وإحصاء الله هنا المراد به قطع البركة ، أو حبس مادة الرزق ، أو المحاسبة عليه فى الآخرة . وفى هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة ، ورواية تابعة عن صحابية ، ورواته كلهم مديون إلا عبدة فكوفى ، وأخرجه البخارى فى الهبة ، ومسلم فى الزكاة ، وكذا النسائى .

( وفى رواية : لا توعى ) من أوعيت المتاع فى الوعاء إذا جعلته فيه ، ووعيت الشيء : حفظته ، والمراد لازم الإيعاء وهو الإمساك ( فيوعى الله عليك ) وإسناده إلى الله مجاز عن الإمساك ( ارضخى ما استطعت ) فعل أمر من الرضخ ، وهو العطاء اليسير ، أى أنفقى من غير إجحاف ، أى مادمت مستطبعة قادرة على الرضخ . وفى هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه أيضاً فى الزكاة والهبة ، ومسلم فى الزكاة ، والنسائى فيه وفى عشرة النساء .



## الحديث الرابع والعشرون

عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَحَنُّتُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاقَةٍ وَصِلَةٍ رَحِمٍ ، فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَجْرٍ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ .

( عن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال : قلت : يا رسول الله أرايت أى أخبرنى عن حكم ( أشياء كنت أتحنث ) أى أتعبد أو أتقرب ، والحنث فى الأصل الإثم ، فكأنه أراد ألقى عنى الإثم . وعن ابن إسحق أن التحنث التبرر . وفى العتق بلفظ : كنت أتحنث بها ، يعنى أتبرر بها . قال عياض : رواه جماعة من الرواة فى البخارى بالمثلثة وبالمثناة ، وبالمثلثة أصح رواية ومعنى ( بها فى الجاهلية ) قبل الإسلام ( من صدقة أو عتاقة ) وكان أعتق مائة رقبة فى الجاهلية ، وحمل على مائة بغير ( وصلة رحم فهل ) لى ( فيها من أجر ؟ فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : أسلمت على ) قبول ( ماسلف ) لك ( من خير ) وقال الحربى : معناه ماتقدم لك من الخير الذى عملته هو لك . ويؤيد ظاهر هذا الحديث ما رواه الدارقطنى فى غرائب مالك من حديث أبى سعيد مرفوعاً : إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه كتب الله له كل حسنة كان زلفها ، ومحا عنه كل سيئة كان زلفها ، وكان عمله بعد ذلك الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها ، لكن هذا لا يتخرج على القواعد الأصولية ، لأن الكافر لا تصح منه فى حال كفره عبادة ، لأن شرطها النية وهى متعذرة منه ، وإنما يكتب له ذلك الخير بعد إسلامه تفضلاً من الله مستأنفاً . قال فى الفتح : وأما من قال إن الكافر لا يثاب فحمل معنى الحديث على وجوه أخرى ، منها أن يكون المعنى : إنك بفعلك ذلك اكتسبت طباعاً جميلة فانتفعت بتلك الطباع فى الإسلام ، أو تكون تلك العادة قد مهدت لك معونة على فعل الخير ، أو إنك اكتسبت بذلك ثناء جميلاً فهو باق لك فى الإسلام ، أو إنك ببركة الخير هديت إلى الإسلام

لأن المبادئ عنوان الغايات ، أو إنك بتلك الأفعال رزقت الرزق الواسع .  
قال ابن الجوزى : قيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عن جوابه ،  
فإنه سأل : هل لى فيها من أجر ؟ فقال : أسلمت على ما أسلفت من خير .  
والعتق : فعل خير ، فكأنه أراد إنك قد فعلت خيراً ، والخير يمدح فاعله  
ويجازى عليه فى الدنيا ، فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً : يثاب  
فى الدنيا بالرزق على مايفعله من جنسه . قال ابن المنير : لم يثبت الحكم من  
أجل قوة الاختلاف فيه . قال الحافظ ابن حجر : لآمانع من أن الله يضيف  
إلى إحسانه فى الإسلام ثواب ما كان صدر منه فى الكفر تفضلاً وإحساناً .  
انتهى . وفى هذا الحديث التحديث والعننة ، ورواية تابعى عن تابعى عن  
صحابى ، وأخرجه أيضاً فى البيوع والأدب والعتق ، وأخرجه مسلم فى الإيمان .

## الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفِذُ ، وَرُبَّمَا قَالَ : يُعْطَى مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلًا  
 مُؤَفَّرًا طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ : أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ .

( عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :  
 الخازن المسلم الأمين الذى ينفذ ( بقاء مكسورة مثقلة ومخففة مضارع أنفذ  
 أو نفذ من الأفعال أو من التفعيل وهو الإمضاء ( وربما قال يعطى ما أمر به )  
 من الصدقة ( كاملاً مؤفراً طيب به نفسه فيدفعه إلى ) الشخص ( الذى أمر له )  
 مبنياً للمفعول ، أى الذى أمر الأمر له ( به ) أى بالدفع ( أحد المتصدقين )  
 بفتح القاف ، لكن أجره غير مضاعف له عشر حسنات ، بخلاف رب المال  
 فهو نحو قولهم فى المبالغة : القلم أحد اللسانين . وقيد الخازن بكونه مسلماً ،  
 لأن الكافر لانية له ، وبكونه أميناً لأن الخائن غير مأجور ، ورتب الأجر على  
 إعطاء ما أمر به لثلاث يكون خائناً أيضاً ، وأن تكون نفسه بذلك طيبة لثلاث  
 يعدم النية فيفقد الأجر ، والبخيل كل البخيل من بخل بماله غيره وأن يعطى من  
 أمر بالدفع إليه لا غيره . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الوكالة والإجارة ،  
 ومسلم فى الزكاة ، وكذا أبو داود والنسائى .

## الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا :  
اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا ، وَيَقُولُ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم )  
قال : ما من يوم يصبح العباد فيه ( ينزل فيه أحد ) ( إلا ملكان ينزلان فيقول  
أحدهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً ) ماله في طاعتك ( خلفاً ) بفتح اللام ، أى  
عوضاً ، كقوله تعالى : « وما أنفقتم من شئ فهو يخلفه » . وقوله : ابن آدم  
أنفق ينفق عليك ( ويقول ) الملك ( الآخر : اللهم أعط ممسكاً تلفاً ) زاد  
ابن أبي حاتم عن أبي الدرداء : فأُنزل الله تعالى في ذلك : « فأما من أعطى  
واتقى » إلى قوله « العسرى » وقوله « اللهم أعط ممسكاً تلفاً » هو من قبيل  
المشكلة لأن التلف ليس بعطية . وظاهره كما قال القرطبي يعم الواجبات  
والمندوبات ، لكن الممسك عن المندوبات لا يستحق الدعاء بالتلف . نعم  
إذا غلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه بإخراج مأموره إذا أخرجه :  
ورواة هذا الحديث كلهم مدينون ، وأخرجه مسلم في الزكاة ، والنسائي في  
عشرة النساء ، وكذا أخرجه من حديث أبي الدرداء أحمد وابن حبان في صحيحه  
والحاكم وصححه والبيهقي من طريق الحاكم بلفظ : ما من يوم طلعت فيه شمس  
إلا وكان يجنبتيها ملكان يناديان نداء يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين :  
« يا أيها الناس هلموا إلى ربكم » إن ما قل وكفى خير مما كثر وألهى . ولا آبت  
الشمس إلا وكان يجنبتيها ملكان يناديان نداء يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين :  
اللهم أعط منفقاً خلفاً وأعط ممسكاً تلفاً . وأنزل الله في ذلك قرآناً في قول  
الملكين : « يا أيها الناس هلموا إلى ربكم » في سورة يونس « والله يدعو إلى  
دار السلام ... ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » . وأنزل الله في قولها :  
اللهم أعط منفقاً ... إلخ : « والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى » إلى قوله  
« للعسرى » وقوله : يجنبتيها تنذير جنبة بفتح الجيم وسكون النون ، وهى

الناحية . وفي الحديث الترغيب في الإنفاق في وجوه البر ، وأن ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل ، وتضمنت الآية الكريمة الوعد بالتيسير لمن ينفق في وجوه البر ، والوعيد بالتيسير بعكسه ، والتيسير المذكور أعم من أن يكون لأحوال الدنيا أو لأحوال الآخرة ، وكذا دعاء الملك بالخلف يحتمل الأمرين ، وأما الدعاء بالتلف فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس صاحب المال ، أو المراد به فوات أعمال البر بالتشاغل بغيرها . قال النووي : الإنفاق المندوح ما كان في الطاعات وعلى العيال والضيغان والتطوعات .

## الحديث السابع والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :  
 مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ ، مِنْ  
 ثَدْيَيْهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا ، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ إِلَّا سَبَعَتْ أَوْ وَفَرَتْ عَلَى  
 جِلْدِهِ حَتَّى تُحْفِيَ بَنَانَهُ ، وَتَعْفُو أَثَرَهُ ، وَأَمَّا الْبَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ أَنْ  
 يُنْفِقَ شَيْئاً إِلَّا لَزِقَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَكَانَهَا ، فَهُوَ يُوسِعُهَا فَلَا تَتَّسِعُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : مثل البخيل والمنفق كمثل رجلين عليهما جبستان من حديد) الأكثر أنها بالموحدة ، وفى رواية بالنون ، وهى بالموحدة : ثوب مخصوص ولا مانع من إطلاقه على الدرع (من ثديهما) جمع ثدى (إلى تراقيهما) جمع ترقوة : العظمين المشرفين فى أعلى الصدر من رأس المنكبين إلى طرف ثغرة النحر (فأما المنفق فلا ينفق) شيئاً (إلا سبغت) أى امتدت وغطت (أو وفرت) من الوفور ، والشك من الراوى ، أى كملت (على جلده حتى تحفى) أى تستر ، وفى رواية : تجن من أجنّ الشئ إذا ستره (بنانه) أى أصابعه ، وروى ثيابه وهو تصحيف ، وفى رواية : حتى تغشى أنامله (وتعفو أثره) تقول : عفت الديار إذا درست ، وعفاها الريح إذا طمسها ، وهو فى الحديث متعدّد ، أى تمحو أثر مشيه لسبوغها ، يعنى أن الصدقة تستر خطايا المتصدق كما يستر الثوب الذى يجر على الأرض أثر مثى لابس به مرور الذيل عليه ، فضرِب المثل بدرع سابعة ، فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه ، والمراد أن الجوّاد إذا همّ بالصدقة انفسح لها صدره وطابت بها نفسه فتوسعت بالإنفاق (وأما البخيل فلا يريد أن ينفق شيئاً إلا لزقت) أى التصقت (كل حلقة) بسكون اللام (مكانها فهو يوسعها ولا تتسع) ضرب المثل برجل أراد أن يلبس درعاً يستجنّ به فحالت يدها بينها وبين أن تمر على سائر جسده ، فاجتمعت فى عنقه فلزمت ترقوته . والمعنى : أن البخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شحت نفسه وضاق صدره وانقبضت يده .

## الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَالَ :  
 عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ ، فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ؟ قَالَ :  
 يَعْمَلُ بِيَدِهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ ، قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ؟ قَالَ : يُعِينُ  
 ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ . قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ؟ قَالَ : فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ  
 وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ .

( عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :  
 على كل مسلم صدقة ) أى على سبيل الاستحباب المتأكد ، ولا حق في  
 المال سوى الزكاة إلا على سبيل النذب ومكارم الأخلاق كما قاله الجمهور  
 ( فقالوا : يأنى الله فن لم يجد ) ما يتصدق به ( قال : يعمل بيده فينفع نفسه  
 ويتصدق . قالوا : فإن لم يجد . قال : يعين ذا الحاجة الملهوف ) أى المظلوم  
 والعاجز ( قالوا : فإن لم يجد ) أى لم يقدر ( قال : فليعمل بالمعروف ) وعند  
 البخارى فى الأدب من وجه آخر عن شعبة : فليأمر بالخير أو بالمعروف .  
 وزاد أبو داود والطيالسى : وينهى عن المنكر ( ويمسك عن الشر فإنها )  
 أى الخصلة التى هى الإمساك ( له ) أى للممسك ( صدقة ) وظاهره أن الأمر  
 بالمعروف والإمساك عن الشر رتبة واحدة وليس كذلك بل الإمساك هو  
 الرتبة الأخيرة . قال الزين بن المنير : إنما يحصل ذلك للممسك عن الشر إذا  
 نوى بالإمساك القرية بخلاف محض الترك والإمساك أعم من أن يكون عن  
 غيره ، فكأنه تصدق عليه بالسلامة منه ، فإن كان شره لا يتعدى نفسه  
 فقد تصدق على نفسه بأن منعها من الإثم . قال : وليس ماتضمنه الخير من  
 قوله « فإن لم يجد » ترتيباً وإنما هو للإيضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من  
 الخصال المذكورة فإنه يمكنه خصلة أخرى ، فمن أمكنه أن يعمل بيده  
 فيتصدق ، وأن يغيث الملهوف ، وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ،  
 ويمسك عن الشر ، فليفعل الجميع . ومقصود هذا الباب يتزل منزلة  
 الصدقات فى الأجر ولا سيما فى حق من لا يقدر عليها . ويفهم منه أن الصدقة

في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة . ومحصل ما ذكره في حديث الباب أنه لابد من الشفقة على خلق الله ، وهي إما بالمال أو غيره ، والمال إما حاصل أو مكتسب ، وغير المال إما فعل وهو الإغاثة ، وإما ترك وهو الإمساك . انتهى . وبسط في الفتح في بيان ذلك . والذي ذكرناه فيه كفاية . ورواة هذا الحديث كوفيون إلا شيخ البخاري فبصري وشعبة فواسطي ، وفيه التحديث والعنونة ورواية الابن عن أبيه عن جده ، وأخرجه مسلم والنسائي في الزكاة .



## الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : بُعِثَ إِلَى نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاةٍ ، فَأُرْسِلَتْ إِلَى عَائِشَةَ مِنْهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ فَقُلْتُ : لَا ، إِلَّا مَا أُرْسِلَتْ بِهِ نُسَيْبَةُ مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ ، فَقَالَ : هَاتِ ، فَقَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا .

( عن أم عطية رضي الله عنها ) أنها ( قالت : بعث إلى نسيبة ) أم عطية ( الأنصارية بشاة ) من الصدقة ( فأرسلت ) نسيبة ( إلى عائشة رضي الله عنها ) وقد كان مقتضى الظاهر أن تقول : بعث إلى بضمير المتكلم المجرور ، لكنها عبرت عن نفسها بالظاهر حيث قالت : إلى نسيبة موضع المضمرة الذي هو ضمير المتكلم المجرور إما على سبيل الالتفات أو جردت من نفسها ذاتاً تسمى نسيبة ، وليس أم عطية غير نسيبة ، بل هي هي ، وخوف هذا التوهم زاد ابن السكن هنا عن الفربري : قال أبو عبد الله أي البخاري : نسيبة هي أم عطية ( منها ) أي من الشاة ( فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : عندكم شيء ) قالت عائشة ( فقلت : لا ) شيء عندنا ( إلا ما أرسلت به ) أم عطية ( نسيبة من تلك الشاة ، فقال : هات فقد بلغت محلها ) أي وصلت إلى الموضع الذي نحل فيه بصيرورتها ملكاً للمتصدق بها عليهم ، فصحت منها هديتها ، وإنما قال ذلك لأنه كان يحرم عليه أكل الصدقة . وترجم البخاري لهذا الحديث بلفظ : باب قدركم يعطى من الزكاة ومن الصدقة وحكم من أعطى شاة . انتهى . وأشار بذلك إلى الرد على من كره أن يدفع إلى شخص واحد قدر النصاب ، وهو محكى عن أبي حنيفة . وقال محمد بن الحسن : لا بأس به . وقال غيره : لفظ الصدقة يعمّ الفرض والنفل والزكاة كذلك ، لكنها لا تطلق غالباً إلا على المفروض دون التطوع . فهي أخص من الصدقة من هذا الوجه ، ولفظ الصدقة من حيث الإطلاق على الفرض ترادف الزكاة لا من حيث الإطلاق على النفل . وقد تكرر في الأحاديث لفظ الصدقة على المفروضة ، ولكن الأغلب التفرقة ، والله أعلم .

## الحديث الثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ : أَلَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ .

( عن أنس رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له )  
 الفريضة التي تؤخذ في زكاة الحيوان ( التي أمر الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ) بها ( ومن بلغت صدقته بنت مخاض ) بأن كان عنده من الإبل خمس وعشرون إلى خمس وثلاثين ، وبنت المخاض الأنثى من الإبل وهي التي تم لها عام ، سميت به لأن أمها آن لها أن تلحق بالمخاض وهو وجع الولادة وإن لم تحمل ( وليست عنده ) أي بنت المخاض موجودة ( وعنده بنت لبون ) أنثى وهي التي آن لأمها أن تلد فتصير لبونا ( فإنها تقبل منه ) أي من المالك من الزكاة ( ويعطيه المصدق ) كحدث أخذ الصدقة وهو الساعي الذي يأخذ الزكاة ( عشرين درهماً ) فضة من النقرة الخالصة ، وهي المراد بالدرهم الشرعية حيث أطلقت ( أو شاتين ) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الإبل ( فإن لم يكن عنده ) أي المالك ( بنت مخاض على وجهها ) المفروض ( وعنده ابن لبون ) ذكر ( فإنه يقبل منه ) وإن كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها ( وليس معه شيء ) وهذا طرف من حديث الصدقات ، ودلالته على الترجمة من جهة قبول ما هو أنفس مما يجب على المصدق وإعطاؤه التفاوت من جنس غير جنس الواجب ، وكذا العكس . وأجيب بأنه لو كان كذلك لكان ينظر ما بين السنين في القيمة ، فكان الفرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الأمكنة والأزمنة ، فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في مثل ذلك . قاله في فتح الباري . ورواته بصريون ، وفيه التحديث ، وأخرجه البخاري في مواضع . قال صاحب التلويح : أي في عشرة مواضع بإسناد واحد مقطوعاً من حديث ثمامة عن أنس ، وأخرجه أبو داود في الزكاة ، وكذا النسائي وابن ماجه .

## الحديث الحادى والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ : أَلَتِى فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ : أَلَتِى فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له : الفريضة (التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية (المالك كثرة (الصدقة) فيقل ماله أو خشية المصدق قلتها ، فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئاً من الجمع والتفريق . وهذا التأويل قاله الشافعى . وقال مالك في الموطأ : معناه أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا يجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة ، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان ، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفرقانهما حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة ، فصرف الخطاب للمالك . وقال أبو حنيفة : معنى لا يجمع بين متفرق أن يكون بين رجلين أربعون شاة ، فإذا جمعاها فشاة ، وإذا فرقاها فلا شيء ، ولا يفرق بين مجتمع أن يكون لرجل مائة وعشرون شاة ، فإذا فرقها المصدق أربعين أربعين فثلاث شياه . وقال أبو يوسف : معنى الأول أن يكون للرجل ثمانون شاة ، فإذا جاء المصدق قال هى بنى وبين إخوتى لكل واحد عشرون فلا زكاة ، أو يكون له أربعون وإخوته أربعون فيقول كلها لى فشاة (وفى رواية عنه) أى عن أنس رضى الله عنه (أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له) الفريضة (التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم : وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية) يريد أن المصدق إذا أخذ من أحد الخليطين ماوجب أو بعضه من

مال أحدهما فإنه يرجع المخالط الذى منه الواجب أو بعضه بقدر حصة الذى خالطه من مجموع المالين مثلاً فى المثلى كالثمار والحبوب ، وقيمة فى المقوم كالإبل والبقر والغنم ، فلو كان لكل منهما عشرون شاة رجع الخليط على خليطه بقيمة نصف شاة لابنصف شاة لأنها غير مثلية ، ولو كان لأحدهما مائة وللآخر خمسون فأخذ الساعى الشاتين الواجبين من صاحب المائة رجع بثلث قيمتهما . أو من صاحب الخمسين رجع بثلثي قيمتهما ، أو من كل واحد شاة رجع صاحب المائة بثلث قيمة شاة ، وصاحب الخمسين بثلثي قيمة شاة .

## الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْهَجْرَةِ ، فَقَالَ : وَيَحْكُ إِنَّ شَأْنَهَا شَدِيدٌ ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا .

( عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن أعرابياً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الهجرة ) أى أن يبايعه على الإقامة بالمدينة ، ولم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( ويحك ) كلمة رحمة وتوجع لمن وقع في هلكة لا يستحقها ( إن شأنها ) أى القيام بحق الهجرة ( شديد ) لا يستطيع القيام بها إلا القليل ، ولعلها كانت متعذرة على السائل شاقة عليه فلم يجبه إليها ( فهل لك من إبل تؤدى صدقتها ) زكاتها ( قال : نعم ) لى إبل تؤدى زكاتها ( قال : فاعمل من وراء البحار ) أى القرى والمدن ، وكأنه قال : إذا كنت تؤدى فرض الله عليك فى نفسك ومالك فلا تبالى أن تقيم فى بيتك ولو كنت فى أبعد مكان ( فإن الله لن يترك ) أى ينقصك ( من ) ثواب ( عملك شيئاً ) وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الهجرة والأدب والهبة ، ومسلم فى المغازى ، وأبو داود فى الجهاد ، والنسائى فى البيعة والسير .

## الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ :  
 فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ  
 مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ  
 مِنْهُ الْحَقَّةُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ،  
 وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحَقَّةُ وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا  
 تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ  
 بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ  
 بِنْتُ لَبُونٍ وَيُعْطَى شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ  
 لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحَقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا  
 أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ  
 مَخَاضٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَيُعْطَى مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا  
 أَوْ شَاتَيْنِ .

( عن أنس رضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له : فريضة  
 الصدقة التي أمر الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم : من بلغت عنده  
 من الإبل صدقة الجذعة ) بفتح الجيم والذال المعجمة التي لها أربع سنين  
 وطعنت في الخامسة ( وليست عنده جذعة وعنده حقة ) بكسر الحاء وفتح  
 القاف المشددة التي لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة ( فإنها تقبل منه الحقة  
 ويجعل معها شاتين ) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الإبل يدفعهما للمصدق  
 ( إن استيسرتا له ) أى وجدتا في ماشيته ( أو عشرين درهماً ) فضة من النقرة ،  
 وكل منهما أصل في نفسه لا بدل لأنه قد خير فيهما ، وكان ذلك معلوماً  
 لايجرى مجرى تعديل القيمة لاختلاف ذلك في الأزمنة والأمكنة ، فهو تعويض

قدره الشارع كالصاع في المصرة ( ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق ) بتخفيف الصاد ، أى الساعى ( عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون ) أنثى ( فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى ) المصدق بالتشديد وهو المالك ( شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقته بنت لبون ) وهى التى لها سنتان وطعنت فى الثالثة ( وعنده حققة فإنها تقبل منه الحققة ويعطيه المصدق ) بالتخفيف وهو الساعى ( عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض ) وهى التى لها سنة وطعنت فى الثانية ( فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطى ) أى المالك ( معها ) المصدق ( عشرين درهماً أو شاتين ) فيه أن جبر كل مرتبة بشاتين أو عشرين درهماً ، وجواز النزول والصعود من الواجب عنده فقدته إلى سنٍّ آخر يليه ، والخيار فى الشاتين والدراهم لدافعها سواء كان مالكاً أو ساعياً ، وفى الصعود والنزول للمالك فى الأصح . وهذا الحديث طرف من حديث أنس .

## الحديث الرابع والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا  
الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) هَذِهِ  
فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ،  
وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا  
فَلْيُعْطَهَا ، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ ، فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا  
دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى  
خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى  
خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ  
فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةٌ الْجَمَلِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ  
فَفِيهَا جَذَعَةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ يَعْغَى سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ ،  
فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ ،  
فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ  
خَمْسِينَ حِقَّةٌ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ  
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ ، وَفِي صَدَقَةِ  
الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ ، فَإِذَا زَادَتْ  
عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ  
فَفِيهَا ثَلَاثُ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ  
سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ  
يَشَاءَ رَبُّهَا وَفِي الرِّقَةِ رُبْعُ الْعُشْرِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ  
فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا .



(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين) أى عاملاً عليها ، وهو اسم لإقليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها هجر ، وهكذا ينطق به بلفظ التثنية والنسبة إليها بحرانى (بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة) أى نسخة فريضة (الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين) بفرض الله (والتي أمر الله بها رسوله) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى بتبليغها وأضيف الفرض إليه لأنه دعا إليه وحمل الناس عليه ، أو معنى فرض قدر ، لأن الإيجاب بنص القرآن على سبيل الإجمال ، وبين صلى الله عليه وآله وسلم مجمله بتقدير الأنواع والأجناس (فمن سئلها) أى فمن سئل الزكاة (من المسلمين على وجهها فليعطها) أى على الكيفية المذكورة فى الحديث من غير تعديل بدليل قوله (ومن سئل فوقها) أى زائداً على الفريضة المعينة فى السن أو العدد (فلا يعط) الزائد على الواجب ، وقيل لا يعطى شيئاً من الزكاة لهذا المصدق لأنه خان بطلبه فوق الزائد ، فإذا ظهرت خيانتة سقطت طاعته ، وحينئذ يتولى إخراجه أو يعطيه لساع آخر \* ثم شرع فى بيان كيفية الفريضة وكيفية أخذها وبدأ بزكاة الإبل لأنها غالب أموالهم فقال (فى أربع وعشرين من الإبل) زكاة (فما دونها) أى فما دون أربع وعشرين (من الغنم من كل خمس شاة) أى لأجل كل خمس من الإبل (فإذا بلغت) إبله (خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى) قيد بالأنثى للتأكيد ، كما يقال : رأيت بعينى وسمعت بأذنى (فإذا بلغت) إبله (ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى) آن لأمها أن تلد (فإذا بلغت) إبله (ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل) أى استحقت أن يغشاها الفحل (فإذا بلغت) إبله (واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة) سميت بذلك لأنها أجذعت مقدم أسنانها أى أسقطته وهى غاية أسنان الزكاة (فإذا بلغت) إبله (يعنى ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت) إبله (إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل ، فإذا زادت) إبله (على عشرين ومائة) واحدة فصاعداً (ففى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة) فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وواجب مائة وأربعين بنت لبون وحقتان وهكذا (ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) أى يتبرع ويتطوع (فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة) وفرض

صلى الله عليه وآله وسلم ( في صدقة الغنم في سائمتها ) أى راعيها إلا المعلوفة وفي سائمتها كما قاله في شرح المشكاة بدل من الغنم بإعادة الجار المبدل في حكم الطرح ، فلا يجب في مطلق الغنم شيء . وهذا أقوى في الدلالة من أن لو قيل ابتداء في سائمة الغنم أو في الغنم السائمة ، لأن دلالة البدل على المقصود بالمنطوق ، ودلالة غيره عليه بالمفهوم ، وفي تكرار الجار إشارة إلى أن للسوم في هذا الجنس مدخلا قوياً وأصلاً يقاس عليه بخلاف جنسى الإبل والبقرة . انتهى ( إذا كانت ) غنم الرجل ، وفي رواية : إذا بلغت ( أربعين إلى عشرين ومائة ) فزكاتها ( شاة ) جذعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية ، وقيل ستة أشهر ، أو ثنية معز لها سنتان ودخلت في الثالثة ، وقيل سنة ( فإذا زادت ) غنمه ( على عشرين ومائة ) واحدة فصاعداً ( إلى مائتين ) فزكاتها ( شاتان فإذا زادت ) غنمه ( على مائتين ) ولو واحدة ( إلى ثلثمائة ففيها ثلاث ) وللكشميهني : ثلاث شياه ( فإذا زادت ) غنمه ( على ثلثمائة ) مائة أخرى لادونها ( ففي كل مائة شاة ) ففي أربعمائة أربع شياه ، وفي خمسمائة خمس ، وفي ستمائة ست ، وهكذا ( فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة ) أى إذا كان عند الرجل سائمة تنقص واحدة من أربعين فلا زكاة عليه فيها ، وبطريق الأولى إذا نقصت زائداً على ذلك ( فليس فيها ) أى الناقصة عن الأربعين ( صدقة إلا أن يشاء ربها ) أن يتطوع ( وفي ) مائتي درهم من ( الرقة ) بكسر الراء وتخفيف القاف : الورق ، والهاء عوض عن الواو نحو العدة ، والوعد : الفضة المضروبة وغيرها ( ربع العشر ) خمسة دراهم ، وما زاد على المائتين فبحسابه ، فيجب ربع عشره . وقال أبو حنيفة : لها وقص فلا شيء على ما زاد على مائتي درهم حتى تبلغ أربعين درهماً فضة ، ففيه حينئذ درهم واحد ، وكذا في كل أربعين ( فإن لم تكن ) أى الرقة ( إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء ) لعدم النصاب ، والتعبير بالتسعين يومه إذا زادت على المائة والتسعين قبل بلوغ المائتين أن فيها زكاة ، وليس كذلك ، وإنما ذكر التسعين لأنه آخر عقد قبل المائة ، والحساب إذا جاوز الأحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والألوف ، فذكر التسعين ليدل على أن لاصدقة فيما نقص عن المائتين ولو بعض حبة لحديث الشيخين : ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ( إلا أن يشاء ربها ) وهذا كقوله في حديث الأعرابي في الإيمان : إلا أن تطوع .

## الحديث الخامس والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ : أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةً وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٍ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ .

( وعنه ) أى عن أنس ( رضى الله عنه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له ) الصدقة ( التى أمر الله رسوله صلى الله عليه وآله ( وسلم ) بها ) ولا يخرج فى الصدقة ( المفروضة ( هرمة ) الكبيرة التى سقطت أسنانها ( ولا ذات عوار ) بفتح العين ، أى معيبة بما تردّ به فى البيع ، وهو شامل للمريض وغيره ، وبالضم : العور فى العين ، إلا من مثلها من الهرمات وذات العوار ، وتكنى مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط ، وكذا لا تؤخذ صغيرة لم تبلغ سن الإجزاء ( ولا تيس ) وهو فحل الغنم أو مخصوص بالمعز لقوله تعالى : « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون » ( إلا ما شاء المصدق ) كحدث آخذ الصدقات الذى هو وكيل الفقراء فى قبض الزكوات بأن يؤدى اجتهاده إلى أن ذلك خير لهم ، وحينئذ فلا استثناء راجع لما ذكر من الهرم والعور والذكورة . نعم يؤخذ ابن اللبون أو الحق عن خمس وعشرين من الإبل عند فقد بنت المخاض ، والذكر من الشياه فيما دون خمس وعشرين من الإبل ، والتبيع فى ثلاثين من البقر للنص على الجواز فيها إلا فى الحق فللقياس ، وخرج يعيب البيع عيب الأضحية ، ولو انقسمت الماشية إلى صحاح ومراض أو إلى سليمة ومعيبة أخذ صحيحة وسليمة بالقسط ، ففى أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مراض ، وقيمة كل صحيحة ديناران وكل مريضة دينار ، تؤخذ صحيحة بقيمة صحيحة ونصف مريضة وهو دينار ونصف ، وكذا لو كان نصفها سليما ونصفها معيباً كما ذكر . ثم إن الأكثرين كما قاله الحافظ ابن حجر على تشديد صاد المصدق أى المتصدق . وتقدير الحديث حينئذ : ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار أصلاً ، ولا يؤخذ التيس إلا برضا المالك لكونه محتاجاً إليه ، ففى أخذه بغير رضاه إضرار به ، وحينئذ فلا استثناء مختص بالتيس . واستدل به للمالكية فى تكليف المالك سليماً وهو مذهب المدونة . وعن ابن عبد الحكم : لا يؤخذ من المعيبة إلا أن يرى الساعى أخذ المعيبة لا الصغيرة .

### الحديث السادس والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ بَعَثَ مُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ ،  
تَقَدَّمَ . وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ قَالَ : إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ ، وَذَكَرَ  
بَاقِيَ الْحَدِيثِ ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ : وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ .

---

( عن ابن عباس رضى الله عنهما حديث بعث معاذ إلى اليمن تقدم . وفي  
هذه الرواية قال : إنك تقدم على قوم أهل كتاب . وذكر باقى الحديث .  
ثم قال فى آخره : وتوق ( أى احذر ) كرائم أموال الناس ) أى  
نفائسها من أى صنف كان ، جمع كريمة وهى العزيزة عند رب المال ،  
إما باعتبار كونها أكلة ، أى مسمنة للأكل أو ربح بضم الراء وتشديد الباء  
أى قريية العهد بولادة . وقال الأزهرى : إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها ،  
لأن الزكاة لمواساة الفقراء ، فلا يناسب الإجحاف بمال الأغنياء إلا إن  
رضوا بذلك .

## الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ  
الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالاً مِنْ نَخْلٍ ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءُ  
وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا  
وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ ، قَالَ أَنَسُ : فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ :  
« لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » ، قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ :  
« لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » ، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءُ ،  
وَلِإِنَّهَا صَدَقَةُ اللَّهِ أَرْجُو بَرَّهَا وَدُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ  
اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَخْ ،  
ذَلِكَ مَالٌ رَاحٍ ، ذَلِكَ مَالٌ رَاحٍ ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ ، وَإِنِّي أَرَى  
أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ . فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَسَمَهَا  
أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ .

( عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَبُو طَلْحَةَ ) زَيْدُ الْأَنْصَارِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالاً مِنْ نَخْلٍ ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ  
بَيْرُحَاءُ ) بِكَسْرِ الْبَاءِ أَوْ بَفَتْحِهَا : اسْمُ قَبِيلَةٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ بَرٍّ أَوْ بَسْتَانٍ أَوْ  
أَرْضٍ ، وَفِيهَا لُغَاتٌ ذَكَرَهَا فِي الْفَتْحِ وَغَيْرِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي ذَلِكَ ( وَكَانَتْ )  
بَيْرُحَاءُ ( مُسْتَقْبَلَةُ الْمَسْجِدِ ) النَّبَوَى ، أَيْ مُقَابِلَتُهُ قَرِيبَةً مِنْهُ ( وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) وَآلُهُ ( وَسَلَّمَ ) يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا ( أَيْ فِي بَيْرُحَاءِ )  
( طَيِّبٍ . قَالَ أَنَسُ ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ » )  
أَيْ لَنْ تَبْلُغُوا حَقِيقَةَ الْبِرِّ الَّتِي هِيَ كَمَالُ الْخَيْرِ ، أَوْ لَنْ تَنَالُوا بِرَّ اللَّهِ الَّذِي هُوَ  
الرَّحْمَةُ وَالرِّضَا وَالْجَنَّةُ ( حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ) أَيْ مِنْ بَعْضِ مَا تُحِبُّونَ مِنَ الْمَالِ

أو مما يعمه وغيره ، كبذل الجاه في معاونة الناس ، والبدن في طاعة الله ، والمهجة في سبيل الله ( قام أبو طلحة ) رضى الله عنه ( إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ) وسلم فقال : يارسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » ، وإن أحب أموالى إلىَّ بيرحاء وإنها صدقة لله أرجو برّها ( أى خيرها ) ( وذخرها ) بضم الذال المعجمة ، أى أقدمها فأذخرها لأجدها ( عند الله ، فضعتها يارسول الله حيث أراك الله ) فوّض تعيين مصرفها إليه صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن ليس فيه تصريح بأن أبا طلحة جعلها حبساً ( قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم : بَخْ ) بفتح الباء وسكون المعجمة ، كهل وبل ، غير مكررة هنا . قال فى القاموس : قل فى الأفراد : بخ ساكنة ، وبخ مكسورة ، وبخ منونة ، وبخ منونة مضمومة ، وتكرر بخ بخ للمبالغة ، الأول منون والثانى مسكن ، ويقال : بخ بخ مسكنين ، وبخ وبخ منونين ، وبخ بخ مشددين : كلمة تقال عند الرضا والإعجاب بالشيء أو الفخر والمدح . انتهى . فمن نونه شبهة بأسماء الأصوات كصه ومه ( ذلك مال رابح ، ذلك مال رابح ) أى ذو ربح ، كلابن وتامر ، أى يربح صاحبه فى الآخرة ، أو مال مربوح ، فاعل بمعنى مفعول ( وقد سمعت ماقلت ، وإنى أرى أن تجعلها فى الأقربين . فقال أبو طلحة : افعل ) برفع لام أفعل فعلا مستقبلا ( يارسول الله ، فقسمها ) أى بيرحاء ( أبو طلحة فى أقاربه وبنى عمه ) من عطف الخاص على العام . وهذا يدل على أن إنفاق أحب الأموال على أقرب الأقارب أفضل ، وأن الآية تعم الإنفاق الواجب والمستحب . قاله البيضاوى ، لكن استشكل دلالة الحديث على الترجمة لأنها للزكاة على الأقارب ، وهذا ليس زكاة . وأجيب بأنه أثبت للزكاة حكم الصدقة بالقياس عليها . قاله الكرماني . فليتأمل . وقال ابن المنير : إن صدقة التطوّع على الأقارب لما لم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصلة معاً كانت صدقة الواجب كذلك ، لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوّع على من يلزم المرء نفقته أن تكون الصدقة الواجبة كذلك .

## الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُهُ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَصَلَّى ، تَقَدَّمَ . وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ : فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ زَيْنَبُ . فَقَالَ : أَيُّ الزَّيَانِبِ ؟ فَقِيلَ : امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ . قَالَ : نَعَمْ أَتَدْنُونَهَا . فَأَذِنَ لَهَا . فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ ، وَكَانَ عِنْدِي حُلٌّ لِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَرَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ .

( عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه حديثه فى خروج النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى المصلى تقدم . وفى هذه الرواية قال : فلما صار إلى منزله جاءت زينب ) بنت معاوية أو بنت عبد الله بن معاوية بن عتاب الثقفية ، ويقال لها أيضاً ربيعة ، وقع ذلك فى صحيح ابن حبان نحو هذه القصة ، ويقال : هما ثنتان عند الأكثر ، وممن جزم به ابن سعد . وقال الكلاباذى : ربيعة هى المعروفة بزینب . وبه جزم الطحاوى فقال : ربيعة هى زينب ( امرأة ابن مسعود ) عبد الله ( تستأذن عليه ، فقيل : يارسول الله ) القائل بلال ( هذه زينب . فقال : أى الزيانب؟ ) أى أى زينب منهن ، فعرف باللام مع كونه علماً لما نكر حتى جمع ( فقيل : امرأة ابن مسعود . قال : نعم ائذنوا لها . فأذن لها . قالت : يا نبي الله ، إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندى حلى ) بضم الحاء وكسر اللام ( لى فأردت أن أتصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : صدق ابن مسعود ) وجه مطابقته للترجمة شمول الصدقة للفرس والنمل ،

وإن كان السياق قد يرجح النفل ، لكن السياق يقتضى عمومه . قاله البرماوى كغيره . واحتج به على جواز دفع زكاة المرأة لزوجها الفقير ، وهو مذهب الشافعية وأحمد فى رواية ، ومنعه أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية . وأجابوا عن الحديث بأن قوله فى الرواية الثانية « ولو من حليكن » يدل على التطوع . وبه جزم النووى . واحتجوا أيضاً بظاهر قوله ( زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم ) لأنه يدل على أنها صدقة تطوع ، لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة إجماعاً . وأجيب بأن الذى يمتنع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطى نفقته ، والأم لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه . وأجيب بأن الإضافة للتربية لا للولادة فكأنه ولده من غيرها . وتعليل منعها من إعطاء الزوج بعود ماتعطيه له إليها فى النفقة ، فكأنها لم تخرج عنها معارض بوقوع ذلك فى التطوع ، ويلزم منه إبطاله . فتأمل .



## الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ.

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ليس على المسلم ) خصه وإن كان الصحيح عند الأصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالفروع لأنه مادام كافراً فلا يجب عليه الإخراج حتى يسلم ، فإذا أسلم سقطت ، لأن الإسلام يجب ما قبله ( في فرسه ) الشامل للذكر والأنثى ، وجمعه الخيل من غير لفظه ( وغلامه ) أى عبده ( صدقة ) خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله في إناثها أو ذكورها وإناثها حيث أوجب في كل فرس ديناراً أو ربع عشر قيمتها على التخيير . قال في الفتح : واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيهما مطلقاً ولو كانا للتجارة . وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره ، فيخص به عموم هذا الحديث . انتهى . قلت : وهو الراجح . قال الشوكاني : وقد نقل ابن المنذر الإجماع على زكاة التجارة ، وهذا النقل ليس بصحيح ، فأول من يخالف في ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الإسلام . قال : وقد كانت التجارة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم قائمة في أنواع مما يتجر به ، ولم ينقل عنه ما يفيد ذلك . ويؤيد عدم الوجوب حديث الباب . انتهى . وبسط القول على ذلك في شرحه للمنتقى ، فراجع .

## الحديث الأربعون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ ، فَقَالَ : إِنَّ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالْشَّرِّ ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقِيلَ لَهُ : مَا شَأْنُكَ تُكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُكَلِّمُكَ ، فَرَأَيْنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، قَالَ : فَمَسَحَ عَنْهُ الرُّخَصَاءُ ، فَقَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ ؟ وَكَانَ حَمْدُهُ ، فَقَالَ ؛ إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالْشَّرِّ ، وَإِنَّمَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِيمُ إِلَّا آكِلَةَ الْخَضِرَاءِ أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا أَمْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا ، اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ فَفَلَطَتْ وَبَالَتْ وَرَتَعَتْ ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، فَنِعْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينِ وَالْيَتِيمِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ، أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ وَيَكُونُ شَهِيداً عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

( عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : أن النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم جلس ذات يوم ) أى قطعة من الزمان ، فذات يوم صفة للقطعة المقدرة ، ولم يتصرف لأن إضافتها من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم وليس له تمكن فى الظرفية الزمانية لأنه ليس من أسماء الزمان ( على المنبر وجلسنا حوله ، فقال : إن مما أخاف عليكم من بعدى مايفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها ) حسننها وبهجتها الفانية ، كمال الغنائم وغيرها ( فقال رجل ) لم أعرف اسمه ( يارسول الله أو يأتى الخير بالشر ) أى أنصير نعمة الله التى هى زهرة الدنيا عقوبة ووبالا ( فسكت النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم ) انتظاراً

للوحى ( فقل له ) أى للسائل ( ماشأئك تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكلمك ) ظنوا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أنكر مسأله . قال أبو سعيد ( فرأينا ) من الرؤية ، وفى رواية : فأرينا بضم الهمزة ، أى فظننا ( أنه ينزل عليه الوحى ) أى مبنياً للمفعول ( قال ) أبو سعيد ( فمسح ) صلى الله عليه وآله وسلم ( عنه الرضاء ) العرق الكثير ( فقال : أين السائل ؟ وكأنه ) صلى الله عليه وآله وسلم ( حمده ) أى السائل ، فهموا أولاً من سكوته عند سؤاله إنكاره ، ومن قوله « أين السائل » حمده لما رأوا فيه من البشرى ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سر استنار وجهه الكريم ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( إنه لا يأتى الخير بالشر ) أى ما قدر الله أن يكون خيراً يكون خيراً وما قدر أن يكون شراً يكون شراً ، وإن الذى أخاف عليكم تضييعكم نعمة الله وصرفكم إياها فى غير ما أمر الله ، فلا يتعلق ذلك بنفس النعمة ( و ) أضرب لكم مثلين : أحدهما مثل المفرط فى جمع الدنيا هو ( إن مما ينبت الربيع ) من الإنبات ، والربيع هو الجدول الذى يستسقى به ما ( يقتل ) قتلاً ( حبطاً أو يلم ) بضم أوله وكسر اللام أى يقرب من القتل . والحبط هو داء يصيب البعير من أحرار العشب أو من كلال طيب يكثر منه فينتفخ فيهلك أو يقارب الهلاك ، فكذلك الذى يكثر من جمع الدنيا ، لاسيما من غير حلها ، ويمنع ذا الحق حقه ، يهلك فى الآخرة بدخوله النار ، وفى الدنيا بأذى الناس له وحسدهم إياه ، وغير ذلك من أنواع الأذى ، وإسناد الإنبات للربيع مجاز على رأى الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، إذ المسند إليه ملابس للفعل وليس فاعلاً حقيقياً له ، إذ الفاعل هو الله تعالى . والسكاكى يرى أن الإسناد ليس مجازياً وأن المجاز فى الربيع ، فجعله استعارة بالكناية على أن المراد به الفاعل الحقيقى بقريئة نسبة الإسناد إليه ( إلا ) بالتشديد ( آكلة الخضراء ) الاستثناء مفرغ ، والأصل مما ينبت الربيع ما يقتل آكلة إلا آكل الخضراء . وقال الطيبى : الأظهر أنه منقطع لوقوعه فى الكلام المثبت ، وهو غير جائز عند الزمخشري إلا بالتأويل ، ويجوز أن يكون متصلاً ، لكن يجب التأويل فى المستثنى . والمعنى : إن من جملة ما ينبت الربيع شيئاً يقتل آكلة إلا الخضراء منه إذا اقتصد فيه آكله وتحرى دفع ما يؤذيه إلى الهلاك . وفى بعض النسخ إلا بالتخفيف ، كأنه قال : ألا انظروا آكلة الخضراء واعتبروا

بشأنها (أكلت) أى فإن آكلة الخضراء أكلت (حتى إذا امتدت خاصرتهاا) أى جنبها ، أى امتلأت شبعاً وعظم جنبها ، ثم أقلعت عنه سريعاً (استقبلت عين الشمس) تستمرئ بذلك ماأكلت وتجتره (فثلطت) أى ألفت السرقين سهلاً رقيقاً (وبالت) فيزول عنها الحبط ، وإنما تحبط الماشية لأنها تمتلىء بطونها ولا تثلط ولا تبول فتنتفخ بطونها فيعرض لها المرض فتهلك (ورفعت) اتسعت فى المرعى . وهذا مثل المقتصد فى جمع الدنيا ، المؤدى حقها ، الناجى من وبالها ، كما نجت آكلة الخضراء التى ليست من أحرار البقول ، وجيدها التى ينبتها الربيع بتوالى أمطاره فتحسن وتنعم ، ولكنه من البقول التى ترعاها المواشى بعد هيج البقول ويبسها حيث لا تجد سواها ، فلا ترى الماشية تكثر من أكلها ولا تستمرئها ، وقيل : الربيع قد ينبت أحرار العشب والكلأ ، فهى كلها خير فى نفسها ، وإنما يأتى الشر من قبل آكل مستلذ منهمك فيها بحيث تنفخ أضلاعه منه وتمتلىء خاصرتها ولا يقلع عنه فيهلك سريعاً ، فهذا مثل الكافر ، ومن ثم أكد القتل بالحبط ، أى يقتل قتلاً حبطاً ، والكافر هو الذى تحبط أعماله ، أو من قبل آكل كذلك فيسرفه إلى الهلاك . وهذا مثال للمؤمن الظالم لنفسه ، المنهمك فى المعاصى ، أو من آكل مسرف حتى تنفخ خاصرته ولكنه يتوخى إزالة ذلك ويتحيل فى دفع مضرته حتى يهضم ماأكل . وهذا مثال المقتصد ، أو من آكل غير مفرط ولا مسرف يأكل منها مايسد جوعه ولا يسرف فيه حتى يحتاج إلى دفعه ، وهذا مثال السابق ، الزاهد فى الدنيا ، الراغب فى الآخرة ، لكن هذا ليس صريحاً فى الحديث ، لكنه ربما يفهم منه (وإن هذا المال) زهرة الدنيا (خضرة) من حيث المنظر (حلو) من حيث الذوق ، وخص الأخضر لأنه أحسن الألوان ، ولما ذكرهم صلى الله عليه وآله وسلم ما يخاف عليهم من فتنة المال أخذ يعرفهم دواء داء تلك الفتنة بقوله (فنعم صاحب المسلم ما أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل ، أو كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) شك من يحى الراوى . وفى الجهاد من طريق فليج بلفظ : فجعله فى سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل (وإنه من يأخذه) أى المال (بغير حقه) بأن يجمعه من الحرام أو من غير احتياج إليه ولم يخرج منه حقه فيه فهو (كالذى يأكل ولا يشبع) لأنه كلما نال شيئاً ازدادت رغبته واستقل ماعنده ونظر إلى

ما فوقه ( ويكون ) ماله ( شهيداً عليه يوم القيامة ) بأن ينطق الله الصامت منه بما فعل به ، أو بمثل مثاله ، أو يشهد عليه الموكلون يكتب الكسب والإنفاق وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً في الرقاق ، ومسلم في الزكاة ، وكذا النسائي ، واستدل به على الصدقة على اليتامى . قال ابن المنير : عبر بالصدقة دون الزكاة لتردد الخبر بين صدقة الفرض والتطوع لكون ذكر اليتيم جاء متوسطاً بين المسكين وابن السبيل ، وهما من مصارف الزكاة . قال ابن رشيد : لما قال باب ليس على المسلم في فرسه صدقة علم أنه يريد الواجبة ، إذ لا خلاف في التطوع ، فلما قال الصدقة على اليتامى أحال على معهود .

### الحديث الحادى والأربعون

عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُهَا الْمُتَقَدِّمُ قَرِيباً ، وَقَالَتْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ : أَنْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي ، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ ، فَقُلْنَا : سَلِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُجْزَى عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجْرِي ؟ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، لَهَا أَجْرَانِ : أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ .

( عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما حديثها المتقدم قريبا ، وقالت فى هذه الرواية : انطلقت إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتى ) وهى زينب امرأة أبى مسعود ، يعنى عقبة بن عمرو الأنصارى كما عند ابن الأثير فى أسد الغابة ( فمر علينا بلال ) المؤذن ( فقلنا ) له ( سل النبى صلى الله عليه وآله وسلم ) : أى جزى عني أن أنفق على زوجى وأيتام لي فى حجرى ( وللنساءى : على أزواجنا وأيتام فى حجورنا . وللطيالسى : إنهم بنو أخيها وبنو أختها . وللنساءى أيضاً من طريق علقمة : لإحداهما فضل مال وفى حجرها بنو أخ لها أيتام ، وللأخرى فضل مال وزوج خفيف ذات اليد ، وهذا كناية عن الفقر ( فسأله . فقال : نعم ) يجزى عنها ( ولها أجران : أجر القرابة ) أى صلة الرحم ( وأجر الصدقة ) أى ثوابها . قال المازرى : الأظهر حمله على الصدقة الواجبة لسؤالها عن الإجزاء ، وهذا اللفظ إنما يستعمل فى الواجبة انتهى . وعليه يدل تبويب البخارى ، لكن ما ذكره من أن الإجزاء إنما يستعمل فى الواجب إن أراد قولاً واحداً ، فليس كذلك ، لأن الأصوليين اختلفوا فى المسألة ، فذهب قوم إلى أن الإجزاء يعم الواجب والمندوب ، وخصه آخرون بالواجب ومنعوه فى المندوب ، واعتمده المازرى ، ونصره القرافى والأصفهاني ، واستبعده الشيخ تقي الدين السبكي وقال : إن كلام

الفقهاء يقتضى أن المندوب يوصف بالإجزاء كالفرض . وقد تعقب القاضى عياض المازرى بأن قوله « ولو من حليكن » وقوله فيما ورد فى بعض الروايات عند الطحاوى وغيره إنها كانت امرأة صنعاء اليمين فكانت تنفق عليه وعلى ولده يدلان على أنها صدقة تطوع . وبه جزم النووى وغيره وتأولوا قوله « أتجزئ عني » أى فى الوقاية من النار ، كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المراد . وقد سبق الحديث فى البخارى فى باب الزكاة على الأقارب ، وفيه : إنها شافهت النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالسؤال وشافهها وهاهنا لم تقع مشافهة فقيل : تحمل الأولى على الحجاز وإنما هى على لسان بلال ، والظاهر أنهما قضيتان : إحداهما فى سؤالها عن تصدقها بحليها على زوجها وولدها ، والأخرى فى سؤالها عن النفقة . وفى الحديث الحث على الصدقة على الأقارب ، والحث على صلة الرحم ، وجواز تبرع المرأة بمالها بغير إذن زوجها . وفيه عظة للنساء وترغيب ولى الأمر فى أفعال الخير للرجال والنساء والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة ، والتخويف من المؤاخدة بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب ، وفيه فتيا العالم مع وجود من هو أعلم منه ، وطلب الترقى فى تحمل العلم . وفى هذا الحديث التحديث والعننة والقول ، ورواته كلهم كوفيون إلا عمرو بن الحارث وفيه رواية صحابى عن صحابية وتابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه مسلم فى الزكاة ، والنسائى فى عشرة النساء ، وابن ماجه فى الزكاة .

### الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَلِي أَجْرٌ أَنْ أَنْفِقَ عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ، إِنَّمَا هُمْ بَنِيَّ. فَقَالَ: أَنْفِقِي عَلَيْهِمْ، فَلِلَّكَ أَجْرُ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ.

( عن ابنة أم سلمة ) بفتح السين واللام ، وهى بنت أبي سلمة عبد الله ابن عبد الأسد بن هلال المخزومية ربيبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولدت بأرض الحبشة وحفظت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه وعن أزواجه ، وذكرها العجلي فى ثقات التابعين . قال فى الإصابة : كأنه كان يشترط للصحة البلوغ . وذكرها ابن سعد فىمن لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً وروى عن أزواجه ، وأم سلمة هى أم المؤمنين هند (قالت) أى زينب ، ولأبى ذر : عن أم سلمة ، وهو الصواب كما لا يخفى ( قلت : يارسول الله ، ألى أجر أن أنفق على بنى أبى سلمة ) بن عبد الأسد ، وكان تزوجها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده ولها من أبى سلمة : سلمة وعمر ومحمد وزينب ودرّة ( إنما هم بنى ) منه ( فقال : أنفقى عليهم ، فلك أجر ما أنفقت عليهم ) . قال فى الفتح : وليس فى الحديث تصريح بأن الذى كانت تنفقه عليهم من الزكاة ، فكان القدر المشترك من الحديث حصول الإنفاق على الأيتام . انتهى . وفى هذا الحديث التحديث والعنونة والقول ، ورواته ما بين كوفى ومدنى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى هشام وأبوه ، وصحابة عن صحابة زينب وأُمها .



## الحديث الثالث والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَدَقَةٍ . فَقِيلَ : مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا يَنْتَقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا ، قَدْ أَحْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالصدقة ) الواجبة أو التطوع ، ورجحه بعضهم تحسیناً للظن بالصحابة ، إذ لا يظن بهم منع الواجب ، وعلى هذا فعذر خالد واضح لأنه أخرج ماله في سبيل الله فما بقي له مال يحتمل المواسة . وتعقب بأنهم مامنوا جحداً ولا عناداً . أما ابن جميل قيل إنه كان متافقاً ثم تاب بعد ، كما حكاه المهلب ، قيل : وفيه نزلت : « ومانقموا » الآية إلى قوله : « فإن يتوبوا يك خيراً لهم » فقال : استتابني الله . فتاب وصلاح حاله ، والمشهور نزولها في غيره . وأما خالد فكان متأولاً يلجزاء ما حبسه عن الزكاة ، فالظاهر أنها الصدقة الواجبة لتعريف الصدقة باللام العهدية . وقال النووي : إنه الصحيح المشهور . ويؤيده ما في رواية مسلم عن أبي الزناد : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر ساعياً على الصدقة ، فهو مشعر بأنها صدقة الفرض ، لأن صدقة التطوع لا تبعث عليها السعاة ( فقيـل ) القائل عمر رضي الله عنه لأنه ( منع ابن جميل ) بفتح الجيم وكسر الميم . قال ابن منده : لم يعرف اسمه ، ومنهم من سماه حميداً ، وقيل عبد الله ، وذكره الذهبي فيمن عرف بأبيه ولم يسم ( وخالد بن الوليد وعباس بن عبد المطلب ) أي منع هؤلاء الإعطاء ( فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) بيان لوجه الامتناع ، ومن ثم عبر بالفاء ( ما ينتقم ابن جميل ) أي ما يكره وينكر ( إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله

ورسوله ) من فضله ، وإنما ذكر صلى الله عليه وآله وسلم نفسه لأنه كان سبباً لدخوله في الإسلام ، فأصبح غنياً بعد فقره بما أفاء الله على رسوله ، وأباح لأمته من الغنائم ببركته صلى الله عليه وآله وسلم ، والاستثناء مفرغ . ومعنى الحديث كما قاله غير واحد إنه ليس ثم شيء ينقم ابن جميل ، فلا موجب للمنع ، وهذا مما تقصد العرب في مثله تأكيد النفي والمبالغة فيه بإثبات شيء ، وذلك الشيء لا يقتضى إثباته ، فهو متنف أبدأً ، ويسمى مثل ذلك عند علماء البيان تأكيد المدح بما يشبه الذم وبالعكس ، فمن الأول نحو قول الشاعر :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم  
بهنّ فلول من قراع الكتائب

ومن الثاني هذا الحديث وشبهه ، أى ما ينبغي لابن جميل أن ينقم شيئاً إلا هذا . وهذا لا يوجب له أن ينقم شيئاً ، فليس ثم شيء ينقمه ، فينبغي أن يعطى مما أعطاه الله ولا يكفر بالنعمة . قال في الفتوح : وفيه التعريض بكفران النعمة وتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الإحسان ( وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً ) عبر بالظاهر دون أن يقول تظلمونه بالضمير على الأصل ، تفخيماً لشأنه وتعظيماً لأمره . والمعنى : تظلمونه بطلبكم منه زكاة ما عنده فإنه ( قد احتبس ) أى وقف قبل الحول ( أذراعه ) جمع درع بكسر الدال وهو الزردية ( وأعتده ) التى كانت للتجارة على المجاهدين ( فى سبيل الله ) فلا زكاة عليه فيها ، وأعتد بضم التاء جمع عتد بفتحتين : ما يعده الرجل من السلاح والنواب وآلات الحرب . قيل : ورواه بعض رواة البخارى . وأعبده بالموحدة ، جمع عبد ، حكاه عياض ، وهو موافق رواية « واحتبس رقيقه » ويحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل قول من أخبره بمنع خالد حملاً على أنه لم يصرح بالمنع وإنما نقله عنه بناء على ما فهمه ، ويكون قوله « تظلمون خالداً » أى بنسبتكم إياه إلى المنع ، وهو لم يمنع ، وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بوقف خيله وسلاحه ، أو يكون صلى الله عليه وآله وسلم احتسب له ما فعله من ذلك من الزكاة ، لأنه فى سبيل الله ، وذلك من مصارف الزكاة ، لكن يلزم منه إعطاء الزكاة لصنف واحد ، وهو قول مالك وغيره ، خلافاً للشافعى فى وجوب قسمتها على الأصناف الثمانية . واستدل به البخارى على إخراج العروض فى الزكاة ، واستشكله ابن دقيق العيد بأنه إذا حبس على جهة

معينة تعين صرفه إليها واستحققه أهل تلك الصفة مضافاً إلى جهة الحبس ، فإن كان قد طلب من خالد زكاة ما حبسه ، فكيف يمكن ذلك مع تعين ما حبسه لصرفه ، وإن كان طلب منه زكاة المال الذي لم يحبسه من العين والحرث والماشية ، فكيف يحاسب بما وجب عليه في ذلك ، وقد تعين صرف ذلك الحبس إلى جهته ثم انفصل عن ذلك باحتمال أن يكون المراد بالتحبيس الإحصاء لذلك لا الوقف ، فيزول الإشكال ، لكن هذا الإشكال إنما يتأتى على القول بأن المراد بالصدقة المفروضة ، أما على القول بأن المراد التطوع فلا إشكال كما لا يخفى ( وأما العباس بن عبد المطلب فعم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهي ) أى الصدقة منه ( عليه صدقة ) ثابتة سيتصدق بها ( ومثلها معها ) أى ويضيف إليها مثلها كرماءً منه ، فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألزمه بتضعيف صدقته ليكون ذلك أرفع لقدره وأنبه لذكره وأنتى للذنب عنه ، أو المعنى : إن أمواله كالصدقة عليه لأنه استدان في مفاداة نفسه وعقيل فصار من الغارمين الذين لا تلزمهم الزكاة . وهذا التأويل على تقدير ثبوت لفظة صدقة ، واستبعادها البيهقي ، لأن العباس من بني هاشم فتحرم عليهم الصدقة ، أى وظاهر هذا الحديث أنها صدقة عليه ومثلها معها ، فكأنه أخذها منه وأعطاهها له . وحمل غيره على أن ذلك كان قبل تحريم الصدقة على آل الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولمسلم من طريق ورقاء : وأما العباس فهي عليّ ومثلها ، ثم قال : ياعمر أما شعرت أن عمّ الرجل صنو أبيه ، فلم يقل فيه صدقة ، بل فيه دلالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم التزم بإخراج ذلك عنه لقوله « فهي عليّ » ويرجحه قوله : « إن عمّ الرجل صنو أبيه » أى مثله ، ففي هذه اللفظة إشعار بما ذكرنا ، فإن كونه صنو الأب يناسب أن يحمل عنه ، أى هي عليّ إحساناً إليه وبراً به ، هي عندى قرض لأنى استلفت منه صدقة عامين . وقد ورد ذلك صريحاً في حديث عليّ عند الترمذى لكن في إسناده مقال ، وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني بإسناد فيه ضعف : بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمر ساعياً ، فأتى العباس ، فأغلظ له ، فأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : إن العباس قد استلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل . وبسط القول على ذلك في الفتح ، ثم قال : وفي الحديث : بعث الإمام العمال لجباية الزكاة وتنبيه الغافل

على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه ، والعتب على منع الواجب وجواز ذكره في غيبته بذلك ، وتحمل الإمام عن بعض رعيته ما يجب عليه والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به .

### الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَاهُمْ ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ ، حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ : مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَذْخِرَهُ عَنْكُمْ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعِفَّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ .

( عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن ناساً من الأنصار ) قال الحافظ ابن حجر : لم أعرف اسمهم ، لكن في حديث النسائي ما يدل على أن أبا سعيد المذكور منهم ( سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله ) وآله ( وسلم فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ) زاد أبو ذر : ثم سألوه فأعطاهم ( حتى نفذ ) بكسر الفاء وبالดาล ، أى فرغ وفتى ( ما عنده ، فقال : ما يكون عندي من خير فلن أذخره عنكم ) أى لن أجعله ذخيرة لغيركم ، أو لن أحبسها وأخبأها وأمنعكم إياها ( ومن يستغفر ) أى يطلب العفة عن السؤال ( يعفه الله ) أى يرزقه العفة . أى الكف على الحرام ( ومن يستغن ) يظهر الغنى ( يغنيه الله ، ومن يتصبر ) يعالج الصبر ويتكلفه على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا . قال في شرح المشكاة : قوله « يعفه الله » يريد أن من طلب من نفسه العفة عن السؤال ولم يظهر الاستغناء يعفه الله ، أى يصيره عفيفاً ، ومن ترقى من هذه المرتبة إلى ما هو أعلى من إظهار الاستغناء عن الخلق ، لكن إن أعطى شيئاً لم يردّه يملأ الله قلبه غنى ، ومن فاز بالقدح المعلن وتصبر وإن أعطى لم يقبل فهو هو ، إذ الصبر جامع لمكارم الأخلاق ( يصبره الله ) يرزقه الله الصبر ( وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر ) لأنه جامع لمكارم الأخلاق ، أعطاهم صلى الله عليه وآله وسلم لحاجتهم ثم نبههم على موضع الفضيلة .

## الحديث الخامس والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ  
لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلَهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : والذى نفسى بيده ) إنما حلف لتقوية الأمر وتأكيده ( لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب ) أى يجمع الحطب ( على ظهره ) فهو ( خير له ) ليست خير هنا من أفعل التفضيل ، إذ لاخير فى السؤال مع القدرة على الاكتساب ، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام ، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذى يعطاه خيراً ، وهو فى الحقيقة شر ، والله أعلم ( من أن يأتى رجلاً ) أعطاه الله من فضله ( فيسأله أعطاه ) فحمله ثقل المنة مع ذل السؤال ( أو منعه ) فاكْتَسَبَ الذل والخيبة والحرمان ، أعاذنا الله من كل سوء . وفى الحديث الحث على التعفف عن المسألة والتتره عنها ، ولو امتن المرء نفسه فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك . ولولا قبح المسألة فى نظر الشارع لم يفضل ذلك عليها ، وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال وذل الرد إذا لم يعط ، ولما يدخل على المسئول من الضيق فى ماله إن أعطى كل سائل .

### الحديث السادس والأربعون

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الزُّبَيْرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَيَأْتِي بِحِزْمَةِ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعُهَا فَيَكْفُفَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ .

( وفي رواية عن الزبير ) بن العوام ( رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها ) أى يمنع ( وجهه ) من أن يريق ماءه بالسؤال . قاله المظهرى . ومن فوائد الاكتساب الاستغناء والتصدق كما فى مسلم ، فيتصدق به ويستغنى عن الناس فهو ( خير له من أن يسأل الناس ) أى من سؤلهم ، ولو كان الاكتساب بعمل شاق كالاكتطاب . وقد روى عن عمر فيما ذكره ابن عبد البر : مكسبه فيها بعض الدناءة خير من مسألة الناس ( أعطوه ) ماسأل ( أو منعه ) . وفى الحديث فضيلة الاكتساب بعمل اليد . وقد ذكر بعضهم أنه أفضل المكاسب . وقال الماوردى : أصول المكاسب : الزراعة والتجارة والصناعة ، قال : ومذهب الشافعى أن التجارة أطيب ، والأشبه عندى أن الزراعة أطيب لأنها أقرب إلى التوكل . قال النووى فى شرح المذهب فى صحيح البخارى عن المقدام بن معديكرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ... الحديث . فالصواب مانص عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو عمل اليد ، فإن كان زارعاً فهو أطيب المكاسب وأفضلها لأنه عمل يده ولأن فيه توكلاً كما ذكره الماوردى ، ولأن فيه نفعاً عاماً للمسلمين والدواب ، ولأنه لا بد فى العادة أن يؤكل منه بغير عوض فيحصل له أجره ، وإن لم يكن ممن يعمل بيده بل يعمل له غلامه وأجراءه ، فاكسابه بالزراعة أفضل لما ذكرنا . وقال فى الروضة بعد حديث المقدام هذا : فهذا صريح فى ترجيح الزراعة والصناعة لكونهما من عمل يده ، ولكن الزراعة أفضلهما لعموم النفع بها للآدمى وغيره وعموم الحاجة إليها ، والله أعلم . وغاية ما فى هذا الحديث تفضيل الاحتطاب على السؤال ، وليس فيه إنه أفضل المكاسب ، فلعله ذكره لتيسره لاسيما فى بلاد الحجاز لكثرة ذلك فيها .

## الحديث السابع والأربعون

عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ قَالَ : يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، فَقَالَ حَكِيمٌ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرِزُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو حَكِيمًا إِلَى الْعَطَاءِ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنِّي أَشْهَدُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حَكِيمٍ أَنِّي أُعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ ، فَلَمْ يَرِزْ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تُوَفِّيَ .

( عن حكيم بن حزام ) رضى الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم ) فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني ) بتكرير الإعطاء ثلاثاً ( ثم قال : يا حكيم إن هذا المال ) فى الرغبة والميل إليه وحرص النفوس عليه كالفاكهة التى هى ( خضرة ) فى المنظر ( حلوة ) فى الذوق ، وكل منهما يرغب فيه على انفراده ، فكيف إذا اجتماعا . وقال فى التنقيح : تأنيث الخير تنبيه على أن المبتدأ مؤنث . والتقدير ان صورة هذا المال ، أو يكون التأنيث للمعنى لأنه اسم جامع لأشياء كثيرة ، والمراد بالخضرة : الروضة الخضراء أو الشجرة الناعمة والحلوة المستحلاة الطعم ( فمن أخذه ) أى المال ( بسخاوة نفس ) من غير حرص عليه ، أو بسخاوة نفس المعطى ( بورك له فيه ، ومن أخذ بإشراف نفس ) أى مكتسباً له بطلب النفس

وحرصها عليه وتطلعها إليه (لم يبارك له) أى الآخذ (فيه) أى فى المعطى (وكان) أى الآخذ (كالذى يأكل ولا يشبع) أى كذى الجوع الكاذب بسبب سقم من غلبة خلط سوداوى أو آفة يسمى جوع الكلب ، كلما ازداد أكلاً ازداد جوعاً ، فلا يجد شبعاً ولا ينجع فيه الطعام . وقال فى شرح المشكاة : لما وصف المال بما تميل إليه النفس الإنسانية بجلبتها رتب عليه بالفاء أمرين : أحدهما : تركه مع ماهى مجبولة عليه من الحرص والشره والميل إلى الشهوات ، وإليه أشار بقوله « ومن أخذه بإشراف نفس » وثانيهما : كفها عن الرغبة فيه إلى ما عند الله من الثواب . وإليه أشار بقوله : « بسخاوة نفس » فكنى فى الحديث بالسخاوة عن كف النفس عن الحرص والشره كما كنى فى الآية بتوقى النفس عن الشح والحرص المجبولة عليه عن السخاوة ، لأن من توقى عن الشح يكون سخياً مفلحاً فى الدارين (واليد العليا) المنفقة (خير من اليد السفلى) السائلة (فقال حكيم فقلت : يارسول الله والذى بعثك بالحق لا أرزأ) أى لأنقص (أحداً بعدك) أى بعد سؤالك ، أو لا أرزأ غيرك (شيئاً) من ماله ، أى لا آخذ من أحد شيئاً بعدك . وفى رواية لمسحق : قلت : فوالله لا تكون يدي بعدك تحت أيدي العرب (حتى أفارق الدنيا ، فكان أبو بكر) الصديق (رضى الله عنه يدعو حكيماً إلى العطاء فيأبى) أى يمتنع (أن يقبله منه) خوف الاعتياد فتجاوز به نفسه إلى ما لا يريد ، ففطمها عن ذلك وترك ما يريه إلى ما لا يريه (ثم إن عمر) ابن الخطاب (رضى الله عنه دعاه ليعطيه فأبى) أى امتنع (أن يقبل منه شيئاً ، فقال) عمر لمن حضره مبالغة فى براءة سيرته العادلة من الحيف والتخصيص والحرمان بغير مستند (إنى أشهدكم معشر المسلمين على حكيم أنى أعرض عليه حقه من هذا التىء فيأبى أن يأخذه) فيه أنه لا يستحق من بيت المال شيئاً إلا بإعطاء الإمام ، ولا يجبر أحد على الأخذ ، وإنما أشهد عمر على حكيم لما مر (فلم يرزأ حكيم أحداً من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حتى توفى) لعشر سنين من إمارة معاوية مبالغة فى الاحتراز إذ مقتضى الجبلة الإشراف والحرص والنفس سارقة ، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه . قال النووي : اتفق العلماء على النهى عن السؤال من غير ضرورة . واختلف أصحابنا فى مسألة القادر على الكسب على وجهين :



أصحهما : أنها حرام لظاهر الأحاديث ، والثاني حلال مع الكراهة بثلاثة شروط : أن لا يذل نفسه ، ولا يلج في السؤال ، ولا يؤذى المستؤل ، فإن فقد واحد من هذه الشروط فحرام بالاتفاق . انتهى . وقد مثل القاضي أبو بكر بن العربي للواجب بالمريدين في ابتداء أمرهم . ونازعه العراقي بأنه لا يطلق على سؤال المريدين في ابتدائهم اسم الوجوب ، وإنما جرت عادة الشيوخ في تهذيب أخلاق المبتدئين بفعل ذلك لكسر أنفسهم إذا كان في ذلك إصلاحهم ، فأما الوجوب الشرعي فلا . وعند أبي داود والنسائي من حديث ابن القراسي أنه قال : يارسول الله أسأل ؟ فقال : لا ، وإن كنت سائلاً لا بد فاسأل الصالحين ، أي من أرباب الأموال الذين لا يمنعون ما عليهم من الحق ، وقد لا يعلمون المستحق من غيره ، فإذا عرفوا بالسؤال المحتاج أعطوه مما عليهم من حقوق الله ، أو المراد من يتبرك بدعائهم وترجى إجابتهم .

وحيث جاز السؤال فيجتنب فيه الإلحاح والسؤال بوجه الله لحديث المعجم الكبير عن أنى موسى بإسناد حسن عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ملعون من سأل بوجه الله ، وملعون من سئل بوجه الله ففزع سائله ما لم يسأل هجراً . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعنونة وثلاثة من التابعين ، وأخرجه البخاري أيضاً في الوصايا وفي الخمس والرقاق ، ومسلم في الزكاة ، والترمذي في الزهد ، والنسائي في الزكاة . قال ابن أبي حمزة : في حديث حكيم فوائد : منها أنه يقع الزهد مع الأخذ ، فإن سخاوة النفس هو زهدها ، ومنها إن الأخذ مع سخاوة النفس يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق . فتبين أن الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة . وفيه ضرب المثل بما لا يعقله السامع من الأمثلة ، لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير ، فبين بالمثل المذكور أن البركة هي خلق من خلق الله ، وضرب لهم المثل بما يعهدون ، فالآكل إنما يأكل لشبع ، فإذا أكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة ، وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وإنما هي لما يتحصل به من المنافع ، فإذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم . وفيه أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطالب ما في مسأله من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته لتقع موعظته له الموقع لئلا يتخيل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته . وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثاً وجواز المنع في الرابعة . وفيه أيضاً أن سؤال الأعلى ليس بعار . وأن الإجمال في الطلب مقرون بالبركة . وزاد إسحق بن راهويه في مسنده من طريق معمر عن الزهري في آخره : فئات حين مات وإنه لمن أكثر قریش مالا .

### الحديث الثامن والأربعون

عَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ فَأَقُولُ : أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي . فَقَالَ : خُذْهُ إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ وَمَالًا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ .

( عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطينى العطاء ) أى بسبب العالة كما فى مسلم لامن الصدقات فليست من جهة الفقر ( فأقول أعطه من هو أفقر إليه منى ) عبر بأفقر ليفيد نكتة حسنة وهى كون الفقير هو الذى يملك شيئاً مّا لأنه إنما يتحقق فقير وأفقر إذا كان الفقير له شىء يقل ويكثر ، أما لو كان الفقير هو الذى لا شىء له البتة كان الفقراء كلهم سواء ليس فيهم فقر . قاله صاحب المصابيح ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( خذه ) أى بالشرط المذكور بعد ، وزاد فى رواية شعيب عن الزهرى فى الأحكام : فتموله « وتصدق به » أى أقبله وأدخله فى ملكك ومالك ، وهو يدل على أنه ليس من أموال الصدقات ، لأن الفقير لا ينبغى أن يأخذ من الصدقات ما يتخذه مالا ( إذا جاءك من هذا المال شىء ) أى من جنس المال ( وأنت غير مشرف ) أى غير طامع ، والإشراف : أن يقول مع نفسه : يبعث إلى فلان بكذا ، من قولهم : أشرف على كذا إذا تطاول له ، وقيل للمكان المرتفع : شرف لذلك . قال أبو داود : سألت أحمد عن إشراف النفس ، فقال : بالقلب . وقال الأثرم : يضيق عليه أن يردّه إذا كان كذلك ( ولا سائل ) أى ولا طالب له ( فخذه ) قال الطبرى : اختلفوا فيه بعد إجماعهم على أنه أمر نذب ، فقيل : هو نذب لكل من أعطى عطية إلى قبولها كائناً من كان ، وهذا هو الراجح ، يعنى بالشرطين المتقدمين ، وأطلق الأخذ أولاً وعلقه ثانياً بالشرط ، فحمل المطلق على المقيّد أيضاً بكونه حلالاً ، فلو شك فيه فلاحتياط الردّ وهو البورع . نعم يجوز أخذه عملاً بالأصل ، وقد رهن

الشارع درعه عند يهودى مع علمه بقوله تعالى فى اليهود : « سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَالُونَ لِلْسُّحْتِ » وكذلك أخذ منهم الجزية مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخنزير والخمر والمعاملة الفاسدة . وقيل : يجب أن يقبل من السلطان دون غيره لحديث سمرة المروى فى السنن : إلا أن يسأل ذا سلطان ( ومالا ) يكون على هذا الصفة بأن لم يجىء إليك ومالت نفسك إليه ( فلا تتبعه نفسك ) فى الطلب واتركه . قال فى الفتوح : وكان بعضهم يقول : يحرم قبول العطية من السلطان . وبعضهم يقول : يكره . وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر ، والكراهة محمولة على الورع ، وهو المشهور من تصرف السلف ، والتحقيق فى المسألة أن من علم كون ماله حلالا فلا تردّ عطيته ، ومن علم كون ماله حراماً تحرم عطيته ، ومن شك فيه فالاحتياط ردّه وهو الورع ، ومن أباحه أخذ بالأصل . وفى الحديث : إن للإمام أن يعطى بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهاً وإن كان غيره أحوج إليه منه ، وإن ردّ عطية الإمام ليس من الأدب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لقوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه » .

### الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ ، وَقَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعِرْقُ نِصْفَ الْأُذُنِ ، فَبَيْنَمَا هُمَا كَذَلِكَ اسْتَعَاثُوا بِآدَمَ ثُمَّ بِمُوسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما يزال الرجل يسأل الناس ) أى تكثراً وهو غنى ( حتى يأتى يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم ) بل كله عظم ، والمزعة : القطعة من اللحم أو النتفة منه ، وخص الوجه لمشاكلته العقوبة في موضع الجزاء من الأعضاء لكونه أذل وجهه بالسؤال أو أنه يأتى ساقط القدر والجاه . وقد يؤيده حديث مسعود بن عمرو عند الطبراني والبخاري مرفوعاً : لا يزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه . وقال التوربشتي : قد عرفنا الله تعالى أن الصور في الدار الآخرة تختلف باختلاف المعاني ، قال الله تعالى : « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه » فالذى يبذل وجهه لغير الله في الدنيا من غير بأس وضرورة بل للتوسع والتكثر يصيبه شين في وجهه بإذهاب اللحم عنه ليظهر للناس عنه صورة المعنى الذى خفى عليهم منه . انتهى . ولفظ الناس يعنى المسلم وغيره ، فيؤخذ منه جواز سؤال غير المسلم ، وكان بعض الصالحين إذا احتاج يسأل ذمياً لئلا يعاقب المسلم بسببه لو ردّه . قاله ابن أبي حمزة . وظاهر الحديث الوعيد لمن يسأل سؤالا كثيراً ، والبخاري فهم أنه وعيد لمن سأل تكثراً ، والفرق بينهما ظاهر ، فقد يسأل الرجل دائماً وليس متكثراً لدوام افتقاره واحتياجه ، لكن القواعد تبين أن المتوعد هو السائل عن غنى وكثرة ، لأن سؤال الحاجة مباح ، وربما ارتفع عن هذه الدرجة ، وعلى هذا نزل البخاري الحديث . كذا في المصابيح وسبقه إليه ابن المنير في الحاشية ( وقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( إن

الشمس تدنو ( أى تقرب ) يوم القيامة ) فيسخن الناس من دنوها فيعرقون  
 ( حتى يبلغ العرق نصف الأذن ) ووجه ذكر دنو الشمس هنا هو أن الشمس  
 إذا دنت يكون أذاها لمن لا لحم له في وجهه أكثر وأشد من غيره ( فبينما هم  
 كذلك استغاثوا بآدم ثم استغاثوا ( بموسى ثم استغاثوا ( بمحمد صلى الله  
 عليه وآله ( وسلم ) فيه اختصار ، إذ يستغاث أيضاً بغير من ذكر من  
 الأنبياء كما لا يخفى .

## الحديث الخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ  
وَالتَّمْرَتَانِ ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ ، الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ ، وَلَا يُفْطِنُ  
لَهُ فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ليس المسكين ) بكسر الميم وقد تفتح ، أى الكامل فى المسكنة ( الذى يطوف على الناس ) ليسألهم صدقة عليه ( تردّه اللقمة واللقتان ، والتمرة والتمرتان ، ولكن المسكين ) الكامل فى المسكنة ( الذى لا يجد غنى يغنيه ) أى شيئاً يقع موقعاً من حاجته ( ولا يفطن به ) أى لا يعلم بحاله ( فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس ) وقد يستدل بقوله هذا على أحد محملى قوله تعالى : « لا يسألون الناس إلحافاً » أن معناه نفى السؤال أصلاً ، وقد يقال : لفظة « يقوم » تدل على التأكيد فى السؤال ، والتأكيد فى السؤال هو الإلحاف . وللترمذى من حديث ابن مسعود مرفوعاً : من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته فى وجهه خموش . قيل : يارسول الله وما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب وفى إسناده حكيم بن جبير ، وهو ضعيف وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث ، قال الترمذى : والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالثورى وابن المبارك وأحمد وإسحق ، قال : ووسع قوم فى ذلك فقالوا : إذا كان عنده خمسون درهماً أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة . وهو قول الشافعى وغيره من أهل العلم . انتهى . وعن سهل ابن حنظلة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار . فقال : يارسول الله وما يغنيه ؟ قال : قدر ما يغذيه ويعشيه . أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان . قال الشافعى : قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه الألف مع ضعفه فى نفسه وكثرة عياله . وفى المسألة مذاهب أخرى : أحدها قول أبى حنيفة : إن الغنى من ملك نصاباً فيحرم عليه أخذ الزكاة . وقيل إن حدّه أربعون درهماً ، وهو قول ابن سلام ، وهو الظاهر من تصرف البخارى ، لأنه أتبع ذلك قوله تعالى : « لا يسألون الناس إلحافاً » .

## الحديث الحادى والخمسون

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ تَبُوكَ ، فَلَمَّا جَاءَ وَادِى الْقُرَى إِذَا امْرَأَةٌ فِي حَافِيَةٍ لَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ : اخْرُصُوا ، وَخَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ ، فَقَالَ لَهَا : أَحْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبُوكَ قَالَ : أَمَا إِنَّهَا سَتَهَبُ اللَّيْلَةَ رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، فَلَا يَقُومَنَّ أَحَدٌ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيَعْقِلْهُ ، فَعَقَلْنَاهَا ، وَهَبَتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، فَقَامَ رَجُلٌ فَأَلْقَتْهُ بِجَبَلٍ طَيِّبٍ ، وَأَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَغْلَةً بَيْضَاءَ ، وَكَسَاهُ بُرْدًا ، وَكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ ، فَلَمَّا أَتَى وَادِى الْقُرَى قَالَ لِلْمَرْأَةِ : كَمْ جَاءَتْ حَافِيَتُكَ ؟ قَالَتْ : عَشْرَةَ أَوْسُقٍ ، خَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنِّى مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَعَجَّلَ مَعِى فَلْيَتَعَجَّلْ ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ : هَذِهِ طَابَةٌ ، فَلَمَّا رَأَى أَحَدًا ، قَالَ : هَذَا جُبَيْلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : دُورُ بَنَى النَّجَّارِ ، ثُمَّ دُورُ بَنَى عَبْدِ الْأَشْهَلِ ، ثُمَّ دُورُ بَنَى سَاعِدَةَ ، أَوْ دُورُ بَنَى الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، وَفِي كُلِّ دُورٍ الْأَنْصَارِ ، يَعْنِى خَيْرًا .

(عن أبي حميد الساعدي رضى الله عنه قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزوة تبوك) غير منصرف ، وكانت في رجب سنة تسع ( فلما جاء وادى القرى ) مدينة قديمة بين المدينة والشام ( إذا امرأة ) لم يعرف الحافظ ابن حجر رحمه الله اسمها ( في حافية لها ) مبتدأ وخبر . قال

ابن مالك في التوضيح : لا يمتنع الابتداء بالنكرة المحضة على الإطلاق ، بل إذا لم تحصل فائدة نحو رجل يتكلم ، إذ لا تخلوا الدنيا من رجل متكلم ، فلو اقترن بالنكرة قرينة تحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها . ومن تلك القرائن الاعتماد على إذا الفجائية نحو : انطلقت فإذا سبيع في الطريق والحديقة . قال ابن سيده : هي من الرياض كل أرض استدارت ، وقيل البستان ( فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه : احرصوا ) زاد سليمان ابن بلال عند مسلم : فحرصنا . قال في الفتح : ولم أقف على اسم من حرص منهم ( وحرص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرة أوسق ، فقال لها : أحصى ) من الإحصاء وهو العد ، أى احفظى قدر ( ما يخرج منها ) كيلا ( فلما أتينا تبوك قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( أما إنها ستهب الليلة ) زاد سليمان : عليكم ( ريح شديدة فلا يقوم أحد ) منكم ( ومن كان معه بعير فليعقله ) أى يشده بالعقال وهو الحبل ( فعقلانها ، وهبت ريح شديدة ، فقام رجل فألقته بجبل طيء ) بتشديد الياء ، وفي رواية : جبل بالثنائية ، أحدهما أجأ والآخر سلمى ( وأهدى ) يوحنا واسم أمه العلماء ( ملك أيلة ) بلدة قديمة بساحل البحر ( للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء ) واسمها كما جزم به النووي « دلل » وقال : لكن ظاهر اللفظ هنا أنه أهداها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك وكانت سنة تسع من الهجرة ، وقد كانت هذه البغلة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل ذلك وحضر عليها غزوة حنين كما هو مشهور في الحديث ، وكانت حينئذ عقب فتح مكة سنة ثمان . قال القاضي : ولم يرو أنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم بغلة غيرها ، فيحمل قوله على أنه أهداها له قبل ذلك ، وقد عطف الإهداء على المجيء بالواو ، وهي لا تقتضى الترتيب . انتهى كلام النووي . وتعبه الجلال البلقيني بأن البغلة التي كان عليها يوم حنين غير هذه . ففي مسلم أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم على بغلة بيضاء أهداها له فروة الجذامي ، وهذا يدل على المغيرة ، قال : وفيما قاله القاضي من التوجيه نظر ، فقد قيل إنه كان له من البغال : دلل وفضة ، والتي أهداها ابن العلماء والأيلية والبغلة التي أهداها له كسرى وأخرى من دومة الجندل ، وأخرى من عند النجاشي . كذا في السيرة لمغلطاي . قال : وقد وهم في تفريقه بين بغلة ابن العلماء والأيلية ، فإن



ابن العلماء هو صاحب أيلة ، ونقص ذكر البغلة التي أهداها له فروة الجذامى (وكساه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (برداً) الضمير عائد على ملك أيلة وهو المكسو (وكتب) صلى الله عليه وآله وسلم (له) أى الملك أيلة (بيجرهم) أى ببلدهم والمراد أهل بجرهم لأنهم كانوا سكاناً بساحل البحر . والمعنى : إنه أقره عليهم بما التزمه من الجزية . ولفظ الكتاب كما ذكره ابن إسحق بعد البسملة : هذه أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله ، ليوحنا بن روبة وأهل أيلة ، أساقفتهم وسائرهم فى البر والبحر ، لهم ذمة الله وذمة النبي ومن كان معه من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر ، فمن أحدث منهم حدثاً فإنه لا يحول ماله دون نفسه ، وأنه طيب لمن أخذه من الناس ، وأنه لا يحل أن يمنعوه ماء يردونه من برّ أو بحر . هذا كتاب جهيم بن الصلت وشرحبيل ابن حسنة بإذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فلما أتى) صلى الله عليه وآله وسلم (وادی القرى) المدينة السابق ذكرها قريباً (قال للمرأة) صاحبة الحديقة المذكورة قبل (كم جاءت) وجاء هنا بمعنى كان ، أى كم كان (حديقتك) أى ثمرها ولمسلم : فسأل المرأة عن حديقتها : كم بلغ ثمرها (قالت عشرة أوسق) بنصب عشرة على نزع الخافض ، أى بمقدار عشرة أوسق ، أو على الحال . وتعقبه فى المصابيح بأنه ليس المعنى على أن ثمر الحديقة جاء فى كونه عشرة أوسق ، بل لامعنى له أصلاً . انتهى . أى بمقدار ذلك (خرص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) مصدر منصوب بدل من عشرة أوسق ، أو عطف بيان لها . ولأبى ذر : خرص بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، أى هى خرص ، ويجوز رفع عشرة وخرص على تقدير الحاصل عشرة أوسق ، وهى خرص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . كذا قاله الكرماني والبرماوى والحافظ ابن حجر والعيني والزركشى . وتعقبه الدمامينى بأنه مناف لتقديره أولاً جاءت بمقدار عشرة أوسق (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) : إني متعجل إلى المدينة ، فمن أراد منكم أن يتعجل) إليها (معى فليتعجل) وفى تعليق سليمان بن بلال الموصول عند أبى على بن خزيمة : أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لأنها أقرب إلى المدينة وترك الأخرى . قال فى الفتح : ففيه بيان قوله : إني متعجل إلى المدينة ، أى إني سالك الطريق

القريبة ، فمن أراد فليأت معي ، يعني ممن له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش ( فلما أشرف على المدينة قال : هذه طابة ) غير منصرفة ( فلما رأى أحداً قال : هذا جليل ) مصغراً ، وللأربعة : جبل ( يحبنا ونحبه ) حقيقة ولا ينكر وصف الجهاد أنه يحب الرسول ، كما حنت الأسطوانة على مفارقتة صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمع القوم حنينها حتى سكنها ، وكما أخبر أن حجراً كان يسلم عليه قبل الوحي ، فلا ينكر أن يكون جبل أحد وجميع أجزاء المدينة تحبه وتحنّ إلى لقاءه حال مفارقتة إياها . وقال الخطابي : أراد به أهل المدينة وسكانها ، كقوله تعالى : « واسأل القرية » أى أهلها ، فيكون على حذف مضاف ، وأهل المدينة الأنصار ، ثم قال لمن كان معه من أصحابه ( ألا أخبركم بخير دور الأنصار ) ألا للتنبيه ، ودور : جمع دار ، يريد به القبائل الذين يسكنون الدور وهى المحال ( قالوا : بلى ) أخبرنا ( قال : دور بنى النجار ) بفتح النون وتشديد الجيم . تيم بن ثعلبة ، وسمى بالنجار فيما قيل لأنه اختتن بقدوم ( ثم دور بنى عبد الأشهل ثم دور بنى ساعدة أو دور بنى الحارث بن الحخرج ، وفى كل دور الأنصار ، يعنى خيراً ) أى كان لفظ « خيراً » محذوف من كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو مراد . وفى الحديث مشروعية الخرص ، واختلف القائلون به ، هل هو واجب أو مستحب ، فحكى الصيمرى من الشافعية وجهاً بوجوبه ، وقال الجمهور : هو مستحب إلا إن تعلق به حق لمحجور مثلاً أو كان شركاؤه غير مؤتمنين ، فيجب لحفظ مال الغير . واختلف أيضاً هل يختص بالنخل ويلحق به العنب ؟ أو يعم كل ما ينتفع به رطباً وجافاً ، وبالأول قال شريح القاضى وبعض أهل الظاهر ، والثانى قول الجمهور ، وإلى الثالث نحا البخارى . وهل بمضى قول الخارص أو يرجع إلى ما آل إليه الحال بعد الجفاف . الأول قول مالك وطائفة ، والثانى قول الشافعى ومن تبعه ، وهل يكفى خارص واحد عارف ثقة أو لابد من اثنين ، وهما قولان للشافعى والجمهور على الأول . واختلف أيضاً هل هو اعتبار أو تضمين ؟ وهما قولان للشافعى أظهرهما الثانى ، وفائدته جواز التصرف فى جميع الثرة ، ولو أتلف المالك الثرة بعد الخرص أخذت منه الزكاة بحسب ما خرص . وفيه أشياء من أعلام النبوة كالإخبار عن الربح ، وما ذكر فى تلك القصة . وفيه تدريب الاتباع وتعليمهم

وأخذ الحذر مما يتوقع الخوف منه ، وفضل المدينة والأنصار ، ومشروعية  
المفاضلة بين الفضلاء بالإجمال والتعيين ، ومشروعية الهدية والمكافأة عليها .  
وفي السنن وصحيح ابن حبان من حديث سهل بن أبي خيثمة مرفوعاً : إذا  
خرصتم فخلوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع . وقال  
بظاهره الليث وأحمد وإسحق وغيرهم ، وفهم منه أبو عبيد في كتاب  
الأموال أنه القدر الذي يأكلونه بحسب احتياجهم إليه ، فقال : يترك قدر  
احتياجهم ، وقال مالك وسفيان : لا يترك لهم شيء ، وهو المشهور عن  
الشافعي . قال ابن العربي : والمتحصل من صحيح النظر أن يعمل بالحديث ،  
وهو قدر المؤونة ، ولقد جربناه فوجدناه كذلك في الأغلب مما يؤكل رطباً .

## الحديث الثاني والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَشْرِيًّا الْعُشْرُ ، وَمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ .

( عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : فيما سقت السماء ) من باب ذكر المحل وإرادة الحال ، أى المطر ( والعيون أو كان عثرياً ) بفتح العين المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التحتية : ماسقى بالسيل الجارى فى حفر ، وتسمى الحفرة عاثوراء لتعثر المار بها إذا لم يعلمها . قاله الأزهري ، وهو المسمى بالبعلى فى الرواية الأخرى . قال الخطابى : هو الذى يشرب بعروقه من غير سقى . زاد ابن قدامة عن القاضى أبى يعلى : وهو المستنقع فى بركة ونحوها ، يصب إليه ماء المطر فى سواقى تشق له . قال : ومثله الذى يشرب من الأنهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كأن يغرس فى أرض يكون الماء قريباً من وجهها فيصل إليه عروق الشجر فيستغنى عن السقى . قال فى الفتح : وهذا التفسير أولى من إطلاق أبى عبيد أن العثرى ماسقته السماء ، لأن سياق الحديث يدل على المغيرة ، وكذا قول من فسر العثرى بأنه الذى لاحمل له ، لأنه لا زكاة فيه . قال ابن قدامة : لانعلم فى هذه التفرقة التى ذكرناها خلافاً ( العشر ) أى العشر واجب فيما سقت السماء ( وماسقى بالنضح ) بفتح النون وسكون المعجمة بعدها حاء مهملة : أى ماسقى من الآبار بالغرب أو بالسانية فواجبه ( نصف العشر ) والفرق ثقل المؤنة هنا وخفتها فى الأول . والناضح : اسم لما يسقى عليه من بعير أو بقرة ونحوهما .

## الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤْتِي بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ ، فَيَجْعَلُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ ، فَقَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ صَدَقَةً .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤتي بالتمر عند صرام النخل ) أى قطع التمر عنه ( فيجىء هذا بتمره وهذا من تمره حتى يصير عنده كوماً من تمر ) أى حتى يصير التمر عنده كوماً ، وهو ما اجتمع كالعرمة . وفي رواية : كوم بالرفع على أنها تامة فلا تحتاج إلى خبر . وقال في المصابيح : الخبر عنده ومن للبيان ( فجعل الحسن والحسين ) ابنا فاطمة ( رضى الله عنهما ) وعنها ( يلعبان بذلك التمر فأخذ أحدهما ) وهو الحسن بفتح الحاء ( تمره فجعلها ) أى المأخوذة ( فى فيه ، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) وآله ( وسلم ) ، فأخرجها من فيه ، فقال : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ ( هم بنو هاشم وبنو المطلب عند الشافعى . زاد فى الفتح : على الأرجح من أقوال العلماء . قال الشافعى : أشركهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى سهم ذوى القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش وغيرهم ، وتلك العطية عوض عوضوه بدلا عما حرموه من الصدقة . وعند أبى حنيفة ومالك : بنو هاشم فقط ، وقيل قريش كلها . وعن أحمد فى بنى المطلب روايتان ( لا يأكلون الصدقة ) وظاهره يعم الفرض والنقل ، لكن السياق يخصها بالفرض ، لأن الذى يحرم على آله إنما هو الواجب . قال فى الفتح : كان يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفرض والتطوع ، كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابى الإجماع ، لكن حكى غير واحد عن الشافعى

في التطوع قولاً ، وكذا في رواية عن أحمد ، ولفظه في رواية الميموني :  
 لا تحل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته صدقة الفطر . وزكاة الأموال  
 والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله ، فأما غير ذلك فلا ،  
 أليس يقال : كل معروف صدقة . قال ابن قدامة : وليس مانقل عنه من  
 ذلك بواضح الدلالة ، وإنما أراد ليس من صدقة الأموال كالقروض والهبة  
 وفعل المعروف وكان غير محرم . قال الماوردي : يحرم عليه كل ما كان  
 من الماء متقوماً . وقال غيره : لا تحرم عليه الصدقة العامة كياه الآبار وكالمساجد  
 واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الأنبياء أو كلهم سواء  
 في ذلك ؟ وهل يلتحق به آله في ذلك أم لا ؟ قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً  
 في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة . كذا قال . وقد نقل الطبري  
 الجواز أيضاً على أبي حنيفة ، وقيل عنه : تجوز لهم إذا حرموا سهم ذوى  
 القربى . حكاه الطحاوى ، ونقله بعض المالكية عن الأهرى منهم ، وهو وجه  
 لبعض الشافعية . وعن أبي يوسف : يحل من بعضهم لبعض لامن غيرهم .  
 وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة : الجواز ، المنع ، جواز التطوع  
 دون القرض ، عكسه . وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب وغيره ، ولقوله  
 تعالى : « قل ما أسألكم عليه من أجر » ولو أحلها لآله أو شك أن يطعنوا فيه .  
 ولقوله : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » وثبت عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم : الصدقة أوساخ الناس . كما رواه مسلم . فيؤخذ  
 من هذا جواز التطوع دون القرض . وهو قول أكثر الحنفية ، والصحيح  
 عن الشافعية والحنابلة ، وأما عكسه فقالوا : إن الواجب حق لازم لا يلحق  
 بأخذه ذلة بخلاف التطوع . ووجه التفرقة بين بني هاشم وغيرهم أن موجب  
 المنع رفع يد الأدنى على الأعلى ، فأما الأعلى على مثله فلا ، ولم أر لمن أجاز  
 مطلقاً دليلاً إلا ما تقدم عن أبي حنيفة . انتهى . وفي الحديث أن الطفل يجنب  
 الحرام كالكبير ، ويعرف لأى شيء نهى عنه لينشأ على العلم ، فيأتى عليه  
 وقت التكليف ، وهو على علم من الشريعة .

## الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَصَاعَهُ  
الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرَخِصٍ ،  
فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ  
وَأِنْ أَعْطَاكَهُ بِبُرْهِمٍ ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ .

( عن عمر رضى الله عنه قال : حملت ( على فرس في سبيل الله )  
أى جعلته حمولة من لم تكن له حمولة من المجاهدين ملكه إياه ، وكان اسم  
الفرس فيما ذكره ابن سعد في الطبقات « الورد » وكان لتيمم الدارى ، فأهداه  
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاه لعمر ، ولم يعرف الحافظ ابن حجر  
اسم الرجل ( فأصاعه ) الرجل ( الذى كان عنده ) بترك القيام عليه  
بالخدمة والعلف والسقي وإرساله للرعى حتى صار كالشئ الهالك ( فأردت  
أن أشتريه ، فظننت أنه يبيعه برخص ، فسألت النبي صلى الله عليه وآله  
( وسلم ) عن ذلك ( فقال : لا تشتريه ) وظاهر النهى التحريم ، لكن الجمهور على  
أنه للتنزيه ، فيكره لمن تصدق بشئ أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو نذراً  
ونحو ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه أو يتبّه أو يملكه باختياره  
منه ، فأما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه ، وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه  
منه المتصدق فلا كراهة ، وحكى الحافظ العراقي فى شرح الترمذى  
كراهة شرائه من ثالث انتقل إليه من المتصدق به عليه عن بعضهم لرجوعه  
فيما تركه لله ، كما حرم على المهاجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها لله تعالى .  
قال ابن المنذر : ليس لأحد أن يتصدق بصدقة ثم يشتريها للنهى الثابت ، ويلزم  
من ذلك فساد البيع إلا أن يثبت الإجماع على جوازه . وأشار صلى الله عليه  
وآله وسلم إلى العلة فى نهيه عن الابتىاع بقوله ( ولا تعد فى صدقتك ) أى  
بطريق الابتىاع ولا غيره ، فهو من عطف العام على الخاص ، وفيه دلالة  
على أنه حمل تملك لا حبس ( وإن أعطاكه بدرهم ) أى لا ترغب فيه البتة  
ولا تنظر إلى رخصه ولكن انظر إلى أنه صدقتك . وقد أورد ابن المنير هنا

سؤالاً وهو أن الإغياض في النهى عاداته أن يكون بالأخف أو الأدنى ، كقوله تعالى : « فلا تقل لها أفّ » ولا خفاء أن إعطاءه إياه بدرهم أقرب إلى الرجوع في الصدقة مما إذا باعه بقيمته . وكلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الحجة في الفصاحة . وأجاب بأن المراد : لا تغلب الدنيا على الآخرة وإن وفرها معطيها ، فإذا زهد فيها وهي موفرة فلأن يزهد فيها وهي مفترية أخرى وأولى ، وهذا على وفق القاعدة . انتهى ( فإن العائد في صدقته كالعائد في قيئه ) الفاء للتعليل ، أى كما يقبح أن يقىء ثم يأكل ، كذلك يقبح أن يتصدق بشيء ثم يجره إلى نفسه بوجه من الوجوه . وفي رواية للشيخين : كالكلب يعود في قيئه ، فشبه بأخس الحيوان في أخس أحواله تصويراً للتهجين وتنفيراً منه . قال في المصابيح : وفي ذلك دليل على المنع من الرجوع في الصدقة لما اشتمل عليه من التنفير الشديد من حيث شبه الراجع بالكلب والرجوع فيه بالقيء ، والرجوع في الصدقة برجوع الكلب في قيئه . انتهى . وجزم بعضهم بالحرمة . قال قتادة : لا نعلم القيء إلا حراماً والصحيح إنه للتنزيه ، لأن فعل الكلب لا يوصف بتحريم ، إذ لا تكليف عليه ، فالمراد بالتنفير من العود بتشبيهه بهذا المستقذر . واستدل به على تحريم ذلك لأن القيء حرام . قال القرطبي : وهذا هو الظاهر من سياق الحديث ، ويحتمل أن يكون التشبيه للتنفير خاصة لكون القيء مما يستقذر ، وهو قول الأكثر . وفي الحديث كراهية الرجوع في الصدقة وفضل الحمل في سبيل الله والإعانة على الغزو بكل شيء ، وأن الحمل في سبيله تمليك ، وأن للمحمول بيعه والانتفاع بثمنه .



## الحديث الخامس والخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : وَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ . قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلَّا أَنْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا ؟ قَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ، قَالَ : إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : وجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم شاة ميتة أعطيتها مولاة لميمونة ) قال فى الفتح : لم أقف على اسم هذه المولاة ، وميمونة هى أم المؤمنين ( رضى الله عنها من الصدقة ) وهذا موضع الترجمة لأن مولاة ميمونة أعطيت صدقة فلم ينكر عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فدلّ على أن موالى أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم تحل لهم الصدقة لهنّ لأنهنّ لسن من جملة الآل . ونقل ابن بطلال الاتفاق عليه ، لكن فيه نظر ، فقد روى الحلال فيما ذكره ابن قدامة من طريق ابن أبى مليكة عن عائشة قالت : إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة . قال ابن قدامة : وهذا يدل على تحريمها . قال فى الفتح : وإسناده إلى عائشة حسن ، وأخرجه ابن أبى شيبة أيضاً . وهذا لا يقدح فيما نقله ابن بطلال . وروى أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان وغيره عن أبى رافع مرفوعاً : إنا لا تحل لنا الصدقة ، وإن موالى القوم من أنفسهم . وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون وهو الصحيح عند الشافعية ، وقال الجمهور : تجوز لهم لأنهم ليسوا منهم حقيقة ، ولذلك لم يعوّضوا الخمس . ومنشأ الخلاف قوله « منهم أو من أنفسهم » هل يتناول المساواة فى تحريم الصدقة أو لا . ورجح الجمهور أنه لا يتناول جميع الأحكام ، فلا دليل فيه على تحريم الصدقة ، لكنه ورد على سبب الصدقة . وقد اتفقوا على أنه لا يخرج السبب وإن اختلفوا هل يخص به أو لا ، ويمكن أن يستدل لهم بحديث الباب لأنه يدل على جوازها لموالى الأزواج . وقد تقدم أن الأزواج لسن فى ذلك من جملة الآل ، فوالينّ أخرى بذلك . قال ابن المنير فى الحاشية : إنما أورد البخارى هذه الترجمة

ليحقق أن الأزواج لا يدخل موالين في الخلاف ولا يحرم عليهن الصدقة قولاً واحداً لثلا يظن الظان أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين ، فبين أنه لا يطرد ، وإنما لم يترجم البخاري لأزواجه صلى الله عليه وآله وسلم ولا لمواليه ، لأنه لم يثبت عنده فيه شيء ( قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هلا انتفعتم بجلدها ؟ قالوا : إنها ميتة . قال : إنما حرم أكلها ) أى اللحم حرام لا الجلد .

### الحديث السادس والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِلَحْمٍ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ ، فَقَالَ : هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ .

( عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلحم تصدق به على بريرة ، فقال : هو ) أى اللحم ( عليها صدقة ) وهو ( لنا هدية ) قدم لفظ عليها على المبتدأ لإفادة الاختصاص ، أى لاعلينا ، لزوال وصف الصدقة وحكمها لكونها صارت ملكاً لبريرة ثم صارت هدية . فالتحريم ليس لعين اللحم كما لا يخفى ، والصدقة منحة لثواب الآخرة ، والهدية تمليك الغير شيئاً تقرباً إليه وإكراماً له ، ففي الصدقة نوع ذل للآخذ ، فلذلك حرمت الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم دون الهدية ، وقيل : لأن الهدية يثاب عليها في الدنيا فتزول المنة ، والصدقة يراد بها ثواب الآخرة فتبقى المنة ، ولا ينبغي أن يمن عليه غير الله . وقال البيضاوى : إذا تصدق على المحتاج بشيء ملكه وصار له كسائر ما يملكه فله أن يهدى به غيره ، كما له أن يهدى سائر أمواله بلا فرق . وهذا موضع الترجمة ، لأن بريرة من جملة مولات عائشة وتصدق عليها .

### الحديث السابع والخمسون

حَدِيثُ مُعَاذٍ وَبَعَثُهُ إِلَى الْيَمَنِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : وَاتَّقِ دَعْوَةَ  
الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ .

( حديث معاذ ) بن جبل ( وبعثه إلى اليمن تقدم ) في هذا الكتاب ( وفي  
هذه الرواية : واتق دعوة المظلوم ) أى تجنب جميع أنواع الظلم لئلا يدعو  
عليك المظلوم ، وإنما ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم للإشارة إلى أن  
أخذها ظلم ( فإنه ليس بينه ) أى المظلوم ، وفي رواية بينها ، أى دعوة المظلوم  
( وبين الله حجاب ) وإن كان المظلوم عاصياً ، لحديث أحمد عن أبى هريرة  
بإسناد حسن مرفوعاً : دعوة المظلوم مستجابة ، وإن كان فاجراً ففجوره  
على نفسه ، وليس لله حجاب يحجبه عن خلقه .

## الحديث الثامن والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ ، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى .

( عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه ) اسمه علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمى ، وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وثمانين ( قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه قوم بصدقهم ) أى بركة أموالهم ( قال : اللهم صل على آل فلان ) أى اغفر له وارحمه ، والآل يطلق على ذات الشيء ، كقوله فى قصة أبى موسى : لقد أوتى مزاراً من مزامير آل داود ، يريد داود نفسه ( فأتاه ) صلى الله عليه وآله وسلم ( أبى ) أبو أوفى ( بصدقته فقال : اللهم صل على آل أبى أوفى ) امثالاً لقوله تعالى : « وصل عليهم » وهذا من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ يكره لنا كراهة تنزيهه على الصحيح الذى عليه الأكثرون كما قاله النووي : إفراد الصلاة على غير الأنبياء لأنه صار شعاراً لهم إذا ذكروا فلا يلحق غيرهم ، فلا يقال : أبو بكر صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كان المعنى صحيحاً ، كما لا يقال : قال محمد عز وجل وإن كان عزيزاً جليلاً ، لأن هذا من شعار ذكر الله تعالى . قال فى الفتح : واستدل به أى بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرهه مالك والجمهور . قال ابن التين : وهذا الحديث يعكر عليه . وقد قال جماعة من العلماء : يدعوا أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث . وأجاب الخطابى عنه قديماً بأن أصل الصلاة الدعاء ، إلا أنه يختلف بحسب المدعول ، فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة ، وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة القربة والزلفى ، ولذلك كان لا يلقى بغيره . انتهى . واستدل به على استحباب دعاء أخذ الزكاة لمعطيا . وأوجه بعض أهل الظاهر . وحكاها الحناتى وجهاً لبعض الشافعية . وأجيب بأنه لو كان واجباً لعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم السعاة ، ولأن سائر ما يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيه الدعاء فكذلك الزكاة ، وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصاً به لكون صلاته سكناً لهم بخلاف غيره .

## الحديث التاسع والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا ، فَأَخَذَ خَشَبَةً فَتَقَرَّمَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ ، فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم )  
 أن رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ( من أسلف )  
 ( ألف دينار ) زاد في باب الكفالة : فقال : ائتنى بالشهداء أشهدهم . قال :  
 كفى بالله شهيداً . قال : فأئتنى بالكفيل . قال : كفى بالله كفيلاً . قال :  
 صدقت ( فدفعها إليه ) وزاد أيضاً فيه : إلى أجل مسمى ( فخرج في البحر  
 فلم يجد مركباً ) أى سفينة يركب عليها ويحىء إلى صاحبه أو يبعث فيها قضاء  
 دينه ( فأخذ خشبة فتقرمها ) قورها ( فأدخل فيها ألف دينار ) وزاد أيضاً  
 في الكفالة : وصحيفة منه إلى صاحبه ( فرمى بها ) أى بالخشبة ( في البحر )  
 بقصد أن الله تعالى يوصلها لرب المال ( فخرج الرجل الذى كان أسلفه )  
 الألف دينار ( فإذا بالخشبة فأخذها لأهله حطباً ) أى يستعملها استعمال الحطب  
 في الوقود ( فذكر الحديث ) بتمامه ، وأتى به البخارى في باب الكفالة في  
 القرض ( فلما نشرها ) أى قطع الخشبة بالمنشار ( وجد المال ) الذى كان  
 أسلفه . وموضع الترجمة قوله : فإذا بالخشبة فأخذها لأهله حطباً . وأدنى  
 الملابس في التطابق كاف . وقال ابن المنير : موضع الاستشهاد إنما هو أخذ  
 الخشبة على أنها حطب ، فدل على إباحة مثل ذلك مما يلفظه البحر ، أما مما  
 ينشأ فيه كالعنبر أو مما سبق فيه ملك وعطب ، وانقطع ملك صاحبه منه على  
 اختلاف بين العلماء في تمليك هذا مطلقاً أو مفصلاً ، وإذا جاز تملك الخشبة

وقد تقدم عليها ملك متملك فنحو العنبر الذى لم يتقدم عليه ملك أولى ، وكذلك ما يحتاج إلى معاناة وتعب فى استخراجة أيضاً . وقد فرق الأوزاعى بين ما يوجد فى الساحل فيخمس أو فى البحر بالغوص ونحوه فلا شئ فيه . وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب فيه شئ إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبى شيبه وكذا الزهرى ، وقال الحسن : فى العنبر واللؤلؤ الخمس ، وهو قول أبى يوسف ورواية عن أحمد ، وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الكفالة والاستقراض واللقطة والشروط والاستئذان ، والنسائى فى اللقطة .

## الحديث الستون

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ .

(وعنه أيضاً) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : العجماء جبار ) أى البيمة التى لا تتكلم هدر غير مضمون : ولمسلم : جرحها جبار . ولا بد فى رواية البخارى من تقدير ، إذ لا معنى لكون العجماء نفسها هدرأ . وقد دلت رواية مسلم على أن ذلك المقدر هو الجرح فوجب المصير له ، لكن الحكم غير مختص به ، بل هو مثال نبه به على غيره ، ولو لم تكن رواية أخرى على تعيين ذلك المقدر لم يكن لرواية البخارى عموم فى جميع المقدرات التى يستقيم الكلام بتقدير واحد منها . هذا هو الصحيح فى الأصول ، لأن مقتضى لا عموم له ، والمراد أنها إذا انفلتت وصدمت إنساناً فأتلفته أو أتلفت مالا فلا غرم على مالكها ، أما إذا كان معها فعليه ضمان ما أتلفته سواء أتلفته ليلاً أو نهاراً ، وسواء كان سائقها أو راكبها أو قائدها ، وسواء كان مالكها أو أجيره أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً ، وسواء أتلفت بيدها أو رجلها أو عضها أو ذنبها . وقال مالك : القائد والراكب والسائق كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شئ ترمح له . وقال الحنفية : إن الراكب والقائد لا يضمنان مانفحت الدابة برجلها أو ذنبها إلا أن أوقفها فى الطريق . واختلفوا فى السائق ، فقال القدورى وآخرون : إنه ضامن لما أصابت بيدها ورجلها لأن النفحة بمرأى عينه فأمكنه الاحتراز عنها . وقال أكثرهم : لا يضمن النفحة أيضاً وإن كان يراها ، إذ ليس على رجلها ما يمنعها به ، فلا يمكنه التحرز عنه بخلاف الكدم لإمكان كبحها بلجامها . وصححه صاحب الهداية ، وكذا قال الحنابلة : إن الراكب لا يضمن ماتلفه البيمة برجلها . قلت : ولينظر فى أدلة هذه التفاصيل ( والبر ) يحفرها الرجل فى ملكه أو فى موات فيسقط فيها رجل أو تنهار على من استأجره لحفرها فيه ( جبار ) لاضمان فيه ، ما إذا حفرها فى طريق المسلمين أو فى ملك غيره بغير إذنه فتلف فيها إنسان وجب ضمانه على

على عاقلة حافرها والكفارة في مال الحافر ، وإن تلف بها غير الآدمي وجب ضمانه في مال الحافر ، كذا في القسطلاني ( والمعدن جبار ) إذا حفره في ملكه أو في موات أيضاً لاستخراج ما فيه فوقع فيه إنسان أو انهار على حافره لاضمان فيه أيضاً ( وفي الركاز ) دفن الجاهلية ( الخمس ) في عطف الركاز على المعدن دلالة على تغايرهما ، وأن الخمس في الركاز لافي المعدن . واتفق الأئمة الأربعة وجمهور العلماء على أنه سواء كان في دار الإسلام أو دار الحرب ، خلافاً للحسن حيث فرق ، وشرطه النصاب والتقدان لا الحول . ومذهب أحمد أنه لا فرق بين التقدين فيه وغيرهما ، كالنحاس والحديد والجواهر ، لظاهر هذا الحديث ، وهو مذهب الحنفية أيضاً ، لكنهم أوجبوا الخمس وجعلوه فيئاً . والحنابلة أوجبوا ربع العشر وجعلوه زكاة . وعن مالك روايتان كالقولين . وحكى كل منهما عن ابن القاسم . قال في الفتح : الركاز بكسر الراء المال المدفون مأخوذ من الركز ، يقال : ركزه يركزه ركزاً إذا دفنه فهو مركوز ، وهذا متفق عليه ، واختلف في المعدن . وقال مالك وابن إدريس : الركاز : دفن الجاهلية . قال جمهور الأئمة : إن ذلك وجد في عبارة الشافعي ، وأخذ عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة ، وجعله بمنزلة الركاز ، يؤخذ منه الخمس . وقال الحسن : ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة . وفي لفظ : إذا وجد الكنز في أرض العدو ففيه الخمس وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة . قال ابن المنذر : لا أعلم أحداً فرق هذه التفرقة غير الحسن . قال البخاري : قال بعض الناس : المعدن ركاز . قال ابن التين : المراد به أبو حنيفة . قال الحافظ ابن حجر . وهذا أول موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة ، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك . قال ابن بطال : ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز ، واحتج لهم بقول العرب : أركز الرجل إذا أصاب ركازاً ، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن . والحجة للجمهور تفرقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المعدن والركاز بواو العطف ، فصح أنه غيره ، قال : وما أُلزم به البخاري القائل المذكور ، قد يقال لمن وهب له الشيء أو ربح ربحاً كثيراً أو كثر ثمره : أركزت حجة بالغة ، لأنه لا يلزم من الاشتراك في الأسماء الاشتراك في المعنى ،



إلا أن أوجب ذلك من يجب التسليم له . وقد أجمعوا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخمس ، وإن كان يقال له ركاز فكذلك المعدن ، وأما قول البخارى : ثم ناقض ، أى بعض الناس ، وقال : لا بأس أن يكتمه أى عن الساعى ولا يؤدى الخمس فليس كما قال ، وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتمه إذا كان محتاجاً ، بمعنى أنه يتأول أن له حقاً فى بيت المال ونصيبة فى النىء ، فأجاز له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضاً عن ذلك لا إنه أسقط الخمس عن المعدن . انتهى . وقد نقل الطحاوى المسألة التى ذكرها ابن بطلال ، ونقل أيضاً أنه لو وجد فى داره معدناً فليس عليه فيه شىء ، وبهذا يتجه اعتراض البخارى ، والفرق بين المعدن والركاز فى الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز ، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنته خفف عنه فى قدر الركاز ، وما خفت زيد فيه ، وقيل إنما جعل فى الركاز الخمس لأنه مال كافر ، فتزل من وجده منزلة الغانم فكان له أربعة أخماسه . وقال ابن المنير : كان الركاز مأخوذ من أركزته فى الأرض إذا غرزته فيها ، وأما المعدن فإنه ينبت فى الأرض بغير وضع واضع ، هذه حقيقتهما ، وإذا افترقا فى أصلهما فكذلك فى حكمهما . انتهى ما فى الفتح . وقال : الركاز حصره الشافعية فيما يوجد فى الموات بخلاف ما إذا وجد فى طريق مسلوكة أو مسجد فهو لقطعة . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : ومن قال من الفقهاء بأن فى الركاز الخمس إما مطلقاً أو فى أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث . وخصه الشافعى بالذهب والفضة . وقال الجمهور لا يختص . واختاره ابن المنذر ، واختلفوا فى مصرفه ، فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور : مصرفه مصرف خمس النىء ، وهو اختيار المزنى . وقال الشافعى فى أصح قوليه : مصرفه مصرف الزكاة . وعن أحمد روايتان ويبنى على ذلك ما إذا وجده الذمى . فعند الجمهور يخرج منه الخمس . وعند الشافعى لا يؤخذ منه شىء . واتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول بل يجب إخراج الخمس فى الحال . وأغرب ابن العربى فى شرح الترمذى ، فحكى عن الشافعى الاشتراط ، ولا يعرف ذلك فى شىء من كتبه ولا من كتب أصحابه . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الحدود ، والنسائى فى الزكاة ، وأورده البخارى فى الأحكام .

## الحديث الحادى والستون

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنُ اللَّتْبِيَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ .

( عن أبى حميد الساعدى ) عبد الرحمن أو المنذر ( رضى الله عنه قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من الأسد ) ويقال الأزد بالزأى ( على صدقات بنى سليم ) بضم السين وفتح اللام ( يدعى ابن اللتبية ) بضم اللام وسكون التاء . قاله ابن دريد ، وحكى فتح اللام ، وحكاها المنذرى . قال فى الفتح : واسمه عبد الله ، ولم أعرف اسم أمه ، وكان من بنى لتب ، حى من الأزد ، وقيل اللتبية أمه ( فلما جاء ) من عمله ( حاسبه ) صلى الله عليه وآله وسلم لما وجد معه من جنس مال الصدقة وادعى أنه أهدى إليه ، كما يظهر من مجموع طرق الحديث وهذا طرف من حديث طويل أورده فى الأحكام وترك الحيل ، وأخرجه مسلم فى المغازى ، وأبو داود فى الخراج ، واستدل به على جواز تعيين السعاة والعاملين على الصدقات ، وهم الذين يبيعهم الإمام لقبضها ، وعلى جواز محاسبة المصدقين مع الإمام . قال ابن بطلان : اتفق العلماء على أن العاملين عليها السعاة والمتولون بقبض الصدقة . وقال المهلب : حديث الباب أصل فى محاسبة المؤمن وأن المحاسبة تصحح أمانته . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون العامل المذكور صرف شيئا من الزكاة فى مصارف فحوسب على الحاصل والمصرف .

## الحديث الثاني والستون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحَنِّكَهُ ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمَيْسَمُ يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ .

( عن أنس رضي الله عنه قال : غدت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وأله ( وسلم ) أى رحت أول النهار ( بعبد الله بن أبي طلحة ) هو أخو أنس لأمه ، وهو صحابى ، وقال النووي : تابعى . قال البرماوى كالكرمانى : هو سهو ( ليحنكه ) تبركاً به وبريقه ويده ودعائه ، وهو أن يمسح التمرة ويجعلها في فم الصبي ويحك في حنكه بسبابته حتى تتحلل في حنكه ( فوافيته ) أى أتيت في مربد الغنم ( في يده الميسم ) بكسر الميم وفتح السين : حديدة يكوى بها ( يسم ) يعلم ( إبل الصدقة ) لتمييز عن الأموال المملوكة وليردّها من أخذها ومن التقطها وليعرفها صاحبها فلا يشتريها إذا تصدّق بها مثلاً لثلاً يعود في صدقته ، فهو مخصوص من عموم النهى عن تعذيب الحيوان . وقد نقل ابن الصباغ من الشافعية إجماع الصحابة على أنه يستحب أن يكتب في ماشية الزكاة زكاة أو صدقة ، وفي الذبائح عن أنس أنه رآه يسم غنماً في آذانها ولا يسم في الوجه للنهى عنه . قال في الفتح : ولم أقف على تصريح بما كان مكتوباً في ميسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفي حديث الباب حجة على من كره الوسم من الحنفية من الميسم لدخوله في عموم النهى عن المثلة . وقد ثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فدل على أنه مخصوص من العموم المذكور للحاجة ، كالختان في الأدعى . قال المهلب وغيره : في هذا الحديث أن للإمام أن يتخذ ميسماً وليس للناس أن يتخذوا نظيره ، وهو كالتخاتم ، وفيه اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه ، ويلتحق به جميع أمور المسلمين . وفيه جواز إيلاء الحيوان للحاجة ، وفيه قصد أهل الفضل لتحنيك المولود لأجل البركة ، وفيه جواز تأخير القسمة ، لأنها لو عجلت لاستغنى عن الوسم ، وفيه مباشرة أعمال المهنة وترك الاستعانة فيها للرغبة في زيادة الأجر ونفي الكبر ، والله أعلم . انتهى . وفي هذا الحديث التحذير بالإفراد والجمع والقول ، وأخرجه مسلم في اللباس .

## أبواب صدقة الفطر

### الحديث الأول

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( أبواب ) فرض ( صدقة الفطر ) \*

أضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان . وقال ابن قتيبة : المراد بها صدقة النفوس ، مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة المرادة بقوله تعالى : « فطرة الله التي فطر الناس عليها » . قال في الفتح : والأول أظهر ، ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث : زكاة الفطر من رمضان . انتهى . قال في الكفاية : يقال للمخرج في زكاة الفطر : فطرة بضم الفاء ، وهو غريب ، والذي في شرح المذهب وغيره كسر الفاء لا غير ، قال : وهي مولدة لاعربية ولا معربة ، بل اصطلاحية للفقهاء . انتهى . فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلاة ، ويقال لها : صدقة الفطر ، وزكاة الفطر ، وزكاة رمضان ، وزكاة الصوم ، وصدقة الرؤوس ، وزكاة الأبدان ، وكان فرضها في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان قبل العيد بيومين .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) أى أوجب وما أوجبه فبأمر الله ، وما كان ينطق عن الهوى ( زكاة الفطر ) من صوم رمضان ، ووقت وجوبها غروب الشمس ليلة العيد ، لكونه أضافها إلى الفطر وذلك وقت الفطر ، وهذا قول الشافعي في الجديد وأحمد وإحدى الروایتين عن مالك ، وقال أبو حنيفة : طلوع الفجر يوم العيد ، وهو قول الشافعي في القديم . قال البخاري : ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين أنها فريضة ، وهو مذهب الشافعية والجمهور ، وإنما

اقتصصر البخارى على ذكر هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا بفرضيتها وإلا فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك ، لكنه معارض بأن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض ، وهو مقتضى قاعدتهم فى أن الواجب ماثبت بدليل ظنى . وقال المرداوى من الحنابلة فى تنقيحه : وهى واجبة وتسمى أيضاً فرضاً نصاً . ونقل المالكية عن أشهب أنها سنة مؤكدة . قال بهرام : وروى ذلك عن مالك ، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية ، وحملوا فرض فى الحديث على التقدير ، كقولهم : فرض القاضى نفقة اليتيم ، يعنى إن فرض بمعنى قدر ، وهو ضعيف مخالف للظاهر . قال ابن دقيق العيد : هو أصله فى اللغة ، لكن نقل فى عرف الشرع إلى الوجوب فالحمل عليه أولى . انتهى . قال فى الفتح : ويؤيده تسميتها زكاة قوله فى الحديث : « على كل حر وعبد » وبالتصريح بالأمر بها فى حديث قيس بن سعد وغيره ، ولدخولها فى عموم قوله تعالى : « وآتوا الزكاة » . فبين صلى الله عليه وآله وسلم تفاصيل ذلك ومن حملتها زكاة الفطر ، وقال تعالى : « قد أفلح من تزكى » . وثبت أنها نزلت فى زكاة الفطر . وثبت فى الصحيحين إثبات حقيقة الفلاح لمن اقتصر على الواجبات . قيل : وفيه نظر ، لأن فى الآية : « وذكر اسم ربه فصلى » ، فيلزم وجوب صلاة العيد . ويجاب بأنه خرج بدليل عموم « هن خمس لا يبدل القول لدى » . انتهى . وقال إبراهيم بن علية وأبو بكر بن كيسان الأصم : نسخ وجوبها ، واستدل لها بحديث النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، لكن فى إسناده راو مجهول ، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ ، لأن الزيادة فى جنس العبادة لا توجب نسخ الأصل المزيّد عليه لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول ، ولأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ، غير أن محل سائر الزكوات الأموال ، ومحل زكاة الفطر الرقاب ، كما نبه عليه الخطابى ( صاعاً من تمر ) وهو خمسة أرطال وثلاث رطل بالبغدادى ، وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد وعلماء الحجاز ، وهو مائة وثلاثون درهماً على الأصح عند الرافعى ، ومائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم على الأصح عند النووى . فالصاع على الأول ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهماً وثلاث درهم ، وعلى

الثاني ستائة درهم وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم ، والأصل الكيل ، وإنما قدّر بالوزن استظهاراً . قال في الروضة : وقد يشكل ضبط الصاع بالأرطال ، فإن الصاع المخرج به في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكيال معروف ، ويختلف قدره وزناً باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحمص وغيرهما ، والصواب ما قاله الدارمي أن الاعتماد على الكيل بصاع معيار بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن لم يجده لزمه إخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه . وعلى هذا فالتقدير بخمسة أرطال وثلاث تقريب . وقال جماعة من العلماء : الصاع أربع حفنات بكفي رجل معتدل الكفين . حكاه النووي في الروضة . وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أنه ثمانية أرطال بالرطل المذكور ، وكان أبو يوسف يقول كقولهما ، ثم رجع إلى قول الجمهور لما تناظر مع مالك بالمدينة فأراه الصيعان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم من زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( أو صاعاً من شعير ) ظاهره أنه يخرج من أيهما شاء صاعاً ولا يجزئ غيرهما ، وبذلك قال ابن حزم ، لكن ورد في روايات أخرى ذكر أجناس أخر ، قاله القسطلاني . قال في الفتح : ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشيئين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع ، فزاد فيه السلت والزيب . والسلت نوع من الشعير . انتهى . قلت : وهو ما يقال له بالفارسية جوبر منه . قال الحافظ : أما الزيب فسيأتي ذكره في حديث أبي سعيد ، وأما في حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التمييز عن عبد العزيز فيه بالوهم ( على العبد والحر ) ظاهره أن العبد يخرج عن نفسه ، وهو قول داود الظاهري منفرداً به ، قال : يجب على السيد أن يمكن عبده من الاكتساب لها ، كما يجب عليه أن يمكنه من الصلاة . وخالفه أصحابه والناس ، واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً : ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر . أخرجه مسلم . وفي رواية له : ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق ، وذلك يقتضي أنها ليست على العبد بل على سيده . وقد تقدّم ما عند البخاري قريباً بغير الاستثناء ، ومقتضاه أنها على السيد ، وهل تجب عليه ابتداء أو تجب على العبد ثم يتحملها السيد وجهان للشافعي ، وإلى الثاني نحا البخاري ، وقال البيضاوي : وجعل وجوب زكاة

الفطر على السيد كالوجوب على العبد مجاز ، إذ ليس هو أهلاً لأن يكلف بالواجبات المالية ، ويؤيد ذلك عطف الصغير عليه ( والذكر والأنثى ) ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر ، وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحق : تجب على زوجها إلحاقاً بالنفقة ، وفيه نظر ، لأنهم قالوا : إن أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا ، واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلزمه ، وإنما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسلًا نحو حديث ابن عمر ، وزاد فيه : ممن تمونون . وأخرجه البيهقي من هذا الوجه ، فزاد في إسناده ذكر عليّ ، وهو منقطع أيضاً ، وأخرجه من حديث ابن عمر ، وإسناده ضعيف أيضاً . ورواه الدارقطني أيضاً ، وقال إسناده غير قوي . قال في المجموع : والحاصل أن هذه اللفظة « ممن تمونون » ليست بثابتة . وقال في السيل للشوكاني : ولا تقوم بذلك حجة ( والصغير ) وإن كان يتيمًا خلافاً لمحمد بن الحسن وزفر ( والكبير ) ظاهره وجوبها على الصغير ، لكن المخاطب عنه وليه ، فوجوبها على هذا في مال الصغير ، وإلا فعلى من تلزمه نفقته . وهذا قول الجمهور . وقال محمد بن الحسن : هي على الأب مطلقاً ، فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه . وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري : لا تجب إلا على من صام . واستدل لها بحديث ابن عباس مرفوعاً : صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث . أخرجه أبو داود . وأجيب بأن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب ، كما أنها تجب على من لم يذنب كمحقق الصلاح ، أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة . ونقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا تجب على الجنين ، قال : وكان أحمد يستحبه ولا يوجبه . ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالإيجاب . وبه قال ابن حزم ، لكن قيده بمائة وعشرين يوماً من يوم حمل أمه به . وتعقب بأن الحمل غير محقق وبأنه لا يسمى صغيراً لغة ولا عرفاً ، واستدل بقوله في حديث ابن عباس : طهرة للصائم ، على أنها تجب على الفقير كما تجب على الغني . وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة عند أحمد ، وفي حديث ثعلبة بن أبي صعيرة عند الدارقطني . وعن الحنفية : لا تجب إلا على من ملك نصيباً ومقتضاه أنها لا تجب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير . واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدم : لاصدقة

إلا عن ظهر غنى . واشترط الشافعى ومن تبعه أن يكون ذلك فاضلا عن قوت يومه ومن تلزمه نفقته . قال ابن بزيمة : لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها ، لأنها زكاة بدنية لأمالية . قال الحافظ الشوكانى فى السيل : وظاهر الأحاديث بأن الفطرة طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين . وهكذا ماورد من الأمر بإغناء الفقراء فى هذا اليوم يدلان على أن المعتبر وجود قوت هذا اليوم ، فمن وجده ووجد زيادة عليه أخرجها عن الفطرة ، ومن لم يجد إلا قوت اليوم فلا فطرة عليه ، لأنه إذا أخرجها احتاج إلى النفقة فى هذا اليوم وصار مصرفاً للفطرة . وإذا صح ماورد من إيجابها على الغنى والفقير فقد عرفت ماهو الغنى وعرفت أن الفقير من لا يجد مايجده الغنى . فإيجاب الفطرة على الفقير لا يستلزم أن يخرج قوت يومه ( من المسلمين ) دون الكفار لأنها طهرة ، والكفار ليسوا من أهلها ، ذكر غير واحد أن مالكا تفرد بها من بين الثقات ، وفيه نظر ، فقد رواها جماعة ممن يعتمد على حفظهم ، كما ذكرهم فى الفتح والقسطلانى ، فراجعه إن شئت ( وأمر ) صلى الله عليه وآله وسلم ( بها ) أى بالفطرة ( أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ) أى صلاة العيد . وأخرج أبو داود وابن ماجه والدارقطنى والحاكم وصححه من حديث ابن عباس قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ، فمن أدّاها قبل الصلاة فهى زكاة مقبولة ، ومن أدّاها بعد الصلاة فهى صدقة من الصدقات . قال الحافظ الشوكانى : فهذا يدل على أنه لا يكون إخراجها بعد الصلاة زكاة فطر بل صدقة من صدقات التطوع ، والكلام فى زكاة الفطر ، فلا تجزئ بعد الصلاة . وفى الصحيحين من حديث ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ، فهذا يدل على أن وقتها يوم الفطر قبل الخروج إلى صلاة العيد ، ولكن قد روى البخارى وغيره من حديث ابن عمر أنهم كانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين ، فيقتصر على هذا القدر فى التعجيل ، وهو مستفاد أيضاً من حديث : « فمن أدّاها قبل الصلاة فهى صدقة مقبولة » فإن المراد القبلى القريبة لا القبلى البعيدة التى تنافى حديث : « إنها طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين » . انتهى . وفى هذا الحديث التحديث والعننة والقول ، وأخرجه أبو داود والنسائى والترمذى ، وقال حديث حسن صحيح .



## الحديث الثاني

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرَ وَالزَّبِيبَ وَالْأَقِطَ وَالتَّمْرَ .

( عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام ) هو البر ، لقوله في الحديث الثاني ، أو صاعاً من شعير . قال الثوربشقي : والبر أعلى ما كانوا يقتاتونه في الحضر والسفر ، فلولا أنه أراد بالطعام البر لذكره عند التفصيل . وحكى المنذرى في حواشي السنن عن بعضهم اتفاق العلماء على أنه المراد هنا . وقال بعضهم : كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق ، حتى إذا قيل : اذهب إلى سوق الطعام ، فهم منه سوق القمح ، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه ، لأن ماغلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب . وتعقبه ابن المنذر بما في حديث أبي سعيد المذكور في باب صاع من زبيب : فلما جاء معاوية وجاءت السمراء ، لأنه يدل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا . ثم قال : ولا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتمد عليه ، ولم يكن البر يومئذ بالمدينة إلا الشيء اليسير منه ، فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجوداً . وأما ما أخرجه ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما من طريق إسحق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم عن عياض بن عبد الله ، قال : قال أبو سعيد : وذكر عنده صدقة رمضان ، فقال : لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط . فقال له رجل من القوم : أو مدّين من قحح . فقال : لا ، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها . فقال ابن خزيمة بعد أن ذكره ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدرى ممن الوهم ، ويدل على أنه خطأ قوله فقال رجل إلخ ، إذ لو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعاً لما كان الرجل يقول له :

أو مدّين من قح . وقد أشار أيضاً أبو داود إلى رواية ابن إسحق هذه ، وقال :  
 إن ذكر الحنطة فيها غير محفوظ ( وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط )  
 وهو لبن جامد فيه زبدة ، فإن أفسد الملح جوهره لم يجز ، وإن ظهر عليه  
 ولم يفسده وجب بلوغ خالصة صاعاً ( والتمر ) زاد الطحاوى من طريق أخرى  
 عن عياض : فلا نخرج غيره ، وهو يؤيد تغليط ابن المنذر لمن قال إن قوله  
 صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من حنطة كما مرّ . وحمل البرماوى  
 كالكرماني الطعام هنا على اللغوى الشامل لكل مطعوم ، قال : ولا ينافى  
 تخصيص العام فيما سبق بالبرّ لأنه قد عطف عليه الشعير ، فدل على التباين ،  
 وليس هو من عطف الخاص على العام ، نحو : وفاكهة ونخل وملائكة  
 وجبريل ، فإن ذلك إنما هو فيما إذا كان الخاص أشرف ، وهنا بالعكس .  
 انتهى . فليتأمل مع ما سبق . قال النووى : تمسك بقول معاوية من قال بالمدّين  
 من الحنطة ، وفيه نظر لأنه فعل صحابى قد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من  
 الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم .  
 وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لا إنه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وفي حديث أبى سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والتمسك بالآثار وترك  
 العُدول إلى الاجتهاد مع وجود النص . وفي صنيع معاوية وموافقة الناس له  
 دلالة على جواز الاجتهاد ، وهو محمود ، لكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار  
 قال الحافظ الشوكانى فى الدرارى : وقد ذهب بعض الصحابة إلى أن الفطرة  
 من البرّ نصف صاع . وقد حكاه ابن المنذر عن علىّ وعثمان وأبى هريرة  
 وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبى بكر بأسانيد صحيحة  
 كما قاله الحافظ ، وإليه ذهب أبو حنيفة ، وقد تمسكوا بحديث ابن عباس  
 مرفوعاً : صدقة الفطر مدّان من قح . أخرجه الحاكم . وأخرج نحوه الترمذى  
 من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وفى الباب أحاديث  
 تعضد ذلك . انتهى . وقال فى السيل : وقد ذكرت فى شرحى للمتنقى أن  
 الأحاديث الواردة بأن الفطرة نصف صاع من الحنطة تنهض للاحتجاج ،  
 وذكرت الكلام على ما ذكره أبو سعيد ، فليرجع إليه . انتهى .

## الحديث الثالث

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم صدقة الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر ) فعدل الناس به أى بصاع التمر نصف صاع من برّ ، والمراد بالناس معاوية ومن معه كما مرّ لاجميع الناس حتى يكون إجماعاً ، كما نقل عن أبى حنيفة أنه استدل به . ومالك عن نافع : فكان ابن عمر لا يخرج إلا التمر لا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً ، وهو يدل على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر . ومذهب الشافعية أن الواجب جنس القوت المعشر وكذا الأقط ، لحديث أبى سعيد السابق ، وفى معناه اللبن والجن ، فيجزئ كل من الثلاثة لمن هو قوته . وجاءت أحاديث أخرى بأجناس أخرى من قحح وملت وزبيب وأقط ، وكلها محمولة على أنها غالب أقوات المخاطبين بها ، ويجزئ الأعلى عن الأدنى ولا عكس ، والاعتبار بزيادة الاقتيات فى الأصح ، فالبرّ خير من التمر ، والأرز والشعير خير من التمر لأنه أبلغ فى الاقتيات ، والتمر خير من الزبيب وقال الحنفية : يتخير بين البرّ والدقيق والسويق والزبيب والتمر ، والدقيق أولى من البرّ ، والدراهم أولى من الدقيق فيما يروى عن أبى يوسف . وقال المالكية : من أغلب قوت المزكى أو قوت البلد الذى هو فيه من معشر وهو القمح والشعير والأرز والذرة والدخن والتمر والزبيب والأقط غير العلس ، إلا أن يقتات غير المعشر ، والأقط كالتين والقطاني والسويق واللحم واللبن فإنه يخرج منه على المشهور . كذا فى القسطلانى . والظاهر من الأحاديث أن أوّ للتخير . قال الحافظ فى الفتح : وكان البخارى أراد بتفريق التراجع الإشارة إلى ترجيح التخير فى هذه الأنواع . انتهى ( على ) ولّى ( الصغير ) الذى لم يحتلم من ماله إن كان له مال ، أو على من تلزمه نفقته . وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور ، خلافاً لـ محمد بن الحسن حيث قال : على الأب مطلقاً ( والكبير والحرّ والمملوك ) وهذا آخر كتاب الزكاة . وبالله التوفيق .

## كتاب وجوب الحج وفضله

### الحديث الأول

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَتْ أَمْرَأَةٌ مِنْ خَشْعَمَ ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْرِفُ وَجْهَهُ الْفَضْلُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحْجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( كتاب وجوب الحج وفضله ) \*

قدمه على الصيام لمناسبة لطيفة ذكرها الحافظ « هدى السارى مقدمة فتح البارى » ورتبه على مقاصد متناسبة كما يتضح من أحاديث الباب . والحج بفتح الحاء وكسرها ، وبهما قرئ ، فالفتح لغة أهل العالية والكسر لغة نجد وفرق سيبويه بينهما ، فجعل المكسور مصدراً واسماً للفعل ، والمفتوح مصدراً فقط . وقال ابن السكيت : بالفتح القصد ، وبالكسر القوم الحجاج . وقال الجوهري : والحجة بالكسر المرة الواحدة ، وهو من الشواذ ، لأن القياس بالفتح ، وهو مبنى على اختياره أنه بالفتح الاسم . ومعنى الحج فى اللغة القصد . وقال الخليل : كثرة القصد إلى معظم . وفى الشرع : القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشر ذى الحجة وطواف ذى طهر اختص بالبيت عن يساره سبعاً ، ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة ، وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لعارض كالنذر ، واختلف هل هو على الفور أو التراخى ، فعند الشافعية على التراخى ، وإليه ذهب الأحنفى وصاحب المقدمات ، والتلمسانى من المالكية . وحكى ابن القصار

عن مالك أنه على الفور . وتابعه العراقيون ، وشهره صاحب الذخيرة ،  
وصاحب العدة ، وابن بزيمة ، لكن القول بالتراخي مقيد بعدم خوف  
القوات . واختلف في وقت ابتداء فرضه ، فقليل قبل الهجرة ، وهو شاذ ،  
وقيل بعدها ، ثم اختلف في سنته ، فالجمهور على أنها سنة ست ، كما صححه  
الرافعي في السير ، وتبعه عليه النووى في الروضة ، ونقله في شرح المذهب  
عن الأصحاب لأنها نزل فيها قوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » وهذا  
مبنى على أن المراد بالإتمام ابتداء الفرض . ويؤيده قراءة « أقيموا » أخرجه  
الطبري بأسانيد صحيحة عنهم . وقيل المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع .  
وهذا يقتضى تقدم فرضه قبل ذلك . وقد أخره صلى الله عليه وآله وسلم إلى  
سنة عشر من غير مانع ، فدل على التراخي . وقد وقع في قصة ضمام ذكر  
الأمر بالحج ، وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس ، وهذا يدل  
أن ثبت على تقدمه على سنة خمس أو ووقوعه فيها ، وبه جزم الرافعي في  
كتاب الحج ، وأما فضله فهو مشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان الفضل بن العباس ) وهو  
شقيق عبد الله ، أمهما أم الفضل لبابة الكبرى ( رديف رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ) راكباً خلفه على الدابة ( فجاءت امرأة من خثعم ) غير  
منصرفة . قال البرماوى كالزركشى للعلمية ووزن الفعل : حى من بحيلة  
من قبائل اليمن . وتعبه في المصاييح فقال : إن لم يحمل هذا على سبق قلم من  
المصنف أو الغلط من الناسخ فهو عجيب ، إذ ليس فيه وزن الفعل المعتبر  
عندهم ، ولو قيل بأنه على وزن دحرج للزم منع صرف جعفر ، وهو باطل  
بالإجماع . انتهى ( فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ) زاد البخارى في  
أبواب الاستئذان : وكان الفضل رجلاً وضيئاً ، أى جميلاً ، وأقبلت امرأة  
من خثعم وضيئة ، وطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسننها ( وجعل النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ) بكسر  
الشين وفتح الخاء ( فقالت ) أى المرأة ( يارسول الله إن فريضة الله على عباده  
في الحج أدركت أبى ) حال كونه ( شيخاً كبيراً لا يثبت على الرحلة )  
واختلفت طرق الأحاديث في السائل عن ذلك : هل هو امرأة أو رجل ،  
وفى المسؤول عنه أيضاً أن يحج عنه : هل هو أب أو أم أو أخ . فأكثر طرق  
الأحاديث الصحيحة دالة على أن السائل امرأة سألت عن أبيها كما هو فى أكثر  
طرق حديث الفضل ، وحديث عبد الله أخيه ، وحديث على . وفى النسائي

من حديث الفضل أن السائل رجل سأل عن أمه . وفي صحيح ابن حبان من حديث ابن عباس أن السائل رجل يسأل عن أبيه . وعند النسائي أيضاً أن امرأة سألت عن أبيها . وفي حديث بريرة عند الترمذى أن امرأة سألت عن أمها . وفي حديث حصين بن عوف عند ابن ماجه أن السائل رجل سأل عن أبيه . وفي حديث سنان بن عبد الله أن عمته قالت : يا رسول الله توفيت أمي ، وهذا محمول على التعدد ( أفأحج عنه ) أى أيجوز لى أن أنوب عنه فأحج عنه ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( نعم ) حجى عنه ( وذلك فى حجة الوداع ) وفيه جواز الحج عن الغير . وتمسك الحنفية بعمومه على صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره ، وخالف الجمهور ، فخصوه بمن حج عن نفسه لحديث السنن وصحيح ابن خزيمة وابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يلبي عن شبرمة ، فقال : أحججت عن نفسك ؟ قال : لا . قال : هذه عن نفسك ثم أحجج عن شبرمة . قال الحافظ الشوكاني فى السيل : وظاهر الحديث أنه لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره ، وسواء كان مستطيعاً أو غير مستطيع ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هذا الرجل الذى سمعه يلبي عن شبرمة ، وهو ينزل منزلة العموم ، فينبغى الاعتماد على هذا الحديث . ومن زعم أن فى السنة ما يعارضه فليطلب منه التصحيح لدعاه . وأما ما استدل به صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : هذه عن نبيشة وحج عن نفسك ، فلا أدري من رواه ، ولم أقف عليه فى شيء من كتب الحديث المعتمدة . وقد روى الدارقطنى حديث نبيشة موافقاً لحديث شبرمة لمخالفاً له كما زعم صاحب البحر . وتقدم قول من قال إن اسم شبرمة نبيشة . انتهى . ومنع مالك الحج عن المعضوب مع أنه راوى الحديث . قال القرطبي : رأى مالك أن ظاهر حديث الخثعمية مخالف لظاهر القرآن ، فرجح ظاهر القرآن ، ولا شك فى ترجحه من جهة تواتره . انتهى . ولكنه يقال هو عموم مخصوص بالأحاديث الواردة فى ذلك ، ولا تعارض بين عام وخاص . وقال الشافعى : لا يستنيب الصحيح لافى فرض ولا نفل . وجوزّه أبو حنيفة وأحمد فى النفل ، ومطابقة الحديث للترجمة تدرك بدقة النظر من دلالة الحديث على تأكيد الأمر بالحج حتى أن المكلف لا يعذر بتركه عند عجزه عن المباشرة بنفسه ، بل يلزم أن يستنيب غيره ، وهويدل على أن فى مباشرته فضلاً عظيماً . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى المغازى والاستئذان ، ومسلم فى الحج ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه .

## الحديث الثاني

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ يُهْلُ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةً .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يركب راحلته بذى الحليفة ) وهى أبعد المواقيت من مكة ( ثم يهلّ ) من الإهلال ، وهو رفع الصوت بالتلبية ، أى مع الإحرام ( حتى تستوى ) أى الراحلة ( به قائمة ) وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائى . قال ابن المنير : أراد البخارى أن يردّ على من زعم أن الحج ماشياً أفضل ، لأن الله تعالى قدم الرجال على الركبان ، فبين أنه لو كان أفضل لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما حج صلى الله عليه وآله وسلم قاصداً لذلك ، ولذلك لم يحرم حتى استوت به راحلته : قال ابن المنذر : اختلف فى الركوب والمشى للحاج أيهما أفضل ، فقال الجمهور : الركوب أفضل لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكونه أعون على الدعاء والابتهاال ولما فيه من النفقة . وقال إسحق ابن راهويه : المشى أفضل لما فيه من التعب . قال فى الفتح : ويحتمل أن يقال إنه يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص . انتهى . قلت : قول الجمهور أرجح وأوفق بالكتاب العزيز والسنة المطهرة ، لأن الله سبحانه قال : « من استطاع إليه سبيلاً » والاستطاعة : الزاد والراحلة ، كما فسرهُ صلى الله عليه وآله وسلم .

## السؤال الثالث

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ وَكَانَتْ زَامِلَتُهُ .

( عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حج على رحل ) بفتح الراء وسكون الحاء ، وهو للبعير كالسرج للفرس ، أشار بهذا إلى أن التقشف أفضل للحاج من الترفه ( وكانت ) أى الراحلة التى ركبها ( زاملته ) بالزأى ، أى حاملته وحاملة متاعه ، لأن الزاملة : البعير الذى يستظهر به الرجل لحمل متاعه وطعامه ، فاقتدى به صلى الله عليه وآله وسلم أنس . وقد روى : حج الأبرار على الرحال . وفيه ترك الترفه حيث جعل متاعه تحته وركب فوقه . وروى سعيد بن منصور من طريق هشام بن عروة قال : كان الناس يحجون وتحتم أزودتهم ، وكان أول من حج على رحل وليس تحته شئ عثم بن عفان رضي الله عنه .



## الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : يَارَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ ، أَفَلَا نُجَاهِدُ ؟ قَالَ : لَا ، لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ ، حَجٌّ مَبْرُورٌ .

( عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت : يارسول الله نرى الجهاد أفضل العمل ) أى نعتقد ، وذلك لكثرة ما نسمع من فضائله فى الكتاب والسنة . وقد رواه جرير عن حبيب عند النسائي بلفظ : قال : فإنى لا أرى عملاً فى القرآن أفضل من الجهاد ( أفلا نجاهد ؟ قال : لا ) تجاهدن ( لكن أفضل الجهاد حج مبرور ) اختلف فى ضبط « لكن » فالأكثر بضم الكاف خطاباً للنسوة . قال القابسي : وهو الذى تميل إليه نفسى . وفى رواية بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك . قال فى الفتح : والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على إثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد ، وسماه جهاداً لما فيه من مجاهدة النفس ، واحتاج إليه هنا كونه جعل الحج أفضل الجهاد . ورواه هذا الحديث ما بين مروزى وبصرى وواسطى وكوفى ومدنى ، فيه رواية المرأة عن خالتها ، فإن عائشة أم المؤمنين خالة عائشة بنت طلحة ، لأن أمها أم كلثوم بنت أبى بكر الصديق . وأخرجه أيضاً فى الحج والجهاد ، والنسائي فى الحج ، وكذا ابن ماجه .

### الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من حج لله ) وفي رواية عند البخاري : من حج هذا البيت . ولمسلم : من أتى هذا البيت ، وهو يشمل الإتيان للحج والعمرة . وللدارقطني من طريق الأعمش عن أبي حازم بسند فيه ضعف إلى الأعمش : من حج أو اعتمر ( فلم يرفث ) بثلاث الفاء في المضارع والماضي ، لكن الأفضح الضم في المضارع والفتح في الماضي ، أى الجماع أو الفحش في القول ، أو خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق بالجماع . وقال الأزهري : كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة . وكان ابن عباس يخصه بما خوطب به الناس . وقال عيسى هذا من قول الله تعالى : « فلا رفث ولا فسوق » . والجمهور على أن المراد به في الآية الجماع . انتهى . قال في الفتح : والذي يظهر أن المراد به في الحديث ما هو أعم من ذلك . وإليه نحا القرطبي ، وهو المراد بقوله في الصيام : « فإذا كان صوم أحدكم فلا يرفث » ( ولم يفسق ) أى لم يأت سيئة ولا معصية . وأغرب ابن الأعرابي أن لفظ الفسق لم يسمع في الجاهلية ولا في أشعارهم وإنما هو إسلامي . وتعقب بأنه كثر استعماله في القرآن وحكايته عن قبل الإسلام . وقال غيره : أصله انفسقت الرطوبة إذا خرجت بغير ذنب ، فسمى الخارج عن الطاعة فاسقاً . قال سعيد بن جبير في الآية : الرفث : إتيان النساء ، والفسوق : السباب ، والجدال : المراء ، يعنى مع الرفقاء والمكاريين ، ولم يذكر في الحديث الجدال في الحج اعتماداً على الآية واكتفاء بذكر البعض ، وترك ما دل عليه ما ذكر أو تركه قصداً لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به المجادلة في أحكام الحج لما يظهر من الأدلة أو المجادلة بطريق التعميم لا تؤثر أيضاً لأن الفاحش منها دخل في عموم الرفث ، والحسن منها ظاهر في عدم التأثير ، والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضاً : قاله في الفتح ( رجع ) أى من ذنوبه ( كيوم ولدته أمه ) أى بغير ذنب ، بجر

يوم على الإعراب وفتحته على البناء ، وهو المختار في مثله ، لأن صدر الجملة المضاف إليها مبنى ، أى رجع مشابهاً لنفسه في أنه يخرج بلا ذنب كما خرج بالولادة ، وهو يشمل الصغائر والكبائر والتبعات . قال في الفتح : وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرادس المصرح بذلك ، وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبرى . انتهى . وللدارقطنى : رجع كهيئة يوم ولدته أمه ، لكن قال الطبرى : إنه محمول بالنسبة إلى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها . وقال الترمذى : هو مخصوص بالمعاصى المتعلقة بحقوق الله خاصة دون العباد ولا تسقط الحقوق أنفسها ، فمن كان عليه صلاة أو كفارة ونحوها من حقوق الله تعالى لا تسقط عنه لأنها حقوق لا ذنوب ، إنما الذنوب تأخرها فنفس التأخير يسقط بالحج لا هى أنفسها ، فلو أخرها بعده تجدد إثم آخر ، فالحج المبرور يسقط إثم المخالفة لا الحقوق .

## الحديث السادس

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . وَلِأَهْلِ نَجْدٍ  
قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَكْمَلَمَ هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ  
يَمْنٌ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى  
أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم )  
( وسلم وقت ) أى حدد المواضع الآتية للإحرام وجعلها ميقاتاً وإن كان  
مأخوذاً من الوقت ، إلا أن العرف يستعمله في مطلق التحديد اتساعاً ، ويحتمل  
أن يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر ،  
وقد يكون بمعنى أوجب كقوله تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً  
موقوتاً » ويؤيده الرواية الثانية بلفظ : فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم ( لأهل المدينة ) النبوية ومن سلك طريق سفرهم ومر على ميقاتهم ( ذا  
الحليفة ) تصغير حلفة : نبت معروف ، وهى قرية خربة ، وبها مسجد يعرف  
بمسجد الشجرة خراب ، وبئر يقال لها بئر على . وقال فى القاموس : هو ماء  
لبنى جشم ، على ستة أميال ، وهو الذى صححه النووى ، ووهى من قال :  
بينهما ميل واحد ، وهو ابن الصباغ فى الشامل ، والرويانى فى البحر ، ويردّه  
الحسن . وقال ابن حزم : بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين . وقال غيره :  
بينهما عشر مراحل . قال القسطلانى : ولهم موضع آخر بين حاذة وذات  
عرق ، وحاذة بالحاء المهملة والذال المعجمة المخففة ، وهو المراد فى حديث  
رافع بن خديج : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنى الحليفة من  
تهامة فأصبنا نهب إيل ( ولأهل الشام ) زاد النسائى فى حديث عائشة : ومصر ،  
وزاد الشافعى فى روايته : والمغرب ( الجحفة ) بضم الجيم وسكون الحاء وهى  
قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ست . وقول النووى فى شرح  
المهذب : ثلاث مراحل فيه نظر كما قال فى الفتح : وفى حديث ابن عمر أنها

مهيعة بوزن علقمة ، وقيل بوزن لطيفة ، وسميت الجحفة لأن السيل أجحف بها . قال ابن الكلبي : كان العماليق يسكنون يثرب فوقع بينهم وبين بني عبيل - وهم إخوة عاد - حرب فأخرجوهم من يثرب ، فنزلوا أمهيعة فجاء سيل فأجحفهم أى استأصلهم ، فسميت الجحفة ، والمكان الذى يحرم منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل قريب من الجحفة ، واختصت الجحفة بالحمى ، فلا ينزلها أحد إلا حم (ولأهل نجد) أى نجد الحجاز أو اليمن ومن سلك طريقهم فى السفر . قال فى الفتح : هو كل مكان مرتفع ، وهو اسم لعشرة مواضع والمراد منها هنا التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق (قرن المنازل) بلفظ الجمع والمركب الإضافى هو اسم المكان ، ويقال له قرن بلا إضافة ، وهو بفتح القاف وسكون الراء وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء ، وغلطوه وبالغ النووى فحكى الاتفاق على تخطئته فى ذلك ، لكن حكى عياض عن تعليق القابسى أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ، ومن قاله بالفتح أراد الطريق ويسمى قرن الثعالب ، وسمى بذلك لكثرة ما كان يأوى إليه من الثعالب . وحكى الرويانى عن بعض قدماء الشافعية أنهما موضعان : أحدهما فى هبوط وهو الذى يقال له قرن المنازل ، والآخر فى صعود وهو الذى يقال له قرن الثعالب ، والمعروف الأول ، لكن فى أخبار مكة للفاكهى أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى ، بينه وبين منى ألف وخمسمائة ذراع ، فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت . وقال فى الفتح : والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة الشرق مرحلتان (ولأهل اليمن) إذا قصدوا مكة طريقين : إحداهما طريق أهل الجبال وهم يصلون إلى قرن أو يحاذونه ، فهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق ، والأخرى طريق أهل تهامة ، فيمرون بيلم أو يحاذونه ، وهو ميقاتهم لا يشاركونهم فيه إلا من أتى عليه من غيرهم (يللم) غير منصرف ، جبل من جبال تهامة ، ويقال له ألمم ، على مرحلتين من مكة فإن مرّ أهل اليمن من طريق الجبال فيقاتهم نجد . قال فى الفتح : بينهما ثلاثون ميلا . وحكى ابن السيد : فيه يرمرم برأين بدل اللامين ، وأبعد الميقات من مكة ذو الحليفة ميقات أهل المدينة ، فقليل : الحكمة فى ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة ، وقيل رفقا بأهل الآفاق ، لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة أى ممن له ميقات معين (هن) أى المواقيت المذكورة (لهن) بضمير

المؤنثات ، وكان مقتضى الظاهر أن يكون لهم بضمير المذكرين . فأجاب ابن مالك بأنه عدل إلى ضمير المؤنثات لقصد التشاكل ، وكأنه يقول : ناب ضمير عن ضمير بالقرينة لطلب التشاكل . وأجاب غيره بأنه على حذف مضاف ، أى هنّ لأهلهنّ ، أى هذه المواقيت لأهل هذه البلدان ، بدليل قوله فى حديث آخرهنّ ( ولمن أتى عليهنّ ) أى المواقيت من غير أهلهنّ ، فصرح بالأهل ثانياً ، ولأبى ذر : هنّ لهم ، وهو واضح ( من غيرهنّ ) أى غير أهل البلاد المذكورة ، فلو مرّ الشامى على ذى الحليفة كما يفعل الآن لزمه الإحرام منها وليس له مجاوزتها إلى الجحفة التى هى ميقاته ، فإن آخر أساء ولزمه دم عند الجمهور . وأطلق النووى الاتفاق ونفى الخلاف فى شرحه لمسلم والمهذب فى هذه المسألة ، فإن أراد نفي الخلاف فى مذهب الشافعى فسلم ، وإن أراد نفي الخلاف مطلقاً فلا ، لأن مذهب مالك أن له مجاوزة ذى الحليفة إلى الجحفة إن كان من أهل الشام أو مصر ، وإن كان الأفضل خلافه . وبه قال الحنفية وابن المنذر من الشافعية . وأما استشكال ابن دقيق العيد قوله : ولأهل الشام الجحفة ، فإنه شامل من مرّ من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمرّ ، وقوله : لمن أتى عليهنّ من غير أهلهنّ ، فإنه شامل للشامى إذا مرّ بذى الحليفة وغيره ، فهما عومان قد تعارضا ، فأجاب عنه الولي ابن العراق بأن المراد بأهل المدينة من سلك طريق سفرهم ومن مرّ على ميقاتهم ، وحينئذ فلا إشكال ولا تعارض ، ويترجح بهذا قول الجمهور ( ممن أراد الحج والعمرة ) معاً بأن يقرن بينهما أو الواو بمعنى أو ، وفيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام ( ومن كان دون ذلك ) أى بين الميقات ومكة ( فمن ) أى فيقاته من ( حيث أنشأ ) الإحرام أو السفر من مكانه إلى مكة ، وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد قال : ميقات هؤلاء نفس مكة . واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميقات فيقاته من حيث أنشأ ، ولا دلالة فيه ، لأنه يختص بمن كان دون الميقات . أى إلى جهة مكة . ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك فجاوز الميقات ثم بدا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تجدد له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات لقوله : فمن حيث أنشأ ( حتى أهل مكة ) وغيرهم ممن هو بها يهلون ، ويجوز فيه الرفع والكسر ( من مكة ) أى لا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للإحرام

منه بل يحرمون من مكة كالأفاقي الذي بين مكة والميقات فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ليحرم منه ، وهذا خاص بالحاج ، واختلف في أفضل الأماكن التي يحرم منها ، وأما المعتمر فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل . قال الحب الطبري : لا أعلم أحداً جعل مكة ميقاتاً للعمرة ، فتعين حمله على القارن . واختلف في القارن ، فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة . وقال ابن الماجشون : يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ، ووجهه أن العمرة إنما تدرج في الحج فيما محله واحد كالطواف والسعي عند من يقول بذلك ، وأما الإحرام فمحله فيهما مختلف . وجواب هذا الإشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل في حق المعتمر أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصح كونه وافداً عليه ، وهذا يحصل للقارن بخروجه إلى عرفة وهي من الحل ، ورجوعه إلى البيت لطواف الإفاضة ، فحصل المقصود بذلك أيضاً ، واختلف فيمن جاوز المواقيت مريداً للنسك فلم يحرم ، فقال الجمهور : يأثم ويلزمه دم ، فأما لزوم الدم فبدليل غير هذا ، وأما الإثم فلترك الواجب . وقد تقدم في حديث ابن عمر بلفظ فرضها وجاء بلفظ يهل ، وهو خبر بمعنى الأمر ، والأمر لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيده وتأکید الأمر للوجوب . وفي كتاب العلم بلفظ : من أين تأمرنا أن نهل ؟ ومسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر : أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل المدينة . وذهب عطاء والنخعي إلى عدم الوجوب ، ومقابله قول سعيد بن جبیر : لا يصح حجه ، وبه قال ابن حزم ، وقال الجمهور : لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم . وقال أبو حنيفة : بشرط أن يعود مليئاً . وقال مالك : بشرط أن لا يبعد . وأحمد : لا يسقط شيء . والأفضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه الأبعد من مكة ، فلو أحرّم من طرفه الأقرب جاز .

### الحديث السابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَصَلَّى بِهَا ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ .

---

( عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أناخ ) أى أبرك راحلته ( بالبطحاء التى بذى الحليفة ) ونزل عنها ( فصلى بها ) فى ذهابه ركعتى الإحرام أو العصر ركعتين أو فى الرجوع لحديث ابن عمر الثانى : وإذا رجع صلى بذى الحليفة ، ولا مانع من أنه كان يفعل ذلك ذهاباً وإياباً ( وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يفعل ذلك ) المذكور من الصلاة اتباعاً واقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم .



## الحديث الثامن

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِبَذَى الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي ، وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ .

(وعنه) أى ابن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج) من المدينة (من طريق الشجرة) التى عند مسجد ذى الحليفة (ويدخل) إلى المدينة (من طريق المعرّس) بتشديد الراء موضع نزول المسافرين آخر الليل أو مطلقاً وهو أسفل من مسجد ذى الحليفة ، فهو أقرب إلى المدينة منها . قال فى الفتح : وكل من الشجرة والمعرّس على ستة أميال من المدينة ، لكن المعرّس أقرب . قال ابن بطال : كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك كما يفعل فى العيدين ، يذهب من طريق ويرجع من أخرى . وقد قال بعضهم : إن نزوله هناك لم يكن قصداً وإنما كان اتفاقاً . حكاه إسماعيل القاضى فى أحكامه عن محمد بن الحسن ، وتعبه ، والصحيح أنه كان قصداً لثلا يدخل المدينة ليلاً ، ويدل عليه قوله الآتى : وبات حتى يصبح ، ولمعنى فيه وهو التبرك به (وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج إلى مكة يصلى) بلفظ المضارع (فى مسجد الشجرة وإذا رجع) من مكة (صلى بذى الحليفة ببطن الوادى وبات) بذى الحليفة (حتى يصبح) ثم يتوجه إلى المدينة لثلا يفجأ الناس أهابهم ليلاً .

## الحديث التاسع

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ : أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ : صَلِّ فِي هَذَا  
الْوَادِي الْمُبَارَكِ ، وَقُلْ عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ .

( عن عمر رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
بِوَادِي الْعَقِيقِ ) أى فيه وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال ( يقول :  
أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي ) هو جبريل عليه السلام ( فقال : صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي  
الْمُبَارَكِ ) أى وادى العقيق . وروى الزبير بن بكار فى أخبار المدينة أن تبعاً لما  
رجع من المدينة انحدر فى مكان فقال : هذا عقيق الأرض ، فسمى العقيق ،  
لكن ليس هذا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يطابق الترجمة ، بل  
حكاة عن قول الآتى الذى أتاه . وقد روى ابن عدى من طريق يعقوب بن  
إبراهيم الزهرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً : تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ  
فإنه مبارك . فكان البخارى أشار إلى هذا . وتخيّموا أمر بالتخيّم ، أى النزول  
هناك ، لكن حكى ابن الجوزى فى الموضوعات إنه تصحيف وأن الصواب  
بالمثناة الفوقية من الخاتم ، ولما قاله اتجاه لأنه وقع فى معظم الطرق ما يدل على  
أنه من التخيّم ، وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بلفظه . وقد وقع فى  
حديث عمر : « تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ فَإِنْ جَبْرِيلُ أَتَانِي بِهِ مِنَ الْجَنَّةِ . » الحديث وأسانيده  
ضعيفة . قاله فى الفتح ( وقل عمرّة فى حجة ) أى قل جعلتها عمرّة ، وهذا دال  
على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارئاً ، وأبعد من قال معناه عمرّة بدرجة  
فى حجة ، أى أن عمل العمرّة يدخل فى عمل الحج فيجزئ لهما طواف واحد ،  
ومن قال إن معناه أن يعتمر فى تلك السنة بعد فراغ حجه ، فهذا أبعد من  
الذى قبله لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك . نعم يحتمل أن يكون  
أمر بأن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران ، وهو كقوله : دخلت  
العمرّة فى الحج . قاله الطبرى . واعترضه ابن المنير فى الحاشية فقال : ليس  
نظيره ، لأن قوله « دخلت » ... إلخ تأسيس قاعدة ، وقوله « عمرّة فى حجة »

بالتنكير يستدعى الوحدة ، وهو إشارة إلى الفعل الواقع من القران إذ ذاك . قال الحافظ ابن حجر : ويؤيده ما فى كتاب الاعتصام بلفظ : عمرة وحجة بواو العطف . وفى الحديث : فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه ، وفيه استحباب نزول الحاج فى منزلة قريبة من البلد ومبيتهم بها ليجتمع إليهم من تأخر منهم ممن أراد مرافقتهم ، ولبيستدرك حاجته من نسيها مثلاً فيرجع إليها من قرب . وهذا الحديث أخرجه فى المزارعة والاعتصام ، وأبو داود فى الحج ، وكذا ابن ماجه .

### الحديث العاشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَأَى وَهُوَ مُعَرَّسٌ بِذِي الْحُلَيْفَةِ بَيْطُنَ الْوَادِى . قِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بِيَطْحَاءَ مُبَارَكَةٌ .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه أرى ) بضم الهمزة ، أى فى المنام ، وفى رواية كريمة : رأى بتقديم الراء ، أى رآه غيره ( وهو معرّس ) على لفظ اسم الفاعل من التعريس ، وفى رواية « فى معرس » بفتح الراء لأنه اسم مكان ( بذى الحليفة بيطن الوادى ) أى وادى العقيق كما دل عليه حديثه السابق ( قيل له : إنك بيطحاء مباركة ) .

## الحديث الحادى عشر

عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :  
 أَرِنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ . قَالَ : فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجِعْرَانَةِ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ :  
 يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَهُوَ مُتَضَمِّخٌ بِطَيْبٍ ،  
 فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاعَةً ، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ ، فَأَشَارَ عُمَرُ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَيْ ، فَجِئْتُ وَعَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبٌ  
 قَدْ أَظْلَلَ بِهِ ، فَأَذْخَلْتُ رَأْسِي فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْمَرٌ  
 الْوَجْهِ وَهُوَ يَغْطِ ، ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ فَقَالَ : أَيْنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ ،  
 فَأَتَيْتُ بِرَجُلٍ ، فَقَالَ : اغْسِلِ الطَّيْبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَانْزِعْ  
 عَنْكَ الْجُبَّةَ ، وَأَصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ ، كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ .

( عن يعلى بن أمية ) التميمي المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون  
 وفتح التحتية ، وهى أمه وقيل جدته ( رضى الله عنه أنه قال لعمر ) بن الخطاب  
 ( رضى الله عنه : أرنى النبى صلى الله عليه وآله ) وسلم ( حين يوحى إليه ،  
 قال : فبينما النبى صلى الله عليه وآله ) وسلم بالجعرانة ( بكسر الجيم وإسكان  
 العين وتخفيف الراء كما ضبطه جماعة من اللغويين ومحققى الحديثين ، ومنهم من  
 ضبطه بكسر العين وتشديد الراء ، عليه أكثر الحديثين . قال صاحب المطالع :  
 أكثر الحديثين يشددونها وأهل الأدب يخطئونهم ويخففونها وكلاهما صواب  
 ( ومعه ) صلى الله عليه وآله وسلم ( نفر من أصحابه ) جماعة منهم ، وكان ذلك  
 فى سنة ثمان ( جاءه رجل ) قال فى الفتح : لم أعرف اسمه ، لكن ذكر ابن  
 فتحون فى الذيل عن تفسير الطرطوشى أن اسمه عطاء بن منية . قال ابن فتحون :  
 فإن ثبت ذلك فهو أخو يعلى الراوى ( فقال : يا رسول الله كيف ترى فى  
 رجل أحرم بعمره وهو متضمخ ) أى متلطخ ( بطيب ، فسكت النبى صلى

الله عليه) وآله (وسلم ساعة فجاءه الوحي ، فأشار عمر رضي الله عنه إلى ، فجئت وعلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ثوب قد أظلم به) أى جعل الثوب له كالظلمة يستظل به (فأدخلت رأسى) ليراه صلى الله عليه وآله وسلم حال نزول الوحي ، وهو محمول على أن عمر ويعلى علما أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره الاطلاع عليه فى ذلك الوقت ، لأن فيه تقوية الإيمان بمشاهدة حال الوحي الكريم ( فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم محمر الوجه وهو يغط ) من الغطيط ، وهو صوت النفس المتردد من النائم والمغمى عليه من شدة ثقل الوحي ، أى ينفخ . وعند الطبرانى فى الأوسط وابن أبى حاتم أن الآية التى أنزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ قوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » . ويستفاد منه أن المأمور به وهو الإتمام يستدعى وجوب اجتناب ما يقع فى العمرة (ثم سرى عنه) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى كشف عنه شيئاً فشيئاً . وروى بتخفيف الرائ ، أى كشف عنه ما يتغشاها من ثقل الوحي ، يقال : سروت الثوب وسريته : نزعت ، والتشديد أكثر لإفادة التدرج ( فقال : أين السائل عن العمرة ، فأتى برجل فقال : اغسل الطيب الذى بك ) وهو أعم من أن يكون بثوبه أو ببدنه ، واستدل به على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن لعموم قوله : اغسل الطيب الذى بك . وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة سنة ثمان بلا خلاف كما مر . وقد ثبت عن عائشة أنها طيبته صلى الله عليه وآله وسلم بيدها فى حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر ( ثلاث مرات ) هو نص فى تكرار الغسل أو المعنى ، قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات : اغسل الثوب ، فلا يكون فيه تنصيب على أمره بثلاث غسلات . وعلى الأول فهمه ابن المنير ، لكن لو كان فى الحديث ما يدل على أن الخلق كان فى الثوب أمكن ما قاله ، لكن ظاهره أن الخلق كان فى بدنه لا فى ثيابه لقوله « وهو متضمن بطيب » . وإذا كان الخلق فى البدن أمكن أن تزول رائحته ولونه بالكلية بغسله ثلاث مرات ، لأن علق الطيب بالبدن أخف من علقه بالثوب . قاله فى المصابيح ( وانزع عنك الجبة واصنع فى عمرتك كما تصنع فى حجتك ) وعند مسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء فى هذا

الحديث فقال : ما كنت صانعاً في حجك فاصنع في عمرتك . وهو دال على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك . قال ابن العربي : كأنهم كانوا في الجاهلية يخلقون الثياب ويحتبون الطيب والإحرام إذا حجوا ، وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة ، فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن مجراهما واحد . وقال ابن المنير في الحاشية : قوله « واصنع » معناه اترك ، لأن المراد بيان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي أن الترك فعل ، قال : وأما قول ابن بطلال : أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ، ففيه نظر ، لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال ، فإن في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده . وقال النووي كما قال ابن بطلال ، وزاد : ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج . وقال الباجي : المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق لأنه صرح له بها فلم يبق إلا الفدية . كذا قال . ولا وجه لهذا الحصر ، بل الذي تبين من طريق أخرى أن المأمور به الغسل والنزع ، وذلك أن عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء في هذا الحديث فقال : ما كنت صانعاً في حجك ؟ قال : أنزع عني هذه الثياب وأغسل عني هذا الخلق ، فقال : ما كنت صانعاً في حجك فاصنعه في عمرتك . واستدل بهذا الحديث على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسياً أو جاهلاً ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه . وقال مالك : إن طال ذلك لزمه دم . وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية : يجب مطلقاً وعلى أن المحرم إذا صار عليه نحيط نزع ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه ، خلافاً للنخعي والشعبي حيث قالوا : لا يترعه من قبل رأسه لئلا يصير مغطياً لرأسه . أخرجه ابن شعبة عنهما وعن علي بن نحوه . وكذا عن الحسن وأبي قلابة . وقد وقع عند أبي داود : اخلع عنك الجبة ، فخلعها من قبل رأسه . وعلى أن المفتي أو الحاكم إذا لم يعلم الحكم بمسك حتى يبين له . وعلى أن بعض الأحكام ثبت بالوحي وإن لم يكن مما يتلى ، وعلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا لم يحضره الوحي ورواة حديث الباب مكيون إلا شيخ البخاري فبصري وفي سنده انقطاع إلا إن كان صفوان حضر مراجعة يعلى وعمر فيكون متصلاً لأنه قال إن يعلى قال لعمر ولم يقل إن يعلى أخبره أنه قال لعمر . قال الحافظ في الفتح : لكن سيأتي في أبواب العمرة من وجه آخر عن صفوان بن يعلى عن أبيه ، فذكر الحديث ، وأخرجه أيضاً في فضائل القرآن والمغازي ، ومسلم في الحج ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي .

## الحديث الثاني عشر

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ :  
 كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ ، وَلِحِلِّهِ  
 قَبْلَ أَنْ يُطُوفَ بِالْبَيْتِ .

( عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها قالت :  
 كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لإحرامه ) أى لأجل  
 إحرامه ( حين يحرم ) أى قبل أن يحرم كما هو لفظ رواية مسلم والترمذى ،  
 لأنه لا يمكن أن يراد بالإحرام هنا فعل الإحرام ، فإن التطيب فى الإحرام  
 ممتنع بلا شك وإنما المراد إرادة الإحرام . وقد دل على ذلك رواية النسائي  
 حين أراد الإحرام . وحقيقة قولها « كنت أطيب » تطيب بدنة ، ولا يتناول  
 ذلك تطيب ثيابه . وقد دل على اختصاصية يبدنه الرواية الأخرى التى فيها  
 كنت أجد ويص الطيب على رأسه ولحيته . وقد اتفق الشافعية على أنه  
 لا يستحب تطيب الثياب عند إرادة الإحرام . وشذ المتولى فحكى قولاً باستحبابه  
 نعم فى جوازه خلاف . والأصح الجواز ، فلو نزع ثم لبسه فى وجوب  
 الفدية وجهان صحح البغوى وغيره الوجوب ( ولحله ) أى تحلله من محظورات  
 الإحرام بعد أن يرمى ويحلق ( قبل أن يطوف بالبيت ) طواف الإفاضة ، وفيه  
 استحباب الطيب عند الإحرام وجواز استدامته بعد الإحرام ، وأنه لا يضر  
 بقاء لونه ورائحته ، وإنما يحرم ابتداءه فى الإحرام ، وهو قول الجمهور .  
 وعن مالك يحرم لكن لا فدية . وقال محمد بن الحسن : يكره أن يتطيب قبل  
 الإحرام بما تبقى عينه بعده ، واستحباب التطيب أيضاً بعد التحلل الأول قبل  
 الطواف . وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم .  
 قاله المهلب وابن القصار وأبو الفرج المالكية ، ورجحه ابن العربى ، وتعقب  
 بأن الخصائص لا تثبت بالقياس .

## الحديث الثالث عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُهْلُ مُلَبِّدًا .

---

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يهلّ) أى يرفع صوته بالتلبية حال كونه (ملبداً) شعر رأسه بنحو الصمغ لينضم الشعر ويلتصق ببعضه ببعض احترازاً عن تمعطه وتقملة وإنما يفعل ذلك من يطول مكثه في الإحرام ، واستفيد منه استحباب التلييد . وقد نص عليه الشافعى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في اللباس ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه .



### الحديث الرابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ ، يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه قال : ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا من عند المسجد ، يعنى مسجد ذى الحليفة) ولفظ متن رواية سفيان الذى لم يذكره البخارى : هذه البيداء التى يكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والله ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا من عند مسجد ذى الحليفة . أخرجه الحميدى فى مسنده . وكان ابن عمر ينكر على رواية ابن عباس بلفظ : ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل ، والبيداء هذه كما قاله أبو عبيد البكرى وغيره : فوق علمى ذى الحليفة لمن صعد من الوادى . وعند البخارى من طريق صالح ابن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال : أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين استوت به راحلته قائمة . فهذه ثلاث روايات ظاهرها التدافع ، لكن قد أوضح هذا ابن عباس فيما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس : عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى إهلاله . فذكر الحديث . وفيه : فلما صلى بمسجد ذى الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالحج حين فرغ منهما فسمع منه قوم فحفظوه ، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا فى المرة الأولى ، فسمعوه حين ذاك ، فقالوا : إنما أهل حين استقلت به راحلته ثم مضى ، فلما علا شرف البيداء أهل . وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه ، فنقل كل واحد ما سمع وإنما كان إهلاله فى مصلاه وإيم الله ، ثم أهل ثانياً وثالثاً . وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف فى الأفضل . وحديث الباب أخرجه مسلم فى الحج ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى .

## الحديث الخامس عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أُسَامَةَ كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ ، ثُمَّ أَرَدَفَ الْفَضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مَنًى ، فَكَلَاهُمَا قَالَ : لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَبِّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما أن أسامة ) بن زيد ( كان ردف النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم ) أى رديفه ، وهو الذى يركب خلف الراكب ( من عرفة ) موضع الوقوف ( إلى المزدلفة ) بكسر اللام : اسم فاعل من الازدلاف وهو القرب ، لأن الحجاج إذا أفاضوا من عرفة يزدلفون إليها ، أى يقربون منها ويقدمون إليها ، أو لحييتهم إليها فى زلف من الليل ( ثم أَرَدَفَ ) صلى الله عليه وآله وسلم ( الفضل ) بن العباس بن عبد المطلب ( من المزدلفة إلى منى ) تواضعاً منه صلى الله عليه وآله وسلم وليحدثاً عنه بما يتفق له فى تلك الحالة من التشريع ، ولذا اختار أحداث الأسنان ، كما يختارون لتسميع الحديث . قاله ابن المنير ( فكلاهما قال : لم يزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبى حتى ) أى إلى أن ( رمى جمرة العقبة ) وهى حد منى من جهة مكة من الجانب الغربى . وفى الحديث جواز الإرداف ، لكن إذا أطاقتة الدابة ، وأن الركوب فى الحج أفضل من المشى ، وأخرجه مسلم :

## الحديث السادس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنْطَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ وَادَّهَنَ وَلَبَسَ إِزَارَهُ وَرِدَاءَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، فَلَمْ يَنْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأُرْدِيَةِ وَالْأُزْرِ تَلْبَسُ إِلَّا الْمَرْغَفَةُ الَّتِي تَرَدُّعُ عَلَى الْجِلْدِ ، فَأَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكِبَ راحِلَتَهُ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَقَلَدَ بَدَنَتَهُ ، وَذَلِكَ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ، فَقَدِمَ مَكَّةَ لِارْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنَ الْحِجَّةِ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ أَجْلِ بُدْنِهِ لِأَنَّهُ قَلَدَهَا ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مَكَّةَ عِنْدَ الْحَجُونَ وَهُوَ مُهْلٌ بِالْحَجِّ ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَقْصُرُوا مِنْ رُءُوسِهِمْ ثُمَّ يَحِلُّوا وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَدَنَةٌ قَلَدَهَا وَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ أَمْرَأَتُهُ فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ وَالطَّيْبُ وَالثِّيَابُ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه قال : انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) بين الظهر والعصر يوم السبت كما صرح به الواقدي (بعد ما ترجل) أى سرح شعره (وادهن) استعمال الدهن. قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج ، وأن يستعمل ذلك فى جميع بدنه سوى رأسه ولحيته ، وأجمعوا على أن الطيب لا يجوز استعماله فى بدنه ، ففرقوا بين الطيب والزيت فى هذا ، فقياس كون المحرم ممنوعاً من استعمال الطيب فى رأسه أن يباح له استعمال الزيت فى رأسه (ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه فلم ينه) أحداً (عن شئ من الأردية) جمع رداء (والأزر) بضم الزاى وإسكانها : جمع إزار (تلبس إلا المزعفرة التى تردع) أى كثر فيها الزعفران حتى ينفضه على من يلبسها . قال عياض : الفتح أوجه ، ومعنى الضم أنها تبقى أثره (على الجلد) أى تصبغه

وعند البخارى عن ابن عمر مرفوعاً : ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران .  
الحديث ( فأصبح ) صلى الله عليه وآله وسلم ( بذى الحليفة ) أى وصل إليها  
نهاراً ثم بات بها . وفى مسلم : أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بها ثم  
دعا بناقته فأشعرها فى صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها بنعلين ثم  
( ركب راحلته حتى استوى على البيداء ) وعند النسائي أنه صلى الظهر ثم ركب  
وصعد جبل البيداء ثم ( أهلّ هو وأصحابه ) تقدم نقل الخلاف فى ذلك قريباً ،  
وطريق الجمع بين المختلف فيه ، وهل كان صلى الله عليه وآله وسلم مفرد  
الحج أو قارناً أو متمتعاً خلاف يأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى ( وقلد بدنته )  
بنعلين للإشعار بأنه هدى . قال الأزهري : تكون البدنة من الإبل والبقر  
والغنم . وقال النووي : هى البعير ذكراً كان أو أنثى ، وهى التى استكملت  
خمس سنين ( وذلك ) المذكور من الركوب والاستواء على البيداء والإهلال  
والتقليد ( لخمس بقين من ذى القعدة ) بفتح القاف وكسرها أو الإشارة  
 لخروجه من المدينة وهو الصواب ، لأن أول ذى الحجة كان يوم الخميس  
 قطعاً لما ثبت وتواتر أن وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة فتعين أن أول الحجة  
الخميس ولا يصح أن يكون خروجه يوم الخميس وإن جزم به ابن حزم ، بل  
ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة ، لكن ثبت فى الصحيحين عن أنس أنهم  
صلوا معه صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بالمدينة أربعاً والعصر بذى الحليفة  
ركعتين ، فدل على أن خروجهم لم يكن يوم الجمعة ، ويحمل قوله « لخمس  
بقين » أى إن كان الشهر ثلاثين ، فاتفق أن جاء تسعاً وعشرين ، فيكون يوم  
الخميس أول ذى الحجة بعد مضى أربع ليال لا خمس . ويؤيده قول جابر :  
لخمس بقين من ذى الحجة أو أربع ، وإنما لم يقل الراوى إن بقين بحرف  
الشرط ، لأن الغالب تمام الشهر ، وبه احتج من قال لا حاجة للإتيان به ،  
والآخر راعى احتمال النقص ، فقال يحتاج إليه للاحتياط ( فقدم ) صلى الله  
عليه وآله وسلم ( مكة ) من أعلاها ( لأربع ليال خلون من ذى الحجة )  
صبيحة يوم الأحد ( فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ولم يحلّ ) بفتح  
أوله وكسر ثانيه أى لم يصّر حلالاً ( من أجل بدنه ) بسكون الدال ( لأنه )  
صلى الله عليه وآله وسلم ( قلدها ) فصارت هدياً ، ولا يجوز لصاحب الهدى  
أن يتحلل حتى يبلغ الهدى محله ( ثم نزل بأعلى مكة عند الحجون ) بفتح الحاء

المهملة وضم الجيم : الجبل المشرف على المحصب حذاء مسجد العقبة . وفي المشارق وغيرها : مقبرة أهل مكة على ميل ونصف من البيت ( وهو ) أى الحال أنه صلى الله عليه وآله وسلم ( مهلّ بالحج ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها ) لعله لشغل منعه من ذلك ( حتى رجع من عرفة وأمر أصحابه ) الذين لم يسوقوا الهدى ( أن يطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يقصروا من رءوسهم ) لأجل أن يخلقوا بمنى ( ثم يخلوا ) لأنهم ممتنعون ولا هدى معهم كما قال ( وذلك لمن لم يكن معه بدنة قلدها ومن كانت معه امرأته فهي له حلال والطيب والثياب ) كسائر محرمات الإحرام حلال له . وموضع الترجمة قوله فى هذا الحديث : « فلم ينه عن شئ من الأردية والأزر تلبس » والحديث من أفراد البخارى ورواه أيضاً مختصراً .

## الحديث السابع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل فقال ( لبيك اللهم لبيك لبيك ) أى يا الله أجبتك فيما دعوتنا . قال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم : معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن فى الناس بالحج . انتهى . وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وغيرهما بأسانيدهم فى تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد ، والأسانيد إليهم قوية وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع فى مسنده وابن أبى حاتم من طريق قابوس بن أبى ظبيان عن أبيه عنه رضى الله عنه قال : لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قيل له : وأذن فى الناس بالحج ، قال : رب وما يبلغ صوتى ؟ قال : أذن وعلى البلاغ . قال : فنادى إبراهيم : يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق . فسمعه ما بين السماء والأرض . ألا ترون الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبنون؟ ومن طريق ابن جريج عن ابن عباس ، وفيه : فأجابوه بالتلبية من أصلاب الرجال وأرحام النساء ، وأول من أجابه أهل اليمن ، فليس حاج يحج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم عليه السلام يومئذ . زاد غيره : فمن لبي مرة حج مرة ومن لبي مرتين حج مرتين ومن لبي أكثر حج بقدر تلييته . قال ابن المنير فى الحاشية فى مشروعية التلبية : تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى . ووقع فى المرفوع تكرير لفظة : لبيك ثلاث مرات ، وكذا فى الموقوف ، إلا أن فى المرفوع الفصل بين الأولى والثانية بقوله : اللهم . وقد نقل اتفاق الأدباء على أن التكرير اللفظى لا يزداد

على ثلاث مرات ( لا شريك لك لبيك إن الحمد ) بالكسر على الاستئناف ،  
وبالفتح على التعليل ، والكسر أجود عند الجمهور . وحكاة الزمخشري عن  
أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد بن حنبل وابن عبد البر عن اختيار أهل العربية  
لأنه يقتضى أن تكون الإجابة مطلقة غير معلة ، فإن الحمد والنعمة لله على  
كل حال ، والفتح يدل على التعليل ، لكن قال فى اللامع : والعدة أنه إذا  
كسر صار للتعليل أيضاً من حيث أنه استئناف جواباً عن سؤال عن العلة على  
ما قرر فى البيان حتى أن الإمام الرازى وأتباعه جعلوا «أن» تفيد التعليل نفسها  
ولكنه مردود (والنعمة لك) بكسر النون : الإحسان والمنة مطلقاً والنصب  
على الأشهر عطفاً على الحمد ، ويجوز الرفع على الابتداء والخبر محذوف ،  
أى أن الحمد لك والنعمة مستقرة لك ( والمملك ) لك بالنصب والرفع إذ التقدير  
والمملك كذلك ( لا شريك لك ) فى ملكك . وروى النسائى وابن ماجه وابن  
حبان فى صحيحه والحاكم فى مستدركه عن أبى هريرة قال : كان من تلبية  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لبيك إله الخلق لبيك . وعند الحاكم عن ابن  
عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفات ، فلما قال : لبيك  
اللهم لبيك ، قال : إنما الخير خير الآخرة ، وعند الدارقطنى فى العلل عن  
أنس : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : لبيك حجباً حقاً تعبداً ورقاً . وزاد  
مسلم فى حديث الباب : فذكرها حتى قال نافع : وكان عبد الله بن عمر  
يزيد فيها : لبيك اللهم لبيك وسعديك والخير فى يديك والرغبة إليك والعمل ،  
ولم يذكر البخارى هذه الزيادة فهى من أفراد مسلم ، خلافاً لما توهمه عبارة  
جامع الأصول والحافظ والمنذرى فى مختصر السنن والنووى فى شرح المذهب  
وقوله « وسعديك » هو من باب لبيك فىأتى فيه ما سبق من التثنية والإفراد ،  
ومعناه : أسعدنى إسعاداً بعد إسعاد ، فالمصدر فيه مضاف للفاعل ، وإن كان  
الأصل فى معناه : أسعدك بالإجابة إسعاداً بعد إسعاد ، على أن المصدر فيه  
مضاف للمفعول لاستحالة ذلك هنا . وقيل : المعنى مساعدة على طاعتك بعد  
مساعدة فيكون من المضاف للمنصوب . وقوله « والرغبة » بفتح الراء والمد  
وبضمها مع القصر ، كالعلاء والعلاو ، بالفتح مع القصر ، ومعناه الطلب  
والمسألة ، يعنى أنه تعالى هو المطلوب المسئول منه ، فيبديه جميع الأمور والعمل  
له سبحانه ، لأنه المستحق للعبادة وحده ، وفيه حذف يحتمل أن تقديره :

والعمل إليك ، أى إليك القصد به والانتباه به إليك لتجازى عليه . وأخرج ابن أبى شيبه من طريق المسور بن مخرمة قال : كانت تلبية عمر ، فذكر مثل المرفوع وزاد : لبيك مرغوباً ومرهوباً إليك يا ذا النعماء والفضل الحسن . وهذا يدل على جواز الزيادة على تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا استحباب ولا كراهة . وهذا مذهب الأئمة الأربعة ، لكن قال ابن عبد البر قال مالك : أكره أن يزيد على تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وينبغي أن يفرد ما روى مرفوعاً ، ثم يقول الموقوف على انفراده حتى لا يختلط بالمرفوع . قال الشافعى رحمه الله فيما حكاه عنه البيهقى فى المعرفة : ولا ضيق على أحد فى مثل ما قال ابن عمر ولا غيره من تعظيم الله ودعائه مع التلبية غير أن الاختيار عندى أن يفرد ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التلبية . وفى سنن أبى داود وابن ماجه عن جابر قال : أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر التلبية ، قال : والناس يزيدون : ذا المعارج ، ونحوه من الكلام ، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع ، فلم يقل لهم شيئاً . وفى تاريخ مكة للأزرقي بسند معضل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لقد مرّ بفج الروحاء سبعون نبياً تلبيتهم شتى ، منهم يونس بن متى ، وكان يونس يقول : لبيك فراج الكرب لبيك ، وكان موسى يقول : لبيك أنا عبدك لديك لبيك . قال : وتلبية عيسى : أنا عبدك وابن أمتك بنت عبدك . قال فى الفتح : واستدل به ، أى بحديث ابن عمر السابق المشتمل على الزيادة المذكورة ، على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك . قال الطحاوى بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معديكرب : أجمع المسلمون جميعاً على هذه التلبية ، غير أن قوماً قالوا : لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله ما أحب ، وهو قول محمد والثورى والأوزاعى ، واحتجوا بحديث أبى هريرة ، يعنى الذى أخرجه النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال : كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لبيك إله الحق لبيك ، وبزيادة ابن عمر المذكورة ، وخالفهم آخرون فقالوا : لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ، كما فى حديث ابن معديكرب ، ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شتمم مما هو من جنس هذا ، بل



علمهم كما علمهم التكبير في الصلاة ، فكذا لا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئاً مما علمه ، ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلاً يقول : لبيك ذا المعارج ، فقال : إنه لذو المعارج ، وما هكذا كنا ننبى على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية ، وبه نأخذ . انتهى . ويدل على الجواز ما وقع عند النساء من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : كان من تلبية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكره ففيه دلالة على أنه كان يلبي بغير ذلك ، وما تقدم عن عمر وابن عمر ، وروى سعيد بن منصور من طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول : لبيك غفار الذنوب . وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج : حتى استوت به ناقته على البيداء أهلّ بالتوحيد : لبيك اللهم لبيك ... إلخ ، قال : وأهلّ الناس بهذا الذي يهلون به فلم يردّ عليهم شيئاً منه ولزم تلبيته . وأخرجه أبو داود من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ، قال : والناس يزيدون : ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئاً . وفي رواية البيهقي : ذا المعارج وذا الفواضل . وهذا يدل على أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومته هو صلى الله عليه وآله وسلم عليها ، وأنه لا بأس بالزيادة لكونها لم يردّها عليهم وأقرّهم عليها ، وهو قول الجمهور ، وبه صرح أشهب ، وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة . انتهى . واستحب الشافعية أن يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الفراغ من التلبية ، ويسأل الله رضاه والجنة ، ويتعوّذ به من النار ، واستأنسوا لذلك بما رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي من رواية صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا فرغ من تلبيته سأل الله رضوانه والجنة واستغفاه برحمته من النار . وصالح هذا ضعيف عند الجمهور . وقال أحمد : لا أرى به بأساً .

## الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا ، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ  
بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ ، حَمَدَ  
اللَّهُ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ أَهْلَ الْحَجِّ وَعُمْرَةَ ، وَأَهْلَ النَّاسِ بِهِمَا ، فَلَمَّا  
قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوْا حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحَجِّ . قَالَ :  
وَنَحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَنَاتٍ بِيَدَيْهِ قِيَامًا وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ونحن معه بالمدينة) حين أراد حجة الوداع (الظهر أربعاً) أى أربع ركعات (والعصر  
بذى الحليفة ركعتين) قصرأ (ثم بات بها) أى بذى الحليفة (حتى أصبح)  
دخل في الصباح ، أى وصلى الظهر ، ثم دعا بناقته فأشعرها كما عند مسلم  
(ثم ركب) أى راحلته (حتى استوت به) أى حال كونها متلبسة به (على  
البيداء) الشرف المقابل لذى الحليفة (حمد الله وسبح وكبر ثم أهلّ بحج وعمره)  
قارناً بينهما (وأهل الناس) الذين كانوا معه (بهما) اقتداء به صلى الله عليه  
وآله وسلم . وفي الصحيحين عن جابر : أهلّ رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم هو وأصحابه بالحج . وفيهما عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لبى  
بالحج وحده . ولمسلم في لفظ : أهلّ بالحج مفرداً . وعند الشيخين عن ابن  
عمر أنه كان متمتعاً . وفيهما أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت : تمتع  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى الحج وتمتع الناس معه . قال  
النووى في المجموع : والصواب الذى نعتقده أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أدخل عليه العمرة فصار قارناً . فمن روى أنه كان  
مفرداً وهم الأكثرون اعتمدوا أول الإحرام . ومن روى أنه كان قارناً اعتمد  
آخره . ومن روى أنه كان متمتعاً أراد التمتع اللغوى وهو الانتفاع والالتذاذ ،

وقد انتفع بأن كفاه عن النسكين فعل واحد ولم يحتج إلى أفراد كل واحد بعمل . انتهى . قال الحافظ في الفتح : وهذا هو المعتمد في الجمع بين مختلف الروايات ( فلما قدمنا ) مكة ( أمر ) صلى الله عليه وآله وسلم ( الناس ) الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى ( فحلوا ) من إحرامهم ، وإنما أمرهم بالفسخ وهم قارنون ، لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج منكراً كما هو رسم الجاهلية ، فأمرهم بالتحلل من حجهم والانفساخ إلى العمرة تحقيقاً لمخالفتهم وتصريحاً بجواز الاعتياز في تلك الأشهر ، وهذا خاص بتلك السنة عند الجمهور خلافاً لأحمد ( حتى كان يوم التروية ) وهو ثامن الحجة ، سمي به لأنهم كانوا يروون دوابهم بالماء فيه ويحملونه إلى عرفات ( أهلوا بالحج ) من مكة ( قال ) أنس ( ونحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) بمكة ( بدنات بيده ) حال كونهن ( قياماً ) أى قائمات وهن المهداة إلى مكة ( وذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة ) يوم عيد الأضحى ( كبشين أملحين ) وهو الأبيض الذى يخالطه سواد . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الحج والجهاد ، وأبو داود بعضه في الأضاحى وبعضه في الحج .

## الحديث التاسع عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُلَبِّي مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ،  
فَإِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ أَمْسَكَ ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طُوى بَاتَ فِيهِ ، فَإِذَا صَلَّى  
الْغَدَاةَ اغْتَسَلَ ، وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ ذَلِكَ .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يلبي ) بعد أن يركب راحلته  
( من ذى الحليفة ) ولا يقطع تلبيته ( فإذا بلغ الحرم ) أى دخل فى أرض أدنى  
الحرم ( أمسك ) عن التلبية ، أو المراد بالحرم المسجد ، وبالإمساك عن التلبية  
التشاغل بغيرها من الطواف وغيره . وروى ابن خزيمة فى صحيحه من طريق  
عطاء قال : كان ابن عمر يدع التلبية إذا دخل الحرم ويراجعها بعد ما يقضى  
طوافه بين الصفا والمروة ، فالأولى أن المراد إذا دخل الحرم كما فى رواية  
إسماعيل بن علية ، ولقوله بعد ( حتى إذا جاء ذا طوى ) فى القاموس بتثليث  
الطاء مقصوراً منوناً . وقال الكرماني : الفتح أفصح ، وهو واد معروف  
بقرب مكة فى صوب طريق العمرة ومسجد عائشة ، ويعرف اليوم ببئر الزاهر  
فجعل غاية الإمساك الوصول إلى ذى طوى . ومذهب الشافعية والحنفية يمتد  
وقت التلبية إلى شروعه فى التحلل رمية أو غيره . قال الرافعى : ولذلك نقول :  
المعتمر يقطعها إذا افتتح الطواف . وفى الصحيحين عن الفضل بن عباس قال :  
كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جمع إلى منى فلم يزل يلبي حتى  
رمى جمرة العقبة . وروى أبو داود عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال : يلبي المعتمر حتى يستلم الحجر . وعند المالكية خلاف ، هل  
يقطع التلبية حين يبتدئ الطواف أو إذا دخل مكة ؟ والأول فى المدة ،  
والثانى فى الرسالة ، وشهره ابن بشير ( بات به ) أى بذى طوى ( حتى يصبح )  
أى إلى أن يدخل فى الصباح ( فإذا صلى الغداة ) الصبح ( اغتسل ) لدخول  
مكة ( وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك ) المذكور  
من البيوتة والصلاة والغسل ، وفيه إطلاق الزعم على القول الصحيح .

## الحديث العشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا مُوسَى فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا أَنْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَبِّي .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أما موسى عليه السلام ( فكأنني أنظر إليه ) رؤيا حقيقة بأن يجعل الله لروحه مثالا يرى في اليقظة كما يرى في النوم كليلة الإسراء والأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون . وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائماً في قبره يصلي ، كما رواه مسلم عن أنس ، أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم نظر ذلك في المنام ، وبذلك صرح موسى بن عقبة في روايته عن نافع ، ورؤيا الأنبياء حق ووحي . قال في الفتح : وهو المعتمد عندي ، أو أنه مثلت له حالة موسى التي كان عليها في الحياة وكيف يحج ويلبي ، أو أنه أخبر بالوحي عن ذلك ، فلشدة قطعه به قال : كأني أنظر إليه ( إذا انحدر في الوادي ) وادي الأزرق ( يلبي ) ولمسلم عنه بلفظ : كأني أنظر إلى موسى هابطاً من الثنية واضعاً إصبعيه في أذنيه ماراً بهذا الوادي وله جوار إلى الله تعالى بالتلبية قاله لما مرّ بوادي الأزرق . وفي الحديث أن التنبيه في بطون الأودية من سنن المرسلين ، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في اللباس وفي أحاديث الأنبياء ، ومسلم في الإيمان .

## الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى قَوْمِي بِالْيَمَنِ ، فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ ، فَقَالَ : بِمَا أَهْلَلْتَ ؟ قُلْتُ : أَهْلَلْتُ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدًى ؟ قُلْتُ : لَا ، فَأَمَرَنِي فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَحْلَلْتُ ، فَاتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشَطَنِي أَوْ غَسَلَتْ رَأْسِي ، فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : إِنْ نَاخِذُ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » . وَإِنْ نَاخِذُ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحَرَ الْهَدًى .

( عن أبي موسى رضى الله عنه قال : بعثنى النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى قومى باليمن ) فى العاشرة من الهجرة قبل حجة الوداع ( فجئت وهو بالبطحاء ) أى بطحاء مكة . زاد فى رواية : وهو منبىخ ، أى نازل بها ( فقال : بما أهلت ؟ قلت : أهلت ) وفى رواية : قلت لبيك بإهلال ( كإهلال النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال ) أحسنت ( هل معك من هدى ؟ قلت : لا . فأمرنى فطفت بالبيت وبالصفا والمروة . ثم أمرنى فأحللت ) من إحرامى ( فأتيت امرأة من قومى ) لم تسم المرأة ، لكن فى أبواب العمرة أنها امرأة من قيس ، ويحتمل أن تكون محرماً له ( فشطنتى ) أى سرحته بالمشط ( أو غسلت رأسى ) ولم يذكر الحلق إما لكونه معلوماً عندهم أو لدخوله فى أمره بالإحلال ( فقدم ) أى جاء ( عمر ) ابن الخطاب ( رضى الله عنه ) أى زمان خلافته لا فى حجة الوداع ، كما بين فى مسلم ، واختصره البخارى ، ولفظ مسلم ، ثم أتيت امرأة من قيس فقلت رأسى ، ثم أهلت بالحج فكنت أفتى به الناس حتى كان فى خلافة عمر رضى الله عنه ، فقال له رجل : يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس ، رويدك بعض فتياك فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين فى النسك بعدك . فقال : يا أيها الناس من كنا أفتيناه فتيا فليتشد فإن أمير

المؤمنين قادم إليكم فأتبعوا به ، قال عمر ، فذكرت ذلك له ( فقال : إن نأخذ بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام ) أى بإتمام أفعالها بعد الشروع فيهما ( قال تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » ) وقيل : إتمامهما الإحرام بهما من ديرة أهله ، وهو مروى عن عليّ وابن عباس وسعيد بن جبير وطاوس ، وعند عبد الرزاق عن عمر من تمامهما أن يفرد كل واحد منهما من الآخر وأن يعتمر في غير أشهر الحج ، إن الله تعالى يقول : « الحج أشهر معلومات » ( وإن نأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنه لم يحل ) من إحرامه ( حتى نحر الهدى ) بمنى . وظاهر كلام عمر هذا إنكار فسخ الحج إلى العمرة ، وأن نهيّه عن التمتع إنما هو من باب ترك الأولى ، لا إنه منع ذلك منع تحريم وإبطال . قاله عياض . وقال النووي : والمختار أنه ينهى عن المتعة المعروفة التى هى الاعتمار فى أشهر الحج ثم الحج من عامه ، وهو على التنزيه للترغيب فى الإفراد ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة ، وبقى الخلاف فى الأفضل وإنما أمر أبا موسى بالإحلال لأنه ليس معه هدى بخلاف عليّ حيث أمره بالبقاء لأن معه الهدى ، مع أنهما أحرمّا كل إحرامه ، لكن أمر أبا موسى بالإحلال تشبيهاً بنفسه لو لم يكن معه هدى ، وأمر علياً تشبيهاً به فى الحالة الراهنة . وفى الحديث صحة الإحرام المعلق ، وهو موضع الترجمة ، وبه أخذ الشافعية وأهل الحديث ، ومحل ذلك ما إذا كان الوقت قابلاً بناء على أن الحج لا ينعقد فى غير أشهره .

## الحديث الثاني والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُهَا فِي الْحَجِّ قَدْ تَقَدَّمَ ، قَالَتْ فِي هَذِهِ  
الرَّوَايَةِ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَيْلَى  
الْحَجِّ وَحُرْمِ الْحَجِّ ، فَتَزَلْنَا بِسَرَفٍ ، قَالَتْ : فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ :  
مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَدًى فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ كَانَ  
مَعَهُ الْهَدًى فَلَا ، قَالَتْ : فَالْأَخْذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا مِنْ أَصْحَابِهِ . قَالَتْ :  
فَإِنَّمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرِجَالُ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكَانُوا أَهْلَ  
قُوَّةٍ وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَدًى فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْعُمْرَةِ . وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ .

( عن عائشة رضى الله عنها حديثها في الحج قد تقدم ) قريباً ( وقالت  
في هذه الرواية : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم في أشهر  
الحج ) أجمع العلماء على أن المراد بها ثلاثة : أولها أول شوال ، لكن اختلفوا هل  
هى ثلاثة بكاملها وهو قول مالك ورواية عن الشافعى ، أو شهران وبعض الثالث  
وهو قول الباقيين ، ثم اختلفوا . فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون :  
عشر ليالٍ من ذى الحجة ، وهل يدخل يوم النحر أو لا ؟ قال أبو حنيفة  
وأحمد : نعم ، وقال الشافعى فى المصحح عنه : لا . ثم اختلف العلماء فى  
اعتبار هذه الأشهر ، هل هو على الشرط أو الاستحباب ؟ فقال ابن عمر  
وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين : هو شرط فلا يصح  
الإحرام بالحج إلا فيها ، وهو قول الشافعى ( وليالى الحج وحرم الحج ) بضم  
الحاء والراء . أى أزمته وأمكنته وحالاته . وللزركشى كعياض حرم بفتح  
الراء جمع حرمة أى ممنوعات الحج ومحرماته . وهذا موضع الترجمة ، فإنه يدل  
على أنه كان مشهوراً عندهم معلوماً ( فتزلنا بسرف ) غير منصرف للعلمية  
والتأنيث : اسم بقعة على عشرة أميال من مكة ( قالت ) عائشة ( فخرج )  
صلى الله عليه وآله وسلم من قبته التى ضربت له ( إلى أصحابه فقال ) لهم ( من  
لم يكن منكم معه هدى فأحب أن يجعلها ) أى حجته ( عمره فليفع ) أى العمرة



(ومن كان معه الهدى فلا) يجعلها عمرة . ولمسلم : قالت : قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأربع مضين من ذى الحجة أو خمس فدخل على ، وهو غضبان ، فقلت : من أغضبك أدخله الله النار . قال : أو ما شعرت أنى أمرت الناس بأمر فإذا هم يتردّون . وفى حديث جابر عند البخارى : فقال لهم : أحلوا من إحرامكم واجعلوا التى قدمتم بها متعة . فقالوا : كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج . فقال : افعلوا ما أقول لكم ، فلو لا أنى سقت الهدى لفعلت مثل الذى أمرتكم ولكن لا يحل منى حرام حتى يبلغ الهدى محله ، ففعلوا . قال النووى : هذا صريح فى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة أمر عزيمة وتحتيم ، بخلاف قوله : من لم يكن معه هدى فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل . قال العلماء : خيرهم أولاً بين الفسخ وعدمه ملاطفة لهم وإيناساً بالعمرة فى أشهر الحج ، لأنهم كانوا يرونها أفجر الفجور ، ثم حتم عليهم بعد ذلك الفسخ ، وأمرهم أمر عزيمة فألزمهم إياه وكره ترددهم فى قبول ذلك ، ثم قبلوه وفعلوه إلا من كان معه هدى (قالت) عائشة رضى الله عنها (فالتأخذ بها والتارك لها) أى للعمرة (من أصحابه) قالت : فأما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجال من أصحابه فكانوا أهل قوة وكان معهم الهدى فلم يقدروا على العمرة ، وذكر باقى الحديث) وفيه التحديث والعننة والسماع والقول ، ورواته الأولان بصريان والأخيران مدنيان ، وأخرجه مسلم فى الحج وكذا النسائى .

## الحديث الثالث العشرون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ ، فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ ، وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسُقْنَ فَأَحْلَلْنَ قَالَتْ صَفِيَّةُ مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَهُمْ فَقَالَ : عَقَرَى حَلَقَى ، أَوْ مَا طُقَّتْ يَوْمَ التَّحْرِ ؟ قَالَتْ : قُلْتُ بَلَى . قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْفِرِي .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها في رواية قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فى أشهر الحج (ولا نرى إلا أنه الحج) أى لا تظن (فلما قدمنا) مكة (تطوّفنا بالبيت) تعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه غيرها لأنها لم تطف بالبيت ذلك الوقت لأجل حيضها ، وهذا من العام الذى أريد به الخاص (فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن ساق الهدى أن يحل) من الحج بعمل العمرة ، وسبق أنه أمرهم بسرف ، فالثاني تكرار للأول وتأكيده ، فلا منافاة بينهما ، وياء يحل مضمومة من الإحلال (فحل) بعمل العمرة (من لم يكن ساق الهدى) وهذا هو فسخ الحج المترجم به . وجوزّه أحمد وبعض أهل الظاهر ، وقواه ابن القيم فى الهدى وخصه الأئمة الثلاثة والجمهور بالصحابة فى تلك السنة (ونسأوه) صلى الله عليه وآله وسلم (لم يسقن) الهدى (فأحللن) وعائشة منهنّ ، لكن منعها من التحلل كونها أحاضت ليلة دخولها مكة وكانت محرمة بعمرة وأدخلت عليها الحج فصارت قارئة (قالت صفيّة) بنت حبيّ أم المؤمنين رضى الله عنها (ما أُراني) أى ما أظن نفسي (إلا حابستهم) أى القوم عن المسير إلى المدينة ، لأننى حضت ولم أطف بالبيت ، فلعلهم بسببى يتوقفون إلى زمان طوافى بعد الطهارة ، وإسناد الحبس إليها مجاز (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (عقراً حلقاً) بفتح الأول وسكون الثانى فيهما وألفهما مقصورة للتأنيث فلا ينوّنان ويكتبان بالألف هكذا يرويه المحدثون حتى لا يكاد يعرف غيره ، وفيه خمسة أوجه ذكرها

القسطلاني ، وهذا دعاء عليها ، وليس المراد حقيقة ذلك ، لا في الدعاء ولا في الوصف ، بل هي كلمة اتسعت فيها العرب فتطلقها ولا تريد حقيقة معناها فهي كتربت يدها ونحو ذلك ( أو ما طفت يوم النحر ) طواف الإفاضة ( قالت ) صفية ( قلت : بلى ) طفت ( قال : لا بأس انفرى ) أى ارجعى واذهبى ، إذ طواف الوداع ساقط عن الحائض .

### الحديث الرابع والشرون

وَعَنْهَا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها فى رواية أخرى قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمره) فقط (ومنا من أهل بحجة وعمره) جمع بينهما (ومنا من أهل بالحج) فقط ، وكانوا أولاً لا يعرفون إلا الحج ، فبين لهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الإحرام ، وجوز لهم الاعتمار فى أشهر الحج . والحاصل من مجموع الأحاديث أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا ثلاثة أقسام : قسم أحرموا بحج وعمره أو بحج ومعهم الهدى ، وقسم بعمره ففرغوا منها ثم أحرموا بالحج ، وقسم بحج ولا هدى معهم ، فأمرهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يقبلوه عمره ، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة . وأما عائشة رضى الله عنها فكانت أهلت بعمره ولم تسق هدياً ، ثم أدخلت عليها الحج فصارت قارئة كما مر قريباً (وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج) مفرداً ثم أدخل عليه العمرة (فأما من أهل بالحج) فقط (أو جمع الحج والعمرة لم يحلوا حتى كان يوم النحر) .

## الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا ،  
فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ أَهَلَ بِهِمَا لَبْيُكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ . قَالَ :  
مَا كُنْتُ لِأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ أَحَدٍ .

( عن عثمان رضي الله عنه أنه نهى عن المتعة ) أى عن فسخ الحج إلى العمرة  
لأنه كان مخصوصاً بتلك السنة التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم أو عن التمتع المشهور ، والنهى للتنزيه ترغيباً في الأفراد ( و ) نهى أيضاً  
نهى تنزيه ( أن يجمع بينهما ) أى الحج والعمرة ( فلما رأى عليٌّ ) رضي الله عنه  
النهى الواقع من عثمان عن المتعة والقرآن ( أهلٌ بهما ) أى بالحج والعمرة حال  
كونه قائلًا ( لبك بعمره وحجة ) وإنما فعل ذلك خشية أن يحمل غيره النهى  
على التحريم ، فأشاع ذلك ، ولم يخف على عثمان أن التمتع والقرآن جائزان ،  
ولأنما نهى عنهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر ، فكل مجتهد مأجور ، ولا  
يقال أن هذه الواقعة دليل لمسألة اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل  
العصر الأول ، وإن ذكره ابن الحاجب وغيره ، لأن نهى عثمان عنه إن كان  
المراد به الاعتماد في أشهر الحج قبل الحج ، فلم يستقر الإجماع عليه لأن الحنفية  
يخالفون فيه ، وإن كان المراد فسخ الحج إلى العمرة ، فكذلك لأن الحنابلة  
يخالفون فيه . على أن الظاهر أن عثمان ما كان يبطله وإنما كان يرى الأفراد  
أفضل منه . وفي رواية للنسائي ما يشعر بأن عثمان رجع عن النهى ، ولفظه :  
نهى عثمان عن التمتع فلي عليٌّ ، وأصحابه بالعمرة ، فلم ينههم عثمان ، فقال له  
عليٌّ : ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمتع ؟ قال : بلى . وزاد  
مسلم هنا : فقال عثمان : ترانى أنهى الناس وأنت تفعله ( قال ) عليٌّ ( ما كنت  
لأدع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لِقَوْلِ أَحَدٍ ) والله در القائل :

دعوا كل قول عند قول محمد فإ آمن في دينه كمخاطر

وفي الحديث إشاعة العالم ماعنده من العلم وإظهاره ، ومناظرته ولاة  
الأمر وغيرهم في تحقيقه لمن قوى على ذلك لقصد مناصحة المسلمين والبيان  
بالفعل مع القول وجواز الاستنباط من النص .

## الحديث السادس والعشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ وَيَجْعَلُونَ الْمُحْرَمَ صَفِيراً وَيَقُولُونَ إِذَا بَرَأَ الدَّبْرَ وَعَفَا الْأَثَرُ وَأَنْسَلَخَ صَفَرُ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ أَعْتَمَرَ ، قَدِيمَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مُهْلَيْنَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْحِلِّ ؟ قَالَ : حِلُّ كُلِّهِ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كانوا ) أى أهل الجاهلية ( يرون ) بفتح الياء أى يعتقدون . وقال فى المصاييح كالتنقيح وغيره بضمها أى يظنون ( أن العمرة ) أى الإحرام بها ( فى أشهر الحج ) سؤال وذى القعدة وتسع من ذى الحجة و ليلة النحر أو عشر ، أو ذى الحجة بكماله على الخلاف السابق فى ذلك ( من أفجر الفجور ) من باب جد جده وشعر شاعر ، والفجور الانبعاث فى المعاصى ، أى من أعظم الذنوب ، وهذا من تحكماهم الباطلة المأخوذة من غير أصل ( فى الأرض ) ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال : والله ما أعمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة فى ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر الشرك ، فإن هذا الحى من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون ، فذكر نحوه . قال فى الفتح : فعرف بهذا تعيين المعتقدين ( ويجعلون ) أى يسمون ( المحرم صفيراً ) أى أنهم يجعلون صفيراً من الأشهر الحرم ولا يجعلون المحرم منها لثلاث تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم ما اعتادوه من إغارة بعضهم على بعض ، فضللهم الله بذلك ، فقال : « إنما النسيء زيادة فى الكفر يضل به الذين كفروا... » الآية ، أى إنما تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر . قال المفسرون : كانوا إذا جاء شهر حرام وهم محاربون أحلوه وحرموا مكانه شهراً حتى رفضوا خصوص الأشهر واعتبروا مجرد العدد ويحرمونه عاماً فيتركونه على حرمة . وقيل : إن أول من أحدث ذلك جنادة بن عوف الكنانى ، كان يقوم على جمل فى

المواسم فينادى : إن آلهتكم قد أحلت لكم المحرم فأحلوه ، ثم يعادى في القبائل :  
 إن آلهتكم قد حرمت عليكم المحرم فحرموه . وقيل القلمس واسمه خليفة  
 ابن عبيد الكنانى . وقيل غير ذلك . وقال ابن دريد : الصفران شهران من  
 السنة ، سمي أحدهما في الإسلام المحرم ، وقد سمي بذلك لإصفرار مكة من  
 أهلها . وقال الفراء : لأنهم كانوا يخلون البيوت فيه لخروجهم إلى البلاد .  
 وقيل : كانوا يزيلون في كل أربع سنين شهراً يسمونه صفراً الثانى فتكون  
 السنة ثلاثة عشر شهراً ، ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم : السنة إثنا عشر  
 شهراً ، وكانوا يتطيرون ويرون أن الآفات فيه واقعة ( ويقولون إذا برأ )  
 أفاق ( الدبر ) بفتح الدال المهملة والموحدة : الجرح الذى يكون فى ظهر  
 الإبل من اصطكاك الأقتاب والحمل عليه ومشقة السفر ، فإنه كان يبرأ  
 بعد انصرافهم من الحج ( وعفا الأثر ) أى ذهب أثر سير الحاج من الطريق  
 وانمحي بعد رجوعهم بوقوع الأمطار وغيرها لطول الأيام ، أو ذهب  
 أثر الدبر ، ولأبى داود : وعفا الوبر بالواو ، أى كثر وبر الإبل الذى خلق  
 بالرحال ( وانسلخ صفر ) الذى هو المحرم فى نفس الأمر وسموه صفراً ،  
 أى إذا انقضى وانفصل شهر صفر ( حلت العمرة لمن اعتمر ) وذلك لأنهم  
 لما جعلوا المحرم صفراً لزم منه أن تكون السنة ثلاثة عشر شهراً ، والمحرم الذى  
 سموه صفراً آخر السنة وآخر أشهر الحج على طريق التبعية ، إذ لا يبرأ دبر إبلهم  
 فى أقل من هذه المدة ، وهى ما بين أربعين يوماً إلى خمسين يوماً غالباً ، وجعلوا  
 أول أشهر الاعتمار شهر المحرم الذى هو فى الأصل صفر ، والراء التى تواطأت  
 عليها الفواصل فى الدبر والثلاثة بعده ساكنة للسجع ولو حركت فالتغرض المطلوب  
 من السجع ( قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه صبيحة ) ليلة ( رابعة )  
 من ذى الحجة يوم الأحد حال كونهم ( مهلين بالحج ) أى ملبين به كما فسر  
 فى رواية إبراهيم بن الحجاج ، ولفظه : وهم يلبون بالحج . ولا يلزم من  
 إهلاله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج أن لا يكون قارناً ، فلا حجة فيه لمن  
 قال إنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مفرداً ( فأمرهم ) صلى الله عليه وآله  
 وسلم ( أن يجعلوها ) أى يقلبوا الحجة ( عمرة ) ويتحللوا بعملها فيصيروا  
 متمتعين ، وهذا النسخ خاص بذلك الزمن ، خلافاً لأحمد كما مر ( فتعاضم )  
 وفى رواية إبراهيم : فكبر ( ذلك ) الاعتمار فى أشهر الحج ( عندهم ) لما كانوا

يعتقدونه أولاً من أن العمرة فيها من أفجر الفجور (فقالوا) بعد أن رجعوا عن اعتقادهم (يارسول الله ، أى الحلّ) أى هل هو الحلّ العام لكل ما حرم بالإحرام حتى الجاع ؟ أو حلّ خاص لأنهم كانوا محرمين بالحج وكأنهم كانوا يعرفون أنه له تحللين (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (حلّ كله) أى حلّ يحلّ فيه كل ما يحرم على المحرم حتى غشيان النساء ، لأن العمرة ليس لها إلا تحلل واحد . وعند الطحاوى : أى الحلّ يحلّ ؟ قال : الحلّ كله . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في أيام الجاهلية ، ومسلم في الحج ، وكذا النسائي . وقد بسط الحافظ ابن حجر في الفتح ذكر ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم به محرماً ، واختلاف أهل العلم في ذلك ، وأدلتهم تعارضاً وجمعاً ؛ رجح رواية من روى القرآن وقال إنها جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جيد ، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع . وهذا يقتضى رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارناً . وقد قدمنا حاصل ذلك مختصراً . وفي السيل الجرار للحافظ الشوكاني . واعلم أن حجه صلى الله عليه وآله وسلم وإن اختلفت الأحاديث في بيان نوعه ، فقد تواتر أنه صلى الله عليه وآله وسلم حج قارناً ، وبلغت الأحاديث في ذلك زيادة على عشرين حديثاً من طريق سبعة عشر صحابياً ، ولم يرد ما يصلح لمعارضة بعض هذه الأحاديث ، فضلاً عن كلها ، فمن جعل وجه التفضيل لأحد أنواع الحج هو أنه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم حج بنوع كذا وأن الله لا يختار لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما كان فاضلاً على غيره ، فقد كان حجه صلى الله عليه وآله وسلم قارناً فيكون القرآن أفضل أنواع الحج ، ولكن قد ثبت من حديث جابر في الصحيحين وغيرهما : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ماسقت الهدى ولجعلتها عمرة . فدل على أن التمتع أفضل من القرآن . وقد سقت المذاهب والأدلة في شرحى للمنتقى بما لا يحتاج الناظر إلى الرجوع إلى غيره ، فالإحالة عليه أولى ، لأن المقام طويل الذيول ، وكل أنواع الحج شريفة صحيحة ، وسنة ثابتة ، فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة رضی الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : من أراد أن يهلّ بحج وعمرة فليفعل ، ومن أراد أن يهلّ بحج فليفعل ، ومن أراد أن يهلّ بعمرة فليفعل . انتهى .

## الحديث السابع والعشرون

عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟  
قَالَ : إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدْيِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ .

( عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أنها قالت : يارسول الله ما شأن الناس حلوا ) من الحج ( بعمره ) أى بعملها ، لأنهم فسحوا الحج إلى العمرة ، فكان إحرامهم بالعمرة سبباً لسرعة حلهم ( ولم تحلل ) بفتح أوله وكسر ثالثه ( أنت من عمرتك ) أى المضمومة إلى الحج فيكون قارناً كما هو في أكثر الأحاديث ، وحينئذ فلا تمسك به لمن قال إنه صلى الله عليه وآله وسلم كان متمتعاً لكونه صلى الله عليه وآله وسلم أقر على أنه كان محرماً بعمره ، لأن اللفظ محتمل للتمتع والقران ، فتعين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية عبيد الله بن عمر عند الشيخين « حتى أحل » من الحج » أنه كان قارناً ، ولا يتجه القول بأنه كان متمتعاً ، لأنه لا جائز أن يقال إنه استمر على العمرة خاصة ولم يحرم بالحج أصلاً ، لأنه يلزم منه أنه لم يحج تلك السنة ، وهذا لا يقوله أحد . وقد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان قارناً سعيد بن المسيب كما في البخارى ، وأنس في الصحيحين وعمران بن حصين في مسلم ، وعمر بن الخطاب في البخارى ، والبراء في سنن أبى داود ، وعلى في سنن النسائى ، وسراقة وأبو طلحة عند أحمد وأبو سعيد ، وقتادة عند الدارقطنى ، وابن أبى أوفى عند البزار . وروى الأفراد ابن عمر وجابر في الصحيحين ، وابن عباس في مسلم ، وجمع بين القولين بأنه كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج ، فعمدة رواية الأفراد أول الإحرام ، وعمدة رواية القران آخره ، وأما من روى أنه كان معتمراً كابن عمر وعائشة وأبى موسى الأشعرى وابن عباس في الصحيحين وعمران بن حصين في مسلم ، فأراد التمتع اللغوى وهو الانتفاع . وقد انتفع بالاكْتِفَاء بفعل واحد . ويؤيد ذلك أنه لم يعتمر في تلك السنة عمرة مفردة ، ولو جعلت حجته مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ولم يقل أحد أن



الحج وحده أفضل من القران . وبهذا الجمع تنتظم الأحاديث . وقال الحافظ في الفتح : وأما رواية من روى أنه كان متمتعاً فعنائه أنه أمر به لأنه صرح بقوله : « ولولا أن معى الهدى لأحللت » فصيح أنه لم يتحلل . انتهى ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( إنى لبدت رأسى ) من التلبيد وهو أن يجعل المحرم فى رأسه شيئاً من نحو الصمغ ليجتمع الشعر ولا يدخل فيه قل . ويؤخذ منه استحباب ذلك للمحرم ( وقلدت هدى ) هو تعليق شئ فى عنق الهدى ليعلم ( فلا أحل ) من إحرامى ( حتى أنحر ) الهدى وهذا قول أبى حنيفة وأحمد ، لأنه جعل العلة فى بقاءه على إحرامه الهدى ، وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر . وأجاب الجمهور عنه بأنه ليس العلة فى ذلك سوق الهدى ، وإنما السبب فيه إدخال العمرة على الحج ، ويدل له قوله فى رواية ابن عمر : « حتى أحل من الحج » وعبر عن الإحرام بالحج بسوق الهدى لأنه كان ملازماً له فى تلك الحجة ، فإنه قال لهم : من كان معه هدى فليهلّ بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً . ولما كان صلى الله عليه وآله وسلم قد أدخل العمرة على الحج لم يفده الإحرام بالعمرة سرعة الإحلال لبقائه على الحج ، فشارك الصحابة فى الإحرام بالعمرة ، وفارقهم ببقائه على الحج وفسخهم له ، وليس التلبيد والتقليد من الحل ولا من عدمه وإنما هو لبيان أنه من أول الأمر مستعد للوأم إحرامه حتى يبلغ الهدى محله ، والتلبيد مشعر بمدة طويلة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الحج واللباس والمغازى ، ومسلم فى الحج ، وكذا أبو داود والنسائى وابن ماجه .

### الحديث الثامن والعشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ التَّمَتُّعِ وَقَالَ :  
نَهَانِي نَاسٌ عَنْهُ ، فَأَمَرَهُ بِهِ . قَالَ الرَّجُلُ : فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ  
رَجُلًا يَقُولُ لِي : حَجٌّ مَبْرُورٌ وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ . قَالَ : فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ : سُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل رجل ) هو أبو جمرة نصر  
ابن عمران الضبعي ( عن التمتع وقال : نهاني ناس عنه ) قال في الفتح : لم  
أقف على أسمائهم ، وكان ذلك في زمن عبد الله بن الزبير ، وكان ينهى  
عن المتعة كما رواه مسلم ( فأمره به ) أى بأن يستمر على التمتع ( قال الرجل )  
المذكور : ( فرأيت في المنام كأن رجلاً يقول لى ) هذا ( حج مبرور ) مقبول  
( وعمره متقبلة ، فأخبرت ابن عباس ) بما رأيته في المنام من قول الرجل :  
حج مبرور وعمره متقبلة ( فقال ) لى هذه ( سنة النبي صلى الله عليه ) وآله  
( وسلم ) أى وافقت أو أتيت . وفي رواية النضر قال : الله أكبر سنة أبى  
القاسم . وقال فى آخر هذا الحديث : فقال لى ابن عباس : أقم عندى فاجعل  
لك سهماً ، أى نصيباً من مالى . قال المهلب : وفى هذا دليل على أنه يجوز  
للعالم أخذ الأجرة على العلم . وفيه نظر ، إذ الظاهر أنه إنما عرض عليه ماله  
رغبة فى الإحسان إليه لما ظهر أن عمله متقبل وحجه مبرور ، وإنما يتقبل  
الله من المتقين . قاله فى المصابيح . قال شعبة الراوى : قلت لأبى جمرة : لم ؟  
فقال : للرؤيا التى رأيت أى ليقص الناس على هذه الرؤيا المبينة لحال المتعة .  
قال المهلب : ففى هذا دليل على أن الرؤيا الصادقة شاهد على أمور اليقظة .  
وفيه نظر ، لأن الرؤيا الحسنة من غير الأنبياء ينتفع بها فى التأكيد لافى  
التأسيس والتجديد ، فلا يسوغ لأحد أن يسند فتاه إلى منام ، ولا يتلقى من  
غير الأدلة الشرعية حكماً من الأحكام . وموضع الترجمة قوله « تمتعت »  
إلى قوله « فأمرنى » وأخرجه أيضاً مسلم . قال فى الفتح : ويؤخذ منه  
إكرام من أخبر المرء بما يسره ، وفرح العالم بموافقته الحق ، والاستئناس  
بالرؤيا المناسبة للدليل الشرعى ، وعرض الرؤيا على العالم ، والتكبير عند  
المسرة ، والعمل بالأدلة الظاهرة ، والتنبيه على اختلاف أهل العلم ليعمل  
بالراجح منه الموافق للدليل .

## الحديث التاسع والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ، فَقَالَ لَهُمْ : أَجِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصِّرُوا ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتَعَةً ، فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتَعَةً وَقَدْ سَمِينَا الْحَجَّ ، فَقَالَ : أَفْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَفَعَلُوا .

( عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه حج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ساق البذن معه ) وذلك في حجة الوداع ( وقد أهلوا ) أى الصحابة ( بالحج مفرداً ) بفتح الراء ( فقال لهم ) صلى الله عليه وآله وسلم : اجعلوا حجكم عمرة ثم ( أحلوا من إحرامكم ) بها ( بطواف البيت و ) السعى ( بين الصفا والمروة وقصروا ) لم يأمرهم بالحلل ليتوفر الشعر يوم الحلاق ، لأنهم يهلون بعد قليل بالحج ، لأن بين دخولهم مكة وبين يوم التروية أربعة أيام فقط ( ثم أقيموا ) حال كونكم ( حلالاً ) محلين ( حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج ) من مكة . وهاء أهلوا مكسورة ( واجعلوا ) الحجة المفردة ( التى قدمتم ) مهلين ( بها متعة ) بأن تتحللوا منها فتصيروا متمتعين . وأطلق على العمرة متعة مجازاً ، والعلاقة بينهما ظاهرة . وقال النووي : قوله « وقد أهلوا بالحج » إلخ فيه تقديم وتأخير تقديره . وقد أهلوا بالحج مفرداً . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اجعلوا إحرامكم عمرة وتحللوا بعمل العمرة ، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة ( فقالوا : كيف نجعلها متعة وقد سميناهم الحج ؟ فقال : افعلوا ما أمرتكم ) به ( فلولا أنى سقت الهدى لفعلت مثل الذى أمرتكم ) به ( ولكن لا يحل ) بكسر الحاء ( منى ) شىء ( حرام ) أى ما حرم على ( حتى يبلغ الهدى محله ) أى إذا نحر يوم منى

ففعّلوا ما أمرهم به صلى الله عليه وآله وسلم . واستدل به على أن من اعتمر فساق هدياً لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر . وتأول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه : ومن أحرم بعمره فأهدى فليهلّ بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه . قال في الفتح : ولا يخفى ما فيه فإنه خلاف ظاهر الأحاديث المذكورة . وهذا الحديث طرف من حديث جابر الطويل الذي انفرد به مسلم بسياقه . وفي هذه الطريق بيان زائد لصفة التحلل من العمرة ليس في الحديث الطويل .

## الحديث الثلاثون

عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ .

( عن عمران ) بن حصين ( رضى الله عنه قال : تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم ونزل القرآن ) بجوازه . قال تعالى : « فن تمتع بالعمرة إلى الحج » الآية . وزاد مسلم : ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عنها حتى مات ، أى فلا نسخ ( قال رجل برأيه ما شاء ) هو عمر بن الخطاب ، لا عثمان بن عفان كما زعم الكرماني ، لأن عمر أول من نهى عنها فكان من بعده تابعاً له في ذلك . ففي مسلم أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها . فسألوا جابراً . فأشار إلى أن أول من نهى عنها عمر ، ثم في حديث عمر أن هذا ما يعكر على عياض وغيره في جزمهم أن المتعة التي نهى عنها عمر وعثمان هي فسخ الحج إلى العمرة لا العمرة التي يحج بعدها ، فإن في بعض طرقه عند مسلم التصريح بكونها متعة الحج . وفي رواية له أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بعض أهله في العشر . وفي رواية له : جمع بين حج وعمرة ، ومراده التمتع المذكور ، وهو الجمع بينهما في عام واحد . وفي الحديث أيضاً جواز نسخ القرآن بالقرآن ، ولا خلاف فيه ، وجواز نسخه بالسنة ، وفيه اختلاف شهير ، ووجه الدلالة منه قوله : ولم ينه عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن مفهومه أنه لو نهى عنها لامتنعت ، ويستلزم رفع الحكم ، ومقتضاه جواز النسخ ، وقد يؤخذ منه أن الإجماع لا ينسخ به لكونه حصر وجوه المنع في نزول آية أو نهى من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه وقوع الاجتهاد في الأحكام بين الصحابة وإنكار بعض المجتهدين على بعض بالنص . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وأخرجه مسلم في الحج أيضاً .

### الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ  
مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبِطْحَاءِ وَخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة من كداء ) بفتح الكاف والذال المهملة ممدوداً منوئاً على إرادة الموضع . وقال أبو عبيد : لا يصرف ، أى على إرادة البقعة العلمية والتأنيث ( من الثنية العليا التي بالبطحاء ) بفتح الموحدة . قال الجوهرى : الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، والعليا بضم العين : تأنيث الأعلى ، وهذه الثنية ينزل منها إلى الحجون بفتح الحاء وضم الجيم : مقبرة مكة . قال فى الفتح : وكانت صعبة المرتقى ، فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرقي ، ثم سهل فى عصرنا هذا منها سنة إحدى عشرة وثمانمائة موضع ، ثم سهلت كلها فى زمن سلطان مصر الملك المؤيد فى حدود العشرين وثمانمائة ، وكل عقبة فى جبل أو طريق عال تسمى ثنية . انتهى . ( ويخرج من الثنية السفلى ) التي بأسفل مكة عند باب شبكية بقرب شعب الشاميين من ناحية جبل قعيقعان ، وكان بناء هذا الباب عليها فى القرن السابع : زاد الإسماعيلي : يعنى ثنيتى مكة ، والمعنى فى ذلك : الذهاب من طريق والإياب من أخرى ، كالعيد ، لتشهد له الطريقان ، وخصت العليا بالدخول مناسبة للمكان العالى الذى قصده ، والسفلى للخروج مناسبة للمكان الذى يذهب إليه ، ولأن إبراهيم عليه السلام حين قال : « فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم » كان على العليا ، كما روى عن ابن عباس . قاله السهيلي .

## الحديث الثاني والاثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
عَنِ الْجَدْرِ أَمِنَ الْبَيْتُ هُوَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : فَمَا لَهُمْ لَمْ يُدْخِلُوهُ  
فِي الْبَيْتِ ؟ قَالَ : إِنَّ قَوْمَكَ قَصَّصَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ . قُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ  
مُرْتَفِعاً ؟ قَالَ : فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيُدْخِلُوا مَنْ شَاءُوا وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاءُوا ،  
وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَخَافُ أَنْ تُنَكِّرَ قُلُوبُهُمْ  
أَنْ أُدْخِلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ .

( عن عائشة رضي الله عنها قالت : سألت النبي صلى الله عليه وآله  
( وسلم عن الجدر ) بفتح الجيم وسكون الدال . وفي رواية المستملى : الجدار  
قال الخليل : الجدر لغة في الجدار . انتهى . ووهم من ضبطه بضم الجيم لأن  
المراد الحجر ، ولأبي داود الطيالسي : الجدر أو الحجر بالشك ، ولأبي  
عوانة : الحجر بغير شك ( أمن البيت هو ؟ قال : نعم ) هو منه لما فيه من  
أصول حائطه ، وظاهره أن الحجر كله من البيت ، وبذلك كان يفتي  
ابن عباس . وقد روى عبد الرزاق عنه أنه قال : لو وليت من البيت ما ولى  
ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت ، فلم يطاف به إن لم يكن من البيت .  
وروى الترمذى والنسائى عن عائشة قالت : كنت أحب أن أصلى في البيت ،  
فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فأدخلني الحجر فقال : صلى  
فيه فإنما هو قطعة من البيت ولكن قومك استقصروه حين بنوا الكعبة فأخرجوه  
من البيت . ونحوه لأبي داود وأبي عوانة وأحمد ، وفيه أنها أرسلت إلى شبة  
الحجبي ليفتح لها البيت في الليل . فقال : ما فتحناه في جاهلية ولا إسلام بليل .  
وهذه الروايات كلها مطلقة . وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة منها  
لمسلم عن عائشة في حديث الباب حتى أزيد فيه من الحجر . وله من وجه آخر  
عنها : فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدى فهلهم لأريك ما تركوا منه . فأراها  
قريباً من سبعة أذرع . وله في هذا الحديث : وزدت فيها من الحجر ستة

أذرع . وعن عكرمة أنه أراه لجرير بن حازم ، فحزره ستة أذرع أو نحوها .  
وعن مجاهد أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع أو نحوها ، وفي لفظ مما يلي  
الحجر ، وعنه ستة أذرع . وهكذا ذكر الشافعي عن عدد لقيهم من أهل العلم  
من قريش . وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الست ودون السبع .  
وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعاً : لكنت أدخل فيها من الحجر  
خمس أذرع ، فشاذة . والروايات السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات  
قال الحافظ في الفتح : ثم ظهر لي لرواية عطاء وجه وهو أنه أريد بها ما عدا  
الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى ، فإن الذي  
عند الفرجة أربعة أذرع وشيء . ولهذا وقع عند الفاكهي من حديث أبي عمرو  
ابن عدي بن الحمراء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة في هذه  
القصة « ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع » فيحمل هذا على إلغاء  
الكسر . ورواية عطاء على جبره ، ويجمع بين الروايات كلها بذلك ، ولم  
أر من سبقني إلى ذلك . انتهى ( قلت ) أي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
( فما لم يدخلوه في البيت ؟ قال : إن قومك ) قريشاً ( قصرت ) بتشديد  
الصاد وتخفيفها ( بهم النفقة ) أي لم يتسعوا لإتمامه لقلة ذات يدهم . وقال في  
الفتح : أي النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك ، كما جزم به الأزرق ،  
ويوضحه ما ذكره ابن إسحق في السيرة أن أبا وهب بن عائذ بن عمران  
ابن مخزوم قال لقريش : لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا طيباً ولا تدخلوا فيه  
مهر بغى ولا بيع رباً ولا مظلمة أحد من الناس . وروى سفيان بن عيينة في  
جامعه عن عبيد الله بن أبي يزيد أنه شهد عمر بن الخطاب أرسل إلى شيخ  
من بني زهدة أدرك ذلك ، فسأله عمر عن بناء الكعبة ، فقال : إن قريشاً  
تقربت لبناء الكعبة ، أي بالنفقة الطيبة ، فعجزت ، فتركوا بعض البيت  
في الحجر ، فقال عمر : صدقت . انتهى . قالت عائشة ( قلت : فما شأن  
بابه مرتفعاً ؟ قال : فعل ذلك قومك ) بكسر الكاف فيهما لأن الخطاب  
لعائشة ( ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ) زاد مسلم : فكان الرجل إذا  
أراد أن يدخلها يدعونه يرتقي حتى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط ( ولولا  
أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية ) وفي لفظ : حديث عهد بشرك ( فأخاف  
أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر ) أي أخاف إنكار قلوبهم إدخال الجدر



( فى البيت ) أى لفعلت ذلك . ولمسلم بلفظ : إن تذكر قلوبهم لنظرت أن أدخل . ونقل ابن بطال عن بعض علمائهم أن النفرة التى خشبها صلى الله عليه وآله وسلم أن ينسبوه إلى الانفراد بالفخر دونهم ( وأن ألصق بابيه بالأرض ) فلا يكون مرتفعاً . وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً وابن ماجه فى الحج . وفى هذا الحديث ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس ، وفيه اجتناب ولى الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم فى دين أو دنيا وتألف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب . وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة ، وأنهما إذا تعارضا بدئ بدفع المفسدة ، وإذا أمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة . وحديث الرجل مع أهله فى الأمور العامة ، وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبى صلى الله عليه وآله وسلم . حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير ، فناشده مالك فى ذلك وقال : أخشى أن تصيره ملعبة للملوك فتركه . قال فى الفتح : وهذا بعينه حشية جدهم الأعلى عبد الله بن العباس رضى الله عنهما . فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويحدد بناءها بأن يرم ما وهى منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص ، وقال له : لا آمن أن يحىء من بعدك أمير فيغير الذى صنعت . أخرجه الفاكهى من طريق عطاء عنه . وذكر الأرزق أن سليمان ابن عبد الملك هم بنقض ما فعله الحجاج ثم ترك ذلك لما ظهر له أن فعله بأمر أبيه عبد الملك ، ولم أقف فى شىء من التواريخ على أن أحداً من الخلفاء ولا من دونهم غير من الكعبة شيئاً مما صنعه الحجاج إلى الآن إلا فى الميزاب والباب وعتبته ، وكذا وقع الترميم فى جدارها غير مرة وفى سقفها وفى سلم سطحها ، وجدد فيها الرخام . ومما يتعجب منه أنه لم يتفق الاحتياج فى الكعبة إلى الإصلاح إلا فيما صنعه الحجاج ، إما من الجدار الذى بناه فى الجهة الشامية ، وإما فى السلم الذى جدده أو للعتبة ، وما عدا ذلك مما وقع فإنما هو لزيادة محضة ، كالرخام أو التحسين ، كالباب والميزاب . الله وأعلم .

## الحديث الثالث والثلاثون

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهْدِمَ ، فَأَدْخَلْتُ  
فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ وَالزَّقْتُهُ بِالْأَرْضِ ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ بَاباً شَرْقِيّاً  
وَبَاباً غَرْبِيّاً فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ .

(وفي رواية عنها) أى عن عائشة رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية) بإضافة حديث لعهد عند جميع الرواة . قال المطرزي : وهو لحن ، إذ لا يجوز حذف الواو في مثل هذا ، والصواب حديثو عهد بواو الجمع ، كذا نقله الزركشي والحافظ ابن حجر والعيني ، وأقروه ، وأجاب صاحب المصابيح بأنه لا لحن فيه ولا خطأ ، والرواية صواب ، وتوجه بنحو ما قالوه في قوله تعالى : « ولا تكونوا أول كافر به » حيث قالوا إن التقدير : أول فريق كافر أو فوج كافر ، يعنون إن مثل هذه الألفاظ مفردة بحسب اللفظ وجمع بحسب المعنى ، فيجوز لك رعاية لفظه تارة ومعناه أخرى كيف شئت . فانقل هذا إلى الحديث تجده ظاهراً لا خفاء بصوابه . وقال صاحب اللامع : قد يوجه بأن فعلاً يستعمل في المفرد والجمع والمؤنث والمذكر ، كما في « أن رحمة الله قريب من المحسنين » . وخرج عليه خبر بنو لهب إذا قلنا إنه خبر مقدم ، فإذا صححت الرواية وجب التأويل . انتهى ( لأمرت بالبيت فهدم فأدخلت فيه ما أخرج منه ) أى من الحجر ( والزقته بالأرض ) بحيث يكون بابه على وجهها غير مرتفع عنها ، والزقته بالزأى كأصبعته بالصاد ( وجعلت له بابين : باباً شرقياً ) مثل الموجود الآن ( وباباً غربياً ، فبلغت به أساس إبراهيم ) عليه الصلاة والسلام ، فذلك الذى حمل ابن الزبير على هدمه وبنائه مع عدم وجود ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يخافه من الفتنة وقصور النفقة كما عند مسلم : فأنا اليوم أجد ما أنفق ولست أخاف الناس ... الحديث . وكان هذا الهدم والبناء في سنة أربع والانتفاء في سنة خمس ، وأيدوه بأن في تاريخ

المسبحى أن الفراغ من بغائه كان في سنة خمس وستين . زاد المحب الطبرى :  
 إنه كان في شهر رجب ، وأدخل فيه من الحجر خمسة أذرع . قال يزيد  
 ابن رومان : وقد رأيت أساس إبراهيم حجارة كأسنة الإبل . وفي كتاب  
 مكة للفاكهي من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان . فكشفوا له . أى  
 لابن الزبير ، عن قواعد إبراهيم وهي صخر أمثال الخلف من الإبل . ورأوه  
 بنياناً مربوطاً ببعضه ببعض . زاد عبد الرزاق : والحجارة مشتبك بعضها  
 ببعض . قال عطاء : وكنت في الأبناء الذين جمعوا على حفرة ، فحفروا  
 قامة ونصفاً ، فهجموا على حجارة لها عروق تتصل بزرد عروق المروة  
 فضربوه ، فارتجت قواعد البيت ، فكبر الناس ، فبنى عليه . وعند  
 عبد الرزاق عن مرثد : فكشف عن ربض في الحجر أخذ بعضه ببعض فتركه  
 مكشوفاً ثمانية أيام ليشهدوا عليه ، فرأيت ذلك الربض مثل خلف الإبل ،  
 وجه حجر ووجه حجر ووجه حجر ووجه حجران ، ورأيت الرجل يأخذ  
 العتلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهتز الركن الآخر . وأطال في الفتح  
 في بيان بناء ابن الزبير وتغيير الحجاج له وجمع الروايات وتحقيق ستة أذرع  
 وفيما جدد في الكعبة من بعد عمارة الحجاج . وقال القسطلاني : وهل الصحيح  
 أن الحجر كله من البيت حتى لا يصح الطواف في جزء منه أو بعضه ، فيصح  
 جزم النوى بالأول كابن الصلاح لحديث الصحيحين : الحجر من البيت ،  
 والجويني وولده إمام الحرمين والبعوى بالثاني . وقال الرافعي : إنه الصحيح  
 لحديث الباب . ونص الشافعي على إيجاب الطواف خارج الحجر . ونقل  
 ابن عبد البر الاتفاق عليه ، لكن لا يلزم منه أن يكون كله من البيت ،  
 وإنما طاف صلى الله عليه وآله وسلم خارجه ، وقال : خذوا عني مناسككم ،  
 وكما لا يصح الطواف داخل البيت لا يصح داخل جزء منه ، فلا يصح على  
 الشاذروان بفتح الذال المعجمة ، وهو الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعاً  
 عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع تركته قريش لضيق النفقة ، فلو كان في  
 الطواف ومس جدار البيت في موازاة الشاذروان لا يصح على الأصح ،  
 لأن بعض بدنه في البيت ، والصحيح من مذهب الحنابلة لا يجزئه وقطعوا به .  
 وعند الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله أنه ليس من الكعبة . وقال الحنفية :  
 يصح طواف من لم يحترز منه ، لكن قال ابن الهمام : وينبغي أن يكون طوافه

وراء الشاذروان لثلا يكون طوافه في البيت بناء على أنه منه ، ومشهور مذهب المالكية كالشافعية . وقال الخطيب أبو عبد الله بن رشيد بضم الراء وفتح الشين في رحلته ما حاصله أن لفظ الشاذروان لم يوجد في حديث صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من السلف ولا ذكر له عن فقهاء المالكية ، فلو كان الشاذروان من البيت لكان الركن الأسود داخلا في البيت ولم يكن متمماً على قواعد إبراهيم ، فمن أين نشأ الشاذروان وقد انعقد الإجماع على أن البيت متمم على قواعد إبراهيم حتى من جهة الركنين اليمنيين ، ولذلك استلمهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون الآخرين ، وأن ابن الزبير لما هدمه حتى بلغ به الأرض وبناه على قواعد إبراهيم إنما زاد فيه من جهة الحجر وأقامه على الأسس الظاهرة التي عاينها العلول من الصحابة وكبراء التابعين ، وأن الحجاج لما نقض البيت بأمر عبد الملك لم ينقضه إلا من جهة الحجر خاصة ، وهذا أمر معلوم مقطوع به مجمع عليه منقول بالسند الصحيح في الكتب المعتمدة التي لا يشك فيها أحد . انتهى . قلت : قول ابن رشيد لم يوجد لفظ الشاذروان عن أحد من السلف يقال عليه : قد قال ذلك الإمام الشافعي فيما نقله البيهقي في كتاب معرفة السنن والأخبار . وذكر القسطلاني عبارته قال : ولا ريب أن الشافعي من أجل السلف ، ثم تعقبه في المسألة . وهذا الحديث من علامات النبوة حيث أعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بذلك ، فكان الذي تولى نقضها وبناءها ابن أختها عبد الله بن الزبير ، ولم ينقل أنه قال ذلك لغيرها من الرجال والنساء ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فإن بدا لقومك أن يبنوه فلهلمى لأريك ما تركوا منه ، فأراها قريباً من سبعة أذرع . رواه مسلم .

## الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ ؟ فَقَالَ : وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ ؟ وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا ، لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ .

( عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما ) حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( أنه قال : يا رسول الله أين تنزل ) زاد في المغازي : غداً ( في دارك بمكة ) قال في الفتح : حذفت أداة الاستفهام من قوله « في دارك » بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب بلفظ : أتتزل في دارك ؟ فكأنه استفهمه أولاً عن مكان نزوله ثم ظن أنه ينزل في داره فاستفهمه عن ذلك . انتهى . وتعقبه العيني بأن أين كلمة استفهام ، فلم يبق وجه لتقدير حرف الاستفهام ، قال : وما وجه قوله « حذفت أداة الاستفهام » من قوله « في دارك » والاستفهام عن النزول في الدار لا عن نفس الدار . انتهى . قال القسطلاني : والذي قاله في الفتح هو الأظهر فليتأمل ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( وهل ترك ) زاد مسلم كالبخاري في المغازي : لنا ( عقيلاً ) بزنة فعيل ( من ربيع ) بكسر الراء جمع ربع المحلة أو المنزل المشتمل على أبيات أودور ، وحينئذ فيكون قوله ( أو دور ) تأكيداً شكاً من الراوي ، وجمع النكرة وإن كانت في سياق الاستفهام الإنكارى يفيد العموم للإشعار بأنه لم يترك من الرباع المتعدد شيء ، ومن للتبعيض . قاله الكرمانى . وقيل إن هذه الدار كانت لهاشم بن عبد مناف ثم صارت لابنه عبد المطلب فقسمها بين ولده ، فمن صار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وحق أبيه عبد الله ، وفيها ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قاله الفاكهاني وظاهر قوله « هل ترك لنا عقيلاً من ربيع » أنها كانت ملكه وأضافها إلى نفسه فيحتمل أن عقيلاً تصرف فيها كما فعل أبو سفيان بدور المهاجرين ، ويحتمل غير ذلك ، وقد فسر الراوي ، ولعله أسامة ، المراد بما أدرجه هنا حيث قال

(وكان عقيل ورث) أباه (أبا طالب) اسمه عبد مناف (هو و) أخوه (طالب) المكنى به عبد مناف أبوه (ولم يرثه) أى ولم يرث أبا طالب ابنه (جعفر) الطيار ذو الجناحين (ولا على) أبو تراب (رضى الله عنهما شيئاً لأنهما كانا مسلمين) ولو كانا وارثين لنتزل صلى الله عليه وآله وسلم فى دورهما وكانت كأنهما ملكه لعلمه بإيثارهما إياه على أنفسهما ، وكان قد استولى طالب وعقيل على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لكونهما كانا لم يسلمأ أو باعتبار ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحقه منها بالهجرة ، وفقد طالب بيدلر ، فباع عقيل الدار كلها . وحكى الفاكهى أن الدار لم تزل بيد أولاد عقيل إلى أن باعوها لمحمد بن يوسف أخى الحجاج بمائة ألف دينار . قال الداودى وغيره : كان كل من هاجر من المؤمنين باع قريبه الكافر داره ، فأمضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصرفات الجاهلية تأليفاً لقلوب من أسلم منهم (وكان عقيل وطالب كافرين) فكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لا يرث المؤمن الكافر . وفى هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة والقول ، ورواته ما بين بصرى وأبلى ومدنى ، وأخرجه أيضاً فى الجهاد والمغازى ، ومسلم فى الحج ، وكذا أبو داود والنسائى ، وأخرجه ابن ماجه فيه وفى الفرائض .

## الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ : مَنَزَلْنَا غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ  
 حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ : يَعْنِي ذَلِكَ الْمُحَصَّبَ ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشاً وَكِنَانَةَ  
 تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَنَّ لَا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا يُبَايِعُوهُمْ  
 حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 (وسلم حين أراد قدوم مكة) بعد رجوعه من منى وتوجهه إلى البيت الحرام  
 (منزلنا غداً) المراد بالغد هنا ثالث عشر ذى الحجة ، لأنه يوم التزول  
 بالحصب ، فهو مجاز في إطلاقه ، كما يطلق أمس على الماضي مطلقاً وإلا فتأني  
 العيد هو الغد حقيقة ، وليس مراداً . قاله البرماوى كالكرمانى (إن شاء الله  
 تعالى بخيف بني كنانة) أى فيه ، وهو بفتح الخاء وسكون الياء آخره فاء :  
 ما انحدر من الجبل وارتفع عن المسيل ، والمراد به المحصب (حيث تقاسموا)  
 أى تحالفوا (على الكفر) وهو تبرؤهم من بني هاشم وبني المطلب أن لا يقبلوا  
 لهم صلحاً (يعنى بذلك المحصب ، وذلك أن قريشاً وكنانة) قال فى الفتح :  
 فيه إشعار بأن فى كنانة من ليس قرشياً إذ العطف يقتضى المغايرة ، فترجع  
 القول بأن قريشاً من ولد فهر بن مالك على القول بأنهم ولد كنانة . نعم لم يعقب  
 النضر غير مالك ولا مالك غير فهر ، فقريش ولد النضر بن كنانة ، وأما  
 كنانة فأعقب من غير النضر ، ولهذا وقعت المغايرة . انتهى . (تحالفت على  
 بى هاشم وبني عبد المطلب أو بني المطلب) بالشك فى جميع الأصول . وعند  
 البيهقى من طريق أخرى بغير شك (أن لا يناكحوهم) فلا تزوج قريش وكنانة  
 امرأة من بني هاشم وبني عبد المطلب ، ولا يزوجون امرأة منهم إياهم (ولا  
 يبائعوهم) أى لا يبيعوا لهم ولا يشتروا منهم . وعند الإسماعيلى : ولا يكون  
 بينهم وبينهم شيء (حتى يسلموا إليهم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)  
 وكتبوا بذلك كتاباً بخط منصور بن عكرمة العبدري ، فشلت يده ، أو بخط

بغیض بن عامر بن هاشم ، وعلقوه فی جوف الکعبة ، فاشتد الأمر علی بنی هاشم وبنی المطلب فی الشعب الذی انحازوا إلیه ، فبعث الله الأرضة فلهست کل ما فیها من جور وظلم وبقی ما کان فیها من ذکر الله ، فأطلع الله رسوله علی ذلك ، فأخبر به عمه أبا طالب ، فقال أبو طالب لكفار قریش : إن ابن أخی أخبرنی — ولم یکنذبنی قط — أن الله قد سلط علی صحیفتکم الأرضة فلهست ما فیها من ظلم وجور وبقی فیها ما کان من ذکر الله ، فإن کان ابن أخی صادقاً نزعتم عن سوء رأيکم ، وإن کان کاذباً دفعته إلیکم فقتلتموه أو استحييتموه . قالوا : قد أنصفتنا . فوجدوا الصادق المصدق قد أخبر بالحق . فسقط فی أيديهم ، ونكسوا علی رؤوسهم ، وإنما اختار النزول هناك شکراً لله تعالى علی النعمة فی دخوله ظاهراً ونقضاً لما تعاقده بینهم وتقاسموا علیه من ذلك .



## الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم )  
قال : يخرب الكعبة ) من التخريب ( ذو السويقتين من الحبشة ) ثنية سوق  
مصغر الساق ألحق بها التاء في التصغير لأن الساق مؤنثة والتصغير للتحقير ،  
وفي سيقان الحبشة دقة ، فلذا صغرها ، ومن للتبعيض ، أى يخربها ضعيف  
من هذه الطائفة ، والحبشة نوع من السودان . قال الرشاطى : وهم من ولد  
كوش بن حام ، وهم أكثر السودان وجميع ممالك السودان ، يعطون الطاعة  
للحبش ، ولا ينافى ما ذكرهنا قوله تعالى : « أو لم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً »  
لأن الأمن إلى قريب القيامة وخراب الدنيا حينئذ ، فيأتى ذو السويقتين . وقال  
في الفتح : إنه يقع حيث لا يبقى في الأرض أحد يقول الله الله ، كما ثبت في  
صحيح مسلم : لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض : الله الله . ولهذا وقع  
في رواية سعيد بن سمعان : لا يعمر بعده أبداً وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال  
وغزو أهل الشام له في زمن يزيد بن معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من  
أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة ، فقتلوا من المسلمين في المطاف من  
لا يحصى كثرة ، وقلعوا الحجر الأسود ، فحولوه إلى بلادهم ، ثم عاودوه  
بعد مدة طويلة ، ثم غزى مراراً بعد ذلك ، وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى :  
« أنا جعلنا حرماً آمناً » لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين ، فهو مطابق لقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم : ولن يستحل هذا البيت إلا أهله ، فوقع ما أخبر  
به صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو من علامات نبوته ، وليس في الآية ما يدل  
على استمرار الأمن المذكور فيها ، والله أعلم . انتهى . وفيه أن قوام أمور  
الناس وانتعاش أمر دينهم بالكعبة المشرفة ، فإذا زالت الكعبة على يد الرجل  
المذكور تختل أمور الناس . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفتن ، والنسائي في  
الحج والتفسير .

## الحديث السابع والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرَضَ رَمَضَانُ ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرُ فِيهِ الْكَعْبَةُ ، فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانوا ) أى المسلمون ( يصومون ) يوم (عاشوراء) بالمد غير منصرف ، اليوم العاشر من المحرم ( قبل أن يفرض رمضان ) قال الكرمانى : فيه جواز نسخ السنة بالكتاب والنسخ بلا بدل . قال البرماوى : مذهب الشافعى وجمع أن عاشوراء لم يجب حتى ينسخ ، وبتقدير أنه كان واجباً فلا معارضة بينه وبين رمضان فلا نسخ ، وأما قوله : « بلا بدل » فعجيب ، فإنهم يمثلون به لما هو يبدل أثقل إذا قلنا بالنسخ . انتهى . ( وكان ) عاشوراء ( يوماً تستر فيه الكعبة ) لما بينهما من المناسبة فى الإعظام والإجلال . وهذا موضع الترجمة . قال فى الفتح : ويستفاد منه معرفة الوقت الذى كانت الكعبة تكسى فيه من كل سنة ، وهو يوم عاشوراء ، وكذا ذكر الواقدى بإسناده عن أبى جعفر الباقر أن الأمر استمر على ذلك فى زمانهم ، وقد تغير ذلك بعده ، فصارت تكسى يوم النحر ، وصاروا يعملون إليه فى ذى القعدة فيعلقون كسوته إلى نحو نصفه ، ثم صاروا يقطعونها فيصير البيت كهيئة المحرم ، فإذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة . انتهى . ( فلما فرض الله ) عز وجل صيام ( رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من شاء أن يصومه فليصمه ومن شاء أن يتركه فليتركه ) .

## الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 قَالَ : لِيُحْجَنَّ الْبَيْتُ وَلِيُعْتَمَرَ بَعْدَ خُرُجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ .

( عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله  
 (وسلم قال : ليحجنَّ البيت) مبنياً للمفعول ( وليعتمرن ) زاد عبد بن حميد  
 عن روح بن عباد : ويغرسون النخل ( بعد خروج يأجوج ومأجوج ) وفي  
 رواية عن شعبة عند البخاري قال : لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت .  
 وظاهرهما التعارض ، لأن المفهوم من الأول أن البيت يحج بعد أشراط الساعة  
 ومن الثاني أنه لا يحج بعدها ، لكن يمكن الجمع بين الحديثين بأنه لا يلزم من  
 حج البيت بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يمتنع الحج في وقت ما عند قرب  
 ظهور الساعة ، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله « ليحجنَّ البيت » أى مكان  
 البيت ، لأن الحبشة إذا خربوه لم يعمر بعد ذلك . قاله في الفتح .

### الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدُ أَفْحَجُ يَقْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
قال : كأنى به ) قال فى الفتح : كذا فى جميع الروايات عن ابن عباس فى  
هذا الحديث ، والذى يظهر أن فى الحديث شيئاً حذف ، ويحتمل أن يكون  
هو ما وقع فى حديث على عند أبى عبيد فى غريب الحديث من طريق أبى العالية  
قال : استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه ، فكأنى  
برجل من الحبشة أصلع ، أو قال أصم ، حمش الساقين ، قاعد عليها وهى  
تهدم . رواه الفاكهى من هذا الوجه ولفظه : أصعل بدل أصلع . وقال :  
قائماً عليها يهدمها بمسحاته . ورواه يحيى الحمائى كما فى مسنده من وجه آخر  
عن على مرفوعاً . انتهى . وتعقبه العينى بأنه لا يحتاج إلى تقدير حذف ، لأنه  
إنما يقدر فى موضع يحتاج إليه الضرورة ، ولا ضرورة هنا ، قال : ودعواه  
الظهور غير ظاهرة ، لأنه لا وجه فى تقدير محذوف لا حاجة إليه بما جاء فى  
أثر عن صحابى ، ولا يقال : الأحاديث يفسر بعضها بعضاً ، لأننا نقول هذا  
إنما يكون عند الاحتياج إليه ، ولا احتياج هنا إلى ذلك ، والضمير فى به للقالع  
الآتى ذكره (أسود) نصب على الذم أو الاختصاص ، وليس من شرط  
المنصوب على الاختصاص أن لا يكون نكرة ، فقد قال الزمخشري فى قوله  
تعالى : « قائماً بالقسط » إنه منصوب على الاختصاص . كذا نقله البرماوى والعينى  
وغيرهما كالكرمانى (أفحج) بالحاء والجيم . قال فى القاموس : فحج كمنع :  
تكبر وفى مشيته تدانى صلور قدميه وتباعد عقباه ، كفحج فهو أفحج بين  
الفحج محركة ، والتفحج : التفريج بين الرجلين (يقلعها) أى يقلع الأسود  
الأفحج الكعبة حال كونها قلعة (حجراً حجراً) وفى هذا الحديث التحديث

بالجمع والإفراد والعننة ، وفيه بصريان وكوفي ومكي . وقد جاء في تخريب الكعبة أحاديث كحديث ابن عباس وعائشة عند البخاري ، وحديث ابن عمر عند أحمد : وروى ابن الجوزي عن حذيفة حديثاً طويلاً مرفوعاً فيه : وخراب مكة من الحبشة على يد حبشي أفحج الساقين ، أزرق العينين ، أفطس الأنف كبير البطن ، معه أصحابه ، ينقضونها حجراً حجراً ويتناولونها حتى يرموا بها يعني الكعبة ، إلى البحر ، وخراب المدينة من الجوع واليمن من الجراد. وذكر الحلبي أن خراب الكعبة يكون في زمن عيسى عليه السلام . وقال القرطبي : بعد رفع القرآن من الصدور والمصاحف وذلك بعد موت عيسى وهو الصحيح .

## الحديث الأربعون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ :  
 إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ .

( عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه جاء إلى الحجر الأسود فقبله )  
 بأن وضع فيه عليه من غير صوت ( فقال ) ليدفع توهم قريب عهد بالإسلام  
 ما كان يعتقد في حجارة أصنام الجاهلية من الضر والنفع ( أنى أعلم أنك  
 حجر لا تضر ولا تنفع ) أى بذاتك ، وإن كان امتثال ما شرع فيه ينفع  
 في الثواب ، لكن لا قدرة له عليه ، لأنه حجر كسائر الأحجار ، وأشاع  
 عمر هذا في الموسم ليشتهر في البلدان ويحفظه المتأخرون في الأقطار ، لكن  
 زاد الحاكم في هذا الحديث : فقال على بن أبى طالب : بل يا أمير المؤمنين  
 يضر وينفع ، ولو علمت ذلك من تأويل كتاب الله تعالى لعلمت أنه كما أقول  
 قال الله تعالى : « وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم  
 على أنفسهم ألست بربكم ؟ قالوا : بلى » فلما أقرؤا أنه الرب عز وجل وأنهم  
 العبيد كتب ميثاقهم في رق وألقمه في هذا الحجر ، وأنه يبعث يوم القيامة  
 وله عينان ولسان وشفطان يشهد لمن وافى بالموافاة ، فهو أمين الله في هذا  
 الكتاب. فقال عمر : لا أبقانى الله بأرض لست فيها يا أبا الحسن . وقال :  
 ليس هذا على شرط الشيخين ، فإنهما لم يحتجا بأبى هرون العبدى . قال في  
 الفتح : وهو ضعيف جداً . وقد روى النسائى من وجه آخر ما يشعر بأن  
 عمر رفع له قوله ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أخرجه من طريق  
 طاوس عن ابن عباس قال : رأيت عمر قبّل الحجر ثلاثاً ثم قال : إنك  
 حجر لا تضر ولا تنفع ... الحديث . ثم قال عمر : رأيت رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم فعل مثل ذلك . قال القسطلانى : ومن غرائب المتون ما فى  
 ابن أبى شيبه فى آخر مسند أبى بكر رضى الله عنه عن رجل رأى النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وقف عند الحجر فقال : إني لأعلم أنك حجر لا تضر

ولا تنفع ، ثم قبله ، ثم حجّ أبو بكر رضى الله عنه ، فوقف عند الحجر فقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنى رأيت ... إلخ ، فليراجع إسناده ، فإن صح يحكم ببطلان حديث الحاكم لبعد أن يصدر هذا الجواب عن على ، أعنى قوله : « بل يضر وينفع » بعدما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لا تضر ولا تنفع » لأن صورته صورة معارضة . لا جرم أن الذهبي قال في مختصره عن العبدى إنه ساقط ( ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبلك ما قبلتك ) تنبيه على أنه لولا الاقتداء ما قبله . قال الطبرى : إنهم يتزلون نوعاً من أنواع الجنس بمنزلة جنس آخر باعتبار اتصافه بصفة مختصة به ، لأن تغاير الصفات بمنزلة التغاير فى الذوات فقوله « إنك حجر » شهادة له بأنه من هذا الجنس ، وقوله : « لا تضر ولا تنفع » تقرير وتأكيد بأنه حجر كسائر الأحجار ، وقوله « لولا أنى رأيت » إلى آخره .... إخراج له عن هذا الجنس باعتبار تقبيله صلى الله عليه وآله وسلم : انتهى . قال الطبرى : إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام ، فخشى عمر أن يظن الجهال أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل بالجاهلية ، فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أن الحجر ينفع ويضر بذاته ، كما كانت الجاهلية تعتقده فى الأوثان . قال الحافظ ابن حجر : وفى قول عمر هذا التسليم للشارع فى أمور الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها . وهو قاعدة عظيمة فى اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يفعله ولو لم تعلم الحكمة فيه . وفيه دفع ما وقع لبعض الجهال من أن فى الحجر الأسود خاصية ترجع إلى ذاته . وفيه بيان السنن بالقول والفعل ، وأن الإمام إذا خشى على أحد من فعله فساد اعتقاد أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك . قال شيخنا فى شرح الترمذى : فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله وأما قول الشافعى : ومهما قبل من البيت فحسن لم يرد به الاستحباب ، فإن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين : انتهى : قلت : أورد البخارى حديث عمر فى تقبيل الحجر . وقوله « لا تضر ولا تنفع » فى باب ما ذكر فى الحجر الأسود ، كأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك . وقد وردت فيه أحاديث منها حديث ابن عمرو بن العاص مرفوعاً : أن الحجر والمقام

ياقوتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ، ولولا ذلك لأضاء ما بين المشرق والمغرب . أخرجه أحمد والترمذى وصححه وابن حبان وفى إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف . قال الترمذى : حديث غريب . وروى عن ابن عمرو موقوفاً . وقال ابن أبى حاتم عن أبيه وقفه أشبه ، والذي رفعه ليس بالقوى ، ومنها حديث ابن عباس مرفوعاً : نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن ، فسودته خطايا بنى آدم . أخرجه الترمذى وصححه ، وفيه عطاء بن السائب ، وهو صدوق ، لكنه اختلط ، وجري من يسمع عنه بعد اختلاطه ، لكن له طريق أخرى فى صحيح ابن خزيمة فيقوى بها ، وقد رواه النسائى من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً ولفظه : الحجر الأسود من الجنة . وحماد من سمع عطاء قبل الاختلاط . وفى صحيح ابن خزيمة أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً : إن لهذا الحجر لساناً وشفقتين يشهد لمن استلمه يوم القيامة بحق . وصححه أيضاً ابن حبان والحاام ، وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضاً . قال المهلب : حديث عمر هذا — يعنى حديث الباب — يرد على من قال إن الحجر يمين الله فى الأرض يصافح بها عباده ، ومعاذ الله أن تكون لله جارحة ، وإنما شرع تقبيله اختياراً ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع ، وذلك شبيه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم . وقال الخطابى : معنى كونه يمين الله فى الأرض أنه من صافحه فى الأرض كان له عند الله عهد . وجرت العادة بأن العهد يعقده الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فخطابهم بما يعهدونه . وقال الحب الطبرى : معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه ، فلما كان الحاج أول ما يقدم سنّ له تقبيله نزل منزلة يمين الملك ، والله المثل الأعلى . وقال فى الفتح : اعترض بعض الملحدين على الحديث الماضى فقال : كيف سودته خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد . وأجيب بما قال ابن قتيبة : لو شاء الله لكان ذلك ، وإنما أجرى العادة أن السواد يصبغ ولا ينصبغ ، على العكس من البياض . وقال الحب الطبرى : فى بقائه أسود عبرة لمن له بصيرة ، فإن الخطايا إذا أثرت فى الحجر الصلد فتأثيرها فى القلب أشد . قال : وروى عن ابن عباس : إنما غيره بالسواد لئلا ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة ، فإن ثبت هذا فهو الجواب . قلت : أخرجه الحميدى فى فضائل مكة بإسناد



ضعيف ، والله أعلم . انتهى . قال القسطلانى : ويسمى الحجر الأسود :  
الركن الأسود ، وهو فى ركن الكعبة الذى يلى الباب من جانب المشرق  
وارتفاعه من الأرض الآن ذراعان وثلثا ذراع على ما قاله الأزرقى ، وبينه  
وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعاً . وينبغى أن يتأمل كيف أبقاء الله تعالى  
على صفة السواد أبداً مع مامسه من أيدي الأنبياء والمرسلين المقتضى تبييضه ،  
ليكون ذلك عبرة لذوى الأبصار ، وواعظاً لكل من وافاه من ذوى الأفكار ،  
ليكون ذلك باعثاً على مباينة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات ، وإنما أذهب  
الله نورهما - أى نور الحجر والمقام - ليكون إيمان الناس بكونهما حقاً  
إيماناً بالغيب ، ولو لم يطمس لكان الإيمان بهما إيماناً بالمشاهدة ، والإيمان  
الموجب للثواب هو الإيمان بالغيب . انتهى .

### الحديث الحادى والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ وَمَعَهُ مَنْ يَسْتَرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكُعْبَةَ ؟ قَالَ : لَا .

( عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة قبل الفتح ( فطاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين ومعه من يستره من الناس ، فقال له ) أى لابن أبي أوفى ( رجل : أدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة ) فى هذه العمرة ، والهمزة للاستفهام ( قال ) ابن أبي أوفى ( لا ) لم يدخلها فى هذه العمرة ، وسببه ما كان فيها حينئذ من الأصنام ، ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها ، فلما كان فى الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها . قاله النووى . ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع فى الشرط ، فلو أراد دخوله لمنعه كما منعه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث ، فلم يقصد دخولها لثلاثا بمنعه . وفى السيرة عن على أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئاً من الأصنام . وفى الطبقات عن عثمان بن طلحة نحو ذلك ، فإن ثبت ذلك لم يشكل على الوجه الأول ، لأن ذلك الدخول كان لإزالة شيء من المنكرات ، لالقصده العبادة والإزالة فى الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح . وكان البخارى أشار بإيراد هذا الحديث إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج : وكان ابن عمر رضى الله عنه يحج كثيراً ولا يدخل الكعبة ، فلو كان من المناسك لما أخل به مع كثرة اتباعه ، واستدلّ الحبيب الطبرى به على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة فى حجة الوداع وفى فتح مكة . قال فى الفتح : ولا دلالة فيه على ذلك ، لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها فى عمرته أنه دخلها فى جميع أسفاره . انتهى . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى المغازى ، وأبو داود فى الحج ، وكذا النسائى وابن ماجه .

## الحديث الثاني والأربعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَلِمَ أَبِي أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْآلِهَةُ ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ ، فَأُخْرِجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ، أَمَا وَاللَّهِ قَدْ عَلِمُوا أَنََّّهُمَا لَمْ يَسْتَقْسِمَا بِهَا قَطُّ ، فَدَخَلَ الْبَيْتَ فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم ) أى مكة ( أبى أن يدخل البيت ) أى امتنع من دخوله ( وفيه ) أى والحال إن فيه ( الآلهة ) أى الأصنام التى لأهل الجاهلية ، وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون ( فأمر ) صلى الله عليه وآله وسلم ( بها ) أى بالآلهة ( فأخرجت فأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل ) عليهما السلام ( فى أيديهما الأزلام ) جمع زلم بفتح الزاى وضمها ، وهى الأقلام أو القداح ، وهى أعواد نحتوها وكتبوا فى أحدها : افعل ، وفى الآخر : لا تفعل ، ولاشئ . الآخر ، فإذا أراد أحدهم سفيراً أو حاجة ألقاها ، فإن خرج افعل فعل ، وإن خرج لا تفعل لم يفعل ، وإن خرج الآخر أعاد الضرب حتى يخرج له افعل أو لا تفعل ، فكانت سبعة على صفة واحدة مكتوب عليها لا ، نعم ، منهم ، من غيرهم ، ملصق العقل ، فضل العقل ، وكانت بيد السادن ، فإذا أرادوا خروجاً أو تزويجاً أو حاجة ضرب السادن ، فإن خرج نعم ذهب ، وإن خرج لا ، كفى ، وإن شكوا فى نسب واحد أتوا به إلى الصنم فضرب بذلك الثلاثة التى هى ، منهم ، من غيرهم : ملصق ، فإن خرج منهم كان من أوسطهم نسباً ، وإن خرج من غيرهم كان حليفاً ، وإن خرج ملصق لم يكن له نسب ولا حلف ، وإن جنى أحد جناية واختلفوا على من العقل ضربوا ، فإن خرج العقل على من ضرب عليه عقل وبرى الآخرون ، وكانوا إذا عقلوا العقل وفضل الشئ منه واختلفوا فيه أتوا السادن فضرب ، فعلى من وجب أداه ( فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قاتلهم الله ) أى لعنهم

كما في القاموس وغيره (أما) حرف استفتاح (والله قد علموا) أهل الجاهلية  
 قيل : وجه ذلك أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث الاستقسام وهو  
 عمرو بن لحي ، فكانت نسبتهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام بها افتراء عليهما  
 لتقدمهما على عمرو (أهما) أي إبراهيم وإسماعيل (لم يستقسما) أي لم يطلببا  
 القسم ، أي معرفة ما قسم لهما وما لم يقسم (بها) أي بالأزلام (قط) وقول  
 الزركشي : إن معناها أبداً ، تعقبه الدماميني بأن قط مخصوص باستغراق  
 في الماضي من الزمان ، وأما أبداً فيستعمل في المستقبل نحو : لا أفعل أبداً ،  
 وخالدين فيها أبداً (فدخل) صلى الله عليه وآله وسلم (البيت فكبر في نواحيه  
 ولم يصل فيه) واحتج البخاري بهذا الحديث مع كونه يرى تقديم حديث  
 بلال في إثباته الصلاة فيه ، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن  
 ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال ، وبلال أثبت الصلاة ونفاها  
 ابن عباس ، فاحتج البخاري بزيادة ابن عباس وقدم إثبات بلال على نفي  
 غيره ، لأنه لم يكن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ ، وإنما أسند نفيه  
 تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل ، مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في  
 رواية شاذة ، وأيضاً بلال مثبت ، فيقدم على النافي لزيادة علمه . وقد قرر  
 البخاري مثل ذلك في باب العشر فيما يسقى من ماء السماء من كتاب الزكاة ،  
 وذكر في الفتح قولاً أبسط من هذا في هذه المسألة وحاصله ما ذكرناه هنا  
 موجزاً .

## الحديث الثالث والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ وَقَدْ وَهَنْتَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ .

( وعنه ) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما ( قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ) فى عمرة القضية سنة سبع ( فقال المشركون ) من قريش ( إنه ) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ( يقدم ) بفتح الدال مضارع قدّم بكسرها ، أى يرد ( عليكم ) ( الحال أنه ) قد وهنتهم ( أى أضعفهم ) ( حمى يثرب ) غير منصرف اسم المدينة الشريفة فى الجاهلية ( فأمرهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يرملوا ) بضم الميم مضارع رمل بفتحها ( الأشواط الثلاثة ) ليرى المشركون قوتهم بهذا الفعل ، لأنه أقطع فى تكذيبهم وأبلغ فى نكايتهم ، ولذا قالوا كما فى مسلم : هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم ، هؤلاء أجلد من كذا وكذا ، الأشواط : جمع شوط بفتح المعجمة ، والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة زادها الله شرفاً ( و ) أمرهم ( أن يمشوا ما بين الركنين ) اليمانيين حيث لا يراهم المشركون ، لأنهم كانوا مما يلى الحجر من قبل قعيقعان ، وهذا منسوخ . قال ابن عباس ( ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها ) أى بالرمل فى الطوفات كلها ( إلا الإبقاء عليهم ) مصدر أبقي عليه إذا رفق به ، لكن الإبقاء لا يناسب أن يكون هو الذى منعه من ذلك ، إذ الإبقاء معناه الرفق كما فى الصحاح ، فلا بد من تأويله بإرادة ونحوها ، أى لم يمنعه من الأمر بالرمل فى الأربعة إلا إرادته صلى الله عليه وآله وسلم الإبقاء عليهم ، فلم يأمرهم به ، وهم

لا يفعلون شيئاً إلا بأمره ، والرمل هو سرعة المشي مع تقارب الخطا دون العدو والوثوب فيما قاله الشافعي . وقال المتولي : تكره المبالغة في الإسراع في الرمل . وعند الحنفية : الرمل أن يهز كتفيه في مشيه كالمبتدع بين الصفيين ، وفي الحديث مشروعية الرمل ، وهو الذي عليه الجمهور . وقال ابن عباس : ليس هو سنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل ، والأول أصح . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في المغازي ، ومسلم وأبو داود والنسائي في الحج .

## الحديث الرابع والأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ يَخْبُثُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود ) افتعال من السلام بكسر السين وهي الحجارة . قاله ابن قتيبة . فلما كان لمسا للحجر قيل له استلام أو من السلام وهو التحية . قاله الأزهري ، لأن ذلك الفعل سلام على الحجر ، وأهل اليمن يسمون الركن الأسود المحيا ، أو هو استلام مهموز من اللأمة وهي الاجتماع ، أو استفعل من اللأمة وهي الدرع ، لأنه إذا لمس الحجر تحصن بحصن من العذاب كما يتحصن باللأمة من الأعداء ( أول مايطوف يخب ) من الخجب ، ضرب من العدو ، أي يرمل ( ثلاثة أطواف من ) الطوافات ( السبع ) والمعنى أنه رمل في طوافه أول قدومه في حجة الوداع من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ، ومشى أربعاً فاستقرت سنة الرمل على ذلك من الحجر إلى الحجر ، لأنه المتأخر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم . قال في الفتح : لا يشرع تدارك الرمل ، فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الأربع ، لأن هيتها السكينة فلا تتغير ، ويختص بالرجال ، فلا رمل على النساء ، ويختص بطواف يعقبه سعى على المشهور ، ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب ، ولا دم بتركه عند الجمهور ، واختلف عند المالكية ، وقال الطبري : قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة — يعني في حجة الوداع — فلم أنه من مناسك الحج ، إلا أن تاركه ليس تاركاً لعمل بل لهيئة مخصوصة ، فكان كرفع الصوت بالتلبية ، فن لبي خافضاً صوته لم يكن تاركاً للتلبية بل لصفيتها فلا شيء عليه .

### الحديث الخامس والأربعون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : فَمَا لَنَا وَالرَّمْلَ ، إِنَّمَا كُنَّا رَءَيْنَا  
بِهِ الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَتْرُكَهُ .

( عن عمر رضى الله عنه أنه قال : فما لنا والرمل إنما كنا راءينا ) بوزن  
فاعلنا من الروية ، أى أريناهم بذلك أنا أقوياء لانعجز عن مقاومتهم ولا نضعف  
عن محاربتهم ، وجعله ابن مالك من الرياء الذى هو إظهار المرأى خلاف  
ما هو عليه ، فقال : معناه أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء ، وهو مثل قول  
ابن المنير فى قوله : فأمرهم أن يرملوا لم يجوز لهم أن يقولوا ليس بنا حمى ، لكن  
جوز لهم فعلا يفهم منه من لا يعلم الباطن أنه ليس بهم حمى ، وإن كان الفاهم  
مغالطاً فى فهمه لمصلحة إفحام الخصم المبطل ، لكن هذا الذى قالاه يحتاج  
إلى ثبوت نقل يدل عليه . وليس فى الحديث ما يقتضيه ، وعلى هذا  
فتصويب العيني لقول مالك فيه نظر . نعم وقع فى رواية مايؤيده حيث روى  
« راءينا » من غير همز حملا له على الرياء ( به المشركين وقد أهلكهم الله )  
تعالى فلا حاجة لنا اليوم إلى ذلك ، فهم بتركه لفقد سببه ( ثم قال ) بعد أن  
رجع عما هم به ( هو شىء صنعه النبي صلى الله عليه وآله ) وسلم فلا نحب  
أن نتركه ( لعدم اطلاعنا على حكمته وقصور عقولنا عن إدراك كنهه ، وقد  
يكون فعله سبباً باعثاً على تذكر نعمة الله تعالى على إعزازه الإسلام وأهله .  
وزاد الإسماعيلي فى روايته « ثم رمل » . وقد أخرج البخارى هذا الحديث  
أيضاً وكذا مسلم والنسائى . قال فى الفتح : استشكل قول عمر « راءينا » مع أن  
الرياء بالعمى مذموم . والجواب إن صورته وإن كانت صورة رياء لكنها  
ليست مذمومة ، لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال إنه عامل ، ولا يعمل  
بعينه إذا لم يره أحد ، وما الذى وقع فى هذه القصة فإنما هو من قبيل  
الخادعة فى الحرب ، لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقوياء لثلا يطعموا فيهم ،  
وثبت أن الحرب خدعة .



## الحديث السادس والأربعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : مَا تَرَكْتُ اسْتِلاَمَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُمَا .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : ما تركت استلام هذين الركنين )  
اليمانيين ( في شدة ولا رخاء منذ رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستلمهما ) وكان معاوية يستلم الأركان الأربعة ، فقال له ابن عباس : إنه لا يستلم هذان الركنان ، فقال : ليس شيء من البيت مهجوراً . رواه أحمد والترمذي والحاكم . والمراد الركنان اللذان يليان الحجر لأنهما لم يتبعا على قواعد إبراهيم فليسا بركنين أصليين . قال الشافعي : إنا لم ندع استلامهما هجرًا للبيت ، وكيف نهجره ونحن نطوف به ، ولكننا نتبع السنة فعلا وتركًا ، ولو كان ترك استلامهما هجرًا لكان ترك استلام ما بين الأركان هجرًا له ولا قائل به . وقال الداودي : ظن معاوية أنهما ركنا البيت الذي وضع عليه من أول وليس كذلك ، وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن لأنه لما عمر الكعبة أتمها على قواعد إبراهيم ، كذا حملة ابن التين ، فزال مانع عدم استلام الآخرين ، ولم يزل على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلمها جميعاً حتى قتل ابن الزبير . وفي رواية عن ابن عمر قال : لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين رواه البخاري ، لأنهما على القواعد الإبراهيمية ، ففي الركن الأسود فضيلتان : كون الحجر فيه ، وكونه على القواعد ، وفي الثاني الثانية فقط ، ومن ثم خص الأول بمزيد تقبيله دون الثاني ، وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل الركن اليماني ووضع خده عليه ، رواه جماعة منهم ابن المنذور والحاكم وصححه وضعفه بعضهم . وعلى تقدير صحته فهو محمول على الحجر الأسود ، لأن المعروف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلم الركن اليماني فقط ، وإذا استلمه قبل يده على الأصح عند الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية ، وهو المنصوص في الأم للشافعي . وحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم استلم الحجر فقبله واستلم الركن اليماني فقبل يده ، ضعفه البيهقي وغيره ، وقال المالكية : يستلمه ويضع يده على فيه ولا يقبلها ، فإن لم يستطع كبر إذا حاذاه ، ولا يشير إليه بيده .

### الحديث السابع والأربعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمخجن ) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل : ويقبل المخجن . وهذا مذهب الشافعي عند العجز عن الاستلام باليد ، وإن استلم بيده لزحمة منعه من التقبيل قبلها كما في المجموع ، وعليه الجمهور ، لكن نازع العز بن جماعة في تخصيص تقبيل اليد بتعذر تقبيل الركن ، وعند الحنفية يضع يديه عليه ويقبلهما عند إمكان التقبيل ، فإن لم يمكنه وضع عليه شيئاً كعصاً ، فإن لم يتمكن من ذلك رفع يديه إلى أذنيه وجعل باطنهما نحو الحجر مشيراً إليه كأنه واضع يديه عليه وظاهرهما نحو وجهه ويقبلهما . وعند المالكية : إن زوحم لمسه بيده أو بعود ثم يضعه على فيه من غير تقبيل ، فإن لم يصل كبر إذا حاذاه ومضى ولا يشير بيده ، ومذهب الحنابلة كالشافعية . ورواة هذا الحديث ما بين مصرى وكوفى ومدنى وأبلى ، وفيه التحديث والإخبار بالجمع والإفراد والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الحج .

## الحديث الثامن والأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اسْتِلامِ الْحَجَرِ ،  
فَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ ، فَقَالَ  
الرَّجُلُ : أَرَأَيْتَ إِنْ زُحِمْتُ ، أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتُ ، قَالَ : أَجْعَلُ أَرَأَيْتَ  
بِالْيَمَنِ ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سأله رجل ) هو الزبير بن عري  
الراوى كما عند أبى داود الطيالسى عن حماد ، حدثنا الزبير ، سألت ابن عمر  
ابن الخطاب ( عن استلام الحجر ) الأسود ( فقال : رأيت رسول الله صلى  
الله عليه ) وآله ( وسلم يستلمه ) بأن يمسحه ويمسحه بيده ( ويقبله ) بفمه ،  
ويستفاد منه استحباب الجمع بين الاستلام والتقبيل ، بخلاف الركن اليماني  
فبستلمه فقط ، والاستلام المسح باليد والتقبيل بالضم ( فقال الرجل : رأيت  
إن زحمت ، رأيت إن غلبت ) أى أخبرنى ما أصنع هل لابد من استلامى  
له فى هذه الحالة ( قال ) ابن عمر ( اجعل ) لفظ ( رأيت ) حال كونك  
( باليمن ) أى اتبع السنة وارك الرأى ، وكأنه فهم منه من كثرة السؤال  
التدريج إلى الترك المؤدى إلى عدم الاحترام والتعظيم المطلوب شرعاً ، ثم  
قال ( رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم يستلمه ويقبله ) ظاهره أن  
ابن عمر لم ير الزحام عذراً فى ترك الاستلام . وروى سعيد بن منصور من  
طريق القاسم بن محمد قال : رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى .  
ونقل ابن الرفعة أنه تكره المزاحمة . قال ابن جماعة : وفى إطلاقه نظر فإن  
الشافعى قال فى الأم : إنه لا يجب الزحام إلا فى بدء الطواف وآخره ، والذي  
يظهر لى أنه أراد الزحام الذى لا يؤذى . وعن عبد الرحمن بن الحارث قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر رضي الله عنه : « يا أبا حفص  
إنك رجل قوى فلا تزاحم على الركن فإنك تؤذى الضعيف ، ولكن إن  
وجدت خلوة فاستلمه ، وإلا فكبر وامض » رواه الشافعى وأحمد وغيرهما ،  
وهو مرسل جيد ، ولو أزيل الحجر والعياذ بالله قبل موضعه واستلمه .

قاله الدارمى . وتقبييل الحجر بوضع الشفة عليه من غير تصويت كما قاله الشافعى . وروى الفاكهى من طريق سعيد بن جبير قال : إذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء . قال فى الفتح : استنبط بعضهم من مشروعية تقبييل الحجر جواز تقبييل كل من يستحق التعظيم من آدمى وغيره . ونقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبييل منبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم وتقبييل قبره فلم يره به بأساً ، واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك . ونقل ابن أبى الصيف اليمانى أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبييل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين . انتهى . وفيه أن ذلك يحتاج إلى نقل صحيح يدل على جواز ذلك ، والقياس على تقبييل الحجر الأسود الوارد به الحديث الصحيح لا يصح ولو كان صحيحاً لورد به النقل عن سلف الأمة وأئمتها ، وإذ ليس فليس ، وكاد تقبييل القبور يبلغ بصاحبه إلى الوقوع فى الحمى والطرح فى مهاوى الشرك والبدعة . ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والعننة والسؤال ، وأخرجه الترمذى والنسائى فى الحج .

### الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَهُ .

( عن عائشة رضي الله ) تعالى ( عنها أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم ) في حجة الوداع ( أنه توضعاً ثم طاف ) بالبيت ولم يحل من حجه ( ثم لم تكن ) تلك الفعلة التي فعلها صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم من الطواف وغيره ( عمرة ) فعرف من هذا أن ماذهب إليه ابن عباس مخالف لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن أمره صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة خاص بهم ، وأن من أهل الحج مفرداً لا يضره الطواف بالبيت كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم وبذلك احتج عروة ( ثم حج أبو بكر وعمر رضي الله عنهما مثله ) أي فكان أول شيء بدأ به الطواف ثم لم تكن عمرة . وفي الفتح تفصيل ذلك . ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار بالافراد والعنينة والذكر ، وأخرجه مسلم في الحج .

### الحديث الخمسون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ طَوَافِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقَدَّمَ قَرِيباً ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الطَّوَافِ ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث طواف النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم تقدم قريباً ، وزاد في هذه الرواية أنه كان يسجد سجدتين بعد الطواف ) أي يصلي ركعتين سنة الطواف ( ثم يطوف بين الصفا والمروة ) أي يسعى بينهما .

### الحديث الحادى والخمسون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ رَبَطَ يَدَهُ إِلَى إِنْسَانٍ بِسَيْرٍ أَوْ بِخَيْطٍ أَوْ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَقَطَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : قَدْ بَيَدِهِ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرّ وهو يطوف بالكعبة بإنسان ربط يده إلى إنسان بسير ) ما يقد من الجلد ، والقدر : الشق طولاً ( أو بخيط أو بشيء غير ذلك ) كمنديل ونحوه ، وكأنّ الراوى لم يضبط ذلك فلذا شك ( فقطعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده ) لأنه لم يمكن إزالة هذا المنكر إلا بقطعه ( ثم قال ) للقائد ( قد بيده ) بضم القاف وإسكان الدال ، قيل : وظهره أن المقود كان ضريراً ، وأجيب باحتمال أن يكون لمعنى آخر . قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحاً ، إلا أن فى الطبرانى ما يفهم منه أنهما بشر وابنه طلق ، وأغرب الكرماني فقال : قيل اسم الرجل المقود هو نواب ضد العقاب . انتهى . ولم أر ذلك لغيره ولا أدرى من أين أخذه . انتهى . واستدل بهذا الحديث البخارى على إباحة الكلام بالخير فى الطواف . وقد استحب الشافعية للطائف أنه لا يتكلم إلا بذكر الله تعالى ، وأنه يجوز الكلام فى الطواف ولا يبطل ولا يكره ، لكن الأفضل تركه ، إلا أن يكون كلاماً فى خير ، كأمر بمعروف ونهى عن منكر ، أو تعليم جاهل ، أو جواب فتوى . وعن إبراهيم ابن نافع قال : كلمت طاوساً فى الطواف فكلمنى . وفى الترمذى مرفوعاً : الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير . وفى النسائى عن ابن عباس : الطواف بالبيت صلاة ، فأقلوا به الكلام ، فليتأدب الطائف بأداب الصلاة ، خاضعاً حاضراً القلب ، ملازماً الأدب فى ظاهره وباطنه ، مستشعراً بقلبه عظمة من يطوف ببيته ، وليجتنب الحديث فيما لا فائدة فيه لاسيما فى محرم كغيبة أو نعمة . وقد رويناه عن وهيب ابن الورد قال : كنت فى الحجر تحت الميزاب فسمعت من تحت الأستار :

إلى الله أشكو وإليك يا جبريل ما ألقى معي الناس من تفكهم حولي في الكلام .  
أخرجه الأزرق وغيره . قال ابن بطال في هذا الحديث : إنه يجوز للطائف  
فعل ما خف من الأفعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر ، وفيه الكلام في  
الأمور الواجبة والمستحبة والمباحة . وقال ابن المنذر : ولا يحرم الكلام المباح  
إلا أن الذكر أسلم . وحكى ابن التين خلافاً في كراهة الكلام المباح . وعن  
مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب . واختلفوا في القراءة ، فقال ابن المبارك  
ليس شيء أفضل من قراءة القرآن ، وفعله مجاهد ، واستحبه الشافعي  
وأبو ثور ، وقيده الكوفيون بالسر ، وروى عن عروة والحسن كراهته ،  
وعن عطاء ومالك أنه محدث ، وعن مالك أنه لا بأس به إذا أخفاه ولم يكثر  
منه . قال ابن المنذر : من أباح القرآن في البوادي والطرق ومنعه في الطواف  
لاحجة له .

### الحديث الثاني والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى فِي رَهْطٍ يُؤَذِّنُ فِي النَّاسِ أَلَّا لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم ) سنة تسع من الهجرة ليحج بالناس ( قبل حجة الوداع يوم النحر بمنى في ) جملة ( رهط ) وهو مادون العشرة من الرجال ، وقيل إلى الأربعين ولا تكون فيهم امرأة ( يؤذن ) أى يعلم الرهط أو أبو هريرة على الالتفات ( في الناس ) حين نزل قوله تعالى : « إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام » الآية ، والمراد به الحرم كله ( ألا لا يحج بعد ) هذا ( العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ) واحتج بهذا الشافعى ومالك وأحمد في رواية عنه على اشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة ، وعليه الجمهور ، والمخالف في ذلك الحنفية وأحمد في رواية حيث جوزاه للعارى وقالوا : من طاف عرياناً أعاد مادام بمكة ، فإن خرج لزمه دم ، والصواب هو الأول .



### الحديث الثالث والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ ، فَطَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ .

---

( عن عبد الله بن عباس رضى الله عنه قال : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة فطاف ) بالبيت للقدوم ( وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد طوافه ) هذا ( بها حتى رجع من عرفة ) خشية أن يظن وجوبه ، واجتزى عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف ، وكان يجب التخفيف على أمته ، وليس فيه دلالة للمذهب المالكية أن الحاج يمنع من طواف النفل قبل الوقوف بعرفة . وعن مالك : الطواف بالبيت أفضل من الصلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة . قال فى الفتح : وهو المعتمد . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى وهو من أفراد البخارى وفيه التحديث والإخبار بالإفراد والعنونة والقول .

## الحديث الرابع والخمسون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ  
 الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ  
 لِيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ فَأُذِنَ لَهُ .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : استأذن العباس بن عبد المطلب  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيت بمكة ليالي منى ) ليلة الحادى  
 عشر والثاني عشر والثالث عشر ( من أجل سقايتة ) أى بسببها ( فأذن له )  
 وسقاية مصدر سقى ، والمراد ما كانت قريش تسقيه الحاج من الزبيب المنبوذ  
 فى الماء ، وكان يليها العباس بن عبد المطلب بعد أبيه فى الجاهلية ، فأقرها  
 النبى صلى الله عليه وآله وسلم له فى الإسلام ، فهى حق لآل العباس أبداً .  
 وفى الحديث دليل على وجوب المبيت بمنى فى الليالى الثلاث لغير معذور  
 كأهل السقاية ، إلا أن ينفر فى ثانى أيامها فيسقط مبيت الثالثة ، والمراد  
 معظم الليل ، كما لو حلف لا يبيت بمكان لا يمحث إلا بمبئته معظم الليل فيجب  
 بتركه دم ، وفى ترك مبيت الليلة الواحدة مدّ والليلتين مدّان من طعام ،  
 أما أهل السقاية ولو كانوا غير عباسيين والرعاء فلهم ترك المبيت من غير دم  
 لأنه صلى الله عليه وآله وسلم رخص للعباس ولرعاء الإبل كما رواه الترمذى  
 وقال حسن صحيح ، وقال الحنفية : المبيت بمنى سنة ، لأنه لو كان واجباً  
 لما رخص فى تركه لأهل السقاية ، وأجابوا عن قول الشافعية لولا أنه واجب  
 لما احتاج إلى إذن بأن مخالفة السنة عندهم كان مجانباً جداً خصوصاً إذا انضم  
 إليها الانفراد عن جميع الناس مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فاستأذن  
 لإسقاط الإساءة الكائنة بسبب عدم موافقته صلى الله عليه وآله وسلم ، لما فيه  
 من إظهار المخالفة المستلزمة لسوء الأدب ؛ إذ أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان يبيت بمنى ليالى أيام التشريق . وقال الحافظ الربانى محمد بن على الشوكانى

قد ثبت المبيت بمنى من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بياناً لمجمل القرآن والسنة ، فأفاد ذلك فريضته ، ويؤيده ما ثبت من ترخيصه للرعاء في البيتوتة ، فإن الترخيص لهم يدل على أنه عزيمة على غيرهم ، وهكذا ترخيصه صلى الله عليه وآله وسلم للعباس ، فإنه يدل على أنه عزيمة على غيره ، وبذلك تتأكد الفرضية . وأما إيجاب الدم بتركه أو المدّ بترك ليلة أو المدين بترك ليلتين فقد عرفناك أن إيجاب مثل هذا في المناسك من التقول على الشرع بما لم يقل . انتهى . كذا ذكره في السيل .

## الحديث الخامس والخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ ، فَاسْتَسْقَى ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا فَضْلُ أَذْهَبُ إِلَى أُمِّكَ فَأَتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا ، فَقَالَ : اسْقِنِي ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ ، قَالَ : اسْقِنِي ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا فَقَالَ : أَعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا لَنَزَلْتُ حَتَّى أَضَعَ الْجَبَلَ عَلَى هَذِهِ ، يَغْنِي عَاتِقَهُ ، وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء إلى السقاية ) التي يسقى بها الماء في الموسم وغيره ( فاستسقى ) أي طلب الشراب ( فقال العباس ) لولده ( يا فضل اذهب إلى أمك ) أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية ، وهي والددة عبد الله أيضاً ( فأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) وآله ( وسلم بشراب من عندها ، فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( اسقني ، قال : يا رسول الله إنهم يجعلون أيديهم فيه ) وفي رواية الطبري من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة في هذا الحديث أن العباس قال له : إن هذا قد مرث ، أفلا أسقيك من بيوتنا . قال : لا ، ولكن اسقوني مما تشرب منه الناس ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم تواضعاً وإرشاداً إلى أن الأصل الطهارة والنظافة حتى يتحقق أو يظن ما يخالف الأصل لتناوله صلى الله عليه وآله وسلم من الشراب الذي غمست فيه الأيدي ( اسقني ) زاد أبو علي ابن السكن في روايته : فناوله العباس الدلو ( فشرب منه ) زاد الطبري : فذاقه فقطب ثم دعا بماء فكسره ، ثم قال : إذا اشتد نبيذكم فاكسروه بالماء . وتقطييه صلى الله عليه وآله وسلم منه إنما كان لحموضته فقط ، وكسره بالماء ليهون شربه عليه ، وعرف بهذا جنس المطلوب شربه إذ ذاك . وعند مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال : كنت جالساً مع ابن عباس

فقال : قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفه أسامة فاستسقى ، فأثيناها بإناء من نبيذ ، فشرب وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم كذا فاصنعوا ( ثم أتى زمزم وهم يسقون ) الناس ( ويعملون فيها ) أى يترحون منها ( فقال : اعملوا فإنكم على عمل صالح ، ثم قال : لولا أن تغلبوا ) مبنياً للمفعول ، أى لولا أن يجتمع عليكم الناس إذا رأوني قد عملته لرغبتهم فى الاقتداء بى فيغلبوكم بالمكاثرة ( لتزلت ) عن راحلتى ( حتى أضع الحبل على هذه ، يعنى ) صلى الله عليه وآله وسلم ( عاتقه ، وأشار ) صلى الله عليه وآله وسلم بقوله هذه ( إلى عاتقه ) وفيه إشارة إلى أن السقايات العامة كالآبار والصحاريح يتناول منها الغنى والفقير ، إلا أن ينص على إخراج الغنى ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم تناول من ذلك الشراب العام وهو لا يحل له الصدقة ، فيحمل الأمر فى هذه السقايات على أنها موقوفة للنفع العام ، فهى للغنى هدية وللفقير صدقة . قاله ابن المنير فى الحاشية . وفيه أيضاً كراهة التقدر والتكره للمأكولات والمشروبات . وموضع الترجمة منه قوله : جاء إلى السقاية . واستدل بهذا على أن سقاية الحاج خاصة ببني العباس . قال فى الفتح : وأما الرخصة فى المبيت ففيها أقوال للعلماء هى أوجه للشافعية ، أصحها لا تختص بهم ولا بسقائتهم . واستدل به الخطابى على أن أفعاله للوجوب ، وفيه نظر . وقال ابن بزيمة : أراد بقوله « أن تغلبوا » قصر السقاية عليهم وأن لا يشركوا فيها . واستدل به على أن الذى أرصد للمصالح العامة لا يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على آله تناوله ، لأن العباس أرصد سقاية زمزم لذلك وقد شرب منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

## الحديث السادس والخمسون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ  
زَمْزَمَ ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَئِذٍ عَلَى بَعِيرٍ .

(وعنه ) أى عن ابن عباس ( رضى الله عنهما قال : سقيت رسول الله  
صلى الله عليه ) وآله ( وسلم من زمزم فشرب وهو قائم ) فيه الرخصة في  
الشرب قائماً واستحباب الشرب من ماء زمزم . قال ابن المنير : وكأنه  
عنوان عن حسن العهد وكمال الشوق ، فإن العرب اعتادت الحنين إلى مناهل  
الأحبة وموارد أهل المودة ، وزمزم هو منهل أهل البيت ، فالحترق عليها  
والمتعطش إليها قد أقام شعار المحبة وأحسن العهد للأحبة ، ولهذا جعل التضلع  
منها علامة فارقة بين الإيمان والنفاق . والله در القائل :

وما شرقي بالماء إلا تذكراً      لماء به أهل الحبيب نزول  
وقال آخر :

يقولون ملح ماء فجلة آجن      أجل هو مملوح إلى القلب طيب  
وقال آخر :

بالله قولوا لنيل مصر      بأننى عنه فى غناء  
بزمزم العذب عند بيت      معلق الستر بالوفاء

وروى الفاكهي وغيره عن ابن عباس : صلوا في مصلى الأخيار  
واشربوا من شراب الأبرار . قيل : وما مصلى الأخيار ؟ قال : تحت الميزاب  
قيل : فما شراب الأبرار ؟ قال : زمزم . قاله القسطلاني . وسمى زمزم لكثرتها  
يقال : ماء زمزم أى كثير ، وقيل لاجتماعها ، وقيل غير ذلك . قال ابن بطال  
 وغيره : أراد البخاري أن الشرب من ماء زمزم من سنن الحج . وعن طاوس  
 قال : شرب نبيذ السقاية من تمام الحج . وعن عطاء : لقد أدركته وإن الرجل  
ليشربه فتلرزق شفتاه من حلاوته . وعن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر  
 لم يكن يشرب من النبيذ في الحج ، وكأنه لم يثبت عنه أن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم شرب منه ، لأنه كان كثير الاتباع للآثار ، أو خشى أن يظن

الناس أن ذلك من تمام الحج كما نقل عن طاوس ( وفي رواية عنه ) أى عن  
عكرمة مولى ابن عباس ( أنه ما كان يومئذ ) أى يوم سقاه ابن عباس من ماء  
زمزم ( إلا ) راكباً ( على بعير ) ولابن ماجه من هذا الوجه : فحلف عكرمة  
بالله ما فعل أى ما شرب من ماء زمزم قائماً لأنه كان راكباً ، لكن عند أبى  
داود من رواية عكرمة عن ابن عباس : أناخ فصلى ركعتين ، فلعل شربه كان  
بعد ذلك من ماء زمزم ، ولعل عكرمة إنما أنكر شربه قائماً لئله عنه ، لكن  
ثبت عن علىّ عند البخارى أنه صلى الله عليه وآله وسلم شرب قائماً فيحمل  
على بيان الجواز . قاله فى الفتح . وأخرجه أيضاً فى الأشربة ، وكذا الترمذى .

## الحديث السابع والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَهَا ابْنُ أُخْتِهَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » قَالَ : فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، قَالَتْ : بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي ، إِنَّ هَذِهِ لَوَكَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَطَّوَّفَ بِهِمَا وَلَكِنَّهَا أَنْزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلِلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطَّوَّفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » الْآيَةَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّوَّافَ بَيْنَهُمَا ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوَّافَ بَيْنَهُمَا .

( عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت ابن أختها عروة بن الزبير ( بن العوام ) عن قول الله عز وجل : « إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » ) وهما جبلا السعي اللذان يسعى من أحدهما إلى الآخر ، والصفا في الأصل : جمع صفاة ، وهى الصخرة والحجر الأملس ، والمروة فى الأصل حجر أبيض براق ( قال : فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة ) إذ مفهومها أن السعى ليس بواجب لأنها دلت على رفع الجناح وهو الإثم عن فاعله ، وذلك يدل على إباحته ، ولو كان واجبا لما قيل فيه مثل هذا ، فردت عليه عائشة حيث ( قالت بئس



ما قلت يا ابن أخي ( أسماء ( إن هذه ( الآية ( لو كانت كما أولتها عليه ) من الإباحة ( كانت لاجتراح عليه أن لا يتطوف بهما ) فإنها كانت حينئذ تدل على رفع الإثم عن تاركه ، وذلك حقيقة المباح ، فلم يكن في الآية نص على الوجوب ولا عدمه ، ثم بينت عائشة أن الاقتصار في الآية على نفي الإثم له سبب خاص فقالت ( ولكنها ) أي الآية ( أنزلت في الأنصار ) الأوس والخزرج ( كانوا قبل أن يسلموا يهلون ) أي يحجون ( لمناة الطاغية ) غير منصرف للعلمية والتأنيث ، وسميت مناة لأن النسائك كانت تمنى ، أي تراق عندها ، وهي اسم صنم كان في الجاهلية ، والطاغية صفة إسلامية لمناة ( التي كانوا يعبدونها عند المشلل ) بضم الميم وفتح الشين وتشديد اللام : ثنية مشرفة على قديد . زاد سفيان عن الزهري : بالمشلل من قديد . أخرجه مسلم . وكان لغيرهم صنمان : بالصفاء إساف ، وبالمروة نائلة ، وقيل لإنهما كانا رجلا وامرأة ، فزنا داخل الكعبة ، فسخهما الله تعالى حجرين ، فنصبا عند الكعبة ، وقيل على الصفا والمروة ، ليعتبر الناس بهما ويتعظوا ، ثم حولهما قصي ابن كلاب فجعل أحدهما ملاصق الكعبة والآخر بززم ونحر عندهما وأمر بعبادتهما ، فلما فتح النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة كسرهما ( فكان من أهل ) من الأنصار ( يتخرج ) أي يحترز من الإثم ( أن يطوف بالصفاء والمروة ) كراهية لذينك الصنمين وحبهم صنمهم الذي بالمشلل ، وكان ذلك سنة في آبائهم من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة ( فلما أسلموا ) أي الأنصار ( سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ) أي عن الطواف بهما ( قالوا : يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله تعالى : « إن الصفا والمروة من شعائر الله » الآية ) إلى آخرها ، فقد بين أن الحكمة في التعبير بذلك في الآية مطابقة جواب السائلين ، لأنهم توهوا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه يستمر في الإسلام ، فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم ، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ، وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد أنه منع من إيقاعه على صفة مخصوصة ، كمن عليه صلاة ظهر مثلا فظن أنه لا يجوز فعلها عند الغروب ، فسأل ، فقيل في جوابه : لاجتراح عليك إن صليتها في هذا الوقت ، فالجواب صحيح ، ولا يستلزم ذلك الوجوب ، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك ، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك ( قالت عائشة

رضي الله عنها : وقد سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم الطواف بينهما ) أى بين الصفا والمروة . قال الحافظ : وقول عائشة : سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بين الصفا والمروة ، أى فرضه بالسنة ، وليس المراد نفي فرضيتهما . ويؤيدها ما في مسلم من حديثها : ولعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة . واستدل البيهقي وابن عبد البر والنووي وغيرهم على ذلك أيضاً بكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسعى بينهما في حجه وعمرته ، وقال : خذوا عني مناسككم ( فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما ) وهو ركن عند الجمهور والشافعية والمالكية والحنابلة . وقال الحنفية : واجب يصح الحج بدونه ويجبر بالدم ، وبه قال الثوري في الناسي لافي العامد ، وبه قال عطاء ، وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء ، وبه قال أنس ، وأغرب ابن العربي فحكى الإجماع على أن السعي ركن في العمرة وإنما الاختلاف في الحج ، واحتج ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن حبيبة ، وهى إحدى نساء بني عبد الدار قالت : دخلت مع نسوة من قريش دار أبي الحسين فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسعى وإن مئزره ليدور من شدة السعي ، وسمعتة يقول : اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي . أخرجه الشافعي وأحمد وغيرهما . وفي إسناد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل ، وفيه ضعف ، ومن ثم قال ابن المنذر : إن ثبت فهو حجة في الوجوب ، وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس . قال في الفتح : وإذا انضمت إلى الأولى قويت ، قال : واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به ، ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنها أخبرتنى نسوة من بني عبد الدار فلا يضره الاختلاف ، والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم : خذوا عني مناسككم . انتهى . قال في نيل الأوطار : قلت : وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم : ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : خذوا عني مناسككم ، وقوله : حجوا كما رأيتموني أحج . يستلزم وجوب كل فعل أدخله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه إلا ما خصه دليل ، فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك ، وهذه كلية فعليكم بملاحظتها في جميع الأبحاث التي ستمر بك . انتهى .

## الحديث الثامن والخمسون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا طَافَ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا وَكَانَ يَسْعَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طاف الطواف الأول ) طواف القدوم وكذا الركن ( خب ثلاثاً ) أى رمل ، وهو المشى مع تقارب الخطا ( ومشى أربعاً ) من غير رمل ( وكان يسعى ) جهده بأن يسرع فوق الرمل ( بطن المسيل ) أى المكان الذى يجتمع فيه السيل ، ولم يبق اليوم بطن المسيل لأن السيول كبسته ، فيسعى حين يدنو من الميل الأخضر المعلق بجدار المسجد قدر ستة أذرع حتى يقابل الميلين الأخضرين اللذين أحدهما بجدار المسجد والآخر بدار العباس ثم يمشى على هيئته ( إذا طاف بين الصفا والمروة ) يفعل ذلك ذاهباً وراجعاً . وفى رواية أخرى عنه رضى الله عنه عند البخارى بلفظ : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة فطاف بالبيت ، أى سبعاً ، ثم صلى ركعتين خلف المقام ، أى سنة الطواف ، ثم سعى بين الصفا والمروة ، أى سبعاً ، يعنى يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة ، يحسب الذهاب من الصفا مرة والعود من المروة مرة ثانية . قال النووى فى الإيضاح : وهذا هو المذهب الصحيح الذى قطع به جماهير العلماء من الشافعية وغيرهم ، وعليه عمل الناس فى الأزمنة المتقدمة والمتأخرة . وذهب جماعة من الشافعية إلى أنه يحسب الذهاب والعود مرة واحدة . قاله من أصحابنا أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعى ، وأبو حفص بن الوكيل ، وأبو بكر الصيدلانى . وهذا قول فاسد لا اعتداد به ولا نظر إليه . انتهى .

### الحديث التاسع والخمسون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَهَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلْحَةَ ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ هَدْيٌ ، فَقَالَ : أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً وَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْضُوا وَيَحِلُّوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَقَالُوا : نَنْطَلِقُ إِلَى مِنًى ، وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ مَنِيًّا ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهَدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحَلَلْتُ .

( عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : أهل النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم ) أى أحرم ( هو وأصحابه بالحج ) فيه دليل على أنه كان مفرداً ، وإطلاق لفظ الأصحاب محمول على الغالب ( وليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم وطلحة ، وقدم على ) بن أبى طالب ( من اليمن ومعه هدى ) وفى رواية : من سعايته أى من عمله فى السعى فى الصدقات ، لكن قال بعضهم : إنما بعثه أميراً ، إذ لا يجوز استعمال بنى هاشم على الصدقة . وأجيب بأن سعايته لا تتعين للصدقة ، فإن مطلق الولاية يسمى سعاية سلمنا ، لكن يجوز أن يكون ولاء الصدقات محتسباً أو بعمالة من غير الصدقة ( فقال : أهلت بما أهل به النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم ) ولم يذكر فى هذا الحديث جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قال له ذلك . وفى رواية أنس : فقال أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . لولا أن معى الهدى لأحللت . وعن ابن جريج قال : فأهل وامكث حراماً كما أنت . وهذا غير ما أجاب به أبا موسى فإنه قال له كما فى الصحيحين : بما أهلت ؟ قال : بإهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال : هل سقت الهدى ؟ قال : لا . قال : فطف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم أحل الحديث ، وإنما أجابه بذلك لأنه ليس معه

هدى ، فهو من المأمورين بفسخ الحج ، بخلاف على فإن معه هدياً وفيه صحة الإحرام المعلق على ما أحرم به فلان ، وينعقد ويصير محرماً بما أحرم به فلان . وأخذ بذلك الشافعي فأجاز الإهلال بالنية المبهمة ، ثم له أن ينقلها إلى ما شاء من حج أو عمرة ( فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه ) ممن ليس معه هدى ( أن يجعلوها ) أى الحجة التى أهلوا بها ( عمرة ) وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة ( ويطوفوا ) هو من عطف المفصل على الجملى ، مثل توضأ وغسل وجهه ، والمراد بالطواف هنا ما هو أعم من الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة ، قال تعالى : « فلا جناح عليه أن يطوف بهما » أو اقتصر على الطواف بالبيت لاستلزامه السعى بعده ، والتقدير : فيطوفوا ويسعوا ، فحذف اكتفاء على أنه قد جاء فى رواية التصريح بهما ( ثم يقصروا ويحلوا ) أى يصيروا حلالة ( إلا من كان معه الهدى ، فقالوا ) أى المأمورون بالفسخ ( ننطلق إلى منى ، وذكرنا يقطر منياً ) هو من باب المبالغة ، أى أنه يفضى بنا إلى مجامعة النساء ثم نحرم بالحج عقب ذلك فنخرج ، وذكرنا أحدنا لقربه من الجماع يقطر منياً ، وحالة الحج تنافى الترفه وتناسب الشعث فكيف يكون ذلك ( فبلغ ذلك ) أى قولهم هذا ( النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) وفى رواية : فما ندرى أى بلغه من السماء أم شئ من قبل الناس ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ) أى لو كنت الآن مستقبلاً من الأمر الذى استدبرته ( ما أهديت ) أى ماسقت الهدى ( ولولا أن معى الهدى لأحللت ) أى بالفسخ ، لأن وجوده مانع من فسخ الحج إلى العمرة والتحلل منها ، والأمر الذى استدبره صلى الله عليه وآله وسلم هو ما حصل لأصحابه من مشقة انفرادهم عنه بالفسخ حتى إنهم توقفوا وترددوا وراجعوه ، والمعنى : لو أن الذى رأيت فى الآخر وأمرتكم به من الفسخ عنى فى أول الأمر ماسقت الهدى ، لأن سوقه يمنع منه ، لأنه لا ينحر إلا بعد بلوغه محله يوم النحر ، قال فى المعالم : إنما أراد صلى الله عليه وآله وسلم تطيب قلوب أصحابه ، لأنه كان يشق عليهم أن يحلوا وهو محرم ، ولم يعجبهم أن يرغبوا بأنفسهم ويتركوا الاقتداء به ، فقال ذلك لئلا يجدوا فى أنفسهم وليعلموا أن الأفضل فى حقهم مادعاهم إليه ، ولا يقال إن الحديث يدل على أن التمتع

أفضل ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يتمنى إلا الأفضل ، لأننا نقول التمتنى هنا ليس لكونه أفضل مطلقاً بل لأمر خارج فلا يلزم من ترجيحه من وجه ترجيحه مطلقاً كما ذكره ابن دقيق العيد . قاله القسطلاني . أقول : هذه المسألة قد طال فيها النزاع واضطربت فيها الأقوال ، فمنهم من قال بأن أفضل الأنواع القران لكونه صلى الله عليه وآله وسلم حجج قراناً على ما هو الصحيح . وقد ذهب إلى حديث الباب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد ، وهو الحق ، لأنه لم يعارض هذه الأدلة معارض . وقد أوضح فيها صلى الله عليه وآله وسلم أن نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القران . وقد أوضح الشوكاني رحمه الله حجج الأقوال وما احتج به كل فريق في « نيل الأوطار » وقرر أن التمتع أفضل الأنواع . وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في « أعلام الموقعين » : أفتى صلى الله عليه وآله وسلم بجواز فسخهم الحج إلى العمرة ، ثم أفتاهم باستحبابه ثم أفتاهم بفعله حتماً ولم ينسخه شيء بعده ، وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه . وقد صح عنه صحة لا شك فيها أنه قال : من لم يكن أهدي فليهلّ بعمرة ومن أهدي فليهلّ بحج ثم عمرة . انتهى . وقد بسطت القول على ذلك في كتاب « الروضة الندية شرح الدرر البهية » فراجعته تجد ما يشفي العليل ويروى الغليل ، والله الموفق ، وهو يهدي إلى سواء السبيل . وهذا الحديث أخرجه أبو داود ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، ورواته كلهم بصريون إلا عطاء فمكي .

## الحديث الستون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ : أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ؟ قَالَ : بِمَنَى ، قَالَ : فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ ؟ قَالَ : بِالْأَبْطَحِ ، ثُمَّ قَالَ أَنَسٌ : أَفَعَلَ كَمَا يَفْعَلُ أُمَرَاؤُكَ .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه سأله رجل ) هو عبد العزيز ابن ربيع الراوى ( فقال له أخبرنى بشىء عقلته عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، أين صلى الظهر والعصر يوم التروية ) أى الثامن من ذى الحجة ، وسمى التروية لأنهم كانوا يروون فيه إبلهم ويتروون من الماء ، لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون ، وأما الآن فقد كثرت جداً واستغنوا عن حمل الماء ( قال ) أنس : صلاهما ( بمنى ) اتفق الأربعة على استحبابه ( قال : فأين صلى العصر يوم النفر ) الأول الرجوع من منى ( قال ) أنس : صلاهما ( بالأبطح ) هو المحصب ( ثم قال ) أنس ( افعل كما يفعل أمراؤك ) صل حيث يصلون ، وفيه إشارة إلى الجواز وأن الأمراء إذ ذاك ما كانوا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين ، فأشار أنس إلى أن الذى يفعلونه جائز وإن كان الاتباع أفضل . وفى هذا الحديث التحديث بلفظ الإفراد والجمع والعننة والقول والسؤال ، ورواته ما بين بخارى وواسطى وكوفى ، وليس لعبد العزيز بن ربيع عن أنس فى الصحيحين إلا هذا الحديث ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الحج ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى ، وقد قال الترمذى بعد أن أخرجه : صحيح مستغرب من حديث إسحق الأزرق عن الثورى . قال فى الفتح : إن إسحق تفرد به ، وله شواهد منها فى حديث جابر الطويل عند مسلم ، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ولأبى داود والترمذى وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس : صلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم التروية والفجر

يوم عرفة بمنى ، ولابن خزيمة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال : من سنة الحج أن يصلى الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يغدون إلى عرفة . قال ابن المنذر : وفى حديث ابن الزبير أن من السنة أن يصلى الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى . قال به علماء الأمصار ، قال : ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً ، ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج عن مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه . قال ابن المنذر : والخروج إلى منى فى كل وقت مباح ، إلا أن الحسن وعطاء قالا : لا بأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين ، وكرهه مالك وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسى إلا أن أدركه وقت الجمعة فعليه أن يصلّيها قبل أن يخرج . وفى حديث الباب إشارة إلى متابعة أولى الأمر والاحتراز عن مخالفة الجماعة وأن ذلك ليس بنسك واجب . نعم المستحب ما فعله الشارع ، وبه قال الأئمة الأربعة ، قال النووي : وهو الصحيح المشهور من نصوص الشافعى ، وفيه قول ضعيف أنه يصلى الظهر بمكة ثم يخرج إلى منى .



## الحديث الحادى والستون

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : شَكَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ .

( عن أم الفضل رضى الله عنها ) لبابة أم عبد الله بن عباس رضى الله عنه ( قالت : شك الناس ) واختلفوا ، وهو معنى قوله فى كتاب الصوم : وتماروا ( يوم عرفة ) وهم معروفون ( فى صوم النبى صلى الله عليه وآله وسلم ) فقال بعضهم : هو صائم ، وقال بعضهم : ليس بصائم ، فيه إشعار بأن صوم يوم عرفة كان معروفاً عندهم معتاداً لهم فى الحضر ، فمن قال بصيامه له أخذ بما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من عادته ، ومن نفاه أخذ بكونه مسافراً . قالت أم الفضل ( فبعثت ) وفى كتاب الصوم : فأرسلت ، وفى حديث آخر أن الرسالة هى ميمونة بنت الحارث ، فيحتمل أنهما معاً أرسلتا ، فنسب ذلك إلى كل منهما ، فتكون ميمونة أرسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال فى ذلك ، ويحتمل أن تكون أم الفضل أرسلت ميمونة ( إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم بشراب ) وفى باب الوقوف على الدابة بعرفة ، وفى كتاب الصوم بقدر لبن ( فشربه ) زاد فيهما : وهو واقف على بعيره ، وزاد أبو نعيم : وهو يخطب الناس بعرفة ، وفيه استحباب فطر يوم عرفة للحاج ، وفى سنن أبى داود نهيته صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم عرفة بعرفة ، وهذا وجه للشافعية ، والصحيح أنه خلاف الأولى لامكروه ، وعلى كل حال يستحب فطره للحاج للاتباع كما دل عليه حديث الباب وليقوى على الدعاء . وأما حديث أبى داود فضعف بأن فى إسناده مجهولاً . قال فى المجموع . قال الجمهور : وسواء أضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا . وقال المتولى : إن كان ممن لا يضعف بالصوم عن ذلك فالصوم أولى له وإلا فالفطر . انتهى . قلت : وهذا مضادة للحديث الصحيح ، والحديث أحق بالاتباع ، ولا عبرة بآراء القوم فى أمثال ذلك . هذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الصوم ، وكذا مسلم وأبو داود .

## الحديث الثاني والستون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَتَى يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ ، فَقَالَ : مَالِكُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَ : الرَّوَاحُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ ، قَالَ : هَذِهِ السَّاعَةُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجْ ، فَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ فَسَارَ ، فَقَالَ لَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَ مَعَ أَبِيهِ : إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَاقْصُرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : صَدَقَ ، وَكَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ قَدْ كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه أتى يوم عرفة حين زالت الشمس ) قال سالم : وأنا معه ( فصاح عند سرادق الحجاج ) بن يوسف الثقفي عام نزل بابن الزبير بمكة لمحاربتة سنة ثلاث وسبعين . قال البرماوى والحافظ ابن حجر وغيرهما كالكرمانى : السرادق بضم السين : الخيمة ، وتعقبه العيني بأنه إنما هو الذى يحيط بالخيمة وله باب يدخل منه إلى الخيمة ، قال : ولا يعملها غالباً إلا الملوك الأكابر . انتهى . وفى القاموس : إنه الذى يمدّ فوق صحن البيت والبيت من الكرسف . انتهى . قلت : وهو معرب سرا برده ، وما فسر به العيني هو الصحيح ، وزاد الإسماعيلي : أين هذا ؟ يعنى الحجاج ، وفيه تحقير له ، ولعله لتقصيره فى تعجيل الرواح ونحوه ( فخرج ) من سرادقه ( وعليه ملحفة معصفرة ) مصبوعة بالعصفر ، والملحفة : الإزار الكبير ( فقال ) أى الحجاج ( مالك يا أبا عبد الرحمن ) كنية ابن عمر ( فقال ) له ابن عمر : عجل أو رح ( الرواح إن كنت تريد ) أى تصيب ( السنة ) النبوية ( قال ) الحجاج ( هذه الساعة ) وقت الهاجرة ( قال ) ابن عمر ( نعم ، قال ) الحجاج ( فانظرني ) من الإنظار وهو المهلة ( حتى أفيض على رأسي ) أى اغتسل لأن إفاضة الماء على الرأس غالباً إنما تكون فى الغسل ( ثم أخرج )

فتزل ( ابن عمر عن مركوبه وانتظر ) حتى خرج الحجاج ، فسار ، فقال له سالم بن عبد الله ، وكان مع أبيه : إن كنت تريد السنة ( النبوية ) فاقصر الخطبة وعجل الوقوف ) وعن مالك : فقالوا وعجل الصلاة ، وغلط ابن عبد البر الرواية الأولى ، لأن أكثر الرواة عن مالك على خلافها ، ووجهت بأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة ( فجعل ) الحجاج ( ينظر إلى عبد الله ) ابن عمر كأنه يستدعى معرفة ماعنده فيما قاله ابنه سالم ، هل هو كذا أم لا ( فلما رأى ذلك عبد الله قال : صدق ) وموضع الترجمة منه قوله « هذه الساعة » لأنه أشار به إلى وقت زوال الشمس عند الهاجرة ، وهو وقت الرواح إلى الموقف لحديث ابن عمر عند أبي داود وقال : غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فتزل نمرة ، وهو منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهجراً فجمع بين الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح فوقف وحديث الباب قد أخرجه النسائي في الحج . قال القسطلاني : وفي هذا الحديث فوائد جمة تظهر عند التأمل لانطيل بها . انتهى . قلت : ومن فوائد الغسل للوقوف بعرفة ، وأهل العلم يستحبونه ، وكان ابن عمر يغتسل لوقوفه عشية عرفة ، وقال الطحاوي : فيه حجة لمن أجاز المعصفر للمحرم ، وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن الحجاج لم يكن يتقى المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقى المعصفر ، وإنما لم ينه ابن عمر لعلمه أنه لا ينجع فيه النهي ، ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى . قال في الفتح : وفيه نظر لأن الاحتجاج إنما هو لعدم إنكار ابن عمر ، فبعدم إنكاره يتمسك الناس في اعتقاد الجواز . انتهى . وفيه أن إقامة الحج إلى الخلفاء وأن الأمير يعمل في الدين بقول أهل العلم ويصير إلى رأيهم ، وفيه مداخلة العلماء السلاطين وأنه لا نقيصة عليهم في ذلك ، وفيه فتوى التلميذ بحضرة معلمه عند السلطان وغيره ، وابتداء العالم بالفتوى قبل أن يسأل عنها ، وفيه الفهم بالإشارة والنظر لقول سالم : فجعل الحجاج ينظر إلى عبد الله ، فلما رأى ذلك قال صدق ، وفيه طلب العلو في العلم لتشوف الحجاج إلى سماع ما أخبره به سالم من أبيه ابن عمر ولم ينكر ذلك ابن عمر ، وفيه تعليم الفاجر السنن لمنفعة الناس ، وفيه احتمال المفسدة الخفيفة لتحصيل المصلحة الكبيرة ،

يؤخذ ذلك من مضي ابن عمر إلى الحجاج وتعليمه ، وفيه الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به ، وفيه صحة الصلاة خلف الفاسق وأن التوجه إلى المسجد الذي بعرفة حين تزول الشمس للجمع بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر سنة ، ولا يضر التأخر بقدر ما يشتغل به المرء من متعلقات الصلاة كالغسل ونحوه ( وكان عبد الملك ) ابن مروان ( قد كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر في الحج ) أى أحكامه .

## الحديث الثالث والستون

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَضَلَلْتُ بَعِيرًا لِي فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واقِفًا بِعَرَفَةَ ، فَقُلْتُ : هَذَا وَاللَّهِ مِنْ الْحُمْسِ فَمَا شَأْنُهُ هَاهُنَا .

( عن جبیر بن مطعم رضى الله عنه قال : أضللت بعيراً لى ) أى أضعته أو ذهب هو . زاد إسحق بن راهويه فى مسنده : فى الجاهلية ( فذهبت أطلبه يوم عرفة ) وفى رواية الحميدى فى مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم : أضللت بعيراً لى يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة ، فعلى هذا فقوله « يوم عرفة » متعلق بأضللت ، فإن جبيراً إنما جاء إلى عرفة ليطلب بعيره لا ليقف بها ( فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفاً بعرفة ) وهذا موضع الترجمة ، واستدل به على أن الوقوف يكون بعرفة دون غيرها من الأماكن ، قال جبیر ( فقلت هذا ) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ( والله من الخمس ) بضم الحاء وسكون الميم . قال فى القاموس : الخمس الأمكنة الصلبة ، جمع أحمس ، وبه لقت قريش وكنانة وجديلة ، ومن تابعهم لتحمسهم فى دينهم أو لالتجأهم للحمساء وهى الكعبة ، لأن حجرها أبيض يميل إلى السواد . انتهى . وهذا الأخير رواه إبراهيم الجرمى فى غريب الحديث من طريق عبد العزيز بن عمر ، والأول أكثر وأشهر ، وقال ابن إسحق : كانت قريش — لا أدرى قبل الفيل أو بعده — ابتدعت أمر الخمس رأياً فتركوا الوقوف على عرفة والإفاضة منها ، وهم يعرفون ويقرون أنها من المشاعر والحج ، إلا أنهم قالوا نحن أهل الحرم ونحن الخمس ، والخمس أهل الحرم ، قالوا : ولا ينبغى للخمس أن يتأقطوا الأقط ولا يسلأوا السمن وهم حرم ، ولا يدخلوا بيتاً من شعر ، ولا يستظلوا إن استظلوا إلا فى بيوت الأدم ماكانوا حرماً ، ثم قالوا : لا ينبغى لأهل الحل أن يأكلوا من طعام جاءوا به معهم من الحل إلى الحرم إذا جاءوا حجاجاً أو عماراً ، ولا يطوفوا بالبيت إذا قدموا أول طوافهم إلا فى ثياب الخمس ( فما شأنه هاهنا ) تعجب من جبیر وإنكار منه لما رأى النبى صلى الله عليه وآله وسلم واقفاً بعرفة ، فقال : هو من الخمس

فما باله يقف بعرفة ، والحمس لا يقفون بها لأنهم لا يخرجون من الحرم . وعند الحميدى عن سفيان : وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم : إنكم إن عظمتُم غير حرمكم استخف الناس بحرمكم ، فكانوا لا يخرجون من الحرم . وعند الإسماعيلي : وكانوا يقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم ، وكان سائر الناس يقف بعرفة ، وذلك قوله تعالى : « ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس » . قال الكرماني : وقفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة كانت سنة عشر ، وجبير كان حينئذ مسلماً لأنه أسلم يوم الفتح ، فإن كان سؤاله عن ذلك إنكاراً وتعجباً فلعله لم يبلغه نزول الآية المذكورة ، وإن كان للاستفهام عن حكمة المخالفة عما كانت عليه الحمس فلا إشكال ، ويحتمل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفة قبل الهجرة . انتهى . قال في الفتح : وهذا الأخير هو المعتمد ، وكأنه تبع السهيلي في ظنه أنها حجة الوداع أو وقع له اتفاقاً . وقد روى ابن خزيمة وإسحق بن راهويه في مسنده موصولاً من طريق ابن إسحق : حدثني عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن أبيه قال : كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحمس فلا نخرج من الحرم وقد تركوا عرفة ، قال : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا . ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحق في المغازي مختصراً : وفيه توفيقاً من الله له ، وأخرجه إسحق أيضاً عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء عن جبير بن مطعم قال : أضللت حماراً في الجاهلية فوجدته بعرفة ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقفاً بعرفة مع الناس ، فلما أسلمت عرفت أن الله وفقه لذلك . انتهى . ودل هذا الحديث على أن المراد بالآية الإفاضة من عرفة ، وظاهر سياقها أنها الإفاضة من مزدلفة . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في الحج .

## الحديث الرابع والستون

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ سَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ ، قَالَ : كَانَ بِسَيْرِ الْعَنْقِ ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ .

( عن أسامة بن زيد رضى الله عنه أنه سئل عن سير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع حين دفع ) أى انصرف من عرفات إلى المزدلفة ، وسعى دفعاً لازدحامهم إذا انصرفوا فيدفع بعضهم بعضاً ( قال ) أسامة ( كان ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( يسير العنق ) بفتح العين والنون ، وهو السير بين الإبطاء والإسراع ( فإذا وجد فجوة ) بفتح الفاء وسكون الجيم أى متسعاً ( نص ) بفتح النون وتشديد الصاد ، أى سار سيراً شديداً يبلغ به الغاية . قال ابن عبد البر : فى هذا الحديث كيفية السير فى الدفع من عرفة إلى المزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة ، لأن المغرب لاتصل إلا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن الإسراع عند عدم الزحام ، وفيه أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله صلى الله عليه وآله وسلم فى جميع حركاته وسكونه ليقتلوا به فى ذلك . انتهى . وحديث الباب أخرجه البخارى أيضاً فى الجهاد والمغازى ، ومسلم فى المناسك ، وكذا أبو داود والنسائى وابن ماجه .

## الحديث الخامس والستون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَاءَهُ زَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا لِلْإِبِلِ ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ وَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ فَإِنَّ الْبِرَّ أَيْسَرُ بِالْإِيضَاعِ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه دفع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة ) من عرفات ( فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وراءه زجراً ) بفتح الزاى وسكون الجيم : صياحاً ( شديداً وضرباً للإبل ، فأشار بسوطه إليهم وقال : أيها الناس عليكم بالسكينة ) أى الزموا الرفق وعدم المزاحمة فى السير ، ثم علل ذلك بقوله ( فإن البر ) بكسر الموحدة ، أى الخير ( ليس بالإيضاع ) بكسر الهمزة وبالضاد المعجمة وآخره عين مهملة ، وهو حمل الدابة على إسراعها فى السير ، يقال : وضع البعير وغيره : أسرع فى سيره ، وأوضعه راكبه ، أى ليس البر بالسير السريع ، ويقال : هو سير مثل الخجب . فبين صلى الله عليه وآله وسلم أن تكليف الإسراع ليس مما يتقرب به ، ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة : ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ولكن السابق من غفر له . وقال المهلب : إنما نهاهم عن الإسراع إبقاء عليهم لئلا يحجفوا بأنفسهم مع بعد المسافة . وهذا الحديث من أفراد البخارى .



## الحديث السادس والستون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ الْمَزْدَلِفَةِ ، فَقَامَتْ تُصَلِّي فَصَلَّتْ سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَتْ : يَا بُنَيَّ هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قَالَ : لَا ، فَصَلَّتْ سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَتْ : هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَتْ : فَارْتَحِلُوا ، قَالَ : فَارْتَحَلْنَا وَمَضَيْنَا حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ ، ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا ، قَالَ : فَقُلْتُ لَهَا : يَا هَتَاهُ مَا أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا ، قَالَتْ : يَا بُنَيَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ لِلظُّعْنِ .

( عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلى ، فصلت ساعة ثم قالت ) لعبد الله بن كيسان ( يابني ) مصغراً ( هل غاب القمر ؟ ) قال ابن كيسان ( قلت : لا ، فصلت ساعة ثم قالت ) له ( هل غاب القمر ؟ قال : نعم . قالت : فارتحلوا ) بكسر الحاء : أمر من الارتحال ( قال : فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة ) الكبرى ( ثم رجعت ) إلى منزلها بمنى ( فصلت الصبح في منزلها ) وفي أبي داود بإسناد صحيح على شرط مسلم عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت ، واستدل به على أنه يدخل وقت الرمي بنصف ليلة النحر ، ووجهه أنه صلى الله عليه وآله وسلم علق الرمي بما قبل الفجر ، وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له ، فجعل النصف ضابطاً لأنه أقرب إلى الحقيقة مما قبله ولأنه وقت به للدفع من مزدلفة ولأذان الصبح ، فكان وقت الرمي كما بعد الفجر ، ومذهب المالكية والحنفية يحل بطلوع الفجر وقبله لغو حتى للنساء والضعفة ، والرخصة في الدفع ليلاً إنما هي في الدفع خوف الزحام ، والأفضل الرمي من طلوع الشمس . وفي سنن أبي داود بإسناد حسن من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لغللمان بني عبد المطلب : لا ترموا حتى تطلع الشمس . وأخرجه

أبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والترمذي وصححه الترمذي وابن حبان وحسنه الحافظ في الفتح . وإذا كان من رخص له منع أن يرمى قبل طلوع الشمس فمن لم يرخص له أولى . واحتج الشافعي بحديث أسماء هذا . وقد جمعوا بين حديث ابن عباس وحديث الباب بحمل الأمر في حديث ابن عباس على الندب ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله وأمرني أن أرمي مع الفجر . وقال ابن المنذر : السنة أن لا يرمى إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر ، لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رماها حيثئذ فلا إعادة عليه ، إذ لا أعلم أحداً قال لا يجزئه . وقال الإمام الحافظ الشوكاني : الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه رعى ضحى . وأخرج أحمد وأهل السنن من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أغيلة بن عبد المطلب أن يرموا الجمار حتى تطلع الشمس . وصححه الترمذي وابن حبان وحسنه ابن حجر في الفتح . وهكذا أخرج الترمذي من حديثه أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى ضعفة أهله أن يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس ، فدل على أن أول وقت الرمي من طلوع الشمس لا من فجر النحر ، ولا يعارض هذا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة أنها رمت الجمرة ثم رجعت فصلت الصبح ، لأنها استدلت على ذلك بقولها إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن فكان ذلك خاصاً بهنّ ( فقلت لها ياهتاه ) أى ياهذه ( ما أرانا ) بضم الهمزة ، أى ما أظن ( إلا قد غلسنا ) بفتح المعجمة وتشديد اللام وسكون السين ، أى تقدمنا على الوقت المشروع ( قالت : يا بنى إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن ) بضم الظاء المعجمة والعين المهملة ويجوز إسكانها ، جمع ظعينة : المرأة في الهودج . وفي رواية أبي داود : إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية مالك : لقد كنا نفعل ذلك مع من هو خير منك ، يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . واستدل بقولها إذن على عدم وجوب المبيت بالمزدلفة ، إذ لو كان واجباً لم يسقط بعذر الضعف ، كالوقوف بعرفة ، وهو مذهب المالكية . قال الشيخ خليل : وندب بيانه بها وإن لم ينزل فالدم ، أى على الأشهر ،

وهذا صححه الرافعي ، وصحح النووي وجوبه على غير المعذور كالرعاء وأهل سقاية العباس ، أو له مال يخاف تلفه بالمبيت ، أو مريض يحتاج إلى تعهده ، أو أمر يخاف فوته . قال النووي : ويحصل المبيت بالمزدلفة بحضورها لحظة في النصف الثاني كالوقوف بعرفة ، نص عليه في الأم ، وبه قطع جمهور العراقيين وأكثر الخراسانيين ، وقيل يشترط معظم الليل ، كما لو حلف لا يبيت بموضع لا يئتم إلا بمعظم الليل . وقال أبو حنيفة بوجوب المبيت أيضاً . قال الشوكاني في السيل الجرار : قد صح المبيت بمزدلفة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بياناً لجمل القرآن والسنة ، فأفاد ذلك فرضيته ، وانضم إلى ذلك ما ثبت من حديث عقبة بن مضرس . والحاصل أن الأدلة قد دلت على وجوب المبيت بمزدلفة ، فهو واجب من واجبات الحج وفرض من فرائضه لاسيما صلاة الفجر بها . وفي حديث عروة بن مضرس : من شهد صلاتنا هذه ووقف يفيد أنه لا يتم حج من لم يصل الفجر بالمزدلفة . انتهى . قال في الفتح : واختلف السلف في هذه المسألة ، فكان بعضهم يقول : من مر بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ، ومن نزل بها ثم دفع منها في أي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الإمام . وقال مجاهد وقتادة والزهرى والثوري : من لم يقف بها فقد ضيع نسكاً وعليه دم ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق وأبي ثور ، وروى عن عطاء وقال الأوزاعي : لادم عليه مطلقاً وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به . وروى الطبراني بسند فيه ضعف عن ابن عمر مرفوعاً : إنما جمع منزل لدلج المسلمين وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف بها ركن لا يتم الحج إلا به وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه ، ونقله عن علقمة والنخعي . والعجب أنهم قالوا : من لم يقف بها فاته الحج ويجعل إحرامه عمرة . واحتج الطحاوي بأن الله لم يذكر الوقوف وإنما قال : « واذكروا الله عند المشعر الحرام » . وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حججه تام ، فإذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالموطن الذي يكون الذكر فيه أخرى أن لا يكون فرضاً . وقد ارتكب ابن حزم الشطط فزعم أن من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام يفوته الحج التزاماً لما ألزمه به الطحاوي ولم يعتبر ابن قدامة مخالفتة هذه ، فحكى الإجماع على الإجزاء كما حكاه الطحاوي . انتهى .

## الحديث السابع والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : نَزَلْنَا الْمُرْدَلِفَةَ ، فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْدَةَ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ ، وَكَانَتْ أَمْرَاءَ بَطِيئَةً فَأَذِنَ لَهَا ، فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ وَأَقْمَنَّا حَتَّى أَصْبَحْنَا نَحْنُ ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ ، فَلَأَنَّ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا اسْتَأْذَنْتِ سَوْدَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ .

( عن عائشة رضى الله عنها قالت : نزلنا المردلفة فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم سودة ) بنت زمعة رضى الله عنها ( أن تدفع ) أى أن تتقدم إلى منى ( قبل حطمة الناس ) أى زحمتهم ، لأن بعضهم يحطم بعضاً من الزحام ( وكانت ) سودة ( امرأة بطيئة ، فأذن لها ) صلى الله عليه وآله وسلم ( فدفعت ) إلى منى ( قبل حطمة الناس وأقمنا حتى أصبحنا نحن ثم دفعنا بدفعه ) صلى الله عليه وآله وسلم . قالت عائشة ( فلأن أكون استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنت سودة أحب إلى من ) كل شيء ( مفروح به ) وأسرّه ، وهذا كقوله فى الحديث الآخر : أحب إلى من حمر النعم . وعند ابن ماجه عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ : وددت أنى كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنته سودة فأصلى الصبح بمنى فأرمى الجمرة قبل أن يأتى الناس ... الحديث . وكانت عائشة لاتفيض إلا مع الإمام . قال أبو عبد الله الأئبى : الشائع فى كلام الأصوليين أن ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يشعر بكونه علة فيه ، وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه علة لأنه لو أشعر بكونه علة لم ترد ذلك لاختصاص سودة بذلك الوصف ، إلا أن يقال إن عائشة نقحت المناط ورأت أن العلة إنما هى الضعف ، والضعف أعم من أن يكون لثقل الجسم أو غيره كما قال أذن لضعفة أهله ، ويحتمل أنها قالت ذلك لأنها شركتها فى الوصف ، لما روى أنها قالت : سأبقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسبقته ، فلما ربيت اللحم سبقنى .

## الحديث الثامن والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَدِمَ جَمْعًا فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ كُلَّ صَلَاةٍ وَحَدَّاهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَالْعِشَاءَ بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، قَائِلٌ يَقُولُ طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَقَائِلٌ يَقُولُ لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حَوَّلَتَا عَنْ وَقْتِهِمَا فِي هَذَا لِمَكَانِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَلَا يَقْدُمُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يُعْتَمِرَا وَصَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةَ ، ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى أَسْفَرَ . ثُمَّ قَالَ : لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الْآنَ أَصَابَ السُّنَّةَ ، فَمَا أَذْرَى أَقْوَلُهُ كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّسُ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ .

( عن عبد الله ) بن مسعود ( رضى الله عنه أنه قدم جمعاً ) أى المزدلفة من عرفات ( فصلى الصلاتين ) المغرب والعشاء ( كل صلاة ) منهما ( وحدها بأذان وإقامة والعشاء بينهما ) المراد به الطعام ، أى أنه تعشى بين الصلاتين ، وقد وقع ذلك مبيناً كما فى رواية أخرى : أنه دعا بعشائه فتعشى ثم صلى العشاء . قال عياض : وإنما فعل ذلك لينبه على أن يغتفر الفصل اليسير بينهما ( ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول طلع الفجر ، وقائل يقول لم يطلع الفجر ، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم قال : إن هاتين الصلاتين حولتا ) أى غيرتا ( عن وقتها ) المعتاد ( فى هذا المكان ) المزدلفة . قال البلقيني فيما نقله عنه صاحب اللامع : لعل هذا مدرج من كلام ابن مسعود ، ففى باب من أذن وأقام قال عبد الله : هما صلاتان محولتان قال : وحكى البيهقي عن أحمد : ترددا فى أنه مرفوع أو مدرج ، ثم جزم البيهقي بأنه مدرج . وأجاب البرماوى بأنه لاتنافى بين الأمرين ، فرة رفع ومرة وقف ( المغرب والعشاء فلا يقدم الناس جمعاً ) أى المزدلفة ( حتى يعتموا ) من الإعتماد ، أى يدخلوا فى العتمة وهو وقت العشاء الأخيرة

( وصلاة الفجر هذه الساعة ) أى بعد طلوع الصبح قبل ظهوره للعامة ( ثم وقف ) ابن مسعود رضى الله عنه بمزدلفة أو بالمشعر الحرام ( حتى أسفر ) أضواء الصبح وانتشر ضموه ( ثم قال : لو أن أمير المؤمنين ) عثمان رضى الله عنه ( أفاض الآن ) عند الإسفار قبل طلوع الشمس ( أصاب السنة ) التى فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلافاً لما كانت عليه الجاهلية من الإفاضة بعد طلوع الشمس . قال عبد الرحمن بن يزيد الراوى عن ابن مسعود ( فما أدرى أقوله ) أى أقول ابن مسعود لو أن أمير المؤمنين أفاض إلخ ( كان أسرع أم دفع عثمان رضى الله عنه ) أسرع . وقال الكرمانى وتبعه البرماوى : إن القائل فما أدرى إلخ هو ابن مسعود نفسه ، هو خطأ كما قاله فى الفتح . قال : ووقع فى رواية جرير بن حازم عن أبى إسحق عند أحمد من الزيادة فى هذا الحديث أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضاً ولفظه : فلما وقفنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب ، قال : فما أدرى أكلام ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان ... الحديث ( فلم يزل يلبي ) أى ابن مسعود ( حتى رمى جرة العقبة يوم النحر ) أى ابتداء الرمي لأخذه فى أسباب التحلل .

## الحديث التاسع والستون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى بِجَمْعِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ :  
 إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُونَ : أَشْرَقَ  
 ثَبِيرٌ ، وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالَفَهُمْ ، ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ  
 تَطْلُعَ الشَّمْسُ .

( عن عمر رضى الله عنه أنه صلى بجمع ) أى بالمزدلفة ( الصبح ثم وقف ) بالمشعر الحرام ( فقال إن المشركين كانوا لا يفيضون ) من الإفاضة ، أى لا يدفعون من المزدلفة إلى منى ( حتى تطلع الشمس ) وعند الطبرى من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان : حتى يروا الشمس على ثبير ( ويقولون أشرق ثبير ) وزاد الإسماعيلي : كيما نغير . قال النووى : هو جبل عظيم بالمزدلفة على يسار الذهاب إلى منى ويمين الذهاب إلى عرفات ، وأنه المذكور فى صفة الحج ، والمراد فى مناسك الحج . انتهى . قال القسطلانى : ومراده ما ذكر فى المناسك أنه يستحب المبيت بمنى ليلة تاسع ذى الحجة ، فإذا طلعت الشمس وأشرقت على ثبير يسرون إلى عرفات . قال صاحب تحصيل المرام فى تاريخ البلد الحرام : وهذا غير مستقيم لأنه يقتضى أن ثبير المذكور فى صفة الحج بالمزدلفة وإنما هو بمنى على ما ذكره المحب الطبرى فى شرح التنبية ، بل قال المجد الشيرازى فى كتاب الوصل والمنى فى بيان فضل منى : إن قول النووى يخالف لإجماع أئمة اللغة والتواريخ . وقال فى القاموس : وثبير الأثيرة وثبير الخضراء والنصع والزنج والأعرج والأحدب وغيناء جبال بظاهر مكة . انتهى . وسمى برجل من هذيل اسمه ثبيرة دفن به ، والمعنى : لتطلع عليك الشمس وكيما نغير ، أى نذهب سريعاً ، يقال : أغار بغير إذا أسرع فى العدو ، وقيل : نغير على لحوم الأضاحى ، أى نهبها ( وأن النبى صلى الله عليه وآله ( وسلم خالفهم ) فأفاض حين أسفر قبل طلوع الشمس ( ثم أفاض ) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر ، والمعتمد الأول ، لعطفه على قوله خالفهم . وفى حديث جابر الطويل عند مسلم :

فلم يزل واقفاً أى عند المشعر الحرام ، حتى أسفر جداً فدفع ( قبل أن تطلع الشمس ) ولا بن خزيمة عن ابن عباس : فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس ، وهذا مذهب الشافعي والجمهور ، وقال مالك في المدونة : ولا يقف أحده به ، أى بالمشعر الحرام ، إلى طلوع الفجر والإسفار ، ولكن يدفع قبل ذلك ، وإذا أسفر ولم يدفع الإمام دفع الناس وتركوه . واحتج له بعض أصحابه بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعجل الصلاة مغسلاً إلا ليدفع قبل الشمس ، فكلما بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى ، وهذا موضع الترجمة .



## الحديث السبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : أَرْكَبَهَا ، فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ ، فَقَالَ : أَرْكَبَهَا ، فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : أَرْكَبَهَا ، وَيَلْكَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً ) قال في الفتح : لم أقف على اسمه بعد طول البحث ( يسوق بدنة ) زاد مسلم : مقلدة ، والبدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة ، وهي بالإبل أشبه ، وكثر استعمالها فيما كان هدياً ( فقال ) له صلى الله عليه وآله وسلم ( اركبها ) لتخالف بذلك الجاهلية في ترك الانتفاع بالسائبة والوصيلة والحام . وأوجب بعضهم ركوبها لهذا المعنى عملاً بظاهر هذا الأمر ، وحمله الجمهور على الإرشاد لمصلحة دنيوية ، واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أهدي ولم يركب ولم يأمر الناس بركوب الهدايا . وجزم به النووي في الروضة كأصلها في الضحايا . ونقل في المجموع عن القفال والماوردي جواز الركوب مطلقاً . ونقل فيه عن أبي حامد والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة . قال الروياني : تجويزه بغير حاجة يخالف النص ، وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحق . وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأحمد وإسحق : له ركوبها من غير حاجة بحيث لا يضرها ، ثم قال : ودليلنا على عروة وموافقيه رواية جابر عند مسلم : اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً . انتهى . يعني لأنه مقيد ، والمقيد يقضى على المطلق ، ولأنه شيء خرج عنه لله فلا يرجع فيه ، ولو أبيح النفع لغير ضرورة أبيح استئجاره ، ولا يجوز باتفاق ، والذي رأيته في تنقيح المقنع من كتب الحنابلة وعليه الفتوى عندهم : وله ركوبها لحاجة فقط بلا ضرر ويضمن نقصها ، وهو مذهب الحنفية أيضاً . قاله القسطلاني ( فقال ) الرجل ( إنها بدنة ) أي هدى ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم له ( اركبها ، فقال : إنها بدنة ، فقال : اركبها ، ويلك ) نصب أبدأً على المفعول المطلق بفعل من معناه محذوف وجوباً ، أي ألزمه الله ويلا ، وهي كلمة

تقال لمن وقع في الهلاك أو لمن يستحقه ، أو هي بمعنى الهلاك أو مشقة العذاب أو الحزن ، أو واد في جهنم أو بئر أو باب لها أقوال ، فيحتمل إجراؤها على هذا المعنى هنا لتأخر المخاطب عن امتثال أمره صلى الله عليه وآله وسلم لقول الراوى ( في ) المرة ( الثالثة أو في ) المرة ( الثانية ) قال القرطبي وغيره : قالها - أى ويلك - تأديباً لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه ، ويحتمل أن لا يراد بها موضوعها الأصلي ، ويكون مما جرى على لسان العرب في مخاطبة من غير قصد لموضوعه ، كما في تربت يداك ونحوه ، وقيل : كان أشرف على هلكة من الجهد ، وويل كلمة تقال لمن وقع في هلكة كما مر ، فالمعنى : أشرفت على الهلاك فاركب ، فعلى هذا هي إخبار . قال في الفتح : استدل به ، أى بهذا الحديث ، على جواز ركوب الهدى ، سواء كان واجباً أو متطوعاً به ، لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك ، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك . وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد من حديث على أنه سئل : هل يركب الرجل هديه ؟ قال : لا بأس ، قد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمر بالرجال يمضون فيأمرهم بركوب هديه ، أى هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإسناده صالح ، وبالجواز مطلقاً . قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحق ، وبه قال أهل الظاهر ، وأطلق ابن عبد البر ركوبها بغير حاجة عن الأئمة الثلاثة غير أحمد وعن أكثر الفقهاء ، وقيده صاحب الهداية من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي . وقال ابن العربي عن مالك : يركب للضرورة فإذا استراح نزل ، قال : وفي المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقاً . نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ، ولكن الذى نقله الطحاوى وغيره الجواز بقدر الحاجة ، إلا أنه قال : ومع ذلك يضمن ما نقص منها ، ومذهب سادس وهو وجوب ذلك ، نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر . واختلف المجيزون : هل يحمل عليها متاعه ؟ فمنعه مالك وأجازه الجمهور ، وهل يحمل عليها غيره ؟ أجازه الجمهور أيضاً على التفصيل المتقدم . ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها . وقال الطحاوى : فإذا احتلب

منها شيئاً تصدق به ، فإن أكله تصدق بثمره . وقال مالك : لا يشرب من لبنه ، فإن شرب لم يغرم . انتهى . وفي الحديث تكرير الفتوى والندب إلى المبادرة إلى امتثال الأمر وزجر من لم يبادر إلى ذلك وتوبيخه ، وجواز مسaire الأكابر في السفر ، وأن الكبير إذا رأى المصلحة للصغير لا يأنف عن إرشاده إليها ، واستنبط منه البخارى جواز انتفاع الواقف بوقفه وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة ، وأما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم .

## الحديث الحادى والسبعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَأَهْدَى فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهَّلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهَّلَ بِالْحَجِّ ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ : مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَشَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ حَتَّى يَقْضَى حَجُّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطْفُءْ بِالنَّارِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ يَهْلُ بِالْحَجِّ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ) التمتع بلغة القرآن الكريم ، وعرف الصحابة أعم من القرآن كما ذكره غير واحد ، وإذا كان أعم منه احتمل أن يراد به الفرد المسمى بالقرآن في الاصطلاح الحادث وأن يراد به الخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح ، لكن يبقى النظر في أنه أعم في عرف الصحابة أم لا ، ففي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال : اجتمع على عثمان بعسفان فكان عثمان ينهى عن المتعة ، فقال على : ما تريد إلى أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنهى عنه ، فقال عثمان : دعنا منك . فقال : إني لا أستطيع أن أدعك . فلما رأى على ذلك أهلَّ بهما جميعاً . فهذا يبين أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارئاً ، ويفيد أيضاً أن الجمع بينهما تمتع ، فإن عثمان كان ينهى عن المتعة ، وقصد على إظهار مخالفته تقريراً لما فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنه لم ينسخ فقرن ، وإنما تكون مخالفة

إذا كانت المتعة التي نهى عنها عثمان ، فدل على الأمرين اللذين عيناها ،  
وتضمن اتفاق عليّ وعثمان على أن القران من مسمى التمتع ، وحينئذ يجب  
حمل قول ابن عمر : تمتع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على التمتع الذي نسميه  
قراناً لو لم يكن عنده ما يخالف ذلك اللفظ ، فكيف وقد وجد عنه ما يفيد  
ما قلنا ، وهو ما في صحيح مسلم عن ابن عمر أنه قرن الحج مع العمرة وطاف  
لهما طوافاً واحداً ثم قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،  
فظهر أن مراده بلفظ المتعة في هذا الحديث الفرد المسمى بالقران ( وأهدى )  
صلى الله عليه وآله وسلم ، أى تقرب إلى الله تعالى بما هو مألوف عندهم من  
سوق شئ من النعم إلى الحرم ليزيح ويفرق على مساكينه تعظيماً له ( فساق  
معه الهدى ) وكان أربعاً وستين بدنة ( من ذى الحليفة ) ميقات أهل المدينة .  
قال المهلب : أراد المصنف أن يعرف أن السنة في الهدى أن يساق من الحل  
إلى الحرم ، فإن اشتراه من الحرم خرج به إذا حج إلى عرفة ، وهو قول  
مالك ، قال : فإن لم يفعل فعليه البدل ، وهو قول الليث ، وقال الجمهور :  
إن وقف به بعرفة فحسن وإلا فلا بدل عليه ، وقال أبو حنيفة : ليس سنة  
لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما ساق الهدى من الحل لأن مسكنه كان  
خارج الحرم ، وهذا كله في الإبل ، فأما البقر فقد تضعف عن ذلك والغنم  
أضعف ، ومن ثم قال مالك : لا يساق إلا من عرفة أو ما قرب منها لأنها  
تضعف عن قطع طويل المسافة ( وبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
(وسلم فأهل) أى لبي (بالعمرة ثم أهل) أى لبي (بالحج) قد استشكل هنا  
قوله بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ، لأن جميع الأحاديث الكثيرة في هذا  
الباب دلت على أنه بدأ أولاً بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وهذا بالعكس .  
وأجيب عنه بأن المراد به صورة الإهلال ، أى لما أدخل العمرة على الحج  
لبي بهما فقال : لبيك بعمرة وحجة معاً ، وهذا مطابق لحديث أنس ، لكن  
قد أنكر ابن عمر ذلك على أنس ، فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه  
لكونه أطلق أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما في ابتداء الأمر . ويؤيد هذا  
التأويل قوله في نفس الحديث ( فتمتع الناس ) في آخر الأمر ( مع النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى الحج ) لأنه معلوم أن كثيراً منهم  
أو أكثرهم أحرموا أولاً بالحج مفردين ، وإنما فسخوا إلى العمرة آخرأ

فصاروا متمتعين ( فكان من الناس من أهدي ، فساق ) زاد في بعض الأصول معه ( الهدى ) من ذى الحليفة أى من الميقات ، وفيه الندب إلى سوق الهدى من المواقيت ، ومن الأماكن البعيدة . قال في الفتح : وهى من السنن التى أغفلها كثير من الناس . انتهى ( ومنهم من لم يهد فلما قدم النبى صلى الله عليه ) وآله ( وسلم مكة قال للناس ) فى رواية عن عائشة رضى الله عنها ما يقتضى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم ذلك بعد أن أهلوا بذى الحليفة ، لكن الذى تدل عليه الأحاديث فى الصحيحين وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أنه إنما قال لهم ذلك فى منتهى سفرهم ودنوهم من مكة وهم بسرف ، كما فى حديث عائشة ، أو بعد طوافه كما فى حديث جابر ، ويحتمل تكرار الأمر بذلك فى الموضوعين ، وأن العزيمة كانت آخرأ حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة ( من كان منكم أهدي فإنه لا يحل لشيء حرم منه ) أى من أفعاله ( حتى يقضى حجه ) إن كان حاجاً فإن كان معتمراً فكذلك لما فى الرواية الأخرى : ومن أحرم بعمرة فلم يهد فليحلل ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه ( ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصر ) من شعر رأسه وإنما لم يقل : وليحلق وإن كان أفضل ليبقى له شعر يحلقه فى الحج ، فإن الحلق فى تحلل الحج أفضل منه فى تحلل العمرة . قال النووى : معناه أنه بفعل الطواف والسعى والتقصير يصير حللاً ، وهذا دليل على أن الحلق أو التقصير نسك ، وهو الصحيح ، وقيل استباحة محظور ( وليحلل ) أمر معناه الخبر ، أى صار حللاً ، فله فعل كل ما كان محظوراً عليه فى الإحرام ، ويحتمل أن يكون أمراً على الإباحة كقوله تعالى : « وإذا حللتم فاصطادوا » والمراد فسخ الحج عمرة وإتمامها حتى يحل منها ويفعل ما كان عليه حراماً قبل الإحرام ( ثم ليهلّ بالحج ) أى يحرم فى وقت خروجه إلى عرفات ، لا أنه يهلّ عقب التحلل من العمرة ، ولذا قال « ثم ليهلّ » فعبر بتم المقتضية للتراخي والمهلة ( فن لم يجد هدياً ) فى ذلك المكان ، ويتحقق ذلك بأن يعدم وجوده أو ثمنه أو يجد ثمنه ، لكن احتاج إليه لأهم من ذلك ، أو زاد على ثمن المثل ، أو كان صاحبه لا يريد بيعه ، فينتقل إلى الصوم كما هو نص القرآن ( فليصم ثلاثة أيام فى الحج ) أى

بعد الإحرام به والأولى تقديمها قبل يوم عرفة ، لأن الأولى فطره ، فيندب أن يحرم المتمتع العاجز عن الدم قبل سادس ذى الحجة ، ويمتنع تقديم الصوم على الإحرام . كذا في القسطلاني . قال في السيل الشوكاني : والمراد أنها تصام في أيام الحج أو مع أعمال الحج . انتهى ( وسبعة إذا رجع إلى أهله ) ببلده أو بمكان توطن به كمكة ، ولا يجوز صومها في توجهه إلى أهله ، لأنه تقديم للعبادة البدنية على وقتها ، ويندب تتابع الثلاثة أو السبعة . وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الحج .

## الحديث الثاني والسبعون

عَنِ الْمُسَوْرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَذَى الْحُلَيْفَةِ قَلَّدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ .

(عن المسور) بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو (ابن مخزومة) بفتح الميمين وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء ، أمه عاتكة أخت عبد الرحمن ابن عوف القرشي الزهري ، وكان مولده بعد الهجرة بسنتين ، وقدم المدينة بعد الفتح سنة ثلاث ابن ست سنين . قال البغوي : حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث ، وحديثه عنه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة على بنت أبي جهل في الصحيحين وغيرهما ، ووقع في بعض طرقه عند مسلم : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا محتلم ، وهذا يدل على أنه ولد قبل الهجرة ، لكنهم أطبقوا على أنه ولد بعدها ، وقد تأول بعضهم أن قوله « محتلم » من الحلم بالكسر ، لامن الحلم بالضم ، يريد أنه كان عاقلا ضابطاً لما يتحمله ، وفيه بعد ، وتوفي في حصار ابن الزبير الأول ، أصابه حجر من حجارة المنجنيق وهو يصلي ، فأقام خمسة أيام ، ومات يوم أتي بنعي يزيد بن معاوية سنة أربع وستين لا في سنة ثلاث وسبعين ، لأن ذلك الحصار كان من الحجاج ، وفيه قتل ابن الزبير ، ولم يبق المسور إلى هذا الزمان (ومروان) ابن الحكم ابن أبي العاص القرشي الأموي ابن عم عثمان رضي الله عنه وكاتبه في خلافته ، ولد بعد الهجرة بسنتين ، وقيل بأربع ، وقال ابن أبي داود : كان في الفتح ميمزاً وفي حجة الوداع ، لكن لا أدري أسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً أم لا . قال في الإصابة : ولم أر من جزم بصحبته ، فكأنه لم يكن حينئذ ميمزاً ، ومن بعد الفتح أخرج أبوه إلى الطائف وهو معه ، فلم يثبت له أزيد من الرؤية ، وأرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقرنه البخاري بالمسور بن مخزومة في روايته عن الزهري عنهما في قصة الحديبية ، وفي بعض



طرقه عنده أنهما رويَا ذلك عن بعض الصحابة ، وفي أكثرها أرسلَا الحديث ، وولى مروان الخلافة سنة أربع وستين ، ومات في رمضان سنة خمس ، وله ثلاث أو إحدى وستون سنة . قال في التقريب : ولم تثبت له صحبة . وقال الحافظ صفي الدين الساعدي في الخلاصة : لا يصح له سماع . روى عن عثمان وعلى ، وعنه ابنه عبد الملك ، وسهل بن سعد أكبر منه في صحيح البخاري ، استولى على مصر والشام ، ومات بدمشق سنة خمس وستين .

(قالا) أى المسور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) زمن الحديبية (في بضع عشرة مائة من أصحابه) والبضع بكسر الباء وقد تفتح : ما بين الثلاث إلى التسع (حتى إذا كانوا بذى الحليفة) ميقات أهل المدينة المشهور (قلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدى) ظاهره البداءة بالتقليد (وأشعره) وعند الدارقطني : أنه صلى الله عليه وآله وسلم ساق يوم الحديبية سبعين بدنة عن سبعمائة رجل (وأحرم بالعمرة) ويؤخذ منه أن السنة لمريد النسك أن يشعر ويقلد بدنه عند الإحرام من الميقات ، وهل الأفضل تقديم الإشعار أو التقليد ، قال في الروضة : صح في الأول خبر في صحيح مسلم ، وصح في الثاني عن فعل ابن عمر ، وهو المنصوص . وزاد في المجموع أن الماوردي حكى الأول عن أصحابنا كلهم ولم يذكر فيه خلافاً . وفي هذا الحديث مشروعية الإشعار وفائدته الإعلام بأنها صارت هدياً ليتبعها من يحتاج إلى ذلك ، وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت أو ضلت عرفت أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها ، مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه ، وأبعد من منع من الإشعار ، واعتل باحتمال أنه كان مشروعاً قبل النهي عن المثلة ، فإن النسخ لا يصر إليه بالاحتمال ، بل وقع الإشعار في حجة الوداع ، وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان . قاله في الفتح .

## الحديث الثالث والسبعون

عن عائشة رضي الله عنها أنه بلغها أن ابن عباس رضي الله عنهما يقول : من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له حتى نحر الهدى .

( عن عائشة رضي الله عنها أنه بلغها أن ابن عباس رضي الله عنهما يقول : من أهدى هدياً ) أى بعث إلى مكة ( حرم عليه ما يحرم على الحاج ) من محظورات الإحرام ( حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي ) فيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها فتلت بأمرها ( ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيديه ) الشريفتين ( ثم بعث بها ) أى بالبدن إلى مكة ( مع أبى ) أبى بكر الصديق رضي الله عنه لما حج بالناس سنة تسع . قال ابن التين : أرادت عائشة بذلك عملها بجميع القصة ( فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء أحله الله حتى نحر الهدى ) وقد وافق ابن عباس جماعة منهم ابن عمر وقيس بن سعد وعلى وعمر والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون قالوا : من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم . وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون : لا يصير بذلك محرماً . وإلى ذلك صار فقهاء الأمصار وحجة الأولين ، مارواه الطحاوى وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال : كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد قيضه من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال : إني أمرت بيدنى التى بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا ، فلبست قميصى ونسيت فلم أكن أخرج قميصى من رأسى . لكن قال فى الفتح : وهذا لاحجة فيه لضعف إسناده . انتهى . قال الشوكاني فى السيل : وحديث

ابن جابر أخرج معناه أحمد من طريقين ورجالهم رجال الصحيح ، وأخرجه أيضاً البزار ، ويخالفه ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة ، ويمكن الجمع بتعدد القصة ، ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي من حديث جابر : أنهم إذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدى ، فمن شاء أحرم ومن شاء ترك ، وقد كان ابن عمر وابن عباس يبعثان بالهدى ويمسكان عما يمسك عنه المحرم . انتهى . قال ابن التين : خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء ، واحتجت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وما روته في ذلك يجب أن يصار إليه ، ولعل ابن عباس رجع عنه . انتهى . وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يحتنب شيئاً مما يحتنبه المحرم إلا الجماع ليلة جمع وسنده صحيح . وجاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس ، قال : فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس . وذهب جماعة من الفقهاء إلى أن من أراد النسك صار بمجرد تقليده الهدى محرماً . حكاه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحق ، قال : وقال أصحاب الرأي : من ساق الهدى وأم البيت ثم قلده وجب عليه الإحرام ، وقال الجمهور : لا يصير بتقليد الهدى محرماً ولا يجب عليه شيء . قال في الفتح : وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتى به قياساً للتولية في أمر الهدى على المباشرة له ، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الطاهرة . وفي الحديث من الفوائد تناول الشيء الكبير بنفسه وإن كان له من يكفيه إذا كان مما يهتم به ولا سيما ما كان من إقامة الشرائع وأمور الديانة ، وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ، ورد الاجتهاد بالنص ، وأن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم التأسي به حتى تثبت الخصوصية . وهذا الحديث أخرجه البخاري في الوكالة ، ومسلم والنسائي في الحج .

### الحديث الرابع والسبعون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى غَنَمًا . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلَدَ الْغَنَمَ وَأَقَامَ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا قَالَتْ : فَتَلْتُ قَلَائِدَهَا مِنْ عِهْنٍ كَانَ عِنْدِي .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها فى رواية أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أهدى غنمًا) أى بعث إلى مكة مرة . وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه فى الحج (وفى رواية عنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم قلد الغنم وأقام فى أهله حلالا) وفى رواية عنها : كنت أقتل قلائد الغنم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيبعث بها — أى إلى مكة — ثم يمكث — أى بالمدينة — حلالا . وقد احتج الشافعى بهذا على أن الغنم تقلد وبه قال أحمد والجمهور خلافاً لمالك وأبى حنيفة حيث منعه لأنها تضعف عن التقليد . قال عياض : المعروف من مقتضى الرواية أنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يهدى البدن لقوله فى بعض الروايات : قلد وأشعر ، وفى بعضها لم يحرم عليه شيء حتى نحر الهدى ، لأن ذلك إنما يكون فى البدن ، وإنما الغنم فى رواية الأسود هذه ولانفراده بها نزلت على حذف مضاف ، أى من صوف الغنم ، كما قال فى الأخرى : من عهن ، والعهن : الصوف لكن جاء فى بعض روايات حديث الأسود هذا : كنا نقلد الشاة ، وهذا يرفع التأويل . انتهى . قال أبو عبد الله الألبى : وأحاديث الباب ظاهرة فى تقليد الغنم . انتهى . وقال المنذرى : والإعلال بتفرد الأسود عن عائشة ليس بعلّة لأنه ثقة حافظ لا يضره التفرد ، وقد وقع الاتفاق على أنها لا تشعر لضعفها ، ولأن الإشعار لا يظهر فيها لكثرة شعرها وصوفها فتقلد بما لا يضعفها كالخيوط المفتولة ونحوها . قال ابن المنذر : أنكر مالك وأصحاب الرأى تقليدها زاد غيره : وكأنهم لم يبلغهم الحديث ، ولم نجد لهم حجة إلا قول بعضهم : إنها تضعف عن التقليد ، وهى حجة ضعيفة (وفى رواية عنها قالت : فتلت لهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم القلائد قبل أن يحرم )

ولفظ الهدى شامل للغنم وغيرها ، فالغنم فرد من أفراد ما يهدى . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهدى الإبل وأهدى البقر ، فمن ادعى اختصاص الإبل بالتقليد فعليه البيان ( وفي رواية : فتلت قلائدها ) أى البدن والهدايا . وفي رواية أنها فتلت تلك القلائد . وزاد مسلم : فأصبح فينا حلالا ، يأتى ما يأتى الحلال من أهله ( من عهن ) أى صوف ، وأكثر ما يكون مصبوغاً ليكون أبلغ فى العلامة ( كان عندى ) وفيه رد على من قال : تكره القلائد من الأوبار . واختار أن يكون من نبات الأرض ، وهو منقول عن ربيعة ومالك قال ابن التين : لعله أراد أنه الأولى مع القول بجواز كونها من الصوف . ونقل ابن فرحون فى مناسكه عن ابن عبد السلام أنه قال : والمذهب أن ماتنبتة الأرض مستحب على غيره . وقال ابن حبيب : يقلدها بما شاء .

## الحديث الخامس والسبعون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجَلَالِ الْبُذْنِ الَّتِي نَحَرْتُ وَبِجُلُودِهَا .

( عن علي رضي الله عنه قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أتصدق بجلال البدن التي نحرت وبيجلودها ) وفي هذا الحديث وأمثاله استحباب تجليل البدن والتصدق بذلك الجل . ونقل عياض عن العلماء أن التجليل يكون بعد الإشعار لثلا يتلطف بالدم ، وأن تشق الجلال عن الأسمة إن كانت قيمتها قليلة ، فإن كانت نفيسة لم تشق . قال صاحب الكواكب : وفيه أنه لا يجوز بيع الجلال ولا جلود الهدايا والضحايا كما هو ظاهر الحديث ، إذ الأمر حقيقة في الوجوب . انتهى . وتعقبه في اللامع فقال . فيه نظر ، فذلك صيغة أفعل لالفظ أمر . انتهى . وهذا الحديث أخرجه في الحج أيضاً وكذا مسلم وابن ماجه . قال في الفتح : وفي هذه الأحاديث استحباب التقليد والإشعار وغير ذلك ، يعنى التجليل والتصدق بالجلال ، وذلك يقتضى أن إظهار التقرب بالهدى أفضل من إخفائه ، والمقرر أن إخفاء العمل الصالح غير الفرض أفضل من إظهاره ، فإما أن يقال إن أفعال الحج مبنية على الظهور كالإحرام والطواف والوقوف ، فكأن الإشعار والتقليد والتجليل كذلك ، فيخص الحج من عموم الإخفاء . وإما أن يقال : لا يلزم من التقليد والإشعار والتجليل إظهار العمل الصالح ، لأن الذى يهديها يمكنه أن يبيعها مع من يقلدها ويشعرها ويجللها ولا يقول إنها لفلان فيحصل سنة التقليد وغيره مع كتمان العمل . وأبعد من استدلك بذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضاً . وإما أن يقال إن التقليد جعل عملاً لكونها هدياً حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيها .

## الحديث السادس والسبعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ زِيَادَةٌ : فَدُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَزْوَاجِهِ .

( عن عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) سنة عشر من الهجرة ( لخمسة بقين من ذى القعدة ) وسمى بذلك لأنهم كانوا يقعدون فيه عن القتال ، وقولها « لخمسة بقين » يقتضى أن تكون قائلته بعد انقضاء الشهر ، ولو قالت قبله لقالت إن بقين ( لا نرى ) بضم النون ، أى لانظن ( إلا الحج ) أى حين خروجهم من المدينة ، أو لم يقع فى نفوسهم إلا ذلك لأنهم كانوا لا يعرفون العمرة فى أشهر الحج ( فلما دنونا ) قربنا ( من مكة ) أى بسرف ، كما جاء عنها ، أو بعد طوافهم بالبيت وسعيهم كما فى رواية جابر ، ويحتمل تكريره الأمر بذلك مرتين فى الموضعين ، وأن العزيمة كانت آخراً حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة ( أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف ) بالبيت ( وسعى بين الصفا والمروة أن يحل ) أى يصير حلالاً بأن يتمتع ( تقدم ) هذا الحديث ( وفى هذه الرواية زيادة ) وهى : قالت عائشة ( فدخل ) مبنياً للمفعول ( علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت : ما هذا ؟ قال : نحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه ) عبر فى الترجمة بلفظ الذبح ، وفى الحديث بلفظ النحر ، إشارة إلى رواية سليمان بن بلال بلفظ : فقلت : ما هذا ؟ فقيل : ذبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه ، ونحر البقر جائز عند العلماء ، لكن الذبح مستحب لقوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » واستفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها استدلال به البخارى أمرهن لأنه لو كان الذبح بعلمها لم تحتج إلى الاستفهام ، لكن ذلك ليس دافعاً لاحتمال أن يكون تقدم علمها بذلك فيكون وقع استئذانهن فى ذلك

لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل أن يكون هو الذى وقع الاستئذان فيه وأن  
 يكون غير ذلك ، فاستفهمت عنه لذلك . قاله فى الفتح . وقال النووى :  
 هذا محمول على أنه استأذنه ، لأن التضحية عن الغير لا تجوز إلا بإذنه . وقال  
 البرماوى : وكأن البخارى عمل بأن الأصل عدم الاستئذان . قال ابن بطلان :  
 أخذ بظاهر هذا الحديث جماعة ، فأجازوا الاشتراك فى الهدى والأضحية ،  
 ولا حجة فيه ، لأنه يحتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة ، وأما رواية  
 يونس عن الزهرى عن عمرة عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر  
 عن أزواجه بقرة واحدة ، فقد قال الإسماعيلي : تفرد يونس بذلك وخالفه  
 غيره . انتهى . قال فى الفتح : ورواية يونس أخرجهما النسائي وأبو داود  
 وغيرهما ، ويونس ثقة حافظ ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضاً ، ولفظه  
 أصرح من لفظ يونس ، قال : ما ذبح عن آل محمد فى حجة الوداع إلا بقرة .  
 وللنسائي عن أبي هريرة قال : ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن  
 اعتمر من نسائه فى حجة الوداع بقرة بينهن . صححه الحاكم ، وهو شاهد  
 قوى لرواية الزهرى . وأما ما رواه عمار الذهبى عن عبد الرحمن بن القاسم  
 عن أبيه عن عائشة قالت : ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم  
 حجنا بقرة بقرة . أخرجه النسائي أيضاً ، فهو شاذ مخالف لما تقدم . وقد  
 رواه البخارى فى الأضاحى ومسلم أيضاً من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن  
 ابن القاسم بلفظ : ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه  
 بالبقرة ، ولم يذكر ما رواه عمار الذهبى . وأخرجه مسلم أيضاً من طريق  
 عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن ، لكن بلفظ « أهدي » بدل « ضحى »  
 والظاهر أن التصرف من الرواة ، لأنه ثبت فى الحديث ذكر النحر ، فحمله  
 بعضهم على الأضحية ، فإن رواية أبي هريرة صريحة فى أن ذلك كان عن  
 اعتمر من نسائه ، فقويت رواية من رواه بلفظ « أهدي » وتبين أنه هدى  
 التمتع ، فليس فيه حجة لما لك فى قوله « لأضاحيا على أهل منى » وتبين توجيه  
 الاستدلال به على جواز الاشتراك فى الهدى والأضحية . واستدل به على أن  
 الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمله عنه بغير أمره ولا علمه . وفيه جواز  
 الأكل من الهدى والأضحية .



### الحديث السابع والسبعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَنْحَرُ فِي الْمَنْحَرِ ،  
يَعْنِي مَنْحَرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان ينحر ) هديه ( في المنحر ،  
يعني منحر رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم ) ومنى كلها منحر ، فليس  
في تخصيص ابن عمر بمنحره صلى الله عليه وآله وسلم دلالة على أنه من المناسك  
لكنه كان شديد الاتباع للسنة . نعم في منحره صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة  
على غيره . قال ابن التين : منحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الجمرة  
الأولى التي تلي المسجد . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم من حديث جابر  
ولفظه : نحرنا هاهنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم . وهذا ظاهره أن  
نحره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك المكان وقع عن اتفاق لالشيء يتعلق  
بالنسك ، ولكن كان ابن عمر شديد الاتباع . وعن عطاء : كان ابن عمر  
لا ينحر إلا بمنى . وحكى ابن بطال قول مالك في النحر بمنى للحاج والنحر  
بمكة للمعتمر ، وأطال في تقرير ذلك وترجيحه ، ولا خلاف في الجواز  
وإن اختلف في الأفضل .

### الحديث الثامن والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا ، فَقَالَ :  
أَبْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سَنَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( وعنه ) أى عن ابن عمر ( رضي الله عنه أنه رأى رجلاً ) لم يسم ( قد  
أناخ بدنته ) أى بركها حال كونه ( ينحرها ) بمنى ( قال ) ابن عمر ( أبعثها )  
أى أثرها حال كونها ( قياماً ) مصدر بمعنى قائمة ، أى معقولة اليسرى . رواه  
أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم ، وقيل معنى « أبعثها » أقمها ( مقيدة )  
نصب على الحال من الأحوال المتداخلة أو المترادفة ( سنة محمد صلى الله عليه )  
وآله ( وسلم ) وقول الصحابي من السنة ، كذا مرفوع عند الشيخين لاحتجاجهما  
بهذا الحديث في صحيحيهما . وأخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والنسائي في الحج .

## الحديث التاسع والسبعون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَى الْبُذْنِ وَلَا أُعْطِيَ عَلَيْهَا شَيْئاً فِي جِزَارَتِهَا .

( عن علي رضي الله عنه قال : أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم على البذن ) وكانت مائة ، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر منها ثلاثاً وستين بدنة ، ثم أعطى علياً فنحر ماغير وأشركه في هديه ( ولا أعطى عليها شيئاً في ) أجرة ( جزارتها ) بكسر الجيم اسم للفعل ، يعني عمل الجزار . وجوز ابن التين ضمها ، وهو اسم للسواقط ، فإن صحت الرواية بالضم جاز أن يكون المراد أن لا يعطى من بعض الجزور أجرة للجزار . نعم يجوز إعطاؤه منها صدقة إذا كان فقيراً واستوفى أجرته كاملة ، وهذا موضع الترجمة ، لكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا يقع مساحمة في الأجرة لأجل ما يأخذه فيرجع إلى المعاوضة قال القرطبي : ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير . واستدل به على منع بيع الجلد ، ففيه دليل على أن جلود الهدى وجلالها الاتباع لعطفها على اللحم وإعطائها حكمه ، وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع ، فكذلك الجلود والجلال ، وأجازه الأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ، وهو وجه عند الشافعية ، قالوا : ويصرف ثمنه مصرف الأضحية . وأخرج أحمد عن قتادة بن النعمان مرفوعاً : لا تتبعوا الأضاحي والهدى ، وتصدقوا وكلوا واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوا ، وإن أطعتم من لحومها فكلوا إن شئتم . والحديث أخرجه البخاري أيضاً في الوكالة ، ومسلم وأبو داود في الحج ، وابن ماجه في الأضاحي .

## الحديث الثمانون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى ، فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : كُلُوا وَتَزَوَّدُوا ، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنهما قال : كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى) بإضافة ثلاث إلى منى ، أى الأيام الثلاثة التي يقام بها بمنى ، وهى الأيام المعدودات (فرخص لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : كلوا وتزودوا ، فأكلنا وتزودنا) وهذا الحديث ناسخ للنهي الوارد في حديث عليّ عند مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهانا أن نأكل من لحوم نسكنها بعد ثلاث وغيره ، وهو من نسخ السنة بالسنة . قال في الفتح : وهو من الحكم المتفق على نسخه . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأضاحي ، والنسائي في الحج .

## الحديث الحادى والثمانون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّتِهِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : خلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رأسه (فى حجته) أى حجة الوداع ، وهذا طرف من حديث طويل رواه مسلم من حديث نافع أن ابن عمر أراد الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير . . . الحديث ، وفيه : ولم يحلل من شىء حتى كان يوم النحر فنحر وحلق . وفيه دليل على أن الخلق نسل لا استباحة محذور للدعاء لفاعله بالرحمة ، والدعاء ثواب ، والثواب إنما يكون على العبادات لا على المباحات ، ولتفضيله أيضاً على التقصير ، إذ المباحات لا تتفاضل . قاله ابن المنير . ولا تحلل للحج والعمرة بدونه كسائر أركانها إلا لمن شعر برأسه فيتحلل منهما بدونه . والخلق أفضل للرجال . والقول بأن الخلق نسل قول الجمهور إلا رواية ضعيفة عن الشافعى أنه استباحة محذور . وحكى أيضاً عن عطاء وأبى يوسف ورواية عن أحمد وعن بعض المالكية .

## الحديث الثانی والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُمَّ  
ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمْ  
الْمُحَلِّقِينَ ، قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَالْمُقَصِّرِينَ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) فى حجة الوداع أو فى الحديبية أو فى الموضوعين جمعاً بين الأحاديث (اللهم ارحم المحلقين ، قالوا) أى الصحابة ، قال فى الفتح : لم أقف فى شيء من الطرق على الذين تولوا السؤال فى ذلك بعد البحث الشديد انتهى . وفى رواية ابن سعد فى الطبقات فى غزوة الحديبية أن عثمان وأباً قتادة هما اللذان قصرا ولم يحلقا فى عام الحديبية . قال الجلال ابن البلقيني : فيحتمل أن يكونا هما اللذان قالوا (والمقصرين) أى قل وارحم المقصرين (يارسول الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم ارحم المحلقين ، قالوا) قل (و) ارحم (المقصرين) يارسول الله (قال و) ارحم (المقصرين) وفيه تفضيل الحلق للرجال على التقصير الذى هو أخذ أطراف الشعر لقوله تعالى : « محلقين رموسكم ومقصرين » إذ العرب تبدأ بالأهم والأفضل . ويستحب لمن لا شعر برأسه أن يمر موسى عليه تشبيهاً بالخالفين ، وليس بفرض عند الحنفية بل هو واجب وقيل مستحب . واستدل بقوله « الخلقين » على مشروعية حلق جميع الرأس ، لأنه الذى تقتضيه الصيغة ، وقال بوجوب حلق جميعه مالك وأحمد ، وأقل ما يجزى عند الشافعية ثلاث شعرات ، وعند أبى حنيفة ربع الرأس ، وعند أبى يوسف النصف ، وعند أحمد أكثرها ، وعند المالكية جميع شعر رأسه ، ويستوعبه بالتقصير من قرب أصله . وأما النساء فالمشروع فى حقهن التقصير بالإجماع . وفيه حديث لأبى داود بإسناد حسن عن ابن عباس : ليس على النساء حلق إنما عليهن التقصير . وللترمذى من حديث على : نهى أن تحلق المرأة رأسها ، فيكره لها الحلق لنهيها عن التشبه

بالرجال . وفي الحديث من الفوائد أن الخلق أفضل من التقصير ، ووجهه أنه أبلغ في العبادة ، وأبين في الخضوع والذلة ، وأدلّ على صدق النية . والذي يقصر يبقى على نفسه شيئاً مما يتزين به ، بخلاف الخالق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى . وفيه إشارة إلى التجرد ، ومن ثم استحب الصلحاء إلقاء الشعر عند التوبة ، وفيه مشروعية الدعاء لمن فعل ما يشرع له ، وتكرير الدعاء لمن فعل الراجح من الأمرين المخير فيهما ، والتنبيه بالتكرار على ارجحان ، وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مرجوحاً .

## الحديث الثالث والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : أَغْفِرُ بَدَلَ  
أَرْحَمَ . قَالَهَا ثَلَاثًا ، قَالَ : وَلِلْمُقَصِّرِينَ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه مثل ذلك ) أى حديث ابن عمر المتقدم  
( إلا أنه قال اغفر بدل ارحم ) فيحتمل أن يكون بعض الرواة رواه بالمعنى  
أو قالها جميعاً ( قالها ثلاثاً ) أى قال : اغفر للمحلقين ثلاث مرات ، وفى  
الرابعة ( قال : وللمقصرين ) وفيه تفضيل الحلق على التقصير . نعم إن اعتمر  
قبل الحج فى وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر  
فالتقصير له أفضل ، نص عليه الشافعى فى الإملاء ، وقد تعرض النووى  
فى شرح مسلم للمسألة ، لكنه أطلق أنه يستحب للمتمتع أن يقصر فى العمرة  
ويحلق فى الحج ليقع الحلق فى أكمل العبادتين . قال الزركشى : ويؤخذ من  
قول الشافعى أن مثله يأتى فيما لو قدم الحج على العمرة ، وإنما لم يؤمر فى ذلك  
بحلق بعض رأسه فى الحج ويحلق بعضه فى العمرة ، لأنه يكره القزع . وفى  
الحديث أن التقصير مجزئ عن الحلق وإن لبس رأسه ، ولا عبرة بكون التلييد  
لايفعله إلا العازم على الحلق غالباً ، لكن لو نذر الحلق وجب عليه لأنه فى  
حقه قرابة ، بخلاف المرأة والخنثى ، ولم يجزه عنه القص ونحوه مما لايسمى  
حلقاً كالنتف والإحراق إذا حلق استئصال الشعر بالموسى ، وإذا استأصله  
بما لايسمى حلقاً هل يبقى الحلق فى ذمته حتى يتعلق بالشعر المستخلف تداركاً  
لما التزمه أولاً ، لأن النسك إنما هو إزالة شعر اشتمل عليه الإحرام المتجه  
الثانى ، لكن يلزمه لفوات الوصف دم . قاله القسطلانى .

## الحديث الرابع والثمانون

عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَصَّرتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَشَقِّصٍ .

( عن معاوية ) بن أبي سفيان ( رضي الله عنه قال : قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم ) أى أخذت من شعر رأسه ( بمشقص ) بكسر الميم : سهم فيه نصل عريض ، وقال القزاز : نصل عريض يرمى به الوحش ، وقال صاحب المحكم : هو الطويل من النصال وليس بعريض . زاد مسلم : وهو على المروة ، وهو يعين كونه في عمرة ، ويحتمل أن يكون في عمرة القضية أو الجعرانة ، ورجح النووي الثاني ، لكن في رواية أحمد : أخذت من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشر بمشقص وهو محرم ، يدل على أن ذلك في حجة الوداع ، لأنه لم يحج غيرها ، وفيه نظر ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحلّ حتى بلغ الهدى محلّه ، كما في الأحاديث الصحيحة وغيرها . وقد بالغ النووي في الرد على من زعم أن ذلك في حجة الوداع ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كان قارناً وثبت أنه حلق بمنى . وفرّق أبو طلحة شعره بين الناس ، فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حمله على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع ، لأن معاوية لم يكن حينئذ مسلماً إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ، ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان متمتعاً ، لأن هذا غلط فاحش ، فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل له : ماشأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر . قال الحافظ متعقباً لقوله « لا يصح حمله على عمرة القضاء » مالفظة : قلت : يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتُم إسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح . وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية تصريحاً بأنه أسلم بين الحديبية والقضية ، وأنه كان يخفى إسلامه خوفاً من أبويه . ولا يعارضه قول سعد : فعلناها ،



يعنى العمرة ، وهذا يعنى معاوية كافر بالعرش ، لأنه أخبر بما استصحبه من حاله ولم يطلع على إسلامه لكونه كان يخفيه . ولا ينافيه أيضاً ما رواه الحاكم فى الإكليل أن الذى خلق رأس النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى عمرته التى اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بنى بياضة ، لأنه يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولاً ، وكان الخلاق غائباً فى بعض حاجاته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالخلق لأنه أفضل ، ولا يعكر على كون ذلك فى عمرة الجعرانة إلا رواية أحمد أن ذلك كان فى أيام العشر ، إلا أنها كما قال ابن القيم معلولة أو وهم من معاوية . وقد قال قيس بن سعد راوينا عن عطاء عن ابن عباس عنه : والناس ينكرون هذا على معاوية . قال ابن القيم : وصدق قيس ، فنحن نحلف بالله أن هذا ما كان فى العشر قط . وقال فى الفتح : إنها شاذة ، قال : وأظن بعض راوينا حدث بالمعنى فوق له ذلك . انتهى . وأيضاً قد ترك ابن الجوزى رواية أحمد هذه . وقد وافق النووى على ترجيح كون ذلك فى عمرة الجعرانة المحب الطبرى والحافظ ابن القيم ، وتعقبه فى الفتح بأنه جاء أنه خلق فى الجعرانة ، ويجاب عنه بأن الجمع ممكن كما سلف . انتهى من نيل الأوطار للشوكانى رحمه الله . وفى هذا الحديث رواية صحابى عن صحابى ، ورواته كلهم مكيون سوى أبى عاصم فبصرى .

## الحديث الخامس والثمانون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ : مَتَى أُرْمَى الْجِمَارَ ؟  
 قَالَ : إِذَا رَمَى إِمَامُكَ فَارْمِهِ ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ ، قَالَ : كُنَّا نَتَحَيَّنُ ،  
 فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سأل رجل ) هو وبرة بن عبد الرحمن  
 المسلي الراوى ( متى أرمى الجمار ) أيام التشريق غير يوم النحر ( قال : إذا  
 رمى إمامك ) يعنى أمير الحاج ( فارمه ) بهاء ساكنة ، وهى للسكت ، وزاد  
 ابن عينية عن مسعر بهذا الإسناد ، فقلت له : أرأيت إن أخر إمامى ، أى  
 الرمى ( فأعاد عليه المسألة ، قال : كنا نتحين ) من الحين وهو الزمان ،  
 أى نراقب الوقت ( فإذا زالت الشمس رمينا ) أى الجمار الثلاث فى أيام  
 التشريق ، وكأن ابن عمر خاف على وبرة أنه يخالف الأمير فيحصل له منه  
 ضرر ، فلما أعاد عليه المسألة لم يسعه الكتان ، فأعلمه بما كانوا يفعلونه فى  
 زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويشترط أن يبدأ بالجمرة الأولى ثم  
 الوسطى ثم جمرة العقبة للتتابع . رواه البخارى مع قوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم : خذوا عني مناسككم . ولأنه نسل متكرر فيشترط فيه الترتيب كما فى  
 السعى ، فلا يعتد برمى الثانية قبل تمام الأولى ، ولا بالثالثة قبل تمام الأوليين ،  
 وقال الحنفية بسقوط الترتيب ، فلو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالتى  
 تلى مسجد الحيف جاز ، لأن كل جمرة قرينة بنفسها فلا يكون بعضها تابعا  
 للآخر . انتهى . وإذا ترك رمى يوم النحر ورمى أيام التشريق ولو سهو ألزمه  
 الدم . قال فى السيل : وأما لزوم الدم فلا دليل على ذلك إلا قول ابن عباس  
 إن صح عنه . وقد عرفت أن قول الصحابى ليس بحجة على أحد من العباد .  
 ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ، وأخرجه أبو داود .

## الحديث السادس والثمانون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، فَقِيلَ لَهُ :  
 إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا ، فَقَالَ : وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ هَذَا مَقَامُ الَّذِي  
 أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( عن عبد الله ) بن مسعود ( رضى الله عنه أنه رمى ) جمرة العقبة ( من  
 بطن الوادى ) فتكون مكة على يساره وعرفة عن يمينه ويكون مستقبل الجمرة ،  
 ولفظ الترمذى : لما أتى عبد الله جمرة العقبة استبطن الوادى ( فقيل له )  
 القائل عبد الرحمن بن يزيد النخعى ( إن ناساً يرمونها ) أى جمرة العقبة يوم  
 النحر ( من فوقها ، فقال : والذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه  
 سورة البقرة صلى الله عليه ) وآله ( وسلم ) خص سورة البقرة لمناسبتها للحال ،  
 لأن معظم المناسك مذكور فيها ، خصوصاً مايتعلق بوقت الرمي ، وهو قول  
 الله تعالى : « واذكروا الله فى أيام معدودات » وهو من باب التلميح ، فكأنه  
 قال من هنا رمى من أنزلت عليه أمور المناسك وأخذ عنه أحكامها ، وهو  
 أولى وأحق بالاتباع ممن رمى الجمرة من فوقها . ورواة هذا الحديث كلهم  
 كوفيون إلا شيخ البخارى فبصرى وسفيان مكي ، وفيه رواية الرجل عن  
 خاله ، وفيه ثلاثة من التابعين ، وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه فى الحج .

### الحديث السابع والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى . فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنْى عَنْ يَمِينِهِ وَرَمَى بِسَبْعٍ ، وَقَالَ : هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(وعنه ) أى عن ابن مسعود (رضى الله عنه أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى ) وهى جمره العقبة (جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ) واستقبل الجمره (ورمى ) الجمره (بسبع ) من الحصيات فلا يجزى بست ، وهذا قول الجمهور خلافاً لعطاء فى الإجزاء بالخمسة ومجاهد بالست ، وبه قال أحمد لحديث النسائي عن سعد بن مالك قال : رجعنا فى الحجة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول : رميت بسبع ، وبعضنا يقول : رميت بست ، فلم يعجب بعضهم على بعض . وحديث أبى داود والنسائي أيضاً عن أبى مجلز قال : سألت ابن عباس عن شيء من أمر الجمار ، قال : لا درى رماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست أو سبع وأجيب بأن حديث سعد ليس بمسند ، وحديث ابن عباس ورد على الشك ، وشك الشاك لا يقدر فى جزم الجازم ، وحصى الرمي جميعه سبعون حصاة : لرمى يوم النحر سبع ، ولكل يوم من أيام التشريق إحدى وعشرون ، لكل جمره سبع ، فإن نفر فى اليوم الثانى قبل الغروب سقط رمى اليوم الثالث وهو إحدى وعشرون حصاة ، ولادم عليه ولا إثم فيطرحها ، وما يفعله الناس من دفنها لا أصل له ، وهذا مذهب الأئمة الأربعة ، وعليه أصحاب أحمد ، لكن روى عنه أنها ستون ، فيرمى كل جمره بستة . وعنه أيضاً خمسون ، فيرمى كل جمره بخمسة ، وإذا ترك رمى يوم أو يومين عمداً أو سهواً تداركه فى باقى الأيام ، فيتدارك الأول فى الثانى أو الثالث والثانى فى الأولين فى الثالث ، ويكون ذلك أداء . وفى قول قضاء لمجاوزه للوقت المضروب له ، وعلى الأداء يكون الوقت المضروب وقت اختيار ، كوقت الاختيار للصلاة ، وجملة الأيام فى حكم الوقت الواحد ، ويجوز تقديم رمى التدارك على الزوال ، ويجب الترتيب بينه وبين رمى يوم التدارك بعد الزوال ، وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ،

ويجوز التدارك بالليل ، لأن القضاء لا يتأقت ، وقيل لايجوز ، لأن الرمي عبادة النهار كالصوم . ذكره كله الرافعي في الشرح ، وتبعه في الروضة والمجموع . كذا في القسطلاني . قال في السيل : أقول لم يرد مايدل على هذه الكلية . وأما حديث عاصم بن عدي عند أحمد وأهل السنن ومالك والشافعي وابن حبان والحاكم وصححه الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاء الإبل في البيتوتة عن منى ، يرمون يوم النحر ، ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ليومين ، ثم يرمون يوم النفر ، فهو على فرض أن بعض هذا الرمي وقع قضاء مختص بأهل الأعذار . نعم حديث « فدين الله أحق أن يقضى » يدل بعمومه على وجوب القضاء لكل عبادة ورد بها الشرع إلا ماخصه دليل . انتهى ( وقال ) ابن مسعود ( هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه ) وآله ( وسلم ) وهذا إنما يندب في رمي يوم النحر ، أما رمي أيام التشريق فن فوقها ، وقد امتازت جمرة العقبة عن الجمرتين الأخريين بأربعة أشياء : اختصاصها بيوم النحر وأن لا يوقف عندها وترمى ضحى ومن أسفلها استحباباً . وقد اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز ، سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها . والاختلاف في الأفضل . وفي الحديث جواز أن يقال سورة البقرة وسورة آل عمران ونحوهما ، وهو قول كافة العلماء إلا ماحكى عن بعض التابعين من كراهة ذلك ، وأنه ينبغي أن يقال السورة التي يذكر فيها كذا .

## الحديث الثامن والثمانون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يُسَهِّلَ فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامَلِ فَيَسْتَهْلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يرمى الجمرة الدنيا ) أى القرية إلى جهة مسجد الخيف ( بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ) من السبع ، وإثر بكسر الهمزة وسكون أثناء : أى عقب كل حصاة . واستدل به على اشتراط رمى الجمرات واحدة واحدة . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : خذوا عني مناسككم . وخالف فى ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا : لو رمى السبع دفعة واحدة أجزأه ( ثم يتقدم ) عنها ( حتى يسهل ) ينزل إلى السهل من بطن الوادى بحيث لا يصيبه المتطاير من الحصى الذى يرمى به ( فيقوم مستقبل القبلة ) مستدبر الجمرة ( فيقوم طويلا ويدعو ) قال الحافظ : وقد وقع تفسير طول القيام فيما رواه ابن أبى شيبه بإسناد صحيح عن عطاء : كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة . انتهى . وقال القسطلانى : بقدر سورة البقرة . رواه البيهقى : مع حضور قلبه وخشوع جوارحه ( ويرفع يديه ) فى الدعاء ( ثم يرمى ) الجمرة ( الوسطى ) ثم يأخذ عنها ( ذات الشمال ) أى يمشى إلى جهة شماله ( فيسهل ) أى ينزل إلى السهل من بطن الوادى كما فعل فى الأولى ( ويقوم مستقبل القبلة ) فى مكان لا يصيبه الرمى ( فيقوم ) قياماً ( طويلا ) كما وقف فى الأولى ( ويدعو ويرفع يديه ) فى دعائه ( ويقوم ) قياماً ( طويلا ) ثم يرمى جمرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ( للدعاء ) ثم ينصرف ( عقب رميها ) ويقول ( ابن عمر ) هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ) وآله ( وسلم يفعل ) أى جميع ما ذكر .

## الحديث التاسع والثمانون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونُوا آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أُمِرَ الناس ) أى أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس أمر وجوب أو ندب إذا أرادوا سفراً ( أن يكون آخر عهدهم ) طواف الوداع ( بالبيت ) ولمسلم عنه : كان الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينفرون أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت ، أى الطواف به ، كما رواه أبو داود ( إلا أنه خفف عن الحائض ) فلم يجب عليها ، واستفيد الوجوب على غيرها من الأمر المؤكد ، والتعبير في حق الحائض بالتخفيف ، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكد . قال في الفتح القدير : لا يقال أمر ندب بقريئة المعنى وهو أن المقصود الوداع ، لأننا نقول : ليس هذا يصلح صارفاً عن الوجوب لجواز أن يطلب حتماً لما في عدمه من شائبة عدم التأسف على الفراق وعدم المبالاة به ، على أن معنى الوداع ليس مذكوراً في النصوص ، بل أن يجعل آخر عهدهم بالطواف ، فيجوز أن يكون معلوماً بغيره مما لم نقف عليه ، ولو سلم فإنما تعتبر دلالة القريئة إذا لم يبق منها ما يقتضى خلاف مقتضاها وهنا كذلك فإن لفظ الترخيص يفيد أنه حتم في حق من لم يرخص له ، لأن معنى عدم الترخيص في الشيء هو تحميم طلبه ، إذ الترخيص فيه هو إطلاق تركه ، فعدمه عدم إطلاق تركه . وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم به ونهيه عن تركه وفعله الذى هو بيان للمجمل الواجب . ولا شك أن ذلك يفيد الوجوب ، ولا وداع على مريد الإقامة وإن أراد السفر بعده ، قاله الإمام ، ولا على مريد السفر قبل فراغ الأعمال ، ولا على المقيم بمكة الخارج للتنعيم ونحوه ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر عبد الرحمن أخا عائشة بأن يعمرها من التنعيم ولم يأمرها بوداع ، فلو نفر من منى ولم يطف للوداع جبر بدم لتركه نسكاً واجباً ، ولو أراد الرجوع إلى بلده من منى لزمه طواف الوداع وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى كما صرح به

في المجموع ، فإن عاد بعد خروجه من مكة أو منى بلا وداع قبل مسافة  
القصر وطاف للوداع سقط عنه الدم ، لأنه في حكم المقيم لا إن عاد بعدها  
فلا يسقط لاستقراره بالسفر الطويل ، ولا يلزم الطواف حائضاً طهرت  
خارج مكة ولو في الحرم . ذكره كله القسطلاني . واستدل بهذا الحديث  
على أن الطهارة شرط لصحة الطواف . وأخرجه مسلم والنسائي في الحج .

### الحديث التسعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ  
وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى  
الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ .

( عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى  
الظهر والعصر والمغرب والعشاء ) بعد أن رمى الجمار ونفر من منى ( ثم رقد  
رقدة بالمحصب ) اسم مكان متسع بين مكة ومنى ، وهو أقرب إلى منى ،  
ويقال له الأبطح ، والبطحاء ، وخيف بنى كنانة ، وحدّه ما بين الجبلين إلى  
المقبرة ( ثم ركب إلى البيت فطاف به ) طواف الوداع . وقوله « الظهر لا ينافي »  
أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرم إلا بعد الزوال ، لأنه رمى فنفر فنزل المحصب  
فصلى به الظهر .



## الحديث الحادى والتسعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رُخِّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَنَفَّرَ إِذَا أَفَاضَتْ ، قَالَ : وَسَمِعْتُ أَبْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : إِنَّهَا لَا تَتَنَفَّرُ ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لَهُنَّ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : رخص للحائض أن تنفر إذا أفاضت ) طافت للإفاضة قبل أن تحيض ( قال ) طاوس ( وسمعت ابن عمر يقول : إنها لا تنفر ) أى حتى تطهر وتطوف للوداع ( ثم سمعته يقول بعد : إن النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم رخص لهن ) أى للحيض فى ترك طواف الوداع بعد أن طفن طواف الإفاضة . قال فى الفتح : وهذا من مراسيل الصحابة ، لأن ابن عمر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويبين ذلك ما رواه النسائي والطحاوى عن طاوس أنه سمع ابن عمر يسأل عن النساء إذا حضن قبل النفر وقد أفضن يوم النحر ، فقال : إن عائشة كانت تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لهن قبل موته بعام . وفى رواية الطحاوى : قبل موت ابن عمر بعام . قال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالأمصار : ليس على الحائض التى قد أفاضت طواف وداع . وروينا عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر أنهم أمروها بالمقام ، فكأنهم أوجبوه عليها ، كما يجب عليها طواف الإفاضة . وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد عن ذلك وبقى عمر ، فخالفناه لثبوت حديث عائشة ، واستدل به الطحاوى ، وبحديث أم سليم على نسخ حديث الحارث فى حق الحائض الذى رواه أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوى ، واللفظ لأبى داود من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفى ، قال : أتيت عمر فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض ، قال : ليكن آخر عهدها بالبيت فقال الحارث : كذلك أفتانى . وفى رواية أبى داود : هكذا حدثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

## الحديث الثاني والتسعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ  
نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه قال : ليس التحصيب) أى  
التزول فى المحصب وهو الأبطح كما مر (بشئ) من أمر المناسك الذى يلزم  
فعله (إنما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) للاستراحة  
بعد الزوال ، فصلى فيه العصرين والمغربين ، وبات فيه ليلة الرابع عشر ،  
لكن لما نزل به كان التزول به مستحباً اتباعاً لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم  
على ذلك ، وقد فعله الخلفاء بعده . رواه مسلم عن ابن عمر بلفظ : كان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون الأبطح ، قال نافع :  
وقد حصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء بعده ، وهذا مذهب  
الشافعية والمالكية والجمهور ، وفى حديث عائشة عند البخارى : إنما كان  
منزل ينزله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون - أى التزول به - أسمع  
لخروجه ، أى أسهل ، راجعاً إلى المدينة ليستوى فى ذلك البطيء والمعتدل ،  
ويكون مبيتهم وقيامهم فى السحر ورحيلهم بأجمعهم إلى المدينة . قال فى الفتحة :  
والحاصل أن من نفى أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك  
فلا يلزم بتركه شئ ، ومن أثبتته كابن عمر أراد دخوله فى عموم التأسي  
بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم ، لا الإلزام بذلك ، ويستحب أن يصلى به  
الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل ، كما دل عليه حديث  
أنس وابن عمر . انتهى .

## الحديث الثالث والتسعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقْبَلَ بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بِذِي طَوًى ، وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ ، وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا أقبل ) من المدينة إلى مكة ( بات بذى طوى حتى إذا أصبح دخل ) مكة ( وإذا نفر ) من منى ( مرّ بذى طوى وبات بها حتى يصبح ، وكان يذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك ) قال ابن بطال : ليس هذا من مناسك الحج . قال في الفتح : قلت : وإنما يؤخذ منه أما كن نزوله صلى الله عليه وآله وسلم ليتأسى به فيها ، إذ لا يخلو شيء من أفعاله من حكمة ، والمقصود بهذا الحديث مشروعية المبيت بها أيضاً للراجع من مكة ، وغفل الداودي فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت في المحصب ، فجعل ذا طوى هو المحصب ، وهو غلط منه ، وإنما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النفر من منى ، فيصبح سائراً إلى أن يصل إلى ذى طوى فينزل بها ويبيت ، فهذا الذى يدل عليه سياق حديث الباب . انتهى . والله أعلم .

## أبواب العمرة

### الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ  
إِلَّا الْجَنَّةُ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( أبواب العمرة ) \*

بضم العين مع ضم الميم وإسكانها وبفتح العين وإسكان الميم ، وهى  
فى اللغة : الزيادة ، وقيل : القصد إلى مكان عامر ، وقيل : مشتق من عمارة  
المسجد الحرام . وفى الشرع : قصد الكعبة للنسك بشروط مخصوصة .  
( عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم )  
قال : العمرة إلى العمرة ( قال ابن التين : إلى بمعنى مع ، كقوله تعالى :  
« إلى أموالكم » ) كفارة لما بينهما ( من الذنوب ، والظاهر أن العمرة الأولى  
هى المكفرة لأنها هى التى وقع الخبر عنها أنها تكفر ، ولكن الظاهر من جهة  
المعنى أن العمرة الثانية هى التى تكفر ما قبلها إلى العمرة السابقة ، فإن التكفير  
قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر ، واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة  
مع أن اجتناب الكبائر مكفر ، فإذا تكفر العمرة ؟ وأجيب بأن تكفير  
العمرة مقيد بزمنها ، وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد ، فتغاير  
من هذه الحيثية ، وأشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغار دون الكبائر ،  
قال : وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ثم بالغ فى الإنكار  
عليه ( والحج المبرور ) الذى لا يخالطه إثم أو المتقبل الذى لارياء فيه ولا سمعة  
ولا رفث ولا فسوق ( ليس له جزاء إلا الجنة ) فلا يقتصر لصاحبه من الجزاء  
على تكفير بعض ذنوبه . قال فى الفتح : أما مناسبة الحديث لأحد شقى  
الترجمة وهو وجوب العمرة فشكل بخلاف الشق الآخر وهو فضلها فإنه  
واضح ، وكأن المصنف والله أعلم أشار إلى ماورد فى بعض طرق الحديث

المذكور وهو ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً : « تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة ، وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة » فإن ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة ، فيوافق قول ابن عباس : إنها لقرينتها في كتاب الله ، يريد قوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » . وأما إذا اتصف بكونه مبروراً فذلك قدر زائد . ووقع عند أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعاً : قيل : يارسول الله ما برّ الحج ؟ قال : إطعام الطعام وإفشاء السلام . ففي هذا تفسير المراد بالحج المبرور . ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبهم في حديث أبى هريرة : وفي حديث الباب دلالة على استحباب الإكثار من الاعتار ، خلافاً لقول من قال : يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة ، كالمالكية ، ولمن قال : مرة في الشهر ، من غيرهم . واستدل لهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة ، وأفعاله على الوجوب أو الندب . وتعقب بأن المندوب لم ينحصر في أفعاله ، فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته . وقد ندب إلى ذلك بلفظه ، فثبت الاستحباب من غير تقييد ، واتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبساً بأعمال الحج ، إلا ما نقل عن أبى حنيفة أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق . ونقل الأثرم عن أحمد : إذا اعتمر فلا بد أن يحلق رأسه أو يقصر ، فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام ، فيمكن حلق الرأس فيها . قال ابن قدامة : هذا يدل على كراهة الاعتار عنده في دون عشرة أيام . وفي الحديث أيضاً إشارة إلى جواز الاعتار قبل الحج ، وهو من حديث ابن مسعود الذى أشرنا إليه من عند الترمذى . وهذا الحديث رواه مسلم والترمذى أيضاً . وجزم البخارى بوجوب العمرة ، وهو متابع في ذلك للمشهور عن الشافعى وأحمد وغيرهما عن أهل الأثر ، والمشهور عن المالكية أن العمرة تطوع ، وهو قول الحنفية ، واستدلوا بما رواه الترمذى من طريق الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر : أتى أعرابى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يارسول الله أخبرنى عن العمرة ، أواجبة هى ؟ فقال : لا ، وأن تعتمر خير لك . وقال الترمذى : حسن صحيح ، لكن قال فى شرح المذهب : اتفق الحفاظ على أنه حديث

ضعيف ، ولا يغتر بقول الترمذى فيه حسن صحيح . وقال ابن الهمام فى فتح  
القدير : إنه لا ينزل عن كونه حسناً ، والحسن حجة اتفاقاً ، وإن قال  
الدارقطنى الحجاج بن أرطاة يعنى الراوى فيه لا يحتج به فقد اتفقت الروايات  
عن الترمذى على تحسين حديثه هذا ، وقد رواه ابن جريج عن محمد  
ابن المنكدر عن جابر ، وأخرجه الطبرانى فى الصغير والدارقطنى بطريق  
آخر عن جابر فيه يحيى بن أيوب وضعفه ، وقد روى ابن لهيعة عن عطاء عن  
جابر : الحج والعمرة فريضتان . أخرجه ابن عدى أيضاً ، ونحوه عند الحاكم  
والدارقطنى عن زيد بن ثابت ، لكن قال : الحاكم الصحيح عن زيد من  
قوله . انتهى . وفيه لإسماعيل بن مسلم ضعفه ، ولا يثبت عن جابر فى هذا  
الباب شىء . بل روى ابن الجهم المالكى بإسناد حسن : ليس مسلم . إلا عليه  
عمرة موقوف على جابر . واستدل الأولون بقول الضبى بن معبد : رأيت  
الحج والعمرة مكتوبتين على فأهللت بهما . فقليل له : هديت سنة نبيك .  
أخرجه أبو داود . وروى ابن خزيمة وغيره فى حديث عمر فى سؤال جبريل  
عن الإيمان والإسلام فوقع فيه : وأن تحج وتعتمر ، وإسناده قد أخرجه مسلم ،  
لكن لم يسق لفظه . قال الدارقطنى : وإسناده صحيح ، وبأحاديث أخرى  
وبقوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » أى أقيموا . وذهب ابن عباس  
وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن وجبت على غيرهم .  
ومذهب الحنابلة الوجوب كالحج . قال الزركشى منهم ، وبه جزم جمهور  
الأصحاب ، وعنه أنها سنة ، وعن عائشة عند ابن ماجه والبيهقى وغيرهما  
بأسانيد صحيحة قالت : قلت : يارسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال :  
نعم جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة . وروى الترمذى وصححه أن أبا رزين  
لقيط بن عامر العقيلي أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يارسول  
الله إن أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الظعن . قال : حج عن  
أبيك واعتمر . وروى عبد الباقي بن قانع عن أبى هريرة قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم : الحج جهاد والعمرة تطوع . وهو أيضاً حجة  
للقاتل بسنيته . وأخرج ابن أبى شيبه عن عبد الله بن مسعود : الحج فريضة  
والعمرة تطوع . قال ابن الهمام : وكفى بعبد الله قدوة . وتعدد طرق حديث  
الترمذى الذى اتفقت الروايات على تحسينه يرفعه إلى درجة الصحيح ، كما أن

تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى الحسن ، فقام ركن المعارضة والاقتراض  
لايثبت مع المعارضة ، لأن المعارضة تمنعه من إثبات مقتضاه ، ولا يخفى  
أن المراد من قول الشافعي الفرض الظني هو الوجوب عندنا ، ومقتضى  
ماذكرناه أن لايثبت مقتضى مارويناه أيضاً للاشتراك في موجب المعارضة ،  
فحاصل التقرير حينئذ تعارض مقتضيات الوجوب والنقل فلا يثبت ويبقى  
مجرد فعله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه والتابعين ، وذلك يوجب السنة ،  
فقلنا بها . انتهى . قال الإمام الشوكاني في السيل : ولم يرد دليل صحيح يدل  
على وجوب العمرة المفردة ، وما ورد مما فيه دلالة على الوجوب فلم يثبت  
من وجه صحيح تقوم به الحجة ، وأما قوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله »  
فليس هذا في العمرة المفردة بل في العمرة التي مع الحج ، وقد لزم بالدخول  
فيها والنزاع في وجوب العمرة المفردة من الأصل . ويؤيد عدم الوجوب  
ما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه البيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
سئل عن العمرة : أواجبة هي ؟ قال : لا . وفي إسناده الحجاج بن أرطاة ،  
وفيه ضعف . ويؤيد عدم الوجوب قوله تعالى : « ولله على الناس حج  
البيت » ولم يذكر العمرة . وفي الأحاديث الصحيحة التي فيها بيان أركان  
الإسلام الاقتصار على الحج ولم يذكر العمرة . انتهى .

## الحديث الثاني

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ فَقَالَ :  
لَا بَأْسَ ، وَقَالَ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ .

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : أَرْبَعًا ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ . قَالَ السَّائِلُ : فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ :  
يَا أُمَّاهُ أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَتْ : مَا يَقُولُ ؟ قَالَ  
يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ فِي  
رَجَبٍ ، قَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا اعْتَمَرَ عُمْرَةً إِلَّا وَهُوَ  
شَاهِدُهُ ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ .

---

( عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه سئل عن العمرة ) السائل عكرمة  
ابن خالد المخزومي ( قبل الحج ، فقال ) ابن عمر ( لا بأس ) زاد أحمد وابن خزيمة  
لا بأس على أحد أن يعتمر قبل الحج ( وقال : اعتمر النبي صلى الله عليه )  
وآله ( وسلم قبل أن يحج \* وعنه ) أى عن ابن عمر رضى الله عنهما ( أنه  
قيل له : كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم ) القائل عروة بن الزبير  
كما فى مسلم ( قال : أربع ) بالرفع أى عمره أربع ، ولأبى ذر : أربعاً  
بالنصب ، أى اعتمر أربعاً ( إحداهن ) أى العمرات كانت ( فى رجب )  
فكرهنا أن نردّ عليه ( قال السائل : فقلت لعائشة ) أم المؤمنين رضى الله  
عنها ( يا أمّاه ألاتسمعين مايقول أبو عبد الرحمن ) عبد الله بن عمر رضى الله  
عنهما ( قالت ) عائشة ( مايقول ) عبد الله ( قال ) عروة ( يقول : إن رسول  
الله صلى الله عليه وآله ( وسلم ) اعتمر أربع عمرات إحداهن فى ) شهر ( رجب  
قالت ) عائشة ( يرحم الله أبا عبد الرحمن ، ما اعتمر ) النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم ( عمرة إلا وهو ) أى ابن عمر ( شاهده ) أى حاضر معه ( وما اعتمر )



صلى الله عليه وآله وسلم ( في ) شهر ( رجب قط ) قالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان ولم تنكر عليه إلا قوله « إحداهن في رجب » وزاد مسلم عن عطاء عن عروة : وابن عمر يسمع ، فإما قال لا ، ولا نعم ، سكت . قال النووي : سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان اشتبه عليه أو نسي أو شك . انتهى . وبهذا يجاب عما استشكل من تقديم قول عائشة النافي على قول ابن عمر المثبت ، وهو خلاف القاعدة المقررة .

## الحديث الثالث

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ : كَمْ أَعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : أَرْبَعًا ، عُمْرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَدَّهُ الْمُشْرِكُونَ ، وَعُمْرَةَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَالَحَهُمْ ، وَعُمْرَةَ الْجِعْرَانَةِ إِذْ قَسَمَ غَنِيمَةَ أَرَاهُ حُتَيْنٍ ، قُلْتُ : كَمْ حَجَّ ؟ قَالَ : وَاحِدَةً ، وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ : أَعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ رَدُّوهُ ، وَمِنَ الْقَابِلِ عُمْرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَعُمْرَةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمْرَةَ مَعَ حَجَّتِهِ .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه أنه سئل : كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) السائل قتادة بن دعامة (قال أربعا : عمرة الحديبية في ذى القعدة) سنة ست (حيث صدّه المشركون) فنحر الهدى بها وحلق هو وأصحابه ورجع إلى المدينة (وعمرة من العام المقبل في ذى القعدة حيث صالحهم) يعنى قريشاً ، وهى عمرة القضاء والقضية ، وإنما سميت بهما لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قاضى قريشاً فيها لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التى صد عنها ، إذ لو كان كذلك لكانتا عمرة واحدة . وهذا مذهب الشافعية والمالكية . وقال الحنفية : هى قضاء عنها . قال فى الفتح القدير : وتسمية الصحابة وجميع السلف إياها بعمرة القضاء ظاهر فى خلافه ، وتسمية بعضهم إياها عمرة القضية لاينفيه ، فإنه اتفق فى الأولى مقاضاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل مكة على أن يأتى من العام المقبل فيدخل مكة بعمرة ويقم ثلاثاً وهذا الأمر قضية تصح إضافة هذه العمرة إليها فإنها عمرة كانت عن تلك القضية ، فهى قضاء عن تلك القضية ، فتصح إضافتها إلى كل منهما ، فلا تستلزم الإضافة إلى القضية نفي القضاء ، والإضافة إلى القضاء تفيد ثبوته ، فيثبت مفيد ثبوته بلا معارض . انتهى (وعمرة الجعرانة) وهى ما بين الطائف ومكة (إذ) أى حين (قسم غنيمة ، أراه) أى أظنه ، وهو اعترض

بين المضاف وبين ( حنين ) المضاف إليه ، وكان الراوى طراً عليه شك فأدخل لفظ أراه بينهما . وقد رواه مسلم عن همام بغير شك . وحنين واد بينه وبين مكة ثلاثة أميال ، وكانت في سنة ثمان في زمن غزوة الفتح ، ودخل صلى الله عليه وآله وسلم بهذه العمرة إلى مكة ليلاً وخرج منها ليلاً إلى الجعرانة فبات بها فلما أصبح وزالت الشمس خرج في بطن سرف حتى جاء مع الطريق ، ومن ثم خفيت هذه العمرة على كثير من الناس . قال قتادة ( قلت ) لأنس ( كم حج ) صلى الله عليه وآله وسلم ( قال ) حج ( واحدة وفي رواية أنه قال : اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث ردّوه ومن القابل عمرة الحديبية ) قال ابن التين : هذا أراه وهماً لأن التي ردّوه فيها هي عمرة الحديبية ، وأما التي من قابل فلم يرّده منها . قال الحافظ : قلت لا وهم في ذلك لأن كلا منهما كان من الحديبية ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرة الحديبية » يتعلق بقوله « حيث ردّوه » انتهى ( وعمرة في ذى القعدة ) وهي عمرة الجعرانة ( وعمرة مع حجته ) وهي الرابعة .

## الحديث الرابع

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ مَرَّتَيْنِ .

( عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذى القعدة قبل أن يحج مرتين ) وهذا لا يدل على نفى غيره ، لأن مفهوم العدد لا اعتبار له ، وقيل : إن البراء لم يعد الحديبية لكونها لم تتم والتي مع حجته لأنها دخلت في أفعال الحج ، وكلهنّ أى الأربعة في القعدة في أربعة أعوام على ماهو الحق ، كما ثبت عن عائشة وابن عباس : « لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا في ذى القعدة ، ولا يتأفيه كون عمرته التي مع حجته في ذى الحجة ، لأن مبدأها كان في ذى القعدة ، لأنهم خرجوا لحمس بقين من ذى القعدة كما في الصحيح ، وكان إحرامه بها في وادى العقيق قبل أن يدخل ذو الحجة ، وفعلها كان في ذى الحجة ، فصح طريقاً للإثبات والنفي ، وأما ما رواه الدارقطنى عن عائشة : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة رمضان » فقد حكم الحفاظ بغلط هذا الحديث ، إذ لا خلاف أن عمره لم تزد على أربع ، وقد عيناها أنس وعدّها وليس فيها ذكر شيء منها في غير ذى القعد سوى التي مع حجته ، ولو كانت له عمرة في رجب وأخرى في رمضان لكانت ستاً ، ولو كانت أخرى في شوال كما هو في سنن أبى داود عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في شوال كانت سبعاً والحق في ذلك أن ما أمكن فيه الجمع وجب ارتكابه دفعاً للمعارضة ، وما لم يمكن فيه حكم بمقتضى الأصح والأثبت . وهذا أيضاً ممكن الجمع بإرادة عمرة الجعرانة ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى حنين في شوال وأحرم بها في ذى القعدة ، فكان مجازاً للقرب . هذا إن صح وحفظ وإلا فالمعول عليه الثابت . والله أعلم . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون إلا عطاء ومجاهداً فكيان ، وفيه التحديث والعنونة والسؤال والسماع والقول .

## الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ وَيُعِمِّرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ ، وَأَنَّ سُرَاقَةَ بِنَ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعَقَبَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا ، فَقَالَ : أَلَكُمْ هَذِهِ خَاصَّةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ لِلْأَبَدِ .

( عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يردف ) أى بإرداف ( عائشة ) أخته ، أى يركبها وراءه على ناقته ( ويعممرها ) من الإعمار ( من التنعيم ) إنما عين التنعيم لأنه أقرب إلى الحل من غيره ، وهو موضع على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة أقرب أطراف الحل إلى البيت ، سمي به لأنه على يمينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم والوادي اسمه نعان . قاله فى القاموس . وقال الحب الطبرى فيما قرأته فى تحصيل المرام : هو أمام أدنى الحل وليس بطرف الحل ، ومن فسره بذلك فقد تجاوز وأطلق اسم الشيء على ما قرب منه . انتهى . وروى الأثر رقى من طريق ابن جريج قال : رأيت عطاء يصف الموضع الذى اعتمرت منه عائشة ، قال : فأشار إلى الموضع الذى ابتنى فيه محمد بن على بن شافع المسجد الذى وراء الأكمة ، وهو المسجد الحرب ، وهو أفضل مواقيت العمرة بعد الجعرانة عند الأربعة إلا أبا حنيفة رحمه الله . انتهى . واستدل بالحديث على تعيين الخروج إلى أدنى الحل لمريد العمرة ، فيلزمه الخروج من الحرم ولو بقليل من أى جانب شاء ، للجمع فيها بين الحل والحرم ، كالجمع فى الحج بينهما بوقوفه بعرفة ، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر عائشة بالخروج إلى الحل للإحرام بالعمرة ، فلو لم يجب الخروج لأحرمت من مكانها لضيق الوقت ، لأنه كان عند رحيل الحاج ، وأفضل بقاء الحل للإحرام بالعمرة الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية ، ولو أحرم بها من مكة وتم أفعالها ولم يخرج إلى الحل قبل تلبسه بفرض منها أجزأه ما أحرم به ولزمه الدم ، لأن الإساءة بترك الإحرام من الميقات إنما تقتضى لزوم الدم لاعدم

الإجزاء ، فإن عاد إلى الحل قبل التلبس بفرض سقط عنه الدم . ذكره القسطلاني . قال في الفتح : هل يتعين التنعيم لمن كان بمكة أم لا ، وإذا لم يتعين ، هل لها فضل على الاعتناء من غيرها من جهات الحل أو لا ؟ قال صاحب الهدى ، يعنى الحافظ ابن القيم رحمه الله : لم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة إقامته بمكة قبل الهجرة إلا داخلا إلى مكة ، ولم يعتمر قط خارجاً من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم ، ولا يثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته صلى الله عليه وآله وسلم إلا عائشة وحدها . انتهى . وبعد أن فعلته عائشة بأمره دلّ على مشروعيتها . واختلفوا أيضاً هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة ، فروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقّت لأهل مكة التنعيم . ومن طريق عطاء قال : من أراد العمرة من هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنعيم أو إلى الجعرانة فليحرم منها ، وأفضل ذلك أن يأتي ميقاناً من مواقيت الحج . قال الطحاوى : ذهب قوم إلى أنه لاميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التنعيم ، ولا ينبغي مجاوزته ، كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج . وخالفهم آخرون فقالوا : ميقات العمرة الحل ، وإنما أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بالإحرام من التنعيم لأنه كان أقرب الحل من مكة . ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت : فكانت أدنانا من الحرم التنعيم فاعتمرت منه ، قال : فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل وأن التنعيم وغيره في ذلك سواء . انتهى . قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله : لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر إلا لعذر لافي رمضان ولا في غيره ، والذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة إلا عائشة ، ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين . انتهى . وقد تقدم ما قاله صاحب الهدى نقلاً عن الفتح ، وزاد : وقد قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الوحي ثلاث عشرة سنة لم ينقل أنه اعتمر خارجاً من مكة ، ولم يفعله أحد على عهده قط إلا عائشة ، لأنها أهلت بالعمرة فحاضت ، فأمرها فقرنت فوجدت في نفسها أن ترجع صواحبتها بحجة وعمره مستقلتين ، فإنهن كنّ متمتعات ولم يحضن ، وترجع هي بعمره

في ضمن حجتها ، فأمر أخاها أن يعمرها من التمتع مطيئاً لقلبها . انتهى .  
وتدل له رواية البخاري عن جابر رضى الله عنه وفيها قالت : يا رسول الله  
أتنتلقون بعمره ؟ أى منفردة عن حجة ، وحجة ، أى منفردة عن عمرة ،  
وأنطلق بالحج ؟ أى من غير عمرة منفردة . فأمر صلى الله عليه وآله وسلم  
عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التمتع . قال القسطلاني : أى لتعتمر  
منه تطيئاً لقلبها . فاعتمرت منه بعد الحج في ذى الحجة ، أى ليلة المحصب  
( وأن سراقه بن مالك بن جعشم ) بضم الجيم المدلجى الكنانى ( لقي النبي صلى  
الله عليه ) وآله ( وسلم بالعقبة وهو ) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
( يرميها ) أى يرمى جمرة العقبة ( فقال ) أى سراقه ( ألكم هذه ) الفعلة وهى  
فسخ الحج إلى العمرة أو القران أو العمرة فى أشهر الحج ( خاصة يا رسول  
الله ؟ ) أى هل مخصوصة بكم فى هذه السنة ، أو لكم ولغيركم أبداً ( قال )  
صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً له ( لا ، بل للأبد ) وفى رواية جعفر عند مسلم :  
فقام سراقه فقال : يا رسول الله ألعامنا هذا أم للأبد ؟ فشبك أصابعه واحدة  
فى أخرى وقال : دخلت العمرة فى الحج مرتين ، لا بل للأبد أبداً . ومعناه  
كما قال النووي عند الجمهور : أن العمرة يجوز فعلها فى أشهر الحج لإبطالها  
لما كان عليه أهل الجاهلية ، وقيل معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة ،  
قال : وهو ضعيف ، وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل ، بل  
الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ ، وهو مذهب الحنابلة ، بل قال المرداوى  
فى كتابه « الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف » ، وهو شرح المقنع لشيخ  
الإسلام موفق الدين بن قدامة : إن فسخ القارن والمفرد حجها إلى العمرة  
مستحب بشرطه نص عليه وعليه الأصحاب قاطبة ، قال : وهو من مفردات  
المذهب ، لكن المصنف ، أى ابن قدامة هنا ذكر الفسخ بعد الطواف والسعى  
وقطع به الخرق ، وقدمه الزركشى وقال هذا ظاهر الأحاديث ، وعن  
ابن عقيل : الطواف بنية العمرة هو الفسخ ، وبه حصل رفض الإحرام لا غير ،  
قال : فهذا تحقيق فسخ الحج وما يفسخ به . وقال فى الكافى : يسنّ لها  
إذا لم يكن معها هدى أن يفسخا نيتهما بالحج وينويا عمرة مفردة ويحلا من  
إحرامهما بطواف وسعى وتقصير ليصيرا متمتعين . وقال فى الانتصار :  
لو ادعى مدع وجوب الفسخ لم يبعد . وقال الشيخ تقي الدين : يجب على من

اعتقد عدم مساعه أن يعتقده ولو ساق هدياً فهو على إحرامه لا يصح فسخه الحج إلى العمرة على الصحيح عندهم ، وحيث صح الفسخ لزم دم على الصحيح من مذهبهم نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . انتهى . وقال بعض الحنابلة : نحن نشهد الله أنا لو أحرمتنا بحج لرأينا فرضاً فسخه إلى عمرة تفادياً من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك أن في السنن عن البراء ابن عازب : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فأحرمتنا بالحج فلما قدمنا مكة قال : اجعلوها عمرة ، فقال الناس : يارسول الله قد أحرمتنا بالحج فكيف نجعلها عمرة ؟ قال : انظروا ما أمركم به فافعلوا ، فردوا عليه القول ، فغضب ... الحديث . وقال سلمة بن شبيب لأحمد : كل أمرك عندي حسن إلا خلة واحدة . فقال : وما هي ؟ قال : تقول بفسخ الحج إلى العمرة . فقال : ياسلمة كنت أرى لك عقلاً ، عندي في ذلك أحد عشر حديثاً صحاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتركها لقولك ؟ وقال في الفتح : يحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين لتعدد المكانين . انتهى . وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف : هو مختص بهم تلك السنة لا يجوز بعدها ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج . وفي حديث أبي ذر عند مسلم : كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، يعني فسخ الحج إلى العمرة . وعند النسائي عن الحارث بن بلال عن أبيه قال : قلت : يارسول الله فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال : لا بل لنا خاصة . وهذا لا يعارضه حديث سراقه ، لأن سبب الأمر بالفسخ ما كان إلا تقرير الشرع العمرة في أشهر الحج مالم يكن مانع من سوق الهدى ، وذلك أنه كان مستعظماً عندهم حتى كانوا يعدونها في أشهر الحج من أفجر الفجور ، فكسر سورة ما استحکم في نفوسهم من الجاهلية من إنكاره بحملهم على فعله بأنفسهم فلو لم يكن حديث بلال بن الحارث ثابتاً كما قال الإمام أحمد حيث قال : لا يثبت عندي ولا يعرف هذا الرجل ، كان حديث ابن عباس : كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض ... الحديث ، صريحاً في كون سبب الأمر بالفسخ هو قصد محو ما استمر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه . وقال ابن المنير : ترجم على أن العمرة من التمتع ،



ثم ذكر حديث سراقه ، وليس فيه تعرض لميقات ، ولكن الأصل العمرة في أشهر الحج . وأجاب بأن وجه ذكره في الترجمة الرد على من لعله يزعم أن التنعيم كان خاصاً باعتمار عائشة حينئذ ، فقرر بحديث سراقه أنه غير خاص وأنه عام أبداً . انتهى . وقد رجح الحافظ ابن القيم رحمه الله فسخ الحج إلى العمرة في كتابه الهدى وكتاب أعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا مزيد عليه . ولاشك أن الحجة معه لأمع غيره ، يتضح ذلك بعد النظر الصحيح في كتبه ، وقد جنح إلى مارجحه الإمام ابن القيم الحافظ الشوكاني في نيل الأوطار ، وبسط القول في ذلك وقوى دعائمه بالأدلة الصحيحة ، فراجعته تجد ما يشفي ويكفي ، وبالله التوفيق . وحديث الباب أخرجه البخاري في التتمى ، وأبو داود في الحج . وحديث سراقه هذا طرف من حديث جابر الطويل لامن حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، فكان على صاحب التجريد أن يقول : وفي رواية عن جابر أن سراقه ، إلخ ، رفعا لهذا الوهم ، لكن قصرت عبارته في هذا المقام ، أو هو سهو من قلم الناسخ أو الطابع ، والله أعلم .

### الحديث السادس

حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْحَجِّ تَكَرَّرَ كَثِيرًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِتَمَامِهِ .

( حديث عائشة رضى الله عنها في الحج ) أى في ذكر قصة حج الوداع ( تكرر كثيراً ، وقد تقدم بتمامه ) فلا حاجة إلى العود بذكره .

## الحديث السابع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا فِي الْعُمْرَةِ : وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ نَفَقَتِكَ أَوْ نَصَبِكَ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) فى رواية أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لها فى العمرة : ولكنها) أى عمرتك (على قدر نفقتك أو نصبك) تعبك ، لما فى إنفاق المال فى الطاعات من الفضل وقمع النفس عن شهواتها من المشقة ، وقد وعد الله الصابرين أن يوفيهم أجرهم بغير حساب ، لكن قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام : إن هذا ليس بمطرد ، فقد تكون بعض العبادات أخف من بعض وهى أكثر فضلاً بالنسبة إلى الزمان ، كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام الليل من رمضان فى غيرها ، وبالنسبة للمكان ، كصلاة ركعتين بالمسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات فى غيره . وأجيب بأن الذى ذكره لا يمنع الاطراد ، لأن الكثرة الحاصلة فيما ذكره ليست من ذاتها وإنما هى بحسب ما يعرض لها من الأمور المذكورة . و «أو» فى قوله «أو نصبك» قال الكرمانى : إما للشك وإما للتنويع . وفى رواية الإسماعيلي من طريق أحمد بن منيع عن إسماعيل ما يؤيد الأول ولفظه : على قدر نصبك أو تعبك . وفى لفظ : على قدر نفقتك أو نصبك ، أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفى رواية الطبرانى والحاكم ما يؤيد الثانى ولفظه . إن لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك بواو العطف . وقد استدل بظاهر هذا الحديث على أن الاعتبار لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجراً من جهة الحل البعيدة ، وهذا ليس بشيء ، لأن الجعرانة والحديثة مسافتهما إلى مكة واحدة ستة فراسخ ، والتنعيم مسافته إليها فرسخ واحد ، فهو أقرب إليها منهما . وقد قال الشافعى : أفضل بقاع الحل للاعتبار الجعرانة ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أحرم منها ، ثم التنعيم ، لأنه أذن لعائشة ، قال : وإذا تنحى عن هذين الموضعين فأين أبعد حتى يكون أكثر لسفره كان أحب إلى . انتهى . وعن أحمد أن المكى كلما تباعد فى العمرة كان أعظم للأجرة . وقال الحنفية : أفضل بقاع الحل للاعتبار بالتنعيم . ووافقهم بعض الشافعية والحنابلة ،

ووجهه أنه لم ينقل أن أحداً من الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج من مكة إلى الحل ليحرم بالعمرة غير عائشة ، وأما اعتباره من الجعرانة فكان حين رجوع من الطائف مجتازاً إلى المدينة ، ولكن لا يلزم من ذلك تعيين التنعيم للفضل لما دل عليه هذا الخبر أن الفضل في زيادة التعب والنفقة ، وإنما يكون التنعيم أفضل من جهة أخرى تساويه إلى الحل ، لامن جهة أنه أبعد منه .  
قاله في الفتح .

## الحديث الثامن

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا كَانَتْ كُلَّمَا مَرَّتْ  
بِالْحَجُّونِ تَقُولُ : صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، لَقَدْ نَزَلْنَا مَعَهُ هَاهُنَا ، وَنَحْنُ  
يَوْمَئِذٍ خِفَافٌ ، قَلِيلٌ ظَهَرْنَا ، قَلِيلَةٌ أَزْوَادُنَا ، فَأَعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي  
عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ ، فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ أَحْلَلْنَا ، ثُمَّ أَهْلَلْنَا  
مِنَ الْعَشِيِّ بِالْحَجِّ .

( عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها كانت كلما مرت بالحجون )  
بفتح الحاء وضم الجيم المخففة وسكون الواو آخره نون . قال التقى القاسمي في تاريخ  
البلد الحرام : هو جبل بالمعل ، مقبرة أهل مكة على يسار الداخل إلى مكة  
ويمين الخارج منها إلى منى ، على مقتضى ما ذكره الأزرقى والفاكهى في تعريفه  
لأنهما ذكراه في شق معل مكة اليماني ، وهو الجهة التي ذكرناها ، وإذا  
كان كذلك فهو يخالف ما يقوله الناس من أن الحجون الثانية التي يهبط منها  
إلى مقبرة المعل . وكلام الحب الطبري يوافق ما يقوله الناس . قال القسطلاني :  
وكنيت قلده في ذلك ثم ظهر لي أن ما قاله الأزرقى والفاكهى أولى ، لأنهما  
بذلك أدري ، وقد وافقهما على ذلك إسحق الخزاعي راوى تاريخ الأزرقى .  
ولعل الحجون على مقتضى قول الأزرقى والفاكهى والخزاعي : الجبل الذي  
يقال فيه قبر ابن عمر أو الجبل المقابل له الذي بينهما الشعب المعروف بشعب  
الجرارين . انتهى . قال في الفتح : حجون : جبل معروف بمكة ، وقد  
تكرر ذكره في الأشعار عند المقبرة المعروفة بالمعلاة على يسار الداخل إلى مكة  
ويمين الخارج منها إلى منى ، قال : وهذا الذي ذكرناه محصل ما قاله الأزرقى  
والفاكهى وغيرهما ، وذكر الأزرقى أنه شعب أبي دب : رجل من بني عامر .  
قال الحافظ ابن حجر : قد جهل هذا الشعب الآن ، إلا أن بين سور مكة  
الآن وبين الجبل المذكور مكاناً يشبه الشعب فعله هو . انتهى . وأغرب  
السبيل فقال : الحجون على فرسخ وثلث من مكة ، وهو غلط واضح كما بينه  
في الفتح .

( تقول : صلى الله على محمد ، لقد نزلنا معه هاهنا ونحن يومئذ خفاف ) بكسر الخاء ، جمع خفيف . ولمسلم : خفاف الحقائق ، جمع حقيبة بفتح المهملة وبالقاف والموحدة : ما احتقب الراكب خلفه من حوائجه في موضع الرديف ( قليل ظهرنا ) أى مراكبنا ( قليلة أزوادنا ، فاعتمرت أنا وأختي عائشة ) أى بعد أن فسخنا الحج إلى العمرة ( والزبير بن العوام وفلان وفلان ) قال في الفتح : لم أقف على تعيينهما وكأنها سميت بعض من عرفته ممن لم يسق الهدى ( فلما مسحنا البيت ) أى بركنه ، وكنت بذلك عن الطواف ، إذ هو من لوازم المسح عليه عادة ، والمراد غير عائشة لأنها كانت حائضاً ( أحللنا ) أى بعد السعى ، وحذف اختصاراً ، فلا حجة فيه لمن لم يوجب السعى ، لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع . وقد جاء من طريق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحمل ما أجمل على ما بيّن ، ولم تذكر الحلقة ولا التقصير ، فاستدل به على أنه استباحة محظور . وأجيب بأن عدم ذكره هنا لا يلزم منه ترك فعله ، فإن القصة واحدة . وقد ثبت الأمر بالتقصير في عدة أحاديث ، وهذا كقوله : لما زنى فلان رجم ، والتقدير : لما أحصن وزنى رجم ، فإن قلت في مسلم : وكان مع الزبير هدى فلم يحل ، وهو مغاير لما هنا لذكرها الزبير مع من أحل ، أجب النوى بأن إحرام الزبير بالعمرة وتحلله منها كان في غير حجة الوداع ( ثم أهللنا من العشي بالحج ) وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج أيضاً . قال في الفتح : واختلفوا فيمن جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وسعى ، فقال : الأكثر عليه الهدى ، وقال عطاء : لا شيء عليه ، وقال الشافعي : تفسد عمرته وعليه المضى في فاسدها وقضاؤها . واستدل به الطبري على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لا شيء عليه ، بخلاف من قال عليه دم .

## الحديث التاسع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ .

( عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قفل ( من غزو أو حج أو عمرة يكبر ) الله تعالى ( على كل شرف ) بفتحيتين مكان عال ( من الأرض ثلاث تكبيرات ، ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ) قال القرطبي : في تعقيب التكبير بالتهليل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاب جميع الموجودات ، وأنه المعبود في جميع الأماكن ( آيبون ) أى نحن آيبون ، جمع آيب ، أى راجع ، وزنه ومعناه أى راجعون إلى الله ، وليس المراد الإخبار بمجرد الرجوع فإنه تحصيل الحاصل ، بل الرجوع في حالة مخصوصة وهى تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالأوصاف المذكورة ( تائبون ) من التوبة وهى الرجوع عما هو مذموم شرعاً إلى ما هو محمود شرعاً ، وفيه إشارة إلى التقصير فى العبادة ، قاله صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التواضع أو تعليماً لأمته ( عابدون ساجدون لربنا حامدون ) كلها رفع بتقدير نحن ، والجار والمجرور متعلق بساجدون أو بسائر الصفات على طريق التنازع ( صدق الله وعده ) فيما وعد به من إظهار دينه بقوله تعالى : « وعدكم الله مغانم كثيرة . » وقوله تعالى : « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض » الآية ، وهذا فى الغزو ، ومناسبته للحج قوله تعالى : « لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين » ( ونصر عبده ) محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ( وهزم الأحزاب ) يوم الأحزاب أو أحزاب الكفر فى جميع

الأيام والمواطن ( وحده ) من غير فعل أحد من الآدميين ، ويحتمل أن يكون خبيراً بمعنى الدعاء ، أى اللهم اهزم الأحزاب ، والأول أظهر ، وظاهر قوله « من غزو أو حج أو عمرة » اختصاصه بها ، والذي عليه الجمهور أنه يشرع فى كل سفر طاعة كطلب علم ، وقيل يتعدى إلى المباح ، لأن المسافر فيه لاثواب له فلا يمتنع عليه ما يحصل له الثواب ، وقيل يشرع فى سفر المعصية أيضاً ، لأن مرتكب المعصية أحوج إلى تحصيل الثواب من غيره . وتعقب بأن الذى يخصه بسفر الطاعة لا يمنع المسافر فى مباح ولا معصية من الإكثار من ذكر الله تعالى ، وإنما النزاع فى خصوص هذا الذكر فى هذا الوقت المخصوص . فخصه قوم به كما يختص الذكر المأثور عقب الأذان والصلاة ، وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الدعوات ، ومسلم فى الحج ، وأبو داود فى الجهاد ، والنسائى فى السير .

## الحديث العاشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَهُ أُغَيْلِمَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَحَمَلَ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرَ خَلْفَهُ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة ) في الفتح ( استقبله أُغَيْلِمَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ) بضم الهمزة من أُغْلَمَة وفتح الغين المعجمة . قال في الصحاح : الغلام معروف وتصغيره غليم والجمع غلّمة وغلّمان ، واستغنوا بغلّمة عن أُغْلَمَة ، وتصغير الغلّمة أُغَيْلِمَة على غير مكبره ، كأنهم صغروا أُغْلَمَة ، وإن كانوا لم يقولوه ، كما قالوا : أُصْبِيَة في تصغير صبية ، وبعضهم يقول غلّمة على القياس . وقال في القاموس : الغلام الطار الشارب ، والكهل ضده ، أو من حين يولد إلى أن يشب ، جمعه أُغْلَمَة وغلّمة وغلّمان وهى غلامَة . انتهى . ومراده صبيان بنى عبد المطلب ، وإضافتهم إليه لكونهم من ذريته ( فحمل ) صلى الله عليه وآله وسلم ( واحداً ) منهم ( بين يديه ) هو عبد الله بن جعفر بن أبى طالب بن عبد المطلب ( وآخر خلفه ) وهو قثم بن العباس بن عبد المطلب . كذا قاله الحافظ ابن حجر ، لكن لا أعلم هل خرج عبد الله بن جعفر من المدينة إلى مكة بعد أن دخلها مع أبيه من الحبشة حتى استقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدومه مكة في الفتح ، فليُنظر . وقول الحافظ ابن حجر : وكون الترجمة لتلقى القادم من الحج . والحديث دال على تلقى القادم للحج ليس بينهما تخالف لاتفاقهما من حيث المعنى . تعقبه العينى فقال : لانسلم أن كون الترجمة لتلقى القادم من الحج بل هى لتلقى القادم للحج . والحديث يطابقه . وهذا القائل ذهل وطان أن الترجمة وضعت لتلقى القادم من الحج ، وليس كذلك ، وذلك لأنه لو علم أن لفظ الاستقبال فى الترجمة مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل ذكره مطوى لما احتاج إلى قوله : وكون الترجمة إلى آخره . انتهى . ولعله أخذه من كلام ابن المنير حيث تعقب ابن بطلان لما قال فى الحديث : من الفقه جواز تلقى القادمين من الحج ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر ذلك ، بل سرّ به



لحملة لهما بين يديه وخلفه ، فقال : هذا ليس تلقياً للقادم من الحج ولكنه تلقى القادم للحج ، قال : وتلك العادة إلى الآن يتلقى المجاورون وأهل مكة القادمين من الركبان . انتهى . نعم يؤخذ منه بطريق القياس تلقى القادمين من الحج ، بل ومن في معناهم ، كمن قدم من جهاد أو سفر ، تأنيساً لهم وتطميناً لقلوبهم . وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن جعفر قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قدم من سفر تلقى بصبيان أهل بيته ، وأنه قدم من سفر فسيق بي إليه فحملني بين يديه ثم جرىء بأحد ابني فاطمة فأردفه خلفه فدخلنا المدينة ثلاثة على دابة . وفي المسند وصحيح الحاكم عن عائشة قالت : أفلبنا من مكة في حج أو عمرة فتلقانا غلمان من الأنصار كانوا يتلقون أهاليهم إذا قدموا . وذكر ابن رجب في لطائفه عن أبي معاوية الضرير عن حجاج عن الحكم قال : قال ابن عباس رضي الله عنهما : لو يعلم المقيمون ما للحاج عليهم من الحق لأتوهم حين يقدمون حتى يقبلوا وراجلهم لأنهم وفد الله في جميع الناس وما للمنقطع حيلة سوى التعلق بأذيال الواصلين . وفي حديث الباب التحديث والعنونة والقول ، ورواته الثلاثة الأول بصريون ، وأخرجه البخاري أيضاً في اللباس ، والنسائي في الحج .

### الحديث الحادى عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ ، كَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غُدُوَّةً أَوْ عَشِيَّةً .

( عن أنس ) بن مالك ( رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم لا يطرق أهله ) بضم الراء من الطروق ، أى لا يأتيهم ليلاً إذا رجع من سفره ، ولا يكون الطروق إلا ليلاً . قيل : إن أصل الطروق من الطرق وهو الدق ، وسمى الآتى بالليل طارقاً لحاجته إلى دق الباب ( كان لا يدخل إلا غدوة أو عشية ) لكرهته لطروق أهله .

## الحديث الثاني عشر

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا .

( عن جابر رضى الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يطرق ) أى المسافر ( أهله ليلاً ) يعنى كراهة أن يهجم منها على مايقبح عند اطلاعه عليه فيكون سبباً إلى بغضها وفراقها ، فنبه صلى الله عليه وآله وسلم على ماتدوم به الألفة وتتأكد به المحبة ، فينبغى أن يحتنب مباشرة أهله في حال البذاذة وغير النظافة ، وأن لايتعرض لرؤية عورة يكرهها منها .

## الحديث الثالث عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَأَبْصَرَ دَرَجاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ نَاقَتَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَّكَهَا ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ : مِنْ حُبِّهَا .

( عن أنس رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قدم من سفر فأبصر درجات المدينة ) أى طرقها المرتفعة . وفى رواية المستملى : دوحات أى شجرها العظام . وفى رواية : جدرات . وفى أخرى : جدران ، جمع جدار . قال صاحب المطالع : جدرات أرجح من دوحات . قلت : وهى رواية الترمذى أيضاً ( أوضع ناقته ) أى حملها على السير السريع ( وإن كانت ) أى المركوبة ( دابة ) وهى أعم من الناقة ( حركها ، وزاد فى رواية : من حبها ) أى بسبب حبه المدينة . وفى الحديث دلالة على فضل المدينة وعلى مشروعية حب الوطن والحنين إليه .

## الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ وَنَوْمُهُ ، فَإِذَا  
قَضَى نَهْمَتَهُ فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :  
السفر قطعة من العذاب ) أى جزء منه بسبب الألم الناشئ عن المشقة فيه ،  
لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف . قال ابن المنير : أشار  
البخارى بهذا إلى أن الإقامة في الأهل أفضل من المجاهدة . انتهى . قال في  
الفتح : وفيه نظر لا يخفى ، لكن يحتمل أن يكون البخارى أشار بإيراده في  
الحج إلى حديث عائشة بلفظ : إذا قضى أحدكم حجه فليعجل إلى أهله .  
انتهى ( يمنع أحدكم طعامه وشرايه ونومه ) وليس المراد بالمنع منع حقيقتها  
بل منع كمالها . وفي حديث أبي سعيد المقبرى : السفر قطعة من العذاب ،  
لأن الرجل يشغل فيه عن صلاته وصيامه . وللطبرانى : لا يهنا أحدكم نومه  
ولا طعامه ولا شرايه . وفي حديث ابن عمر عند ابن عدى : وإنه ليس له دواء  
إلا سرعة السير ، أو المراد يمنعه ذلك في الوقت الذى يريده لاشتغاله بالمسير .  
قال القسطلانى وهو في الفتح أيضاً : ولما جلس إمام الحرمين موضع أبيه  
سئل : لم كان السفر قطعة من العذاب ؟ فأجاب على الفور : لأن فيه فراق  
الأحباب . ولا يعارض ما ذكر حديث ابن عباس وابن عمر مرفوعاً : سافروا  
تغنموا . وفي رواية : ترزقوا . ويروى : سافروا تصحوا ، لأنه لا يلزم من  
الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة والغنمة والرزق أن لا يكون قطعة من العذاب  
لما فيه من المشقة . فصار كالدواء المر المعقب للصحة ، وإن كان في تناوله  
الكراهة ( فإذا قضى نهيمته ) أى رغبته وشهوته وحاجته ( فليعجل ) الرجوع  
( إلى أهله ) زاد في حديث عائشة عند الحاكم : فإنه أعظم لأجره . قال  
ابن عبد البر : وزاد فيه بعض الضعفاء عن مالك : وليتخذ لأهله هدية وإن  
لم يجد إلا حجراً ، يعنى حجر الزناد . ثم قال : وهى زيادة منكرة . قال

في الفتح : وفي الحديث كراهة التغرب عن الأهل بغير حاجة واستحباب استعجال الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الضيعة بالغيبة ، ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ، ولما في الإقامة من تحصيل الجماعات والقوة على العبادات . واستنبط منه الخطابي تغريب الزاني ، لأنه قد أمر بتعذيبه ، والسفر من جملة العذاب . قال الحافظ ابن حجر : ولا يخفى ما فيه .

## أبواب المحصر

### الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدْ أُحْصِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ وَجَامَعَ نِسَاءَهُ وَنَحَرَ هَدْيَهُ حَتَّى اعْتَمَرَ عَاماً قَابِلاً .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( أبواب المحصر ) \*

بضم الميم وسكون الحاء وفتح الصاد ، وهو الممنوع من الوقوف بعرفة أو الطواف بالبيت ، كالمعتمر الممنوع منه .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قد أُحصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) حين صدّه المشركون عن البيت في الحديبية ( فحلق رأسه وجامع نساءه ونحر هديه حتى اعتمر عاماً قابلاً ) تمسك به من قال : لا فرق بين الإحصار بالعدو وبغيره . قال عطاء : الإحصار من كل شيء يجبسه فهو عام في كل حابس من عدو ومرض وغيرهما . وبه قال الحنفية ، ككثير من الصحابة وغيرهم ، حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدخ بآنه محصر . أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح عنه والطحاوي ، قالوا : وإذا قامت الدلالة على أن شرعيته للحابس مطلقاً استفيد جوازه لمن سرق ناقته ولا يقدر على المشي . وقال مالك والشافعي وأحمد : لا إحصار إلا بالعدو ، لأن الآية ، يعني قوله تعالى : « فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » وردت لبيان حكم انحصاره صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكان بالعدو . وقال في سياق الآية « فإذا أنتم » فعلم أن شرعية الإحصار في العدو كانت لتحصيل الأمن منه ، وبالإحصار لا ينجو من المرض ، فلا يكون الإحصار بالمرض في معناه ، فلا يكون النص الوارد في العدو وارداً في المرض فلا يلحق به دلالة ولا قياساً ، لأن شرعية التحلل قبل أداء الأفعال بعد الشروع في الإحصار على خلاف القياس فلا يقاس عليه . وفي الموطأ عن سالم عن أبيه قال : من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت . واحتج الحنفية بأن الإحصار هو

المنع ، والاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وبأن إجماع أهل اللغة على أن مدلول لفظ الإحصار بالعمرة المنع الكائن بالمرض والآية وردت بذلك اللفظ . وبحث فيه ابن الهمام بأنه ظاهر في أن الإحصار خاص بالمرض ، والحصر خاص بالعدو ، ويحتمل أن يراد كون المنع بالمرض من صدقات الإحصار ، فإن أراد الأول ، ورد عليه كون الآية لبيان حكم الحادثة التي وقعت للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضى الله عنهم ، واحتاج إلى جواب صاحب الأسرار ، وحاصله كون النص الوارد لبيان حكم حادثة قد ينتظمها لفظاً ، وقد ينتظم غيرها مما يعرف به حكمها دلالة ، وهذه الآية كذلك ، إذ يعلم منها حكم منع العدو بطريق الأولى ، لأن منع العدو حسى لا يتمكن معه من المضى ، بخلافه في المرض ، إذ يمكن بالحمل والمركب والخدم ، فإذا جاز التحلل مع هذا فمع ذلك أولى . وفي نهاية ابن الأثير يقال : أحصره المرض أو السلطان إذا منعه من مقصده فهو محصر ، وحصره إذا حبسه فهو محصور . وقال تعالى : « للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله » والمراد منعهم الاشتغال بالجهاد ، وهو أمر راجع إلى العدو أو المراد أهل الصفة منعهم تعلم القرآن ، أو شدة الحاجة ، والجهد عن الضرب في الأرض للتكسب وليس هو بالمرض . انتهى . وغرض البخارى من هذا الحديث الرد على من قال : إن التحلل بالإحصار خاص بالحاج ، بخلاف المعتمر فلا يتحلل بذلك بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت ، لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى فواتها بخلاف الحج ، وهو محكى عن مالك .

## الحديث الثاني

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحُجَّ عَاماً قَابِلاً فَيَهْدِي أَوْ يَصُومُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول : أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن حبس أحدكم عن الحج ) بأن منع من الوقوف بعرفة ( طاف بالبيت وبالصفا والمروة ) أى إذا أمكنه ذلك تفسير للسنّة ( ثم حلّ من كل شيء ) حرم عليه ( حتى يحج عاماً قابلاً فيهدى بذبح شاة ، إذ التحلل لا يحصل إلا بنية التحلل والذبح والخلق ) ( أو يصوم إن لم يجد هدياً ) حيث شاء ويتوقف تحلله على الإطعام كتوقفه على الذبح لأعلى الصوم ، لأنه يطول زمنه فتعظم المشقة في الصبر على الإحرام إلى فراغه . وعند الترمذى عن معمر بلفظ : كان ينكر الاشتراط ويقول : « أليس حسبكم سنة نبيكم » . وأخرجه عبد الرزاق بتمامه وكذا النسائى . وإنكار ابن عمر الاشتراط ثابت فى رواية يونس أيضاً ، إلا أنه حذف فى رواية البخارى هذه . وأخرجه البيهقى من طريق السراج عن أبى كريب عن ابن المبارك عن يونس . وفى كتاب معرفة السنن والآثار له عن ابن عمر أنه كان ينكر الاشتراط فى الحج ، ولو بلغه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى ضباعة بنت الزبير لم ينكره . انتهى . وحديث ضباعة أخرجه الشافعى عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرّ بضباعة بنت الزبير فقال : أما تريدن الحج؟ فقالت : إنى شاكية . فقال لها : حجى واشترطى ، إن محلى حيث حبستنى . وأخرجه البخارى فى النكاح . وقول الأصيبى فيما حكاه عياض عنه لا يثبت فى الاشتراط إسناد صحيح . تعقبه النووى بأن الذى قاله غلط فاحش ، لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة ، وهذا مذهب الشافعية ، وقيس بالحج العمرة ،

فإذا شرطه بلا هدى لم يلزمه هدى عملاً بشرطه ، وكذا لو أطلق لعدم الشرط ولظاهر حديث ضباعة ، فالتحلل فيهما يكون بالنية فقط ، فإن شرطه بهدى لزمه عملاً بشرطه ، ولو قال : إن مرضت فأنا حلال ففرض صار حلالاً بالمرض من غير نية . وعليه حملوا حديث « من كسر أو عرج فقد حل » وعليه الحج من قابل » رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح ، وإن شرط قلب الحج عمرة بالمرض أو نحوه جاز كما لو اشترط التحلل به بل أولى . ولقول عمر لأبي أمية سويد بن غفلة : حج واشترط وقل : اللهم الحج أردت وله عمدت ، فإن تيسر وإلا فعمرة . رواه البيهقي بإسناد حسن . ولقول عائشة لعروة : هل تستثنى إذا حججت ؟ فقال : ماذا أقول ؟ قالت : قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرته فهو الحج وإن حبسني حابس فهو عمرة . رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح على شرط الشيخين .

قال في الفتح : والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال أحدها : مشروعيته ، ثم اختلف من قال به ، فقليل واجب لظاهر الأمر وهو قول الظاهرية ، وقيل مستحب وهو قول أحمد ، وغلط من حكى عنه إنكاره ، وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية ، وقطع به الشيخ أبو حامد ، والحق أن الشافعي نص عليه في القديم ، وعلق القول بصحته في الجديد ، فصار الصحيح عنه القول به ، وبذلك جزم الترمذي ، وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث ، وقد جمعها في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث ، والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة منها أنه خاص بضباعة ، حكاه الخطابي ثم الروياني ، قال النووي : وهو تأويل باطل ، وقيل معناه محلي حيث حبسني الموت ، أي إذا أدركتني الوفاة انقطع إحرامى ، حكاه إمام الحرمين وأنكره النووي وقال إنه ظاهر الفساد ، وقيل إن الشرط خاص بالمتحلل من العمرة لا من الحج ، حكاه الحب الطبري ، وقصة ضباعة ترده ، وقد أطنب ابن حزم في التعقيب على من أنكروا الاشتراط بما لا مزيد عليه . انتهى .



## السؤال الثالث

عَنِ الْمَسُورِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ  
قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ .

( عن المسور ) بن مخزومة بن نوفل القرشي الزهري ، له ولأبيه صحبة  
( رضى الله عنه ) وعن أبيه ( أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحر )  
الهدى بالحديدية ( قبل أن يخلق وأمر أصحابه ) الذين كانوا معه ( بذلك ) وهذا  
طرف من الحديث الطويل الذى أخرجه البخارى فى الشروط ، وآخر الحديث :  
فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه :  
قوموا فانحروا ثم احلقوا ، فذكر بقية الحديث ، وفيه قول أم سلمة للنبي  
صلى الله عليه وآله وسلم : اخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك ،  
فنحر بدنه ودعا حالقه فحلقه ، وعرف بهذا أن البخارى أورد القدر المذكور  
هنا بالمعنى ، وأشار إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر ولم يتعرض  
لما يجب على من حلق قبل أن ينحر ، وقد روى ابن أبى شبة من طريق  
الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : عليه دم . قال إبراهيم حدثني سعيد  
ابن جبير عن ابن عباس مثله . وقوله تعالى : « ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ  
الهدى محله » فى غير الإحصار ، أما نحر الهدى المحصر فحيث أحصر ، وهناك  
قد بلغ محله ، فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم تحلل بالحديدية ونحر بها  
بعد الحلق ، وهى من الحل لامن الحرم . وفى الحديث أن المحصر إذا أراد  
التحلل يلزمه دم يذبحه . وقال المالكية : لا هدى عليه إذا تحلل ، وهو  
مذهب ابن القاسم . وأجاب عن قوله تعالى : « فإن أحصرتم فما استيسر من  
الهدى » بأن أحصر الرباعى فى الحصر بالمرض ، وحصر الثلاثى فى الحصر  
بالعدو . قال القاضى : ونقل بعض أئمة اللغة يساعدهم . انتهى . والحديث  
حجة عليهم لأنه نقل فيه حكم وسبب ، فالسبب الحصر والحكم النحر ،  
فاقتضى الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب . قاله التيمى .

## الحديث الرابع

عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَقَفَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمَلًا ، فَقَالَ : يُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَاحْلِقْ رَأْسَكَ ، قَالَ : فِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ » إِلَى آخِرِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقِ بَيْنِ سِتَّةٍ ، أَوْ أَنْسُكُ بِمَا تَيْسَّرَ

( عن كعب بن عجرة ) بضم العين وسكون الجيم وفتح الراء ابن أُمية البلوى حليف الأنصار ، شهد الحديبية ونزلت فيه قصة القدية ، وأخرج ابن سعد بسند جيد عن ثابت بن عبيد أن يد كعب قطعت في بعض المغازي : ثم سكن الكوفة ، وتوفي بالمدينة سنة إحدى وخمسين ، وله في البخارى حديثان ( رضى الله عنه قال : وقف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحديبية ) وهى داخله فى الحرم ، وقيل هى فى الحل ، وقيل بعضها فى الحل وبعضها فى الحرم ( ورأسى يتهافت قملا ) أى يتساقط شيئاً فشيئاً وعن مجاهد فى المغازي : أتى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أرقد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسى . زاد فى رواية : فقال ادن ، فدنوت . ولأحمد من وجه آخر : وقع القمل فى رأسى ولحيتى حتى حاجبى وشاربى ، فأرسل إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال : لقد أصابك بلاء . ولأبى داود : أصابنى هوام حتى تخوفت على بصرى . وفى رواية عند الطبرى : فحك رأسى بإصبعه فانثر منه القمل . زاد الطبرانى من طريق الحكم : إن هذا الأذى ، قلت : شديد يارسول الله . ولابن خزيمة : رآه وقلمه يسقط على وجهه ( فقال : يؤذيك هوامك ) قال القرطبي : هذا سؤال عن تحقيق العلة التى يترتب عليها الحكم ، فلما أخبره بالمشقة التى نالته خفت عنه . والهوام بتشديد الميم ، جمع هامة ، وهى مايدب من الأحناش ، والمراد

بها ما يلزم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهده بالتنظيف ، وقد عين في كثير من الروايات أنها القمل . واستدل به على أن الفدية مترتبة على قتل القمل . وتعقب بذكر الحلق . فالظاهر أن الفدية مترتبة عليه ، وهما وجهان عند الشافعية يظهر أثر الخلاف فيما لو حلق ولم يقتل قملًا ( قلت : نعم ) يارسول الله ( قال : فاحلق رأسك ) أو قال : احلق . قال ابن قدامة : لا أعلم خلافاً في إلحاق الإزالة بالحلق ، سواء كان بموسى أو بمقص أو نورة أو غير ذلك . وأغرب ابن حزم فأخرج التنف عن ذلك ، فقال : يلحق جميع الإزالات بالحلق إلا التنف ( قال ) أى كعب ( في نزلت هذه الآية : « فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه » إلى آخرها . فقال النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم : صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق ) بفتح الفاء والراء وقد تسكن . قاله ابن فارس . وقال الأزهري : بالفتح في كلام العرب ، والمحدثون يسكنونه ، والمنقول جواز كل منهما ، وهو مكيا ل معروف بالمدينة ، وهو ستة عشر رطلا ( بين ستة ) من المساكين ( أو انسك ) بصيغة الأمر ( بما تيسر ) من أنواع الهدى . وفي الحديث التخيير وإنما يكون عند وجود الشاة ، وأما عند عدمها فالتخيير بين أمرين لا بين الثلاثة . وقال النووي : ليس المراد أن الصوم لا يجزئ إلا لعادم الهدى ، بل هو محمول على أنه سأل عن النسك ، فإن وجده أخبره بأنه مخير بين الثلاث ، وإن عدمه فهو مخير بين اثنين .

## الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ: نَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ .

(وعنه) أى عن كعب بن عجرة بضم العين وسكون الجيم وفتح الراء (رضى الله عنه فى رواية قال : نزلت) أى الآية المرخصة لخلق الرأس (فى خاصة وهى لكم عامة) فيه دليل على أن العام إذا ورد على سبب خاص فهو على عمومته لا يخصص السبب ، ويدل أيضاً على تأكده فى السبب حيث لا يسوغ إخراجهم بالتخصيص ، ولهذا قال : نزلت فى خاصة ، وقال فى آخر هذا الحديث : أطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث فهو موافق لرواية الفرق الذى هو ستة عشر رطلاً . وزاد الطبرانى : نصف صاع تمر ، ولأحمد : طعام ، ولشعبة : حنطة . وعن ابن أبى لیلی : من زبيب . قال الحافظ : والاختلاف عليه فى كونه تمرّاً أو حنطة ، لعله من تصرفات الرواة ، وأما الزبيب فلم أره إلا فى رواية الحكم أخرجها أبو داود وفى إسنادها ابن إسحق ، وهو حجة فى المغازى لافى الأحكام إذا خالف ، والمحفوظ رواية التمر ، فقد وقع الجزم بها عند مسلم ، وعرف بذلك قوة قول من قال : لافرق فى ذلك بين التمر والحنطة ، وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع . انتهى . قال ابن التين وغيره : جعل الشارع هنا صوم يوم معادلاً بصاع ، وفى الفطر من رمضان عدل مد ، وكذا فى الظهر والجماع فى رمضان ، وفى كفارة اليمين بثلاثة أمداد وثلث ، وذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل فى الحدود والتقديرات .

## باب جزاء الصيد ونحوه

### الحديث الأول

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنْطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ أُحْرَمِ أَنَا ، فَأُنْبِئُنَا بِعَدُوِّ بَغِيْقَةٍ فَتَوَجَّهْنَا نَحْوَهُمْ فَبَصُرَ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَحُشٍ ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَضْحَكُ إِلَى بَعْضٍ ، فَتَظَرْتُ فَرَأَيْتُهُ ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ الْفَرَسَ فَطَعَنْتُهُ فَأَثْبَتُهُ ، فَاسْتَعْنَتْهُمْ ، فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ ، ثُمَّ لَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَخَشِينَا أَنْ نُقْتَطَعَ أَرْفَعُ فَرَسِي شَأْوًا وَأَسِيرُ عَلَيْهِ شَأْوًا ، فَلَتَمَيْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ ، فَقُلْتُ لَهُ : أَيْنَ تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : تَرَكْتُهُ بِتَعْنٍ ، وَهُوَ قَائِلُ السُّقْيَا ، فَلَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَصْحَابَكَ أَرْسَلُوا يَقْرَأُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يَقْتَطِعَهُمُ الْعَدُوُّ دُونَكَ فَاَنْظُرْهُمْ ، فَفَعَلَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا أَصَدْنَا حِمَارَ وَحُشٍ ، وَإِنَّ عِنْدَنَا مِنْهُ فَاضِلَةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُّوا وَهُمْ مُحْرَمُونَ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالقَّاحَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثٍ وَمِائَةِ الْمُحْرَمِ ، وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرَمِ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

\* ( باب جزاء الصيد ونحوه ) \*

إذا باشر المحرم قتله ( ونحوه ) كتنفير صيد الحرم وعصده شجره .  
( عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : انطلقنا مع النبي صلى الله عليه )  
وآله ( وسلم عام الحديبية ) في عمرتها ، وهذا أصح من رواية الواحدى من

وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة أن ذلك كان في عمرة القضية ( فأحرم أصحابه ولم أحرم أنا فأثبتنا ) أى أخبرنا ( بعدو ) للمسلمين ( بغيلة ) بغين معجمة فثناة ساكنة ففاف مفتوحة : موضع من بلاد بنى غفار بين الحرمين . وقال في القاموس : موضع بظهر حرة النار لبنى ثعلبة بن سعد ( فتوجهنا نحوهم ) بأمره صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما رجعنا إلى القاحة ( فبصر أصحابي ) الذين كانوا معي في كشف العدو ( بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض ) تعجباً لا إشارة ( فنظرت فرأيتة فحملت عليه الفرس فطعنته فأثبتته ) أى حبسته مكانه ( فاستعنتهم ) في حمله ( فأبوا أن يعينوني ) فحملته حتى جئت به إليهم ( فأكلنا منه ، ثم لحقت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخشينا أن نفتطع ) أى يقطعنا العدو دونه صلى الله عليه وآله وسلم حال كوني ( أرفع ) أى أكلف ( فرسى شأواً ) دفعة ( وأسير عليه ) بسهولة ( شأواً ) أخرى ( فلقيت رجلاً من بنى غفار في جوف الليل ، فقلت : أين تركت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال : تركته بتعنن ) بفتح التاء والهاء وبكسرهما وبفتح فكسر . قال القاضي عياض : هى عين ماء على ثلاثة أميال من السقيا بطريق مكة ( وهو ) صلى الله عليه وآله وسلم ( قائل السقيا ) أى قال : اقصداوا السقيا أو من القيلولة ، أى تركته بتعنن وعزمه أن يقبل بالسقيا ( فلحققت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتيتته ، فقلت : يا رسول الله إن أصحابك أرسلوا يقرأون عليك السلام ورحمة الله ) زاد في رواية : وبركاته ( وأنهم قد خشوا أن يقتطعهم العدو دونك فانظرهم ) بهزة وصل وطاء معجمة مضمومة ، أى انتظرهم ( ففعل ) ما سأله من انتظارهم ( فقلت : يا رسول الله إنا أصدنا حمار وحش ) أصله اصطدنا ، من باب الافتعال ، وأخطأ من قال أصله اصطدنا ( وإن عندنا منه ) قطعة ( فاضلة ) فضلت منه ( فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه : كلوا ) من القطعة الفاضلة ( وهم محرمون ) والأمر بالأكل للإباحة ، والمحرم تحرم عليه الإعانة على قتل الصيد . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء . وخالفه أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر في الخطيئ وتمسكوا بقوله تعالى : « متعمداً » فإن مفهومه أن الخطيئ بخلافه ،

وهو رواية عن أحمد ، وعكس الحسن ومجاهد فقلا : يجب الجزاء في الخطأ دون العمد ، فيختص الجزاء بالخطأ والنقمة بالعمد ، وعنهما يجب الجزاء على العمد أول مرة ، فإن عاد كان أعظم لإثمه وعليه النقمة لا الجزاء . قال الموفق في المغنى : لانعلم أحداً خالف في وجوب الجزاء على العمد غيرهما . واختلفوا في الكفار ، فقال الأكثر : هو مخير كما هو ظاهر الآية . وقال الثوري : يقدم المثل فإن لم يجد أطعم فإن لم يجد صام . وقال سعيد بن جبير : إنما الطعام والصيام فيما لا يبلغ ثمن الصيد . واتفق الأكثر على تحريم أكل ماصاده المحرم . وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة : يجوز أكله ، وهو كذبيحة السارق ، وهو وجه للشافعية . وقال الأكثر أيضاً : إن الحكم في ذلك ماحكم به السلف لا يتجاوز ذلك ، وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم ، وما اختلفوا فيه فيجتهد فيه . وقال الثوري : الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن . وقال مالك : يستأنف الحكم . والخيار إلى المحكوم عليه ، وله أن يقول للحكمين : لاتحكما عليّ إلا بالإطعام . وقال الأكثر : الواجب في الجزاء نظير الصيد من النعم . وقال أبو حنيفة : الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل . وقال الأكثر : في الكبير الكبير ، وفي الصغير الصغير ، وفي الصحيح الصحيح ، وفي الكبير الكبير ، وفي الصغير الصغير ، وفي الصحيح الصحيح . واتفقوا على أن المراد بالصيد مايجوز أكله للخلال من الحيوان الوحشى ، وأن لاشئ فيما يجوز قتله . واختلفوا في المتولد ، فألحقه الأكثر بالمأكول . ومسائل هذا الباب وفروعه كثيرة جداً ، فلنقتصر على هذا القدر هنا ، وتنقيحها على الوجه المأثور مذكور في شرح المنتقى للشوكاني رحمه الله ، وفي كتابنا مسك الختام شرح بلوغ المرام .

( وفي رواية عنه ) أى عن أبي قتادة رضى الله عنه ( قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقاحه ) وهى ( من المدينة على ثلاث ) من المراحل قبل السقيا بنحو ميل ، وبها وقع الصيد المذكور ( ومنا المحرم ومنا غير المحرم ) يعنى نفسه فقط ، بدليل الأحاديث الدالة على الانحصار ( فذكر الحديث ) بتمامه .

## الحديث الثاني

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُمْ لَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمْرُهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ :  
 فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا .

( وعنه ) أى عن أبى قتادة رضى الله عنه ( فى رواية : أنهم لما أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ) ولمسلم عن عثمان : هل أشرتم أو أعنتم أو اصطدتم ( قالوا : لا . قال : فكلوا مابقى من لحمها ) وصيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز ، ولم يذكر فى هذه الرواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكل منها ، لكن فى الهبة : فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها ، وفى الجهاد قال : معنا رجلها فأخذها فأكلها . وفى رواية المطلب : قد رفعنا لك الذراع فأكل منها . وفى رواية عند أحمد وأبى داود الطيالسى وأبى عوانة فقال : كلوا وأطعموني . وعند الدارقطنى وابن خزيمة والبيهقى أن أبى قتادة ذكر شأنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه إنما اصطاده له ، قال : فأمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل حين أخبرته أنى اصطدته له . قال ابن خزيمة وغيره : تفرد بهذه الزيادة معمر . قال النووى : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَرَى لِأَبَى قَتَادَةَ فِي تِلْكَ السَّفَرَةِ قَضِيَّتَانِ جَمْعاً بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ . وفى هذا الحديث من الفوائد جواز أكل المحرم لحم الصيد إذا لم تكن منه دلالة ولا إشارة . واختلف فى أكل المحرم لحم الصيد ، فذهب مالك والشافعى أنه ممنوع إن صاده أو صيد لأجله ، سواء كان بإذنه أو بغير إذنه ، لحديث جابر مرفوعاً : لحم الصيد لكم فى الإحرام حلال ما لم تصيده أو يصد لكم . رواه أبو داود والترمذى والنسائى . وفى مختصر الشيخ خليل : وما صاده محرم أو صيد له ميتة . قال شارحه : أى فلا يأكله حلال ولا حرام . قال المرداوى من الحنابلة فى كتاب الإنصاف له : ويحرم ماصيد لأجله على الصحيح من المذهب . نقله الجماعة عن أحمد ، وعليه الأصحاب ، قال : وفى الانتصار احتمال بجواز أكل ما صيد لأجله . وقال



صاحب الهداية : ولا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه له إذا لم يدلله المحرم عليه ولا أمره بصيده ، خلافاً لما لك رحمه الله فيما إذا اصطاده لأجل المحرم ، يعنى بغير أمره \* له أى لما لك رحمه الله قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد ما لم يصد به أو يصد له . ولنا ما روى أن الصحابة رضی الله عنهم تذاكروا لحم الصيد فى حق المحرم فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا بأس به . قال فى فتح القدير : أما إذا اصطاد الحلال للمحرم صيداً بأمره فاختلف فيه عندنا ، فذكر الطحاوى تحريمه على المحرم ، وقال الجرجاني : لا يحرم . وأما الحديث الذى استدل به لما لك فهو حديث جابر عند أبى داود والترمذى والنسائى : لحم الصيد حلال لكم وأنتم حرم . وقد سبق قريباً . وقد عارضه المصنف ثم أوله دفعاً للمعارضة بكون اللام للملك . والمعنى أن يصاد بأمره ، وهذا لأن الغالب فى عمل الإنسان لغيره أن يكون بطلب منه ، فليكن . محله هذا دفعاً للمعارضة ، والأولى فى الاستدلال على أصل المطلوب بحديث أبى قتادة على وجه المعارضة على ما فى الصحيحين : فإنهم لما سألوه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجب بحله لهم حتى سألهم عن موانع الحل : أكانت موجودة أم لا ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أنتم أحد أمره أن يحمل عليها ، أو أشار إليها ؟ قالوا : لا . قال : فكلوا إذن . فلو كان من الموانع أن يصطاد لهم لتنظمه فى سلك ما يسأل عنه هنا فى التفحص عن الموانع ليجيب بالحكم عند خلوها عنها . وهذا المعنى كالصريح فى نفي كون الاصطياد للمحرم مانعاً ، فيعارض حديث جابر ويقدم عليه لقوة ثبوته ، إذ هو فى الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بل فى حديث جابر : لحم الصيد ... إلخ ، انقطاع لأن المطلب بن حنطب لم يسمع من جابر عند غير واحد ، وكذا فى رجاله من فيه لين . انتهى . ولا جزاء عليه بدلالة ولا بإعانة ، ولا يأكله من صيد له عند الشافعية ، لأن الجزاء تعلق بالقتل ، والدلالة ليست بقتل ، فأشبهت دلالة الحلال حلالاً . وقالت الحنفية : إذا قتل المحرم صيداً أو دل عليه من قتله فعليه الجزاء ، أما القتل فلقوله تعالى : « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم » الآية . وأما الدلالة فلحديث أبى قتادة ، قال ابن الهمام : وليس فى حديث أبى قتادة « هل دللتم » بل قال صلى الله عليه وآله وسلم : هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قال : لا . قال : فكلوا ما بقى ،

وجه الاستدلال به على هذا أنه علق الحل على عدم الإشارة ، وهى تحصل الدلالة بغير اللسان ، فأحرى أن لا يحل إذا دله باللفظ ، فقال : هناك صيد ونحوه . قالوا : الثابت بالحديث حرمة اللحم على المحرم إذا دل . قلنا : فثبت أن الدلالة من محظورات الإحرام بطريق الالتزام لحرمة اللحم ، فثبت أنه محظوراً حرام ، وهو جناية على الصيد . فنقول حينئذ : جناية على الصيد بتفويت الأمن على وجه اتصل قتله عنها ، ففيه الجزاء كالقتل ، وهذا هو القياس ، ولا يجوز عطفه على الحديث ، لأن الحديث لم يثبت الحكم المتنازع فيه وهو وجوب الكفارة بل محل الحكم ثم بثبوت الوجوب المذكور في الحل إنما هو بالقياس على القتل . انتهى . وقال المالكية : إن صيد لأجل المحرم فعلم به وأكل ، عليه الجزاء لا في أكلها . وقال الحنابلة : إن أكله كله فعليه الجزاء ، وإن أكل بعضه ضمنه بمثله من اللحم . قال في الفتح : وفي حديث أبي قتادة ، أى بطرقه المذكورة في هذه الأبواب جميعاً ، من الفوائد أن تمنى المحرم أن يقع من الحلال الصيد ليأكل المحرم منه لا يقدح في إحرامه ، وأن الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمحرم الأكل من صيده . وهذا يقوى من حمل الصيد في قوله تعالى : « وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً » على الاصطيد . وفيه الاستيهاب من الأصدقاء وقبول الهدية من الصديق . وقال عياض : عندى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطييباً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل لإزالة الشبهة التي حصلت لهم . وفيه تسمية الفرس ، وألحق به البخارى الحمار ، فترجم له في الجهاد . قال ابن العربى : تجوز التسمية لما لا يعقل إذا دعى به . وفيه إمساك نصيب الرفيق الغائب مما يتعين احترامه أو ترجى بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسألة بخصوصها . وفيه تفريق الإمام أصحابه للمصلحة ، واستعمال الطليعة في الغزو ، وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد ، وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام ممن بلغه ، لأنه يحتمل أن يكون وقع ، وليس في الخبر ما ينفى . وفيه أن عقر الصيد ذكائه ، وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال ابن العربى : هو اجتهاد بالقرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا في حضرته . وفيه العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله : فلم يعب ذلك علينا ، وكأن الآكل تمسك بأصل

الإباحة ، والممتنع نظر إلى الأمر الطارئ . وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة ، وركض الفرس في الاصطياد ، والتصيد في الأماكن الوعرة والاستعانة بالفارس ، وحمل الزاد في السفر ، والرفق بالأصحاب والرفقاء بالسير ، واستعمال الكناية في الفعل كما تستعمل في القول ، لأنهم استعملوا الضحك في موضع الإشارة بما اعتقدوه من أن الإشارة لانتحل . وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله : وأسير شأواً ، ونزول المسافر وقت القيلولة . وفيه ذكر الحكم مع الحكمة في قوله : « إنما هي طعمة أطعمكموه الله » ولا يجوز للمحرم قتل الصيد إلا إن صال عليه فقتله دفعاً للضرر فيجوز ولا ضمان عليه . اه في الفتح .

## الحديث الثالث

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَارًا وَحَشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانَ ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ ، قَالَ : إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ ، إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما عن الصعب بن جثامة ) بفتح الجيم والفاء المشددة ابن قيس بن ربيعة ( الليثي ) من بني ليث بن بكر بن عبد مناة ابن كنانة ، وكان حليف قريش ، وأمه أخت أبي سفيان بن حرب واسمها فاخنة وقيل زينب ، ويقال إنه أخو محلم بن جثامة ، مات في خلافة أبي بكر أو آخر خلافة عمر ، قاله ابن حبان ، أو في خلافة عثمان ، والأول خطأ ، قاله يعقوب بن سفيان ( أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله ) وسلم حماراً وحشياً ) وفي رواية : لحم حمار وحشى ، وفي أخرى : رجل حمار ، وفي لفظ آخر : عجز حمار وحشى يقطر دماً ، وفي أخرى : شق حمار وحشى . قال النووي : وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبوح وأنه إنما أهدى له بعض لحم صبيد لأكله انتهى . ولا معارضة بين رجل حمار وعجزه وشقه ، إذ يندفع بإرادة رجل الفخذ وبعض جانب الذبيحة ، فوجب حمل حماراً على أنه من إطلاق اسم الكل على البعض ويمتنع العكس ، إذ إطلاق الرجل على كل الحيوان غير معهود ( وهو ) أى صلى الله عليه وآله وسلم ( بالأبواء ) جبل من عمل الفرع بينه وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً ، وسمى بذلك لما فيه من الأبواء . قاله في المطالع . ولو كان كما قيل لكان الأبواء ، أو هو مقلوب عنه ، والأقرب أنه سمي به لتبوء السيول به ( أو بودان ) بفتح الواو وتشديد الدال : موضع بقرب الجحفة ، أو قرية جامعة من ناحية الفرع ، وودان أقرب إلى الجحفة من الأبواء ، فإن من الأبواء إلى الجحفة للآقى من المدينة ثلاثة وعشرين ميلاً ، ومن وودان إلى الجحفة ثمانية أميال ، والشك من الراوى ( فرده عليه ) أى رد صلى الله عليه

وآله وسلم الحمار على الصعب ، وعليه اتفقت الروايات كلها على أنه عليه الصلاة والسلام رده عليه ، إلا مارواه ابن وهب والبيهقي بإسناد حسن ولفظه : إن الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عجز حمار وحشى وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم . قال البيهقي : إن كان هذا محفوظاً فلعله رد الحى وقبل اللحم . قال فى الفتح : وفى هذا الجمع نظر ، فإن كانت الطرق كلها محفوظة فلعله رده حياً لكونه صيد لأجله ، ورد اللحم تارة لذلك وقبله أخرى حيث علم أنه لم يصد له . ونقل الترمذى عن الشافعى أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه ، ويحتمل أن يحمل القبول على وقت آخر وهو حال رجوعه من مكة ، ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة ، وفى غيرها من الروايات بالأبواء أو بودان . وقال القرطبي : يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحاً ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له ، فن قال « أهدي حماراً » أراد بتمامه مذبوحاً لا حياً ، ومن قال « لحم حمار » أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : ويحتمل أن يكون من قال حماراً أطلق وأراد بعضه مجازاً ، قال : ويحتمل أن يكون أهده له حياً ، فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضه منه ظاناً أنه إنما رده عليه لمعنى يخص بجملته ، فأعلمه بامتناعه وأن حكم الجزء حكم الكل ، قال : والجمع مهما أمكن أولى من توهيم بعض الروايات ( فلما رأى ) صلى الله عليه وآله وسلم ( مافى وجهه ) أى وجه الصعب من الكراهة لما حصل له من الكسر فى رد هديته ( قال ) تطيباً لقلبه ( إنا لم نرده ) بفتح الدال ، وهو رواية المحدثين ، وذكره ثعلب فى الفصيح ، ولكن قال المحققون من النحاة إنه غلط ، والصواب ضم الدال ، ولم يحفظ سيبويه فى نحو هذا إلا الضم ، كما أفاده السمين ، وصرح جماعة منهم ابن الحاجب بأنه مذهب البصريين ، وجوز الكسر أيضاً وهو أضعفها . والمعنى : إنا لم نرده عليك لعله من العلل ( إلا أنا حرم ) أى محرمون . زاد النسائي : لأننا أكل الصيد . وفى لفظ : لولا أنا محرمون لقبلناه منك . وهذا يقتضى تحريم أكل المحرم لحم الصيد مطلقاً ، سواء صيد له أو بأمره ، لأنه اقتصر فى التعليل على كونه محرماً ، فدل على أنه سبب الامتناع خاصة ، وهو مذهب نقل عن جماعة من السلف منهم على ابن عباس وابن عمرو الليث والثورى وإسحق ، والذى عليه أكثر علماء

الصحابه والتابعين التفرقة بين ماصاده أو صيده وغيره ، وأولوا حديث الصعب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما رده عليه لما ظن أنه صيد من أجله ، وبه يقع الجمع بين حديث الصعب وحديث جابر : لحم الصيد لكم في الإحرام حلال ما لم تصيده أو يصاد لكم . وحديث أبي قتادة السابق ، ولا يقال إنه منسوخ بحديث الصعب ، لأن حديث أبي قتادة كان عام الحديبية وحديث الصعب كان في حجة الوداع ، لأن النسخ إنما يصار إليه إذا تعذر الجمع ، كيف والحديث المتأخر محتمل لا دلالة فيه على الحرمة العامة صريحاً ولا ظاهراً حتى يعارض الأول فينسخه وبالجواز مطلقاً . قال الكوفيون وطائفة من السلف : قال القسطلاني : وقول ابن الهمام في فتح القدير : أما كون حديث الصعب كان في حجة الوداع فلم يثبت عندنا وإنما ذكره الطبري وبعضهم ولم نعلم لهم فيه ثبناً صحيحاً ، وأما حديث أبي قتادة فإنه وقع في مسند عبد الرزاق عنه : انطلقنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم . ففي الصحيحين عنه خلاف ذلك وهو ما روى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجاً فخرجوا معه ، فصرف طائفة فيهم أبو قتادة ... الحديث . ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحج بعد الهجرة إلا حجة الوداع . انتهى . يقال عليه : قد ثبت في البخاري في باب جزاء الصيد عن عبد الله بن أبي قتادة قال : انطلق أبي عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم يحرم .. الحديث . وكذا في باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ، وأما قوله في الحديث الذي ساقه خرج حاجاً فهو من المجاز ، وأن المراد أنه خرج معتمراً ، أو المراد معنى الحج في الأصل ، وهو قصد البيت أو الراوى : خرج محرماً ، فعبّر عن الإحرام بالحج غلطاً منه . انتهى . وفي هذا الحديث جواز رد الهدية لعله . وفيه الاعتذار عن ردها تطييباً لقلب المهدي ، وأن الهبة لا تدخل في الملك إلا بالقبول ، وأن قدرته على تملكها لاتصيره مالكاً ، وأن على المحرم أن يرسل مافي يده من الصيد الممتنع عليه اصطياًده . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الهبة ، ومسلم في الحج ، وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه .

## الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: خَمْسٌ مِنْ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ.

( عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : خمس من الدواب ( جمع دابة ، وهو مادب من الحيوان ، وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى : « وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أُمّ أمثالكم » الآية . وهذا الحديث يرد عليه لذكر الغراب والحداة فيه ، ويدل على دخول الطير أيضاً عموم قوله تعالى : « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها » . وقوله تعالى : « وكأين من دابة لا تحمل رزقها » الآية . وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس : ولم يفرد الطير بذكر ، وقد تصرف أهل العرف في الدابة ، فمنهم من ينحصها بالحمار ، ومنهم من ينحصها بالفرس ، وفائدة ذلك تظهر في الحلف ( كلهن فاسق يقتلن ) المرء ( في الحرم ) وفي رواية : يقتلن فيه ، وفي رواية نافع : ليس على الحرم في قتلن جناح ، وعرف بذلك أن لا إثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم . ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال وفي الحل من باب الأولى ، وقد وقع ذكر الحل صريحاً عند مسلم بلفظ : يقتلن في الحل والحرم ، ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع وهو الإحرام فهو بالجواز أولى . قال النووي : هي تسمية صحيحة جارية على وفاق اللغة ، فإن أصل الفسق الخروج ، فهو خروج مخصوص ، والمعنى في وصف هذه بالفسق لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع ، وقيل لأنها عمدت إلى حبال سفينة نوح فقطعتها ، وقيل غير ذلك . انتهى . والتقيد بالخمس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك ، لكنه مفهوم عدد ، وليس بحجة عند الأكثر ، وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أولاً ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك

معها في الحكم ، فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ أربع ، وفي بعضها بلفظ ست ، والأولى عند مسلم ، والثانية عند أبي عوانة ، وزاد الحية ، وزاد نافع الأفعى موقوفاً فصارت سبعة ، وعند أبي داود السبع العادى ، وعند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والنمر على الخمس فصارت تسعة ، لكن ذكرهما من تفسير الراوى للكلب العقور . قال في الفتح : فهذا جميع ماوقفت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس ، ولا يخلو شيء من ذلك عن مقال . انتهى ( الغراب ) وهو ينقر ظهر البعير وينزع عنه ويختلس أطعمة الناس . وفي رواية الأبقع : وهو الذى في ظهره وبطنه بياض ، وقيل سمي غراباً لأنه نأى واغترب لما أنفذه نوح عليه السلام يستخبر أمر الطوفان ( والحدأة ) بكسر الحاء وفتح الدال مهموز ، وهى أخس الطير وتخطف أطعمة الناس . قال في الفتح : ويلتبس بالحدأة الحدأة بفتح أوله : فأس له رأسان ( والعقرب ) واحدة العقارب ، وهى مؤنثة ، والأنثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف ، ولها ثمان أرجل وعيناها في ظهرها ، تلدغ وتؤلم إيلاماً شديداً وربما لسعت الأفعى فتموت ، ومن عجيب أمرها أنها مع صغرها تقتل الفيل والبعير بلسعتها ، وأنها لاتضرب الميث ولا النائم حتى يتحرك شيء من بدنه فتضربه عند ذلك ، وتأوى إلى الخنافس وتسالمها . وفي ابن ماجه عن عائشة قالت : لدغت النبى صلى الله عليه وآله وسلم عقرب وهو فى الصلاة ، فلما فرغ قال : لعن الله العقرب ، ماتدع مصلياً ولا غيره ، اقتلوا فى الحل والحرم ( والفأرة ) أى فأرة البيت وهى الفويسقة . قال أبو سعيد الخدرى : استيقظ النبى صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة وقد أخذت فأرة فتيلة لتحرق على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت ، فقام إليها فقتلها وأحل قتلها للحلال والمحرم . رواه الطحاوى فى أحكام القرآن عن يزيد بن أبى نعيم أنه سأل أبا سعيد الخدرى : لم سميت الفأرة فويسقة ؟ فقال : استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... إلخ . وفى سنن أبى داود عن ابن عباس قال : جاءت فأرة فأخذت تجر الفتيلة فجاءت بها فألقتها بين يدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخمرة التى كان قاعداً عليها فأحرقت منها موضع درهم . زاد الحاكم : فقال صلى الله عليه وآله وسلم : فأطفئوا سرجكم فإن الشيطان يدل مثل هذه على هذا فتحرقكم ، ثم



قال صحيح الإسناد ، وليس في الحيوان أفسد من الفأر ، لا يبق على خطير ولا جليل إلا أهلكه وأتلفه . ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم إلا إبراهيم النخعي فإنه قال : فيها جزاء إذا قتلها المحرم . أخرجه ابن المنذر ، وقال : هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم . وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال : لما ذكروا هذا القول : ما كان بالكوفة أفحش رداً للآثار من إبراهيم النخعي لقلّة ماسمع منها ، ولا أحسن اتباعاً لها من الشعبي لكثرة ماسمع . ونقل ابن شاس عن المالكية خلافاً في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى . قال في الفتح : والفأر أنواع منها : الجرذ والخلد وفأرة الإبل وفأرة المسك وفأرة الغيض ، وحكمها في تحريم الأكل وجواز قتلها سواء ( والكلب العقور ) الجارح وهو معروف ، وفي الكلب بهيمية وسبعية كأنه مركب منهما ، وفيه منافع للحراسة والصيد ، وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره ، يقال : أول من اتخذ للحراسة نوح عليه السلام . واختلف العلماء في المراد به هنا ، وهل لوصفه بكونه عقوراً منهم أو لا ، فروى سعيد بن منصور عن أبي هريرة بإسناد حسن قال : الكلب العقور الأسد ، وعن زيد بن أسلم : أنهم لما سألوه عن الكلب العقور قال : وأى كلب أعقر من الحية ، وقال زفر : هو الذئب خاصة ، وقال مالك في الموطأ : كل ماعقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب فهو العقور ، وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان ، وهو قول الجمهور ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : هو الكلب خاصة ، ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب . واحتج أبو عبيد للجمهور بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم سلط عليه كلباً من كلابك ، فقتله الأسد » أخرجه الحاكم بسند حسن من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه . وبقوله تعالى : « وما علمتم من الجوارح مكلبين » فاشتقها من اسم الكلب ، فلهذا قيل لكل جارح : عقور ، واحتج الطحاوي للحنفية بأن العلماء اتفقوا على تحريم قتل البازي والصقر وهما من سباع الطير ، فدل ذلك على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة . فكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب . وتعقب برد الاتفاق ، فإن مخالفهم أجازوا قتل كل ماعدا واقتصر ، فدخل فيه الصقر وغيره ، بل قال بعضهم : يلتحق

بالخمس كل مانهى عن أكله إلا مانهى عن قتله . واختلف العلماء فى غير  
العقور مما لم يؤمر باقتنائه ، فصرح بتحريم قتله القاضيان الحسين والماوردى ،  
ووقع فى الأم للشافعى الجواز ، واختلف كلام النووى فقال فى البيع من شرح  
المهذب : لا خلاف بين أصحابنا فى أنه محترم لا يجوز قتله ، وقال فى التيمم  
والغصب : إنه غير محترم ، وقال فى الحج : يكره قتله تنزيهاً ، وهذا اختلاف  
شديد ، وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعى ، وتبعه فى الروضة ، وزاد : إنها  
كراهة تنزيه ، والله أعلم . وذهب الجمهور كما تقدم إلى إلحاق غير الخمس بها  
فى هذا الحكم ، إلا أنهم اختلفوا فى المعنى ، فقليل لكونها مؤذية ، فيجوز  
قتل كل مؤذ ، وهذه قضية مذهب مالك ، وقيل كونها مما لم يؤكل ، فعلى  
هذا كل مايجوز قتله لافدية على المحرم فيه ، وهذه قضية مذهب الشافعى .  
وخالف الحنفية فاقترضوا على الخمس ، إلا أنهم ألحقوا بها الحية والذئب  
ومن ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها ، واستدل به على جواز قتل من لجأ  
إلى الحرم ممن وجب عليه القتل ، لأن إباحة قتل هذه الأشياء معللة بالفسق ،  
والقاتل فاسق فيقتل ، بل هو أولى لأن فسق المذكورات طبعى ، والمكلف  
إذا ارتكب الفسق هاتك لحرمة نفسه ، فهو أولى بإقامة مقتضى الفسق عليه .  
وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه بحث قابل للتزاع . وفى حديث الباب رواية  
التابعى عن التابعى ، والصحابى عن الصحابة ، والأخ عن أخته .

## الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَارٍ بِمَنَى إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ « وَالْمُرْسَلَاتِ » وَإِنَّهُ لَيَتْلُوهَا ، وَإِنِّي لَأَتَلَقَّاها مِنْ فِيهِ ، وَإِنَّ فَاهُ لَرَطْبٌ بِهَا إِذْ وَثَبْتُ عَلَيْنَا حَيَّةٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَقْتُلُوهَا ، فَاثْبَدْرْنَاهَا ، فَذَهَبَتْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَقِيَتْ شَرَّكُمْ كَمَا وَقِيَتْمْ شَرَّهَا .

( عن عبد الله ) بن مسعود ( رضى الله عنه ) أنه ( قال : بينما نحن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غار بمنى ) أى ليلة عرفة كما عند الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن حفص بن غياث ، وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للمحرم ، كما دل قوله بمنى على أن ذلك كان في الحرم ، وعرف بذلك الرد على من قال : ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الإحرام لاحتمال أن يكون ذلك بعد طواف الإفاضة ( إذ نزل عليه ) سورة ( « والمرسلات » ) ، وإنه ليتلوها وإنى لأتلقاها ) وأخذها ( من فيه ) أى فيه الكريم ( وإن فاه ) فيه ( لרטب بها ) أى لم يحف ريقه بها ( إذ وثبت علينا حية ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) لمن معه من أصحابه ( اقتلوا ) وفي رواية مسلم وابن خزيمة واللفظ له : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر محرماً بقتل حية في الحرم بمنى ( فاثبدرناها ) أى أسرنا إليها ( فذهبت ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وقيت ) أى حفظت ومنعت ( شركم كما وقيتم شرها ) أى لم يلحقها ضرركم كما لم يلحقكم شرها ، وهو من مجاز المقابلة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التفسير ، ومسلم في الحيوان والحج ، والنسائي في الحج والتفسير .

## الحديث السادس

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلزَّوْغِ فُؤَيْسِقُ وَلَمْ أَسْمَعْهُ يَأْمُرُنَا بِقَتْلِهِ .

( عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للوزغ ) بفتح الواو والزاي وآخره غين معجمة واللام فيه بمعنى عن ( فويسق ) مصغراً للتحقير والذم ، واتفقوا على أنه من الحشرات المؤذيات . قالت عائشة ( ولم أسمعهُ يَأْمُرُنَا بِقَتْلِهِ ) قضية تسميته إياه فويسقاً أن يكون قتله مباحاً ، وكون عائشة لم تسمعه لا يدل على منعه ، فقد سمعه غيرها . وفي الصحيحين والنسائي وابن ماجه عن أم شريك أنها استأمرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتل الوزغات ، فأمرها بذلك . وفيهما أيضاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقاً . وفي مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من قتل وزغة من أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ، ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة دون الأولى . وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً : اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة ، لكن في إسناده عمر بن قيس المكي وهو ضعيف . ومن غرائب أمر الوزغ ما قيل أنه يقيم في جحره من الشتاء أربعة أشهر لا يطعم شيئاً ، ومن طبعه أن لا يدخل بيتاً فيه رائحة الزعفران .

## الحديث السابع

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ : لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا اسْتَنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله  
( وسلم يوم افتتح مكة ) سنة ثمان من الهجرة ( لاهجرة ) واجبة من مكة  
إلى المدينة بعد الفتح لأنها صارت دار لإسلام . زاد في كتاب الجهاد : والهجرة  
من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة ( ولكن ) لكم ( جهاد )  
في الكفار ( ونية ) صالحة في الخير تحصلون بهما الفضائل التي في معنى الهجرة  
التي كانت مفروضة لمفارقة الفريق الباطل فلا يكثر سوادهم ، ولإعلاء  
كلمة الله وإظهار دينه . قال أبو عبد الله الأبي : اختلف في أصول الفقه في  
مثل هذا التركيب ، يعني قوله : « لاهجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية »  
هل هو لنفي الحقيقة أو لنفي صفة من صفاتها كالوجوب وغيره ، فإن كان  
لنفي الوجوب فهو يدل على وجوب الجهاد على الأعيان ، لأن المستدرك  
هو النفي ، والمنفي وجوب الهجرة على الأعيان ، فيكون المستدرك وجوب  
الجهاد على الأعيان ، وعلى أن المنفي في هذا التركيب الحقيقة ، فالمعنى أن  
الهجرة بعد الفتح ليست بهجرة ، وإنما المطلوب الجهاد الطلب الأعم من  
كونه على الأعيان أو على الكفاية ، قال : والمذهب أن الجهاد اليوم فرض  
كفاية ، إلا أن يعين الإمام طائفة فيكون عليها فرض عين . انتهى . قال  
الطبيبي : المعنى أن الهجرة من الأوطان إما هجرة إلى المدينة للفرار من  
الكفار ونصرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وإما إلى الجهاد في سبيل الله ،  
وإما إلى غير ذلك من تحصيل الفضائل كطلب العلم ، فانقطعت الأولى وبقيت  
الأخريان ، فاعتنوهما ولا تقاعدا عنهما ( وإذا استنفرتم فانفروا ) أي  
إذا دعاكم الإمام إلى الخروج إلى الغزو فاخرجوا إليه .

## الحديث الثامن

عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَحْتَجِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ بِلَحْيِي جَمَلِي فِي وَسْطِ رَأْسِهِ .

( عن ابن بحنة ) عبد الله بن مالك ، وبحنة أمه ، وهى بنت الأرت ( رضى الله عنه قال : احتجم النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم وهو محرم ) أى فى حجة الوداع كما جزم به الحازمى وغيره ( بلحى جمل ) بفتح اللام وسكون الحاء المهملة بعدها مثناة تحتية ، وجمل بفتح الجيم والميم : اسم موضع بين مكة والمدينة ، إلى المدينة أقرب ( فى وسط رأسه ) بفتح السين من وسط أى متوسطه ، وهو مافوق اليافوخ فيما بين أعلى القرنين . قال الليث : كانت هذه الحجامة فى فاس الرأس ، وأما التى فى أعلاه فلا لأنها ربما عمت . انتهى . ويؤخذ من هذا أن للمحرم الاحتجام والفصد مالم يقطع بهما شعراً ، فإن كان يقطعه بهما حرماً ، إلا أن يكون به ضرورة إليهما . قاله القسطلانى . وزاد فى الفتح : وكرهها مالك . وعن الحسن : فيها الفدة وإن لم يقطع شعراً ، وإن كان لضرورة جاز قطع الشعر وتجب الفدية ، وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس ، قال الداودى : إذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يجز الحلق . واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوى إذا لم يكن فى ذلك ارتكاب مانهى المحرم عنه من تناول الطيب وقطع الشعر ، ولا فدية فى شىء من ذلك ، والله أعلم .

## الحديث التاسع

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة ) بنت الحارث الهلالية ( وهو محرم ) بعمرة سنة سبع ، وهذا هو المشهور عنه رضى الله عنه ، وصح نحوه عن عائشة وأبي هريرة ، لكن جاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالا ، وعن أبي رافع مثله ، وأنه كان الرسول إليها ، فترجح روايته على رواية ابن عباس هذه ، لأن رواية من كان له مدخل في الواقعة من مباشرة أو نحوه أرجح من الأجنبي ، ورجحت أيضاً بأنها مشتملة على إثبات النكاح لمدة متقدمة على زمن الإحرام والأخرى نافية لذلك ، والمثبت مقدم على النافي . قاله في المصابيح . وقيل : يحمل قوله هنا « وهو محرم » أى داخل الحرم ، ويكون العقد وقع بعد انقضاء العمرة ، والجمهور على أن نكاح المحرم وإنكاحه محرم لا ينعقد ، لحديث عثمان رضى الله عنه عند مسلم : لا يُنكح المحرم ولا يُنكح ، وكما لا يصح نكاحه ولا إنكاحه لا يصح إذنه لعبده الحلال في النكاح . كذا قاله ابن القطان ، وفيه كما قاله المرزبان نظر . وحكى الدارمى كلام ابن القطان ثم قال : ويحتمل عندى الجواز ، ولا فدية في عقد النكاح في الإحرام ، فيستثنى من قولهم : من فعل شيئاً يحرم بالإحرام لزمه فدية ، وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ، ولأنها تحتمل الخصوصية فكان الحديث في النهى عن ذلك أولى بأن يؤخذ به . وقال الكوفيون : يجوز للمحرم أن يتزوج ، كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء . وتعقب بأنه قياس في معارضة السنة فلا يعتبر ، وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فتعقب بالتصريح فيه بقوله : ولا يُنكح بضم أوله ، وبقوله فيه : ولا يخطب .

## الحديث العاشر

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ ، اضْبُبْ ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ وَقَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ .

( عن أبي أيوب الأنصاري ) خالد بن زيد ( رضى الله عنه أنه قيل له )  
القائل عبد الله بن حنين المتوفى في أول خلافة يزيد بن عبد الملك في أوائل  
المائة الثانية ، وأول الحديث أن ابن عباس ومسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء ،  
فقال ابن عباس : يغسل المحرم رأسه ، وقال المسور : لا يغسل المحرم رأسه ،  
فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري ، فوجدته يغتسل بين القرنين ، أى  
قرنى البئر ، وهما جانبنا البناء الذى على رأس البئر يجعل عليهما خشبة تعلق بها  
البكرة وهو يستر بثوب ، فسلمت عليه ، فقال : من هذا ؟ فقلت : أنا عبد الله  
ابن حنين أرسلني إليك ابن عباس أسألك ( كيف كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله ) ( وسلم يغسل رأسه وهو محرم ، فوضع أبو أيوب يده على الثوب )  
الذى ستر به ( فطاطاه ) أى خفض الثوب وأزاله عن رأسه ( حتى بدا لى )  
أى ظهر لى ( رأسه ، ثم قال لإنسان ) لم يسم ( يصب عليه : اصبب ، فصب  
على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ) فيه جواز ذلك شعر المحرم  
بيده إذا أمن تناثره ( وقال ) أبو أيوب ( هكذا رأيته صلى الله عليه وآله  
( وسلم يفعل ) فيه الجواب والبيان بالفعل ، وهو أبلغ من القول . زاد ابن عيينة  
فرجعت إليهما فأخبرتهما ، فقال المسور لابن عباس : لا أماريك أبداً ،  
أى لا أجادلك . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج ، وكذا النسائي وابن  
ماجه . قال فى الفتح : وفى هذا الحديث من الفوائد مناظرة الصحابة فى  
الأحكام ، ورجوعهم إلى النصوص ، وقبولهم لخبر الواحد ولو كان تابعياً ،  
وأن قول بعضهم ليس حجة على بعض . قال ابن عبد البر : لو كان معنى



الاعتداء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أصحابي كالنجوم » يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس إلى إقامة البينة على دعواه ، بل كان يقول للمسور : أنا نجم وأنت نجم ، فبأينا اقتدى من بعدنا كفاه . ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل النظر أنه في النقل لأن جميعهم عدول . وفيه اعتراف للفاضل بفضله ، وإنصاف الصحابة بعضهم بعضاً . وفيه استتار الغاسل عند الغسل والاستعانة في الطهارة ، وجواز الكلام والسلام حال الطهارة ، وجواز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء وذلكه بيده إذا أمن تناثره ، واستدل به على أن تخليل شعر اللحية في الوضوء باق على استحبابه ، خلافاً لمن منعه كالمثولي من الشافعية خشية انتتاف الشعر ، لأن في الحديث « ثم حرك رأسه بيديه » ولا فرق بين شعر الرأس واللحية ، إلا أن يقال إن شعر الرأس أصلب ، والتحقيق أنه خلاف الأولى في بعض دون بعض . قاله السبكي الكبير .

### الحديث الحادى عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ ، فَقَالَ : أَقْتُلُوهُ .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عام الفتح ) مكة المكرمة ( وعلى رأسه المغفر ) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، أو رفراف البياضة ، أو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة . وفى المشارق : هو ما يجعل من فضل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة . وعند الدارقطني والحاكم فى الإكليل : وعليه مغفر من حديد . ولا تعارض بينه وبين رواية مسلم من حديث جابر : وعليه عمامة سوداء ، فإنه يحتمل أن يكون المغفر فوق العمامة السوداء وقاية لرأسه المكرم من صدى الحديد ، أو هى فوق المغفر فأراد أنس بذكر المغفر كونه دخل متأهباً للحرب ، وأراد جابر بذكر العمامة كونه غير محرم ، أو كان أول دخوله على رأسه المغفر ثم أزاله ولبس العمامة بعد ذلك ، فحكى كل منهما مآراه ، وستر الرأس يدل على أنه دخل غير محرم ، لكن قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون محرماً وغطى رأسه لعذر ، وتعقب بتصريح جابر وغيره بأنه لم يكن محرماً . واستشكل فى المجموع ذلك ، لأن مذهب الشافعى أن مكة فتحت صلحاً ، خلافاً لأبى حنيفة فى قوله : إنها فتحت عنوة ، وحينئذ فلا خوف ، ثم أجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صالح أبا سفيان ، وكان لا يأمن غدر أهل مكة ، فدخلها صلحاً متأهباً للقتال إن غدروا ( فلما نزعه ) أى نزعه صلى الله عليه وآله وسلم المغفر ( جاء رجل ) وهو أبو برزة نضلة بن عبيد الأسلمى كما جزم به الفاكهاني فى شرح العمدة والكرمانى ، قال البرماوى : وكذا ذكره ابن طاهر وغيره ، وقيل سعيد بن حريث . قال فى الفتح : لم أقف على اسمه ، إلا أنه يحتمل أنه هو الذى باشر قتله ثم ذكر ما ذكرنا ( فقال ) يارسول الله

(إن ابن خطل) بفتح الحاء والطاء المهملة ، وكان اسمه في الجاهلية عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله ، وليس اسمه هلالاً بل هو اسم أخيه ، واسم خطل عبد مناف ، وخطل لقب له ، لأن أحد لحبيه كان أنقص من الآخر ، فظهر أنه مصروف ، وهو من بني تميم بن فهر بن غالب ( متعلق بأستار الكعبة فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( اقتلوه ) فقتله أبو برزة . قال في الفتح : وهو أصح ماورد في تعيين قاتله ، وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالأخبار تحمل بقية الروايات على أنهم ابتدروا قتله وكان المباشر له منهم أبو برزة ، ويحتمل أن يكون شاركه فيه سعيد بن حريث ، وبه جزم ابن هشام في السيرة ، وقيل القاتل له سعيد بن ذؤيب ، وقيل الزبير بن العوام قاله الحب الطبري . وكان قتله بين المقام وزمزم . حكاه الحاكم ، واستدل به القاضي عياض في الشفاء وغيره من المالكية على قتل من آذى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تنقصه ، ولا تقبل له توبة ، لأن ابن خطل كان يقول الشعر يهجو به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويأمر جاريته أن تغنيا به ، ولا دلالة في ذلك أصلاً ، لأنه إنما قتل ولم يستتب للكفر والزيادة فيه بالأذى مع ما اجتمع فيه من موجبات القتل ، ولأنه اتخذ الأذى ديدناً فلم يتحتم أن سبب قتله الذم ، فلا يقاس عليه من فرط منه فرطة وقلنا بكفره بها وتاب ورجع إلى الإسلام فالفرق واضح . وفي كتاب المواهب اللدنية بالمنح المحمدية مزيد بحث لذلك ، وإنما أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتل ابن خطل لأنه كان مسلماً ، فبعثه مصداقاً وبعث معه رجلاً من الأنصار ، وكان معه مولى يخدمه وكان مسلماً فنزل منزلاً ، فأمر المولى أن يذبح تيساً ويصنع له طعاماً ، ونام فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً ، فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركاً ، وكانت له قيتان تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان ممن أهدر دمه يوم الفتح . قال الخطابي : قتله بما جناه في الإسلام . وقال ابن عبد البر : قوداً من دم المسلم الذي قتله ثم ارتد . قال في الفتح : جمع الواقدي عن شيوخه أسماء من لم يؤمن يوم الفتح ، وأمر بقتله عشرة أنفس ، ستة رجال وأربع نسوة ، منهم ابن خطل وعبد الله بن سعد وقيتنا ابن خطل ، واستدل بقصته على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة . وقال أبو حنيفة : لا يجوز . وتأول الحديث بأنه كان في الساعة التي أبيحت له . وأجيب بأنه

إنما أُبيحت له ساعة الدخول حتى استولى عليها وقتل ابن خطل بعد ذلك ، وتعقب بأن الساعة المذكورة ما بين أول النهار ودخول وقت العصر وقتله كان قبل ذلك قطعاً ، لأنه قيد في الحديث بأنه كان عند نزعه المغفر وذلك عند استقراره بمكة ، وحينئذ فلا يستقيم الجواب المذكور . وقال ابن خزيمة : قد أباح الله له القتال والقتل معاً في تلك الساعة ، واستدل به على جواز قتل الذمي إذا سب الرسول ، وفيه نظر كما قال ابن عبد البر ، لأن ابن خطل كان حربياً ، ولم يدخله صلى الله عليه وآله وسلم في أمانه لأهل مكة ، بل استثناه مع من استثنى ، وخرج أمره بقتله مع أمانه لغيره مخرجاً واحداً ، فلا دلالة فيه لما ذكر . انتهى . واستدل به على جواز قتل الأسير صبراً ، لأن القدرة على ابن خطل صيرته كالأسير في يد الإمام ، وهو مخير فيه بين القتل وغيره . واستدل به على جواز قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الإسلام . ترجم بذلك أبو داود . وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو ، وأنه لا ينافي التوكل . وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد إلى ولاية الأمر ، ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النيمة . وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً في اللباس والجهاد والمغازي ، ومسلم في المناسك ، وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الجهاد ، والنسائي في الحج ، وليس من أفراد مالك كما زعم ابن الصلاح وغيره . وقد تعقب الزين العراقي ذلك بأنه ورد من طرق متعددة ثم ذكرها .

## الحديث الثاني عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ ، إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَمْلِكٍ دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَةً عَنْهَا ، أَفَضُّوا اللَّهَ ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما أن امرأة من جهينة ) هى امرأة سنان ابن سلمة الجهنى كما فى النسائى ، ولأحمد : سنان بن عبد الله ، وهو أصح . وفى الطبرانى إنها عمته . قاله الحافظ فى المقدمة . وقال فى الفتح : إن مافى النسائى لا يفسر به المبهم فى حديث الباب ، لأن فيه أن المرأة سألت بنفسها ، وفى النسائى أن زوجها سأل لها ، ويمكن الجمع بأن نسبة السؤال إليها مجازية ، وإنما الذى تولى لها السؤال زوجها ، لكن فى حرف الغين لابن منده من الصحابييات أن غاثية بالغين المعجمة وبعد الألف مثله ، وقيل نون وقبل الهاء مثناة تحتية سألت عن نذر أمها . وجزم ابن طاهر فى المبهمات بأنه اسم الجهينة المذكورة فى حديث الباب ، لكن قال الذهبى : أرسله عطاء ولا يثبت ( جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ) يارسول الله ( إن أمي ) لم تسم ( نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ ) أى أىصح منى أن أكون نائبة عنها فأحج عنها ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( نعم حجى عنها ) وفيه دليل على أن من مات وفى ذمته حق الله تعالى من حج أو كفارة أو نذر فإنه يجب قضاؤه ( أرأيت ) أى أخبرينى ( لو كان على أملك دين ) لخلق ( أكنت قاضية ) ذلك الذين عنها ( اقضوا الله ) أى حق الله ( فالله أحق بالوفاء ) من غيره . وهذا الخطاب دخل فيه الرجال والنساء ، فللرجل أن يحج عن المرأة ولها أن تحج عنه ، واستدل به على صحة نذر الحج ممن لم يحج ، فإذا حج أجزأ عن حجة الإسلام عند الجمهور ، وعليه الحج عن النذر ، وقيل يجزئ عن النذر ثم يحج حجة الإسلام ، وقيل يجزئ عنهما . وفيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع فى نفس السامع

وأقرب إلى سرعة فهمه . وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه .  
 وفيه أنه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدليل إذا ترتب على ذلك مصلحة ،  
 وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لإذعانه . وفيه أن وفاء الدين المالى عن  
 الميت كان معلوماً عندهم مقررأ ، ولهذا حسن الإلحاق به . وفيه إجزاء  
 الحج عن الميت . وفيه اختلاف ، فعن ابن عمر بإسناد صحيح : لايجز أحد  
 عن أحد . ونحوه عن مالك والليث ، وعن مالك أيضاً : إن أوصى بذلك  
 فليحج عنه وإلا فلا ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الاعتصام والنذور والنسائى  
 فى الحج .

## الحديث الثالث عشر

عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حُجَّ بِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْنُ سَبْعِ سِنِينَ .

( عن السائب بن يزيد ) الكندى ، ويقال الأسدى ، وهو جد محمد بن يوسف لأمه ( رضى الله عنه قال : حج بى ) مبنياً للمفعول ، وعن حاتم : حجت بى أمى ، وعند الفاكهى : حج بى أبى ، وجمع بأنه حج معهما ( مع رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم وأنا ابن سبع سنين ) استدلل به البخارى على مشروعية حج الصبيان . قال ابن بطال : أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبى حتى يبلغ ، إلا أنه إذا حج به كان له تطوعاً عند الجمهور . وقال أبو حنيفة : لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء بفعل شيء من محظورات الإحرام وإنما يحج به على جهة التدريب . وهذا نقله النووى وسبقه إليه الخطابى ، وهذا فيه نظر ، إذ لا أعلم أحداً من أئمة مذهب أبى حنيفة نص على ذلك ، بل قال السرخسى فيما نقله عنه الزيلعى فى شرح الكنز : لو أحرم الصبى بنفسه وهو يعقل ، أو أحرم عنه أبوه صار محرماً . وقال فى الكنز : لو أحرم الصبى أو العبد فبلغ أو عتق فضى لم يجز عن فرضه ، لأن إحرامه انعقد لأداء النقل فلا ينقلب للفرض . وفى عمدة المفتى : حسنات الصبى له ولأبويه أجر التعليم والإرشاد . انتهى . ولكن هذا التفصيل يحتاج إلى صحة الدليل وثبوته . وشذ بعضهم فقال : إذا حج الصبى أجزأه ذلك عن حجة الإسلام لظاهر قوله نعم فى جواب : ألهذا حج ؟ وقال الطحاوى : لاحتجة فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له ، لأن ابن عباس راوى الحديث قال : أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، ثم ساقه بإسناد صحيح .

## الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَجَّتِهِ قَالَ لِأُمِّ سِنَانِ الْأَنْصَارِيَّةِ : مَا مَنَعَكَ مِنَ الْحَجِّ ؟ قَالَتْ : أَبُو فَلَانٍ - تَعْنِي زَوْجَهَا - كَانَ لَهُ نَاضِحَانِ ، حَجَّ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَالْآخَرُ يَسْقِي أَرْضاً لَنَا ، قَالَ : فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَاجَةً مَعِيَ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حجته ) إلى المدينة المنورة ( قال لأم سنان الأنصارية : ما منعك من الحج ) معنا ( قالت ) يارسول الله ( أبو فلان ) أى أبو سنان ( تعنى زوجها ، كان له ناضحان : حج على أحدهما و ) الناضح ( الآخر يسقى أرضاً لنا ، قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( فإن عمرة في رمضان تقضى حجة معي ) يعنى في الثواب ، وليس المراد أن العمرة يقضى بها فرض الحج وإن كان ظاهره يشعر بذلك ، بل هو من باب المبالغة وإلحاق الناقص بالكامل للترغيب فيه . وفيه دلالة على أن النساء يحججن ، والترجمة في حج النساء ، أى هل يشترط فيه قدر زائد على حج الرجال أولاً .



## الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً ، قَالَ : أَرْبَعٌ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَعْجَبَنِي وَأَنْقَنِي : أَنَّ لَا تُسَافِرَ أَمْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ ، وَلَا صَوْمَ يَوْمَيْنِ : الْفِطْرَ وَالْأَضْحَى ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ : بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى .

( عن أبي سعيد ) الخدرى ( رضى الله عنه ، وقد غزا مع النبي صلى الله عليه وآله ) وآله ( وسلم ثنتى عشرة غزوة ، قال : أربع ) من الحكمة ( سمعتهن من رسول الله صلى الله عليه وآله ) وآله ( وسلم ) وفى رواية : أخذتهن ( فأعجبني وأنقني ) بصيغة جمع المؤنث . قال فى القاموس : الآنق محرقة الفرح والسرور ، أولها ( أن لا تسافر امرأة ) وهذا اللفظ عام يشمل الشابة والعجوز ، لكن خص أبو الوليد الباجى المنع لغير العجوز التى لاتشهى ، أما هى فتسافر كيف شاءت فى كل الأسفار بلا زوج ولا محرم ، وتعقب بأن المرأة مظنة الطمع فيها ومظنة الشهوة ولو كانت كبيرة ، وقد قالوا لكل ساقطة لاقطة ، وأجيب بأنه مالنا لاقطة لهذه الساقطة ، ولو وجد خرجت عن فرض المسألة ، لأنها تكون حينئذ مشتبهة فى الجملة ، وليس الكلام فيها إنما الكلام فىمن لاتشهى أصلاً ورأساً ، ولا نسلم أن من هى بهذه المثابة مظنة الطمع والميل إليها بوجه . قال ابن دقيق العيد : والذى قاله الباجى تخصيص العموم بالنظر إلى المعنى . وقد اختار الشافعى أن المرأة تسافر فى الأمن ولا تحتاج لأحد ، بل تسير وحدها فى جملة القافلة وتكون آمنة ، قال : وهذا مخالف لظاهر الحديث . انتهى . وهذا الذى قاله من جواز سفرها وحدها نقله الكرابيى ، ولكن المشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات ،

ولا يشترط أن يخرج معهن محرم أو زوج لإحداهن لانقطاع الأطاع باجتماعهن ، ولها أن تخرج مع الواحدة لفرض الحج على الصحيح في شرعي المذهب ومسلم ، ولو سافرت لنحو زيارة أو تجارة لم يجز مع النسوة لأنه سفر غير واجب . قال في المجموع : والحنثي المشكل يشترط في حقه من المحرم ما يشترط في المرأة ، ولم يشترطوا في الزوج والمحرم كونهما ثقتين ، وهو في الزوج واضح ، وأما في المحرم فسببه كما في المهمات أن الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي ، وكالمحرم عبدها الأمين ، صرح به المرعشي وابن أبي الصيف ، والمحرم أيضاً عام فيشمل محرم النسب كأبيها وابنها وأخيها ، ومحرم الرضاع ومحرم المصاهرة كأبي زوجها وابن زوجها . واستثنى بعضهم وهو منقول عن مالك : ابن الزوج ، فقال : يكره سفرها معه لغلبة الفساد . الناس بعد العصر الأول ، ولأن كثيراً من الناس لا يتزل زوجة الأب في النفرة عنها منزلة محارم النسب ، والمرأة فتنة إلا فيما جبل الله النفوس عليه من النفرة عن محارم النسب .

( مسيرة يومين ) وفي حديث ابن عمر التقييد بثلاثة أيام ، وفي حديث أبي هريرة بيوم وليلة ، وفي حديث عائشة أطلق السفر ، وقد أخذ أكثر العلماء بالطلق لاختلاف التقييدات . قال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفراً ، فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم ، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . وقال ابن دقيق العيد : وقد حملوا هذا الاختلاف على حسب اختلاف السائلين والمواطن ، وأنه متعلق بأقل ما يقع عليه اسم السفر ، وعلى هذا يتناول السفر الطويل والقصير ، ولا يتوقف امتناع سفر المرأة على مسافة القصر ، خلافاً للحنفية وحجتهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وماعداه مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن ، وتعقب بأن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر ، فينبغي الأخذ بها وطرح ماعداه فإنه مشكوك فيه . ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد ، وقد خالفوا ذلك هنا ، وقال صاحب العمدة في شرح العمدة : وليس هذا من المطلق والمقيد الذي وردت فيه قيود متعددة وإنما هو من العام لأنه نكرة في سياق النفي فيكون من العام الذي ذكرت بعض أفرادها ، فلا تخصيص بذلك على الراجح في الأصول ( ليس معها زوجها أو ذو محرم ) وزاد في رواية :

محرم . قال ابن دقيق العيد : الحديث عام فإن غنى بالكراهة التحريم فهو مخالف لظاهر الحديث ، وإن غنى كراهة التنزيه فهو أقرب . واختلفوا : هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها ، أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الذمة . والذين ذهبوا إلى الأول استدلوا بهذا الحديث ، فإن سفرها للحج من جملة الأسفار الداخلة تحت الحديث ، فتمتنع إلا مع المحرم . والذين قالوا بالثاني جوزوا سفرها مع رفقة مأمونين إلى الحج رجالاً أو نساء ، وهو مذهب الشافعية كما مر والمالكية ، والأول مذهب الحنفية والحنابلة . قال الشيخ تقي الدين : وهذه المسألة تتعلق بالنصين إذا تعارضا وكان كل منهما عاماً من وجه ، خاصاً من وجه ، فإن قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » يدخل تحته الرجال والنساء ، فيقتضى ذلك أنه إذا وجدت الاستطاعة المتفق عليها يجب الحج . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل لامرأة ... الحديث ، خاص بالنساء عام في الأسفار فيدخل فيه الحج ، فن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ، ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث ، فإذا قيل به وأخرج عنه لفظ الحج لقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت » قال المخالف : بل يعمل بقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت » فتدخل المرأة فيه ويخرج سفر الحج عن النهي ، فيقوم في كل واحد من النصين عموم وخصوص ، ويحتاج إلى الترجيح من خارج ، قال : وذكر بعض الظاهرية أنه يذهب إلى دليل من خارج وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله . ولا يتجه ذلك فإنه عام في المساجد ، فيمكن أن يخرج عنه المسجد الذي يحتاج إلى السفر في الخروج إليه بحديث النهي . انتهى . وقال المرداوى من الحنابلة : المحرم من شرائط الوجوب كالاستطاعة وغيرها ، وعليه أكثر الأصحاب ، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد ، وهو ظاهر كلام الخرقى وقدمه في المحرر والفروع والحاويين والرعايتين ، وجزم به في المنهاج والإفادات . قال ابن منجاف في شرحه هذا المذهب : وهو من المفردات وعنه أن المحرم من شرائط لزوم الحج ، وجزم به في الوجيز ، وأطلقه الزركشى . انتهى . وفائدة الخلاف تظهر في وجوب الإيصاء به ( و ) الثانية من الأربعة ( لاصوم يومين ) عيد ( الفطر والأضحى و ) الثالثة ( لاصلاة بعد صلاتين

بعد ) صلاة ( العصر حتى تغرب الشمس وبعد ) صلاة ( الصبح حتى تطلع الشمس و ) الرابعة ( لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ) بمكة ( ومسجدى ) بطيبة ( ومسجد الأقصى ) الأبعد عن المسجد الحرام في المسافة ، أو عن الأقدار وهو مسجد بيت المقدس .

### الحديث السادس عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى شَيْخًا يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ ، قَالَ : مَا بَالُ هَذَا ؟ قَالُوا : نَذَرُ أَنْ يَمْشِيَ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ ، وَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ .

( عن أنس ) بن مالك ( رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى شيخاً ) قيل هو أبو إسرائيل ، نقله مغلطى عن الخطيب وتبعه ابن الملقن ، لكن قال فى الفتح : إنه ليس فى كتاب الخطيب ، وقيل اسمه قيس وقيل قيصر ( يهادى ) مبنياً للمفعول من المهاداة وهو أن يمشى معتمداً على غيره . وللتزمذى : يتهادى ( بين ابنيه ) قال فى الفتح : لم أقف على اسم هذا الشيخ واسم ابنيه ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( ما بال هذا؟ ) أى يمشى هكذا ( قالوا ) ولمسلم من حديث أبى هريرة : قال ابنه : يا رسول الله ( نذر أن يمشى ) إلى الكعبة ( قال : إن الله ) عز وجل ( عن تعذيب هذا نفسه لغنى ، وأمره أن يركب ) أى أمره بالركوب ولم يأمره بالوفاء بالنذر ، إما لأن الحج راكباً أفضل من الحج ماشياً فنذر المشى يقتضى التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به أو لكونه عجز عن الوفاء بنذره ، وهذا هو الأظهر . قاله فى الفتح .

## الحديث السابع عشر

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، وَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَفْتَيْتُ لَهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِيَمْشِ وَلْتُرَكَبْ .

( عن عقبة بن عامر ) الجهني ( رضى الله عنه قال : نذرت أختي ) هي أم حبان بنت عامر الأنصاري كما قاله المنذري والقطب القسطلاني والحلي كما نقلوه عن ابن مأكولا ، وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال : لا يعرف اسم أخت عقبة هذا ، وما نسب هؤلاء لابن مأكولا وهم ، فإنه إنما نقله عن ابن سعد وابن سعد إنما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابي بنون موحدية ابن زيد بن حرام الأنصارية وأنه شهد بدرًا ، وهو مغاير للجهني ( أن تمشي إلى بيت الله ) الحرام ، ولأحمد وأصحاب السنن : إن أخته نذرت أن تمشي حافية غير مختمرة ( وأمرتني أن أستفتي لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) فاستفتيته ( وفي رواية أبي ذر : فاستفتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وزاد الطبراني : إنه شكاً إليه ضعفها ) فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لتمشي ولتركب ( وفي رواية ابن مالك : مرها فلتختمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام . وفي رواية عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود : فلتركب ولتهد بدنة . قال القسطلاني : وقد اختلف فيما إذا نذر أن يحج ماشياً هل يلزمه المشي بناء على أن المشي أفضل من الركوب . قال الرافعي : وهو الأظهر . وقال النووي : الصواب أن الركوب أفضل وإن كان الأظهر لزوم المشي بالنذر لأنه مقصود ، ثم إن صرح الناذر بأنه يمشي من حيث سكنه لزمه المشي من مسكنه ، وإن أطلق فن حين أحرم ولو قبل الميقات ، ونهاية المشي فراغه من التحليلين ، فلو فاتة الحج لزمه المشي في قضائه لاني تحلله في سنة ( م ٤٦ - عون الباري - ج ٢ )

الفوات لخروجه بالقوات عن إجزائه عن النذر ولا في المضى في فاسده لو أفسده ، ولو ترك المشى لعذر أو غيره أجزأ مع لزوم الدم فيهما والإثم في الثاني ، ولو نذر الحج حافياً لم ينعقد نذر الحفاء لأنه ليس بقربة فله لبس النعلين وكالحج في ذلك العمرة . وقال أبو حنيفة : من نذر المشى إلى بيت الله فعجز عنه فإنه يمشى ما استطاع ، فإذا عجز ركب وأهدى شاة ، وكذا إن ركب وهو غير عاجز ، وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النذور وكذا أبو داود والله أعلم .

## فضائل المدينة

### الحديث الأول

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا ، لَا يُقْطَعُ شَجَرُهَا وَلَا يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ .

(بسم الله الرحمن الرحيم - فضائل المدينة)

النبوية التي اختارها الله تعالى لخيرته وصفوته من خلقه ، وجعلها دار هجرته وتربته . قال في الفتح : المدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر إليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفن بها . قال تعالى : « يقولون لئن رجعنا إلى المدينة » ، فإذا أطلقت تبادر إلى الفهم أنها المراد ، وإذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد ، فهي كالنجم للثريا ، وكان اسمها قبل ذلك يثرب ، قال تعالى : « وإذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب » ويثرب اسم موضع منها سميت كلها به ، وقيل سميت بيثرب بن قانية من ولد أرم بن سام بن نوح لأنه أول من نزلها ، حكاه أبو عبيد البكري ، وقيل غير ذلك ، ثم سماها النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيبة وطابة ، وكان سكانها العالقي ، ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل ، قيل أرسلهم موسى عليه السلام ، كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ، ثم نزلها الأوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : المدينة حرم) محرمة لا تنتهك حرمتها (من كذا إلى كذا) كذا جاء مبهماً كناية عن اسمي مكانين ، وفي حديث عليّ : ما بين عائر إلى كذا وهو جبل بالمدينة ، واتفقت الروايات التي في البخاري كلها على إيهام الثاني ، وفي حديث ابن سلام عند أحمد والطبراني ما بين عير إلى أحد ، وفي مسلم : إلى ثور ، لكن قال أبو عبيد : أهل المدينة لا يعرفون جبلاً عندهم يقال له ثور وإنما ثور بمكة ، وقيل إن البخاري إنما أبهم عمداً لما وقع عنده

أنه وهم ، لكن قال صاحب القاموس : ثور جبل بمكة وجبل بالمدينة ، ومنه الحديث الصحيح : المدينة حرم ما بين غير إلى ثور . قال القسطلاني : وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من أكابر الأعلام أن هذا تصحيف والصواب إلى أحد لأن ثوراً إنما هو بمكة ، فغير جيد لما أخبرني الشجاع البعلی عن الحافظ أبي محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحد جانحاً إلى ورائه جبلاً صغيراً يقال له ثور ، وتكرر سؤاله عنه طوائف من العرب العارفين بتلك الأرض ، فكل أخبر أن اسمه ثور ، ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين المطري عن والده الحافظ الثقة قال : إن خلف أحد عن شماله جبلاً صغيراً مدوراً يسمى ثوراً يعرفه أهل المدينة خلفاً عن سلف ، ونحو ذلك قال صاحب تحقيق النصرة : فعلم أن ذكر ثور في الحديث صحيح وأن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه . قال المحب الطبري : وهذه فائدة جلية . قال ابن قدامة : يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور لا أنهما بعينهما في المدينة ، أو سمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين اللذين بطرفي المدينة غيراً وثوراً ارتجالاً ، ومما يدل على أن المراد من قوله : « من كذا إلى كذا جبلان » لفظ مسلم عن أنس مرفوعاً : اللهم إني أحرم ما بين جبليها . وعند أحمد والبيهقي والطبراني بلفظ : ما بين لابتها ، واللاية : الحرة ، وهي الحجارة السود ( لا يقطع شجرها ) وفي رواية : لا يخلى خلاها ، وفي مسلم من حديث جابر : لا يقطع عضها ولا يصاد صيدها ، وفي رواية أبي داود بإسناد صحيح : لا يخلى خلاها ولا ينفر صيدها ، ففي ذلك أنه يحرم صيد المدينة وشجرها كما في حرم مكة ، لكن لاضمان في ذلك لأن حرم المدينة ليس محلاً للنسك بخلاف حرم مكة ، وقال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف : ليس للمدينة حرم كما لمكة ، فلا يمنع أحد من أخذ صيدها وقطع شجرها . وأجابوا عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد بقوله ذلك بقاء زينة المدينة ليستطيبوها ويألفوها . وقال ابن قدامة : يحرم صيد المدينة وقطع شجرها ، وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم . وقيل : الجزء في حرم المدينة أخذ السلب ، لحديث سعد بن أبي وقاص عند مسلم وأبي داود : من وجد أحداً يصيد في حرم المدينة فليسبه . قال القاضي عياض : لم يقل أحد بهذا بعد الصحابة إلا الشافعي في القديم . قلت : واختاره



جماعة معه وبعده لصحة الخبر فيه ، ومن قال به اختلف في كيفيته ومصرفه ،  
والذى دل عليه صنيع سعد عند مسلم وغيره أنه كسلب القليل وأنه للسالب ،  
لكن لا يخمس . وأغرب بعض الحنفية فادعى الإجماع على ترك الأخذ بحديث  
السلب ، ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ، ودعوى الإجماع  
مردودة فبطل ما ترتب عليها . قال ابن عبد البر : لو صح حديث سعد لم يكن  
في نسخ أخذ السلب ما يسقط الأحاديث الصحيحة ، ويجوز أخذ العلف  
بحديث أبي سعيد في مسلم : ولا تخط فيها شجرة إلا لعلف . ولأبي داود  
عن علي بن نحوه . قال المهلب في حديث أنس : هذا دلالة على أن المنهى عنه  
في الحديث مقصور على القطع الذى يحصل به الإفساد ، فأما من يقصد  
الإصلاح كمن يغرس مثلاً بستاناً فلا يمتنع عليه قطع ما كان بتلك الأرض  
من شجر يضر بقاؤه ، قال : وقيل : بل فيه دلالة على أن النهى إنما يتوجه  
إلى ما أنبته الله من الشجر مما لا صنيع للآدمي فيه ، كما حمل عليه النهى عن قطع  
شجر مكة ، وعلى هذا يحمل قطعه صلى الله عليه وآله وسلم النخل وجعله قبله  
المسجد ، ولا يلزم منه النسخ المذكور ، واحتج الطحاوى بحديث أنس  
في قصة أبي عمير : ما فعل النغير ؟ قال : لو كان صيدها حراماً ماجاز حبس  
الطير . وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل . قال أحمد : من صاد من  
الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله ، لحديث أبي عمير ، وهذا قول  
الجمهور ، ولكن لا يرد ذلك على الحنفية ، لأن صيد الحل عندهم إذا دخل  
الحرم كان له حكم الحرم ، ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير قبل التحريم ،  
واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد : ولو كان قطع  
شجرها حراماً ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم . وتعقب بأن ذلك كان في  
أول الهجرة كما ورد واضحاً في أول المغازي ، وحديث تحريم المدينة كان  
بعد رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر كما في الجهاد وفي غزوة أحد  
واضحاً . قال الطحاوى : ويحتمل أن يكون سبب النهى عن صيد المدينة  
وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد  
في زينتها ويدعو إلى ألفتها ، كما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
نهى عن هدم أطام المدينة فإنها من زينة المدينة ، فلما انقطعت الهجرة زال ذلك ،  
وما قال ليس بواضح ، لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل ، وقد ثبت على الفتوى

بتحريمها سعد وزيد بن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم (ولا يحدث فيها حدث) مبنى للمفعول . قال القسطلاني : أى لا يعمل فيها عمل مخالف للكتاب والسنة . انتهى ( من أحدث فيها حدثاً ) قال القسطلاني : مخالفاً لما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وزاد شعبة فيه عن عاصم عند أبي عوانة : أو آوى محدثاً . قال فى الفتح : وهى زيادة صحيحة ، إلا أن عاصم لم يسمعها من أنس ( فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ) وعيد شديد لا يقادر قدره ولا يتصور فوقه ، لكن قال القسطلاني : المراد باللعن هنا العذاب الذى يستحقه على ذنبه ، لا كلعن الكافر المبعد عن رحمة الله كل الإبعاد انتهى . وفى الفتح : فيه جواز لعن أهل المعاصى والفساد ، ولكن لدلالة فيه على لعن الفاسق المعين . وفيه أن المحدث والمؤوى للمحدث فى الإثم سواء ، والمراد بالحدث وبالمحدث الظلم والظالم على ما قيل أو ما هو أعم من ذلك . قال عياض : واستدلوا بهذا على أن الحدث فى المدينة من الكبائر ، والمراد بلعنة الملائكة والناس : المبالغة فى الإبعاد عن رحمة الله . انتهى . قلت : والمراد بالحدث هنا أيضاً البدعة والمبتدع ، ففيه جواز اللعن على أهل البدع والمحدثات . وهذا الحديث من الرباعيات ، وأخرجه أيضاً فى الاعتصام ، ومسلم فى المناسك .

## الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
حُرْمٌ مَا بَيْنَ لَابَتَيِ الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي ، قَالَ : وَأَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنِي حَارِثَةَ فَقَالَ : أَرَأَيْكُمْ يَا بَنِي حَارِثَةَ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنْ  
الْحَرَمِ ، ثُمَّ التَفَتَ فَقَالَ : بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم )  
قال : حرم ما بين لابتي المدينة على لساني ( وهي الحرة ذات الحجارة السود ،  
والمدينة بين حرتين عظيمتين ، إحداهما شرقية ، والأخرى غربية . ووقع عند  
أحمد من حديث جابر : وأنا أحرم ما بين حرتيها . وزعم بعض الخنفية أن  
الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية « ما بين جبليها » وفي رواية « ما بين  
لابتيها » وأجيب بأن الجمع واضح ، وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة ،  
ولو تعذر الجمع أمكن الترجيح . ولا ريب أن رواية « لابتيها » أرجح لتوارد  
الرواة عليها ، ورواية « جبليها » لاتنافيها ، فيكون عند كل لابة جبل أو  
لابتيها من جهة الجنوب والشمال ، وجبليها من جهة المشرق والمغرب ، وتسمية  
الجبيلين في رواية أخرى لاتضر ، وزاد مسلم في بعض طرقه : وجعل اثني  
عشر ميلا حول المدينة حمى . وعند أبي داود من حديث عدى بن زيد قال :  
حمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل ناحية من المدينة بريداً بريداً  
وفي هذا بيان ما أجمل من حد حرم المدينة ( قال : وأتى النبي صلى الله عليه  
وآله (وسلم بنى حارثة) بطن من الأوس ، وكانوا إذ ذاك غربي مشهد حمزة ،  
زاد الإسماعيلي : وهي في سند الحرة ، أى في الجانب المرتفع منها ( فقال :  
أراكم يا بني حارثة قد خرجتم من الحرم ) جزم بما غلب على ظنه ( ثم التفت )  
صلى الله عليه وآله وسلم فرأهم داخلين في الحرم ( فقال : بل أنتم فيه ) فرجع  
عن الظن إلى اليقين . واستنبط منه المهلب أن للعالم أن يعول على غلبة الظن ثم  
ينظر فيصحح النظر .

## الحديث الثالث

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ . وَقَالَ : نِعْمَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ .

( عن علي رضي الله عنه قال : ما عندنا شيء ) أى مكتوب من أحكام الشريعة وإلا فكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب ، أو المنقوشة على شيء اختصوا به عن الناس ( إلا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) وسبب قول علي كرم الله وجهه هذا يظهر بما رويناه في مسند أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج أن علياً كان يأمر بالأمر فيقال له : قد فعلناه ، فيقول صدق الله ورسوله ، فقال له الأشر : هذا الذى تقول شيء عهده إليك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : ما عهد إلى شيئاً خاصاً دون الناس إلا شيئاً سمعته منه ، فهو فى صحيفة فى قراب سبى ، فلم يزلوا به حتى أخرج الصحيفة ، فإذا فيها ( المدينة حرم ) محرم ( ما بين عائر ) جبل بالمدينة ( إلى كذا ) فى مسلم : إلى ثور ، وقد تقدم ما فيه قريباً ، وزاد أحمد فى روايته : المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم ، ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد فى عهده . وقال فيها : إن إبراهيم حرم مكة ، وإنى أحرم ما بين حرتيها وحماها كلها ، لا يختلئ خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها ، ولا تقطع منها شجرة ، إلا أن يعلف رجل بغيره ، ولا يحمل فيها السلاح

لقتال . وأخرجه الدارقطني والنسائي وغيره ( من أحدث فيها حدثاً ) مخالفاً للكتاب والسنة ، وابتدع بدعة لا يرضاها الله ورسوله ( أو آوى محدثاً ) بمد هزمة آوى على الأفصح في المتعدى ، وعكسه في اللازم وكسر دال محدثاً ، أى من نصر جانياً وآواه وأجاره من خصمه وحال بينه وبين أن يقتص منه ، ويجوز فتح الدال ، ومعناه الأمر المبتدع نفسه ، وإذا رضى بالبدعة وأقر فاعلمها ولم ينكرها عليه فقد آواه ( فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ) ولمسلم من طريق أبي الطفيل : كنت عند عليّ فأثانا رجل فقال : ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسرّ إليك ؟ فغضب ثم قال : ما كان يسرّ إلى شيئاً يكتمه عن الناس غير أنه حدثني بكلمات أربع ، وفي رواية : ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيني هذا ، فأخرج صحيفة مكتوب فيها : « لعن الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من سرق منار الأرض ، ولعن الله من لعن والده ، ولعن الله من آوى محدثاً » وفي كتاب العلم من طريق أبي جحيفة : قلت لعليّ : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو مافى هذه الصحيفة . قال : قلت : ومافى هذه الصحيفة ؟ قال : « العقل وفكك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر » ، والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر ، فنقل كل راوٍ بعضها ، وأتمها سياقاً طريق أبي حسان كما ترى ( لا يقبل منه صرف ولا عدل ) قال في القاموس : الصرف في الحديث : التوبة ، والعدل : الفدية ، أو هو النافلة ، والعدل : الفريضة أو بالعكس أو هو الوزن ، والعدل : الكيل أو هو الاكتساب ، والعدل : الفدية أو الحيلة ، ومنه : « فما يستطيعون صرفاً ولا نصراً » معناه : فما يستطيعون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب . انتهى . وقال البيضاوى : الصرف : الشفاعة ، والعدل : الفدية . وقال عياض : معناه لا يقبل منه قبول رضا وإن قبل منه قبول جزاء . وقد يكون معنى الفدية : لا يجد في القيامة فداء يفتدى به ، بخلاف غيره من المذنبين الذين يتفضل الله عز وجل على من يشاء منهم بأن يفديه من النار بيهودى أو نصرانى كما في الصحيح . وفي الفتح : الصرف عند الجمهور : الفريضة ، والعدل : النافلة . ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري . وعن الحسن بعكسه . وعن الأصمعي : الصرف : التوبة ، والعدل : الفدية . وعن يونس

مثله، لكن قال: الصرف: الاكتساب. وعن أبي عبيدة مثله، لكن قال: العدل: الحيلة، وقيل: المثل، وقيل: الصرف: الدية، والعدل: الزيادة عليها، وقيل بالعكس، وقيل: الصرف: القيمة، والعدل: الاستقامة، وقيل: الصرف: الدية، والعدل: البدل، وقيل: الصرف: الرشوة، والعدل: الكفيل، فحصل أكثر من عشرة أقوال. وفي الحديث رد لما تدعيه الشيعة ويزعمونه ويفترونه بأنه كان عند علي وأهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم أمور كثيرة أعلمه بها سرّاً وأوصى إليه بها، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم خص أهل البيت بما لم يطلع عليه غيرهم، تشتمل على كثير من قواعد الدين وأمر الإمارة. قال النووي: فهذه دعاوى باطلة واختراعات فاسدة. وفيه دليل على جواز كتابة العلم (وقال: ذمة المسلمين واحدة) أى أمانهم صحيح، سواء صدر من واحد أو أكثر، شريف أو ضيع، فإذا أمن الكافر واحد منهم بشروطه المعروفة في كتب الفقه لم يكن لأحد نقضه، ويستوى في ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد، لأن المسلمين كنفس واحدة، والذمة: العهد، سمي بها لأنها يذم متعاطيها على إضاعتها (فمن أخفر مسلماً) أى نقض عهد المسلم وضمّاه، يقال: خفرت به بغير ألف: أمنت، وأخفرت: نقضت عهده (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل) وهذا وعيد شديد (ومن تولى قوماً) أى اتخذهم أولياء (بغير إذن مواليه) ليس بشرط لتقييد الحكم بعدم الإذن وقصره عليه، وإنما هو إيراد الكلام على ما هو الغالب. قال الخطابي وغيره: إنما هو لتأكيد التحريم، لأنه إذا استأذنهم في ذلك منعه وحالوا بينه وبين ذلك، ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن بيعه، فإذا وقع بيعه جاز له الانتماء إلى مولاه الثاني وهو غير مولاه الأول، أو المراد موالاة الحلف، فإذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل إلا بإذن. وقال البيضاوي: الظاهر أنه أراد به ولاء العتق لعطفه على قوله «من ادعى إلى غير أبيه» والجمع بينهما بالوعد، فإن العتق من حيث أنه حمة كلحمة النسب، فإذا نسب إلى غير من هو له كان كالمدعى الذى تبرأ من هو منه وألحق نفسه بغيره، فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والإبعاد عن الرحمة. قال القسطلاني: وبالجملّة فإن أريد ولاء الحلف فهو سائغ، وإن أريد ولاء العتق فلا مفهوم له، وإنما هو للتنبيه على المانع، وهو إبطال حق الموالى (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل) وفي هذا الحديث التحديث والعنينة، وثلاثة من التابعين في نسق واحد، ورواته كلهم كوفيون إلا شيخه وشيخه فبصريان.

## الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْىَ ، يَقُولُونَ يَثْرِبَ ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ تَنْفِي  
النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه )  
وآله ( وسلم : أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ ) أى أُمِرْتُ بِرَبْنِي بِالْهَجْرَةِ إِلَى قَرْيَةٍ أَوْ سَكَنَاهَا ،  
فَالْأَوَّلُ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ قَالَهُ بِمَكَّةَ ، وَالثَّانِي عَلَى أَنَّهُ قَالَهُ بِالْمَدِينَةِ ( تَأْكُلُ الْقَرْىَ )  
أى تَغْلِبُهَا وَتُظْهِرُ عَلَيْهَا ، يَعْنِي أَنَّ أَهْلَهَا تَغْلِبُ أَهْلَ سَائِرِ الْبِلَادِ فَتَفْتَحُ مِنْهَا ،  
يُقَالُ : أَكَلْنَا بَنِي فُلَانٍ ، أى غَلَبْنَاهُمْ وَظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّ الْغَالِبَ الْمُسْتَوِلِيَّ  
عَلَى الشَّيْءِ كَالْمَفْنِي لَهُ إِفْنَاءَ الْآكِلِ لِإِيَّاهُ . وَفِي الْمَوْطَأِ لِابْنِ وَهْبٍ : قُلْتُ لِمَالِكٍ :  
مَا تَأْكُلُ الْقَرْىَ ؟ قَالَ : تَفْتَحُ الْقَرْىَ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ : قَالَ  
السَّهِيلِيُّ : فِي التَّوْرَةِ يَقُولُ اللَّهُ : يَاطَابَةُ يَامَسْكِينَةَ إِنِّى سَأَرْفَعُ أَجَاجِيرَكَ عَلَى  
أَجَاجِيرِ الْقَرْىَ . وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ : أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْىَ لِأَنَّهَا  
إِذَا عُلْتُ عَلَيْهَا عُلُوُّ الْغَلْبَةِ أَكَلَتْهَا ، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِأَكْلِ فَضْلِهَا الْفَضَائِلَ ،  
أى يَغْلِبُ فَضْلُهَا الْفَضَائِلَ ، حَتَّى إِذَا قِيسَتْ بِفَضْلِهَا تَلَاشَتْ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ،  
فَهُوَ الْمُرَادُ بِالْأَكْلِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي مَكَّةَ : إِنَّهَا أُمُّ الْقَرْىَ ، كَمَا جَاءَ فِي الْمَدِينَةِ :  
تَأْكُلُ الْقَرْىَ ، لَكِنَّ الْمَذْكُورَ لِلْمَدِينَةِ أَبْلَغُ مِنَ الْمَذْكُورِ لِمَكَّةَ ، لِأَنَّ الْأُمُومَةَ  
لَا يَمْحَى بِوُجُودِهَا وَوُجُودُ مَا هِيَ أُمُّ لَهُ ، لَكِنَّهُ يَكُونُ حَقُّ الْأُمِّ أَظْهَرَ .  
وَأَمَّا قَوْلُهُ « تَأْكُلُ الْقَرْىَ » فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْفَضَائِلَ تَضْمَحِلُ فِي جَنْبِ عَظِيمِ فَضْلِهَا  
حَتَّى تَكَادُ تَكُونُ عَدَمًا ، وَمَا يَضْمَحِلُ لَهُ الْفَضَائِلُ أَفْضَلُ وَأَعْظَمُ مِمَّا تَبْقَى  
مَعَهُ الْفَضَائِلُ . انْتَهَى . وَهُوَ يَنْزِعُ إِلَى تَفْضِيلِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَكَّةَ . قَالَ الْمُهَلَّبُ :  
لِأَنَّ الْمَدِينَةَ هِيَ الَّتِي أَدْخَلَتْ مَكَّةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْقَرْىَ فِي الْإِسْلَامِ فَصَارَ الْجَمِيعُ  
فِي صَحَائِفِ أَهْلِهَا . وَأُجِيبَ بِأَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ الَّذِينَ فَتَحُوا مَكَّةَ مَعْظَمُهُمْ مِنْ  
أَهْلِ مَكَّةَ . فَالْفَضْلُ ثَابِتٌ لِلْفَرِيقَيْنِ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَفْضِيلُ إِحْدَى الْبَقْعَتَيْنِ  
وَقَدْ اسْتَنْبَطَ ابْنُ أَبِي جَهْرَةَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ  
إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ » التَّسَاوَى بَيْنَ فَضْلِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ .

ومباحث التفضيل بين الموضعين مشهورة، وماهى عند النظر الصحيح والقلب السليم والطبع المستقيم إلا من فضول الكلام ولغو المرام ، وليس الخوض فى ذلك فى شىء من ورد الإسلام وصدره كما تقدم منا الإشارة إلى ذلك فى هذا الكتاب. وقال الأبى من المالكية : واختار ابن رشد وشيخنا أبو عبد الله ، أى ابن عرفة ، تفضيل مكة ، واحتج ابن رشد لذلك بأن الله تعالى جعل بها قبلة الصلاة وكعبة الحج ، وجعل لها مزية بتحريم الله تعالى إياها أن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس . وأجمع أهل العلم على وجوب الجزاء على من صاد بحرمها ولم يجمعوا على وجوبه على من صاد بالمدينة ، ومن دخله كان آمناً ، ولم يقل أحد بذلك فى المدينة، والذنب فى حرم مكة أغلظ منه فى حرم المدينة ، فكان ذلك دليلاً على فضلها عليها ، قال : ولا حجة فى الأحاديث المرغبة فى سكنى المدينة على فضلها عليها ، قال : ولا دليل فى قوله : « أمرت بقريه تأكل القرى » لأنه إنما أخبر أنه أمر بالهجرة إلى قرية تفتح منها البلاد ( يقولون ) أى بعض المنافقين للمدينة ( يثرب ) يسمونها باسم واحد من العالقة نزلها ، أو هو اسم كان لموضع منها سميت كلها به ، وكرهه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه من التثريب الذى هو التوبيخ والملامة ، أو من الثرب وهو الفساد ، وكلاهما قبيح ، وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح ، ولذا بدله بطابة والمدينة ، ولذلك قال : يقولون ذلك ( وهى المدينة ) أى الكاملة على الإطلاق ، كالبيت للكعبة والنجم للثرى ، فهو اسمها الحقيق بها ، لأن التركيب يدل على التفعخم ، كقول الشاعر :

\* هم القوم كل القوم يا أم خالد \*

أى هى المستحقة لأن تتخذ دار إقامة ، وأما تسميتها فى القرآن يثرب فإنما هو حكاية عن المنافقين . وروى أحمد عن البراء بن عازب رفعه : « من سعى المدينة يثرب فليستغفر الله ، هى طابة ، هى طابة » . وروى عمر ابن شبة عن أبى أيوب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقال للمدينة يثرب ، ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية : من سعى المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة ، لكن فى الصحيحين فى حديث الهجرة : « فإذ هى يثرب » . وفى رواية : « لا أراها إلا يثرب » . وقد يجاب بأنه قبل النهى ( تنفى ) المدينة ( الناس ) أى الخبيث الردىء منهم . قال عياض : وهذا



يُختص بزمنه صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه لم يكن يصبر على التمرة والمقام معه بها إلا من ثبت إيمانه . وقال النووى : ليس هذا بظاهر لأن عند مسلم لا تقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد . وهذا والله أعلم زمن الدجال . انتهى . قال الحافظ : ويحتمل أن يكون كلا الزميين وكان الأمر في حياته صلى الله عليه وآله وسلم كذلك للسبب المذكور ، ويؤيده قصة الأعرابي الآتية بعد أبواب ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر هذا الحديث معللاً به خروج الأعرابي وسؤاله الإقالة عن البيعة ، ثم يكون ذلك أيضاً في آخر الزمان عندما ينزل بها الدجال فترجف بأهلها ثلاث رجفات ، فلا يبقى منافق ولا كافر إلا خرج إليه ، وأما بين ذلك فلا . انتهى ( كما ينفي الكير ) بكسر الكاف وسكون الياء . قال فى القاموس : زق ينفخ فيه الحداد ، وأما المبنى من الطين فكور ( خبث الحديد ) بفتح الخاء والباء ، أى وسخه الذى تخرجه النار ، أى إنها لا تترك فيها من فى قلبه دغل ، بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما تميز النار ردىء الحديد من جيده ، ونسب التمييز للكير لكونه السبب الأكبر فى اشتعال النار التى وقع التمييز بها . وقد خرج من المدينة بعد الرفاة النبوية : معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ، ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون ، وهم من أطيب الخلق ، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت . واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد . قال ابن حزم : لو فتحت بلد من بلد فثبت بذلك الفضل للأولى للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان وسجستان وغيرهما مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك . انتهى .

## الحديث الخامس

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَبُوكَ حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : هَذِهِ طَابَةُ .

( عن أبي حميد ) عبد الرحمن الساعدي ( رضى الله عنه ) أنه ( قال : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ) غزوة ( تبوك ) سنة تسع من الهجرة ( حتى أشرفنا على المدينة ، فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( هذه ) اسمها ( طابة ) كشامة ، وفي بعض طرقه : طيبة كهيبة . ولمسلم عن جابر : إن الله تعالى سمي المدينة طابة . وهذا الحديث طرف من حديث طويل في باب خرص التمر من باب الزكاة ، وليس فيه ما يدل على أنها لاتسمى بغير ذلك ، ولها أسماء كثيرة ، وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى ، فمن أسمائها : طيبة كصيبة ، وطائب ككاتب ، فهذه الثلاثة مع طابة أخوات لفظاً ومعنى ، مختلفات صيغة ومبنى ، وذلك لطيب رائحتها وأمورها كلها ، ولطهارتها من الشرك والكفر ، وحلول الطيب بها صلى الله عليه وآله وسلم ، ولطيب العيش بها ، ولكونها تنقي خبثها وتنضع طيبها . والله در الإشبيلي حيث قال : لتربة المدينة نفحة ليس كما عهد من الطيب ، بل هو عجب من الأعاجيب . قال في الفتح : وقال بعض أهل العلم : وفي طيب ترابها وهوائها دليل على صحة هذه التسمية ، لأن من أقام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا يكاد يجدها في غيرها . انتهى . ولعل الله تعالى ممن بوجدان تلك الطيبة على بعض الفقراء مع قلة زمن الإقامة بها ، على ساكنها أفضل التسليم والتحية . ولنعم ما قيل :

بطيب رسول الله طاب نسيمها فما المسك والكافور والمندل الرطب  
ومن أسمائها الشريفة : بيت الرسول ، قال تعالى : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق » أى من المدينة لاختصاصها به اختصاص البيت بساكنه ، والحرم لتحريمها كما تقدم ، والحبيبة لحبه صلى الله عليه وآله وسلم لها ودعائه به ، وحرم الرسول لأنه الذى حرّمها . وفي الطبراني بسند رجاله ثقات : حرم إبراهيم مكة وحرّم المدينة وحسنة ، قال تعالى : « لنبوأنهم فى الدنيا حسنة » أى مباءة حسنة ، وهى المدينة ، ودار الأبرار ، ودار الأخيار ،

لأنها دار المختار والمهاجرين والأنصار وتنفي شرارها ، ومن أقام بها منهم فليست له في الحقيقة بدار ، وربما نقل منها بعد الإقبار ، ودار الإيمان ، ودار السنة ، ودار السلامة ، ودار الفتح ، ودار الهجرة ، فنها فتحت سائر الأمصار وإليها هجرة السيد المختار ، ومنها انتشرت السنة والكتاب في جميع الأقطار ، والشافية لحديث : « تراها شفاء من كل داء » وقبة الإسلام ، والمؤمنة لتصديقها بالله حقيقة بخلفة قابلية ذلك فيها كما في تسييح الحصا ، أو مجاز لاتصاف أهلها به وانتشاره منها . وفي خبر : « والذي نفسى بيده إن تربتها المؤمنة » . وفي آخر : « إنها لمكتوبة في التوراة مؤمنة » . ومباركة لأن الله تعالى بارك فيها بدعائه صلى الله عليه وآله وسلم وحلوله فيها . والمختارة لأن الله تعالى اختارها للمختار من خلقه . والمحفوظة لحفظها من الطاعون والدجال وغيرهما ومدخل صدق . والمرزوقة ، أى المرزوق أهلها . والمسكينة . وروى مرفوعاً إن الله تعالى قال : ياطيبة ياطابة يامسكينة لاتقبلى الكفور ، أرفع أجاجيرك على أجاجير القرى . والمسكنة الخضوع والخشوع خلقه الله فيها ، أو هي مسكن الخاشعين ، أسأل الله العظيم بوجهه الوجه الكريم ونييه النبيه الرؤوف الرحيم أن يجعلنى من ساكنيها المقربين حياً وميتاً ، إنه جابر المنكسرين وواصل المنقطعين . ومنها : المقدسة لتزهرها عن الشرك وكونها تنفى الذنوب وأكالة القرى لغلبتها الجميع فضلاً وتسلطها عليها وافتتاحها بأيدي أهلها فغنموها وأكلوها . وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة عن عبد العزيز الدراوردي أنه قال : بلغنى أن للمدينة في التوراة أربعين اسماً .

## الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يَتْرَكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْأَعْوَافُ ، يُرِيدُ عَوَافِيَ السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ ، وَآخِرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزِينَةِ يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ ، يَنْعِقَانِ بَغْنَمَهُمَا فَيَجِدَانِهَا وَحُوشًا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَا نَيْيَةَ الْوَدَاعِ خَرَا عَلَى وَجُوهِهِمَا .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يتركون المدينة ) الأكثر على الخطاب ، والمراد بذلك غير المخاطبين ، لكنهم من أهل البلد ، أو من نسل المخاطبين ، أو من نوعهم . قال في الفتح : وروى بالغيبة ورجحه القرطبي ( على خير ما كانت ) من العمارة وكثرة الأشجار وحسنها . وفي أخبار المدينة لعمر بن شبة : أن ابن عمر أنكر على أبي هريرة قوله : خير ما كانت ، وقال : إنما قال صلى الله عليه وآله وسلم : أعمر ما كانت ، وأن أبا هريرة صدقه على ذلك . قال القرطبي وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم ، وحملت إليها خيرات الأرض ، وصارت من أعمر البلاد ، فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق ، وتغلبت عليها الأعراب ، وتعاورتها الفتن ، وخلت من أهلها ، قصدها عوافى الطير والسباع ، وهذا معنى قوله ( لا يغشاها ) أى لا يسكنها ( إلا العواف ) جمع عافية التى تطلب أقواتها . ولأبى ذر : العوافى . قال ابن الجوزى : اجتمع فى العوافى شيئان أحدهما إنها طالبة لأقواتها من قولك : عفوت فلاناً أعفوه فأنا عاف والجمع عفاة ، أى أتيت أطلب معروفه ، والثانى من العفاة وهو الموضع الخلى الذى لا أنيس به ، فإن الطير والوحش تقصده لأنها على نفسها فيه . قال القاضى عياض : هذا جرى فى العصر الأول وانتضى ، وقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين انتقلت الخلافة منها إلى الشام ، وذلك خير ما كانت للدين لكثرة العلماء بها وللدنيا لعمارتها واتساع حال أهلها . وذكر الإخباريون فى

بعض الفتن التي جرت في المدينة أنه رحل عنها أكثر الناس وبقيت أكثر ثمارها للعوافي وخلت مدة ثم تراجع الناس إليها (يريد عوافي السباع والطيور) قال النووي : المختار أن هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ، ويوضحه قصة الراعيين ، فقد وقع عند مسلم بلفظ : ثم يحشر راعيان . وفي البخاري : لإنهما آخر من يحشر . وقال أبو عبد الله الأبي : وهذا لم يقع ، ولو وقع لتواتر ، بل الظاهر إنه لم يقع بعد ، ودليل المعجزة يوجب القطع بوقوعه في المستقبل إن صح الحديث ، وأن الظاهر أنه بين يدي نفخة الصعق كما يدل عليه موت الراعيين . انتهى . قال في الفتح . ويؤيده ما رواه مالك عن ابن حماس بمهملتين وتخفيف السين عن عمه عن أبي هريرة رفعه : « لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوى على بعض سواري المسجد أو على المنبر . قالوا : فلمن يكون ثمارها ؟ قال : للعوافي الطير والسباع » . أخرجه معن بن عيسى في الموطأ عن مالك . ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ . ويشهد لذلك أيضاً ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث مجبن ابن الأدرع الأسلمي قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحاجة ، ثم لقيني وأنا خارج من بعض طرق المدينة ، فأخذ بيدي حتى أتينا أحداً ، ثم أقبل على المدينة فقال : ويل أمها قرية يوم يدعها أهلها كأنيح ماتكون . قلت : يا رسول الله من يأكل ثمرها ؟ قال : عافية الطير والسباع . وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح عن عوف بن مالك قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد ثم نظر إلينا فقال : أما والله ليدعها أهلها مذلة أربعين عاماً للعوافي ، أتدرون ما العوافي ؟ الطير والسباع . قلت : وهذا لم يقع قطعاً . وقال المهلب في هذا الحديث : إن المدينة تسكن إلى يوم القيامة ، وإن خلت في بعض الأوقات لقصد الراعيين بغنمهما إلى المدينة . انتهى . ومراده بالراعيين المذكوران في قوله ( وآخر من يحشر ) أي يموت فيحشر ، لأن الحشر بعد الموت ، أو يتأخر حشرهما لتأخر موتهما ، أو يحشر بمعنى يساق إليها ، كما في لفظ رواية مسلم ( راعيان من مزينة ) بضم الميم والزاي : قبيلة من مضر ، وهذا يحتمل أن يكون حديثاً آخر مستقلاً لا تعلق له بالذي قبله ، وأن يكون من تنمة الحديث الذي قبله ، وعليهما يترتب الاختلاف السابق عن عياض والنووي ، والثاني أظهر كما قال النووي ( يريدان المدينة يتعقان )

أى يصيحان ، والنعيق : زجر الغنم ، يقال : نعى ينقى ، بكسر العين وفتحها ، نعيقاً ونعاقاً ونعقاً ونعقناً إذا صاح بالغنم . وأغرب الداودى فقال : معناه يطلب الكلاء ، فكأنه فسره بالمتقصود من الزجر ، لأنه يزجرها عن المرعى الوبيل إلى المرعى الوسيم ( بغنمهما ) ليسوقاها ، وذلك عند قرب الساعة وصعقة الموت ( فيجدانها ) أى المدينة ( وحوشاً ) بالجمع أى ذات وحوش ، نخلوها من سكانها ، وفى رواية : وحشاً ، أى خالية ليس بها أحد . والوحش من الأرض الخلاء ، وقد يكون بمعنى وحوش ، وأصل الوحش : كل شئ توحش من الحيوان ، وجمعه وحوش ، وقد يعبر بواحدة عن جمعه ، وحينئذ فالضمير للمدينة ، وعن ابن المرباط : إنه للغنم ، أى انقلبت الغنم وحوشاً والقدرة صالحة لذلك ، أو المعنى : إن الغنم صارت متوحشة تنفر من أصوات الرعاة . وأنكره القاضى ، و صوب النوى الأول ( حتى إذا بلغا ) الراعيان ( ثنية الوداع ) التى كان يشيع إليها ويودع عندها ، وهى من جهة الشام ( خراً ) أى سقطاً ( على وجوههما ) ميتين . قال فى الفتح : ويؤيده أن فى بقية الحديث أنهما يخران على وجوههما إذا وصلا إلى ثنية الوداع وذلك قبل دخولهما المدينة بلا شك ، فيدل على أنهما وجدا التوحش المذكور قبل دخولها ، فيقوى أن الضمير يعود على غنمهما ، وكان ذلك من علامات القيامة ، ويوضح هذا رواية عمر بن شبة فى أخبار المدينة من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبى هريرة موقوفاً ، قال : آخر من يحشر رجلان : رجل من مزنية وآخر من جهينة ، فيقولان : أين الناس ، فيأتیان المدينة فلا يريان إلا الثعالب ، فينزل إليهما ملكان فيسحبانهما على وجوههما حتى يلحقانهما بالناس . وعنده أيضاً من حديث حذيفة ابن أسيد : أنهما يفقدان الناس فيقولان : ننطلق إلى بنى فلان ، فيأتونهم فلا يجدان أحداً ، فيقولان : ننطلق إلى المدينة ، فينطلقان فلا يجدان بها أحداً فينطلقان إلى البقيع فلا يجدان إلا السباع والثعالب . وهذا يوضح أحد الاحتمالات المقدمة . وروى ابن حبان عن أبى هريرة رفعه : « آخر قرية فى الإسلام خراباً المدينة » وهو يناسب كون آخر من يحشر يكون منها ، وقد أخرج الحديث مسلم .

## الحديث السابع

عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ، تَفْتَحُ الْيَمَنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، وَتَفْتَحُ الشَّامُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، وَتَفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ .

( عن سفیان بن ابی زهیر ) مصغراً الأزدي من أزد شنوءة النمری ، ويلقب بابن القرد ، بفتح القاف وكسر الراء بعدها دال مهملة ، صحابي يعد في أهل المدينة ( رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : تفتح اليمن ) مبنى للمفعول ، وسمى اليمن لأنه عن يمين القبلة ، أو عن يمين الشمس ، أو يمين بن قحطان . قال ابن عبد البر وغيره : افتتحت اليمن في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي أيام أبي بكر ، والشام بعدها والعراق بعدها . وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد وقع على وفق ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم وعلى ترتيبه ، ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء ، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم ( فَيَأْتِي قَوْم ) من الذين حضروا فتحها وأعجبهم حسناتها ورخاؤها ( يبسون ) بفتح الياء وكسر الباء وتشديد السين ثلاثياً ، وعن ابن القاسم ضم الموحدة ، من باب ضرب وباب نصر ، وبضم الياء وكسر الباء أيضاً من الثلاثي المزيد . أى يسوقون دوابهم إلى المدينة سوقاً ليناً . قال أبو عبيد : البس : سوق الإبل ، يقول : بس بس عند السوق وإرادة السرعة . قال الداودي : معناه يزجرون دوابهم فيفتتون ما يطأون عليه من الأرض من شدة السير فيصير غباراً ، قال تعالى : « وبست الجبال بساً » أى سالت سيلاً ، وقيل معناه سارت سيراً ، وقال ابن القاسم : البس : المبالغة في الفت ، ومنه

قيل للدقيق المصنوع بالدهن : بيسس . وأنكر ذلك النووى وقال إنه  
 ضعيف أو باطل : قال ابن عبد البر : وقيل معنى يبسون : يسألون عن البلاد  
 ويستقرأون أخبارها ليسيروا إليها ، قال : وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة ،  
 وقيل معناه : يزنون لأهلهم البلاد التى تفتح ويدعونهم إلى سكناها فيتحملون  
 بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها . وشهد لهذا حديث أبى هريرة عند مسلم :  
 « يأتى على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء والمدينة  
 خير لهم » . وعلى هذا الذين يتحملون غير الذين يبسون ، وكأن الذى حضر  
 الفتح أعجبه حسن البلد ورخاؤها فدعا قريبه إلى الحجىء إليها ، لذلك فيتحمل  
 المدعو بأهله وأتباعه . لكن صوب النووى أن فى حديث الباب الإخبار  
 عن خرج من المدينة متحملا بأهله بأساً فى سيره مسرعاً إلى الرخاء والأمصار  
 المفتحة . ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق أبى معاوية عن هشام بن عروة  
 فى هذا الحديث ما يؤيده ، ولفظه : « تفتح الشام فيخرج الناس إليها يبسون  
 والمدينة خير لهم » . ويوضح ذلك حديث جابر عند أحمد مرفوعاً : « ليأتين  
 على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف يلتمسون الرخاء فيجدون  
 رخاء ، ثم يأتون فيتحملون بأهلهم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا  
 يعلمون » . وقال المنذرى : رجاله رجال الصحيح . وقال فى الفتح : وفى  
 إسناده ابن لهيعة ، ولا بأس به فى المتابعات . والأرياف : جمع ريف بكسر  
 الراء ، وهو ما قارب المياه فى أرض العرب ، وقيل هو الأرض التى فيها  
 الزرع والخصب ، وقيل غير ذلك ( فيتحملون ) منها أى من المدينة ( بأهلهم  
 ومن أطاعهم ) من الناس راحلين إلى اليمن ( والمدينة خير لهم ) منها ، لأنها  
 حرم الرسول وجواره ومهبط الوحى ومنزل البركات ومحل الصلوات ( لو كانوا  
 يعلمون ) بما فيها من الفضائل ، كالصلاة فى مسجدتها وثواب الإقامة فيها ،  
 وغير ذلك من الفوائد الدنيوية والأخروية التى يستحقرونها ما يجدونه من  
 الحظوظ الفانية العاجلة بسبب الإقامة فى غيرها ما ارتحلوا منها . قاله البيضاوى ،  
 وقوّاه الطيبي ، قالوا : والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها ، كارهين  
 لها ، وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بداخل فى معنى  
 الحديث . وفى هذا الحديث فضل المدينة على البلاد ، وهو أمر مجمع عليه .  
 وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض . قال الحافظ ابن حجر :



ولم يختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على غيرها ، وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة ( وتفتح الشام ) وسمى به لأنه عن شمال الكعبة ( فيأتى قوم يبسون ) بفتح أوله وضمه وكسر الباء وضمها ( فيتحملون ) من المدينة ( بأهلهم ومن أطاعهم ) من الناس راحلين إلى الشام ( والمدينة خير لهم ) منها لما ذكر ( لو كانوا يعلمون ) بفضلها ، فالجواب محذوف كما في السابق واللاحق ، دل عليه ما قبله ، وإن كانت « لو » بمعنى « ليت » فلا جواب لها ، وعلى كلا التقديرين ففيه تجهيل لمن فارقتها لتفويته على نفسه خيراً عظيماً . قال الطيبي : الذى يقتضيه هذا المقام أن يتزل لا يعلمون منزلة اللازم لينتفى عنهم المعرفة بالكلية ، ولو ذهب مع ذلك إلى التمنى لكان أبلغ ، لأن التمنى طلب مالا يمكن حصوله ، أى ليتهم لو كانوا من أهل العلم تغليظاً وتشديداً . انتهى . وفيه إشعار بأنهم ممن ركن إلى الخطوط البيمية والخطام الفانى ، وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ، ولهذا كرر « قوماً » ووصفه في كل قرية بقوله « يبسون » استحضاراً لتلك الهيئة القبيحة ، والله أعلم ( وتفتح العراق فيأتى قوم يبسون فيتحملون بأهلهم ) من المدينة ( ومن أطاعهم ) من الناس راحلين إلى العراق ( والمدينة خير لهم ) من العراق ( لو كانوا يعلمون ) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن هؤلاء القوم المذكورين تفرقوا في البلاد بعد الفتوحات ورجبوا عن الإقامة في المدينة ، ولو صبروا على الإقامة فيها لكان خيراً لهم . ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون إلا شيخه . وفيه التحديث والإخبار والعننة والسماع والقول ، ورواية تابعي عن تابعي ، وصحابي عن صحابي ، وأخرجه مسلم في الحج ، وكذا النسائي .

## الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 إِنَّ الْإِيمَانَ لِيَأْرَزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرَزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن الإيمان ليأرز ) اللام في قوله « ليأرز » للتوكيد ، أى أن أهل الإيمان لتنضم وتجتمع ( إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها ) أى كما تنتشر الحية من جحرها في طلب ماتعيش به ، فإذا راعها شيء رجعت إلى جحرها ، كذلك الإيمان انتشر من المدينة ، فكل مؤمن له من نفسه سائق إليها محبته في ساكنها صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا شامل لجميع الأزمنة ، أما زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فالتعلم منه ، وأما زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم فللاقتداء بهديهم ، وأما بعدهم فلزيارة قبره الشريف بشد الرحل إلى مسجده المشيف والصلاة فيه والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه ، رزقني الله ذلك والمات على محبته هنالك ، اللهم إني أتوجه إليك بنبيك سيد الرسل وأكرم الأنبياء في ذلك وفي جميع أموري وأمور أخلاقي من الرجال والنساء والصبيان فشفعه فيّ وفي سلفي وخلفي ، إنك أنت الجواد الكريم . قال الداودي : كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم خاصة . انتهى . والله دره فما أفقهه للمقصود . وقال القرطبي : فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وأن عملهم حجة كما رواه مالك . قال في الفتح : وهذا إن سلم اختصاص بعصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين . وأما بعد ظهور الفتن وانتشار الصحابة في البلاد ، لاسيما في أواخر المائة الثانية وهلم جرا ، فهو بالمشاهدة بخلاف ذلك . انتهى ، خصوصاً في زماننا هذا ، فقد كثرت الفتن وعمت البلوى بالبدع والمنكرات ، وأطبع الهوى والمحدثات ، وصار المعروف منكراً وعاد المنكر معروفاً ، ودرج أهل التقوى وظهر أصحاب الفتوى وكان ما كان .

## الحديث التاسع

عَنْ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:  
لَا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا أَنْمَاعٌ كَمَا يَنْمَاعُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ .

(عن سعد) بن أبي وقاص (رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يكيد أهل المدينة أحد ) أى لا يفعل بهم كيداً من مكر وحرب وغير ذلك من وجوه الضرر بغير حق ( إلا أنماع ) أى ذاب ( كما ينماع ) يذوب ( الملح فى الماء ) ولمسلم : لا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله فى النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح فى الماء . وهذا صريح فى الترجمة ، لأنه لا يستحق هذا العذاب إلا من ارتكب إثماً عظيماً ؛ قال عياض : هذه الزيادة تدفع إشكال الأحاديث الأخر وتوضح أن هذا حكمه فى الآخرة أو المراد : من أرادها فى حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسوء اضمحل أمره كما يضمحل الرصاص فى النار ، أو المراد : من أرادها فى الدنيا بسوء فإنه لا يمهل بل يذهب سلطانه عن قرب ، كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره ، فإنه عوجل عن قرب ، وكذلك الذى أرسله ، أو المراد : من كادها اغتيالاً وطلباً لغرتها فى غفلة فلا يتم له أمر ، بخلاف من أتى ذلك جهاراً ، كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره . وروى النسائي من حديث السائب بن خلاد رفعه : من أخاف أهل المدينة ظالماً لهم أخافه الله وكانت عليه لعنة الله .. الحديث . ولا بن حبان نحوه من حديث جابر .

## الحديث العاشر

عَنْ أَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَشْرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى  
 أَطْمٍ مِنْ آطَامِ الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى ، إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ  
 الْفِتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ .

( عن أسامة ) بن زيد ( رضى الله عنه قال : أشرف النبي صلى الله عليه )  
 وآله ( وسلم ) نظر من مكان مرتفع ( على أطم من آطام المدينة ) وهى الحصون  
 التى تبني بالحجارة ، وقيل : هو كل بيت مربع مسطح ، وهو جمع قلة ،  
 وجمع الكثرة : أطوم ، والواحدة أطمه كالأكمة . وقد ذكر الزبير بن بكار  
 فى أخبار المدينة ما كان بها من الآطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ،  
 ثم ما كان بها بعد حلولهم ، وأطال فى بيان ذلك ( فقال : هل ترون ما أرى ؟  
 إنى لأرى ) بالبصر ( مواقع ) أى مواضع سقوط ( الفتن خلال بيوتكم )  
 أى نواحيا بأن تكون الفتن مثلت له حتى رآها ( كمواقع القطر ) وهذا كما  
 مثلت له الجنة والنار فى القبلة حتى رآهما وهو يصلى ، أو تكون الرؤية بمعنى  
 العلم . وشبه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط القطر فى الكثرة والعموم .  
 وقد وقع ما أشار إليه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عثمان وهلم جرا ولاسيما  
 يوم الحرة ، وهذا من أعلام النبوة ، وأخرجه البخارى ومسلم فى الفتن أيضاً .

## الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُعْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ ، عَلَى  
كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ .

---

( عن أبى بكره ) نفيح بن الحارث بن كلدة الثقفى ( رضى الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال )  
أى ذعره وخوفه ، والدجال : من الدجل وهو الكذب والخلط ، لأنه كذاب  
خلاط ، وإذا لم يدخل رعبه فبالأولى أن لا يدخل ( لها ) أى للمدينة ( يومئذ  
سبعة أبواب ، على كل باب ملكان ) يحرسانها منه . ورواة هذا الحديث  
كلهم مدينون ، وفيه تابعى عن تابعى ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه  
أيضاً فى الفتن وهو من أفرادہ .

## الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : على أنقاب المدينة ) جمع نقب بفتح النون وسكون القاف ، وهو جمع قلة ، وجمع الكثرة نقاب . قال ابن وهب : يعنى مداخل المدينة ، وهى أبوابها وفوهات طرقها التى يدخل إليها منها ، كما جاء فى حديث آخر : على كل باب منها ملك ، وقيل طرقها . وفى القاموس : النقب : الطريق فى الجبل . انتهى . وقيل : الطرق التى يسهلها الناس ، ومنه قوله تعالى : « فنقبوا فى البلاد » ( ملائكة ) يحرسونها ( لا يدخلها الطاعون ) الموت الذريع الفاشى ، أى لا يكون بها مثل الذى يكون غيرها ، كالذى وقع فى طاعون عمواس والجارف ، وقد أظهر الله تعالى صدق رسوله فلم ينقل قط أنه دخلها الطاعون ، وذلك ببركة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم ، اللهم صححها لنا . قاله القسطلانى . والكلام فى الفرق بين الطاعون والوباء يطول جداً ( ولا ) يدخلها ( الدجال ) وهذا الحديث والذى قبله يدل على فضل هذا البلد الطيب وحفظه عن المكاره العظيمة التى تعترى غيرها من البلاد العجمية وغيرها . وأخرجه أيضاً فى الفتن والطب ، ومسلم فى الحج ، والنسائى فيهما .

## الحديث الثالث عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ ، لَيْسَ لَهُ مِنْ نِقَابِهَا  
نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ صَافِّينَ يَحْرُسُونَهَا ، ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا  
ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : ( ليس من بلد ) أى من البلدان يسكن الناس فيه وله شأن ( إلا سيطوه الدجال ) أى سيدخله المسيح الأعور . قال فى الفتح : هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور . وشذ ابن حزم فقال : المراد لا يدخله بعثه وجنوده ، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته ، وغفل عما ثبت فى صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة . انتهى . قال العيني : يحتمل أن يكون إطلاق قدر السنة على بعض أيامه ليس على حقيقته ، بل لكون الشدة العظيمة الخارجة عن الحد فيه ، أطلق عليه كأنه قدر السنة . انتهى . وأقول : لوجه لذلك التأويل البعيد ولا ملجأ إلى صرف الحديث الصحيح عن ظاهره والقدرة صالحة لذلك . وقد أحدث فى هذا الزمان قوم من البريطانية عجلة تسير بتحريك الدخان والنار تقطع المسافة البعيدة فى أقل القليل من الزمان حتى تطوى مسيرة شهر وشهرين فى يوم ويومين ، فكيف بالقادر الذى لا تقادر قدرته ( إلا مكة والمدينة ) لا يطرهما ، وهو مستثنى من المستثنى لامن بلد ، أى فى اللفظ وإلا فى المعنى منه لأن الضمير فى « سيطوه » عائد على البلد . وعند الطبرى من حديث ابن عمر : وإلا الكعبة وبيت المقدس . وزاد الطحاوى : ومسجد الطور . وفى بعض الروايات : فلا يبقى له موضع إلا ويأخذه غير مكة والمدينة وبيت المقدس وجبل الطور ، فإن الملائكة تطرده عن هذه المواضع ( ليس له من نقابها ) أى نقاب المدينة ( نقب إلا عليه الملائكة ) حال كونهم ( صافين يحرسونها ) منه وهو من الأحوال المتداخلة ( ثم ترجف المدينة ) أى تزلزل ( بأهلها ) لتنفذ إلى الدجال الكافر والمنافق .

وقال المظهرى : أى تحركهم ، وتلقى ميل الدجال فى قلب من ليس  
بمؤمن خالص ( ثلاث رجفات ) بتمتحات ، أى يحصل بها زلزلة بعد أخرى  
ثم ثالثة ( فيخرج الله كل كافر ومنافق ) منها ويبقى بها المؤمن الخالص  
فلا يسلط عليه الدجال . وفى لفظ : فيخرج الله إلى الدجال كل كافر ومنافق  
وهذا لا يعارضه ما فى حديث أبى بكر الماضى : إنه لا يدخل المدينة رعب  
الدجال ، لأن المراد بالرعب ما يحصل من الفرع من ذكره والخوف من عتوه  
لا الرجفة التى تقع بالزلزلة لإخراج من ليس بمخلص . وحمل بعض العلماء  
الحديث الذى فيه : إنها تنفى الخبث على هذه الحالة دون غيرها . وقد تقدم  
أن الصحيح فى معناه إنه خاص بناس وزمان ، فلا مانع أن يكون هذا الزمان  
هو المراد ، ولا يلزم من كونه مراداً نفي غيره . وهذا الحديث أخرجه مسلم  
فى الفتن ، والنسائى فى الحجج .



## الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ ، فَكَانَ فِيما حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ : يَأْتِي الدَّجَالُ ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ ، فَيَنْزِلُ بِبَعْضِ السَّبَاخِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمُئِذٍ رَجُلٌ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ ، أَوْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ ، فَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَهُ ؛ فَيَقُولُ الدَّجَالُ : أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ ، هَلْ تَشْكُونَ فِي الْأَمْرِ ؟ فَيَقُولُونَ : لَا ، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ ، فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ : وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ مِنْنِي بِصِيرَةٍ الْيَوْمَ ، فَيَقُولُ الدَّجَالُ : أَقْتُلْهُ فَلَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِ .

( عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم حديثاً طويلاً عن الدجال ) عن حاله وفعله ( فكان فيما حدثنا به أن قال : يأتي الدجال وهو محرم عليه أن يدخل نقاب المدينة ، ينزل بعض السباخ التي بالمدينة ) بكسر السين ، جمع سبخة ، وهي الأرض تعلوها الملوحة ولا تكاد تنبت شيئاً ، أى أنه ينزل خارج المدينة على أرض سبخة من سباخها ( فيخرج إليه ) أى إلى الدجال ( يومئذ رجل هو خير الناس أو من خير الناس ) شك من الراوى . وذكر إبراهيم بن سفيان عن مسلم كما في صحيحه أنه يقال إنه الخضر ، وكذا حكاه معمر في جامعه ، وهذا إنما يتم على القول ببقاء الخضر كما لا يخفى ، لكن فيه بعد وبحث يطول ، ويحتمل أن يكون اسم هذا الرجل الخارج خضراً وليس بذلك الخضر ( فيقول ) الرجل ( أشهد أنك الدجال الذى حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم حديثه ، فيقول الدجال ) لمن معه من أوليائه ( أرايت ) أى أخبرنى ( إن قتل هذا ) الرجل ( ثم أحْيَيْتُهُ ، هل تشكون فى الأمر ؟

فيقولون : لا ) أى اليهود ومن يصدقه من أهل الشقاوة أو العموم ، يقولون ذلك خوفاً منه لاتصديقاً له ، أو يقصدون بذلك عدم الشك فى كفره وأنه دجال ، والأول أظهر وأوضح ( فيقتله ثم يحييه ) بقدره الله تعالى ومشيئته . وفى مسلم : فيأمر الدجال به فيشبح ، فيقول : خذوه ، فيوجع ظهره وبطنه ضرباً فيقول : أو ماتؤمن بنى ؟ قال فيقول : أنت المسيح الكذاب . فينشر بالمنشار من مفرقه حتى يفرق بين رجله ، قال : ثم يمشى الدجال بين القطعتين ، ثم يقول له : قم ، فيستوى قائماً ( فيقول حين يحييه : والله ما كنت قط أشد بصيرة منى اليوم ) لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأن علامة الدجال أنه يحيى المقتول . فزادت بصيرته بتلك العلامة ( فيقول الدجال : أقتله فلا يسلط عليه ) أى على قتله ، لأن الله تعالى يعجزه بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره ، وحينئذ يبطل أمره . وفى مسلم : ثم يقول ، أى الرجل : ياأيها الناس إنه لايفعل بعدى بأحد من الناس ، قال : فيأخذه الدجال حتى يذبحه فيجعل ما بين رقبته إلى ترقوته نحاساً فلايستطيع إليه سبيلاً ، قال : فيأخذ بيديه ورجليه فيقذف به ، فيحسب الناس أنه قدفاه إلى النار ، وإنما أُلقي فى الجنة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين . وحديث الباب أخرجه البخارى أيضاً فى الفتن ، وكذا مسلم ، وأخرجه النسائى فى الحج .

## الحديث الخامس عشر

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَجَاءَ مِنَ الْغَدِ مَحْمُومًا فَقَالَ : أَقْلَنِي ، فَأَبَى ثَلَاثَ مَرَارٍ ، فَقَالَ : الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبْثَهَا وَيَنْصَعُ طَبِيبُهَا .

( عن جابر رضي الله عنه قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) قال في الفتح : لم أقف على اسمه إلا أن الزمخشري ذكر في ربيع الأبرار أنه قيس بن أبي حازم ، وهو مشكل ، لأنه تابعي كبير مشهور ، وصرحوا بأنه هاجر ، فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد مات ، فإن كان محفوظاً فلعله آخر وافق اسمه واسم أبيه . وفي الذيل لأبي موسى : في الصحابة قيس بن حازم المنقري ، فيحتمل أن يكون هو هذا ( فبايعه على الإسلام ، فجاء من الغد ) حال كونه ( محموماً فقال ) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : ( أقلني ) أي من المبايعة على الإسلام . قاله عياض . وقال غيره : إنما استقاله على الهجرة ولم يرد الارتداد عن الإسلام . قال ابن بطال : بدليل أنه لم يرد حل ماعقده إلا بموافقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو أراد الردة ووقع فيها لقتله إذ ذاك ، وحمله بعضهم على الإقالة من المقام بالمدينة ( فأبى ) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقبله ( ثلاث مرار ) أي قال ذلك ثلاث مرار ، وهو صلى الله عليه وآله وسلم يأبى من إقالاته ، وإنما لم يقله بيعته لأنها إن كانت بعد الفتح فهي على الإسلام ، فلم يقله ، إذ لا يحل الرجوع إلى الكفر ، وإن كانت قبله فهي على الهجرة والمقام معه بالمدينة ، ولا يحل للمهاجر أن يرجع إلى وطنه ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( المدينة كالكبير ) المنفخ الذي تنفخ به النار أو الموضع المشتمل عليها ( تنفي خبثها ) ما تبرزه النار من الوسخ والقذر ( وينصع طيبها ) بفتح الطاء وتشديد الياء . والنصوع هو الخلوص ، وهذا تشبيه حسن ، لأن الكبير لشدة نفخه ينفي عن النار السخام والدخان والرماد حتى لا يبقى إلا خاص الجمر ، وهذا إن أُريد بالكبير المنفخ الذي ينفخ به النار ، وإن أُريد به الموضع فيكون المعنى : إن ذلك الموضع لشدة حرارته ينزع خبث الحديد والفضة والذهب

ويخرج خلاصة ذلك ، والمدينة كذلك تنفي شرار الناس بالحمى والوصب  
وشدة العيش وضيق الحال التي تخلص النفس من الاسترسال في الشهوات  
وتطهر خيارهم وتركيبهم ، وليس الوصف عاماً لها في جميع الأزمنة ، بل هو  
خاص بزمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه لم يكن يخرج عنها رغبة  
في عدم الإقامة معه إلا من لاخير فيه ، وقد خرج منها بعده جماعة من خيار  
الصحابة وقطنوا غيرها وماتوا خارجاً عنها ، كابن مسعود وأبي موسى وعليّ  
وأبي ذر وعمار وحذيفة وعبادة بن الصامت وأبي عبيدة ومعاذ وأبي الدرداء  
وغيرهم . فدلّ على أن ذلك خاص بزمنه صلى الله عليه وآله وسلم بالقييد  
المذكور .

## الحديث السادس عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُمَّ  
اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفِي مَا جَعَلْتَ بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ .

( عن أنس ) بن مالك ( رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله )  
( وسلم ) أنه ( قال : اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ) ثنية ضعف بالكسر . قال  
في القاموس : مثله ، وضعفاه : مثلاه ، أو الضعف : المثل إلى ما زاد ،  
ويقال لك ضعفه : يريدون مثليه وثلاثة أمثاله ، لأنه زيادة غير محصورة ،  
وقول الله تعالى : « يضاعف لها العذاب ضعفين » أى ثلاثة أعذبة ، ومجاز  
يضاعف : يجعل إلى الشيء شيئاً حتى يصير ثلاثة . انتهى . وقال الفقهاء  
في الوصية : بضعف نصيب ابنه : مثلاه ، وبضعفيه : ثلاثة أمثاله ، عملاً  
بالعرف في الوصايا ، وكذا في الأقارير نحو : له على ضعف درهم فيلزمه  
درهمان لا العمل باللغة ، والمعنى هنا : اللهم اجعل بالمدينة مثلي ( ما جعلت  
بمكة من البركة ) أى الدنيوية ، إذ هو مجمل فسر الحديث الآخر : اللهم  
بارك لنا في صاعنا ومدنا ، فلا يقال : إن مقتضى إطلاق البركة أن يكون  
ثواب صلاة المدينة ضعفي ثواب الصلاة بمكة ، أو المراد عموم البركة ،  
لكن خصت الصلاة ونحوها بدليل خارجي ، فاستدل به على تفضيل المدينة  
على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة ، لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضل  
في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية على الإطلاق ، وأيضاً لا دلالة في  
تضعيف الدعاء للمدينة على فضلها على مكة ، إذ لو كان كذلك لزم أن يكون  
الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر : اللهم بارك لنا في  
شامنا ويمنا ، أعادها ثلاثاً ، وهو باطل لما لا يخفى ، فالتكرير للتأكيد ، والمعنى  
واحد . قال ابن حزم : لا حجة في حديث الباب لهم ، لأن تكثير البركة بها  
لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة . ورده عياض بأن البركة أعم من أن تكون  
في أمور الدين أو الدنيا ، لأنها بمعنى النماء والزيادة ، فأما في الأمور الدينية  
فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكوات والكفارات ولا سيما في وقوع

( م ٤٨ — عون الباری — ج ٢ )

البركة في الصاع والمدّ . وقال النووي : الظاهر أن البركة حصلت في نفس الكيل بحيث يكفي المدّ فيها من لا يكفيه في غيرها ، وهذا أمر محسوس عند من سكنها . وقال القرطبي : إذا وجدت البركة فيها وقد حصلت إجابة الدعوة فلا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص . وقال الآبي : ومعنى ضعف ما بمكة أن المراد ما أشبع بغير مكة رجلا أشبع بمكة رجلين وبالمدينة ثلاثة ، فالأظهر في الحديث أن البركة إنما هي في الاقتيات . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج .

## الحديث السابع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَوَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى يَقُولُ :

كُلُّ أَمْرِي مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنِي مِنْ شِرَاكِ نَعْلِي  
وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ الْحُمَّى يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ يَقُولُ :  
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوَلي إِذْخِرُ وَجَلِيلُ  
وَهَلْ أَرَدَنَ يَوْمًا مِيَاهَ مَجْنَسَةٍ وَهَلْ يَبْدُونُ لِي شَامَةٌ وَطَفِيلُ  
قَالَ : اللَّهُمَّ الْعَنُ شَيْبَةَ بَنَ رَبِيعَةَ وَعُثْبَةَ بَنَ رَبِيعَةَ وَأُمَيَّةَ بَنَ خَلْفٍ كَمَا  
أَخْرَجُونَا مِنْ أَرْضِنَا إِلَى أَرْضِ الْوَبَاءِ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا  
فِي صَاعِنَا وَفِي مُدَّنَا وَصَحْحِهَا لَنَا وَانْقُلْ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ ، قَالَتْ :  
وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبَا أَرْضِ اللَّهِ ، قَالَتْ : فَكَانَ بَطْحَانُ يَجْرِي نَجْلًا  
تَعْنِي مَاءً آجِنًا .

( عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ) يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول كما جزم به النووي في كتاب السير من الروضة ( وعك ) أى حم ( أبو بكر ) الصديق ( وبلال ) رضي الله عنهما ( فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول : \* كل امرئ مصبح ) بضم الميم وفتح الصاد والياء المشددة ، أى يقال له أنعم صباحاً أو يسقى صبوحة وهو شرب الغداة ( فى أهله \* والموت أدنى ) أى أقرب ( من شراك نعله ) بكسر الشين : أحد سيور النعل التى تكون على وجهها ( وكان بلال ) رضي الله عنه ( إذا أقلع ) أى كف ( عنه الحمى يرفع عقيرته )

بفتح العين ، أى صوته . باكياً ، فعيلة بمعنى مفعولة . حال كونه ( يقول :  
 ألا ليت شعري هل أبيت ليلة \* بواد ) ويروى : بفتح ( وحولى إذخر )  
 بكسر الهمزة : الحشيش المعروف ( وجليل ) بفتح الجيم : نبت ضعيف وهو  
 الثمام . وأنشده الجوهرى فى مادة جلل : بمكة حولى بلا واو ( وهل أردن  
 يوماً مياه مجنة \* ) بفتح الميم وكسرها وفتح الجيم والنون المشددة : موضع على  
 أميال يسيرة من مكة بناحية مر الظهران . وقال الأزرقى : على بريد من مكة  
 وهو سرق هجر ( وهل يبدون ) أى يظهرن ( لى شامة ) بالشين المعجمة  
 ( وطفيل ) بفتح الطاء وكسر الفاء : جبلان على نحو ثلاثين ميلاً من مكة ،  
 أو الأول جبل من حدود هرشى مشرف هو وشامة على مجنة أو عINAN .  
 قيل : وليس هذان البيتان لبلال بل لبكر بن غالب بن عامر بن الحارث  
 ابن مضاض الجرهمى ، أنشدتهما عندما نفقتهما خزاعة من مكة . وتأمل كيف  
 تعزى أبو بكر رضى الله عنه عند أخذ الحمى بما ينزل به من الموت الشامل  
 للأهل والغريب ، وبلال رضى الله عنه تمنى الرجوع إلى وطنه على عادة  
 الغرباء ، يظهر لك فضل أبى بكر على غيره من الصحابة رضى الله عنهم ( قال )  
 أى بلال ( اللهم العن شيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأميمة بن خلف كما  
 أخرجوننا ) أى اللهم أبعدهم من رحمتك كما أبعدونا ( من أرضنا ) مكة ( إلى  
 أرض الوباء ) بالهمزة والمد وقد يقصر : الموت الذريع ، يريد المدينة ( ثم  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا  
 مكة أو أشد ) حباً من حبنا لمكة ( اللهم بارك لنا فى صاعنا وفى مدناً )  
 صاع المدينة ، وهو كيل يسع أربعة أمداد ، والمد : رطل وثلاث عند أهل  
 الحجاز ، ورطلان فى غيرها ، والثانى قول أبى حنيفة ، وقيل : يحتمل أن  
 ترجع البركة إلى كثرة ما يكال بها من غلاتها وثمراتها ( وصححها ) أى المدينة  
 ( لنا ) من الأمراض ( وانقل حماها إلى الجحفة ) بضم الجيم وسكون الحاء :  
 ميقات أهل مصر ، وخصها لأنها كانت إذ ذاك دار شرك ليشغلوا بها عن  
 معونة أهل الكفر ، فلم تزل من يومئذ أكثر بلاد الله حمى ، لا يشرب أحد  
 من ماءها إلا حم ( قالت ) عائشة رضى الله عنها ( وقدمنا المدينة وهى أوبأ  
 أرض الله ) على وزن أفعل التفضيل ، أى أكثر وباء وأشد من غيرها ( قالت :  
 فكان بطحان ) بضم الباء : واد فى صحراء المدينة ( يجرى نجلاً ) بفتح النون



وسكون الجيم : ماء يجرى على وجه الأرض . قال الراوى ( تعنى ) عائشة ( ماء آجناً ) أى متغيراً ، وغرضها بذلك بيان السبب فى كثرة الوباء بالمدينة ، لأن الماء الذى هذه صنفته يحدث عنه المرض . وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً فى الحج .

وهذا آخر كتاب الحج . وقد بسطنا القول على أحكام الحج ومسائله والعمرة ومايتصل بها فى كتابنا « رحلة الصديق إلى البيت العتيق » ونقحنا فيه السنن الماثورة فى ذلك عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا آخر أبواب فضائل المدينة المكرمة . وقد ورد عن عمر بن الخطاب عند البخارى فى هذا الباب أنه قال : اللهم ارزقنى شهادة فى سبيلك ، واجعل موتى فى بلد رسولك صلى الله عليه وآله وسلم . وفى هذا طلب الموت بالمدينة لإظهاراً لمحبه إياها كمحبة مكة وأعلى ، وها أنا أدعو بهذا الدعاء أيضاً ، وإن الله يأتى بأمره إذا شاء . وفى هذا إشارة إلى حسن الختام ، فנסأل الله تعالى أن يختم لنا بالحسنى وأن يعين على ختم هذا الشرح ، ويرفعنا به إلى المحل الأسنى ، إنه على كل شىء قدير وبالإجابة جدير .

## كتاب الصوم

### الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
الصَّيَامُ جُنَّةٌ فَلَا يَرْفُثُ وَلَا يَجْهَلُ ، وَإِنْ أَمُرُّ قَاتِلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيُقِلْ إِنِّي  
صَائِمٌ مَرَّتَيْنِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ  
مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ ، يَتْرُكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِ ، الصَّيَامُ لِي  
وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا .

\* ( كتاب الصوم ) \*

ذكر الصوم متأخراً عن الحج أنسب من ذكره عقب الزكاة . لاشتغال كل  
منها على بذل المال . فلم يبق للصوم موضع إلا التأخير ، وهو ربع الإيمان ،  
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الصوم نصف الصبر » . وقوله : « الصبر  
نصف الإيمان » .

( بسم الله الرحمن الرحيم )

وفي نسخة بتقديم البسملة والصوم .

والصيام في اللغة : الإمساك ، وفي الشرع : إمساك مخصوص عن أشياء  
مخصوصة في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة . وقال صاحب المحكم :  
الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام . وقال الراغب : هو الإمساك  
عن الفعل ، ولذلك قيل للفرس الممسك عن السير : صائم . وفي الشرع :  
إمساك المكلف بالنية عن تناول المطعم والمشرب والاستمناء والاستقاءة  
من الفجر إلى المغرب . ولفظ الطيبي : من الخيط الأبيض إلى الخيط الأسود  
عن تناول الأطيبين ، فهو وصف سلبي ، وإطلاق العمل عليه تجوز ، وشرعه  
سبحانه لفوائد أعظمها : كسر النفس وقهر الشيطان ، فالشبع نهر في النفس  
يرده الشيطان ، والجوع نهر في الروح ترده الملائكة ، ومنها أن الغنى يعرف

قدر نعمة الله عليه بإقداره على مامنع منه كثير من الفقراء من فضول الطعام والشراب والنكاح ، فإنه بامتناعه من ذلك في وقت مخصوص وحصول المشقة له بذلك يتذكر به من منع ذلك على الإطلاق ، فيوجب ذلك شكر نعمة الله عليه بالغنى ، ويدعوه إلى رحمة أخيه المحتاج ومواساته بما يمكن من ذلك .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم قال : الصيام جنة ) بضم الجيم وتشديد النون ، أى وقاية وسترة من المعاصى ، لأنه يكسر الشهوة ويضعفها ، وقيل من النار ، لأنه إمساك عن الشهوات ، والنار محفوفة بالشهوات . وعند الترمذى وسعيد بن منصور : جنة من النار وللنساء من حديث عائشة مثله . وله من حديث عثمان بن أبى العاص : الصيام جنة كجنة أحدكم من القتال . ولأحمد من حديث أبى هريرة : جنة وحصن حصين من النار . وله من حديث أبى عبيدة بن الجراح : الصيام جنة مالم يخرقها . وزاد الدارمى : بالغيبة . وبذلك ترجم له أبو داود ، وفيه تلازم الأمرين ، لأنه إذا كف نفسه عن المعاصى فى الدنيا كان سترآ له من النار ، وكان وجوب صوم شهر رمضان فى شعبان من السنة الثانية من الهجرة . قال تعالى : « كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » . وعن ابن عمر مرفوعاً : « صيام رمضان كتبه الله على الأمم قبلكم » رواه ابن أبى حاتم ، وفى إسناده مجهول ، وقيل : المراد مطلق الصوم دون قدره ووقته ، فيكون التشبيه واقعاً على مطلق الصوم وهو قول الجمهور ( فلا يرفث ) أى لا يفحش الصائم فى الكلام ، وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقاً ، ويحتمل أن يكون النهى لما هو أعم منها ( ولا يجهل ) أى لا يفعل فعل الجهال كالصياح والسخرية ، أو يسفه على أحد . وعند سعيد بن منصور : فلا يرفث ولا يجادل ، وهذا ممنوع فى الجملة على الإطلاق ، لكنه يتأكد بالصوم كما لا يخفى ( وإن امرؤ قاتله أو شتمه ) قال عياض : قاتله أى دافعه ونازعه ولا عنه . وقد جاء القتل بمعنى اللعن . وفى رواية أبى صالح فإن سابه أحد أو قاتله ، والمراد بالمفاعلة : التهيؤ لها . ولسعيد بن منصور : فإن سابه أحد أو ماراه ، يعنى جادله ، وفى لفظ : وإن شتمه إنسان فلا يكلمه . ونحوه عند أحمد . ولابن خزيمة عن أبى هريرة : فإن شاتملك أحد فقل لى صائم ، وإن كنت قائماً فاجلس . ولأحمد والترمذى عن أبى هريرة : فإن

جهل على أحدكم جاهل وهو صائم . وللنساء عن عائشة : وإن امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسبه ( فليقل ) له بلسانه أو بقلبه ( إني صائم مرتين ) فإنه إذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه وإلا دفعه بالأخف فالأخف . والظاهر كما قاله في المصاييح أن هذا القول علة لتأكيد المنع ، فكأنه يقول لخصمه : إني صائم ، تحذيراً وتهديداً بالوعيد الموجه على من انتهك حرمة الصائم ، وتندرع إلى تنقيص أجره بإيقاعه بالمشاقمة ، أو يذكر نفسه شديداً بالمنع المعلن بالصوم ، ويكون من إطلاق القول على الكلام النفسى . وظاهر كون الصوم جنة أن يبق صاحبه من أن يؤذى كما يقيه أن يؤذى . قال فى الفتح : واتفقت الروايات كلها على أنه يقول إني صائم ، والمعنى : فليقل ذلك ولا يخاطب الذى يكلمه ، أو يقولها فى نفسه ، وبالثانى جزم المتولى ، ونقله الرافعى عن الأئمة ، ورجح النووى الأول فى الأذكار ، وقال فى شرح المذهب : كل منهما أحسن ، والقول باللسان أقوى ، ولو جمعهما لكان حسناً ، وقال الرويانى : إن كان رمضان فليقله بلسانه ، وإن كان غيره فليقله فى نفسه . وادعى ابن عربى أن موضع الخلاف فى التطوع ، وأما فى الفرض فيقول بلسانه قطعاً ، وأما تكرير قوله « إني صائم » فللتأكيد الانزجار منه أو ممن يخاطبه بذلك . وقال الزركشى : معنى مرتين : أى يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه ( و ) الله ( الذى نفسى بيده ) أقسم على ذلك تأكيداً ( خلوف فم الصائم ) بضم الخاء على الصحيح المشهور ، وبالفتح ، وخطأه الخطابى ، وقال فى المجموع : إنه لا يجوز ، والمراد به تغير رائحة فم الصائم لخلو معدته من الطعام ، وفيه رد على من قال : لا تثبت الميم فى الفم عند الإضافة إلا فى ضرورة الشعر لثبوته فى هذا الحديث الصحيح وغيره ( أطيب عند الله من ريح المسك ) وزاد مسلم والنسائى : يوم القيامة ، وقد وقع خلاف بين ابن الصلاح وابن عبد السلام فى أن طيب رائحة الخلوف هل هى فى الدنيا والآخرة أو فى الآخرة فقط ، فذهب ابن عبد السلام إلى أنه فى الآخرة كما فى دم الشهداء ، واستدل براوية مسلم والنسائى هذه . وروى أبو الشيخ بإسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعاً : يخرج الصائمون من قبورهم يعرفون بريح أفواههم ، أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك . وذهب ابن الصلاح إلى أن ذلك فى الدنيا . واستدل بحديث جابر مرفوعاً : وأما الثانية فإن خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك . وهذه المسألة

إحدى المسائل التي تنازعا فيها ، واستشكل هذا من جهة أن الله تعالى منزّه عن استطابة الروائح الطيبة واستقذار الروائح الخبيثة ، فإن ذلك من صفات الحيوان ، مع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه . والجواب عنه على أوجه : قال المازرى : هو مجاز واستعارة ، لأنه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منا ، فاستعير ذلك من الصوم لتقريبه من الله تعالى ، فالمعنى : إنه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم ، أى يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم . وإلى ذلك أشار ابن عبد البر ، وقيل المراد أن ذلك فى حق الملائكة ، وأنهم يستطيعون ريح الخلوف أكثر مما يستطيعون ريح المسك . وقال ابن بطال : أى أزكى عند الله إذ هو سبحانه لا يوصف بالشم . قال ابن المنير : لكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من الإدراك ، وكذلك بقية المدركات المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لأنه خالقها ، ألا يعلم من خلق . وهذا مذهب الأشعرى . وقيل إنه تعالى يجزيه فى الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك ، أو أن صاحب الخلوف ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا ، وقال الدراوردي وجماعة : المعنى أن الخلوف أكثر ثواباً من المسك المندوب إليه فى الجمع ومجالس الذكر . ورجح النووي هذا الأخير ، وحاصله حمل معنى الطيب على القبول والرضا . وبه قال القدورى من الحنفية ، والدراودى وابن العربى من المالكية ، وأبو عثمان الصابونى وأبو بكر السمعانى وغيرهم من الشافعية . وقد نقل القاضى حسين فى تعليقه : إن الطاعات يوم القيامة ريحاً يفوح ، قال : فرائحة الصيام بين العبادات كالمسك . ويؤخذ من هذا الحديث أن الخلوف أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهيد شبه ريحه بريح المسك ، والخلوف وصف بأنه أطيب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى . ولعل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما ، فإن أصل الخلوف طاهر وأصل الدم بخلافه ، فكان ما أصله طاهر أطيب ريحاً . وقال القسطلانى : أثر الصوم أطيب من أثر الجهاد ، لأن الصوم أحد أركان الإسلام المشار إليها بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : بنى الإسلام على خمس ، وبأن الجهاد فرض كفاية والصوم فرض عين ، والعين أفضل من الكفاية كما نص عليه الشافعى . وروى أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « دينار تنفقه على أهلك ودينار تنفقه فى سبيل الله ، أفضلهما الذى تنفقه على أهلك » . وجه الدليل أن النفقة على الأهل التى هى فرض عين أفضل من

النفقة في سبيل الله ، وهو الجهاد الذي هو فرض كفاية . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي سأله عن أفضل الأعمال : « عليك بالصوم فإنه لا مثل له » زاد أحمد عن مالك : يقول الله تعالى ( يترك ) الصائم ( طعامه وشرابه وشهوته من أجلي ) أى شهوة الجماع لعطفها على الطعام والشراب ، ويحتمل أن يكون من ذكر العام بعد الخاص ، لكن وقع عند ابن خزيمة : ويدع زوجته من أجلي . فهو صريح في الأول ، وأصرح منه ما وقع عند الحافظ سمويه من الطعام والشراب والجماع . وقد روى أحمد هذا الحديث فقال بعد قوله « أطيب عند الله من ريح المسك » يقول الله عز وجل : إنما يذر شهوته إلى آخره . وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث : يقول الله عز وجل : « كل عمل ابن آدم هو له إلا الصيام فهو لى وأنا أجزي به ، وإنما يذر ابن آدم شهوته وطعامه من أجلي » الحديث . وقد يفهم من الإتيان بصيغة الحصر في قوله « إنما يذر » إلى آخره التنبيه على الجهة التي يستحق بها الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتخمة ، لا يحصل للصائم الفضل المذكور ، لكن المدار في هذه الأشياء على الداعى القوى الذى يدور معه الفعل وجوداً وعدماً . ولا شك أن من لم يعرض في خاطره شهوة شئ من الأشياء طول نهاره إلى أن أفطر ليس هو في الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه ( الصيام لى ) من بين سائر الأعمال ليس للصائم فيه حظ ، أو لم يعبد به أحد غيرى أو هو سر بينى وبين عبدى يفعله خالصاً لوجهى ( وأنا أجزي ) بفتح الهمزة ( به ) صاحبه وفيه دلالة على أن ثواب الصوم أفضل من سائر الأعمال ، لأنه تعالى أسند إعطاء الجزاء إليه وأخبر أنه يتولى ذلك بنفسه . وقد علم أن الكريم إذا تولى الإعطاء بنفسه كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفخيمه ، ففيه مضاعفة الجزاء من غير عدد ولا حساب . وهذا كما روى : أن من أدمن قراءة آية الكرسي عقب كل صلاة فإنه لا يتولى قبض روحه إلا الله تعالى . قال في الفتح : واختلف العلماء في المراد بهذا مع أن الأعمال كلها له وهو الذى يجزى بها على أقوال :

أحدها : أن الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره . حكاه المازرى ، ونقله عياض عن أبى عبيد ، ولفظ أبى عبيد في غريبه : قد علمنا أن أعمال البر كلها لله وهو الذى يجزى بها ، فترى والله أعلم أنه إنما خص الصيام لأنه

ليس يظهر من ابن آدم بفعله وإنما هو شيء في القلب . ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس في الصوم رياء » حدثني شبابة عن عقیل عن الزهري فذكره ، يعني مرسلًا ، قال : وذلك لأن الأعمال لا تكون إلا بالحركات إلا الصوم فإنما هو بالنية التي تخفى على الناس . هذا وجه الحديث عندي . انتهى . وروى الحديث المذكور البيهقي في الشعب من طرق عن عقیل ، وأورده من وجه آخر عن الزهري موصولاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة وإسناده ضعيف ولفظه : الصيام لارياء فيه . قال الله عز وجل : « هو لي وأنا أجزي به » . وهذا لو صح كان قاطعاً للنزاع . وقال الطبري : لما كانت الأعمال يدخلها الرياء ، والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله إلا الله فأضافه إلى نفسه ، ولهذا قال في الحديث : « يدع شهوته من أجل » . وقال ابن الجوزي : جميع العبادات تظهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم . وارتضى هذا الجواب المازري ، وأقره القرطبي .

والثاني : أن المراد بقوله : « وأنا أجزي به » أنني أنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته ، وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس . قال القرطبي : أي أجازي عليه جزاء كثيراً من غير تعيين لمقداره . ويشهد له رواية أبي صالح عند سمويه : إلا الصوم فإنه لا يدري أحد ما فيه .

الثالث : أن معناه أنه أحب العبادات إلى والمقدم عندي . وللنساء من حديث أبي أمامة مرفوعاً : عليك بالصوم فإنه لا مثل له .

الرابع : أن هذه الإضافة إضافة تشريف وتعظيم . قال ابن المنير : التخصيص في موضع التفهيم في مثل هذا السياق لا يفهم منه إلا التشريف والتعظيم .

الخامس : قال القرطبي : معناه أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصائم فإنه مناسب بصفة من صفات الحق ، يعني أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله ، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه .

السادس : أن جميع العبادات توفى منها مظالم العباد إلا الصيام ، ويؤيده رواية أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً : « كل العمل كفارة إلا الصوم لي وأنا أجزي به » . ونحوه عند أبي داود الطيالسي .

وأقرب الأجوبة التي ذكرتها إلى الصواب الأول والثاني ، وقال الحافظ الشوكاني في فتاويه : قد اختلف في تفسير معنى هذا اللفظ الوارد في الحديث اختلافاً طويلاً حتى بلغت الأقوال إلى خمسة وخمسين قولاً ، أقواها ستة :

أحدها : أن الحسنه بعشر أمثالها إلى سبعائة ضعف إلا الصوم فإنه أكثر ، ويؤيد هذا سياق الحديث فإن لفظه في الأمهات هكذا عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنه بعشرة أمثالها إلى سبعائة ضعف . قال الله تعالى : « إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به . يدع شهوته وطعامه من أجلي » .

الثاني : أنه يوم القيامة يأخذ خصماؤه جميع أعماله إلا الصوم فلا سبيل لهم عليه ، قال بهذا ابن عيينة ، وهو محتاج إلى دليل .

الثالث : أن الصوم لم يعبد به غير الله وماعده من العبادات قد تقرب به إلى غيره ، ويعترض عليه بمثل ما ذكره السائل من أن أهل الملل الآخرة يصومون لاستخدام الأفلاك وللارتياض . ويجاب عنه بأن ذلك ليس على طريقة العبادة بل هو لقصد تخفيف الأخلاط وتقليلها ، كما يفعله أهل الرياضات ، ويزعمون أن له أثراً في إدراك الحقائق . ولم يكن في قصدهم التقرب بذلك إلى الكواكب ونحوها .

الرابع : أن الصوم صبر فيدخل تحت قوله تعالى : « إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب » . ويجاب عن هذا بأنه على تسليم ذلك يشاركه كل ما يصدق عليه أنه صبر .

الخامس : أن هذه العبادة لا يمكن إطلاع الغير عليها ، إنما هي عبادة يؤتمن عليها العبد بخلاف غيرها .

السادس : أن هذه العبادة لا تحصل بها المباهاة لكونها غير ظاهرة الأثر .

واعترض على هذين بما ذكره السائل من أن الإيمان أخفى من الصوم . ويجاب عنه بأن الإيمان فعل من أفعال القلوب لا من أفعال الجوارح ، والمقصود هنا أعمال الجوارح كما يدل عليه قوله في أول الحديث : كل عمل ابن آدم . ولكن هذا الاعتراض إنما يتم بعد تسليم أنه لا يصدق على أفعال القلوب أنها أعمال ، وفيه نزاع ، وعنادى جواب لم أجده من تعرض له وهو أن قوله



تعالى : « الصوم لى » لا يدل على أن ماعداه من العبادات ليس له إلا بمفهوم القلب ، ومفهوم القلب غير معمول به كما تقرر عند أئمة الأصول ، ولم يخالف فى ذلك إلا الدقاق . والسؤال إنما يرد على فرض أنه يدل على أن سائر العبادات ليست له ، وليس الأمر كذلك ، فوزانه وزان قول من قال : وله من أنواع المال أنواع كثيرة ، من غنم وبقر وخيل وبغال وغير ذلك ، الغنم لى أو البقر لى ، أبيعها كيف شئت ، فإن ذلك لا يدل على أن ماعدا الغنم أو البقر لغيره إلا بمفهوم لقبه الساقط ، وحينئذ لا يحتاج إلى طلب النكته فى تخصيص الصوم بكونه لله ، بل المراد إنه لما كان الصوم له تعالى كان له أن يجزى فاعله بأى جزاء شاء ، وليس أمر ذلك إلينا كسائر الأمور المتعلقة . انتهى .

( و ) سائر الأعمال ( الحسنة بعشر أمثالها ) زاد فى الموطأ : إلى سبعة عشر ضعف ، واتفقوا على أن المراد بالصائم هنا من سلم صيامه من المعاصى . وحديث الغيبة تفطر الصائم على ما فى الإحياء للغزالي . قال العراقي : ضعيف ، بل قال أبو حاتم : كذب ، نعم يأثم ويمنع ثوابه إجماعاً ذكره السبكي فى شرحه ، وفيه نظر لمشقة الاحتراز ، لكن إن أكثر توجهت المقالة لانصحاء وتظلماً ، ونحوهما لحاكم ، ونحوه : وأدنى درجات الصوم الاقتصار على الكف عن المفطرات ، وأوسطها أن يضم إليه كف الجوارح عن الجرائم ، وأعلىها أن يضم إليهما كف القلب عن الوسوس . وقال بعضهم : معناه الصوم لى لا لك ، أى أنا الذى لا ينبغي لى أن أأطعم وأشرب ، وإذا كان بهذه المثابة وكان دخولك فيه لكونى شرعته لك فأنا أجزى به ، كأنه يقول : أنا جزاؤه ، لأن صفة التنزيه عن الطعام والشراب تطلبنى . وقد تلبست بها ، وليست لك ، لكنك اتصفت بها فى حال صومك ، فهى تدخلك على ، فإن الصبر حبس النفس بأمرى عما تعطيه حقيقته من الطعام والشراب ، فلهذا قال : للصائم فرحتان : فرحة عند فطره ، وتلك الفرحة لروحه الحيوانى لاغير ، وفرحة عند لقاء ربه ، وتلك الفرحة لنفسه الناطقة الطبيعية الربانية ، فأورثه الصوم لقاء الله وهو المشاهدة . ذكره القسطلانى . وهذا الحديث أخرجه أبو داود ، وكذا النسائى والترمذى .

## الحديث الثاني

عَنْ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً يُقَالُ لَهُ الرِّيَّانُ ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ ، يُقَالُ : أَيْنَ الصَّائِمُونَ ، فَيَقُومُونَ ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ ، فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ .

( عن سهل ) بن سعد الساعدي ( رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم قال : إن في الجنة باباً يقال له الريان ) نقيض العطشان ، وهو مما وقعت المناسبة فيه بين لفظ ومعناه ، فإنه مشتق من الرى ، وهو مناسب لحال الصائمين ، لأنهم بتعطيشهم أنفسهم في الدنيا يدخلون من باب الريان ليأمنوا من العطش . وقال ابن المنير : إنما قال في الجنة ولم يقل للجنة ليشعر أن في الباب المذكور من النعم والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه . وزاد النسائي وابن خزيمة : من دخل شرب ومن شرب لا يظم أبداً . وقد جاء الحديث من وجه آخر بلفظ : « إن للجنة ثمانية أبواب ، منها باب يسعى الريان ، لا يدخله إلا الصائمون » أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم ، وهو للبخارى من هذا الوجه في بدء الخلق ، لكن قال : في الجنة ثمانية أبواب ( يدخل منه الصائمون يوم القيامة ) إلى الجنة ( لا يدخل منه أحد غيرهم ، يقال أين الصائمون فيقومون لا يدخل منه أحد غيرهم ، فإذا دخلوا ) منه ( أغلق ) الباب ( فلم يدخل منه أحد ) كرر نبي دخول غيرهم منه تأكيداً . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحجج .

## الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ : يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا  
 خَيْرٌ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ  
 أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ  
 بَابِ الرِّيَّانِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ  
 أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا عَلَيَّ مِنْ دُعَى  
 مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟  
 قَالَ : نَعَمْ ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال : من أنفق زوجين ) اثنين من أى شيء كان صنفين أو متشابهين ،  
 وقد جاء مفسراً مرفوعاً « بعيرين ، شاتين ، حمارين ، درهمين » زاد إسماعيل  
 القاضي عن أبي مصعب عن مالك : من ماله ( في سبيل الله ) عام في أنواع  
 الخير أو خاص بالجهاد ( نودي من أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير ) من  
 الخيرات وليس المراد به أفعال التفضيل والتنوين للتعظيم ( فمن كان من أهل  
 الصلاة ) المؤدين للفرائض المكثرين من النوافل ، وكذا ما يأتي فيما قيل ( دعى  
 من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد ، ومن  
 كان من أهل الصيام ) أى الذى غلب عليه الصيام وإلا فكل المؤمنين أهل  
 لكل ( دعى من باب الريان ) وعند أحمد : لكل أهل عمل باب يدعون منه  
 بذلك العمل ، فلأهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان ( ومن كان  
 من أهل الصدقة ) المكثرين منها ( دعى من باب الصدقة ) وليس هذا تكراراً  
 لما في صدر الحديث حيث قال : من أنفق زوجين ، لأن الإنفاق ولو بالقليل  
 خير من الخيرات العظيمة ، وذلك حاصل من كل أبواب الجنة ، وهذا

استدعاء خاص . وفي نواذر الأصول : من أبواب الجنة باب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو باب الرحمة ، وهو باب التوبة ، وسائر الأبواب مقسومة على أعمال البر : باب الزكاة : باب الحج : باب العمرة . وعند عياض : باب الكاظمين الغيظ . باب الراضين . الباب الأيمن الذى يدخل منه من لأحساب عليه . وعند الآجرى عن أبى هريرة مرفوعاً : إن فى الجنة باباً يقال له الضحى . فإذا كان يوم القيامة ينادى مناد : أين الذين كانوا يصلون صلاة الضحى ، هذا بابكم فادخلوا منه . وفي الفردوس عن ابن عباس يرفعه : للجنة باب يقال له الفرح لا يدخل منه إلا مفرح الصبيان . وعند الترمذى باب للذكر . وعند ابن بطلال : باب للصابرين . والحاصل أن كل من أكثر نوعاً من العبادة خص بباب يناسبها ينادى منه : جزاء وفقاً ، وقل من يجتمع له العمل بجميع أنواع التطوعات ، ثم إن من يجتمع له ذلك إنما يدعى من جميع الأبواب على سبيل التكريم ، وإلا فدخله إنما يكون من باب واحد وهو باب العمل الذى يكون أغلب عليه ( فقال أبو بكر رضى الله عنه : بأبى أنت ) أى مفدى بأبى ( وأمى يارسول الله ماعلى من دعى من تلك الأبواب من ضرورة ) أى ليس على المدعو من كل الأبواب ضرر ، بل له تكرمة وإعزاز . وقال ابن المنير وغيره : يريد من أحد تلك الأبواب خاصة دون غيره من الأبواب ، فيكون أطلق الجمع وأراد الواحد . وقال ابن بطلال : يريد أن من لم يكن إلا من أهل خصلة واحدة من هذه الحصا ودعى من بابها لا ضرر عليه ، لأن الغاية المطلوبة دخول الجنة . وقال فى شرح المشكاة : لما خص كل باب بمن أكثر نوعاً من العبادة ، وسمع الصديق رضى الله عنه رغب فى أن يدعى من كل باب ، وقال : ليس على من دعى من تلك الأبواب ضرر ، بل شرف وإكرام ، ثم سأل فقال ( فهل يدعى أحد من تلك الأبواب ) ويختص بهذه الكرامة ( كلها قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( نعم ) يدعى منها كلها على سبيل التخيير فى الدخول من أيها شاء لاستحالة الدخول من الكل معاً ( وأرجو أن تكون منهم ) الرجاء منه صلى الله عليه وآله وسلم واجب ، فقيه أن الصديق رضى الله عنه من أهل هذه الأعمال كلها . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى فضائل أبى بكر : ومسلم فى الزكاة ، والترمذى فى المناقب ، والنسائى فيه وفى الزكاة والصوم والجهاد .

## الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُحْتَفَّتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ ، فَتُحْتَفَّتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ ، وَسُلِّسَتِ الشَّيَاطِينُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا جاء رمضان) بدون شهر ، واحتج البخارى لجواز ذلك ، لكن رواه الترمذى بذكر الشهر ، وزيادة الثقة مقبولة ، فتكون رواية البخارى مختصرة منه ، فلا تبقى له حجة فيه على إطلاقه بدون شهر (فتحت أبواب الجنة) حقيقة لمن مات فيه أو عمل عملاً لا يفسد عليه ، أو هو علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ، ولتنع الشياطين من أذى المؤمنين . قال ابن العربى : وهو يدل على أنها كانت مغلقة ، ويدل عليه أيضاً حديث : « فأتى باب الجنة فتقعقع ، فيقول الخازن : من ؟ فأقول : محمد ، فيقول : بك أمرت أن لا أفتح لأحد قبلك » . قال : وزعم بعضهم أنها مفتوحة دائماً من قوله تعالى : « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » وهذا اعتداء على كتاب الله وغلط ، إذ هو جواب للجزء . انتهى . وتعقبه أبو عبد الله الآبى بأنه إنما يكون جواباً إذا كانت الواو زائدة ، وكذا أعربه الكوفيون . وقال المبرد : الجواب محذوف ، تقديره سعدوا ، والواو للحال ، ولم يشك أن الحال لا تقتضى أنها مفتوحة دائماً ، ولا يستقيم مع الحديث المذكور إلا أن يقال : تفتح له أولاً ثم يأتون فيجدونها مفتوحة . انتهى . أو مجاز لأن العمل يؤدي إلى ذلك أو لكثرة الثواب والمغفرة والرحمة بدليل رواية مسلم : فتحت أبواب الرحمة إلا أن يقال الرحمة من أسماء الجنة . وهذا الحديث أخرجه هنا مختصراً ، وقد أخرجه مسلم والنسائى من هذا الوجه بتمامه ، ورواه مديون إلا شيخ البخارى فبلخى ، وأخرجه البخارى فى الصوم وفى صفة إبليس ، ومسلم فى الصوم ، وكذا النسائى .

( وفي رواية عنه ) أى عن أبى هريرة رضى الله عنه ( قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء ) قيل : هذا من تصرف الرواة ، والأصل أبواب الجنة ، وكذا وقع فى باب صفة إبليس وجنوده من بدء الخلق بلفظ أبواب الجنة فى غير رواية أبى : وله أبواب السماء . وقال ابن بطال : المراد من السماء الجنة بقريئة قوله ( وغلقت أبواب جهنم ) يحتمل أن يكون الفتح على ظاهره وحقيقته . وقال التوربشتى : هو كناية عن تنزيل الرحمة وإزالة الغلق عن مصاعد أعمال العباد ، تارة ببذل التوفيق وأخرى بحسن القبول ، وغلق أبواب جهنم عبارة عن تنزه أنفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث على المعاصى بقمع الشهوات ، فإن قيل : مامنعكم أن تحملوه على ظاهر المعنى ؟ قلنا : لأنه ذكر على سبيل المنّ على الصوام وإتمام النعمة عليهم فيما أمروا به وندبوا إليه حتى صار الجنان فى هذا الشهر كأن أبوابها فتحت ونعيمها هبى ، والنيران كأن أبوابها غلقت وأنكأها عطلت ، وإذا ذهبنا إلى الظاهر لم تقع المنّة موقعها وتخلو عن الفائدة ، لأن الإنسان مادام فى هذه الدار فإنه غير ميسر لدخول إحدى الدارين . ورجح القرطبي حمله على ظاهره . إذ لا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره . وقرره ابن المنير . قال الطيبي : فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة على استحجاد فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة . ويؤيده حديث : إن الجنة لتزخرف لرمضان ... الحديث ( وسلسلت الشياطين ) أى شدّت بالسلامل حقيقة ، والمراد مسترقو السمع منهم ، وإن تسلسلهم يقع فى أيام رمضان دون لياليه ، لأنهم كانوا منعوا زمن نزول القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل مبالغة فى الحفظ أو هو مجاز على العموم ، والمراد أنهم لا يصلون من إفساد المسلمين إلى ما يصلون إليه فى غيره لاشتغالهم فيه بالصيام الذى فيه قمع الشيطان ، وإن وقع شيء من ذلك فهو قليل بالنسبة إلى غيره ، وهذا أمر محسوس . وأخرج الترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم عن أبى هريرة بلفظ : إذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن . وفى لفظ عند النسائى : مردة الشياطين . وفى رواية أبى صالح : غلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب ، وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب ، ونادى مناد : يا باغى الخير أقبل ويا باغى الشر أقصر ، ولله عتقاء من النار ، وذلك كل ليلة .

## الحديث الخامس

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ، يَعْنِي هَالَالَ رَمَضَانَ .

( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم يقول : إذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ) الضمير راجع إلى الهلال وإن لم يسبق له ذكر لدلالة السياق عليه ( فإن غم عليكم ) من نعمت الشيء إذا غطيته ، أي غطى الهلال بغيمة ( فاقدروا له ) أي قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً من التقدير ( يعني هلال رمضان ) والحديث ورد بألفاظ مختلفة .

## الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ  
وَشَرَابَهُ .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه )  
وآله ( وسلم : من لم يدع قول الزور ) أى من لم يترك الكذب والميل عن الحق  
( والعمل به ) وزاد في الأدب عن أبي ذئب : والجهل ، وفي رواية ابن وهب  
والجهل في الصوم . ولابن ماجه : من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به ،  
والضمير في به يعود على الجهل لكونه أقرب مذكوراً وعلى الزور فقط  
وإن بعد لاتفاق الروايات عليه أو عليهما ، وأفرد الضمير لاشتراكهما في  
تنقيص الصوم . قاله العراقي : وفي الأولى يعود على الزور فقط ، والمعنى  
مقارب . وفي الأوسط للطبراني بسند رجاله ثقات : من لم يدع الخي  
والكذب . والجمهور : على أن الكذب والغيبة والنميمة لا تفسد الصوم . وعن  
الثوري : أن الغيبة تفسده . وعن مجاهد : خصلتان تفسدان الصوم : الغيبة  
والكذب . والصواب الأول . نعم هذه الأفعال تنقص الصوم . وقول بعضهم :  
لأنها صغائر تكفر باجتناب الكبائر ، أجاب عنه الشيخ تقي الدين السبكي بأن  
في حديث الباب : والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية لذلك ، لأن الرفث  
والصخب وقول الزور والعمل به مما علم النهي عنه مطلقاً ، والصوم مأمور  
به مطلقاً ، فلو كانت هذه الأمور إذا حصلت فيه لم يتأثر بها لم يكن لذكرها  
فيه مشروطة به معنى نفهمه ، فلما ذكرت في هذا الحديث نبهتنا على أمرين :  
أحدهما : زيادة قبورها في الصوم على غيره . والثاني : الحث على سلامة الصوم  
عنها ، وأن سلامته عنها صفة كمال فيه ، وقوة الكلام تقتضي أن يقبح ذلك  
لأجل الصوم ، فقتضى ذلك أن الصوم يكمل بالسلامة عنها ، فإذا لم يسلم  
عنها نقص . ثم قال : ولا شك أن التكليف قد ترد بأشياء وينبه بها على أخرى  
بطريق الإشارة ، وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما في المنهيات ، لأنه



يشترط له النية بالإجماع ، ولعل القصد به في الأصل الإمساك عن جميع المخالفات ، لكن لما كان ذلك يشق خفف الله وأمر بالإمساك عن المفطرات ، ونبه العاقل بذلك على الإمساك عن المخالفات . وأرشد إلى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله مراده ، فيكون اجتناب المفطرات واجباً واجتناب ماعداها من المخالفات من المكملات . ذكره في فتح الباري ( فليس لله حاجة في أن يدع ) أى يترك ( طعامه وشرابه ) هو مجاز عن عدم الالتفات والقبول ، فنفي السبب وأراد المسبب ، وإلا فالله لا يحتاج إلى شيء . نقله الطيبي عن البيضاوى . وقال ابن بطال : معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه ، وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من باع الخمر فليشقص الخنازير ، أى يذبحها ، فلم يأمر بشقصها ، ولكنه على التحذير والتعظيم لإثم شارب الخمر ، وكذلك حذر الصائم من الكذب والعمل به لئتم له أجر صيامه . وقال ابن المنير : هو كناية عن عدم الرضا ، والمراد ردّ الصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه . وقال ابن العربي : مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يثاب عليه ، ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم بالموازنة بإثم الزور ، وما ذكر معه . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في الأدب ، وأبو داود والترمذى في الصوم ، وكذا النسائى وابن ماجه .

### الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثُ الْمَتَقَدِّمُ : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَّامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا : إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ .

(وعنه ) أى عن أبى هريرة ( رضى الله عنه الحديث المتقدم ) ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قال الله ( كل عمل ابن آدم له ) فيه حظ ومدخل لا اطلاع الناس عليه ، فهو يتعجل به ثواباً من الناس ( إلا الصيام فإنه ) خالص ( لى ) لا يعلم ثوابه المترتب عليه غيرى ، أو وصف من أوصافى ، لأنه يرجع إلى صفة الصمدية ، لأن الصائم لا يأكل ولا يشرب ، فتخلق باسم الصمد ، أو أن كل عمل ابن آدم مضاف له لأنه فاعله ، إلا الصوم فإنه مضاف لى لأنى خالقه له على سبيل التشریف والتخصيص ، فيكون كتخصيص آدم بإضافته إليه أن خلقه بيده . وكل مخلوق بالحقيقة مضاف إلى الخالق ، لكن إضافة التشریف خاصة بمن شاء الله أن يخصه بها ، أو كأنه تعالى يقول : هو لى فلا يشغلك ما هو لك عما هو لى ، ولأن فيه مجمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر ، وهما حاصلان فيه ، ولما كان ثواب الصيام لا يخصه إلا الله تعالى لم يكله سبحانه إلى ملائكته بل تولى جزاءه بنفسه المقدسة ، فقال ( وأنا أجزى به ) والصيام جنة ، أى وقاية من المعاصى ومن النار ، وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ، أى لا يصيح ولا يخاصم ، فإن سابه أحد أو قاتله فليقلل إلى امرؤ صائم ، والذي نفس محمد بيده للخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ( وقال فى آخره : للصائم فرحتان يفرحهما ) أى بهما ( إذا أفطر فرح ) زاد مسلم : بفطره ، أى لزوال جوعه وعطشه حيث أبيع له القطر ، وهذا الفرح الطبيعى . قال القرطبي : وهو السابق لفهم أو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة على مستقبل صومه . قال فى الفتح : ولا مانع من الحمل على ما هو أعم مما ذكر ففرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس فى ذلك ، فمنهم من

يكون فرحه مباحاً وهو الطبيعي ، ومنهم من يكون فرحه مستحباً وهو من يكون سببه شيئاً مما ذكره ( وإذا لقي ربه ) عز وجل ( فرح بصومه ) أى بجزائه وثوابه أو بقاء ربه ، وعلى الاحتمالين فهو مسرور بقبول صومه .

### الحديث الثامن

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ .

( عن عبد الله ) بن مسعود ( رضى الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : من استطاع ( منكم ) الباءة ) بالمد على الأفصح لغة الجماع ، والمراد به هنا ذلك ، وقيل مؤن النكاح ، والقائل بالأول رده إلى المعنى الثانى ، إذ التقدير عنده : من استطاع منكم الجماع لقدترته على مؤن النكاح ( فليتزوج فإنه ) أى التزوج ( أغضى للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع ) أى الباءة لعجزه عن المؤن ( فعليه بالصوم ) وإنما قد رواه بذلك لأن من لم يستطع الجماع لعدم شهوته لا يحتاج إلى الصوم لدفعها ، وهذا فيه كلام للنحاة ذكره القسطلانى ( فإنه له وجاء ) أى أن الصوم للصائم قاطع للشهوة ، والوجاء بكسر الواو والمد : هو رض الخصيتين ، وقيل : رض عروقهما ، ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ، ومقتضاه أن الصوم قاطع لشهوة النكاح . واستشكل بأن الصوم يزيد فى تهييج الحرارة ، وذلك مما يثير الشهوة . والجواب أن ذلك إنما يكون فى مبدإ الأمر ، فإذا تهادى عليه واعتاده سكن ذلك . قاله فى الفتح : وفى الروضة : فإن لم تنكسر به لم يكسرهما بكافور ونحوه بل ينكح . قال ابن الرفعة نقلاً عن الأصحاب : إنه نوع من الاختصاص .

## الحديث التاسع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ .

( عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الشهر تسع وعشرون ليلة ) يعنى أن العبرة بالهلال ، فتارة يكون ثلاثين ، وتارة تسعة وعشرين ، وقد لا يرى ( فلا تصوموا حتى تروه ) أى الهلال ، وليس المراد رؤية جميع الناس بحيث يحتاج كل فرد إلى رؤيته ، بل المعتبر رؤية بعضهم ، وهو العدد الذى ثبتت به الحقوق ، وهو عدلان إلا أنه يكتفى فى ثبوت هلال رمضان بعدل واحد يشهد عند القاضى . وقالت طائفة منهم البغوى : ويجب الصوم أيضاً على من أخبره موثوق به بالرؤية وإن لم يذكره عند القاضى ، ويكتفى فى الشهادة : أشهد أنى رأيت الهلال . واستدل لقبول خبر الواحد بحديث ابن عباس عند أصحاب السنن . قال : جاء أعرابى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إنى رأيت الهلال . فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم . يا بلال ، أذن فى الناس أن يصوموا غداً . وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال : تراءى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنى رأيته ، فصام وأمر الناس بصيامه . وهذا أشهر قولى الشافعى عند أصحابه وأصحهما ، لكن آخر قوليه أنه لا بد من عدلين . قال فى الأم : لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان ، لكن قال الصيمرى إن صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل شهادة الأعرابى وحده أو شهادة ابن عمر وحده قبل الواحد وإلا فلا يقبل أقل من اثنين ، وقد صح كل منهما . وعندى أن مذهب الشافعى قبول الواحد وإنما رجع إلى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده فى المسألة سنة فإنه تمسك بالواحد بأثر عن على . ولهذا قال فى المختصر : ولو شهد برؤيته عدل واحد رأيت أن أقبله للأثر فيه . وقد ذهب إلى العمل بشهادة واحد أحمد وابن المبارك .

قال النووي: وهو الأصح . واختاره الشوكاني . وذهب مالك والليث والأوزاعي والثوري إلى اعتبار الاثنين . وقد تمسك بتعليق الصوم بالرؤية من ذهب إلى إلزام أهل البلد برؤية بلد غيرها ومن لم يذهب إلى ذلك ، لأن قوله « حتى تروه » خطاب لأناس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ، ولكنه مصروف عن ظاهره ، فلا يتوقف الحال على رؤية كل واحد فلا يتقيد بالبلد . وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها في الفتح وأرجحها ما ذكره الشوكاني في شرح الدرر ، وهو إذ رآه أهل بلد لزم سائر البلاد الموافقة للأحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والإفطار لرؤيته ، وهى خطاب لجميع الأمة ، فمن رآه منهم فى أى مكان كان ذلك رؤية لجميعهم . انتهى . قال فى المسوى : والأقوى عند الشافعى إنه يلزم حكم البلد القريب دون البعيد . وعند الحنفية يلزم مطلقاً . انتهى وهو الحق ( فإن غم عليكم ) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم ، أى إن حال بينكم وبين الهلال غيم فى صومكم أو فطركم ( فأكملوا العدة ثلاثين ) أى عدة شعبان ثلاثين يوماً ، وهذا مفسر ومبين لقوله فى الحديث الآخر « فاقدروا له » . وأولى مافسر الحديث بالحديث ، فيجب إكمال العدة ثلاثين ، وقد يقع النقص متوالياً فى شهرين وثلاثة ولا يقع فى أكثر من أربعة أشهر .

## الحديث العاشر

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آتَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا . فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةُ وَعِشْرُونَ يَوْمًا غَدَا أَوْ رَاحَ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا ؟ فَقَالَ : إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا .

( عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم آتاه من نسائه ) أى حلف لا يدخل عليهن ( شهراً ) وفى مسلم من حديث عائشة : أقسم أن لا يدخل على أزواجه شهراً ، ففيه التصريح بأن حلفه صلى الله عليه وآله وسلم كان على الامتناع من الدخول عليهن شهراً ، فتبين أن المراد بقوله هنا « آتى » حلف لا يدخل ، ولم يرد الحلف على الوطء . والروايات يفسر بعضها بعضاً ، فإن الإيلاء فى اللغة : مطلق الحلف ، ويستعمل فى عرف الفقهاء فى حلف مخصوص وهو الحلف على الامتناع من وطء زوجته مطلقاً أو مدة تزيد على أربعة أشهر ، وتعديته بمن فى قوله « من نساء » تدل على ذلك ، لأنه راعى المعنى وهو الامتناع من الدخول ، وهو يتعدى بمن ( فلما مضى تسعة وعشرون يوماً ) وفى حديث عائشة عند مسلم : فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على ، واستشكل لأن مقتضاه أنه دخل فى اليوم التاسع والعشرين ، فلم يكن تم شهر لا على الكمال ولا على النقصان . وأجيب بأن المراد تسع وعشرون ليلة بأيامها ، فإن العرب تؤرخ بالليالى ، وتكون الأيام تابعة لها ، ويدل له حديث أم سلمة هذا : فلما مضى تسعة وعشرون يوماً ( غدا ) أى ذهب أول النهار ( أو راح ) أى ذهب آخره ، والشك من الراوى ( فقيل له ) وفى مسلم من حديث عائشة : بدأ بى ، فقلت : يا رسول الله ( إنك حلفت أن لا تدخل ) علينا ( شهراً . فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً ) وهذا محمول عند الفقهاء على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقسم على ترك الدخول على أزواجه شهراً بعينه بالهلال ، وجاء ذلك الشهر ناقصاً ، فلو تم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين لمكث ثلاثين يوماً ، أما لو حلف على ترك الدخول عليهن شهراً مطلقاً لم يبر إلا بشهر تام بالعدد . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى النكاح ، ومسلم فى الصوم ، والنسائى فى عشرة النساء ، وابن ماجه فى الطلاق .

## الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
شَهْرَانِ لَا يَنْقُصَانِ : شَهْرَا عِيدِ رَمَضَانَ وَذُو الْحِجَّةِ .

( عن أبي بكره رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال :  
شهران لا ينقصان ) قال ابن المنير : المراد أن النقص الحسى باعتبار العدد  
ينجبر بأن كلا منهما شهر عيد عظيم ، فلا ينبغى وصفهما بالنقصان بخلاف  
غيرهما من الشهور . وقال البيهقى فى المعرفة . إنما خصهما بالذكر لتعلق حكم  
الصوم والحج بهما . وبه جزم النووى وقال : إنه الصواب المعتمد ، وإنما  
كل ما ورد عنهما من الفضائل والأحكام حاصل ، سواء كان رمضان ثلاثين  
أو تسعاً وعشرين ، سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره ، ولا يخفى  
أن محل ذلك ما إذا لم يحصل تقصير فى ابتغاء الهلال . وفائدة الحديث رفع  
مايقع فى القلوب من شك لمن صام تسعاً وعشرين أو وقف فى غير يوم عرفة .  
وقال الطيبى : ظاهر سياق الحديث فى بيان اختصاص الشهرين بمزية ليست فى  
سائرهما ، وليس المراد أن ثواب الطاعة فى سائرهما قد ينقص دونهما ، وإنما  
المراد رفع الحرج عما عسى أن يقع فيه خطأ فى الحكم لاختصاصهما بالعيدين  
وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ، ومن ثم لم يقتصر على قوله « رمضان وذو  
الحجة » بل قال ( شهرا عيد ) أى هما شهرا عيد : أحدهما ( رمضان و ) الآخر  
( ذو الحجة ) واستشكل ذكر الحجة لأنه إنما يقع الحج فى العشر الأول منه ،  
فلا دخل لنقصان الشهر وتماه . وأجيب بأنه مؤول بأن الزيادة والنقص إذا  
وقعا فى ذى القعدة يلزم منهما نقص عشر ذى الحجة الأول أو زيادته ،  
فيفقون الثامن أو العاشر ، فلا ينقص أجر وقوفهم عما لا غلط فيه . قاله  
الكرمانى ، لكن قال البرماوى : وقوف الثامن غلطاً لا يعتبر على الأصح .  
قال فى الفتح : قد اختلف العلماء فى معنى هذا الحديث ، فمنهم من حمله على  
ظاهره فقال : لا يكونان أبداً إلا ثلاثين . وهذا مردود ومعااند للموجود  
المشاهد ، ويكفى فى رده قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صوموا لرؤيته  
وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكلوا العدة » . فإنه لو كان رمضان أبداً

ثلاثين لم يحتاج إلى هذا ، ومنهم من تأول له معنى الإيفاء ، وقال الحسن : كان إسحق بن راهويه يقول : لا ينقصان في الفضيلة إن كان تسعة وعشرين أو ثلاثين . انتهى . وقيل لا ينقصان معاً إن جاء أحدهما تسعاً وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد ، وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما ، وهذان القولان مشهوران ، وقد ثبتا منقولين في أكثر الروايات في البخاري . قال الترمذي : قال أحمد : لا ينقصان معاً في سنة واحدة ، وذكر القرطبي فيه خمسة أقوال . فذكر نحو ما تقدم ، وزاد أن معناه لا ينقصان في عام بعينه ، وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم تلك المقالة : وقيل : المعنى لا ينقصان في الأحكام . وبه جزم البيهقي وقوله الطحاوي . وقيل : لا ينقصان في نفس الأمر لكن ربما حال دون رؤية الهلال مانع . وإليه أشار ابن حبان ، ولا يخفى بعده . قال الطحاوي : الأخذ بظاهره أو حمليه على نقص أحدهما يدفعه العيان ، لأنه قد وجدناهما ينقصان معاً في أعوام . وقال ابن المنير : لا يخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض ، وأقربها أن النقصان الحسى باعتبار العدد ينجم بأن كلا منهما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور ، وحاصله يرجع إلى تأييد قول إسحق . وفي الحديث حجة لمن قال : إن الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً ، بل لله أن يتفضل بالحق الناقص بالتام في الثواب . واستدل به بعضهم لما لك في اكتفائه لرمضان بنية واحدة ، لأنه جعل الشهر بحملته عبادة واحدة فاكتفى له بالنية . وهذا الحديث يقتضى أن التسوية في الثواب بين الشهر الناقص وبين التام إنما هو بالنظر إلى جعل الثواب معلقاً بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفضيل الأيام . انتهى ملخصاً . وهذا الحديث موافق للفظ الترجمة ، وأطلق على رمضان أنه شهر عيد لقربه من العيد أو لكون هلال العيد ربما رؤى في اليوم الأخير من رمضان . قاله الأثرم . والأول أولى . ونظيره قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « المغرب وتر النهار » أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر . وصلاة المغرب ليلية جهرية ، وأطلق كونها وتر النهار لقربها منه . وفيه إشارة إلى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس .



## الحديث الثاني عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :  
 إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ وَالشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا ، يَعْنِي مَرَّةً  
 تِسْعَةً وَعِشْرِينَ ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : إنا ) أى العرب أو نفسه المقدسة ( أمة ) جماعة ( أُمِّيَّة ) بلفظ النسبة إلى الأم ، أى الباقون على الحالة التى ولدتنا عليها الأمهات . قال فى الفتح : وقيل : أراد أمة العرب لأنها لا تكتب والكاتب فيهم نادر ، وإنهم ليسوا أهل كتاب ، وقيل : منسوبون إلى أم القرى ( لا تكتب ) بيان لكونهم كذلك ( ولا نحسب ) بضم السين . أى لانعرف فى حساب النجوم وتسييرها ، فلم نكلف فى تعريف مواقيت صومنا ولا عبادتنا ما نحتاج فيه إلى معرفة حساب ولا كتابة ، إنما ربطت عبادتنا بأعلام واضحة وأمور ظاهرة لأئحة يستوى فى معرفتها الحساب وغيرهم . قال فى الفتح : والمراد بالحساب هنا حساب النجوم ، ولم يكونوا يعرفون من ذلك إلا التزر اليسير ، فعلق الحكم فى الصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم فى معاناة حساب التسيير ، واستمر الحكم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك ، بل ظاهر السياق يشعر بنفى تعليق الحكم : بالحساب أصلاً ، ويوضحه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ » ولم يقل فاسألوا أهل الحساب ، والحكمة فيه كون العدد عند الإنماء يستوى فيه المكلفون فيرتفع الخلاف والنزاع عنهم . وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير فى ذلك وهم الروافض . ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم . قال الباجى : وإجماع السلف الصالح حجة عليهم . وقال ابن بريزة : هو مذهب باطل . وقد نهت الشريعة عن الخوض فى علم النجوم لأنها حدىس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب ، مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاق ، إذ لا يعرفها إلا القليل . انتهى . ثم تم صلى الله عليه وآله وسلم هذا المعنى بإشارته بيده من غير لفظ إشارة يفهمها الأخرس والأعرجى

( الشهر هكذا وهكذا ) وفيه مستند لمن رأى الحكم بالإشارة . قال الراوى ( يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين ) قال فى الفتح : هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصراً ، ورواه غندر عن شعبة تماماً ، أخرجه مسلم عن ابن المثنى وغيره عنه بلفظ : الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام فى الثالثة . والشهر هكذا وهكذا وهكذا ، يعنى تمام ثلاثين ، أشار أولاً بأصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الإبهام فى المرة الثالثة . وهذا هو المعبر عنه بقوله : تسع وعشرون . وأشار بهما مرة أخرى ثلاث مرات ، وهو المعبر عنه بقوله « ثلاثون » قال ابن بطال : فى الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل وإنما المعول على رؤية الأهلة ، وقد نهينا عن التكلف . ولاشك أن فى مراعاة ما غمض حتى لا يدرك إلا بالظنون غاية التكلف . انتهى . وقد ذكرت فى كتابى « الروضة الندية فى شرح الدرر البهية » نقلاً عن صاحب « سبل السلام » شارح كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام « ما نصه : التوقيت فى الأيام والشهور والسنوات بالحساب للمنازل القمرية بدعة باتفاق الأمة ، فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يدعى أن ذلك كان فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين ، وإنما هو بدعة لعلها ظهرت فى عصر المأمون حين أخرج كتب الفلاسفة وعربها ومنها النجوم والمنطق ، فإنه علم أولئك الذين قال الله تعالى فيهم : « فلما جاءتهم رسلنا بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم » . فأقل أحوال المقرين على حساب المنازل القمرية أنهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة . ولقد عظمت هذه البدعة فى الحرمين الشريفين ، فإنهم فى مكة المكرمة لا يعتمدون إلا على ذلك ، ولهم فيه أنواع مؤلفات ، مثل الربع الحبيب ونحوه ، يدرسونه ويقرءونه ويعتمدونه ، وهو من العلم الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : علم لا ينفع وجهل لا يضر . وهو من علم أهل الكتاب ، فإن أعيادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس ، ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ، ومات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أنزل الله تعالى عليه : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً » . وكان أهل بيته وأصحابه على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جعله المتأخرون هو الميزان ولا شيئاً من هذه الأمور التى صار ذلك التكليف المؤقت عليها يدور . انتهى . وحديث الباب أخرجه مسلم فى الصوم ، وكذا أبو داود والنسائى .

## الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ  
كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمَ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : لا يتقدمن أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين ) أى بنية الرضائية احتياطاً . ولكراهة التقدم معان : أحدها خوفاً من أن يزداد في رمضان ما ليس منه ، كما نهي عن صيام يوم العيد لذلك حذراً مما وقع فيه أهل الكتاب في صيامهم فزادوا فيه بآرائهم وأهوائهم ، وأخرج الطبراني عن عائشة أن ناساً كانوا يتقدمن الشهر فيصومون قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأنزل الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله » ولهذا نهي عن صوم يوم الشك . والمعنى الثانى : الفصل بين صيام الفرض والنفل ، فإن جنس الفصل بينهما مشروع . ولذا حرم صيام يوم العيد ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن توصل صلاة مفروضة بصلاة حتى يفضل بينهما بسلام أو كلام خصوصاً سنة الفجر . وفى المسند أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله ، وهذا فيه نظر ، لأنه يجوز لمن له عادة كما سيأتى . والمعنى الثالث : أنه للتقوى على الصيام لرمضان فإن مواصلة الصيام تضعف عن صيام الفرض ، فإذا حصل الفطر قبله بيوم أو يومين كان أقرب على التقوى على صيام رمضان . وفيه نظر ، لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام فصاعداً جاز . وسندكر ما فيه قريباً . المعنى الرابع : أن الحكم علق بالرؤية فمن تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن فى ذلك الحكم ، وهذا هو المعتمد ( إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه ) المعتاد من ورد كان اعتاد صوم الدهر ، أو صوم يوم وفطر يوم ، أو يوم معين كالاثنتين فصادفه ، أو نذر أو قضاء ( فليصم ذلك اليوم ) فإنه مأذون له فيه ويجب عليه النذر وما بعده فهو مستثنى من الأدلة القطعية ولا يبطل القطعى بالظنى . ومفهوم الحديث

الجواز إذا كان التقديم بأكثر من يومين ، وقيل يمتد المنع لما قبل ذلك ، وبه قطع كثير من الشافعية ، وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه التقديم بالصوم ، فحيث وجد منع ، وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب ممن يقصد ذلك ، وقالوا : أمد المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث أبي هريرة : إذا انتصف شعبان فلا تصوموا . رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان ، وظاهره أنه يحرم الصوم إذا انتصف وإن وصله بما قبله ، وليس مراداً حفظاً لأصل مطلوبية الصوم . وقد قال النووي في المجموع : إذا انتصف شعبان حرم الصوم بلا سبب إن لم يصله بما قبله على الصحيح . وقال جمهور العلماء بجواز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان . وضعف الحديث الوارد فيه . وقال أحمد وابن معين : إنه منكر . وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال : الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء . وكذا صنع قبله الطحاوى ، واستظهر بحديث أنس مرفوعاً : أفضل الصيام بعد رمضان شعبان . لكن إسناده ضعيف . واستظهر أيضاً بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل : هل صمت من شهر شعبان شيئاً ؟ قال : لا . قال : فإذا أفطرت من رمضان فصم يومين . ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم . وحديث أبي هريرة مخصوص بمن يحتاط بزعمه لرمضان . وهو جمع حسن . قال في الفتح : وفي الحديث ردّ على من يرى تقدم الصوم على الرؤية كالرافضة ، ويرد على من قال بجواز صوم النفل المطلق ، وأبعد من قال المراد بالنهاى المتقدم بنية رمضان ، واستدل بلفظ التقدم ، لأن التقديم بالشيء على الشيء إنما يتحقق إذا كان من جنسه ، فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق ، لكن السياق يأبى هذا التأويل ويدفعه . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

## الحديث الرابع عشر

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا فَحَضَرَ الْإِفْطَارُ فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يُمَسِيَ ، وَإِنْ قَبَسَ بَنَ صِرْمَةً الْأَنْصَارِيِّ كَانَ صَائِمًا فَلَمَّا حَضَرَ الْإِفْطَارُ أَتَى امْرَأَتَهُ فَقَالَ لَهَا : أَعِنْدِكَ طَعَامٌ ؟ قَالَتْ : لَا ، وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ ، وَكَانَ يَوْمُهُ يَعْمَلُ فَعَلَبَتُهُ عَيْنَاهُ ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ : خَيْبَةً لَكَ ، فَلَمَّا أَنْتَصَفَ النَّهَارُ غُثِيَ عَلَيْهِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَزَكَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ : « أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ » ، فَفَرَحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا ، وَتَزَكَّتْ : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ » .

( عن البراء ) بن عازب ( رضى الله عنه قال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ) فى أول ما افترض الصيام ( إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي ) وفى رواية زهير عند النسائي : كان إذا نام قبل أن يتعشى لم يحل له أن يأكل شيئاً ولا يشرب ليلته ويومه حتى تغرب الشمس . ولأبى الشيخ من طريق زكريا بن أبى زائدة عن أبى إسحق : كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا ، فإذا ناموا لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلى مثلها . فاتفقت الروايات على أن المنع من ذلك كان مقيداً بالنوم ، وهذا هو المشهور فى حديث غيره . وقيد المنع من ذلك فى حديث ابن عباس بصلاة العشاء أخرجه أبو داود بلفظ : كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا إلى القابلة . ونحوه فى حديث أبى هريرة . وهذا أخص من حديث البراء . ويحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء لكون مابعدھا مظنة النوم غالباً ، والتقيد فى الحقيقة إنما

هو بالنوم كما في سائر الأحاديث . وقد بين السدي أن هذا الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير ولفظه : كتب على النصارى الصيام ، وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا ولا يتركوا بعد النوم ، وكتب على المسلمين أولاً مثل ذلك حتى أقبل رجل من الأنصار فذكر القصة . ويؤيده حديث عمرو عند مسلم مرفوعاً : فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور ( وأن قيس بن صرمة ) بكسر الصاد ( الأنصارى ) قال في الإصابة : ووقع عند أبي داود من هذا الوجه : صرمة بن قيس ، وفي رواية النسائي : أبو قيس بن عمرو ، فإن حمل هذا الاختلاف على تعدد أسماء من وقع له ذلك ، وإلا فيمكن الجمع برد جميع الروايات إلى واحد . ونحوه في الفتح ، وزاد : والصواب صرمة بن أبي أنس ( كان صائماً فلما حضر الإفطار أتى امرأته ) لم تسم ( فقال لها : أعندك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك ) وظهر أنه لم يجيء معه شيء ، لكن في مرسل السدي : أنه أتاها بتمر فقال : استبدلي به طحيناً واجعليه سخيناً فإن التمر أحرق جوفى . وفي مرسل ابن أبي ليلى : فقال لأهله : أطعموني . فقالت : حتى أجعل لك شيئاً سخيناً ( وكان يومه يعمل ) أى فى أرضه كما صرح به أبو داود فى روايته ( فغلبته عيناه ) فنام ( فجاءته امرأته فلما رأيته ) نائماً ( قالت : خيبة لك ) حرماناً . وفى مرسل السدى : فأيقظته ، فكره أن يعصى الله ، وأبى أن يأكل . زاد أحمد . فأصبح صائماً ( فلما انتصف النهار غشى عليه ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ) بضم الذال وكسر الكاف زاد أحمد وأبو داود والحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ ابن جبل : وكان عمر أصاب النساء بعد مانام . ولابن جرير وابن أبي حاتم عن كعب بن مالك قال : كان الناس فى رمضان إذا صام الرجل فأمسى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد ، فرجع عمر من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سمر عنده ، فأراد امرأته ، فقالت : إني قد نمت ، فقال : ما نمت ، ووقع عليها ، وصنع كعب بن مالك مثل ذلك ( فنزلت هذه الآية : « أحل لكم ليلة الصيام ) التى تصبحون منها صائمين ( الرفت إلى نساءكم » ففرحوا بها فرحاً شديداً ، ونزلت : وكلوا واشربوا ) جميع الليل ( حتى يتبين لكم الخيط الأبيض ) بياض الصبح ( من الخيط الأسود )

من سواد الليل ، وهذا البيان يحصل بطلوع الفجر الصادق ، ففيه دلالة على أن ما بعد الفجر من النهار . وقال أبو عبيد : المراد بالخيط الأسود : الليل ، وبالخيط الأبيض : الفجر الصادق . والخيط هو اللون . وقيل المراد بالأبيض : أول ما يبدو من الفجر المعترض في الأفق كالخيط الممدود ، وبالأسود : ما يمتد معه من غبش الليل تشبيهاً بالخيط . قاله الزمخشري . قال الكرماني : لما صار الرفث وهو الجماع هنا حلالاً بعد أن كان حراماً كان الأكل والشرب بطريق الأولى ، فلذلك فرحوا بنزولها وفهموا منها الرخصة . هذا وجه مطابقة ذلك لقصة أبي قيس . ثم لما كان حلها بطريق المفهوم نزل بعد ذلك قوله تعالى : « كلوا واشربوا » ليعلم بالمنطوق تسهيل الأمر عليهم صريحاً أو المراد نزول الآية بتأنيها . قال في الفتح : وهذا هو المعتمد ، وبه جزم السهيلي وقال : إن الآية نزلت في الأمرين معاً ، فقدم ما يتعلق بعمر رضى الله عنه لفضله . انتهى . وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الصوم ، والترمذي في التفسير .

## الحديث الخامس عشر

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: «حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ» عَمَدْتُ إِلَى عِقَالٍ أَسْوَدَ ، وَإِلَى عِقَالٍ أَبْيَضَ ، فَجَعَلْتُهِمَا تَحْتَ وَسَادَتِي فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ فَلَا يَسْتَبِينُ لِي ، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ .

(عن عدى ابن حاتم) الصحابى (رضى الله عنه قال : لما نزلت : « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » ) ثم قدمت وأسلمت وتعلمت الشرائع . ولأحمد من طريق مجاهد : علمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة والصيام ، وقال : صلّ كذا وصم كذا ، فإذا غابت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود ( عمدت ) بفتح الميم ( إلى عقال ) بكسر العين : حبل ( أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر ) إليهما ( فى الليل فلا يستبين لى ) أى فلا يظهر لى . وفى رواية مجاهد : فلا أستبين الأبيض من الأسود ( فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك ، فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( إنما ذلك ) أى قوله تعالى المذكور ( سواد الليل وبياض النهار ) ويستفاد منه كما قال عياض وجوب التوقف على الألفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها وأنها لا تحمل على أظهر وجوهها وأكثر استعمالها إلا عند عدم البيان . وقال ابن بزيمة فى شرح الأحكام : وليس هذا من باب تأخير المجملات ، لأن الصحابة عملوا أولا على ماسبق إلى أفهامهم بمقتضى اللسان ، فعلى هذا فهو من باب تأخير ماله ظاهر أريد به خلاف ظاهره . واستدل بالآية والحديث على أن غاية الأكل والشرب طلوع الفجر ، فلو طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب فترع تم صومه . وفيه اختلاف بين العلماء . ولو أكل ظاناً أن الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور ، لأن الآية دلت على الإباحة إلى أن يحصل التبين . وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : أحل



الله لك الأكل والشرب ماشككت . قال ابن المنذر : وإلى هذا القول صار أكثر العلماء . وقال مالك : يقضى . وفى التفسير : قلت : يارسول الله ، ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، أهما الخيطان ؟ قال : إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين . ثم قال : لا بل هما سواد الليل وبياض النهار . وزاد أبو عبيد : إن وسادك إذن لعريض . وكذا لأحمد عن هشيم ، وإسماعيل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال : فضحك وقال : إن وسادك إذن لعريض . وهذه الزيادة عند البخارى فى تفسير سورة البقرة . وعند مسلم : إن وسادك لطويل عريض . قال الخطابى فى المعالم : فيه قولان : أحدهما : يريد أن نومك لكثير ، وكنى بالوسادة عن النوم ، لأن النائم يتوسد ، أو أراد أن ليلك لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل حتى يتبين لك العقل . والقول الآخر : إنه كنى بالوسادة عن الموضع الذى يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة إذا نام ، والعرب تقول : فلان عريض القفا إذا كانت فيه غباوة وغفلة . وقد روى فى هذا الحديث من طريق آخر : إنك لعريض القفا . وجزم الزمخشري بالثانى فقال : إنما عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم قفا عدى لأنه غفل عن البيان ، وتعريض القفا مما يستدل به على قلة الفطنة . وأنشد فى ذلك شعراً . وقد أنكّر ذلك غير واحد منهم القرطبى فقال : حملة بعض الناس على الذم له على ذلك الفهم ، كأنهم فهموا أنه نسبته إلى الجهل والجفاء وعدم الفقه ، وعضدوا ذلك بقوله : إنك عريض القفا . وليس الأمر على ما قالوه ، لأن من حمل اللفظ على حقيقته اللسانية التى هى الأصل إذا لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذمّاً ولا ينسب إلى جهل ، وإنما عنى والله أعلم أن وسادك إن كان يغطى الخيطين اللذين أراد الله فهو إذن عريض واسع ، ولهذا قال فى إثر ذلك : إنما هو سواد الليل وبياض النهار . فكأنه قال : فكيف يدخلان تحت وسادتك . وقوله « إنك لعريض القفا » أى أن الوساد الذى يغطى الليل والنهار لا يرقد عليه إلا قفاً عريضاً للمناسبة . قال فى الفتح : وترجم عليه ابن حبان ذكر البيان بأن العرب تتفاوت لغاتها ، وأشار بذلك إلى أن عدياً لم يكن يعرف فى لغته أن سواد الليل وبياض النهار يعبر عنهما بالخيط

الأسود والخيط الأبيض ، وساق هذا الحديث . انتهى . أقول : المعنى الذى ذكره القرطبي فيه من التكلف وأبعاد النجعة مالا يخفى على من له لب صحيح وقلب سليم ، ولا حرج فى كون هذه المقالة قد صدرت على سبيل الذم أو الإشارة إلى قلة الفطنة ، كما فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبى ذر الصحابى : إنك امرؤ فيك جاهلية . ولهذا قال ابن المنير فى الحاشية : فى حديث عدى جواز التوبيخ بالكلام النادر الذى يسير فيصير مثلاً بشرط صحة القصد ووجود الشرط عند أمن الغلو فى ذلك ، فإنه مزلة قدم إلا لمن عصمه الله تعالى . والله أعلم . وحديث الباب أخرجه البخارى أيضاً فى التفسير ، ومسلم فى الصوم ، وكذا أبو داود والترمذى وقال حسن صحيح :

## الحديث السادس عشر

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقِيلَ لَهُ : كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ ؟ قَالَ : قَدَّرُ خَمْسِينَ آيَةً .

( عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : تسحرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قام إلى الصلاة ف قيل له ) القائل أنس ، قال قلت لزيد ( كم كان بين الأذان والسحور ؟ قال ) زيد هو ( قدر خمسين آية ) أى قدر قراءتها . قال فى الفتح : أى متوسطة لا طويلة ولا قصيرة ولا سريعة ولا بطيئة . قال المهلب : فيه تقدير الأوقات بأعمال البدن ، وكانت العرب تقدر الأوقات بالأعمال ، كقولهم : قدر حلب شاة ، وقدر نحر جزور ، فعدل زيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير بالقراءة إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ، ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلاً : درجة أو ثلث خمس ساعة . وقال ابن أبى جمرة : فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة . وفيه دليل على تأخير السحور إلى قرب طلوع الفجر الصادق لكونه أبلغ فى المقصود . قال ابن أبى جمرة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينظر ما هو الأرقق بأتمته فيفعله ، لأنه لو لم يتسحر لاتبعوه ، فشق على بعضهم ، ولو تسحر فى جوف الليل لشق أيضاً على بعضهم ممن يغلب عليه النوم ، فقد يفضى إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر . قال : وفيه أيضاً تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ، ولو ترك لشق على بعضهم ، ولا سيما من كان صفراً وياً ، فقد يغشى عليه فيفضى إلى الإفطار فى رمضان قال : وفى الحديث تأنيس الفاضل أصحابه بالمؤاكلة وجواز المشى بالليل للحاجة ، لأن زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفيه الاجتماع على السحور . وفيه حسن الأدب فى العبارة لقوله : تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولم يقل : نحن ورسول الله ، لما يشعر لفظ المعية بالتبعية . وقال القرطبي : فيه دلالة على أن الفراغ من السحور كان قبل طلوع الفجر ، فهو معارض لقول حذيفة « هو النهار » إلا أن الشمس لم تطلع . انتهى . والجواب أن لامعارضه بل يحمل على اختلاف الحال ، فليس فى رواية واحد منهما ما يشعر بالمواظبة ، فتكون قصة حذيفة سابقة .

## الحديث السابع عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه ) وآله  
( وسلم : تسحروا ) تفعل من السحر وهو قبيل الصبح . وقال فى الروضة :  
ويدخل وقته بنصف الليل . قال السبكي : وفيه نظر ، لأن السحر لغة قبيل  
الفجر ، ومن ثم خصه ابن أبى الصيف اليمنى بالسدس الأخير ، والمراد الأكل  
فى ذلك الوقت ، وذلك على معنى أن التفعّل هنا فى الزمن المصوغ من لفظه ،  
فإنه من معانى تفعل كما ذكره ابن مالك فى التسهيل ، أو الأخذ فى الأمر  
شيئاً فشيئاً . ويحصل السحور بقليل المطعوم وكثيره ، والأمر به للندب ( فإن  
فى السحور ) بفتح السين : اسم لما يتسحر به ، وبالضم الفعل ( بركة ) وفى  
معنى كونه بركة وجوه : أن يبارك فى اليسير منه بحيث تحصل به الإعانة على  
الصوم . وفى حديث علىّ عند ابن عدى مرفوعاً : تسحروا ولو بشربة من  
ماء . زاد فى حديث أبى أمامة عند الطبرانى مرفوعاً : ولو بتمرّة ، ولو بحبات  
زبيب ... الحديث . ويكون ذلك بالخاصية ، كما بورك فى الثريد ، والاجتماع  
على الطعام ، أو المراد بالبركة نفي التبعة . وفى حديث أبى هريرة مما ذكره فى  
الفردوس : ثلاثة لا يحاسب عليها العبد : أكلة السحور ، وما أفطر عليه ،  
وما أكل مع الإخوان ، أو المراد به التقوى على الصيام وغيره من أعمال النهار  
وفى حديث جابر عند ابن ماجه والحاكم مرفوعاً : استعينوا بطعام السحر على  
صيام النهار وبالقيولة على قيام الليل ، ويحصل به النشاط ومدافعة سوء الخلق  
الذى يثيره الجوع ، أو المراد بها الأمور الأخروية ، فإن إقامة السنة توجب  
الأجر وزيادة . وقال القاضى عياض : قد تكون هذه البركة ما يتفق للمتسحر  
من ذكر أو صلاة أو استغفار وغير ذلك من زيادات الأعمال التى لولا القيام  
للسحور لكان الإنسان نائماً عنها وتاركاً ، وتجديد النية للصوم ليخرج من  
خلاف من أوجب تجديدها إذا نام بعدها . وقال ابن دقيق العيد : ومما يعلل  
به استحباب السحور المخالفة لأهل الكتاب لأنه ممتنع عندهم . وهذا أحد

الوجوه المقتضية للزيادة في الأجور الأخروية . وعبارة الفتح : السحور بفتح السين وضمها ، لأن المراد بالبركة الأجر والثواب ، فناسب الضم لأنه مصدر بمعنى التسحر أو البركة لكونه يقوَّى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه ، فيناسب الفتح لأنه ما يتسحر به . وقيل البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والدعاء في السحر ، والأولى أن البركة في السحور تحصل بجهات متعددة ، وهي اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب ، والتقوى به على العبادة ، والزيادة في النشاط ، والتسبب في الصدقة على من يسأل إذ ذاك أو يجتمع معه على الأكل ، والتسبب للذكر والدعاء وقت مظنة الإجابة ، وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل أن ينام . قال ابن دقيق العيد : وقع للمتصوفة في مسألة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة الصوم وهي كسر شهوة النفس والبطن والفرج ، والسحور قد يبين ذلك ، قال : والصواب أن يقال : مازاد في المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالكلية ، فليس بمستحب كالذي يصنعه المترفون من التأفف في المآكل وكثرة الاستعداد لها ، وماعدا ذلك تختلف مراتبه . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه :

## الحديث الثامن عشر

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: إِنَّ مَنْ أَكَلَ فَلَيْتِمٌ أَوْ فَلْيَصُمَ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ.

(عن سلمة بن الأكوع) واسم الأكوع سنان بن عبد الله (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم بعث رجلاً) هو هند بن أسماء بن حارثة الأسلمي كما عند أحمد وابن أبي خيثمة (ينادي في الناس يوم عاشوراء: أن من أكل فليتم) أي يمسك بقية يومه حرمة للوقت، كما يمسك لو أصبح يوم الشك مفطراً ثم ثبت أنه من رمضان (أو) قال (فليصم) شك من الراوي (ومن لم يأكل فلا يأكل) واستدل به على صحة الصيام لمن لم ينوه من الليل، سواء كان رمضان أو غيره، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالصيام في أثناء النهار، فدل على أن النية لا تشترط من الليل. وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجباً، والذي يرجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضاً، وعلى تقدير أنه كان فرضاً فقد نسخ بلا ريب فنسخ حكمه وشرائطه، بدليل قوله «فليتم». ومن لا يشترط النية من الليل لا يجيز صيام من أكل من النهار. وصرح ابن حبيب من المالكية بأن ترك التبييت لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء، وعلى تقدير أن حكمه باق فالأمر بالإمساك لا يستلزم الإجزاء. واحتج الجمهور لا بشرط النية من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث حفصة: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له. وهذا لفظ النسائي. ولأبي داود والترمذي من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له. ورجحا وقفه. وقد أطنب النسائي في تخريج طريقه. وحكى الترمذي في العلل عن البخاري ترجيح وقفه، وعمل بظواهر الإسناد جماعة من الأئمة فصالحوا الحديث، منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم. وروى له الدارقطني طريقاً أخرى وقال رجالها ثقات وأبعد من خصه من الحنفية بصيام القضاء والنذر. وأبعد من ذلك تفرقة

الطحاوى بين صوم الفرض إذا كان فى يوم بعينه كعاشوراء ، فتجزى النية فى النهار أولاً فى يوم بعينه كرمضان فلا يجزئ إلا بنية من الليل وبين صوم التطوع فيجزئ فى الليل وفى النهار . وقد تعقبه إمام الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له . وقال ابن قدامة : تعتبر النية فى رمضان لكل يوم فى قول الجمهور . وعن أحمد : أنه تجزئه نية واحدة لجميع الشهر ، كقول مالك وإسحق . وقال زفر : يصح صوم رمضان فى حق المقيم الصحيح بغير نية . وبه قال عطاء ومجاهد . واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان لتعيينه فلا يفتقر إلى نية لأن الزمان معيار له ، فلا يتصور فى يوم واحد إلا صوم واحد . وقال أبو بكر الرازى : يلزم قائل هذا أن يصحح صوم المغمى عليه فى رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الإمساك بغير نية ، فإن التزمه كان مستبشعاً . وقال غيره : يلزمه أن من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها إلا قدرها فصلى حينئذ تطوعاً أنه يجزئه الفرض . واستدل ابن حزم بحديث الباب على أن من ثبت له هلال رمضان جازت له النية حينئذ ويجزئه ، وبناءه على أن عاشوراء كان فرضاً أولاً ، وقد أمروا أن يمسكوا فى أثناء النهار . قال : وحكم الفرض لا يتغير ولا يخفى مايرد عليه ، وألحق بذلك من نسى أن ينوى من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسى . كذا فى الفتوح . وهذا الحديث من الثلاثيات . وأخرجه البخارى أيضاً فى الصيام وفى خبر الواحد ، ومسلم والنسائى فى الصوم .

## الحديث التاسع عشر

عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ .

( عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه ) وآله ( وسلم كان يدركه الفجر وهو ) أى والحال إنه ( جنب من ) جماع ( أهله ) وفى رواية عن عائشة : كان يدركه الفجر من رمضان من غير حلم : وللنساء عنها : من غير احتلام . وفى لفظ له : كان يصبح جنباً منى ( ثم يغتسل ويصوم ) بياناً للجواز ، وإلا فالأفضل الغسل قبل الفجر . والاحتلام يطلق على الإنزال ، وقد يقع الإنزال من غير رؤية شيء فى المنام . وأرادت بالتقييد بالجماع من غير احتلام المبالغة فى الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمداً مفطر . قال فى الفتح : هل يصح صوم الصائم يصبح جنباً أو لا ؟ وهل يفرق العابد والناسى وبين الفرض والتطوع ؟ وفى كل ذلك خلاف للسلف والجمهور على الجواز مطلقاً . قال القرطبي : فى هذا الحديث فائدتان : إحداهما : أنه كان يجامع فى رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر بياناً للجواز . والثانية : أن ذلك كان من جماع لا من احتلام ، إذ الاحتلام من الشيطان ، وهو معصوم منه . وقال غيره فى قولها « من غير احتلام » إشارة إلى جواز الاحتلام عليه وإلا لما كان لاستثنائه معنى . ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه . وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الإنزال . قال ابن دقيق العيد : لما كان الاحتلام يأتى للمرء على غير اختياره فقد يتمسك به من يرخص لغير المتعمد للجماع . فبين فى هذا الحديث أن ذلك من جماع لإزالة هذا الاحتمال . وفى معنى الجنب الحائض والنفساء إذا انقطع دمها ليلاً ثم طلع الفجر قبل اغتسالها . قال النووي فى شرح مسلم : مذهب العلماء كافة صحة صومها إلا ما حكى عن بعض السلف مما لا نعلم صح عنه أو لا . انتهى . وقد أطلال القول فى الفتح فى مباحث هذا الحديث ومسائله ، فراجع .



## الحديث العشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ) بعض أزواجه ( ويباشر ) بعضهن من عطف العام على الخاص ، لأن المباشرة أعم من التقبيل ، والمراد غير الجماع كما مر ، وأصل المباشرة التقاء البشريتين ، ويستعمل في الجماع سواء أولج أو لم يولج ، وليس الجماع مراداً هنا ( وهو صائم ) وفي رواية عنها : كان يقبل في شهر الصوم . أخرجه مسلم والنسائي . وفي رواية لمسلم : يقبل في رمضان وهو صائم . فأشارت بذلك إلى عدم التفرقة بين صوم الفرض والنفل . وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم ، فكرهها قوم مطلقاً ، وهو المشهور عند المالكية . وروى عن ابن عمر بإسناد صحيح . أنه كان يكره القبلة والمباشرة . ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها ، واحتجوا بقوله تعالى : « فالآن باسروهن » الآية ، فنفى من المباشرة في هذه الآية نهائياً . والجواب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المبين عن الله ، وقد أباح المباشرة نهائياً ، فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها ، والله أعلم . ومن أفنى بإفطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة . ونقله الطحاوي عن قوم ولم يسمهم . وألزم ابن حزم أهل القياس أن يلحقوا الصيام بالحج في منع المباشرة ومقدمات النكاح للاتفاق على إبطالها بالجماع . وأباح القبلة قوم مطلقاً ، وهو المنقول عن أبي هريرة ، وبه قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة ، بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها ، وفرق آخرون بين الشيخ والشاب ، فكرهها للشاب وأباحها للشيخ ، وهو مشهور عن ابن عباس ، أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما ، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف : أحدهما عند أبي داود من حديث أبي هريرة ، والآخر عند أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص . وفرق آخرون بين من يملك نفسه وبين من لا يملك كما أشارت إليه عائشة . قال الترمذي : ورأى بعض أهل العلم أن للصائم إذا

ملك نفسه أن يقبل وإلا فلا ليسلم له صومه ، وهو قول سفيان والشافعي .  
ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق ابن أبي سلمة وهو ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أيقبل الصائم ؟ فقال : سل هذه لأم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك . فقال : يا رسول الله قد غفر الله لك ماتقدم من ذنبك وما تأخر . فقال : أما والله إنى لأنتقامكم لله وأخشاكم له . فدل ذلك على أن الشاب والشيخ سواء ، لأن عمرًا حينئذ كان شاباً لأنه كان أول ما بلغ . وفيه دلالة على أنه ليس من الخصائص . وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو صائم ، فأمر امرأته أن تسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فسألته ، فقال : إني أفعل ذلك ، فقال زوجها : يرخص الله لنيبه في أشياء ، فرجعت ، فقال : أنا أعلم بحدود الله وأتقاكم . وأخرجه مالك ، لكنه أرسله عن عطاء أن رجلاً ، فذكر نحوه مطولاً ، واختلفوا فيما إذا باشر أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى ، فقال الكوفيون والشافعي : يقضى إذا أنزل في غير النظر ، ولا قضاء في الإمضاء ، وقال مالك وإسحق : يقضى في كل ذلك ويكفر ، إلا في الإمضاء فيقضى فقط . واحتج له بأن الإنزال أقصى ما يطلب بالجماع من الالتذاذ في كل ذلك . وتعقب بأن الأحكام علق بالجماع ولو لم يكن إنزال فافترقا ( وكان ) صلى الله عليه وآله وسلم ( أملككم لإربه ) بكسر الهمزة وإسكان الراء ، أى عضوه ، وعنت الذكر خاصة للقرينة الدالة عليه ، ويروى بفتح الهمزة والراء ، وقدمه في فتح الباري وقال إنه أشهر ، وإلى ترجيحه أشار البخاري بما أورده من التفسير ، أى أغلبكم لهواه وحاجته . وقال التوربشتي : حمل الإرب ساكن الراء على العضو في هذا الحديث غير سديد ، لا يغتر به إلا جاهل بوجوه حسن الخطاب ، مائل عن سنن الأدب ونهج الصواب . وأجاب الطيبي بأنها ذكرت أنواع الشهوة مترقية من الأدنى إلى الأعلى ، فبدأت بمقدمتها التي هي القبلة ثم ثنت بالمباشرة من نحو المداعبة والمعانقة وأرادت أن تعبر عن المجامعة ، فكنت عنها بالإرب ، وأى عبارة أحسن منها . انتهى . وفي الموطأ : أيكم أملك لنفسه . وبذلك فسره الترمذي في جامعه فقال : معنى لإربه : لنفسه . قال الحافظ الزين العراقي : وهو أولى الأقوال بالصواب ، لأن أولى ما فسر به الغريب

ماورد فى بعض طرق الحديث . وقد أشارت عائشة رضى الله عنها بقولها « وكان أملككم لإربه » إلى أنه تباح القبلة والمباشرة بغير الجماع لمن يكون مالكا لإربه دون من لا يأمن من الإنزال أو الجماع . وظاهره أنها اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، لكن ثبت عنها صريحا إباحة ذلك حيث قالت فى حديث آخر : يحمل له كل شىء إلا الجماع فيحمل النهى هنا على كراهة التنزيه لأنها لاتنافى الإباحة . قال القسطلانى : ولا يخفى أن محل هذا مع الأمن ، فإن حرك ذلك شهوة حرم لأن فيه تعريضا لإفساد العبادة لحديث الصحيحين : من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه .

## الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ .

( عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا نسى ) الصائم ( فأكل وشرب ) سواء كان قليلاً أو كثيراً كما رجحه النووى لظاهر إطلاق الحديث ( فليت صومه ) سعى الذى يتم صوماً وظاهره حملة على الحقيقة الشرعية ، وإذا كان صوماً وقع مجزئاً ، ويلزم من ذلك عدم وجوب القضاء . قاله ابن دقيق العيد . وهذا الحديث دليل على مالك حيث قال : إن الصوم يبطل بالنسيان ويجب القضاء . وأخرج ابنا خزيمة وحبان والحاكم والدارقطنى عن أبى هريرة : من أفطر فى شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة . فصرح بشهر رمضان ، وبإسقاط الكفارة والقضاء . قال الدارقطنى : تفرد به محمد بن مرزوق عن الأنصارى . وتعقب بأن ابن خزيمة أخرجه أيضاً عن إبراهيم بن محمد الباهلى وبأن الحاكم أخرجه من طريق أبى حاتم الرازى ، كلاهما عن الأنصارى ، فهو المنفرد به كما قاله البيهقى ، وهو ثقة ، والمراد أنه انفرد بذكر إسقاط القضاء فقط لابتعيين رمضان . فإن النسائى أخرج الحديث من طريق على بن بكار عن محمد بن عمرو لفظه : فى الرجل يأكل فى شهر رمضان ناسياً ، قال : الله أطعمه وسقاه . وقد ورد إسقاط القضاء من وجه آخر عن أبى هريرة أخرجه الدارقطنى من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين ولفظه : فإنما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه . وقال بعد تخريجه : هذا إسناد صحيح وكلهم ثقات . قال الحافظ : لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن علية وليس فيه هذه الزيادة . وروى الدارقطنى أيضاً إسقاط القضاء من رواية أبى رافع وأبى سعيد المقبرى والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبى هريرة . وأخرج أيضاً من حديث أبى سعيد رفعه : من أكل فى شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه . وإسناده وإن كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة ، فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً فيصح الاحتجاج به ،

وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة . ويعتضد أيضاً بأنه أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالف لهم ، ثم هو موافق لقوله تعالى : « ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » . فالنسيان ليس من كسب القلب ، ويوافق القياس في إبطال الصلاة بعمد الكلام لابنسيانه ، فكذلك الصيام . وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ، ورده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ، فليس بمسلم لأنه قاعدة مستقلة في الصيام ، فن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل . قاله الحافظ في الفتح . وقال الحسن ومجاهد : إن جامع ناسياً فلا شيء عليه . وقال عطاء : عليه القضاء . وبه قال الأوزاعي والليث ومالك . وقال أحمد : يجب عليه الكفارة . والبحث في ذلك يطول ، ومحل كتب الفروع ( فإنما أطعمه الله وسقاه ) ليس له فيه مدخل . وفي رواية الترمذى : فإنما هو رزق رزقه الله . وللدارقطنى : رزق ساقه الله إليه . قال ابن العربي تمسك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث . وتطلع مالك إلى المسألة من أصلها ، فأشرف عليه ، لأن الفطر ضد الصوم والإمساك ركن للصوم ، فأشبهه ما لونسى ركعة من الصلاة قال : وقد روى الدارقطنى فيه : لا قضاء عليك . فتأوله علماؤنا على أن معناه : لا قضاء عليك الآن . وهذا تعسف وإنما أقول : ليته صح فنتبعه ونقول به إلا على أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به ، فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الإثم عملنا به . وأما الثانى فلا يوافقها ولا نعمل به . قال الطيبي : إنما للحصر فدل على أن هذا النسيان من الله تعالى ، ومن لطفه في حق عباده تيسيراً عليهم ودفعاً للخرج . وقال الخطابى : النسيان ضرورة والأفعال الضرورية غير مضافة في الحكم إلى فاعلها ولا يؤاخذ بها ، والله أعلم . وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

## الحديث الثاني والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ ، قَالَ : مَا لَكَ ؟ قَالَ : وَقَعْتُ عَلَى أَمْرَاتِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَمَكَثَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ ، وَالْعَرَقُ الْمَكْتَلُ ، قَالَ : أَيَنْ السَّائِلُ ؟ فَقَالَ : أَنَا ، قَالَ : خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : أَعَلَى أَفْقَرِ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ، يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ ، أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَطْعِمُهُ أَهْلَكَ .

( وعنه ) أى عن أبى هريرة ( رضى الله عنه قال : بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) فيه حسن الأدب فى التعبير لما تشعر به العندية بالتعظيم بخلاف ما لو قال « مع » ، لكن فى رواية الكشميى : مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( إذ جاءه رجل ) قال فى الفتح : لم أقف على تسميته إلا أن عبد الغنى فى المبهمات ، وتبعه ابن بشكوال جزماً بأنه سلمان أو سلمة بن صخر البياضى . واستند إلى ما رواه ابن أبى شيبه وغيره من طريق سليمان بن يسار أو سلمة بن صخر أنه ظاهر من امرأته فى رمضان وأنه وطئها . فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : حرر رقبة ... الحديث . قال الحافظ : والظاهر أنهما واقعتان ، فإن فى قصة المجامع فى حديث الباب أنه كان فى

رمضان . وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان ليلاً فافترقا ، ولا يلزم من ذلك اتحاد القصتين . وأطال الكلام على ذلك فراجع ( فقال : يارسول الله هلكت ) وزاد في لفظ : وأهلكت ، أى فعلت ما هو سبب هلاكى وهلاك غيرى وهو زوجته التى وطئها . وفي حديث عائشة : احترقت . واستدل به على أنه كان عامداً ، لأن الهلاك والاحتراق مجاز عن العصيان المؤدى إلى ذلك فكأنه جعل المتوقع كالواقع . وبالع في فعب عنه بلفظ الماضى . وعلى هذا ليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناسى ( قال مالك ) أى شىء كائن أو حاصل لك . وعند ابن خزيمة : ويحك ، ما شأنك . وعند أحمد : وما الذى أهلكك ( قال : وقعت على امرأتى ) وعند البزار : أصبت أهلى . وفي حديث عائشة : وطئت امرأتى ( وأنا صائم ) قال فى الفتح : يؤخذ منه أنه لا يشترط فى إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة لاستحالة كونه صائماً مجامعاً فى حالة واحدة . فعلى هذا قوله « وطئت » أى شرعت فى الوطء ، أو أراد « جامع » بعد إذا أنا صائم ( فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ) أى تقدر ، فالمراد الوجود الشرعى ليدخل فيه القدرة بالشراء ونحوه ، ويخرج عنه مالك الرقبة المحتاج إليها بطريق معتبر شرعاً . وعند أحمد : أتستطيع أن تعتق رقبة ( قال ) الرجل ( لا ) أجد رقبة . وفى رواية : ليس عندى . وعند الطحاوى : فقال : لا والله يارسول الله . وفى حديث ابن عمر : فقال : والذى بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ) وفى حديث سعد : لا أقدر . وعند البزار : هل لقيت مالقيت إلا من الصيام ( فقال : فهل تجد إطعام ستين مسكيناً ؟ قال : لا ) والمسكين مأخوذ من السكون ، لأن المعدم ساكن الحال عن أمور الدنيا ، والمراد به هنا أعم من الفقير ، لأن كلا منهما حيث أفرد يشمل الآخر ، وإنما يفترقان عند اجتماعهما نحو : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » . والخلاف فى معناهما حينئذ معروف . قال ابن دقيق العيد : هذا يدل على وجوب إطعام هذا العدد ، لأنه أضاف الإطعام الذى هو مصدر أطعم إلى ستين ، فلا يكون ذلك موجوداً فى حق من أطعم عشرين مسكيناً ثلاثة أيام مثلاً ، ومن أجاز ذلك فكأنه استنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال .

والمشهور عن الحنفية الإجزاء حتى لو أطعم الجميع مسكيناً واحداً في ستين يوماً كفى . انتهى . والمراد به بالإطعام الإعطاء ، لا اشتراط حقيقة الإطعام من وضع المطعوم في الفم ، بل يكفي الوضع بين يديه بلا خلاف . وفي إطلاق الإطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الإطعام من غير اشتراط مناوله ، بخلاف زكاة الفرض فإن فيها النص على الإيتاء ، وصدقة الفطر فإن فيها النص على الأداء . وفي الحديث أنه لا مدخل لغير هذه الخصال الثلاث في الكفارة . وجاء عن بعض المتقدمين إهداء البدنة عند تعذر الرقبة ، وفيه بعد . وفي رواية ابن أبي حفصة : أفستطيع أن تطعم ستين مسكيناً . وفي حديث ابن عمر قال : والذي بعثك بالحق ما أشجع أهلى . والحكمة في ترتيب هذه الكفارة على ما ذكر أن من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية ، فناسب أن يعتق رقبة فيفدى نفسه . وقد صح : من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار . وأما الصيام فإنه كالمقاصة بجنس الجنابة وكونه شهرين لأنه لما أمر بمصابرة النفس في حفظ كل يوم من شهر على الولاء ، فلما أفسد منه يوماً كان كمن أفسد الشهر كله من حيث أنه عبادة واحدة بالنوع ، وكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لتقيض قصده . وأما الإطعام فناسبته ظاهرة ، لأنه مقابل كل يوم إطعام مسكين . وإذا ثبتت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فهل هي على الترتيب أو التخيير . قال البيضاوى : رتب الثانى بالفاء على فقد الأول ثم الثالث بالفاء على فقد الثانى ، فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم . وقال مالك بالتخيير ( قال ) أى أبو هريرة ( فكث ) بضم الكاف وفتحها ( عند النبي صلى الله عليه وآله ) ( وسلم ) وفى رواية ابن عيينة : فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اجلس . قيل : وإنما أمره بالجلوس لانتظار الوحى فى حقه ، أو كان عرف أنه سيؤتى بشيء يعينه به ( فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وآله ) ( وسلم ) ولم يسم الآتى لكن عند البخارى فى الكفارات : فجاء رجل من الأنصار ( بعرق ) بفتح العين والراء ( فيه تمر ) قال القاضى عياض : المكتل والقفة والزنبيل سواء . زاد ابن أبى حفصة فيه خمسة عشر صاعاً . وفى حديث عائشة عند ابن خزيمة : فأتى بعرق فيه عشرون صاعاً . وفى مرسل عطاء عند مسدد : فأمر له ببعضه ،



وهو يجمع بين الروايات ، فمن قال عشرين أراد أصل ما كان ، ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة . قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره ( والعرق المكتل ) بفتح الراء وبكسر الميم : الزنيل الكبير يسع خمسة عشر صاعاً ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( أين السائل ) زاد ابن مسافر : آنفاً ، وسماه سائلاً لأن كلامه متضمن للسؤال ، فإن مراده هلكت فما ينبغي أو ما يخلصني مثلاً ( فقال ) الرجل ( أنا . قال : خذها ) أى القفة ( فتصدق به ) أى بالتمر الذى فيها ( فقال الرجل ) أتصدق ( على ) شخص ( أفقر منى يارسول الله ) بالاستفهام التعجبى . وفى حديث ابن عمر عند البزار والطبرانى . إلى من أدفعه ؟ قال : إلى أفقر من تعلم . وفى رواية إبراهيم بن سعد : أعلى أفقر من أهلى . وعند الطحاوى : أعلى أهل بيت أفقر منى . وللأوزاعى : على غير أهلى . والمنصور : أعلى أحوج منا . ولابن إسحق : وهل الصدقة إلا لى وعلى ( فوالله ما بين لابتها ) تثنية لابة ، قال بعض رواة ( يريد ) باللاتين ( الحرتين ) أرض ذات حجارة سود ، والمدينة المنورة بين حرتين ( أهل بيت أفقر من أهل بيتي ) وفى رواية عقيل : ما أجد أحق به من أهلى ما أحد أحوج إليه منى . وعن عائشة عند ابن خزيمة : مالنا عشاء ليلة ( فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت أنيابه ) تعجباً من حال الرجل فى كونه أولاً هالكاً محترقاً خائفاً على نفسه ، راغباً فى فداها مهما أمكنه ، فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل ما أعطيه فى الكفارة . والأنياب : جمع ناب ، وهى الأسنان الملاصقة للرباعيات وهى أربعة . والضحك غير التبسم . وقد ورد أن ضحكه كان تبسماً ، أى فى غالب أحواله ( ثم قال ) صلى الله عليه وآله وسلم له ( أطعمه ) أى ما فى المكتل من التمر ( أهلك ) من تلزمك نفقته أو زوجتك أو مطلق أقاربك ، والأول أظهر ، والثانى أقرب ، والثالث أوسع . ولابن عيينة فى الكفارات : أطعمه عيالك . وفى رواية ابن جريج : فقال : كله . ولابن إسحق : خذها وكلها وأنفقها على عيالك ، أى لاعتن الكفارة ، بل هو تمليك مطلق بالنسبة إليه وإلى عياله ، وأخذهم إياه بصفة الفقر ، وذلك لأنه لما عجز عن العتق لإعساره ، وعن الصيام لضعفه ، فلما حضر ما يتصدق به ذكر أنه هو وعياله محتاجون ، فتصدق به صلى الله عليه وآله وسلم عليه ، وكان من مال الصدقة ، وصارت الكفارة فى ذمته ، وليس استقرارها فى

ذمته مأخوذاً من هذا الحديث . وأما حديث علي بلفظ : فكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك . فضعيف لا يحتج به . قال الحافظ : وقيل لما كان عاجزاً عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم . وهذا هو ظاهر الحديث . وقد ورد الأمر بالقضاء في رواية أبي أويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري . وحديث ابن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة . وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها . ووقعت الزيادة أيضاً في مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب . وبمجموع هذه الطرق يعرف أن لهذه الزيادة أصلاً . ويؤخذ من قوله « صم يوماً » عدم اشتراط الفورية للتنكير في قوله « يوماً » . قال البرماوى كالكرمانى . وقد استنبط بعض العلماء من هذا الحديث ألف مسألة وأكثر انتهى . وقال الحافظ بن حجر : وقد اعتنى به بعض المتأخرين ممن أدركه شيوخنا فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة . ومحصله إن شاء الله تعالى فيما لحصته مع زيادات كثيرة عليه ، فـ لله الحمد على ما أنعم . انتهى . قال القسطلانى : فمن ذلك أن من ارتكب معصية لاحد فيها وجاء مستفتياً أنه لا يعاقب ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية ، لأن معاقبة المستفتى تكون سبباً لترك الاستفتاء من الناس عند وقوعهم في ذلك . وهذه مفسدة عظيمة يجب دفعها . واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوعة . وكذا قوله في المراجعة « هل تستطيع . وهل تجد » وغير ذلك ، وهو الأصح من قول الشافعية ، وبه قال الأوزاعى ، وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر : تجب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف ، وتفاصيل لهم في الحرية والأمة والمطاوعة والمكرهة ، وهل هى عليها أو على الرجل . واستدل الشافعى بسكوته عن إعلام المرأة في وقت الحاجة وتأخير البيان عنها لايحوز ، ورد بأنها لم تعترف ولم تسأل فلا حاجة ولا سيما مع احتمال أن تكون مكرهة ، كما يرشد إلى ذلك قوله في رواية الدارقطنى : هلكت وأهلك . قال القرطبى : ليس في الحديث ما يدل على شئ من ذلك لأنه ساكت عن المرأة ، فيؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة لعذر من الأعذار . انتهى . والقائل

بوجوب الكفارة يقول يعتبر حالها ، فإن كانا من أهل العتق أجزأت رقبة ، وإن كانا من أهل الإطعام أطعم ماسبق ، وإن كانا من أهل الصيام صاماً جميعاً ، فإن اختلف حالها ففيه تفريع محله كتب الفروع . قال ابن دقيق العيد : تباينت في هذه القصة المذاهب ، فقليل إنها دلت على سقوط الكفارة بالإعسار المقارن لوجوبها ، وهو أحد قولى الشافعى ، وجزم به عيسى ابن دينار من المالكية . وقال الأوزاعى : يستغفر الله ولا يعود . وليس فى الخبر ما يدل على إسقاطها ، بل فيه ما يدل على استمرارها على العاجز . وقال الجمهور : لا تسقط بالإعسار . وأقوى من ذلك أن يجعل الإعطاء لاعلى جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وأما الكفارة فلا تسقط بذلك . قال فى الفتح : وفى الحديث السؤال عن حكم ما يفعل المرء مخالفاً للشرع ، والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم ، واستعمال الكناية فيما يستقبح ظهوره بصريح لفظه . وفيه الرفق بالمتعلم ، والتلطف فى التعليم ، والتألف عن الدين ، والندم على المعصية ، واستشعار الخوف . وفيه الجلوس فى المسجد لغير الصلاة من المصالح الدينية كنشر العلم ، وجواز الضحك عند وجود سببه ، وإخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة . وفيه الحلف لتأكيد الكلام ، وقبول قول المكلف فيما لا يطلع عليه إلا من جهته لقوله فى جواب قوله « أفقرمنا : أطعمه أهلك » ويحتمل أن تكون هناك قرينة تصدقه . وفيه التعاون على العبادة ، والسعى فى خلاص المسلم ، وإعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة ، وإعطاء الكفارة لأهل بيت واحد، وأن المضطر إلى ما بيده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لمضطر آخر . انتهى . وفى هذا الحديث التحديث والإخبار والعنة والقول ، ورواه ما ينيف على أربعين نفساً عن الزهرى عن حميد عن أبى هريرة يطول ذكرهم ، وقد أخرجه البخارى أيضاً فى الصوم والأدب والنفقات والذنوب والمحاريب ، ومسلم فى الصوم ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

## الحديث الثالث والعشرون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَأَحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ .

( عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم واحتجم أيضاً وهو صائم ) وهذا ناسخ لحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع ، وسبق إلى ذلك الشافعي . قاله ابن عبد البر . واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائماً محرماً ، وليس فيه ما يدل على إفطار المحجوم فضلاً عن الحاجم . وتعقب بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة ، فالظاهر أنه وجدت منه الحجامة وهو صائم لم يتحلل من صومه واستمر . وقد أخرج الحديث الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة وغيرهم ، ولفظ البيهقي : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو صائم . قال الشافعي : ذكر ابن عباس حجامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الإسلام سنة عشر . وحديث : أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الإسلام بسنتين ، فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » منسوخ . انتهى . وقال ابن حزم : صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم بلاريب ، لكن وجدنا من حديث أبي سعيد : أرخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحجامة للصائم ، وإسناده صحيح ، فوجب الأخذ به ، لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة ، فدل على نسخ الفطر بالحجامة ، سواء كان حاجماً أو محجوماً . قال في الفتح : والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ، ولكن اختلف في رفعه ووقفه ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه الدارقطني ولفظه : أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فرب به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أفطر هذا ، ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الحجامة للصائم ، وكان أنس يحتجم وهو صائم ورواته كلهم من رجال البخاري إلا أن في المتن ما ينكر لأن فيه أن ذلك كان في الفتح ، وجعفر كان قتل قبل ذلك ، وأطال في بيان الاختلاف في ذلك .

## الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبِي أُوفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ : أَنْزِلْ فَاجْدَحْ لِي . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ ، قَالَ : أَنْزِلْ فَاجْدَحْ لِي . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ ، قَالَ : أَنْزِلْ فَاجْدَحْ لِي . فَتَنَزَلَ فَجَدَحَ لَهُ فَشَرِبَ ، ثُمَّ رَمَى بِيَدِهِ هَاهُنَا ، ثُمَّ قَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ .

(عن) عبد الله (ابن أبي أوفى رضى الله عنه قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وهو صائم (في سفر) في شهر رمضان كما في مسلم في غزوة الفتح لافي بدر ، لأن ابن أبي أوفى لم يشهدا (فقال لرجل) هو بلال كما في رواية أبي داود وابن بشكوال . ولمسلم : فلما غابت الشمس . وللبخاري : فلما غربت الشمس قال (انزل فاجدح لي) من الجدح وهو الخلط ، أى اخلط السويق بالماء أو اللبن بالماء وحركه لأفطر عليه . وقول الداودي : إن معناه احلب رده عياض (قال) بلال (يارسول الله الشمس) باقية ، أى نورها ، أو هذه الشمس ، أو انظر الشمس ، ظن أن بقاء النور وإن غاب القرص مانع من الإفطار (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انزل فاجدح لي) لأفطر (قال) بلال (يارسول الله الشمس) بالرفع أو النصب (قال : انزل فاجدح لي ، فتزل فجده له فشرب) وكرر « انزل فاجدح لي » ثلاث مرات ، وتكرير المراجعة من بلال للرسول صلى الله عليه وآله وسلم لغلبة اعتقاده أن ذلك نهائياً يحرم فيه الأكل مع تجويزه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر إلى ذلك الضوء نظراً تاماً فقصده زيادة الإعلام ، فأجابه صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك لا يضر ، وأعرض عن الضوء واعتبر غيبوبة الجرم ، ثم بين ما يعتبره من لم يتمكن من رؤية جرم الشمس كما حكاه الراوى عنه بقوله (ثم رمى) أى أشار صلى الله عليه وآله وسلم (بيده هاهنا) أى إلى المشرق ، وإنما أشار إليه لأن أول الظلمة لا تقبل منه إلا وقد سقط القرص

( ثم قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( إذا رأيتم الليل أقبل من هاهنا ) أى من جهة المشرق ( فقد أفطر الصائم ) أى دخل وقت إفطاره . واستنبط من هذا الحديث أن صوم رمضان فى السفر أفضل من الإفطار ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان صائماً فى شهر رمضان فى السفر ، ولقوله تعالى : « وإن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون » . ولبراءة الذمة وفضيلة الوقت وفارق ذلك أفضلية القصر فى السفر بأن فى القصر براءة الذمة ومحافضة على أفضلية الوقت بخلاف الفطر ، وبأن فيه خروجاً من الخلاف ، وليس هنا خلاف يعتد به فى إيجاب الفطر ، فكان الصوم أفضل . نعم إن خاف من الصوم ضرراً فى الحال أو الاستقبال فالفطر أفضل . ويحمل عليه الحديث الآتى : ليس من البر الصوم فى السفر . وقال المالكية : يجوز الفطر فى سفر القصر إذا شرع فى السفر قبل الفجر ولم ينو الصيام فى السفر . وقال الحنابلة : يستحب له الفطر . قال المرادوى : وهذا هو المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونص عليه ، وهو من المفردات ، وسواء وجد مشقة أم لا . وفى وجه : إن الصوم أفضل . قال فى الفتح : وفى الحديث دليل على أنه لا كراهة فى الصوم فى السفر لمن قوى عليه ولم تصبه منه مشقة شديدة . وهذا الحديث من الرباعيات ، وأخرجه أيضاً فى الصوم والطلاق ، ومسلم فى الصوم ، وكذا أبو داود والنسائى .

## الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَأَصُومُ فِي السَّفَرِ ، وَكَانَ كَثِيرَ الصَّيَامِ ، فَقَالَ : إِنْ شِئْتَ فَصُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ .

(عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضى عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي ) رضى الله عنه (قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ) أأصوم في السفر ؟ ( وكان ) حمزة ( كثير الصيام ، فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم له ( إِنْ شِئْتَ فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ ) وعند مسلم من رواية أبي مرواح أنه قال : يارسول الله أجد في قوة على الصيام في السفر فهل على جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هي رخصة من الله ، فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه . وهذا مشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة ، لأن الرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب . وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود والحاكم عن حمزة بن عمرو أنه قال : يارسول الله إنني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه وإنه ربما صادفني هذا الشهر — يعني رمضان — وأنا أجد القوة وأجدني أن أصوم أهون علي من أن أؤخره فيكون ديناً علي . فقال : أى ذلك شئت يا حمزة .

## الحديث السادس والعشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ أَفْطَرَ ، فَأَفْطَرَ النَّاسُ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه ) وآله ( وسلم خرج إلى مكة في ) غزوة الفتح يوم الأربعاء بعد العصر لعشر مضين من ( رمضان فصام حتى بلغ الكديد ) بفتح الكاف وكسر الدال ، وهو موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها ، وبينه وبين مكة نحو مرحلتين ( أفطر فأفطر الناس ) معه ، وكان بعد العصر كما في مسلم عن جابر في هذا الحديث ولفظه : فقيل له : إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينتظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر . ففيه أن المسافر له أن يصوم بعض رمضان ويفطر بعضه ، ولا يلزمه بصوم بعضه تمامه . وأنه إذا نوى السفر ليلاً فإنه يباح له الفطر لدوام العذر ولا يكره كما في المجموع . وكذا يباح له الفطر إذا كان مقيماً ونوى ليلاً ثم حدث له السفر قبل الفجر ، فلو حدث بعده فلا تغليباً للحضر . وقال الحنابلة : إن نوى الحاضر صوم يوم ثم سافر في أثائه فله الفطر . قال في الإنصاف : وهذا هو المذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب ، سواء كان طوعاً أو كرهاً وهو من مفردات المذهب ، ولكن لا يفطر قبل خروجه ، وعنه لا يجوز له الفطر مطلقاً ، ولو نوى الصوم في سفره فله الفطر ، وهذا هو المذهب مطلقاً وعليه الأصحاب وهذا الحديث فيه التحديث والإخبار والعننة . وقال القابسي : إنه من مراسلات الصحابة ، لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقيماً مع أبويه بمكة فلم يشاهد هذه القصة ، فكأنه سمعها من غيره من الصحابة ، وأخرجه البخاري أيضاً في الجهاد والمغازي ، ومسلم في الصوم وكذا النسائي .



## الحديث السابع والعشرون

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ حَارٍّ حَتَّى يَضَعُ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَمَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبْنِ رَوَاحَةَ .

( عن أبي الدرداء رضى الله عنه ) عويمر بن مالك الأنصارى الخزرجى أنه ( قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) ( وسلم فى بعض أسفاره ) زاد مسلم : فى شهر رمضان ، وليس ذلك فى غزوة الفتح ، لأن عبد الله ابن رواحة المذكور فى هذا الحديث كان صائماً ، استشهد بمؤتة قبل غزوة الفتح بلا خلاف ولا فى غزوة بدر ، لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم ( فى يوم حار ) ولمسلم : فى حر شديد ( حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر ، وما فينا صائم إلا ما كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) ( وسلم وابن رواحة ) عبد الله ، وبهذا يتم المراد من الاستدلال ، ويتوجه به الرد على أبى محمد بن حزم فى زعمه أن حديث أبى الدرداء هذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك الصوم كان تطوعاً ، وأيضاً مما يؤيد أن هذه السفرة لم تكن فى غزوة الفتح أن الذين استمروا على الصيام من الصحابة كانوا جماعة ، وفى هذا أنه ابن رواحة وحده ، ومطابقة هذا الحديث للترجمة من جهة أن الصوم والإفطار لو لم يكونا مباحين فى السفر لما صام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن رواحة وأفطر الصحابة . ورواته كلهم شاميون إلا شيخ البخارى وقد دخل الشام ، وأخرجه مسلم وأبو داود فى الصوم .

## الحديث الثامن والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَرَأَى زِحَاماً وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ فَقَالُوا : صَائِمٌ ، فَقَالَ : لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ .

( عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ) في غزوة الفتح كما في الترمذى ( فرأى زحاماً ) بكسر الزاى : اسم للزحمة ، والمراد هنا الوصف لمخدوف ، أى فرأى قوماً مزدحمين ( ورجلاً ) قيل هو أبو إسرائيل العامرى واسمه قيس ، وعزاه مغلطاي لمبهات الخطيب ، ونوزع في نسبة ذلك للخطيب ( قد ظلل عليه ) أى جعل عليه شىء يظله من الشمس لما حصل له من شدة العطش وحرارة الصوم ( فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( ما هذا ؟ ) وللنسائى : ما بال صاحبكم هذا ( فقالوا ) أى من حضر من الصحابة ( صائم ، فقال : ليس من البر ) بكسر الباء ، أى ليس من الطاعة والعبادة ( الصوم في السفر ) إذا بلغ بالصائم هذا المبلغ من المشقة . قال في الفتح : والحاصل أن الصوم لمن قوى عليه أفضل من الفطر ، والفطر لمن يشق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم ، وأن من لم يتحقق المشقة يخير بين الصوم والفطر . وقد اختلف السلف في هذه المسألة ، فقالت طائفة : لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض ، بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى : « فعدة من أيام أخر » ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس من البر الصوم في السفر . ومقابلة البر الإثم . وإذا كان آثماً بصومه لم يجزئه . وهذا قول بعض أهل الظاهر . وحكى عن عمرو بن عمر وأبى هريرة والزهرى وإبراهيم النخعى وغيرهم ، واحتجوا بقوله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » قالوا ظاهره : فعليه عدة ، أو فالواجب عدة . وتأوله الجمهور بأن التقدير : فافطر فعدة . وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعى وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه . وقال كثير منهم : الفطر أفضل عملاً بالرخصة . وهو الأوزاعى وأحمد

وإسحق . وقال آخرون : هو خير مطلقاً . وقال آخرون : أفضلهما أيسرهما ، لقوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » فإن كان الفطر أيسر عليه فهو أفضل في حقه ، وإن كان الصيام أيسر ، كمن يسهل عليه حينئذ ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك ، فالصوم في حقه أفضل ، وهو قول عمرو بن عبد العزيز ، واختاره ابن المنذر ، والذي يترجح قول الجمهور ، لكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به ، وكذلك من ظن به الإعراض عن قبول الرخصة . وقد روى أحمد من طريق أبي طعمة قال : قال رجل لابن عمر : إني أقوى على الصوم في السفر . فقال له ابن عمر : من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفه . وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من رغب عن سنتي فليس مني . وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء إذا صام في السفر فقد يكون الفطر أفضل له . وقد أشار لذلك ابن عمر ، فروى الطبراني من طريق مجاهد قال : إذا سافرت فلا تصم فإنك إن تصم قال أصحابك : اكفوا للصائم ، ارفعوا للصائم ، وقاموا بأمرك ، وقالوا فلان صائم ، فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك . وعن أبي ذر نحو ذلك . وسيأتي في الجهاد من طريق موري العجلي عن أنس نحو هذا مرفوعاً حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم للمفطرين لما خدموا الصوام : ذهب المفطرون اليوم بالأجر . قال الحافظ في الفتح : وقال ابن المنير : هذه القصة تشعر بأن من اتفق له مثل ما اتفق لذلك الرجل إنه يساويه في الحكم ، وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله ، والله أعلم . وحمل الشافعي نفي البر على من أبي قبول الرخصة وقال الطحاوي : المراد البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر ، وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برّاً ، لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان للتقوى عن لقاء العدو مثلاً . قال : وهو نظير قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس المسكين بالطواف ... الحديث . فإنه لم يرد إخراجهم من أسباب المسكنة كلها ، وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكنة الذي لا يجد غنى يغنيه ويستحي أن يسأل ولا يفطن له . انتهى ملخصاً . وأما رواية إبدال اللام ميماً في لغة أهل التين فهي في مسند أحمد لابي البخاري . وحديث الباب رواه مسلم في الصوم ، وكذا أبو داود والنسائي .

## الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَعْجِبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطَرِ ، وَلَا الْمُفْطَرُ عَلَى الصَّائِمِ .

( عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كنا نساfer مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ) فيه رد على من أبطل صوم المسافر ، لأن تركهم لإنكار الصوم والفطر يدل على أن ذلك عندهم من المتعارف الذى تجب الحجة به . وفى حديث أبى سعيد عند مسلم : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ، ومن وجد ضعفاً فأفطر فإن ذلك حسن . وهذا التفصيل هو المعتمد ، وهو نص رافع للنزاع . قاله فى الفتح . وحديث الباب أخرجه مسلم أيضاً .

## الحديث الثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ .

( عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من مات ) من المكلفين ( وعليه صيام صام عنه وليه ) ولو بغير إذنه أو أجنبي بالإذن من الميت أو من القريب بأجرة أو دونها . وهذا مذهب الشافعى القديم ، وصوبه النووي ، بل قال : يسن له ذلك ويسقط وجوب الفدية . والجديد وهو مذهب مالك وأبى حنيفة عدم الجواز لأنه عبادة بدنية ، ولا يسقط وجوب الفدية . قال النووي : وليس للجديد حجة . والحديث الوارد بالإطعام ضعيف ، ومع ضعفه فالإطعام لا يمتنع عند القائل بالصوم ، وهل المعتبر على القديم الولاية كما فى الحديث أم مطلق القرابة ، أم يشترط الإرث أم العصوبة فيه احتمالات للإمام . قال الرافعى : والأشبه اعتبار الإرث . وقال النووي : المختار اعتبار مطلق القرابة . وصححه فى المجموع ، قال : وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى خبر مسلم لامرأة قالت له : إن أمتى ماتت وعليها صوم نذر ، أفأصوم عنها ؟ صومى عن أهلك ، يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة . انتهى . قال فى الفتوح : واختلف المجيزون فى المراد بقوله « وليه » فقليل : كل قريب ، وقيل : الوارث خاصة ، وقيل : عصبته . والأول أرجح . ويختص ذلك بالولى لأن الأصل عدم النيابة فى العبادة البدنية إلا ماورد فيه الدليل ، فيقتصر على ماورد فيه ، ويبقى الباقي على الأصل . وهذا هو الراجح . وقيل : يصح استقلال الأجنبي بذلك . وذكر الولى لكونه أغلب . وظاهر صنيع البخارى اختيار هذا الأخير ، وبه جزم أبو الطيب الطبرى ، وقواه بتشبيهه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بالدين ، والدين لا يختص بالقریب . انتهى . قال الشوكانى فى النيل : وظاهر الأحاديث أنه يصوم عنه وليه وإن لم يوص بذلك ، وأن من صدق عليه اسم الولى لغة أو شرعاً أو عرفاً صام عنه ، ولا يصوم عنه من ليس بولى . ومجرد التمثيل

بالدين لا يدل على أن حكم الصوم كحكمه في جميع الأمور . انتهى . وأجاب المالكية عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة . واحتج الحنفية بعدم الاحتجاج بهذين الحديثين بأن عائشة سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم ، قالت : يطعم عنها . وعن ابن عباس قال في رجل مات وعليه رمضان ، قال : أخرجه البيهقي . أخرجه عبد الرزاق . وعن ابن عباس : لا يصوم أحد عن أحد . أخرجه النسائي . فلما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دلّ ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه ، لأن فتوى الراوى على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ ، ونسخ الحكم يدل على إخراج المناط عن الاعتبار . وهذه قاعدة لهم معروفة مصادة للنص الصحيح فلا يعول عليها ولا يلتفت إليها . وقد قال الحافظ في الفتح : إن في الآثار المذكورة مقالا وليس فيها ما يمنع من الصيام إلا الأثر الذى عن عائشة وهو ضعيف جداً ، والراجح أن المعتبر ما رواه لا ما رآه لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد ، ومستنده فيه لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده ، وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك المحقق للمظنون ، والمسألة مشهورة في الأصول . قال الشوكاني في النيل : وهذا بناء من صاحب الفتح على أن لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذى ذكره هنالك وهو أنه قال : كان لا يصوم أحد عن أحد . ولكنه ذكره في التلخيص بلفظ : لا يصلى أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد . أخرجه النسائي بإسناد صحيح . والحق أن الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رآه . والكلام مبسوط في الأصول . والذى روى مرفوعاً صريحاً في الرد على المانعين . وقد اعتذروا بأن المراد بقوله « صام عنه وليه » أى فعل عنه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام . وهذا عذر بارد لا يتمسك به منصف في مقابلة الأحاديث الصحيحة . ومن جملة أعذارهم أن عمل أهل المدينة على خلاف ذلك ، وهو عذر أبعد من الأول . ومن أعذارهم أن الحديث مضطرب . وهذا إن تم لهم في حديث ابن عباس لم يتم في حديث عائشة ، فإنه لا اضطراب فيه بلا ريب . وتمسك القائلون بأنه يجوز في النذر دون غيره بأن حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد ، فيحمل عليه ، ويكون المراد بالصيام صيام النذر ، وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما . فحديث ابن عباس صورة

مستقلة سأل عنها من وقعت له . وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة . وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قال في آخره : فدين الله أحق أن يقضى . انتهى . وإنما قال أن حديث ابن عباس صورة مستقلة ، يعنى أنه من التنصيص على بعض أفراد العام ، فلا يصلح لتخصيصه ولا لتقييده كما تقرر في الأصول . انتهى . وقد اختلف أهل السلف في هذه المسألة ، فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث ، وعلق الشافعى القول به على صحة الحديث ، كما نقله البيهقى في المعرفة ، وهو قول أبى ثور وجماعة من محدثى الشافعية . قال البيهقى في الخلافيات . هذه المسألة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها ثم ساق سنده إلى الشافعى قال : كل ما قلت وصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني . وقال الحنابلة : ولا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر من غير عذر ، فإن فعل فعليه القضاء وإطعام مسكين لكل يوم ، ولا يصام عنه على المذهب ، وهو الصحيح ، وعليه الأصحاب ، وإن مات وعليه صوم مندور ولم يصم منه شيئاً سنّ لوليه فعله ، ويجوز لغيره فعله بإذنه وبغيره ، ويجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد . وقد رد الحافظ ابن القيم رحمه الله في « أعلام الموقعين عن رب العالمين » ردّاً مشبعاً على من أنكروا صوم الولي عن الميت . ورد حديث الباب الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما نقلناه عنه في بعض مؤلفاتنا . وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصوم .

## الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : جاء رجل ) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه ، وفى رواية : جاءت امرأة ، وفى رواية : إنها خثعمية ( إلى النبى صلى الله عليه وآله ) ( وسلم فقال : يا رسول الله إن أمى ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ قال : نعم ) اقضه ( فدين الله أحق أن يقضى ) أى حق العبد يقضى ، فحق الله أحق . والغرض من هذا الحديث مشروعية الصوم وكذا الحج عن الميت . ولا اضطراب فى ذلك كما زعم بعضهم . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الصوم ، وأبو داود فى الإيمان والنذور ، والترمذى فى الصوم ، وكذا النسائى وابن ماجه .



## الحديث الثاني والثلاثون

حَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ : أَنْزَلَ فَاجْدَحْ لَنَا ، تَقَدَّمَ قَرِيباً ، وَقَالَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ .

( حديث ابن أبي أوفى ، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم له : انزل فاجدح لنا . تقدم قريباً . وقال في هذه الرواية : إذا رأيتم الليل ) أى ظلامه ( قد أقبل من هاهنا ) أى من جهة المشرق ( فقد أفطر الصائم ) أى دخل وقت إفطاره أو صار مفطراً حكماً ، لأن الليل ليس ظرفاً للصوم الشرعى قال ابن خزيمة : لفظه خبر ومعناه الإنشاء ، أى فليفطر الصائم ، ثم قال : ولو كان المراد فقد صار مفطراً كان فطر جميع الصوام واحداً ولم يكن للترغيب فى تعجيل الإفطار معنى . ولم يذكر هنا ما ذكر فى حديث عمر بلفظ : وأدبر النهار من هاهنا . أى من المغرب وغربت الشمس فقد أفطر الصائم . فيحتمل أن ينزل على حالين : فحيث ذكر ذلك فى حال الغيم مثلاً ، وحيث لم يذكر فى حال الصحو ، أو كانا فى حالة واحدة ، وحفظ أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر ( وأشار ) صلى الله عليه وآله وسلم ( بإصبعه قبل المشرق ) وفى هذا الحديث إيماء إلى الزجر عن متابعة أهل الكتاب ، فإنهم يؤخرون الفطر عن الغروب . وفيه أن الأمر الشرعى أبلغ من الحسى ، وأن العقل لا يقضى على الشرع . وفيه البيان بذكر اللازم والمنزوم جميعاً لزيادة الإيضاح .

## الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ .

( عن سهل بن سعد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه ) وآله وسلم قال : لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ) أى إذا تحققوا الغروب بالرؤية ، أو بإخبار عدلين أو عدل على الأرجح . زاد أبو داود : وأخروا السحور ، وما ظرفية ، أى مدة فعلهم ذلك امثالاً للسنة ، واقفين عند حلولها ، غير متنطعين بعقولهم ما يغير قواعدها . وزاد أبو هريرة فى حديثه : لأن اليهود والنصارى يؤخرون . أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما . وتأخير أهل الكتاب له أمد وهو ظهور النجم . وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضاً : لا تزال أمتى على سنتى ما لم تنتظر بفطرها النجوم . ويكره له أن يؤخره إن قصد ذلك ، ورأى أن فيه فضيلة وإلا فلا بأس به . نقله فى المجموع عن نص الأم . وخرج بقيد تحقق الغروب ، ما إذا ظنه فلا يسئ له تعجيل الفطر به ، وما إذا شك فيحرم به . قال القسطلانى : وأما ما يفعله الفلكيون أو بعضهم من التمكن بعد الغروب بدرجة فخالف للسنة ، فلذا قل الخير . انتهى . قال ابن عبد البر : أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة . وعند عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأزدي قال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أسرع الناس فطاراً وأبطأهم سحوراً . قال المهلب : والحكمة فى ذلك أن لايزاد فى النهار من الليل ، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى على العبادة . قال ابن دقيق العيد : فى هذا الحديث رد على الشيعة فى تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم ، ولعل هذا هو السبب فى وجود الخير بتعجيل الفطر ، لأن الذى يؤخره يدخل فى فعل خلاف السنة . انتهى . قال الحافظ ابن حجر : وما تقدم من الزيادة عند أبى داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث ، فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحديته صلى الله عليه وآله وسلم بذلك . قال الشافعى فى الأم : تعجيل الفطر مستحب ولا يكره تأخيرها إلا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه ، ومقتضاه أن

التأخير لا يكره مطلقاً ، وهو كذلك ، إذ لا يلزم من كون الشيء مستحباً أن يكون نقيضه مكروهاً مطلقاً . واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال لثلاثين الجاهل أنها ملحقة برمضان ، وهو ضعيف ، ولا يخفى الفرق . قال الحافظ ابن حجر : ومن البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان ، وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام ، زعماً ممن أحدثه أنه للاحتياط في العبادة ، ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس . وقد جرهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت زعموا فأخروا الفطر وعجلوا السحور فخالفوا السنة ، فلذلك قل عنهم الخير وكثر فيهم الشر ، والله المستعان .

### الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غَيْمٍ ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ .

( عن أسماء بنت أبي بكر ) الصديق ( رضى الله عنهما قالت : أفطرننا على عهد النبي صلى الله عليه وآله ( وسلم ) أى زمنه وأيام حياته ( يوم غيم ثم طلعت الشمس ) قال الحافظ ابن القيم فى أعلام الموقعين : ولم يثبت فى الحديث أنهم أمروا بالقضاء ، ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال : لا بد من القضاء . وأبوه عروة أعلم منه . وكان يقول : لا قضاء عليه . وثبت فى الصحيحين أن بعض الصحابة أكلوا حتى ظهر الحبل الأسود من الأبيض ولم يأمر أحداً منهم بالقضاء وكانوا مخطئين . وثبت عن عمر بن الخطاب أنه أفطر ثم تبين النهار ، فقال : لا نقضى لأننا لم نتجاف لإثم . وروى عنه أنه قال : نقضى ، وإسناد الأول أثبت . وصح عنه أنه قال : الخطب يسير فتأول ذلك من تأوله أنه أراد خفة أمر القضاء . واللفظ لا يدل على ذلك . قال شيخنا : وبالحملة فهذا القول أقوى أثراً وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقياس . انتهى . وقال الحافظ فى الفتح : وقد اختلف فى هذه المسألة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء ، واختلف عن عمر ، فروى ابن أبى شيبة وغيره عنه ترك القضاء . وروى زيد عنه فقال : قال عمر : لم نقض والله ما تجانفنا الإثم . وفى رواية أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس : الخطب يسير وقد اجتهدنا . وفى رواية : نقضى يوماً . وفى رواية : من أفطر منكم فليصم يوماً مكانه . وروى سعيد بن منصور من طريق أخرى عن عمر نحوه . وقد روى عن مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير عدم القضاء ، وجعلوه بمنزلة من أكل ناسياً . وبه قال الحسن وإسحق وأحمد فى رواية ، واختاره ابن خزيمة . والقضاء مذهب الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة . وعليه أن يمسك بقية النهار لحرمة الوقت ولا كفارة عليه . وحكى فى الرعاية من كتب الحنابلة أنه لا قضاء على من جامع يعتقد ليلاً فبان نهار ، لكن الصحيح من مذهبهم وجزم به الأكثر أنه يجب القضاء والكفارة . قال ابن المنبر فى الحاشية : إن المكلفين إنما خوطبوا بالظاهر ، فإذا اجتهدوا فأخطأوا فلا حرج عليهم فى ذلك . وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه فى الصوم .

## الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : أَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ : مَنْ أَصْبَحَ مُفْطَرًا فَلْيُتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ ، وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلْيَصُمْ . قَالَتْ : فَكُنَّا نَصُومُهُ بَعْدَ وَنُصُومِ صَبِيَانَنَا وَنَجْعَلُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ أَعْطَيْنَاهُ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ .

( عن الربيع ) بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء ( بنت معوذ ) بضم الميم وفتح العين وتشديد الواو المكسورة الأنصارية ، من المبايعات تحت الشجرة ، ابن عفراء ( رضى الله عنهما ) أنها ( قالت : أرسل النبي صلى الله عليه وآله ) ( وسلم غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار ) زاد مسلم : التى حول المدينة ( من أصبح مفطراً فليتم بقية يومه ، ومن أصبح صائماً فليصم ) أى فليستمر على صومه ( قالت ) أى الربيع ( فكنا نصومه ) أى عاشوراء ( بعد ونصوم صبياننا ) زاد مسلم : الصغار ، ونذهب بهم إلى المسجد ، وهذا تمرين للصبيان على الطاعات وتعويدهم العبادات ، والمراد بالصبيان : الجنس الصادق بالذكور والإناث . وفى حديث رزينة بفتح الراد وكسر الزاى عند ابن خزيمة بإسناد لا بأس به أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضعائه فى عاشوراء ورضعاء فاطمة فيتفل فى أفواههم ، ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن إلى الليل . وهو يرد على القرطبي حيث قال فى حديث الربيع : هذا أمر فعله النساء بأولادهن ولم يثبت علمه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، ويعيد أن يأمر بتعذيب صغير بعبادة شاقة ، انتهى . ومما يقوى الرد عليه أيضاً أن الصحابي إذا قال فعلنا كذا فى عهده صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمة الرفع لأن الظاهر إطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ، وتقريرهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام ، مع أن هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه ، فما فعلوه إلا بتوقيف . واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان

فرضاً قبل أن يفرض رمضان ( ونجعل لهم اللعبة ) بضم اللام : ما يلعب به ( من العهن ) الصوف المصبوغ ( فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه ذلك ) الذى جعلناه من العهن ليلتهى به ( حتى يكون عند الإفطار ) وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً فى الصوم ، والجمهور على أنه لا يجب على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهرى . وقال به الشافعى أنهم يؤمرون به للتمرين عليه إذا أطاقوه وحده أصحابه بالسبع والعشر ، ويضربون على تركه قياساً على الصلاة . ويجب على الولى أن يأمرهم به ويضربهم على تركه وعن أحمد فى رواية أنه يجب على من بلغ عشر سنين وأطاقه كالصلاة . وحده إسحق بائنتى عشرة سنة . وأحمد فى رواية بعشر سنين . والصحيح من مذهبه عدم وجوبه عليه ، وعليه جماهير أصحابه ، لكن يؤمر به إذا أطاقه ويضرب عليه ليعتاده . وقال الأوزاعى : إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تبعاً لا يضعف فيهن حمل على الصوم . والأولى قول الجمهور . والمشهور عن المالكية أنه لا يشرع فى حق الصبيان ، فيضربون على الصلاة ولا يكلفون الصيام . وهو مذهب المدونة . وقد تلطف البخارى فى التعقب عليهم بإيراد أثر عمر فى صدر الترجمة ، لأن أكثر ما يعتمدونه فى معارضة الأحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ، ولا عمل يسند إليه أقوى من العمل فى عهد عمر ابن الخطاب ، مع شدة تحريه ووفور الصحابة فى زمانه . وقد قال للذى أفطر فى رمضان موبخاً له : كيف تفطر وصبياننا صيام . وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال : إذ أطاق الصبيان الصيام ألزموه ، فإن أفطروا لغير عذر فعليهم القضاء .

## الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :  
لَا تُوَاصِلُوا ، فَأَيُّكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ .

( عن أبي سعيد رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا تواصلوا ) والواصل : أن تصوم فرضاً أو نفلاً يومين فأكثر ، ولا تتناول بالليل مطعوماً عمداً بلا عذر ، وقضيته أن الجماع والاستقاء وغيرهما من المفطرات لا تخرجه عن الوصال . قال الإسنوي في المهمات : وهو ظاهر من جهة المعنى ، لأن النهى عن الوصال إنما هو لأجل الضعف ، والجماع ونحوه يزيده أو لا يمنع حصوله ، لكن قال الروياني في البحر : هو أن يستديم جميع أوصاف الصائمين . وقال الجرجاني في الشافعي : أن يترك ما أبيح له من غير إفطار . وقال في الفتح : الوصال هو الترك في ليالي الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد ، فيخرج من أمسك اتفاقاً ويدخل من أمسك جميع الليل أو بعضه ، ولم يجزم البخاري بحكمه لشبهة الاختلاف فيه ، والراجح أنه من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ( فأَيُّكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ ) وفيه ردّ على من قال : إن الإمساك بعد الغروب لا يجوز . وفي الباب أحاديث كثيرة في الصحيح وغيره . وآخر هذا الحديث قالوا : فإنك تواصل يارسول الله . قال : إني لست كهيتكم ، إني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني . واستدل بمجموع الأحاديث على أن الوصال من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، وعلى أن غيره ممنوع منه إلا ما وقع فيه الترخيص من الإذن فيه إلى السحر . ثم اختلف في المنع المذكور . فقل على سبيل التحريم ، وقل على سبيل الكراهة ، وقل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه . وقد اختلف السلف في ذلك ، فنقل التفصيل عن عبد الله ابن الزبير . وروى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً . وذهب إليه جماعة من الصحابة والتابعين ، وحجتهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم واصل بأصحابه بعد النهى ، فلو كان النهى للتحريم لما أقرهم على فعله ، فعلم أنه أراد بالنهى الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرحت به عائشة في حديثها .

وهذا مثل ما نهاهم عن قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ، ولم ينكر على من بلغه ممن لم يشق عليه . ونظير ذلك من صام الدهر ممن لم يشق عليهم ، ولم يقصد موافقة أهل الكتاب ، ولا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال وذهب الأكثرون إلى تحريمه . وعن الشافعية في ذلك وجهان : التحريم والكرهية . هكذا اقتصر عليه النووي . ونص الشافعي في الأم أنه محظور . وصرح ابن حزم الظاهري بتحريمه . وصححه ابن العربي من المالكية . وذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية إلى جواز الوصال إلى السحر لحديث الباب . وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما ترتب على غيره ، لأنه في الحقيقة بمنزلة عشائه إلا أنه يؤخره لأن الصائم له في اليوم والليلة أكلة ، فإذا أكلها في السحر كان قد نقلها من أول الليل إلى آخره ، وكان أخف لجسمه في قيام الليل . ولا يخفى أن محل ذلك ما لم يشق على الصائم وإلا فلا يكون قربة . وفي هذا الحديث استواء المكلفين في الأحكام ، وأن كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت في حق أمته إلا ما استثنى بدليل . وفيه جواز معارضة المفتي فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي بسر المخالفة . وفيه الاستكشاف عن حكمة النبي . وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن عموم قوله تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » مخصوص . وفيه أن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المعلوم صفته ، ويبادرون إلى الاتساع به ، إلا فيما نهاهم عنه . وفيه أن خصائصه لا يتأسى به في جميعها . وقد توقف في ذلك إمام الحرمين . وقال أبو شامة : ليس لأحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع نسوة . ويستحب التنزه عن المحرم عليه ، والتشبه به في الواجب عليه كالضحى . وأما المستحب فلم يتعرض له والوصال منه . فيحتمل أن يقال إن لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به فيه . وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات العادية من غير سبب ظاهر كما سيأتى البحث فيه في الحديث الذي بعده ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود من رواية ابن الهاد ، ولم يخرجهم مسلم ، وهم صاحب العمدة فعزاه له ، وإنما هو من أفراد البخاري كما قاله عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا صاحب المنتقى وصاحب الضياء في المختارة ، والحافظ عبد الغنى بن سرور في عمدته الكبرى عزا ذلك للبخاري فقط . فلعله وقع له في عمدته الصغرى سبق قلم . والله أعلم .



## الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : إِنَّكَ تُوَاصِلُ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : وَأَيُّكُمْ مِثْلِي ، إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي ،  
فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوْا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ ،  
فَقَالَ : لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُمْ كَالْتَنَكِيلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوْا ، وَفِي  
رَوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ لَهُمْ : فَاكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ .

( عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم )  
( أصحابه رضى الله عنهم ) ( عن الوصال في الصوم ) فرضاً أو نفلاً  
( فقال له رجل من المسلمين ) كذا للأكثر ، وفي رواية عقيل في التعزير :  
فقال له رجال ، ولم تسم ( إنك تواصل يا رسول الله ) أى ووصلك دالاً  
على إباحته ، فأجابهم صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك من خصائصه حيث  
( قال : وأيكم مثلى ) استفهام يفيد التوبيخ ويشعر بالاستبعاد ( إنى أبيت  
يطعمنى ربى ويسقين ) حقيقة ، فيؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له  
فى ليالى صومه . ورد بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلاً . والجمهور على أنه  
مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة ، أو أن الله تعالى يخلق فيه من  
الشبع والرى ما يغنيه عن المطعوم والمشروب فلا يحس بجوع ولا عطش .  
والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير شبع ورى بل مع  
الجوع والظمأ ، وعلى الثانى يعطى القوة مع الشبع والرى . ورجح الأول  
فإن الثانى ينافى حال الصائم ويفوت المقصود من الصوم والوصال ، لأن  
الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها . وقال النووى : معناه : محبة الله  
تشغلنى عن الطعام والشراب ، والحب البالغ يشغل عنهما ، وآثر اسم الرب  
دون اسم الذات المقدسة فى قوله « يطعمنى ربى » دون أن يقول « يطعمنى  
الله » لأن التجلى باسم الربوبية أقرب إلى العباد من الألوهية لأنها تجلى عظمة

لا طاقة للبشر بها ، وتجلى الربوبية تجلى رحمة وشفقة ، وهى أليق بهذا المقام .  
قال الشيخ محمد الدين فى سفر السعادة : وللعلماء فى هذا الطعام والشراب أقوال :  
أحدها : أنه طعام وشراب محسوس ، فإن هذا حقيقة اللفظ ، وليس فى  
الظاهر ما يوجب العدول عن الحقيقة ، فتعين الحمل على الحقيقة . الثانى :  
أن المراد غذاء روحانى يحصل من المعارف ولذة المناجاة وفيضان اللطائف  
الإلهية الواردة على قلبه الكريم وتوابعها من نعيم الأرواح ومسرة النفس  
والروح والقلب ونور البصر ، ويحصل بذلك من القوة والقدرة والمسرة  
ما يستغنى به عن الغذاء الجسمانى .

لها أحاديث من ذكراك تشغلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد  
لها بوجهك نور تستضيء به ومن حديثك فى أعقابها أحادى  
إذا اشتكت من كلال السير واعدتها روح القدوم فتحيا عند ميعاد  
وهذا القول الثانى هو المختار ، لأنه لا يتصور الوصال لو حمل على حقيقة  
الطعام والشراب ، بل يبطل الصيام . انتهى . قال فى الفتح : إن ما يؤتى  
به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجرى عليه أحكام  
المكلفين فيه ، كما غسل صدره صلى الله عليه وآله وسلم فى طست الذهب ،  
مع أن استعمال أوانى الذهب الدنيوية حرام . قال ابن المنير فى الحاشية : الذى  
يفطر شرعاً إنما هو الطعام المعتاد ، وأما الحارق للعادة كالحضر من الجنة  
فعلى غير هذا المعنى ، وليس تعاطيه من جنس الأعمال وإنما هو من جنس  
الثواب كأهل أهل الجنة فى الجنة ، والكرامة لا تبطل العبادة . وقال غيره :  
لأمانع من حمل الطعام والشراب على حقيقتيهما ، ولا يلزم شئ مما تقدم  
ذكره ، بل الرواية الصحيحة : أبيت وأكله وشربه فى الليل مما يؤتى به  
من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك ، فكأنه قال لما قيل له إنك  
تواصل ، قال : إني لست فى ذلك كهيتكم ، أى على صفتكم ، فإن من أكل  
منكم وشرب انقطع وصاله ، بل إنما يطعمنى ربى ويسقنى ، ولا تنقطع  
بذلك مواصلاتى ، فطعامى وشرابى على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعنى .  
وقال ابن المنير : هو محمول على أن أكله وشربه فى تلك الحالة كحال النائم الذى  
يحصل له الشبع والرى بالأكل والشرب ، ويستمر له بذلك حتى يستيقظ ، ولا يبطل  
بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره . وحاصله أن يحمل ذلك على

حالة استغراقه صلى الله عليه وآله وسلم في أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية . وتمسك ابن حبان بظاهر الحال ، فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع . قال : لأن الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه إذا واصل ، فكيف يتركه جائعاً حتى يحتاج إلى شد الحجر على بطنه . ثم قال : وماذا يغني الحجر عن الجوع . ثم ادعى أن ذلك تصحيف ممن رواه ، وإنما هي الحيز بالزاي ، جمع حجرة . وقد أكثر الناس عليه من الرد في جميع ذلك . وأبلغ ما يردّ به عليه أنه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال : خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر ، فقال : ما أخرجكما ؟ قالا : ما أخرجنا إلا الجوع . فقال : وأنا والذي نفسي بيده ما أخرجني إلا الجوع .... الحديث . فهذا الحديث يرد ما تمسك به . وأما قوله : ماذا يغني الحجر من الجوع فجوابه أنه يقيم الصلب لأن البطن إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام لانشاء بطنه ، فإذا ربط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام ، حتى قال بعض من وقع له ذلك : كنت أظن أن الرجلين يحملان البطن فإذا البطن يحمل الرجلين ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « يطعمني ويسقيني » أى يشغلني بالتفكير في عظمته والتأمل بمشاهدته والتغذى بمعارفه . وقرة العين بمحبته والاستغراق في مناجاته ، والإقبال عليه عن الطعام والشراب . وإلى هذا جنح الحافظ ابن القيم وقال : قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الأجساد ، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بعد القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما الفرح والسرور بمطلوبه الذي قرت عينه بمحبوبه . انتهى . وهذا كالذي قاله المجد كما تقدم عنه ، بل أخذه المجد من كتاب الهدى . وقد أخذ مجد الدين في الحديث على ابن القيم رحمه الله ، وكتابه سفر السعادة مأخوذ من كتاب الهدى بحذف الأدلة والمباحث والاقتصار على نفس المطالب .

( فلما أبوا ) أى امتنعوا ( أن ينتهوا عن الوصال ) لظنهم أن نبيه صلى الله عليه وآله وسلم نهى تنزيهه لأنهى تحريم ( واصل بهم يوماً ثم يوماً ) أى يومين لأجل المصلحة لئيبين لهم الحكمة في ذلك ( ثم رأوا الهلال فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( لو تأخر ) الشهر ( لزدتكم ) في الوصال إلى أن تعجزوا عنه

فتسألوا التخفيف منه بالترك ( كالتنكيل لهم ) وفى رواية : كالمنكل لهم .  
وعند المستملى : كالمنكر لهم من الإنكار . وللمحموى : كالمنكى من الإنكاء .  
والأول هو الذى تظاهرت به الروايات خارج هذا الكتاب ( حين أبوا )  
أى امتنعوا ( أن ينتهوا ) أى عن الانتهاء عن الوصال . وهذا الحديث أخرجه  
أيضاً النسائى ( وفى رواية عنه ) أى عن أبى هريرة رضى الله عنه ( قال :  
فاكلفوا ) من كلفت بهذا الأمر ، من باب علم يعلم ، أى تكلفوا ( من العمل  
ما تطيقون ) ولا تتكلفوا فوق ما تطيقونه فتعجزوا .

## الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَخَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ ، فَرَأَى أَنَّ الدَّرْدَاءَ مُتَبَدِّلَةً ، فَقَالَ لَهَا : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَتْ : أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا ، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا فَقَالَ : كُلْ ، قَالَ : فَإِنِّي صَائِمٌ ، قَالَ : مَا أَنَا بِسَاكِلٍ حَتَّى تَأْكُلَ ، فَأَكَلَ ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ ، قَالَ : نَمْ ، فَتَنَامَ ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ ، فَقَالَ : نَمْ ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ سَلْمَانُ : قُمْ الْآنَ ، فَصَلِّ يَا ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ : إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَاتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صَدَقَ سَلْمَانُ .

( عن أبي جحيفة رضى الله عنه ) وهب بن عبد الله السوائي ( قال :  
 أخى النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم بين سلمان ) بن عبد الله الفارسي ، ويقال  
 له سلمان ابن الإسلام وسلمان الخير أصله من رامهرمز ، وقيل من أصبهان ،  
 عاش فيما رواه أبو الشيخ في طبقات الأصهبانيين ثلثمائة وخمسين سنة ، ويقال  
 إنه أدرك عيسى بن مريم عليهما السلام ، وقيل : بل أدرك وصي عيسى ، وكان  
 أول مشاهدته الخندق . وقال ابن عبد البر : يقال إنه شهد بدرًا ( و ) بين  
 ( أبي الدرداء ) عويمر أو عامر بن قيس الأنصاري ، أول مشاهدته أحد ( فزار  
 سلمان أبا الدرداء ) في عهده صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان أبو الدرداء غائبًا  
 ( فرأى ) سلمان ( أم الدرداء ) هي خيرة بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتانية  
 بنت أبي حنبل الأسلمية ، صحابية بنت صحابي ، وحديثها عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم في مسند أحمد وغيره ، وماتت قبل أبي الدرداء ، ولأبي الدرداء

أيضاً امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء ، تابعة اسمها هجيمة ، عاشت بعده  
دهراً وروت عنه ، وقد تقدم ذكرها في كتاب الصلاة . قاله الحافظ في الفتح  
( متبذلة ) أى لابسة ثياب البذلة بكسر الباء وسكون المعجمة ، أى المهنة وزناً  
ومعنى ، أى تاركة للباس الزينة ، وفى رواية : متبذلة ، ولأبى نعيم :  
أن سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهيئة ( فقال ) سلمان ( لها : ماشأنك )  
يا أم الدرداء متبذلة ( قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة فى الدنيا )  
وللدارقطنى من وجه آخر عن محمد بن عون : فى نساء الدنيا . وزاد  
ابن خزيمة : يصوم النهار ويقوم الليل ( فجاء أبو الدرداء ) زاد الترمذى :  
فرحب بسلمان ( فصنع له طعاماً ) وقربه إليه لياكل ( فقال ) سلمان لأبى  
الدرداء ( كل . قال ) أبو الدرداء ( فىنى صائم . قال ) سلمان لأبى الدرداء  
( ما أنا بآكل ) من طعامك ( حتى تأكل ) أراد سلمان أن يصرف أبا الدرداء  
عن رأيه فيما يصنعه من جهد نفسه فى العبادة وغير ذلك مما شكته إليه زوجته  
( قال : فأكل ) أبو الدرداء معه . وفى رواية البزار عن محمد بن بشار فقال :  
أقسمت عليك لتفطرن . وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى  
والدارقطنى من طريق على بن مسلم وغيره والطبرانى من طريق أبى بكر  
وعثمان ابنى أبى شيبة والعباس بن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبى خيثمة ،  
كلهم عن جعفر بن عون به ، فكأن محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث  
به البخارى ، وبلغ البخارى ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة فى الترجمة  
مشيراً إلى صحتها وإن لم تقع فى روايته . وقد أعاد البخارى الحديث فى كتاب  
الأدب عن محمد بن بشار بهذا الإسناد ولم يذكرها أيضاً وأغنى ذلك عن  
قول بعض الشراح كابن المنير : أن القسم فى هذا السياق مقدر قبل لفظ  
« ما أنا بآكل » كما هو مقدر فى قوله تعالى : « وإن منكم إلا واردها » . وهذا  
موضع الترجمة ، وهو من أقسم على أخيه ليفطر فى التطوع ولم ير عليه قضاء  
إذا كان أوفى له أو أرفق ، ومفهومه وجوب القضاء على من تعمد بغير  
سبب . قال البرماوى كالكرمانى : المعنى : يفطر إذا كان الإفطار أرفق  
للمقسم الذى هو صاحب الطعام . قال الشافعية : ولا تسقط إجابة بصوم فإن  
شق على الداعى صوم نفل فالفطر أفضل من إتمام الصوم ، وإن لم يشق عليه  
فالإتمام أفضل ، أما صوم الفرض فلا يجوز الخروج منه مضيقاً كان أو موسعاً

كالنذر المطلق ( فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ) يعنى يصلى . وقد روى الطبرانى هذا الحديث من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلًا ، فعين الليلة التى بات سلمان فيها عند أبى الدرداء ، ولفظه : كان أبو الدرداء يحب ليلة الجمعة ويصوم يومها ( قال ) سلمان له ( نعم ، فنام ) أبو الدرداء ( ثم ذهب يقوم فقال ) له سلمان ( نعم ، فلما كان من آخر الليل ) عند السحر ( قال ) له ( سلمان : قم الآن ) فقام أبو الدرداء وسلمان وتوضأ ( فصليا ، فقال له سلمان : إن لربك عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك حقاً ) زاد الترمذى وابن خزيمة : وإن لضيفك عليك حقاً ( فأعط كل ذى حق حقه ) وللدارقطنى : فصم وافطر ونم وأت أهلك ( فأتى ) أبو الدرداء ( النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر ذلك ) الذى قاله سلمان ( له ) صلى الله عليه وآله وسلم ( فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم ) وآله ( وسلم : صدق سلمان ) وللترمذى : فأتيا بالثنية . وفيه أنه لا يجب إتمام صوم التطوع إذا شرع فيه كصلاته واعتكافه لئلا يغير الشروع حكم المشروع فيه . ولحديث الترمذى وصححه الحاكم : الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام وإن شاء أفطر . ويقاس بالصوم الصلاة ونحوها ، لكن يكره الخروج منه لظاهر قوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » وللخروج من خلاف من أوجب إتمامه إلا بعذر ، كمساعدة ضيف فى الأكل إذا عز عليه امتناع مضيفه منه أو عكسه ، فلا يكره الخروج منه ، بل يستحب لحديث الباب مع زيادة الترمذى : وإن لضيفك عليك حقاً . أما إذا لم يعز على أحدهما امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه . ويستحب قضاؤه . سواء خرج بعذر أو بغيره . وهذا مذهب الشافعية والحنابلة والجمهور . وقال المالكية : يجب القضاء فى صوم النفل بالفطر إذا كان عمداً حراماً فلا قضاء على من أفطر ناسياً ولا على من أفطر لعذر من مرض أو غيره ، فلو شرع فى صوم نفل وجب عليه إتمامه وحرم عليه الفطر من غير عذر . وقال الحنفية : يلزمه القضاء مطلقاً أفسد عن قصد أو غير قصد . قال فى الفتح : وقد أنصف ابن المنير فى الحاشية فقال : ليس فى تحريم الأكل فى صوم النفل من غير عذر إلا الأدلة العامة . كقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » إلا أن الخاص يقدم على العام ، كحديث سلمان ونحوه ، فذهب الشافعية فى هذه المسألة أظهر . وقد قال ابن عبد البر : ومن احتج فى هذا

بقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » فهو جاهل بأقوال أهل العلم . قال الأكثر : إن المراد بذلك النهى عن الرياء : أى لا تبطلوها بالرياء ، بل أخلصوها لله . وقال آخرون : المراد بارتكاب الكبائر ، ولو كان المراد بذلك النهى عن إبطال ما لم يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بنذر وغيره لامتنع عليه الإفطار إلا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب ، وهم لا يقولون بذلك . انتهى . وفى الإفطار عن صوم التطوع أخبار وآثار صحيحة كثيرة . والراجع فى المسألة ما ذهب إليه الجمهور . وفى الحديث من الفوائد : مشروعية المؤاخاة فى الله ، وزيارة الإخوان والمبيت عندهم ، وجواز مخاطبة الأجنبية للحاجة ، والسؤال عما تترتب عليه المصلحة ، وإن كان فى الظاهر لا يتعلق بالسائل وفيه النصيح للمسلم وتنبه من أغفل ، وفضل قيام آخر الليل ، ومشروعية تزوين المرأة لزوجها ، وثبوت حق المرأة على الزوج فى حسن العشرة . وقد يؤخذ منه ثبوت حقها فى الوطء لقوله : « وإن لأهلك عليك حقاً » . ثم قال : وأت أهلك . وقرره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك . وفيه جواز النهى عن المستحبات إذا خشى أن ذلك يفضى إلى السامة والملل وتقويت الحقوق المطلوبة الواجبة والمندوبة الراجع على فعل المستحب المذكور ، وأن الوعيد الوارد على من نهى مصلية عن الصلاة مخصوص بمن نهاه ظلماً وعدواناً . وفيه كراهة الحمل على النفس فى العبادة . وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له البخارى رحمه الله تعالى ، وهو قول الجمهور ، ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك . وفيه من الفوائد غير ما ذكرته مما يطول استقصاؤه ولا يخفى على متأمل . وأخرجه البخارى فى الأدب وكذا الترمذى .



## الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يُفْطِرُ ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ إِلَّا رَمَضَانَ ، وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ .

(عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ، ويفطر حتى نقول لا يصوم) أي ينتهي صومه إلى غاية نقول إنه لا يفطر ، ويفطر فينتهي إفطاره إلى غاية حتى نقول إنه لا يصوم (فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر إلا رمضان) وذلك لثلاثي وجوبه (وما رأيت أكثر صياماً منه في شعبان) أي كان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه . ووجه تخصيص شعبان بذلك لكون أعمال العباد ترتفع فيه . ففي النسائي من حديث أسامة قلت : يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان . قال : ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترتفع فيه الأعمال إلى رب العالمين ، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم . فبين وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهور بقوله : إنه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، يشير إلى أنه لما اكتنفه شهران عظيمان : الشهر الحرام وشهر الصيام ، اشتغل الناس بهما فصار مغفولاً عنه . وكثير من الناس يظن أن صيام رجب أفضل من صيامه لأنه شهر حرام ، وليس كذلك . وقيل في وجه تخصيصه غير ذلك . وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصيام .

## الحديث الأربعون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ زِيَادَةٌ : وَكَانَ يَقُولُ : خُذُوا مِنْ  
الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا دَوَّوِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّتْ ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى  
صَلَاةً دَاوِمَ عَلَيْهَا .

( وعنها ) أى عن عائشة ( رضى الله عنها فى رواية زيادة : وكان )  
صلى الله عليه وآله وسلم ( يقول : خذوا من العمل ما تطيقون ) المداومة عليه  
بلا ضرر ( فإن الله ) عز وجل ( لا يمل ) ( لا يمل ) قال النووى : الملل : السآمة ، وهو  
بالمعنى المتعارف فى حقنا محال فى حق الله تعالى ، فيجب تأويله ، فقال  
المحققون : أى لا يعاملكم معاملة الملل فيقطع عنكم ثوابه وفضله ورحمته  
( حتى تملوا ) أى تقطعوا أعمالكم . وقال الكرمانى : هو إطلاق مجازى  
عن ترك الجزاء . وقال بعضهم : معناه لا تتكلفوا حتى تملوا ، فإن الله جل جلاله  
منزه عن الملالة ، ولكنكم تملون قبول فيض الرحمة ( وأحب الصلاة إلى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) وفى رواية : إلى الله ( ما دووم عليه )  
من المداومة . وفى نسخة : ماديم عليه من دام ، والأول من داوم ( وإن  
قلت ، وكان إذا صلى صلاة داوم عليها ) وفى الإدامة والمواظبة فوائد منها :  
تخلق النفس واعتيادها . والله در القائل :

\* هى النفس ما عودتها تتعود \*

والمواظب يتعرض لنفحات الرحمة ، قال صلى الله عليه وآله وسلم :  
إن لربكم فى أيام دهركم نفحات ألا فتعرضوا لها . وفى الحديث إشارة إلى أن  
صيامه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينبغي أن يتأسى به فيه إلا من أطاق ما كان  
يطيقه ، وأن من أجهد نفسه فى شىء من العبادة خشى عليه أن يمل فيفضى  
إلى تركه . والمداومة على العبادة وإن قلت أولى من جهد النفس فى كثرتها إذا  
انقطعت ، فالقليل الدائم أكثر من الكثير المنقطع غالباً ، وما قل وكفى خير  
مما كثر وألهى .

## الحديث الحادى والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَا كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنَ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا مَفْطَرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا مِنَ اللَّيْلِ قَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا مَسِسْتُ خَزَّةً وَلَا حَرِيرَةً أَلَيْنَ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا شَمِمْتُ مِسْكَةً وَلَا عَبِيرَةً أَطْيَبَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( عن أنس رضى الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) السائل حميد الطويل ( قال : ما كنت أحب أن أراه من الشهر ) حال كونه ( صائماً إلا رأيته ) صائماً ( ولا ) كنت أحب أن أراه من الشهر حال كونه ( مفطراً إلا رأيته ) مفطراً ( ولا ) كنت أحب أن أراه ( من الليل ) حال كونه ( قائماً إلا رأيته ) قائماً ( ولا ) كنت أحب أن أراه من الليل حال كونه ( نائماً إلا رأيته ) نائماً ، يعنى أنه كان تارة يقوم من أول الليل ، وتارة من وسطه ، وتارة من آخره ، فكان من أراد أن يراه فى وقت من أوقات الليل قائماً أو فى وقت من أوقات الشهر صائماً فراقبه المرة بعد المرة ، فلا بد أن يصادفه قائماً أو صائماً أو نائماً ، على وفق ما أراد أن يراه ، وليس المراد أنه كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قائماً . وأما قول عائشة : وكان إذا صلى صلاة داوم عليها . وكذا قول أنس فى الراوية الأخرى : كان عمله ديمة . فالمراد به ما اتخذه راتباً لا مطلق النافلة ، فلا تعارض . قاله فى الفتح وهذا وجه الجمع بين الحديثين ، وإلا فظاهرهما التعارض ( ولا مسست خزة ) بفتح الخاء والزاي المشددة : هو فى الأصل اسم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خزاً ( ولا حريرة ألين من كف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) بكسر الميم الأولى وفتحها لغتان ( مسكة ولا عبيرة ) والعبير : طيب معمول من أخلاط . ولابن عساكر : ولا عبيرة ، القطعة من

العنبر المعروف (أطيب رائحة من رائحة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقد كان على أكمل الصفات خلقاً وخلقاً ، فهو كل الكمال وجملة الجمال . وفي حديثي الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر ، وأن صوم النفل المطلق لا يختص بزمان إلا مانه عنه ، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصم الدهر ولا قام كل الليل ، ولعله إنما ترك ذلك لثلاث يقتدى به فيشق على أمته ، وإن كان قد أعطى من القوة ماله التزم ذلك لاقتدر عليه ، لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى ، فصام وأفطر وقام ونام ليقتدى به العابدون ، صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً . أشار إلى ذلك المهلب .

## الحديث الثاني والأربعون

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَقَدَّمَ ،  
وَقَالَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَعْدَ مَا كَبِرَ : يَا لَيْتَنِي  
قَبِلْتُ رُخْصَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ  
صِيَامَ دَاوُدَ قَالَ : وَكَانَ لَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : مَنْ لِي بِهِذِهِ  
يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا صَامَ مَنْ صَامَ  
الْأَبَدَ مَرَّتَيْنِ .

( حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، تقدم ، وقال  
في هذه الرواية : فكان عبد الله يقول بعد ما كبر ) بكسر الباء أى عجز عن  
المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه وشق عليه ( ياليتني قبلت رخصة  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) وأخذت بالأخف ( وفي رواية عنه : أنه  
لما ذكر صيام داود ) يعنى كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ( قال : وكان لا يفر )  
أى لا يهرب ( إذا لاقى ) العدو ، أشار به إلى أن الصوم على هذا الوجه لا ينهك  
البدن بحيث يضعف عن لقاء العدو ، بل يستعان بفطر يوم على صيام يوم ،  
فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق . وفي الباب أحاديث تفيد أن صيام  
داود عليه السلام أفضل الصيام . وفي لفظ : لا أفضل من ذلك ، فهو أفضل  
من صوم الدهر . وقد نقل الترمذى عن بعض أهل العلم أنه أشق الصوم  
ويأمن مع ذلك من تفويت الحقوق . وقال ابن عبد السلام : إن صوم الدهر  
أفضل . وبه جزم الغزالي ، لكن تعقبه ابن دقيق العيد بأن الأفعال متعارضة  
المصالح والمفاسد ، وليس كل ذلك معلوماً لنا ومستحضراً ، وإذا تعارضت  
المصالح والمفاسد ففقدار ما بين كل واحد منها فى الحث أو المنع غير محقق  
لنا . فالطريق حينئذ أن نفوض الأمر إلى صاحب الشرع ، ونجرى ما دل  
عليه ظاهر الشرع مع قوة الظاهر هنا ، وأما زيادة الأجر بسببه فيعارضه  
اقتضاء العادة والجبلة للتقصير فى حقوق يعارضها الصوم الدائم ومقادير ذلك

الفائت ، مع أن تقادير الحاصل من الصوم غير معلومة لنا ( قال عبد الله من لي بهذه ) الحصلة الأخيرة وهي عدم الفرار ، أى من يتكفل لي بها ( يا نبي الله ؟ قال وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا صام من صام الأبد مرتين ) استدلل به من قال بكراهة صوم الدهر . قال ابن العربي : إن كان معناه الدعاء فيأويح من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كان معناه الخبر فيأويح من أخبر عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصم ، وإذا لم يصم شرعاً فلم يكتب له ثواب ، لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه نفى عنه الصوم . وقد نفى عنه الفضل ، فكيف يطلب الفضل فيما نفاه صلى الله عليه وآله وسلم . وقال ابن التين : استدلل على كراهته من هذه القصة من أوجه : نفيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الزيادة ، وأمره بأن يصوم ويفطر ، وقوله : لا أفضل من ذلك ، ودعاؤه على من صام الأبد . وفي حديث أبي قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر : لا صام ولا أفطر . وللترمذي : لم يصم ولم يفطر . والمعنى : أنه لم يحصل له أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لأنه أمسك . وإلى كراهة صوم الدهر مطلقاً ذهب إسحق وأهل الظاهر وأحمد ، وشذ ابن حزم فقال : يحرم ، وبلغ عمر أن رجلاً يصوم الدهر ، فأتاه فعلاه بالدرة وجعل يقول : كل يادهر . رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . وفي حديث أبي موسى رفعه : من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد يده . أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان . وظاهره أنها تضيق عليه حصراً له فيها لتشديده على نفسه وحمله عليها ، ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، واعتقاده أن غير سنته أفضل منها ، وهذا الوعيد الشديد فيكون حراماً . وإلى الكراهة مطلقاً ذهب ابن العربي المالكي ، وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر ، وحملوا أخبار النهي على من صامه حقيقة فإنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعيدين . وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة . وروى عن عائشة نحوه . وفيه نظر ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد قال جواباً لمن سألته عن صوم الدهر : لا صام ولا أفطر . وهو يؤذن بأنه ما أجر ولا أثم . وأيضاً فإن أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعاً ، فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها . وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقاً . وإلى ذلك ذهب الجمهور . وذكر في الفتح أدلتهم وتكلم عليها . والراجح هو الأول . والله أعلم .

## الحديث الثالث والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أُمِّ سَلِيمٍ فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَمْنٍ ، قَالَ : أَعِيدُوا سَمْنَكُمْ فِي سِقَائِهِ وَتَمْرَكُمْ فِي وَعَائِهِ فَإِنِّي صَائِمٌ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ ، فَدَعَا لِأُمِّ سَلِيمٍ وَأَهْلِ بَيْتِهَا ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي خُوَيْصَةً ، قَالَ : مَا هِيَ ؟ قَالَتْ : خَادِمُكَ أَنَسٌ ، فَمَا تَرَكَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلَا دُنْيَا إِلَّا دَعَا لِي بِهِ ، اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا وَوَلَدًا وَبَارِكْ لَهُ فَإِنِّي لَمِنْ أَكْثَرِ الْأَنْصَارِ مَالًا . وَحَدَّثَنِي أَبْنَتِي أُمَيَّةُ أَنَّهُ دُفِنَ لِصُلْبِي مَقْدَمَ حَجَّاجِ الْبَصْرَةِ بِضْعٍ وَعِشْرُونَ وَمِائَةً .

( عن أنس رضي الله عنه قال : دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أم سليم ) والدة أنس المذكور واسمها الغميصاء أو الرميضاء أو سهلة . وعند أحمد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على أم حرام ، وهي نخالة أنس ، لكن في بقية الحديث ما يدل على أنها معاً كانتا مجتمعتين ( فأتته بتمر وسمن ) على سبيل الضيافة ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( أعيديوا سمنكم في سقائه ) بكسر السين ، ظرف الماء من الجلد ، وربما جعل فيه السمن والعسل ( و ) أعيديوا ( تمركم في وعائه ، فإنني صائم ، ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة ) وعند أحمد : فصلى ركعتين وصلينا معه ( فدعا لأم سليم وأهل بيتها ، فقالت أم سليم : يا رسول الله إن لي خويصة ) بضم الخاء وفتح الواو وسكون الياء وتشديد الصاد ، تصغير خاصة ، وهو مما اغتفر فيه التقاء الساكنين ، أي الذي يختص بخدمتك ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( ما هي ) الخويصة ( قالت ) هو ( خادمك أنس ) فداع له دعوة خاصة ، وصغرت له لصغر سنه . ولفظ أحمد : خويدمك أنس ادع الله له . قال أنس ( فما ترك خير آخرة ولا ) خير ( دنيا إلا دعا لي به ) وفي حديث عمر : لاني أمر دنيا ولا في أمر آخرة . وعند أحمد : فكان من قوله صلى الله عليه وآله

وسلم ( اللهم ارزقه مالا وولداً وبارك له فإني لمن أكثر الأنصار مالا ) لم يذكر الراوى ما دعا له به من خير الآخرة اختصاراً . ويدل له مارواه ابن سعد بإسناد صحيح عن أنس قال : اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه ، أو أن لفظ بارك إشارة إلى خير الآخرة ، أو المال والولد الصالحان من جملة خير الآخرة لأنهما يستلزمانهما . قاله البرماوى كالكرمانى . وعند الترمذى : كان لأنس بستان يحمل فى السنة مرتين ، وكان فيه ريحان يجىء منه ريح المسك . ولأبى نعيم : إن أرضى لتثمر فى السنة مرتين وما فى البلد شئ يثمر مرتين غيرها . قال أنس ( وحدثنى ابنتى أمينة ) بضم الهمزة وسكون الياء وفتح النون ، تصغير آمنة ( أنه دفن ) بضم الدال من ولدى ( لصلى ) أى غير أسباطه وأحفاده ( مقدم ) مصدر ميمى ، أى أن الذى مات من أول أولاده إلى مقدم ( حجاج ) بن يوسف الثقفى ( البصرة ) سنة خمس وسبعين ، وكان عمر أنس إذ ذاك نيفاً وثمانين سنة ، وقد عاش أنس بعد ذلك إلى سنة ثلاث ، ويقال اثنتين ، ويقال إحدى وتسعين ، وقد قارب المائة ( بضع وعشرون ومائة ) بكسر الباء وقد تفتح ما بين الثلاث إلى التسع . وفى ذكر هذا دلالة على كثرة ما جاء من الولد ، فإن هذا القدر هو الذى مات منهم ، وأما الذين بقوا فعند مسلم ، وإن ولدى وولد ولدى يتعادون على نحو المائة . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وترجم البخارى هذا الحديث بلفظ : من زار قوماً ، أى وهو صائم فى التطوع ، فلم يفطر عندهم . قال فى الفتحة : هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية ، وهى من أقسم على أخيه ليفطر فى التطوع وموقعها أن لا ينل أن فطر المرء من صيام التطوع لتطبيب خاطر أخيه حتم عليه ، بل المرجح أن ذلك إلى من علم حاله من كل منهما أنه يشق عليه الصيام ، ففى عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأولى أن يستمر على صومه . انتهى . وفى هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التحقير ، وتخفة الزأر بما حضر بغير تكلف ، وجواز رد الهدية إذا لم يشق ذلك على المهدى ، وإن أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود فى الهبة . وفيه حفظ الطعام وترك التفریط فيه وجبر خاطر المزور إذا لم يؤكل عنده بالدعاء له ، ومشروعية الدعاء عقب الصلاة ، وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة ، والدعاء بخير الدنيا والآخرة ، والدعاء بكثرة المال والولد ، وأن ذلك لا يتنافى الخير الأخرى



وأن فضل التقليل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص . وفيه زيارة الإمام بعض رعيته ، ودخول بيت الرجل في غيبته ، لأنه لم يذكر في طرق هذه القصة أن أبا طلحة كان حاضراً . وفيه إيثار الولد على النفس ، وحسن التلطف في السؤال ، وأن كثرة الموت في الأولاد لا ينافي إجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم ، لما يحصل من المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى وبمعجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما في إجابة دعوته من الأمر النادر ، وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد ، وكون بستان المدعو له يثمر مرتين في السنة دون غيره . وفيه التاريخ بالأمر الشهير ، ولا يتوقف ذلك على صلاح المؤرخ به . وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد العشر ، خلافاً لمن قصره على ما فيه عقد العشرين .

## الحديث الرابع والأربعون

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا فَقَالَ : يَا أَبَا فَلَانٍ ، أَمَا صُمْتَ سَرَرَ هَذَا الشَّهْرِ ، قَالَ الرَّجُلُ : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ .

( عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً أي عمران أو رجلاً من أصحابه وعمران يسمع ) فقال : يا أبا فلان أما صمت سرر هذا الشهر بفتح السين وكسرهما ، وحكى عياض ضمها وقال : هو جمع سررة ، يقال : سرار الشهر وسراره بكسر السين وفتحها . ذكره ابن السكيت وغيره ، قيل : والفتح أفصح . قاله الفراء . واختلف في تفسيره ، والمشهور أنه آخر الشهر ، وهو قول الجمهور من أهل اللغة والغريب والحديث . وسمى بذلك لاستسرار القمر فيها ، وهى ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين ، يعنى استناره ، وهذا موافق لما ترجم له البخارى هنا ، واستشكل بقوله عليه الصلاة والسلام فى حديث أبى هريرة : لا تقدموا رمضان بيوم أو يومين إلا من كان يصوم صوماً فليصمه . وأجيب بأن الرجل كان معتاد الصيام سرر الشهر أو كان قد نذره فلذلك أمره بقضائه . وقالت طائفة : سرر الشهر أوله . وبه قال الأوزاعى وسعيد بن عبد العزيز فيما حكاه أبو داود . وأجيب بأنه لا يصح أن يفسر سرر الشهر وسراره بأوله ، لأن أول الشهر يشتهر فيه الهلال ويرى من أول الليل ، ولذلك سمي الشهر شهراً لاشتهاره وظهوره عند دخوله . فتسمية ليالى الاشتهار ليالى السرار قلب للغة والعرف . وقد أنكر العلماء ما رواه أبو داود عن الأوزاعى منهم الخطابى . وقيل : السرر وسطه . حكاه أبو داود أيضاً ورجحه بعضهم ، ووجهه بأن السرر : جمع سررة ، وسررة الشيء وسطه . وأيدوه بما ورد من استحباب صوم أيام البيض . ولمسلم عنه : هل صمت من سررة هذا الشهر . وفسر بالأيام البيض . وأجيب بأن الأظهر أنه الآخر كما قال الأكثر لقوله : فإذا

أفطرت فصم يومين من سرر هذا الشهر . والمشار إليه شعبان . ولو كان السرر أوله أو أوسطه لم يفته ( قال الرجل : لا يارسول الله ) ما صمته ( قال : فإذا أفطرت ) أى من رمضان كما عند مسلم ( فصم يومين ) بعد العيد عوضاً عن سرر شعبان ( وفي رواية عنه : من سرر شعبان ) وليس هو برمضان كما ظنه أبو النعمان . ونقل الحميدى عن البخارى أنه قال شعبان أصح . وقال الخطابى : ذكر رمضان هنا وهم لأن رمضان يتعين صوم جميعه . ورواة الحديث الأول بصريون ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى أيضاً .

### الحديث الخامس والأربعون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

( عن جابر رضى الله عنه أنه قيل له ) القائل محمد بن عباد الخزومى بفتح العين وتشديد الموحدة ( أنهى النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم ) زاد مسلم : ورب هذا البيت . وللنسائى : ورب الكعبة . وعزاها فى العمدة لمسلم فوهم ، والظاهر أنه نقله بالمعنى . والمعنى أن ينفرد بصومه . والحكمة فى كراهة إفراده بالصوم خوف أن يضعف إذا صامه عن الوظائف المطلوبة منه فيه ، ومن ثم خصصه البيهقى والماوردي وابن الصباغ والعمرانى نقلاً عن مذهب الشافعى بمن يضعف به عن الوظائف وتزول الكراهة بجمعه مع غيره ، لكن التعليل بأن الصوم يضعف عن الوظائف المطلوبة يوم الجمعة يقتضى أنه لافرق بين الأفراد والجمع . وأجاب فى شرح المذهب بأنه إذا جمع الجمعة وغيرها حصل له بفضيلة صوم غيره ما يجبر ما حصل فيها من النقص . وقيل : الحكمة فيه أنه لا يتشبه باليهود فى إفرادهم صوم يوم الاجتماع فى معبدهم . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه فى الصوم .

### الحديث السادس والأربعون

عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ ، فَقَالَ : أَصُمْتَ أَمْسَ ؟ قَالَتْ : لَا ، قَالَ : أَتُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا ؟ قَالَتْ : لَا ، قَالَ : فَافْطِرِي .

( عن جويرية بنت الحارث ) تصغير جارية ، المصطلقية ، زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس لها في البخارى من روايتها سوى هذا الحديث ( رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة ، فقال ) لها ( أصمت أمس ) بكسر سين أمس على لغة الحجاز ، أى يوم الخميس ( قالت ) جويرية ( لا : قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( تريدن أن تصومين غداً ) أى يوم السبت ( قالت : لا ، قال صلى الله عليه وآله وسلم وآله ( وسلم : فافطرى ) وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي . وعن أبي هريرة رضى الله عنه عند البخارى قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يصوم يوماً بعده . والحديث له طرق وألفاظ . واختلف فى صوم هذا اليوم على أقوال : كراهته مطلقاً وإباحته مطلقاً ، وهو قول مالك وأبى حنيفة ومحمد بن الحسن ، وكراهة إفراده وهو مذهب الشافعية ، والرابع : أن النهى مخصوص بمن يتحرى صيامه ويخصه دون غيره ، وهذا يردده حديث الباب . والخامس : أنه يحرم إلا لمن صام قبله أو بعده أو وافق عادته ، وهو قول ابن حزم لظواهر الأحاديث . قال فى الفتح بعد ما ذكر مذهب السلف والخلف فى هذه المسألة وذكر أدلتهم مانصه : وأقوى الأقوال وأولها بالصواب أولها ، يعنى منع إفراد يوم الجمعة بصوم ، قال : وفيه صريحاً حديثان : أحدهما رواه الحاكم وغيره عن أبى هريرة مرفوعاً : يوم الجمعة يوم عيدكم فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده . والثانى رواه ابن أبى شيبه بإسناد حسن عن على قال : من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر . انتهى .

## الحديث السابع والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ : هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْتَصُّ مِنَ الْأَيَّامِ شَيْئاً ؟ قَالَتْ : لَا ، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً ، وَأَيْكُمْ يُطِيقُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُطِيقُ .

( عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت ) السائل علقمة بن قيس النخعي ( هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يختص من الأيام شيئاً ) بالصوم كالسبت مثلاً ( قالت : لا ) ويشكل عليه صوم الاثنين والخميس الوارد عند أبي داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان عنها . وأجيب بأنه استثناء من عموم قول عائشة : لا . وأجاب في الفتح باحتمال أن يكون المراد بالأيام المسئول عنها الثلاثة من كل شهر ، فكان السائل لما سمع أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر سأل عائشة : هل كان يختصها بالبيض ؟ فقالت : لا ( كان عمله ديمة ) بكسر الدال وسكون الياء ، أى دائماً ( وأيكم يطيق ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطيق ) وفي رواية جرير : وأيكم يستطيع في الموضعين معناه أن اختلاف حاله في الإكثار من الصوم ثم من الفطر كان مستداماً مستمراً ، وقيل : إنه كان لا يقصد ابتداء إلى يوم بعينه فيصومه ، بل إذا صام يوماً بعينه كالخميس مثلاً داوم على صومه . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون إلا الأولين فبصريان ، وإسناده مما عدوه من أضح الأسانيد . وأخرجه البخاري في الرقاق ، ومسلم في الصوم ، وأبو داود في الصلاة .

## الحديث الثامن والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ .

( عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم قالا : لم يرخص ) مبنياً للمنعول ولم يضيفناه إلى الزمن النبوي ، فهو موقوف كما جزم به ابن الصلاح في نحوه مما لم يصف . والمعنى حينئذ : لم يرخص من له مقام الفتوى في الجملة ، لكن جعله الحاكم من المرفوع . قال النووي في شرح المهذب : وهو القوي ، يعنى من حيث المعنى . وهو ظاهر استعمال كثير من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه . واعتمده الشيخان في صحيحيهما . وأكثر منه البخاري . وقال التاج بن السبكي : إنه الأظهر . وإليه ذهب الإمام فخر الدين الرازي . وقال ابن الصباغ في العدة : إنه الظاهر . والمعنى هنا : لم يرخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( في أيام التشريق ) وهى الأيام الثلاثة التى بعد يوم النحر ( أن يصمن ) أى يصام فيهن ، ولذا بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ينادى : « إنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل فلا يصومن أحد » رواه أصحاب السنن . وروى أبو داود عن عقبة بن عامر مرفوعاً : « يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام ، وهى أيام أكل وشرب » . وفى حديث عمرو بن العاصى عند أبى داود وصححه ابن خزيمة والحاكم أنه قال لابنه عبد الله فى أيام التشريق : إنها الأيام التى نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومهن وأمر بفطرهن . وقد قال الطحاوى بعد أن أخرج أحاديث النهى عن ستة عشر صحابياً : فلما ثبت بهذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النهى عن صيام أيام التشريق ، وكان نهيه عن ذلك بمنى والحاج مقيمون بها وفيهم المتمتعون والقارنون ، ولم يستثن منهم متمتعاً ولا قارناً ، دخل المتمتعون والقارنون فى ذلك . انتهى . قال فى الفتح : وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالإذن وعموم الحديث المشعر بالنهى وفى تخصيص عموم المتواتر بعموم الآحاد نظر لو كان الحديث مرفوعاً فكيف ، وفى كونه مرفوعاً نظر ، فعلى هذا يترجح القول بالجواز ، وإلى

هذا جنح البخارى . انتهى . وتقدم آنفاً أن الصحيح أن الحديث له حكم المرفوع حكماً . وقال الشوكانى فى نيل الأوطار : وقد استدلل القائلون بجواز صوم أيام التشريق للتمتع بحديث عائشة وابن عمر . وهذه الصيغة لها حكم الرفع . وقد أخرجه الدارقطنى والطحاوى باللفظ : رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق . وفى إسناد يحيى ابن سلام ، وليس بالقوى ، ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية . قالوا : وحمل المطلق على المقيد واجب ، وكذا بناء العام على الخاص . وهذا أقوى المذاهب . وأما القائلون بالجواز مطلقاً فأحاديث الباب جميعها ترد عليه . انتهى . وذكر القسطلانى فى النهى عن صيام هذه الأيام والأمر بالأكل والشرب فيها سرّاً حسناً لم نطول بذكره هنا ( إلا لمن لم يجد الهدى ) وفى رواية أبى عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوى : إلا لمتنع أو محصر ، أى فيجوز له صيامها وهذا مذهب مالك . والرواية الثانية عن أحمد ، واختاره ابن عبدوس فى تذكرته ، وصححه فى الفائق ، وقدمه فى المحرر والرعاية الكبرى . وقال ابن منجاء فى شرحه : إنه المذهب ، وهو قول الشافعى القديم لحديث الباب . قال فى الروضة : وهو الراجح دليلاً والصحيح من مذهب الشافعى وهو القول الجديد . ومذهب الحنفية أنه يحرم صومها لعموم النهى . وهو الرواية عن أحمد . قال الزركشى الحنبلى : وهى التى ذهب إليها أحمد أخيراً . قال فى المبهج : وهى الصحيحة . انتهى .

## الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ تَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ .

( عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية ) يحتمل أنهم اقتدوا في صيامه بشرع سالف ، ولذا كانوا يعظمونه بكسوة البيت الحرام فيه ( وكان رسول الله صلى الله عليه وآله ) ( وسلم يصومه ) أى عاشوراء . زاد أبو الوقت وذو وابن عساكر : في الجاهلية . قال في القاموس : هو عاشر المحرم أو تاسعه . انتهى . والأول هو قول الخليل ، والاشتقاق يدل عليه ، وصومه مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وذهب ابن عباس إلى الثانى . وقال الضحاك : عاشوراء يوم التاسع ، قيل : لأنه مأخوذ من العشر بالكسر فى أوراد الإبل ، تقول العرب : وردت الإبل عشراً إذا وردت ربعاً وإن رعت ثلاثاً وفى الرابع وردت قالوا وردت خساً لأنهم حسبوا فى كل هذه بقية اليوم الذى وردت فيه قبل الرعى وأول اليوم الذى ترد فيه بعده ، وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء ، وهذا كقوله : « الحج أشهر معلومات » على القول بأنها شهران وعشرة أيام . وفى الفتح اختلف أهل الشرع فى تعيينه ، فقال الأكثر : هو اليوم العاشر . قال القرطبي : صار هذا اللفظ علماً على اليوم العاشر . وقال ابن المنير : الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم ، وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية ، وقيل : هو اليوم التاسع . وعن ابن عباس مثله . انتهى . والراجح هو الأول كما يظهر من الفتح ( فلما قدم المدينة ) وكان قدومه بلا ريب فى ربيع الأول ( صامه ) على عادته وأمر ( الناس ) ( بصيامه )



في أول السنة الثانية ( فلما فرض رمضان ) أى صيامه في الثانية في شهر شعبان  
( ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه ) فعلى هذا لم يقع الأمر  
بصومه إلا في سنة واحدة ، وعلى تقدير صحة القول بفرضيته فقد نسخ ولم يرو  
أنه صلى الله عليه وآله وسلم جدد للناس أمراً بصيامه بعد فرض رمضان ، بل  
تركهم على ما كانوا عليه من غير نهى عن صيامه ، فإن كان أمره صلى الله عليه  
وآله وسلم بصيامه قبل فرض صيام رمضان للوجوب فإن بنى على أن الوجوب  
إذا نسخ هل ينسخ الاستحباب أم لا ، فيه اختلاف مشهور ، وإن كان أمره  
للاستحباب فيكون باقياً على الاستحباب . وهذا الحديث أخرجه النسائي .

## الحديث الخمسون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ ، فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالُوا : يَوْمٌ صَالِحٌ . هَذَا يَوْمٌ نَجَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ عُلُوِّهِمْ فَصَامَهُ مُوسَى ، قَالَ : فَإِنَّا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ ، فَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ) فأقام إلى يوم عاشوراء من السنة الثانية ( فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم لهم ( ما هذا ) الصوم ( قالوا : هذا يوم صالح ، هذا يوم نجى الله بنى إسرائيل ) ولمسلم : موسى وقومه ( من علوهم ) فرعون حيث أغرق في النيم ( فصامه موسى ) زاد مسلم في روايته : شكرًا لله تعالى ، فنحن نصومه . وعند البخارى في الهجرة : ونحن نصومه تعظيمًا . وزاد أحمد من حديث أبى هريرة : وهو اليوم الذى استوت فيه السفينة على الجودى فصامه نوح شكرًا ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( فإننا أحق بموسى منكم ، فصامه ) كما كان يصومه قبل ذلك ( وأمر ) الناس ( بصيامه ) فيه دليل لمن قال : كان قبل النسخ واجبًا ، لكن أوجب بحمل الأمر هنا على الاستحباب ، وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقًا لليهود بمجرد قولهم ، بل كان يصومه قبل ذلك ، كما وقع التصريح به فى حديث عائشة . وجوز المازرى نزول الوحي على وفق قولهم ، أو تواتر عنده الخبر ، أو صامه باجتهاده ، أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام ، والأحقية باعتبار الاشتراك فى الرسالة والأخوة فى الدين والقرابة الظاهرة دونهم ، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم أطوع وأتبع للحق منهم .

وهذا آخر كتاب الصوم ، ولم يذكر المأثن فيه حديث صوم أيام البيض ، مع أنه موجود فى الصحيح ، وبوب له البخارى ، فأقول البيض صفة لمخدوف وهو الليالى ، وسميت بذلك لأنها مقمرة لا ظلمة فيها ، وهى ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ليلة البدر وما قبلها وما بعدها لكون

القمر فيها من أول الليل إلى آخره ، ويقال الأيام البيض أيضاً . وفيه بحث ذكره القسطلاني وغيره . وفي هذه المسألة حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري قال : أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أنام . وليست الوصية بذلك خاصة بأبي هريرة ، فقد وردت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم بالثلاث أيضاً لأبي ذر كما عند النسائي ، ولأبي الدرداء كما عند مسلم ، وقيل في تخصيص الثلاث بالثلاثة لكونهم فقراء لآمال لهم ، فوصاهم بما يليق بهم وهو الصوم والصلاة ، وهما من أشرف العبادات البدنية ، ولم يعين في هذا الحديث الأيام بل أطلقها . وورد التقييد في الأحاديث الأخرى ، منها عند النسائي وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة : إن كنت صائماً فصم الغر ، أي البيض . وفيه موسى بن طلحة . واختلف فيه اختلافاً كثيراً بينه الدارقطني . وفي بعض طرقه : فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة . وعنده أيضاً من حديث جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر وأيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة . وإسناده صحيح . قال السبكي : والحاصل أنه يسنّ صوم ثلاثة أيام من كل شهر وأن تكون أيام البيض ، فإن صامها أتى بالسنتين ، وتترجح البيض بكونها وسط الشهر ، ووسط الشيء أعدله ، ولأن الكسوف غالباً يقع فيها . وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع . وسئل الحسن البصري : لم صام الناس الأيام البيض وأعرابي يسمع . فقال الأعرابي : لأنه لا يكون الكسوف إلا فيهنّ ، ويجب الله أن لا تكون في السماء آية إلا كان في الأرض عبادة . والاحتياط صوم الثاني عشر مع أيام البيض ، لأن في الترمذي أنها الثانية عشر والثالث عشر والرابع عشر . ورجح بعضهم صيام الثلاثة في أول كل شهر ، لأن المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع . وفي حديث ابن مسعود عند أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر . وقال بعضهم : يصوم من أول كل عشرة أيام . وفي حديث ابن عمرو عند النسائي : صم من كل عشرة أيام يوماً . وروى أبو داود والنسائي من حديث حفصة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام : الاثنين والخميس

والاثنتين من الجمعة الأخرى . وروى الترمذى عن عائشة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر : السبت والأحد والاثنتين . ومن الشهر الآخر : الثلاثاء والأربعاء والخميس . وقد جمع البيهقي بين ذلك وبين ما قبله بما فى مسلم عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، ما يبالي من أى الشهر صام . قال : فكل من رآه فعل نوعاً ذكره . وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطلقت . وروى أبو داود عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنى أن أصوم ثلاثة أيام من كل شهر أولها الاثنتين والخميس . والمعروف من قول مالك كراهة تعيين أيام النفل ، أو يجعل لنفسه شهراً أو يوماً يلتزم صومه . وروى عنه كراهة تعمد صيام أيام البيض ، وقال : ما كان ببلدنا وروى عنه أنه كان يصومها وأنه كتب إلى الرشيد يحضه على صومها . قال ابن رشد : إنما كرهها لسرعة أخذ الناس بمذهبه ، فيظن الجاهل وجوبها ، والمشهور من مذهبه استحباب ثلاثة أيام من كل شهر ، وكراهة كونها البيض ، لأنه كان يفر من التحديد . وقال الماوردى : ويسنّ صوم أيام السود الثامن والعشرين وتالييه . وينبغي أيضاً أن يصام معها السابع والعشرون احتياطاً . وخصت أيام البيض وأيام السود بذلك لتعميم ليلى الأولى بالنور وليالى الثانية بالسواد ، فناسب صوم الأولى شكراً والثانية لطلب كشف السواد ، ولأن الشهر ضيف قد أشرف على الرحيل فناسب تزويده بذلك . والحاصل مما سبق أقوال : استحباب ثلاثة أيام من الشهر غير معينة . الثانى : استحباب الثالث عشر وتالييه ، وهو مذهب الشافعى وأصحابه وابن حبيب المالكى وأبى حنيفة وصاحبيه وأحمد . والثالث : استحباب الثانى عشر وتالييه ، وهو فى الترمذى . الرابع : استحباب ثلاثة أيام من أول الشهر . الخامس : السبت والأحد والاثنتين من أول شهر ، ثم الثلاثاء والأربعاء والخميس من أول الشهر الذى يليه . السادس : استحبابها فى آخر الشهر . السابع : أولها الخميس والاثنتين والخميس . الثامن : الاثنتين والخميس والاثنتين . من الجمعة الأخرى . والتاسع : أن يصوم من أول كل عشرة أيام يوماً . ذكره

القسطلاني آخذاً من فتح الباري من غير عزو إليه كما هو عادته في غالب المواضع من كتابه هذا مع تصرف فيه . قال الحافظ : قال شيخنا في شرح الترمذى : حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال . ثم ذكر ما ذكرنا ، ثم قال : بقى قول آخر وهو آخر ثلاثة أيام من الشهر فتمت عشرة . انتهى . وهذا كالقول السادس الماضى . وذكر الحافظ عوضه أول يوم والعاشر والعشرون .

## كتاب صلاة التراويح

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ لَيْلَةً فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ وَصَلَّى رِجَالُ بِصَلَاتِهِ ، تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ . وَبَيْنَهُمَا مُخَالَفَةٌ فِي اللَّفْظِ ، وَقَالَ فِي آخِرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ : فَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( كتاب صلاة التراويح ) \*

في ليالى رمضان ، جمع ترويقة ، وهى المرة الواحدة من الراحة ، كنسليمة من السلام ، وهى فى الأصل اسم للجلسة ، وسميت الصلاة فى الجماعة فى ليالى رمضان « التراويح » لأنهم كانوا أول ما اجتمعوا عليها يستريحون بين كل تسليمتين . وقد عقد محمد بن نصر فى قيام الليل بابين لمن استحب التطوع لنفسه بين كل ترويحتين ولمن كره ذلك . وحكى فيه عن يحيى بن بكير عن الليث : أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصلى الرجل كذا وكذا ركعة .

( عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج ) من حجرته إلى المسجد ( ليلة ) من ليالى رمضان ( من جوف الليل فصلى فى المسجد وصلى رجال بصلاته ، تقدم هذا الحديث فى كتاب الصلاة ، وبينهما مخالفة فى اللفظ ) ولفظ هذا الحديث : فأصبح الناس فتحديثوا ، فاجتمع أى فى الليلة الثانية أكثر منهم فصلوا معه ، فأصبح الناس فتحديثوا ، أى بذلك ، فكثرت أهل المسجد من الليلة الثالثة ، فخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فصلى ، فصلوا بصلاته ، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله ، أى ضاق ، حتى خرج لصلاة الصبح ، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ، أى فى صدر الخطبة ، ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ولكنى خشيت أن تفرض - أى صلاة التراويح فى جماعة - عليكم فتعجزوا عنها . أى فتركوها مع القدرة . وظاهر قوله هذا أنه توقع تركب

افتراض قيام رمضان في جماعة على مواظبتهم عليه ، وفي ارتباط افتراض العبادة بالمواظبة عليه أشكال . قال أبو العباس القرطبي : معناه تظنونه فرضاً للمداومة ، فيجب على من يظنه كذلك كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحريمه وجب عليه العمل بذلك . وقيل : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه أنه إذا ثبت على شيء من أعمال القرب واقتدى الناس به في ذلك العمل فرض عليهم . ولذا قال : خشيت أن تفرض عليكم . انتهى . واستبعد ذلك في شرح التقرير وأجاب بأن الظاهر أن المانع له صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس يستحلون متابعتهم ويستعذبونها ويستسهلون الصعب منها ، فإذا فعل أمراً سهلاً عليهم فعله لمتابعتهم فقد يوجب الله عليهم لعدم المشقة فيه في ذلك الوقت ، فإذا توفي زال عنهم ذلك النشاط وحصل لهم الفتور ، فشق عليهم ما كانوا استسهلوه لا إنه يفرض عليهم ولا بد كما قال القرطبي ، وغايته أن يصير ذلك الأمر مرتقباً متوقعاً ، قد يقع وقد لا يقع . واحتمال وقوعه هو الذي منعه صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك ، قال : ومع هذا فالمسألة مشكلة ولم أر من كشف الغطاء في ذلك . وأجاب في الفتح بأن الخوف افتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنفل في الليل ، ويؤى إليه قوله في حديث زيد بن ثابت : « حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم » فنعمهم من التجميع في المسجد إشفافاً عليهم من اشتراطه ، وأمن مع إذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم ( وقال في آخر هذه الرواية : فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأمر على ذلك ) أن كل أحد يصلي قيام رمضان في بيته منفرداً ، حتى جمع عمر رضي الله عنه الناس على أبي بن كعب فصلى بهم جماعة ، واستمر العمل على ذلك . وعن عائشة عند البخاري في باب تحريض النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب من أبواب التهجد بلفظ : فلما أصبح قال : قد رأيت الذي صنعت ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم . قالت عائشة : وذلك في رمضان . واستدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في المسجد في جماعة لكونه صلى الله عليه وآله وسلم صلى معه ناس في تلك الليالي وأقرهم على ذلك ، وإنما تركه لمعنى قد أمن بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم

وهو خشية الافتراض . وبهذا قال الشافعي وجمهور أصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية . وقد روى ابن أبي شيبه فعله عن عليّ وابن مسعود وأبي ابن كعب وسويد بن غفلة وغيرهم ، وأمر به عمر بن الخطاب ، واستمر عليه عمل الصحابة وسائر المسلمين ، وصار من شعار الظاهر كصلاة العيد . وذهب آخرون إلى أن فعلها فرادى في البيت أفضل لكونه صلى الله عليه وآله وسلم واطب على ذلك ، وتوفي والأمر على ذلك حتى مضى صدر من خلافة عمر . وقد اعترف عمر بأنها منفضولة . وبهذا قال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية . وأجيب بأن ترك المواظبة على الجماعة إنما كان لمعنى ، وقد زال ، وبأن عمر لم يعترف بأنها منفضولة . وقوله : « والتي ينامون عنها أفضل » ليس فيه ترجيح الانفراد ولا ترجيح فعلها في البيت ، وإنما فيه ترجيح آخر الليل على أوله كما صرح به الراوى بقوله : يريد آخر الليل . وفرق بعضهم بين من يثق بانتباهه وبين من لا يثق به . كذا في القسطلاني . وحديث عمر أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري عامل عمر على بيت مال المسلمين ، ولفظه بتمامه هكذا أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد ، أى النبوى ، فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلى الرجل لنفسه ، ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط ، وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، فقال عمر رضى الله عنه : إني أرى لوجعت هؤلاء على قارئ واحد لكان ، أى ذلك أمثل ، أى أفضل من تفرقهم ، لأنه أنشط لكثير من المصلين . واستنبط ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كرهه لهم خشية افتراضه عليهم . ثم عزم — أى عمر — على ذلك ، فجمعهم ، يعنى سنة أربع عشرة من الهجرة على أبي بن كعب أى يصلى بهم ، إما لكونه أقرأهم ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : يؤمهم أقرأهم لكتاب الله . وعند سعيد بن منصور أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلى بالرجال ، وكان تميم الداري يصلى بالنساء . وعند البيهقي : وعلى النساء سلمان بن أبي حثمة . وهو محمول على التعدد قال عبد الرحمن بن عبد القاري : ثم خرجت معه — أى عمر — ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، أى إمامهم . وفيه إشعار بأن عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم ، ولعله كان يرى أن فعلها في بيته ، ولا سيما في آخر الليل ،



أفضل . قال عمر لما رآهم : نعم البدعة هذه . قال القسطلاني : سماها بدعة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنّ لهم الاجتماع لها ، ولا كانت في زمن الصديق ، ولا أول الليل ولا كل ليلة ، ولا هذا العدد ، وقيام رمضان ليس بدعة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر . وإذا اجتمع الناس مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة والفرقة التي ينأمون عنها ، أي عن صلاة التراويح أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل . هذا تصريح منه رضى الله عنه بأفضلية صلاتها في أول الليل على آخره ، لكن ليس فيه أن فعلها فرادى أفضل من التجميع ، وكان الناس يقومون أوله . انتهى . ولم يذكر في هذا الحديث عدد الركعات التي كان يصلي بها أبي . والمعروف وهو الذي عليه الجمهور أنه عشرون ركعة بعشر تسليمات وذلك خمس ترويعات ، كل ترويجة أربع ركعات بتسليمتين غير الوتر وهو ثلاث ركعات . وفي سنن البيهقي بإسناد صحيح كما قال ابن العراقي في شرح التقریب عن السائب بن يزيد رضى الله عنه قال : كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة وفي الموطأ عن يزيد بن رومان قال : كان الناس يقومون في زمن عمر رضى الله عنه بثلاث وعشرين . وفي رواية : بإحدى عشرة . وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يقومون بإحدى عشرة ثم قاموا بعشرين وأوتروا بثلاث . وقد عدلوا ما وقع في زمن عمر رضى الله عنه كالإجماع . وفي مصنف ابن أبي شيبة وسنن البيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوتر . لكن ضعفه البيهقي وغيره برواية أبي شيبة جد ابن أبي شيبة . قال الحافظ في الفتح : وقد عارضه حديث عائشة الصحيح : ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ، مع كون عائشة أعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلا من غيرها . وفيه أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة . ولا ينافي ذلك حديثها : كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر يتعبد فيسه ما لا يتعبد في غيره ، لأنه يحمل على التطويل في الركعات دون الزيادة في العدد . انتهى . قال الحلبي : والسر في كونها عشرين أن الرواتب في غير رمضان عشر ركعات فضوعفت لأنه وقت جدّ وتشمير . وفهم مما سبق من أنها بعشر تسليمات

أنه لو صلاها أربعاً أربعاً بتسليمة لم يصح . وبه صرح الإمام النووي في الروضة لشبهها بالفرض في طلب الجماعة ، فلا تغير عما ورد بخلاف نظيره في سنة الظهر والعصر . واختار مالك أن تصلي ستاً وثلاثين ركعة غير الوتر ، وقال : إن عليه العمل بالمدينة . وقد قال المالكية : كانت ثلاثاً وعشرين ثم جعلت تسعاً وثلاثين ، أى بالشفع والوتر فيهما . وذكر في النوادر عن ابن حبيب أنها كانت أولاً إحدى عشرة ركعة ، إلا أنهم كانوا يطيلون القراءة ، فتقل عليهم ذلك فزادوا في أعداد الركعات وخففوا القراءة وكانوا يصلون عشرين ركعة غير الشفع والوتر بقراءة متوسطة ثم خففوا القراءة وجعلوا عدد ركعاتها ستاً وثلاثين غير الشفع والوتر ، قال : ومضى الأمر على ذلك . انتهى . وفي مصنف ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال : أدركت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز وأبان بن عثمان يصلون ستاً وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث ، وإنما فعل أهل المدينة هذا لأنهم أرادوا مساواة أهل مكة ، فإنهم كانوا يطوفون سبعا بين كل ترويحتين ، فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات . وقد حكى الولي بن العراق أن والده الحافظ لما ولي إمارة مسجد المدينة أحيا سنتهم القديمة في ذلك ، مع مراعاة ما عليه الأكثر ، فكان يصلي التراويح أول الليل بعشرين ركعة على المعتاد ، ثم يقوم آخر الليل في المسجد بست عشرة ركعة ، فيختم في الجماعة في شهر رمضان ختمتين . واستمر على ذلك عمل أهل المدينة ، فهم عليه إلى الآن . فنسأل الله الكريم المنان أن يبلغنا صلاتها كذلك في ذاك المكان في عافية وأمان ، استودعه تعالى ذلك ونعمة الإسلام . وقد قال النووي : قال الشافعي والأصحاب : لا يجوز ذلك ، أى صلاتها ستاً وثلاثين ركعة لغير أهل المدينة ، لأن لأهلها شرفاً بهجرته صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا يخالفه قول الشافعي المروي عنه في المعرفة للبيهقي : وليس في شيء من هذا ضيق ولا حرج ينتهي إليه لأنه نافلة ، فإن أطالوا القيام وأقلوا السجود فحسن ، وهذا أحب إليّ ، وإن أكثروا الركوع والسجود فحسن . وقول الحلبي : ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضاً لأنهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المنافسة كما ظن بعضهم . قال : والاقتصار على عشرين مع القراءة فيها بما يقرؤوه غيره في

ست وثلاثين ركعة أفضل لفضل طول القيام على كثرة الركوع والسجود .  
وعن الشافعي أيضاً فيما رواه عنه الزعفراني : رأيت الناس يقومون بالمدينة  
بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق . انتهى .  
وقال الحنابلة : والتراويح عشرون ولا بأس بالزيادة نصاً عن الإمام أحمد .  
انتهى كلام القسطلاني بتامه على حديث عمر بن الخطاب .

وفي الفتح : وفي الموطأ عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها  
إحدى عشرة . ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر ، وزاد فيه : وكانوا  
يقراءون بالمئين ويقومون على العصي من طول القيام . ورواه محمد بن نصر  
المروزي من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن يوسف فقال : ثلاث عشرة .  
ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال : إحدى وعشرين .  
وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد : عشرين ركعة .  
وهذا محمول على غير الوتر . وعن يزيد بن رومان قال : كان الناس في زمان  
عمر يقومون بثلاث وعشرين . وروى محمد بن نصر عن عطاء : أدركتهم  
في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر . والجمع بين هذه  
الروايات ممكن باختلاف الأحوال . ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل  
القراءة وتخفيفها ، فحيث تطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس . وبذلك  
جزم الداودي وغيره . والعدد الأول موافق لحديث عائشة ، والثاني قريب  
منه ، والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر ، فكان  
تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث . وقال الترمذي : أكثر ما قيل فيه أنها تصلى  
إحدى وأربعين ركعة ، يعني بالوتر ، كذا قال . وقد نقل ابن عبد البر عن  
الأسود بن يزيد : يصلى أربعين ويوتر بسبع ، وقيل ثمان وثلاثين . وهذا  
يمكن رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر ، لكن صرح في رواية بأنه يوتر  
بواحدة فتكون أربعين إلا واحدة . قال مالك : وعلى هذا العمل منذ بضع  
ومائة . وعن مالك : ستة وأربعين وثلاث الوتر ، وهو المشهور عنه .  
وروى ابن وهب عن العمري عن نافع قال : لم أدرك الناس إلا وهم يصلون  
تسعاً وثلاثين ويوترون بثلاث . وعن زرارة بن أوفى أنه كان يصلى بهم  
بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر . وعن سعيد بن جبير : أربعاً وعشرين ، وقيل  
ست عشرة غير الوتر . وروى عن أبي مجلز عن محمد بن نصر . وأخرج

من طريق محمد بن إسحق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال : كنا نصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة . قال ابن إسحق : وهذا أثبت ما سمعت في ذلك ، وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليل . انتهى كلام الفتح . وقال شيخ الإسلام ابن القيم رحمه الله تعالى في بعض فتاواه : إن نفس قيام رمضان لم يؤقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه عدداً معيناً ، بل هو كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة ، كان يطيل الركعات ، فلما جمعهم عمر على أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث ، وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات ، لأن ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة ، ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ويوترون بثلاث ، وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث ، وهذا شائع ، فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن ، والأفضل يختلف باختلاف أحوال المصلين ، فإن كان فيهم احتمال لطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الأفضل ، وإن كانوا لا يحتملون فالقيام بعشرين هو الأفضل وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين ، فإنه وسط بين العشر والأربعين ، وإن قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ، ولا يكره شيء من ذلك . وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره . ومن ظن أن قيام رمضان فيه عدد مؤقت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزداد عليه ولا ينقص فقد أخطأ ، فإذا كانت هذه السعة في نفس عدد القيام فكيف الظن بزيادة القيام لأجل دعاء القنوت أو تركه ، كل ذلك سائغ حسن ، وقد ينشط الرجل فيكون الأفضل في حقه تطويل العبادة ، وقد لا ينشط فيكون الأفضل في حقه تخفيفها . انتهى كلامه . وهذا الكلام أعدل الكلمات وأقربها إلى الإنصاف وأبعدها عن الاعتساف .

قال السيد العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير اليمنى رحمه الله في « سبل السلام شرح بلوغ المرام » : إن من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان استدلل بحديث جابر بن عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في شهر رمضان ثم انتظروه من الليلة القابلة فلم يخرج وقال : « إني خشيت أن يكتب عليكم الوتر » رواه ابن حبان ، وليس فيه دليل على

كيفية ما يفعلونه ولا كميته ، فإنهم يصلونها جماعة عشرين ركعة يتر وحون بين كل ركعتين ، ثم رد على ذلك ، ثم قال : إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذى جعلها جماعة على معين وسماها بدعة ، وقوله : نعم البدعة ، فليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة . ويتعين حمل قوله « بدعة » على جماعة لهم معينين وإلزامهم بذلك ، لا إنه أراد أن الجماعة بدعة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع بهم . وليس في العشرين رواية مرفوعة ، بل حديث عائشة المتفق عليه : إنه ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة . فعرفت من هذا أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذى اتفق عليه الأكثر بدعة . نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف ، والجماعة في نافلته لا تنكر ، فقد اتم ابن عباس وغيره به صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل ، لكن جعل هذه الكيفية والكمية والمحافظة عليها هو الذى نقول إنه بدعة . انتهى . وقد بسطت القول على ذلك في كتابي « الانتقاد الرجيع لشرح الاعتقاد الصحيح » وشرحت على بلوغ المرام المسمى بمسك الختام . وفي البخارى : قال ابن شهاب : فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأمر على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبى بكر وصدرأ من خلافة عمر رضى الله عنهما . قال القسطلانى : أى على ترك الجماعة في التراويح . ولفظ الفتح : ولأحمد في رواية ابن أبى ذئب عن الزهرى في هذا الحديث : ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع الناس على القيام . وأما ما رواه ابن وهب عن أبى هريرة : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد ، فقال : ما هذا ؟ فقليل : ناس يصلون بهم أبى بن كعب ، فقال : أصابوا ونعم ما صنعوا . ذكره ابن عبد البر ، وفيه مسلم بن خالد . والمحفوظ أن عمر هو الذى جمع الناس على أبى بن كعب ، وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان . وأما ما رواه ابن أبى شيبه من حديث ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى في رمضان عشرين ركعة والوتر . فإسناده ضعيف ، وقد عارضه حديث عائشة هذا الذى في الصحيحين ، مع كونها أعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلاً من غيرها . قال ابن التين وغيره : استنبط عمر ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالى ، وإن كان كره ذلك لهم فإنما كرهه خشية أن يفرض عليهم ،

وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر ، فلما مات حصل الأمن من ذلك ، ورجح عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة . ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين . وإلى قول عمر « جنح الجمهور » قال ابن بطلال : قيام رمضان سنة ، لأن عمر أخذه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم . انتهى . وقال عمر : نعم البدعة . وفي بعض الروايات : نعمت البدعة . والبدعة أصلها ما حدث على غير مثال سبق ، وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة ، والتحقيق أنها إن كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة ، وإن كانت مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبة ، وإلا فهي من قسم المباح ، وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة . انتهى كلام الفتح . زاد القسطلاني : وهي خمسة : واجبة ومندوبة ومحرمة ومكروهة ومباحة . وحديث « كل بدعة ضلالة » من العام المخصوص . وقد رغب فيها عمر بقوله : نعم البدعة . وهي كلمة تجمع المحاسن كلها . كما أن « بئس » تجمع المساوي كلها . وقيام رمضان ليس بدعة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر . وإذا اجتمع الصحابة مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة . انتهى . وهذا كلام متعقب ، لأن الأحاديث الصحاح الواردة في ذم البدع مطلقة عامة لم تنقيد ولم تخصص بشيء في رواية ولا طريق ، وليس لأحد أن يخص ويقيّد مطلقا الشرع وعمومات الأدلة الصحيحة برأي يراه واجتهاد يجتهد ، والذم لها يقتضي أن لا يكون شيء منها مستحسناً أبداً ، ولهذا لم يقل جماعة من السلف والخلف والمحدثين بتقسيم البدع إلى خمسة أنواع أو ما يزيد عليها أو ينقص منها ، بل صرحوا صراحة لا مزيد عليها بأن كل بدعة ضلالة . وليس الكلام في كون قيام رمضان سنة ، بل في صلاة التراويح بتلك الكيفية والكمية المعروفة الآن المعمولة بين المسلمين من العوام والأعيان ، وهي لم تثبت بوجه من الوجوه المعتمد عليها ، وليس فعل عمر رضي الله عنه ولا غيره من الصحابة بحجة شرعية حتى يدل له نص صحيح عن الشارع . وإذا كان عمر نفسه قال بأنها بدعة فلا ينبغي لأحد أن يقول إن الجماعة فيها يتعين عدد الركعات والمواظبة عليها بلا زيادة ونقصان سنة أو مستنبطة من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأما حديث : « عليكم

بسنى سنة الخلفاء الراشدين من بعدى » . وحديث : « اقتلوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر » فهو فى السنن بألفاظ وطرق صححه أهل الآثار . كالحاكم وابن حبان وغيرهما ، لكن ليس المراد بسنتهم إلا طريقتهم الموافقة لطريقة النبى صلى الله عليه وآله وسلم من جهاد الكفار والأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها . والحديث الأول عام لكل خليفة راشد لا يختص بالشيخين . ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليه النبى صلى الله عليه وآله وسلم . ثم إن هذا عمر نفسه خليفة راشد سمي مارآه من جمع صلاة ليل رمضان بدعة ولم يقل إنها سنة . والصحابه قد خالفوا الشيخين فى مسائل ومواضع ، فدل أنهم لم يحملوا حديث الاقتداء على أن ما قالوه أو فعلوه حجة . وقد حقق البرماوى الكلام فى شرح ألفية أصول الفقه وقال : إن الحديث الأول إنما يدل على أنه إذا اتفق الخلفاء الأربعة على قول كان حجة ، لا إذا انفرد واحد منهم أو منهما . والتحقيق أن الاقتداء ليس هو التقليد المخض بل هو غيره كما حقق شارح نظم الكافل فى بحث الإجماع . نعم تجوز صلاة التراويح وعدد الركعات فيها بزيادة ونقصان ، لكن لا يقال إنها سنة على هذه الحالة الطارئة ، بل السنة الصحيحة المحكمة ماورد فى حديث عائشة المذكور المروى فى الصحيح . وحاصل المقال فى هذا الموضوع بلا تعصب فى الإنكار ما قال الشوكانى رحمه الله فى السيل الجرار فى هذه المسألة ما لفظه : أقول : أما التراويح فقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى فى ليالى رمضان وأتم به جماعة وعلم بهم ، فترك ذلك مخافة أن تفرض عليهم . وهذا ثابت فى أحاديث صحيحة فى الصحيحين وغيرهما ، وبهذا يتقرر أن صلاة النوافل فى ليالى رمضان جماعة سنة لا بدعة ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك ذلك إلا لذلك العذر . وثبت أيضاً عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى ورجاله رجال الصحيح عن أبى ذر رضى الله عنه قال : صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم يصل بنا حتى بقى سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ، ثم لم يقم بنا فى السادسة وقام بنا فى الخامسة حتى ذهب شطر الليل . فقلنا : يا رسول الله لو نفلتنا بقية ليلتنا هذه . فقال : إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ، ثم لم يقم بنا حتى بقى ثلاث من الشهر فصلى بنا فى الثانية ودعا أهله ونساء

فقام بنا حتى تخوفنا الفلاح . قلت له : وما الفلاح ؟ قال : السحور . ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم في النافلة في ليالي رمضان ، فكيف تكون الجماعة بدعة ، ولم يقع من عمر رضى الله عنه إلا لما خرج إلى المسجد فوجد الناس أوزاعاً متفرقين ، يصلى الرجل لنفسه ، ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط . فقال : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد لكان أولى . ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ، فقد كانت الجماعة في المسجد موجودة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن يجمعهم عمر . وبهذا تعرف أن التجميع في النوافل في ليالي رمضان سنة لا بدعة ، وأما ما استحسنته جماعة من أهل العلم من جعل هذه الصلاة عشرين ركعة وجعل القراءة في كل ركعة شيئاً معيناً ، فهذا لم يكن ثابتاً بخصوصه ، لكنه من جملة ما يصدق عليه أنه صلاة وأنه جماعة وأنه في رمضان . انتهى .



## باب فضل ليلة القدر

### الحديث الأول

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتُ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

\* ( باب فضل ليلة القدر ) \*

بفتح القاف وإسكان الدال ، سميت بذلك لعظم قدرها ، أى ذات القدر العظيم لتزول القرآن فيها ، ووصفها بأنها خير من ألف شهر ، أو لما يحصل لحبيها بالعبادة من القدر الجسم ، أو لأن الأشياء تقدر فيها وتقضى لقوله تعالى : « فيها يفرق كل أمر حكيم » . وتقدير الله تعالى سابق ، فهي ليلة إظهار الله تعالى ذلك التقدير للملائكة . ويجوز فتح الدال على أنه مصدر قدر الله الشيء قدراً وقدراً ، لغتان ، كالنهر والنهر . وقال سهل بن عبد الله : لأن الله يقدر الرحمة فيها على عبادة المؤمنين . وعن الخليل بن أحمد : لأن الأرض تضيق فيها على الملائكة من قوله : « ومن قدر عليه رزقه » . وعن مالك كما في الموطأ قال : سمعت من أثق به يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك ، فكأنه تقاصر أعمار أُمته أن لا يبلغوا من العمل مثل ما بلغ غيرهم في طول العمر ، فأعطاه الله تعالى ليلة القدر وجعلها خيراً من ألف شهر . قال : وقد خص الله تعالى بها هذه الأمة ، فلم تكن لمن قبلهم على الصحيح المشهور . وهل هي باقية أو رفعت ؟ حكى الثانى المتولى عن الروافض . وحكى الفاكهاني أنها خاصة بسنة واحدة ، ووقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم . وهل هي ممكنة في جميع السنة . وهو قول مشهور عن الحنفية . أو مختصة برمضان ، ممكنة في جميع لياليه . رواه

ابن أبي شعبة عن عمر بإسناد صحيح . ورواه عنه أبو داود مرفوعاً . ورجحه السبكي في شرح المنهاج . أو هي أول ليلة من رمضان . رواه أبو عاصم من حديث أنس . أو ليلة النصف منه . حكاه ابن الملقن في شرح العمدة . وفي قول حكاه القرطبي في المعجم : إنها ليلة نصف شعبان ، أو هي ليلة سبع عشرة . رواه ابن أبي شعبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم . أو مبهمة في العشر الأوسط منه . حكاه النووي . أو ليلة ثمانى عشرة . ذكره ابن الجوزي . أو ليلة تسع عشرة . رواه عبد الرزاق عن علي . أو أول ليلة من العشر الأخير وإليه مال الشافعي . أو هي ليلة اثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين . رواه مسلم . أو ليلة أربع وعشرين . رواه الطيالسي عن أبي سعيد مرفوعاً . أو خمس وعشرين . رواه ابن العربي في العارضة . أو سبع وعشرين . رواه مسلم وغيره . أو تسع وعشرين ، أو ليلة الثلاثين ، أو في أوتار العشر ، أو تنتقل في العشر الأخير كان . قاله أبو قلابة . وقيل غير ذلك .

قال في الفتح : وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافاً كثيراً وتحصل لنا من مذاهبهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً ، كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة . وقد اشتركنا في إخفاء كل منهما ليقع الجدل في طلبهما . ثم تلك الأقوال واحداً واحداً ، وبلغ إلى القول الخامس والأربعين . ثم قال : وجميع هذه الأقوال التي حكيناها بعد الثالث فهل جراً على ذكر إمكان حصولها والحث على التماسها . اهـ . قال الشوكاني في نيل الأوطار : وأرجح هذه الأقوال هو القول الخامس والعشرون ، أعني أنها في أوتار العشر الأواخر . قال الحافظ في الفتح : ودليله حديث عائشة وكذلك حديث ابن عمر . وإليه ذهب أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذهب ، وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرون . اهـ .

( عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه ) وآله ( وسلم ) قال في الفتح : لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء ( أروا ليلة القدر في المنام في ) ليالى ( السبع الأواخر ) ظاهر الحديث أن رؤياهم كانت قبل دخول السبع الأواخر ، كقوله : فليتجرها في السبع الأواخر . ثم يحتمل أنهم رأوا ليلة القدر وعظمتها وأنوارها ونزول الملائكة فيها . وأن ذلك كان في ليلة من السبع الأواخر . ويحتمل أن قائلها قال لهم هي في كذا . وعين

ليلة من السبع الأواخر ونسيت ، أو قال إن ليلة القدر في السبع ، فهي ثلاثة احتمالات ( فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ( وسلم : أرى ) أى أعلم ( رؤيا كم قد تواطأت ) أى توافقت ( فى ) رؤيتها فى ليالى ( السبع الأواخر ) فن كان متحريرا ) أى طالها وقاصدها ( فليتحررها فى ) ليالى ( السبع الأواخر ) من رمضان من غير تعيين ، وهى التى آخره ، أو السبع بعد العشرين . والحمل على هذا أولى لتناوله إحدى وعشرين وثلاثاً وعشرين ، بخلاف الحمل على الأول فإنهما لا يدخلان ، ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين على الثانى وتدخل على الأول . وفى حديث على مرفوعاً عند أحمد : فلا تغلبوا فى السبع البواقى . ولمسلم عن ابن عمر : التمسوها فى العشر الأواخر ، فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقى . وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع . وظاهر الحديث أن طلبها فى السبع مستنده الرؤيا ، وهو مشكل ، لأنه إن كان المعنى أنه قيل لكل واحد : هى فى السبع ، فشرط التحمل التمييز وهم كانوا نياماً ، وإن كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التى تكون فيها فى منامه فى السبع فلا يلزم منه أن تكون فى السبع . كما لو رؤيت حوادث القيامة فى المنام فى ليلة فإنه لا تكون تلك الليلة محلاً لقيامها . وأجيب بأن الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث الاستدلال بها على أمر وجودى غير مخالف لقاعدة الاستدلال . والحاصل أن الاستناد إلى الرؤيا هنا فى أمر ثبت استحبابه مطلقاً وهو طلب ليلة القدر ، وإنما ترجح السبع الأواخر لسبب الرؤيا الدالة على كونها فى السبع الأواخر ، وهو استدلال على أمر وجودى لزمه استحباب شرعى مخصوص بالتأكيد بالنسبة إلى هذه الليالى ، لا لأنها ثبت بها حكم وأن الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث إقراره صلى الله عليه وآله وسلم لها كأحد ما قيل فى رؤيا الأذان . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الصوم ، والنسائى فى الرؤيا . قال فى الفتح : وفى هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد إليها فى الاستدلال على الأمور الوجودية بغير شرط أن لا يخالف القواعد الشرعية . اهـ .

## الحديث الثاني

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اعْتَكَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَخَرَجَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَخَطَبَنَا وَقَالَ : إِنِّي أُرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُنْسِيْتُهَا أَوْ نَسِيْتُهَا فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي الْوَتْرِ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيَرْجِعْ ، فَرَجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً ، فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي سعيد) سعد بن مالك الخدرى (رضى الله عنه قال : اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشر الأوسط من رمضان) ذكره ، وكان حقه أن يقول الوسطى بالتأنيث ، إما باعتبار لفظ العشر من غير نظر إلى مفرداته ولفظه مذكر فيصح وصفه بالأوسط ، وإما باعتبار الوقت أو الزمان ، أى ليلى العشر التى هى الثلث الأوسط من الشهر (فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (صبيحة عشرين ، فخطبنا وقال : إني أريت ليلة القدر) من الرؤيا ، أى أعلمت بها ، أو من الرؤية ، أى أبصرتها (ثم أنسيتها) أى أنساه الله إياها (أو نسيتها) والشك من الراوى ، والمراد أنه نسى علم تعيينها فى تلك السنة لأرفع وجودها ، لأنه أمر بالتماسها حيث قال (فالتمسوها) أى ليلة القدر (فى العشر الأواخر فى الوتر) أى فى أوتار تلك الليالى وأولها ليلة الحادى والعشرين إلى آخر ليلة التاسع والعشرين ، لا ليلة إشفاعها ، وهذا لا ينافى قوله : التمسوها فى السبع الأواخر ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدث بمقتضاها جازماً به ، والأول وهو انحصارها فى أوتار

العشر الأخير قول حكاه القاضى عياض وغيره . قال الحنابلة : وتطلب في ليالى النشر الأخير وليسالى الوتر أكد . قال الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله : الوتر يكون باعتبار الماضى ، فتطلب ليلة القدر ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ... إلخ . وتكون باعتبار الباقي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم . التاسعة تبقى فإن كان الشهر ثلاثين يكون ذلك ليالى الإشفاع . فليلة الثانية تسعة تبقى ، وليلة الرابعة سابعة تبقى ، كما فسره أبو سعيد . وإن كان الشهر ناقصاً كان التاريخ بالباقي كالتاريخ بالماضى . اهـ . وأما القول بانحصارها في السبع الأواخر فلا يعرف قائل به . وميل الشافعى إلى أنها ليلة الحادى والعشرين أو الثالث والعشرين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبى سعيد وفيه : فوكف المسجد في مصلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ليلة إحدى وعشرين . وحديث عبد الله بن أنيس عند مسلم : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : أريت ليلة القدر ثم أنسيته وأرأني في صبيحتها أسجد في ماء وطين . قال : فطرت ليلة ثلاث وعشرين . وعبارة الشافعى في الأم كما نقله البيهقى في المعرفة : وتطلب ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان . قال : وكأني رأيت - والله أعلم - أقوى الأحاديث فيه ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين . وقال الحنابلة : وأرجى الأوتار ليلة سبع وعشرين . قال في الإنصاف : وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وهو من المفردات اهـ . وبه جزم أبى بن كعب ، وحلف عليه كما في مسلم . وفي حديث ابن عمر عند أحمد مرفوعاً : ليلة القدر ليلة سبع وعشرين . وحكاة الشاشى من الشافعية في الحلية عن أكثر العلماء . وبه قال ابن عباس ، واستحسنه عمر . وقال ابن قدامة : إن ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة . وقد وافقه أن قوله « فيها » هى سابع كلمة بعد العشرين . واستنبطه بعضهم من وجه آخر فقال : ليلة القدر تسعة أحرف ، وقد أعيدت في السورة ثلاث مرات ، وذلك سبع وعشرون . وعن مالك أنها تنتقل في العشر الأواخر من رمضان . وعن أبى حنيفة أنها في رمضان تتقدم وتتأخر . وعن أبى يوسف ومحمد : لا تتقدم ولا تتأخر ، لكن غير معينة ، وقيل : هى عندهما في النصف الأخير من رمضان . وقال أبو بكر الرازى : هى غير مخصوصة بشهر من الشهور . وبه قال الحنفية . وفي فتاوى قاضى خان المشهور عن أبى حنيفة : أنها

تلور في السنة كلها . وقد تكون في رمضان وفي غيره . وصح ذلك عن ابن مسعود . وعن ابن خزيمة أنها تنتقل في كل سنة إلى ليلة من ليالي العشر الأخير . واختاره النووي . وقيل غير ذلك مما يطول استقصاؤه . وذكر طرفاً منها القسطلاني في هذا المقام وغيره في غيره .

( وإني رأيت أني أسجد في ماء وطين ، فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه ) وآله ( وسلم فليرجع ) إلى معتكفه ، وفيه التفات ، إذ الأصل أن يقول اعتكف معي ( فرجعنا ) إلى معتكفنا ( وما نرى في السماء قزعة ) بفتح القاف ، أي قطعة رقيقة من السحاب ( فجاءت سحابة فطرت ) بفتح الحاء ( حتى سال سقف المسجد ) من باب ذكر المحل وإرادة الحال ، أي قطر الماء من سقفه ( وكان ) السقف ( من جريد النخل ) سعفه الذي جرد عنه خوصه ( وأقيمت الصلاة ) صلاة الصبح ( فرأيت رسول الله صلى الله عليه ) وآله ( وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته ) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم . زاد في رواية : على الأنف في الطين تصديق رؤياه . وحمله الجمهور على الأثر الخفيف ، لكن يعكر عليه قوله في بعض طرقه : ووجهه ممتلئ طيناً . وفي الحديث : ترك مسح جبهة المصلي ، والسجود على الحائل ، والأمر بطلب الأولى ، والإرشاد إلى تحصيل الأفضل ، وأن النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا نقص ولا تقصير عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه ، وقد يكون ذلك في مصلحة تتعلق بالتشريع كما في السهو في الصلاة ، وبالاجتهد في العبادة كما في هذه القصة ، لأن ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها حصل الاقتصار عليها ففانت العبادة في غيرها . وفيه استحباب الاعتكاف في رمضان ، وترجيح اعتكاف العشر الأخير ، وأن من الرؤيا ما يقع تعبير مطابقاً ، وترتب الأحكام على رؤيا الأنبياء .

قال في الفتح : ليلة القدر منحصرة في رمضان ، ثم في العشر الأخير منه ، ثم في أوتاره لا في ليلة منه بعينها . وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الأخبار الواردة فيها . وقد ورد ليلة القدر علامات كثيرة أكثرها لا يظهر إلا بعد أن تمضي ، منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب أن الشمس تطلع في صبيحتها

لاشعاع لها . وفي رواية لأحمد : مثل الطست . ونحوه لأحمد عن ابن مسعود ، وزاد : صافية . وعن ابن عباس عند ابن خزيمة مرفوعاً : ليلة القدر طلقة لا حارة ولا باردة ، تصبح شمس يومها حمراء ضعيفة . ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً : إنها صافية بلجة كأن فيها قرراً ساطعاً ، ساكنة صاخية ، لاخر فيها ولا برد ، ولا يحل لكوكب يرمى به فيها ، وأن من أول أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ، لا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ . ولابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود أيضاً : إن الشمس تطلع كل يوم بين قرني الشيطان إلا صبيحة ليلة القدر . وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً : ليلة القدر ليلة مطر وريح . ولابن خزيمة من حديث جابر مرفوعاً في ليلة القدر : وهي ليلة طلقة بلجة ، لا حارة ولا باردة ، تتضح كواكبها ، ولا يخرج شيطانها حتى يمضي فجرها . ومن طريق أبي قتادة عن ابن ميمونة عن أبي هريرة مرفوعاً : وإن الملائكة تلك الليلة أكثر في الأرض من عدد الحصى . وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد : لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء . ومن طريق الضحاك : يقبل الله التوبة فيها من كل تائب ، وتفتح فيها أبواب السماء ، وهي من غروب الشمس إلى طلوعها . وذكر الطبري عن قوم : إن الأشجار تلك الليلة تسقط إلى الأرض ثم تعود إلى منابتها ، وإن كل شيء يسجد فيها ، وإن المياه المالحة تعذب تلك الليلة . انتهى . وقال القسطلاني : وقد جاء أن الليلة القدر علامات تظهر ، فقليل : يرى كل شيء ساجداً ، وقيل : ترى الأنوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة ، وقيل : يسمع سلاماً من الملائكة ، وقيل : علامتها استجابة دعاء من وقعت له ، ولا يلزم من تخلف العلامة عدمها ، فرب قائم فيها لم يحصل له منها إلا العبادة ولم ير شيئاً من كرامة علاماتها ، وهو عند الله أفضل ممن رآها . وأى كرامة أفضل من الاستقامة التي هي عبارة عن اتباع الكتاب والسنة وإخلاص النية . انتهى بلفظه . وأما قول ابن العربي : الصحيح أنها لا تعلم ، فأنكره النووي بأن الأحاديث قد تظاهرت بإمكان العلم بها ، وأخبر به جماعة من الصالحين ،

فلا معنى لإنكار ذلك . وقد جزم ابن حبيب من المالكية ، ونقله الجمهور ،  
وحكاه صاحب العمدۃ من الشافعية ورجحه : أن ليلة القدر خاصة بهذه  
الأمۃ ولم تكن في الأمم قبلهم ، وهو معترض بحديث أبي ذر عند النسائي حيث  
قال فيه : قلت : يا رسول الله أتكون مع الأنبياء فإذا ماتوا رفعت ؟ قال :  
بل هي باقية . وعمدتهم قول مالك السابق : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم تقاصر أعمار أمته ..... إلى آخره . وهذا محتمل للتأويل فلا يدفع  
الصريح في حديث أبي ذر كما قاله الحافظان ابن حجر في فتح الباري وابن  
كثير في تفسيره .



## الحديث الثالث

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 أَلْتَمَسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى فِي  
 سَابِعَةٍ تَبْقَى فِي خَامِسَةٍ تَبْقَى .

( عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : التمسوها ) أى ليلة القدر ( فى العشر الأواخر من رمضان ) أى ( ليلة القدر فى تاسعة تبقى ) وهى ليلة إحدى وعشرين ، لأن المحقق المقطوع بوجوده بعد العشرين تسعة أيام لاحتمال أن يكون الشهر تسعة وعشرين ، وليوافق الأحاديث الدالة على أنها فى الأوتار ( فى سابعة تبقى ) وهى ليلة ثلاث وعشرين ( فى خامسة تبقى ) وهى ليلة خمس وعشرين ، وإنما يصح معناه ويوافق ليلة القدر وترأ من الليالى على ما ذكر فى الأحاديث إذا كان الشهر ناقصاً ، فأما إذا كان كاملاً فلا تكون إلا فى شفع ، لأن الذى يبقى بعسدها ثمان ، فتكون التاسعة الباقية ليلة اثنتين وعشرين ، والسابعة الباقية بعد ست ليلة أربع وعشرين ، والخامسة الباقية بعد أربع ليال ليلة السادس والعشرين . وهذا على طريقة العرب فى التاريخ إذا جاوزا نصف الشهر فإنما يؤرخون بالباقي منه لا بالماضى منه .

## الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَوَايَةٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هِيَ  
فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي تِسْعٍ يَمْضِينَ أَوْ فِي سَبْعٍ يَبْقَيْنَ ، يَعْنِي لَيْلَةَ  
الْقَدْرِ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه في رواية : قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم : هي ) أى ليلة القدر ( في العشر ) ولأبوى ذر  
والوقت زيادة : الأواخر ( هي في تسع يَمْضِينَ ) من المضي وهو بيان للعشر  
أى هي في ليلة التاسع والعشرين ( أو في سبع يَبْقَيْنَ ) من البقاء ، أى في ليلة  
الثالث والعشرين ، أو مبهمة في ليالى السبع . وللكشميين : يَمْضِينَ ، فتكون  
ليلة السابع والعشرين ( يعنى ليلة القدر ) واختلف في رفع هذه الجملة ووقفها  
فرجح عند البخارى المرفوع فأخرجه وأعرض عن الموقوف . وقد أطل  
الحافظ ابن حجر في هذا المقام في بيان أقوال أهل العلم في تعيين ليلة القدر  
وحكمة إخفائها وذكر علاماتها ، طولا جداً ، لانطول بذكرها هنا ، فمن  
شاء الاطلاع على تفاصيل ذلك فليراجع فتح البارى يتضح له ما قيل له فيها  
وما لها وما عليها .

## الحديث الخامس

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِئْزَرَهُ ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ ، وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ .

( عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر ) أى الأخير كما صرح به فى حديث علىّ عند ابن أبى شيبة ، من رمضان ( شد مئزره ) بكسر الميم ، أى إزاره . ولمسلم : جد وشد المئزر ، وهو كناية عن شدة الجِد والاجتهاد فى العبادة ، كما يقال : فلان يشد وسطه ويسعى فى كذا ، وفيه نظر ، فإنها قالت : جد وشد المئزر ، فعطفت شد المئزر على الجِد ، والعطف يقتضى التغاير ، والصحيح أن المراد به اعتزاله للنساء ، وبذلك فسره السلف والأئمة المتقدمون ، وجزم به سيد الرراق عن الثورى ، واستشهد بقول الشاعر :

قوم إذا حاربوا شلّوا مآزرهم      عن النساء ولو باتت بإطهار  
وعن أبى بر بن عياش نحوه . وقال الخطابى : المعنى : شمر للعبادة .  
ويحتمل أن يراد الاعتزال والتشمير معاً ، فلا ينافى شدّ المئزر حقيقة . وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصيب من أهله فى العشرين من رمضان ثم يعتزل النساء ويتفرغ لطاب ليلة القدر فى العشر الأواخر . وعند ابن أبى عاصم بإسناد مقارب عن عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان رمضان قام ونام ، فإذا دخل العشر شدّ المئزر واجتنب النساء . وفى حديث أنس عند الطبرانى : كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر الأواخر من رمضان طوى فراشه واعتزل النساء ( وأحيا ليله ) استغرقه بالسهر فى الصلاة وغيرها أو أحيا معظمه لقولها فى الصحيح : ما علمته قام ليلة حتى الصباح وهذا من باب الاستعارة ، شبه القيام فيه بالحياة فى حصول الانتفاع التام ، أى أحيا ليله بالطاعة أو أحيا نفسه بالسهر فيه ، لأن النوم أخو الموت ، وأضافه إلى الليل اتساعاً لأن النائم إذا أحيا باليقظة حيي ليلته بحياته ، وهو نحو قوله : لاتجعلوا بيوتكم قبوراً ، أى لاتناموا فتكونوا كالأموات فتكون بيوتكم كالقبور ( وأيقظ أهله ) أى للصلاة والعبادة . وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً فى الصوم ، وأبو داود فى الصلاة ، وكذا النسائى ، وأخرجه ابن ماجه فى الصوم .

## أبواب الاعتكاف في المساجد كلها

### الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ، ثُمَّ أَعْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ .

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

### أبواب الاعتكاف في المساجد كلها

قيده بها ، إذ لا يصح في غيرها ، وجمع المساجد وأكدها بالنظر بكسرها ليعم جميعها ، خلافاً لمن خصه بالمساجد الثلاثة ، ومن خصه بمسجد نبي ، ومن خصه بمسجد تقام فيه الجمعة ، وهذا الأخير قول مالك في المدونة ، وهو مذهب الحنابلة . وعن أبي حنيفة : لا يجوز إلا في مسجد تصلى فيه الصلوات الخمس ، لأن الاعتكاف عبارة عن انتظار الصلاة ، فلا بد من اختصاصه بمسجد تصلى فيه الصلوات الخمس ، والأول هو قول الشافعي في الجديد ، ومالك في الموطأ ، وهو المشهور من مذهبه . وبه قال محمد وأبو يوسف صاحباً أبي حنيفة رحمهم الله تعالى . قال في الفتح : الاعتكاف لغة : لزوم الشيء وحبس النفس عليه ، وشرعاً : المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة ، وليس بواجب إجماعاً إلا على من نذر ، وكذا من شرع فيه ، فقطعه عامداً عند قوم . واختلف في اشتراط الصوم له . وانفرد سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له .

( عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتكف العشر الأوائل من رمضان حتى توفاه الله تعالى . وفيه دليل على أنه لم ينسخ وأنه من السنن المؤكدة ، خصوصاً في العشر الأوائل من رمضان لطلب ليلة القدر . الجهد والجهاد في العبادة . وزوى أبو الشيخ ابن حبان من حديث حسين بن علي مرفوعاً : اعتكاف عشر في رمضان بحجتين وعمرتين ، وهو ضعيف ( ثم اعتكف أزواجه من بعده ) فيه دليل

على أن النساء كالرجال في الاعتكاف . وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم أذن لبعضهن ، وأما إنكاره عليهن الاعتكاف بعد الإذن كما في الحديث الصحيح فلمعنى آخر ، فقيل : خوف أن يكن غير مخلصات في الاعتكاف ، بل أردن القرب منه لغيرتهن عليه ، أو ذهاب المقصود من الاعتكاف بكونهن معه في المعتكف ، أو لتضييقهن المسجد بأبنيتهن . وعند أبي حنيفة : إنما يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، وهو الموضع المهيأ في بيتها لصلاتها . واتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف إلا محمد بن عمر بن لبابة المالكي فأجازه في كل مكان . وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة ، فاستحب له الشافعي في الجامع ، واتفقوا على أنه لا حد لأكثره ، واختلفوا في أقله ، فمن شرط فيه الصيام قال أقله يوم ، وقال بعضهم : يصح في دون اليوم . وعن مالك : يشترط عشرة أيام . وعنه : يوم أو يومان . ومن لم يشترط الصوم قال أقله ما ينطبق عليه اسم لبث ، ولا يشترط القعود . وقيل : يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة . وروى عبد الرزاق عن يعلى ابن أمية الصحابي قال : إني لأمكث في المسجد الساعة ما أمكث إلا لأعتكف .

## الحديث الثاني

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَدْخُلَ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت : وإن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليدخل على رأسه (وفى رواية عنها : يصغى إلى رأسه ، أى يثنى ويميل (وهو) مجاور ومعتكف (فى المسجد) وأنا فى الحجرة . وعند أحمد : كان يأتينى وهو معتكف فى المسجد فيتكىء على باب حجرتى فأغسل رأسه وسأثره فى المسجد (فأرجله) أى فأمشط شعره وأسرحه . وفى رواية : وأنا حائض . وفيه أن إخراج البعض لايجزى مجرى الكل ، ويبتنى عليه ما لو حلف لا يدخل بيتاً ، فأدخل بعض أعضائه كـرأسه ، لم يحنث . وبه صرح الشافعية . وفيه جواز التنظيف والتطيب والغسل والحلق والتزين إلخافاً بالترجيل . والجمهور على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره فى المسجد . وعن مالك : تكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم . وفى الحديث : استخدام الرجل امرأته برضاها ، وفى إخراج رأسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف (وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة) فسرهما الزهرى راويه بالبول والغائط . واتفق على استثنائهما ، واختلفوا فى غيرهما من الحاجات ، كالأكل والشرب ، ولو خرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يبطل ، ويلتحق بهما التقيء والفصد لمن احتاج إليه . وعند أبى داود عن عائشة قالت : السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج إلا لحاجة إلا لما لا بد له منه . وعن على والنخعى والحسن البصرى : إن شهد جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه . وبه قال الكوفيون وابن المنذر فى الجمعة . وقال الثورى والشافعى وإسحق : إن شرط شيئاً من ذلك فى ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بفعله ، وهو رواية عن أحمد (إذا كان معتكفاً) فيه أنه يخرج لحاجته ، قربت داره أو بعدت ، ولا يكلف فعل ذلك فى سقاية المسجد ، لما فيه من حرم المروءة ، ولا فى دار صديقه بجوار المسجد للمنة .

## الحديث الثالث

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؟ قَالَ :  
 فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ .

( عن عمر رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :  
 كنت نذرت في الجاهلية ) لم يذكر مكان السؤال . وفي النذر من وجه آخر أن  
 ذلك كان بالجعرانة لما رجعوا من حنين . ويستفاد منه الرد على من زعم أن  
 اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل ، لأن غزوة حنين متأخرة عن  
 ذلك . وزاد مسلم : فلما أسلمت سألت . وفيه رد على من زعم أن المراد بالجاهلية  
 ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر في الإسلام . وأصرح من ذلك ما أخرجه  
 الدارقطني عن عبيد الله بلفظ : نذر عمر أن يعتكف في الشرك ( أن اعتكف ليلة )  
 استدل به على جواز الاعتكاف بغير صوم ، لأن الليل ليس ظرفاً للصوم ،  
 فلو كان شرطاً لأمره صلى الله عليه وآله وسلم به . وتعقب بأن في رواية شعبة  
 عن عبيد الله عند مسلم : يوماً بدل ليلة . وجمع ابن حبان بين الروایتين بأنه  
 نذر اعتكاف يوم وليلة ، فن أطلق ليلة أراد بيومها ، ومن أطلق يوماً أراد  
 بليلته . وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحاً ،  
 لكن إسنادها ضعيف . وقد زاد فيها : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له :  
 اعتكف وصم . أخرجه أبو داود والنسائي . وفيه عبد الله بن بديل ، وهو  
 ضعيف . وذكر ابن عدى والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار .  
 ورواية من روى يوماً شاذة . وقد وقع في رواية سليمان بن بلال : فاعتكف  
 ليلة ، فدل على أنه لم يزد على نذره شيئاً ، وأن الاعتكاف لا صوم فيه ،  
 وأنه لا يشترط له حد معين ( في المسجد الحرام ) أى حول الكعبة ، ولم يكن  
 في عهده صلى الله عليه وآله وسلم ولا أبي بكر جدار ، بل اللور حول البيت  
 وبينها أبواب لدخول الناس ، فوسعه عمر رضي الله عنه بدور اشتراها وهدمها  
 واتخذها للمسجد جداراً قصيراً دون القامة ، ثم تتابع الناس على عمارته

وتوسعته حتى بلغ الآن إلى ما بلغ وزاد عمرو بن دينار في روايته : عند الكعبة ( قال ) صلى الله عليه وآله وسلم له ( أوف بنذرك ) الذى نذرتة في الجاهلية ، أى على سبيل النذب ، وليس الأمر للإيجاب لعدم أهلية الكافر للتقرب ، فحمله على النذب أولى ، إذ لا يحسن تركه بالإسلام ما عزم عليه في الكفر من الخير . وعند الحنابلة : يصح النذر من الكافر . ومذهب الشافعية والحنابلة أن الاعتكاف لا صوم فيه . وعن أحمد أيضاً : لا يصح بغير صوم . والأول هو الصحيح عندهم ، وعليه أصحابهم . وقال المالكية والحنفية : لا يصح إلا بصوم واحتجوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف إلا بصوم . وفيه نظر لما في لفظ آخر عند البخارى : أنه اعتكف في شوال . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الإيمان والنذور ، وكذا أبو داود والترمذى ، وأخرجه النسائي فيه وفي الاعتكاف ، وابن ماجه في الصيام .



## الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ إِذَا أَخِيَّةٌ : خِبَاءُ عَائِشَةَ وَخِبَاءُ حَفْصَةَ وَخِبَاءُ زَيْنَبَ ، فَقَالَ : أَلَبَرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَلَمْ يَعْتَكِفَ حَتَّى أَعْتَكِفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ .

( عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعتكف ) في العشر الأواخر من رمضان ( فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف ) فيه ( إذا أخية ) مضروبة في المسجد أحدها ( خباء عائشة و ) الثاني ( خباء حفصة و ) الثالث ( خباء زينب ، فقال ) صلى الله عليه وآله وسلم ( ألبَرَّ تقولون ) أي تظنون ( بهن ) فأجرى فعل القول مجرى فعل الظن على اللغة المشهورة ، أي أتظنون أنهن طلبن البر وخالص العمل ، والخطاب للمحاضرين شامل للنساء والرجال ( ثم انصرف فلم يعتكف ) ذلك الشهر ( حتى اعتكف عشراً من شوال ) أول يوم العيد قضاء عما تركه من الاعتكاف في رمضان على سبيل الاستحباب ، لأنه إذا عمل عملاً أثبتته ، ولو كان للوجوب لاعتكف معه نساؤه أيضاً في شوال ، ولم ينقل . وفي رواية عند مسلم : حتى اعتكف الأول من شوال . قال الإسماعيلي : فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم ، لأن أول شوال هو يوم العيد وصومه حرام . واعتراض بأن المعنى كان ابتداءه في العشر الأول ، وهو صادق بما إذا ابتداء باليوم الثاني ، فلا دليل فيه لما قاله . قال ابن المنذر وغيره : في الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها ، وأنها إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يخرجها ، وإن كان بإذنه فله أن يرجع فيمنعها . وعن أهل الرأي : إن أذن لها الزوج ثم منعها أثم بذلك وامتنعت . وعن مالك : ليس له ذلك . وهذا الحديث حجة عليهم . وفيه جواز ضرب الأخية في المسجد ، وأن الأفضل للنساء أن لا يعتكفن في المسجد . وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه ، وأنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه . ويستنبط منه سائر التطوعات ، خلافاً

لمن قال باللزوم . وفيه أن أول الوقت الذى يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح . وهو قول الأوزاعى والليث والثورى . وقال الأئمة الأربعة وطائفة : يدخل قبيل غروب الشمس . وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ، ولكن إنما يختل بنفسه فى المكان الذى أعده لنفسه بعد صلاة الصبح . وهذا الجواب يشكل على منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها . وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع فى الاعتكاف ، وإنما همّ به ثم عرض له المانع المذكور فتركه . فعلى هذا فاللزام أحد الأمرين : إما أن يكون شرع فى الاعتكاف فيدل على جواز الخروج منه ، وإما أن لا يكون شرع فيدل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح . وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف ، لأن النساء شرعن لهنّ الاحتجاب فى البيوت ، فلو لم يكن المسجد شرطاً لما وقع ما ذكر من الإذن والمنع ولا كتفأهنّ بالاعتكاف فى مساجد بيوتهنّ . وقال إبراهيم بن عليه : فى قوله « آلبر ترون » دلالة على أنه ليس لهنّ الاعتكاف فى المسجد ، إذ مفهومه أنه ليس ببرهنّ ، وليس ما قاله بواضح . وفيه شؤم الغيرة ، لأنها ناشئة عن الحسد المفضى إلى ترك الأفضل لأجله . وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة ، وأن من خشى على عمله الرياء جاز له تركه وقطعه . وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالنية . وفيه أن المرأة إذا اعتكفت فى المسجد استحب لها أن تجعل لها ما يسترها ، ويشترط أن تكون إقامتها فى مكان لا يضيق على المصلين . وفى الحديث بيان مرتبة عائشة فى كون حفصة لم تستأذن إلا بواسطتها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة فى بيت عائشة .

## الحديث الخامس

عَنْ صَفِيَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزُورُهُ فِي أَعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً ، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهَا يَقْلِبُهَا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ مَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ فَسَلَّمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَلَى رِسْلِكُمَا ، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيٍّ ، فَقَالَا : سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِمَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْدِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا .

( عن صفية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوره في اعتكافه ) وفي رواية البخاري في صفة إبليس : فأتته أزوره ليلا ( في المسجد في العشر الأواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة ) زاد في الأدب : من العشاء ( ثم قامت تنقلب ) أي ترد إلى منزلها ( فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم معها يقلبها ) أي يردّها إلى منزلها ( حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مر رجلان من الأنصار ) في الفتح : لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث ، إلا أن ابن العطار قال في شرح العمدة : هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر ، ولم يذكر لذلك مستنداً . وفي رواية هشام : كان بيتها في دار أسامة ، فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم معها فلقية رجلان من الأنصار ، وظاهره أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج من باب المسجد ، وإلا فلا فائدة في قوله لها في حديث هشام هذا : لاتعجلي حتى أنصرف معك ، ولا فائدة لقلبها لباب المسجد فقط ، لأن قلبها إنما كان لبعد بيتها . وعند عبد الرزاق : فذهب معها

حتى أدخلها في بيتها ( فسلم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) وفي رواية معمر : فظفروا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم أجازا ، أى مضيا ، وعند ابن حبان : فلما رأياه استحيا فرجعا ( فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) امشيا ( على رسلكما ) بكسر الراء ، أى على هينتكما ، فليس شيء تكرهانه . وفي رواية معمر : فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم : تعاليا . قال الداودي : أى قفا . وأنكره ابن التين وقال : أخرجه عن معناه بغير دليل . وفي رواية سفيان : فلما أبصره دعاه فقال : تعال . قال ابن التين : إنه وهم ، ثم قال : يحتمل تعدد القصة . قال في الفتح : والأصل عدمه ، بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعاً للآخر ، أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر . ويحتمل أن يكون الزهرى كان يشك فيه ، فيقول تارة رجل ، وتارة رجلا ، فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن الزهرى . فلقية رجل أو رجلا بالشك ، وليس لقوله رجل مفهوم . نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالإفراد ، ووجهه ما تقدم من أن أحدهما كان تبعاً للآخر ، فحيث أفرد ذكر الأصل وحيث ثنى ذكر الصورة ( إنما هي صفة بنت حبي ) مصغراً ابن أخطب ، وكان أبوها رئيس خبير ، وكانت تكنى أم يحيى ، والصحيح أنها ماتت سنة خمسين ، وقيل بعدها ، وكان على بن الحسين حين سمع منها هذا الحديث صغيراً ، وفي رواية : هذه صفة ( فقالا ) أى الرجلان ( سبحان الله يا رسول الله ) أى تنزه الله عن أن يكون رسوله متهماً بما لا ينبغي ، أو كناية عن التعجب من هذا القول ( ركبر عليهما ) أى عظم وشق عليهما ما قال صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية هشيم : فقالا : يا رسول الله وهل نظنّ بك إلا خيراً ( فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الشيطان يبلغ من الإنسان ) الرجال والنساء فالمراد الجنس ( مبلغ الدم ) أى كملغه ، ووجه الشبه شدة الاتصال وعدم المفارقة ، وهو كناية عن الوسوسة . وفي رواية معمر : يجري من الإنسان مجرى الدم . وكذا لابن ماجه : زاد عبد الأعلى فقال : إني خفت أن يظننا ظناً أن الشيطان يجري ... إلخ . وفي رواية ابن إسحق : ما أقول لكما هذا أن تكونا تظنان شراً ولكن قد علمت أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ( وإني خشيت أن يقذف ) الشيطان ( في قلوبكما شيئاً ) ولمسلم : شراً ، ولم يكن صلى الله عليه وآله عليه

وآله وسلم نسبهما أنهما يظنان به سواءً لما تقرر عنه من صدق إيمانها ، ولكن خشى عليهما أن يوسوس لهما الشيطان ، ذلك لأنهما غير معصومين ، فقد يفضي بهما ذلك إلى الهلاك ، فبادر إلى إعلامهما حسماً للمادة وتعليماً لمن بعده إذا وقع له مثل ذلك . وقد روى الحاكم أن الشافعي كان في مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث ، فقال الشافعي : إنما قال لهما ذلك لأنه خاف عليهما الكفر إن ظنا به التهمة ، فبادر إلى إعلامهما ، نصيحة لهما قبل أن يقذف الشيطان في نفوسهما شيئاً يهلكان به . قال في الفتح : وهو بين من الطرق التي أسلفتها ، وغفل البزار في حديث صفيه هذا واستبعد وقوعه ولم يأت بطائل .

١ هـ . وفي طبقات العبادي : أن الشافعي سئل عن خبر صفيه ، فقال : إنه على سبيل التعليم علمنا إذا حدثنا محارمنا أو نساءنا على الطريق أن نقول هي محرمة حتى لا نتهم . وقال ابن دقيق العيد : فيه دليل على التحرز مما يقع في الوهم نسبة الإنسان إليه مما لا ينبغي . وهذا متأكد في حق العلماء ومن يقتدى بهم ، فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلاً يوجب ظن السوء بهم وإن كان لهم فيه مخلص ، لأن ذلك سبب إلى إبطال الانتفاع بعلمهم . ومطابقة الحديث للترجمة في قوله : فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقلبها . وفي رواية هشام الدلالة على جواز خروج المعتكف لحاجته من أكل وشرب وبول وغائط وأذان على منارة المسجد إذا كان راتباً ومرض تشق الإقامة معه في المسجد ، وخوف سلطان وصلاة جمعة ، لكن الأظهر بطلانه بخروجه لها ، لأنه كان يمكنه الاعتكاف في الجامع ، ودفن ميت تعين عليه كغسله ، وأداء شهادة تعين أدائها عليه ، وخوف عدو قاهر ، وغسل من احتلام ، قال في الفتح : وفي الحديث من الفوائد جواز اشتغال المعتكف بالأمور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره ، وإباحة خلوة المعتكف بالزوجة ، وزيارة المرأة للمعتكف ، وبيان شفقته صلى الله عليه وآله وسلم على أمته ، وإرشادهم إلى ما يدفع عنهم الإثم . وفيه التحرز من التعرض لسوء الظن والاحتياط من كيد الشيطان والاعتذار . ومن ثم قال بعض العلماء : ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إن كان خافياً نفيًا للتهمة ، ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بمظاهر السوء ويعتذر بأنه يجرب بذلك على نفسه ، وقد عظم البلاء بهذا الصنف ، والله أعلم . وفيه إضافة بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله

( ٥٧ - عون الباري - ج ٢ )

وسلم إليهنّ . وفيه جواز خروج المرأة ليلاً . وفيه قول « سبحان الله » عند التعجب . وقد وقعت في الحديث لتعظيم الأمر وتهويله وللحياء من ذكره ، كما في حديث أم سليم . واستدل به لأبي يوسف ومحمد في جواز تمادى المعتكف إذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته وأقام زمناً يسيراً زائداً عن الحاجة ما لم يستغرق أكثر اليوم ، ولا دلالة فيه لأنه لم يثبت أن منزل صفية كان بينه وبين المسجد فاصل زائد . وقد حد بعضهم السير بنصف يوم ، وليس في الخبر ما يدل عليه . اهـ . وهذا الحديث أخرجه البخاري في الأدب وفي صفة إبليس اللعين وفي الأحكام ، وأخرجه مسلم في الاستئذان ، وأبو داود في الصوم وفي الأدب ، والنسائي في الاعتكاف ، وابن ماجه في الصوم .

## الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ أَعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا .

( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف في كل رمضان عشرة أيام ) وعند النسائي : يعتكف العشر الأواخر من رمضان ( فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوماً ) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم علم بانقضاء أجله فأراد أن يستكثر من الأعمال الصالحة ، تشريعاً لأُمَّته أن يجتهدوا في العمل إذا بلغوا أقصى العمر ليلقوا الله على خير أعمالهم ، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتاد من جبريل عليه السلام أن يعارضه بالقرآن في كل عام مرة واحدة ، فلما عارضه في العام الأخير مرتين اعتكف فيه مثلي ما كان يعتكف . وهذا موضع الترجمة ، لأن الظاهر من إطلاق العشرين أنها متوالية والعشر الأخير منها ، فيلزم دخول العشر الأوسط فيها . قال ابن بطال : مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الاعتكاف تدل على أنه من السنن المؤكدة . وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول : عجباً للمسلمين تركوا الاعتكاف والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله . اهـ . وقال مالك : إنه لم يعلم أحداً من السلف اعتكف إلا أبا بكر بن عبد الرحمن ، وأن تركهم لذلك لما فيه من الشدة .

وهذا آخر ربيع العبادات وتمام الجزء الثالث من فتح الباري من تجزئة عشرة ، ويتلوه الجزء الرابع أوله « كتاب البيوع » فرغت منه يوم الأربعاء رابع رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية ، على صاحبها الصلاة والتحية .

## فهرس الجزء الثانى

### من كتاب عون البارى على أدلة البخارى

#### كتاب الجمعة

صفحة	
٣	الحديث الأول : يوم الجمعة هو يوم كل الأديان .
٧	الحديث الثانى : الغسل والتطيب للجمعة .
١٢	الحديث الثالث : فضل غسل يوم الجمعة والذهاب مبكراً إلى صلاة الجمعة .
١٦	الحديث الرابع : من آداب الجمعة .
١٨	الحديث الخامس : غسل الجمعة .
٢٠	الحديث السادس : تحريم لبس الحرير .
٢٣	الحديث السابع والثامن : سنة السواك .
٢٦	الحديث التاسع : قراءة سورتي السجدة والإنسان فى صلاة فجر الجمعة .
٢٧	الحديث العاشر : حديث كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .
٢٩	الحديث الحادى عشر إلى الثالث عشر : وجوب غسل الجمعة .
٣٢	الحديث الرابع عشر والخامس عشر : الإبراد فى صلاة الجمعة فى الحر .
٣٤	الحديث السادس عشر : فضل السعى إلى صلاة الجمعة .
٣٥	الحديث السابع عشر : النهى عن أن يقيم المسلم المسلم من مقعده ليجلس مكانه فى المسجد .
٣٦	الحديث الثامن عشر : اجتهد سيدنا عثمان رضى الله عنه بزيادة النداء الأول للجمعة .
٣٧	الحديث التاسع عشر : أذان الجمعة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان بين يدي الإمام .
٣٨	الحديث العشرون : إجابة المؤذن .
٣٩	الحديث الحادى والعشرون : جواز ارتفاع الإمام على المأمومين .
٤٠	الحديث الثانى والعشرون : حنين الجذع للرسول صلى الله عليه وسلم .
٤١	الحديث الثالث والعشرون : حكم قيام الخطيب فى الخطبة .
٤٢	الحديث الرابع والعشرون : الحمد والثناء فى الخطبة وتقسيمه صلى الله عليه وسلم الأموال على المسلمين .
٤٣	الحديث الخامس والسادس والعشرون : الحمد لله والثناء عليه فى الخطبة .
٤٦	الحديث السابع والعشرون : تحية المسجد أثناء خطبة الجمعة .
٤٩	الحديث الثامن والعشرون : رفع اليدين فى الدعاء أثناء الخطبة .



- ٥١ الحديث التاسع والعشرون : النهى عن الكلام أثناء الخطبة .  
 ٥٢ الحديث الثلاثون : يوم الجمعة فيها ساعة إجابة للدعاء .  
 ٥٥ الحديث الحادى والثلاثون : النهى عن ترك الجمعة للتجارة وغيرها ونزول آية :  
 « وإذ أروا تجارة ... » الآية .  
 ٥٨ الحديث الثانى والثلاثون : سنة صلاة ركعتين قبل فرض الجمعة وركعتين بعدها :

### باب صلاة الخوف

- ٦١ الحديث الأول : كيفية صلاة الخوف .  
 ٦٥ الحديث الثانى : زيادة فى رواية الحديث الأول .  
 ٦٧ الحديث الثالث : اجتهد الصحابة رضى الله عنهم فى تنفيذ أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

### كتاب العيدين

- ٦٩ الحديث الأول : الغناء المباح فى العيد .  
 ٧٣ الحديث الثانى : حرصه صلى الله عليه وسلم على الإفطار قبل صلاة العيد :  
 ٧٤ الحديث الثالث : وجوب ذبح الأضحية بعد صلاة العيد .  
 ٧٥ الحديث الرابع : لا تقبل الأضحية بذبحها قبل الصلاة وخاصة أحد الصحابة بقبولها .  
 ٧٧ الحديث الخامس : استحباب الخروج إلى الفلاة لصلاة العيد .  
 ٨١ الحديث السادس : عدم الأذان لخطبة العيد .  
 ٨٢ الحديث السابع : صلاة العيد قبل الخطبة .  
 ٨٣ الحديث الثامن : فضل العبادة فى أيام العشر الأولى من ذى الحجة .  
 ٨٦ الحديث التاسع : التكبير والتلبية فى الحج .  
 ٨٦ الحديث العاشر : إظهار ذبح الأضحية للإمام ليقترئ به الناس .  
 ٨٧ الحديث الحادى عشر : سنة مخالفة الطريق فى الذهاب إلى صلاة العيد والرجوع منها .  
 ٨٩ الحديث الثانى عشر : جواز اللهو المباح أيام العيد .

### أبواب الوتر

- ٩٠ الحديث الأول : وجوب صلاة الوتر .  
 ٩٦ الحديث الثانى : مقدار صلاة الليل والوتر .  
 ٩٧ الحديث الثالث : جواز صلاة الوتر فى كل أوقات الليل .  
 ٩٨ الحديث الرابع : ختم اليوم بصلاة الوتر .  
 ٩٩ الحديث الخامس : صحة صلاة الوتر على الدابة .

- ١٠٠ الحديث السادس : دعاء القنوت بعد الركوع .
- ١٠٤ الحديث السابع : جواز الدعاء على المشركين أثناء دعاء القنوت :
- ١٠٦ الحديث الثامن : قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة المغرب والفجر :
- أبواب الاستسقاء**
- ١٠٧ الحديث الأول : الاستسقاء صلاة ودعاء .
- ١٠٩ الحديث الثاني : جواز تخصيص الدعاء في الصلاة .
- ١١٠ الحديث الثالث : جواز الدعاء على الكفار في الصلاة .
- ١١٢ الحديث الرابع : استجابة الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم :
- ١١٤ الحديث الخامس : استحباب الاستسقاء بأهل الخير والصلاح :
- ١١٦ الحديث السادس : جواز دعاء الاستسقاء مع خطبة الجمعة .
- ١٢٠ الحديث السابع والثامن : التضرع إلى الله في الاستسقاء والصلاة بعد الدعاء :
- ١٢٢ الحديث التاسع : رفع اليدين في دعاء الاستسقاء .
- ١٢٤ الحديث العاشر : من دعاه صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء :
- ١٢٥ الحديث الحادي عشر : الريح الشديدة وخوف رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن تكون عذاباً .
- ١٢٦ الحديث الثاني عشر : ريح الصبارحة وريح الدبور عذاب :
- ١٢٨ الحديث الثالث عشر : دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلاد الشام واليمن :
- ١٣٠ الحديث الرابع عشر : مفاتيح الغيب خمس .
- كتاب الكسوف**
- ١٣٢ الحديث الأول : صلاة الكسوف وفيها بعض الروايات .
- ١٣٨ الحديث الثاني : صلاة الكسوف والموعظة بعدها .
- ١٤٣ الحديث الثالث : المناداة على صلاة الكسوف .
- ١٤٤ الحديث الرابع : الدعاء عند كسوف الشمس .
- ١٤٦ الحديث الخامس : أكثر أهل النار من النساء .
- ١٤٩ الحديث السادس : أمره صلى الله عليه وسلم بالعتق في كسوف الشمس :
- ١٥٠ الحديث السابع : خوف الرسول صلى الله عليه وسلم من كسوف الشمس وخشية أن تكون الساعة .
- ١٥٢ الحديث الثامن : كيفية صلاة الكسوف .
- أبواب سجود القرآن**
- ١٥٤ الحديث الأول : سجود الرسول صلى الله عليه وسلم في قراءة سورة والنجم والتحذير من عدم السجود وشرح أقوال الفقهاء في ذلك .

- ١٥٧ الحديث الثاني : سجود القراءة في سورة ( ص ) والخلاف فيها بين المذاهب :
- ١٥٩ الحديث الثالث : عدم الوجوب في السجود .
- ١٦٠ الحديث الرابع والخامس : حرص الصحابة على اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم :
- أبواب تقصير الصلاة**
- ١٦١ الحديث الأول والثاني : قصره صلى الله عليه وسلم للصلاة .
- ١٦٦ الحديث الثالث والرابع : قصر الصلاة بمنى .
- ١٦٨ الحديث الخامس : كراهة الصحابة لمخالفة السنة الشريفة .
- ١٧٠ الحديث السادس : سفر المرأة مع المحرم .
- ١٧١ الحديث السابع : جمع الصلاة وقصرها .
- ١٧٢ الحديث الثامن والتاسع : جواز الصلاة في النافلة إلى غير القبلة لراكب .
- ١٧٣ الحديث العاشر : تركه صلى الله عليه وسلم لصلاة النافلة في السفر .
- ١٧٤ الحديث الحادي عشر : صلاة النافلة إلى غير القبلة جائزة .
- ١٧٥ الحديث الثاني عشر : جمع الصلوات في السفر .
- ١٧٧ الحديث الثالث عشر : صلاة المعذور .
- ١٧٩ الحديث الرابع والخامس عشر : كيفية صلاة الليل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم :
- أبواب التهجد بالليل**
- ١٨١ الحديث الأول : دعاءه صلى الله عليه وسلم في صلاة التهجد .
- ١٨٥ الحديث الثاني : حرص الصحابة على الاحتكاك برسول الله صلى الله عليه وسلم والحديث معه ، وفضل صلاة التهجد .
- ١٨٧ الحديث الثالث : مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدم صلاة التهجد فيها .
- ١٨٨ الحديث الرابع : حرصه صلى الله عليه وسلم على إيقاظ أهل بيته لصلاة الليل .
- ١٩٠ الحديث الخامس : تركه صلى الله عليه وسلم لبعض النوافل خشية أن تفرض علينا :
- ١٩١ الحديث السادس : تورم قدماه الشريفتين من كثرة صلاة الليل .
- ١٩٣ الحديث السابع : صلاة وصيام داود عليه السلام .
- ١٩٤ الحديث الثامن : نومه صلى الله عليه وسلم في جزء من الليل .
- ١٩٦ الحديث التاسع : عدم تحمل الصحابة طول التهجد كرسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ١٩٧ الحديث العاشر والحادي عشر : عدد ركعات صلاة الليل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ١٩٩ الحديث الثاني عشر : قيامه ونومه صلى الله عليه وسلم وحرص الصحابة على سنته وأخباره .
- ٢٠٠ الحديث الثالث عشر : حديث يعقده الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام .

- ٢٠٣ الحديث الرابع عشر : ثقل النوم الذى يؤدى لضياح الصلاة من الشيطان .
- ٢٠٥ الحديث الخامس عشر : تجلى الله سبحانه على عباده فى ثلث الليل الأخير :
- ٢٠٩ الحديث السادس عشر : تقسيم أوقات الليل بين الله وبين الأهل وبين النفس :
- ٢١٠ الحديث السابع عشر : حسن صلاته صلى الله عليه وسلم ويقظة قلبه وهو نائم .
- ٢١١ الحديث الثامن عشر : حديث ليصل أحدكم نشاطه فإذا فتر فليقعد .
- ٢١٢ الحديث التاسع عشر : عدم محبته صلى الله عليه وسلم لترك العمل بعد المحافظة عليه .
- ٢١٣ الحديث العشرون : دعاء الليل مستجاب وصورة من صور دعائه صلى الله عليه وسلم .
- ٢١٥ الحديث الحادى والعشرون : شعر أبى رواحة فى وصف النبي صلى الله عليه وسلم وفى صلاته بالليل .
- ٢١٧ الحديث الثانى والعشرون : زيادة فى رواية للحديث الثانى من هذا الباب .
- ٢١٨ الحديث الثالث والعشرون : صلاة الاستخارة ودعائها .
- ٢٢٠ الحديث الرابع والخامس والعشرون : حرصه صلى الله عليه وسلم على صلاة ركعتى السنة قبل فرض الفجر .
- ٢٢٢ الحديث السادس والعشرون : فضل صيام النافلة وصلاة الضحى والوتر .
- ٢٢٤ الحديث السابع والعشرون : حرصه صلى الله عليه وسلم على صلاة النوافل الاربعة .
- ٢٢٥ الحديث الثامن والعشرون : النافلة قبل صلاة الفرض فى المغرب .
- باب فضل الصلاة فى مسجد مكة والمدينة**
- ٢٢٧ الحديث الأول : حديث لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد .
- ٢٣٣ الحديث الثانى : الصلاة فى المسجد الحرام ومسجده صلى الله عليه وسلم بألف صلاة .
- ٢٣٦ الحديث الثالث : بعض صلوات النوافل عند النبي صلى الله عليه وسلم وأماكنها .
- ٢٣٨ الحديث الرابع : حديث ما بين روضتى ومنبرى .
- باب الاستعانة فى الصلاة**
- ٢٤٠ الحديث الأول : الأمر بالصمت فى الصلاة .
- ٢٤٣ الحديث الثانى : تسوية التراب مكان السجود أثناء الصلاة .
- ٢٤٤ الحديث الثالث : الصلاة على الدابة .
- ٢٤٦ الحديث الرابع : زيادة فى حديث صلاة الكسوف .
- ٢٤٧ الحديث الخامس : الصلاة على الدابة وإلى غير وجهة القبلة .
- ٢٤٨ الحديث السادس : النهى عن الاختصار فى الصلاة .
- أبواب السهو**
- ٢٤٩ الحديث الأول : سجود السهو .
- ٢٥٢ الحديث الثانى : جواز قضاء صلاة السنة .

## باب الجنائز

صفحة	
٢٥٤	الحديث الأول والثاني : من مات على غير الشرك دخل الجنة .
٢٥٨	الحديث الثالث : الأمر بما يشد أزر المجتمع والنهي عن استعمال الأواني واللباس ؟
٢٦١	الحديث الرابع : النهي عن تركية الإنسان بعد موته والاكتفاء بالدعاء له .
٢٦٣	الحديث الخامس : إكرام الله تعالى للشهيد .
٢٦٤	الحديث السادس : صلاة الغائب — صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على التجاشي بعد موته .
٢٦٦	الحديث السابع : كشف الله سبحانه للرسول عليه الصلاة والسلام في غزوة مؤتة :
٢٦٧	الحديث الثامن : من مات له ثلاثة أولاد لم يبلغوا الحنث أدخله الله الجنة بصبره على موتهم .
٢٧٠	الحديث التاسع : كيفية غسل الميت :
٢٧٣	الحديث العاشر : صفة كفته صلى الله عليه وسلم .
٢٧٤	الحديث الحادي عشر : في كيفية غسل الميت .
٢٧٦	الحديث الثاني عشر : نهى الله سبحانه الرسول في الاستغفار والصلاة على المنافقين .
٢٧٩	الحديث الثالث عشر : التبرك بآثار النبي صلى الله عليه وسلم .
٢٨٠	الحديث الرابع عشر : ستر جميع جسد الميت .
٢٨٢	الحديث الخامس عشر : التبرك بثياب الرسول عليه الصلاة والسلام :
٢٨٥	الحديث السادس عشر : نهى النساء عن اتباع الجنائز .
٢٨٦	الحديث السابع عشر : نهى النساء عن الحداد على الميت أكثر من ثلاث أيام إلا على الزوج .
٢٨٧	الحديث الثامن عشر : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبر على المصائب .
٢٩٠	الحديث التاسع عشر : جواز البكاء على الميت من غير صوت .
٢٩٤	الحديث العشرون : جواز البكاء على الميت وجواز إدخال الرجل المرأة قبرها .
٢٩٦	الحديث الحادي والثاني والعشرون : حديث إن الميت يعذب ببكاء أهله ورواية أخرى تعارضها .
٢٩٩	الحديث الثالث والعشرون : جريمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرمة النواح على الميت .
٣٠٠	الحديث الرابع والعشرون : تحريم لطم الخدود وشق الجيوب على الميت .
٣٠٢	الحديث الخامس والعشرون : الوصية .
٣٠٥	الحديث السادس والسابع والعشرون : النهي عن البكاء على الميت .
٣٠٨	الحديث الثامن والعشرون : صورة من صبر نساء الصحابة على الميت .
٣١١	الحديث التاسع والعشرون : صورة من حزن النبي صلى الله عليه وسلم على ابنه .

- ٣١٤ الحديث الثلاثون والحادي والثلاثون : حرمة ندب الميت والنواح عليه :
- ٣١٧ الحديث الثاني والثالث والرابع والثلاثون : تكريم الجنازة والقيام لها .
- ٣٢٠ الحديث الخامس والثلاثون : روح الميت تتكلم ورحمة الله لعباده في عدم سماعهم الكلام .
- ٣٢٢ الحديث السادس والثلاثون : الإسراع بالجنازة .
- ٣٢٣ الحديث السابع والثلاثون : ثواب اتباع الجنازة .
- ٣٢٧ الحديث الثامن والثلاثون : تحريم اتخاذ المساجد على القبور .
- ٣٣٠ الحديث التاسع والثلاثون : صلاة الرسول عليه الصلاة والسلام على امرأة .
- ٣٣١ الحديث الأربعون : قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة .
- ٣٣٣ الحديث الحادي والأربعون : سؤال الملكين بعد الموت .
- ٣٣٦ الحديث الثاني والأربعون : سيدنا موسى عليه السلام وملك الموت .
- ٣٣٩ الحديث الثالث والأربعون : لا غسل للشهيد ودفنه بدمه وفضل حفظ القرآن .
- ٣٤١ الحديث الرابع والأربعون : صلاته صلى الله عليه وسلم على أهل أحد وخوفه على أمته من التنافس في الدنيا .
- ٣٤٣ الحديث الخامس والأربعون : لقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن صياد وادعائه النبوة .
- ٣٤٨ الحديث السادس والأربعون : عيادته صلى الله عليه وسلم لخادمه اليهودي ودعوته إلى الإسلام .
- ٣٤٩ الحديث السابع والأربعون : حديث ما من مولود يولد إلا على الفطرة .
- ٣٥١ الحديث الثامن والأربعون : دعوته صلى الله عليه وسلم لأبي طالب في مرض موته .
- ٣٥٣ الحديث التاسع والأربعون : موعظته صلى الله عليه وسلم للصحابة وهم في جنازة ، وكل ميسر لما خلق له .
- ٣٥٦ الحديث الخمسون : التحذير من الحلف بغير ملة الإسلام والانتحار :
- ٣٥٨ الحديث الحادي والثاني والخمسون : تحريم الجنة على المنتحر .
- ٣٦٠ الحديث الثالث والخمسون : عدالة الصحابة وحملهم لهذه المسؤولية .
- ٣٦٣ الحديث الرابع والخمسون : رحمة الله للمؤمنين بشهادتهم لبعضهم بالخير .
- ٣٦٤ الحديث الخامس والخمسون : سؤال القبر — والآية : « ثبت الله الذين آمنوا » .
- ٣٦٧ الحديث السادس والسابع والخمسون : كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قتلى مشركي بدر وأن الميت يسمع ما يدور حوله .
- ٣٦٨ الحديث الثامن والخمسون : ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لفقنة القبر .
- ٣٦٩ الحديث التاسع والخمسون : كشف الله سبحانه للرسول عليه الصلاة والسلام لأحوال أهل القبور .

- ٣٧٠ الحديث الستون : تعوذ الرسول صلى الله عليه وسلم من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن الفتن .
- ٣٧١ الحديث الحادى والستون : صورة من حياة البرزخ من رؤية الميت مقعده في الآخرة .
- ٣٧٣ الحديث الثانى والستون : وفاة إبراهيم ولد الرسول صلى الله عليه وسلم وأن له مرضعاً في الجنة .
- ٣٧٤ الحديث الثالث والستون : سؤال الصحابة رضى الله عنهم عن موت أولاد المشركين وحسابهم .
- ٣٧٦ الحديث الرابع والستون : صور من عذاب العصاة وإكرام الله سبحانه للشهداء .
- ٣٨٢ الحديث الخامس والستون : جواز التصديق عن الميت .
- ٣٨٣ الحديث السادس والستون : وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام في بيت عائشة .
- ٣٨٥ الحديث السابع والستون : رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعض الصحابة قبل موته وذكرهم بأسماءهم .
- ٣٨٦ الحديث الثامن والستون : النهى عن سب الأموات .
- باب وجوب الزكاة**
- ٣٨٩ الحديث الأول : بعث معاذ إلى اليمن ودعوتهم إلى الإسلام وفيه فرض الزكاة .
- ٣٩١ الحديث الثانى والثالث : من أعمال الإسلام وفيها إيتاء الزكاة .
- ٣٩٥ الحديث الرابع : قتال أبى بكر رضى الله عنه مانعى الزكاة .
- ٣٩٩ الحديث الخامس والسادس : عقوبة مانعى الزكاة يوم القيامة .
- ٤٠٣ الحديث السابع : نصاب الزكاة في الفضة والإبل والحبوب .
- ٤٠٥ الحديث الثامن : عظم أجر الصدقة وإن قلت .
- ٤٠٧ الحديث التاسع : إخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستقبل وغنى المسلمين .
- ٤٠٨ الحديث العاشر : كثرة المال من علامات الساعة .
- ٤٠٩ الحديث الحادى عشر : بشارته صلى الله عليه وسلم الناس بالأمان وكثرة المال .
- ٤١١ الحديث الثانى عشر : كثرة المال وقلة الرجال وكثرة النساء يسبب الحروب .
- ٤١٢ الحديث الثالث عشر : حرص الصحابة على الصدقة والزكاة والمبادرة إلى إخراجها .
- ٤١٣ الحديث الرابع عشر : تربية البنات الصالحة ستر من النار .
- ٤١٤ الحديث الخامس عشر : فضل إخراج الصدقة في حياة الإنسان وهو صحيح الجسم .
- ٤١٥ الحديث السادس عشر : حث الرسول صلى الله عليه وسلم نساءه على الصدقة .
- ٤١٨ الحديث السابع عشر : جواز الصدقة على غير من يستحقونها إن كان حال من يأخذونها مجهولاً .
- ٤١٩ الحديث الثامن عشر : النية تجزى في الصدقة وإن لم يدر صاحبها لمن أعطها .
- ٤٢١ الحديث التاسع عشر : جواز تصديق المرأة من مال زوجها من غير إفساد .

- ٤٢٣ الحديث العشرون والحادى والعشرون : الأولى فى الصدقة وحث رسول الله صلى الله عليه وسلم على العفة .
- ٤٢٧ الحديث الثانى والعشرون : استجابته صلى الله عليه وسلم لحاجة السائل وحث الصحابة على الصدقة إن لم يكن عنده شئ .
- ٤٢٨ الحديث الثالث والعشرون : الحث على الصدقة دون معرفة كميتها .
- ٤٢٩ الحديث الرابع والعشرون : قبول صدقة المسلم فى الجاهلية .
- ٤٣١ الحديث الخامس والعشرون : للموكل بدفع الصدقة أجر .
- ٤٣٢ الحديث السادس والعشرون : دعاء الملائكة للمتصدق ودعاءهم على البخيل .
- ٤٣٤ الحديث السابع والعشرون : تشبيه البخيل والمنفق .
- ٤٣٥ الحديث الثامن والعشرون : الأمر بالصدقة حتى عمل المعروف .
- ٤٣٧ الحديث التاسع والعشرون : تصدقه صلى الله عليه وسلم بما عنده .
- ٤٣٨ الحديث الثلاثون : نصاب الزكاة .
- ٤٣٩ الحديث الحادى والثلاثون : عدم الجمع بين نوعين من المال ليبلغ النصاب ليتصدق به .
- ٤٤١ الحديث الثانى والثلاثون : الاهتمام بالزكاة وفرضيتها .
- ٤٤٢ الحديث الثالث والثلاثون : جواز دفع الزكاة من غير المال الذى يجب فيه :
- ٤٤٤ الحديث الرابع والثلاثون : كتاب أبى بكر رضى الله عنه إلى أنس بتحديد الزكاة ونصابها .
- ٤٤٧ الحديث الخامس والثلاثون : عدم جواز إخراج الزكاة من الأموال التى فيها عيوب :
- ٤٤٨ الحديث السادس والثلاثون : زيادة فى الحديث الأول بتوجيه كرائم أموال الناس .
- ٤٤٩ الحديث السابع والثلاثون : حب الصحابة للإنفاق فى سبيل الله ... « لن تناووا البر حتى تنفقوا .... » الآية .
- ٤٥١ الحديث الثامن والثلاثون : أفضل الصدقة على الأقربين .
- ٤٥٣ الحديث التاسع والثلاثون : حديث ليس على المسلم فى فرسه وغلामه صدقة :
- ٤٥٤ الحديث الأربعون : موعظته صلى الله عليه وسلم وخوف فتنة الدنيا على أصحابه وسؤال أحد الصحابة هل يأتى الخير بالشر ؟
- ٤٥٨ الحديث الحادى والثانى والثالث والأربعون : الصدقة على الأقارب وأجرها .
- ٤٦٤ الحديث الرابع والأربعون : كرم الرسول عليه الصلاة والسلام وحضه على العفة والصبر .
- ٤٦٥ الحديث الخامس والسادس والأربعون : أمره صلى الله عليه وسلم بالعمل والتعفف عن سؤال الناس .



- ٤٦٧ الحديث السابع والأربعون : موعظته صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام في العفة وعفته رضى الله عنه .
- ٤٧٠ الحديث الثامن والأربعون : أخذ المال من غير إشراف نفس ولا سؤال .
- ٤٧٢ الحديث التاسع والأربعون : السؤال مذلة يوم القيامة .
- ٤٧٤ الحديث الخمسون : من هو المسكين .
- ٤٧٥ الحديث الحادى والخمسون : مشروعية الخرص .
- ٤٨٠ الحديث الثانى والخمسون : زكاة ما سقته السماء وما سقى بمياه الآبار .
- ٤٨١ الحديث الثالث والخمسون : منع أكل أموال الصدقة لأهل البيت .
- ٤٨٣ الحديث الرابع والخمسون : كراهة شراء ما خرج صدقة .
- ٤٨٥ الحديث الخامس والخمسون : الانتفاع بجلد الحيوانات الميتة .
- ٤٨٦ الحديث السادس والخمسون : أكله صلى الله عليه وسلم من الهدية .
- ٤٨٧ الحديث السابع والخمسون : اتقاء دعوة المظلوم .
- ٤٨٨ الحديث الثامن والخمسون : دعاءه صلى الله عليه وسلم للمتصدقين .
- ٤٨٩ الحديث التاسع والخمسون : حديثه صلى الله عليه وسلم عن قصة وقعت فى بنى إسرائيل :
- ٤٩١ الحديث الستون : زكاة الركائز .
- ٤٩٤ الحديث الحادى والستون : محاسبته صلى الله عليه وسلم لمن يرسلهم لجبى الزكاة :
- ٤٩٥ الحديث الثانى والستون : وسمه صلى الله عليه وسلم لإبل الصدقة .
- أبواب صدقة الفطر**
- ٤٩٦ الحديث الأول والثانى والثالث : مقدار صدقة الفطر ووقتها .
- كتاب وجوب الحج وفضله**
- ٥٠٤ وفيه ثلاثة وتسعون حديثاً فى مختلف أبواب الحج وأحكامه .
- أبواب العمرة**
- ٦٥٦ وفيه أربعة عشر حديثاً فى العمرة وأدبه صلى الله عليه وسلم لدى العودة من سفره .
- أبواب المحصر**
- ٦٨١ وفيه خمسة أحاديث .
- باب جزاء الصيد ونحوه**
- ٦٨٩ وفيه قتل الحيوانات الضارة والنهى عن سفر المرأة إلا مع محرم ، والنهى عن تعذيب النفس وإن كان لطاعة .
- فضائل المدينة**
- ٧٢٣ وفيها سبعة عشر حديثاً .

## كتاب الصوم

صفحة

- ٧٥٨ الحديث الأول إلى الرابع : فضل الصائم عند الله وأدب الصائم وفضل رمضان :
- ٧٧١ الحديث الخامس : أول رمضان برؤية الهلال .
- ٧٧٢ الحديث السادس : خروج الصوم عن كونه امتناع عن الأكل والشرب بل الامتناع عن المعاصي .
- ٧٧٤ الحديث السابع : فرحتان للصائم .
- ٧٧٥ الحديث الثامن : الصوم حصن للمسلم من المعاصي .
- ٧٧٦ الحديث التاسع : آخر رمضان برؤية الهلال .
- ٧٧٨ الحديث العاشر والحادي عشر والثاني عشر : رؤية الهلال تحديد للشهر بين الثلاثين وتسع وعشرين .
- ٧٨٣ الحديث الثالث عشر : كراهة صيام يوم الشك إلا أن يكون عادة كصوم الاثنين والخميس .
- ٧٨٥ الحديث الرابع عشر : أول مشروعية الصيام وتيسير الله سبحانه على عباده .
- ٧٨٨ الحديث الخامس عشر : تفسير الآية « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » .
- ٧٩١ الحديث السادس عشر : إمساكه صلى الله عليه وسلم قبل الأذان .
- ٧٩٢ الحديث السابع عشر : أمره صلى الله عليه وسلم بالسحور لما فيه من تقوى على طاعة الله .
- ٧٩٤ الحديث الثامن عشر : في صيام عاشوراء .
- ٧٩٦ الحديث التاسع عشر : الجنازة لا تمتنع الصوم .
- ٧٩٧ الحديث العشرون : في قبلة الصائم .
- ٨٠٠ الحديث الحادي والعشرون : الأكل والشرب لنسيان .
- ٨٠٢ الحديث الثاني والعشرون : كفارة الإفطار العمد .
- ٨٠٨ الحديث الثالث والعشرون : الحجامة لا تفسد الصيام .
- ٨٠٩ الحديث الرابع والعشرون : صيامه صلى الله عليه وسلم في السفر .
- ٨١١ الحديث الخامس والعشرون : رخصة الإفطار في السفر .
- ٨١٢ الحديث السادس والعشرون إلى التاسع والعشرين : الفطر في السفر .
- ٨١٧ الحديث الثلاثون والحادي والثلاثون : في قضاء الصيام عن الميت .
- ٨٢١ الحديث الثاني والثلاثون : وقت الإفطار .
- ٨٢٢ الحديث الثالث والثلاثون : تعجيل الفطر .
- ٨٢٤ الحديث الرابع والثلاثون : الإفطار خطأ .
- ٨٢٥ الحديث الخامس والثلاثون : في صيام عاشوراء ،

- ٨٢٧ الحديث السادس والسابع والثلاثون : المنع من صيام الوصال .
- ٨٣٣ الحديث الثامن والثلاثون : توازن الحقوق بين الله والنفس والأهل .
- ٨٣٧ الحديث التاسع والثلاثون : صومه وفطره صلى الله عليه وسلم في النوافل .
- ٨٣٨ الحديث الأربعون : إن الله لا يمل حتى تملوا .
- ٨٣٩ الحديث الحادى والأربعون : بعض شمائله الشريفة صلى الله عليه وسلم .
- ٨٤١ الحديث الثانى والأربعون : حديث لا صام من صام الأبد .
- ٨٤٣ الحديث الثالث والأربعون : تخصيصه الدعاء صلى الله عليه وسلم لأم سليم ولأنس رضى الله عنهما وهو صائم .
- ٨٤٦ الحديث الرابع والأربعون : أمره صلى الله عليه وسلم عمران رضى الله عنه بصوم النفل .
- ٨٤٧ الحديث الخامس والسادس والأربعون : النهى عن صوم يوم الجمعة منفرداً .
- ٨٤٩ الحديث السابع والأربعون : كثرة عبادته صلى الله عليه وسلم .
- ٨٥٠ الحديث الثامن والأربعون : صيام أيام التشريق لمن لم يجد الهدى .
- ٨٥٢ الحديث التاسع والأربعون والحديث الخمسون : فى صيام عاشوراء .

### كتاب صلاة التراويح

- ٨٥٨ مشروعية سنة صلاة التراويح .

### باب فضل ليلة القدر

- ٨٦٩ وفيه خمسة أحاديث .

### أبواب الاعتكاف فى المساجد كلها

- ٨٨٠ الحديث الأول : اعتكافه صلى الله عليه وسلم فى العشر الأواخر من رمضان .
- ٨٨٢ الحديث الثانى : دخول البيت لحاجة أثناء الاعتكاف .
- ٨٨٣ الحديث الثالث : نذر الاعتكاف فى الجاهلية والوفاء به فى الإسلام .
- ٨٨٥ الحديث الرابع : اعتكاف النساء .
- ٨٨٧ الحديث الخامس : جواز خروج المعتكف وقيامه بالأمور المباحة من الحديث مع زائر أو توديعه .
- ٨٩١ الحديث السادس : اعتكافه صلى الله عليه وسلم .

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

**المطبعة العربية الحديثة**

٨ شارع ٤٧ بالنقطة الصناعية بالمباسة  
تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة